

المُدْخَلُ

لِدِرَاسَةِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ

تأليف

الدكتور شعبان محمد اسماعيل
جامعة الأزهر

دار الأنوار

٨١ شارع البستان ناصية شارع الجمهورية عابدين

تلفون ٩٣١٥٨١

الطبعة الأولى

١٤٠٠ هـ

١٩٨٠ م

حقوق الطبع والتصوير محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فإن من أعظم نعم الله على عباده أنه بعد أن تفضل عليهم بنعمة الوجود
لم يتركهم سدى ، ولم يكلمهم إلى أنفسهم يتخبطون في متاهات الحياة ، بل أرسل
إليهم رسوله على فترات الزمن ، واختلاف البقاع .

وكانت كل رسالة من هذه الرسائل تضع لبنة في صرح بناء « الاسلام » .

هذا الدين الذي ارتضاه الله عز وجل لعباده ، يدينون به ويسعون على
ضوءه ، حتى ختم الله هذه الرسائل برسالة خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم .

روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - قال : « مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل رجل بنى بيتا
فأحسنه وأجمله ، إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه ، فجعل الناس يطوفون به
ويسمجون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فأنا اللبنة . وأنا خاتم
الأنبياء » (١) .

فالشريعة الإسلامية ، أمثل هذه الشرائع وأهمها نفعا ، وأرسخها قدما ،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١/١٤٨ - ١٤٩) ط . الشعب ، باب : ذكر كونه -

صلى الله عليه وسلم - خاتم النبيين .

وأبعدها أثرا ، وأغناها بالمبادئ السامية ، والأحكام العادلة والسياسة النافعة ، وأبقاها على مر الدهور والأعصار .

هذه الشريعة التي بينت أصولها في القرآن الكريم ، وفي سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - جاءت وافية بمحاجات الأفراد والجماعات ، مشتملة على ما فيه مصلحتهم في الدنيا والآخرة ، لا فرق في ذلك بين المصالح الدينية والاجتماعية ، والجنايئة والمدنية والاقتصادية ، ونظام السلم والحرب ، وعلاقات الدول بعضها ببعض ، وغير ذلك من شئون الحياة التي استوعبها هذا الدين الحنيف ، وأعطى فيها كلمة الله العليا ، إما بالنص عليها بعينها ، أو بوضعها تحت قواعد كلية عامة ، يندرج تحها الكثير من الجزئيات التي تتجدد مع مرور الزمن ، واختلاف الظروف والأحوال .

ومن هنا كان الإسلام صالحا لكل زمان ومكان ، وكافيا لإسعاد البشرية وإغنائها عن المذاهب والنظريات المستوردة من الشرق أو الغرب .

قال تعالى : (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) (١)

وقال تعالى : (أحكم الجاهلية يبنون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (٢)

وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) (٣)

فالتمسك بهذه الشريعة ، والعمل بمبادئها ، وتطبيق أحكامها هو المنطق لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة .

عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس

(١) سورة الجاثية (٨١)

(٢) سورة المائدة (٥٠) (٣) سورة المائدة (٣)

فى حجة الوداع فقال : إن الشيطان قد يشن أن يعبد بأرضكم ، ولكن رضى أن يطاع فيها سوى ذلك مما تحاقرون من أعمالكم فاحذروا ، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا : كتاب الله وسنة نبيه (١)

من هنا كانت دراسة الشريعة الإسلامية ، والوقوف على دقائقها ، والتعمق فى فهم مبادئها وتشريعاتها من أهم الأمور وألزمها ، حتى يعرف المسلمون أن سعادتهم فى الدنيا والآخرة وتحقيق مصالحهم كفلته شريعة الإسلام ، فهى سر التمكين لأسلافنا السابقين ، وإن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح عليه أولها .

ولما نذبت للتدريس بكلية التربية — بالمدينة المنورة — جامعة الملك عبد العزيز ، وأسند الى " تدريس " مادة المدخل الى الدراسات الإسلامية " لم أجد مرجعا وافيا يعالج القضايا والمفردات التى تدرس فى هذه المادة .

الأمر الذى أدى إلى تحمل الجهد والمشقة فى جمع معلومات المادة من المصادر المتعددة ورجوع الطلاب إليها ، بالبحث والإطلاع تارة ، وبالتنقل والتلخيص تارة أخرى .

لذلك :

استخرت الله تعالى فى جمع معلومات هذه المادة ، وتيسير الحصول عليها من أقرب الطرق وأيسرها .

وسيتناول البحث فى هذا الكتاب : تمهيد وثلاثة أبواب .

١ — التمهيد فى مكانة العلم وموقف الإسلام منه ، وخصائص ومميزات الشريعة الإسلامية .

ب — الباب الأول : المدخل لدراسة القرآن الكريم .

(١) رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد .

ج — الباب الثاني : المدخل لدراسة السنة الشريفة .

د — الباب الثالث : المدخل لدراسة العلوم الاسلامية .

والله سبحانه أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، إنه نعم
المولى ونعم النصير .

وسلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

دكتور : شعبان محمد اسماعيل

رئيس قسم اللغة العربية

والدراسات الاسلامية

كلية التربية — بالمدينة المنورة

غرة المحرم ١٣٩٩ هـ

تمهيد

سنناول في هذا التمهيد :

- ١ - مكانة العلم في الاسلام .
- ٢ - آداب العلم والتعليم .
- ٣ - فضل العلماء من خلال القرآن والسنة .
- ٤ - من خصائص الشريعة الاسلامية ومميزاتها .
- ٥ - صلاحية الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان .
- ٦ - الفضل ما شهدت به الأعداء .

مكانة العلم في الاسلام

لقد حث الإسلام على التعلم ، وعنى أتم العناية بالعلم والمعرفة في جميع مجالاتها ، كما حث على إعمال العقل ، والبحث والتفكير في كل ميدان من ميادين الحياة . وما ذلك إلا لأن العلم قوام الحياة ، وأساس النهضة ، وعماد الحضارات ووسيلة التقدم للأفراد والجماعات .

والاسلام دين الحياة الصالح لكل زمان ومكان ، وهو دين ودنيا ، عبادة وحياة ، ليس كالمذاهب التي تقتصر على العبادة والزهد ، وربط الانسان بالعالم الآخر ، وإنما هو دين جامع ، كما يربط الانسان بالقيم والخلق والعبادة ، يتغلغل في صميم الحياة ، ويضع القواعد التي تكفل السعادة للبشر على ظهر الأرض .

وشريعة الاسلام قائمة على العلم ، وواعية إليه في كل أمر من أمور الدين ، أو أمور الحياة . ومعجزة رسول الإسلام — صلى الله عليه وسلم — كانت كتاباً يتلأل بالعلم والمعرفة .

وفي أول آية نزلت منه دعوة إلى التعلم ، وتقديس لشأن المعرفة ، وتدوية قيمة القلم والقراءة لأنهما سلم المعرفة ، وطريق الوصول إلى العلم قال تعالى : (اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الانسان من علق . اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) (١)

وقد أقسم الله بالقلم لما له من عظم الأثر في عو الأمية ، ورفع مستوى الثقافة والمعرفة فقال تعالى : (ن والقلم وما يسطرون) (٢) .

وقد كرم الله الانسان على سائر المخلوقات بالعلم ، وبقدر ما يحصل الانسان

من العلم يكون فضله ومقداره ، فالعلم من خصائص الإنسان ، فإذا تخلى عنه فقد تخلى عن إنسانيته ، ولما كان العلم يسمو بالإنسان ، ويرفع قدره فقد أمر الله الملائكة بالسجود لآدم — وهم أشرف خلقه — لما فضله به عليهم من العلم والمعرفة .

ورسول الله صلى الله عليه وسلم — كان قدوة الداعين إلى التعلم بأقواله وأفعاله حتى جعل التعلم فريضة لازمة لكل فرد ، لتصحيح عقيدته وعبادته ، وتفهيم شئون حياته فقال : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (١) .

وفي توجيه رسول الله صلى الله عليه وسلم — الناس إلى طلب العلم بين لهم شرف السعي إليه ، والجزاء المنتظر لهم يوم القيامة فقال — صلى الله عليه وسلم — « إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع » (٢) وقال : « ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة » (٣) .

ومن أفعاله صلى الله عليه وسلم في الدعوة إلى التعلم أنه حرر بعض أسرى بدر على أن يعلموا طائفة من المسلمين القراءة والكتابة .

ولم تكن دعوته صلى الله عليه وسلم مقصورة على الرجال ، بل كانت للرجال والنساء ، فقد أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه طلب « الشفاء » الصحابية السكابة — لتعلم زوجها حفصة تحسين الخط وزخرفته .

وعلى هذا النهج النبوي الكريم سار الأصحاب والأتباع والسلف الصالح يوجهون الناس إلى التعلم ، لينشأوا صالحين لأنفسهم ، وللأمة التي يعيشون بينها . يقول مصعب بن الزبير لأبيه : « تعلم العلم فإن يكن لك مال كان لك جملا ، وإن لم

(١) رواه ابن ماجه . وليس في الحديث « ومسلمة » كما هو المشهور ، وإنما هي من باب القياس ، إذ يجب على المرأة أن تتعلم أمور دينها ، وما هو ضروري لها ولبنى جنتها من أمور الحياة .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه أحمد وابن حبان . الحاكم .

يكن لك مال كان لك مالا» ، ويقول عبد الملك بن مروان لبيه : « يا بني تعلموا العلم فإن كنتم سادة فتم ، وإن كنتم وسطا سدم ، وإن كنتم سوقة عشم » .

والأمة التي لم تحظ بالعلم للثمر في كل ميدان من ميادين حياتها لا مكان لها بين الأمم ... إذ التنافس والتصارع بين الأمم في مجال العلم الحديث رهيب وعنيف ، يجعل الأمم للتخلفة التي لم تأخذ بأسباب الحضارة ضعيفة وذليلة . والاسلام ينادى أمته ويحثها على السبق في كل مضمار ، حذراً من ضياعها وتأخرها فيقول تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يذكر أولو الألباب) (١) .

والله عز وجل لفت أنظار الناس إلى الكون وما فيه ، ليتعرفوا أسرارها ويستخرجوا كنوزها حيث إنه مسخر وميسور للباحثين والعاملين ، قال تعالى (ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأصبح عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) (٢) .

كما أنه أشار إلى تعلم الصناعات وكل ما يتوقف عليه الممران ، فقد خلق الحديد ، وبين أن فيه قوة لصعد الممتدين ، ومحاربة الظالمين ، وفيه منافع للناس يصنعون منه ما يلائم عصورهم من عجائب المصنوعات ، ودقيق الآلات ، (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) (٣) .

ويقول عز وجل : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) (٤) .

وإعداد القوة يقتضى تعلم صناعة الذخائر الحربية ، والتدريبات العسكرية التي تلازم كل عصر وتساير كل نهضة ، فيقول تعالى : (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت ، وإلى الأرض كيف سطحت) (٥) .

(٢) سورة لقمان (٢٠)

(٤) سورة الأنفال (٦٠)

(١) سورة الزمر (٩)

(٣) سورة الحديد (٢٥)

(٥) سورة الفاشية (١٧ - ٢٠)

والإسلام هو الدين الوحيد الذى أسس على العلم فى عقائده وشرائعه ،
فمقيدة التوحيد لا يقبلها الله إلا إذا كانت مبنية على العلم .

ولذلك يقول تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) (١) . وبين أن أهل العلم
والملائكة هم الذين يشهدون بوحدة نيته سبحانه : (شهد الله أنه لا إله إلا هو
والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم) (٢) .

والعلم بتوحيد الله يدرك بصدق البحث ، وإنعام النظر : (لو كان فيها آلهة
إلا الله لفسدنا) (٣) ، (وما كان معه من إله إذا ذهب كل إله بما خلق
ولملا بعضهم على بعض) (٤) .

والدين الذى بنى على العلم يجعلسمى فى طلبه أعظم أنواع العبادات . يقول
النبي صلى الله عليه وسلم : « قليل العلم خير من كثير العبادة » (٥)

كما أن العبادة التى لم يكن أساسها علما من كتاب أو سنة لا خير فيها ولا
قيمة لها عند الله تعالى ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فقيه واحد أشد على
الشيطان من ألف عابد » (٦) .

وخطر الجهل وخيم على الأفراد والجماعات ، ولما قال الجهال من قوم موسى
حيما رأوا قارون فى زينته وكبره ، وماله وغروره : (ياليت لنا مثل ما أوتى
قارون إنه لقد وحظ عظيم) (٧) — حسبوا أن الحياة مطعم ومشرب وملبس
وزينة ، ولو تعلموا لعرفوا أن الحياة مثل وقيم ومبادئ وعمل لرضا الله ونهضة
الحياة . ولذلك أدركهم أهل العلم من جهالتهم : (وقال الذين أوتوا العلم ويلكم
نواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون) (٨) .

(١) سورة محمد (١٩) (٢) سورة آل عمران (١٨)

(٣) سورة لآلنباء (٢٢) (٤) سورة المؤمنون (٩١)

(٥) رواه الطبرانى (٦) رواه الترمذى

(٧) سورة القصص (٧٩) (٨) سورة القصص (٨٠)

والاسلام يدعو الى الرحلة في طلب العلم ، اذا لم يتيسر إلا في مكان بعيد ، يقول تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) (١) .

والأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع ما لهم من علم وفير ، ومعارف جمة ، كانوا يشدون الرحال الى طلب العلم ويجوبون القفار بنية المزيد منه ، يقول الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام : (وقل رب زدني علما) (٢) ، وجمع موسى عليه السلام أن في الكون عبدا أعلم منه فسار اليه طويلا حتى التقى به ، وطلب منه العلم بأدب واستعطاف قائلا كما حكى القرآن الكريم : (هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشدا . قال : إنك لن تستطيع معي صبرا . وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا ؟ قال : ستجدني إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا) (٣) .

وقد أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس أن يسعوا الى العلماء ليتفقهوا في الدين ، ويتعلموا ما ينفعهم ، وأوجب على العلماء أن يعلموا الناس ولا يدخروا عنهم من العلم شيئا : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فأنهى على طوائف من المسلمين خيرا ، ثم قال : « ما بال أقوام لا يفقهون حيرانهم ولا يعظونهم ولا ينهونهم . وما بال أقوام لا يتعلمون من حيرانهم ولا يتفقهون ولا يعظون . والله ليعلمن قوم حيرانهم ويفقهونهم ويعظونهم ويأمرونهم وليعلمن قوم من حيرانهم ويتفقهون أو لا أعجلهم بالمقوبة » (٤) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من هو مان لا يشبعان . طالب علم وطالب مال » (٥) .

(٢) سورة طه (١١٤)

(١) سورة التوبة (١٢٢)

(٤) رواه الطبراني في الكبير .

(٣) سورة الكهف (٦٦ - ٦٩)

(٥) رواه الطبراني .

فالعلم هو أساس التفضيل، وهو المنطلق نحو حياة أفضل، وليس العلم قاصراً على العلم الديني، وإنما يشمل جميع مجالات المعرفة، وإن كان العلم الديني في المرتبة الأولى.

وهذه نماذج وأمثلة لبعض علماء الاسلام الذين برزوا في شتى أنواع العلم والمعرفة :

١ — حسان بن ثابت :

وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولد عام ثلاث وستين وخمسمائة من الميلاد وتوفي عام أربع وخمسين من الهجرة ، وكان عمره ١٢٠ عاماً .

٢ — إمام الرأي : أبو حنيفة النعمان :

وهو الامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، أحد أئمة الفقه الإسلامي ورجل من رجاله العظام . ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ من أبوين فارسيين ، توفي عام ١٥٠ هـ

٣ — الامام مالك بن أنس : صاحب الموطأ :

وهو إمام من أئمة الفقه الإسلامي ، وناقل أمين لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم . ولد في « المروءة » من أعالي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة ٩٣ هـ ، وعاش بالمدينة وتوفي فيها سنة ١٧٩ هـ .

٤ — الامام القرشي أبو عبد الله الشافعي :

عالم من عمالقة الفقه الإسلامي وواحد من كبار مفكرى العالم ، وأحد الأئمة الأربعة بين فقهاء المسلمين . ولد في غزة من فلسطين سنة ١٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ .

٥ — أبو عبد الله الخوارزمي :

هو عالم الرياضيات المسلم ، الشهير « أبو عبد الله محمد بن موسى الخوارزمي » واليه ينتسب « علم الجبر » وله مؤلف فيه ، اسمه « الجبر والمقابلة » ولد في النصف الأول من القرن الثالث الهجري ، ونشأ في إقليم خوارزم من أعمال جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، وتوفي عام ٢٣٥ هـ .

٦ - الامام أحمد بن حنبل - ناصر السنة :

هو إمام الأئمة ناصر السنة ، وقامع البدعة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، ولد سنة ١٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٢٤١ هـ عن عمر ناهز السابعة والسبعين .

٧ - فيلسوف العرب - ابن اسحاق الكندي :

فيلسوف العرب وحكيم الاسلام أبو يوسف بن اسحاق الكندي ، ولد في أواخر القرن الثاني للهجرة - أوائل القرن التاسع الميلادي وهو من آل كندة .

واختلف الباحثون في سنة وفاته وأرجح الأقوال أنه توفي في أواخر سنة ٢٥٢ هـ ، من السنة التي قتل فيها الخليفة العباسي المستعين بالله أثر الفتنة للشهيرة .

٨ - الامام أبو عبد الله البخاري :

صاحب الجامع الصحيح ، أجل الكتب وأفضلها بعد كتاب الله ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة من هجرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - في بخارى من وراء النهر ، وتوفي عام ٢٥٦ هـ .

٩ - الأديب المحدث ابن قتيبة :

ولد في الكوفة سنة ثلاث عشرة ومائتين من الهجرة من أصل فارسي . ومن مؤلفاته الأنواء ، للعاني الكبير ، مشكل القرآن ، غريب القرآن ، تأويل مختلف الحديث ، فضل العرب ، الشعر والشعراء ، عيون الأخبار ، المعارف ، الرد على الجهمية والمثنية ، وتوفي رحمه الله سنة ست وسبعين ومائتين من الهجرة . وله كتاب مشهور اسمه « عيون الأخبار » وهو مقسم إلى أربعة مجلدات كبار .

١٠ - مؤرخ فتح البلدان البلاذري :

وهو من أصحاب السير والمغازي والفتوح وهو أحمد بن يحيى بن جبر البلاذري ، ولد في أواخر القرن الثاني للهجرة في بغداد ، له كتاب اسمه « أنساب الأشراف » وتوفي في آخر خلافة للمعتد سنة تسع وسبعين ومائتين من الهجرة النبوية .

١١ - في الطب :

هناك علماء كثيرون برزوا في هذا المجال على سبيل المثال : ابن النفيس الذي شرح الدورة الدموية الصغرى قبل هارفي بقرون ، ومن أعلام الطب التجريبي في الاسلام الشيخ الرئيس ابن سينا ، ولد في بخارى عام ٩٨٠ م وتوفي في همدان عام ١٠٣٧ م وهو من أعظم علماء الاسلام فهو أول من جمل للتجربة مكانا عظيما في دراساته وطبه ، ومن أشهر كتب ابن سينا « القانون في قواعد الطب » بأجزائه الخمسة وترجم إلى اللاتينية وطبع في أوروبا خمس عشرة مرة بين عام ١٤٧٣ م و ١٥٠٠ م وظل مرجعا يدرس في جامعات أوروبا حتى منتصف القرن السابع عشر أي طيلة ستة قرون . وله كتاب « الأدوية القلبية » وعدد من القصائد في الطب .

وهناك عالم آخر برع في هذا المجال وهو على بن المباس ، الذي عاش في أواخر القرن العاشر ، نال شهرة كبيرة وصاحب مؤلف كامل في الطب سماه « الملكي » ويشمل عشرة أجزاء في الطب النظرى وعشرة أجزاء في الطب العملى وأظهر في كتابه أخطاء كثيرة لبقرات وجالينوس وأريستوس ، وترجم هذا الكتاب إلى اللاتينية عام ٩٩٧ م وطبع في ليون عام ١٥٢٣ م ، كما أن هناك عالما آخر اسمه أبو القاسم خلف بن عباس القرطبي المتوفى عام ١١٠٧ م ، أعظم جراحى المسلمين ، وطبع كتابه باللاتينية عام ١٤٩٧ م ، ومنهم ابن زهير الأشبيلي الطبيب اللامع في القرن الثانى عشر واستاذ ابن رشد ، وابن رشد أيضاً عالم وطبيب طبقت شهرته الدنيا له شرح على القانون لابن سينا وعلى مؤلفات جالينوس وله أيضاً رسالة في الترياق وكتابه في السموم والحيات ، ومن المؤلفات التى شاعت في عالم الطب « زاد المسافر » من تأليف ابن الجزار المتوفى عام ١٠٠٩ م وفيه شرح للأمراض الباطنية وكتاب ابن زهرة « التيسير في المداوة والتدبير » وهو مؤلف في فن الاستشفاء وكتاب « التذكرة » لى بن عيسى أعظم الأطباء في العيون في القرون الوسطى وكتاب الحاوى لأبى بكر الرازى الذى كان حجة الطب في أوروبا لدرجة أنه سمى جالينوس العرب وهو يعتبر مؤسس الكيمياء الحديثة في الشرق والغرب .

١٢ - في الفيزياء والكيمياء :

يعتبر العرب مؤسسين حقيقيين للعلوم الطبيعية إلا أنه مما يؤسف له أنه ضاع كثير من المؤلفات العربية الهامة في علم الفيزياء ولا تعرف بعضها في الوقت الحاضر إلا بتناوبها فقط ، وليس من المبالغة في القول بأنه لا وجود للكيمياء كعلم قبل العرب .

١٣ - علم الفلك :

هو أول علم جذب اهتمام علماء المسلمين وقد عني به كثيرون منهم في المشرق والأندلس وكذلك كثير من السلاطين السلاجوقيين والجنكيزيين والتموريين . وهناك مرادف لهذا العلم منها مرادف بغداد والقاهرة والأندلس في قرطبة وطليطلة ومقرنند .

ونالت مدارس الفلك ببغداد والقاهرة والأندلس بصفة خاصة شهرة كبيرة ومن أشهر الفلكيين في القاهرة ابن يونس عالم ، عاش أوائل القرن الحادى عشر مخترع للزوجة ، وابن الهيثم الذى ألف أكثر من ٨٠ كتابا من أهمها مجموعة الأرصاد الفلكية وتفسير المجسطى وتفسير آخر لتعاريف في مبادئ إقليدس ورسالة البصريات وقد كان أول من أوصى بإنشاء سد أسوان لرفع مستوى النيل .

١٤ - علم الجغرافيا :

أبدع فيه كل من النضر البصرى وابن اجد الذى ساعد المكتشفة اسكودى جاما لبرتغالى فى الوصول إلى المشرق وهناك مؤلفات فى هذا العلم لكل من المسعودى وابن حوقل والاصطخرى . وللأول كتاب « مروج الذهب » وفيه وصف للممالك والدول والبلدان والجبال والوديان والأنهار وشعوب العرب والعجم . وللادريسي كتاب فى هذا العلم يعتبر أكمل بحث جغرافى ورثته أوربا عن

العرب وهو ما جاء على لسان دائرة المعارف الفرنسية .

ولا ننسى أن نذكر ابن بطوطة أكبر رحالة المسلمين شهرة الذي قام بعدة أسفار في طول القارات وعرضها .

١٥ — علم التاريخ :

برز أبو جعفر الطبري وابن الأثير وأبو الفدا الأيوبي وكتابه « المختصر في أخبار البشر » وكذلك المقرئ الذي يعتبر أهم مؤرخي الأندلس الإسلامية وكتابه « فتح الطبيب من غصن الأندلس الرطيب » .

من هذا العرض السريع يظهر أن علماء الإسلام أدركوا فضل العلم ، واتساع مجالاته وأن الاستفادة من هذا الكون إنما هي هدف من أهداف الاستخلاف على هذه البسيطة ، وفي ذلك يقول المولى جل وعلا : (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا لمنه لين في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (٩)

آداب العلم والتعلم

للعلم والتعلم آداب يجب التحلي بها ، حتى تتحقق الآثار الطيبة للعلم . ويؤتى ثماره الباقية : ومن هذه الآداب :

١ - حسن النية وصحة المقصد

فإنما الأعمال بالنيات ، والعلوم الشرعية أولى بأن يكون هدف صاحبها فيها الخير العام وإسداء المعروف لصالح الإسلام ، وأن يتطهر من أعراض الدنيا ليسد الله خطاه . والانتفاع بالعلم ثمرة الاخلاص فيه ، وفي الاثر عن جابر مرفوعا « لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء ، ولا لتماروا به السفهاء ، ولا لتجتازوا به المجالس فمن فعل ذلك فالنار النار » (١) .

ومن وصايا لقمان لابنه « يا بني : لا تتعلم العلم لثلاث ، ولا تدعه لثلاث ، لا تتعلمه لتقارى به ، ولا لتباهى به ، ولا لتراى به ، ولا تدعه زهادة فيه ، ولا حياء من الناس ، ولا رضا بالجهالة »

٢ - حسن الخلق :

فالعلم في مواقف المؤدب ، ولا تبلغ الآداب مبلغها في النفس إلا إذا كان المؤدب مثالا يحتذى في الخلق والفضيلة ، والكلمة الطيبة تجذب إليها الدارس ، ويأخذ منها القدوة ، والكلمة النابية قد تصرف الطالب عن الاستفادة مما يسمع أو يقرأ وتقطع عليه مجرى تفكيره .

(١) وعيد له بالنار وتحذير من ذلك .

٣ - الامثال والعمل :

فإن العلم يجد قبولاً من العاملين به أضعاف ما يجد من صحو معارفه ،
ودقة مباحثه .

وحسن السيرة يحمل المعلم قدوة حسنة لطلابه ، ومثالاً حياً لما يقرره من
علم ، وكثيراً ما يصد الناس عن تلقى العلم من بحر زاهر في المعرفة لسوء سلوكه
وعدم تطبيقه لما قد علمه .

لذلك يقول الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون .
كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون) (١)

ومن أول الناس الذين يقضى فيهم يوم القيامة : رجل تعلم العلم وعلمه ولم
يعمل به .

وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة ترهب من التعلم
وعدم العمل بما علم فن ذلك :

١ - عن زيد بن أرقم — رضى الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يقول « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يشبع ، ومن
نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها » (٢) .

ب - عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن صممه فيم أقباه ، وعن
شبابه فيم أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وعن علمه ماذا
عمل فيه » (٣) .

(١) سورة الصف (٢ - ٣)

(٢) رواه مسلم والترمذى والنسائى .

(٣) رواه البيهقى وغيره .

ح — عن جنبد بن عبد الله الأزدي — رضى الله عنه — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مثل الذى يعلم الناس الخير وينسى نفسه كمثل السراج يضيء للناس ويحرق نفسه » (١)

٤ — التواضع ولين الجانب :

فان الصلف والتكبر يحولان بين الناس وبين الانتفاع بعلومه ، فمن أفضل آداب العالم أن يكون متواضعاً ، وتاركا للاعجاب بعلومه ، فان إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله .

٥ — عزة النفس :

فينبغى للعالم أن يترفع عن سقاسف الأمور ولا يفتنى أعتاب الجاه والسلطان ، كالمسائل المتكفف ، فى الحديث الشريف « ومن أتى السلطان افتتن » (٢)

ومن وصايا أبى قلابة لأيوب السخيتانى : يا أيوب احفظ عني ثلاث أخصالي إياك وأبواب السلطان ، وإياك ومجالسة أصحاب الأهواء ، والزم سوقك فان الغنى من العافية .

٦ — حسن السمعة والوقار :

فان هذا يكسب العالم هبة ، وجلوسه ووقوفه ومشيته دون تكلف . فعندما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة من كان فى قلبه ذرة من كبر » قال رجل : « إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ، ونعله حسنة ؟ قال : إن الله جميل يحب الجمال . الكبر بطر الحق وغمط الناس » (٣) .

(١) رواه الطبرانى فى الكبير بإسناد حسن .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وأحمد .

(٣) غمط الناس ، معناه احتقارهم وعدم المبالاة بهم ، رواه مسلم .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : مكثت سنتين أريد أن أسأل
عمر بن الخطاب عن حديث ما منعى منه إلا هيئته . وعن طاوس قال : إن السنة
أن توقر العالم .

والحكمة لا تتنافى مع التواضع فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا
العلم ، وتعلموا له السكينة والوقار ، وتواضعوا لمن تعلمون منه ، ولا تكبروا
جبايرة العلماء » (١) .

فضل العلماء

من خلال ما تقدم يقين لنا أن الله سبحانه وتعالى فضل أهل العلم وشرفهم ورفع من مكاتبتهم حتى استشهد سبحانه وتعالى بهم على نفسه ، وهو أجل مشهود عليه ، وإن كان في غنى عن الشهود . فقال سبحانه : (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم) (١)

وهذا يدل على فضل العلماء من وجوه كثيرة :

١ — استشهدهم دون غيرهم من البشر .

٢ — اقتران شهادتهم بشهادته سبحانه وتعالى .

٣ — اقترانها بشهادة ملائكته .

٤ — أن في ضمن هذا تركبتهم وتعديلهم ، فإن الله لا يستشهد من خلقه إلا المدول ومنه الأثر المعروف عن النبي - صلى الله عليه وسلم - « يحمل هذا العلم من كل خلقه عدوله وينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

٥ — أنه وصفهم بكونهم أولى العلم وهذا يدل على اختصاصهم ، وأنهم أهل وأصحابه ، وليس بمستعار لهم .

٦ — أنه سبحانه استشهد بنفسه وهو أجل شاهد ثم بخيار خلقه وهم ملائكته ، والعلماء من عباده ويكفيهم بهذا فضلا وشرفا .

٧ — أنه استشهد بهم على أجل مشهود به وأعظمه ، وأكبره ، وهو شهادة أن لا إله إلا الله ، والمظيم القدر إنما يستشهد على الأهر العظيم .

٨ — أنه سبحانه جعل شهادتهم حجة على المنكرين منهم بمنزلة أدلته وآياته وبراهينه الدالة على توحيده .

٩ — أنه سبحانه أفرد الفعل المتضمن لهذه الشهادة الصادرة منه ملائكته ومنهم ، ولم يطف شهادتهم بفعل آخر غير شهادته ، وهذا يدل على شدة ارتباط شهادتهم بشهادته ، فكأنه سبحانه شهد لنفسه بالتوحيد على ألسنتهم وأنطقهم بهذه الشهادة فكان هو الشاهد بها لنفسه إقامة وانطلاقاً وتعليماً ، وهم الشاهدون بها له إقراراً واعترافاً وتصديقاً وإيماناً .

١٠ — أنه سبحانه جعلهم مؤدين لحقه عند عباده بهذه الشهادة فإذا أدوها فقد أدوا الحق المشهود به فثبت الحق المشهود ، فوجب على الخلق الإقرار به وكان ذلك غاية سعادتهم في معاشهم ومعادهم .

كما يدل على فضل أهل العلم أمور كثيرة منها :

١ — أنه سبحانه نفى التسوية بين أهله وبين غيرهم كما نفى التسوية بين أصحاب الجنة وأصحاب النار .

فقال تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (١) ، كما قال تعالى : (لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة) وهذا يدل على غاية فضلهم وشرفهم .

٢ — أنه سبحانه جعل أهل الجهل بمنزلة المميان الذين لا يبصرون . فقال تعالى : (أفن يعلم إنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى) فليس هناك إلا عالم أو أعمى وقد وصف سبحانه أهل الجهل بأنهم صم بكم صمى في غير موضع من كتابه .

٣ — كما أخبر سبحانه عن أولى العلم بأنهم يرون أن ما أنزل إليهم من ربهم

حقاً ، وجعل هذا ثناء عليهم واستشهاداً بهم فقال تعالى : (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) .

٤ — وأمر سبحانه بسؤالهم والرجوع إلى أقوالهم وجعل ذلك كالشهادة منهم . فقال تعالى : (وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسئلوا أهل الذِّكر إن كنتم لاتعلمون) .

وأهل الذكر هم أهل العلم بما أنزل على الأنبياء .

٥ — أنه سبحانه شهد لأهل العلم شهادة في ضمنها الاستشهاد بهم على حقيقة ما أنزل الله على رسوله فقال تعالى (أفغير الله أبغى حكماً وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين) .

٦ — أنه سبحانه سلى نبيه بإيمان أهل العلم به ، وأمره ألا يمسأ بالجاهلين فقال تعالى : «وقرأنا فرقناه لتقرأ على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً» قل آمنوا به أو لا تؤمنوا إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجداً ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً » .

وهذا شرف عظيم لأهل العلم .

٧ — أنه سبحانه مدح أهل العلم وأنق عليهم وشرفهم بأن جعل كتابه آيات بينات في صدورهم ، وهذه خاصة ومنقبة لهم دون غيرهم . فقال تعالى (وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن هؤلاء من يؤمن به وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون ، وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا مخطه يمينك إذا لارتاب المبطلون . بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون) وسواء كان المعنى أن القرآن مستقر في صدور الذين أوتوا العلم ثابت فيها محفوظ وهو في نفسه آيات بينات فيكون قد أخبر عنه بخبرين :

١ - أنه آيات بينات .

٢ - أنه محفوظ وثابت في صدور الذين أوتوا العلم . أو أن المعنى أنه آيات بينات في صدورهم ، أو كونه آيات بينات معلوم لهم ثابت في صدورهم ، والقولان متلازمان ليسا بمتخالفين ، وعلى التقديرين فهو مدح لهم وثناء عليهم .

٨ - أنه سبحانه أمر نبيه أن يسأله مزيداً من العلم فقال تعالى : (فتعالى الله الملك الحق ولا تمجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه وقل رب زدني علماً) (١) وكفى بهذا شرفاً للعلم أن أمر نبيه أن يسأله المزيد منه .

٩ - أنه سبحانه أخبر عن رفعة درجات أهل العلم والإيمان خاصة ، فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم ، وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير) (٢) .

وكما بين القرآن الكريم فضل العلماء ، كذلك بين الرسول صلى الله عليه وسلم فضلهم ، وعلو مكانتهم عند الله عز وجل ، وقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة يصب عليها في هذا المقام أحصاها . وسكتني بذكر بعض منها . فمن ذلك :

١ - عن معاوية رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » (٣) .

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة ، ومن سر

على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة ، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويشتارونه بينهم إلا حفتهم الملائكة ونزلت عليهم السكينة وغشيتهم (١) الرحمة ، وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه « (٢) .

٣ — عن أبي البرداء رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة ، وأن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ، وأن العالم يستغفر له متى في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء ، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وأن العلماء ورثة الأنبياء ، لأن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما ، إنما يورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر » (٣) .

٤ — عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح والبيحت عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قرية ، لأنه معالِم الحلال والحرام ، ومنار سبل أهل الجنة ، وهو الأنيس الوحيد في الوحشة والصاحب في الغربة ، والمحدث في الخلوة ، والدليل على السراء والضراء والسلاح على الأعداء ، والزينة عند الأخلاء ، يرفع الله به أقواماً فيجعلهم في الخير قادة تقتض آثارهم يقتدى بفعالهم ، وينتهي إلى رأيهم ، ترغب الملائكة في خلقتهم (٤) ، وبأجنتها تسبحهم ، ويستغفروهم كل

(١) غشيتهم : أى غشيتهم .

(٢) رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه : وابن حبان في صحيحه والحاكم ، وقال صحيح على شرطهما .

(٣) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ، والبيهقى .

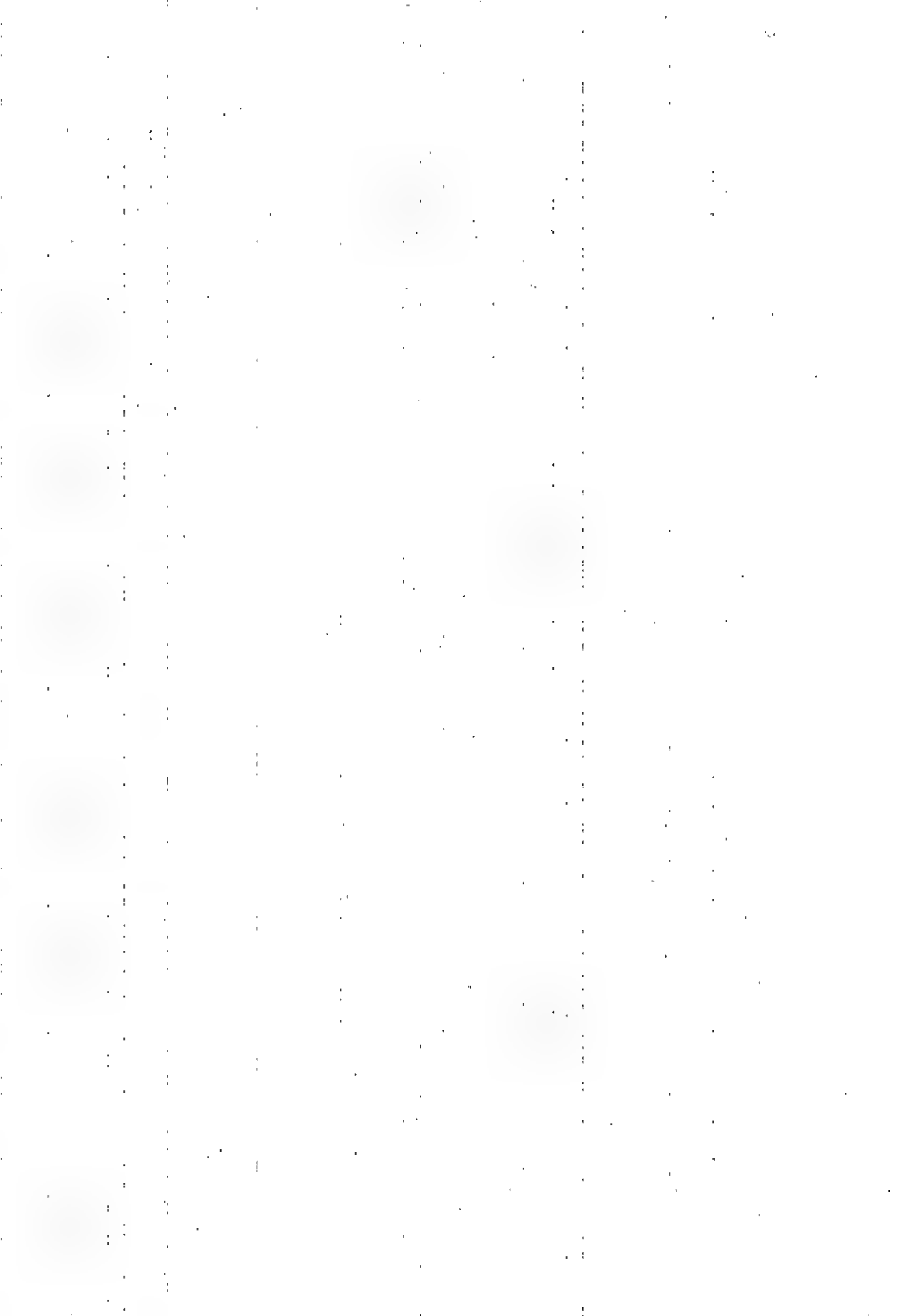
(٤) خلقتهم : أى صلبهم ومراقفهم .

رطب ويابس ، وحيتان البحر وهوامه ، وسباع البحر وأنعامه ، لأن الألم
حياة القلوب من الجهل ، ومصاييح الأبصار من الظلم (١) ، يبلغ
العبد منازل الأخيار والدرجات العلا في الدنيا والآخرة ، والتفكر
فيه يعدل الصيام (٢) ومدارسته تعدل القيام ، به توصل الأرحام ، وبه
يعرف الحلال من الحرام ، وهو أمام العمل والعمل تابعه ، يلهمه السعداء ،
ويحرمه الأشقياء (٣)

(١) الظلم يفتح اللام جمع ظلمة .

(٢) أى أن تدريس العلم يساوى في الثواب قيام الصائم المتجهد بالليل .

(٣) رواه الامام ابن عبد البر في كتاب العلم .



من

خصائص الشريعة الإسلامية وميزاتها

من خصائص الشريعة الاسلامية وميزانها

للشريعة الاسلامية خصائص ومزايا متعددة ومتنوعة لا توجد في غيرها من الشرائع الأخرى ، ومن هذه الخصائص :

١ — الشريعة من عند الله تعالى :

مصدر الشريعة الاسلامية هو الله تعالى ، فهي موحاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باللفظ والمعنى ، وهو القرآن ، وبالمعنى دون اللفظ ، وهو السنة ، فهي بهذا الاعتبار تختلف اختلافا جوهريا عن الشرائع الوضعية ، لأن مصدر هذه الشرائع البشر ، ويترتب على هذا الخلاف الجوهري نتائج منها :

أن معاني ومبادئ الشريعة الاسلامية وأحكامها خالية من معاني الجور ، والنقص والهوى ، لأن صانعها الله ، والله له الكمال المطلق الذي هو من لوازم ذاته ، بخلاف القوانين الوضعية التي لا تنفك عن هذا المعنى لأنها صادرة عن الإنسان ، لا يخلو من معاني الجهل والنقص والهوى ، وما إلى ذلك ، وحسبنا هنا أن نذكر مثالا واحدا يدل على صدق ما نقول :

جاءت الشريعة بمبدأ المساواة بين الناس بغض النظر عن اختلافهم في اللون أو الجنس أو اللغة ، وجعلت أساس التفاضل بينهم العمل الصالح ومقدار ما يقدمه الفرد من خير ، قال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١) .

وهذا المبدأ الأصيل جاء به الشريعة في وقت كانت فيه العصبية للجنس ، والقبيلة هي الأساس في المجتمع وفي تمايز الناس وتفاضلهم ، وقد طبق هذا

المبدأ العادل القويم، واجتث جذور المصيبة ولم يعد هناك امتياز للون أو الجنس (فلا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى) كما في الحديث للشریف (١) وصار الجميع متساوين أمام القانون ، حتى أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال لمن استشفع لامرأة من بنى مخزوم سرقته : (وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) وقد بلغ تطبيق هذا المبدأ من الدقة إلى حد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنكر على من قال لمسلم غير عربي (يا ابن السوداء) واعتبر ذلك من بقايا الجاهلية وتفاخرها بالأنساب والأجناس .

وفي القرن العشرين لم تسنطع كثير من الدول تحقيق هذا المبدأ العادل وتطبيقه بصورة سليمة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الفروق قائمة بين المواطنين على أساس اللون والجنس ، فصاحب البشرة البيضاء أسمى منزلة وأعلى قدرا من صاحب البشرة السوداء ، ولا مساواة بين الاثنين أمام القانون ولا بالتمتع بالحقوق وإن كان الاثنان يحملان الجنسية الأمريكية ، والقانون يقر هذا التمايز ويحميه ، بل إن بعض الولايات المتحدة الأمريكية تنص على أحكام غريبة لا يستسيها الضمير الإنساني ولا يقرها عقل سليم ، فمن هذا النص على أن النكاح بين شخص أبيض وآخر زنجي يعتبر نكاحا باطلا ، والنص على أن كل ما يطبع وينشر أو يوزع عفايه حث للجمهور على إقرار السواة الاجتماعية والزواج بين الأبيض والأسود أو تقديم الحجج للجمهور ، أو مجرد اقتراح في هذا السبيل يعتبر محله جريمة يعاقب عليها القانون بغرامة لا تتجاوز الخمسة دولارات ، وبالسجن لمدة ستة أشهر أو بالعقوبتين معا .

٢ - لأحكام الشريعة هيبة واحترام في نفوس المؤمنين بها حكما كانوا أو محكومين لأنها صادرة من عند الله ومن ثم فلها صفة الدين وما لهذه الصفة من حقه أن يحترم ويطاع طاعة اختيارية تنبعث من النفس وتقوم على الإيمان ولا يتسر عليها الانسان قسرا .

وفي هذا كله أعظم ضمان لحسن تطبيق القانون الإسلامى من الجميع وعدم الخروج عليه ولو مع القدرة على هذا الخروج . أما القوانين الوضعية فإنها لا تبلغ مبلغ الشريعة فى هذه الناحية أبداً ، إذ ليس لها مثل سلطانها على النفوس ولا مقدار احترام وهيبة لها ، ومن ثم فإن النفوس تجرؤ على مخالفة القانون الوضعى كلما استطاعت الإدلات من رقابة القانون وسلطة القضاء ورأت فى هذه المخالفة إشباعاً لأهوائها وتحقيقاً لمصلحتها .

ولا ريب أن قيمة القانون تقدر بصلاحيته أولاً ، وبمقدار احترام الناس له ومدى سلطانه على نفوسهم وطاعتهم لأحكامه ثانياً .

ويكفي هنا أن نضرب مثلاً واحداً لتوضيح هذا المعنى .

كان العرب فى الجاهلية مولعين بشرب الخمر ، معادين عليها ، لا يرون فى ذلك بأساً ولا منقصة . فلما جاء الإسلام أبان لهم أن إثم الخمر أكبر من نعمها للتمثل بالريح للسادى المتأثى من المتاجرة بها ، ثم أمرهم أن لا يقربوا الصلاة وهم سكارى ثم نزل حكم الله « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (١) فكان لكلمة « فاجتنبوه » من الهيبة والاحترام والتأثير فى النفوس أن انطلق أولئك المسلمون إلى زقاق خمرهم يشقونها بالمدى والسكاكين ويريقون ما فيها ويفتشون فى زوايا بيوتهم لعلهم يجدون بقية من خمر فانهم أن يريقوها . هذا هو القانون الإسلامى ومدى ما يتمتع به من احترام وسلطان .

فى القرن العشرين أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلص شعبها من مضار الخمر وتجرب ما جاء به القانون الإسلامى فشرعت فى سنة ١٩٣٠ م قانون تحريم الخمر الذى حرم على الناس بيع الخمر أو شرائها أو صنعها أو تصديرها أو استيرادها . وقد مهدت الحكومة لهذا القانون بدعاية واسعة عن طرق السينما والتشيل والاذاعة ونشر الكتب والرسائل وكلها تبين مضار الخمر مدعومة بالأحصائيات الدقيقة والبحوث العلمية والطبية .

وقد قدر ما أنفق على هذه الدعاية (٦٥) مليوناً من الدولارات ، وسودت تسعة آلاف مليون صفحة في بيان مزار الخمر والزجر عنها ، وأنفق ما قدر مجموعه بأربعة ملايين ونصف من الجنيهات لأجل تنفيذ هذا القانون ، ودلت الإحصائيات ، للفترة الواقعة بين تاريخ تشريعه وبين تشرين الأول سنة ١٩٣٣ أنه قتل في سبيل تنفيذ هذا القانون مائتا نسمة وحبس نصف مليون نسمة وغرم المخالفون له غرامات تبلغ مليوناً ونصف المليون من الجنيهات وصدرت أموال بسبب مخالفته تقدر بأربعمائة مليون جنيه .

وكان آخر المطاف أن اضطرت الحكومة الأمريكية إلى إلغاء قانون التحريم في أواخر سنة ١٩٣٣ (١) ولم تنفعها تلك الأموال الطائلة والتضحيات الجسيمة لحمل الناس على ترك الخمر الثابت ضررها ، لأن القانون لم يكن له سلطان على النفوس يحملها على احترامه وطاعته . ولكن كلمة (فاجتنبوه) التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في جزيرة العرب وبين أناس اعتادوا شربها دون أن يسبق ذلك دعاية واسعة أو نشر كتب ووسائل ألحمت الأفواه عن تذوق الخمر وددت أولئك الناس إلى إراقة خمرهم بأيديهم لا ييد شرطى أو جندي أو رقيب .

فهل بعد هذا من حاجة إلى دليل على صحة ماقلناه ؟

٣ — الجزاء في الشريعة دنيوى وآخرى :

من خصائص القانون الوضعى اقتراحه بجزاء توقعه الدولة — عند الاقتضاء على من يخرج على أحكامه ، وهذا الجزاء قد يكون جنائياً يتمثل بأذى يصيب جسم الإنسان أو يقيده حريته ، أو يصيب ماله بنقص ، كالغرامة ، وقد يكون الجزاء مدنياً عن طريق جبر المدين على تنفيذ التزامه عيناً ، أو قابل وهو المسمى بالتعويض المالى ، أو يكون بإعلان الاتفاق المخالف للقانون ، وعدم ترتيب شيء من آثاره .

(١) التشريع الرئاسى والقانون الوضعى ، للاستاذ أبى الأعلى المودودى ، من مقال له منشور في مجلة (المسلمون) المجلد الخامس ص ٧٥٧ وما بعدها .

إلا أن الجزاء ينوع بحسب جزاء ديني يثاب الإنسان في حياته ، لا في آخرته لأن الدولة لا تملك من أمر الآخرة شيئاً ، وبالتالي لا تنزع من الجزاءات إلا ما ينفذ في الدنيا .

والشريعة الإسلامية تتفق مع القوانين الوضعية في أن قواعد وأحكامها تقتضي مجزاء يوقع على المخالف ، ولكنها تختلف معها في أن الجزاء فيها ديني وأخروي ، بل إن الأصل في أجزيها هو الجزاء الأخروي ، ولكن مقتضيات الحياة وضرورة استقرار المجتمع وتنظيم علاقات الأفراد على نحو واضح بين ومؤثر ، وضمن حقوقهم ، كل ذلك دعا إلى أن يكون بجانب الجزاء الأخرى جزاء ديني .

وهذا الجزاء الديني منه ما يكون جنائياً ومنه ما يكون مديناً ، كما هو الحال في القوانين الوضعية ، وإن كان نطاقه أوسع من نطاق الجزاء في القانون الوضعي نظراً لشمول القانون الإسلامي لجميع شئون الأفراد ومنها الدينية والأخلاقية ، خلافاً للقانون الوضعي (١) .

٤ — الجزاء الأخروي يترتب على كل مخالفة لأحكام الشريعة ، سواء أكانت من أعمال القلوب أو من أهمال الجوارح ، وسواء أكانت من مسائل للمعاملات المالية أو من مسائل الجنایات ، وسواء عوقب عليها الإنسان في الدنيا أو لم يعاقب مالم تقتضي مخالفته بؤبة نصوح ، وتحلل من حق الغير ، وهذا ما تشير إليه النصوص الكثيرة منها أن الله تعالى بعد أن بين أحكام الفواريت كنصيب كل وارث قال : « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (٢) .

كما بين جزاء المحاربين بقوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله

(١) أصول القانون للشيخ البتهوري ص (١٣) .

(٢) سورة النساء (١٣ — ١٤) .

ورسوله ويسمون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة
عذاب عظيم (١)

وفي الأخلاق يقول الله تعالى : (ويل لكل همزة لمزة) (٢) .

وفي أكل مال الغير بالباطل يقول تعالى : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى
ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) (٣) .

وقد ترتب على هذا أن المسلم يخضع لأحكام الشريعة خضوعاً اختيارياً في
السر والعلن ، خوفاً من عقاب الله ، حتى لو استطاع أن يفلت من عقاب الدنيا ،
وإذا ما اقترف في غفلة من إيمانه ذنباً طلب إقامة العقوبة عليه بمحض اختياره
فهذا « ما عاز » اعترف أمام الرسول - صلى الله عليه وسلم - بجريمة الزنا
وطلب إقامة الحد عليه .

وهكذا تنزجر النفوس عن مخالفة القانون الإسلامي ، إما بدافع الاحتزام له
واستشعار الحياة من الله ، وإما بدافع الخوف من العقاب الآجل الذي ينتظر
المخالفين (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، وما عملت من سوء تود
لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) (٤) (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره) (٥) وفي هذا وذاك أعظم ضمان لزجر النفوس عن المخالفة
وكفها عن العصيان .

هـ - عموم الشريعة وبقائها :

الشريعة الإسلامية عامة لجميع البشر في كل مكان وزمان ، قال تعالى :
« قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً » (٦)

(٢) سورة أمزة (١)

(١) سورة المائدة (٣٣)

(٤) سورة آل عمران (٢٩)

(٣) سورة النساء (١٠)

(٦) سورة الأعراف (١٥٨)

(٥) سورة الزلزلة (٧-٨)

وقال تعالى :

« وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا » (١) وهي باقية لا يلحقها نسخ ولا تغيير لأن النسخ يجب أن يكون بقوة المنسوخ أو أقوى منه ، فلا ينسخ الشريعة من الله إلا بتبرير آخر من الله ، وحيث إن الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع ومحمد صلى الله عليه وسلم - خاتم النبيين كما قال تعالى :

« ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله ، وخاتم النبيين » (٢) فلا يتصور أن ينسخها أو يغيرها شيء .

وهوم الشريعة وبقاؤها وعدم قابليتها للنسخ والتبديل كل ذلك يستلزم عقلا أن تكون قواعدها وأحكامها على نحو يحقق مصالح الناس في كل عصر ومكان وفي بحاجاتهم ، ولا يضيق بها ولا يتخلف عن أى مستوى عال سبله المجتمع ، وهذا كله متوفر في الشريعة الإسلامية لأن الله تعالى اذ جعلها عامة في المكان والزمان وخاتمة لجميع الشرائع ، جعل قواعدها وأحكامها على النحو الذى يجعلها صالحة لكل زمان ومكان ، وهذا ما يدل عليه واقع الشريعة ومصادرها وطبيعة مبادئها وأحكامها وما ائتمنت عليه هذه الأحكام (٣) .

٦ - الجمع بين الأصالة والتطور :

ومن سميات التبرير الإسلامى وخصائصه أيضا - أنه يجمع بين الأصالة والثبات وبين المرونة والتطور .

فالأصالة والثبات فى الأصول والأهداف ، والتطور فى الفروع والوسائل .

فالمرونة يستطيع أن يشكف ويواجه التطور ويلأثم كل وضع جديد وهو بثبات أصوله وأهدافه يستص على القويان والمبوعة والخضوع لكل تغير خطأ أو صواب .

(١) سورة سبأ (٢٨)

(٢) سورة الأحزاب (٤٠)

(٣) أصول القانون للمرحوم الشيخ السهورى ص ١٣

إن مهمة هذا التشريع أن يصوب الخطأ وأن يقوم العوج ، وأن يخضع له ويبرر قيامه ويصحح وجوده باسم « التطور » ، إن هذا التشريع لم يضعه المجتمع حق يخضع له وينحى لظروفه وأوضاعه ، ولكنه وضع للمجتمع ليرقى به ويخضع ظروفه وأوضاعه لهداياته وتوجيهه فكلمة هذا التشريع هي العليا لأنها كلمة الله .

ليس معنى هذا أن الناس مشلولون أمام هذا التشريع . كلا فإن الاجتهاد البشرى مجالا كبيرا في هذا التشريع .

الاجتهاد في فهم نصوصه والاستنباط منها وتفاوت درجات هذه النصوص في ثبوتها ودالاتها حيث القطعية والظنية يعطى فسحة لاجتهاد المجتهدين .

والاجتهاد في استنباط الأحكام فيما لانص فيه عن طريق القياس الصحيح أو اعتبار المصلحة المرسلة والاستحصان ، أو غير ذلك من الأدلة التي تختلف في تقديرها آراء الفقهاء باختلاف مشاربهم ومدارسهم .

فهناك منطقة محرمة لا يدخلها الاجتهاد وهي منطقة « القطعيات » من الأحكام التي جاءت بها النصوص المحككة وأجمعت عليها الأمة وتلقاها بالقبول جيلا بعد جيل .

— كقرضية الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتحريم الزنا والربا وشرب الخمر واليسر وتحديد أنصبة الورثة ، وعدة الطلاق والوفاة ونحوها .

ولا يجوز بحال أن يوضع شيء من هذه الأمور وما مثلها موضع الجدل والنقاش ، كأن يبحث بعض الناس في حوار لتعطيل فريضة الزكاة اكتفاء بالضرائب وتعطيل فريضة الحج توفيراً للعملة الصعبة أو تعطيل الصيام تشجيعاً للإنتاج أو إباحة الزنا والخمر وما يتبعهما ترغيباً في السياحة ، أو إباحة الربا دهما لمشروعات التنمية والإنتاج !

وهناك منطقة بل مناطق مفتوحة للاجتهاد البشرى في مجال التشريع الاسلامي وهي منطقة « الظنيات » عن الأحكام وهي كثيرة ، بل هي أكثر الأحكام الشرعية العملية .

هناك الاجتهاد في الأخذ من النصوص بين مضيق يفت عند ظاهر النص وحريته كأصحاب المدرسة الظاهرية ، وبين موسع يأخذ بفحوى النص وإشارته وراجحه ، كائنة للذاهب المعروفة على تفاوت بينهم ، وهناك « الاجتهاد » فيما لا نص فيه ، ومجال هذا فسبح عند الفقهاء من اعتماد القياس للمصلحة إلى الاستحسان إلى العمل بشرع من قبلنا إلى الأخذ بقول الصحابين . إلى غير ذلك من الأدلة والاعتبارات التي يطول شرحها في هذا المقام ، وإنما نشير إليها مجرد إشارة . ليرجع إليها في مصدرها ومكانها من يريد الإيضاح والتفصيل .

وهناك قواعد شرعية مثل : « الضرر يزال » . . « الضرر لا يزال بالضرر » . . « يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » « الأعمال بمقاصدها » « المشقة تجلب التيسير » « ما اجمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال » « من استعجل شيا قليل أو أوانه عوقب بحرمانه » « تصرف الحاكم مفوض بمصلحة الرعية » « اليقين لا يزال بالشك » « العادة بحكمة » « دوز المفاسد مقدم على جلب المصالح » « الضرورات تبيح المحظورات » « يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » « إذا تعارضت مفسدتان ارتكبت أخفهما » « الضرورة تقدر بقدرها » إلى غير ذلك من القواعد العامة التي وضعها الفقهاء .

٧ — سعة المجال أمام السياسة الشرعية :

ومن الأدلة على مرونة الشريعة الإسلامية أن الإمام أو الحاكم ومن معه من أولى الأمير وأهل الاجتهاد في الأمة يحددون أمامهم مجالا فسيحا في باب السياسة الشرعية — أي سياسة الأمة بأحكام الشرع — بحيث تستطيع الدولة تحقيق كل مصلحة خالصة أو راجحة وراء كل مفسدة خالصة أو غالبة ، وهي في ظل الشريعة السمحة . لا تخرج عنها ولا تحتاج إلى غيرها .

إن الذي يحظر على الدولة للمسلمة شيء واحد ، هو أن تتبع هواها ، أو هوى البشر أيا كانوا ، ممرضة عما أنزل الله على رسوله من الهدى ودين الحق .

بحيث تخرج عن القواعد الشرعية ، أو تخالف النصوص الدينية المعصومة بالصحة في بيوته ، الصريحة في دلالتها . أما ما كان موضع الاجتهاد ، واختلاف وجهات النظر في دلالة ، فهي في سعة من أمره ، أو تستطيع أن تأخذ من الآراء المنقولة في فهم النص الثابت بما تراه أرجح دليلاً ، أو في تحقيق مقاصد الشرع الذي أنزل لرعاية مصالح الخلق في الدارين ، كما يستطيع أهل الاجتهاد أن يفهموا النص فهما جديداً لم ينقل عن السابقين ، وأن يستنبطوا في ضوء ما لم يستنبطه سلفهم ، مادام ذلك في دائرة الحدود والأصول المجمع عليها في فهم النص وتفسيرها .

إن المهم في السياسة الشرعية إذن ألا تعارض القواعد والنصوص ، وإن لم يمتد بتفصيلاتها النصوص الجزئية ، فليس المفروض في السياسة العامة أن تأتي بنتائج نطق به التمرع ، بل المفروض ألا تأتي بنتائج تخالف الشرع (١) .
ومن أمثلة ذلك :

مبدأ الشورى :

نحن المبادئ السامية التي في عليها الإسلام مبدأ الشورى . فقد قرر الإسلام أن يكون الأمر شورى بين المسلمين ، وأمر الرسول — صلى الله عليه وسلم — أن يشاور المسلمين في أمرهم وهو بالطبع لا يشاورهم فيما هو من شأن الوحي والتشريع ، بل في غيره . وأهم أمور المسلمين مما لا دخل في الوحي هو أمر « الحكم » فلا يستبد به الحاكم ولو كان رسولا معصوما « وشاورهم في الأمر » « وأمرهم شورى بينهم » « لست عليهم بمسيطر » « لست عليهم بجبار » أما ما هو شكل الشورى ؟ وما هو مبدؤها ؟ فقد ترك ذلك للأمة تشكله حسب ما ترى في مصلحتها في كل مكان وزمان ، فالمبدأ ثابت دائم ولا رأى لأحد فيه ، ولا تملك الأمة تغييره ، لأنه تشريع دائم والشكل متغير متطور . للأمة الرأي في تغييره وتطويره برأى ذوي العلم والخبرة من بينها ،

وهم أولياء أمرها وأهل الحبل والمعصية فيها .

ولقد كان هذا مفهوما عند المسلمين الأولين . فهذا الجباب بن المنذر يغير الوضع الحربى للمسلمين فى بدر بعد أن علم أن الرسول لم يزلهم المنازل الأولى التى عدل عنها بوحي . وهذا سعد بن معاذ يمزق ورقة للماهدة التى عقدتها الرسول مع أهل الطائف فى غزوة الأحزاب بعد مفاوضات طويلة بينهم ، وذلك أن الحصار اشتد على المسلمين وزلزلوا زلزالا شديدا ، فرأى عليه الصلاة والسلام أن يضع شيئا يخفف به مناعهم ، ويفرق جميع الأعداء ، ودخل فى مفاوضات مع أهل الطائف ، واتفقوا على أن يرجع الطائفيون ولهم ثلث ثمار المدينة ، فسأل سعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، وهل للوحي دخل فيه ؟ فقال له عليه السلام « إنما هو أمر صنعت له لكم ، رجوت من وراءه الخير » فأخذ سعد الماهدة ومزقها وقد كانت معدة للتوقيع قائلينهم لم ينالوا منها ثمرة إلا قرى . أفبعد ن أعزنا الله بك يأخذون ثلث ثمار المدينة عن عنوة ؟ لا والله .

فلم يقضب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وسر بذلك المسلمون جميعا ، وهذه الحادثة تضع تقليدا دستوريا هاما للمسلمين هو أن الحاكم ولو كان رسولا مضمونا لا يجب عليه أن يستبد بأمر المسلمين ، ولا أن يقطع برأى فى شأن هام ، ولا أن يعقد معاهدة تلزم المسلمين بأى التزام دون مشورتهم وأخذ آرائهم ، فإن فعل كان للأمم حق إلغاء كل ما استبد به من دونهم وتمزيق كل معاهدة ليس لهم فيها رأى (١) .

٨ - ... كقالة حق الفرد والمجتمع :

من مزايا التشريع الإسلامى وخصائصه أنه يجمع بين حق الفرد ومصلحة الجماعة ، دون ظلم لأحدهما . فالقوانين فى البلاد الليبرالية - منذ قامت الثورة الفرنسية - تمالئ الفرد ، وتدله وتسرف فى الحقوق المنوحة له ، ولا تكاد

(١) من توجيهات الإسلام للمرحوم الشيخ محمود شلتوت ص ٢٩ ط مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية سنة ١٣٧٩ هـ .

تقيده في تصرفاته إلا في حدود ضيقة . وبذلك يفضخ الفرد ويطنى -
وخصوصا إذا كان ذا نزوة أو نفوذ - على حقوق المجتمع ومصالحه العامة ،
وبخاصة مصلحة فئاته الضعيفة المقهورة .

والقوانين في البلاد الاشتراكية تضغط على الفرد ، وتعطى على حقوقه من
أجل الجماعة ، فلا يكاد يوجد للفرد حقوق تذكر من التملك والتنقل أو التعاقد
أو اختيار العمل أو حرية النقد للنظام الحاكم ، أو حرية الاجتماع بنسبه .

وبهذا تدبيل شخصية الفرد وتنكش مواهبه وتصدأ قدراته وملكانه . فيقل
إبداعه ويتناقص . وفي هذا خسارة بالاربع على المجتمع ، كما أن فيه خسارة على
ذات الفرد لأنه يحيا غير شاعر بسلامة الضمير وسكينة للنفس وسعادة
الروح

ولعل أوضح الأمثلة على وجود التوازن في الشريعة هو وقفها من الملكية . .
فقد أباحت للأفراد أن يملكوا لأن في ذلك إشباعا لدافع فطري أصيل ، كما أن
التملك من دلائل الحرية والسيادة والقدرة .

فالحر هو الذي يملك وينفق بما يملك سرا وجهرا ، والعبد المملوك لا يقدر
على شيء . . لأنه لا يملك شيئا ، بل الملكية من خصائص الإنسانية أيضا . لأن
البهايم لا تملك ، فضلا عما يعطيه التملك للفرد من حوافز تدفعه دائما
إلى الإنتاج والإتقان والتفوق . . . ولكن الشريعة تقيده بحق الملكية
الفردية بقيود كثيرة . . لمصلحة المجتمع . . فهي ليست كالملكية في النظام
الرأسمالي التي تكاد تكون مطلقة من كل قيده بل تضع الشريعة قيودا على طرق
التملك ، وقيودا على طرق تنمية التملك . . وقيودا على التوزيع ، وقيودا على
الإنتاج والاستهلاك وقيودا على كل العمليات الاقتصادية التي تقبلك بواسطتها
الأموال والمنافع ، وبعض هذه القيود أخلاقية يقوم عليها الإيمان ،
وبعضها الآخر قانوني تقوم عليه السلطة ، والهدف من ذلك هو إقامة القسط بين
الناس ، وإشاعة التكافل والتراحم بينهم ، حتى لا يمتص الأقوياء الضعفاء
بوسائل الاحتكار والربا وما يتبعها ، ولا يكون المال دولة بين الأغنياء .

وفلسفة الشريعة هنا أن الفرد وإن كسب المال وتملكه ليس هو المالك الحقيقي له ، إنما المالك هو الله . والإنسان مستخلف فيه وأمين عليه . . .
وتصرفه فيه تصرف الوكيل المقيد بمشئته الموكل وأوامره وتوجيهاته وهذا معنى قوله تعالى : (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) (١)

٩ - شمول الشريعة الإسلامية :

الشريعة الإسلامية نظام شامل لجميع شئون الحياة ، فهي ترسم الإنسان سبيل الإيمان وتبين له أصول العقيدة وتنظم صلاته بربه ، وتبين حقوق نفسه ، وتحكم علاقاته مع غيره ، وهكذا لا يخرج من حكم الشريعة أى شيء .

وعلى ضوء هذا الشمول يمكن تقسيم أحكام الشريعة إلى ثلاث مجموعات : -

الأولى :

الأحكام المتعلقة بالعقيدة كالإيمان بالله واليوم الآخر وبالرسل والكتب المنزل ، وبالقضاء ، خيره وشره ، وهذه الأحكام محل دراستها في علم الكلام أو التوحيد .

الثانية :

الأحكام المتعلقة بالأخلاق ، كوجوب الصدق والأمانة والوفاء بالمعاهد ، وحرمة الكذب والحياة ونقض العهد . وهذه هي الأحكام الأخلاقية ومحل دراستها في علم الأخلاق أو التصوف .

الثالثة :

الأحكام المتعلقة بأقوال وأفعال الإنسان في علاقاته مع غيره ، وهذه هي الأحكام العملية وقد سميت فيما بعد (بالفقه) ومحل دراستها علم الفقه .

والأحكام العملية بالنسبة الى ما تتعلق به تنقسم إلى قسمين :

الأول : القبادات كالصلاة والصوم والمقصود بها تنظيم علاقة الفرد بربه .

الثاني : المسادات أى المعاملات وهى التى يقصد بها تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم ، وهذه تشمل جميع روابط القانون المصام والخاص فى الاصطلاح الحديث ، لأن أحكام (المعاملات) تنقسم إلى ما يأتى : -

أ - الأحكام المتعلقة بالأسرة من نكاح وطلاق وتنفقة ونسب ونحو ذلك ، وهى ما يسمى فى الوقت الحاضر بقانون الأسرة أو الأحوال الشخصية .

ب - الأحكام المتعلقة بعلاقات الأفراد المالية ومعاملاتهم كالبيع والإجارة والرهن والكفالة ، ونحو ذلك ، وهى ما يسمى حالياً بقانون المعاملات أو بالقانون المدنى ، ومن هذه الأحكام ما يتعلق بالشركات والتفليس والأمور التجارية الأخرى التى ينظمها فى الوقت الحاضر القانون التجارى .

ج - الأحكام المتعلقة بالقضاء والدعوى والشهادة واليمين وهى تدخل فيما يسمى اليوم بقانون المرافعات .

د - الأحكام المتعلقة بمعاملة الأجانب غير المسلمين (المستأمنين) فى الدول الإسلامية وتنظيم علاقاتهم فيما بينهم أو مع رعايا الدولة الإسلامية وهى تدخل السلم فيما يسمى اليوم بالقانون الدولى الخاص .

هـ - الأحكام المتعلقة بنظام الدول الإسلامية وعلاقاتهم بالدول الأخرى فى الحرب وهى تدخل فيما يسمى اليوم بالقانون الدولى العام .

و - الأحكام المتعلقة بنظام الحكم وقواعده ، وحقوق الأفراد فى الدولة وعلاقاتهم معها ، وهى تدخل فيما يسمى اليوم بالقانون الدستورى .

ز - الأحكام المتعلقة بموارد الدولة الإسلامية ومصارفها وتنظيم العلاقات المالية بين الأفراد والدولة ، وبين الأغنياء والفقراء وهى تدخل فى القانون المالى .

ح - الأحكام المتعلقة بتحديد علاقة الفرد مع الدولة الإسلامية من جهة الأموال المنهي عنها (الجرائم ومقدار عقوبة كل جريمة) وهذه تدخل فيما يسمى اليوم بالقانون الجنائي أو قانون العقوبات، ويلحق بها الإجراءات التي تتبع في تحقيق الجرائم وإزالة العقاب بالمجرمين وهي ما يسمى اليوم بقانون تحقيق الجنائيات .

فهذا الشمول الذي جاءت به الشريعة لا نظير له في القوانين الوضعية فهي لا تنظم مسائل العقيدة ولا الأخلاق ولا العبادات فحسب ، بل إن جانب العادات (للمعاملات) الذي تناولته القوانين الوضعية بالتنظيم نجد تنظيم الشريعة له جاء على نحو يميزها على القوانين الوضعية ، فالجانب الأخلاقي مراعى في الشريعة مراعاة تامة ، ومن مظاهر هذه المراعاة تحريم الربا والميسر ، وتحريم الزنا والعقاب عليه ، ولزوم الوفاء بالعهود من قبل الدول الإسلامية بعلاقتها مع الدول الأخرى بالسلم والحرب ، وعدم مجاراتها في الظلم ، حتى لو أنها قتلت رعايا الدول الإسلامية فيها ، ولا يحل للدولة الإسلامية أن تقتل رعايا تلك الدول الداخلين إليها بأمان .

والجانب الديني ملاحظ أيضا في المعاملات ، بل هو عنصر أصيل فيها فهو يكسب الفعل صفة الحل والحلمة ، بناء على حقيقته الباطنية ، ونية صاحبه وقصده ، فالفصل قد يكون صحيحا في ظاهره واستيفاء شروط الصحة ، ولكن يعتبر حراما لخالفه حقيقته الباطنية ونيته وقصد صاحبه ، لمساتأمر الشريعة به كالذي يقصد بالنكاح تحليل للطلقة ثلاثا لمطلقها ، وكالذي يدعى دينا على آخر ظالما ويثبت ذلك أمام القاضي ، والأصل في تعلق الحقوق ومبوت الآثار الشرعية على حقيقة الفعل ، وكونه حلالا ظاهرا وباطنا ، ولكن لما كان الباطن أمرا أخفيا يعجز الإنسان عن إدراكه ويتعذر عليه ذلك ، ولأجل استقرار الحقوق وجريان الأحكام على أساس أمور ثابتة ومضبوطة وظاهرة ، فقد اعتبرت الشريعة الظاهر وجعلت صحته قرينة على صحة الباطن وحله ، ومناط لتعلق الحقوق ومبوت الآثار ، ولكن الشيء يبقى بعد ذلك متصفا بالحل والحلمة ، بناء على حقيقته الباطنية ، لأن الحكم الظاهر لا يصير الحلال حراما ولا الحرام حلالا ، وبالتالي لا يحل للمسلم أن يبيع لنفسه فعل الحرام ، وإن أباح له ذلك القضاء ، بناء على ظاهر

الفعل ، ويدل على ما قلناه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما سأمع ، فن قضيت له بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » (١)

ولهذا إذا ظهر الباطن ظهوراً كافياً فتكشفت حقيقته فالعبرة به لا بالظاهر ، سواء كان هذا الظهور بدلالة الحال أو بشرط في العقد ، فبيع الأجل التي يتوصل بها إلى الربا كمن يبيع لأخر سلعاً بألف نسيئة ثم يشتريها منه حالاً بتسعة نقد ، يعتبر باطلاً عند أكثر الفقهاء ، لأن حقيقة المعاملة رباء أخذت شكل البيع ، وقد دلت القرينة على هذه الحقيقة ، فلا عبرة بظاهر البيع ، وكذا نكاح المحلل الذي تدل عليه قرائن الحال نكاح فاسد ، فإمارة الجانب الذي في للمعاملات وما يترتب عليه من وصف الفصل بالحلل والحرم بناء على حقيقة باطنة يجعل المسلم لا يقدم على تصرف إلا إذا كان حلالاً ، وإن كان القضاء يبيع له ذلك بناء على ظاهر التصرف كما يحمله لا يتمسك ولا يطالب بشيء لا حق له فيه وإن كان يمكنه إثبات ذلك أمام القضاء ، ولا ريب أن هذا كله يدعو إلى الإطمئنان في المعاملات فهناك رقابة على الإنسان في علاقته مع الغير ، زيادة على الرقابة القضائية على هذه العلاقات : ففي هذا أعظم ضمان لحسن تنظيم علاقات الأفراد وعدم ضياع الحقوق على أصحابها . (٢)

١ - عدم الحسرج :

الخرج في اللغة : الضيق ، ولقد وردت آيات كثيرة - في القرآن الكريم تنادى بأن أسس الإسلام دفع الخرج في الأمة ورفع المشقة عن كاهلها ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى :

« لا يكلف الله فضلاً إلا وسهلاً » . . . (٣) الآية

والإصر في اللغة : الذنب والثقل ، والأخير هو المناسب للآية ، وصدر الآية

(١) كتاب الام للإمام الشافعي (٦ - ٢٠٢)

(٢) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ، ص ٥٧ - ٦١

(٣) سورة البقرة (٢٨٦) .

خبر من الله — تعالى — أنه لا يحمل نفساً أى تكليف إلا فى حدود طاقتها ،
وباقى الآية وإن كان دهاء — فإنه يدل على أن التخفيف عن هذه الأمة محبب إلى
الله — تعالى — ولهذا علمنا أن ندعو بهذا الدعاء .

ومن ذلك — أيضاً — قوله جل شأنه : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق
الإنسان ضعيفاً » (١) .

وكذلك — قوله تعالى : « وما جعل عليكم فى الدين من حرج » (٢) .
والآيات فى هذا المعنى كثيرة جداً ، ولهذا كان من أسس هذا الدين هذه
القاعدة الفقهية (المشقة تجلب التيسير) ولهذا نجد فى التشريع القرآن فى النص على
أن السفر والمرضى وخصتان للإفطار فى رمضان يقول الله تعالى : « شهر رمضان
الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم
الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام
آخر . . . » (٣) الآية .

وشرع التيمم خلفاً عن الوضوء والفضل عند المعجز عن استعمال الماء يقول
جل شأنه : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
إلى المرافق . . . » إلى أن قال سبحانه : « وإن كنتم مرضى أو على سفر ولم تجدوا
ماء فتميموا صعيداً طيباً . . . »

واعتبر القرآن الكريم السفر — وهو غالباً مظنة المشقة — موجباً لقصر
الصلاة مهما كان الإنسان مريضاً فى سفره ، وذلك فى قوله تعالى : « وإذا ضربتم
فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة . . . » (٥) الآية .

وهذا اللون من التخفيف كثير فى التشريع الإسلامى ، بل فحمل جميع
التكاليف الشرعية وكان من سنة الرسول — صلى الله عليه وسلم — أنه ما خير
بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً .

(١) سورة النساء (١٢٨) .
(٢) سورة البقرة (١٨٥) .
(٣) سورة النساء (١٠١) .
(٤) سورة المائدة (٦) .
(٥) سورة الحج (٧٨) .

١١ - قللة التكليف : بسم الله الرحمن الرحيم

بالرغم من أن الإسلام دين شامل ، يربى أبناءه على الحياة الكريمة التي تكفل لهم سعادتهم في الدنيا والآخرة .

وبالرغم من أنه نظم علاقاتهم بآله ، وعلاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه ، وعلاقاتهم بمن خالفهم في الدين ، بالرغم من ذلك كله نجد القرآن الكريم عاجل كل تلك التشريعات التي تتطلب آلافاً من المواد القانونية في آيات قليلة . سهل حفظها والرجوع إليها واستحضارها عند الحاجة إليها ، قال ابن القيم في أعلام الموقعين : « إن آيات الأحكام مائة وخمسون آية »

وبعد هذا بعضهم خمسمائة آية ، وغاية ما يبلغ المادون في ذلك كإبن العربي أنها ثمانمائة وستون وأربع آيات . وهذا القدر من الآيات مع ما يدل عليه من كثرة الأحكام - قليل بالنسبة لآيات القرآن الكريم التي تجاوزت الستة آلاف من الآيات .

والحق أن حصر آيات الأحكام في عدد معين يرجع إلى منهج كل مجتهد في طريقة اجتهاده ، فكم من مجتهد استنبط بعض الأحكام من آيات القصص وآيات الوعد والإرشاد ، والتي تتحدث عن الجنة والنار واليوم الآخر .

فإن القيم صادق في قوله - من وجهة نظره - أن آيات الأحكام هي مائة وخمسون لأنه نظر إلى أن هذه الآيات هي التي سبقت لبيان الأحكام ، وأما غيرها من الآيات فقد سبقت لأغراض ومقاصد أخرى ، وإن كان يستطيع ذو الفكر الثاقب أن يستنبط منها من الأحكام ما لا يخطر على قلب غيره ، والقرآن لا تنقضي عجائبه ، وما من جيل أو فرد أو جماعة يتلون القرآن أو يسمعون به بتدبر وتمقل إلا يظنون أن القرآن أنزل في شأنهم ولمعالجة مشاكلهم الخاصة .

ويمكن حصر القواعد العامة التي تنظم علاء البشر بخلافهم في آيات معدودة تلك التي توجب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتوجب الصلاة والزكاة والصوم والحج ، وكل هذه الآيات ترجع إلى قوله تعالى :

« فانقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرا لأنفسكم » (١) .

أو قوله : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » (٢) :

والآية الأولى خطاب لعامة المسلمين والثانية خطاب للمؤمنين المقربين ، فتحت هاتين الآيتين يمكنك أن تعرف الحدود التي يجب أن تلزم في معاملتك مع الله تعالى . وحقوق الزوجة على زوجها ، وواجبات الزوج على زوجته ، وتنظيم شؤون الأسرة المسلمة ، نجد ذلك كله في قوله تعالى :

« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » (٣) .

وهذه الدرجة ليست إلا درجة الرعاية التي تنظم بها الحياة الكريمة ، ولا ننسى أن نشير إلى سر التعبير بقوله تعالى « بالمعروف » أي بما تعارف عليه كرام الناس من حسن العشرة وكريم الرعاية ، وهذا يختلف باختلاف البيئات والمجتمعات .

وعلاقة الأمة بحكامها يمكنك أن تعرف حدودها من قوله جل شأنه : -

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها . . . » إلى قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . . . » (٤)

وقوله تعالى : « وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله . . . » (٥)

ولإذا أردت أن تعرف قواعد المعاملات المالية فاقرأ قوله جل شأنه : -

« يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٦) الآية .

(١) سورة التغابن (١٦) .

(٢) سورة آل عمران (١٠٢) .

(٣) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٤) سورة النساء (٥٨) .

(٥) سورة آل عمران (١٥٩) .

(٦) سورة البقرة (١٨٨) .

وإذا أردت أن تعرف علاقتك بمن يخالفك في الدين فاقرأ قوله تعالى :
« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن
تبرؤم وتقسطوا إليهم » (١) الآية .

وبالجملة فلأنك تجد في القرآن الكريم آية أو آيتين أو آيات فيها حل لكل
مشكلة صادفتك في حياتك سواء في علاقتك بربك أو أمنك أو مجتمعك الخاص
أو العام ، فطورا تجد الحل مفصلا تفصيلا دقيقا ، وطورا تجد هذا الحل في إطار
تشريع عام .

ومن هنا كان الأعرابي يأتي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيجلس
في حضرته جلسة أو جلستين ثم يقوم ، وقد وعى أركان دينه وأحكام شريعته ،
ذلك لأن التكاليف الشرعية وإن كانت تتناول كل مشاكل الحياة مبسطة ميسرة
بجملة عندما يحسن الاحمال مفصلة عندما يحسن التفصيل ، والله سبحانه وتعالى -
لم يكلف المسلم أن يعرف أحكام كل شيء ، إلا بما يحتاج إليه لتصحيح عادة
أو معاملة .

نعم إن الله تعالى أوجب على الأمة أن يكون بينها متخصصون في أحكام
الشريعة يرجع إليهم عند الحاجة : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » (٢)

« وما كان المؤمنون لينفروا كافة . . . » (٣) الآية

« فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (٤) « بالبينات والزبر » (٥)

وحسبك أن تعلم أن التشريع الإسلامي سواء كان في العبادات أو المعاملات
لم يرهق الأمة بكثرة الأوامر والنواهي ، بل سلك الله مع البشرية وهو

(١) سورة الممتحنة (٨) .

(٢) سورة آل عمران (١٠٤) .

(٣) سورة التوبة (١٢٢) .

(٤) سورة النحل (٤٣) .

(٥) سورة النحل (٤٤) .

خالقها ، والعالم بعلمائها - مسلكتها وسطا ، فلم يتركهم هملا ، ولم يكلفهم شططا .
وقد يتكرر الأمر أو النهي في المسألة الواحدة كما وقع في مسألة الصلاة والزكاة
وكما وقع في مسألة الزنا وأكل أموال النمامي .

وذلك لأهمية هذه المسائل ومكانها في الدين وحياة المجتمع ، ولا يدل
ذلك على كثرة التكاليف ، ولهذا نجد المسلم المعتدل في دينه لا يجد غصاصة من
تقييد حريته - أحيانا - لأنها إنما قيدت حريته ولحيز الجماعة ، وإنما قلت
للمعتدل لأن المتميق في الدين أو المعتدل منه كل منه له موازين أخرى لاتصلح أن
تكون معيارا تقاس به مصلحة الجماعة .

١٢ - الصادر في التشريع :

للتبج للتشريع الإسلامي نجد أن أغلب الأحكام أخذت أطوارا ممددة حتى
استقرت على ما هي عليه الآن ، وسأضرب مثلا بما يأتي . -
الدعوة إلى الوحيد ، الصلاة ، الزكاة ، الصوم ، الحج ، محريم الربا ،
محريم الخمر .

أ - الدعوة إلى التوحيد :

أخذت الدعوة إلى التوحيد أطوارا متعددة فبدأت سرية ثم أمر الرسول
- صلى الله عليه وسلم - بالجهر بالدعوة ، وفي ذلك يقول الله عز وجل :
« فاصدع بما تؤمر » (١) ثم أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو
عشيرته الأقربين « وأنذر عشيرتك الأقربين » (٢) ثم أمر أن يدعو أهل مكة
وما حولها ، وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها (٣)
ثم أمر أن ينذر العرب خاصة : « أم يقولون افتراء بل هو الحق من ربك
لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون » (٤) ثم أمر أن يدعو

(١) سورة الحجر (٩٤) .

(٢) سورة الشعراء (٢١٤) .

(٣) سورة الشورى (٧) .

(٤) سورة السجدة (٣) .

الناس كافة « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن
أكثر الناس لا يعلمون » (١)

وفي هذه الأطوار كلها كان مأمورا — هو وأصحابه — بالصبر على الأذى
والإيقاب للإساءة بمثلهما « واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرا جيلا » (٢)
وعندما صار للمسلمين شيء من النعمة ، رفع عنهم الحرج أن يقابلوا الإساءة
بالإساءة « وجزاء سيئة مثلها » (٣) الآية ، « ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من سبيل » (٤) .

وعندما أصبح المسلمون في قوة وشوكة ، بعد هجرتهم إلى المدينة المنورة ،
وتجمع الأنصار والمهاجرين أذن لهم في القتال « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا .
وإن الله على نصرهم لقدير » (٥)

لهذا التدرج في التشريع مغزاه الذي ينبغي أن يعرفه كل داع إلى دعوة
إصلاحية في بيئة لا تألفها .

هذا وتشريع القتال نفسه أخذ أطواراً كثيرة يطول بنا المقام إن
تبيننا سردها .

ب — الصلاة في أطوارها المختلفة :

مما لا شك فيه أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه وأصحابه كانوا يصلون
قبل أن تفرض الصلوات المعروفة الآن — ليلة الامراء والمراجع ، فقد ورد
ذكر الصلاة في السورة التي نزلت في مهد الرسالة كقوله تعالى في سورة العلق
وهي أول سورة أنزلت من القرآن :

« أرايت الذي ينهى عبداً إذا صلى » (٦) وفي سورة القيامة وهي مما نزل

-
- | | |
|----------------------------|------------------------|
| (١) سورة ساء (٢٨) . | (٢) سورة المزمل (١٠) . |
| (٣) سورة الشورى رقم (٤٠) . | (٤) سورة الشورى (٤١) . |
| (٥) سورة الحج (٢٩) . | (٦) سورة العلق (١-٢) . |

قبل الإسراء : « فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى » (١) .

ولو ذهبت أعداد الآيات التي ورد فيها ذكر الصلاة قبل الإسراء والمعراج لاطال بنا البحث . والمتتبع لسيرة الرسول الكريم يرى فيها كثيراً من حديث صلاته وأصحابه قبل الإسراء الذي وقع بعد السنة العاشرة من المبعث ، وكيفية هذه الصلوات وعددها مما أغفقه التاريخ ، وأعل ذلك راجع الى أن أمر هذه الصلاة أصبح غير ذي جدوى ، وأن الاشتغال بها عبث ، والإسلام يكره العبث ، سواء كان في القول أو العمل ، وغاية ما يمكن أن تتصور أنها كانت توجهات إلى الله تعالى ، فإن الصلاة في لغة العرب « الدعاء » .

والظاهر كذلك — أنه قد كانت لها صور مميزة بدليل أن المشركين كانوا يهزءون بالمسلمين إذا صلوا ، ثم إن الصلوات المعروفة افترضت ليلة الإسراء ، فرضها الله سبحانه بنفسه من غير واسطة ملك ، ونزل جبريل عليه السلام فضلى بالنبى — صلى الله عليه وسلم وأصحابه صلاة الظهر ثم صلاة العصر ، ثم صلاة المغرب ، ثم صلاة العشاء ثم صلاة الصبح أول يوم بعد الإسراء ، وكانت صلاته لهذه الصلوات أول وقتها المعروف لنا الآن .

وفي اليوم الثانى صلى الظهر وانتهى من الصلاة حينما صار ظن كل شيء مثله ، ثم العصر وانتهى منه قبل اصفار الشمس ، ثم المغرب فى الوقت الذى صلى فيه أول يوم ، ثم العشاء عند ثلث الليل ، ثم الصبح وانتهى منه عند الإسفار (أى انتشار الضوء الذى يسبق الشروق)

وكان هذا مبدءاً لتحديد كيفية الصلاة ووقتها على الوجه المعروف لنا الآن .

على أنه ثبت كذلك أن الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين ، بسوى للغرب فإنه شرع بأدى . ذى بدء ثلاث ركعات ثم زيدت فى الحضر (الإقامة) فصارت الظهر والعصر والعشاء أربعاً ، وأما فى السفر فقد بقيت على أصل التشريع .

وقد كان في يديه الأمور لا مانع أن يتكلم المصلي بكلام الناس ، وأن يأتي من العمل ما يريد ثم يتم صلاته ، وبعد أن مر نوا على الصلاة واستشعروا جلال الله الذي يناجونه بهذا عن كل ذلك ، وليس لأحد بعد أن يفعل ذلك وإلا اعتبرت صلاته باطلة ، وتزل في ذلك قول الله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) (١)

روى زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة ، حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام (٢)

والدرس الذي نأخذه — من ذلك — أن الطفل عندما يبدأ في إقامة الصلاة فتكلم أو عبت لا تزجره ، بل نعلمه بلين ورفق ، ومثل هذا مألوف أسلم شخص حديثاً فلموده على الصلاة بلين ورفق .

ج - التدرج في تشريع الزكاة :

ورد ذكر الزكاة كثيراً في السور المسكية كسورة المعارج (٣) والذاريات (٤) والمؤمنون (٥) كما ورد ذكر زكاة الزروع والثمار في سورة الأنعام (٦) وهي كذلك مكية ، وقد أجمع العلماء على أن الزكاة شرعت في المدينة ، ومعنى ذلك : أن الذي كان يمكنه أن يملك قبل التعاون على البر والخير ، وهو من المبادئ الأساسية في الإسلام ، ولا مانع أن يكون هناك قدر محدود معلوم ، مدليل قوله تعالى في سورة المعارج في صفة المصلين . . . « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٧)

-
- (١) سورة البقرة (٢٣٨) (٢) رواه البخاري ومسلم .
 (٣) وهو قوله تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) ٢٥ - ٢٥
 (٤) وذلك في قوله تعالى : (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) - ١٩
 (٥) وذلك في قوله تعالى : (والذين هم للزكاة فاعلون) - ٤
 (٦) وذلك في قوله تعالى : (. . . كلوا من ثمره إذا أمر وأتوا حقه يوم حصاده) - ١٤١
 (٧) سورة المعارج (٢٤ - ٢٥)

وأما الذى وقع فى المدينة فهو تحديد النصاب الذى يعتبر ما دونه لازكاة فيه وكذا تحديد المصارف التى لا يجوز أن يتجاوزها الانسان عند دفع الزكاة ، وذلك فى قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والذمارين وفى سبيل الله وابن السبيل » (١) .

د - تدرج التشريع فى الصوم :

وردت أخبار صحيحة أن الصوم كان معروفا عند أهل مكة ، وكان المسلمون يصومون قبل الهجرة عاشوراء - وكذا صاموا عاشوراء وجوبا بعد الهجرة ، وصوم رمضان شرع أول ما شرع فى السنة الثانية للهجرة وكان أول الأمر يخير المسلم بين الصوم والقديّة وهذا ما يشهد له قوله تعالى فى سورة البقرة : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر . وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » (٢) (٣) .

صوم يوم عاشوراء ليس واجبا بل هو سنة ويكره للصوم من قبل الهجرة

فالآية الثانية ظاهرة فى أن المطبق للصوم وهو الذى يتحمله بمشقة زائدة . يخير بين الصوم والقديّة وهى طعام مسكين عن كل يوم ، وأن الصوم خير من القديّة ، وهذا المبدأ ينطبق مع منهج القرآن فى التشريع من ناحية التدرج فالصوم فيه مشقة ، ولا سيما فى بلاد كالخجاز ، وفى عجم المسلمين الأولين الذى كان يغلّب فيه الفقر والحاجة مما يتطلب الجهد والمشقة فى تحصيل الرزق . ثم نزل قوله تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه » (٤) (٥) الآية .

فكان نزول هذه الآية رافعا لرخصة الافطار والاستعاضة عنه بالقديّة بدليل أن الله - تعالى أعاد حكم للمسافر والمريض ، ولو لم تكن الآية السابقة

(١) سورة التوبة (٦)

(٢) سورة البقرة (١٨٣ - ١٨٤)

(٣) سورة البقرة (١٨٥)

مقيدة للتخيير والثانية مفيدة للتعين لكان إعادة حكم المريض والمسافر تكرارا
لأحاجة إليه . وهذا ما يمتاز به القرآن الكريم ، ومن هنا يقرر العلماء أن
الآية الثانية ناسخة لحكم الآية الأولى بالنسبة للتخيير بين الصوم والفدية ، وتعين
على التادر أن يصوم ، ولا يجوز له غير ذلك .

وعما هو نص في التدرج في الصيام ماروى عن معاذ بن جبل قال : « أحيت
الصلوة ثلاثة أحوال وأحبل الصيام ثلاثة أحوال » فذكر أحوال الصلاة ، ثم قال
« وأما أحوال الصيام : فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قدم المدينة فجعل
يصومه من كل شهر ثلاثة أيام . وصام عاشوراء ، ثم إن الله سبحانه فرض عليه
الصيام وأنزل عليه (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام . . .) إلى قوله (وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) فكان من شاء صام ، ومن شاء أطعم . مكينا
فأجزأ ذلك عنه ، ثم إن الله أنزل الآية الأخرى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)
فأثبت الله صيامه على الصحيح المقيم ورخص فيه المريض والمسافر . وثبت الإطعام
للكبير الذى يستطيع الصيام . . . الحديث) (١)

هـ - تدرج التشريع في الحج :

عما لا شك فيه أن الحج كان معروفا عند العرب قبل الإسلام ، وكانت لهم فيه
عادات مألوقة منها : الطواف بالبيت عراة ، ومنها تقديمهم أيامه أو تأخيرها
حسب مقتضيه مصلحة كبرائهم وهو ما يعرف بالنسوة ، هذا علاوة على طوائفهم
بأصنامهم وذبح القرابين لها ، وكانت مكة التى فيها مناسك الحج فى حوزة المشركين
إلى أن تم الفتح الأكبر فى السنة الثامنة ، وكسر الرسول - صلى الله عليه وسلم -
الأصنام التى حول الكعبة ، وفرض الحج بعد ذلك على المسلمين ، وجاءت السنة
التاسعة من الهجرة فأمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - - أبابكر رضى الله
عنه على الحج وكان الحج عامئذ على حساب النسوة الذى كان من مساوى والشرك

(١) أخرجه أحمد وأبو داود وابن جرير وابن المنذر وابن حبان والحاكم والبيهقى . فتح

القدیر الشوكاني (١-١٨٠-١٨١)

— شهر ذى القعدة ، ومع هذا لم يصد الرسول — صلى الله عليه وسلم — العرب بأبطال ما اعتادوه لأنهم حديثو عهد بالشرك ، بل حجج أبو بكر بالناس على ما تعودوا العريان منهم عريان ، وانؤتؤز ، وؤتؤز ، والمشرک منهم على شركه ، ويؤدى مناسكه على ما تعود ، ثم أرسل الرسول صلوات الله وسلامه عليه — غلبا رضى الله عنه — بسورة براءة ، وكان مما أعلنه للناس أنه لا يحج بعد هذا العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان وفي ذلك يقول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إنما للمشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا . . .) وفي السنة العاشرة للهجرة دار الزمان دورته ، ووقع الحج في شهر ذى الحجة ، فحج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حجة الوداع وهي حجة الوحيدة بعد الرسالة وعلم الناس مناسك الحج المعلومة ، وأبطل عوائد الجاهلية التي كانت متأصلة في نفوسهم ، وخطب فيهم خطبة الوداع علمهم فيها أحكام الدين وأتم الله في هذه الحجة نعمته ، وأكمل تنزيل كتابه في يوم عرفه وكان يوم جمعة وهو يوم الأمة شريعة الله وذلك حينما نزل قوله تعالى : « يوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً . . . » (١) الآية .

فها أنت ترى أن الله لم يفاجئ الأمة بأبطال ما تعودته — على مر السنين — حينما أتم الله فتح مكة ومكن للنبي وصحبه من أعدائهم بل ترفق الله بهم وتدرج معهم ، فإن العادة طبيعة ثابتة ، تتطلب الحكمة في علاجها والإصلاح عنها ، وصدق الله العظيم إذ يقول : (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (٢)

و — التدرج في تحريم الربا :

كان الربا إبان بعثته — صلى الله عليه وسلم — نظاما اقتصاديا متغلغل لا في المجتمع العربي إن لم يكن في المجتمع العالمي ، وكان القضاء على هذا النظام يتطلب استمدادا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا غير ما كان عليه القوم ، ولقد سلك القرآن الكريم في هذا أمثل الطرق لنعشة النفوس لتأقح حكم الله القطعي الذائم ليسه وإليك هذه الأطوار :

ففي مكة — قوله تعالى : « وما آتيتكم من ربا ليروا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (١) أي للكترون للأجر والثواب .

فأنت ترى أن الآية الكريمة قارنت بين الربا والزكاة عند الله . فالربا لا يزيد عند الله والزكاة مكثرة للأجر .

وهذه لفظة نظر قوية إلى قبح الربا وشناعته ، وأثبت نصا في تحريمه وإن كان في الآية حض على تركه . وفي المدينة وفي السنة الثالثة من الهجرة نزل قوله تعالى في سورة آل عمران : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » (٢)

فهذه الآية نص في تحريم الربا إذا كان أضعافا مضاعفة ، واعتبار تركه واتقائه سببا للفلاح . وذكر صفة التضعيف كدفع عما في الربا من قبح تجمع النفوس الكريمة لما فيه من تضييف يشغل كاهل المقترض .

وهل إذا خلا الربا عن التضعيف يكون مباحا ؟

ليس في هذه الآية دليل على حرمة ، كما أنه ليس فيها دليل على الحل . ولكن لا يزال باب التعامل بالربا فيه شيء من الاحتمال .

ولما قويت شوكة المسلمين ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وأصبحت النفوس مهية لتلقى التشريع النهائي نزل قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (٣) فهذه الآية نص في تحريم الربا بكل أنواعه ، لأن الله سبحانه لم يفصل بين نوع ونوع ، فعم التحريم كل أنواعه للمضاعف منه وغير المضاعف . ونزل أيضا قوله تعالى : « يحق الله الربا ويربى الصدقات » (٤) . وهي كما ترى قريبة من آية الروم ، وإن كانت أصرح في قبحه من الأولى ، فالآية الأولى

(٢) سورة آل عمران (١٣٠) .

(٤) سورة البقرة (٢٧٦) .

(١) سورة الروم (٣٩) .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) .

فيها نفى أن يربى الله الربا ، أى يزيده ، ولكن يحتمل أن يقيه من غير زيادة
ولكن هذه الآية فيها تصريح بأن الله يحق الربا أى يظلمه ويمحوه .

وفى هذه السورة ، أى سورة البقرة ، نزلت الآيات الفاصلة فى هذا
الموضوع اللتان ليس معها مجال لمجتهد وهما قوله — جل شأنه — « يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فآذونا بحرب
من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رهوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (١)

فدلت الآية الثانية منها دلالة قطعية على حرمة الربا مهما قل ، وأنه ليس لرب المال
إلا رأس ماله من غير أن يظلم غيره أو يظلمه غيره .

وهذه الآيات قد قيل أنها من آخر ما نزل من القرآن الكريم وقد تأيد هذا
التصريح النهائى فى حجة الوداع بقوله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع :
ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا عمى العباس .

وقد تأكد تحريم الربا بالعديد من الأحاديث الشريفة ، والى منها قوله صلى
الله عليه وسلم : « أربع حق على الله أن لا يدخلهم الجنة ، ولا يذيقهم نعيمها :
مدمن الخمر ، وأكل الربا ، وآكل مال اليتيم بغير حق ، والعاقل لو ألبس » (٢)

فلم يكن هناك مجال للقول بحل الربا فى صورة من صورته وعلى هذا استقر
التصريح الإسلامى الى يومنا هذا .

ز - التدرج فى تحريم الخمر :

كانت الخمر فى الجاهلية — شائعة بين الأفراد والجماعات ، وكان القوم يتهاونون
بشربها عظاماؤهم وأولو الأحلام منهم ، كما يشربها السفهاء والصعاليك وقفا
تنزه عنها أحد منهم إلا فئة قليلة جدا وهم الذين عصمهم الله تعالى .

ومن طالع تاريخ العرب فى جاهليتهم وعند بدء الإسلام أدرك مدى صحة هذا

(١) سورة البقرة (٢٧٨-٢٧٩) :

(٢) رواه الحاكم .

القول ، ولما بعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، وحمله الرسالة الحادة عالج هذه الظاهرة الاجتماعية علاجاً لا يقدر عليه إلا من خلق البشر وركب طبائهم وعلم ما ينفعهم وما يضرهم ، ونزل قوله تعالى في سورة النحل وهي مكية - « ومن تمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً إن في ذلك لآية لقوم يعقلون » (١) .

والآية وإن وردت في مقام الامتنان بنعمة الله على عباده ففيها لفظة حقيقية إلى قبح السكر ، حيث قويل بالرزق الموصوف بالحسن . وهذا كما لو قال إنسان لابنه :

« أعطيتك مالا فأنفقت منه في القمار ، وإصلاح شأن نفسك » فإنه يلفت نظر ابنه إلى سوء تصرفه في الشق الأول ، وحسنه في الشق الثاني .

أطوار التحريم في المدينة :

وفي المدينة أخذ التحريم أطواراً ثلاثة -

الطور الاول :

النصريح بأن الحمر ضررها أكثر من نفعها ، وذلك في قوله تعالى في سورة البقرة : « يسألونك عن الحمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ... » (٢) الآية .

وهذه الآية وضعت الأساس الذي بنى عليه حكم الحمر والميسر وهو التحريم ، بل وضعت مبدأ عاماً هو أن التحليل والتحريم مبنيان على أن ما أكثر نفعه وقل ضرره حلال ، وما أكثر ضرره وقل نفعه فهو حرام ، وبالرغم من هذا فليست كل العقول والقلوب مستعدة لأن تعتبر هذا نصاً قاطعاً في تحريم الحمر والميسر ، ولهذا ثبت أن بعض كبار الصحابة وخيارهم كانوا يتعاطونها بعد هذه الآية ، ولكن بدأت النفوس تنهياً لتلقى الحكم النهائي في شأنها .

(١) سورة النحل (٦٧)

(٢) سورة البقرة (٢١٩) .

الطور الثاني :

تحريم الحمر بنص قطعي في دلالة ، ولكن في بعض الأوقات ، وذلك عندما نزل قوله تعالى — في سورة النساء — يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون « (١) الآية .

ولما كانت أوقات الصلوات متلاحقة ، وكان لابد من الصحو قبل الدخول في الصلاة فكانوا حريصين كل الحرص على الصلاة ، ولا سيما مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — امتنعوا عن شربها فترة طويلة وإن كان — هناك — مجال للشرب فربما كان بعد العشاء الأخيرة ، وهو تدريب جميل لنزع هذه العادة المنأصلة فيهم .

الطور الثالث :

تحريم الحمر تحريماً قطعياً في كل الأوقات وبأي قدر ، وذلك في آيات المائدة التي هي من أواخر ما نزل من القرآن وذلك في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الحمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون ، وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين « (٢)

ولوضوح دلالة هذه الآيات على التحريم لم يتمالك عمر بن الخطاب نفسه حينما سمع ذلك أن قال : « انتهينا يارب » .

وفي هذه الآيات أكثر من وجه على تحريم الحمر والميسر : ، وهذه هي الأوجه الدالة على ذلك :

الوجه الأول :

أن الله — سبحانه — جمع بين الحمر والميسر وبين الأنصاب وهي الأصنام

فى حكم واحد ، ومما لاشك فيه أن الأنصاب مما ينضب الله سبحانه ، إذ هى
شرك به سبحانه .

الوجه الثانى :

أنه سبحانه حكم على كل من الخمر والميسر والأنصاب والأزلام : وهى
القذاح التى كانوا يستقنونها فى أمورهم ، بأنها رجس ، والرجس هو النجاسة ،
واستعمال النجاسة من الأمور المنهى عنها شرعا .

الوجه الثالث :

أنه — سبحانه — حكم على المذكورات بأنها من عمل الشيطان ، وعمل
الشيطان ليس إلا حراما ، ويدل على فعل ما هو حرام .

الوجه الرابع :

أمر الله — جل شأنه — باجتناب المذكورات ، وهذا أدل على التحريم
من التصريح بلفظ التحريم ، وذلك لأن الاجتناب إنما هو الابتعاد عن الشيء
من جميع نواحيه استعمالا ، ومجاورة ، وغير ذلك .

ومن هنا حرم شربها ، واعتصارها ، وبيعها ، وحملها ، كما صرح بذلك
الحديث الشريف .

الوجه الخامس :

أن الله — سبحانه — أخبر أن اجتنابها فيه رجاء الخير ، وهذا يدل على أن
استعمالها شرعا أو غيره — فيه الخسران المبين .

الوجه السادس :

أخبر الله — جل شأنه — وهو أصدق القائلين — أن الشيطان يريد أن يوقع
العداوة والبغضاء بين الجماعة المؤمنة فى الخمر والميسر ، ولاشك أن كل ما يفضى

إلى إيقاع المداوة بين المسلمين محرم شرعا ، لأن الله أراد لهذه الأمة أن
تعتصم بحبله ، وأن لا تنفرق ولهذا حرم الشارع الحكيم كل عاملة تؤدي إلى
الحسلاف والشقاق .

الوجه السابع :

أخبر - جل شأنه - أن الشيطان يريد أن يلهي المؤمنين بالخمر والميسر عن
ذكر الله وعن الصلاة ، ولا شك أن كل مامن شأنه أن يصد عن ذكر الله وعن
الصلاة يكون حراما .

الوجه الثامن :

في الآية الثالثة ، أمر بوجوب طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ويحذر
من مخالفتهم ، ثم تهديد ووعيد من تولى وأعرض عن ذلك ، وهذا وإن كان
عاما في كل تشريع فهو يدل على تحريم الخمر والميسر أولا لأن الحديث عنها .
وليس - لأحد بعد هذه الآيات - أن يقول يحل الخمر شربا أو استعمالا أو
استغسالا أو مداواة أو غير ذلك .

وبنزول هذه الآيات استقر التشريع الإسلامي على القول بتحريم الخمر
والميسر في كل وقت وعلى أية صورة . وبالله التوفيق (١) .

صلاحية الشريعة الإسلامية

لكل زمان ومكان

الشريعة الإسلامية هي الشريعة التي ختم الله بها رسالاته ليعلمها خالدة ،
وكتب لها البقاء حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، وقد اقتضت حكمة المولى -
جل وعلا - أن تكون الشرائع السابقة على الإسلام شرائع محدودة موقوتة بوقت
معين لأناس معينين ، في مرحلة زمنية خاصة . فالشريعة الإسلامية أعزل الشرائع
وأحكمها ، وأقواها أركاناً وأرسلها دعائم ، وأبقاها على تناسخ القرون والأعقاب ،
فهى باقية ما بقيت الحياة الدنيا ، لا تبدل لها من دون الله ، ولا تأسخ ، وهى سرور
ورحة ، وحكمة ونعمة ، أساسها رعاية المصالح ودرء المفاسد ، وغايتها إسعاد
البشر فى معاشهم ومعادهم ، ولا غرو فهى قبس من نور هداية الله ، ومشتقة من
سنا وجهه ، ومرة مجلوة انعكست فيها سمات الرسالة وإرشاد النبوة ، ثم هى إلى
ذلك مضار لتساوول قرائح المجتهدين من العلماء ، وميدان لقوى الأفكار الحرة
المخلصة لله وللحق ، استهدوا يهديه ، وسعوا وفى يدهم مصباح هدايته ، فمروا
من كتاب الله وسنة رسوله وجود المصالح العامة ، والحكم التشريعية السامية ،
وقواعد التشريع وأصوله العادلة ، وبها حكموا على الحوادث الجزئية والمسائل
الفرعية

فاستقام لهم من ذلك كله تشريع قيم ، واستوى منه قانون سبى غاية جلب
المصالح ودرء المفاسد - انتظم جميع ما يحتاج إليه الأفراد والأمم من عبادات
ومعاملات وأحكام مدنية وتجارية وشئون جنائية وأحكام سياسية واجتماعية ، فقد
نظم علاقة العبد بربه ، وحدد علاقة الفرد بأسرته ومجتمعه ، وبين علاقة المجتمع
بالفرد ، ووضع أساس النظم والعلاقات بين الأمم بعضها ببعض ، ورائد فى ذلك
كله تحقيق العدل والمساواة بين الناس كافة ، لافرق بين عربى وأعجمى .
ولا بين أسود وأبيض ، ولا بين حاكم ومحكوم ، ولا بين ضعيف وقوى - لا مقصد
له إلا إقرار الحق والمعدلة - ألا ترى إلى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا

قوامين لله شهداء بالقسط . ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا هو أقرب للتقوى . (١) وعن خولة بنت قيس قالت : كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسق (٢) من تمر الرجل من بنى ساعدة ، فأثاه يقتضيه ، فأمر رسول الله رجلا من الأنصار أن يقتضيه ، فقضاء تمر ادون دون تمره ، فأبى أن يقبلها ، فقال أترد على رسول الله قال : نعم ومن أحق بالعدل من رسول الله ؟ **« كنهلت عينار رسول الله صلى الله عليه وسلم بدموعه ثم قال : « صدق .. ومن أحق بالعدل منى لا يقدر الله أمة لا تأخذ لضعفها من قواها حقه غير منتزع » (٣) وورد في النهاية : « لا بدست أمة لا يؤخذ حق لضعفها من قواها » أى : لا ظهرت . ويقول صلوات الله وسلامه عليه : « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » وفي الحديث المتفق عليه « انكم تختصون إلى وائل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى بنحو مما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ فإنما أقطع له قطعة من النار » (٤) وفسر الميزان بالعدل في قوله تعالى : « الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان » (٥) وقوله : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (٦) .**

هذا هو دستور التشريع الاسلامى : العدل مبدؤه وغايته ، والحق قوامه وشرعته ، من ذلك سيد الخليفة ومصلح البشر خاتم الأنبياء والمرسلين ثم سار على سنته خلفاؤه الراشدون من بعده ، فقد جاء في كتاب عمر رضى الله عنه إلى أبى موسى الأشعرى : « آس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك ، حق لا يأس ضعيف من عدلك ، ولا يطمع الشريف في حيفك » (٨)

(١) - سورة المائدة

(٢) الوسق : بفتح الواو وسكون السين : ستون صاعا ، حمل بغير .

(٣) منتزع : بفتح التاء : أى من غير أن يصيبه أنفي يقتنه ويزعجه ، وانظر : الفرق للقرائى (٤ - ٣٣٨)

(٥) المرجع السابق ص ١٠٠

(٤) الطرق الحكمية ص ٢١٩

(٦) سورة الحديد (٢٥)

(٦) سورة الشورى (١٧)

(٨) مفتاح السنن ص ٢٣٠ نقلا عن سنن الدارقطني

شبهات مزعومة

١ - يزعم الملحدون وقصار النظر أن الشريعة الإسلامية لا تفي بمصالح الناس ، ولا بشياسة الأمم وحاجاتها ولا تسير تطور الزمان ولا تفي بمختلف الأحوال وما جد من ضروب المعاملات ، فطوعت لهم أنفسهم تمدى حدود الله ومخالفته في كثير من أحكامه وأوامره .

وهو خطأ جسيم وضلال مبين ، فإن الله أوجب على الحكام القيام بالقسط في كل شيء مع الالتزام بما بينه من كليات الشريعة وأصولها ومبادئها ، فحكمه — كما يقول ابن القيم — دائر مع الحق ، والحق دائر مع حكمه أي كان ، وبأي دلائل صحيح كان ، فأى تشريع يقر العدل ويجرى مع الحق هو من الشريعة ، غير خارج عن نطاقها ، على أن سعة أصول الشريعة الإسلامية ، ومحو قواعدها ، ورجوع علماءها إلى الاجماع والقياس هو الاستحسان ، والمصالح المرسله ، والاستصحاب ، وسد الفراغ عند الاجتهاد ، واستنباط الأحكام ثم بحوث المجتهدين في الفقه الاسلامي ، وتوسمهم في البحث وما أخرجنا به من الاجتهاد عند عدم النص ، وترك التقليد ، وعدم جواز خلو الزمان عن مجتهد عند كثير من العلماء والمحققين ، كل أولئك يهدم هذه الشبهة من أساسها ، فلا يكون هناك نقص في الشريعة ، وإنما النقص فينا ورأجع إلينا ، معشر القادرين على الاجتهاد ، لأننا فرطنا في أداء هذا الواجب ، وإن في الشريعة الإسلامية من بحوث المجتهدين السالفين في المسائل المدنية والجنائية والمعاملات ، ما يملأ هذه الشبهة ، فن ذلك : أنهم أجازوا الحبس في التهم والضرب فيها ، غير أنهم قسموا للدعى عليه في دعوى الجناية ، والأفعال المحرمة ، كدعوى القتل وقطع الطرق ، والسرقة ثلاثة أقسام : فإن المتهم إما أن يكون بريئاً ليس من أهل تلك التهمة أو فاجراً من أهلها ، أو مجرم الحال لا يعرف ببر ولا فجور ، فهذا يحبس الحق تكشف حاله عند عامة علماء الاسلام ، يحبس القاضى أو الوالى ، ومنهم من قال : الحبس في التهم إنما هو حق الوالى دون القاضى ، واختلفوا في مددة

الحبس فقبل هو مقدر بشهر ، وقيل : هو غير مقدر بل مرجحه الى اجتهاد الحاكم .

وان كان معروفا بالفجور فحبسه أولى من حبس المجهول ، ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين (١) . بيد أن بعض العلماء أجاز لكل من القاضى والوالى ضربه ، وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم ، منهم أشهب ابن عبد العزيز قاضى مصر ، فإنه قال : يمتحن بالحبس والضرب ، ويضرب بالسوط مجردا ، وبعضهم قال : يضربه الوالى دون القاضى ، وهذا قول بعض أصحاب الشافعى وأحمد ، ووجهه أن الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزير ، وذلك إنما يكون بعد إثبات أسبابها وتحققها . (٢)

أضف إلى ذلك ما حفلت به كتب الفقه من تعدد آراء الفقهاء واختلافهم فى المسائل الاجتهادية حتى فى العبادات مما يدل على خصب الشريعة الإسلامية ، وتقبلها لاختلاف الرأى فيها يصح فيه الاجتهاد . فهل الشريعة الإسلامية التى فيها هذه المبادئ وتلك المقومات والتى تجود بمثل هذه الآراء وترعده فى أحضانها ، وفى ظل مبادئها وقواعدها وأصولها أئمة الاجتهاد وأعلام الفقه والتشريع — ترمى بالنقص — وهى تصلح أن تكون مرجعا للحكام يأخذون منها ما يناسب الأحوال فى كل عصر ومكان ؟ !

ومما يدحض أيضا شبهة نقص الشريعة اتساع باب التعزير والعقوبات فيها . فإن المعاصى على ثلاثة أنواع :

نوع فيه حد ولا كفارة فيه . كازنا والسرقة وشرب الخمر والقذف .

(١) جاء فى الطرق الحكيمة ص ١٠٧ أن المتهم يضرب إذا عرف أن المال عنده ، وقد كتبه وأنكره . ليقر به ، وذلك لما ورد فى حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل غدير على الصفراء والبيضاء . سأل زيد بن شعبة عم حبيب بن أعطب : أين كنت حبيب ؟ فقال : يا محمد أذهبت النفقات ، فقال للزبير : دونك هذا ، فبسه الزبير بشيء من اللذاب فذهب عليه فى خسرية ، وكان حليا فى جلد ثور .

(٢) الطرق الحكيمة ص ١٥٥ - ١٥٤

ونوع فيه كفارة ولا حد فيه ، كالجماع في الاحرام ، وفي نهار رمضان ، ونوع لا كفارة فيه ولا حد فيه كالنظر إلى الأجنبية ، فالنوع الأول لا تعزير فيه لوجوب الحد ، وفي الثاني قولان للفقهاء . أما الثالث ففيه التعزير ، ولكن هل هو كالجحد فلا يجوز للإمام تركه . أم هو راجع إلى اجتهاد الامام في إقامته وتركه ؟ كما يرجع إلى اجتهاده في قدره ؟. للعلماء فيه رأيان ، الأول قول الجمهور ، والثاني قول الإمام الشافعي (١)

والتعزير يختلف باختلاف الجرائم ، وبحسب حال المذنب نفسه ، ولذلك قد يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ، ومنه ما يكون بالحبس أو بالضرب ، أو بالنفي عن الوطن ، وقد يكون بالقتل ، وللفقهاء أقوال أربعة في صفة التعزير وقدره :

الأول : أنه موكلول إلى اجتهاد ولي الأمر ، يقدره وفق المصلحة وعلى قدر الجريمة ، وبعض من رأى هذا الرأي سوغ بلوغ التعزير حد القتل إذا لم تندفع المفسدة إلا به ، كقتل الجاسوس إذا اقتضت المصلحة قتله ، وهو قول مالك ، وبعض أصحاب أحد : ومثل قتل للفرق لجساعة المسلمين ، والداعى إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ، وفي الحديث : « من جاءكم وأمركم على رجل واحد ، يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان » وسئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن من لم ينته عن شرب الخمر فقال « من لم ينته عنها فاقتلوه » فأمر بقتله عند عدم الانتهاء تعزيراً لا حداً ، وعلى هذا يحمل قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ثم إن سكر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه » (٢) ، فأمر بقتله إذا أكثر ، ولو كان ذلك حداً لأمر به في المرة الأولى .

وأجاز أبو حنيفة التعزير بنفي القتل ، وهو درجات ومراتب ، تراعى فيه

(١) راجع القياس لابن القيم ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

الجريمة وحال الجرم : فقد عسّر صلى الله عليه وسلم بالمجر ، وعزّر بالنفي ، كما أمر بإخراج الخنثيين من المدينة ونفيهم ، وفعل عمر — من بعده — مثل ذلك كأمره بنفي نصر بن الحجاج .

الرأى الثانى : أنه لا يبلغ أدنى الحدود : إما أربعين ، وإما ثمانين ، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعى ، وأحمد وأبى حنيفة .

الثالث : أنه لا يبلغ التعزير فى معصية قدر الحد فيها ، فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنا ، ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ، ولا على الشتم بدون القذف حد القذف ، وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعى وأحمد .
القول الرابع : أنه لا يزداد فى التعزير على عشرة أسواط ، وهو أحد الأقوال فى مذهب أحمد وغيره (١) .

كذلك ترى التعزير بالعقوبات المالية مشروعا فى مذهب مالك وأحمد وأحمد
قولى الشافعى فى مواطن معينة ، وقد جاءت السنة بذلك فى مواضع منها إضاعف
الغرم على سارق ما لا قطع فيه ، وأمره صلى الله عليه وسلم بكسر دنان الحر ،
وشق ظروفها ، وأخذ شطر مال فائض الزكاة .

فأنت ترى فيها سقته لك من النصوص والمذاهب والآراء الفقهية فى العقوبات
التي تدخل فى باب التعزير ، وفى غير العقوبات من الأحكام الاجتهادية الأخرى
ما يدحض شبه الملحدين ، ويثبت كمال المبادئ الإسلامية ، ووفاءها لجميع مصالح
المباد ، دينا ودنيا . ولا عذر لمن يترك شريعة الإسلام إلى غيرها من القوانين
الوضعية .

وبطلت بذلك دعوى الجاهلين ، أو الخراصين ، وهى أن الشريعة لا تستطيع
أن تمد الحاكمين فى العصر الحاضر ، وبخاصة فى القانون الجنائى — بالأحكام
الصالحة ، فقد رأيت — فيما سبق من الأقوال خصوصا القول الأول — أن للمشرعين
المحدثين مجالا أى مجال فى الرجوع إلى آراء أئمة الإسلام واختيار الصالح

لنا منها ، أو في استنباط أحكام جديدة فيما يدخل في باب التعزير - على أن نحافظ على أصول شريعتنا ، وتراعى مقاصدها ، وتنزل على الحكم القطعي من نصوصها وبذلك تستطيع الأقطار الإسلامية أن تضع قانونها الجنائي ، أو أى قانون آخر على أساس من الشرع الإسلامى القويم .

٢ - شبه أخرى :

كما يزعمون أن العقوبات التى قدرتها الشريعة الإسلامية في الحدود قاسية ، ومجافية لمبادئ الرحمة والإنسانية ، ولا تتفق مع المبادئ المدنية الحديثة ، كما أنها تؤدى إلى خلق مجتمع عاطل مشوه .

ولرد على هذه الفرية نقول : إن جميع الشرائع السبائية ، والقوانين الوضعية ترمى في غايتها إلى المحافظة على الضرورات الخمس : النفس ، والعقل ، والمال ، والنسل ، والدين .

لأنه يترتب على التفريط فيها ، والاعتداء عليها التبازع والتضالم وسفك الدماء وفقد الأمن في الأنفس والأموال والأعراض وانتشار المفساد والشرور .

لكن القوانين الوضعية - وبخاصة القوانين الأوربية - نجافت عن اللحجة ، وحادت عن الجادة ، وتكبت الصراط السوى ، فلم تستطع المحافظة عليها بما يقطع دابر الفساد ، وذلك لأنها تحرم الزنا إلا في حالات معينة ، وأباحته عند الرضا في أكثر الحالات ، محتجة بالمحافظة على الحرية الشخصية ، فكانت عاقبة ذلك كثرة اللقطاء الذين حرموا قربة الآباء وشفقتهم ، وانتشار الأمراض السرية التى تفتك بالصحة فتكافريما ، والإحجام عن الزواج الذى ترتب عليه بقاء كثير من النساء في حالة من المسكنة والبؤس ، والتمس والشقاء . وفي الحالة للمينة التى حرمت فيها الزنا لم تفرض إلا أيسر العقوبات ، فظلت الحالة على ما هى عليه من انتشار البغاء ، وتمكن الشر والفساد - أما الاحتجاج بالحرية الشخصية فمردود فان من القواعد المسلم بها أن للإنسان مطلق الحرية الشخصية الا فيما يمود بالضرر

على نفسه ، أو على غيره ، وقد ثبت بالتجربة وللشاهدة أن الزنا ضار بالزنانين صحيا وأديا ، ثم يتمدى الضرر منها إلى غيرها من أسرتهما ، وهو تدنسهما بفضيحة الجناية على الأعراض ، وهي عند من لم تسمع طبائهم لانتقل ضررا عن التمدى على الأنفس بالقتل ، ولهذا ترى الأفراد في الأمم حتى اليوم - وخصوصا في الأمم الشرقية - يحفزهم دافع الشرف إلى الانتقام لأعراضهم ، وبذلك كثر جرائم القتل من أجل الزنا .

كذلك أباحت هذه القوانين الفرية تماطى للمسكرات بحجة الحرية الشخصية ، وما دروا أن هذه الحرية قاتلة بشهادة الأطباء الذين إقروا ضررها ، وابتذالها للجسم ، وتأثيرها في الجهاز العصبي ، وفي غشاء المعدة ، وفي الكبد ، والقلب (١)

هذا إلى إضاعتها للعالم في غير مصلحة ولا فائدة محقة ، وجنبايتها على العقل ، وذلك شر عظيم ، قد يؤدي إلى مفسدة كبرى ، فقد يقتل السكير ، وقد يهجر زوجته وولده ، ويخرب بيته ، وقد يحرق حق على عرضه ، وليس أدل على ذلك مما قرأناه في الصحف أن رجلا مدمنا للخمر هجرته زوجته لذلك ، فسقطا في غيبة عقله ، وضباع رشده على عرض ابنته الصغيرة ، ثم تعدى أيضا على عرض ابنه الذي لم يتجاوز إحدى عشرة سنة .

هاتان جريمتان متأصلتان في نفوس البشر . لأنهما صادرتان عن جبهة تزين للناس حب الشهوات - وقد ربيت أنهما مصدران لكثير من الشرور والآثام والمفاسد التي تنخر عظام الأمم ، وتدع المجتمع سقيما بالأوصاب والعلل الاجتماعية ، مهددا بالانهلال والفناء .

(١) وللاطباء بحوث كثيرة في تبيان مضار الخمر ، وبيان تأثيرها في الجسم وإفساد أعضائه : وإصابتها بمختلف الأمراض : فمن ذلك بحث قيم للعالم الطبيب الدكتور محمد فخر الدين السبكي نشر في العدد السابع من مجلة إواء الاسلام جاء فيه : إن الإدمان في شربها من أكبر أسباب تصلب الشرايين وأن هذا تصلب يؤثر في تغذية أعضاء الجسم المختلفة : وأهم هذه الأعضاء القلب ، وفساد أوعيته قد يعرض الإنسان للذبحة الصدرية ، كذلك للخمر تأثيرها في الكبد ، لأنها سريعة التأثير بالكحول ، فيحدث فيها لما يعرف بتليف الكبد الذي يعوقه عن أداء وظائفه على الوجه الذي به صلاح الجسم ، كما أن الإدمان يحدث في الكليتين التهابا حادا ، أو زمنا يقضى إلى اختلال وظيفة الكلىة . . . الخ .

ولذلك، يقول الرسول — صلى الله عليه وسلم : « اجتنبوا الحمر فإنها مفتاح كل شر » (١)

أفترى مع هذا أن عقوبة الحبس أو التفرغ زاجرة أو رادعة ، أو متكافئة مع الآثار السيئة ، والمواقب الوييلة التي أسلفنا ذكرها ؟ لا شيء من ذلك يكون رادعاً ، أو يكون من شأنه اجتثاث هذه الجرائم ، فلم يبق إلا أن تكون العقوبة بدنية ، لأنها أنفذ في النفس أمراً ، وأشد وقماً ، وأبلغ في زجر الجانين ، وردع غيرهم ، وأدنى إلى إصلاح النفوس ، وتطهير القلوب .

بقيت السرقة ، وهي من الجرائم الوضيعة التي أجمعت الشرائع والقوانين ، والفطر والمقول على استهجانها ، وذم مقترفها ، وعقاب مرتكبها . والقانون الأوربي يعاقب بها ، كما تعاقب الشريعة الإسلامية ، غير أن العقوبة في القانون الوضعي لاتعد زاجرة ولا ممانعة من العود إلى هذه الجريمة ، كالحبس والغرامة ، وفي الشريعة الإسلامية عقوبتها قطع اليد .

وحكم الشريعة أولى بالاتباع ، وأحق بالمراعاة ، وأجدر بالتقدير ، فإن السارق يأخذ خفية ، ويعتدى على صاحب المال في غفلته ، فهو جبان في اعتدائه يستلب منه أعز شيء لديه ، بعد حياته وعرضه ، وقد يرتكب جريمة القتل مع السرقة ، بل كثيراً ما تقع هذه الجريمة كوسيلة يتوصل بها إلى إنعام سرقة ، أو للفرار من تبعاتها ، فيقتل من غير تفريق ولا تمييز ، حتى الطفل في مهاده ، والشيخ الهرم في فراشه .

فإذا كانت عقوبة السارق ، وهو الذي يهدر المجتمع بأضى الأسلحة وأخسها — هي الحبس ، أو التفرغ ، فهل ينزجر بها ويرتدع ؟ وهل تؤثر فيمن تهدنهم أنفسهم بارتكاب هذه الجريمة ؟ وهل يتحقق بذلك الأمن على النفوس والأموال ، كلا ، ولهذا نرى السرقات لاتقل ولا تنقطع ، بل تراها تسكن في مضاعفة وازدياد ،

لأن العقوبة غير زاجرة ، ومن ثم نرى اللصوص في هذا العصر - الذي يزعم قاداته أن قطع اليد لا يتفق مع روح المدنية - ينظمون أنفسهم ، ويكونون عصابات قوية مسلحة كأنها حكومة داخل حكومة - لا يبالون الأموال ، ولا الأرواح ، كما نشاهد ذلك في الولايات المتحدة وغيرها .

ولو كانت العقوبة بدنية في مثل هذه الجرائم المهددة للأمن ، المتيرة للشر والفساد ، القاضية على راحة المجتمع وطمأنينه - لانحسب الشر من أصله ، ولثقلت هذه الجرائم ، ولسلم المجتمع من رجزها ، وتطهر من رجسها - كما نشاهد آثار ذلك اليوم في المملكة العربية السعودية ، وقد كانت من قبل مسلوطة الأمن ، إلا يطمئن فيها مقيم ، ولا ظاعن على نفسه ، وعلى ماله ، وقد جاء في تقرير بعثة الشرف المصرية الموفدة إلى الحجاز في سنة ١٣٥٥ هجرية ما يؤيد ما ذهبنا إليه من أن تنفيذ حمود الله تعالى كفيل باستتباب الأمن وراحة البلاد ، وقاطع لدابر الفساد ، وأن تنفيذ أحكام تسميته يفضي الى خير المواقب ، ويؤتي أطيب الثمرات - قالت البعثة في هذا التقرير :-

« لا يفوتنا أن نذكر مع الإعجاب حالة الأمن في تلك البلاد فإن الأمن هناك مستتب موطن الأركان في كل مكان ، وبخاصة في الطرق المؤدية إلى مكة المكرمة ، وإلى عرقات ، وإلى المدينة المنورة ، مع كثرة القبائل الضاربة في جوانبها ، وقد كانت من قبل مصدرا للسلب والاعتداء على حجاج بيت الله ، وفرض الضرائب غير المشروعة عليهم . ويرجع الفضل في ذلك كله إلى يقظة رجال الحكومة العربية السعودية ، وضربهم على أيدي العابثين بأشد العقوبات ، كقطع يد السارق وقطع أيدي وأرجل قطاع الطرق من خلاف ، وبما يدعو إلى تمام الرضا والإعجاب أن تنفيذ العقوبة مرة واحدة كاف غالبا في عدم تكرار وقوع الجريمة التي تستوجبها »

وإني لأرجو أن يباح لجميع البلاد الإسلامية ما أتبع لهذه البلاد من النزول على أحكام الشريعة المقدسة التي لا تصلح الحياة إلا بها ، والشرع الاسلامي الحكيم

لم يحدد العقوبات إلا في أمهات الجرائم ، وكبائر المعاصي ، وهي التي يضطرب لها
 جبل الجماعات ، وتشفق بها الأمم ، وهي في خمسة مواطن : —

١ — في الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسمون في الأرض فسادا ، وهم
 قطاع الطريق .

٢ — والذين يقتلون النفس بغير حق .

٣ — والذين يرمون المحصنات الغافلات .

٤ — والزانية والزاني .

٥ — والسارق والسارقة .

زد على ذلك جريمة الردة .

وماعدا ذلك من الجرائم لم يحدد الشرع فيها عقوبة معينة ، بل ترك للحكام
 وأهل الرأي من العلماء والمجتهدين أمرها ، ليلاحظوا ملائمة الجريمة ، وحالة
 المجرم ، وما يناسب البيئة ، ويتفق مع أحوال الأمة في مختلف عصورها ، وذلك
 ما أسلفنا شرحه في مبحث التعزير .

وكان من حكمة الله جل شأنه ورحمته بالناس ، أنه بين لهم العقوبات في المواطن
 الخمسة السابقة ، إذ لو وكل إلى عقولهم استنباطها لذهبت بهم الآراء كل مذهب
 ولعظم الاختلاف ، واشتد الخطب ، فكفاهم أرحس الراحين ، وأحكم الحاكمين
 مؤونة ذلك ، وتولى ببلده ، وحكمته ، ورحمته تقديرها ورتب على كل جنائية
 ما يناسبها من العقوبة ، ويليق بها من التكال ، وجعل هذه العقوبات دائرة على القتل
 والقطع ، والجلد (١) .

فأما القتل فجعله — كما قال ابن القيم — عقوبة أعظم الجنايات ، وفي مقابلة
 أكبر الكيثر ، وأعظمها ضررا ، وأشدّها فسادا للعالم كالجنائية على الأنفس ،

(١) القياس في الشرح الاسلامي لابن تيمية ، وابن القيم ص ١٥٥ — المطبعة السلفية سنة

والجناية على الدين بالظن فيه ، والارتداد عنه ، إذ بقاء المرتد بين أظهر عباده مفسدة لهم ، ولاخير يرجى في بقاءه ، ولا مصلحة إذا أصر على رده . كذلك جعل القتل عقوبة الجناية على المرض بزنا المحصن فإن الزاني حالتين : —

أحدهما :

أن يكون محصنا قد تزوج فعلم ما يقع به العفاف عن الفروج المحرمة واستغنى به عنها ، وأحرز نفسه عن النمرض لحد الزنا ، فزال عذره من جميع الوجوه في تخطى ذلك إلى موافقة الحرام ، فلذلك كان جزاؤه الرجم حتى يموت لما يترتب على هذه الجناية من المفساد العظيمة ، واختلاط الأنساب ، والفساد العام الذي أشرنا إليه فيما سبق .

والثانية :

أن يكون بكرا ، لم يعلم ما علمه المحصن مما يقع به العفاف ، فحصل له من العذر بعض ما أوجب له التخفيف فحقن دمه ، وزجر بجلد مائة جلدة وتغريب سنة ، ردعا عن المعاودة للاستمتاع بالحرام وزجرا للغير .

وأما القلع فجعله الشارع عقوبة للسارق ، وهي أبلغ وأردع من عقوبته بالجلد ، ولم تبلغ جنايته حد العقوبة بالقتل ، فكان أليق العقوبات به بإبادة العضو الذي جعله وسيلة إلى إيذاء الناس ، وأخذ أموالهم .

ولما كان ضرر المحارب أشد من ضرر السارق ، وعدوانه أعظم ، ضم إلى قطع يده قطع رجله ، وليسكف عدوانه وشريده التي بطش بها ، ورجله التي سعى بها . وشرع أن يكون ذلك من خلاف ، لثلاث تقوت عليه منفعة الشق بأكله .

وأما الجلد فجعله الشارع عقوبة الجناية على الأعراس بالقذف ، وعلى الأبضاع بالنسبة للبكر ، وغلظ عليه عند بعض الأئمة بالنفي والتغريب ، لينذروا من ألم الغربة ومجانبة الأهل والخلطاء ما يزره عن المعاودة — وجعله أيضا عقوبة الجناية على العقول بالسكر ، غير أن الشارع جعل عقوبة هذه الجناية

دون حد الجنائيات السابقة ، فسكان يضرب فيها بالأيدي ، والنعار ، وأطراف الثياب ، والجريد ، وضرب فيها أربعين ، فلما استخف الناس بالمقوبة ، وتناهبوا في شرب الخمر غلظها الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فجعلها ثمانين بالوسط ونفى فيها ، وحلق الرأس . وهذا كله من فقه السنة ، ومن الاجتهاد المأذون فيه فان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بقتل الشارب في المرة الرابعة ، فهم عقوبة ترجع إلى اجتهاد الإمام في المصلحة ، ومراعاة ما تقتضيه في كل حال (١)

وعلى الرغم من أن أصحاب التشريع الحديث في البلاد الغربية وغيرها من البلاد التي حذت حذوها ألغوا العقوبات البدنية في معظم تشريعاتهم - يوجد اتجاه جديد نحو إعادتها على أن العقوبات البدنية عند هؤلاء مقررة في بعض الحالات ، كما إذا دخل المحكوم عليه السجن ، وارتكب ما يخالف النظام الموضوع له فان من الممكن أن يعاقب بالجلد دون أن يجد أحد غضاضة في ذلك . كما أنها مقررة أيضا بالنسبة للرجال العسكريين إذا ما ارتكبوا جريمة من جرائم القانون العسكري

على أن الشرع قد احتاط في إنزال هذه العقوبات بمرتكبها ، ووضع الضوابط التي يثبت بها ارتكاب الجريمة وتحقق ما يوجبها . فمن ذلك اشتراطه شهادة أربعة مجتبهين لاثبات الزنا - طلبا للستر على العباد ، ومنة عليهم ، وكذلك في الإقرار به أرشد الى عدم الاكتفاء بأقل من أربع مرات - حرصا على ستر ما قدر الله ستره وكره إظهاره وتوعد من يحب إشاعته في المؤمنين بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة .

قال تعالى : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة) (٢)

كذلك رأى الشرع درء الحدود بالشبهات ، حتى صار ذلك قاعدة من قواعد

(١) القياس في الشرع الإسلامي ص ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٧ .

(٢) سورة النور (١٩)

الفقه الاسلامى ، والأصل فى تقديرها ما أخرجه الترمذى والحاكم من حديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم قال - : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للعالم خراجا فخلوا سبيله فان الإمام لأن يخطئ فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة (١) » .

وأخرج ابن ماجه من حديث أبى هريرة : « ادفعوا الحدود ما استطعتم » . بذلك البيان والتفصيل الذى ورد فى هذا البحث يقتضيه كل منصف بأن العقوبات التى قدرها الشارع فى الحدود قد دعت إليها الحكمة ، واقتضتها مصلحة الأفراد ، وسعادة الجماعات وسلامة الأمم ، وبهذه الأحكام التى بينا لك وجوه المصلحة والنفع فيها تجلت حكمة التشريع الإسلامى فيها شرعه من الحدود ، ووضع لك أنها هى التى تقرر بها المصالح ، وتندفع بها الآثام والمفاسد ، وبذلك ثبت كمال هذه الشريعة وسعتها وعدالة أحكامها ، وأنها بما قامت عليه من أصول وقواعد ، وبما تغذى به من الأحكام الاجتهادية صالحة على الدوام لكل أمة فى أى عصر ، تفى بحاجاتها ومطالبها ، وتسار ما يطرأ عليها من مختلف التطور والأحوال (٢) .

وفى نهاية المطاف نقول لهؤلاء وأمثالهم : إذا كنا مسلمين حقا فعلىنا أن نمثل أمر الخالق جل وعلا ، لأن هذا هو شأن المؤمنين ، قال سبحانه : (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) (٣) لأن كل ما شرعه الله تبارك وتعالى إنما هو لمصلحة العبد ، حتى ولو لم ندرك الحكمة من هذا التشريع ، فالذى يصنع آله من الآلات يعرف خصائصها ، وما يصلحها إذا فسد ، ويقدم لها قطع الفيار التى تحتاج إليها ، ولا يصلح لها قطع أخرى من صناعة غيره ، وهى فى حدود العقل البشرى وإمكاناته .

فصانع البشر هو الله تبارك وتعالى ، هو الذى يعلم خصائصهم وأعراضهم ، ويعلم ما يصلحهم إذا فسدوا ، فلا يصلحون بملاج غيره .
« ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » (٤)

(١) الإساءة والنظائر للسيوطى ص ١٦١ .

(٢) انتهى ملخص من كتاب « فقه الإسلام » لـ الأستاذ حسين أحمد الخطيب « الطبعة الأولى »

(٣) سورة النور (١٥١) .

(٤) سورة الملك (١٤) .

الفضل ما شهد به الأعداء

عنى بعض علماء الغرب ومجبي الاطلاع ، بالبحث عن الآثار الشرقية وعلومها ، فكان منهم الباحث فى اللغة العربية ، أصولها ومشتقاتها ، وتطور ألفاظها وكلماتها .

ومنهم من تصدى للبحث فى العلوم الشرعية ، كعلوم القرآن والتفسير والحديث ، ومنهم من تبحر فى الفقه الاسلامى ودقائقه .

فكان نتيجة ذلك كله أن أعجبوا بالشريعة الاسلامية ومبلغ آثارها فى الحضارة والإصلاح ، فدعوا غيرهم الى الاستفادة منها ، واتخاذها أساسا يرجع اليه فى التشريع ، وهذا إن دل على شيء فانما يدل على سمو هذه الشريعة ، وأن مبادئها فيها السعادة للعالم كله .

وها نحن نذكر بعض أئمة العلم والقانون وما قالوه عن الشريعة الاسلامية فان الفضل ما شهد به الأعداء .

١ — الأستاذ لامبير الفرنسى :

يرى أن الكتب والمؤلفات الموضوعة فى الشريعة الاسلامية كنز لا ينفى ، ومنيع لا ينضب ، وأنه خير ما يابجأ اليه المصريون فى العصر الحاضر فى البحوث حتى يسيّدوا مصر وبلاد العرب هذا المجد العلمى الذى أخذ الزمن يطويه بحكم الإهمال وعدم العناية به ، ولذلك كان يشير على تلاميذه المصريين أن ينشؤا بوضع رسائل « الدكتوراه » فى الشريعة الاسلامية (١) .

ولم يقته أن يؤكد أن الشريعة الاسلامية فى العصور الوسطى لتاريخ المدينة الاسلامية قد عملت على إمداد المدنية المسيحية الحاضرة بقسط وافر من الأصول

العامه ، وأنها قامت بجانب اللدنية اليونانية بتغذية هذه المدنية الحاضرة (١)
٢ — الدكتور « انريكو انساباتو » :

يقول عن الشريعة الاسلاميه : إن الشريعة الاسلاميه تفوق في كثير من
بحوثها الشرائع الأوربيه ، بل هي التي تعطى للعالم أرسنخ الشرائع ثباتا (٢).
٣ — العلامة فارس الخورى :

وهو من أعلام الشرق وأحد أعلام سوريا للسيحيين . قال في حفل أقيم في
دمشق لأحياء ذكرى مولد النبى - صلى الله عليه وسلم - إن محمدا أعظم عظماء
العالم ، ولم يجد الدهر بعد بمثله ، والدين الذى جاء به أوفى الأديان وأتمها وأكملها
وإن محمدا أودع شريعته المطهرة أربعة آلاف مسألة علميه ، واجتماعيه ، وتشريعيه
ولم يستطع علماء القانون المنصفون إلا الاعتراف بفضل الذى دعا الناس إليها
باسم الله وبأنها متفقة مع العلم ، مطابقة لأرقى النظم والحقائق العلميه .

إن محمدا الذى تحتفلون به وتكرمون ذكراء أعظم عظماء الأرض ، سابقهم
ولاحقهم . فلقد استطاع توحيد العرب بعد شتاتهم ، وأنشأ منهم أمة موحدة
فتحت العالم المعروف يومئذ ، وجاء لها بأعظم ديانة عينت للناس حقوقهم وواجباتهم
وأصول تعاملهم على أسس تعد من أرقى دساتير العالم وأكملها (٣) .

٤ — العلامة ساطع الانا :

قال في بعض مؤلفاته : إن فى الفقه الإسلامى ما يكفى المسلمين فى تشريعهم
المدنى إن لم تقل : لأن فيه ما يكفى الانسانية كلها (٤) .

• — وقال الاستاذ سليم باز للسيحى اللبناني شارح مجلة الأحكام
الشرعية :

(١) المصدر السابق مجلد ١٧ ص ٤٥٥ .

(٢) مجلة هدى الاسلام الصادرة فى ٢٥ من المحرم ١٣٥٦ هـ .

(٣) فقه الاسلام - حسن أحمد الخطيب ص ٨٠٨ .

(٤) المصدر السابق .

إننى أعتقد بكل اطمئنان أن فى الفقه الاسلامى كل حاجة البشر من عقود وأقضية والتزامات ، وليس الشاهد على ذلك ما هو مائل للأَنظار فى دار الكتب المصرية وخزائن الكتب فى البلاد الاسلامية فحسب ، بل فيما حوته خزائن دور الكتب الأوربية أيضا ، من لندن فى هولاندا ، الى روما ، وبرلين ، وباريس وللتحف البريطانى ، بل الى المكتبة البابوية فى قصر الفاتيكان ، فان ما فى هذه المكتبات من الكتب الفقهية الاسلامية إنما هو ثمرة جهود الألوف الكثيرة من محول العلماء ، وهى الشاهد الأكبر على أنه لا يوجد معنى من معانى الأحكام المنشود فيها العدل ولا حاجة من حاجات البشر فى التشريع إلا تقدم لفقهاء مسلم قول فيه (١) .

٦ — جوزيف كوهلر :

عالم قانونى ألمانى ، حينما اطلع على رسالة المرحوم الدكتور محمود فتحى فى : « مذهب الاعتساف فى استعمال الحق عند فقهاء الاسلام » قال : « إن الألمان كانوا يتهمون عجبا على غيرهم فى ابتكار نظرية الاعتساف والتشريع لها فى القانون المدنى الألمانى الذى وضع سنة ١٨٨٧ م أما وقد ظهر كتاب الدكتور فتحى ، وأفاض فى هذا المبدأ عند رجال التشريع الاسلامى ، وأبان أن رجال الفقه الاسلامى تكلموا عنه طويلا ابتداء من القرن الثامن الميلادى ، فإنه يجدر بالعلم القانونى الألمانى أن يترك مجد العمل بهذا المبدأ لأهله الذين عرفوه قبل أن يعرفه الألمان بعشرة قرون ، وأهله هم حملة الشريعة الاسلامية (٢) »

٧ — الأستاذ « شيرل »

عميد كلية الحقوق بجامعة فينا فى مؤتمر الحقوق سنة ١٩٢٧ م « ان البشرية لتفتخر بانتساب رجل كمحمد إليها ، إذ أنه — رغم أمينه استطاع قبل بضعة عشر قرنا أن يأتى بتشريع سنكون نحن الأوربيين أسعد ما نكون لو وصلنا الى قمته بعد ألفى سنة (٣) . »

(١) مجلة الأزهر : الجزء التاسع من المجلد الثالث عشر .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

٨ - هوكنج الأمريكى :

أستاذ الفلسفة بجامعة هارفرد فى كتابه : « روح السياسة العالمية » إبنى أشعر
بأنى على حق حين أقدر أن الشريعة الإسلامية تحتوى على جميع المبادئ اللازمة
للتنـوض (١) .

٩ - رأى المؤتمر الدورى للقانون المقارن :

جاء فى قرار المؤتمر الدورى المقارن الذى انعقد بلاهاى فى أوائل أغسطس
سنة ١٩٣٧ م : « إن الشريعة الإسلامية حية صالحة للتطور ، ومسايرة المدنية
الحديثة ، وأنها لذلك جديرة بأن تشغل مكانة ممتازة بين مصادر القانون المقارن ،
وأنها تحمل العناصر الكافية التى تجعلها صالحة للتطور مع حاجات الزمن
والمدنية » (٢) .

من كل ما تقدم يتبين لنا أن أعداء الدين ، وغير المسلمين قد اعترفوا بسمو
مبادئ الإسلام الحنيف ، وشموه لجميع شئون الحياة ، وصلاحيته للتطبيق
ومسايرة ركب الحياة فى كل زمان ومكان . والفضل ما شهد به الأعداء .

(١) المصدر السابق .

(٢) الأهرام فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ م .

الباب الاول

المدخل للدراسة القرآن الكريم

وفيه عدة فصول

- الفصل الأول : في معنى الوحي وأقسامه ..
- الفصل الثاني : في نزلات القرآن الكريم ..
- الفصل الثالث : في أسباب النزول ..
- الفصل الرابع : في جمع القرآن وما يتعلق به ..
- الفصل : الخامس في المكي والمدني ..
- الفصل السادس : في فضل تلاوة القرآن وآدابها ..
- الفصل السابع : في إعجاز القرآن الكريم ..
- الفصل الثامن : في ترجمة القرآن الكريم ، وموقف العلماء منها قديما وحديثا ..
- الفصل التاسع : النسخ في القرآن الكريم ..
- الفصل العاشر : في قضايا مختلفة ..

الباب الأول

المدخل لدراسة القرآن الكريم

عما لا شك فيه أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الاسلامي ، إذ هو الفيصل بين الحق والباطل ، وهو الصراط المستقيم الذي جعله الله تعالى مصداقا لما بين يديه من الكتب ومهيئنا عليها .

فمن على رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ستكون فتن كقطع الليل المظلم . قلت : يا رسول الله ما المخرج منها ؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر من بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيف به الأهواء ، ولا تلتبس معه الألسنة ، ولا تشعب معه الآراء ، ولا يشبع منه العلماء ولا يملأه الأنقياء ، ولا يخلق (١) على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : (إنا سمعنا قرآنا عجبا) من علم علمه سبق ، ومن قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم .

فالقرآن الكريم هو الدستور الدائم لاصلاح الخلق ، وقانون السبيل لهداية أهل الأرض ، وهو حجة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وآيته الكبرى ، وهو ملاذ الدين الأعلى ، يستند اليه في عقائده وعباداته ، ومعاملاته ، وآدابه وأخلاقه وحكمه وتشريعاته كلها .

إنه منهج الله تعالى ، الذي لا يصلح الحياة إلا به ، ولا تسعد البشرية إلا اذا اعتدت بهديه .

قال تعالى : « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ... » (٢)

(١) « لا يخلق » أى لا يبلى من كثرة المعارضين

(٢) سورة الاسراء - ٩ .

وقد بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - لماذ - رضى الله عنه - كيفية أخذ الحكم الشرعى من الأدلة إذا عرضت عليه قضية من القضايا حين بعثه إلى اليمن قال له : « بم تنضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب الله . قال : فان لم تجد ؟ قال فبسنن رسول الله ، قال : فان لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو (١) ، فضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صدره وقال : « الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله » (٢) .

من أجل ذلك عني المسلمون - منذ فجر الاسلام - بالقرآن الكريم ، فتضافرت جهودهم فى الاستفادة منه والعناية به ، وذلك بحفظه وكيفية تلاوته ، وجمعه وتدوينه ، وجمع قراءاته ، وتفسيره وأخذ الأحكام منه ، إلى غير ذلك من طرق الاستفادة من هذا المصدر الذى لا تنقضى عجائبه .

(١) لا آلو : أى لا أقصر

(٢) أخرجه الترمذى ، وأبو داود وأحمد والبيهقى والدارقطنى .

الفصل الأول

في

معنى الوحي وأقسامه

الفصل الأول

في

معنى الوحي وأقسامه

تعريف الوحي :

الوحي معناه لغة : الاعلام في خفاء ، والوحي أيضا : الكتابة والمكتوب .
والبحث والالهام ، والأمر ، والإيمان والاشارة ، والتصويت شيئا بعد شيء .
وقيل أصله التفهم ، وكل ما دللت به من كلام ، أو كتابة أو رسالة ، أو إشارة فهو وحي (١) .
وأما شرعا فهو الاعلام بالشرع (٢) .

وقد عرفه الامام الشيخ محمد عبده بأنه : عرفان يجده الشخص من نفسه مع
اليقين بأنه من قبل الله بوساطة أو بغير وساطة (٣) .

وصور الوحي سبع :

الأولى : المنام .

الثانية : مثل صاعقة الجرس .

الثالثة : النفث في الروع .

الرابعة : تمثل الملك في صورة رجل .

الخامسة : مجيء الملك في صورته التي خلقه الله عليها .

السادسة : كلام الله تعالى لرسوله من وراء حجاب ، إما في البقعة ، كما
في ليلة الاسراء والمعراج ، أو في النوم كما في الحديث الذي رواه الترمذي مرهوما
« أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة ما أحسبه قال في المنام - فقال :
يا محمد أتدرى فيم يختصم الملائكة الأعلى ؟ قلت : لا ، فوضع يده بين كتفي حتى وجدت
بردها بين قدمي فملئت ما في السموات وما في الأرض ، فقال يا محمد : هل تدري
فيم يختصم الملائكة الأعلى ؟ قلت : نعم في الكفارات والدرجات - الحديث .
السابعة : وحي إسماعيل ، على خلاف فيه (٤)

(٢) ابن حجر - فتح الباري ١ / ٥

(٤) صفة القاري ١ / ٤٠

(١) فتح الباري ١ / ٥

(٣) رسالة التوحيد ص ٦٩

هذه هي الصورة التي ذكرها السهيلي كما في حمدة القاري ، ويمكن ردها إلى ثلاثة أنواع ذكرها العيني في حمدة القاري (١) .

أحدها : جماع كلام الله القديم من غير واسطة .

ثانيها : وحى بواسطة الملك .

ثالثها : النفث في الروح كقوله صلى الله عليه وسلم : « إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى أجلها ورزقها » .

وقد نقل السيوطي عن الإمام الجويني تعريفا للوحى باعتبار الموحى به فقال : « قال الجويني كلام الله المنزل قسمان : قسم قال الله لجبريل : قل للنبي الذي أنت مرسل إليه إن الله يقول : افعل كذا وكذا ، وأمر بكذا وكذا ، ففهم جبريل ما قاله ربه ، ثم نزل على ذلك النبي ، وقال له ما قاله ربه ، ولم تكن العبارة تلك العبارة ، كما يقول الملك لمن يثق به ، قل لفلان : يقول لك الملك : اجتهد في الخدمة ، واجمع جندك للقتال ، فإن قال الرسول : يقول للملك ، لا تهان في خدمتي ، ولا تترك الجند تتفرق ، وحشهم على اللقطة ، لا ينسب إليه كذب ، ولا تقصير في أداء الرسالة .

وقسم آخر قال الله لجبريل : اقرأ على النبي هذا الكتاب ، فنزل جبريل بكلمة من الله من غير تفسير ، كما يكتب الملك كتابا ويسلمه إلى أمين ، ويقول : « اقرأ على فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفا » (٢) .

ثم قال السيوطي تعقيبا على ذلك « قلت : القرآن هو القسم الثاني . والقسم الأول هو السنة ، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن . ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى ، لأن جبريل أداه بالمعنى ، ولم تجز قراءة القرآن بالمعنى ، لأن جبريل أداه باللفظ ، ولم يبع له ليحواه بالمعنى ، والسرف في ذلك أن المقصود منه التمسك بلفظه والإعجاز به ، ولا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه ، وأن تحت كل حرف منه معان لا يحاط بها كثرة ، فلا يقدر أحد أن

(١) المرجع السابق .

(٢) الاتقان (١/١٢٧) ط : المشهد الحقيق .

يأتى بدله بما يشمل عليه ، والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين ، قسم يروونه بلفظه الموحى به ، وقسم يروونه بالمعنى ، ولو جعل مما يروى باللفظ لشق عليهم ذلك ، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف .

وأخرج ابن أبي حاتم ، من طريق عقيل عن الزهري ، أنه سئل عن الوحي فقال : « الوحي ما يوحى الله إلى نبي من الأنبياء فيثبته في قلبه ، فيتكلم به ويكتبه ، وهو كلام الله ، ومنه ما لا يتكلم به ولا يكتبه لأحد ، ولا يأمر بكتابته ولا كنه يحدث به الناس حديثاً ، ويبين لهم أن الله أمره أن يبينه للناس ويبلغهم إياه » (١) .

وقال ابن حزم :

« لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع ، نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجدناه عز وجل يقول فيه واصفاً النبي صلى الله عليه وسلم « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى » فصح لنا بذلك أن الوحي يتقسم من الله عز وجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمين : أحدهما وحي متلو ، مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن وثانيها : وحي غير معجز ولا متلو ، ولكنه مقروء ، وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا . قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق . (١)

قال ابن حجر : ولا بد من بيان الفرق بين الوحي المتلو . وهو القرآن . والوحي المروى عنه - صلى الله عليه وسلم - عن ربه عز وجل وهو ما ورد من الأحاديث الإلهية وتسمى الأحاديث القدسية . قال : اعلم أن الكلام للضاف إليه تعالى أقسام :

أولها وأشرفها القرآن لتميزه عن البقية بإعجازه ، وكونه معجزة باقية

(١) المرجع السابق (١ / ١٢٧) .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/٩٦-٩٧)

على عمر الدهور محفوظ من التغير والتبدل ، وبمحرومة منه للحدث ، وتلاوته
للاجنب ، وروايته بالمعنى وبتسميته في الصلاة ، وبأن كل حرف
منه بعشر حسنة ، وباشتباع يمينه في رواية عند أحمد ، وكراسته عندنا ، وبتسمية
الجملة منه آية أو سورة .

وغيره من بقية الكتب ، والأحاديث القدسية ، لا يثبت لها شيء من ذلك ،
فيجوز منه وتلاوته لمن ذكر ، وروايته بالمعنى ، ولا يجزئ في الصلاة ، بل
يطلبها ، ولا يسمى قرآنا . ولا يعطى قارئه بكل حرف عشر حسنة ، ولا
يمنع يمينه ، ولا يكبره اتفاقا ولا يسمى بعضه آية ، ولا سورة اتفاقا أيضا .

وثانيها : كتب الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — قبل تغييرها وتبديلها .

وثالثها : بقية الأحاديث القدسية . وهي ما نقل إلينا آحادا عنه — صلى الله
عليه وسلم — مع إسنادها عن ربه عز وجل ، فهي من كلامه تعالى ، فتضاف إليه
وهو الأغلب ، ونسبتها إليه حينئذ نسبة إنشاء ، لأنه المنكلم بها أولا — وقد
يضاف إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — لأنه المخبر بها عن الله تعالى ،
بخلاف القرآن ، فإنه لا يضاف إلا إليه تعالى ، فيقال فيه : قال الله تعالى .
وفيها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه .

واختلف في بقية السنة ، هل كل السنة بوحي أم لا ؟ والتحقيق أنها كلها
بوحي ، ويؤيده قول الله تعالى . (وما ينطق عن الهوى ^(١)) إن هو إلا وحي
بوحي) ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم : « ألا إنني أوتيت الكتاب ومثله معه »
ولا تنحصر تلك الأحاديث في كيفية من كيفية الوحي ، بل يجوز أن تنزل
بأي كيفية من كيفياته ، كرؤيا النوم واللقاء في الروح ، وعلى لسان الملك .

ولروايتها صيغتان :

إحداهما أن يقول : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فنيما يرويه
عن ربه وهي عبارة السلف .

ومأينهما أن يقول : قال تعالى ، فيما رواه عنه رسوله — صلى الله عليه وسلم — والمعنى واحد . أه (١)
تعريف القرآن : —

اختلف العلماء في لفظ (قرآن) من جهة الاشتقاق أو عدمه ، ومن جهة كونه مهموزاً أو غير مهموز ، ومن جهة كونه مصدراً أو وصفاً على هذه آراء : —

أما القائلون بأنه مهموز ، فقد اختلفوا على رأيين : —

الأول : قال جماعة منهم « اللحياني » . القرآن مصدر « قرأ » بمعنى : تلا كالرجحان والففران ، ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المنزل على نبينا « محمد » صلى الله عليه وسلم ، من باب « تسمية المفعول بالمصدر » ويشهد لهذا الرأي ورود القرآن مصدراً بمعنى : القراءة في الكتاب الكريم ، قال تعالى : « إن علينا جمعه وقرآنه ، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه » (٢) ، أى قراءته . وقال « حسان بن ثابت » يرثى « ذا النورين » عثمان — رضى الله عنه — :

ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسييحاً وقرآنا
أى قراءة :

الثانى : قال جماعة منهم الزجاج « أنه وصف على ، فملان » مشتق من « القرء » بمعنى أجمع ، يقال فى اللغة : « قرأت الماء فى الخوض » أى جمعته ، ثم مسمى به الكلام المنزل على النبى — صلى الله عليه وسلم — لجمع السور والآيات فيه أو القصص والأوامر والنواهي ، أو لجمعه نمرات الكتب السابقة .

وهو على هذين الرأيين مهموز ، فإذا تركت الهمزة ، فذلك للتخفيف ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها والألف واللام فيه ليست للتعريف وإنما للجمع الأصل . والقائلون بأنه غير مهموز اختلفوا فى أصل اشتقاقه .

فقال قوم منهم « الأشعرى » هو مشتق من « قرأت الشيء بالشيء » إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر ومسمى به « القرآن » لقراءة السور والآيات والحروف فيه .

(١) الأحاديث القدسية ، طبع المجلس الأعلى ص ٦ : ٧ نقلا عن الحلبي فى حاشية التلويح .

(٢) سورة القيامة (١٧ - ١٨) .

وقال « القراء » : هو مشتق من « القرائن » لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضها ويشابه بعضها بعضا ، وهى قرائن ، أى أشباه ونظائر .

وعلى هذين القولين ، فنونه أصلية بخلافه على القولين الأولين ، فنونه زائدة .

وقبل أنه اسم علم غير منقول ، وضع من أول الأمر علما على الكلام المنزل على « محمد » صلى الله عليه وسلم ، وهو غير مهموز . وهذا القول مروى عن الامام « الشافعى » رضى الله عنه . أخرج البيهقى والحطيب وغيرهما عنه ، أنه كان يهمز قراءة ، ولا يهمز « القرآن » ويقول : « القرآن » اسم وليس مهموز ولم يؤخذ من قراءة واسكنه اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل .

ويرى البعض أن لفظ « قرآن » مأخوذ من « قرأ » بمعنى « تلا » وهذا القول أصله فى اللغة الأرامية ثم دخل العربية قبل الاسلام بزمن طويل ولوصح هذا فلا خير فيه ، لأن هذه الكلمة وأمثالها - وإن كانت فى الأصل أعجمية - فقد صارت بعد التعريب عربية بالاستعمال ، وبإخضاعها لأصول العرب فى نطقهم ولغتهم ، واندججت فيها حتى صارت جزءا منها فنزل القرآن بها ، وهى على هذه الحال .

« تعريف القرآن عند الأصوليين ، والفقهاء وأهل العربية :

عرفه هؤلاء بأنه كلام الله المنزل على نبيه « محمد » صلى الله عليه وسلم المعجز بلفظه المتعبد بتلاوته ، المنقول بالتواتر ، المكتوب فى المصاحف من أول سورة « الفاتحة » إلى آخر سورة « الناس »

وقد خرج بقولنا ، للنزل على نبيه « محمد » صلى الله عليه وسلم المنزل على غيره من الأنبياء كالتوراة والإنجيل والزبور والصحف ، وخرج بالمعجز بلفظه المتعبد بتلاوته الأحاديث القدسية ، على الرأى بأن لفظها من عند الله ، فإنها ليست بمعجزة ولا متعبدًا بتلاوتها ، وخرج بقولنا (المنقول بالتواتر ... الخ) جميع ما سوى القرآن المنواتر ، من منسوخ التلاوة ، والقراءات غير المتواترة ،

سواء نقلت بطريق الشهرة كقراءة (ابن مسعود) في قوله تعالى في كفارة الإيمان (فضيام ثلاثة أيام متتابعات) بزيادة (متتابعات) أو بطريق الأحاد مثل قراءة (مـكـثـين على رفارف خضر وعبارى حسان) (٢) بالجمع في لفظ (رفرف ، وعبرى) فإنها ليست قرآناً ، ولا تأخذ حكمه .

ثم إن العلماء بحثوا في الصفات الخاصة بالقرآن فوجدوا أنها تنحصر في الإنزال على النبي - صلى الله عليه وسلم - والإعجاز ، والنقل بالتواتر والكتابة في المصاحف ، والتميد بالتلاوة .

فرأى بعض العلماء زيادة التوضيح والتمييز ، فعرّفه بجميع هذه الصفات كما تقدم في التعريف

واقصر بعضهم على ذكر الإنزال على النبي ، والإعجاز لأن ماعداها من الصفات ليس من الصفات اللازمة ، لنحقق القرآن بدونها في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالوا في تعريفه (هو الكلام المنزل على عهد صلى الله عليه وسلم ، المعجز) .

واقصر بعضهم على الإنزال والكتابة في المصاحف ، والنقل تواتراً ، لأن المراد تعريفه لمن لم يدرك زمن النبوة ، وأتزان الألفاظ والكتابة في المصاحف والنقل تواتراً من أئمة اللوازم للقرآن وأوضحها ، بخلاف الإعجاز فليس من اللوازم البينة . إذ لا يعرفه إلا الخواص الواقفون على أسرار اللغة وأسايلها .

واقصر البعض على النقل في المصاحف تواتراً ، لأنه كاف في الغرض المقصود وهو تمييز القرآن عن جميع ماعداه ، فقد ثبت أن الصحابة - رضوان الله عليهم - بالغوا في ألا يكتب في المصحف ما ليس منه . مما يتعلق به حق النقط والشكل واحتاطوا في ذلك غاية الاحتياط ، حتى لا يختلط القرآن بغيره .

واقصر بعضهم على ذكر الإعجاز فحسب . لأنه وصف ذاتي للقرآن إذ هو

الآية العظمى المثبتة لرسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . والكون القرآن المنزل عليه من عند الله لا من عند البشر .

وذهب المحققون من الأصوليين ، والفقهاء ، وأهل العربية : الى أن لفظ القرآن « علم شخصي » مدلوله : الكلام المنزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - من أول سورة « الفاتحة » الى آخر سورة « الناس » وعليته : باعتبار وضعه للنظم المخصوص ، الذي يختلف باختلاف المتلفطين ، ولا عبرة بتعدد القارئين والمحال .

وعلى هذا فما ذكره « الأصوليون » وغيرهم من تعاريف للقرآن ، ليس تعريفا حقيقيا ، لأن التعريف الحقيقي لا يكون إلا للامور الكلية ، وإنما أرادوا بتعريفه : تمييزه عما عداه مما لا يسمى باسمه ، كالنوراة والإنجيل ، والأحاديث القدسية وما نسخت تلاوته .

والراجح أنه علم شخصي : مشترك لفظي بين الكل وأجزائه فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله : قرأ قرآنا . ويقال لمن قرأ بعضه : قرأ قرآنا . وهو ما يفهم من كلام الفقهاء . حينما قالوا : « يحرم على الجنب قراءة القرآن » فانهم يقصدون : قراءة كله أو بعضه على السواء . والله أعلم (١) .

أسماء القرآن :

من خصائص القرآن الكريم أن له عدة أسماء : وهذا يدل على شرفه وعلو منزلته فكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى وعلو قدره ، منها :

(١) القرآن : قال الله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) (٢) .

(٢) الفرقان : قال الله تعالى : (تبارك الذي نزل الفرقان) (٣) .

(١) راجع : المدخل للدكتور أبو شهبة ص ١٧ .

(٢) الفرقان (١) .

(٣) البقرة (١٨٥) .

- (٣) الكتاب : قال الله تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (١) .
 (٤) الذكر : قال تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر) (٢) .
 (٥) الوحى : قال تعالى : (قل إنما أنذركم بالوحى) (٣) .
 (٦) التنزيل : قال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث) (٤) .
 (٧) القصص : قال تعالى : (إن هذا هو القصص الحق) (٥) .
 (٨) الروح : قال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا) (٦) .
 (٩) المثانى : قال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني) (٧) .
 وقد بلغت أسماء القرآن عند كثير من العلماء أكثر من تسمين اسمها (٨) لكن
 الغالب إطلاق أسماء القرآن والكتاب فى تسمية هذا الكتاب الكريم .
 وقال الدكتور محمد عبدالله دراز (٩) :

« روعى فى تسميته قرآنا كونه متلوا بالأسن ، كإروعى فى تسميته كتابا كونه
 مدونا بالأقلام ، فكلمتا التسمينين من تسمية شيء بالمعنى الواقع عليه : وفى تسميته
 بهذين الاسمين إشارة الى أن حقه العناية بحفظه فى موضعين لا فى موضع واحد .
 أعنى أنه يجب حفظه فى الصدور والسطور جميعا ، أن تضل إحداها فتذكر
 إحداها الأخرى ، فلا تفتن لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من
 النقول البنا جلا بمد جيل على هيشته التى وضع عليها أول مرة ، ولا تفتن لنا بكتابة
 كاتب حتى يوافق ما هو عند الحافظ بالإسناد الصحيح المتواتر .
 وهذه العناية المزدوجة التى بعثها الله فى نفوس الأمة المحمدية اقتداء بنبيها
 بقى القرآن محفوظا فى حرز حرير ، إنجازا لوعده الله إذ تكفل بحفظه حيث يقول

- (١) الأنعام (٣٨) . (٢) الحجز (٩) .
 (٣) الأنبياء (٤٥) . (٤) الزمر (٢٣) .
 (٥) آل عمران (٦٢) . (٦) الشورى (٥٢) .
 (٧) الزمر (٢٣) .
 (٨) انظر البرهان لتركيبى (١ / ٢٧٣) لطائف الاشارات للسفلاطى (١ / ١٨-١٩) .
 (٩) النبأ العظيم ص (١٢-١٣) ط دار القلم بالسكويت .

« إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون » ولم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف والتبديل وانقطاع السند .

ثم بين سر هذه التفرقة بأن سائر الكتب السماوية جيء بها على التوقيف لا التأييد، وأن هذا القرآن جيء به مصداقاً لما بين يديه من الكتب ومهيئاً عليها ، فكان جامعاً لما فيها من الحقائق الثابتة ، زائداً عليها بما شاء الله زيادته ، وكان سائراً مسيرها ، ولم يكن شيء منها ليسد مسده ففقد الله أن يبقى حجة إلى قيام الساعة ، وإذا قضى الله أمراً ليس له أسبابة — وهو الحكيم العليم .

أوصاف القرآن :

وقد وصف الله عز وجل القرآن بأوصاف كثيرة منها :

(١) « النور » قال الله تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبيناً) (١)

(٢-٥) « هدى — شفاء — رحمة — موعظة » ودليل ذلك قوله تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين) (٢) .

(٦) « مبارك » قال تعالى : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه) (٣)

(٧) « مبين » قال تعالى : (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين) (٤)

(٨) « بشرى » قال : (من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك بإذن الله مصداقاً لما بين يديه وهدى وبشرى للمؤمنين) (٥)

(٢) سورة يونس عايه السلام (٥٧)

(٤) سورة المدثة (١٥)

(١) سورة النساء (١٧٤)

(٣) سورة الأنعام (٩٢)

(٥) سورة البقرة (٥٧)

(٩) «عزيز» قال تعالى : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه - كتاب عزيز) (١)

(١٠-١١) «بشير - نذير» قال تعالى : (كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون ، بشيرا ونذيرا) (٢)

(١٢) «مجيد» قال تعالى : (بل هو قرآن مجيد) (٣)

وأوصاف القرآن الكريم لانستطيع حصرها في هذا المقام الضيق فهي كثيرة وأجل من أن نحصى ، وكل وصف من هذه الأوصاف يدل على معنى من المعاني التي تضمنها القرآن الكريم ، والذي قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم : إنه لاتنقضي عجائبه .

(١) سورة فصلت (٤١) () سورة فصلت (٣-٤) .

(٣) سورة البروج (٢١)

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

قد علمت أن الحديث القدسي لفظه ومعناه من عند الله سبحانه وتعالى ، عند الكثير من العلماء ، ولما كان القرآن الكريم كذلك لفظه ومعناه من الله عز وجل ، كان لا بد من بيان الفرق بينهما حتى يتضح الأمر ، ولا يتشكل على مشتبهِه ، وإليك بعض هذه الفروق .

الفرق الأول :

القرآن الكريم لا يكون إلا بوحى جلى بأن ينزل به جبريل عليه السلام على النبي — صلى الله عليه وسلم — يقظة ، فلا شيء من القرآن يوحى إليه بالهام أو منام .

وأما ما رواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك رضى الله عنه من قوله : « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا إذ غفا بغفأة ثم رفع رأسه مبسما ، فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ فقال : أنزل على آتفا سورة فقرأ سورة الكوثر » عما يوم أن سورة الكوثر نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فهو في واقع الأمر ليس كذلك لأن هذه الإغفأة ليست إغفأة نوم ، بل هي الحالة التي كانت تمر به عند نزول الملك عليه من شدة الوحى . ولا يرى الجالس معه سوى مظاهر ذلك عليه من ثقل جسم وتصيب عرق وشبه إغفأة ونوم .

والحديث القدسي يجوز أن يوحى بوحى جلى أو خفى .

الفرق الثاني :

القرآن الكريم معجز للانس والجن (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) (١) متحدى بأقصر سورة منه .

(وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين) (٢) محفوظ من التغيير والتبديل بحفظ الله تعالى له

(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (١)
والحديث القدسي في جميع ذلك ليس كذلك .

الفرق الثالث :

« أن القرآن الكريم يتعبد بتلاوته ، بفهم وغير فهم ، فيتاب قارئه على كل حرف منه بعشر حسنة ، والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الرابع :

أن القرآن الكريم يحرم روايته بالمق والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الخامس :

القرآن الكريم يحرم على المحدث مسه ، ويحرم على الجنب تلاوته ومسّه ،
والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق السادس :

القرآن الكريم نقل إلينا بطريق التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أما
الحديث القدسي فقد روى أحادا عن النبي - صلى الله عليه وسلم .

الفرق السابع :

أن القرآن الكريم يحرم بيعه عند الإمام أحمد رضي الله عنه ويكره عند
الإمام الشافعي رضي الله عنه ، والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الثامن :

أن القرآن الكريم يتعين في الصلاة ، ولا تصح إلا به للقادر عليه ، والحديث
القدسي ليس كذلك .

الفرق التاسع :

أن جاحد القرآن يكفر ، بخلاف الحديث القدسي .

الفرق العاشر :

أن القرآن الكريم لفظه ومعناه من الله تعالى ، بخلاف الحديث القدسي فيجوز أن يكون اللفظ من النبي - صلى الله عليه وسلم - كما رأى بعض العلماء الفرق الحادي عشر :

أن القرآن الكريم قد حفظه الله تعالى من التغير والتبديل ، مصداقا لقوله تعالى :
(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (١)

الفرق الثاني عشر :

أن القرآن الكريم بعضه يسمى آية وسورة ، والأحاديث القدسية ليست كذلك (٢) .

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي

يفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي بأن الحديث القدسي ، لفظه ومعناه كلاهما من الله سبحانه وتعالى ، على أشهر القولين ، موحى بهما سواء أوحى إليه بوحي جلي بأن ينزل بهما جبريل عليه السلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - يقظة أو بوحي خفي كإلهام أو منام ، والحديث النبوي لفظه من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - باتفاق ، أما معناه فتارة يكون بوحي جلي بأن ينزل به جبريل عليه السلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - يقظة مثل ما رواه البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بوادي العقيق يقول : أتاني الليلة آت من ربي فقال صل : في هذا الوادي المبارك ، وقل عمرة في حجة » وتارة يكون بوحي خفي كإلهام ومنام مثل حديث « إن الروح الأمين نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب » وتارة يكون باجتهاد مناصلي

(١) سورة الحجر (٩)

(٢) راجع الاتعاضات السنية ، المنهج الحديث في علوم القرآن ، شرح الأربعين النووية

الله عليه وسلم ، لأن اجتهاده منزل منزلة الوحى إذ لا يقر على خطأ مثل حديث البخارى الذى رواه فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنها قال « حرق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نخل بنى النضير وقطع ، وهى البويرة فنزلت (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله) (١)

وقد اختلف فى الحديث القدسى ، هل لفظه ومعناه من عند الله عز وجل ، أم أن لفظه من عند الرسول - صلى الله عليه وسلم - على رأيين :

الرأى الأول :

أنه من كلام الله تعالى وليس للنبي إلا حكايتها عن ربه عز وجل . قال المطار قوله : الأحاديث القدسية أو الربانية بناء على أنه أنزل لفظها . ويؤيد هذا الرأى أمور منها .

(١) أن هذه الأحاديث أضيفت إلى الله تعالى ، فقيل فيها قدسية وإلهية ، وربانية ، فلو كان لفظها من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - لما كان لها فضل الاختصاص بالإضافة إليه تعالى دون سائر أحاديثه - صلى الله عليه وسلم - .

(٢) ومنها أن هذه الأحاديث اشتملت على ضائير النكلم الخاصة به تعالى .. مثل حديث « أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر بالكواكب » وحديث « يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا »

(٣) ومنها أن هذه الأحاديث تروى عن الله تعالى فتجاوز بها الرسول صلى الله عليه وسلم - فتارة يقول الراوى : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه ، وتارة يقول : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم - فلو كان اللفظ من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - لانتهى بالرواية إليه لما هو الشأن فى الأحاديث النبوية . (٢)

الرأى الثانى .

أنها من قوله ولفظه صلى الله عليه وسلم - كالأحاديث النبوية . قال المطار :

(١) الحشر (٥)

(٢) حاشية المطار على الأربعين النووية .

وقيل ... هو النازل المعنى، والمعبّر هو النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن قال بهذا القول أبو البقاء في كتاباته وعبارته : القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى ، وأما الحديث القدسى فهو ما كان لفظه من عند الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومعناه من عند الله بالالهام أو المنام .

واختار هذا الرأى الطيى وعبارته، قال : القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم .

والحديث القدسى : ما أخبر الله بمعناه بالالهام أو بال المنام . (١)

وإذا جرينا على رأى من يقول أن الحديث القدسى لفظه من عند الرسول صلى الله عليه وسلم - فإن هناك من العلماء من فرق بينها من حيث الهدف العام فقال :

إن الحديث القدسى معناه يتعلق فى الغالب بالحق سبحانه وتعالى - بتبيين عظمته ، أو بإظهار رحمته ، أو بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه فينزل هذا للفق على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويترك له التعبير عنه ببارة يؤلفها من عنده ، على أنها صادرة عن الحق سبحانه ، فينطق - صلى الله عليه وسلم - بها على لسان الله سبحانه وتعالى .

مثال الأول :

مارواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « قال الله تعالى : الكبرياء وردائى والظلمة لأزارى فمن نازعنى واحداً منها ، قذفته فى النار » .

ومثال الثانى :

مارواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : يقول الله عز وجل : « إذا أراد عبدى أن يعمل سيئة فلا تكتبوها حتى يمناها ، فإن علمها ، فاكذبوها بمثلاً ، وإن تركها من أجل

فاكتبوها له حسنة ، وإن أراد أن يعمل حسنة ، فلم يعملها ، فاكتبوها له حسنة ،
فإن عملها فاكتبوها بعشر أمثالها إلى سبعمائة .

ومثال الثالث :

مارواه مسلم عن أبي ذر - رضى الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
فيأمر به عن ربه - عز وجل - أنه قال : « يا عبادي لو أن أولكم وآخركم ،
وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد ، فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ،
مانقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص الخيط إذا دخل البحر .

أما الحديث النبوى : فإنه يتعلق بما يصلح البلاد والعباد ، بذكر الحلال والحرام
والحث على الامتثال ، بذكر الوعد والوعيد ، وترك لرسول الله - صلى الله
عليه وسلم - التعبير عنه ، على أنه صادر عنه لا عن الحق سبحانه وتعالى . (١) .
وقد قسم الدكتور محمد عبد الله دراز الأحاديث النبوية بحسب ما حوته للمعانى
إلى قسمين :

- ١ - قسم توفيقى استنبطه النبى - صلى الله عليه وسلم - بفهمه من كلام
الله وبثأمله فى حقائق الكون ، وهذا القسم ليس من كلام الله قطعا .
- ٢ - وقسم توقيفى - تلقى الرسول - صلى الله عليه وسلم - مضمونه
من الوحي فبلغه للناس بكلامه ، وهذا القسم وإن كان مافيه من العلوم منسوبا
إلى معلمه وملهمه سبحانه ، لكن من حيث هو كلام حرى بأن ينسب إلى الرسول
صلى الله عليه وسلم ، لأن الكلام إنما ينسب إلى واضعه وقائله الذى ألفه على
نحو خاص ، ولو كان مافيه من المعنى قد تواردت عليه الخواطر وتلقاه الآخر
عن الأول .

فالحديث النبوى إذاً خارج عن القسمين (التوفيقى والتوقيفى) فليس من كلام الله
تعالى ، وكذا الحديث القدسى إن قلنا أنه نزل بمعناه فقط ، وهذا أظهر القولين

فيه عندنا ثم قال : لكن يمكن على ضوء القرائن التي ذكرناها إفساح المجال لتأويله ، لأن المقصود نسبة مضمونه لانسبة ألفاظه : وهذا تأويل شائع في المرية هناك تقول : حينما تنشريت من الشمر يقول الشاعر كذا ، وعلى هذه القاعدة حكى الله عن موسى وفرعون وغيرهما مضمون كلامهم بألفاظ غير ألفاظهم وأسلوب غير أسلوبهم ونسب ذلك إليهم .

فاذا زعمت أنه لو لم يكن في الحديث القدسي شيء آخر مقدس وراه المعنى لصح أن تسمى بعض الحديث قدسيا لوجود ذلك المعنى فيه .

فجوابه أننا لما قطعنا في الحديث القدسي بزول معناه لورود النص الشرعي على نسبته إلى الله بقوله - صلى الله عليه وسلم - قال الله تعالى : (كذا ...) معناه قدسيا ، لذلك ، بخلاف الأحاديث النبوية فانها لما يرد فيها مثل هذا النص جاز في كل واحد أن يكون مضمونه معلما بالوحي ، وأن يكون مستنبطا بالاجتهاد والرأى ، فسمى الشكل نبويا وقولنا بالتسمية عند الحد المتطوع به ، ولو كانت لدينا علامة تميز لنا قسم الوحي لسميناه قدسيا كذلك (١) .

قيمة الخلاف العلمية :

وقد بين فضيلة الشيخ دراز بان هذا الخلاف لا يؤدي الى نتيجة عملية فواء علينا - عند العمل بالحديث - أن يكون من هذا القسم ، أو من ذاك ، إذ النبي صلى الله عليه وسلم - في تبليغه صادق أمين ، وفي اجتهاده فطن موفق ، وروح القدس يؤيده ، فلا يقره على خطأ ، إن أخطأ في أمر من الأمور الشرعية ، فكان مرد الأمر في الحقيقة الى الوحي في كلتا الحالتين : أما بالتعلم ابتداء ، وإما بالاقرار بالنسخ انتهاء . ولذلك وجب أن تتلقى كل سنة بالقبول لقول الله عز وجل : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (٢) ولقوله تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) (٣)

(١) راجع : النبأ العظيم للدكتور دراز .

(٢) الأحزاب (٢٦)

(٣) العنكب (٧)

فالأحاديث القدسية ثروة جليلة عظيمة ، فيها تأديب وتهذيب ، وتوجيه وتعليم
وقد بلغنا الثابت منها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى يقول فيه
القرآن الكريم : (وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى) (١).

قالوا يجب علينا العمل بما صح منها .

وقد دارت محاوره بين أحمد بن مبارك وأستاذه عبد العزيز الدباغ حول الفارق
بين الحديث القدسى والقرآن والحديث النبوى نصها :

قال التليذ لأستاذه : « ما الفرق بين هذه الثلاثة ؟ » - وكان يبنى القرآن
والحديث القدسى ، وغير القدسى - قال الاستاذ « رضى الله عنه » : « الفرق
بين هذه الثلاثة وإن كانت كلها خرجت من بين شفتيه صلى الله عليه وسلم ، وكلها
معها أنوار من أنواره صلى الله عليه وسلم : إن النور الذى فى القرآن قديم - من قدم
ذات الحق سبحانه ، لأن كلامه تعالى قديم - والنور الذى فى الحديث القدسى
من روحه - صلى الله عليه وسلم - والنور الذى فى الحديث الذى ليس بقدسى
من ذاته - صلى الله عليه وسلم . فهى أنوار اختلفت بالإضافة : فنور القرآن
من ذات الحق سبحانه ، ونور الحديث القدسى من روحه - صلى الله عليه وسلم -
ونور ما ليس بقدسى من ذاته - صلى الله عليه وسلم .

قال التليذ : « ما الفرق بين نور الروح ونور الذات ؟ » فقال رضى الله
عنه (يعنى أستاذه) : « الذات خلقت من تراب ، ومن التراب خلق جميع العباد
والروح من الملائكة الأعلى ، وهم أعرف بالخلق سبحانه . وكل واحد يحسن إلى أصله
فكان نور الحق متعلقا بالحق سبحانه . ونور الذات متعلقا بالخلق ، فلذا ترى
الأحاديث القدسية تتعلق بالحق سبحانه وتعالى بتبيين عظمته ، أو بإظهار رحمته
أو بالتبشير على سعة ملكه ، وكثرة عطائه . فمن الأول حديث « يا عبادى ،
لو أن أواسمكم وآخركم وإنسكم وجنكم » الى آخره ومن الثانى حديث
« أعددت لعبادى الصالحين .. » ومن الثالث حديث « يد الله ملاقى . لا يفيضها
نفقة ، سخاء الليل والنهار . . . » وهذه من علوم الروح فى الحق سبحانه .
وترى الأحاديث التى ليست بقدمية تتكلم عما يصلح البلاد والعباد ، بذكر الحلال

والاحرام ، والحث على الامتنان بذكر الوعد والوعيد .

فقلت : « الحديث القدسي من كلام الله عز وجل أم لا ؟ »

فقال : « ليس هو كلامه ، وإنما هو من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - »

فقلت : « فلم أضيف للرب سبحانه ؟ فقل فيه : « حديث قدسي » . »

وقيل فيه « فيما يرويه عن ربه » ، وإذا كان من كلامه عليه السلام فأى رواية له فيه عن ربه ، وكيف نهمل هذه الضمائر في قوله : « يا عبادى لو أن أولكم وآخركم » وقوله « أعددت لعبادى الصالحين » وقوله : « أصبح من عبادى ومن بى وكافر . . . » فإن هذه الضمائر لا تليق إلا بالله ، فتكون الأحاديث القدسية من كلام الله تعالى وإن لم تكن ألفاظها للاعجاز ، ولا تميدنا بتلاوتها ؟

فقال رضى الله عنه : « إن الأنوار من الحق سبحانه ، تهب على ذات النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى تحصل له مشاهدة خاصة - وإن كان دائما في المشاهدة فإن سمع مع الأنوار كلام الحق سبحانه ، أو نزل عليه ملك ، فذلك وقت الحديث القدسي ، فيتكلم عليه الصلاة والسلام ، ولا يتكلم حينئذ إلا في شأن الربوبية ، بتعظيمها وذكر حقوقها . »

ووجه إضافة هذا الكلام الى الرب سبحانه ، أنه كان مع هذه المشاهدة التي اختلطت فيها الأمور ، حتى رجع الغيب شهادة ، والباطن ظاهرا ، فأضيف إلى الرب ، وقيل فيه : حديث ربانى ، وقيل فيه : « فيما يرويه عن ربه عز وجل » .
ووجه الضمائر أن كلامه عليه السلام خرج على حكاية لسان الحال التي شاهدها من ربه عز وجل .

وأما الحديث الذى ليس بقدسي ، فإنه يخرج مع النور الساكن في ذاته - عليه الصلاة والسلام ، الذى لا يغيب عنها أبدا ، وذلك أنه عز وجل أمد ذاته عليه السلام بانوار الحق ، كما أمد جرم الشمس بالأنوار المحسوسة ، فالنور لازم للذات الشريفة لزوم نور الشمس لها .

قال التلميذ لاستاذة : « هذا كلام فى غاية الحسن ، ولكن ماهو الدليل على أن الحديث القدسي ليس من كلامه عز وجل ؟ »

قال الأستاذ :

« بكشف وبغير كشف؛ وكل من له عقل ، وأنصت له ، ثم أنصت لغيره ، أدرك الفرق لاجالة . والصحابة - رضى الله عنهم - أعقل الناس ، وما نركوا دينهم الذى كان عليه الآباء إلا بما وضع من كلامه تعالى .

ولو لم يكن عند النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا ما يشبه الأحاديث القدسية ما آمن من الناس أحد ، لكن الذى ظلت له الأعناق خاضعة هو القرآن العزيز ، الذى هو كلام الرب سبحانه وتعالى .

قال التلميذ : « ومن أين لهم أنه كلام الرب تعالى ، وإنما كانوا على عبادة الأوثان ولم تسبق لهم معرفة بالله عز وجل حتى يعلموا أنه كلامه ، وغاية ما أدركوه أنه كلام خارج عن طرق البشر ، فلهذا من عند الملائكة مثلا ؟ »

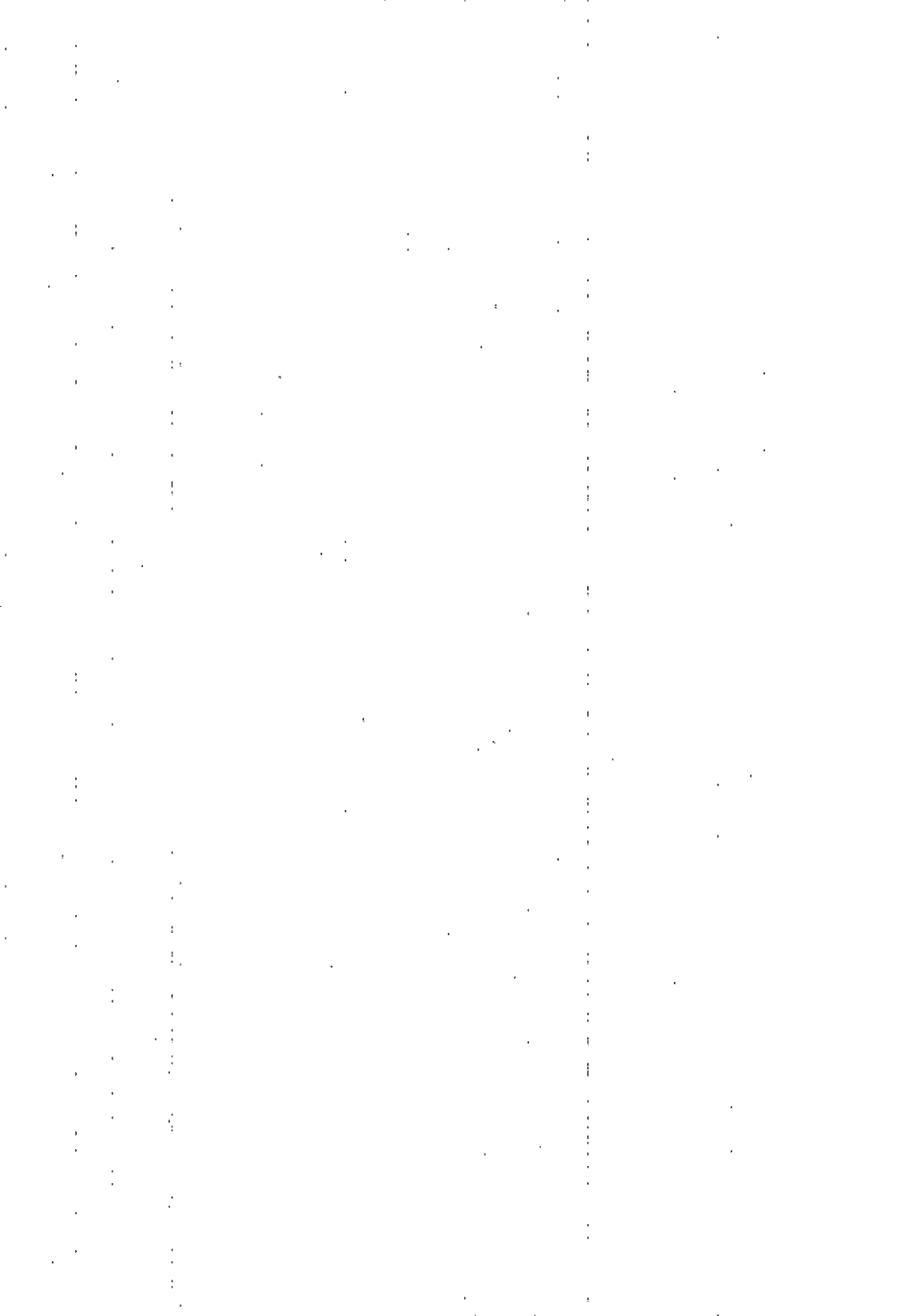
قال رضى الله عنه « كل من استمع القرآن ، وأجرى معانيه على قلبه ، علم علما ضروريا أنه كلام الرب سبحانه ، فإن العظمة التى فيه ، والسطوة التى عليه ليست إلا عظمة الربوبية ، ووسطوة الألوهية . والمائل الكيس إذا استمع لكلام السلطان الحادث ثم استمع لكلام رعيته ، وجد لكلام السلطان نفسا به يعرف ، حتى أتيا نور شفاء أسمى ، وجاء الى جماعة يتكلمون ، والسلطان مغمور فيهم ، وهم يتناوبون الكلام ، ليميز كلام السلطان من غيره ، بحيث لا تدخله فى ذلك رية ، هذا فى الحادث فكيف بالكلام القديم ؟ »

وقد عرف الصحابة رضى الله عنهم من القرآن ربهم عز وجل ، وعرفوا صفاته ، وما يستحقه من ربوبية ، وقام لهم سماع القرآن فى إفادة الطم القطبى به به عز وجل ، مقام المايئة والمشاهدة ، وحتى صار الحق سبحانه عندهم بمنزلة الجليس ، ولا يخفى على أحد جلسه (١)

الفصل الثاني

في

تنزيلات القرآن الكريم



الفصل الثامى

فى

تنزلات القرآن الكريم

شرف الله القرآن الكريم فجعل له تنزلات وأما كن مختلفة، وهذا يدل على
عناية الله عز وجل بالقرآن الكريم ، وهذا ما ستوضحه هنا .

معنى النزول :

النزول لغة يطلق ويراد به : الحلول ، يقال نزل فلان بالمدينة :
حل بها . ويقوم : حل بينهم ، والمتعدى منه معناه : الاحلال ، يقال : أنزلته
بين القوم ، أى أحلته بينهم ، ومنه قوله تعالى . « رب أنزلنى منزلاً مباركاً . وأنت
خير المنزلين » . (١)

ويطلق أيضاً على تحريك الشيء من أعلى الى أسفل . يقال : نزل فلان
من الجبل ، والمتعدى منه معناه : التحريك من علو الى أسفل ، ومنه قوله تعالى
(أنزل من السماء ماء) (٢) .

وكلا المعنيين اللغويين لا يلبقان بنزول القرآن على وجه الحقيقة ، لاقتضاءها
الجسمية والمكانية والاتقال ، سواء أردنا بالقرآن : المعنى القديم القائم بذاته
تعالى ، أو الكلمات الازلية ، أو اللفظ العربى المبين ، الذى هو صورة ومظهر
للكلمات الحكيمية القديمة ، لما علمت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها وهو
الكلمات الغيبية الازلية عن المواد مطلقا ، ولأن الألفاظ أعراض سبالة . تنتهى
بمجرد النطق بها ، ولا يتأتى منها نزول ولا إنزال .

وعلى هكذا يكون المراد بالنزول المعنى المجازى . والمجاز فى اللغة العربية باب
واسع ، فان أردنا بالقرآن : الصفة القديمة أو متعلقها ، فالمسراد بالانزال الاعلام
به بواسطة إنبات الالفاظ والحروف الدالة عليه . من قبيل : إطلاق

الملزوم ولإرادة اللازم . وإن أردنا اللفظ العربي الدال على الصفة القديمة . يكون المراد : نزول حامله به سواء أردنا بالنزول : نزوله الى السماء الدنيا ، أو على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون الكلام من قبيل المجاز بالحذف . وهذا هو ما يتبادر إلى الأذهان عند إطلاق لفظ النزول .

وللقرآن الكريم وجودات ثلاثة :

١ - وجوده في اللوح المحفوظ .

٢ - وجوده في السماء الدنيا .

٣ - وجوده في الأرض بنزوله على النبي صلى الله عليه وسلم .

ولم يقرن لفظ « النزول » إلا بالوجود الثاني والثالث ، أما الوجود الأول ، فلم يرد لفظ « النزول » مقترنا به قط . وعلى هذا فلا ينبغي أن نسميه نزولاً أو تنزلاً .

أين كان القرآن قبل النزول ؟

يقول الله تعالى : « بل هو قرآن مجيد » في لوح محفوظ (١) . دلت الآية على أن القرآن كان قبل نزوله ثابتاً وموجوداً في اللوح المحفوظ ، وهذا اللوح المحفوظ هو الكتاب المكنون الذي ذكره الله تعالى في قوله « إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون ، تنزيل من رب العالمين » (٢) . فالظاهر أن الكتاب المكنون : هو اللوح المحفوظ ، ومعنى « محفوظ » أى محفوظ عن استراق الشياطين ، ومحفوظ عن التغير والتبديل ، ومعنى « مكنون » : مصون محفوظ عن الباطل .

واللوح المحفوظ : هو السجل العام الذى كتب الله فيه فى الأزل كل ما كان وكل ما يكون . والواجب علينا : أن نؤمن به وأنه موجود ثابت ، أما البحث فيما وراء ذلك ، كالمبحث فى حقيقته وما هيته ، وعلى أى حالة يكون ؟ وكيف دونت فيه الكائنات وبأى قلم كتب ؟ فلا يجب الإيمان علينا به إذ لم يرد عن المعصوم صلى الله عليه وسلم فى ذلك نص صحيح .

وحكمة وجود « القرآن » في اللوح المحفوظ : ترجع الى الحكمة العامة من وجود اللوح المحفوظ نفسه وإقامته سجلا جامعا لكل ما كان وما يكون من عوالم الابدان والتكوين ، فهو شاهد ناطق ، ومظهر من أروع المظاهر الدالة على عظمة الله وعلمه وإرادته ، وواسع سلطانه وقدرته . ولا شك أن الإيمان به يقوى إيمان العبد بربه ، من هذه النواحي ، وبميت الطمأنينة إلى نفسه ، والثقة بكل ما يظهره الله لحلقه من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه وسائر أفضيته ، كما يحمل الناس على السكون والرضا تحت سلطان القدر والقضاء ، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها وسرائها كما قال جل شأنه : (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ، والله لا يحب كل مختال فخور (١)

وإيمان باللوحة والكتابة أثر صالح في استقامة المؤمن على الجهاد ، وتقائه في طاعة الله ومراضيه ، وبمده عن مساخطة ومعاصيه ، لاعتقاده أنها مسطورة عند الله في لوحه ، مسجلة لديه في كتابه كما قال جل شأنه (وكل شيء فعلوه في الزبر ، وكل صغير وكبير مستطر) . (٢)

والقرآن الكريم نزولان :

الاول : نزوله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا .

الثانى : نزوله من السماء الدنيا على النبي صلى الله عليه وسلم .

النزول الأول :

نزل « القرآن الكريم » من اللوح المحفوظ الى بيت العزة في السماء الدنيا ، جملة واحدة ، وهذا النزول أكان بعد نبوته صلى الله عليه وسلم ؟ أم كان قبل ذلك ؟ رأيان للمعلم أرجحهما الأول . وهو الذى تدل عليه الآثار الآتية ، وكان هذا النزول في رمضان ليلة القدر .

والدليل على هذا النزول ما يأتي:

(١) قوله تعالى في مفتتح سورة « القدر » (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وقال في مفتتح سورة « الدخان » (حم والكتاب المبين ، إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين) وقال في سورة البقرة : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان » (١) . « والإيزال » أكثر ما يرد في لسان العرب ، فيما نزل جملة واحدة بخلاف « التنزيل » فانه يعبر به في جانب ما نزل مفردا ، فدللت الآيات على أن القرآن نزل جملة واحدة في ليلة القدر ، أخذنا من سورة « القدر » وهي الليلة المباركة أخذنا من آية « الدخان » وهي من ليلة شهر رمضان ، أخذنا من آية « البقرة » .

ومن المعلوم : أن القرآن نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - في سنين لا في ليلة واحدة ، وأنه نزل في غير رمضان ، كما نزل رمضان ، فدل هذا على أن النزول الذي نوهت بشأنه الآيات غير النزول على النبي - صلى الله عليه وسلم - في بضعة وعشرين سنة ، وأن المراد به : هو النزول جملة واحدة .

(٢) أخرج النسائي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن هند عن عكرمة عن ابن عباس ، أنه قال : « أنزل القرآن جملة واحدة الى سماء الدنيا ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة ، ثم قرأ : « ولا ياتونك بعثل إلا جثثك بالحق ، وأحسن تفسيراً » وقرآنا فرقنا ، لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلا . »

(٣) روى الحاكم والبيهقي من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : « أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة الى السماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسوله بعضه في إثر بعض »

(٤) أخرج الحاكم وغيره ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « فصل للقرآن من الذكر ، فوضع في بيت العزة من سماء الدنيا فظل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم »

• — أخرج ابن مردويه والبيهقي — في كتاب « الأسماء والصفات » عن ابن عباس أنه سأله عطية بن الأسود ، فقال : أوقع في قلبي للشك قوله تعالى « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » وقوله : « إنا أنزلناه في ليلة القدر » وهذا أنزل في شوال ، وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وفي المحرم ، وصفر ، وشهر ربيع ، فقال ابن عباس : أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلا (١) في الشهور والأيام .

ومعلوم : أن هذا لا يقوله « ابن عباس » بمحض الرأي ، فهو محمول على جماعه من النبي — صلى الله عليه وسلم — أو بمن سمعه من النبي من الصحابة ، ومثل هذا له حكم المرفوع ، لأن القاعدة عند أئمة الحديث : إن قول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات فيما لا مجال للرأي فيه ، له حكم الرفع ، وبذلك ثبتت حجية هذه الآثار (٢) .

وقد ذكر « السيوطي » في الاتقان عن القرطبي : أنه حكى الإجماع على أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ ، إلى بيت العزة في السهاء الدنيا (٣) .

وهناك قول ثان : وهو أن « القرآن » نزل إلى السهاء الدنيا في عشرين ليلة ، أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين ، (٤) ينزل الله في كل ليلة منها ما يقدر إنزاله في كل السنة ، ثم ينزل به جبريل بعد ذلك على النبي — صلى الله عليه وسلم — في جميع السنة ، وبه قال « مقاتل وابن حبان » .

وهناك قول ثالث : هو أن المراد بالآيات السابقة : ابتداء إنزاله في ليلة

(١) رسلا . أي رفقا ، وعلى تمهل . مواقع النجوم . مساقطها . يريد : أنه ينزل على ما وقع نجما مفرقا يتلو بعضه بمضاعل تؤدة ورفق .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٣ ، المدخل لدراسة القرآن الكريم ص ٤٦-٥١ .

(٣) الاتقان (١/٤٥) . (٤) هذا مبني على الخلاف في مدة أقامته .

صلى الله عليه وسلم بمكة بعد النبوة هل هي عشر سنوات أم ثلاث عشر أم خمسين عشرة وأصحها هو القول الثاني •

للقدر ، ثم نزل بعد ذلك منجها في أوقات مختلفة على النبي — صلى الله عليه وسلم — وبه قال « الشعبي » وكان صاحب هذا القول ينفي النزول جملة واحدة إلى السماء الدنيا .

وقد ذهب إلى هذا الرأي من للتأخيرين الأستاذ الإمام الشيخ « محمد عبده » في تفسير جزء « عم » فقد نقل كلام « الشعبي » وقواه ، وقال إن ما جاء من الآثار الدالة على نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا ، مما لا يصح الاعتماد عليه ، لعدم تواتر خبره عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأنه لا يجوز الأخذ بالظن في عقيدة مثل هذه ، وإلا كان اتباعا للظن (١) .

وأعقب على قول الإمام فأقول : إن مسألة نزول القرآن جملة واحدة إلى معاء الدنيا ليست من العقائد التي يتحتم تواتر الإخبار بها ، والتي لا بد فيها من العلم القطعي اليقيني ؛ مثل وجود الله وصفاته ، ونحو ذلك من العقائد ، وإنما يكفي فيها الأخبار الصحيحة ، التي تفيد غلبة الظن ورجحان العلم ، ثم إن من قال : إن مثل هذه الحقيقة النبوية لا بد فيها من تواتر الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ إن كثيرا من السمعية يكتفي فيها بالأخبار الصحيحة التي تفيد رجحان العلم بمادلت عليه ، وعلى هذا جرى العلماء سلفا وخلفاء ، ثم إن تأويل الآيات بأن المراد ابتداء الانزال صرف للآيات عن ظواهرها ، وقد بينت أن ظاهر الآيات يشهد للنزول جملة واحدة ، والظواهر لا يعدل عنها إلا بصارف ، وأنى هو (٢) ؟ ؟

فالقول الأول ، هو الراجح والصحيح الذي تؤيده الآيات والآثار .

حكمة تعدد النزول :

والحكمة في تعدد النزول أمران :

أولا : تدعيم شأن من نزل عليه القرآن وشأن من سينزل إليهم ، فإنه نزل

(١) تفسير جزء « عم » من ١٣٢ ط بولاق .

(٢) الدكتور أبو شهبة : المدخل ص ٥٢

على خاتم الرسل صلى الله عليه وسلم لأشرف الأمم ، وهي الأمة الإسلامية ، وفي هذا تقويه بشأن المنزل ، والمنزل عليه والمنزل إليهم .

ثانيا : تفضيل القرآن الكريم على غيره من الكتب السماوية ، بأن جمع الله له النزولين : النزول جملة واحدة ، والنزول مفرقا . وبذلك شارك الكتب السماوية في الأولى ، وانفرد في الفضل عليها بالثانية ، وهذا يعود بالتفضيل على نبينا « محمد » صلى الله عليه وسلم على سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين ، ذوى الكتب المنزلة وأن الله جمع له من الخصائص ما ثبت لغيره وزاد عليها .

النزول الثاني:

قلنا فيما سبق أن القرآن الكريم نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ، في ليلة القدر وهذا هو النزول الأول . وكان النازل به « جبريل » عليه السلام فألقاه على السفرة الكرام البررة ، فقيده في صحفهم المكرمة ، كما قال تعالى (كلا إنها تذكرة ، فمن شاء ذكره ، في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة ، بأيدي سفرة ، كرام بررة) (١) وهم لللائكة المخلصون بذلك .

وقد بقي القرآن محفوظا في هذه الصحف المرفوعة المطهرة ، بأيدي هؤلاء لللائكة الكرام البررة ، حتى أذن الله لهذا النور الإلهي أن يسطع في أرجاء الأرض ، ولهدايته الربانية أن تتدارك الناس ، وتخرجهم من ظلمات الشرك والجهالة والضلال ، إلى نور الإيمان والهدى والعرفان ، على يد مخلص البشرية ، ومنقذ الإنسانية سيدنا ونبينا « محمد بن عبد الله » عليه صلوات الله وسلامه ، فأنزل عليه « القرآن » هاديا ومبشرا ونذيرا للخلق أجمعين ، ليكون آيته الكبرى ، ومعجزته الباقية على وجه الدهر ، شاهدة له بالصدق وأنه يوحى إليه من ربه ، وهذا هو النزول الثاني للقرآن .

وشواهد هذا النزول أكثر من أن نحصى ، قال جل شأنه . (ولأنه لتنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين) بلسان

عربي مبين) (١) وقال تعالى : (قل نزله روح القدس) (٢) من ربك بالحق لينبت
الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين) (٣) وقال تعالى : (الحمد لله الذي أنزل
على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قبيلا لينذر بأسا شديدا من لدنه ، ويبشر
المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ، ما كتب فيه أبدا ، وينذر
الذين قالوا اتخذوا الله ولدا) (٤) وقال تعالى : (تبارك الذي نزل الفرقان على
عبده ليكون للعالمين نذيرا) (٥) . وقال تعالى : (وإن كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) (٦) .

والذي نزل به على النبي — صلى الله عليه وسلم — هو أمين الوحي « جبريل »
عليه السلام ، وهو المقصود بالروح الأمين في آية « الشعراء » ، وروح القدس
في سورة النحل ، وهو الرسول الكريم ذو القوة المتين قال تعالى (إنه لقول
رسول كريم ، ذي قوة عند ذي العرش مكين ، مطاع ثم أمين . وما صاحبكم
بمجنون) (٧) والقول كما ينسب لقائله الأول ، ينسب لمبلغه وحامله إلى المرسل
إليه .

وهو شديد القوى . ذو البرة وهي الحصافة في العقل والساد في الرأي ، في
قوله تعالى : (إن هو إلا وحي يوحى ، علمه شديد القوى ، ذو مرة فاستوى
وهو بالألق الأعلى) (٨) وقد جاء النص على أن النازل بالقرآن هو « جبريل »
في قوله سبحانه : (قل من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك بإذن الله مصدقا
لما بين يديه وهدى وبشرى للمؤمنين ، من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل
وميكال فإن الله عدو للكافرين) (٩) .

- | | |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) سورة الشعراء الآية ١٩٣ - ١٩٥ . | (٢) هو جبريل الأمين عليه السلام . |
| (٣) سورة النحل الآية ١٠٢ . | (٤) سورة الكهف (١ - ٤) . |
| (٥) سورة الفرقان الآية (١) . | (٦) سورة البقرة (٧٣) . |
| (٧) سورة التكوين (٩ - ٢٢) . | (٨) سورة النجم الآية (٤ - ٧) . |
| (٩) سورة البقرة (٩٧ - ٩٨) . | |

كيفية هذا النزول ومدته :

وقد نزل به جبريل — عليه السلام — على النبي — صلى الله عليه وسلم —
منجها ومفرقا ، على حسب الوقائع والحوادث وحاجات الناس ، ومراعاة الظروف
والملاسات .

وقد اختلف العلماء في مدة هذا النزول : فقليل : عشرون سنة ، وقيل :
ثلاث وعشرون سنة ، وقيل : خمس وعشرون سنة .

ومنشأ هذا الاختلاف : إنما هو اختلافهم في مدة مقامه — صلى الله عليه وسلم —
بمكة ، فقليل : عشر سنين ، وقيل : ثلاث عشرة ، وقيل : خمس عشرة .
وأقربها إلى الحق والصواب ، هو القول الثاني ، وهو ثلاث وعشرون سنة ،
وهذا على سبيل التقريب .

ولو راعينا التدقيق والتحقيق ، تكون مدة نزول القرآن اثنتين وعشرين
سنة ، وخمسة أشهر ونصف شهر تقريباً ، وبيان ذلك : أن النبي — صلى الله عليه وسلم —
نبيء على رأس الأربعين من ميلاده الشريف ، وذلك في شهر
ربيع الأول ، الثاني عشر منه وقد بدى الوحي إليه بالرؤيا الصادقة ، ومكث
على ذلك إلى السابع عشر من رمضان ، وهو اليوم الذي نزل عليه فيه صدر
سورة « اقرأ » أول ما نزل من القرآن ، وجملة ذلك : ستة أشهر وخمسة أيام .
وآخر آية نزلت من « القرآن » هي قوله تعالى : (واتقوا يوماً ترجعون فيه
إلى الله : ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) (١) ، وقد روى : إن
ذلك كان قبل وفاة النبي — صلى الله عليه وسلم — بتسعة أيام ، وقيل : بأحد
عشر يوماً ، وقيل بواحد وعشرين يوماً : فلو أخذنا بالمتوسط تكون جملة المدة
التي لم ينزل فيها القرآن ستة أشهر وستة عشر يوماً .

وجملة عمره — صلى الله عليه وسلم — ثلاثة وستون عاماً ، لأنه توفي في

الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة ، كما هو رأى الجمهور ، فتكون مدة نبوته ثلاثاً وعشرين سنة ، فإذا أنقصنا منها ستة أشهر وستة عشر يوماً ، يكون الباقي : اثنين وعشرين سنة وخمسة أشهر وأربعة عشر يوماً (١) .

كيفية تلقى جبريل للوحى :

هذه المسألة من أنباء الغيب : فلا يطعن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد نص عن الرسول صلى الله عليه وسلم : ولم نطلع في هذا على نقل من المصوم — صلى الله عليه وسلم — وإنما هي تقول عن بعض العلماء :

(١) نذكر منها : ما قاله « الطيبي » : « لعل نزول القرآن على الملك أن يتلقاه تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ : فينزل به على النبي — صلى الله عليه وسلم — فيلقيه إليه : كلمة « لعل » لا تفيد القطع ، وإنما تفيد التجويز والاحتمال : وقد ردد الإمام « الطيبي » الأمر بين هذين الاحتمالين ، ولم يقطع برأى .

(٢) ما ذكره « البيهقي » في تفسير قوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر » قال يريد — والله أعلم — إنا أنعمنا الملك ، وأهممناه إياه . وأنزلناه بما سمع ، وهذا الرأى أمثل الآراء . وأولاهما بالقبول ويشهد له ما رواه « الطبراني » من حديث الثوراني بن سمعان إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « إذا تكلم الله بالوحى أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع بذلك أهل السماء صعدوا . وخرجوا سجدوا فيكون أولهم يرفع رأسه « جبريل » فيكلمه الله بوحيه بما أراد . فينتهى به إلى الملائكة فكلما مر بهاء سألته أهلها : ماذا قال ربنا ؟ قال الحق ، فينتهى به حيث أمر » والحديث وإن لم يكن نصاً في القرآن إلا أن « الوحى » يشمل وحى القرآن وغيره بل يدخل فيه الوحى بالقرآن دخولاً أولياً .

وهذا الرأي هو أحد الاحتمالين اللذين جوزهما « الطيبي » وهو مراده بقوله أن يتلقفه تلقفا روحانيا .

والاحتمال الثانى : « وهو حفظه من اللوح المحفوظ وإن كان غير مستبعد إلا أن مادل عليه النص أولى . أو ينبغى أن يصل إليه وهو الأليق بالقرآن الكريم »

وفى تلقى « جبريل » — عليه السلام — القرآن من ربه دون واسطة تعظيم للقرآن وتفهيم لشأنه ، وتنبيه إلى غاية العناية به ، والحرص والحفاظه عليه ، ومبالغة فى صيانته عن التحريف والتبديل .

كيف كان يتلقى النبى القرآن

كان النبى — صلوات الله وسلامه عليه — يتلقى القرآن من جبريل — عليه السلام — على حالتين :

(١) أن النبى — صلوات الله وسلامه عليه — يتحول من حالته البشرية العادية ، إلى حالة أخرى ، بها يحصل له استمداد ، لتلقى الوحي من — جبريل — عليه السلام وهو على حالته الملكية ، وفى هذه الحالة قد يسمع عند مجيء الوحي صوت شديد كصلصلة الجرس (١) . « وأحيانا يسمع الحاضرون صوتا عند مجيء الوحي كدوى النحل » وتأخذ النبى ﷺ حالة روحانية شديدة ، يغيب فيها عما حوله ، ويشغل جسمه ، حتى لتكاد الناقة التى يركبها تبرك ، وإذا جاءت فخذها على فخذ إنسان تكاد ترضها ، ويتصبب عرقه ، وربما يسمع له غطيط كغطيط الثائم ، فاذا ما سرى عنه وجد نفسه واعيا لكل ما ممع من الوحي فيلغظه كما سمعه ، وهذه الحالة أشد حالات الوحي على النبى صلى الله عليه وسلم ، ويشير إلى هذا قوله تعالى : (إنا سنلقى عليك قولاً ثقيلاً) . (٢)

(١) قال الخطايب : والمراد به ، أنه صوت متدارك يسمعه ولا يشيته أول ما يسمعه حتى ينهمه يده ، وقيل : هو صوت خفق أجنحة الملك .

(٢) المزمل .

٢- أن يتحول « جبريل عليه السلام » من الملكية إلى الصورة البشرية ،
فيأتي في صورة رجل ، فيأخذ عنه الرسول ويسمع منه « وكثيرا ما كان جبريل
عليه السلام يأتي في هذه الحالة في صورة « دحية الكلبي » أو صورة اعرابي
لا يعرف : وهذه أهون الحالين على الرسول » (١)

يبدل على هاتين الحالتين : ما رواه البخاري ، في صحيحه بسنده عن عائشة
رضي الله عنها ، أن الحارث بن هشام رضي الله عنه ، سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : « أحيانا يأتي مثل
صلاة الجرس ، وهو أشده علي ، فيفهم (٢) عني ، وقد وعيت منه ما قال ،
وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا ، فيكلمني فأعي ما يقول ، قالت عائشة رضي
الله عنها :

« لقد رأيته صلى الله عليه وسلم ، ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد ،
وأن جبينه ليرفض (٣) عرقا (٤) .

وإنما اكتفى النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب بهاتين الكيفيتين ،
لأن الظاهر أن السؤال كان عن الوحي الذي يأتي عن طريق جبريل
عليه السلام .

والقرآن الكريم لم ينزل منه شيء إلا عن طريق جبريل عليه السلام ،
ولم يأت شيء منه عن تكليم أو إلهام أو منام ، بل كله أوحى به في اليقظة وحيا
جليا ، ولا يعارض ذلك ما ورد عن أنس رضي الله عنه قال : « بينما رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة » ثم رفع رأسه مبتسما ، فقلنا :

(١) وذلك كما في حديث جبريل المشهور الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما . « بينما نحن عند
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ،
لا يرى عليه أثر السفر ، ولا يعرفه منا أحد » الحديث .

(٢) الفهم : القطع من غير إبانة والمراد به : انصرف الملك عنه صلى الله عليه وسلم .

(٣) أي يجرى عرقه ويسيل .

(٤) البداية والنهاية (٢١/٣)

ما أضحكك يا رسول الله ؟ فقال : إنه نزل على آتفا سورة ، فقراً : (بسم الله الرحمن الرحيم . إنا أعطيناك الكوثر ، فصل لربك وأنحر ، إن شأنك هو الأبر) .

إذ ليس المقصود بالإغفاء في الحديث : النوم ، وإنما المقصود : الحاقه التي كانت تعتريه عند نزول الوحي ، وهي الغيوبة التي تشبه إغفاءة النوم .

وقال (السيوطي) في (الاتقان) بعد أن ذكر : إن من كيفيات الوحي تكليم الله إما في البقطة وإما في المنام (وليس في القرآن) من هذا شيء - فيما أعلم - نعم يمكن أن يعد منه آخر سورة (البقرة) وبعض سورة (الضحى) و (ألم نشرح) فقد أخرج ابن أبي حاتم من حديث عدى بن ثابت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سألت ربي مسألة وددت أني لم أكن سأله فقلت : أي رب ، اتخذت إبراهيم خليلًا ، وكلت موسى تكليماً ، قال يا محمد : ألم أجذك يتيمًا وآويت ، وضالاً فهديت ، وعائلاً فأغنيت ، وشرحت لك صدرك وحططت عنك وزرك ، ورفعت لك ذكرك ، فلا أذكر إلا ذكرت معي (١)

والذي قاله السيوطي ، هو ما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود قال : (لما أصرى برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عند صدره المنتهى) الحديث وفيه (فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ثلاثاً ، أعطى الصلوات ، وأعطى خواتيم سورة البقرة ، وغفر لمن لا يشرك من أمته بالله شيئاً) . وفي (السكامل للهندي) نزلت (آمن الرسول) إلى آخرها بقاب قوسين (٢) .

وما نقله السيوطي ليس فيه تصريح بنزول خواتيم سورة (البقرة) عن طريق تكليم الله تعالى فلعل المراد بإعطائه إياها إعلام الله له باختصاصه (صلى الله عليه وسلم) وأمته بما تفضل عليه ، تمننا عليه في هذا الموقف العظيم .

الآ ترى أنه أعطى الصلوات الخمس ، وفرضت مع أنها لم ينزل فيها قرآن

(١) الاتقان ج ١ ص ٤٥ .

(٢) الاتقان ج ١ ص ٧٣ .

هذه اللبلة ، وليس في رواية الهذلي على فرض صحتها التصريح بنزول الآيتين عن طريق التكليم :

وأيضاً فالإسراء والمعراج كان قبل الهجرة بمكة . وسورة البقرة كلها مدنية فكيف تنزل خوانيمها بمكة ؟

وأما حديث (عدى بن ثابت) الذى أخرجه ابن حاتم ، فليس فيه أن الله أنزل هذه الآيات وإنما كل ما فيه : الثمن عليه بالمن الذى ذكرت في هذه الآيات ولا سيما وألفاظ الحديث مغايرة لنص القرآن والآيات ، مما يستبعد معه أن تكون الآيات نزلت في هذا التكليم .

فالحق ما قاله الامام السيوطى ، أولاً ، وهو أنه ليس في القرآن من هذا النوع شيء (١)

والذى يؤيده الدليل أن القرآن الكريم كله نزل على الحالة الأولى ، وهى الحالة التى يكون فيها جبريل على ملكيته ، ونحوه صلى الله عليه وسلم من من البشرية إلى الملائكية ، وهذا هو الذى يليق بالقرآن الكريم ، ونفى أى احتمال ، أو تليس في تلقيه .

ولم أقف قط على رواية تفيد نزول شيء من القرآن عن طريق جبريل ، وهو في سورة رجل ، وكل ما جاء من ذلك في الأحاديث الصحاح كحديث جبريل المشهور وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام ، والإيمان ، والاحسان ، والساعة وأشراطها وهو في وحى السنة لا في وحى القرآن . والله أعلم بالصواب .

ما الذى نزل به جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ؟

الذى يجب أن ننتقده ، ونقطع به ، أن القرآن الكريم نزل بلفظه ومعناه من عند الله تبارك وتعالى ، وهو الذى تؤيده الأدلة والبراهين ، فمن ذلك قوله

تعالى ، (وإن أحسن للمشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله : ثم أبلغه مأمنه) (١) .

وقال تعالى : (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) (٢) .

وقال تعالى (حم . تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم) (٣) .

وقال تعالى : (وبالخلق أنزلناه ، وبالخلق نزل) (٤) .

وأن الذي نزل به هو أمين الوحي جبريل عليه السلام قال تعالى : (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين) وأن الذي نزل به جبريل هو هذا اللفظ العربي من غير أن يكون له فيه شيء ما ، ومن غير أن يزيد فيه حرفاً ، أو ينقص حرفاً .

وكذلك ليس للنبي صلى الله عليه وسلم في القرآن شيء إلا التبليغ ، وهذا هو الحق ، الذي يجب على كل مسلم أن يستقده ويؤمن به ، ولا يلتفت إلى ما يرميه بعض الملحدين ، من أن جبريل أوحى إليه للمعنى ، وأنه عبر بهذه الألفاظ الدالة على المعاني بلغة العرب ثم نزل على النبي كذلك . أو أن جبريل أوحى إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — المعنى ، وأن النبي عسبر عن هذه المعاني بلفظ من عنده . (٥) ، ومتمسكاً بظاهر قوله تعالى : (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين) ، فإنه زعم باطل ، وكذب وافتراء وما تمسك به هذا الزعم من الآية لا يشهد له : فإن القلب كما ينزل المعنى ، ينزل عليه اللفظ ، وإنما أتم الحق تبارك وتعالى هذا التعبير للدلالة على أن القرآن كما وعده أذن رسول الله ﷺ ، وعاء القلب أيضاً .

هذا القول خلاف ما تواتر عليه القرآن والسنة ، وانعقد عليه إجماع

(٢) سورة الزمر ١
(٤) سورة الاسراء ١٠٥

(١) سورة التوبة •
(٣) سورة غافر ١ - ٣
(٥) الانتقان ج ١ ص ٤٣

الأئمة : من أن القرآن — لفظه ومعناه — كلام الله ، ومن عند الله . ولو جاز هذا الزعم ، لما كان القرآن معجزاً ، ولما كان متعبداً بتلاوته .

وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كما نزل إلى الأمة من غير زيادة ولا نقصان ، ولا تحريف ولا تبديل ، ولا كتمان لشيء منه ، ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم كاتماً شيئاً من الوحي ، لسكرتم الآيات التي فيها عتاب له وتوبيخ بلطف إلى ترك الأولى في باب الاجتهاد ، ومحسبك أن تقرأ قوله عز وجل : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) (١) .

وقول الله سبحانه : (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل : ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي إنى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) (٢) .

وقوله تعالى : (ولو تقول علينا بعض الأقاويل . لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين) (٣) .

ومعنى : « باليمين » أى لا نتقنها منه بالقوة ، و « الوتين » عرق متصل بالقلب ، إذا قطع مات الإنسان .

وهذا أكبر دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بلغ كل ما أوحى إليه من ربه عز وجل امتثالاً لقوله تعالى : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) (٤) .

(١) سورة المائدة الآية (٦٧) (٢) سورة يونس الآية (١٥)

(٣) سورة الحاقة ٤٤، ٤٧

(٤) راجع : متاهل العرفان (٣٦ / ١ - ٤٥) المدخل لدراسة القرآن للدكتور محمد أبو شهبة

(ص ٥٩ - ٦٧) المنتخب من السنة - ط المجلس الأعلى (٩٥ / ١)

نزول القرآن منجماً والحكمة في ذلك

من خصائص القرآن الكريم ، أنه لم ينزل دفعة واحدة ، كما نزلت سائر الكتب السماوية كما تنزلت الألواح العشرة على موسى عليه السلام ، وكما نزل الزبور على داود ، بل نزل منجماً ومفرقاً لحكم يعلمه المولى سبحانه وتعالى ، سندكر بعضاً فيما بعد .

وكان هذا التنجيم مثار اعتراض المشركين كما حكى القرآن الكريم ، في قوله تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن حجة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً . ولا ياتونك بمثل إلا جشاك بالحق وأحسن تفسيراً) (١) .

من حكم التنجيم :

وقد كان لنزول القرآن الكريم منجماً حكم وأسرار كثيرة ، نذكر منها :

الحكمة الأولى :

تثبيت فؤاد النبي — صلى الله عليه وسلم — وتقوية قلبه ، وذلك من وجوه خمسة :

الوجه الأول :

أن في تجدد الوحي وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سروراً يملأ قلب الرسول ، وغبطة تشرح صدره ، وكلاهما يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية ، وتمهد مولاه إياه في كل نوبة من نوبات هذا النزول .

الوجه الثاني :

أن في التنجيم تيسيراً عليه من الله في حفظه وفهمه ، ومعرفة أحكامه وحكمه ، وذلك مطمئن له على وعلى ما يوحى إليه حفظاً وفهماً ، وأحكاماً ، كما أن فيه تقوية لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله .

الوجه الثالث :

أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنجم معجزة جديدة غالباً ، حيث تهاجم كل مرة أن ياتوا بمثله ، أو بمثل عشر سور ، أو سورة من مثله ، . فظهر عجزهم عن المعارضة وضاعت عليهم الأرض بما رحبت .

ولا شك أن المعجزة تشد أزره وترهف عزمه باعتبارها مؤيدة له ولحزبه ، خاذلة لأعدائه ولخصمه .

الوجه الرابع :

أن في تأييد حقه ودحض باطل عدوه - المرة بعد الأخرى - تكراراً للذة وشهوداً لضحايا الباطل في كل محيط للوحى ، وكل ذلك مشجع للنفس مقو للقلب والفؤاد . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ، هو الفرق بين الشيء وأثره ، أو الملزوم ولازمه .

فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له مطمئنة له ، ومنبئة لفؤاده ، أيضاً أشبه بالسلاح . وجوده في يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله في حرب خصمه ثم انتصار الإنسان وهزيمة خصمه به إذا أحمله فإنه مطمئن لفؤاده مريح للقلب مرة أخرى .

الوجه الخامس :

تمهد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه مما يهون عليه هذه الشدائد . ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعددة ، فلا جرم كانت التسلية تحدث هي الأخرى في مرات متكافئة ، كما أخرج خصمه ، سلاه ربه ، ونجى تلك التسلية تارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين ، التي لها في

للقرآن عرض طويل ، وفيها يقول الله عز وجل (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) (١) .

وتارة تهيء التسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالنصر والتأييد والحفظ ، كما في قوله سبحانه في سورة الطور : (واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا) . (٢) وقوله في سورة المائدة : (والله يمسك من الناس) (٣) .

ونحو ما في سورتي الضحى وألم نشرح من الوعود الكريمة ، والمطايا العظيمة ، وطوراً تأتيه التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإنذارهم نحو قوله تعالى في سورة القمر : (سيجزى الجمع ويولون الدبر) (٤) ، وقوله سبحانه في سورة فصلت : (فإن أعرضوا فقل أنذرتكم ساعة مثل ساعة عاد وثمود) (٥) .

وطوراً آخر ترد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جل شأنه في سورة الأحقاف : (فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل) (٦) .

وفي صورة النهي عن التفجيع عليهم ، والحزن منهم . نحو قول الله في سورة فاطر : (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون) (٧) .

ونحو قوله سبحانه في خواتيم سورة النحل : (واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون) (٨) .

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يخوفه من عواقب حزنه من كفر أعدائه نحو قوله تعالى (لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين) (٩) .

(١) سورة هود (١٢٠) (٢) سورة الطور (٤٨)

(٣) المائدة (٦٧) (٤) القمر (٤٥)

(٥) فصلت (١٣) (٦) الأحقاف (٣٥)

(٧) فاطر (٨) (٨) النحل (١٣٧)

(٩) الشعراء (٣) (١٠) الأنعام (٣٥-٣٦)

ومنها أن يؤمنه منهم ليستريح ويتسلى عنهم نحو : (وإن كان كبر عليك إعراسهم فإن استطعت أن تتنقى نفقا في الأرض أو سلعا في السماء فتأتيهم بآية . ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين ، إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يعنهم الله ثم إليه يرجعون) (١) .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله تعالى في بيان الحكمة من تنجيم القرآن : (كذلك لنثبت به فؤادك) (٢) .

الحكمة الثانية :

التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علما وهملا . وينطوي تحت هذا الإجمال أمور خمسة :

أولها : تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية ، وهي كما علمت أمة أمية ، وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكتابين منهم على قدرتهم ، وكانت مشغلة بمصالحها المعاشية ، وبالدفاع عن دينها الجديد ، فلو نزل القرآن جملة واحدة لمجزوا عن حفظه ، فاقضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقا ليسهل عليهم حفظه ، وينتهي لهم استظهاره .

ثانيها : تسهيل فهمه عليهم كذلك ، مثل ما سبق في توجيه التيسير في حفظه .

ثالثها : التهديد لكامل تخليهم عن عقائدهم الباطلة وعباداتهم الفاسدة وعاداتهم المرذولة . وذلك بأن يراضوا على هذا التخلي شيئا فشيئا ، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئا فشيئا ، فكلما نجح الإسلام معهم في هدم باطل انتقل بهم إلى هدم آخر ، وهكذا يبدأ بالأهم ، ثم المهم ، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها ، وهم لا يشعرون بفتنة ولا حرج ، ويطعمهم عنها دون أن يرتكسوا في سابق فتنة أو عادة .

وكانت هذه سيادة رشيدة ، لا بد منها في تربية هذه الأمة المحيطة ، لاسيما أنها كانت أية معاندة ، تتحسس لموروثاتها ، وتستमित في الدفاع عما تعتقده من شرفها ، وتثور في سفك الدماء وشن الفارات ، لأتفه الأسباب .

رابعها : التمهيد لكمال تعليمهم بالعقائد الحققة ، والعبادات الصحيحة والأخلاق الفاضلة ، تمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة ، ولهذا بدأ الإسلام بقطايمهم عن الشرك والاباحية ، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء ، من جراء ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد ، وبراهين البعث بعد الموت وحجج الحساب والمسئولية والجزاء .

ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفريضة الصلاة قبل الهجرة وثنى بالزكاة والصوم في السنة الثانية من الهجرة ، وختم بالحج في السنة السادسة منها ، ثم نهام عن الصفائر بشيء من الرفق ، وتدرج بهم في محرم ما كان مستأصلا فيهم كالخنزير ، تدرجا حكما حقق الغاية ، وأتقدم من كابوسها في النهاية وكان الإسلام في اتهاج هذه الحطة التل أبعـد نظراً ، وأهدى سبيلاً وأصح تشريعا ، وأصح سياسة ، من تلكم الأمم المتمدينة المتحضرة التي أفلست في تحريم الخمر على شعوبها أقطع إفلاس ، وفشلت أمر فشل .

أليس ذلك إجازاً للإسلام في سياسة الشعوب ، وتهذيب الجماعات ، وتربية الأمم ؟ بلى ، والتاريخ على ذلك من الشاهدين .

خامسها : تثبيت قلوب المؤمنين وتسليةهم بعزيمة الصبر واليقين ، بسبب ما كان يثقله القرآن عليهم من وقت لآخر — من قصص الأنبياء والمرسلين وما كان لهم ولا تبعاعهم مع الأعداء والمخالفين ، وما وعد الله به عباده الصالحين ، من النصر والأجر والتأييد والتحكين ، والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول الله تعالى : (وعد الله الذين آمنوا منكم وحملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ولم يكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم . وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ، ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون) (١)

وقد صدق الله وعده ، وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده ، (فقطع دابر
للقوم الذين ظلموا ، والحمد لله رب العالمين) (١) .

ويمكن أن تتدرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحنها في قول الله
تعالى في سورة الإسراء : (وقرآنًا فرقناه لتقراؤه على الناس على مكث
ونزلناه تنزيلاً) (٢) .

كما يمكن أن يفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم
(ورتلناه ترتيلاً) (٣) . باعتبار أن الترتيب للتنظيم إشارة إلى المصافي المتطوية
تحت هذا الترتيب .

الحكمة الثالثة :

مسيرة الحوادث والطوارئ في مجدها وتفرقها ، فكما جد منهم جديد ،
نزل من القرآن ما يناسبه ، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم وتنظم هذه
الحكمة أموراً أربعة :

أولها : إجابة السائلين على أسئلتهم عند ما يوجهونها إلى الرسول
— صلى الله عليه وسلم — سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبيت من رسالته ،
كما قال الله تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه : (ويسألونك عن الروح قل
الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) (٤) .

وقوله : (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكراً) . (٥) إلى
آخر الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف . أم كانت لغرض معرفة حكم
الله في أمر من الأمور ، كقوله تعالى في سورة البقرة : (ويسألونك ماذا ينفقون
قل العفو) (٦) . (ويسألونك عن اليتامى قل : إصلاح لهم خير . وإن
مخالطوهم فإخوانكم) . (٧)

(٢) الإسراء (٦٠١)

(١) الأنعام (٤٥)

(٤) الإسراء (٨٥)

(٣) الفرقان (٢٢)

(٧) البقرة (٢٢٠)

(٦) البقرة (٢١٩)

(٥) السجدة (٨٣)

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت ترفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أوقات مختلفة وعلى نوبات متعددة . حاكية أنهم سألوا ولا يزالون يسألون . فلا بدع أن ينزل الجواب عليها كذلك في أوقاتها المختلفة ، ونوباتها المتعددة .

ثانيها : مجازاة الأفضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله عند حدوثها ووقوعها .

ومعلوم أن تلك الأفضية والوقائع لم تقع جملة ، بل وقعت تفصيلاً وتدرجاً ، فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلاً وتدرجاً ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها قوله سبحانه في سورة النور : (إن الذين جاءوا بالآلآفك عصبية منكم) (١) إلى قوله سبحانه : (أولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم) وهن عشر آيات نزلن في حادث من أروع الحوادث : هو انتقام السيدة الجليلة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالآلآفك ، وفيها دروس اجتماعية لا تزال تقرأ على الناس ، كأنها لا تزال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات .

ومن الأمثلة قوله تعالى في مفتتح سورة المجادلة : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير) (٢) إلى قوله تعالى (وتلك جدد الله وللكافرين عذاب أليم) . وهن ثلاث آيات نزلن عندما رفعت خولة بنت ثعلبة شكواها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . من أن زوجها أوس بن الصامت ظاهر منها ، وجادت الرسول بأن معها صبية صفراء إن ضمهم إلى زوجها ضاعوا ، وإن ضمهم إليها جاعوا . فنزلت هذه الآيات . (٢)

ثالثها : لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها ، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه . ولا ريب أن تلك أغلاط كانت في أزمان متفرقة ، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها ، متكاثراً معها في زمناها . اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران : (ولما غدوت من أهلك تبوئ

المؤمنين مقاعد للقتال والله صميع عليهم (١) الى آيات كثيرة بعدها، وكلها نزلت في غزوة أحد إرشادا للمسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف الرهيب والمأزق المصيب . وكذلك قوله تعالى في سورة التوبة «ويوم حنين إذ أعجبتكم كثيركم فلم تفتح عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين . ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم» (٢) وهى آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والاعتقار بالكثرة ، وتلفت نظرهم الى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم والى وجوب أن يتوبوا الى ربهم ، ويتوبوا الى ربهم .

رابعها : كشف حال أعداء الله المنافقين ، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، كما يأخذون منهم خذرمهم فأمناو شرهم ، أقرأ قوله تعالى في سورة البقرة : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) (٣) الى قوله : (والله على كل شيء قدير) وهن ثلاث عشرة آية فضحت المنافقين ، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات ، وكما كشف القرآن أستارهم في كثير من المناسبات .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها الأربعة في قول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان : (ولا يأتونك بمثل إلا جشاك بالحق وأحسن تفسيراً) (٤) .

الحكمة الرابعة :

الإشارة الى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده ، وأنه لا يمكن أن يكون من كلام محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا كلام مخلوق سواه .

فهو دقيق السبك متين الأسلوب ، قوى الاتصال ، أخذ بعضه برقاب بعض في سورته وآياته وجمله ويجرى الإعجاز فيه كله من الله الى يائه كأنه سبيكة واحدة ،

(٢) التوبة (٢٥ - ٢٧)

(٤) الفرقان (٣٣)

(١) آل عمران (٢١)

(٣) البقرة (٨)

ولا يكاد يوجد بين أجزائه تفكك ولا تفاضل كأنه حلقة مفرغة وعقد فريد يأخذ بالأبصار ، نظمت حروفه و كلماته ، ونسقت جملة وآياته . وجاء آخره مساويا لأوله ، وبدا أوله موافقا لآخره .

وهذا فتساءل : كيف اتسق للقرآن هذا التأليف المعجز ؟ وكيف استقام له هذا التناسق المدهش ؟ على حين أنه لم ينزل جملة واحدة ، بل نزل آحادا مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عاما .

والجواب : أننا نلج هنا سرا جديدا من أسرار الإعجاز ، ونشهد حمة فذة من سمات الربوبية ، ونقرأ دليلا ساطعا على مصدر القرآن ، وأنه كلام الواحد الديان (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (١) .

والإله حدثني بربك - كيف يستطيع الخلق جميعا أن يأتوا بكتاب معكم الاتصال والترابط ، متين النسيج والسبك متألف البدايات والنهايات مع خضوعه في التأليف لموامل خارجة عن مقدور البشر ، وهى وقائع الزمن وأحداثه التى يحىء كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ، ومتحدثا عنها سببا بمسبب ، وداعية إثر داعية ، مع اختلاف ما بين هذه الدواعى ، وتباين ما بين تلك الأسباب ، ومع تراخى زمان هذا التأليف ، وتطاول آمد هذه النجوم ، إلى أكثر من عشرين عاما .

لأريب أن هذا الانفصال الزمانى ، وذاك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعى ، يستلزمان فى مجرى المادة التفكك والانهلال ، ولا يدعان مجالاً للارتباط والاتصال بين مجوم هذا الكلام .

أما القرآن الكريم فقد خرق المادة فى هذه الناحية أيضا . نزل مفرقا منجما ، ولكنه تم مترابطا محكما ، وتفرقت نجومه تفرق الأسباب ، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شمل الأجيال ، ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عاما ، ولكنه تكامل انسجامه بداية وخاتما .

أليس ذلك برهانا ساطعا على أنه كلام خالق القوى والقدر ، ومالك

الأسباب والمسببات ، ومدبر الخلق والكائنات وقيوم الأرض والسوات ،
العليم بما كان وما سيكون ، خبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون ؟؟

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله - ﷺ - كان إذا نزلت عليه آية أو آيات
قال « ضعوها في مكان كذا » وهو بشر لا يدري ما ستجىء به الأيام ، ولا يعلم
ما سيكون في مستقبل الزمان ، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث
فما ينزل من الله فيها .

وهكذا يضي العمر الطويل والرسول على المهدي يأتيه الوحي بالقرآن نجما
بعد نجم ، وإذا القرآن كله بمد هذا العمر الطويل يكمل ويتم ، وينظم ويتآلى
ويألف ويلتئم ، ولا يؤخذ عليه أدنى تحاؤل ولا يتفاوت ، بل يمجز الخلق جميعا
بما فيه من انسجام ووحدة وترايط : (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن
حكيم خبير) (١) وأنه ينبغي لك سر هذا الإعجاز ، إذا ما علمت أن محادثة
مثل هذا الانساق ، والانسجام ، لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي
نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النمط ، لافي كلام الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء .

خذ مثلا حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو ما هو في روعته وبلاغته
وطهره وسموه لقد قاله الرسول صلى الله عليه وسلم في مناسبات مختلفة ، لدواع
متباينة ، في أزمان متطاولة ، فهل في مكنتك ومكنة البشر معك ، أن ينظموا من
من هذا السرد الشئيت وحده ، كتابا واحدا يصفله الاسترسال والوحدة ، من
غير أن ينقصوا منه أو يزيدوا عليه أو يفسدوا عليه ؟؟

ذلك لن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ومن حاول ذلك فإنا نحاول
العبث ويخرج للناس شوب مرقع ، و كلام ملفق ينقصه الترايط والانسجام ،
وتعوزه الوحدة والاسترسال وتمججه الأصمخ والأفهام .

إذن : فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجما بأنه كلام الله وحده . وتلك
حكمة جليلة الشأن ، تدل الخلق على الحق في مصدر القرآن . (١)

(قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض إنه كان غفورا
رحيما) (٢) .

.....

(١) مناهل المرقان (١ / ٣٩-٥٧) الانقان (١ - ١١٨ - ١٤٢) .
(٢) الفرقان (٦)

العبرة من نزول القرآن منجما

في التربية والتعليم

والعبرة التي يمكن أن نستفيد منها في طرق التربية والتعليم ، هي مراعاة للمستوى العلمي والاستعداد الذهني لدى الطلاب ، وتنمية قدراتهم العقلية والنفسية ، والجسمية ، بما يوجهها وجهة سليمة نحو الخير والرشاد ، والمنهج الدراسي الذي يراعى فيه المستوى الذهني للطلاب في كل مرحلة من مراحل التعليم ، وبناء جزئيات العلوم على كلياتها ، والانتقال من الإجمال إلى التفصيل ، وسلوك أسلوب الحوار والاستنتاج ، هو المنهج الذي يصل بالإنسان إلى ما تهدف إليه نفسه ، من العلم والعرفة .

والمدرس الذي يعطى طلابه القدر غير المناسب من المادة العلمية ، فيثقل كاهلهم ويحملهم مالا يطيقون : حفظا وفهما ، أو يخاطبهم بما لا يدركون ، أولا يراعى حالتهم في علاج ما يعرض لهم من شذوذ خلقي ، أو يفشو من عادات سيئة ، فيقسو ويتعسف باقدر الذي لا يطاق ، ولا يملك طريق الأناة والروية في علاج مثل هذه الظواهر ، للدرس الذي شأنه هكذا مدرس فاشل في رسالته ، ولا يستطيع تحقيق الهدف الذي يرمى إليه .

والهدف الإلهي في حكمة نزول القرآن منجما ، هو الأسوة الحسنة في صياغة مناهج التعليم ، والأخذ بأمثل الطرق في الأساليب التربوية . (١)

(١) مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ١١٦ - ١١٧ ط : منشورات العصر الحديث .

نزول القرآن على سبعة أحرف

من الخصائص الكبرى للقرآن الكريم ، أن الله عز وجل أنزله على سبعة أحرف ، وهذه خاصية انفرد بها القرآن الكريم عن سائر الكتب السماوية .

ولا بد لنا في هذا المقام من إيراد النصوص الواردة في هذا المعنى ، ثم بيان المراد من هذه الأحرف .

أولاً : الأحاديث الواردة في هذا المعنى :

١ - روى البخارى ومسلم في صحيحهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « أقرأني جبريل على حرف فراجته ، فلم أزل أستزيده (١) ، ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف » زاد مسلم : قال ابن شهاب : لمضى أن تلك السبعة في الأمر الذى يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام .

٢ - روى البخارى ومسلم أيضاً « واللفظ للبخارى » أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة ، لم يقرئها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكذت أساوره (٢) في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ثم لبته (٣) بردائه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة

(١) قوله « فلم أزل أستزيده » الخ : معناه لم أزل أطلب من جبريل أن يطلب من الله عز وجل الزيادة عن الحرف تخفيفاً على الأمة ورحمة بها وتوسعة عليها . ويسأل جبريل ربه سبحانه فيزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف .

(٢) قوله « فكذت أساوره في الصلاة » معناه أوثقه وأقاتله ، أو أخذ برأسه .

(٣) قوله « تلبته بردائه » ببيان موحدين الأولى مفتوحة مشددة والثانية ساكنة مخففة ومعناه جئت عليه ردائه عند لبته ثلاثاً فقلت منى .

وقال الإمام النووي في شرح مسم معناه أخذت بجميع ردائه في عنقه وجدرته به مأخوذاً من اللبنة يفتح اللام وهو المنجر لأنه يتبعض عليها ، وفي هذا بيان ما كانوا عليه من الشدة في أمر القرآن والعناية به والدفاع عنه والحفاظ على لفظه كما سمعوه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم . انتهى .

التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقرأنى هذه السورة التي سمعتك تقرؤها : فانطلقت أقوده إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئتها ، وأنت أقرأتني سورة الفرقان ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أرسله يا عمر : اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأتني ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذلك أنزلت . « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه » .

٣- وروى مسلم بسنده عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد ، فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلت إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ، فحسن النبي - صلى الله عليه وسلم - شأنهما ، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد غشيت ضرب في صدري ففضت عرقاء ، وكأنا أنظر إلى الله عز وجل فرقا فقال لي : يا أباي ، أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه ، أن هون على أمتي ، فرد إلى الثانية . أقرأه على حرفين ، فرددت إليه أن هون على أمتي ، فرد إلى الثالثة ، أقرأه على سبعة أحرف ، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها فقلت « اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي ، وأخبرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم حتى إبراهيم - صلى الله عليه وسلم » أ .

واعلم أن معنى قول أبي بن كعب - رضى الله عنه « فسقط في نفسي من التكذيب الخ » أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه حاله ، حين رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - قد حسن القراءتين وصوبهما على ما بينهما من اختلاف وكاتتا في سورة النحل على ما رواه الطبري . وكان

الذى مر بخاطره وقتئذ أن هذا الاختلاف في القراءة ينافي أنه من عند الله ، لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة التى لا تنال من نفس صاحبها منالاً ، ولا تفتتها عن عقيدة ، ولا يكون لها أثر باق ولا عمل دائم .

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة ، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم ، حين يفتح الاند ان للشبهة صدره ، ويوجه إليها اختياره وكسبه ، ثم يسجد عليها فؤاده وقلبه .

قال القرطبي « فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما يستط في نفس أبي) من قبيل ما قال فيه النبي — صلى الله عليه وسلم — حين سأله : إنا نجد في أنفسنا ما يتماظم أحدنا أن يتكلم به قال : أو قد وجدتموه ؟ قالوا نعم . قال : ذلك صريح الإيمان » رواه مسلم .

ومن هذا تلم أن ما خطر لأبي بن كعب رضى الله عنه ، لا يمس مقامه ولا يصادم إيمانه ، مادام قد دفعه بارشاد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سريماً كما في الحديث ، وأى إنسان لا يستطيع أن يحصى نفسه خواطر السوء الموحاة ، ورياح الهواجس الشنعاء ! إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة ، ولا يستسلم لها ولا يستسلم معها . وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول — صلى الله عليه وسلم — بأبي إذ ضرب في صدره ، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر ، ويلقنه ما يصح أن يكون علاجاً لشبهته من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، تهوينا على أمته وتيسيراً لها ، ولقد نجح الرسول — صلى الله عليه وسلم — في هذا العلاج أيمما نجاح ، حتى قال أبي نفسه : « ففضت عرقاً ، وكأني أنظر الله عز وجل هرقاً » .

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو ، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فهو وقتئذ كان معذوراً بدليل أنه لما علم بذلك ، واطمأنت إليه نفسه ، عمل بما علم ، وكان مرجعاً مهما من مراجع القرآن على اختلاف رواياته .

٤ - روى مسلم بسنده ، عن أبي بن كعب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان عند أضاة بنى غفار « فأناه جبريل عليه السلام فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمي لا تطيق ذلك .

ثم أناه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، إن أمي لا تطيق ذلك .

ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وأن أمي لا تطيق ذلك .

ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا (١) .

و « أضاة بنى غفار » بفتح المعزة فى أضاة وبكسر الغين فى غفار : مستنقع للاء كالفسدير ، وكان موضع من المدينة للنورة ينسب إلى بنى غفار ، لأنهم نزلوا عنده .

٥ - وروى الترمذى عن أبي بن كعب أيضا قال : لقي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جبريل عند أحجار المورة قال : فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجبريل انى بعثت إلى أمة أميين (٢) . فهم الشيخ الفانى ، والمجوز الكبير ، والغلام . قال : « فمرهم فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف » .

(١) قوله « فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا » قال الامام النووى فى شرح مسلم معناه لا يتجاوز أمتك سبعة أحرف ولهم الخيار فى السبعة ، ويجب عليهم نقل السبعة إلى من بعدهم بالتخفيف فيها ، وأنها لا تتجاوز . انتهى .

(٢) قوله : « أميين » جمع أمي وهو من لا يكتب ولا يقرأ . قال تعالى . (هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته . . .) الآية . وقال صلى الله عليه وسلم (إنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب) . يعنى أنهم على أصل ولادة أمهاتهم ، لم يتعلموا الكتابة والحساب ، فهم على جبلتهم الأولى وعهدهم الأصلية ، يعنى أننى بعثت إلى أمة أميين فيهم هؤلاء المذكورون فلو كلفوا قراءة القرآن بطريقة واحدة لثق ذلك سبباً فى الإعراض عن القرآن والبعدن تلاوته .

قال الترمذى : حسن صحيح . وفى لفظ . « فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ » وفى لفظ - حذيفة - « فقلت يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل ، والمرأة ، والغلام والجارية والشيخ الغافى الذى لم يقرأ كتاباً قط قال : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

٦ - أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمر . إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك لنتي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا » .

وفى القاموس المحيط : ماراه ممرأة ومراه ، وامترى فيه وتمارى : شك . والمرية بالكسر والضم الشك والجدل .

٧ - روى الحاكم وابن جابر بسندهما عن ابن مسعود قال : أقرأتني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سورة من آل حم ، فرحت للمسجد فقلت لرجل أقرأها . فإذا هو يقرؤها حروفاً ما أقرؤها . فقال أقرأنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأنطلقنا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرناه ، فتغير وجهه وقال : -

« إنما أهلك من قبلكم الاختلاس » ثم أسر إلى على شيئاً ، فقال على : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم . قال فأنطلقنا وكل رجل يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه » أه

٨ - وأخرج البخارى عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ حروفها : قال : فأخذت يده فأنطلقت به إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « كلاهما حسن ، فاقرا » قال شعبة ، أحد رواة هذا الحديث : أكبر علمى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « فان من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا » .

٩ - روى الطبري عن زيد بن أرقم قال : جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : أقرأني ابن مسعود سورة أقرأها زيد بن ثابت وأقرأها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أيهم أخذ ؟ فسكت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى إلى جنبه ، فقال علي : « ليقرا كل إنسان منكم كما علم ، فإنه حسن جميل » .

٢ - شواهد بارزة في هذه الأحاديث :

الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مائلها ، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة ، تكون منارات هدى ، ومصادر إشعاع ونور ، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد ، في هذا الموضوع الدقيق .

الشاهد الأول :

أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هو التيسير على الأمة الإسلامية كلها ، خصوصا الأمة العربية التي شوهت بالقرآن فإنها كانت قبائل كثيرة ، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات ، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها المروبة ويوحد بينها اللسان العربي العام فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد ، لشق ذلك عليها كما يشق على القاهري منا أن يشكلم بلهجة الأسيوطي مثلا ، وإن جمع بيننا اللسان المصري العام . وألفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد ، وهذا الشاهد تجد مائلا بوضوح بين الأحاديث السالفة في قوله - صلى الله عليه وسلم - في كل مرة من مرات الاستزادة « فرددت إليه أن هون على أمي » وقوله : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمي لا تطيق ذلك » ومن أنه صلى الله عليه وسلم تلقى جبريل فقال : « يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة ، والعلام والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابا قط » إلخ .

قال المحقق ابن الجزري : « أما سبب وروده على سبعة أحرف فالتخفيف

على هذه الأمة ، ولإرادة اليسر بها . والتهوين عليها شرفاً لها ، وتوسعة وراحة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق ، حيث أتاه جبريل فقال : « إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف » ، فقال صلى الله عليه وسلم : أسأل الله معافاته ومفقرته فإن أمتي لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » ثم قال « وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف ، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد ، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - بعث إلى جميع الخلق أحرمهم وأسودهم ، عربهم وعجمهم ، وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ، ويسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والملاج لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه - صلى الله عليه وسلم - فلو كفوا المدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع وما عسى أن يتكلف للتكلف وتأتي الطباع » .

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف :

كل ما مر عليك في الشاهد الأول تقرير لحكمة واحدة ، وفائدة واحدة ، من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن . ونحيطك علماً هنا بأن لهذا الاختلاف والنمذ فوائده أخرى .

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها ، وهو لسان قریش الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي انتظم كثيراً من مختارات السنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة .

فكان القرشيون يستملحون ماشاءوا ، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحلب ثم يصفقونه ويهذبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرننة ، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة وعقدوا لها راية الإمامة .

وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية ، على قسط سياسة القرشيين بل أوفق . ومن هنا صح أن يقال أنه نزل بلغة قريش ، لأن لغات العرب جماء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى .

وكانت هذه حكمة إلهية سامية ، فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة ، وخصوصاً أول عهدهم بالتوئب والتهوؤس .

ومنها بيان حكم من الأحكام ، كقوله سبحانه : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) (١) قرأ سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) . بزيادة لفظ « من أم » (٢) فتبين بها أن المراد بالأخوة في هذا الحكم الإخوة للام دون الأشقاء ومن كانوا لأب ، وهذا أمر مجمع عليه .

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين : (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) وجاء في قراءة : « أو تحرير رقبة مؤمنة » بزيادة لفظ « مؤمنة » فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين . وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن نحاه نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط .

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين ، كقوله تعالى : (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقر بهن حتى يطهرن) (٣) قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة « يطهرن » ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة . ومجموع القراءتين يفيد أمرين :

(٢) . وهي من القراءات الشاذة .

(١) النساء (١٦)

(٢) البقرة (٢٣٧)

أحدهما : أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر . وذلك
بإتقاطع الحيض .

وثانيها : أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالفت في الطهر وذلك بالاغتسال
فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء . وهو مذهب الشافعي ومن
وافقه أيضاً .

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين : كقوله تعالى
في بيان الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم
وأرجلكم إلى الكعبين) (١) قرئ « بنصب لفظ » « أرجلكم » وبجرها ، فالنصب
يفيد طلب غسلها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « وجوهكم » للنصب ،
وهو منقول . والجر يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ
« رءوسكم » المجرور ، وهو مسموح .

وقد بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن المسح يكون للابس الخف وأن
الفعل يجب على من لم يلبس الخف .

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى
للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله) (٢) وقرئ « فامضوا إلى ذكر الله » .

فالقراءة الأولى ينوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ،
ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المعنى ليس من مدلوله السرعة .

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى : (وتكون الجبال كالعهن
المنفوش) (٣) وقرئ « كالصوف المنفوش » فبينت القراءة الثانية أن العهن
هو الصوف .

ومنها تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس : نحو قوله تعالى في وصف الجنة

(٢) الجمعة (٩)

(١) المائدة (٦)

(٣) القارة (٥)

وأهلها : (وإذا رأيت ثم رأيت نعبا وملكا كبيرا) (١) جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ « وملكا كبيرا » وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرقت هذه القراءة الثانية نقاب الحفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار (لمن الملك اليوم - لله الواحد القهار) (٢) .

والخلاصة أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات ، وذلك ضرب من ضروب البلاغة ، يبتدىء من جمال هذا الإعجاز ، وينتهي إلى كمال الإعجاز .

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة ، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء ونضاد ، ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضا ، ويبين بعضه بعضا ، وشهد بعضه لبعض ، على نطق واحد في علو الأسلوب والتعبير ، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم ، وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف .

ومعنى هذا أن القرآن معجز إذا قرئ بهذه القراءة الأولى . ومعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ومعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة ، وهم جبراً .

ومن هنا تعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف .

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد - صلى الله عليه وسلم - لأنه أعظم في اشتغال القرآن على مناجاة في الإعجاز وفي البيان ، على كل حرف ووجه . وبكل لمبة ولسان (ليلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حى عن بينة ، وإن الله لسميع عليم) (٣) .

الشاهد الثاني :

أن مرات استزادة الرسول لتيسير على أمته كانت متاغير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها . تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيه : أقرأني جبريل على حرف ، فراجعت ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف ، وكذلك جاء في حديث لأبي بكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال « فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد اتهمت العدة » ، يضاف إلى ذلك المراجعات الثابتة في الأحاديث الأخرى وإن كانت لم تبلغ ستا صراحة ، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة ، فيعلم من مجموع تلك الروايات ، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية .

الشاهد الثالث :

أن من قرأ حرفا من هذه الحروف أصاب شاكلة الصواب أيا كان ذلك الحرف ، كما يدل عليه فيما مضى قوله - صلى الله عليه وسلم - « فأبما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا » وقوله - صلى الله عليه وسلم - لكل من المختلفين في القراءة : « أصبت » وقوله - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عمرو بن العاص : « فأي ذلك قرأتم أصبتم » وعدم موافقته - صلى الله عليه وسلم - لعمر ، وأبي ، وابن مسعود وعمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآفة في الأحاديث السالفة - ودفعه في صدر أبي حنن استنصب عليه أن يقرأ هذا الاختلاف في القراءة ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة .

الشاهد الرابع :

أن القراءات كلها على اختلافها ، كلام الله ، لا مدخل لبشر فيها . بل كلها نازلة من عنده تعالى ، مأخوذة بالتلقي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يدل على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة سرضوا أن الله عليهم - كانوا يرجعون إليها يقرءون إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأخذون عنه ، ويتلقون منه

كل حرف يقرءون عليه ، انظر قوله - صلى الله عليه وسلم - في قراءة كل من المختلفين : « هكذا أنزلت » وقول المخالف لصاحبه « أقرأنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم » .

ثم أضاف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه لطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله ، ولذهب الاعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) . ثم إن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس : (قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله . قل ما يكون لى أن أبده من تلقاء نفسى ، إن أتبع إلا ما يوحى إلى إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم ، قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم همرا من قبله أفلا تعقلون) (١) .

فاذا كان أفضل الخلق محمد - صلى الله عليه وسلم - قد تخرج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب . فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدل فيه ويغير بمرادف أو غير مرادف ؟ (سبحانه هذا بهتان عظيم) (١)

الشاهد الخامس :

أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة يدل على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « قلاماروا فيه ، فإن المراد فيه كفر » وعدم موافقته لعمر ، وأبى ، وابن مسعود ، وعمر بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الأنفة في الأحاديث السابقة ، ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبى حين استصعب عليه أن يقر هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهى البالغ عن منع أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(١) يونس (١٥ - ١٦)

(٢) النور (١٦)

الشاهد السادس :

أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا متحمسين في الدفاع عن القرآن، مستبشرين في المحافظة على التنزيل، متيقظين لكل من يحدث فيه حداً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللهجات مبالغين في هذه اليقظة حتى ليأخذون في هذا الباب بالظنة وينالون عن القرآن بكل غاية وهمة . وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم ، على حين أن هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ . وأنه قال لعمر تسويها لقراءته : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم - لكن عمر لم يفتح ، بل لبيه وساقه إلى المحاكاة ، ولم يتركه حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم - لهشام بأنه أصاب . قل مثل ذلك فيما فعل أبي بن كعب بصاحبه ، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما . والأحاديث بين يديك عن كتب ، فارجع إليها إن أردت .

الشاهد السابع :

أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال ونزاع وشقاق ، ولا منشار تردد وتكذيب . ولا سلاح عصبية وتنطع وجود .

على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله لتيسير والتخفيف والرحمة والنهوين على الأمة ، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً ، ومن هذه الرحمة نقمة ؟ . يرشد إلى ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - فيما سبق « فلا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر » . وكذلك تغير وجه الشريف عند اختلافهم مع قوله : « إنما أهلك من قبلكم الاختلاف » وضربه في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديث السوء في هذا الموضوع الجليل .

الشاهد الثامن :

أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وحدة في الألفاظ وحدها لا معناه بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كانت دائرة حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني ، مثل قول عمر : « إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منها ،

وقوله — صلى الله عليه وسلم — : « هكذا أنزلت » وقوله : « أى ذلك قرأتم فقد أسبتم » ونحو ذلك هـ ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ ، لا شرح للمانى .

٣ — معنى نزول القرآن على سبعة أحرف :

يهننا بعد الذى أسلفنا اليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » فإليك .

أما لفظ القرآن فقد اشيعناه كلاما فى المبحث الأول . وأما الانزال فقد استوفيناه تحقيقا فى المبحث الثالث . وأما السبعة فقد علمت فى الشاهد الثانى من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها وهى العدد المعروف للأجادين الست والثمانية وأما الأحرف فجمع حرف ، والحرف يطلق على معان كثيرة أتى عليها صاحب القاموس إذ يقول ما نصه : « الحرف من كل نية طرفه وشقيه ، وحده ، ومن الجبل إعلاه المحدود وواحد حروف التهجى ، والناقة الضامرة أو المهزولة أو المظيمة ، وسيل الماء وآرام سود ييلاد سليم » .

وعند النحاة ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل . « ومن الناس من يعبد الله على حرف » أى وجه وهو أن يعبد على السراء لا على الأضراء . أو على شك أو على غير طمأنينة من أمره أى لا يدخل فى الدين متمكنا . ونزل القرآن على سبعة أحرف : سبع لغات من لغات العرب .

وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر . ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة فى القرآن . أى بصرف قليل . وهذه الإطلاقات الكثيرة تدل على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظى ، والمشارك اللفظى يراد به أحد معانيه التى تعينها القرائن وتناسب المقام .

وأنسب المعانى بالمقام هنا فى إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذى سنقصه عليك ، لا بالمعنى الذى ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها فسيأتيك تفهيد هذه الآراء بعد .

ثم إن كلمة « على » فى قوله — صلى الله عليه وسلم — « أنزل القرآن على

سبعة أحرف ، تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير ، أى أنزل القرآن موسماً فيه على القارئ أن يقرأ على سبعة أوجه ، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال : أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة .

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه ، إذا لقال صلى الله عليه وسلم « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » بحذف لفظ « على » بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه ، منها كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ، ومنها تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة فكلمة (مالك يوم الدين) (١) التى ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة ، وكلمة « وعبد الطاغوت » التى ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة وكلمة « أف » التى أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة ، كل أولئك وأشياء أولئك لا يخرج النفاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة .

٤- الوجوه السبعة في المذهب المختار :

بقى علينا أن نتساءل : ما هى تلك الوجوه السبعة التى لا يخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة ؟

هنا يتقدم الجدل والخلاف ، ويكثر القيل والقال .

والذى نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الامام أبو الفضل الرازى في اللوائح اذ يقول :

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في اختلاف :

(الأول) اختلاف الأسماء من أفراد ، وتشبيه ، وجمع وتذكير ، وتأنيت .

(الثاني) اختلاف تصريف الأفعال من ماض ، ومضارع وأمر .

(الثالث) اختلاف وجوه الإعراب

(الرابع) الاختلاف بالنقص والزيادة .

(الخامس) الاختلاف بالتقديم والتأخير .

(السادس) الاختلاف بالإبدال .

(السابع) اختلاف اللغات « يريد اللهجات » كالفتح والامالة والترقيق والتفخيم والاضمار والادغام ، ونحو ذلك أنه غير ان النقل كاترى لم يشفع بتمثيل فيها عشرنا .

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء : بقوله سبحانه :
(والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) قرىء هكذا : « لأماناتهم » جمعا وقرىء
لأمانتهم (بالافراد) .

ويمكن التمثيل للوجه الثانى وهو اختلاف تصريف الأفعال بقوله سبحانه
(فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا) قرىء هكذا بنصب لفظ « ربنا » على أنه منادى
وبلفظ « باعد » فعل أمر ، وبعبارة أنسب بالمقام « فعل دعاء » وقرىء هكذا
« ربنا بعد » برفع « رب » على أنه مبتدأ ولفظ « بعد » فعلا ماضيا مضارع العين
جملته خبر .

ويمكن التمثيل للوجه الثالث ، وهو اختلاف وجوه الاعراب ، بقوله سبحانه
(ولا يضار كاتب ولا شهيد) (١) قرىء بفتح الراء وضمها ، فالفتح على أن
« لا » نافية ، فالفعل مجزوم بعدها ، والفتحة الملحوظة فى الراء هى فتحة إدغام
المثلين . أما الضم فعلى أن « لا » نافية ، فالفعل مرفوع بعدها .

ومثل هذا المثال ، قوله سبحانه (ذو العرش المجيد) (١) قرىء برفع لفظ
« المجيد » وجزمه فالرفع على أنه نعت لكلمة « ذو » والجر على أنه نعت لكلمة
« العرش » .

فلا فرق فى هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الاعراب فى اسم او
فعل كآرايت . ويمكن التمثيل للوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة
بقوله سبحانه (وما خلق الذكور والأثنى) قرىء أيضاً « الذكور والأشئ »
ينقص كلمة « ما خلق » .

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله

(١) البروج (١٥) (٢) سورة ق (١٩) وهى قراءة شاذة .

سبحانه (وانظر الى العظام كيف تنشرها) (١) بازاي وقرى «تشرها» بالراء
وكذلك قوله سبحانه (وطلع منضود) (٢) بالحاء ، وقرى «وطلع» بالعين
فلا فرق في هذا الوجه أيضا بين الاسم والفعل .

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه :
(وهل أتاك حديث موسى) تقرأ بالفتح والامالة في أتى ولفظ موسى فلا فرق
في هذا الوجه أيضا ، بين الاسم والفعل ، والحرف مثلها نحو (بلى قادرين) قرى
بالفتح والامالة في لفظ بلى .

• لماذا رجحت هذا المذهب ؟ :

وإنما رجحت هذا المذهب للأمور الآتية :

أحدها : أنه هو الذى تؤيده الأدلة فى الأحاديث العشرة الماضية وماشابهها .
ثانيها : أنه هو الراجح فى تلك الموازين التى أقمتها شواهد بارزة من
تلك الأحاديث الواردة . فارجع وانظر إليها ، ولا داعى لاعادتها . أما المذاهب
الأخرى فسترى ان التوفيق أخطأها فى رعاية تلك الأدلة أو بعضها .

ثالثها : ان هذا المذهب يعتمد على الاستقرار التام لاختلاف القراءات وما
ترجع إليه من الوجوه السبعة ، بخلاف غيره فان استقراره ناقص أو فى حكم
الناقص . فكلمة أف التى أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغة يمكن رد لغاتها جميعا
إلى هذه الوجوه السبعة ولا يخرج عنها . وكذلك الاختلاف فى اللهجات - وهو
اختلاف شكى - يرد إليها ولا يخرج عنها بخلاف الآراء الأخرى فانه يتعذر أو
يتعسر الرجوع بالانراءات كلها إليها وليس من صواب الرأى أن يحصر النبی -
صلی الله عليه وسلم- الأحرف التى تزل عليها القرآن فى سبعة ثم تترك نحن طرقا
فى القراءات المروية عنه دون أن نردها إلى السبعة ، لأن ذلك يلهى واحد خطرين :

(١) البقر (٢٨٢)

(٢) الواقعة (٢٩)

« فاما ان تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة ، وإما ان يكون هنالك حرف
نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن ، ويكون الحصر في كلام
الرسول - صلى الله عليه وسلم - غير صحيح . وكلا هذين خطأ عظيم
وإنهم كبير . (١) »

.....

(١) مناهل العرفان (١ / ١٣٩ - ١٤٢) أبحاث في فرائد القرآن للشيخ عبد الفتاح
القاضي .

قراءات الأئمة السبعة

وصلتها بالأحرف السبعة

يظن الناس أن المراد بالأحرف السبعة الواردة في الحديث هي قراءات الأئمة السبعة فقراءة نافع حرف من الأحرف السبعة ، وقراءة ابن كثير حرف آخر منها وهكذا باقي قراءات القراء السبعة . كل قراءة منها حرف من الأحرف السبعة وهذا الرأي باطل لأمر :

الأول : أن هذا الرأي يلزم عليه بقاء الأحرف السبعة وعدم ترك شيء منها وإباحة القراءة بها حتى اليوم . وهذا مخالف لإجماع الأمة على أن الأحرف السبعة نزلت في أول الأمر للتيسير على الأمة . ثم نسخ الكثير منها بالعرضة الأخيرة .

الثاني : يترتب على هذا الرأي ألا يكون هناك أية فائدة فيما صنع الخليفة عثمان رضي الله عنه من كتابة المصاحف . وحمل الناس عليها وألا يكون هناك داع لاحتراق غيرها من المصاحف .

الثالث : يلزم هذا الرأي أن تكون قراءات الأئمة السبعة قد استوعبت الأحرف السبعة . وحينئذ تكون قراءات غير السبعة مثل أبي جعفر ويعقوب ليست من الأحرف السبعة . وهذا خلاف الإجماع .

الرابع : أن كل إمام من الأئمة السبعة قد روى عنه رواية كثيرون روايات مختلفة وكلها تعتبر قراءة للإمام فلو كانت الأحرف السبعة هي قراءات الأئمة السبعة لبلغت هذه الأحرف مالا يحصى من الكثرة تبعاً للكثرة من الروايات المختلفة عن كل إمام والواقع أن الأحرف محدودة في العدد المذكور .

قال الإمام العلامة أبو شامة : ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن

هى التى أريدت فى الحديث . وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة . وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل . أم

فالمصواب : أن قراءات الأئمة السبعة ، بل العشر التى يقرأ الناس بها اليوم جزء من الأحرف السبعة التى أنزل بها القرآن وورد فيها حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » وهى موافقة لآخر عرضة عرض فيها جبريل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكلها ثابتة بطريق التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرج ابن أشته فى المصاحف وابن أبى شيبة فى الفضائل عن ابن سيرين قال : القراءة التى عرضت على النبي - صلى الله عليه وسلم - فى العام الذى قبض فيه هى القراءة التى يقرؤها الناس اليوم .

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين أيضا قال : كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم - كل سنة فى شهر رمضان مرة فلما كان العام الذى قبض فيه عارضه مرتين فيرون أن قراءتنا هذه على العرضة الأخيرة . انتهى من الإتيان .

وهذه القراءات العشر موافقة لخط المصاحف العثمانية التى وجهها عثمان إلى الأمصار ، وأجمع الصحابة عليها وعلى طرح كل ما خالفها . فلا تخرج قراءة من القراءات العشر عن جميع المصاحف المذكورة فلو خالفت قراءة منها مصحفا من هذه المصاحف وافقت غيره . فالمعتبر عدم مخالفتها جميع المصاحف .

وأما باقى الأحرف السبعة فنسخ بالعرضة الأخيرة . ولذلك لم يكتب فى المصاحف العثمانية إلا ما استقر فى هذه العرضة وثبت قرآنيته بالتواتر ولم ينسخ منه شيء . وترك منها جميع ما نسخ (١)

كيف نسبت القراءات إلى هؤلاء الأئمة :

تلقى الصحابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم بقراءاته ورواياته ، فلم يضيئوا منه جملة ، ولم يغفلوا منه كلمة ، ولم يهملوا منه حرفا ،

(١) أبحاث فى قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضى .

بل ولا حركة ، أو سكوتاً أو قراءة ، أو رواية . وتقله عن الصحابة التابعين على هذا الوجه من الأحكام والتحرير والاتقان والتجويد .

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم ، وقصروا جهودهم على قراءة القرآن وإقراءه ، وتعليمه وتلقيه ، وعنوا العناية كل العناية بضبط ألفاظه ، وتجويد كلماته ، وتحرير قراءاته ، وتحقيق رواياته . وكان ذلك شغلهم الشاغل ، وغرضهم المصادف ، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ، ويرحل إليهم ، ويؤخذ عنهم ، ولتصديهم لذلك كله نسبت القراءة إليهم فقبل : قراءة : فلان كذا ، وقراءة فلان كذا ، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام ، لا نسبة اختراع وابتداع .

ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين : القراء المشهرة وهم : نافع وأبو جعفر المدنيان ، وأبو عمرو ويعقوب البصريان ، وابن كثير المكي ، وابن عامر الدمشقي ، وعاصم وحزمة والكسائي الكوفيون ، وخلف البغدادي .

وقد أجمع المسلمون على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام . فقد نقلتها عنهم الأمم المتعاقبة ، والأجيال المتلاحقة ، أمة بعد أمة ، وجيلاً إثر جيل إلى أن وصلت إلينا ، وإن تزال الأمم تتعاهدها وترونها وتنقلها لمن يسدها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وكل ذلك مصداق لقوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنالده لحافظون) (١) .

وسيجيء مزيد من التفصيل في الجزء الثالث عند الكلام على علم القراءات .

(١) أبحاث في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضي .

(٢) سورة الحجر (٩) وراجع : تاريخ القراء المشهرة للشيخ القاضي .

أول ما نزل ، وآخر ما نزل

من القرآن الكريم

مدار هذا البحث على النقل والتوقيف ، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة ، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها .

من فوائده :

١ — الإسلام بأول ما نزل وآخره ، تمييز الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آياتان أو آيات على موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يغاير الحكم في الأخرى .

٢ — معرفة تاريخ التشريع الإسلامي ، ومراقبة سيره التدريجي ، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذه الناس بالموادة والرفق ، والبعد بهم عن غوائل الطفرة والعنف ، سواء في ذلك عدم مامردوا عليه من باطل ، وبناء ما لم يحيطوا به من حق .

٣ — هي إظهار مدى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم ، حتى عرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل ، كما عرف مكبه ومدنيه ، وسفريه وحضرته ، إلى غير ذلك . ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به ، ودليل على سلامته من التفسير والتبديل (لا تبديل لكتابات الله ذلك هو الفوز العظيم) (١) .

وليس من غرضنا في هذا الباب أن نتحدث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كل تعليم من تعاليم الإسلام ، فلنك غاية بعيدة المدى ، ومجهود طويل جدير أن يفرد بالتأليف . وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها ، إنما اليسور لنا أن نحدثك عن أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ، وآخر ما نزل منه على الإطلاق ، وهذا هو المقصود المهم .

أول ما نزل على الإطلاق :

ورد في ذلك أقوال أربعة : —

« لقول الأول » وهو أصحها : أنه صدر سورة « اقرأ باسم ربك الذي خلق » إلى قوله سبحانه « علم الإنسان ما لم يعلم » (١) ودليله ما يأتي : —

١ — روى البخاري ومسلم « واللفظ للبخاري » عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : « أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حجب إليه الحلاء ، وكان يخلو بغار حراء ، فيتحنث فيه « وهو التعبد » الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارئ . فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني . فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارئ . فأخذني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني . فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارئ . فأخذني فغطني الثالثة ، ثم أرسلني فقال : (اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم) وفي بعض الروايات « حتى بلغ ما لم يعلم » فرجع بها إلى خديجة يرجف فؤاده .. إلى آخر الحديث .

وفلق الصبح : ضياؤه . والتحنث المراد به التعبد ، وأصله ترك الحنث : لأن هذه الصيغة تدل على التجنب والتعحي عن مصادرهما ، ونظيره التهجد والتأثم ، والتفحرج .

وغطني بفتح الغين وتشديد الطاء المفتوحة أي ضمنى ضما شديدا حتى كان لي غطيط ، وهو صوت من حبست أنفاسه بما يشبه الحنق . والجهد بفتح الجيم يطلق على المشقة وعلى الوسع والطاقة ، وبضم الجيم يطلق على الوسع والطاقة لا غير ، وهما روايتان .

٢ — وصحح الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في دلائله عن عائشة أيضاً رضى الله عنها أنها قالت : أول سورة نزلت من القرآن (اقرأ باسم ربك) .

٣ — وصحح الطبراني في الكبير بسنده عن أبي رجاء العطاردي قال : كان أبو موسى يقرئنا فيجلسنا حلقاً وعليه ثوبان أبيضان ، فإذا تلا هذه السورة (اقرأ باسم ربك الذي خلق) قال : هذه أول سورة نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم .

٤ — وردت آثار في هذا المعنى أيضاً في بعضها زيادة تعرفها من رواية الزهري وهي : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحراه إذا أتى الملك بنمط من ديباج مكتوب فيه (اقرأ باسم ربك الذي خلق) إلى (ما لم يلم) ا.هـ . والنمط بفتح النون ولليم هو الثياب ، والديباج هو الحرير .

« القول الثاني » أن أول ما نزل إطلاقاً : (يا أيها المدثر) واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : سألت جابر بن عبد الله : أي القرآن أنزل قبل ؟ فقال : « يا أيها المدثر » فقلت : أو « اقرأ باسم ربك » وفي رواية نبئت أنه « اقرأ باسم ربك الذي خلق » فقال : أحدثكم ما حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني جاورت بحراء ، فلما قضيت جوارى نزلت ، فاستبطنت الوادي » زاد في رواية « فتوديت فنظرت أمامي وخافي وعن يميني وعن شمالي ، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو « يعني جبريل » زاد في رواية « جالس على عرش بين السماء والأرض » فأخذتني رجفة فأبيت خديجة ، فأمرتهم فدنوني ، فأنزل الله : (يا أيها المدثر قم فأنذر) .

لكن هذه الرواية ليست نصافياً نحن بسبيله من إنبات أول ما نزل من القرآن إطلاقاً ، بل محتمل أن تكون حديثاً عما نزل بعد فترة الوحي ، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً ، عن سلمة عن جابر أيضاً ، فيينا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت بصري قبل السماء ، فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض فجثت حتى هويت إلى

الأرض : فبحث أهل ، فقلت : زملوني فزملوني فأنزل الله تعالى : (يا أيها المدثر . إقم فأذر . وربك فكبر . وثيابك فطهر . والرجز فاهجر) (١) قال أبو سلمة : الرجز : الأوثان . هـ .

قلت : وجئت على وزن فرحت معناه ثقل جسمي عن القيام ، وسببه فرح الرسول وخوفه عليه الصلاة والسلام .

فظاهر هذه الرواية يدل على أن جابرا استند في كلامه على أن أول ما نزل من القرآن هو المدثر ، إلى ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن فترة الوحي ، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوحي قبل فترته ، ومن نزول الملك على الرسول في حراء بصدر سورة اقرأ (كما روت عائشة) فاقصر في إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره ، اجتهداً منه ، غير أنه أخطأ في اجتهدائه بشهادة الأدلة السابقة في القول الأول ، ومعلوم أن النص يقوم على الاجتهاد ، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال ، فبطل إذاً القول الثاني وبطل الأول .

القول الثالث :

أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة ، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن أبي ميسرة عمر بن شريك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحديجة « إني إذا خلوت وحدي سمعت نداء ، فقد والله خشيت على نفسي أن يكون هذا أمراً » قالت : معاذ الله ، ما كان الله ليفعل بك ، إنك لتؤدي الأمانة ، وتصل الرحم ، وتصدق الحديث ، فلما دخل أبو بكر ذكرت خديجة حديثه له وقالت : اذهب مع محمد إلى ورقة فأنطقاً فقصا عليه فقال : « إذا خلوت وحدي سمعت نداء خلفي يا محمد يا محمد ، فأنطلق هارباً في الأفق ، فقال : لا تفعل إذا أتاك فابث حتى تسرع ما يقول . ثم اتنى فأخبرني فلما خلا ناداه : يا محمد قل : (بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين) حتى بلغ (ولا الضالين) ولكن هذا الحديث لا يصح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقاً ، وذلك من وجهين : .

أحدهما :

لا يفهم من هذه الرواية ان الفاتحة التي سمعها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت في فجر النبوة اول عهد بالوحي الجلى وهو في غار حراء ، بل يفهم منها ان الفاتحة كانت بعد ذلك العهد ، وبعد ان اتى الرسول الى ورقة ، وبعد ان سمع النداء من خلفه غير مرة ، وبعد ان اشار عليه ورقة ان يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما ياتي اليه ، وليس كلامنا في هذا ، إنما هو فيها نزل أول مرة .

الثاني : أن هذا الحديث مرسل سقط من مسنده الصحابي ، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحي ، وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وبطل إذاً هذا الرأي الثالث وثبت الأول أيضاً .

يبد أن صاحب الكشف عزا هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين ، ولكن ابن حجر فنده فيها ذهب إليه من هذا المزو . وصرح بأن هذا القول لم يقبله إلا عدد أقل من القليل .

القول الرابع : أن أول ما نزل هو (بسم الله الرحمن الرحيم) واستدل قائلوه بما أخرجه الواحدى بسنده عن عكرمة والحسن قالا : أول ما نزل من القرآن (بسم الله الرحمن الرحيم وأول سورة اقرأ) وهذا الاستدلال مردود من ناحية أيضاً .

إحدهما : أن الحديث مرسل كسابقه فلا ينافى المرفوع .

الثانية : أن البسملة كانت بطبيعة الحال تنزل صدر السكسورة إلا ما استثنى ، إذن فهي نازلة من صدر سورة اقرأ ، فلا يستقيم اعتبار الأولي في نزولها قولاً مستقلاً برأسه .

آخر ما نزل على الإطلاق :

اختلف العلماء في تعيين آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق . واستند كل منهم إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا من دواعي الاشتباه . وكثرة الخلاف على أقوال شتى :

الأول : أن آخر ما نزل قول الله تعالى في سورة البقرة (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) (١)

أخرجه النسائي من طريق عسكرة عن عباس ، كذلك أخرج ابن أبي حاتم قال : آخر ما نزل من القرآن كله (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) الآية . وعاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزولها تسع ليال ثم مات لليلتين خلقتا من ربيع الأول .

الثاني : أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضا (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) (٢)

الثالث : أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضا وهي قوله سبحانه : (يا أيها الذين إذا تدانتم من إلى أجل مسمى فاكتبوه) إلى قوله سبحانه (والله بكل شيء عليم) (٣)

وهي أطول آية في القرآن : أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب : « أنه بلغه أن أحدث القرآن عهدا بالعرش آية الدين » .

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال : « آخر القرآن عهدا بالعرش آية الربا وآية الدين » .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي رضى الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف لأنها في قصة واحدة ، فأخير كل عن بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح .

أقول : وإن كان النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولا هو قول الله تعالى (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا

(٢) البقرة (٢٧٨)

(١) سورة البقرة (٢٨١)

(٣) البقرة (٢٨٢)

يظلمون) (١). وذلك لأمرين أحدهما : ما تحمل هذه الآية في طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي والدين ، بسبب ما نحث عليه من الاستعدادات ليوم المعاد ، وما تنوء به من الرجوع إلى الله . واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم وذلك كله أنسب بالختام من آيات الأحكام المذكورة في سياقها .
ثانيهما : للتخصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزولها تسع ليال فقط ولم تنظر الآيات الأخرى بنفس مثله .

الرابع : أن آخر القرآن نزولا قول الله تعالى في سورة آل عمران : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) (٢) الآية ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت : آخر آية نزلت هذه الآية : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم) إلى آخرها : وذلك أنها قالت : يا رسول الله أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت (ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما) (٣) . ونزلت (إن المسلمين والمسلمات) (٤) ونزلت هذه الآية ، فهي آخر الثلاثة نزولا ، وآخر ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصة .

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما نزل مطلقا ، وذلك لما يصرح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولا وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء ، أي فهي آخر مقيد لامطلق ، وليس كلامنا فيه .

الخامس : أن آية (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها

(٣) النساء (٣٢)

(٤) الأحزاب (٣٥)

(١) البقرة (٢٨١)

(٢) آل عمران (١٩٥)

و غضب الله عليه ولمنه وأعد له عذابا عظيما) (١) واستدلوا بما أخرجه البخارى وغيره عن ابن عباس قال : هذه الآية (ومن يقتل ، ومنا متعمدا فجزاؤه جهنم) هي آخر ما نزل ، وما نسخها نى هو لا يخفى عليك أن كلمة « وما نسخها نى » تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل فى حكم قتل المؤمن عمدا ، لا آخر ما نزل مطلقا .

السادس : أن آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) (٢) وهى خاتمة سورة النساء وأن آخر سورة نزلت سورة براءة ، واستند صاحب هذا الرأى إلى ما يرويه البخارى ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال : آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) وآخر سورة نزلت « براءة » ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل فى الموازيت وأن السورة آخر ما نزل فى شأن تشريع القتال والجهاد ، فكلامها آخر إضافى لاحقيقى .

السابع : أن آخر ما نزل سورة المائدة ، واحتج صاحب هذا القول برواية لقرمذى والحاكم فى ذلك عن عائشة رضى الله عنها . ويمكن رده بأن المراد أنها آخر سورة نزلت فى الحلال والحرام ، فلم تنسخ فيها أحكام . وعليه فهى آخر مقيد كذلك .

الثامن : أن آخر ما نزل من سورة براءة : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) (٣) إلى آخر السورة . رواه الحاكم وابن مردويه عن أبى بن كعب .

ويمكن نقضه بانها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق ، ويؤيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكيتان بخلاف سائر السورة . ولعل قولهم سبحانه :

(٢) النساء (١٧٦) .

(١) النساء (٩٢)

(٣) التوبة (١٢٨)

(فلان تولوا فقل حسبي الله) الخ يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولي الأعداء وإعراضهم .

التاسع : أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف : (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) أخرجه جرير عن معاوية بن أبي سفيان . قال ابن كثير : « هذا أثر مشكل ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغير حكمها بل هي مثبتة محكمة » اهـ وهو يفيد أنها آخر مقيد لا مطلق ، العاشر : أن آخر ما نزل هو سورة (إذا جاء نصر الله والفتح) (١) ولكنك تستطيع أن تحمل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعراً بوفاء النبي صلى الله عليه وسلم . ويؤيده ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت : « تعبت إلى نفسي » وكذلك فهم بعض كبار الصحابة . كما ورد أن عمر رضى الله عنه بكى حين سمعها وقال : « السكالك دليل الزوال » ويحتمل أيضاً أنها آخر ما نزل من السور فقط ، ويدل عليه رواية ابن عباس : آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً (إذا جاء نصر الله والفتح) .

تلك أقوال عشرة ، عرفتها وعرفت توجيهها ، ورأيت أن الذى تسترخص إليه النفس منها . هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قول الله فى سورة البقرة (واتقوا يوماً ما ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) (٢) وأن ما سواها أواخر إضافية أو مقيدة بما علمت ، لكن القاضى أباً بكر فى الاتصاف يذهب مذهباً آخر إذ يقول : « هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ويحتمل أن كلامهم أخبر عن آخر ما جمعه من النبي ﷺ فى اليوم الذى مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره مجمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو ، اهـ . وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المنتهية بأنها أواخر مقيدة بما جمع كل منهم من النبي صلى الله عليه وسلم وهى طريقة مريحة ، غير أنها لاتناقض ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم .

(١) رواه مسلم عن ابن عباس .

(٢) البقرة (٢٨١) .

شبهة مشهورة

المشهور عند العلماء أن آخر ما نزل من القرآن الكريم هو قوله تعالى :
(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام
ديناً) (١)

فإن هذه الآية صريحة في أنها إعلالام باكمال دين الله في ذلك اليوم
المشهود الذي نزلت فيه ، وهو يوم عرفة في حجة الوداع بالسنة العاشرة
من الهجرة .

والظاهر أن إللكال دينه لا يكون إلا باكمال نزول القرآن ، وإتمام
جميع الفرائض والأحكام ، وهذا هو الذي جعل اللم الفقير من العلماء يعتقد
أنها آخر ما نزل على الإطلاق .

والجواب :

أن هناك قرآناً نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين ، وللملك
لم تنس أن الآية (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) (٢) كانت آخر
الآيات نزولاً على الإطلاق ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعدها
تسع ليال فقط ، وتلك قرينة نمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من كمال
الدين في آية المائدة المذكورة ،

والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إتمامه وإقراره وإظهاره
على الدين ولو كره الكافرون .

قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة :

« الأولى أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم باقرارهم بالبلد الحرام ، وإجلاء المشركين عنه ، حتى حجه المسلمون لا يخالطهم المشركون » وأيد هذا التأويل بما رواه عن ابن عباس قال : « كان المشركون والمسلمون يمججون جميعاً » فلما نزلت سورة براءة نفى المشركون عن البيت ، وحج المسلمون لا يشار بهم في البيت الحرام أحد من المشركين فكان ذلك من تمام النعمة (١) .

الفصل الثالث

في

أسباب النزول

الفصل الثالث

في

أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان : قسم نزل من الله ابتداء غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة ، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق ، وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان ، وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة وهو موضوع بحثنا الآن .

غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب ، فذلك شأو بعيد .

وقد انتدب له جماعة أفردوه بالتأليف ، منهم على بن المديني شيخ البخاري ومنهم الواحدى والجمبرى وابن حجر ، ومنهم السيوطى الذى وضع فيه كتاباً جافلاً محزراً سماه « لباب النقول في أسباب النزول » .

إنما غرضنا في هذا البحث أن نحيطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأحد عشر ، وهى معنى سبب النزول ، وفوائده معرفة أسباب النزول ، وطريق هذه المعرفة ، والتعريفات عن سبب النزول ، وحكم تمدد الأسباب والنزول واحد ، وتمدد النازل والسبب واحد ، والمعموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه وأدلة الجمهور في ذلك ، وشبهات المخالفين وتفنيدها .

١ - معنى سبب النزول :

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه . وللفى أنه حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو سؤال وجه إليه ، فنزلت الآية والآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة ، أو يجواب هذا السؤال . سواء أكانت تلك الحادثة خصوصية دبت كالخلاف الذى شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج ، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى نادوا : السلاح ، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمة في

سورة آل عمران من أول قوله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين) (١) إلى آيات أخرى بعدها هي من أروع ما ينفر من الانقسام والشقاق وبرغب في المحبة والوحدة والاتفاق. أم كانت تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكب ، كذلك السكران الذي أم الناس في صلاته وهو في نشوته ، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال : (قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون) وحذف لفظ (لا) من « لا أعبد » فنزلت الآية (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) (٢) .

أم كانت تلك الحادثة تمنياً من التمنيات ، ورغبة من الرغبات ، كوافقات عمر رضي الله عنه حتى أفردوا بعضهم بالتأليف . ومن أمثلتها ما أخرجه البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه قال : قال عمر :

« وافقت ربي في ثلاث : قلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت : (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وقلت : يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر ، فلو أمرتهم أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب (٣) .

واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في النسيرة فقلت لمن : « عسى ربه إن طلقك أن يبدله أزواجا خيراً منك » فنزلت كذلك في سورة التحريم .

وسواء أكان ذلك السؤال المردوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يتصل بأمر مضى نحو قوله تعالى في سورة الكهف : (ويسألونك عن ذى القرنين) (٤) الخ أم يتصل بمحاضر نحو قوله تعالى في سورة الإسراء (ويسألونك عن الروح قل

(٢) النساء (٤٣) .

(١) آل عمران (١٠٠) .

(٣) وهي قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه) الآية (٥٣) من سورة الأحزاب .

(٤) الكهف (٨٣) .

الروح من أمر ربى ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) (١) . أم يتصل بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات : (يسألونك عن الساعة أيان مرساها) (٢) الخ . سواء وقع هذا النزول عقب سببه مباشرة ، أم تأخر عنه مدة لحكمة من الحكيم ، كما حدث ذلك حين سألت قريش رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين . فقال صلى الله عليه وسلم « غدا أخبركم ولم يستثن ائى لم يقل » إن شاء الله » فابطأ عليه الوحي خمسة عشر يوما على ما رواه ابن اسحاق . وقيل ثلاثة أيام ، وقيل أربعين يوما ، حتى شق عليه ذلك ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات ، يرشد الله تعالى رسوله إلى الاستثناء بالمشيئة ويقول له في سورة الكهف : (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا ان يشاء الله ، واذكر ربك إذا نسيت ، وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا) (٣)

ثم إن كلمة « أيام وقوعه » في تعريف سبب النزول ، قيد لابد منه للاحتراز عن الآية أو الآيات التي تنزل ابتداء من غير سبب ، بينها هي تتحدث عن بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية ، كبعض قصص الأنبياء السابقين وأهمهم ، وكالحديث عن الساعة وما يتصل بها ، وهو كثير في القرآن الكريم .

٢- فوائد معرفة أسباب النزول :

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإلمام بأسباب النزول ، وأنها لا تعدو أن تكون تاريخا للنزول أو جارية مجرى التاريخ ، وقد أخطأ فيما زعم ، فإن لأسباب النزول فوائد متعددة ، فمنها :

أولا - معرفة حكمة الله تعالى على التبيين ، فيما شرعه بالتنزيل ، وفي ذلك نفع المؤمن ، أما المؤمن فيزداد إيمانا على إيمانه ، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه ، لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيطة بهذه الأحكام ، ومن أجلها جاء هذا التنزيل .

وأما الكافر فتسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً ، حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامى قام على رعاية مصالح الإنسان ، لا على الاستبداد والتحكم والطغيان ، وخصوصاً إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه فى موضوع واحد . وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه .

ثانياً — الاستعانة على فهم الآية ورفع الإشكال عنها ، حتى لقد قال الواحدى : لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان سبب نزولها .

وقال ابن تيمية : معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب . ا. هـ .

ولنبين لك ذلك بأعلة ثلاثة :

الأول : قال الله تعالى فى سورة البقرة : (والله المشرق والمغرب ، فأينا تولوا فثم وجه الله : إن الله واسع عليم) (١) . فهذا اللفظ الكريم يدل ظاهراً على أن للإنسان أن يصلى إلى أى جهة شاء ، ولا يجب عليه أن يولى وجهه شطر البيت الحرام ، لا فى سفر ولا فى حضر ، لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة فى السفر خاصة ، أو فىمن صلى باجتهاد ، ثم بان له خطأه ، تبين له أن هذا الظاهر غير مراد ، إنما المراد التحفيف على المسافر فى صلاة النافلة ، أو على المجتهد فى القبلة إذا صلى وتبين له خطأه .

عن ابن عمر رضى الله عنهما أن هذه الآية نزلت فى صلاة المسافر على الراحلة أينما توجهت .

وقيل : حيت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة ، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعزروا .

المثال الثاني : روى في الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى قوله تعالى : (لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يمحذوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم) (١) .

وقال : لأن كان كل امرئ فرح بما أتى وأحب أن يمحذ بما لم يفعل معذبا لنعذب أجمعون . فبين ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكمحوه إياه وأخبروه بغيره ، وأولوه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه أى طلبوا منه أن يمحذهم على ما فعلوا . وهناك زال الاشكال عنه ، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده .

المثال الثالث : أشكل على عروة بن الزبير رضى الله عنه أن يفهم فرضية السعى بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) (٢) .

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه ، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خاتمه أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها ، فأفهمته أن نفي الجناح هنا ليس نفيا للفرضية ، إنما هو نفى لما وقر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعى بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية نظراً إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له « إساف » وكان على المروة صنم يقال له « نائلة » وكان للمشركون إذا سعوا بينهما تمسحوا بهما ، فلما ظهر الإسلام وكسرت الأصنام ، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما بذلك ، فنزلت الآية ، كذلك كما جاء في بعض الروايات .

لكن جاء في رواية صحيح البخارى ما نصه : فقال « أى عروة » لها « أى لعائشة » أرأيت قول الله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) فوالله ما على أحد جناح أن

(١) آل عمران (١٨٨) .

(٢) البقرة (١٥٨) .

يطوف بالصفاء والمروة . قالت : بنسبا قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت « لا جناح عليه ألا يطوف بهما » ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند « للشلل » ، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفاء والمروة : فلما أسلموا سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . قالوا : يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن تطوف بين الصفاء والمروة ، فأنزل الله (ان الصفاء والمروة من شعائر الله) الآية . قالت عائشة « وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما »

ومعنى يهلون : يحججون . ومناة الطاغية اسم صنم ، وكان صخرة نصبها عمرو ابن لحي بجهة البحر فكانوا يعبدونها . وللشلل بضم الميم ، واللام الأولى مشددة مفتوحة . اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر ، وقديد بضم القاف قرية بين مكة والمدينة . وكلمة « سن » معناها في هذا الحديث شرع أو فرض بدليل من السنة لا من الكتاب .

وهذه الرواية كما ترى — تدل على أن عروة فهم من جملة « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » أن الجناح منى أيضاً عن عدم الطواف بهما ، وعلى ذلك تنقضى الفرضية ، وكأنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفي الجناح ، أكثر ما يستعمل في الأمر المباح . أما عائشة رضى الله عنها فقد فهمت أن فرضية السعى بين الصفاء والمروة مستفادة من السنة ، وأن جملة « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » لاتنافى تلك الفرضية كما فهم عروة وإنما الذى ينبغي أن يقال « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » وإنما توجه نفي الحرج في الآية عن الطواف بين الصفاء والمروة ، لأن هذا الحرج هو الذى كان واقفاً في أذهان الأنصار ، كما يدل عليه سبب نزول الآية الذى ذكرته السيدة عائشة .

ثالثاً — دفع توهم الحصر ، عما يقيد بظاهر الحصر : نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون

ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير . فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به (١)

ذهب الشافعى إلى أن الحصر فى هذه الآية غير مقصود ، واستعان على دفع توهمه ، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يحرّموا ما أحل الله ويحلّوا ما حرم الله ، عنادا منهم وعادة لله ورسوله ، فنزلت الآية بهذا الحصر الصورى مشادة لهم ، وعادة من الله ورسوله ، لا قصدا إلى حقيقة الحصر .

نقل السبكي عن الشافعى أنه قال ما معناه : « إن الكفار لما حرّموا ما أحل الله ، وأحلّوا ما حرم الله ، فكانوا على المضادة والمحادّة جاءت الآية مناقضة لغرضهم ، فكانت قال : لا حلال إلا ما حرّمته وه ، ولا حرام إلا ما أحلّتموه . فإزلامنّزلة من يقول لك : لا تأكل اليوم حلاوة فتقول لا آكل اليوم إلا حلاوة ، والغرض المضادة لا التنى والإثبات على الحقيقة فكانت تمالى قال « لا حرام إلا ما أحلّتموه من الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » ولم يقصد حل ما وراءه ، إذ للقصّد إثبات التحريم ، لا إثبات الحل . ١٠١ .

قال إمام المحرّمين : وهذا فى غاية الحسن ، ونولا سبق الشافعى إلى ذلك لما كنّا نستجيز مخالفة مالك فى حصر المحرّمات فيها ذكرته الآية ١٠١ .

رابعاً : معرفة أن سبب النزول خارج عن حكم الآية إذا ورد مخصّص لها .

وذلك كقيام الإجماع على أن حكم السبب باق قطعا . فيكون التخصيص قاصرا على ما سواه . فلو لم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص ، مع أنه لا يجوز إخراج قطعا للإجماع المذكور ، ولهذا يقول الفزالى فى المستصفى :

ولذلك - يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد - غلط أبو حنيفة رحمه الله فى إخراج الأمانة المستفرشة من قوله صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش » . والخبر إنما ورد فى وليدة زمة إذ قال عبد ابن زمة : هو

أخى وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه . فقال عليه الصلاة والسلام : « الولد للفراش وللماهر الحجر » (١) فأثبت للأمة فراشا ، وأبو حنيفة لم يبلغه السبب . فأخرج الأمة من العموم . ا هـ .

خامسا : معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين ، حتى لا يشتبه بغيره ، فبينهم للبرىء ويبرأ المريب (مثلا) ولهذا ردت عائشة على مروان حين اتهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر بأنه الذى نزلت فيه آية (والذى قال لوالديه أف لكما) (٢) الخ . من سورة الأحقاف ، وقالت « والله ما هو به ، ولو شئت أن أسميه لسميته » إلى آخر تلك القصة .

سادسا : تيسير الحفظ ، وتسهيل الفهم ، وتبسيط الوحي ، فى ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها ، وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات ، والأحكام بالحوادث ، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة . كل أولئك من دواعى تقرر الأشياء وانتقاشها فى الذهن ، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارنتها فى الفكرة ، وذلك هو قانون تداعى المعانى ، المقرر فى علم النفس .

٣ - طريق معرفة سبب النزول :

للاطريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، روى الواحدى بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « واتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على متعمدا فليتيبوا مقعده من النار . ومن كذب على القرآن من غير علم فليتيبوا مقعده من النار » (٣) .

ومن هنا لا يحل القول فى أسباب النزول إلا بالرواية والسمع عن شاهدوا النزيل ووقعوا على الأسباب وبحثوا عن علمها . ا هـ .

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابى فهو مقبول ، وإن لم يعزز

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم . (امتحع الكبير ٣/ ٢٠٨) .

(٢) الأحقاف (١٧) . (٣) حديث متواتر أخرجه البخارى ومسلم والترمذى

والنسائى وابن ماجه وأحمد فى سنده عن أنس رضى الله عنه ، كما روى من عدة طرق أخرى صحيحة .

برواية أخرى تقويه ، وذلك لأن قول الصحابي دينا لأجل الاجتهاد فيه ، حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يبعد كل البعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه على حين أنه خبر لامرء له إلا السماع والنقل ، أو المشاهدة والرواية .

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل ، أي سقط من سنده الصحابي وانتهى إلى التابعي ، فحكمه أنه لا يقل إلا إذا صح واعتضد بمرسل آخر ، وكان الراوى له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة ، كجاهد وعكرمة وسعد بن جبير .

٤ — تعدد الاسباب والنازل واحد :

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن ، أو ذكرت كل من الروايتين سببا صريحا غير ما تذكره الأخرى ، نظر فيهما فإذا أن تكون إحداهما صحيحة ، والأخرى غير صحيحة ، وإما أن تكون كلتاهما صحيحة ولكن لإحداهما مرجح دون الأخرى ، وإما أن تكون كلتاهما صحيحة ، ولا مرجح ولا يمكن الأخذ بهما معا ، فلكل صور أربع ، لكل منها حكم خاص نسوقه إليك .

أما الصورة الأولى : وهي ما صحت فيه إحدى الروايتين دون الأخرى فحكمها الاعتماد على الصحيحة في بيان السبب ، ورد الأخرى غير الصحيحة ، مثل ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب قال : « اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقم ليلة أو ليلتين ، فأتته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك فأترى الله : (والضحي والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك وما قلى) (١) وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة ، عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها وكانت خادمة رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن جروا دخل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فدخل تحت السرير فأت ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي فقال : يا خولة ما حدث في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ جبريل لا ياتيني .

فقلت في نفسي : لو هيات البيت وكنسته ، فأهويت بالمكسنة تحت السرير .
فأخرجت الجرو فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ترعد (١) لحينه ، وكان إذا نزل
عليه أخذته الرعدة ، فأنزل الله : (والضحى) إلى قوله (فترضى) فتحن بين
هاتين الروايتين تقدم الرواية الأولى في بيان السبب لصحتها ، دون الثانية لأن
في إسنادهما من لا يعرف . قال ابن حجر : قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو
مشهورة ، لكن سبب نزول الآية غريب ، وفي إسناده من لا يعرف ، فالعتمد
ما في الصحيح .

وأما الصورة الثانية : — وهى صحة الروايتين كلتيهما وإحداهما
مرجح — فحكمها أن نأخذ في بيان السبب بالراجحة دون المرجوحة والمرجح
أن تكون إحداهما أصح من الأخرى ، أو أن يكون راوى إحداهما مشاهدا
للقصة دون راوى الأخرى .

مثال ذلك : ما أخرجه البخارى عن ابن مسعود قال « كنت أمتشى مع النبي
صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب (٢) . فمر بفقر من اليهود ،
فقال بعضهم : لو سألتهموه ؟ فقالوا : حدثنا عن الروح فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت
أنه يوحى إليه ، حتى صعد الوحي ، ثم قال : (قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم
من العلم الا قليلا) : (٣) وما أخرجه الترمذى وصححه عن ابن عباس قال :
« قالت قريش لليهود : أعطونا شيئا نسأل هذا الرجل ، فقالوا : اسألوه عن
الروح فسألوه ، فأنزل الله : (ويسألونك عن الروح) الآية .

فهذا الخبر الثانى يدل على أنها بمسكة ، وأن سبب نزولها سؤال قريش إياه .
أما الأول فصريح في أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه . وهو أرجح
من وجهين : أحدهما أنه رواية البخارى ، أما الثانى فإنه رواية الترمذى
ومن المقرر أن ما رواه البخارى أصح مما رواه غيره . ثانيهما أن راوى الخبر

(١) ترعد : تضطرب

(٢) العسيب : جريد النخل

(٣) الإسراء (٨٥)

الأول وهو ابن مسعود كان مشاهداً للقصة من أولها إلى آخرها كما تدل على ذلك الرواية الأولى . بخلاف الخبر الثاني فإن رواية ابن عباس لا تدل على أنه كان حاضر القصة ، ولا ريب أن للمشاهدة قوة في التحمل وفي الاستيثاق ليست لغير المشاهدة . ومن هنا أحملنا الرواية الأولى . وأحملنا الثانية .

وأما الصورة الثالثة : وهي ما استوت فيه الروايتان من الصحة ، ولا مرجح لإحدهما ، ولكن يمكن الجمع بينهما بأن كلا من السببين حصل ونزات الآية عقب حصولهما معا ، لتقارب زمنيهما — ففي هذه الصورة جاز أن نحمل الأمر على تعدد السبب لأنه الظاهر ولا مانع بمنعه .

قال ابن حجر : « لا مانع من تعدد الأسباب »

مثال ذلك : ما أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن ميمون . فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « البينة أوحد في ظهرك » . فقال يارسول الله ، إذا وجد أحداً مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة . وفي رواية أنه قال : والذي بك أنك بالحق إنني لصادق ، ولينزلن الله تعالى ما يرى من الحقد فتزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن (١)) حتى بلغ (إن كان من الصادقين) اهـ ، وهذه الآيات من سورة النور .

وأخرج الشيخان في «اللفظ للبخاري» عن سهل بن سعد أن عويمراً أتى عاصم بن عدي ، وكان بيني عجلان ، فقال : كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقنله فتقتلونه . أم كيف يصنع ؟ سل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأتى عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله « وفي رواية مسلم » فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل وطأها . فقال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فجاءه عويمر فقال : يارسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقنله فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أنزل

الله القرآن فيك وفي صاحبك . فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعة بما سمى الله في كتابه فلا عنها . ١٤ .

فهاتان الروايتان صحيحتان ، ولا مرجح لإحدهما على الأخرى . ومن السهل أن تأخذ بكلتيهما لقرب زمانيهما ، على اعتبار أن أول من سأل هو هلال بن أمية ، ثم قتادة عويمر قبل إجابته ، فسأل بواسطة عاصم مرة وب نفسه مرة أخرى . فأنزل الله الآية لإجابة للحادثين معا ، ولأريب أن إعمال الروايتين بهذا الجمع أولى من إعمال إحدهما وإهمال الأخرى ، إذ لا مانع يمنع الأخذ بهما على ذلك الوجه ، ثم لا جائز أن ترددهما معا ، لأنهما صحيحتان ولا تعارض بينهما ، ولا جائز أيضا أن تأخذ بواحدة ونرد الأخرى ، لأن ذلك ترجيح بالمرجح ، فتمين الصير إلى أن تأخذ بهما معا .

وإليه جنح النووي وسبقه إليه الخطيب فقال : « لعلهما اتفق لهما ذلك في وقت واحد » ١٥ .

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات الملاعة نزلت في هلال أولا ثم جاء عويمر فأفتاه الرسول بالآيات التي نزلت في هلال . قال ابن الصباغ : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولا . وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر « إن الله أنزل فيك وفي صاحبك » فعناه ما نزل في قصة هلال ، لأن ذلك حكم عام لجميع الناس .

وأما الصورة الرابعة : — وهي استواء الروايتين في الصحة ، دون مرجح لإحدهما ، ودون إمكان للأخذ بهما معا لبعده الزمان بين الأسباب — فحكمها أن تحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعدد أسباب النزول التي تحدث عنها . هاتان الروايتان ، أو تلك الروايات — لأنه إعمال لكل رواية ، ولا مانع من ذلك .

قال الزركشي في البرهان : « وقد ينزل تعظيما لشأنه . وتذكيرا عند حدوث مبيه خوف نسيانه » . ١٦ .

مثال ذلك : ما أخرجه البيهقي والبخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم

وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به فقال : « لأمثلن بسبعين منهم مكانك »
فتزل جبريل - والنبي صلى الله عليه وسلم واقف - بخواتيم سورة النحل ، (وإن
عاقبتهم فمعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به) (١) إلى آخر السورة وهى ثلاث آيات .

وأخرج الترمذى والحاكم عن أبى بن كعب قال : (لما كان يوم أحد أصيب
من الأنصار أربعة وستون ، ومن المهاجرين ستة منهم حمزة ، فمئلوا به ، فقالت
الأنصار : لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لنرين (أى لنزيدن) عليهم ، فلما كان
يوم فتح مكة أنزل الله « وإين عاقبتهم » الآية .

فالرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت فى غزوة أحد ، الثانية أنها نزلت يوم
فتح مكة . على حين أن بين غزوة أحد والفتح الأعظم بضعة سنين ، فبعد أن يكون
نزل الآية كان مرة واحدة عقيهما . معاً . وإذن لا مناص لنا من القول بتعدد
نزولها ، مرة فى أحد ومرة يوم الفتح . وقد ذهب البعض إلا أن سورة النحل
كلها مكية ، وعليه فتكون خواتيمها المذكورة نزلت مرة بمكة قبل هاتين للرتين
اللتين فى المدينة ، وتكون عدة مرات نزولها ثلاثاً ، وبعضهم يقول إن سورة النحل
مكية ما عدا خواتيمها تلك فانها مدنية ، وعليه فعدة مرات نزولها اثنتان فقط .

٥ - تعدد النازل والسبب واحد :

قد يكون أمر واحد سبباً لنزول آيتين أو آيات متعددة « على عكس
ما سبق » ولا مانع من ذلك ، لأنه لا يتنافى الحكمة فى إقناع الناس ، وهداية
الخلق ، وبيان الحق عند الحاجة ، بل إنه قد يكون أبلغ فى الإقناع وأظهر
فى البيان .

مثال السبب الواحد : نزل فيه آيتان ، ما أخرجه ابن جرير الطبرى
والطبرانى وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
جالساً فى ظل شجرة فقال : إنه سيأتىكم إنسان ينظر إليكم بعين شيطان ، فإذا
جاء فلا تكلموه « فلم يلبثوا أن طلع رجل أزرق العينين ، فدعاه رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال : علام تشغني أنت وأصحابك ؟ فانطلق الرجل فجاءه بأصحابه يخلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوز عنهم . فانزل الله : (يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا . وما نعلمهم إلا أن نعناهم الله ورسوله من فضله : فإن يتوبوا يك خيرا لهم ، وإن يتولوا يعذبهم الله عذابا أليما في الدنيا والآخرة ، وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير) (١)

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالوا : فانزل الله : (يوم ينعهم الله جميعا فيخلفون له كما يخلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون . استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون) (٢)

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم سلمة أنها قالت : يارسول الله ، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء فانزل الله : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض ، فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم ، وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا ، لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب) (٣)

وأخرج الحاكم أيضا عنها أنها قالت : يارسول الله ، تذكر الرجال ولا تذكر النساء فانزلت : (إن للمسلمين والمسلمات) (٤) ، وانزلت (أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) .

وأخرج الحاكم أيضا أنها قالت : يقزو الرجال ولا تقزو النساء وإنما لنا نصف للبرات .

فانزل الله : (ولا تمنعوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) (٥) وانزل (إن للمسلمين والمسلمات)

(٢) المجادلة (١٨ - ١٩)

(٤) الأحزاب (٣٥)

(١) التوبة (٧٤)

(٣) آل عمران (١٩٥)

(٥) النساء (٣٢)

(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)

بعد أن انتهينا من بيان معنى سبب النزول ، وأمثلة ذلك ، وجب أن نبين آراء العلماء في : هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟

وقبل أن نشرع في ذكر مذاهب الفقهاء ، وأدلتهم في هذه المسألة يجب أن نبين أنواع الجواب مع السؤال المتفق عليه ، والمختلف فيه حتى ينحصر محل النزاع .

أنواع الجواب مع السؤال نوعان :

النوع الأول :

أن يكون الجواب غير مستقل بنفسه ، وهو ما توقفت إفادته على الاقتران بالسؤال بحيث إذ ذكر وحده لم يفد شيئا ، وهذا تابع للسؤال في العموم وفي الخصوص على خلاف في ذلك (١) .

مثال تبينه له في العموم قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر : أيتقصد الرطب إذا ييس ؟ قالوا : نعم . قال : « فلا إذن » (٢) .

فإن هذا الحديث عام في جميع أفراد بيع الرطب بالتمر ، إلا ما خصه الدليل وهو بيع العرايا ، فقد روى رافع بن خديج ، وسهل بن أبي حمشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم عن نهي بيع المزانية ، لا أصحاب العرايا ، فإنه قد أذن لهم (٣) .

(١) الأحكام للأندلس (٢ / ٢١٨) مسلم الثبوت مع منبواته (٢ / ٢٢٢ - ٢٢٥) .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب التجارات ، باب بيع الرطب بالتمر (٣ / ٧٦١) والنسائي في كتاب البيوع وباب « اشتراء التمر بالرطب » (٧ / ٢٣٦) كما رواه مالك عن سعد بن أبي وقاص وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، كما في سيل السلام (٣ / ٤٤ - ٥٥) .

(٣) حديث صحيح متفق عليه ، ورواية مسلم (٥ / ١٣) « باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا » أنه صلى الله عليه وسلم رخص في المرية بأخذها أهل البيت بخرصتها تمرأ يأكلونها رطباً .

فهذا الجواب غير مستقل بالإفادة بدون ذكر السؤال ، فإن قوله صلى الله عليه وسلم : فلا إذن لا يفيد شيئا بدون اقترانه بالسؤال ، كما هو واضح .

ومثال تبعيته له في الخصوص ما لو قال النبي صلى الله عليه وسلم « يجزئك » لمن قال : توشأت بماء البحر . فإن هذا الجواب غير مستقل بالإفادة أيضا ، وهو خاص كالسؤال ، لوحدة السائل والمخاطب في الفعلين فلا يصح وضوء غيره السائل من ماء البحر إلا بدليل آخر كالقياس ، أو بالحديث الشريف . « حكى على الواحد حكى على الجماعة »

وفي تيسير التحرير : وفي الخصوص قيل كذلك ، أى يساويه في الخصوص أيضا اتفاقا ، قال المحقق التفازانى في حاشيته على التمرح المضدى : ظاهر الكلام أنه لانزاع فى كونه تابعا للسؤال فى العموم والخصوص ، حتى لو قيل : هل يجوز لى الوضوء بماء البحر ؟ فقال : نعم ، كان خاصا به ، إلا أن صريح كلام الأمدى والشارحين ، وبه تشعر عبارة المتن ، أن الاتفاق إنما هو فى العموم وأما فى الخصوص فبخلاف الشافعى رحمه الله حيث ذهب إلى دلالة الجواب على جواز المتوضىء بماء البحر لكل أحد ، مصيرا منه إلى ترك الاستفصال فى حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال بنزل منزلة العموم وإليه أشار بقوله :

وقد يعم الجواب فى الخصوص عند الشافعى رحمه الله ، لترك الاستفصال يعنى أن الراوى لما ترك التفصيل ، ولم يقيد الجواب ببعض الأحوال مع احتمال كونه مقيدا به ، وحكى الواقعة من غير تفصيل علم أنه فهم العموم من الشارع ، وإلا كان يجب عليه التفصيل .

وقيل : إنما ذكر الشافعى - رحمه الله - ذلك فيما إذا كان الجواب مستقلا والظاهر الأول وهو كون غير المستقل تابعا للسؤال فى الخصوص ، ولا معنى للزوم العموم فى الجواب لترك الاستفصال إن قال به قائل (١) .

وما قاله بعض العلماء — كالآمدى — من أن عدم تمديه الحكم عن السائل كان لمعنى مختص به ، كاختصاص أبى بردة بن نيار بالجذعة من لأمز حين قال : يا رسول الله « إن عندى عناقا جذعا هى خيز من شاتى لحم » فقال صلى الله عليه وسلم « تجزئك ، ولا تجزىء عن أحد بعدك » (١) .

وكاختصاص خزيمه بن ثابت الأنصارى بجعل شهادته وحده قائمة مقام الزهادين (٢) وما قاله هؤلاء فيه نظر لما يأتى :

أولا : أن عدم العموم فى قصة أبى بردة قد استفيد من نص الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ولا تجزىء عن أحد بعدك » فالخصوصية فى هذا الحديث واضحة ولا غبار عليها .

ثانيا : وأما جعل شهادة خزيمه بشهادة اثنين فهذا قد استفيد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وللتبويه بشأنه ، فقد روى عنه ابنه عمار أن النبى صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا من سواء بن قيس المخاربى فجحده سواء ، فشهد خزيمه بن ثابت للنبى صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما حملك على الشهادة ولم تكن معا حاضرا ؟ » فقال : « صدقتك بما جئت به ، وعلمت أنك لا تقول إلا حقا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شهد له خزيمه أو عليه فحسب » (٣) .

فاحتمال الخصوصية فى المثال الذى نحن بصدده — وهى التوضؤ بماء البحر احتمال قائم ، إلا أن النظر الذى تقدم باطل ، كما هو واضح .

ولو قيل : إن علة إجزاء ماء البحر فى الوضوء عامة فى السائل وغيره ، فيثبت الحكم بطريق القياس على السائل بواسطة العلة المتعدية — وهى أن طهورية

(١) أخرجه أبو داود (٣ / ٩٦) والنسائى (٧ / ٢٢٢) ومسلم (٣ / ١٧٩) .

(٢) الأحكام للآمدى (٢ / ٢١٨) ط الحلبي .

(٣) رواه الإمام أحمد فى مسنده (٥ / ٢١٣ : ٢١٤) والبخارى ، فتح البارى (٦ - ١٨) (٨ - ٣٩٨) .

(٩ / ١٢) وأبو داود (٣ - ٣٠٨) .

ماء البحر بالنسبة لكل الناس واحدة - وليس بطريق النص ، لمعارضة العموم
باحتمال الخصوصية أو بمثل قوله صلى الله عليه وسلم ، « حكمى على الواحد حكمى
على الجماعة (١) » . لو قيل ذلك لكان أولى .

النوع الثانى : أن يكون الجواب مستقلاً بنفسه ، وهو مالا تتوقف إفادته
على الاقراران بالسؤال بل لو قيل بدونه لأفاد ، وله ثلاث أحوال :-

الحالة الأولى:

أن يكون الجواب مساوياً للسؤال ، عمومًا وخصوصًا ، فهذا يكون تابعاً
للسؤال فى العموم والخصوص ، وهذا محل اتفاق بين العلماء لكان التكافؤ
والنسوى بين السبب وما نزل فيه (٢) .

مثال : تبعيته له فى العموم : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل فقيل له
إننا نركب البحر على أرماث (٣) لنا ، ليس معنا من الماء العذب ما يكفيننا ؟

أفتنوضأ بماء البحر ؟

فقال صلى الله عليه وسلم : « البحر هو الطهور ماؤه » (٤) .

فهذا الجواب مساوٍ للسؤال فى العموم .

(١) هذا الحديث كثير ما يستدل به على الأصول وبالمبحث لم أجده بلفظه قال العراقي : لأصل
له ، وأنكره الحفاظ : المزى والذهبي ، ولكن فى سنن النسائي من أميمة بنت رقيقة رفته
« ما قولى لامرأة واحدة » إلا كقولى لمائة امرأة » ، رواه الترمذى بلفظ « إنما قولى لمائة امرأة
كقولى لامرأة واحدة » ثم قال الترمذى . هذا حديث حسن صحيح رواه الإمام أحمد فى مسنده
بالفظن إلا أن معنى الحديث صحيح وله شواهد كثيرة .

(٢) الأحكام للامدى (٢ / ٣١٨) .

(٣) الأرماث . جمع رمث بالتحريك . خشب يضم بعضه إلى بعض ويركسب فى البحر .
القاموس .

(٤) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وانظر الفتح الكبير (٢ / ٣) .

ومثال تبعيته له في الخصوص : سؤال الأعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم عن حكم وطئه زوجته في نهار رمضان ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم له : « اعتق رقبة » (١)

فالسؤال هنا خاص بحكم وطئه في نهار رمضان ، والجواب خاص بالسائل أيضا ، وهذا الحديث دليل وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامدا ، وذكر النووي أنه إجماع ، معسرا كان أو موسرا ، فالمعسر ثبتت في ذمته على أحد قولين للشافعية .

وثانيتها : لا تستقر في ذمته ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبين أنها باقية عليه (٢) .

الحالة الثانية : أن يكون الجواب أخص من السؤال ، كأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من جامع في نهار رمضان فطئه كفارة كالظاهر » جوابا لمن قال : أفطرت في نهار رمضان فماذا على ؟

فالسؤال هنا عام في كل ما يحصل به الفطر ، سواء كان جماعا أو غيره ، والجواب خاص بحكم الفطر بالجماع ، فهو أخص من السؤال فلا يصح تعدية الحكم من محل التنصيص الذي هو الجماع إلى غيره من المفطرات إلا بدليل آخر ، لأن اللفظ لا عموم له ، وهذا هو مختار الأمدى حيث قال : وفي هذه الصورة الحكم بالخصوص أولى من القول بأنه فيما إذا كان السؤال خاصا والجواب مساويا حيث إنه ههنا عدل عن مطابقة سؤال السائل بالجواب مع دعوة الحاجة إليه ، بخلاف تلك الصورة ، فإنه طابق بجواب سؤال السائل (٣) .

واسكن هل يجوز هذا الجواب أم لا ؟

(١) رواه البخاري وغيره ، وانظر سبل السلام ، ٢/٢٢٦ .

(٢) المرجع السابق

(٣) الأحكام (٢/٢١٩) ط الحلبي .

فيه رأيان :

الأول : أن ذلك لا يجوز لما فيه من تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممتنع .

الرأى الثانى : أن ذلك جائز إذا أمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب ، وهذا يتحقق بشروط ثلاثة ذكرها الأسنوى — نقلا عن الإمام الرازى فى المحصول — وهى :

١ — أن يكون فى المذكور تنبيه على ما لم يذكر .

٢ — أن يكون السائل مجتهداً .

٣ — ألا تفوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد (١) .

فاذا تحققت هذه الشروط للثلاثة فالجواب جائز ، وإلا فلا يجوز ، لما فيه من تأخر البيان عن وقت الحاجة .

الحالة الثالثة : أن يكون الجواب أعم من السؤال ، وهو نوعان : —

النوع الأول : أن يكون الجواب أعم من السؤال ، فى غير ذلك الحكم المسئول عنه ، كسؤالهم لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن التوضؤ بماء البحر ، وقوله — صلى الله عليه وسلم — فى الجواب عنه — « البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته » .

فالجواب هنا أعم من السؤال فى غير محل السؤال ، لأن المسئول عنه إنما هو التوضؤ ، والجواب عام فى طهورية الماء ، وفى حل الميتة ، وهى غير مسئول عنها .

وهذا لا خلاف بين العلماء في عمومه بالنسبة لحل الميعة ، لأنه عام مبتدأ به ، ذكر في غير معرض جواب ، إذ هو غير مسئول عنه ، وكل عام ورد بطريق الاستقلال فلا خلاف في عمومه عند القائلين بالعموم (١) .

النوع الثاني : أن يكون الجواب أعم من السؤال بالنسبة للحكم المسئول عنه فقط ، كسؤاله — صلى الله عليه وسلم — عن الوضوء من ماء بئر بضاعة — وهي بئر تلقى فيها الحيض (٢) ولحوم الكلاب والخنزير (٣) — فأجاب صلى الله عليه وسلم — بقوله :

« خلق الله الماء طهورا لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو ريحه أو لونه » (٤)

فهذا الجواب أعم من السؤال بالنسبة للحكم المسئول عنه فقط ، وهو ماء بئر بضاعة ، لأنه يعم ماء بئر بضاعة وغيره ، وفي الحديث عموم آخر في لفظ « شيء » أي شيء مما ذكر وغيره ، أو مما ذكر فقط ، وغيره مسكوت عنه ؟

تحرير محل النزاع :

إذا وضحت أنواع الجواب مع السؤال . ووضح ما قيل فيها تحرير محل النزاع بين العلماء ، وهو النوع الثاني من الحالة الثالثة ، وهو ما كان الجواب فيه أعم من السؤال بالنسبة للحكم المسئول عنه فقط .

ومثله — في الحكم — ما إذا وقعت حادثة ، فأجاب فيها الرسول — صلى الله عليه وسلم — بجواب عام ، كما روى أنه مر بشاة ميتة لميمونة فقال — صلى الله عليه وسلم :

(١) الأحكام الالمدى (٢: ٢١٩)

(٢) الحيض . بكسر الحاء وفتح جيم حيضة يفتح الحاء وسكون الياء وهي : الخرقعة التي تلف بها المرأة ، وقيل جمع حيضة يفتح الحاء ، كضبع ، جمع ضيعة ، وإن كان محفوظا .

(٣) الخنزير . مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أي الأشياء الممتنة .

(٤) رواه الترمذي في باب (ما جاء في الماء لا ينجسه شيء) (تحفة الأحوذى ١/ ٢٠٢)

وأبو داود في كتاب الطهارة باب (ما جاء في بئر بضاعة ١/ ١٦٦) والنسائي في كتاب المياه باب (ذكر بئر بضاعة ١/ ١٤١).

« أفلا استمتعتم بأهليها فإن دباغ الأديم ظهوره » (١) .

فهل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟

ومحل هذا كله ما لم تقم قرينة على الخصوص أو العموم ، فإذا دلت القرينة على ذلك كان الحكم مقصوراً على سببه في الأول ، وعاماً في الثاني بخلاف .

مثال ما دل فيه الدليل على الخصوص ما تقدم في حديث أبي بردة حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تجزئك ولا تجزىء عن أحد بمدك » .

وهناك ما قامت فيه القرينة على العموم : قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٢) وسبب نزولها - على ما قيل - رجل مرق رداء صفوان (٣)

فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط ، ومثله قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) (٤) نزلت - كما قال المفسرون - في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه على رضى الله تعالى عنه - من عثمان ابن طلحة ، قهراً ، بأمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلى فيها (٥) فصلى فيها ركعتين وخرج ، فسأله العباس المفتاح ليضم السدانة إلى السقاية فنزلت الآية ، فردده على إلى عثمان بلطف ، بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فتعجب عثمان من ذلك ، فقرأ له على - رضى الله عنه الآية ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم ، فذكر الأمانات بالجمع قرينة على إرادة العموم (٥)

وحيث أتينا على بيان أنواع الجواب مع السؤال ، وتححرر محل النزاع وهو المعبر عنه بـ « الدليل العام المستقل بنفسه الوارد على سبب خاص » فلنشرع في ذكر مذاهب علماء الأصول في هذا الموضوع ، ودليل كل على مذهب إليه .

(١) رواه البخارى في كتاب البيوع باب « جلود الميتة قبل أن تدبغ » (١٠٧/٣) كما رواه مالك في الموطأ (٣٢٧/١) والنسائي (١٥١/٧) كتاب القتيقة باب « جلود الميتة » .

(٢) المائدة (٣٨) .

(٣) انظر القرطبي (ص ٢١٥٧) ط الشعب .

(٤) سورة النساء (٥٢) .

(٥) جلال الدين المحلى على جامع الجوامع (٣٩ - ٢) .

أقوال العلماء في الامام الوارد على سبب خاص :

القول الأول :

أن العبارة بمعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، وهو رأى جمهور الشافعية ،
والحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، وقد اختاره الآمدي ، وفخر الدين الرازي ،
والبيضاوي .

القول الثاني :

أن خصوص السبب يخص العام ، ويحمله مراداً به هذا السبب بخصوصه ،
ولا يشمل بالعام على عمومه ، وهذا القول لأبي ثور والدقاق ، والقفال ، والمزني
من الشافعية ، ونقل ذلك عن الإمام مالك ، وأحمد بن حنبل — رضى الله تعالى
عنهم (١) .

تحقيق مذهب الامام الشافعى :

وقد نقل الآمدي ، وابن الحاجب ، وغيرهما أن الشافعى رضى الله تعالى عنه
يقول أن العبارة بخصوص السبب ، لا بمعموم اللفظ ، معتمدين على قول الإمام
الجرمين في البرهان : أنه الذى صح عندى من مذهب الشافعى ، ونقله عنه
في المحصول الإمام فخر الدين الرازي (٢) .

ونص عبارة الآمدي : وأما إن كان من القسم الأول ، فذهب أبو جنيقة
والجهم الغفير أنه عام ، وأنه لا يسقط عمومه بالسبب الذى ورد عليه ، والمنقول عن
الشافعى — رضى الله عنه — ومالك والمزني ، وأبو ثور خلافاً (٣) .

(١) الأحكام للآمدي (٢/٢١٩) ، نهاية السؤل (٢/١٣٢) المستصفى (٢/٦٠) شرح المصنف
على مختصر ابن الحاجب (٢/١٥٢) ط الكليات الأزهرية روضة الناظر للقدسى ص ١٢٢ .
(٢) نهاية السؤل (٢/١٣٢) ط صبيح .
(٣) الأحكام (٢/٢١٩) ط الحلبي .

وعبارة ابن الحاجب « مسألة : جواب السائل غير المستقل دونه تابع للسؤال في عمومته اتفاقاً والعام على سببه خاص يسؤال مثل قوله صلى الله عليه وسلم - لما سئل عن بئر بضاعة - خلق الله للماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » أو بغير سؤال كما روى أنه صلى الله عليه وسلم مر ببئرة ميمونة فقال : إنما إهاب دبح فقد طهر ، معتبر عمومته على الأكثر ونقل عن الشافعي (١) .

وأقول : أن هذه الذببة إلى الشافعي - رضى الله تعالى عنه - غير صحيحة ، مخالفة لما نص عليه في الأم حيث قال : في باب ما يقع به الطلاق ، « ولا يصنع السبب شيئاً إنما يصنعه الألفاظ . . » ثم قال : « وإذا لم يصنع السبب شيئاً في نفسه لم يصنعه ما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم إذا قيل » (٢) .

فإن ظاهر قوله : ولا يصنع السبب شيئاً ، إنما يصنعه الألفاظ أن السبب غير مؤثر ، وإنما المؤثر اللفظ فقط ، ويؤيد هذا قوله ، « لم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم » ، فإن مناه : أن السبب لا يمنع اللفظ بما اشتمل عليه من الحكم ، وهذا صريح في أن العبارة عنده بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب .

وقد نص على ذلك الرافعي - أيضاً - في كتاب الإيمان حيث قال « العبارة عندنا باللفظ ، فإعراعى عمومته وإن كان السبب خاصاً ، وخصوصه وإن كان السبب عاماً » (٣)

وقد ذكر ابن برهان في الوجيز نحو ما تقدم حيث قال « قالوا : فإن كان اللفظ على عمومته فلماذا قدم الشافعي العموم العري عن السبب على العموم الوارد

(١) مختصر ابن الحاجب ص ١١٠ .

(٢) الأم (٢٤١/٥) ط الشيب .

(٣) العميد للأسنوى ص ١٢٤ ط مكة المكرمة .

على سبب ؟ قلنا : ما أورده من السبب وإن لم يسكن مانعا من الاستدلال ومانعا من التعلق به ، فإنه يوجب ضعفا ، فقدم المرى عن السبب لذلك (١) .

وقد بين الإمام الأسنوى ، وكذا الإمام ابن السبكي السبب الذي استند إليه هؤلاء العلماء في نقلهم عن الإمام الشافعى - رضى الله تعالى عنه - بأنه يقول إن العبرة بخصوص السبب ، وذكر أن هذا مجرد توهم للأساس له معتمدان على ما قاله الإمام فخر الدين الرازى فى كتابه « مناقب الشافعى » .

وحاصله : أن الشافعى يرى أن الأمة إذا اتخذها السيد فراشاه - أى أم ولد - ثم أتت منه بمولود ، وأقر السيد بالوطء فإن الولد يلحقه : سواء أقر بالولد أو لم يقر . وحجته فى ذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها : أن عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه إليك فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، وقال : ابن أخى عهد إلى فيه ، وقال عبد ابن زمعة : هو أخى وابن وليدة أبى ، ولد على فراشه . فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبها ينابذة ، فقال : « هولك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر » ثم قال : لسودة بنت زمعة « احتجى منه » لما رأى من شبهه بعتبة ، فلما رآها حتى لقي الله عز وجل ، وكانت سودة زوجة للنبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

فالشافعى - رضى الله تعالى عنه - جعل الفراش الوارد فى الحديث على عمومته سواء كان حرة ، أو أمة ، عملا بعموم اللفظ : وأبو حنيفة - رضى الله تعالى عنه - جعل الفراش الوارد فى الحديث خاصا بالزوجة دون الأمة ، وقال إن ولد الأمة لا يلحق السيد إلا إذا أقر به : فاعترض عليه الشافعى ، بأن الحديث ورد على سبب خاص ، وهو الأمة دون الزوجة - فثبت الحكم له أولى من غيره .

فهم من ذلك إمام الحرميين ، وتبعه الأمدى وابن الحاجب ، وغيرهم أن

(١) نهاية السؤل (٢ - ١٣٢)

(٢) حاشية عابدين (٥ - ٥٨١) .

الشافعي يقول بخصوص السبب، والواقع غير ذلك، بل مراد الشافعي من هذا الاعتراض أن العام إذا ورد على سبب وهو الأمة دون الزوجة فكانت الأمة داخلة في الفرائض قطعا، فكيف يسوغ لأبي حنيفة أن يخرجها عنه؟ (١).

وقد أجيب عن الإمام أبي حنيفة بأنه لم يطلع على ورود هذا الخبر في ذلك السبب (٢) وقد أورد الحنفية اعتراضات على الاستدلال بالحديث المتقدم، ذكرها الإمام فخر الدين الرازي في كتابه «مناقب الشافعي» وأجاب عنها فقال:

الاعتراض الأول: قوله لعبد بن زمة «هولك» أي ملوك لك لأن اللام لام التملك. كما يقال أن هذه الدار لك: أي ملكك، وعلى هذا التقدير فالخبر حجة عليكم، ويدل على صحة ما ذكرناه أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمة «احتجبي منه» فإني أرى فيه شبهة من آل أبي وقاص، ولو كان هذا القضاء من النبي صلى الله عليه وسلم قضاء بكونه ابنا لزمة لما أمرها بالاحتجاب عنه لأنه على هذا التقدير كان أخا لسودة، ويقوى هذا أنه ورد في بعض ألفاظ الحديث «هولك عبد» أي بالتثوين.

والجواب على هذا الاعتراض من وجوه:

الوجه الأول: أن اللام موضع اختصاص لا لاثبات الملك، فإن العرب تقول: لا أب لك والمراد نفي هذا الاختصاص لا نفي الملك، فقوله عليه السلام «هو لك» معناه: إثبات اختصاص بينه وبينه، وقطع الاختصاص بينه وبين الآخر.

الوجه الثاني: أن أحدا ما ادعى الملك، بل هذا يدعى أنه أخوه، والآخر يدعى أنه ابن أخيه، والجواب ينبغي أن يكون — مطابقا للسؤال — فلما قال عليه السلام لعبد بن زمة «هو لك»، وجب أن يكون هذا تقريراً لما كان يدعيه ابن زمة، وهو إثبات الأخوة.

(١) نهاية السؤل (٢/١٣١/١٣٢ بتصرف) (الابهاج (٢/١١٧) رفع الحاجب (١/٣٧٨) و

(٢) الأحكام للأمدى (٢ — ٢٢١).

الوجه الثالث : أن الإمام محمد بن اسماعيل البخاري ، قال في صحيحه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أشركه في المسيرات وهذا نص في إبطال كونه ملكاً له .

الوجه الرابع : أن الرواية التي رويتها عن أبي يوسف في الأمالي وهو أنه قال : هو أخى ولد على فراش أبي ، وأقربه صريح في إبطال المراد بقوله « هو لك » إثبات أنه منسوخ .

وأما قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سودة بالاحتجاب منه قلنا : هذا مدفوع من وجهين :

الأول : أن رواية أبي يوسف صريحة في إثبات الأخوة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالاحتجاب ، فهذا الدوال — أيضاً — وارد عليكم .

الثاني : أنه عليه السلام لما حكم بالأخوة على قوله « الولد للفراش » ثم رأى فيه مشابة لآل أبي وقاص رتب على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به « فحكم بالأخوة بناء على قوله الولد للفراش » وأمرها بالاحتجاب رعاية لحفظ الاحتياط ، والورع لمسكان الشبهة التي أورثها الشبه البين بعقبه ، أو مراعاة للتشبهين ، وإعمالا للدليلين ، فإن الفراش دليل لحوق النسب ، والشبه بغير صاحبه دليل نفية ، فأعمل أمر الفراش بالنسبة إلى المدعى لفوته وأعمل الشبه بعقبه بالنسبة إلى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة ، وهذا من حسن الأحكام وأثبتها وأصحها ، ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه ، فلزاني يثبت النسب منه بين الولد في التحريم ، والبعضية ، دون الميراث والنفقة والولاية وغيرها .

وقد تتخلف بعض أحكام النسب عنه مع ثبوته لما نفع ، وهذا في الشريعة ، فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لما نفع الشبه بعقبه وهل هذا إلا محض الفته .

الاعتراض الثاني : أنكم رويتم أن عبد بن زمة قال : « هو أخى ابن وليدة أبي ، ولد على فراش أبي » وفراش الأمة لا يصير فراشا عندنا

إلا بالدعوى ، فلما أقر بأنه ولد على فراش أبيه فقد أقر بأن أباه ادعاه ، فلا خلاف فيه ، فان زعمتم أنه ليس من ضرورة فراش الأمة الإقرار بالدعوى ، فهذا عين المتنازع فيه .

والجواب عنه : أن لفظة الفراش لفظة عربية ، وهذا اللفظ في لغة العرب غير موضوع للدعوى ، فادخال الدعوى تحت هذا الاسم بغير اللغة ، وهو لا يجوز ، والدليل على ما قلناه ، ما رواه أبو يوسف حيث قال : ولد على فراش أبي ، وأقر به ، ولو كان الإقرار داخلا في الفراش لكان قوله « وأقر به » تكرارا من غير فائدة .

الاعتراض الثالث : أن أبا يوسف روى في الأمالي أن عبد بن زمعة قال : يارسول الله هو أخى ولد على فراش أبي ، ولا خلاف بين أهل العلم في ثبوت هذا النسب .

والجواب على ذلك : بأن الرواية المذكورة في الصحيح أولى ، أعلى أنا نقول : نحن نتمسك بقوله صلى الله عليه وسلم « والولد للفراش » وهذا عام في الصور كلها ، حصلت الدعوى أو لم تحصل (١) .

وقد وضح بما تقدم دفع الشبهة التي تعلق بها من ادعى أن الشافعى — رضى الله تعالى عنه — يقول أن العبرة بخصوص السبب ، بما لا يدع مجالاً للشك .

وحيث قد فرغنا من تحقيق مذاهب العلماء في هذه المسألة — وخاصة مذهب الإمام الشافعى — واجب أن نشعر في ذكر أدلة كل فريق مع بيان المذهب المختار .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم ، وهو أن العبرة بسبب اللفظ ، لا بخصوص السبب ، بأدلة كثيرة نذكر منها ما يلي :

(١) مناقب الإمام الشافعى للإمام فخر الدين الرازى (٦٤ : ٦٥) ط المكتبة العلمية .

الدليل الأول :

أن المقتضى للعمل بالعام على عمومته موجود - وهو ثبوت اللفظ للسبب وغيره
وضعا - والمانع منتف - إذ لا منافاة بين العموم المدلول للألفاظ وبين
الخصوص المستفاد من السبب - ومتى وجد المقتضى وانتفى المانع وجب العمل
بالعام على عمومته ، لوجود المقتضى السالم عن المعارض (١) .

الدليل الثانى :

أن الحجة إنما هي فى لفظ الشارع ، لا فى السؤال والسبب ، ولذلك يجوز
أن يكون الجواب معدولا عن سنن السؤال ، حتى لو قال السائل : أيجل شرب
الماء ، أو أكل الطعام والاصطياد ؟ فيقول : الأكل واجب ، الشرب مندوب ،
والصيد حرام .

فيجب اتباع هذه الأحكام ، وإن كان فيه حظر ، ووجوب ، والسؤال وقع
عن الإباحة فقط (٢) .

الدليل الثالث :

أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق ، وكل
ما كان كذلك يبنى على عمومته ، فاللفظ العام الوارد على سبب خاص باق على
عمومه ، وهو المطلوب (٣) .

الدليل الرابع :

أن كثيرا من الآيات والأحاديث العامة وردت على أسباب خاصة ، ولم يزل

(١) الأحكام للاملى (٢: ٢١٩ : ٢٢٠) بتصرف

(٢) المستصق (٢١٢) ط المكتبة التجارية .

(٣) شرح جمع الجوامع (٢-٢٨) بتصرف

أحد من الصحابة ، أو غيرهم ، ممن يحتاج إكلامهم أنها مقصورة على تلك الأسباب ، فيشبه أن يكون ذلك إجماعاً على أن العبارة بمعوم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، والأصل اطراد ذلك (١) .

قال ابن جرير الطبري :

« حدثني محمد بن أبي معشر نجيح سمعت سعيد المقبري يذكر محمد بن كعب القرظي فقال سعيد : إن في بعض كتب الله « إن لله عبداً ألسنتهم أحلى من العسل وقلوبهم أحر من الصبر ، لبسوا لباس مسوك (٢) اللسان من اللين ، يجتريون الدنيا بالدين . فقال : محمد بن كعب : هذا في كتاب الله (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ...) (٣) الآية ا فقال سعيد : قد عرفت فيمن أزلت . فقال محمد بن كعب : إن الآية تنزل في الرجل ثم تكون عامة بعد (٤) .

ولنضرب لذلك أمثلة :

١ — آيات الظهار : وهي قوله تعالى (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ، وتشتكي إلى الله ..) (٥) نزلت في خولة بنت ثعلبة ، امرأة أوس ابن الصامت . أخرج الحاكم وصححه عن عائشة قالت : (تبارك الذي وسع سمعه كل شيء ، إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفى على بعضه وتشتكي زوجها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقول : يا رسول الله أكل شبابي ، وثرت له بطني ، حتى إذا كبر سني ، وانقطع ولدي ظاهر مني ، اللهم إني أشكو إليك ، فلما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآيات (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ..) وهو أوس بن الصامت (٦) .

(١) الأحكام (٢-٣٢٠) التلويح على التوضيح (٢-١٢١) طعمرم أفندي .

(٢) المسوك : جمع مسك وهو جلد الغنم وغيرها

(٣) سورة البقرة (٢٠٤)

(٤) تفسير الطبري (٤-٣١) .

(٥) سورة المجادلة (١-٣) .

(٦) أسباب النزول للسيوطي ص ١٦٤ ط التحرير .

٢ — آيات اللعان : أخرج البخارى من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « البينة أو حد في ظهرك » فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة ؟

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : البينة أو حد في ظهرك ؟ فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزلن الله ما يرى في ظهري من الحد ، فنزل جبريل فأنزل الله عليه (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) (١) وقيل نزلت في حق عويمر (٢) .

٣ — قوله صلى الله عليه وسلم حينما مر على شاة ميتة لييمونة فقال : « أفلا استمتعتم بإهابها فإن دباغ الأديم طهوره » (٣) .

فإن هذا الحديث وإن كان وارداً على سبب خاص إلا أنه عام في جميع جلود الميتة ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم « أيما إهاب دبغ فطهر » (٤) ، فقد ثبت بهذه الأدلة صحة مذهب الجمهور وهو أن العبرة بمعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

شبه المخالفين للجمهور :

تمسك المخالفون للجمهور — وهم القائلون بأن العبرة بخصوص السبب — بأدلة لم تخل من اعتراضات ستظهر فيما بعد وهي :

(١) النور (٦-٩) .

(٢) أسباب النزول للسيوطي (١٢٢-١٢٣) ط التحرير

(٣) رواه البخارى في كتاب البيوع باب جلود الميتة قبل أن تدبغ (١٠٧/٢) والنسائي في كتاب العقيدة باب جلود الميتة (١٥١/٧) .

(٤) رواه الترمذي (تحفة الأحوذى ٣٩٨/٥) وابن ماجه (١١٩٣/٢) .

١ - الشبهة الأولى :

قالوا : لو لم يكن السبب تأثير والنظر إلى اللفظ خاصة فينبغي أن يجوز إخراج السبب بحكم التخصيص عن عموم المسببات كما لو لم يرد على سبب (١) .

والجواب على ذلك : أنه لا خلاف في أن كلامه بيان للواقعة ، لكن الكلام في : هل البيان له خاصة ، أو له ولغيره ، واللفظ معه ويعم غيره ، وتناوله له مقطوع به ، وتناوله لغيره ظاهر ، فلا يجوز أن يسأل على شيء فيجيب عن غيره . نعم يجوز أن يجيب عنه وعن غيره ويجوز أيضاً أن يجيب عن غيره بما ينبه على محل السؤال كما قال عمر « أ رأيت لو تغمضت بماء ثم مجبته » (٢) وقد سأل عن القبلة ، وقال للخصمية « أ رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته » (٣) .

الشبهة الثانية : أن الرواة نقلوا أسباب النزول ، واهتموا بها وتدوينها ولو أنها مقصورة على أسبابها لما كان لذكرها فائدة (٤) .

والجواب عن ذلك : بأنه لا وجه لجعل فائدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه ، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علما عن طريق نقل الرواة فوائد ومزايا جمة .

٣ - الدليل الثالث : أنه لولا أن المراد بيان السبب لما أخرج البيان إلى وقوع الواقعة ، فإن الغرض إذا كان تمهيد قاعدة عامة فلم أخرها إلى وقوع الواقعة (٥) والجواب : لم قلت : لأفائده في تأخيرها ، والله تعالى أعلم بفائده . ولم طلبتم

(١) المستصفى ٦١/٢ ط الأميرية .

(٢) رواه البخاري في كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم ٤٠٣٩/٣ ومسلم ١٣٤٠/٣ .

وأبو داود ٥٥٥١/١ - ٥٥٥٦ ، (٣) رواه البخاري ١٨٠٣ وأبو داود ١٣٧/٣ والنسائي ٩٧ -

٢٢٧-٨ . كما رواه الإمام الشافعي في اختلاف الحديث ٣٦٨-٣٦٠ . وفي المستند ٣٧ ، ٧٥ .

(٤) المستصفى ٦١-٢ ط الأميرية .

(٥) المستصفى ٩١/٢ ط الأميرية .

لأعمال الله فائدة ؟ بل الله تعالى أن ينشئ التكليف في أى وقت يشاء ، ولا بد أن
 مما يفعل . ثم نقول : الله علم أن تأخيرها إلى الواقعة لطف ومصلحة للعباد ، داعية
 إلى الانقياد ، ولا يحصل ذلك بالتقديم والتأخير ، ثم نقول يلزم لهذه العلة
 اختصاص الرجم بما عز ، والظهار ، واللعان ، وقطع يد السارق بالأشخاص
 الذين ورد فيهم ، لأن الله تعالى أخر البيان إلى وقوع وقائمهم وذلك خلاف
 الإجماع (١) .

الدليل الرابع : أن اللفظ العام نص في حق السبب إجماعاً ، وكون اللفظ نصاً
 في محل السبب دليل على أنه لم يتناول غيره ، إذ لو تناول غيره لتناوله على وجه
 الظهور ، فيجوز تخصيصه وإخراجه بالدليل المخصص ، ولو تناول غيره على وجه
 الظهور وجب ألا يتناول محل السبب على وجه النص ، لأن اللفظ العام إذا كان
 مستغرقاً متناولاً مسميات لا يكون متناولاً للبعض على سبيل الظهور والبعض
 على سبيل النص ، لأن نسبة اللفظ العام إلى جميع المسميات نسبة واحدة ، ولما
 اتفقا على تناوله محل السبب على وجه كان نصاً فيه ، ولم يحز تخصيصه ، دل
 ذلك على أنه اخص به واقتصر عليه ، وصار ذلك بمنزلة ما لو سئل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن شيء فأجاب السائل بلا ، أو نعم ، فإنه يخص — بالسائل
 وفاقاً (٢) .

والجواب عن ذلك : أنه لا يلزم من تناول العام محل السبب نصاً أن يكون تناوله
 لغيره كذلك ، لأن وروده بياناً لحكم السبب جملة نصاً فيه ، ولو ثبت ذلك في جميع
 مسميات العام لساحت قطعيته في الجميع ، لكنه لم يثبت إلا للسبب .

وقولهم : إن اللفظ العام إذا كان مستغرقاً ، متناولاً مسميات لا يكون
 متناولاً للبعض على سبيل الظهور ، والبعض على سبيل النص ممنوع ، لأنه ليس
 بلزم إذ لو اتحدت دلالة لما كان لخصوص السبب منزلة (٣) .

(١) المستصفى ٩١، ٩٢ ط الأميرية .

(٢) تخريج القروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٢-١٩٤ ط دمشق .

(٣) مذكرة فضيلة الشيخ جاد الرب مضافاً في تخريج القروع على الأصول .

المذهب المختار:

وبما تقدم من استقامة أدلة الجمهور ، ورد أدلة المخالفين لهم يصبح مذهب الجمهور — وهم الذين يشتركون عموم اللفظ ، لا خصوص السبب — قويا ، وهو المختار ، لما تقدم ، ولأن القول — بالخصوص فيه تعطيل لكثير من الأحكام الشرعية من غير دليل ، والفرقة بين المسكفين ، والله عز وجل يقول إنبيى صلى الله عليه وسلم (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا) (١) ويقول صلى الله عليه وسلم « ما نولى مائة امرأة إلا كقولى لامرأة واحدة » .

والأصل تساوى الناس فى الأحكام ، إلا ما قام الدليل على إخراجهم ، ولا دليل هنا إلا ما سبق لنا رده .

هل صورة السبب قطعية أو ظنية :

يتفرع على رأى من قال : إن العبرة بعموم اللفظ — وهم الجمهور — خلاف آخر ، وهو : هل صورة السبب داخلة فى العام قطعا أو ظنا ؟

يذهب الجمهور إلى أنها قطعية الدخول ، ولذلك لا يجوز إخراجهم من العام بأى شخص من التخصصات واستدلوا على ذلك : بأن اللفظ العام ورد فيها ، فلو لم تكن داخلة قطعا للزم على ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممنوع ، ومن هنا ظهر وجه منع التخصيص بالاجتهاد (٢) .

وذهب الشيعى تلى الدين السبكى وغيره إلى أنها ظنية ، قياسا على بقية أفراد العام ، فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد .

ومثلوا لذلك بما لزم على قول أبى حنيفة — من أن ولد الأمة المستقرشة لا يلحق سببها ما لم يقر — من إخراج ولد أمة زمة من حديث « الولد للفراش » كما تقدم (٣) .

(١) سورة سبأ (٢٨) .

(٢) شرح جع الجوامع (٢٩/٢) بتصرف .

(٣) المصدر السابق .

والجواب عن ذلك : بأن قياس صورة السبب على بقية أفراد العام قياس مع الفارق ، لأن دلالة العام على السبب أقوى من دلالاته على غيره ، فإن دلالة العام على السبب من وجهين ، وعلى غيره من وجه واحد ، كما تقدم ذلك في الرد على الدليل الثاني للمخالفين للجمهور .

وأما ما نزم على قول أبي حنيفة ، فإن لازم للمذهب ليس أن يذهب على أنه قد أحيب عن أبي حنيفة بأنه لم يطلع على ورود الحديث في ابن أمة زمة ، ولو اطلع عليه لما أخرجها منه (١) .

ما يشبه السبب وليس منه :

قد يرد في القرآن الكريم ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام النازل فيه ، فيكون لهذا السبب أثر طيب في تناول الآية العامة للمضمون الخاص في الآية التي معها تنازلا يجعلها أسبق إلى ذهن من غيره ، وأبعد عن خروجه بالتخصيص إذا ورد مخصص لتلك الآية العامة ، كما في قوله تعالى : (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا) (٢) .

نزلت هذه الآية تشجيعا على بعض علماء اليهود ، مثل كعب بن الأشرف وغيره حينما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر ، حرضوا المشركين على الأخذ بشأركم ، فسألهم المشركون من أهدى سبيلا ، محمد وأصحابه أم نحن ؟ فقالوا : أتم (٣) ، مع علمهم بوصف الرسول صلى الله عليه وسلم من كنهم ، فكان ذلك خيانة منهم ، وعدم أداء للأمانة ، ثم تلا هذه الآية آية أخرى نحث على أداء الأمانات ، وهي قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) (٤) وهي عامة في كل أمانة ، والسابقة خاصة بأمانة معينة وهي بيان

(١) المستصفي (٢ / ٩١) الأحكام للامدني (٢٢١ / ٢) .

(٢) النساء (٥١) (٣) أسباب النزول للسيوطي ص ٥٤ ط التحرير .

(٤) النساء (٥٨) .

صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، فالعام تال للخاص في نسق القرآن الكريم ، إلا أنه متراخ عنه في النزول بست سنين ، مدة ما بين بدر في رمضان في السنة الثانية من الهجرة ، والفتح في رمضان من السنة الثامنة .

فقال الجمهور : إنه شبيه بالسبب الذي ورد العام فيه : فيكون قطعي الدخول . ولا يجوز إخراجها من العام .

وقال الإمام السبكي : إنها ظنية كصورة السبب ، وإنما قيل : ويقرب منها ، لأن العام لم يرد بسببها كما تقدم (١) .

هل الخلاف لفظي أو منووي ؟

بعد بيان مذاهب العلماء ، وأدلّتهم في هذا الموضوع ينبغي أن أشير إلى ما قاله بعض العلماء من أن الخلاف في هذه المسألة خلاف لفظي ، لا طائل تحته ، ومن ذهب هذا المذهب الإمام ابن تيمية ، وتبعه على ذلك الشيخ الزرقاني صاحب « مناهل العرفان » حيث قال : يجب أن نلاحظ أيضاً أن حكم النص العام الوارد على سبب يتعدى عند هؤلاء وهؤلاء إلى أفراد غير السبب ، يبدو أن الجمهور يقولون أنه يتناولهم بهذا النص نفسه ، وغير الجمهور يقولون أنه لا يتناولهم إلا قياساً أو بنص آخر كالحديث المعروف « حكى على الواحد حكى على الجماعة » ثم قال : وإلى هذا المعنى يشير ابن تيمية بقوله : قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا لاسيما إن كان المذكور شخصاً كقولهم : إن آية الظهار نزلت في امرأة قيس بن ثابت وأن آية السكّام له نزلت في جابر بن عبد الله ، وأن آية قوله : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) (٢) نزلت في بني قريظة والنضير ، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة أو في قوم من اليهود والنصارى ، أو في قوم من المؤمنين ، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ، ولا طائل على الإطلاق .

(١) جمع الجوامع وشرحه (٢-٤٠-٤١) بصرف .

(٢) المائدة (٤٩)

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه ؟ لم يقل أحد أن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال : أنها تختص بنوع ذلك الشخص المعين ، فتم ما يشبهه ، ولا يكون المموم فيها بحسب اللفظ والآية لاقى لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متساوية لذلك الشخص ، ولغيره من كان بمنزلة (١) (١٠١)

وأقول : ما قاله ابن تيمية — نفسه — يدل على أن الخلاف معنوي حيث قال : ولا يكون المموم فيها بحسب اللفظ ، أى بل يدل آخر كالقياس ، أو بنص آخر كالحديث المعروف « حكى على الواحد حكى على الجماعة » فإن كونه ثابتاً بالقياس ، أو بنص آخر كاف لإثبات أن الخلاف معنوي ، لاحتمال الخصوصية وعدم وجود العلة التعبدية .

هذا بالإضافة إلى أن هالك خلافاً حقيقياً في الفروع الفقهية المخرجة على هذه القاعدة ، مما يدل على وجود أثر فقهى لهذا الخلاف ، ولذا رأيت من تمام بحث هذه المسألة ذكر بعض الفروع الفقهية المخرجة عليها حتى تبين ثمرة هذا الخلاف :

فروع فقهية :

من الفروع الفقهية المخرجة على هذه المسألة :

قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتمهم إنكم لمشركون) (٢)

روى أبو داود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، قال « جاءت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم » فقالوا : « كل مما قتلنا ، ولا تأكل مما قتل الله » فأمر الله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الآية (٣) .

(١) مناهل العرفان (١ / ١١٩) .

(٢) الأنعام (١٢١) .

(٣) مسند أبي داود كتاب الأصاحي باب في ذبائح أهل الكتاب (٢ / ١٠١)

وروى النسائي عن ابن عباس في قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) قال : خاصهم المشركون (١) فقالوا : ما ذبح الله فلا تأكلوه ، وما ذبحتموه أتم أكلتموه ، فقال الله سبحانه لهم ، لا تأكلوا فإنكم لم تذكروا اسم الله عليها (٢) .

قال الزنجاني :

« إن الآية لا تمنع حل متروك التسمية عند الشافعي — رضى الله عنه — سواء تركها عمداً ، أو ناسياً ، تخصيصاً الآية بمحل السبب — وهو الميتة ، فإن العرب كانوا يأكلونها ويجادلون بها للمسلمين بأكلهم مما أماتوه وامتناعهم مما أماته الله تعالى » فسمى الذبح باسم الله ، إذ العرب كانت تسمى الذبح بسلة ويدل على ذلك سياق الآية وما بعدها .

وقال أبو حنيفة — رضى الله عنه — لا يحل إذا تركها عمداً ، اتباعاً لظاهر العموم ، وإخراج الناس منه كان لدليل محض ، كما في سائر العمومات (١ هـ) (٣) .

هكذا قال الزنجاني — وهو يبنى على أن الشافعي يخص العام — السبب ، فيكون مقصوداً عليه — وهو غير مسلم له ، وقد تقدم تحقيق مذهب الإمام الشافعي في ذلك أول البحث فلا تقيده ، وبقي أن بين الوجهة التي يقصدها الإمام الشافعي فنقول : —

أن الشافعي يرى حل متروك التسمية ، عمداً أو نسياً — كما قال الزنجاني ولكنه ليس وقوفاً مع سبب النزول الدليل في الآية نفسها بقطع النظر عن أسبابها . ويحسن قبل الكلام على هذه الآية الكريمة أن نتعرض لمعنى الآية السابقة

(١) أى خاص المؤمنين المشركين .

(٢) تفسير الطبري ص ٢٤١٠ ط الشعب .

(٣) تخرج القروع على الأصول ص ١٩٤ ط دمشق .

عليها ، وحى قوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ، وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمتدين) (١) حتى يتمصر المراد بالمنهى عنه في الآية التي نحن بصددنا .

تقول هذه الآية لأولياء الشياطين ، وهم كفار قريش (٢) : أى فرض لكم في ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه خاصة ، دون ما ذكر اسم الأصنام والآلهة ، والحال أن الله قد بين لكم ما حرم عليكم وما لم يحرم ، في مثل قوله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) (٣)

ولا يضر تأخر هذه الآية في التلاوة ، لما هو معلوم من أن ترتيب التلاوة ليس هو ترتيب النزول غير أن ما تدعو إليه الضرورة من المحرمات فإنه حلال في حال الضرورة ، وإن كثيرا من الناس ليضلون فيحرمون ويحللون بأهوائهم وشهواتهم من غير تعلق بشرعية من الشرائع (٤) إذا وضع معنى هذه الآية ، وضع معنى الآية التي نحن بصددنا ، فإن الآية الأولى نعت عليهم تركهم المذبح الذي ذكر اسم الله تعالى عليه وتحريمه على أنفسهم دون غيره لأن ما لم يذكر اسم الله عليه عندهم واحد من اثنين .

١ — ما ذكر عليه اسم غير الله .

٢ — ما مات حشف أنفه .

وحيث انحصر الحلال عندهم في هذين انحصر المراد بالمنهى عنه في الآية التي هي محل

(١) الأنعام (١٢٠) .

(٢) قال نكمره : المراد بالشياطين في هذه الآية مردة الإنس من مجوس فارس ، وقال ابن عباس وعبد الله بن كثير : الشياطين الجن وكفرة الجن ، أولياء قريش (القرطبي ص ٢٥١٣) .

(٣) الأنعام (١٤٥) .

(٤) تفسير القرطبي ص ٢٥٠٩ ط ، الشعب ، إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٢/٢٧٦) طبع مكتبة الرياض الحديثة ، الفخر الرازي (١٣/١٦٥-١٦٧) .

الكلام وهي قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق)
فكأن الآية تقول لهم : ما تحلونه حرام وما تحرمونه على أنفسكم هو الحلال
المستطاب .

وحيث وضع بالسياق ذلك وضع أن متروك التسمية هذا ، أو نسيانا
ليس متناولا لآية النهي لأن الحرام عند المسلمين أصبح محصوراً في اثنين ، وهما
ما مات حنط أنه ، وما ذكر عليه اسم غير الله . وهذا المعنى تدل عليه الآية التي
هي محل الشاهد نفسها .

فان قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) مشتمل
على جملتين .

أولاهما : فعلية إنشائية .

وثانيتهما : اسمية خبرية .

والرأى من قوله تعالى (وإنه لفسق) تحتمل ثلاثة أوجه .

أحدها — أنها عاطفة ، وهذا غير جائز ، لما يلزم عليه من عطف جملة اسمية
خبرية على جملة فعلية طلبية ، وهذا لا يناسب بلاغة القرآن الكريم ، فيمد
أن يكون للمطف .

ثانيها : أنها حالية ، وعلى ذلك يكون النهي منصبا على متروك التسمية
حال كونه فسقا ، ولا يكون كذلك إلا حيث ذكر غير الله ، كما فسر بذلك
في قوله تعالى (أو فسقا أهل لغير الله به) (١) .

ثالثها : أنها للاستئناف ، وهو إن كان سائفا عربية ومعنى إلا أن الظاهر
أن الجملة قيد في النهي ، فان الضمير في قوله تعالى (وإنه لفسق) إما عائدا
إلى الأكل للفهوم من (ولا تأكلوا) لأن الفعل يدل على المصدر ، فالضمير عائدا

على هذا المصدر ، وإما عائد إلى « ما » في قوله تعالى « مما » كأنه جبل ما لم يذكر اسم الله عليه في نفسه فسقا على سبيل المبالغة .

وبما أن الفسق حكم ، والحكم لا يتعلق بالذوات ، وإنما يتعلق بفعل المكاف فيثول إلى الأول . وهو أنه عائد على المصدر ، فيكون معنى الآية عليه (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) .

والحال أن الأكل منه فسق ، ولا يكون فسقا تسقط به العداة لإجماعا إلا حيث فسر بواحد من أمرين : ما ذكر عليه اسم العضم ، ومات حنف أنه (١)

قال الفخر الرازي ، نقلنا من الإمام الشافعي — رضى الله عنهما — وأجمع للمسلمون على أنه لا يفسق آكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية (٢) . قد يكون أكل متروك التسمية فسقا إلا حيث فسر بما ذكر ، سواء جمعت الواو للحال أو للاستئناف .

وكيف يفيض الحنفية ، ومن معهم من المالكية والحنابلة ، النظر عن بقية الآية ؟

فما الذي يوحيه شياطين إذا حلت الآية على متروك التسمية عمدا ، وما الذي يجادلون به المسلمين ؟ وهل من المستطاب فهما أن تلمسك بمعوم صدر الآية وتقطع النظر عما يدل عليه عجزها ؟ كيف والآية كلها في موضوع واحد ، فتعين أن يكون الفسق بمعنى المحرم الذي بينت الآية الأخرى علته ، وهي قوله تعالى . (أو فسقا أهل لغير الله به) .

قال الفخر الرازي في تفسيره : قال الشافعي — رحمه الله تعالى — هذا النهي مخصوص بما إذا ذبح على اسم النصب ، ويدل عليه وجوده : أحدها : قوله تعالى (وإنه لفسق) وأجمع المسلمون على أنه لا يفسق آكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية .

(١) الفخر الرازي (١٣ / ١٦٧ : ١٦٩) .

(٢) المصدر السابق

ومآليها : قوله تعالى . (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم)
وهذه المناظرة إنما كانت في مسألة الميتة .

ومآليها : قوله تعالى . (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) وهذا مخصوص
بما ذبح على اسم النصب ، يعنى لو رضيتم بهذه الذبيحة التى ذبحت على اسم
آلهية الأوثان فقد رضيتم بآلهيتها ، وذلك يوجب الشرك .

قال الشافعى ، رحمه الله تعالى — فأول الآية وإن كان عاما بحسب الصيغة إلا
أن آخرها لما حصلت فيه هذه القيود الثلاثة علمنا أن المراد من ذلك العموم
هو هذا الخصوص ، وما يؤكد هذا المعنى هو أنه تعالى قال : (ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق) فقد صار هذا النهى مخصوصا بما إذا كان
هذا الأمر فسقا ، ثم طلبنا فى كتاب الله تعالى : أنه متى تصير فسقا ؟ فرأينا هذا
الفسق مفسرا فى آية أخرى ، وهو قوله تعالى : قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما
على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ... الآية .

فصار الفسق فى هذه الآية مفسرا بما أهل به لغیر الله . أ هـ (١) .

والذى يساعد على هذا مع ما تقدم .

قيام الأدلة الكثيرة على أن متروك التسمية همدا أو سهوا محل ، فن ذلك :

(١) الإجماع على حل ذبيحة أهل الكتاب ، أقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم) (٢) . فأحل ذبائحهم مع أنهم لم يسدوا (٣) .

(٢) قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم) ٠٠ إلى أن قال (إلا ما ذكركم) (٤)
فأباح المذكى ولم يذكر التسمية ، فإن قيل لا يكون مذكى إلا بالتسمية .

(١) تفسير القمى الرازى (١٣ / ١٦٨) .

(٢) المائة (٥)

(٣) تفسير ابن كثير (٣ / ٣٦) ط الشعب

(٤) المائة (٣)

قلنا : الذكاة في كلام العرب : الذبح ، وقد وجد (١).

٣ — روى البخارى عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة — رضى الله عنها — أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن قوما يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ قال : « سموا أنتم وكلوا » (٢) قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر .

أوجه الدلالة منه :

أنهم فهموا أن التسمية لابد منها ، وخشوا ألا تكون وجدت من أولئك لحداثة إسلامهم ، فأصرهم بالاحتياط بالتسمية عند الأكل لتكون كالعوض عن للتروكة عند الذبح إن لم تكن وجدت ، وهذا يدل على أنها غير شرط ، لأنها لو كانت شرطا لم تستبح الذبيحة بالأمر للشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبيحة ، فلم يعلم هل وقت للذكاة للصبرة أم لا ؟

وهذا هو المتبادر من سياق الحديث ، حيث وقع الجواب فيه « سموا أنتم وكلوا » كأنه قيل لهم : لا تهتموا بذلك ، بل الذى يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا ، وهذا من الأسلوب الحكيم ، كما نبه عليه الطيبي (٣) .

وفي رواية أبى داود : « وكانوا حديثي عهد بالجاهلية ... » وكذلك فى أول الإسلام ، وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فزعموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) .

قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفى الحديث نفسه ما يردده ، لأنه أصرهم فيه بالتسمية عند الأكل ، فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل ، وأيضا قد اتفقوا على أن الأنعام مكينة وأن هذه القصة حدثت

(١) القرطبي ص ٢٠٤٨ ط الشعب

(٢) البخارى كتاب التوحيد : (١٤٦ / ٩) .

(٣) نيل الأوطار (١٤٦ / ٨)

بالمدينة ، وأن الأعراب المشار إليهم هم بادية أهل للمدينة (١) .

٤ — روى أبو داود في المراسيل من — حديث نور بن يزيد عن الصلت السدوسي مولى سويد بن ميمون أحد التابعين الذين ذكرهم أبو حاتم بن حبان في الثقات قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ذبيحة للمسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر » أنه إن ذكر لم يذكر ، لا اسم الله ، وهذا مرسل يعضد بما رواه الدارقطني عن ابن عباس أنه قال : « إذا ذبح المسلم ولم يذكر اسم الله ظلأكل ، فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله » (٢) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على ما ذهب إليه الإمام الشافعي — رضي الله عنه — وخلاصة نظره في ذلك :

إن المسلم شأنه ألا يذبح لغير الله ، وحيث كان كذلك فقد تمخضت ذبيحته لله ، وما طلبت عنده التسمية على وجه التسمية إلا للإعراب عن ذلك .

فحيث استقر في النفس في استقراره كفاية في الحل .

ومن العجيب أن يدعى الختفية أن ما ذهب إليه الشافعي مخالف ، للإجماع ، قال صاحب الهداية —

وهذا القول من الشافعي — رحمه الله — مخالف للإجماع ، فإنه لا خلاف فيمن كان قبله من حرمة متروك التسمية تامدا ، ومن ذهب مذهب علي وابن عباس — رضي الله عنهم — أنه يحل ، بخلاف متروك التسمية تامدا لا يشع فيه الاجتهاد ، ولو فسخ القاضى مجواز بيعه لا ينفذ ، لكونه مخالفا للإجماع أ هـ (٣) .

(١) فتح الباري (٢/٥) .

(٢) تفسير ابن كثير (٢/١٦٩) .

(٣) مسالك الهداية (٤/٥٠) .

وما قالوه مردود من وجوه : —

أولاً — لما تقدم من الأدلة التي لا مساغ من التسليم لصحتها .
ثانياً — ما زعموه من مخالفته للإجماع لا حجة عليه ، بل الحجة تكذبه
فما قاله الإمام الشافعي هو قول ابن عباس ، وأبي هريرة ، وعطاء ، وسعيد بن
السيب ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وعكرمة ، وأبي عياض ، وأبي رافع ،
وطاؤوس ، وإبراهيم النخعي ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقتادة ، وحسبي عن
الزهرائي عن مالك بن أنس أنه قال : تؤكل الذبيحة التي تركت التسمية عليها
حمداً ونسياناً ، وعن ربيعة أيضاً (١) :

فواضح بكل ما تقدم صحة ما نقله الزنجاني عن الإمام الشافعي من أنه قصر
الآية على السبب الذي نزلت فيه ، وهو الميتة :

وأما الإمام أبو حنيفة ، ومعه الإمام مالك ، والنووي ، وإسحاق ، ورواية
عن الإمام أحمد بن حنبل فيرون أن متروك التسمية حمداً لا يؤكل ، سواء تركها
تهاوناً أو غيرتها ، أما ما تركت التسمية عليه نسياناً فهو حلال (٢) .
واستدلوا على ذلك :

أولاً — بالآية التي تقدمت ، على ما سبق من توجيه وتعليل ، وقالوا : —
لأن النهي في الآية دأثر على أحد سببين :

١ — إهمال التسمية .

٢ — ذكر غير التسمية .

وإذن فلا يدخل على الأمرين النسيان ، لأن الناسي غير مكلف فلا يكون
فعله فسقاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان »
وما استكبروا عليه (٣) .

(١) القرطبي (٢٠١١) ط الشعب

(٢) المصدر السابق

(٣) رواه ابن ماجه بمعناه (كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي (٦٥٩/١) .

وانظر القرطبي ص ٢٥١١ ط الشعب .

ثانياً — ما روى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ، حدثنا الشعبي سمعت عدي بن حاتم يقول : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرسل كلبى فأجد مع كلبى آخر قد أخذ ، فلا أدري أيهما أخذ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فلا تأكل ، إنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك » (١) علل الحرمة بترك التسمية (٢) .

ثالثاً — ما روى شعيب بن منصور عن راشد بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن ذبيحة للمسلم حلال وإن لم يسم إذا لم يشهد » وهذا الحديث مرسل ، وفيه الأحسوس بن حكيم ، وهو ليس بشيء ، وراشد بن سعد ضعيف (٣) .

ورذهب أهل الظاهر إلى أن متروك التسمية همداً أو نسياناً لا يحل ، أخذوا بظاهر عموم قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الآية فعمم تعالى ولم يخص (٤) .

وهم محجوجون بما تقدم من الأدلة التي سبقناها ، سواء في مذهب الشافعية أو غيرهم .

وقد نقل عن الإمام أحمد — رضى الله عنه — في الرواية الأخرى عنه أنه يخص الآية بمحل السبب وهو الميتة فقط .

في المتن لابن قدامة : وأما الذبيحة : فالمشهور من مذهب أحمد أنها شرط مع الذكر ، وتسقط بالسهر وروى ذلك عن ابن عباس ، وبه قال : مالك والثوري ، وأبو حنيفة وإسحاق ، ثم قال : وعن أحمد أنها مستحبة غير واجبة في حمد ولا سهو ، وبه قال الشافعي ، لما ذكرنا في الصيد ، قال أحمد : إنما قال الله

(١) رواه البخاري ، في كتاب الذبائح والصيد (١١١/٧) ومسلم في كتاب الصيد (٦—٥٩) .

(٢) مسالك الهداية (٤—٥٠) .

(٣) المحل لابن حزم (٨/١٠٩) .

(٤) المحل لابن حزم (٧/١٠٨٩) .

تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) يعنى للبيئة . وذكر ذلك عن ابن عباس (١) فقد ظهر من خلال البحث والمناقشة وجهة نظر كل فريق على مذهب إليه في فهم هذه الآية الكريمة (٢) . وظهرت ثمرة الخلاف بين من يخصص الآية بمحل السبب ، ومن لا يقصرها عليه .

المذهب الراجح :

على أنى أرى في هذه المسألة اختيار مذهب إليه الإمام الشافعى ومن معه ، لأن الفرض من التسمية إنما هو تقريب الذبيحة لله ، فإذا ما تحقق هذا الفرض أكلت الذبيحة سواء انضم إلى ذلك الذكر باللسان أو لا ، كما في كثير من العبادات ، يقارن النية فيها التلفظ باللسان كما في الصلاة والحج ، والصيام وغير ذلك ، ولا يضرب فيها الاختصار على النية ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (٣) فليكن هذا مثلاً .

وإذا كان الشارع قد شدد في ذكر التسمية عند الذبح أول الإسلام لتتميز ذبيحة المسلم عن غيرها حيث كان يوجد مشركون يقربون للاصنام . ويهلون بذبائحهم لغير الله : فلا أرى أن أسلك بالناس مسلك التشدد فنفتهم بتحريم ذبائحهم إذا لم يذكروا اسم الله تعالى عليها ، فإن في نياتهم كفاية عن ذلك ، والله أعلم بالصواب .

(١) المنبى لابن قدامة (٩ — ٣٨٨) طاعل يوسف .

(٢) راجع بقية المذاهب في هذه المسألة في تفسير القرطبي ص (٢٥١١ — ٢٥١٣)

(٣) رواه البخارى في كتاب الإيمان . باب « إنما الأعمال بالنية » (١ / ٢١ — ٢٢) كما رواه مسلم والنسائى وغيرهما .

الفصل الرابع

في

جمع القرآن وما يتعلق به

الفصل الرابع في جمع القرآن الكريم

يطلق الجمع ويراد به أحد معنيين :

المعنى الأول : الجمع بمعنى الحفظ في الصدور .

المعنى الثاني : الجمع بمعنى كتابته وجمعه في صحائف مجمعة تضم جميع سور القرآن الكريم .

١ - الجمع بمعنى الحفظ في الصدور :

وقد تحقق ذلك بحفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - له ، وقد كان - صلى الله عليه وسلم - يتربص نزول الوحي ، ومن شدة حرصه عليه كان يسرع في القراءة ونحريك لسانه قبل فراغ جبريل من قراءة الوحي ، حتى طمأنه الله عز وجل ، ووعد بحفظه عليه وعدم ضياعه ، فقال تعالى : (لا تحرك به لسانك لتعجل به . إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم إن علينا بيانه) (١) .

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعالج من التنزيل شدة - فكان يحرك به لسانه وشفقيه مخافة أن ينفلت منه ، يريد أن يحفظه ، فأنزل الله : (لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه) قال : يقول : إن علينا أن نجمله في صدرك ثم نقرأه (فإذا قرأناه) يقول : إذا أنزلناه عليك (فاتبع قرآنه) فاستمع له وأنصت (ثم إن علينا بيانه) أن نبينه بلسانك . فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك إذا أتاه جبريل أطرق ، وفي لفظ : استمع فإذا ذهب قرأه كما وعد الله » (٢) .

• (١) سورة القيامة (١٦-١٩) .

• (٢) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم - أول الحفاظ للقرآن الكريم : كما كان هناك من الصحابة من يحفظ القرآن في حياته - صلى الله عليه وسلم ، كالحلفاء الأربعة وطلحة وسعد بن أبي وقاص وحذيفة بن اليان ، وسالم مولى أبي حذيفة وأبي هريرة وابن عمر ، وابن عباس ، وعمر بن العاص ، وإبنة عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وعبد الله بن السائب ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، ومجمع بن حارثة ، وأنس بن مالك ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، رضى الله عنهم جميعاً .

أخرج البخارى عن قتادة قال : « سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد رسول الله - ﷺ - فقال : بأربعة ، كلهم من الأنصار : أبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت ، وأبو زيد . قلت : من أبو زيد؟ قال : أحد عمومي . وروى من طريق ثابت عن أنس كذلك قال : « مات النبي - صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبو الدرداء ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت وأبو زيد » (١) .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبى ابن كعب » (٢) .

وذكر هذا العدد لا يعنى الحصر ، فإن النصوص الواردة في كتب السنن والسير تدل على أن الصحابة - رضى الله عنهم - كانوا يتنافسون في حفظ القرآن ، وتحفيظه لأولادهم وأزواجهم ، ويرددونه في صلواتهم وفي جوف الليل .

عن أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « لو رأيته البارحة وأنا أستمع لقراءتك ؟ لقد أعطيت مزماراً من مزامير داود » (٣) وفي رواية لمسلم بزيادة : « فقلت لو علمت والله يا رسول الله أنك تسمع لقراءتي لحبته لك تحييراً »

وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، يحث صحابته على تعلم القرآن الكريم واستظهاره ، ويختار لهم من يعلمهم ، فمن عبادة بن الصامت قال : « كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل منا يعلمه القرآن ، وكان يسمع لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضجة بتلاوة القرآن ، حتى أمرهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يخفضوا أصواتهم لئلا يغالطوا .

وأمل النص على هؤلاء المذكورين إنما كان لأنهم حفظوا القرآن كله وعرضوه على النبي - صلى الله عليه وسلم - أما غيرهم من حفظة القرآن وهم كثيرون فلم يتواثر فيهم هذه الأمور ، ولا سيما أن الصحابة تفرقوا في الأمصار ، وحفظ بعضهم من بعض ، ويكفي دليلاً على ذلك أن الذين قتلوا في بدر معونة من الصحابة الذين يقرءون القرآن كانوا سبعين رجلاً كما في الصحيح .

ومن هذا كله يتبين لنا أن حفظة القرآن الكريم في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - كانوا عدداً كثيراً ، فإن الاعتماد على الحفظ في النقل من خصائص الأمة الإسلامية .

قال الإمام ابن الجذلي : « إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة » (١) .

٢ - الجمع بمعنى الكتابة :

أما جمع القرآن بمعنى كتابته فقد مر بمراحل ثلاث :

١ - في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

لقد كان القرآن ينزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - فيحفظه ، ويبلغه للناس ، ويأمر كتاب الوحي بكتابته ، ويدلهم على موضع للكتوب من سورته ،

(١) راجع الإنشقاق للسيوطي (١ / ٧٢) مناهل العرفان للزرقاني (١ / ٢٣٤) مباحث في علوم

فيقول لهم ضموا هذه السورة بجانب تلك السورة ، وضموا هذه الآية بإزاء تلك الآية ، حتى تتفق الكتابة في السطور مع ما هو محفوظ في الصدور .

وكانوا يكتبون ذلك في العصب ، واللخاف ، والرقاع ، وقطع الأديم ، وعظام الأكتاف ، والأضلاع (١) .

والذين اشتهروا بكتابة القرآن الكريم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلفاء الأربعة ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن قيس ، وغير هؤلاء من أجلاء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

ولم يلحق الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالرفيق الأعلى إلا والقرآن مكتوب كله على هذا النمط ، غير أنه لم يكن مجموعا في مكان واحد .

ولمّا لم يأمر - صلى الله عليه وسلم - بجمع القرآن في مصحف واحد لأمرين :

الأول : أن اهتمام الصحابة إنما كان موجها إلى حفظ القرآن واستظهاره لا بكتابته وجمعه .

الثاني : ما كان يترقبه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من ورود زيادة أو نزول تاسخ لبعض أحكامه أو تلاوته ، فما انقضى نزوله بوفاة - صلى الله عليه وسلم - ألهم الله تعالى الحلفاء الراشدين أن يجمعوه في مكان واحد ، وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة في قوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (٢) .

(١) العصب : جمع عسيب وهو جريد النخل ، كانوا يكشطون الحصى ويكتبون على الطرف العريض منه ، واللخاف : جمع لخرة بفتح اللام وسكون الخاء وهي الحجارة الرقاق . والرقاع : جمع رقعة وتكون من جند أو ورق أو غير ذلك ، قطع الأديم : عظام الأكتاف جمع كتف وهو عظم عريض في كتف الحيوان . الأضلاع : جمع ضلع وهو عظم الجنبين .

(٢) جمع القرآن في عهد أبي بكر رضى الله عنه :

لما تولى أبو بكر الخلافة بعد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — واجهته أحداث جسام ، من بينها ردة بعض العرب ، وامتناعهم من دفع الزكاة ، فجهز الجيوش لقتالهم ، وكانت وقعة اليمامة سنة اثنتي عشرة للهجرة واستشهد في هذه الغزوة سبعون قارئاً من الصحابة ، فبال ذلك عمر بن الخطاب ، وأشار على أبي بكر بجمع القرآن وكتابته خشية الضياع ، فقال له أبو بكر : كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، وظل عمر يرادده ، حتى شرح الله صدره ، فأرسل إلى يزيد بن ثابت وعرض عليه الأمر فامتنع أول الأمر ، وقال : كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلم يزل أبو بكر يراجعهم حتى شرح الله صدره للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر ، فأخذ يجمع القرآن من المحفوظ في الصدور ، ومن المكتوب لدى الصحابة ، ولما انتهى من جمع تلك الصحف بقيت عند أبي بكر حتى وفاته سنة ثلاث عشرة للهجرة ، ثم نقلت بعده إلى عمر بن الخطاب ، وظلت عنده حتى مات ، ثم نقلت إلى السيدة حفصة ابنة صدره من خلافة عثمان رضى الله عنه حتى طلبها منها عند جمعه للقرآن كما سيأتى :

عن زيد بن ثابت — رضى الله عنه قال — : « أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل اليمامة ، فإذا هم بن الخطاب عنده ، فقال أبو بكر : أن هم أئاني فقال : إن القتل قد استحر (١) يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإني أخشى أن يستحضر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن ، وإني أريد أن تأمر بجمع القرآن ، فقلت لعمر : كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هو والله الخير ، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ، ورايت في ذلك الذي رأى عمر .

قال زيد : قال أبو بكر : إنك شاب عاقل لا تهتمك ، وقد كنت تكتب الوحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتنبع القرآن فاجعه . فوالله لو كلفوني

نقل جبل من الجبال ما كان أثقل مما أمرني به من جمع القرآن ، قلت : كيف
تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : هو والله خير ،
فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للذي شرح الله له صدر أبي بكر
وعمر ، فتبعت القرآن أجمعه من المسبب والخاف وصدور الرجال ، ووجدت
آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع غيره « لقد جاءكم
رسول من أنفسكم » حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى
توفاه الله ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر « (١) .

فهذا يدل على مدى عناية الصحابة بالنوثق من لفظ القرآن
الكريم حتى اشتراطوا أن يتفق المحفوظ في صدور الصحابة مع ما هو مكتوب
في السطور .

وقول زيد بن ثابت رضى الله عنه : « ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي
خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره » لا يعنى أنها ليست متواترة ، وإنما المراد
أنه لم يجدها مكتوبة عند غيره ، مع أن الكثيرين من الصحابة كانوا يحفظونها ،
حتى زيد نفسه ، كان يحفظها .

ومنذ أن جمع أبو بكر القرآن على هذه الصورة نشأت التسمية للقرآن
الكريم بالمصحف .

عن علي — رضى الله عنه — قال : « أعظم الناس أجراً في المصاحف
أبو بكر — رحمة الله على أبي بكر — هو أول من جمع كتاب الله » .

(٣) جمع القرآن في عهد عثمان رضى الله عنه :

سبق أن قلنا : أن القرآن جمع كله في عهد الخليفة الأول أبي بكر رضى الله
عنه ، وظلت هذه الصحف عنده حتى انتقلت إلى عمر بن الخطاب في خلافته

ثم إلى السيدة حفصة أم المؤمنين — رضى الله عنها — ليكون مصوناً عفوئاً
يرجع إليه عند الحاجة .

بقيت تلك الصحف عند السيدة حفصة حتى خلافة عثمان — رضى الله
عنه — فلما انسمت الفتوحات في زمن عثمان ، واستجد العمران وتفرق
المسلمون في الأمصار والأقطار ، ونبتت نائحة جديدة ، كانت بحاجة إلى
دراسة القرآن .

طال عهد الناس بالرسول والوحي والتنزيل ، وكان أهل كل إقليم من أقاليم
الاسلام ، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرءون
بقراءة أبى بن كعب ، وأهل الكوفة يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ،
وغيرهم يقرأ بقراءة أبى موسى الأشعرى ، فكان بينهم اختلاف في حروف
الأداء ووجوه القراءة ، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن
أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف ،
بل كان الشقاق أشد ، لبعد عهد هؤلاء بالنبوة وعدم وجود الرسول بينهم
يطمئنون إلى حكمه ، ويرجمون جميعاً إلى رأيه .

واستفحل الداء حتى كفر بعضهم بعضاً ، وكادت تكون فتنة في الأرض
وفساد كبير ، ولم يقف هذا الطغيان عند حد ، بل كاد يلفح بناره جميع البلاد
الإسلامية حتى الحجاز والمدينة ، وأصاب الصغار والكبار على السواء .

أخرج ابن أبى داود في المصاحف من طريق أبى قلابة أنه قال : « لما
كانت خلافة عثمان ، جعل المسلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ،
فجعل الثلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم
بعضاً ، فبلغ ذلك عثمان ، فخطب فقال : « أنتم عندي تختلفون ، فمن نأى
عنى من الأمصار أشد اختلافاً »

وصدق عثمان ، فقد كانت الأمصار الثمانية أشد اختلافاً من المدينة والحجاز
وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار إذا جمعهم الجامع ،

أو التقوا على جهاد أعدائهم . يعجبون من ذلك ، وكانوا يعجبون في التعجب والانكار كما معمولوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن ، وتأدى بهم التعجب إلى الشك والمداخلة ثم إلى التأميم والملاحاة ، وتبطلت الفتنة التي كادت تطيح فيها الرعوس ، وتسفك الدماء وتقتود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم ، كما قال حذيفة العثمان في الحديث الآتي قريبا .

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتعاضدوا إليها فيما يختلفون . إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن . ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد .

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان بشاقب رأيه ، وصادق نظره ، أن يتدارك الحرق قبل أن يتسع على الراقع ، وأن يستأصل الداء قبل أن يزد الدوام ، فجمع أعلام الصحابة وذوى البصر منهم ، وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة ، ووضع حد لذلك الاختلاف ، وحسم مادة النزاع فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها ، وأن يعتدوا بسواها ، وبذلك يرأب الصدع ويجبر الكسر ، وتتميز تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم المأدى في ظلام هذا الاختلاف ، ومصباحهم الكشاف في ليل تلك الفتنة ، وحكمهم العدل في ذاك النزاع والمراء ، وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء .

تنفيذ عثمان لقرار الجمع :

وشرع عثمان في تنفيذ هذا القرار الحكيم ، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة ، فعهد في نسخ للمصاحف إلى أربعة من الصحابة وثقات الحفاظ ، وهم زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وهؤلاء الثلاثة الأخيرون من قريش .

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر ، فبعثت إليه بالصحف التي عندها ، وهي الصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله عنه . وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء في نسخها .

وجاء في بعض الروايات أن الذين ندبوا للنسخ للمصاحف كانوا اثني عشر رجلاً وما كانوا يكتبون شيئاً إلا بعد أن يمرض على الصحابة ، ويقروا أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ على هذا النحو الذي نجد الآن في المصاحف .

دستور عثمان في كتابة المصاحف :

وما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون في هذه المصاحف إلا ما تحققوا أنه قرآن ، وعلموا أنه قد استقر في العرصة الأخيرة ، وما أيقنوا نسخه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عما لم ينسخ ، وتركوا ما سوى ذلك نحو قراءة « فامضوا إلى ذكر الله » بدل كلمة « فاسعوا » ونحو « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا » بزيادة كلمة « صالحة » إلى غير ذلك ، ولما كتبوا مصاحف متعددة ، لأن عثمان رضي الله عنه قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين . وهي الأخرى متعددة ، وكتبوها متفاوتة في إتمام وحذف وبدل وغيرها ، لأنه رضي الله عنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة . وجعلوها خالية من النقط والشكل ، تحقيقاً لهذا الاحتمال أيضاً . فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجردها من النقط والشكل نحو « فتبينوا » من قوله تعالى « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » فإنها تصاح أن تقرأ : « فتنبثوا » عند خلوها من النقط والشكل وهي قراءة أخرى ، وكذلك كلمة « ننشرها » من قوله تعالى « وانظر إلى العظام كيف ننشرها » فإن تجردها من النقط والشكل كما ترى يجعلها صالحة عندهم أن يقرأوها « ننشرها » بالزاي ، وهي قراءة واردة أيضاً وكذلك كلمة « أف » التي ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً .

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً ، فأنهم كانوا يرمونها في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة . وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية ، كقراءة

« وصى » بالتضعيف (وأوصى) بالهمز ؛ وهما قراءتان في قوله تعالى : « ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب » وكذلك قراءة « تحتها الأنهار » وقراءة « من تحتها الأنهار » بزيادة لفظ « من » في قوله تعالى في سورة النوبة « لهم جنات تجري من تحتها الأنهار » وهما قراءتان أيضا .

وصفة القول : أن اللفظ الذي لا يختلف فيه وجوه القراءات ، كانوا يرمونه بصورة واحدة لا محالة . أما الذي يختلف فيه وجوه القراءات ، فإن كان لا يمكن رسمه في الخط محتملا لتلك الوجوه كلها ، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف ، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر ، وكانوا يتحاشون أن يكتبوه بالرممين في مصحف واحد خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكررا بالوجهين في قراءة واحدة ، وليس كذلك بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداهما بوجه واحد ، وفي الثانية بوجه آخر من غير تكرار في واحدة منهما .

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد بالرممين : أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية ، لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول . أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس تحسك ، أو ترجيح بلا مرجح وذلك نحو كلمة (وصى) بالتضعيف (وأوصى) بالهمز كما سبق .

أما اللفظ الذي يختلف فيه القراءات ، ويدل عليه الرسم بصورة واحدة ، فتمثل هذا الاختلاف ، ويساعدهم عليه ترك الاعجام والشكل نحو « فنبينوا » ونفسرها كما سلف بيانه ، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين للقولين ، شبهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين المقتولين . والذي دعا الصحابة إلى انتاج هذه الخط في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع وجوه قراءاته ، وبكافة حروفه التي نزل عليها ، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على وجوه كلها ، حتى لا يقال : أنهم أسقطوا شيئا من قراءاته ، أو منعوا أحدا من القراءة بأي حرف شاء ، على حين أنها كلها منقولة نقلا متواترا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ورسول الله - صلى

الله عليه وسلم يقول : « فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا » وكان من الدستور الذى وضعه عثمان رضى الله عنه لهم فى هذا الجمع أيضا أنه قال لهؤلاء القرشيين : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل أفق مصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق .

وفى ذلك بروى البخارى فى صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازى أهل الشام فى فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، ففرع حذيفة اختلافهم فى القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلى إلينا بالمصحف ننسخها فى المصاحف ، ثم نردها إليك — فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها فى المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف ، رد عثمان المصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق » اهـ

تخريق عثمان للمصاحف والمصحف الخالفة :

بعد أن أتم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة ، عمل على إرسالها وإنفاذها إلى الأقطار ، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها ، سواء أكانت صحفا أم مصاحف وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية ، وليحمل المسلمين على الجادة فى كتاب الله من ناحية أخرى ، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التى توافر فيها من الزايات ما لم يتوافر فى غيرها .

وهذه الزايات هي :

١ — الانقصار على ما ثبت بالتواتر ، دون ما كانت روايته آحاداً .

٢ — إهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في المروسة الأخيرة .

٣ — ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن بخلاف صحف أبي بكر رضي الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .

٤ — كذاياتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التي نزل عليها القرآن ، على ما مريبك من عدم إعجامها وشكلها ، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

٥ — تهيئتها من كل ما ليس قرآناً كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً لمعنى ، أو بياناً للناسخ ومنسوخ ، أو نحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لئمان ، فحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية ، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان وأنه أبي أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة ، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية ، واجتماع الأمة عليها ، وتوحيد الكلمة بها .

وبعدئذ طهر الجو الإسلامي من أوثان الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ، ومصحف أبي بن كعب ، ومصحف عائشة ومصحف علي ، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة ، وأصبحت كلها وأمثالها في خبر كان ، منسوبة بالله أو محروقة بالنيران (وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً) .

ورضى الله عن عثمان : فقد أرض بذلك العمل الجليل ربه ، وحافظ على القرآن ، وجمع كلمة الأمة ، وأغلق باب الفتنة ، ولا يبرح المسلمون يقطفون من ثمار منيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم .

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق للمصاحف والصحف المخالفة للمصاحف
العثمانية ، فقد علمت وجهة نظره في ذلك ، على أنه ما فعل من هذا الأمر الجليل
إلا بعد أن استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم : بل ونظر بمعاونتهم وتأيدهم
فكان ذلك إجماعاً منهم على ذلك (١) .



المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار

لما أمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - بكتابة المصاحف أرسل منها عدداً إلى الأقطار الإسلامية ، أرسلها إلى مكة ، والشام ، والكوفة ، والبصرة ، والبحرين ، واليمن ، وأبقى بالمدينة مصحفاً ، كما أبقى لنفسه هو مصحفاً خاصاً وهو الذى يقال له المصحف الإمام .

ترتيب سور العران

نهيـد :

معنى السورة والآية والكلمة والحرف :

معنى السورة فى كلام العرب الإبانة لها من سورة أخرى وانفصالها عنها ،
ومعيت بذلك لأنه يرتفع فيها من منزلة إلى منزلة . قال النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورة

ترى كل ملك دونها يتذنب

أى منزلة شرف ارتفعت إليها عن منزلة الملوك . وقيل : معيت بذلك لشرفها
وارتفاعها ، كما يقال لما ارتفع من الأرض سور . وقيل معيت بذلك لأن قارئها
يشرف على ما لم يكن عنده كسور البناء ، كله بنيرهمز . وقيل معيت بذلك ،
لأنها قطعت من القرآن على حدة ، من قول العرب للبقية : سور ، وجاء فى
آثار الناس أى بقاياهم ، فعلى هذا يكون الأصل سورة بالهمز ثم خففت فأبدلت
واوا لانضمام ما قبلها .

وقيل معيت بذلك لتتمامها وكاملها من قول العرب للناقة النامة : سورة ، وجمع
سورة سور بفتح الواو .

وأما الآية فهى علامة ، بمعنى أنها علامة لانقطاع الكلام الذى قبلها من
الذى بعدها وانفصاله ، أى هى بائنة من أختها ومنفردة ، تقول العرب : بين
وبين فلان آية ، أى علامة ، ومن ذلك قوله تعالى : (إن آية ملكه) (١) .

وقيل سميت آية لأنها جاعة حروف من القرآن وطائفة منه ، كما يقال : خرج القوم بآياتهم أى بمجامعتهم .

وأما الكلمة فهي الصورة القائمة بجميع ما يختلط بها من الشبهات أى الحروف ، وأطوال الكلم في كتاب الله عز وجل ما بلغ عشرة أحرف ، نحو قوله : (ليسخلفنهم) (١) و (أنلزمكوها) (٢) وشبههما ، فأما قوله : (فأسقيناهم كؤه) (٣) فهي عشرة أحرف في الرسم وأحد عشر في اللفظ . وأقصرهن ما كان على حرفين نحو : ما ولا ولك وله ، وما أشبه ذلك . ومن حروف المعاني ما هو على كلمة واحدة ، مثل همزة الاستفهام وواو العطف ، إلا أنه لا ينطق به مفردا . وقد تكون الكلمة وحدها آية تامة نحو قوله تعالى (والفجر) . (والضحى) . (والمصر) وكذلك (ألم) و (ألمس) و (طه) و (يس) و (حم) في قول الكوفيين ، وذلك في فواتح السور فاما في أوساطها فلا . قال أبو عمرو الداني : ولا أعلم كلمة هي وحدها آية إلا قوله في الرحمن (مدحامتان) (٤) لا غير ، وقد أتت كلتان متصلتان وهما آيتان وذلك في قوله : (حم عسق) على قول الكوفيين لا غير . وقد تكون الكلمة في غير هذا : الآية التامة ، والكلام القائم بنفسه وإن كان أكثر أو أقل ، قال الله عز وجل (وتمت كلمة ربك الحسنى على بنى إسرائيل بما صبروا) (٥) قيل إنها تعني بالكلمة ها هنا قوله تبارك وتعالى : (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض) (٦) إلى آخر الآيتين ، وقال عز وجل : (وألزمهم كلمة التقوى) (٧) .

قال مجاهد : لا إله إلا الله . وقال النبي — صلى الله عليه وسلم — « كلتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » (٨) .

- | | |
|--|-----------------|
| (١) اللود (٥٥) | (٢) هود (٢٨) |
| (٣) الحجر (٢٢) | (٤) الرحمن (٦٤) |
| (٥) الأعراف (١٣٧) | (٦) القصص (٥) |
| (٧) الفتح (٢٦) | |
| (٨) رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه (لترغيب والترهيب ٤٢٠/٢) | |

وأما الحرف فهو الشبهة القائمة وحدها من الكلمة وقد يسمى الحرف كلمة والكلمة حرفاً على ما ينشأ من الاتساع والجاز .

قال أبو عمرو الداني : فإن قيل : فكيف يسمى ما جاء من حروف المجامع في الفوائج على حرف واحد نحو (ص) و (ق) و (ز) حرفاً أو كلمة ؟ قلت : كلمة لا حرفاً ، وذلك من جهة أن الحرف لا يسكت عليه . ولا ينفرد وحده في الصورة ولا ينفصل عما يختلط به ، وهذه الحروف مسكوت عليها منفردة منفصلة كاتفراد الكلم وانفصالها . فذلك سميت كلاماً لا حرفاً .

قال أبو عمرو : وقد يكون الحرف في غير هذا المذهب والوجه ، قال الله عز وجل : (ومن الناس من يعبد الله على حرف) (١) أي على وجه ومذهب ، ومن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - « أنزل القرآن على سبعة أحرف » (٢) أي سبعة أوجه من اللغات ، والله أعلم (٣) .

ترتيب السور

اختلف العلماء في ترتيب السور ، هل هو بتوقيف من النبي - صلى الله عليه وسلم أو باجتهاد من الصحابة ، بعد الإجماع على أن ترتيب الآيات توقيفي والقطع بذلك .

فذهب جماعة إلى الثاني ، منهم مالك والقاضي أبو بكر في أحد قوايه وجزم به ابن فارس .

وما استدلل به لذلك : اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور ، فمنهم من رتبها على النزول ، وهو مصحف علي ، كان أوله « اقرأ » ثم البواق على ترتيب نزول المكي ثم المدني ثم كان أول مصحف ابن مسعود « البقرة » ثم

(١) الحج (١١)

(٢) رواه البخاري ومسلم وغيرهما . وانظر تفسير القرطبي ص ٣٦ ط الشعب .

(٣) انظر تفسير القرطبي ص ٥٧ وما بعدها ط الشعب .

« النساء » ثم « آل عمران » على اختلاف شديد ، وكذا مصنف أبي بن كعب وغيره على ما هو مبين في الاتفاق (١)

وفي المصاحف لابن أخته بسنده ، عن عثمان أنه أمرهم أن يتابعوا الطول (٢) .

وذهب جماعة إلى الأول ، منهم : القاضى أبو بكر فى أحد قوليهِ ، وخلاتق قال أبو بكر بن الأنبارى : أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا جملة ثم فرقه فى بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمره والآية جواباً لمستخبره ، ويوقف جبريل النبى — صلى الله عليه وسلم — على مواضع الآية والسورة ، فانساق السور كانساق الآيات والحروف ، كان عن النبى — صلى الله عليه وسلم — فن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن (٣) .

وقال الكرماني فى البرهان : ترتيب السور هكذا هو عند الله تعالى فى اللوح المحفوظ ، وهو على هذا الترتيب ، وكان يعرض النبى — صلى الله عليه وسلم — على جبريل ما اجتمع لديه منه وعرضه — صلى الله عليه وسلم — فى السنة التى توفى فيها مرتين (٤) وكذا قال الطيبى وقال ابن الحصار (٥) : ترتيب

(١) انظر هذا الخلاف فى المصاحف فى الجامع لأحكام القرآن القرطبي . (٥١/١) والاتقان (٢٦١/١) . وفيه أن ابن فارس يحزم بترتيب الطول والمئين والمفصل بالتوقيف ، أما وضع كل مجموعة تلو الأخرى فمن قبل الصحابة .

(٢) انظر الاتفاق (٢١٦/١) من طريق اسماعيل بن عياش إلى أبى مجد القرشى واسماعيل فيه كلام (الضماء من اسمه اسماعيل) وابن أخته هو محمد بن مجد الله بن أخته أحد العلماء بالقرية والقراءات آتت فى المصاحف وشواذ القراءات توفى سنة ٣٠٦ (طبقات القراء : ١٨٤/٢) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١ - ٦٠) وأسرار التكرار فى القرآن ص ٢٣ . والاتقان ٢١٧ - ١ .

(٤) الكرماني : محمود بن حمزة بن نصر وكتابه (البرهان) للمنشور باسم (أسرار التكرار فى القرآن) بدار الاعتصام بالقاهرة . انظر (ص ٢٣)

(٥) ابن الحصار هو محمد بن محمد بن ابراهيم الجردجى الأشعبي ، له مؤلفات منها أصول الفقه ، والناسخ والمنسوخ : توفى سنة ٦١١ هـ (الكلمة لابن الأثير ٦٨٦)

السور ، ووضع الآيات موضعها ، إنما كان بالوسعي ، وقال البيهقي في المدخل :
كان القرآن على عهد النبي — صلى الله عليه وسلم — مرتباً سورة وآياته على هذا
الترتيب ، إلا الأنفال وبراعة للحديث الآتي فيها .

ومال ابن عطية إلى أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته صلى الله عليه وسلم
كالبسيع الطوال ، والحواميم ، والمفصل ، وأن ما — سوى ذلك — يمكن فرض
الأمر فيه إلى الأمة بعده .

وقال أبو جعفر بن الزبير : الآثار تشهد بأكثر مما نخص عليه ابن عطية ،
ويبقى منها القليل يمكن أن يجري فيه الخلاف ، نقوله — صلى الله عليه وسلم —
« اقرأوا الزهراوين وآل عمران » . رواه مسلم (١) . وكحديث أسيد
ابن خالد أنه — صلى الله عليه وسلم — صلى بالبسيع الطوال في ركعة ، وأنه
كان يجمع المفصل في ركعة أخرجه ابن أبي شيبة (٢) ، وأنه صلى الله عليه
وسلم — كان إذا أوى إلى فراشه قرأ : قل هو الله أحد والمعوذتين . أخرجه
البخاري (٣) .

(١) أخرجه مسلم في فضائل القرآن مطولاً عن أبي أمامة الباهلي ٩١٣/٢ وأبو داود .
٨٩، ٨٨/١ مختصراً ، والهيثمى في مجمع الزوائد عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ البقرة
وآل عمران والنساء ٢٧٢/٢ وعزاه إلى أبي يعلى .

(٢) حديث البسيع الطوال . أخرجه الهيثمى في مجمع الزوائد ١٦٢/٧ بلفظ « من أخذ
البسيع الطوال فهو خير » وعزاه للبخاري وأحمد . وأخرج في رواية أخرى ٢٧٤/٢ أنه قرأ البسيع
الطوال في ليلة . وحديث (كان يقرأ المفصل في ركعة) أخرجه مسلم في فضائل القرآن
٢/٢٠٤ عن عبد الله بن مسعود مطولاً وفيه (عشرون سورة من المفصل في ركعة) والبخاري
في التفسير ٦/٢٤٠ وفيه ثمان عشرة سورة من المفصل .

(٣) أخرجه البخاري في التفسير عن عائشة ٢٣٣-٦ والترمذى في التفسير ٩-٤٧ ، ٣٤٨ ،
بتحفة الأحوذى . وفيه أنه كان يجمع يديه وينثف فيها ويقرأ ويمسح بهما ما استطاع
من جسده .

وفيه من ابن مسعود أنه قال في بني إسرائيل والكهنة ومريم وطه والأيام : « إنهم من المتأني الأول ومن من تلادى » (١) وقال أبو جعفر النحاس : المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لحديث « أعطيت مكان التوراة السبع الطوال وأعطي مكان الانجيل المثاني وفضلت بالمفصل » أخرجه أحمد وغيره (٢) قال : فهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأنه من هذا الوقت هكذا.

وقال الحافظ ابن حجر : ترتيب معظم السور توقيفي . لحديث أحمد وأبي داود عن أوس التقي قال : كنت في وفد تقيف ، فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « طرأ على حزبي من القرآن ، فأردت ألا أخرج حتى أقضيه » قال أوس : فسألنا أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث عشرة سورة ، وحزب للمفصل ، من (ق) حتى نختتم (٣) .

قال : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو عليه في المصحف الآن كان على عهد النبي — صلى الله عليه وسلم —

وقال بعضهم : لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تدل على أنه توقيفي صادر من حكيم .

الأول : بحسب الحروف ، كما في الحواميم ، وذوات (الر) .

الثاني : لموافقة آخر السورة لأول ما بعدها . كآخر الحمد لله في النبي وأول البقرة .

(١) أخرجه البخاري في التفسير ٦ / ١٨٩ : المتأني : اللانق نزلن قديما بمكة ، والتلاد القديم .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣ / ١٢٤ عن واثلة بن الأسقع والهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٧/٧ وعزاه الطبري أيضا عن واثلة وأبي أمانة .

(٣) أخرجه أبو داود : ١٤٠/١ وفيه « وحزب المفصل وحده » والإمام أحمد في المسند ٢٢٤/٥ والحديث مضطرب في الأصل ومصححناه من أبي داود .

الثالث : الوزن في القفظة . كآخر (ثبت وأول الإخلاص) :

الرابع : لمشابهة جهة السورة لجهة الأخرى ، كالضحي وألم تفرح . وقال بعضهم إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية للناسبة لما خصت به السورة التي قبلها ، ثم يخفى ثارة ، ويظهر أخرى .

وأخرج ابن أبي شيبة عن ربيعة أنه سئل : لم قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلها بضع وعشرون سورة بمسكة ، وإنما نزلنا بالمدينة . فقال ، قدمت ، وألفه القرآن على علم من ألفه .

وقد اجتمعوا على علمهم بذلك . هذا مما ينتمى إليه ولا يسأل عنه (١) .

فإن قلت : فما عندك في ذلك ؟

قلت : الذي عندي أولا : تحديد محل الخلاف ، وأنه خاص بترتيب السور للأقسام الأربعة ، وأما نفس الأقسام الأربعة ، من تقديم الطوال . ثم المثني ، ثم المثاني ثم المفصل ، فهذا ينبغي أن يقطع بأنه توقيفي ، وأن يدعى فيه الإجماع ، وإن لم أر من سبقني إلى ذلك . وإنما دعاني إلى هذا أمران :

أحدهما : ما تقدم من الأحاديث قريبا ، وحديث ابن عباس الآتي في الأنفال .

والثاني : أن المصاحف التي وقع فيها الاختلاف في الترتيب اتفقت على ذلك ، فإن مصحف أبي بن كعب وابن مسعود كلاهما قدمت فيه الطوال ، ثم المثاني ، ثم المفصل ، كمصحف عثمان ، وإنما اختلفا في ترتيب سور كل قسم كما بينت في الإتيان (٢) .

فإذا تحرر ذلك ، ونظرنا إلى محل الخلاف ، فاختار عندي في ذلك ، ما قاله

(١) نقل القرطبي في تفسيره ٥٢/١ هذا الخبر ، وعزاه إلى ابن وهب في جامعہ والنسخ مضطرب في الأصل ، وقومناه من القرطبي .

(٢) الاتقان ١/ ٢٢٢ — ٢٢٤ نقلنا عن ابن أشعث في المصاحف من رواية أبي جعفر الكوفي

وجبريل بن عبد الواحد .

البيتي وهو ، أن ترتيب كل السور توقيفي ، سوى الأنفال وبراءة .

وما يدل على ذلك ويؤيده ، توالى الحواميم ، وذوات (ألر) والفصل بين المسبحات ، وتقديم (طس) على القصص ، مفصلاً بها بين التظهيرين (طسم الشعراء وطسم القصص) في المطلع والطول ، وكذا الفصل بين الانقطاع والانشقاق بالمطففين وهما نظيرتان في المطلع والمقصد ، وهما أطول منها طولاً أنه توقيفي لحكمة لتوالي ، وأخرت « طس » عن القصص وأخرت (المطففين) أو قدمت ، ولم يفصل بين (ألر) و (ألر) .

وليس هنا شيء أعارض به سوى اختلاف مصحف أبي وابن مسعود ، ولو كان توقيفياً لم يقع فيهما اختلاف ، كما لم يقع في (ترتيب) الآيات وقد من الله على بجواب لذلك نفيس ، وهو أن القرآن وقع فيه النسخ كثيراً فقط ، حتى لسور كاملة ، وآيات كثيرة ، فلا بدع أن يكون الترتيب العثماني هو الذي استقر في المروسة الأخيرة ، كالقراءات التي في مصحفه . ولم يبلغ ذلك أيما وابن مسعود ، كما لم يبلغها نسخ ما وضعاه في مصاحفهما من القراءات التي تخالف المصحف العثماني ، ولذلك كتب أبي في مصحفه سورة الحفد ، والخلع . وهما منسوخان (١) .

فالحاصل أن ترتيب كل المصاحف بتوقيف ، واستقر التوقيف في المروسة الأخيرة على القراءات العثمانية ، ورتب أولئك على ما كان عندهم . ولم يبلغهم ما استقر . كما كتبوا القراءات المنسوخة المثبتة في مصاحفهم بتوقيف واستقر التوقيف في المروسة الأخيرة على القراءات المنسوخة وغير المنسوخة وهؤلاء لم يبلغهم النسخ (٢) .

(١) الاتفاقان : ٢٣٣/١ ، ٢٣٥ عن ابن أبي شيبة في المصاحف وهما سورتا القنوت في الوتر ، قال الحسين بن المنادي في كتابه النسخ والنسخ ، وما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورة القنوت في الوتر ، وتسمى بسورتي الخلع والحفد . الاتفاقان ٨٥/٣ وهما اللهم إنا نستعينك ونستغفرك اللهم عليك ولا تكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبدك ولك نصل ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق . وانظر : (مجمع الروايات ١٢٠/٩)

(٢) انظر أسرار ترتيب سور القرآن للسيوطي ص (٦٨-٧٣)

ترتيب الآيات :

أما ترتيب الآيات في سورها على النحو الذي هي عليه في المصاحف فقد انعقد الإجماع على أن ذلك كان بتوقف من النبي — صلى الله عليه وسلم — عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جل جلاله .

ويدل على ذلك خصوص كثيرة منها :

ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس ، قال : قلت لعثمان : ما حملكم على أن عدتم إلى الأنفال وهي من الثاني وإلى براءة وهي من اللذين فقرتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطره بسم الله الرحمن الرحيم « ووضعتوها في السبع الطوال ؟ فقال عثمان : كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — تنزل عليه السور ذوات العدد ، فكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتب فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فظننت أنها منها ، فقبض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولم يبين لنا أنها منها ، فن أجعل ذلك قرئت بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر « بسم الله الرحمن الرحيم » ووضعتهما في السبع الطوال .

ومنها ما أخرجه أحمد بإسناد حسن ، عن عثمان بن أبي العاص ، قال : كتبت جالساً عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ شخص بصره ، ثم صوبه ثم قال :

« أتاني جبريل ، فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى » (١) إلى آخرها »

ومنها ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعطاء : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ...) (١) . قد نسخها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها : قال : يابن أخى ، لا أغير شيئاً منه من مكانه .

ومنها ما رواه مسلم عن حماد ، قال : ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء أكثر مما سأله عن الكلاله ، حتى طعن أصبعه في صدرى وقال : « تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء » (٢) .

فترتيب الآيات على ما هي في المصحف إنما بتوقيف من رسول الله ﷺ ، ولا مجال في ذلك للاجتهاد .

الحكمة في جعل القرآن سوراً

قال الإمام السيوطي :

قيل : الحكمة في تسوير القرآن سوراً لتحقيق كون السورة بمجرد ما معجزة وآية من آيات الله . والإشارة إلى أن كل سورة نعت مستقل ، فسورة يوسف ترجم عن قصته ، وسورة برادة ترجم عن أحوال المنافقين وأشرارهم إلى غير ذلك . وسورت السور طوالاً وأوساطاً وقصاراً ، تنبيهاً على أن الطول ليس من شرط الإعجاز ، فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات ، وهي معجزة إعجاز سورة البقرة .

ثم ظهرت لذلك حكمة في التلميم وتدريب الأطفال من السور القصار إلى ما فوقها ، تيسيراً من الله على عباده لحفظ كتابه .

قال الزركشي في البرهان : فإن قلت : فهلا كانت الكتب السابقة كذلك ؟ فالجواب أنها لم تكن كذلك لوجهين :

أحدهما : أنها لم تكن معجزات من جهة النظم والترتيب ، والآخر أنها تيسير للحفظ ، لكن ذكر الزركشي ما يخالفه ، فقال في الكشف : الفائدة في تفصيل القرآن وتقطيعه سوراً كثيرة ، وكذلك أنزل الله للثوراة والإنجيل والزبور ، وما أوحاه إلى أنبيائه ، فسوره ، ويوبه للصنفون في كتبهم أبواباً وموشحة الصدور بالتراجم ، منها أن الجنس إذا انطوت تحت أنواع وأصناف ، كان أحسن وأفهم من أن يكون باباً واحداً ، ومنها أن القارئ إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب ، ثم أخذ في آخر ، كان أمشط له . وأثبت على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله ، ومثله للمسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً وانتهى إلى رأس برية ، نفس ذلك عنه ، ونشط للسير ، ومن ثم جرى القرآن أجزاءً وأخاساً . ومنها أن الحافظ إذا حذق السورة اعتقه أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها ، فيعظم عنده حفظه ، ومنه خفيت أنس :

« كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدينا » ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل ؟

ومنها التفصيل بسبب تلاحق الأشكال والنظائر ملائمة بعضها لبعض . وبذلك تلاحق المعاني وتنظم إلى غير ذلك من الفوائد ، انتهى .

وما ذكر الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم ، عن قتادة ، قال : كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة ، كلها مسوغة ومناه ليس فيها حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود . وذكروا أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال (١) .

عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه

عدد السور :

أما عدد سور القرآن فمائة وأربع عشرة سورة ، أولها الفاتحة وآخرها الناس وهذا هو رأى جمهور العلماء ، وقد حكى بعض العلماء فيه الاجماع .

وقيل : وثلاث عشرة ، بحمل الأنفال وبراءة سورة واحدة ، كما أخرجه أبو الشيخ بن جبان ، وفي مصحف ابن مسعود مائة واثنى عشرة سورة لأنه لم يكتب المودنين ، وفي مصحف أبي ست عشرة ، لأنه كتب في آخره سورة الحمد والخلق يعني الفاتحة ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك .. إلى آخره . وأخرج البيهقي أن حماد بن الحطاب قنت بعد الركوع ، فقال : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك وننتقن عليك ولا نكفر بك ونخلع وترك من يفجر بك بسم الله الرحمن الرحيم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد (١) نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق . وقال ابن جريج : « حكمة البسمة أنها سورتان في مصحف بعض الصحابة » .

وأخرج الطبراني بسند صحيح عن أبي إسحاق قال : أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان . فقرأ بهاتين السورتين إنا نستعينك ونستغفرك . وأخرج البيهقي وأبو داود في مراسيله عن خالد بن أبي هران . أن جبريل نزل بذلك على النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو في الصلاة ، مع قوله : « ليس لك في الأمر شيء » لما قنت يدعو على مضر - انتهى .

عدد الآيات والكلمات والحروف

وأما عدد الآيات فإن صدر الأمة وأئمة السلف من العلماء والقراء كانوا ذوي رعاية شديدة في باب القرآن وعلمه ، حتى لم يبق لفظ ومعنى إلا بحثوا عنه ، حتى الآيات والكلمات والحروف ، فانهم حصروها وعدوها . وبين القراء في ذلك اختلاف ؛ لكنه لفظي لا حقيقي .

مثال ذلك أن قراء الكوفة عدوا قوله ، والقرآن ذي الذكر . آية . والباقون لم يعدوها آية ، وقراء الكوفة عدوا (قال فخلق والحق أقول) آية والباقون لم يعدوها آية ، بل جعلوا آخر الآية (في غرة وشقاق) (ولأملأن جهنم منك وعن تبعك منهم أجعين) وهكذا عد أهل مكة وللدينة والكوفة وللشام آخر الآية (والشياطين كل بناء وغواص) وأهل البصرة جعلوا آخرها (وآخرين مقرنين في الأصفاد) .

ولا شك أن ما هذا سبيله اختلاف في التسمية لا اختلاف في القرآن ، ومن هنا صار عند بعضهم آيات القرآن أكثر وعند بعضهم أقل ، لا أن بعضهم يزيد فيه ، وبعضهم ينقص ، فإن الزيادة والنقصان في القرآن كفر ونفاق ، على أنه غير مقدور البصر ، قال تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) .

فإذا علمت هذه القاعدة في الآيات ، فكذلك الأمر في الكلمات والحروف فإن بعض القراء عد (في السماء) و (في الأرض) و (في خلق) وأمثاله كلمتين على أن « في » كلمة « والسماء » كلمة وبعضهم عدّها كلمة واحدة فمن ذلك حصل الاختلاف ، لأن من عد (في السماء) وأمثاله كلمتين كانت كلمات القرآن عنده أكثر .

وعلى ضوء ذلك فإن عدد آي القرآن عند أهل الكوفة ستة آلاف ومائتان وست وثلاثون آية ، وعدد الكلمات سبع وسبعون ألفا وأربعمائة وسبع وثلاثون كلمة ، وأما عدد الحروف فقد عدّها بعضهم فقال ثلاثمائة وثلاث وعشرون ألفا وستمائة وواحد وسبعون حرفا ،

فوائد معرفه عدد الآيات

لمعرفة عدد الآيات فوائد عظيمة :

- ١ — منها اعتبارها فيمن جهل الفائحة ، فانه يجب عليه بدلها سبع مرات .
- ٢ — ومنها اعتبارها في الخطبة ، فانه يجب فيها قراءة آية كاملة ، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة ، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور ، وما هنا بحث ، وهو أن ما اختلف في كونه آخر آية ، هل تكفي القراءة به في الخطبة ؟ هل نظر ، ولم أر من ذكره .
- ٣ — ومنها اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة ، أو ما يقوم مقامها في الصحيح أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في الصباح بالستين إلى الثمانين .
- ٤ — ومنها اعتبارها في قراءة قيام الليل ، كما في أحاديث : « من قرأ بمئة آيات لم يكتب من الغافلين » و « من قرأ بخمسين آية في ليلة كتب من الفائزين » و « من قرأ بثلاثمائة آية كتب له قنطار من الأجر » و « من قرأ بخمسمائة وسبعمائة وألف آية » أخرجهما الدرر في مستنده مفرقة .
- ٥ — ومنها اعتبارها في الوقف عليها كما سيأتي :

قال المذنب في كامله : اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد ، حتى قال الزعفراني : العدد ليس يعلم ، وإنما اشتغل به بعضهم ليروج به سوقه قال : ليس كذلك فقيه من الفوائد ، معرفة الوقف ولأن الإجماع انمقد على أن الصلاة لا تصح بتصف آية . وقال جمع من العلماء : تجزئ بآية ، وآخرون لا بد من سبع ، والإعجاز لا يقع بدون آية ، فلمند فائدة عظيمة في ذلك . ١ - هـ (١)

ترتيب نزول السور المدنية والمكية

أولاً : السور المكية :

اتفقوا على أن أول ما نزل من السور المكية سورة ، اقرأ باسم ربك الذي خلق ، ثم سورة ن والقلم وما يسطرون ، ثم سورة المزمل ، ثم سورة المدثر ، ثم سورة تبت ، ثم إذا الشمس كورت ، ثم سبح اسم ربك الأعلى ، ثم والليل إذا يغنى ، ثم والفجر ، ثم والضحى ، ثم ألم نشرح : وزعمت الشبهة أنهما واحدة ، ثم والعصر ، ثم والماعديات ، ثم الكوثر ، ثم الهاكم ، ثم إرأيت ، ثم الكافرون ، ثم ألم تركب فحل ، ثم الفلق ، ثم الناس ، ثم قل هو الله أحد ، ثم والنجم ، ثم عبس ، ثم القدر ، ثم والشمس وضحاها ، ثم البروج ، ثم والنتين ، ثم لإيلاف ، ثم القارعة ، ثم لا أقسم بيوم القيامة ، ثم ويل لكل همزة لمزة ، ثم والمرسلات ، ثم ق والفرآن ، ثم لا أقسم بهذا البلد ، ثم والسماء والطارق ، ثم اقتربت الساعة ، ثم ص ، ثم الأعراف ، ثم قل أوحى ، ثم يس ، ثم الفرقان ، ثم الملائكة ، ثم مريم ، ثم طه ، ثم الواقعة ، ثم الشعراء ، ثم النمل ، ثم القصص ، ثم الاسراء ، ثم يونس ، ثم هود ، ثم يوسف ، ثم الحجر ، ثم الانعام ، ثم الصافات ، ثم لقمان ، ثم سبأ ، ثم الزمر ، ثم المؤمن ، ثم حم السجدة ، ثم حم فسق ، ثم الزخرف ، ثم الدخان ، ثم الجاثية ، ثم الاحقاف ، ثم الذاريات ، ثم الغاشية ، ثم الكهف ، ثم قنصل ، ثم سورة نوح ، ثم سورة ابراهيم ، ثم سورة الأنبياء ، ثم قد أفلح المؤمنون ، ثم ألم السجدة ، ثم الطور ، ثم تبارك الملك ، ثم الحاقة ، ثم سأل سائل ، ثم عم يتساءلون ، ثم النازعات ، ثم إذا السماء انفطرت ، ثم إذا السماء انشقت ، ثم الروم ، ثم المنكبوت ، ثم المطففين .

فهذه خمس وثمانون سورة نزلت بمكة .

ثانياً : السور المدنية :

وأول ما نزل بالمدينة سورة البقرة ، ثم سورة الانعام ، ثم سورة آل عمران ،

ثم الأحزاب ، ثم المتحفة ، ثم النساء ، ثم إذا زلزلت ، ثم الحديد ، ثم سورة
محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم الرعد ، ثم الرحمن ، ثم هل أتى على الإنسان ، ثم
الطلاق ، ثم لم يكن ، ثم الحشر ، ثم إذا جاء نصر الله ، ثم النور ، ثم الحج ، ثم
المنافقون ، ثم المجادلة ، ثم الحجرات ، ثم التحریم ، ثم الجمعة ، ثم التباين ، ثم الصف
ثم الفتح ، ثم التوبة ، ثم المائدة (١)

وعلى هذا تكون « الفاتحة » هي السورة الوحيدة المختلف فيها ، وقيل :
أنها نزلت مرة بمكة ومرة بالمدينة ، على أن هناك من يعد سوراً غيرها
مختلفاً فيها ، وهي مساة تتوقف على النقل الصحيح (٢) .

(١) بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (١/٧٧ : ٩٩) نقلاً عن الماوردي وأبي القاسم النيسابوري
في تفسيرهما .

(٢) انظر الاتفاق للسيوطي (١/٢٨٨)

أقسام سور القرآن

إلى الطول (١) والمئين والمثاني والمفصل

تنقسم سور القرآن الكريم إلى أربعة أقسام :

١ - الطول .

٢ - المئين .

٣ - المثاني .

٤ - للمفصل .

ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود الطيالسي بسنده إلى قتادة ، وأخرجه أبو عبيدة بسنده عن واثلة بن الأسقع عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : أعطيت السبع الطول مكان التوراة ، وأعطيت للمئين مكان الإنجيل ، وأعطيت للمثاني مكان الزبور ، وفضلت بالمفصل .

فالسبع الطول أولها البقرة بالإجماع لأنها أطول سورة في القرآن ، واختلف في آخرها - فذهب جماعة إلى أن آخرها براءة ، لأنهم كانوا يمدون الأنفال وبراءة سورة واحدة - ولذلك لم يضعوا بينهما البسملة لأنهما نزلتا جيما في مغازي رسول الله ﷺ . وروى عن مجاهد وسعيد بن جبير أن السبع الطول هي : البقرة ، وآل عمران . والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف ، ويونس ، والمثون ، ماوئى السبع الطول ، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها ، وهي من يونس ، أو من أول هود إلى آخر السجدة .

والمثاني ما ولى المئين ، قال السيوطي : لأنها نزلت أي كانت بعدها ، فهي لها ثوان ، وللمئين لها أوائل ، وقال الفراء : هي السور التي آياها أقل من مائة

(١) الطول بصم الطاء المشددة مع فتح الواو جمع طول كالكبر جمع كبرى ، وحكى في الطول كسر الطاء ولكنه قليل .

آية لأنها تنفي أكثر مما تنفي الطول والثلون ، وقال في جبال القراء : هي السور التي تبيت فيها القصص ، انتهى من الاتقان . وقد تسمى سور القرآن كلها مثاني ومنه قوله تعالى (كتابا متشابها مثاني) ، وقوله (ولقد آتيناك سبعا من المثاني) (١) وإنما تسمى القرآن كله مثاني لأن الانبياء والقصص تنفي فيه ، ويقال أن المثاني في قوله تعالى (ولقد آتيناك سبعا من المثاني) هي سورة الفاتحة سميت بذلك لأنها تنفي وتكرر في كل صلاة ، وللمثاني من أول الأحزاب إلى أول « ق » أو أول الحجرات .

والمفصل ما يلي المثاني من قصار السور ، هي مفصلا لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة ، وقيل لقلة المنسوخ فيه ، ولهذا يسمى أيضا المحكم .

فقد روى البخاري عن سعيد بن جبير أنه قال : إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم ، ولا خلاف بين العلماء أن آخره سورة الناس ، واختلف في أوله على أقوال كثيرة . ف قيل أوله سورة « ق » .

قال الزركشي : وهو الصحيح عند أهل الأثر انتهى ، وصح عن الإمام النووي أن أوله سورة الحجرات ، وقيل غير ذلك .

والمفصل أقسام ثلاثة : طوال ، وأوساط ، وقصار .

فتوالة من أول « ق » أو الحجرات إلى سورة النبأ ، وأوساطه من أول النبأ إلى سورة الضحى . وقصاره من أول والضحى إلى آخر القرآن الكريم ، وهذا أحسن ما قيل فيه « (٢) » .

(١) الحجر (٨٧)

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢٤٤/١) تاريخ المصنف للشيخ عبد الفتاح القافى من

أسماء السور توقيفية

الجمهور من العلماء على أن أسماء سور القرآن توقيفية عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا مجال فيها للاجتهاد .

وعما يدل لذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ، قال : كان المشركون يقولون : سورة البقرة وسورة العنكبوت ، يستهزئون بها فنزل (إنا كفيناك المستهزين) (١) .

وقد كره بعضهم أن يقال سورة كذا ، لما رواه الطبراني والبيهقي عن أنس مرفوعا « لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء ، وكذا القرآن كله » ولكن قولوا السورة التي تذكر فيها البقرة ، والتي يذكر فيها آل عمران ، وكذا القرآن كله ، وإسناده ضعيف ، بل ادعى ابن الجوزي أنه موضوع .

وقال البيهقي : إنما يعرف موقوفا على ابن عمر . ثم أخرجه عنه بسند صحيح وقد صح إطلاق سورة البقرة وغيرها عن صلى الله عليه وسلم .

وفي الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ومن ثم لم يكرهه الجمهور .

قال - صلى الله عليه وسلم - « من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » أخرجه الشيخان . والآيتان من قوله تعالى (آمين الرسول) إلى آخر السورة .

وقال - صلى الله عليه وسلم - « اقرءوا الزهراوين ، البقرة وسورة آل عمران ، فانهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان تهماجنان أصحاحهما » - الحديث أخرجه مسلم .

وقال - صلى الله عليه وسلم - « من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال » رواه مسلم .

وهناك سور سميت بأكثر من اسم مثل :
١ - فاتحة سميت بأسماء متعددة - بعضها توقيفي وبعضها ليس كذلك فأمّا
الأسماء التوقيفية فهي :

فاتحة الكتاب ، فاتحة القرآن ، أم الكتاب ، أم القرآن ، المبعث الثاني
القرآن العظيم ، الصلاة ، الكدر ، الرقية ، الشفاء ، الشافية .

وأما الأسماء غير التوقيفية فهي : الواقعة ، الكافية ، الأساس ، النور ، سورة
الحمد ، سورة الشكر ، سورة الحمد الأولى ، سورة الحمد القصوى ، سورة الدعاء .
سورة السؤال ، سورة تطهير المسألة ، سورة المناجاة ، سورة التفويض .

٢ - البقرة ، تسمى أيضا سنام القرآن والزهراء .

٣ - آل عمران ، تسمى الزهراء أيضا .

٤ - المائدة ، تسمى أيضا البقرة ، المنقذة .

قال السيوطي في التحجير : وقد يوضع اسم واحد لجملة من السور كالزهر أو ين
للبقرة وآل عمران ، والسبع الطول للبقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأسماء
والأعراف ويونس كما روى عن سعيد بن جبير ومجاهد ، والفصل ، والأصح أنه
من الحجرات إلى آخر القرآن ، وسمى بذلك لكثرة الفصل بين سور باليسطة ،
والمعوذات للإخلاص والفتق والناس (١) .

حكم الترتيب في القراءة

إن الترتيب بين سور القرآن الكريم في التلاوة ليس بواجب شرعا ، إنما هو
مندوب إليه ، تعظيما لنسق القرآن الكريم وترتبه .

قال الإمام النووي في « التبيان » ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي
يليها ، ودليل هذا : أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة ، فينبغي أن يحافظ

(١) الاتفاق (١/١٥٠) تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبدالفتاح القاسمي ص ١٧٣ - ١٣٧

عليها ، إلا بما ورد الشرع باستثنائه ، كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الركعة الأولى سورة « السجدة » وفي الثانية « هل أتى على الإنسان » وصلاة العيد يقرأ في الأولى سورة « ق » وفي الثانية « اقتربت الساعة » وركعتي الفجر يقرأ في الأولى « قل يا أيها الكافرون » وفي الثانية « قل هو الله أحد » .

وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف ، وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود — رضى الله عنه — أنه قيل له : إن فلانا يقرأ القرآن منكوساً ، فقال : ذلك منكوس القلب .

ويجوز ترك هذا الترتيب عند تعليم الصبيان ، بأن يبدأ بالصبي الحفظ من أول سورة الناس ، ثم الاخلاص ، وهكذا فان هذا ليس من باب : قراءة القرآن منكوساً ، وإنما هو من قبيل تسهيل الحفظ عليهم .

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها ، بأن يبدأ بآخر آية في السورة ، ثم يقرأ الآية التي قبلها ، ثم التي قبلها ، حتى ينتهي بأول آية في السورة ، كما كان جماعة يفعلون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها — فان ذلك بحرم فعله ، لأنه يذهب ضروب الإعجاز ويزيل حكمة ترتيب الآيات .

وأما ما يفعله بعض القراء اليوم من الانتقال من سورة إلى سورة وانتقاء بعض الآيات من السور للتعديده ، بأن يقرأ بعض آيات من من سورة معينة ، ثم ينتقل إلى سورة أخرى لينتقى منها آيات أخرى توافق مزاجه ونهات صوته فان هذا شيء من البدع الضالة التي يجب تقديس القرآن الكريم عنها ، فهي تذهب بشاحية هامة من نواحي إعجاز الزرآن الكريم ، وهي : إحكام نسجه ، وتناسق نظمها ، وتوافق جملته وكلماته ، ثم هي تشرش على السامع وتوقعه في حيرة وإيس ، وتحول دون فهمه لكتاب الله تعالى والانتفاع به .

أخرج أبو عبيد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

صريلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ، فقال له : « اقرأ السورة على وجهها » وفي رواية : « إذا قرأت سورة فأنفذها » أى اقرأها كما أنزلها الله تعالى ولا تترك من آياتها شيئاً .

وقال ابن سيرين : « تأليف الله خير من تأليفكم » .

وقال أيضاً : حينما سئل عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يدعها ويأخذ من أخرى : « ليتق الله أحدكم أن يؤتم بتمها كبيراً وهو لا يشعر » .

فليعلم كل قارئ القرآن الكريم أنه إنما يشكلم مع الله عز وجل فليكن متأدباً مع الله تبارك وتعالى حتى ينال الثواب الذى أعده الله له (١) .

(١) انظر القرطبي ص ٢٤ ط : الشعب .

الرسم العثماني

ووجوب اتباعه في المصاحف

لقد كانت للمصاحف التي كتبها سيدنا عثمان — رضى الله عنه — التي أرسلها إلى الأمصار مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة التي بينها فيما سبق وكانت مجردة من النقط والشكل لتكون محتملة لما توارث قرآنيته، واستقر في المروسة الأخيرة، ولم تفسخ تلاوته.

وظلت هذه المصاحف حقة من الزمن هكذا حتى كثرت الفتوحات الإسلامية وانضوى تحت راية الإسلام كثير من بلاد الأعاجم، فاختلط اللسان الأعجمي باللسان العربي وفشا اللحن على الألسنة كلها عربية وأعجمية وكادت المعجمة تظني على الفصحى.

وكان هؤلاء الأعاجم يعسر عليهم التمييز بين كلمات القرآن الكريم وحروفه، لأنها كما عرفت غير منقوطة ولا مشكولة فخشى أمراء المؤمنين وولاتهم أن يفضى ذلك إلى اللحن في كتاب الله تعالى وتحريف كلمه عن مواضعه — فعملوا على تلافى ذلك — وإزالة أسبابه.

وأحدثوا من الوسائل ما يكفل صيانة الكتاب العزيز من اللحن وحفظه من التحريف.

معنى النقط والشكل

أما النقط فله معنيان :

الأول : ما يدل على ما يمرض للحرف من حركة أو سكون أو شدة ، أو مد أو نحو ذلك ، ويسمى بعضهم هذا النقط نقط الإعراب .

وللمنى الثاني : ما يدل على ذوات الحروف ، ويميز بين معجمها ومبملها ، كالنقطة للوضوعة على الباء من أسفلها ، وعلى الجيم كذلك، والنقطتين للوضوعتين على "باء" من أعلاها وهكذا ، فالنقطة التي على الباء قد ميزتها عما يشاركها في رسمها من "ا"، والهاء ، والنقطة التي على الجيم قد ميزتها عن الحاء . وهكذا ، ويسمى بعضهم هذا النقط نقط الإعجام .

والشكل : معناه ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو نحو ذلك ، ويرادفه الضبط ، وعلى هذا يكون المني الأول للاقط مساوياً للمني الشكل والضبط .

واختلف في أول من وضع النقط على عدة آراء :

والصحيح أن أول من وضعه « أبو الأسود الدؤلي » بأمر زياد بن أبي زياد وإلى البصرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان :

وسبب وضعه أن معاوية بعث إلى زياد يطلب منه إرسال ولده عبيد الله ابن زياد فلما قدم عليه وكلمه معاوية وجده يلحن في الكلام فردده إلى أبيه وبعث إليه كتاباً يلومه فيه على وقوع ابنه في اللحن . فبعث زياد إلى أبي الأسود وقال له إن الأماجم قد أفسدوا لغة العرب ولو وضعت شيئاً يصحح الناس به كلامهم ويمربون به كلام الله .

فامتنع أبو الأسود فأجلس زياد رجلاً في طريق أبي الأسود وقال له إذا مر بك أبو الأسود فاقرأ شيئاً من كتاب الله وتعمد اللحن فيه ، فلما مر أبو الأسود قرأ الرجل (إن الله بريء من المشركين ورسوله) بحرام ورسوله . فقال أبو الأسود معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله . ثم رجع إلى زياد وقال له قد أحضرتك إلى طلبك ورأيت أن أبدأ بأعراب القرآن . فاختر رجلاً من قبيلة عبد القيس وقيل من قريش وقال له خذ المصحف ومداداً يخالف لونه لون المصحف فإذا فتمت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة وإذا ضمتها فانقط أمامها وإذا كسرتها فانقط تحته نقطة وإذا أتبعته غنة أي تنوينا فانقط نقطتين حتى أتى على آخر المصحف .

وعن أبي الأسود أخذ العلماء النقط وأدخلوا عليه بعض التحسين إلى أن جاء عصر الدولة العباسية وظهر العالم الجليل « الحليل بن أحمد » البصري فأخذ نقط أبي الأسود وأدخل عليه تحسيناً فجعل علامة الفتح ألفاً صغيراً مبطوحة لأن الفتحة إذا أشبهت تولد منها ألف وعلامة الضم واواً صغيرة لأن الضمة إذا أشبهت تولد منها واو وعلامة الكسرة ياء صغيرة لأن الكسرة إذا أشبهت تولد منها ياء

وهو المسمى الآن بالشكل وزاد على ذلك فجعل علامة للتشديد وهي رأس سين
وعلمة للسكون وهي رأس خاء وأخرى للهمز وعلامة للاختلاس والإثمام .

نقط الإعجام :

وهو عبارة عن النقط التي تميز الحروف بعضها من بعض ، وسبب وضعها
أنه لما كثرت الفوحات الإسلامية وكثر الداخلون في الإسلام من الأعاجم كثر
تبعا لذلك التحريف في العرب وخيف على القرآن الكريم أن يمتد إليه بعض
التحريف أمر عبد الملك بن مروان أن يعمل الحجاج بن يوسف على ألا يصل
التحريف إلى هي القرآن الكريم . فاختار الحجاج ذلك المهمة « نصر بن عاصم
ويحيى بن يعمر » وكانا من أبرز العلماء وقتئذ في فنون القراءات وتوجيهها وعلوم
اللغة العربية وأسرها فوضعا ذلك النقط لتمييز بعض الحروف عن بعضها وقد
جعلنا هذا النقط بلون مداد المصحف لتمييز عن نقط أبي الأسود .

ومن ذلك يعلم أن نقط الإعراب متقدم على نقط الإعجام لتقدم زمن زياد
وأبي الأسود على زمن الحجاج ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، والشكل متأخر
على النقط بمعنييه لتأخر زمن الحليل على زمن أبي الأسود ونصر بن عاصم ويحيى
ابن يعمر .

وضع الأجزاء والأحزاب والأرباع :

وأما وضع أسماء السور في المصاحف وتقسيمها إلى أعشار ، وأرباع وأثلثات
وأجزاء وأحزاب ، فمن عمل المتأخرين ، وأول من أمر به المأمون العباس ، وقيل
أن الذي فعله هو الحجاج الثقفي أخذ من عمل الصحابة في وضع أسماء السور
وبإجتهاد منه في هذا التقسيم ، ولذلك تجد ابتداء الربع في وسط قصة مثلاً ،
ومن هنا نستطيع أن نحكم بأن اتباع هذا التقسيم ليس بلازم ، ولا حرج في
مخالفته ، بل ينبغي للقارئ أن يختم قراءته عند تمام الكلام . سواء كان في آخر
قصة أو آخر الربع السابق كما في قوله تعالى (والمحصنات من النساء) فانها
متعلقة بآية المحرمات من النساء فلو وقفنا على آخر الربع لأدى ذلك إلى عدم

تمام الكلام . ومثل ذلك كثير، ويبدو أن هذا التقسيم إنما كان لهدف تسهيل الحفظ على قارئ القرآن الكريم، وخاصة في السور الطوال . والله أعلم (١) .

نتيجة هذا التقسيم :

وكانت نتيجة هذا التقسيم أن أصبح القرآن الكريم يشتمل على :

عدد أجزائه ٣٠ جزءاً — الجزء حزبان .

عدد أحزابه ٦٠ حزباً — والحزب ٤ أرباع .

عدد أرباعه ٢٤٠ رباعاً .

عدد آياته ٦٢٣٦ آية .

عدد آياته المكية ٤٤٧٥ آية .

عدد آياته المدنية ١٧٦١ آية .

ابتداء نزول هو ليلة ١٧ من شهر رمضان :

مدة النزول في مكة ١٣ يوماً ٥ أشهر ١٢ سنة .

مدة النزول في المدينة ٩ أيام ٩ أشهر ٩ سنوات .

اتهاء النزول هو قرب وفاة النبي — صلى الله عليه وسلم .

ما يجب على كاتب المصحف وناسخه :

يجب على من أراد كتابة المصحف أن يلتزم بالرسم الشامي، ولا يجوز كتابته على القواعد الإملائية الحديثة، وهذا هو رأي جمهور العلماء من السلف والخلف والأدلة على ذلك :

أن النبي — صلى الله عليه وسلم — كان له كتاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن كله بهذا الرسم، وأقرهم الرسول على كتابته، وانتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى وقد كتب القرآن كله على هذه الكيفية المخصوصة ولم يحدث فيها تغيير ولا تبديل .

ثم تولى الخلافة أبو بكر الصديق — رضى الله عنه — فأمر بكتابة القرآن كله في المصحف على هذه الهيئة ، ثم جاء عثمان — رضى الله عنه — فنسخت المصاحف الثمانية بأمره من مصحف أبى بكر على هذا الرسم أيضا . إدوزع عثمان هذه المصاحف على الأمصار لتكون إماما للمسلمين ، وأقر أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عمل أبى بكر وعثمان في المصاحف ، ولم ينكر أحد منهم عليهما شيئا ، بل ظفر كل منهما باقرار جميع الصحابة لتمامهما ، واستمر المصحف مكتوبا بهذا الرسم في عهد بقية الصحابة والتابعين وتابعي التابعين والأئمة المجتهدين في عصورهم المختلفة ولم يثبت أن أحدا من هؤلاء جريما حدثه نفسه بتغيير هجاء المصاحف ورسمها الذي كتبت عليه أولا وكتابتها برسم آخر يسائر الرسم المحدث الذي حدث في عهد ازدهار التأليف في البصرة والكوفة ، بل ظل الرسم القديم قائما مستقلا بنفسه بعيدا عن التأثير بالرسم الحادث ، نعم ظل الرسم القديم منظورا إليه بعين التقديس والإكبار في سائر العصور المختلفة ، والأزمنة المتفاوتة مع أنه قد وجد في هذه العصور المختلفة أناس يقرعون القرآن ولا يحفظونه ، وهم في الوقت نفسه لا يعرفون من الرسم إلا هذا الرسم المحدث الذي وضعت قواعده في عصر التأليف والتدوين وشاع استعمال هذه القواعد بين الناس في كتابة غير القرآن .

روى الإمام البخاوى أن مالك بن أنس إمام دار الهجرة سئل : أرأيت من استكتب مصحفا أرأيت أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال : لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتابة الأولى .

قال البخاوى ، والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، ولا شك أن هذا هو الأخرى ، إذ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى ، انتهى .

وقال الإمام أبو عمرو الداني : لا يخالف لمالك من علماء هذه الأمة .

وقال الداني أيضا : سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو ، والياء والألف أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه شيء من ذلك ، قال : لا ، قال

أبو عمرو : يعنى الواو والياء والألف الزائدات فى الرسم ، المسميات فى اللفظ نحو « لا أذبحنه » و « بأيد » و « أولوا » . وهكذا .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو ، أو ألف أو ياء ، أو غير ذلك .

وقال صاحب المدخل : ويتعين على كاتب المصحف أن يترك ما أحدثه بعض الناس فى هذا الزمان من نسخ المصحف على غير الرسوم التى اجتمعت عليه الأمة . انتهى .

والخلاصة أنه يجب كتابة المصحف بالرسوم العثمانى لما يأتى :

١ - للدلالة التى سقناها .

٢ - أن قواعد الهجاء والاملاء الحديثة عرضة للتغيير والتنقيح فى كل عصر وفى كل جيل - فلو أخضعتنا رسم القرآن لهذه القواعد لأصبح القرآن عرضة للتغيير والتبديل وحيططنا للكتاب العزيز ، وقد تدبنا له يضطرنا إلى أن نجعله بمنأى من هذه التغييرات فى رسمه وكتابه ،

٣ - أن تغيير الرسم العثمانى ربما يكون مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى التغيير فى جوهر الألفاظ والكلمات القرآنية ، ولا شك أن فى ذلك القضاء على أصل الدين وأساس الشريعة ، وسد الدرائع - مهما كانت بعيدة - أصل من أصول الشريعة الإسلامية التى تبنى عليها الأحكام .

وتظهر الحكمة فى المحافظة على الرسم العثمانى جلية فيما يأتى :

١ - منها الدلالة على الأصل فى الشكل والحروف ككتابة الحركات حروفا باعتبار أصلها فى نحو إيتاء ذى القربى وسأوريكم ولا أوضواو ككتابة الصلاة والزكاة والحياة بالواو بدل الألف .

٢ - ومنها النص على بعض اللغات الفصيحة ككتابة هاء التأنيث بناو مجرورة على لغة طىء وكحذف ياء المضارع لغير جازم من يوم يأت لا تكلم نفس على لغة هذيل .

٣ - ومنها إضافة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في بعض الكلمات نحو أم
من يكون عليهم وكيلا، وأمن يمشى سوياء، فإن المقطوعة تفيد معنى بل
دون الموصولة .

٤ - ومنها أخذ القراءات المختلفة بين اللفظ المرسوم برسم واحد نحو
وما يخذعون إلا أنفسهم. وتمت كلات ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته، ولو كتبت
الأولى وما يخذعون لفانت قراءة الأفراد لحذفت الألف ورمحت الناء بحجورة
لإضافة ما ذكر .

٥ - ومنها عدم الاحتذاء على تلاوته على حقه إلا بموقفت شأن كل علم نفيس
يتحفظ عليه .

٦ - ومنها عدم تحميل الناس بأوليتهم وكيفية ابتداء كتابهم فلهذه الفوائد
يجب بقاءه على رسمه ولا يجوز تغييره لأنه يشجع عن تغييره مضارا لا يمكن إتلافها:

(أ) منها ضياع القراءات المتواترة بضياع شرط القرآن أو بالحقيق ضياع
القرآن الذي هو أساس الدين .

(ب) ومنها ضياع لغات العرب الفصحى لعدم الاستدلال عليها من أصدق
الحديث بضياع رسمه الدال عليها .

(ح) ومنها تطرق التحريف إلى الكتاب الشريف بتغيير رسمه الأصلي
التوقيفي .

(د) ومنها جواز هدم كيان كثير من العلوم قياسا على هدم كيان علم رسم
القرآن بدعوى سهولة تناوله للعموم .

(هـ) ومنها محو الدين بمحو رسم أصله الأساسي وقانونه الأكبر .

هذه بعض مضار تغيير رسم المصحف فهل يجوز رسمه في قلبه متقال ذرة من
الإيمان على تغيير حرف منه مما كتب عليه في زمن الصحابة الذين تلقوه من في

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتبوه له ولا أنفسهم في حضرته ونقلوه ثم اشتهر
للأمة بعده بإجماع منهم وهم أو ذاك فوق مئات الألوف. لا أعلن أحدا يتجرأ على
تغيير رسم المصحف أو يمين عليه إلا إذا كان مارقا من الدين، كما أنني أعتقد أنه
لا يتمكن من ذلك أحد أيا كان تصديقا لقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر
وإننا له لحافظون) (١)

الفصل الخامس

في

المكي والمدني



الفصل الخامس

في

المكي والمدني

من القرآن الكريم

ما هو معلوم أن القرآن الكريم نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدى ثلاث وعشرين سنة تقريباً . فبعضه نزل في مكة والبعض الآخر نزل في المدينة بعد الهجرة ، أو أثناءها ، أو في مكة بعد الفتح .

فما هو القرآن المسمى بالمكي وما هو المسمى بالمدني .

ولاملاء في ذلك ثلاثة آراء :

الرأي الاول :

أن المكي ما نزل بمكة ، سواء نزل بمكة نفسها ، أم نزل في مكان قريب منها كمنى وعرفات والحديبية ، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وسواء كان نزوله قبل الهجرة أم بعدها . والمدني ما نزل في المدينة نفسها أم في مكان قريب منها كبدر وأجدو وغيرهما ، وعلى هذا الرأي يكون المعتبر في التقسيم مكان النزول ، وعليه أيضاً يكون ما نزل في غير مكة والمدينة وضواحيها كالذي نزل في سفر من الأسفار قسماً مستقلاً لا يطلق عليه مكي ولا مدني .

الرأي الثاني :

أن المكي ما نزل في شأن أهل مكة ، سواء نزل في مكة نفسها . أم في مكان قريب منها — أم نزل في المدينة نفسها ، أم في سفر من الأسفار ، وسواء نزل قبل الهجرة أم بعدها . والمدني ما لم ينزل في شأن المكيين ومن على شاكلتهم من عبدة الأصنام . وعلى هذا المذهب يكون العبرة في التقسيم بالمخاطبين .

الرأى الثالث :

وهو أشهر الآراء وأضبطها — أن المكي ما نزل قبل هجرة النبي — صلى الله عليه وسلم — إلى المدينة سواء نزل في مكة نفسها أم في ناحية قريبة منها ، أو بعيدة عنها .

والمدنى ما نزل بعد هذه الهجرة سواء نزل بالمدينة أم بغيرها من البلدان . وإن كانت مكة أو ما جاورها ، أم نزل في سفر من الأسفار ، وعلى هذا الرأى يكون الاعتبار في التقسيم زمن النزول وهاك أمثلة توضح لك هذا الرأى :

١ — سورة الأنبياء . مكية على جميع الآراء ، أما على الرأيين الأول والثالث فلأنها نزلت بمكة قبل الهجرة وأما على الرأى الثانى فلأنها تضمنت بيان موقف أهل مكة من الدعوة المحمدية ، وإصرارهم على الكفر والنماد ، مع وضوح الأدلة الدالة على صدق هذه الدعوة . وعلى كل ما جاء به محمد — صلى الله عليه وسلم — من عند الله تعالى .

٢ — قوله تعالى في سورة الزخرف . . . (٥٠) . . . وستل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) فهذه الآية على المذهب الأول ليست مكية لأنها لم تنزل في مكة ولا في ضاحية من ضواحيها ، وليست مدنية لأنها لم تنزل في المدينة ولا في ضاحية من ضواحيها ، بل نزلت ليلة الإصرار ببית المقدس .

وقد سبق في تقرير هذا المذهب أن ما نزل في سفر لا يطلق عليه مكي ولا مدنى بل هو قسم مستقل بنفسه . وأما على الرأى الثانى فهي مكية لأنها بينت أن الله تعالى لم يسح فى شريعة من الشرائع السابقة عبادة غيره من الأوثان ففهما تقريرع لأهل مكة على عبادتهم هذه الأوثان التى لم يأذن الله بها على لسان أى رسول .

وأما على الرأى الثالث فهي مكية أيضا لأنها نزلت قبل الهجرة .

٣ — سورة التوبة : مدنية على جميع الآراء . أما على الرأيين الأول والثالث فلأنها نزلت بالمدينة بعد الهجرة ، وأما على الرأى الثانى فلأنها لم تنزل فى شأن أهل مكة ، بل نزلت فى شأن المنافقين فى المدينة ، وكشف أستارهم ، ولم يراز ما أضمره فى قلوبهم من كفر وحسد .

٤ — سورة النصر (إذا جاء نصر الله والفتح) إلخ : . . . فهذه السورة مكية على الرأى الأول لأنها نزلت بمكة عام الفتح . أو نزلت بمنى عام حجة الوداع على اختلاف الروايات فى ذلك وهى مدنية على الرأىين الثانى والثالث . لأنها على الرأى الثانى لم تنزل فى شأن أهل مكة وعلى الرأى الثالث نزلت بعد الهجرة (١) .

الخصائص العامة للقرآن المكي والمدنى :

سبق أن بينا أن القرآن الكريم مكي ومدنى ولكل منهما خصائص ومميزات تميز بينهما :

العصر المكي :

تتميز الآيات التى أنزلت فى مكة بما يأتى :

حيث الشكل — بقصرها — فى الجملة عن الآيات المدنية وهذا أغلب لا مطرد ، فجزء عم ، وهو الجزء الثلاثون من المصحف أغلبه مكي ، وإذا أنت تلونه رأيت قصر آياته وتمدد فواصله ، نعم هناك آيات مكية طويلة نوعا ما كسورة الأنعام وأكثرها مكي وآياتها طويلة نوعا ما فانها تقع فى تسعة أرباع ونصف الربع ، ومع ذلك فلم تتجاوز آياتها ١٦٥ آية ، ومثلها سورة النحل ، فانها تقع فى ستة أرباع وهى مكية إلا الآيات الثلاث الأخيرة منها ، والسورة كلها آياتها ١٢٨ آية .

والحكمة فى ذلك — والله أعلم — أن القوم — فى مكة لعنادهم — فى حاجة إلى ما يقرع آذانهم ويشير انتباههم ، وهذا يدعو إلى كثرة الفواصل ، وهذا المعنى يدركه الخطباء ، بينما المحاضر العلمى لا يعنيه هذا بل يعنى بوحدة الموضوع .

(١) راجع فى هذا . من علوم القرآن لفضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضى ص (٧-١) .

وثانيا : من ناحية الشكل — أيضا — أنك واجد في الآيات المسكية ألفاظا كثيرة لا يعرف معناها إلا المتعمقون في اللغة العربية المنحرفون على أصاليها ، ولعل الحكمة في ذلك أن أهل مكة كانوا أكثر العرب اختلاطا بالقبائل العربية الضاربة في شبه الجزيرة ، فان مجامع العرب ، ومواسم احتشادهم كانت في مكة كوسم الحج أو حولها كبدر وعكاظ وذى الحجاز ، فكان أهل مكة أقدر الناس على تذوق الأساليب العربية على اختلاف لمجاتها . ولهذا كانت لغة قريش — وهم أهل مكة — هي اللغة المختارة عند العرب وتعتبر — عند العرب — كلغة قومية اللهم إلا القبائل الضاربة في أطراف الجزيرة — فقد كانت لهم لمجاتهم الخاصة التي لم تتأثر بلغة قريش إلا بعد الإسلام قارن بين ما في جزء قد سمع وهو كله مدني وبين جزء عم ، وأكثره — كما قلنا — مكي ، ثم انظر إلى الكلمات التي تحتاج فيها إلى مراجعة المعاجم في كل منهما ، فانك ستجد أن ذلك كثير في الجزء الأخير .

ثالثا : من ناحية للوضوح — أن الآيات والصور المنزلة في مكة تعنى بالمعقبة وما يتصل بالإيمان بوجود الله تعالى ، وإثبات صفاته ووجوب توحيده بالعبادة دون غيره ، وتجد في الآيات المسكية نغما على للشركين الذين يتقنون وجود الله ولكنهم يشركون به غيره ، كما أنك تجد فيها الدعوة إلى وجوب الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، وفيها كذلك إقامة البرهان على صدق الرسول ، وأن هذا القرآن ليس من صنعه (وما كنت تنلو من قبله من كتاب ولا تحطه ، يمينك إذا لارتاب للطلون : بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون) (١) ، (وإذا تنلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي إنني أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل لو شاء الله ما تلوه عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمرا من قبله أفلا تعقلون) (٢) .

وهذا في المسكي كثير جدا ، والنحدي بالقرآن وقع كثيرا في مكة لغنا

أهلها ووقع قليلا في المدينة لثقة المماندين ، ولعل وجود التحدى في المدينة وهي دار السلام لإشعار العالمين ، أن التحدى بالقرآن الكريم باق إلى يوم القيامة ، أقوم الحجة على الجميع أن هذا الكتاب من عند الله تعالى وأن إعجازه خالد خلود السموات والأرض ، آمن الناس أو كفروا .

وبالجملة فانك تجد أصول الدين وعقائدها في السور المكية .

رابعا : يكثر - في المكي - الدعوة إلى أصول مكارم الأخلاق التي اتفقت عليها الشرائع السماوية وأقرتها الفطر السليمة ، كالنهي عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن وذلك لأن الاسلام لا يرضى من متبعيه أن يعتقدوا عقائده ، بحسب ، بل لا بد أن يكونوا على خلق عظيم ، وسجايا كريمة ليكونوا مثلا طيبة حتى يقتدى بهم غيرهم فليس كمكارم الأخلاق دعاية لدين جديد أو فكرة جديدة .

اقرأ إن شئت ما قصه الله تعالى من وصية لقمان لابنه في سورة لقمان من الآية ١٢ إلى ١٩ وقرأ - كذلك - وصف عباد الرحمن في سورة الفرقان من الآية ٦٣ إلى آخر السورة فكلها مكية إلا ثلاث آيات هي ٦٨-٦٩-٧٠ فيل أنها مدنية .

خامسا : تجد أكثر القصص في القرآن الكريم في السور المكية وذلك لأن القصص في القرآن تهدف إلى تسلية الرسول الكريم حتى لا تنذهب نفسه حسرات على معاندة قومه ، فيقص الله عليه أخبار الأنبياء السابقين لينبت فؤاده وفؤاد أتباعه القليلين لأن مشيئة الله تعالى أن ينصر رسوله وأتباعه (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) (١) .

ومن أهداف القصص في القرآن تحذير المماندين من عاقبة عنادهم بضرب الأمثال لهم بمن سبقهم من الأمم الماندة .

اقرأ سورة الشعراء ، وأكثرها مكي ، فتجد فيها قصة موسى - عليه السلام -

مع فرعون وقومه وقصة إبراهيم — عليه السلام — مع أبيه وقومه ، ثم قصة نوح عليه السلام — مع قومه ، ثم قصة عاد وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة مع أنبيائهم ، وقد ختمت كل قصة من هذه القصص بالآيتين : (لن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ، وإن ربك لهو العزيز الرحيم) (١) .

وفي هاتين الآيتين إنذار شديد وتحذير من انتقام الله العزيز الذي لا يظلم ، الرحيم الذي يقبل توبة التائبين لا عن خوف منهم أو خشية من قوتهم ومكاتبتهم .

واقرا كذلك — سورة القمر — وأكثرها مكي — وفيها قصص عجل لنوح وهود وصالح عليهم الصلاة والسلام — مع أقوامهم وكيف كانت عاقبتهم ، وقد أثبتت كل قصة بالآيتين التاليتين : (فكيف كان عذابي ونذر ، ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) (٢) .

ثم ذكر فيها قصة لوط — عليه السلام — مع قومه ، وأعقبها بقوله : (فتذوقوا عذابي ونذر ، ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) (٣) .

ثم تحدثت السورة عن فرعون وتكذيبه للنذير . وأتبع هذا القصص كله بقوله — جل شأنه — (أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براعة في الزبر) (٤) .

وإذا أنت تثبت القصص في القرآن الكريم وجدت أكثره يهدف إماما إلى تسليية الرسول وأتباعه أو تحذير أعدائه .

وهناك هدف آخر من أهداف القصص القرآني ، وهو جعل هذا القصص حجة على أن هذا القرآن من عند الله ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدرس تاريخاً ولم يجلس إلى معلم قط ، ثم يأتي بهذا القصص الذي قامت البراهين على صدقه فكان هذا دليلا على أنه من عند الله ، ففي سورة هود بعد أن قص الله قصة نوح

(٢) القمر (١٦-١٧)

(٤) القمر (٤٣)

(١) الشعراء (٨-٩)

(٣) القمر (٣٩-٤٠)

بتفصيل لم يرد في سورة أخرى أعقب هذه القصة بقوله جل شأنه : (تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين) (١) .

وفي سورة يوسف — وأكثرها — مكي — واقصة كلها مكية — بعد أن قص الله خبر يوسف عليه السلام مع إخوته — وكيف كانت عاقبة أمره أحسن من ذلك بقوله جل شأنه مخاطباً رسوله محمداً عليه الصلاة والسلام (ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون) (٢) .

وهذا المعنى كثير في القرآن الكريم ، وفي السور المكية بالذات .

هذا ، وإن هذه الأهداف من القصص القرآني أنسب للمجتمع المكي العنيد في خصومته الشديد في عداوته .

سادساً : يقل — في العصر المكي — التشريع العلمي سواء كان راجعاً إلى العبادات أو للمعاملات ، لأن الدعوة حينئذ في حاجة إلى تثبيت أصولها ولإرساء قواعدها وسنن مروراً سريعاً على التشريعات للمكية العملية ، وقد تعود — إن شاء الله — إلى نوع التفصيل عند الكلام على التدرج في التشريع .

فما شرع — في مكة ونزل فيه القرآن — وجوب إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فهناك آيات كثيرة مكية تدل على ذلك ، إلا أن الزكاة المفروضة في مكة كانت من باب التعاون على البر ووجوب مساعدة السائل والمحروم ، وأما الزكاة بنظامها المعروف فهذا كان بالمدينة ، وستناول ذلك تفصيلاً فيما بعد ، ومن ذلك — أيضاً — حرمة التطييف في الكيل والوزن : (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسرون) (٣) .

ومن التشريعات العملية المكية ما ينصل بالذبايح والقرايين ، وذلك لاتصالها

(٢) يوسف (١٠٢)

(١) هود (٤٩)

(٣) المطففين (١-٣) وهي كما قيل آخر سورة نزلت بمكة .

بالعقيدة ، وقد فصلت سورة الأنعام كثيراً من هذه الأحكام ، وأغلب السورة مكي ، والآيات التي تعرضت لهذه الأحكام من المكي وإليك بعض هذه الآيات التي فيها من التفصيل في هذا الموضوع بالذات .

يقول الله تعالى : (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم مؤمنين ، وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ، وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم ، إن ربك هو أعلم بالمعتدين) (١) فالآية الأولى فيها إباحة أكل الذبيحة التي ذكر عليها اسم الله ، وربط ذلك بالإيمان ألا يحرم الإنسان إلا ما حرم الله ، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن يراد هذا الحكم في التشريع المكي لارتباط بالعقيدة .

والآية الثانية فيها استفهام إنكاري لتحريم ما أحل الله من أكل الذبيحة التي ذكر عليها اسمه — تعالى — بعد أن فصل لهم ما حرم عليهم في قوله تعالى في هذه السورة أيضاً (قل لأجدد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً (٢) أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل (٣) لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم) (٤) .

ولا يضر تأخر هذه الآية في التلاوة ، فقد سبق أن عرفت أن القرآن نزل منجماً ، وترتيب التلاوة ليس ترتيب النزول ، والظاهر من الآية ١٢٩ أنها نزلت بعد الآية ١٤٥ .

وسبب نزول الآيتين الأوليين كما قال الواحدى أن المشركين قالوا : يا محمد أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها ؟ فقال — عليه الصلاة والسلام — الله تعالى — قتلها ، قالوا : تزعم أن ما قتل أنت وصحابك حلال ، وما قتل الصقر والكلب حلال ، وما قتله الله حرام فنزلت هذه الآية (٥) .

(١) الأنعام (١١٨ ، ١١٩) (٢) مسفوحاً : أى سائلاً

(٣) الإهلال : فى اللغة أرفع الصوت والمراد به ذكر غير اسم الله على الذبيحة .

(٤) الأنعام (١٤٥) (٥) يراجع الألوسى (٨ / ١٣)

وفى الآية الثانية : بيان لأخلاق كثير من الناس أنهم يضلون باهوائهم بغير علم ، فيحرمون ما لا يتفق مع أهوائهم ، ويحلون ما يتفق مع هذا الهوى :

وفى هذه السورة — أيضاً — قوله تعالى : (ولأننا كالأعمى لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتمهم إنكم لمشركون) (١) .

وفى هذه الآية — وهى مكية أيضاً — نهى عن تحريم ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه ، والحال أن هذا فسق ، وأن مجادلهم فى أمر الميتة وغيرها إنما هو من وحي الشياطين ومن الوهم واتباع الهوى .

هذا ، وفى سورة الأنعام أحكام أخرى عملية ، كإنكار قتل الأولاد وتفضيل الأبناء على البنات فى المأكل ، ولكن لما كان وراء هذه الأعمال عقائد كفرية تعرضت لها هذه السورة المكية — تراجع الآيات من ١٣٦ — ١٤٠ وفى هذه السورة المذكورة — أيضاً — حكم عملى لا يرجع إلى العقيدة ، ولكنه يرجع إلى وجوب التعاون على البر والتقوى ، وهو وجوب زكاة الزروع والثمار وذلك فى قوله تعالى : (وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابهة كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المرففين) (٢) .

وقد سبق أن قلنا : أن مبدأ الزكاة كان بمسكة ، ولما كانت الآية قد سبقت لبيان نعمة الله وقدرته فى الزروع والثمار ناسب أن يبين لهم أن هذه النعمة تستحق الشكر وذلك بإيتاء حقه يوم حصادها ، والمقصود الأول هو الامتنان كما يدل عليه سياق السورة من مبدئها ولحاقها حتى نهايتها .

(١) الأنعام (١٢١)

(٢) الأنعام (١٤١)

العصر المدني للتزويل وخصائصه :

بعد هجرة الرسول الأكرم إلى المدينة أصبح لجماعة المسلمين دولة تملو فيها كلمة الحق ، وكان لهذه الدولة حاجة ملحة إلى التنظيم السياسي والاجتماعي ومست الحاجة إلى وضع نظم ثابتة تنظم علاقة الفرد بربه ، وعلاقته بأسرته ، وعلاقته بمجتمعه الذي يعيش فيه ، كما دعت الحاجة إلى تنظيم علاقة المسلمين بمخالفهم في الدين . وبدأت الآيات تدرى تبين كل ما يحتاجه المجتمع من تشريعات بعضها بنصوص قطعية في دلالتها على مقصود الشارع بحيث لا يختلف اثنان يعرفان اللغة العربية في فهم مدلول النص :

وهذا النوع يسمى قطعي الدلالة : والأمثلة عليه كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال : آيات للورايث في سورة النساء : تراجع الآيات ١١-١٢-١٧١ . وآيات المحرمات من النساء فإن أكثرها قطعي الدلالة — أيضاً — تراجع الآيات ٢٢-٢٣-٢٤ من سورة النساء أيضاً :

هذا ومن رحمة الله بعباده ، وتوسعت عليهم ، ولكي يعملوا عقولهم أنزل آيات لبيان بعض الأحكام تحتمل أكثر من معنى ، وتسمى هذه الآيات ظنية الدلالة ، وكلف عباده أن يجتهدوا في فهمها ، وتقبل منهم العمل بما تصل إليه عقولهم ، وجعل للمصيب أجرين وللمخطئ في اجتهداه أجرا واحداً ، وهذا اللون كثير — أيضاً — كقوله تعالى في شأن المطلقات (والطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (١) .

وإنما كانت هذه الآية ظنية لأن لفظ القراء ورد في اللغة بمعنيين : أولهما : الطهر ، وثانيهما الحيض ، وعلى المجتهد أن يعمل فكره في اختيار أى المعنيين أقرب إلى مقصود الشارع ، وسأحاول بمشيئة الله أن أبين لك مميزات السور والآيات المدنية ، وهذه المميزات ترجع كذلك إلى الشكل والموضوع .

أما ما يرجع إلى الشكل فهو :

١ — طول الآيات المدنية ، وهذا في غالب الجمل ، وقد بينت الحكمة فيما تقدم .

٢ — قلة الألفاظ التي يحتاج فهمها إلى المعاجم ، وقد بينت الحكمة — كذلك فيما تقدم .

٣ — أن كل آية يبدأ الخطاب فيها بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) فهي مدنية قطعاً ، وقد أصبح المؤمنون — في مجتمهم الجديد — جماعة لها من القوة والمكانة ما يدعو إلى تشریفهم بداء الله لهم بصقة الإيمان .

وهذه المناسبة ، فقد قال بعض العلماء : أن كل آية بدئت بـ (يا أيها الناس) فهي مكية ، وما بدئت بـ (يا أيها الذين آمنوا) فهي مدنية ، وباستقراء القرآن نستطيع أن نقول : أن الشق الثاني صحيح ، وأما الشق الأول فغير مسلم ، اللهم إلا أن يقال : إن ذلك أغلبي ، وإليك آيات مدنية قطعاً وهي مبدوءة بـ (يا أيها الناس) .

الأولى قوله تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) (١) ، الثانية قوله جل شأنه : (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين) . (٢) .

الثالثة قوله عز من قائل : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) (٣) .

الرابعة قوله تعالى : (إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت بآخرين وكان الله على ذلك قديراً) (٤) .

الخامسة قوله تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم

(٣) النساء (١)

(٢) البقرة (١٨٩)

(١) البقرة (٢١) .

(٤) النساء (١٢٣)

فآمنوا خيرا لكم، وإن تكفروا فإن الله ما فى السماوات والأرض وكان الله عليما حكيما (١) .

السادسة قوله تعالى: (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا) (٢) .

السابعة قوله تعالى : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (٣) .

ولا أعتقد أن الخطاب : بـ (يا أيها الناس) فى السور المسكية يزيد عن هذا العدد إلا قليلا .

فهناك آية فى سورة الأعراف ١٥٨ وفى يونس الآية ٥٧ - ١٠٤ - ١٠٨ وفى سورة الحج ثلاث آيات هى ١ - ٥ - ٧٣ وفى سورة فاطر ثلاث آيات أيضاً هى الآيات ٣ - ٥ - ١٥ .

والمتتبع الآيات المبدوءة بـ (يا أيها الناس) بمجدها تدعو إلى الإيمان بالله ، كما تدعو إلى أمر تفره الفطر السليمة كلها من غير حاجة إلى سبق إيمان ، اقرأ الآيات المذكورة آتفا ، وهى مدنية ثم اقرأ الآيات المسكية التى أشرت إليها ، فستجدها كلها لا يخرج عما قررته آتفا ، بينما الآيات التى بدئت بـ (يا أيها الذين آمنوا) تطلب أمورا لا بد أن يسبقها إيمان .

وأما للميزات المعنوية فهى ما يأتى :

١ — تفصيل الكثير من الأحكام العملية كت تنظيم الأسرة ، وهو ما يعرف الآن « بالأحوال الشخصية » وما يتصل بذلك من اللوائح والوصايا وأغلب هذه الآيات فى سورة البقرة والنساء والأحزاب والطلاق ، وتلبد من هذه الأحكام

(١) النساء (١٧٠)

(٢) النساء (١٧٤)

(٣) الحجرات (١٣)

في سورة المائدة والنور والمجادلة ، وقد عاجلت الآيات المدنية بعض الأحكام التي تتصل بالمعاملات المالية ووضعت الخطوط الرئيسية لأسس المعاملة بين الناس ونصت على بعض الأحكام بأسلوب قطعي الدلالة كتحريم الربا وأكل أموال الناس بالباطل أو عن غير تراض منهم .

وبالجملية فإن العصر المدني فيه كثير من التشريعات القرآنية التي تنظم الحياة في دولة أراد الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس .
وكذلك نجد في المدني كل ما يتصل بالتشريع الجنائي .

٢ — عرض التنزيل — في المدينة — لبيان النفاق ، وفضيح المنافقين ، وهذا اللون من التنزيل لا نجد في مكة لأن أهلها كانوا أعداء معانين ، ولم يظهر إلا في المدينة من قوم مرضى الأخلاق خافوا من سطوة المسلمين ، فقد أصبحت لهم شوكة ، ولم تمكن عند هؤلاء الشجاعة — كأهل مكة — أن يجهروا برأيهم ورأوا أن الدولة تتسع أركانها كل يوم فطلبوا اللعانم باظهار الاسلام وأبطنوا الكفر حقدا وحسداً .

ولما كان هؤلاء أخطر على الدولة الناشئة من أعدائها الجاهرين كثرت الآيات عليهم تكشف خباياهم وتحذر من شرهم ، وفي سورة البقرة وآل عمران والنساء والأنفال والتوبة آيات كثيرة في شأنهم ، وهناك سورة سميت باسمهم (للمنافقون) .

فاذا وجدت حديثاً في القرآن عن النفاق أو المنافقين ، فاعلم أنه مدني يقيناً .

٣ — محادثة أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة يجاور قوماً من المشركين عبدة الأوثان أو الذين لا يعرفون لهم إلها ويقولون : (ما يملكنا لا الدهر) ولما كان التنزيل يتعرض لأهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا بقدر ما يتصل بتصحيح عقيدة المشركين .

مثال ذلك : ماورد في سورة مريم — وأكثرها مكي — من قصة عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام — وقد نزلت هذه القصة — في مكة — ولم يكن بها أحد من النصارى — يومئذ — إلا قلة قليلة جدا لا يؤبه بهم ولا يكاد أحد يشعر بوجودهم ، وردت لقطع أطماع بعض المشركين الذين قالوا أن الملائكة بنات الله ، تشبها بالنصارى الذين قالوا : أن المسيح ابن الله . فقص عليهم قصة عيسى منذ حملت به أمه حينما نفخ فيها الملك من روح القدس إلى أن وضعته ، ثم أتت به قومها تحمله ، وبرأ الله مريم من فرية اليهود الذين لا يعرف عنهم التاريخ قديما وحديثا إلا الافتراء على أكرم الناس من الأنبياء والمرسلين والأطهار من الرجال والنساء ، ثم ختمت قصة عيسى مع أمه — عليهما الصلاة والسلام — بالمعزى الذى سبقت له ، وهو تصحيح عقيدة المشركين — ومن تشبوا بهم بقوله تعالى : (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذى فيه يمترون ، ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ، وإن الله ربى وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) (١) .

ومثال آخر في سورة طه — وأكثرها مكي — وتكاد قصة موسى عليه السلام مع فرعون وقومه ، ومع بنى إسرائيل تستوعب السورة .

نزلت في مكة تسلمية الرسول الأكرم حتى لا تذهب نفسه حسرات من عناء قومه ، فقص الله عليه قصة موسى وما لاقاه من فرعون ، وما لاقاه من بنى إسرائيل الذين أقدم الله على يده ، كأنه يقول له : ما كنت بدعا من الرسل (ولقد أرسلنا من قبلك رسلا إلى قومهم فجاءوهم بالبينات فانتقمنا من الذين أجرموا) (٢) . ولهذا افتتحت سورة طه بقوله تعالى (طه ما أنزلنا عليك القرآن لنشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلا بمن خلق الأرض والسموات العللى ، الرحمن على العرش استوى له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى ، وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى . الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ، وهل أتاك حديث موسى) (٣) . فأنت ترى أن الله مهد للقصة بأنها للتسليمية فلا أنزل عليه القرآن ليشقى بالحسرة ، وإنما هو تذكرة وعبرة .

هذا وقد ختمت القصة — في هذه السورة — بما يؤكد هذا المعنى بقوله
جل شأنه : (كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق وقد آتيناك من لدنا
ذكراً ، من أمرض عنه فإنه يحمل يوم القيامة وزراً ، خالدين فيه وساء لهم يوم
القيامة حملاً) (١) .

وأنت لو تتبعته السور المكية لوجدت أن الحديث فيها عن اليهود والنصارى
ليس جدلاً مباشراً معهم ، وإنما هو تصحيح لعقيدة المشركين أو تسلية للرسول
— صلى الله عليه وسلم — وأتباعه ، أو تحذير للمشركين من عنادهم .

هذا شأن الوحي المنزل : (القرآن الكريم) في مكة مع أهل الكتاب من
اليهود والنصارى ، ولكن بعد الهجرة أخذ الحديث عن اليهود والنصارى لوناً
جديداً فقد كان في المدينة وحولها أقوام من اليهودية ، ثم اتصل المسلمون بنصارى
نجران وتطلب والقبائل العربية المنتصرة التي كانت في شمال الجزيرة للتأخمين
لروم ، فحصل احتكاك في المماثلة ثم مجادلة في العقيدة ثم خلاف في الرأي
أدى إلى وقوع صدام بين المسلمين وبين أهل الكتاب ، وكان لا بد من أن يكون
ذلك صدى في كتاب الله لأنه — كما قلنا أولاً — نزل منجماً بحسب الحوادث
والنوازل ، وبهذا نرى السور للدينة كثيرة الحديث عن اليهود وعنادهم وسوء
أدبهم مع الله تعالى ، فإن المشركين — ولم يكن لهم سابق هداية لم يسيثوا الأدب
مع الله كما أساء اليهود الأدب معه ، فالشركون كانوا إذا سئلوا عن خالق
السموات والأرض قالوا : إنه الله ، وكانوا يملكون عبادتهم للأوثان بأنها تقربهم
إلى الله زلفى .

أما اليهود فقد قالوا كما حدثنا الله عنهم : « إن الله فقير ونحن أغنياء »
وقالوا ، أخزاهم الله : « يد الله مغلوله غلت أيديهم وأعتوا بما قالوا بل يده
مبسوطتان ينفق كيف يشاء » .

وترى أسلوب مجادلة النصارى أسلوباً علمياً حول إبطال عقيدة التشليث
وبنوة المسيح لله تعالى ، وادعاء ألوهيته ، وإبطال عقيدة الصلب :

وأكثر هذا الحديث عن اليهود والنصارى في سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة .

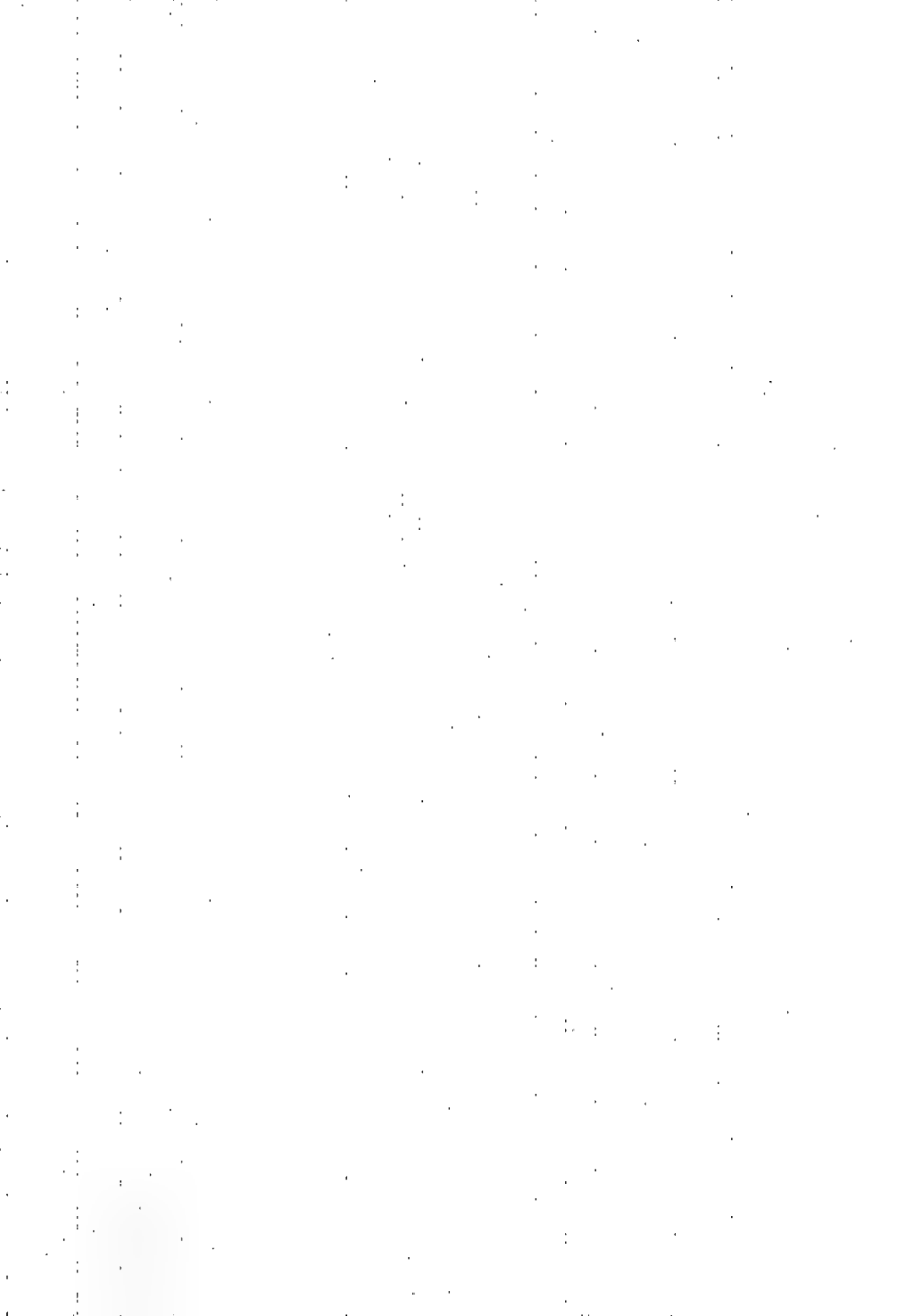
٤ — من مميزات السور والآيات المدنية : الحديث عن الغزوات وما يتصل بها من أحداث . وهذا منطق ، لأن القتال إنما شرع في المدينة للدفاع عن العقيدة ورد ظفیان الأعداء الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأهوائهم ، وليس من الحق والمدل أن يخرج قوم من ديارهم ، وتصادر أموالهم ويضطهد ضمقأؤهم ثم يقف للظلمة ومن مكتوف الأيدى يتلقون الطعنات ثم لا يدافعون عن أنفسهم بعد أن صارت لهم شوكه وعزة . تراجع سورة آل عمران ففيها حديث عن غزوة أحد ، وسورة الأنفال وفيها الحديث عن غزوة بدر الكبرى وسورة التوبة وفيها حديث عن غزوة المعرة ، وهى غزوة تبوك ، وسورة الأحزاب وفيها غزوة الخندق وتسمى غزوة الأحزاب ، وفيها كذلك حديث عن غزوة بنى قريظة (وأزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب) (١) وسورة الحشر ففيها حديث عن غزوة بنى النضير .

هذه جملة المميزات بين التنزيل المسمى والتنزيل المدنى .

الفصل السادس

في

فضل تلاوة القرآن الكريم



الفصل السادس

في

فضل تلاوة القرآن الكريم

من خصائص القرآن الكريم أن تلاوته عبادة يشأب عليها الإنسان ، وينال بها الأجر من الله عز وجل ، وهذه الخاصية لبست لغيره من الكتب السابقة .

قال الله تعالى : (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله إنه غفور شكور) (١) وفي هذه الآية الكريمة إشادة بالتأين لكتاب الله تعالى ، ويأين لمظيم أجورهم ، وكريم جزأئهم ، وأيس المراد بالتلاوة مجرد المرور بالكلمات ، وترديدها على الألفواه من غير ذكر ولا روية ، وإنما المراد التلاوة التي يصحبها التمس والتدبر الذي ينشأ عنه الإدراك والتأثر ، ولا شك أن التأثر يفضى بالقارئ لا محالة إلى العمل بمقتضى قراءته ، ولذلك أتبع الله القراءة بإقامة الصلاة ، وبالإففاق سراً وعلانية من فضل الله ثم برجاه القارئين — بسبب ذلك — تجارة لن تبور . فهم يعرفون أن ما عند الله فيها خير مما ينفقون ، ويتاجرون تجارة كاسية ، مضمونة الربح ، ياملون الله وحده ، وهى أربح معاملة ، ويتاجرون بها تجارة تؤدي إلى توفيتهم أجورهم ، وزيادتهم من فضل الله تعالى ، إنه غفور شكور ، ينفر التقصير ويشكر الأداء ، وشكره تعالى كناية عن رضاه تعالى عن هؤلاء ، وحسن جزأئهم عنده .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على مسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة ، والله فى

عون العبد مادام العبد في عون أخيه. ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله تعالى يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه « أخرجه مسلم .

والسكينة هي الشدة التي توقع صاحبها في الكرب ، ومعنى تنفيسها تفرجها وإزالتها وقوله « في بيت من بيوت الله » ليس البيت قيداً إذا اجتمعوا في مكان آخر غير المسجد كان لهم هذا الفضل أيضاً ، فالتقييد ببيت الله خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له .

فلا اجتماع للتلاوة في أى مكان يترتب عليه هذا الفضل وإن كان الاجتماع للتلاوة والمداينة في المسجد أفضل من الاجتماع في أى مكان آخر لما في المسجد من مزايا وخصائص لا توجد في غيره .

والمراد بالسكينة طمأنينة النفس ، وانسراح الصدر ، وهدوء الضمير .

قال الإمام النووي : وفي الحديث فضل قضاء حوائج المسلمين ، ونفعهم بما تيسر من علم ، أو معاونة ، أو إشارة بمصلحة ، أو نصيحة ، أو غير ذلك ، وفيه فضل السعة على المسلمين ، وفضل إنظار المعسر ، وفضل المشي في طلب العلم . انتهى .

وعن أبي ذر قال : قلت : يا رسول الله أوصني ، قال : عليك بتقوى الله تعالى فانها رأس الأمر كله ، قلت : يا رسول الله زدني ، قال : عليك بتلاوة القرآن فإنه نور لك في الأرض وذر لك في السماء . أخرجه ابن حبان .

وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لله أهلين من الناس ، قيل من هم يا رسول الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصته . أخرجه أحمد .

وعن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه » رواه مسلم .

وعن النعمان بن بشير عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال :
أفضل عبادة امتي تلاوة القرآن . أخرجه البيهقي .

وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : حملة القرآن في ظل
الله يوم لا ظل إلا ظله . أخرجه الديلمي .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله — صلى الله
عليه وسلم : « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر
أمثالها ، أما إني لا أقول « ألم حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ،
وميم حرف » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي — صلى الله عليه وسلم —
قال : يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتق ، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا ، فإن
مزلتك عند آخر آية تقرأها . رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن
صحيح .

والمراد بصاحب القرآن في الحديث من يلزمه بتلاوته والعمل بما فيه :
ومعنى ارتق : اصعد في درجات الجنة « ورتل » أي القراءة ، وترتيل القراءة
هو التأنى فيها ، وتبيين حروفها وحركاتها ، قال الخطابي : جاء في الأثر أن
عدد أي القرآن على قدر ما كنت تقرأ من آي القرآن ، فمن استوفى قراءة جميع
القرآن استولى على أقصى درج الجنة ، ومن قرأ جزءاً منها كان رقبته الدرج
على قدر ذلك فيكون منهى الثواب عند منتهى القراءة . انتهى .

والأثر الذي أشار إليه الخطابي رواه البيهقي عن عائشة مرفوعاً « عدد
درج الجنة عدد آي القرآن ، فمن دخل الجنة من أهل القرآن فليس فوقه
درجة »

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : يجرى
القرآن يوم القيامة فيقول يارب حل فيلبس تاج الكرامة ، ثم يقول يارب

زده فلبس حلة الكرامة ، ثم يقول يا رب أرض عنه فيرض عنه ، فيقال له
اقرأ وارق ويزاد بكل آية حسنة . رواه الترمذى وقال حديث حسن .

وعن تميم الدارى عن النبى — صلى الله عليه وسلم قال : من قرأ هتترآيات
فى ليلة كتب له قطار ، والقطار خير من الدنيا وما فيها . فإذا كان يوم القيامة
يقول ربك عز وجل : اقرأ وارق بكل آية درجة ، فيقرأ آية ويصعد درجة حتى
يشجز مامعه من القرآن ثم يقال له اقبض فيقبض ، ثم يقال له : أنتدى ماذا فى يديك
فإذا فى يده اليمنى الخلد ، وفى يده اليسرى النسيم . أخرجه الطبرانى .

وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال :
من قرأ القرآن فرأى أن أحدا أعطى أفضل مما أعطى فقد عظم ما صغر الله ،
وصغر ما عظم الله . وليس ينبغى لحامل القرآن أن يسفه ، أو يغضب فيمن
يغضب ، أو يحقد فيمن يحقد ولكن يعفو ويصفح لفضل القرآن . أخرجه
الطبرانى .

وكان الإمام أبو عبيد الرحمن السلمى إذا ختم عليه أحد الحائمين للقرآن أجله بين
يديه ، ووضع يده على رأسه وقال له : يا هذا اتق الله فاعرف أحدا خيراً منك
إن حملت بما علمت .

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، أن أسيد بن حضير بينما هو ليلة يقرأ
فى مريده إذ جالت فرسه فقرأ . ثم جالت أخرى فقهرأ ثم جالت أيضاً . قال
أسيد فخشيت أن تطيحى . فقامت إليها فامثل الظلة فوق رأسى فيها أمثال
السرج عرجت فى الجوف حتى ما أراها ، فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله : بينما أنا البارحة من جوف الليل أقرأ فى مريدى إذ
جالت فرسى ، فقال صلى الله عليه وسلم « اقرأ ابن حضير » فقهرأت ثم جالت
أيضاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقرأ ابن حضير » فانصرفت ، وكان
يحى قريباً منها خشيت أن تطأه فرأيت مثل الظلة فيها أمثال السرج عرجت فى
الجوف حتى ما أراها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

عليه الملائكة كانت تستمع لك ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستقر
منهم . رواه البخاري ومسلم .

وقوله « صريدي » هو بكسر الميم وفتح الباء الموضع الذي ترتبط فيه الإبل .
وقوله جالت فرسه أى وثبت واضطربت ، والنظرة السحابة ، والسرّج :
المصاييح .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له : اقرأ ابن حضير : معناه كان ينبغي أن
تستمر على قراءتك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة .

قال النووي : وفي الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة ، وفيه فضيلة
القراءة ، وأنها سبب نزول الرحمة ، وحضور الملائكة ، وفيه فضيلة استماع
القرآن الكريم . انتهى .

وعن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل
المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأتربة ريحها طيب ، وطعمها طيب ومثل المؤمن
الذي لا يقرأ القرآن مثل النمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذي
يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ
القرآن كمثل الخنزيرة ليس لها ريح وطعمها مر » (١) .

قال النووي : وفي الحديث فضيلة حافظ القرآن ، واستحباب ضرب الأمثال
لإيضاح المقاصد ، وفيه الحض على حفظ القرآن ، ودوام تلاوته والتمسك
بما فيه .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الماهر
بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويشق فيه وهو عليه
شاق له أجران » رواه مسلم .

الماهر هو الحاذق الكامل في الحفظ الذي لا يتوقف ، ولا تشق عليه القراءة

لجودة حفظه وإتقانه والسفرة الملائكة ، جمع سافر .

قال ابن الأباري : هموا بذلك لتزولهم بالوحى وما يقع به الصلاة تشبيها بالسفير الذى يصلح بين الرجلين . وقال ابن عرفة : هموا بذلك لأنهم يسفرون بين الله وبين أنبيائه أى ينزلون برسالات الله تعالى إلى الأنبياء وهو بمعنى الأول . وقيل : السفرة الكتبة من الملائكة ويسمى الكاتب سافرا لأنه يبين الشيء ، ويقال أسفر عن الشيء بينه ووضعه .

والبررة : الطيعون . قال المهب . ومعنى كون الماهر بالقرآن مع السفرة أنه معهم فى الحفظ فى درجة واحدة ، وقال القاضى عياض : ويحتمل أن يكون معهم فى منازلهم فى الآخرة ، أى يكون رفيقاً لهم فيها لانصافه بصفتهم فى حلمهم كتاب الله تعالى ، ويحتمل أن يكون المعنى عامل بعملهم كما يقال : معى بنو فلان أى فى الرأى وللذهب ، كما قال لوط عليه السلام (ونجى ومن معى من المؤمنين) (١) وجاء أن من تعلم القرآن من صفراء وعمل به داخله الله تعالى بلحمه ودمه وكتبه عنده من السفرة الكرام البررة . انتهى .

وقوله : ويستمتع فيه : قال القرطبي : التمتع للتردد فى الكلام عينا وصعوبة فالمعنى يتردد فيه لقلة حفظه ، والأجران أحدهما فى تلاوته ، والثانى فى تنبيه ومشقته ، ودرجات الماهر فوق ذلك كله لأنه قد كان القرآن متتاعاً عليه ثم ترقى عن ذلك إلى أن شبه بالملائكة .

قال القاضى عياض : وليس المعنى أنه أكثر أجراً من الماهر . بل الماهر أكثر لأنه مع السفرة ، وله أجور كثيرة ، وكيف يلتحق من لم يعنى بكتاب الله تعالى بمن اعتنى به حق مهرب فيه . انتهى .

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا حسد إلا فى اثنتين . رجل آتاه الله القرآن الكريم فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورواه البخارى ومسلم .

وهن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا حسد إلا فى اثنتين ، رجل علمه القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار فسمعه جاره فقال : ليتنى أوتيت مثل ما أوتى فلان ، فعملت مثل ما يعمل .

ورجل آناه الله مالا فهو يهلكه فى الحق ، فقال رجل : ليتنى أوتيت مثل ما أوتى فلان فعملت مثل ما يعمل ، رواه البخارى .

وقوله : لا حسد إلا فى اثنتين ، المراد بالحسد هنا الغبطة وهى أن تدنى مثل ما أفبرك . وآناء الليل وآناء النهار : ساعاتهما . ومعنى فهو يهلكه فى الحق يتفقه فى الطاعات .

قال فى شرح المشكاة : أثبت الحسد لإرادة المبالغة فى تحصيل النعمتين الخطيرتين يبنى ولو حصلنا بهذا الطريق المذموم فينبغى أن يتحرى ويجتهد فى تحصيلهما فكيف بالطريق الم محمود لا سيما وكل واحدة من الحصلتين بلغت آية لا أمد فوقها ولو اجتمعتا فى امرئ بلغ من الغلاء كل مكان .

قال ابن كثير : ومضمون هذين الحديثين أن صاحب القرآن فى غبطة ، وهى حسن الحال فينبغى أن يكون شديد الاغتراب بما هو فيه ويستحب تضييطة بذلك غبطة يغبطه بالسكر غبطة إذا تمنى مثل بما هو فيه من النعمة ، وهذا بخلاف الحسد المذموم ، وهو تمنى زوال نعمة المحسود عنه سواء حصلت هذه النعمة للحاسد أم لا ، وهذا مذموم شرعا ومهلك وهو أول معاصى إبليس حين حسد آدم على ما منحه الله تعالى من السكرامة والاعظام . والحسد الشرعى المندوح هو تمنى حال مثل حال ذلك الذى هو على حال سارة .

ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا فى اثنتين » فذكر النعمة القاصرة ، وهى تلاوة القرآن آناء الليل والنهار ، والنعمة المنعدية وهى إنفاق المال بالليل والنهار كما قال تعالى : (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور) (١) .

ويدل على أن المراد بالحمد في الحديث الغبطة ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تأسس بينكم إلا في اثنين : رجل أعطاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والآنهار ، ويتبع ما فيه فقول رجل : لو أن الله أعطاني مثل ما أعطى فلانا فقوم به كما يقوم به ورجل أعطاه الله مالا فهو ينفق وينصدق ، فيقول رجل لو أن الله أعطاني مثل ما أعطى فلانا فأتصدق به ، انتهى .

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« خيركم من تعلم القرآن وعلمه » رواه البخاري .

وفي هذا الحديث بيان فضل تعلم القرآن ، والترغيب فيه . وقد سئل سفيان الثوري عن الرجل يفسد أو يقرأ القرآن ؟ فقال يقرأ القرآن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خيركم من تعلم القرآن في مسجد الكوفة أربعين سنة بسبب مجامعة لهذا الحديث : يقول ذلك الذي أقعدني بقعدتي هذا .

قال ابن كثير : والغرض أنه صلى الله عليه وسلم قال : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وهذه صفات المؤمنين المتبعين للرسول ، وهم السكفة في أنفسهم المكفون في أنفسهم لغيرهم وذلك جمع بين النفع القاصر والمتدى ، وهذا بخلاف صفة الكفار الذين لا ينتفعون ولا يتركون أحداً ينتفع ، كما قال تعالى في حقهم : (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أجمعهم) (١) .

وقال تعالى : (وهم يهون عنه ويأون عنه) (٢) يعني أنهم يهون الناس عن اتباع القرآن مع تأييم وعدمه عنه أيضاً ، فجمعوا بين التكذيب والصد كما قال تعالى : (فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها) (٣) فهذا شأن شرار الكفار ، أن شأن الأخيار الأحرار أن يشكروا في أنفسهم وأن يسموا في تكبير غيرهم كما في هذا الحديث ، وفي قوله تعالى : (ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله

(١) سورة محمد عليه الصلاة والسلام (١)

(٢) الأنعام (١٥٧)

(٣) الأنعام (٢٦)

ومحمد صالحاً وقال إنني من المسلمين (١) فجمع بين الدعوة إلى الله — سواء أكان بالأذان أم بغيره من أنواع الدعوة إلى الله من تعليم القرآن والحديث والفتنة وغير ذلك مما ينتهي به وجه الله تعالى ، ومحمد هو في نفسه صالحاً أو قال قولاً صالحاً أيضاً فلا أحد أحسن حالا من هذا « انتهى » .

وعن أبي هريرة أنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة علم الناس القرآن وتعلمه فإنك إن مت وأنت كذلك زارت الملائكة قبرك كما يزور البيت العتيق » (٢) .

قال القرطبي : قال العلماء : تعليم القرآن أفضل الأعمال لأن فيه إغاثة على الدين فهو كالتأمين الكافر الشهادة ليسلم .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال صلى الله عليه وسلم : « إن الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

والجوف : القلب . والحرب بفتح الحاء وكسر الراء الخراب . قال الطبري . أطلق الجوف وأريد به القلب ، إطلاقاً لاسم المحل على الحال . وقد استعمل على حقيقة في قوله تعالى : (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه) واحتج لذكره ليم التشبيه له بالبيت الخرب بجامع أن القرآن إذا كان في الجوف يكون عامراً مزينة بحسب قلة ما فيه وكثرته ، وإذا خلا عما لابد منه من التصديق والاعتقاد الحق والتفكير في آلاء الله تعالى ومحبه وصفاته يكون كالبيت الخرب الخالي عما يعمره من الأثاث والتجميل . انتهى .

وروى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تفتح أبواب السماء لحسنه : نزول الغيث ، وقراء القرآن ، ولقاء الزحف ، والأذان ، والدعاء » . رواه الطبراني في الأوسط .

(١) فصلت (٢٢) .

(٢) رواه السنن في البلدان (لطائف الاشارات ١/١٢١) .

وعنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد »
قالوا : يا رسول الله ، فما جلاؤها ؟ قال تلاوة القرآن ، أخرجه البيهقي في شعب
الإيمان .

وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يقول الرب تبارك وتعالى : من شغله قراءة القرآن عن مسألتي أعطيته أفضل
ما أعطى السائلين ، » وفي رواية زيادة ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل
الله على خلقه ، رواه الترمذي .

قال القرطبي : فأخبر صلى الله عليه وسلم أن من قرأ القرآن واشتغل به عن
الدعاء أعطاه الله تعالى أفضل سؤال سأل أحد من خلقه ، انتهى .

وعن أبي سعيد الخدري قال . قال صلى الله عليه وسلم « من شغله قراءة ،
القرآن عن دعائي ومسألتي أعطيته أفضل نواب الشاكرين » أخرجه البزار وغيره .
وروى الطبراني بسنده عن كعب الأحبار أنه قال ، ثلاث من عمل بواحدة
منهن دخل الجنة ، رجل شهد بأئس من بأئس المسلمين فصرح قتل أو فتح
على المسلمين .

ورجل قعد في حلقة فقرا عليهم القرآن فحمدوا ربهم عز وجل ثم دعوه
سبحانه على أثر ذلك ، فيقول للملائكة : علام اجتمع هؤلاء — وهو أعلم بهم
ولكن يريد أن يكونوا شهداء فيقولون : أي رب أنت أعلم فيقول : إني أعلم
ولكن ابشروني بالمسك فيقولون : يسألونك أن تدخلهم الجنة وترحهم عن
النار . فيقول : أشهدكم أنه قد أوجبت لهم الجنة وترحهم عن النار « ورجل
قام من دفنه ومن فراشه والله أن يكرن قام من عند امرأته في ليلة قرة — أي
باردة — فإن كان جنباً اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ وأحسن وضوءه
فقام فقرا ودعا ربه عز وجل . فيقول الله للملائكة ، ما أقام عبدي من دفنه
وفراشه فيقولون : يارب خوفته هذا بك ، ورغبته في رحمتك وهو يستجير من
عذابك ويرجو رحمتك فيقول : أشهدكم أني قد أجرتهم بما يخاف وأوجبت له ما يرجو .

قال القرطبي : ومثل هذا لا يقال من جهة الرأي فهو مرفوع وقد ثبت
معناه في غير ما حديث مرفوعاً والحمد لله . ا . هـ .

وعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « ما تكلم العباد بكلام
أحب إلى الله من كلامه ، وما تقرب إليه المتقربون بأحب إليه من كلامه » .

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن
فإن الله تعالى لا يعذب قلباً وعى القرآن ، وإن هذا القرآن مأدبة الله فمن دخل
فيه فهو آمن ، ومن أحب القرآن فليثبت » رواه الدارمي .

قال القرطبي : يقال مأدبة بضم الدال ، ومأدبة بفتحها ، فمن قال بالضم أراد
الصنيع من الطعام يصنعه الإنسان فيدعو إليه الناس لإكرامهم فشبه القرآن —
وهو معقول بشئ ومحسوس وهو صنيع يصنعه الله لعباده لم فيه خير ونفع ، ومنه
قال بالفتح فإنه يذهب به الأدب بحمله مفعلة من الأدب .

ويخرج بحديثه الآخر : إن القرآن مأدبة الله عز وجل فتعلموا من
مأدبته . انتهى .

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أشرف أمتي حملة القرآن
وأصحاب الليل » أخرجه الطبراني والمراد بأصحاب الليل القائمون بالأسحار
بالصلاة ، والتهجد ، والذكر ، والتبذل .

وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « للصيام والقرآن
شفعان للنبي ، يقول الصيام : منعه الطعام والشهوات بالنهار فشفني فيه ،
ويقول القرآن : منعه النوم بالليل فشفني فيه فيشفعان » أخرجه وصححه
الحاكم على شرط مسلم .

وعن أبي موسى الأشعري قال : قال صلى الله عليه وسلم : « إن من إجلال
الله تعالى إكرام ذي الشيبة المسلم ، وحامل القرآن ، غير الغالي فيه ، والجلاني
عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط » رواه أبو داود ، والغالي فيه هو الذي

يشألى وينقطع فى أحكامه ، ويبالغ ويسرف فى العمل به ، وهو فى ذلك مخالف لتعليم الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه حيث يقول : « إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ، فإن لثبت لا أرضا قطع ، ولا ظهراً أبقى ، والجأى عنه هو المحاب لأحكامه والعمل بما فيه ، والمقسط هو العادل .

وعن أبى ذر عن النبى صلى الله عليه وسلم : « لأن تغدو فتعلم آية من كتاب الله تعالى خير لك من أن تصل مائة ركعة » أخرجه ابن ماجه .

وعن معاذ الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ القرآن وعمل به أبس والد تاجاً يوم القيامة ضوءه من ضوء الشمس فى بيوت الدنيا ، فما ظنكم بالذى عمل بهذا » . أخرجه أبو داود .

وعن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ القرآن فاستظمره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخله الله الجنة وشفعه فى عشرة من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار » أخرجه الترمذى .

وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ القرآن وعمل بما فيه ومات مع الجماعة بعثه الله يوم القيامة مع السفرة » رواه أبو نصر فى الإبانة .

ويؤخذ من هذه الأحاديث أن الثواب الذى ادخره الله تعالى لقراء القرآن لا يحصل عليه منهم إلا من عمل بالقرآن ، فائتمر بأوامره وانتهى عن نواهيه ، ولذلك روى أبو سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن من شر الناس رجلاً فاسقاً يقرأ القرآن لا يرعوى إلى شيء منه » رواه النسائى .

وقال ابن مسعود : ليس حفظ القرآن بحفظ حروفه ولكن بإقامة حدوده .

وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يأتى القرآن إلى الذى حمله فأتاعه فى صدره حسنة فيأخذ بيده حتى يأتى ربه عز وجل فيصير رجلاً من دونه فيقول : أى ربى حفظته إياى فخير حامل ، حفظ حدودى ، وعمل بطاعى واجتنب معصيتى فلا يزال يقذف

دونه بالحجيج حتى يقال له : فشأنك به ، قال فيأخذ بيده لا يدعه يستقيه بكأس
الحلحله ، ويتوجه تاج للاك ، قال : ويأتى صاحبه الذى حملته ولم يعمل به فيأخذ
بيده حتى يأتى ربه عز وجل فيصير له خصيما فيقول : يارب حملته إياى فشر حامل ،
ضيع حدودى ، وترك فرائضى واجتنب طاعنى ، وعمل بمصبتى ، فلا يزال يقذف
عليه بالحجيج حتى يقال له : فشأنك به ، فيأخذ بيده فلا يدعه حتى يكبه على
منخره فى نار جهنم ، أخرجه البزار وغيره .

وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القرآن شافع مشفع
وماحل مصدق من جعله أمامه قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلف ظهره ساقه
إلى النار » أخرجه ابن حبان ، ومعنى محاحل : مجادل ، وفى حديث مسلم :
والقرآن حجة لك أو عليك يعنى إن عملت به كان حجة لك وإن لم تعمل به ، كان
حجة عليك .

وعنه صلى الله عليه وسلم قال « من قرأ القرآن يقوم به آناه الليل والنهار
يحل حلاله ويحرم حرامه ، حرم الله لحمه ودمه على النار وجعله رفيق السفر
الكرام البررة حتى إذا كان يوم القيامة كان القرآن له حجة » (١) .

مراتب القراءة

ومراتب القراءة أربعة :

١ - التحقيق .

٢ - الجسر .

٣ - التنوير .

٤ - الترتيل .

أما التحقيق :

فهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه ، ومعناه المبالغة في الاتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه ، وهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه ، والوصول إلى نهاية شأنه ، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد ، وتحقيق الهمز ، وإتمام الحركات ، واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفية الغنات ، وتفكيك الحروف ، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرّك ولا إدغامه فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقوم الألفاظ وإقامة القراءة بخاية الترتيل ، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الرءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات كما روينا عن حمزة الذي هو إمام المحققين أنه قال لبعض من معه يبالغ في ذلك :

أما علمت أن ما كان فوق الجمودة فهو قسطوما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق القراءة فليس بقراءة ، وهو نوع من الترتيل وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق ، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصهباني عنه عن

الكناني والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأثنائي عن حفصو وبعض المصنفين
عن الحلواني عن هشام وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان
ثم قال :

قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن للصري النحفيق
وقرأ هو على محمد بن أحمد الممدل النحفيق ، وقرأ على علي بن شجاع النحفيق
وقرأ على الشاطبي النحفيق ، وقرأ على بن هذيل النحفيق ، وقرأ على أبي داد
النحفيق ، وقرأ على أبي عمرو الداني النحفيق ، وقرأ على فارس بن أحمد
النحفيق ، وقرأ على عمرو بن عراك النحفيق ، وقرأ على حمدان بن عوف
النحفيق ، وقرأ على إسماعيل النحاس النحفيق ، وقرأ على الأزرق النحفيق ،
وقرأ على ورش النحفيق ، وأخبره أنه قرأ على نافع النحفيق ، قال وأخبرني
نافع أنه قرأ على الحنسة النحفيق ، وأخبره الحنسة أنهم قرؤوا على عبد الله بن
عباس بن أبي ربيعة النحفيق ، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب النحفيق
قال وأخبرني أبي أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم النحفيق وقال وقرأ
النبي صلى الله عليه وسلم على النحفيق ، قال الحافظ أبو عمرو الداني هذا الحديث
غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد ، وقال في كتاب
التجريد بعد إسناده هذا الحديث : هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة النحفيق
من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين
ولا يكتب إلا على الحفاظ الماهرين وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة
النحفيق ، وتعلم الاثنان والتجويد ، لاتصال سنده ، وعدالة نقله ، ولا أعلمه يأتي
متصلاً إلا من هذا الوجه .

وقال بعد إيراده له في جامع البيان هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من
هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد ، والحنسة الذين أشار إليهم نافع هم : أبو جعفر
يزيد بن إسحاق .

ويزيد بن رومان ، وشيبة بن نصاح ، وعبد الرحمن بن هرمز الأهرج ،
ومسلم بن جندب ، كما محام محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع .

الحدر :

وأما الحدر : فهو مصدر من حدر بالفتح يحدر بالضم إذا أسرع فهو من الحدر الذي هو المبط . لأن الاسراع من لازمه بخلاف الصعود فهو عديم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالتصغير والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية ، ووردت به القراءة مع إشار الوصل ، وإقامة الاعراب ومراعاة تقويم اللفظ وتمكن الحروف وهو عديم ضد التحقيق فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة ، وخوز فضيلة التلاوة ، وليحتز فيه عن بتر حروف المد ، وذهاب صوت الغنة ، واختلاس أكثر الحركات ، وعن التفریط إلى غاية لاتصح بها القراءة ، ولا توصف بها التلاوة ، ولا يخرج عن حد الترتيل .

ففي صحيح البخارى « أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود رضى الله عنه فقال : قرأت الفصل اللينة في ركعة ، فقال : هذا كهذا الشعر » الحديث ، قلت : وهذا النوع وهو الحدر : مذهب ابن كثير وأبى جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبى عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكلولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام .

وأما التدوير :

فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر وهو الذى ورد عن أكثر الأئمة من روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع وهو مذهب سائر القراء وصح عن جميع الأئمة - وهو المختار عند أكثر أهل الأداء .

قال ابن مسعود رضى الله عنه . لا تشرؤم - يعنى القرآن - نثر الدقل ولا تهذؤم هذا الشعر . الحديث سيأتى بهتمامه .

الترتيل :

وما الترتيل فهو مصدر من رتل فلان كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة وهو الذى نزل به القرآن .

قال الله تعالى : (ورتلناه ترتيلاً) (١) روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه .

وقد أمر الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى : (ورتل القرآن ترتيلاً) (٢) قال ابن عباس : بينه ، وقال مجاهد : تأن فيه ، وقال الضحاك : أنبذه حرفاً حرفاً . يقول تعالى : تلبث في قراءته وتعمل فيها . وافصل الحرف من الحرف الذي بعده . ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماماً به وتمظيلاً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه . وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يقرأ ، ففي جامع الترمذي وغيره عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً .

قالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها ، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية يرددها حتى أصبح (إن تعذبهم فإنهم عبادك) (٣) رواه النسائي وابن ماجه ، وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كانت مداً قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله ومد الرحمن ومد الرحيم . فالتحقيق داخل في الترتيل كما قدمنا والله أعلم .

وقد اختلف في الأفضل ، هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل واحتجوا بحديث ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة . والحسنة بعشر أمثالها» الحديث ، رواه الترمذي وصححه ورواه غيره : بكل حرف عشر حسنات ، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة .

(٢) المزمل (٤) .

(١) الفرقان (٢٢) .

(٣) المائدة (١١٨) .

والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه ، والعمل به ، وتلاوته وحفظه وسببه إلى معانيه .

وقد جاء ذلك منصوصا عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم . وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد . فقال : الذي قرأ البقرة وحدهما أفضل ، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم : نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملا محملا .

وهذا هو المقصود من التلاوة والله أعلم .

آداب تلاوة القرآن الكريم

من المعروف أن القرآن الكريم هو كلام الله عز وجل ، الذي نزل به الأمين جبريل عليه السلام على قلب خير البشر سيدنا محمد — صلى الله عليه وسلم — ومن هنا كانت له منزلة خاصة وآداب يجب مراعاتها عند التلاوة ، ونستطيع أن نجمل هذه الآداب في الأمور الآتية : —

١ — الرضوء قبله : —

يستحب الرضوء لقراءة القرآن ، لأنه أفضل الأذكار ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن يذكر الله إلا على طهر ، كما ثبت في بعض الأحاديث — قال إمام الحرمين : ولا نذكره القراءة للمحدث ، لأنه صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث ، قال في شرح المذهب : وإذا كان يقرأ فمرضت له ريح أمسك عن القراءة حتى يستتم خروجها .

وأما الجنب ، والحائض والنفساء فمحرم عليهم القراءة ، نعم يجوز لهم النظر وإمراره على القلب ، وأما متنجس القم فتذكره له القراءة ، وقيل : محرم كمن للمصحف باليد النجسة ، وأما من المصحف بغير حائل فيحرم على الجنب والحائض والنفساء ، أما حملهم له في حقيقة ، أو كيس من غير ملازمة فجوزها الجمهور سلفاً وخلفاً وشذ بعض العلماء فأجاز مسه للجنب والحائض ، وطعن في الأحاديث الواردة في ذلك بأنها لم يصح منها شيء ، وقد رد عليه بعض الأئمة بأن أكثرها صحيح ، فن ذلك ما رواه الدار قطنى بسنده عن النبي — صلى الله عليه وسلم — لا يمسه القرآن إلا طاهر ، ومنها قصة فاطمة بنت الخطاب مع أخيها عمر رضى الله عنه قبل أن يسلم ، حين طلب منها الصحيفة التي فيها قرآن فأبت وقالت له : إنك نجس ولا يمسه إلا المطهرون رواها الدار قطنى وأصحاب السير (١) .

٢ — القراءة في مكان نظيف :

نسن القراءة في مكان نظيف ، وأفضله المسجد ، وكره قوم القراءة في الحمام والطريق ، قال النووي : ومذهبنا أنه لا تكره فيه ما قال : وكرهها الشعبي في الحش (١) وببيت الرخا وهي تدور قال : وهو مقتضى مذهبنا .

ولعل مراد الشعبي بالسكراة التحريمية فالأليق بمقام القرآن حرمة ذلك .

٣ — استقبال القبلة :

يستحب لقارئ القرآن أن يجالس مستقبلاً القبلة ، متخضماً ، متحلياً بالسكينة والوقار ، مطرقاً رأسه كما هو شأن الخاشع المنذلل بين يدي ربه عز وجل .

كما يسن أن يستاك تمطياً للقرآن الكريم ، وتطهيراً لقلبه لأنه وسيلة النطق به والمعبر الذي تخرج منه ، وقد روى ابن ماجه عن علي موقوفاً ، والبزار بسند عنه ، مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أفواهكم طرق القرآن فطيبوها بالسواك » : قال السيوطي ، ولوقطع القراءة وعاد من قرب استحب التعوذ ، وإعادة السواك .

٤ — التموذ قبله :

يسن التموذ قبل القراءة ، قال تمالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) (٢) أي أردت القراءة ، وذهب قوم إلى وجوبها لظاهر الأمر . قال الإمام النووي ، فلو مر على قوم سلم عليهم ، وعاد إلى القراءة ، فإن أعاد التموذ كان حسناً .

وصفته المختارة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وكان جماعة من السلف يزيدون السميع العليم ، وعن حمزة القاري ، أستعيز ونستعيز واستعذت واختاره صاحب الهداية من الحنفية لمطابقة لفظ القرآن .

(١) الحش : مكان قضاء الحاجة فلذلك نزه القرآن عن أن يقوا فيه .

(٢) سورة النحل (٩٨)

وعن حميد بن قيس : أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر ، وعن أبي السمال : أعوذ بالله القوى من الشيطان البغوى ، وعن قوم : أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم ، وعن آخرين : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إنه هو السميع العليم ، وفيها ألفاظ أخر ... قال الحلواني فى جامعه : ليس للاستعاذة حد ينتهى إليه من شاء زاد ، ومن شاء نقص .

وفى النشر لابن الجزرى : المختار عند أئمة القراءة ، الجهر بها ، وقيل بسر مطلقاً ، وقيل ، فيها عدة الفاتحة ، قال : وقد أطلقوا اختيار الجهر بها وقيدوا أبو شامة بقيد لا بد منه ، وهو أن يكون بحضرة من يسمعه ، قال لأن الجهر بالتعوذ إظهار شعار القراءة كالجهر بالتلبية ، وتكبيرات الميدين (١) أقول : وللشئ إذا صار شعاراً من شعارات الإسلام ، فالأفضل إعلانها ، ومن فوائد الجهر أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شئ ، وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بها إلا بعد أن يفوته من المقروء شئ .

واختلف المتأخرون فى المراد بإخفائها ، فالجمهور على أن المراد به الإسرار فلا بد من التلغظ ، وإجماع نفسه ، وقيل : الكتان بأن يذكرها بقلبه بلا تلفظ .

وإذا قطع القراءة إعرافاً ، أو لكلام أجنبى ، ولو برد السلام ، استأنفها فإن كان يتعلق بالقراءة فلا ، قال ابن الجزرى : وهل هى سنة كفاية أو عين بحيث لو قرأ جماعة جملة فهل يكفى استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل أم لا ؟ لم أطلع فيه على نص ، والظاهر للثانى ، لأن المقصود اعتصام القارىء ، والتجاوز إلى الله ، واعتصامه به من شر الشيطان فلا يكفى تعوذ واحد عن الآخرين .

● — قراءة البسملة :

على القارىء أن يحافظ على قراءة البسملة ، أول كل سورة غير برأة : لأن أكثر العلماء على أنها آية فإذا أدخل بها كانت تاركا لبعض القرآن عند الأكثرين فإن قرأ من أثناء سورة استحب له أيضاً قراءتها ، نص عليه الشافعى فيما نقله العبادى .

قال الفراء : ويتأكد ذلك عند قراءة نحو « إليه يرد علم الساعة » وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات ١٠٠ « لما فى ذكر ذلك بعد الاستعاذة من البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان ، قال ابن الجزرى : والابتداء بالآى وسط براءة قل من تعرض له ، وقد صرح بالسلسلة فيه أبو الحسن ورد عليه الجعبرى .

٦ - تدبر القرآن وتفهمه :

تسن القراءة بالتدبر ، والتفهم ، فهو المقصود الأعظم ، والمطلوب الأهم وبه تنشرح الصدور ، وتستنير القلوب ، قال تعالى : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب) (١) وقال : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) (٢) وصفة ذلك أن يشغل قلبه بالتفكير فى معنى ما يلفظ به فيعرف معنى كل آية . ويتأمل الأوامر والنواهي : ويستفهم قبول ذلك . فان كان مما قصر عنه فيما مضى اعتذر واستغفر . وإذا مر بآية رحمة استبشر وسأل وإذا مر بآية عذاب أشفق وتعوذ ، أو تنزيه نزه وعظم . أودعاء تضرع وطلب . أخرج مسلم عن حذيفة قال : « صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقرأها ، ثم الفساء فقرأها ، ثم آل عمران فقرأها ، يقرأ مترسلاً إذا مر بآية فيها تسبيح سبح ، وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ تعوذ » .

ورى أبو داود . والنسائى . وغيرهما عن عوف بن مالك قال : قلت مع النبى صلى الله عليه وسلم ليلة فقام . فقرأ سورة البقرة . لا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ .

« وأخرج أبو داود . والترمذى حديث : من قرأ « والتين والزيتون » فأنهى إلى آخرها فليقل : بلى (٣) . وأنا على ذلك من الشاهدين » .

(١) سورة ص (٢٩)

(٢) سورة محمد (٢٤)

(٣) « بلى » حرف إيجاب به النفى . وهى تنفى أنفى فيصير ما بعدها مثبتاً فصار الكلام بمد الالباب « الله أحكم الحاكمين » ثم يزيد الأمر توكيداً بأنه على هذه القضية من الشاهدين .

ومن قرأ « لا أقسم يوم القيامة » فانتفى إلى آخرها ، (١) « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » فليقل : « بلى » ومن قرأ « وللمصلات » فبلغ « فبأى حديث بعده يؤمنون » فليقل : آمنا بالله .

وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ سبح اسم ربك الأعلى » قال ، « سبحان ربى الأعلى » .

وأخرج الترمذى : وأماكم عن جابر قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصحابة فقرأ عليهم سورة « الرحمن » من أولها إلى آخرها فسكنوا ، فقال « لقد قرأتها على الجن ، فكانوا أحسن مردوداً منكم ، كنت كلما أتيت على قوله « فبأى آلاء ربكم تكذبان » قالوا : « ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد » وأخرج أبو داود وغيره عن وائل بن حجر قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ « ولا الضالين » فقال « آمين » (٢) يمد بها صوته » ، وأخرجه الطبرانى بلفظ « قال : آمين ثلاث مرات » وأخرجه البيهقى بلفظ قال « رب اغفر لى آمين » وأخرجه أبو عبيد عن أبى ميسرة أن جبريل لقن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خاتمة البقرة آمين ، وأخرج عن معاذ ابن جبل أنه كان إذا ختم سورة البقرة قال : آمين وهى بالاجماع ليست من القرآن .

قال النووى ، ومن الآداب إذا قرأ نحو « وقالت اليهود عزير ابن الله (١) » « وقالت اليهود يد الله مغلولة » (٢) أن يخفض بها صوته : كذا كان النخعى يفعل .

وينبغى أن يراعى هذه الآداب فى الآيات التى عرضت لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثل (عبس وتولى . أن جاءه الأحمى) ومثل : (وقالوا يا أيها الذى نزل عليه الذكر إنك لمجنون) .

(١) آمين . اسم فعل أمر معناها استجب .

(٢) التوبة (٣٠)

(٣) المائدة (٩٤)

ولا بأس بتكرير الآية وترديدها.

روى النسائي وغيره عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية برودها حتى أصبح : (إن تعذيبهم فلأنهم عبادك ، وإن تغفر لهم فلأنك أنت العزيز الحكيم) (١) .

ويستحب البكاء عند قراءة القرآن ، والتباكى لمن لا يقدر عليه ، والحزن والخشوع ، قال تعالى : (ويخرون للأذقان يسكون ، ويزيدهم خشوعا) (٢) . وفي الصحيحين حديث قراءة ابن مسعود رضي الله عنه القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ قوله تعالى : (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ، وجئناك على هؤلاء شهيدا) (٣) وفيه « فإذا عيناه تذرفان » أي تجريان بالدموع ، قيل : لما بكى رسول الله رحمة بأمته ، وشفقة عليهم ، لأنه علم أنه لا بد أنه يشهد عليهم بمعلمهم ، وعملهم قد لا يكون مستقيما ، فقد يقضى إلى تعذيبهم ، وقيل : لأنه تمثيل أهوال يوم القيامة ، وشدة الحال الداعية له إلى شهادته لأمته بالتصديق وسؤاله الشفاعة لأهل الموقف ، وهو أمر يحق له البكاء .

وقيل : بكى فرحا بهذه المنزلة العالية التي لم يعطها أحد من الأنبياء (٤) . وفي شعب الإيمان للبيهقي عن سعد بن مالك مرفوعا : إن هذا القرآن نزل بحزن وكآبة (٥) فإذا قرأتموه فابكوا ، فإن لم تبكوا ، فنبأكوا .

وفي مرسل عبد الملك بن حمير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إني قارئ عليكم سورة ، فمن بكى فله الجنة ، فلان لم تبكوا فنبأكوا » .

وفي مسند أبي يعلى حديث « اقرءوا القرآن بالحزن ، فإنه نزل بالحزن » وعند الطبراني « أحسن الناس قراءة من إذا قرأ القرآن يتحزن » .

(٢) الاسراء (١٠٩)

(١) المائدة رقم ١١٨

(٣) النساء (٤١)

(٤) راجع : تفسير القرطبي (١٩٧/٥) ط دار الكتب المصرية .

(٥) أي : نزل في ظروف قسوة كانت مثار أحزان وآلام وشدائد .

قال النووي في شرح المهذب ، وطريقة تحصيل البكاء أن يتأمل ما يقرأ من التهديد والوعد الشديد ، والمواثيق والعهود ، ثم يفكر في تقصيره فيها ، فإن لم يحضره عند ذلك حزن وبكاء ، فليبك على فقد ذلك ، فإنه من المصائب ، قال الإمام الغزالي : والبكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين ، وشعار الصالحين .
وقد كان أبو بكر الصديق — رضى الله عنه — بكاء بالقرآن ، لا يملك عينيه عند القراءة •

٧ — تحسين الصوت بالقراءة :

يحسن تحسين الصوت بقراءة القرآن وتزيينها ، ففي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري ، وكان حسن الصوت بالقرآن ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد سمعه يقرأ القرآن فأعجبه ، فقال له : « لقد أوتيت مزاراً من مزامير آل داود » والمقصود داود نفسه ، لأنه لم ينقل أن أحداً من أولاد داود ولا من أقاربه كان أعطى من حسن الصوت ما أعطى . والمراد بالزمارة الصوت الحسن ، وأصله الآلة أطلق على الصوت الحسن للمشابهة .

وروى ابن حبان وغيره : « زينوا القرآن بأصواتكم ، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً » وأخرج البزار وغيره حديث « حسن الصوت زينة القرآن » وفيه أحاديث صحيحة كثيرة . فإن لم يكن حسن الصوت حسنة ما استطاع بحيث لا يخرج إلى حد التمليط •

القراءة بالألحان :

قال الإمام النووي : وأما القراءة بالألحان فنص الشافعي في المختصر أنه لا بأس بها . وعن رواية الربيع أنها مكروهة فقال أصحابه : ليس الأمر على اختلاف قولين ، بل على اختلاف حالين .. فإن لم يخرج بالألحان على المنهج القويم جاز ، وإلا حرم . وحكى الماوردي عن الشافعي أن القراءة بالألحان إذا انتهت إلى إخراج بعض الألفاظ عن مخارجها حرم . وكذا حكى ابن حمدان الحنبلي في « الرعاية » وقال الغزالي وصاحب الذخيرة : من لم يفرط في التمليط الذي يشوش النظم استحب وإلا فلا .

والذى يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت مطلوب ، فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع ، كما قال ابن أبى مليكة أحد رواة الحديث ، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح : ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين التزم ما لم يخرج عن شرط الأداء للتعبد عند أهل القراءات ، فان خرج عنها لم يجز ، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام ، لأن الغالب على من راعى الأنغام أن يراعى الأداء ، فان وجد من يراعيهما معا فلا شك في أنه أرجح من غيره ، لأنه يأتى بالمطلوب من تحسين الصوت ، واجتناب الممنوع من حرمة الأداء (١) .

وقد ورد في هذا المعنى حديث مرفوع إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — حيث قال : « اقرءوا القرآن بأحون العرب وأصواتها (٢) » ولما كم ولحن أهل الكتابين (٣) وأهل الفسق فانه سيحى أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الفناء والزهبانية ، لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة قلوبهم ، وقلوب من يعجبهم شأنهم (٤) .

ويستحب طلب القراءة من حسن الصوت والإصغاء إليها ، وذلك لحديث أبى موسى الذى ذكرناه آنفا ، ففي رواية مسلم في صحيحه وغيره أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال لأبى موسى « لو رأيتى وأنا أسمع قراءتك الباردة » فقال أبو موسى : « أما إني لو علمت بمكانك لطيرته لك تحبيرا » أى زينته ، وحسنه تحسينا .

ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة ولا بإدارتها ، وهى أن يقرأ بعض الجماعة مقدارا من القرآن الكريم ، ثم يليه الآخر وهكذا ، كما يفعل فيما يسمى بالمقارئ .

(١) فتح البارى ج ١٠ ص ٤٤٨-٤٤٩ .

(٢) أى طريقتهم في التزم والأداء .

(٣) يعنى كما يفعل اليهود والنصارى في قراءة كتبهم فانها إلى الفناء والترنم أقرب منها إلى تحسين الصوت وحسن الأداء ، وإلى التهمة والخطأ أقرب منها إلى الظهور والوضوح .

(٤) أخرجه الطبراني والبيهقى .

ويستحب قراءته بالنفخيم لحديث الحماكم « نزل القرآن بالنفخيم » قال الحلبي : ومعناه أن يقرأ على قراءة الرجال ، ولا يخضع الصوت فيه ككلام النساء .

٨ - القراءة من المصحف أفضل أم من الحفظ ؟

قال السيوطي : القراءة في المصحف أفضل من القراءة من الحفظ ، لأن النظر في المصحف عبادة ، وقال النووي : هكذا قال أصحابنا ، والسلف أيضا ، ولم أر فيه خلافا . ثم قال : ولو قيل أنه يختلف باختلاف الأشخاص فيختار القراءة فيه لمن استوى خشوعه ، وتدبره في حالتي القراءة فيه ، ومن الحفظ ، ويختار القراءة من الحفظ لمن يكمل بذلك خشوعه .

٩ - عدم قطع القراءة :

يكراه قطع القراءة لمكاملة أحد . وعلى ذلك الحلبي بأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره ، وأيده البيهقي بما روى في الصحيح : « كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه » ويكره أيضا الضحك والبث والنظر إلى ما يلهم فان اضطر إلى مكاملة أحد أو إلى أي عمل فليختم القراءة . فاذا فرغ تعود وبدأ من حيث انتهى .

١٠ - القراءة حسب ترتيب المصحف :

الأفضل أن يقرأ القارئ على ترتيب المصحف ، لأن هذا الترتيب ارتضاه الصحابة والسلف الصالح - رضوان الله عليهم - .

قال في شرح المذهب : لأن ترتيبه لحكمة فلا يتركها إلا فيما ورد فيه الشرع كصلاة صبح يوم الجمعة بسورة السجدة وسورة الإنسان ونظائر ذلك ، فلو فرق السور ، أو عكسها جاز ، ولكن قد ترك الأفضل .

وقال أيضا : أما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فمتفق على منعه لأنه

يذهب بعض أنواع الإعجاز — معنى التناسب البلاغي بين الآيات ، ويزيل حكمة الترتيب .

وقال السيوطي : وفيه أثر عن ابن مسعود أنه مثل عن رجل يقرأ القرآن منكوساً ، قال : ذلك منكوس القلب .

وأما خلط سورة بسورة فإن تركه من الأداب ، لما أخرجه أبو عبيدة عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بلال وهو يقرأ من هذه السورة ، ومن هذه السورة ، فقال يا بلال : « مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة » ، قال : خلطت الطيب بالطيب . فقال : « اقرأ السورة على وجهها » أو قال « على نحوها » ، مرسل صحيح . وأخرجه أبو عبيدة عن وجه آخر عن عمر بن عفرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال : « إذا قرأت السورة فنفذها » .

وقال حدثنا معاذ عن ابن عوف قال : سألت ابن سيرين عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يبدعها ويأخذ في غيرها . قال : لينق أحدكم أن يأثم إنمأ كبيراً وهو لا يشعر .

وأخرج عن ابن مسعود قال : إذا ابتدأت في سورة فأردت أن تتحول منها إلى غيرها فتحول إلى « قل هو الله أحد » فإذا ابتدأت فيها فلا تتحول حتى تختتمها .

وأخرج عن ابن أبي الهزيل قال : كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية ويدعوا بعضها . قال أبو عبيد : الأمر عندنا على قراءة الآيات المختلفة ، كما أنكر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على بلال ، وكما أنكره ابن سيرين هل من سأل .

وأما حديث عبد الله بن مسعود فوجهه أن يتبدى الرجل في السورة يريد إتمامها ، ثم يبدؤا في تركها ويبدأ في سورة أخرى ، فأما من ابتدأ القراءة

وهو يريد الشغل من آية إلى آية ، وترك التأليف لأى القرآن ، فانما يفعله من
لا علم له لأن الله لو شاء لأنزله على ذلك .

وقد نقل الفاضل أبو بكر الإجماع على عدم جواز قراءة آية آية من
من كل سورة .

قال البيهقى ، وأحسن ما يحتاج به أن يقال أن هذا التأليف لكتاب الله مأخوذ
من جهة النبي — صلى الله عليه وسلم — ، وأخذه عن جبريل ، فالأولى
للقارئ أن يقرأ على التأليف للنقول ، وقد قال ابن سيرين « تأليف الله خير
من تأليفكم » .

١١ — حسن الاستماع :

يسن الاستماع لقراءة القرآن وترك الكلام والحديث مع الغير واللفظ عند
القراءة ، والأصل في ذلك قوله تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له ،
وأنصتوا لعلكم ترحمون) (١) .

وظاهر الأمر الوجوب ، ولما ذهب بعض السلف والعلماء ، وجمهور
العلماء على أنه سنة وليس بواجب في غير الصلاة ، وذلك لأن الآية نزلت في
استماع للمأموم عند قراءة الإمام ، منهم من عمم ذلك في الجهرية والسرية ،
ومنهم من لم يفرق بين السرية والجهرية ، فأوجب القراءة في الأولى دون الثانية .
ومنهم من لم يفرق بينهما وأوجب القراءة فيهما ، ولاراد بالاستماع التأمل
والتفكير فيه .

ولما كان الاستماع قد يكون مع السكوت ، وقد يكون مع النطق بكلام آخر
لا يحول بين المتكلم وبين فهم ما يسمع ، عقب الله سبحانه ذلك بالأمر بالإصغاء
وهو عدم الكلام .

وكذلك الإنصات قد يكون مع الاستماع أى التدبر فيما يسمع والتفكير فيه ، وقد يكون مع عدم الاستماع كأن يكون مفكراً فى أمر آخر ، فمن ثم جمع الله سبحانه بينهما لأن المراد الإنصات ، مع التدبر والتفكير . فلا يفتى أحدهما عن الآخر ، وقيل المراد بالاستماع الإجابة والعمل ، فعلى سامع القرآن أن ينصت ثم يكون العلم والعمل .

وبالجملة فإن الإصغاء والاستماع عند قراءة القرآن من الآداب التى ينبغى مراعاتها على كل مسلم تجاه القرآن الذى هو كلام رب العالمين .

١٢ — السجود عند قراءة آية سجدة :

يسن السجود عند قراءة آية من آيات السجدة فى القرآن الكريم أومعاً ، وإلى هذا ذهب الجمهور من العلماء على اختلاف بينهم فى أعداد هذه الآيات التى يسجد عندها ، وذهب الإمام أبو حنيفة إلى وجوب السجود للتلاوة والواجب عنده فوق السنة ، ودون الفرض .

وآيات السجدة ذكرت فى خمسة عشر موضعاً وهى : فى الأعراف ، والرعد ، والنحل ، والإسراء ، وحریم ، وفى الحج سجدتان ، والفرقان ، والنمل ، والسجدة ، وص ، وحم فصلت ، والنجم و « إذا السماء انشقت » و « العلق » .

وقد اختلفت أقوال العلماء فى مواضع السجود من هذه السور : فذهب الإمام أحمد إلى السجود فى هذه المواضع الخمسة عشر ، وذهب الإمام أبو حنيفة وآخرون إلى السجود فى أربعة عشر موضعاً فعندها كلها إلا سجدة الحج الثانية ، واعتبر سجدة ص من عزائم السجود .

وذهب الإمام الشافعى وطائفة إلى السجود فى أربعة عشر موضعاً أيضاً غير أنه عد آية الحج وترك آية (ص) وقالوا إنها سجدة شكر وليست من عزائم السجود .

وذهب الإمام مالك وآخرون إلى السجود فى أحد عشر موضعاً فأسقط سجدات المفصل - النجم ، والانشقاق ، واقرأ - وسجدة (ص) : ومواقع السجدات معروفة ومشار إليها فى معظم المصاحف إن لم يكن كلها واختلفوا فى

موضع سجدة (حم فصلت) فقال مالك وطائفة من السلف هي عقب قوله تعالى : (إن كنتم إياه تعبدون) : وقال أبو حنيفة والشافعي - رحمهما الله - والجمهور أنها عقب قوله تعالى (وهم لا يشعرون) وسجود التلاوة واجبا كان أم سنة - على القارىء ، والمستمع له ويستحب أيضا للمستمع الذي لا يسمع لكن لا يتأكد في حقه تأكيده في حق المستمع المصنى (١) .

١٣ - اختيار الأوقات المباركة :

يستحب اختيار الأوقات المباركة لقراءة القرآن الكريم ، وأفضلها ما كان في الصلاة ثم الليل ، ثم نصفه الأخير . وأفضل النهار بعد الصبح كما تستحب القراءة في الأيام المباركة ، عرفة ، ثم الجمعة ، والاثنين ، والخميس ، ومن الأعيان العشر الأخيرة من رمضان ، والعشر الأول من ذي الحجة ، ومن الشهر رمضان واختار لا بد أنه ليلة الجمعة ، وخاتمه ليلة الخميس ، فقد روى ابن أبي داود عن عثمان بن عفان أنه كان يفعل ذلك ، والأفضل الحتم أول النهار ، أو أول الليل لما رواه الدارمي بسند حسن عن سعد بن أبي وقاص قال : « إذا وافق ختم القرآن أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يمسي » قال في الإحياء ويكون الحتم أول النهار في ركعتي الفجر وأول الليل في ركعتي سنة المغرب ، وعن ابن المبارك يستحب الحتم في النساء أول الليل ، وفي الصيف أول النهار ، وهي آراء على سبيل الاستحباب لا على سبيل الالتزام ، ولا أدري ما وجه تفرقة ابن المبارك بين الشتاء والصيف .

ويسن صوم يوم الحتم ، أخرجه ابن أبي داود عن جماعة من التابعين ، ويستحب أن يحضر أهله وأصدقائه ، أخرج الطبراني عن أنس أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله ، ودعا .

وأخرج ابن أبي داود عن الحكم بن عتيبة قال : أرسل إلى مجاهد ، وعنده ابن أبي أمامة وقال : إنا أرسلنا إليك ، لآنا أردنا أن نختم القرآن ، ويقال : عنده تنزل الرحمة .

١٤ - التكبير عند قراءة السور القصار من القرآن :

من اللسنة التكبير عند قراءة السور القصار من القرآن الكريم ، لما روى أن الوحي فآخر عن رسول الله ﷺ فقال المشركون زورا وكذبا - : ان محمدا قد ودعه ربه وقلاه وأبغضه . فنزل تكذيبا لهم ، وردا لمفترياتهم - قوله تعالى « والضحى والليل إذا سجى » إلى آخر السورة ، فلما فرغ جبريل من قراءة هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وسلم « الله أكبر » شكرا لله تعالى على ما أولاه من نزول الوحي عليه بعد انقطاعه ، ومن الرد على إلك الكافرين ومزاعمهم وفرحا وسرورا بالنعم التي عدها الله تعالى عليه في هذه السورة وخصوصا هذا الوعد الكريم الذي تضمنه قوله تعالى « ولسوف يسطيك ربك فترضى » .

ثم أمر صلى الله عليه وسلم أن يكبر إذا بلغ والضحي مع خاتمة كل سورة حتى يحتم تعظيما لله تعالى واستصحابا للشكر : وإبتهاجا بحم القرآن العظيم .

قال : البزى قال لي الإمام الشافعى : إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبو الفتح فارس بن أحمد : إن التكبير سنة مأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ، وروى عن البزى أنه قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول : قرأت على إسماعيل بن عبد الله المسكى . فلما بان الضحى قال لي : كبر عند خاتمة كل سورة حتى تحتم ، فاني قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت والضحي قال لي : كبر عند خاتمة كل سورة حتى تحتم ، وأخبره أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك ، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك وأخبره ابن عباس أن أبى بن كعب أمره بذلك ، وأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك رواه الحاكم وقال هذا حديث صحيح الإسناد .

وقد اتفق الحفاظ على أن حديث التكبير لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا البزى ، وأما غيره فرواه موقوفا على ابن عباس ومجاهد ، وهذا الحكم عام داخل الصلاة وخارجها ، قال الأهوازي : والتكبير عند أهل مكة سنة مأثورة يستعملونه في قراءتهم ودروسهم وصلاتهم .

وروى السخاوى عن أبى محمد الحسن بن محمد القرشى بن عبد الله القرشى

أنه صلى بالناس التراويح خلف المقام بالمسجد الحرام فلما كانت ليلة الحتم كبر من خاتمة والضحى إلى آخر القرآن في الصلاة فلما سلم إذا بالإمام أبى عبد الله محمد ابن إدريس الشافعى قد صلى وراؤه ، قال : فلما أبصرنى الإمام الشافعى قال لى أحسنت وأصبت السنة ، والأحسن أن يكون التكبير فى الصلاة سرا مطلقاً سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية .

وقد ذهب الجمهور إلى أن الصيغة المختارة للتكبير « الله أكبر » .

وذهب بعض العلماء إلى زيادة التهليل قبل التكبير فيقول القارىء : « لا إله إلا الله والله أكبر » .

كما روى عن بعض العلماء زيادة التمجيد بعد التكبير فيقال : « لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد » .

وأجمع أهل الأداء على أن التكبير ثابت عن البزى أحد رواة ابن كثير ، واختلفوا فيه عن « كبيل » الراوى الثانى عن ابن كثير ، وهذا هو المروى من طريق التيسير لأبى عمر الدانى والشاطبية ، كما صرح تكبيره عن جميع القراء من غير طريق التيسير والشاطبية ، لأنه لا يبدو أن يكون ذكراً وتخطباً لله تبارك وتعالى ، والله أعلم (١) .

١٥ — الدعاء بعد الحتم :

يسن الدعاء عقب ختم القرآن الكريم وذلك لحديث الطبرانى ، وغيره عن العرباض بن سارية مرفوعاً « من ختم القرآن فله دعوة مستجابة » وفى شعب الإيمان من حديث أنس مرفوعاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم : « من قرأ القرآن وحمد الرب وصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ، واستغفر ربه ، فقد طلب الخير مكافء » .

(١) راجع تفصيل ذلك فى النشر لابن الجزرى (٤٠٥/٢ - ٤٣٩) البهوت الطاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضى ص ٣٤٨ - ٣٥٥ .

١٦ — البدء في الحزمة الثانية مباشرة .

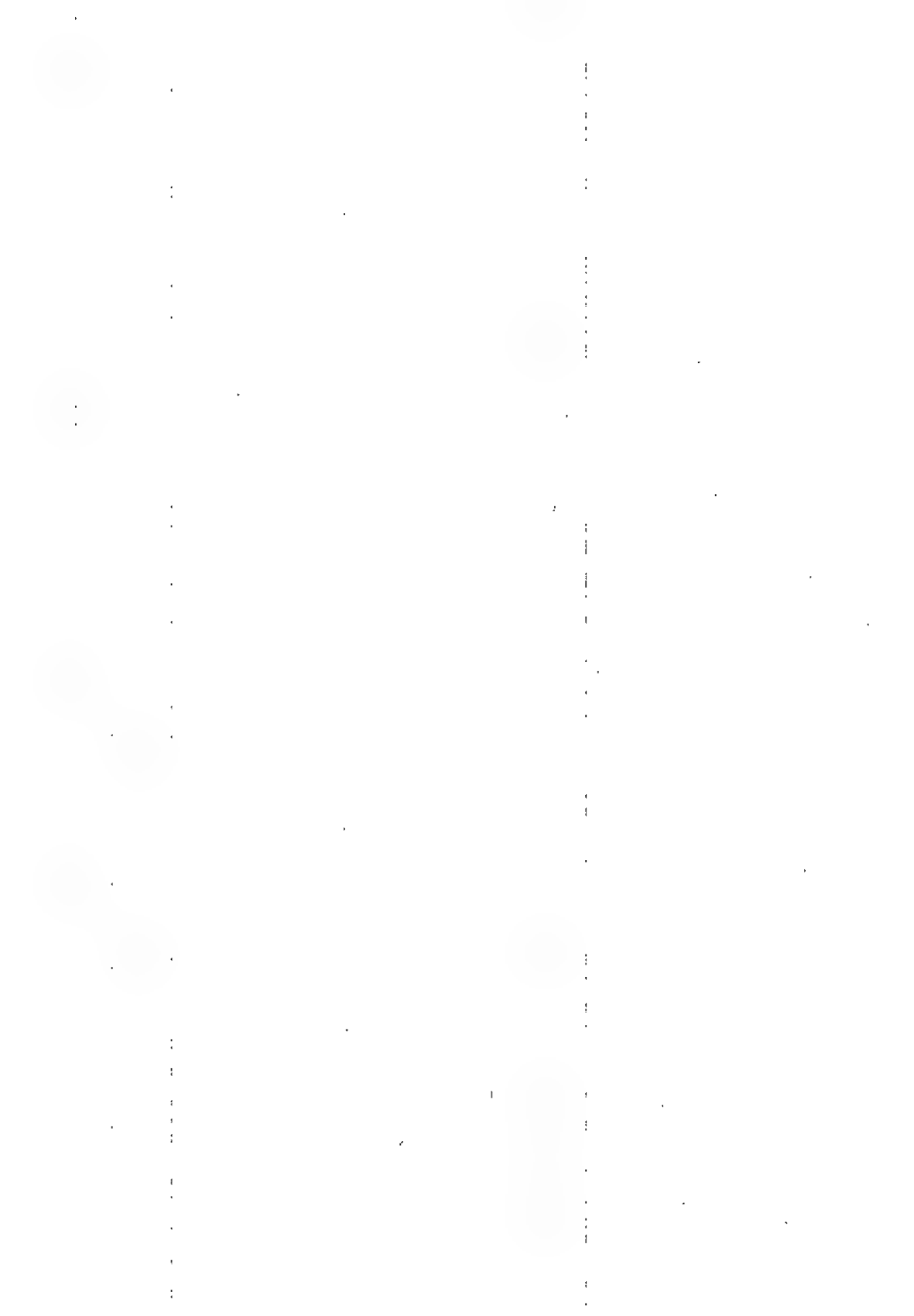
يسن إذا فرغ من الحزمة أن يشرع في أخرى عقب الحتم مباشرة لحديث الترمذى وغيره مرفوعاً « أحب الأعمال إلى الله الحل المرئجل ، الذى يضرب من أول القرآن إلى آخره كلما أحل المرئجل » .

وأخرج الدارمى بسند حسن عن ابن عباس عن أبي بن كعب ، أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ « قل أعوذ برب الناس » افتتح من الحمد ثم قرأ من البقرة إلى « وأولئك هم المفلحون » ثم دعا بدعاء الحزمة ، ثم قام وقد جرى عمل الناس أنهم إذا وصلوا إلى سورة الإخلاص كرروها ثلاثاً ، وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه منع من تكريرها عند الحتم .

ولعل وجهة نظر الإمام أن لا يظن ظان أنها تزلت هكذا مكررة ، وقال بعضهم : الحكمة فيه ماورد أنها تعدل ثلث القرآن (١) والله اعلم .

(١) رواه البخارى . وانظر : المدخل لدراسة القرآن الكريم للكتّاب محمد أبوشهبة ص ٤٣٩ وما بعدها .

الفصل السابع
في
إعجاز القرآن الكريم



من إعجاز القرآن الكريم

تمهيد :

معنى المعجزة :

للمعجزة : هي الأمر الخارق للعادة للقرن بالتحدى ، السالم عن المعارضة ، الدال على صدق مدعى النبوة ، والتكون إلزاما للمعاندین المسكابين وتثبيتا لقلوب أهل ملته الملبين لدعوته ، والمصدقين لنبوته فيزدادوا بذلك إيمانا منع إيمانهم وسميت بمعجزة لأن البشر يعجزون عن الإتيان بمثله .

شروط المعجزة :

الشرط الأول ، أن تكون مما لا يقدر عليها إلا الله سبحانه وتعالى ، وإنما وجب حصول هذا الشرط للمعجزة لأنه لو أتى آت في زمان يصح فيه مجيء الرسل وادعى الرسالة وجعل معجزته أن يحرك ويسكن ويقوم ويقعد لم يكن هذا الذي ادعاه معجزة له ، ولادالا على صدقه لفكرة الخلق على مثله ، وإنما يجب أن تكون المعجزات كخلق البحر وانشقاق القمر وما شاكلها مما لا يقدر عليها البشر .

الشرط الثاني : هو أن يخرق العادة ، وإنما وجب اشتراط ذلك لأنه لو قال المدعى للرسالة : آتني بحجر بعد الليل بعد النهار وطلوع الشمس من مشرقها لم يكن فيما ادعاه معجزة ، لأن هذه الأفعال وإن كان لا يقدر عليها إلا الله فلم تفعل من أجله ، وقد كانت قبل دعواه على ما هي عليه في حين دعواه ، ودعواه في دلالتها على نبوته كدعوى غيره ، فبان أنه لا وجه له يدل على صدقه ، والذي يستشهد به الرسول عليه الصلاة والسلام له وجه يدل على صدقه ، وذلك أن يقول : الدليل على صدقي أن يخرق الله العادة من أجل دعواي عليه الرسالة ، فيقلب هذه المعصية نعتا ، ويشق الحجر وتخرج من وسطه ناقة ، أو ينبع الماء من بين أصابعي كما ينبع من العين ، أو ما سوى ذلك من الآيات الخارقة للعادة

التي ينفرد بها جبار الأرض والسموات ، فتقوم له هذه العلامات مقام قول الرب سبحانه ، لو أسمعنا كلامه المميز ، وقال : صدق ، أنا بشتة .

ومثال هذه المسألة — والله ورسوله المثل الأعلى — ما لو كانت جماعة محضرة ملك من ملوك الأرض ، وقال أحد رجاله وهو يمرأى منه والملك يسمعه : الملك يأمركم أيها الجماعة بكذا وكذا ، ودليل ذلك أن الملك يصدقني بفعل من أفعاله وهو أن يخرج خاتمة من يده قاصدا بذلك تصديقي ، فاذا أسمع الملك كلامه لهم ودعواهم فيهم ، ثم عمل ما استشهد به على صدقه ، قام ذلك مقام قوله لو قال : صدق فيما ادعاه على . فكذلك إذا حمد الله حملا لا يقدر عليه إلا هو ، وخرق به العادة على يد الرسول ، قام ذلك الفعل مقام كلامه تعالى لو أسمعنا ، وقال : صدق عبيدي في دعوى الرسالة وأنا أرسلتكم إليكم فاسمعوا له وأطيعوا .

الشرط الثالث : هو أن يستشهد بها مدعى الرسالة على الله عز وجل ، فيقول : آتيني أن يقلب الله سبحانه هذا السماء زينا أو يحرك الأرض عند قولي لها : تزلزلي ، فاذا فعل الله سبحانه ذلك حصل المتحدى به .

الشرط الرابع : هو أن تقع على وفق دعوى المتحدى بها المستشهد بكونها معجزة له ، وإنما وجب اشتراط هذا الشرط لأنه لو قال المدعى للرسالة : آتيني بشيئين ودليل حجتى أن تنطق يدي أو هذه الدابة فتطقت يده أو الدابة بأن قالت : كذب وليس هو نبيا ، فإن هذا الكلام الذى خلقه الله تعالى دال على كذب ذلك المدعى للرسالة ، لأن ما فعله الله لم يقع على وفق دعواه .

وكذلك ما يروى أن مسيلة الكذاب ابنه الله تغل في بئر ليكثر ماؤها ففارت البئر وذهب ما كان فيها من الماء ، فافعل الله سبحانه من هذا كان من الآيات المكذبة لمن ظهرت على يديه ، لأنها وقعت على خلاف ما أراد المتبني الكذاب .

الشرط الخامس : من شروط المعجزة ألا يأتي أحد بمثل ما أتى به المتحدى على وجه المعارضة ، فإن تم الأمر المتحدى به للاستشهد به على النبوة على هذا

الشرط مع الشروط للتقدمة ، فهي معجزة دالة على نبوة من ظهرت على يده ،
على أقام الله تعالى من يعارضه حتى يأتي بمثل ما أتى به ويعمل مثل ما حمل يطل
كونه نبيا ، وخرج عن كونه معجزا ، ولم يدل على صدقه ، ولهذا قال المولى
سبحانه : (فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين) (١) وقال : (أم يقولون
افتراء قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات) (٢) كأنه يقول : إن ادعيتم أن هذا
القرآن من نظم محمد صلى الله عليه وسلم وعمله فاعملوا عشر سور من جنس
نظمه ، فإذا عجزتم بأسركم عن ذلك فاعلموا أنه ليس من نظمه ولا من عمله .

لا يقال : إن المعجزات للقيدة بالشروط الخسة لا تظهر إلا على أيدي
الصادقين ، وهذا للمسيح الدجال فيما روئتم عن نبيكم صلى الله عليه وسلم يظهر
على يديه من الآيات العظام ، والأمور الجسام ، ما هو معروف مشهور فلما
تقول : ذلك يدعى الرسالة ، وهذا يدعى الربوبية ويدهما من الفرقان ما بين
البصراء والعميان ، وقد قام الدليل العقلي على أن بئنة بعض الخلق إلى بعض
غير مختمة ولا مستحيلة . فلم يبعد أن يقيم الله تعالى الأدلة على صدق مخلوق أتى
عنه بالشرع والملة .

ودلت الأدلة العقلية أيضاً على أن المسيح الدجال فيه التصوير والنمير من
حال إلى حال ، وبمت أن هذه الصفات لا تليق إلا بالحدثات ، تعالى رب البريات
عن أن يشبه شيئا أو يشبه بشيء ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير .

ولقد اعتنى العلماء من قديم الزمان بالتأليف في إعجاز القرآن الكريم ومن
أشهر هذه المؤلفات :

١ — إعجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفى عام ٢٠٧ هـ ولعل الذي دعاه إلى
تأليفه هو الرد على بعض المعتزلة الذين ذهبوا إلى أن فصاحة القرآن الكريم
غير معجزة بنفسها .

٢ — نظم القرآن لإمام العربية الجاحظ المتوفى عام ٢٥٥ هـ وقد كشف

فيه الجاحظ عن أسرار إعجاز القرآن الكريم بأسلوبه البليغ وبيانه الفصيح المأنور .

٣ - إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه لأبي عبد الله محمد بن يزيد الواسطي المتوفى عام ٣٠٦ هـ ، وقد شرحه عبد القاهر الجرجاني شرحا كبيرا سماه المتضد وشرحا آخر أصغر منه .

٤ - نظم القرآن لابن الأخشيد ، وكذلك لابن أبي داود المتوفى سنة ٣١٦ هـ .

٥ - كتاب إعجاز القرآن للرباعي المتوفى عام ٣٨٣ هـ ، وكذلك للامام الخطابي المتوفى عام ٣٨٨ هـ ، وكذلك للامام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى عام ٤٠٣ هـ .

٦ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١ هـ .

٧ - كما ألف في الإعجاز فخر الدين الرازي المتوفى عام ٦٠٦ هـ ، وابن أبي الأصبع المتوفى عام ٦٥٤ هـ ، والزمسكاني المتوفى عام ٧٢٧ هـ ، والرافعي المتوفى عام ١٩٣٧ م .

ولقد شهد ببلاغة القرآن الكريم وإعجازه أساطين البلاغة وعلماء البيان ، سواء كان منهم للمسلمون وغيرهم ، حتى قال الوليد بن المغيرة بعد أن سمع القرآن من الرسول : والله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني ولا برجزه ولا بأشعار الجن ، والله ما يشبه الذي تقول شيئا من هذا ، والله إن لقوله الذي يقول حلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإنه لمثمر أعلاه ممدق أسفله ، وأنه ليعلم ولا يعلم عليه .

وعلى نهج الجاحظ سار عبد القاهر الجرجاني صاحب دلائل الإعجاز الذي دافع عن إعجاز القرآن الكريم ورجعه الى خصائص النظم العربي وثاققه وما تجدد بالقرآن من عظم للزينة ، وباهر الفضل والعجيب من الوصف حتى أعجز الخلق قاطبة ، وحتى لم ير لسان ، ولم يبين بيان ولم يساعد مكان . وكما يقول عبد القاهر أيضا : « أعجزتهم مزايأ ظهرت لهم في نظمه ، وخصائص

سادفوها فى سباق لفظه ، وبدائع راعثم من مبادئ آيه ومقاطعها ، ومجارى ألفاظها ومواقعها ، وفى مضرب كل مثل ومساق كل خبر ، وبهرم أنهم تأملوه سورة سورة وعشرا وعشرا وآية آية ، فلم يجدوا فى الجميع كلمة يتبو مكانها بل وجدوا انساقا بهر العقول وأعجز الجمهور ،

أما القاضى الباقلانى فقد أحصى جملة وجوه إعجاز القرآن فى ثلاثة : ما فى القرآن من الإخبار عن الغيب مما لا يقدر عليه البشر ، ولا سبيل لهم إليه ، وما فيه من أخبار الأمم القديمة ، مع أمية الرسول الظاهرة ، ونظم القرآن الكريم وعجيب تأليفه ، وتناهيه فى البلاغة الى الحد الذى يعلم عجز الخلق عنه ، وقد شرح الباقلانى وجوه الإعجاز فى نظم القرآن الكريم ، وتحدث عن النجدى والاعجاز وكل ما يتصل بهذا الباب ، فى كتابه المشهور « إعجاز القرآن الكريم » الذى قال فيه ابن العربى لم يصنف كتاب مثله .

ونحدث القاضى عياض فى كتابه « الشفاء » عن إعجاز القرآن الكريم ورجعه الى وجوه أربعة . أولها : حسن تأليفه والنشام كلامه وفصاحته ، ووجوه إيجازه وبلاغته الحارقة ، وثانيها صورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب الخفاف لأساليب كلام العرب ومناهج نظمها ونثرها .

وثالثها : ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيبات .

ورابعها : ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة ، والأمم البائدة ، والشرائع الدائرة .

ومن العلماء من يذكر من وجوه الإعجاز ، جادة القرآن على التلاوة ، وجمعه لعلوم ومعارف لم يحيط بها أحد من علماء الأمم ، وما حواه من أخبار الأولى والآخرة ومشاكله بعض أجزاءه بعضا ، وحسن ائتلاف أنواعها والنشام أقسامها ، وحسن التخلص من قصة الى أخرى ، والخروج من باب الى غيره . ومنهم من يرجع الإعجاز الى خلو القرآن الكريم من التناقض واشتماله على لغاتى الدقيقة . ومنهم من يقول : لأن وجه الإعجاز ما تضمنه القرآن من المزايا

الظاهرة والبدائع الرائعة في الفوائج والمقاصد والخواتم في كل سورة وفي مبادئ الآيات وفواصلها .

وقد عرض السيوطي في كتابه «الاتقان» لإعجاز القرآن الكريم ، وذكر بعضاً من آراء العلماء فيه . ورجع الإمام الرازي الإعجاز إلى الفصاحة وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب . ورجعه الإمام الزمלקاني إلى تأليفه الخاص به . وقال ابن حازم في «مناهج البلغاء» : « وجه الإعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحاء في جميع استمراراته لا يوجد له فترة ولا يقدر عليه أحد من البشر ، وقال الإمام الخطابي : ذهب الأكثرون من علماء النظر إلى أن وجه الأعجاز في القرآن من جهة البلاغة ، لكن صعب عليهم تفصيلها وصغوا فيه إلى حكم الذوق ، ثم قال : حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه ، وأما مساويه فكل ذي لب يشهد له بالتقدم في أبوابه ، والترقى إلى أعلى درجاته .

إلى ما سوى ذلك من الآراء في إعجاز القرآن الكريم التي تشعبت كلها ثم تلاقت في موجة في بحر لجي زاهر ، هو دون القرآن الكريم في روعته وجلاله ودون إعجازه العظيم في سره وسحره وعظمته . ولقد مضى القدماء في بحوثهم عن الإعجاز ، ثم لم يستطيعوا الوصول إلى غايات الإعجاز . وأعاد المحدثون الكلام فيه وإن كانوا لم يرجعوا بباطل ، فبعض جمل وجوه الإعجاز فيما يشتمل عليه القرآن من قوة روحية خارقة ومن أحداث التاريخ المجهولة ومن الأسلوب للنطقي والأسلوب العلمي وآخرون يرددون الآراء القديمة شارحين أو ناقدين .

وهذا كله على أي حال صور من نقالات العلماء وعقلياتهم : وملاكماتهم ونزعاتهم في فهم أسرار بلاغة القرآن الكريم وإعجازه ، ونحن نمود بالقارئ إلى فطرته الأدبية وحدها ، فنطالها بالفهم والنقد والحكم في قضية الإعجاز .

فقد نزل على محمد صلوات الله عليه كتاب من عند الله . هو أعظم دستور عرف في شرائع الإنسانية وأروع كتاب أثر في تاريخ البلاغة الأدبية ، ودعا العرب إلى الإيمان برسالته ، وهم في ذلك يحنج عليهم بالقرآن ، ويدعوهم صباح مساء إلى أن يعارضوه إن كان كاذباً ، بسورة واحدة أو بآيات يسيرة . وكلما ازداد تحدياً لهم ازدادوا عجزاً وخزياً ، مع طول باعهم في من البيان ، ومع أنهم كانوا أكثر ما يكون خطيباً وشاعراً ، وبلغاً ، ثم مضت الأجيال ، والعلماء والأدباء والبلغاء والنقاد والمؤلفون في كل عصر يتردون بأعجازه ويقرون بقصورهم عن بلوغ منزلته في البلاغة والفصاحة والبيان . ولا تزال الفطر الأدبية الخالصة تهتز اهتزاز الإعجاب والإكبار ، كلما محمت آية من آياته ، أو سورة من سورته . ولا تزال الموازنة بينه وبين ما سواه من الآثار الأدبية والدينية والعقلية مستحيلة محتمة لبعد ما بينه وبين سواء من الآثار كبعد ما بين السماء والأرض ، فهل ذلك إلا لأنه كتاب الله الحكيم ، ومعجزة محمد الباهرة ، ودليل على إعجازه وأنه من عند الله .

وبعد فإننا قبل أن نختم هذا البحث نقول : أن أظهر أسرار إعجاز القرآن الكريم يتجلى فيما يلي :

١ — بلاغة القرآن الذرة التي لا يحيط بها وصف ، ولا يستطيع أن يكشف خصائصها باحث ، ويكفيك أن علوم البلاغة والنقد والإعجاز قد وضعت للكشف عن مظاهر هذه البلاغة وأسرارها ، ثم هي الآن ، وبعد مضي أكثر من عشرة قرون من الزمان ، لا تزال في أول الغاية ، على أن بلاغة القرآن أوسع مدى من البحث عن استعاراته وكنائياته وتشبيهاته وأمثاله ، وحكمه وإيجازه ومجازاته ، فهي تشمل كل خصائص الفن الأدبي والبياني في القرآن الكريم .

٢ — روعة القرآن وجدته ، وأخذته بالأفئدة والأسماع والمشاعر والعواطف والنفوس .

٣ — عظمة تصويره للحياة الإنسانية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها وللنفس

البشرية في سلمها وحربها ولهوها وجدها ، وأملها وألمها ، وكفرها وإيمانها ،
وللعنل العليا في الحياة المهنّبة السكريمة التي يعمل لها الإنسان وتسير الإنسانية
لشاطئها الأمين .

٤ — سمو الروح في القرآن الكريم ، فهو ليس كتاب قصص أو تسلية أو
أدب أو حكمة أو فلسفة أو تاريخ أو اجتماع . وإنما هو خلاصة لكل ما في الحياة
من ثقافة وحقائق . ويزيد على ذلك بأنه منهج كامل للحياة الروحية والاجتماعية
والبشرية السكاملة الصحيحة السليمة ، وما أجدرنا أن نقول : إنه كتاب الإنسانية
كافة .

٥ — جلال أثره الأدبي في لغة العرب وأديبهم وفي حياتهم ، وفي حياة المسلمين
والعالم .

٦ — خلوده على مر الأيام والأمكنة والمصور ، وعجز الناس عن معارضته
مع أنه تحدى ولا يزال يتحدى الناس كافة ، ومع ما يشتمل عليه من تاريخ العالم
من أفذاذ المفكرين والأدباء والبلغاء .

٧ — بساطة أسلوب القرآن الكريم ووضوحه وجماله وقوته وجزالته
وعذوبته .

٨ — شرف معانيه ، وسمو حكمته ، وجلال دعوته ، وصدق حجته ، وعمق
منزعه ، وعلو تصوّره .

٩ — والدليل الأخير على الإعجاز هو عظمة أغراضه ومقاصده ، ورقة
مرامية ومناحيه ، وعيقرية غاياته ورسائله ، وتوجيهه البشرية كافة إلى حياة
جديدة فيها الأمل والسعادة ، والأمن والسلام ، والخير المطلق ، والاخاء والحق
والعدالة ، والحرية والساواة بين الناس ، وصدق الله العظيم حين يقول :
(تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) (١) .

(١) مفتتح سورة الفرقان . انظر : الاسلام ومبادئه الخالدة لفضيلة الإمام الشيخ محمد باقر
الشتاوي شيخ الأئمة السابق ، جمع وترتيب الدكتور : محمد عبد المنعم خفاجي من ٩٣ - ١٠٤

ويمكن إجمال إعجاز القرآن الكريم فيما يلي :

- ١ — فصاحة ألفاظه الجامعة لكل شرائطها .
- ٢ — بلاغته بالمعنى المشهور ، أى موافقة الكلام لمقتضى الحال ، ومناسبات المقام أو الذوقية المعنوية .
- ٣ — مسحة البداوة ، أى عنوبة العبارات المهيئة لسداجة البداوة مع اشتغالها على بسائط الحضارة .
- ٤ — توفر المحاسن الطبيعية فوق المحاسن البديعية .
- ٥ — إعجاز بالغ حد الإعجاز بدون أن يخل بالمقصود .
- ٦ — إطناب غير ممل فى مكرراته .
- ٧ — سمو للمعنى وعلو المرمى فى قصد السكال الأسمى .
- ٨ — طلاوة أساليبه الفطرية ومقاطعه المبهجة وأوزانه المتنوعة .
- ٩ — فواصله الحسنى وأسجاعه الفطرية .
- ١٠ — أنباؤه النبوية وأخباره عن كوامن الزمان وخفايا الأمور .
- ١١ — أسرار علمية لم تهتد العقول إليها بعد عصر القرآن إلا بمونة الأدوات الدقيقة ، والآلات الرقمية المستحدثة .
- ١٢ — غوامض أحوال المجتمع ، وآداب أخلاقية تهذب الأفراد ، وتصلح شئون العائلات .
- ١٣ — قوانين حكيمة فى فقه تشريعى فوق مافى الثوراة والإنجيل وكتب الشرائع الأخرى .
- ١٤ — سلامته من التعارض والتناقض والاختلاف .
- ١٥ — خلوصه من تنافر الحروف وتنافى المقاصد .

١٦ — ظهوره على لسان بدوى أمى لم يعرف الدراسة ، ولا ألف محاضرة العلماء ، ولا جاب الممالك سائحاً مستكلاً .

١٧ — طراوته فى كل زمن وكونه غضا طرياً كلما تلى وأينما تلى .

١٨ — اشتغاله على السهل الممتنع الذى يعد فى الشعر مـلاك الإعجاز والتفوق الهائى .

١٩ — قوة عبارته لتحمل الوجوه وتشابه المعانى .

٢٠ — قصصه الحلوة وكشوفه النارية من حوادث القرون الحالية .

٢١ — أمثاله الحسى التى تجعل المعقول محسوساً وتجعل الغائب عن الذهن حاضراً لديه .

٢٢ — معارفه الإلهية كأحسن كتاب فى علم اللاهوت ، وكشف أسرار عالم المسكوت ، وأوسع سفر من مراحل المبدأ والمعاد .

٢٣ — تماليمه العسكرية ومناهجه فى سبيل الصلح وفنون الحرب .

٢٤ — خطابهات البيديية وطرق إقناعه القذة .

٢٥ — سلامته من الخرافات والأباطيل التى من شأنها إجهاز العلم عليها كلما تكاملت أصوله وفروعه .

٢٦ — قوة الحجة وتفوق للنطق .

٢٧ — اشتغاله على المرموز فى فواتح السور ، ودهشة الفكر حولها وحول غيها .

٢٨ — جلباته الروحية الخلابة للأباب ، الساحرة للمقول ، الفتاة للنفوس .

٢٩ — تضمنه لأسس تشريعية إنسانية صالحة لكل زمان ومكان (١) .

(١) رسالة القرآن للشيخ محمد الفزالى ص ١٤٠ - ١٤٣ ط وزارة الأوقاف .

الإعجاز القرآني والحقائق العلمية :

إن حقائق الكون ، وهى من خلق الله عز وجل ، لا تتعارض مع القرآن الكريم ، إذ أن الكون من خلق الله ، والقرآن الكريم هو كلام الله عز وجل الذى جاء لينظم علاقة الإنسان بخالقه وبالكون الذى يعيش فيه .

ولناس أمام الإعجاز القرآني وعلاقته بالحقائق العلمية فريقان :

أحدهما : يحاول إخضاع الحقائق العلمية للقرآن الكريم .

والفريق الثانى : ينكر ذلك ، ونحن نقول لهم : إن الذين منعوا مجانبون للصواب ، والذين غالوا مجانبون للصواب أيضاً ، لأننا قد قلنا أولاً : إن القرآن كلام الله ، والكون خلق الله ، وحقائق الكون للوجود فى والى خلقها الله لا بد أن تنسجم مع كلام الله ، فلا يكون هناك تضارب ، فإن حصل ما ظاهره التضارب ، فإما أنك فهمت حقيقة قرآنية ، وهى ليست حقيقة قرآنية ، وليس هذا المراد من الحقيقة القرآنية ، وإما أنك أثبتت بشئ ليس حقيقة علمية ، وهذا هو حقيقة علمية ، لكن إذا تأكدنا أن هذه حقيقة قرآنية ، وهذا هو الفرق — وهذه حقيقة علمية فلا بد أن يلتفتوا ، لأن قائل القرآن هو خالق الكون ، إلا أن الناس لا يفطنون إلى أهمية تحديد ما هو العلم ؟

لا يقال : علم .. إلا إذا كانت قضية ، وأنت تجزم بها ، وهى واقعة ، وعليها دليل ، بغير ذلك لا يكون علم ، والعلم من أجل اكتشاف حقائق الكون مفهوم أنه يبدأ بالملاحظة ، ثم النظرية ، ثم الحقيقة العلمية ، فلا يقال حقيقة علمية ، إلا فى نهاية المطاف بأن تلم ، وكل الجزئيات تنطبق على هذه الحقيقة ، ولا تشذ عنها حقيقة . فإذا جئت لتخضع القرآن لملاحظة علمية نقول لك هذا غلط ، لأنه من الجائز ألا تنجح الملاحظة بالتجربة ، وإذا جئت لتخضع القرآن لتجربة علمية ، نقول أيضاً هذا غلط ، لأنه من الجائز ألا تنفع التجربة ، وإذا أردت أن تخضع للقرآن للنظرية ، نقول لك هذا غلط أيضاً لأن النظرية يمكن أن تخطئ لكن إذا وصلت إلى حقيقة علمية نقول لك .. إن لم يكن فى القرآن ما يؤيدها ، فليس فيه قطعا ما يعارضها .

فاذا نظرت إلى الفلكيين ، والناس الذين يحسبون دورة الأرض ودورة الشمس والقمر و . . . إلى آخره ، ويحمدون أن الساعة كذا في يوم كذا ، يحدث خسوف أو يحدث كسوف في منطقة كذا ، حتى يتابع هذا الذي قالوه ، ويحمد الأمر كما حسبوه وأكدوه ، فهذا دليل على أن المقدمات سليمة ، لو كانت المقدمات فيها غلطة واحدة لكنت النتائج تأتي مضطربة ، فلما كانت النتائج سليمة ، فبتلك حقيقة علمية ، فثلا لو قالوا أن الأرض كرة ، ودورتها حول نفسها تستغرق كذا ، ودورتها حول الشمس تستغرق كذا وحول القمر تستغرق كذا ، ففي الوقت الفلاني تكون الشمس إما بين الأرض والقمر فيحدث كذا ، أو القمر بين الشمس والأرض فيحدث كذا . ما دامت هذه المقدمات والنتائج تأتي طبق الأصل ، فلا بد أن يكون هذا الكلام مبنيا على حقيقة علمية ، نستطيع أن نجادل فيه ، لكن حين يأتي شخص ويقول لي . . . أنهم قد وصلوا إلى القمر ، وربنا قد ذكرها في القرآن فأقول له كيف هذا ؟ يقول . . . قال : (يامعشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض ، فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان) (١) د

وهذا هو سلطان العلم . . . فأقول له : ما دخل طلوع القمر هذا بالسماء ؟ إن القمر ليس إلا ضاحية من ضواحي الأرض ، وما القمر بالنسبة للسماء ؟ أين بعد الشمس ؟ وأن القمر لا يبعد ثابنتين ضوئيتين ، أما الشمس فثمانى دقائق ضوئية ، وهناك كواكب أخرى بيننا وبينها ألف سنة ضوئية ، وأخرى بيننا وبينها مليون سنة ضوئية ، فأين السماء وأقطار السماء من أين جاءت ؟ فأنت في ضاحية الأرض في القمر ، ثم اذا كان سلطان العلم كما يقال فكيف يقول الله بعد ذلك : (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنصران) (٢) .

ما دام السلطان الذي جاء هو العلم ، ومنفذ فلماذا يقول (يرسل عليكما

شواظ من نار ونحاس فلا تنصران) وهل أنا المتحدى فقط ، أم الجن أيضاً داخل في التحدى ، الجن لأنه يقول (يا معشر الجن والإنس) يخاطب إلاتين والجن بنص القرآن كانوا يعبدون من السماء مقاعد للسمع ، فهم واصلون إلى مدى بعيد ومع ذلك متحدين ، إذن لا يصح أن نقول أن القرآن أشار إلى ذلك إذاً فما معنى : « إلا بسلطان » نقول « إلا بسلطان » هذه آتية لفرض واحد — وهذا أيضاً أداء بيانى — حتى لا يعمل مغمز فى أى قضية من قضايا الدين ، وحتى لا تعارض قضايا الدين ، لقد أسرى الله بعبده من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وعرج به إلى السماء ، فلو أن « إلا بسلطان » هذه لم تأت هنا لقال قائل : « ولا . . . محمد . . . لم يعرج به إلى السماء » . لماذا ، لأن الله يقول (يا معشر الجن والإنس ، إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا . . . لا تنفذون) وقد تحدى ، لكن قول الله . . . (إلا بسلطان) . . . أى بسلطان منه ، فهو الذى يخضع القوانين ، وهو الذى يخرج محمداً من هذا النطاق إلى السماء ، فاذن (إلا بسلطان) هذه آتية حتى لا يكذب محمد فى أنه صعد إلى السماء . . . إن لم تكن هذه الآية فقد كان من الممكن أن يقول إنسان « . . . لا ، إن القرآن يمنعه » .

إذا فالذين يمنعون أن القرآن قد يلتقى ببعض الحقائق العلمية ، نقول لهم . لا ، لكن حققوا أولاً أنها حقيقة علمية ، فإذا وصلت مسألة إلى مرتبة الحقيقة العلمية فالقرآن لا يعارضها ، بل يمكن أن يؤيدها .

والنيران لم يحىء كتاب علم بمعنى أنه لم يأت ليعلمى الكيمياء ولا ليعلمى الجغرافيا ، إنما يمس حقائق الوجود بما يؤدى إلى مصداق قول الله : (سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم) (١) .

ولا يمكن أن يرينا الآيات فى الآفاق وفى أنفسنا . إلا إذا اكتشفنا حقائق

علمية ، ثم وجدنا قرآنا يؤيدها ، أى يثبت على الحقيقة على أنها حقيقة ، وهذا
غير أن يعلمها لنا ، فتعلمها نشاط ذهنى لكن إذا وصلت إليها نحمد القرآن ما
أن يؤيدها أو لا يارضها ، وهذا ما يجب أن نلتفت إليه فى بحث القرآن من
ناحية الحقائق العلمية (١) .

(١) إعجاز القرآن لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى (١١٨ - ١٥٢) ببغداد

الفصل الثامن

في

ترجمة القرآن الكريم ، وموقف العلماء منها قديما وحديثا

ترجمة القرآن الكريم

ترجمة القرآن الكريم

وموقف العلماء منها قديما وحديثا

لا نزاع في أن القرآن كلام الله عز وجل المنزل على قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الأمين جبريل عليه السلام بلسان عربي مبين ، وقد بين الله ذلك في قوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) (١) .

وقال تعالى : (كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون) (٢) .

وقال تعالى : (ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي) (٣) .

كما قال تعالى : (وإنه لتنزِيل رب العالمين . نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين : بلسان عربي مبين) (٤) .

والقرآن بلفظه ومعناه عربي من عند الله عز وجل ، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان .

ولما كان القرآن الكريم كتابا عالميا ، بمعنى أنه رسالة رب العالمين الخاتمة إلى جميع خلقه على اختلاف أجناسهم ولغاتهم ولهجاتهم ، حتى إلى الجن أيضا ، فهل إذا تعذر على البعض قراءة القرآن بلغة العرب ، التي نزل بها فجوز ترجمته لمؤلاء .

هذا هو السؤال الذي يدور على ألسنة الجميع ، وخاض فيه الكثيرون ، بين محق ومبطل .

ترجمة القرآن الكريم

(٢) فصلت (٢)

(٤) الشعراء (١٩٢ — ١٩٥) .

(١) يوسف (٢)

(٣) فصلت (٤٤)

أقسام الترجمة :

تنقسم الترجمة إلى قسمين : ترجمة حرفية و ترجمة تفسيرية :

فالترجمة الحرفية هي التي يراعى فيها محاكاة الأصل في نظمته وترتيبه فهي تشبه وضع المرادف مكان مرادفه .

وبعض الناس يسمى هذه الترجمة ترجمة لفظية وبعضهم يسميها مساوية .

والترجمة التفسيرية هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة ، أى محاكاة الأصل في نظمته وترتيبه ، بل المهم فيها حسن تصوير المعاني والأغراض كاملة ، ولهذا تسمى أيضاً بالترجمة اللغوية وسميت تفسيرية لأن حسن تصوير المعاني والأغراض فيها يجعلها تشبه التفسير ، وما هي بتفسير كما يتبين لك بعد .

فالمترجم ترجمة حرفية يقصد إلى كل كلمة في الأصل فيفهمها ، ثم يستبدل بها كلمة تساويها في اللغة الأخرى مع وضعها وإحلالها محلها ، وإن أدى ذلك إلى إخفاء المعنى المراد من الأصل ، بسبب اختلاف اللغتين في موقع استعمال الكلام في المعاني المرادة إلغا واستحسانا .

أما المترجم ترجمة تفسيرية ، فإنه يعتمد إلى المعنى الذي يدل عليه تركيب الأصل فيفهمه ثم يصيغه في قالب يؤديه من اللغة الأخرى ، موافقاً لماراد صاحب الأصل ، من غير أن يكلف نفسه عناء الوقوف عند كل مفرد ولا استبدال غيره في موضعه .

ولنضرب مثالا للترجمة بنوعها على فرض إمكانها في آي القرآن الكريم ، قال الله تعالى :

(ولا تحمل يدك مغلوله إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) (١) .

فإنك إذا أردت ترجمة حرفية ، أثبتت الكلام من لغة الترجمة ، يدل على النهي

عن ربط اليد في العنق وعن مدها غاية المد ، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه بأن تأتي بأداة النهى أولاً ، يليها الفعل المنهى عنه متصلاً بمفعوله ومضمره فيه فاعله وهكذا . . . ولكن هذا التعبير الجديد قد يخرج في أسلوب غير معروف ولا مألوف في تفهيم المترجم لهم ما يرمى إليه الأصل من النهى عن التقدير والتبذير . بل قد يستنكر المترجم لهم هذا الوضع الذي صيغ به هذا النهى ويقولون : ما باله ينهى عن ربط اليد بالعنق وعن مدها غاية المد ؟ !

وقد يلصقون هذا العيب بالأصل ظلماً ، وما العيب إلا فيما يزعّمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع .

أما إذا أردت ترجمة هذا النظم للسكريم ترجمة تفسيرية ، فإنك بعد أن تفهم المراد وهو النهى عن التقدير والتبذير في أبشع صورة منفردة منها ، تمم إلى هذه الترجمة فتأتى منها بمباراة تدل على هذا النهى المراد ، في أسلوب يسترك في نفس المترجم لهم أكبر الأثر في استبشاع التقدير والتبذير . ولا عليك من عدم رعاية الأصل في نظمه وترتيبه اللفظي .

وإنما قلنا عند عرض هذا المثال : « على فرض إمكانها » لما استعرفه بعد من استحالة الترجمة بهذا المعنى العرفي في القرآن السكريم . والمثال لا يشترط صحته كما هو معلوم .

ما لا بد منه في الترجمة مطلقاً :

لا بد لتحقيق معنى الترجمة مطلقاً حرفية كانت أو تفسيرية ، من أمور أربعة : —

- (أولها) : معرفة المترجم لأوضاع اللغتين : لغة الأصل ولغة الترجمة .
- (ثانياً) : معرفته لأساليبهما وخصائصهما .
- (ثالثاً) : وفاء الترجمة بجميع معاني الأصل ، ومقاصده على وجه مطابقتها .
- (رابعاً) : أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل ، بحيث يمكن أن

يشتق بها عنه ، وأن تحمل عمله ، كأنه لا أصل هناك ولا قرع . وسيأتي بيان ذلك في الفروق بين الترجمة والتفسير .

ما لا بد منه في الترجمة الحرفية :

ثم إن الترجمة الحرفية تتوقف بعد هذه الأربعة على أمرين آخرين :
(أحدهما) : وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية للمفردات التي تألف منها الأصل حتى يمكن أن يحل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو ملحوظ في معنى الترجمة الحرفية .

(ثانيهما) : تشابه اللفظين في الضمائر المستترة ، والروابط التي تربط المفردات لتأليف التركيب ، سواء في هذا التشابه ذوات الروابط وأماكنها ، وإنما اشترطنا هذا التشابه ، لأن محاكاة هذه الترجمة لأصلها في ترتيبه تقتضيه .

ثم إن هذين الشرطين عسيران ، وثانيهما أعسر من الأول فهيات أن نجد في لغة الترجمة مفردات مساوية لجميع مفردات الأصل . ثم هيات هيات أن تظهر بالتشابه بين اللفظين المنقول منها والمنقول إليها في الضمائر المستترة وفي دوام الروابط بين المفردات لتأليف المركبات .

ومن أجل هذه العزة والندرة قال بعضهم : إن الترجمة الحرفية مستحيلة . وقال آخرون : إنها ممكنة في بعض الكلام دون بعض ، ولقد علمت أنها بعد هذه الصعوبات يكتنفها الغموض وخفاء المعنى المقصود كما مر في المثال السابق . أما الترجمة التفسيرية فيسورة فيما لا يعجز عنه البشر ، والمعاني المرادة من الأصل واضحة فيها غالباً .

ولهذا اعتمدوا عليها في الترجمات الزمنية ، وفضلها المشتغلون بالترجمات على قسمتها الترجمة الحرفية .

فروق بين الترجمة والتفسير :

ومهما تكن الترجمة حرفية أو تفسيرية فإنها غير التفسير مطلقاً ، سواء أكان

تفسيراً بلفظ الأصل ، أم تفسيراً بغير لفظ الأصل . وقد أشرنا إلى ذلك إجمالاً في شرح تعريف الترجمة آنفاً . ولكن كثيراً من السكاكين اشتبه عليهم الأمر ، فحسبوا أن الترجمة التفسيرية هي التفسير بغير لفظ الأصل ، أو هي ترجمة تفسير الأصل .

ثم رتبوا على ذلك أن خلعوا حكمها على ترجمة الأصل نفسه ، وكان لهذا اللبس والاشتباه مدخل في النزاع والخلاف . لهذا نستبيح لأنفسنا أن نقف هنا وقفة طويلة ، نرسم فيها فروقاً أربعة لافرقاً واحداً بين هذين المشتبهين في نظرهم .

(الفارق الأول) أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يراعى فيها الاستغناء بها عن أصلها وحلولها محلها . ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم أبداً على الارتباط بأصله ، بأن يؤتى مثلاً بالمفرد أو المركب ، ثم يشرح هذا المفرد أو المركب شرحاً متصلاً به اتصالاً يشبه اتصال المبتدأ بخبره إن لم يكن إياه ، ثم ينتقل إلى جزء آخر مفرد أو جملة ، وهكذا من بداية التفسير إلى نهايته ، بحيث لا يمكن تجريد التفسير وقطع وشائج اتصاله بأصله مطلقاً ، ولو جرد لتفكيك الكلام وصار لنوا أو أشبه بالنحو ، فلا يؤدي معنى سليماً ، فضلاً عن أنه يحل في جملة وتفصيله محل أصله .

(الفارق الثاني) : أن الترجمة لا يجوز فيها الاستطراد ، أما التفسير فيجوز بلى قد يجب فيه الاستطراد ، وذلك لأن الترجمة مفروض فيها أنها صورة مطابقة لأصلها حاكية له ، فمن الأمانة أن تساويه بدقة من غير زيادة ولا نقص حتى لو كان في الأصل خطأ لوجب أن يكون الخطأ عينه في الترجمة ، بخلاف التفسير فإن المفروض فيه أنه بيان لأصله وتوضيح له ، وقد يقتضى هذا البيان والإيضاح أن يذهب المفسر مذاهب شتى في الاستطراد ، توجيهها لشرحها ، أو تنويراً لمن يفسر لهم على مقدار حاجتهم إلى استطراده . ويظهر ذلك في شرح ألفاظ اللغوية خصوصاً إذا أريد بها غير ما وضعت له ، وفي المواضع التي يتوقف فهمها أو الإقناع بها على ذكر مصطلحات أو سوق أدلة أو بيان حكمة .

وهذا هو السر في أن أكثر تفاسير القرآن الكريم تشتمل على استطرادات متنوعة ، في علوم اللغة ، وفي العقائد ، وفي الفقه وأصوله ، وفي أسباب النزول ، وفي الناسخ والمنسوخ ، وفي العلوم الكونية والاجتماعية ، وغير ذلك .

ومن ألوان هذا الاستطراد ، تنبيهه على خطأ الأصل إذا أخطأ ، كما نلاحظ ذلك في شروح الكتب العلمية ، ويستحيل أن نجد مثل هذا في الترجمة ، وإلا كان خروجاً عن واجب الأمانة والدقة فيها .

(الفارق الثالث) : أن الترجمة تتضمن عرفاً دعوى الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده ، ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم على الإيضاح كما قلنا ، سواء أكان هذا الإيضاح بطريق إجمالي أو تفصيلي متوالا كافة المعاني والمقاصد أو مقتصر على بعضها دون بعض ، طوعاً للظروف التي يخضع لها المفسر ومن يفسر لهم ؟

والدليل على هذا الفارق ، هو حكم العرف العام الذي نتحدث الآن بلسانه وإليك مثلاً من أمثاله :

رجل عثر في مخلفات أبيه على مخطوطتين لغة أجنبية وهو غير عالم بهذا اللسان الأجنبي ، فدفعهما إلى خبير باللغات يستفسره عنهما . وإذا الخبير يحبيه قائلاً : إن الصحيفة الأولى خطاب ناه من معوز أجنبي يستجدي أباك فيه ويستعينه ، أما الثانية فوثيقة بدين كبير لأبيك على أجنبي . هناك مزق الرجل خطاب الاستجداء ولم يحفل به ، أما الوثيقة فاعتمد بها وطلب من هذا المتمكن في اللغات أن يترجمها له ، ليقاضى المدين أمام محكمة لغتها لغة الترجمة .

أليس معنى هذا أن التفسير لم يكفه ؟ بدليل أنه طلب الترجمة من المترجم ، علماً بأنها هي التي تفي بكل ما تضمنته تلك الوثيقة وبكل ما يقصد منها ، فلا تضعف له بها حجة ، ولا يضع عليه حق ؟

ثم ألسنت ترى في هذا المثال أيضاً أن العرف يحكم بأن التفسير لا يشترط أن يعرض لجميع التفاصيل ، بل يكفي فيه بيان المضمون ، على حين أنه يرى الترجمة صورة مطابقة لأصلها ، وافية بكافة معانيه ومقاصده ؟

(الفارق الرابع) أن الترجمة تتضمن عرفاً دعوى الاطمئنان إلى أن جميع
المعاني والمقاصد التي تغلفها المترجم ، هي مدلول كلام الأصل وأنها مرادة لصاحب
الأصل منه .

ولا كذلك التفسير ، بل المفسر تارة يدعى الاطمئنان ، وذلك إذا توافرت
لديه أدلته .

وتارة لا يدعيه ، وذلك عندما تعوزه تلك الأدلة . ثم هو طوراً يصرح
بالاحتمال ويذكر وجوها محتملة مرجحاً بعضها على بعض ، وطوراً يسكت عن
النصريح أو عن الترجيح ، وقد يبالغ به الأمر أن يعلن عجزه عن فهم كلمة أو جملة
ويقول : رب لكلام أعلم بمراده . على نحو ما نحفظه لكثير من المفسرين إذا
عرضوا لمتشابهات القرآن والفواتح السور المعروفة .

ودليلنا على أن الترجمة تتضمن دعوى الاطمئنان إلى ما حوت من معاز ومقاصد ،
هو شهادة العرف العام أيضاً بذلك ، وجريان عمل الناس جميعاً في الترجمات
على هذا الاعتبار . فهم يحلون محل أصولها إذا شاعوا ، ويستغنون بها عن
تلك الأصول .

بل قد ينسون هذه الأصول جملة ، وينيب عنهم أن الترجمات ترجمات
ليحذفون لفظ ترجمة من الاسم ، ويطلقون عليها اسم الأصل نفسه ، كأنما
الترجمة أصل ، أو كأنه لا أصل هناك ولا فرع .

وإن كنت في ريب فاسأل ما بين أيدينا من ترجمات عربية لطائفة من كتبهم
التي يقدسونها ، ويطلقون على بعضها اسم تورا ، وعلى بعضها اسم إنجيل ،
وما هما بالتورا ولا بالإنجيل ، إنما هما ترجماتان عربيتان لأصلين عبريين (١) .
باعتراهم ، ولكنهم أسقطوا وأسقط العرف العام معهم لفظ ترجمة من العناوين
الاثنتين . وما ذاك إلا لما قر في النفوس من أن الترجمة صورة مطابقة للأصل

(١) صوابه : (غير عربيين) وذلك لأن إنجيل مرقس ولوقا ويوحنا أصلها يوناني ، أما إنجيل
متى فأصله عبري .

مطمئنة إلى أنها تؤدي جميع مؤداه ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية .
وقل مثل ذلك فيما تعرفه من ترجمات للقوانين والوثائق الدولية والشخصية ،
ومن ترجمات الكتب العلمية والفنية والأدبية ، وهي كثيرة غنية عن التثوية
والتمثيل .

يقال كل هذا في الترجمات ، ولا يمكن أن يقال مثله في التفسير ، فإننا
ما سمعنا ولا سمع الدهر أن كلمة تفسير أسقطت من عنوان كتاب من كتبه . بل
المعروف عكس ذلك فكثيرا ما يسقط في الاستعمال اسم الأصل المفسر على حين
أن لفظ التفسير لا يسقط بحال ، وبدل على هذا تلك الاطلاقات الشائعة :
تفسير البضاوى ، تفسير النسفي ، تفسير الجلالين ، وما أشبهها من تفسيرات القرآن
السكريم . ألم يكف بهذا سندا على أن التفسير مراعى فيه أنه يبان لا يمكن أن
يقوم مقام المبين ، ولا أن يدعى فيه الاطمئنان إلى أنه واف بجميع أغراضه
ومعانيه .

الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل :

بيد أن هناك دقيقة ترشدك إليها ، هي أن التفسير بغير لغة الأصل يشبه الترجمة
التفسيرية شهاقريا إذا كان هذا التفسير إجماليا قائما على اختيار معنى واحد من
المعاني المحتملة .

ولعل هذا التشابه هو الذى أوقع بعضهم فى الاشتباه ودعوى الاتحاد بين
الترجمة التفسيرية وترجمة التفسير ، أو التفسير بغير لغة الأصل . ولكن النظر
الصحيح لا يزال يقضى بوجود الفوارق الأربعة السابقة بين هذين النوعين أيضا
فالمفسر يتنضيه واجب البيان ألا يسوق المعنى الإجمالى المختار من بين عدة معان
محتملة حتى يوجه هذا الاختيار ، وهذا التوجيه محقق للاستطراد الزائد على
مدلول الأصل . ثم إن صنيعه هذا سيظهر القارىء أن للأصل معان أخرى قد
يكون هذا الذى اختير من بينها غير سديد . وقد يتوقف المفسر جملة ويسلم
عجزه إذا ما أشكل عليه المعنى ورأى أن يلوذ بالصمت . وهذا محقق لعدم
الوفاء بجميع معانى الأصل ولعدم الاطمئنان الذى نوهنا به . ثم إن صنيعه هذا

التفسير لابد من أن ترتبط بالأصل ولو بالإشارة والتلويح ، فيقال معنى هذه الآية أو الجملة هو كذا . . . أو يقال معنى الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا . . .

وذلك محقق لعدم استقلال الصيغة بخلاف الترجمة في ذلك كله .

فإن افترضت أن هذا المفسر سترك وجه الاختيار وسيقطع الصلة قطعا بين التفسير وأصله ، أحيانا بأن هذا التصرف في الحقيقة لا تفسير ولا ترجمة بل هو ذبذبة خرج بها الكلام عما يجب في التفسير وفي الترجمة جميعا . لأنه لم يشرح ولم يبين حتى يكون مفسرا كما يجب ، ولم يصور معاني الأصل ومقاصده كلها حتى يكون مترجما كما يجب ، فإن أدى ذلك إلى الناس بعنوان أنه ترجمة للأصل ، فإما أن يكون صادرا في هذا الأداء عن قصور أو عن تقصير . فإن كان عن قصور فهو العجز والجهالة ، وإن كان عن تقصير فهو تضليل للناس وإيهام لهم أن ما أتاه ترجمة ، وما هو بترجمة . وتلك خيانة لهم ولما زعم ترجمته ، والله لا يهدي كيد الخائنين (١) .

الترجمة الحرفية غير جائزة :

أما الترجمة الحرفية ، بمعنى إبدال لفظ بلفظ آخر من القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقير جائزة للأدلة الآتية :

١ — قال الله تعالى : (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله الآية) (٢) .

فإن الله تعالى حكى في هذه الآية أن الذين لا يرجون لقاء الله قالوا لمن يتلو عليهم هذه الآيات وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم (ائت بقرآن غير هذا)

أشاروا بهذا إلى القرآن المشتمل على تلك الآيات لما يشئ فقطع هذا إلى إخراج

(١) مناهل العرفان (٢-٢٧ وما بعدها) .

(٢) يونس (١٥) .

الكل من البين أى ائت بكتاب آخر تقرأه ليس فيه ما نستبدله من البعث وتواضع
أو ما نكرهه من ذم آلهتنا والوعيد على عبادتها ، أو بدله بأن تجعل مكان الآية
المشتملة على العذاب آية أخرى مشتملة على الرحمة ، وأن الله أمر رسوله صلى الله
عليه وسلم أن يقول (ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى
الى) أى ما يصح لى ولا يسوغ تبديله من تلقاء نفسى أى من جهى ومن عندى
إن أتبع أى ما أتبع إلا ما يوحى لى من غير تبديل له فى شيء أصلا . فالنبي أمر
أن يقصر حاله عليه الصلاة والسلام على اتباع ما يوحى .

فكأنه قال : ما أفعل شيئا إلا اتباع ما يوحى لى (إني أخاف إن عصيت ربي
عذاب يوم عظيم) فبين بذلك أنه لم يكن القرآن من عنده بل هو من عند الله بطريق
الوحى ولذلك سمى تبديله من تلقاء نفسه عصيانا عظيما سببا لعذاب عظيم فقال :
(إني أخاف . . الآية) فهو تعليل لمضمون ما قبله من امتناع التبديل واقتصار
منه صلى الله عليه وسلم على اتباع الوحى أى إني أخاف إن عصيته بتعاطى التبديل
والاعراض عن الوحى عذاب يوم عظيم هو يوم القيامة ، وفيه دلالة على أن من
يقترح تبديل القرآن بى لفظ كان غير ألفاظ الوحى بها على النبی صلى الله عليه
وسلم يستوجب هذا التعظيم لأن اقتراح فعل ما يوجب العذاب يستوجب العذاب
أيضا وإن كان عذاب التبديل أشد . وربما يخطر على البال أن تقييد التبديل بقوله
سبحانه وتعالى حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه يشعر
بأن ذلك مقدور له صلى الله عليه وسلم ولكن لا يفعله بغير إذنه تعالى مع أن
التبديل الذى أشاروا إليه أولا غير مقدور له صلى الله عليه وسلم وأن المرصين
يعلمون استحالة ذلك لكن اقترحوه لما مر من أنهم يريدون قرآنا مبدلا .

وقد رد الله عليهم بقوله تعالى : (فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون) إنه لقول
رسول كريم وما هو بقول شاعر قليل ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليل ما تذكرون
تنزيل من رب العالمين (١) وقال تعالى : (ولو تقول علينا بعض الأقاويل

لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين (١) فانظر كيف أن الله سبحانه وتعالى أقسم بما أقدم به أن القرآن لقول رسول كريم .

والأكثر أن المراد بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم وقيل جبريل وجعله قول رسول باعتبار أن قول الرسول هو قول المرسل فهو قول الله يبلغه رسوله عنه سبحانه وتعالى فإن الرسول لا يقول عن نفسه وليس هو بقول شاعر فثبت بهذا أنه صلى الله عليه وسلم رسول لا شاعر ونفى الإيمان ممن يقول إنه شاعر بقوله : (قليلا ما تؤمنون) فحمل صاحب الكشف القلة على النفي أى لا يؤمنون البتة (وما هو بقول كاهن) كما تدعون (قليلا ما تذكرون) فنفي ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كاهن وأن قوله من جنس كلام الكهنة .

ولما كان عدم مشابهة القرآن للشعر أمرا بينا لا ينكره إلا معاند فلا عذر لمدعيها في ترك الإيمان عبر بقوله (قليلا ما تؤمنون) فنفي عنهم الإيمان بخلاف مباينته للكهانة فإنها تتوقف على تذكر أحواله صلى الله عليه وسلم ومعاني القرآن المنافية لطريق الكهانة ومعاني أقوالهم ولذلك نفى التذكر مع نفي الكهانة فقال (قليلا ما تذكرون) الآية (٢) فقد نفى بهذه الآية وما قبلها مشابهة القرآن للشعر والكهانة وأثبت ما هو الواقع قال : (تنزيل من رب العالمين) (٣) أى هو تنزيل نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم . وقال لبيان ذلك وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يستطيع أن يبدل منه شيئا (ولو تقول علينا) الآية (٤) أى لو افترى علينا بعض الأفاويل المفتراة (لأخذنا منه باليمين) (٥) أى لأمسكناه باليمين أى يمينه (ثم لقطعنا منه الوتين) (٦) أى وتينته كما قال ابن عباس نياط القلب الذى إذا انقطع مات صاحبه في الحال أو عرق آخر متى انقطع مات صاحبه .

(٢) الحاقة (٤٢) .

(٤) الحاقة (٤٤) .

(٦) الحاقة (٤٦) .

(١) الحاقة (٤٤-٤٦) .

(٣) الحاقة (٤٣) .

(٥) الحاقة (٤٥) .

كما قال غير ابن عباس (فا منكم من أحد عنه حاجزين) (١) أى فامنكم أيها الناس (من أحد) عن النبي صلى الله عليه وسلم مانعين (وإنا لنعلم أن منكم مكذبين) (٢) أى منهم من يكذبون القرآن .

ومن هذا نعلم أيضا أن القرآن ليس بشعر ولا يشبه الشعر وليس قول كاهن ولا يشبه قول الكهان ولا هو من أساطير الأولين .

وقد أخرج الإمام أحمد عن حماد بن الحطاب رضى الله عنه قال : خرجت أتعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن أسلم فوجدته قد سبقنى إلى المسجد فوقفت خلفه فاستفتح سورة الحاقة فجعلت أعجب من تأليف القرآن وقلت هذا والله شاعر فقال (وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون) (٣) فقلت كاهن فقال (ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون ، تنزيل من رب العالمين) الآيات فوقع الاسلام فى قلبى كل موقع . فهو صلى الله عليه وسلم منزّه عن أن يكون من الشعراء كما قال تعالى أيضا : (والشعراء يتبعهم الغاؤون) (٤) .

فيبطل زعم الكفرة أن القرآن من قبيل الشعر والمتبادر منه الكلام المنظوم المقفى وذلك قال كثير من المفسرين أنهم رموه صلى الله عليه وسلم بكونه آتيا بكلام منظوم مقفى حتى تأولوا عليه ما جاء فى القرآن مما يكون موزونا بأدنى تصرف كقوله سبحانه :

(ولا تقتلوا النفس التى حرم الله) (٥) وبهذا الاعتبار يكون شطرا من الطويل ، وكقوله : (إن قارون كان من قوم موسى) (٦) ويكون من الحفيف وقوله (فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم) (٧) ويكون من البسيط ، وكقوله : (ألا بعد نعاد قوم هود) (٨) ويكون من الوافر ، وكقوله (سلوا عليه وسلموا

(٢) الحاقة (٤٩)

(٤) الشعراء (٢٢٤) .

(٦) القصص (٧٦) .

(٨) هود (٦٠) .

(١) الحاقة (٤٧)

(٣) الحاقة (٤١) .

(٥) الانعام (١٥١) .

(٧) الأنعام (٢٥) .

تسليماً) (١) ويكون من السكامل إلى غير ذلك، مما خرجوه من الآيات على سائر البحور. وقد استخرجوا منه ما يشبه البيت التمام كقوله تعالى : (ويجزىهم وينصرهم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين) (٢) وكقوله : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) (٣) على أن الحق أن العرب لم يرموا النبي بالشعر ولا قصدوا بقولهم قول شاعر هذا المقصد فيما رموه به صلى الله عليه وسلم إذ لا يخفى على أغبياء المعجم فضلا عن أذكياه العرب أن القرآن الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ليس على أساليب الشعر وهم ما قالوا فيه صلى الله عليه وسلم شاعرا إلا لما جاءهم بالقرآن ، واستخراج ما ذكر ونحوه منه ليس إلا بمزيد فصاحته وسلامته ولم يؤث به بقصد النظم ولو اعتبر في كون الكلام شعرا إمكان استخراج كلام منظوم لكان كثير من الأطفال شعراء فان كثيرا من كلامهم يمكن فيه ذلك ، والظاهر أنهم إنما قصدوا منه صلى الله عليه وسلم وحاشاه ثم حاشاه بأنه يأتي بكلام خيل لا حقيقة له ولما كان ذلك غالبا في الشعراء الذين يأتون بالمنظوم من الكلام عبروا عنه صلى الله عليه وسلم بشاعر وعما جاء به بالشعر وبذلك بطل أيضاً ما تشدق به بعض المصريين من اشتغال القرآن على الشعر . وقد قال تعالى ردا على من زعم أن القرآن إفك وأساطير الأولين فقال : (وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا) (٤) .

أى قالوا إن هذا لا كذب معروف عن وجه افتراه أى اخترعه صلى الله عليه وسلم ولم ينزل عليه وأعانه على افترائه واختراعه أو على الإفك قوم آخرون يضمنون لليهود بأن يلقوا عليه صلى الله عليه وسلم أخبار الأمم الدارسة وهو صلى الله عليه وسلم يعبر عنها بعبارة (فقد جاءوا) أى الذين كفروا وقالوا ما ذكر (ظلما وزورا) أى جاءوا بما قولوا ظلما عظيما لا يقدر قدره حيث جعلوا الحق البحت الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فكما مقرر من قبل

(٢) التوبة (١٤) .

(٤) الفرقان (٤) .

(١) الاحزاب (٥٦) .

(٣) ان عمران (٩٢) .

للشعر مع أنه من جهة نظمه الرائق وطرأه الفائق بحيث لو اجتمعت الانس
والجن على مباراته لمجزوا عن الاتيان بمثل آية من آياته ، ومن جهة اشتغاله على
الحكم الخفية والأحكام للفتنة للسادات الدنيوية والأخروية والامور الغيبية
والعلوم العمرانية والكونية بحيث لا تناله عقول البشر ولا تحيط به القوى والقدر
وقوله (وزورا) أى كذبا عظيما حيث قالوا مالا احتمال فيه للصدق أصلا ، وقالوا
أساطير الأولين أى أنهم بعد ما حملوا الحق لا محيد عنه إذا كانتا مغلقة بإعانة البشر
يفنوا على زعمهم الفساد كيف هى تلك الامانة وقالوا هى أساطير الأولين
(اكتبها فى تملى عليه بكرة وأصيلا) (١) وأساطير الأولين هى أحاديثهم
للمسطورة التى لا يعول عليها أو كذبهم وباطلهم ، والأساطير فى القساموس أنه جمع
أسطار وأساطير بكسرهما وأسطور وبالهاء فى الكل وقيل جمع أسطار بفتح
الهمزة جمع سطر كسبب وأسباب ، وأصل السطر بمعنى الخط فرد الله عليهم لك
كله وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قل (أنزله الذى يعلم السر فى السموات والأرض
إنه كان غفورا رحيما) (٢) أى ليس ذلك كما تزعمون بل هو أمر سماوى أنزله
الله تعالى الذى لا يعزب عنه شئ من الأشياء وأودع فيه من فنون الحكم
والأسرار على وجه بديع لا تحوم حوله الأفهام حيث أعجزكم بفصاحته وبلاغته
وأخبركم بمفاهيم مستقبلية وأمور مكتونة لا يهتدى اليها ولا يوقف عليها إلا بتوفيق
الله العليم الخبير ولذلك وصف الله نفسه العلية بالاحاطة بكل شئ علمسا ما خفى
وما ظهر للايذان بانطواء ما أنزله على أسرار مطوية عن عقول البشر مع ما فيه
من الترميض بمجازاتهم على جنایاتهم المحكية التى هى من جملة معلوماته تعالى ونبيه
بقوله تعالى : (إنه كان غفورا رحيما) (٣) على أن هؤلاء استوجبوا العذاب على
ما هم عليه من الجسایات المحكية لكن أخر ذلك عنهم لانه سبحانه أزل وأبدا
مستمر على المغفرة والرحمة للمستبشرين للتأخير كأنه قال أنه جل وعلا متصف
بالمغفرة والرحمة على الاستمرار لذلك لا يعجل عقوبتكم على ما أنتم عليه من كمال
استحبابه إياه وغاية قدرته سبحانه عليه ولولا ذلك لصب الله عليكم العذاب صبا
وقال تعالى : (وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين) (٤)

(٢) الفرقان (٦)

(٤) يس (٦٩)

(١) الفرقان (٥)

(٣) الفرقان (٦)

الآيات ، أى وما علمنا محمدا صلى الله عليه وسلم بتعليم الكتاب المشتمل على هذا البيان والتلخيص فى أسر للبدأ والمعاد الشعر الذى لا يخفى على من به أدنى مسكة أن هذا الكتاب الحكيم للتضمن لجميع للنسافع الدينية والدينية على أسلوب ألهم كل منطبق ، مهابين للشعر . وأين الذى من الثريا ، أما لفظا فلمدم وزنه وتقفيته وأما معنى فلان للشعر تخيلات مرغبة أو متفردة أو نحو ذلك وهو مقر الأكاذيب .

ولذا قيل أعذبه أكذبه ، والقرآن حكم وعقائد وشرائع ومواعظ . والمراد من نفي تعليمه صلى الله عليه وسلم الكتاب والشعر نفي أن يكون القرآن شعرا على سبيل الكتابة لأن ما علمه الله هو القرآن اذا لم يكن المعلم شاعرا أثبتة وفيه أنه صلى الله عليه وسلم ليس بشاعر إدماجا وهذا رد لما كانوا يقولونه من أن القرآن شعر والنبي صلى الله عليه وسلم شاعر ، وغرضهم من ذلك أن ما جاء به صلى الله عليه وسلم من القرآن افتراء وتخيل وحاشاء ثم حاشاء (وما ينبغى له) (١) أى لا يليق ولا يصلح له صلى الله عليه وسلم الشعر لأنه يدعو الى تغيير المعنى مراعاة اللفظ والوزن ولأن أحسنه ما فيه المبالغة والمجازفة والإغراء فى الوصف وأكثر تحسين ما ليس بحسن وتقيب ما ليس بقبیح وكل ذلك يستدعى الكذب أو يحاكيه الكذب وجل وتعالى جناب الشارع عن ذلك وهذا الوجه هو الذى اخناره ابن عطية حيث جعل العلة فى نفي الشعر عنه ما فى قول الشعر من التخييل والتزيق للقول .

قال الألوسى : وهو الذى ينبغى أن يقول عليه . كما أن الصحيح أنه تعالى لم يعط الرسول صلى الله عليه وسلم القدرة على الشعر تنزيها لقدرة ورفعة لشأنه عن أن يتعلم ما يمكن أن يصلح لشيء مما ذكر (إن هو الا ذكر) أى ما للقرآن إلا عظة للاممين (وقرآن مبين) أى كتاب مماوى ظاهره أنه ليس من كلام البشر لما فيه من الإعجاز الذى ألقم من تصدى لمعارضته الحبحر (لينذر) أى القرآن أو الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويؤيد الثانى قراءة نافع وابن عامر لتنذر بشاء الخطاب (لينذر من كان حيا) (٢) أى عاقلا كما أخرج ذلك ابن جرير والبيهقى

(ويحق القول) (١) أى يجب كلمة العذاب (على الكافرين) الموصوفين بهذا الاسم
المصرين على الكفر، وكأنه جيء بقوله سبحانه لينذر قوما ما أنذر آباؤهم (٢)
ولو نظرت الى هذا التلخيص من حديث المعاد الى حديث القرآن والانذار المعجيب
من حسن موقعه وبذلك بطل تشدق الملحدين فى هذا العصر من قولهم أنه يجوز
كتابة القرآن أو قراءته فى غير الصلاة مطلقا مع المعجز من غير اللغة العربية التى
بها نزل القرآن كالانكليزية أو التركية أو اللاتينية ونحو ذلك مما أحسدوا به فى
هذا الزمان كما بطل ما تشدق به أسلافهم فى الإلحاد فى عصر النبي صلى الله عليه
وسلم وما بعده بأن ما فى القرآن أسطورة، ورد الله عليهم بما فيه السكافية . (ومن
أصدق من الله قبيلا) :

هل تصح القراءة بالترجمة:

وحيث علم مما قدمناه أن مسمى القرآن الذى هو حقيقة اللفظ المنزل على
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن علماء أصول الفقه مجمعون على ذلك وأن
الفقهاء إنما يبحثون عن فعل المكلف الذى هو القراءة لذلك القرآن تعلم أن المعول
عليه والحق الذى لا يلتفت إلا اليه هو أن المفروض قراءته فى الصلاة إنما هو اللفظ
العربى الذى تعلقت به آيات الله المتعددة التى لا تقبل التأويل . ولذلك رجع الإمام
أبو حنيفة عن قوله بجواز القراءة فى الصلاة بغير الألفاظ العربية المنزلة المنقولة
تواترا للقادر على ذلك ، وأن العاجز يكون كالأعمى الذى لا يحسن قراءة أصلا
فتصح صلاته بدون أن يقرأ بغير العربية على الصحيح عند أبى حنيفة كما هو
قول صاحبيه لمجزءه عن اللفظ العربى المنقول تواترا ولأن قدرته على غير العربى
كالعدم ، ومنع ذلك غيرهم من العلماء الأئمة وذلك لما ذكرنا ولأن ما ذكرناه دليلا
له من قوله تعالى (وإنه لى زبر الأولين) (٣) لا يصلح أن يكون دليلا .

(١) يس (٧٠) .

(٢) يس (٦) .

(٣) الشعراء (٩) .

أولاً : لأن الآية محتملة لأن يكون معناه أن ذكر القرآن في الكتب المتقدمة يعود الضمير للقرآن وأن الكلام على حذف مضاف .

ثانياً : أن معناه في الكتب المتقدمة وهو باعتبار الأغلب فإن التوجيه وما يتعلق بالذات والصفات وكثيراً من المواضع والقصص مسطور في الكتب السابقة فلا يضر أن منه ما ليس في تلك الكتب كقصة الإفك وقصة زيد وزينب وما تضمنته صدر سورة التحريم وغير ذلك ، فالكلام على هذا على تقدير مضاف أيضاً أى أن أكثره في زير الأولين .

وما اشتهر عن أبي حنيفة مبني على هذا ومع احتمال الآية لما ذكر لا تصلح دليلاً ولذلك قال في الهداية ، وأما الكلام في القراءة فوجه قولهما أن القرآن اسم لما نطق به النص إلا أنه عند المعجز يكتفى بالمعنى كالإمام .

وقال السكال يبنى بالنص قوله تعالى : (قرآننا عربياً غير ذي عوج) (١) وغيره فالغرض قراءة القرآن وهو عربي . فالغرض هو العربي . أهـ .

قلت : أشار صاحب الهداية بقوله كالإمام إلى القياس الذي استدل به الإمام وصاحبه من أن الإمام بالركوع ليس بركوع ومع ذلك عند المعجز قام مقام الركوع ، والإمام بالسجود قام مقام السجود مع أنه ليس بسجود لما في الإمام من الخضوع في الجملة . فكذا اللفظ غير العربي وإن لم يكن قرآنًا لسكن عند المعجز عن لفظ القرآن العربي قام مقام اللفظ العربي لما فيه من الدلالة في الجملة على معنى اللفظ العربي ، وبهذا اتضح لك أن الألفاظ غير العربية لا تسمى قرآنًا باتفاق . وغير الإمام وصاحبيه يقولون أن قصد من قراءة اللفظ العربي هو التنبه بهذا اللفظ للمعجز لأنزل فلا مدخل للقياس هنا خصوصاً وأن القياس لا يجري في الإبدال . ولذلك قال صاحب الفتح : والحق أن قرآنًا مفكرًا لم يعد فيه نقل عن المفهوم اللغوي فيتناول كل مقروء أما القرآن باللام فالمفهوم منه العربي في عرف الشارع وإن أطلق على المعنى المجرد والقائم بالذات أيضاً للمنافي

للسكوت والآفة والمطلوب بقوله : (فاقروا ما تيسر من القرآن) (١) الثاني .

وما قيل : لم لا يكون النظم مقصودا للإعجاز وحالة الصلاة المقصودة من القرآن فيها المناجاة لا الإعجاز فلا يكون النظم لازما فيها ؟ قلنا إن هذا معارضة النص بالمعنى أى بالقياس ، ولا شك أن النص طلب قراءة ما تيسر من القرآن فيكون المطلوب في الصلاة القراءة بالنظم العربى .

وهذا التعليل الذى يحيز القراءة بغير العربية لا قيمة له أمام النص ولا يبعد أن يتعلق جواز الصلاة في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم الآتى بالنظم المعجز بقراءة ذلك المعجز بعينه بين يدي الرب تعالى .

فلماذا كان الحق رجوع الإمام الى قولهما في المسألة ولذلك كان الصحيح أن العاجز عن قراءة القرآن باللفظ العربى المنزل لو كان قادرا على غير العربية كالأعمى يجوز له ألا يقرأ شيئا في الصلاة كما نقله الشرنبلالى في رسائله النفحة القدسية ..

على أنك قد علمت أن المسمى بالقرآن هو اللفظ والمعنى معا ، أى «للدلول» إن تقرر هذا تبين أن لفظ القرآن في اصطلاح الشارع إنما هو النظم العربى لا غير وأما إطلاقه على المعجمى فهو بالمعنى اللغوى .

ومنى وجد لفظ في كلام الشارع وجب حمله على المعنى الذى اصطاح عليه لأنه هو المعنى الحقيقى عنده .

ألا ترى أن المراد من القرآن في قوله : (الرحمن علم القرآن) (٢) وكل ما جاء في كتاب الله بلفظ القرآن إنما هو الانظ العربى لأنه المعروف فى اصطلاح النحاطيب الشرعى وهذا دليل قطعى الثبوت ونص فى الدلالة على ما ذكر فلا يمارضه أخبار الأحاد التى جاءت فى قصة سلمان الفارسى وغيرها ، وإن ذكرت فى المبسوط وغيره من كتب الفقه فالنص القرآنى مقدم عليها لتواتره فسقط الاستدلال به وبأمثاله على فرض صحته .

على أن المعجز عن قراءة القرآن لا يجعل غير القرآن قرآنا كما صرح به ابن قدامة في كتاب المغنى من أئمة الحنابلة والعناية على الهداية .

ألا ترى أن المعجز عن الماء لا يجعل الصميد الطاهر ماء . وأما ما قيل من أنه يجوز مس المحدث ما كتب بغير العربية فذلك ليس اكونه صار قرآنا بل هو لسكونه يشبه أن يكون قرآنا . ومع ذلك فهناك قول أنه يجوز ولا مانع منه .

وبالجملة فالقرآن كما قال في الكشف على الكشف إن كان هو المنزل للاعجاز الخ ما يذكر في معناه فلا شك أن الترجمة ليست القرآن ، وإن كان هو المعنى لل قائم بصاحبه فلا شك أنه غير تمكن القراءة ، فإن قيل هو المعنى المعبر عنه بأى لغة كانت قلنا لا شك في اختلاف الأسماء باختلاف اللغات ، وكما لا يسمى القرآن بالتوراة لانسمى التوراة بالقرآن فالأسماء لخصوص العبارات فيها مدخل لأنها مجرد المعنى المشترك أ هـ .

وأما ما قيل أن قوله تعالى (ولو جعلناه قرآنا أعجميا) (١) يستلزم تسميته قرآنا لو كان أعجميا لخصوص أن للبشارة العربية مدخلا في تسميته قرآنا فقد علمت أن ذلك في المنكر لا في المعروف باللام لأن الحق أن قرآنا منكر لم يهد فيه نقله من المعنى اللغوى فيتناول كل مقروء الخ ما تقدم وأما المعروف باللام فقد عرف فيه النقل الخ ما تقدم .

القسم الثاني — الترجمة التفسيرية :

اعلم أن الترجمة التفسيرية بأن يكتب القرآن بلفظه العبري المنزل ثم يكتب تفسيره بجانبه فهذا جائز بأى لغة كانت عربية أو غير عربية ، وقد تقدم أن السكال بن المهام قال : فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز .

وقال إمام الحرمين في البرهان كما نقله العطار في حواشيه على جمع الجوامع عند الكلام على مسألة نقل الحديث بالمعنى للعارف مانعه (١) :

إنما على قطع نعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقصد أن تمثل أوامره وكان لا ينفى من ألفاظه غير ذلك ، والذي يوضح ما قلناه أنه صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا للمرب ولا يأتى اتصال أوامره إلى معظم خليفة الله تعالى إلا بالترجمة . ومن أحاط بمواقع الكلام عرف أن إحلال اللفظ في لغة محل ألفاظ أقرب إلى الاختصار من نقل المعنى من لغة إلى لغة ، فإن استدلل من منع ذلك بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (نضراقة أسراء مع مقاتلي فوماها فأذاها كما مهمما) (٢) قلنا هذا أولا من أخبار الآحاد ونحن نحاول الخوض في محل القطعيات ، وقد قال بعض المحققين : من أدى المعنى على وجهه فقد وعى وأدى . أ . ه .

فأنت ترى أن إمام الحرمين نص على جوار الترجمة في الكتاب والسنة وأن الحديث الذي توهم فيه المعارضة إما آحاد فلا يصلح للمعارضة أو أنه لا يعارض لأن من أدى المعنى على وجهه فقد وعى وأدى كما جمع .

وشراد إمام الحرمين الترجمة التفسيرية والتبليغ بالمعنى لأن الترجمة الحرفية غير ممكنة في كل الكلام حتى في كلام البشر ، بل يكون إبدال كلمة في لغة بكلمة أخرى في لغة أخرى وذلك لا يمكن أن يؤدي به الغرض المقصود من الترجمة فليس بترجمة ، وعلى كل حال فانصال المعنى بطريق الترجمة مقطوع بجوازه كما قال تعالى : (وما أرسلنا) قال أبو السعود أي في الأمم الحالية من قبلك (من رسول إلا بلسان قومه) (٣) متكلم بلغة من أرسل إليهم من الأمم المثقفة على لغة مشواه بهت فيهم أو لا (ليبين لهم) ما أمروا به فيتلقوه منه بيسر وسرعة ويعملوا بموجبه من غير حاجة إلى الترجمة .

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٠٤ ، ٢) ط المكتبة التجارية الكبرى .

(٢) رواه الشافعي والبيهقي في المدخل .

(٣) سورة إبراهيم (٤) .

وحيث لم يمكن مراعاة هذه القاعدة في شأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
لمعوم بعثته للتقليد كافة على اختلاف لغاتهم وكان تعدد نظم الكتاب المنزل إليه
حسب تمدد ألسنة الأمم أدعى إلى التنازع واختلاف الكلمة وتطرق أيدي
التحريف مع أن استقلال بعض من ذلك بالإعجاز دون غيره مؤد لقادحين
واتفاق الجميع فيه أمر قريب من الإلجاء وحصر البيان والتفسير اقتضت الحكمة
اتحاد النظم المنبئ عن العزة وجلالة الشأن المستتبع لفوائد غنية عن البيان، على أن
الحاجة إلى الترجمة تنضاعف عند التعدد إذ لا بد لكل أمة من معرفة توافق الكل
وتجاذبه حذو القذة بالقذة من غير مخالفة ولو في خاصة قذة وإعما يتم ذلك بمن
يترجم عن الكل واحدا كان أو متعددا وفيه من التعمد ما يناخم الامتناع ثم
لما كان أشرف الأقوام وأولام يدعوته صلى الله عليه وسلم قومه الذين بعث
فيهم ولقنهم أفضل اللغات نزل الكتاب المبين بلسان عربي مبين وانتشرت أحكامه
فيما بين الأمم أجمعين أ هـ .

المقصود منه كما قال الألويسي: وهو من الحسن بمكان: وحاصل هذا بيان الحكمة
في أنه مع تعدد الأمم الذين بعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعدد لغتهم بحيث
تسكاد تخرج عن الحصر وأن القرآن نزل بلغة العرب خاصة وحاصلها أن سنة الله
في معجزات الرسل لتكون الدار دار ابتلاء أن تكون معجزة كل رسول من
جنس ما علم واشتهر في قومه فوسى جاء بمعجزة المعصا واليد البيضاء وغير ذلك
من الآيات تشبه بظواهرها السحر وكان هو الفاشي الكثير في أمة موسى عليه
السلام . وكذلك عيسى عليه السلام أرسل بآيات هي إبراء الأكمة والأبرص
ونحو ذلك لأن الطب كان هو الغالب على قومه .

كذلك محمد صلى الله عليه وسلم بعث والغالب النفاخر بين العرب بفصاحة
القول وبلاغة المنطق وحسن الأسلوب ، ولذلك تخدام ، بمعجزة هي القرآن فإنه
أعجز جميع العرب مع رقيهم في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان والبراعة كما
نطق القرآن بذلك في آيات تقدم ذكرها ، وحينئذ لا يمكن إلهام القرآن لغير
العرب إلا بالترجمة التفسيرية مع المحافظة على اللفظ المعجز العربي إبقاء للمعجزة
إلى أن تنتهي هذه الدار ، وحيث كان التبليغ فرض كفاية كانت الترجمة والتفسير

مطلقا فرض كفاية لأن الترجمة معناها التفسير لغة وذلك أن من المعلوم أن الله إنما خاطب الناس بما يفهمونه وكذلك أرسل كل رسول بلسان قومه لأنه لا تكليف إلا بالعلم وأنزل كتابه على لغتهم فإقرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب وأبلغهم وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه وأما دقائق باطنه فأنما كانت بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم في الأكثر كسؤالهم لما نزل قوله : (ولم يابسوا إيمانهم بظلم) (١) فقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟ فسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم بالشرك واستدل عليه بقوله تعالى : (إن الشرك لظلم عظيم) (٢) . ولسؤال عائشة عن الحساب اليسير فقال : ذلك العرض .

وقصة عدي بن حاتم في الحيط الأبيض والحيط الأسود وغير ذلك مما سألوه ونحن محتاجون إلى ما كانوا محتاجون إليه وزيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر قصورا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم فنحن معاشر الأمة الإسلامية أشد الناس احتياجا إلى التفسير ، ومعلوم أن تفسير بعضه يكون من قبل الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض .

قال الجويني : علم التفسير علم غير يسير ، أما عسرہ فظاهر من وجوه أظهرها أنه كلام متكلم لم تصل الناس إلى مراده بالسماع منه ولا يمكن الوصول إليه بخلاف الأمثال والأشعار من البشر ونحوها فإن الإنسان يمكنه علمه إذا تكلم بأن يسمع منه أو ممن سمع منه .

وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا إمام إلا بأن يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك متعذر إلا في آيات قلائل ، فاعلم بالمراد يستنبط بامارات ودلائل ، والحكمة في ذلك أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالتنصيص على المراد بجميع آياته ومما لا شك فيه أن تفسير القرآن بألفاظ عربية هي عبارة عن ترجمة لمعناه غاية الأمر أنها باللفظ

العربي وهي بلا شك ليست بقرآن ، كذلك تبليغ القرآن لغير العرب إنما يكون
بيان معناه بلغتهم وهي ليست من القرآن في شيء أيضا ، وبذلك كان التفسير
فرضا لأنه من باب التبليغ .

قال في الإتيان بعد ذكر نحو ما تقدم : وقد أجمع العلماء على أن التفسير من
فروض الكفاية وأجل الفروض الشرعية ، وقد علمت أن الترجمة بمعنى التفسير
لغة لسكن للمفسر شروط وآداب ، قال العلماء من أراد تفسير الكتاب العزيز
طلبه أولا من القرآن فما أجل منه في مكان فقد فسر في مكان آخر ، وما اختصر
في موضع فقد بسط في آخر .

وقد ألف ابن الجوزي كتابا فيما أجمل في القرآن وما بين في موضع آخر
وأشهرت إلى أمثلة منه في شرح المجلد ، فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فإنها
شارحة للقرآن وموضحة له ، وقد قال الشافعي رحمه الله كل ما حكم به رسول
الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن قال تعالى : (إنا أنزلنا إليك
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (١) في آيات أخر .

وقال صلى الله عليه وسلم « ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه » (٢) يعني
السنة فإن لم يجده في السنن رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه
من القرآن وشواهد الأحوال عند نزوله ولما اقتصوا به من الفهم التام والعلم
الصحيح والعمل الصالح ، وقد قال الحاكم في المستدرک : فإن تفسير الصحابي الذي
شهد الوحي والتزيل له حكم المرفوع .

وقد قال أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره « القول في آداب المفسر »
اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولا ولزوم سنة الدين فإن كان مضموصا
عليه في دينه لا يؤمن على الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤمن في الدين على
الإخبار عن عالمه فكيف يؤمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى ولأنه لا يؤمن
لأن كان متهما بالإلحاد أن يبغى الفتنة ويفرى الناس بمينه وخداعه كد أب الباطنية

(١) النساء (١٥٥) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه عن المقداد بن معد يكرب .

وغلاة الرافضة ، وإن كان متها بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على كل ما يوافق
بدعته كشأن القدرية فإن أحدهم يصنف الكتاب تفسيراً ومقصوده منه صدق
الناس عن اتباع السلف ولزوم طرق الهدى ، ويجب أن يكون اعتماد المفسر على
النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه رضى الله عنهم وعن ماصرهم .
ويجتنب المحدثات وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل . نحو أن يتكلم
عن الصراط المستقيم وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد فيدخل منها ما يدخل في
الجميع فلا تنافي بين القرآن وطريق السلف إلى آخر ما ذكرناه من شروط
للمفسر وآدابه مما بسط في الاتقان للسيوطي والبرهان للزركشى (١) .

(حكم قراءة الترجمة والصلاة بها)

مذهب الشافعية:

١ - قال في المجموع (١) : « مذهبننا — أى الشافعية — أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنته العربية أم عجز عنها ، وسواء أكان في الصلاة أم في غيرها — فإن أى ترجمته في صلاة بدلا عنها لم تصح صلاته سواء أحسن القراءة أم لا ، وبه قال جماهير العلماء ، منهم مالك وأحمد وأبو داود » .

٢ - وقال الزركشى في البحر المحيط : « لا تجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها ، بل تجب قراءته على الهيئة التى يتعلق بها الإعجاز ، لتقصير الترجمة عنه ، ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذى خص به دون سائر الألسن .

٣ - وجاء فى حاشية المستفيدين (٢) : من جهل الفاتحة لا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) (٣) والمعجمى ليس كذلك ، وللتعبد بالفاظ القرآن .

٤ - وجاء فى الإتيقان للسيوطى : « لا تجوز قراءة القرآن بالمعنى لأن جبريل أداه باللفظ ، ولم يسمح له بإحاؤه بالمعنى » .

مذهب المالكية:

١ - جاء فى حاشية الديبوقى على شرح الدردير للمالكية (٤) « لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية بل لا يجوز للتكبير في الصلاة بغيرها ولا بمرادفه من العربية ، فإن عجز عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها

(٢) (١ / ٥٣) .

(٤) (١ / ٢٤٢ - ٢٣٦) .

(١) (٢ / ٣٧٩) .

(٣) يوسف (٢) .

فان أمكنه الائتمام ولم يأنم بطلت صلاته . وإن لم يجد إماما سقطت عنه الفاتحة وذكر الله تعالى وصيحه بالعربية وقالوا : على كل مكلف أن يتعلم الفاتحة بالعربية وأن يبدل وسعه في ذلك ، ويجهد نفسه في تعلمها وما زاد عليها إلا أن يحول الميت دون ذلك وهو بحال الاجتهاد فيعذر .

٢ — وجاء في للدونة (١) : « سألت ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية ماقول مالك فيه ؟ » قال : سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فسكره ذلك وقال : أما يقرأ ؟ أما يصلي ؟ إنكارا لذلك ، أى ليتكلم بالعربية لا بالعجمية .

قال : وما يدريه الذى قال ، أهو كما قال ؟ أى الذى حلف به أنه هو الله ما يدريه أنه هو أم لا ، قال : مالك : « أكره أن يدعو الرجل بالعجمية في الصلاة ولقد رأيت مالكا يكره المعجمي أن يحلف بالمعجمي ويستنقله »

قال ابن القاسم : وأخبرني مالك أن حماد بن الخطاب رضى الله عنه نهى عن رطانة الأعاجم ، وقال : إنها خب أى خبث وغش .
ومذهب الحنابلة :

١ — قال في المفتى : ولا تجزئه القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظ عربى سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يحسن . ثم قال « فان لم يحسن القراءة بالعربية لزمه النعل فان لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته » .

٢ — وقال ابن حزم الحنبلى في كتابه المحلى (٢) : من قرأ أم القرآن أو شيئا منها أو شيئا من القرآن في صلاته مترجما بغير العربية ، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التى أنزل الله تعالى تامدا لذلك ، أو قدم كلمة أو أخرها تامدا لذلك بطلت صلاته ، وهو فاسق ، لأن الله تعالى قال : (قرأنا عربيا) (٣) وغير العربى

(١) (٦٢/١)

(٢) (٢٥٤/٢)

(٣) الزخرف (٢)

ليس عربياً ، فليس قرآناً ، وإحالة عربية القرآن تحريف لكلام الله وقد ذم الله تعالى من فعلوا ذلك فقال : (يحرّفون الكلم عن مواضعه) (١) .

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلفظه لقوله تعالى : (لا يكاف الله نفساً إلا وسعها) ولا يحل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأه ، لأنه غير الذي افترض عليه ، كما ذكرنا فيكون مقترى على الله .

مذهب الحنفية :

اختلفت أقوال الحنفية في هذا المقام . واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام ونحن نختصر لك الطريق بإيراد كلمة فيها تلخيص الموضوع ، وتوفيق بين النقول اقتطفناها من مجلة الأزهر (٢) بقلم عالم كبير من علماء الأحناف اذ جاء فيها باختصار وتصرف مايلي : أجمع الأئمة على أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة ، ويمتنع فاعل ذلك أشد المنع ، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرج به عن إعجازه . بل بما يوجب الركاة .

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية ، فتحرم إجماعاً المعنى المتقدم لكن لو فرض وقرأ المصلي بغير العربية ، أتصح صلاته أم تفسد ؟

ذكر الحنفية في كتبهم أن الإمام أبا حنيفة كان يقول أولاً : اذا قرأ المصلي بغير العربية مع قدرته عليها اكتفى بتلك القراءة . ثم رجع عن ذلك وقال : متى كان قادراً على العربية ففرضه قراءة النظم العربي . ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته حلّوها مع قدرته عليها ، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآناً .

(١) المائدة (١٣) .

(٢) البقرة (٢٨٦) .

(٣) (٣٢ - ٣ - ٦٦٠ - ٦٧ من المجلد الثالث) .

ورواية رجوع الإمام هذه تعزى الى أقطاب في للذهب . منهم فوج بن مريم
وهو من أصحاب أبي حنيفة ، ومنهم على بن الجهم ، وهو من أصحاب أبي
يوسف ومنهم أبو بكر الرازي ، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالذرن الرابع .

ولا يخفى أن المجتهد إذا رجع عن قوله ، لا يعد ذلك المرجوع عنه قولاً له
لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب ، وحينئذ لا يكون في
مذهب الحنفية قول بكفاية القراءة بغیر العربية في الصلاة للقادر عليها ، فلا يصح
التمسك به ، ولا النظر اليه ، لاسيما أن إجماع الأئمة - ومنهم أبو حنيفة - صريح
في أن القرآن اسم اللفظ المخصوص الدال على المعنى ، لا المعنى وحده .

أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي ، في أنه لا قراءة عليه .
ولكن إذا فرض أنه خالف وأدى القرآن بلسة أخرى ، فإن كان ما يؤديه
قصة أو أصراً أو نهياً فسدت صلاته ، لأنه منكراً بكلام وليس ذكراً .

وإن كان ما يؤديه ذكراً أو تنزيهاً لا تفسد صلاته ، لأن الذكر بأي لسان
لا يفسد الصلاة لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة . فقد مضى القول بأن
القراءة بالترجمة محظورة شرعاً على كل حال .

(توجيهات وتعليقات)

جاء في كلام بعض الأئمة وأقطاب علماء الأمة ، ما أوقع بعض كبار الباحثين في اشتباه .

لذلك نرى إتهاما للبحث ، وتوجيها للحقيقة . أن نسوق نماذج من هذا الكلام . ثم نقيمه بما نعتقد توجيهها لها ، أو تعليقاً عليها .

١ — كلمة للإمام الشافعي

جاء في كتاب الأم لشافعي رحمه الله، تحت عنوان : « إمامة الأعجمي » (١) ما نصه : وإذا اتهموا به ، فإن أقاما معاً أم القرآن ، ولحن أو نطق أحدهما بالأعجمية أو لسان أعجمي في شيء من القرآن غيرها أجزأته ومن خلفه صلاتهم ، إذا أراد التراءة لما نطق به من عجمة ولحن . فإن أراد به كلاماً غير القراءات فسدت صلاته ، أ هـ .

قالوا في بيان مراد الشافعي من كلمته هذه : « مراده أن الإمام والمؤتم إذا حسنا قراءة الفاتحة ، ثم لحن أو نطق أحدهما بلهجة أعجمية أو لغة أعجمية في شيء من القرآن غير الفاتحة ، لا تبطل صلاتهما ، والمراد من الأعجمية اللهجة ، ومن اللسان اللغة ، كما هو استعماله في هذه المواطن فهذا النص يدل على أن اللسان الأعجمي بعد قراءة المفروض عنده — وهو الفاتحة — لا يبطل الصلاة ، وهو موافق للحنفية في هذا » أ هـ .

ونقول توجيهها لكلام الشافعي ، وتأييدها لما ذهبنا إليه : قد أسلفنا الكلام في مذهب الحنفية فلا نعيد . أما الذي ذكرناه من أن هذا هو مراد الشافعي — رحمه الله — فسلم ، بيد أنه يحتاج إلى توكيد لا بد منها ، وهي أن عدم بطلان الصلاة في هذه الصورة ، مشروط بأن تقصد القراءة ، أما إذا كان المقصود

كلاما غير القراءة فانها تبطل ثم إن منشأ عدم البطلان ليس هو جواز قراءة غير الفاتحة بالأعجمية كما فهموا ، إنما منشؤه ، أن هذه القراءة بالأعجمية وقعت في غير ركن وفي غير واجب الصلاة ، لما هو مقرر في مذهب الشافعية من أن قراءة ما زاد على الفاتحة ليس واجبا في الصلاة بحال ، وهذا لا ينافي أن القراءة بالأعجمية محرمة كما سبق في نصوص الشافعية بين يديك ، وكما عرف من كلام الشافعي نفسه ، وقد أسلفناه قريبا ، ولهذا المسألة نظائر ، منها الصلاة في الأرض المنصوبة ، وإماما محرمة ، ومع حرمتها لأنها صحيحة ، ويؤيد حرمة القراءة بالأعجمية أن الشافعي في كلامه هنا قد سوى بين اللحن والقراءة بالأعجمية ونظمها في سلك واحد مع ما هو معلوم من أن اللحن في القرآن حرام بإجماع المسلمين .

٢ — كلمة للمحقق الشاطبي

قال الشاطبي — وهو من أعلام المالكية في كتابه الموافقات (١) تحت عنوان : (منع ترجمة القرآن) ما نصه : « لغة العرب من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران : أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة ، وهي الدلالة الأصلية ، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة ، وهي الدلالة الثابتة ، فالجهة الأولى هي التي تشترك فيها الألسنة وإليها تنتمي مقاصد المتكلمين ، ولا يختص بأمة دون أخرى ، فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلاً كالقيام ، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام ، أتى له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين عن ليسوا من أهل اللغة العربية ، وحكاية كلامهم ، ويتأتى في لسان المعجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ، فإن كل خبر يقتضى في هذه الحالة أموراً خادمة لذلك الإخبار ، بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به ، ونفس الإخبار في الحال والمساق ، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك ، وبعد أن مثل الشاطبي لهذا بنحو ما مثلنا سابقاً قال أه . بهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أناصيص القرآن ، لأنه يتأتى مساق القصة في بعض السور على وجه ، وفي بعضها على وجه آخر ، وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبار ، لا بحسب النوع الأول ، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض ، ونص عليه في بعض ، وذلك أيضاً لوجه انتضاء الحال والوقت ، (وما كان ربك نسيا) (٢) .

ثم قال : « إذا سكت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير (أى الدلالة التابعة) أن يترجم كلاما من الكلام العربى بكلام المعجم فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربى ، إلا مع فرض استواء اللسانين فى استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه . فإذا ثبت ذلك فى اللسان المنقول إلى مع لسان العرب . أمكن أن ينتجه أحدهما إلى الآخر ، وإثبات مثل هذا بوجه عسير . »

« وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة فى القرآن ، ينفى على هذا الوجه الثانى فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للامة ومن ليس له فهم بقوى على تحصيل معناه ، وكان ذلك جائزا باتفاق أهل الاسلام فصار هذا الاتفاق حجة فى صحة الترجمة على المعنى الأصلى » أنه ما أردنا نقله بقصر طفيف .

قالوا : هذا كلام مدلل وبحث موجه من عالم جليل محقق ، وأصول نظار مدقق وهو ينطق بجوار ترجمة القرآن مع الدليل والبرهان .

ونحن نقول : إن كلام الشاطبى صريح فى أن الممكن هو نقل المعانى الأصلية للقرآن دون التابعة وعلى هذا فإطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدى تلك المعانى الأصلية وحدها إطلاق لغوى محض لا تخاف فيه ، بل ندعو إليه ونشجع عليه ، مع التحفظات التى بسطناها فيما سلف .

أما الترجمة الحرفية — وفيها إساق الحديث — فإن الشاطبى لا يريد بها قطعا ، ولا يذهب إلى القول بها لا فى القرآن ولا فى غير القرآن من النصوص الأدبية ، ولنا على ذلك أدلة خمسة نسوقها إليك .

أولها : أنه قال فى لغة الواثق تلك الكلمة الصريحة : إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربى بكلام المعجم فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربى .

ثانيها : أنه نقل فى كلامه المذكورة عن ابن قتيبة أنه نفى إمكان الترجمة فى القرآن على هذا الوجه الثانى . ثم أقره على هذا النفى بهذا التوجيه .

ثالثها : أنه ما لبكي المذهب . والى الكية من أشد الناس تخرجاً من الترجمة على ما علمت من نصوصهم السابقة .

رابعها : أنه تردد أثناء بحثه في الترجمة تردداً يدل على أنه لم يقطع برأى يخالف مذهبه ، إنما هو مجرد بحث فحسب ، أما الحكم فسلم ، على حد قولهم : البحث وأراد والحكم مسلم . والدليل على تردده ما جاء في الجزء الثاني من كتابه الموافقات (١) إذ يقول :—

« إذا ثبت أن للكلام من حيث دلالة على المعنى جهتين ، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام : هل يختص بجهة المعنى الأصلى أو يعم الجهتين ، أما استفادتها من الجهة الأولى فلا خلاف فيه ، وأما استفادتها من الجهة الثانية فهو محل تردد ، ولكل واحد من الطرفين وجهة من النظر ، ثم قال : قد تبين تعارض الأدلة في المسألة ، وظهر أن الأقوى من الجهتين جهة المؤمنين استفادة الأحكام منها ، لكن بقي فيها نظر آخر : ربما أخال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلى ، هي آداب شرعية ، وتخلقات حسنة ، فيكون لها اعتبار في الشرعية ، فلا تكون الجهة الثانية خالية من الدلالة جملة ، وعند ذلك يشكل القول بالمنع مطلقاً ، انتهى مختصراً .

أرأيت هذا التردد كله ، ثم رأيت كيف أخطأ التوفيق في أن يحزم كما جزمنا باستفادة أنواع الهدايات الإسلامية ، من جهة المعاني الثانوية للقرآن الكريم ، على نحو ما فصلناه تفصيلاً ، ومثلنا له تمثيلاً ، والكمال لله وحده .

خامسها : أنه قال في الجزء الثاني من كتاب الموافقات (٢) أيضاً : « إن القرآن أنزل بلسان العرب ، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة » . ثم قال : « فن أراد تفهمه من جهة لسان العرب يفهمه ، ولا سبيل إلى تفهمه من غير هذه الجهة » .

وذلك برهان يدل على أن ترجمة القرآن في نظره ، لا يمكن أن تفي بهدأياته ومقاصده ، وأن طالب فهمه لا طريق له إلا أن ينتقل هو إلى القرآن ولغته ، فيدرسه على ضوء ما تقرر من قواعد هذه اللغة وأساليبها ، ولا سبيل إلى هذه الدراسة طبعاً إلا بحذق هذه اللغة وعلومها .

وجاء في كتاب المستقصى (١) الغزالي ما نصه : « ويدل على جوازه (أي جواز رواية الحديث بالمعنى للمسلم) الإجماع على جواز شرح الشرع للجم بلسانهم .

فإذا جاز إبدان العربية بعجمية ترادفها « فلابد يجوز إبدال عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى ، وكذلك كان سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد يبالغونهم أوامرهم بلغتهم ، وهذا لأننا نعلم ألا تعبد في اللفظ ، وإنما المقصود فهم المعنى وإيضاله إلى الخلق وليس ذلك كالتشهد والتكبير وما تعبد فيه باللفظ » . أهـ

قالوا: إن هذه العبارة بمرادها تناول القرآن والسنة ، لأنهما أساس الشرع فترجمتها إذن جائزة ، والكتاب كالسنة في الجواز .

ونحن نقول : إن عبارة الغزالي هذه تأبى هذا الاستنتاج من وجوه :

أولها : ما حكاه من الإجماع في هذا المقام ، ومعلوم أن الإجماع لم يتعمد أبداً على جواز ترجمة القرآن ، بل كاد يتمدد على عدم الجواز كما مر بك قريباً .

ثانيها : أن سفراء الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين ساقهم الغزالي هنا مساق الاستدلال ، لم يترجموا القرآن للأعاجم ، ولو ترجموه لقل تواتراً ، لأنه مما تنوافر الدواعي على نقله وتواتره ، إنما كانوا يترجمون تعاليم الإسلام وأوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما ذكر الغزالي نفسه .

ثالثها : أن الفزالي في عبارته المسطورة ، قد صرح بأن ما تعبدنا الله فيه باللفظ لا تجوز روايته بالمعنى ، وعلى هذا لا يجوز أن يترجم بالأولى .

ولا ريب أن القرآن الكريم متعبد بلفظه إجماعا ، فلا يجوز أن يرى بالمعنى ولا أن يترجم أبدا .

رابعها : أن عبارة الفزالي في كتابه الوجيز (١) موافقة بالنص لما جاء في كتب الشافعية ، إذ يقول « لا تقوم ترجمة الفاتحة مقامها . ولا تجزئ الترجمة للعاجز عن العربية » .

وعبارته في كتاب إجماع العوام (٢) يذهب فيها مذهب للتشديد ، فيقول بوجوب إبقاء أسماء الله وصفاته والمثابه من الحديث على ما هي عليه وعدم النطق بها وبألفاظ القرآن بغير العربية .

❦ موقف الأزهر من ترجمة القرآن الكريم ❦

منذ بضع سنوات انجبه الأزهر انجبا قويا إلى بحث موضوع ترجمة القرآن الكريم وانتهى الأمر بعد طول النقاش والحوار إلى أن قررت مشيخته الجليلة ترجمة تفسيره وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجال وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن ، تمهيدا لترجمته ترجمة دقيقة بوساطة لجنة فنية مختارة ، وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر ، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستورا تلزمه في عملها العظيم ثم بمنت هذا الدستور إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى لتسند طلبهم آراءهم في هذا الدستور ، رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه الأئمة .

(١) (ص ٢٦ - ٢٧) .

(٢) (١٤ - ١٧) .

وبما أن هذا الدستور قد حوى من ألوان الحيلة والحذر ما يتفق ووجاهة
الغاية ، فإننا نمرض عليك هنا ، مواده وقواعده ، لتضيفها أنت إلى ما أبديناه
من التحفظات السابقة .

وها هي تلك التواعد كما جاءت في مجلة الأزهر (١) .

١ — أن يكون التفسير خاليا ما أمكن من المصطلحات والباحث العلمية
إلا ما استدعاه فهم الآية :

٢ — ألا يتعرض فيه للنظريات العلمية ، فلا يذكر مثلاً التفسير العلمي
للرعد والبرق عند آية فيها رعد و برق ، ولا رأى الفلكيين في السماء والنجوم
عند آية فيها سماء ونجوم ، إنما تفسر الآية بما يدل عليه اللفظ العربي ويوضع
موضع العبرة والهداية فيها .

٣ — إذا مست الحاجة إلى التوسع في تحقيق بعض المسائل وضعت اللجنة
في حاشية التفسير .

٤ — ألا تخضع اللجنة إلا لما تدل عليه الآية الكريمة ، فلا تنقيد بمذهب
مميز من المذاهب الفقهية ولا مذهب معين من المذاهب الكلامية وغيرها ولا تتمسك
في تأويل آيات المعجزات وأمور الآخرة ومحو ذلك :

٥ — أن يفسر القرآن بقراءة حفص — ولا يتعرض لتفسير قراءة أخرى
إلا عند الحاجة إليها .

٦ — أن يجتنب التشكك في ربط الآيات والسور بعضها ببعض .

٧ - أن يذكر من أسباب النزول ما صح بعد البحث ، وأعان على فهم الآية .

٨ - عند التفسير تذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت كلها مرتبطة بموضوع واحد ، ثم تحرر معاني الكلمات في دقة ، ثم تفسر معاني الآية أو الآيات سلسلة في عبارة واضحة قوية ، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب .

٩ - ألا يصار إلى الذمخ إلا عند تعذر الجمع بين الآيات .

١٠ - يوضع في أوائل كل سورة ما تصل إليه اللجنة من بحثها في السورة أمكية هي أم مدنية ؟ وماذا في السورة المسكية من آيات مدنية والعكس .

١١ - توضع للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن وبيان مسلكه في كل ما يحقره من فنون ، كالدعوة إلى الله ، وكالتشريع ، والقصص والجدل ، ونحو ذلك ، كما يذكر فيها منهج اللجنة في تفسيرها .

طريقة التفسير :

ورأت اللجنة بعد ذلك أن تضع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبعها في تفسير معاني القرآن الكريم ، ونشرها فيما يلي : -

١ - تبحث أسباب النزول والتفسير بالمأثور ، فتفحص مروياتها وتنقد ويدون الصحيح منها بالتفسير ، مع بيان وجه قوة القوي ، وضعف الضعيف من ذلك .

٢ - تبحث مفردات القرآن الكريم بحثاً لغوياً ، وخصائص التركيب القرآنية بحثاً بلاغياً ، وتدون .

٣ - تبحث آراء المفسرين بالرأى والتفسير بالمأثور ، وبمختار ما تفسر الآية به ، مع بيان وجه رد المردود وقبول المقبول .

٤ - وبعد ذلك كله يصاغ التفسير مستوفيا ما نص على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة ، وتكون هذه الصياغة بأسلوب مناسب لأفهام جمهرة المتعلمين خال من الإغراب والصنعة (١) .

الفصل التاسع
في

النسخ في القرآن الكريم

تعريف النسخ (١)

أولاً : في اللغة :

أما النسخ في اللغة ، فإنه يطلق على معان تدور بين النقل والابطال والازالة فيقولون نسخ زيد الكتاب اذا نقله عن معارضة أى مقابلة — ونسخ النحل إذا نقله من خلية إلى أخرى .

ويقولون : نسخ الشيب الشباب إذا أزاله وحل محله .

ويقولون نسخت الربيع آثار القوم إذا أبطأها وعفت عليها .

ويختلفون في هذه المعاني ، أيها على سبيل الحقيقة ، وأيها على سبيل المجاز ؟

وفي مقاييس اللغة يقول : النون والسين والحاء أصل واحد ، إلا أنه يختلف في قياسه ، قال قوم : قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه . وقال آخرون : قياسه تحويل شيء إلى شيء (٢) .

وفي أساس البلاغة يقول : (نسخت كتابي من كتاب فلان : نقلته . ومن المجاز نسخت الشمس الظل ، والشيب الشباب) (٣) .

وفي لسان العرب بعد أن فسر النسخ بالنقل والازالة ينقل عن ابن الأعرابي أن المسخ تبديل الشيء من الشيء ، وهو غيره ... ثم يقول : والنسخ نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو . ثم يحكي عن الفراء وأبي سعيد : مسخه الله فرداً ، نسخه فرداً . ثم يقول : والعرب تقول : نسخت الشمس الظل وانتسخته : أزالته

(١) انظر قضايا النسخ في كتابنا (نظرية النسخ في الشرائع السبوعية)

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥ / ٤٣٨)

(٣) أساس البلاغة (٢ / ٤٣٨)

وللعنى أذهبت الظل وحلت محله (١) .

النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ :

إذا انتقلنا إلى تعريف النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ وجدنا اتجاهات مختلفة :

فأبو جعفر النخاس يقرر أن اشتقاق النسخ من شيئين : أحدهما : نسخت الشمس الظل إذا أزيلت وحلت محله ، ونظير هذا (فينسخ الله ما يلقى الشيطان) (٢) .

والآخر : من نسخت الكتاب إذا نقلته من نسخته ، وفي هذا الناسخ والمنسوخ (٣) .

لكن أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي ينكر على أبي جعفر النخاس إجازة أن يكون النسخ في القرآن الكريم بمعنى النقل ، ويقول : (إن الناسخ في القرآن لا يأتي بلفظ المنسوخ ، وإنما يأتي بلفظ آخر وحكم آخر) وهو مأخذ لا يمنع من وروده على أبي جعفر ما اعتذر به عنه ابن هلال حين قال : (إن مادة النسخ قد استعملها القرآن الكريم بمعنى النقل ، في قوله تعالى (إنا نستنسخ ما كنتم تعملون) وأن القرآن قد نسخ كله من أم الكتاب ، فهو كله منسوخ بمعنى أنه منقول الخط والمجهج منها ، وذلك أن قول أبي جعفر (وعلى هذا الناسخ والمنسوخ) صريح في أنه يريد للمعنى الذي اصطاح عليه الأصوليون ، ولا يريد ما اعتذر به ابن هلال .

كذلك نجد ابن سلامة يقتصر على معنى واحد للنسخ فيقول : اعلم أن النسخ في كلام العرب هو الرفع للشيء ، وجاء الشرع بما تعرف العرب ، إذ كان الناسخ يرفع حكم المنسوخ (٤) .

(١) لسان العرب الجزء الرابع باب الخاء فصل التون .

(٢) الحج (٥٢)

(٣) الناسخ والمنسوخ النخاس ص ٧

(٤) انظر كتابه ص ٥ بط الحلبى

ولو ذهبنا نستقصي اختلاف وجهات النظر في تعريف النسخ لاطال بنا المقام
فلنعصر إلى تعريفه عند الأصوليين .

ثانياً : النسخ في اصطلاح الأصوليين :

وكما اختلف أهل اللغة في تعريف النسخ فقد اختلف الأصوليون في تعريفه
اختلافاً كثيراً ، وقد أورد البيضاوى من هذه التعريفات تعريفين :

أحدهما : للاستاذ أبى اسحق الاسفرايينى ورجحه وهو :

(بيان انتهاء حكم شرعى متراخ عنه) .

شرح التعريف :

معنى بيان الانتهاء أن الحكم المنسوخ مغيباً عند الله تعالى بقاية
ينتهى إليها فإذا جاءت تلك الغاية انتهى العمل به بذاته والنسخ بين هذا
الانتهاء .

(فالبيان) جنس في التعريف يشمل كل بيان سواء كان بيان انتهاء أو بيان
ابتداء كبيان المجهول أو العام أو المطلق وقوله : (انتهاء الحكم) قيد أول
مخرج لبيان الابتداء كبيان المجهول وبيان العام وهو المخصص سواء كان المخصص
مقارناً أو متراجهاً .

وقوله (شرعى) قيد ثان مخرج لبيان انتهاء الحكم العقلى وهو البراءة الأصلية
فإن بيان انتهائها بشرعية الأحكام ابتداء لا يسمى نسخاً ، بشرعية صوم رمضان
مثلاً بين انتهاء البراءة الأصلية المقضية لترك الصوم ومثل ذلك لا يعتبر نسخاً
وقول الأستاذ بيان انتهاء حكم شرعى صادق بأن يكون الحكم الشرعى الذى
بين انتهائه ثابتاً بالأوصار أو الأخبار أو بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقوله (بطريق شرعى) قيد ثالث مخرج لبيان الانتهاء بطريق عقلى كبيان
الانتهاء بالموت مثلاً أو بالجنون أو بالعجز كسقوط غسل الرجلين بقطعهما فإن

ذلك لا يكون نسخاً ، وإنما عبر بلفظ طريق دون حكم شرعى ليعم النسخ بيدل وبلا بيدل ولو قال بحكم شرعى لاقتصر التعريف على النسخ بيدل مع أن النسخ يأتي في النوعين كما سيأتى ، وظاهر أن الطريق شامل للقول من الله والرسول والفعل من الرسول أو التقرير وقوله (متراخ عنه) قيد لبيان الواقع قصد به بيان أن النسخ لا بد أن يكون النسخ فيه متأخرا عن المنسوخ .

الفرق بين النسخ والتخصيص (١)

لما كان هناك تشابه بين النسخ والتخصيص فإن النسخ يفيد تخصيص الحكم بدمض الأزمان ، والتخصيص يفيد رفع الحكم عن بعض الأفراد ، الأمر الذى أدى إلى أن بعض العلماء أنكروا وقوع النسخ في الشريعة ، وبما تخصيصاً ومنهم من أدخل صوراً من التخصيص في باب النسخ .

ومن هنا جاء الخلاف في عدد المنسوخ .

وهذه هي الفروق التى تميز النسخ من التخصيص :

١ - إن العام بعد تخصيصه مجاز ، لأن مدلوله وقتئذ بعض أفراد مع أن ألفظه موضوع للكل ، والقرينة هي المخصص وكل ما كان كذلك فهو مجاز ، أما النص المنسوخ فإن كان مستعملاً فيما وضع له ، غايته أن الناسخ دل على أن إرادة الله تطلبت أن لا يستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص المنسوخ متغاولاً لجميع الأزمان . ويظهر ذلك جلياً فيما إذا قال الشارع مثلاً : افعلوا كذا أبداً ، ثم نسخه بعد زمن قصير فإنه لا يعقل أن يكون مدلوله ذلك الزمن القصير

(١) عرف التخصيص بتعريفات متعددة ، فعرفه صاحب جمع الجوامع بقوله (هو قصر العام على بعض أفراد) وعرفه البيضاوى بقوله : (هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ) وهو مروى عن أبى الحسين النهري من المعتزلة ، كما عرفه بعض الحنفية بقوله (قصر اللفظ بطلقاً على بعض مساه) وليس بين هذه التعريفات فرق كبير .

دون ذلك ، بل هو مازال كما كان مستعملاً في جميع الأزمان نصاً ، بدليل قوله (أبداً) غير أن العمل بهذا النص الشامل لجميع الأزمان لفظاً قد أبطله النسخ لأن استمرار العمل بالنص مشروط بعدم ورود ناسخ ينسخه . أيا كان ذلك النص وأيا كان ناسخه .

فإن سأل سائل : ما حكمة تأييد النص لفظاً بينما هو مؤقت في علم الله أزلاً ؟
أجيبناه بأن حكمته ابتلاء الله لعباده : أيرضخون لحكمه مع تأييده عليهم هذا التأييد الظاهري أم لا ؟

فاذا ميز الله الحبيث من الطيب ، وللطمين إلى حكمه من المنمرد عليه ، جاء النسخ لحكمة أخرى من التخفيف ونحوه .

٢ — أن حكم ما خرج بالتخصيص لم يك مراداً من العام أصلاً ، بخلاف ما خرج بالنسخ فانه كان مراداً من المنسوخ لفظاً .

٣ — أن التخصيص لا يتأتى أن يأتي على الأمر لمأمور واحد ولا على النهي لمنهى واحد أما النسخ فيمكن أن يعرض لغيره ، ومن الأحكام الخاصة به صلى الله عليه وسلم .

٤ — أن النسخ يبطل حجبة المنسوخ إذا كان رافعاً للحكم بالنسبة إلى جميع أفراد العام ، ويبقى على شيء من حجبه إذا كان رافعاً للحكم عن بعض أفراد العام دون بعض . أما التخصيص فلا يبطل حجبة العام أبداً ، بل العمل به قائم فيها بقى من أفراد بعد تخصيصه .

٥ — أن النسخ لا يكون إلا بالكتاب والسنة ، بخلاف التخصيص فانه يكون بهما وبغيرهما كدليل الحسن والعقل . فقول الله سبحانه : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (١) .

قد خصصه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع إلا في ربيع دينار » (١) .
وهذا قوله سبحانه : (تدمر كل شيء بأمر ربها) (٢) قد خصصه ما شهد
به الحسن من سلامة السماء والأرض ، وعدم تدمير الربيع لهما .
وهذا قوله تعالى : (إن الله على كل شيء قدير) (٣) قد خصصه ما
حكم به العقل من استحالة تعلق القدرة الإلهية بالواجب والمستحيل
العقلين .

الحكمة في النسخ

عندما تضع إحدى الدول قانونا لتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين فيها
وبين بعض المحكومين وبعضهم الآخر، ثم ترى بعد تطبيقه مدة من الزمان - طويلة
أو قصيرة - أنه لا يحقق ما وضع من أجله ، ولا يكفل ما جدد من مصالح لشعبها
فتضع قانونا آخر ليحل محله ، وليكفل ما عجز القانون الأول عن كفالاته من
الحقوق والواجبات - يمكن أن يقال أن هذا القانون المتأخر قد نسخ القانون
للتقدم ، وأصبح هو القانون بدلا منه .

وعندما ترى هذه الدولة أن مادة معينة في قانونها لم تعد محققة للمصلحة التي
ينطق بها : مصلحة الشعب الذي وضع القانون لحمايته ، فتستبدل هذه المادة بمادة
أخرى ترى أنها أقدر منها على تحقيق المصلحة ، ثم تنشر على الشعب بوسائلها
أن تلك المادة في ذلك القانون قد ألغيت ، وحلت محلها مادة أخرى تقول كذا
يمكن أن يقال أن مادة قد نسخت مادة ، أى حلت محلها بعد أن ألغتها ، دون أن

(١) أخرجه البخاري ونسب (ابن كثير ٣ / ١٥١) ط . الشعب .

(٢) الأحقاف (٢٥)

(٣) البقرة (٦)

يكون لذلك أثر في صلاح القانون ، وفي قيامه ووجوب الاحكام إليه كما دعت الحال :

هذان النوعان للنسخ بين القوانين الوضعية المختلفة ، وبين مواد كل منها وقما بين الشرائع السماوية ، وفي كل شريعة منها على حدة :

وكما نتقبل النسخ ولا نستكره حين يقع بين القوانين الوضعية ، يجب أن نتقبله ولا نستكره ، عندما ينقل إلينا أنه قد وقع بين الشرائع السماوية ، وفيها .

نعم يجب أن نتنبه إلى فارق بين النسخ في القوانين الوضعية والنسخ في الشرائع السماوية ، فإنا حين نضع القوانين التي مصيرها إلى النسخ لامحالة - لا نستطيع أن نعرف مدة العمل بهذه القوانين ، ولا ماسيحل محلها حين تلغى ولا حقيقة الفرق بين التقدم للنسوخ منها والمتأخر النسخ . أما حين يشرع الله عز وجل لقوم من خلقه ، أولهم جميعاً ، فانه يعلم يقيناً - وهو يشرع - " ماسيحي من الأحكام وما سينسخ ، ويعلم الحكم الذي سيحل محل المنسوخ حين يرفع ، ويعلم الوقت الذي سيتم فيه هذا كله . فإذا كانت الشريعة مؤقتة : علم وهو يشرعها متى تنسخ كلها بالشريعة اللاحقة ، وعلم حقيقة هذه الشريعة التماسخة وأحكامها : الكلية والجزئية ، وعلم ما بين الشريعتين من اختلاف في الأحكام الفرعية العملية - وهي التي تقبل النسخ دون غيرها - ومن اتفاق كامل أو يكاد في الكليات ، والأصول والأخلاق ، ومبادئ العقيدة وأحكامها .

ومعنى هذا أن الله عز وجل حين ينسخ شريعة ، أو حكماً في شريعة ، إنما يكشف لنا بهذا النسخ عن شيء من علمه السابق ، ومن ثم يعتبر النسخ نوعاً من أنواع البيان ، ولا يعنى ، بأي حال ، وصف الله - سبحانه - بالبدهاء (١) .

(١) البدهاء : عبارة عن ظهور الشيء بعد خفائه ، ومنه بدأ لنا سور المدينة وبدأ لنا الأمر الفلاني ، أي ظهر بعد خفائه ، انظر : (النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد ١٩/١)

فالحكمة في نسخ بعض الأحكام ترجع إلى سياسة الأمة وتمهدها بها يرقبها ويمحصها .

وبيان ذلك أن الأمة الإسلامية في بدايتها حين صدعها الرسول بدعوته ، كانت تعاني فترة انتقال شاق ، بل كان أشق ما يكون عليها في ترك عقائدها وموروثاتها وعاداتها خصوصا ما هو معروف عن العرب الذين شوهوا بالاسلام ، من التحمس لما يمتقدون أنه من مفاخرهم وأمجادهم ، فسلوا أخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة ، لأدى ذلك إلى نقبض المقصود ، ومات الاسلام في مهده ، ولم يجسد أنصاراً يعتنقونه ويدافعون عنه ، لأن الطفرة من نزوع المستحيل الذي لا يطيقه الانسان .

ومن هنا جاءت الشريعة الى الناس تمشى على مهل ، متألفة لهم ، منلطفة في دعوتهم ، متدرجة لهم الى الكمال رويدا رويدا ، صاعدة بهم في مدارج الرقي شيئا فشيئا .

منتهزة فرصة الإلف والمران والأحداث الجادة عليهم ، لتسير بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى الأصعب ، حتى تم الأمر ونجح الاسلام نجاحاً لم يعرف مثله في سرعته وامتزاج النفوس به ، ونهضة البشرية بسببه .

تلك الحكمة على هذا الوجه ، تتجلى فيما إذا كان الحكم الناسخ أصعب من المنسوخ ، كدوقف الاسلام في محوه ونبذه من الخمر في عرب الجاهلية بالأمس ، وقد كانت مشكلة معقدة كل التعقيد ، يحتمسونها بصورة تكاد تكون إجماعية ، ويأتونها لا على أنها عادة مجردة . بل على أنها أمانة القوة ، ومظهر القوة ، وعنوان الشهامة .

فقل لي - بربك - هل كان معقولا أن ينجح الاسلام في فطامهم عنها . لو لم يتألفهم وتلطف بهم ، إلى درجة أن يمتن عليهم بها أول الأمر ، كأنه يشاركتهم في شعورهم ، وإلى حد أنه أبى أن يحرمها عليهم في وقت استمدت فيه بعض الأفكار

للتسمع كلمة نحر به ، حين سألوه صلى الله عليه وسلم : (يسألونك عن المحر والميسر)

أما الحكمة في نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، فالتمخيف على الناس ترفها عنهم ، وإظهار الفضل الله عليهم ورحمته بهم . وفي ذلك إغراء لهم على المبالغة في شكره وتمجيده ، وتحبيب لهم فيه وفي دينه .

وأما الحكمة في نسخ الحكم ، ساوية في صوابه أو سهولته ، فالابتلاء والاختيار ، ليظهر المؤمن فيفوز ، والمنافق فيهلك ليميز الله الخبيث من الطيب .

يبقى الكلام في حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، وفي حكمة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .

أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم فتسجيل تلك الظاهرة لحكمة ظاهرة سياسة الإسلام للناس ، حتى يشهدوا أنه هو الدين الحق ، وأن نبيه نبي الصدق ، وأن الله هو الحق المبين ، العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم .

يضاف إلى ذلك ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة ، ومن الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها .

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، فحكسته تظهر في كل آية بما يناسبها وإنه لنبدو لنا حكمة رائعة في مثال مشهور من هذا النوع .

ذلك أنه صح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنها قالا : كان فيما أنزل من القرآن : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجهما ألينة) . أي كان هذا النص آية تنلى ثم نسخت تلاوتها ، وبقي حكمها معمولا به إلى اليوم ؟

والمر في ذلك أنها كانت تتلى أولا لتقرير حكمها ردعا لمن تحدته نفسه أن يتطلع بهذا المار الفاحش من شيوخ وشيخات .

حتى إذا ما تقرر هذا الحكم في النفوس ، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى هي الإشارة إلى بشاعة هذه الفاحشة ، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة ، حيث سلكها مسلك ما لا يليق أن يذكر فضلا عن أن يفعل ، وسار بها في طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع ، كأنه قال : نزهوا الأجماع عن مفاعها ، والأسنة عن ذكرها ، فضلا عن الفرار منها ، ومن التلوث برجسها (١) .

قال الجلال السيوطي :

وأجاب صاحب الفنون : بأن ذلك ليظهر مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفعال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بئنام ، والنعام أدنى طرق الوحي .

قال : وأمثلة ذلك كثيرة :

منها : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن المبارك بن فضالة عن عاصم بن أبي النجود عن ذر بن حبیش قال : قال لي أبي بن كعب : كأيّن تعدسورة الأحزاب ؟ قلت اثنين وسبعين آية أو ثلاثا وسبعين آية قال : إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم . قلت وما آية الرجم ؟ قال : (إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نسكالا من الله والله عزيز حكيم) (٢) .

وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصامت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد ابن العاص يكتبان المصحف فقرأ على هذه الآية فقال زيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » فقال عمر :

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢ / ٩١ - ٩٣)

(٢) الاتقان (٧٢ - ٧٣) .

لما نزلت آيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : أكتبها ؟ فسكنه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ اذا زنى ولم يحصن جلد ، وإن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم .

قال ابن حجر في شرح المنهاج :

فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها ، فيكون العمل على غير الظاهر من عمومها .

قلت : وخطرت لي في ذلك نكتة حسنة وهو أن سيئه التخفيف على الأمة بعدم اشتهار تلاوتها وكتابتها في الصحف وإن كان حكمها باقيا ، لأنه أثقل الأحكام وأشدّها وأغلظ الحدود وفيه الإشارة الى تدب الستر (١) .

النسخ بين المثبتين والمنكرين

أجمع المسلمون على أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا إلا ما نقل عن أبي مسلم الأصفهاني (٢) في أحد النقلين عنه أنه غير واقع ويؤول ما يراه الجمهور نسخا بأنه من باب انتهاء الحكم لانتهاء زمنه ومثل هذا لا يعتبر نسخا .

والصحيح في النقل عنه : أنه واقع بين الشرائع ولكنه غير واقع في الشريعة الواحدة ، وبذلك يكون أبو مسلم مع الجمهور في أن النسخ واقع ، وإنما قلنا أن النقل الأخير هو الصحيح عنه لأنه هو الذي يتفق مع ما أجمع

(١) الاتفاق (٧٦/٣)

(٢) هو : محمد بن بحر الأصفهاني ، مفسر نحوي ، كاتب بليغ ، متكلم معتزلي ، له في تفسير القرآن (جامع التأويل لمحكم التنزيل) في أربعة عشر مجلدا على مذهب المعتزلة ، والناسخ والمنسوخ وغيرها ، ولد سنة ٢٥٤ هـ . وتوفي سنة ٣٢٢ هـ وهو غير الجاحظ ، خلافا لما ذكره الاستوى في نهاية السؤل (١٤٩/٢) وانظر ترجمته في معجم الأدباء (٣٥/١٨) بغية الوعاة (٥٩/١) الفهرست (٢٠٢) .

عليه المسلمون من أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع السابقة ، ولا يسع أبو مسلم أن يخالف هذا الإجماع . أما اليهود فقد انقسموا إلى فرق ثلاث ، فرقة الشمعونية وهذه الفرقة ترى أن النسخ محال عقلا ومهما ، وفرقة المسيوية وترى أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا ، ولكن شريعة محمد عليه الصلاة والسلام ليست ناسخة لشريعة موسى وإنما هي خاصة ببني إسماعيل ، وفرقة العنانية : وهذه الفرقة تقول أن النسخ جائز عقلا ولكنه غير واقع ممّا : وبذلك تكون المذاهب في النسخ خمسة بيانها كالآتي :

١ - جائز عقلا واقع ممّا في الشريعة الواحدة وبين الشرائع المختلفة وهو رأى جميع المسلمين ما عدا أبا مسلم الأصفهانى .

٢ - جائز عقلا واقع ممّا بين الشرائع المختلفة وغير واقع في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام وهو رأى أبى مسلم الأصفهانى .

٣ - محال عقلا وممّا وهو رأى الشمعونية من اليهود .

٤ - جائز عقلا وغير واقع ممّا وهو رأى العنانية .

٥ - جائز عقلا وواقع ممّا ، وشريعة محمد عليه الصلاة والسلام ناسخة لشريعة موسى وهو رأى المسيوية .

أدلة المذاهب :

استدل الجمهور على الجواز بدليلين :

الدليل الأول : أن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال ، وذلك لأن أحكام الله تعالى إما أن تشرع لمصالح العباد أو لا تشرع لمصلحتهم ، فإن قلنا بالأول كما تقول المعتزلة فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص ، كما يختلف باختلاف الأزمان ، فإذا يكون مصلحة لشخص قد يكون غير مصلحة لآخر كشراب الدواء مثلا فهو مصلحة للمريض ولكنه غير مصلحة للصحيح في الزمن الواحد ،

وما يكون مصلحة في زمن قد يكون غير مصلحة في زمن آخر بالنسبة للشخص الواحد كشرب الدواء بالنسبة لزيد فهو مصلحة له في زمن مرضه غير مصلحة له في زمن صحته ومادامت المصالح تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص، والأحكام يراعى في شرعيتها مصالح العباد، فلا شك أن ذلك مما يحمل النسخ أمرا لا بد منه لا أن يكون محالا :

وإن قلنا بالثاني وهو أن الأحكام لا يراعى في شرعيتها مصالح العباد فظاهر أيضا أن النسخ لا يترتب عليه محال ، لأنه لم يخرج عن كونه فعلا من أفعال الله تعالى والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

فظهر أن النسخ في الحالتين لا يترتب على فرض وقوعه محال فكان جائزا عقلا لأن شأن الجائز العقلي ذلك .

ونقش هذا الدليل من قبل الفائل بعدم الجواز ، بأن النسخ يترتب عليه محال فيكون محالا ، وبذلك لم تتم الحكم الصغرى في الدليل .

وبيان ذلك أن الحكم الناسخ إما أن يكون قد شرع لمصلحة علمها الله بعد أن لم يكن علمها ، أو يكون قد شرع لمصلحة علمها أولا ولم تخف عليه أصلا ولكن تحقق البداء وهو الظهور بعد الحفاء وذلك باطل على الله تعالى لما يلزمه من نسبة الجهل إليه تعالى :

وإن كان الثاني كان عبثا والعبث من الشارع محال .

ويجاب عن ذلك بأن هناك قسما ثالثا قد تركتموه فلنا أن نختاره وذلك القسم هو أنه تعالى شرع الحكم الثاني لمصلحة علمها أولا ولم تخف عليه أصلا ولكن وقتها إنما يجيء عند انتهاء الحكم الأول بما اشتمل عليه من المصلحة وهذا لا يترتب عليه بداء ولا عبث .

الدليل الثاني :

وهو مسوق في وجه اليهود المحبطين له عقلا والفاثلين بأن شريعة محمد عليه السلام خاصة بالمرب من بني اسماعيل :

وحاصل هذا الدليل أن نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ثبتت بالدليل القاطع وهو المعجزة الدالة على ذلك فيكون صادقاً فيما يقوله عن ربه تعالى وينقله عنه وقد نقل عنه تعالى قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها ، نأت بخير منها أو مثلها) (١) ومعنى الآية : إن ننسخ نأت ومثل ذلك إنما يقال فيما هو جائز عقلاً لا فيما هو محال .

فكانت الآية دالة على أن النسخ جائز وهو المطلوب .

وقد نوقش هذا الدليل بأن الآية لا دلالة فيها على الجواز لأن إنما تفيد صدق التلازم الحاصل بين الشرط والجزاء وصدق هذا التلازم لا يتوقف على وقوع الشرط والجزاء ولا على جواز وقوعهما .

بل إن التلازم يصدق ولو كان الشرط محالاً مثل قوله تعالى (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) فالكلام صحيح مع أن الشرط محال وقوعه .

وقد ذكر الاستنبوي جواباً عن ذلك يتلخص في أن الآية مع قطع النظر عن سبب نزولها لا دلالة فيها على الجواز كما يقولون ، ولكن إذا نظرنا إلى سبب النزول وهو أن اليهود عابوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه عن بيت المقدس إلى البيت الحرام وقالوا إن محمداً يأمر بالشىء ثم ينهى عنه فأنزل الله تعالى رداً عليهم (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) (٢) .

يقول : إذا نظرنا إلى ذلك كان في الآية دليل على الجواز لأنها ردت عليهم فى شىء عابوه قد وقع فعلاً .

واستدلوا على الوقوع بما يأتى :

أولاً : أن التوجه إلى بيت المقدس كان واجباً ثم زال ذلك الوجوب بالتوجه

إلى البيت الحرام. وتقديم الصدقة بين يدي الرسول كان واجبا بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) (١) ثم نسخ بقوله تعالى : (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة) (٢) .

ثانيا : أن آدم عليه السلام كان بزواج بناته من بنيه ، وكان ذلك بأمر من الله تعالى كما ثبت في التوراة ثم نسخ ذلك اتفاقا .

وكذلك ورد في التوراة أن الله تعالى قال لنوح عليه السلام عند خروجه من الفلك بعد النجاة من الطوفان (يا نوح اني قد جعلت كل دابة حية مأكلا لك ولعريقتك وأطأقت ذلك لكم كنيمات العشب ما عدا الدم فلا تأكلوه ثم حرم على ذريته كثيراً من الدواب في شريعة موسى) وحكى القرآن ذلك فقال (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) (٣) الآية .

ولاشك أن تحريم الشيء بعد إباحته بشرع سابق نسخ لتلك الإباحة .

وبذلك يكون النسخ . واقعا بين الشرائع المختلفة وفي ذلك رد على الشيعونية والعنانية .

مواف اليهود من النسخ :

يتفق اليهود على شيء واحد : هو أن الشريعة الإسلامية لم تنسخ شريعتهم ولكنهم يفترون فيها عدا هذه القضية ثلاث فرق ، لكل منها موقفها الخاص من النسخ :

(١) - سورة المجادلة (١٢)

(٢) سورة المجادلة (١٣)

(٣) سورة الأنعام (١٤٦)

الفرقة الأولى : الشمعونية :

والشمعونية : نسبة إلى شمعون بن يعقوب ، تقرر أن النسخ لا يجوز عقلا ، ولم يقع محما .

الفرقة الثانية : العنانية :

العنانية : نسبة إلى عنان بن داود (١) ، ترى أنه لا بأس بالنس في حكم العقل ، لكنه لم يقع .

الفرقة الثالثة : العيسوية :

العيسوية : نسبة إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصماني (٢) تذهب إلى أن النسخ جائز في حكم العقل ، وأنه قد وقع فعلا لكنها تمنع أن تكون شريعة محمد ناسخة لشريعة موسى عليهما السلام ، لأن رسالة محمد كانت خاصة بالمغرب ولم تكن عامة لجميع الناس .

(١) هو رأس الجالوت ، تخالف فرقة سائر اليهود في السبت والأعياد وينهون عن أكل الطير والظباء والسماك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته ، ويقولون أنه لم يخالف التوراة ألبة ، بل قررها ودعا الناس إليها . وهو من بني إسرائيل المتعبدين بالتوراة . ومن المستجيبين لموسى عليه السلام إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته (انظر الملل والنحل : ١٩٦ من القسم الأول) .

(٢) قبل أن اسمه عوفيد ألوهيم ، أي عابد الله . كان في زمن المنصور وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية ، مروان بن محمد . فاتبعه بشر كثير من اليهود وأدعوا له آيات ومعجزات ، وزعموا أنه لما حارب خط على أصحابه خطأ بعواد آس ، وقال أقيموا في هذا الخط ، فليس ينالكم عدو بسلاح . فكان الأعداء يحملون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجموا عنهم =

وهكذا يتضح أن اليهود لم ينفقوا فيما بينهم على الربط بين النسخ والبداء وأن ما درج عليه المؤلفون في تقرير هذه القضية ليس صحيحاً على إطلاقه ، فقد رأينا كيف تميزه العناية عقلاً ، وكيف لا ينكر العيسوية وقوعه ، ولو أن بينه وبين البداء عندهم تلازماً — كما يقال في تصوير موقفهم منه — ما أجاز له فرقان من فرقهم الثلاث عقلاً ، وقرر فريق من هذين الفريقين أنه قد وقع .

فلنقرر الحقيقة التي حاول اليهود — بجميع فرقهم — أن يعموها على عاداتهم إذن . ولتكشف القناع عن وجه هذه الحقيقة ، ليتضح الهدف الذي رموا إليه عندهم في النسخ ، على ما بينهم من خلاف :

إن إنكار النسخ ليس غاية عندهم ، ولكنه وسيلة فحسب . أما الغاية فهي إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، على الإطلاق : فإن أعجزهم إدراك هذه الغاية — فلا أقل من إنكار أنهم مطعون بتصديقه ، واتباعه فيما جاء به .

وقد كان الشتمونية أشدهم غلوا في هذا ، فراحوا يثيرون الشبه على جواز النسخ عقلاً ، ليحكموا باستحالة وقوعه ، وهؤلاء هم الذين بطوا بينه وبين البداء واعتبروها متلازمين .

= خوفاً من طلسم أو عزيمة ربما وضعها ، ثم إن أباعيسى خرج من الخط وحده على فرسه . فقاتل وقتل من المسلمين كثيراً ، وذهب إلى أصحاب موسى ابن عمران الذين هم وراء النهر المرسل ، ليسمعهم كلام الله ، وقيل أنه لما حارب أصحاب المنصور بالرى قتل وقتل أصحابه .

وقد كان يزعم أنه نبي . وأنه رسول المسيح المنتظر ، وأنه واحد من خمسة يأتون قبل عيسى واحداً بعد واحد ، وأن الله تعالى كلمه وكلفه أن يخلص بني اسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين : كما زعم أن المسيح أفضل ولد آدم . وأنه أعلى منزلة من الأنبياء الماضين . وهو رسوله فهو أفضل الكل أيضاً . وكما خالف اليهود في هذا — خالفهم في كثير من أحكام التوراة (انظر الملل والنحل ١ / ١٦٤ - ١٩٧) .

ثم كان العناية مغالطين ، منكرين للواقع ، حين حكموا بأن النسخ لم يقع وإن كان العقل لا يرى استحالة وهؤلاء - كما هو الواقع - لا يذهبون إلى مذهب إليه الشعمونية من استلزام النسخ للبداء .

أما العيسوية فلم يرتبوا على وقوع النسخ مستحجلا عقليا ، ولم ينكروا وقوعه لكنهم لم ينسوا الهدف المشترك فقرروا أن شريعة الاسلام لم تنسخ شريعتهم ، لسبب غير هذا كله ، هو أن محمد صلى الله عليه وسلم لم يرسل إليهم بل أرسل إلى العرب ، وشريعته إنما أنزلت ليعمل بها العرب لا ليعملوا هم بها ..

وهؤلاء لا يرتبطون بين البداء والنسخ ، من قريب أو من بعيد . كما يتبين من حكمهم بجواز النسخ ووقوعه ، مع تنزيههم الله عز وجل عن البداء كسائر اليهود .

ويقتضينا للنطق ونحن بصدد الرد على اليهود - أن نبدأ بمناقشة الشعمونية ، ذلك أنهم يرون استحالة النسخ عقلا ويحكمون بأنه لم يقع ، فإذا نحن أبطالنا ما أناروه من شبه على الجواز العقلي ، وأثبتنا بوقائع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعتهم ، وفي الشرائع السابقة لها - فرغنا بذلك من أمرهم ومن أمر العناية أيضا ، لأن إيجاب وقوع النسخ بإبطال لمذهبهم الذي يقوم على إنكار وقوعه .

أما العيسوية فيجزم الرد عليهم بعد هؤلاء وأولئك وسنرى كيف يبطل الدليل الذي استدلوا به من التوراة على أن شريعة موسى مؤبدة ، وكيف يقوم دليلنا قويا على عموم شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ودوامها ، وعلى أنها تنسخ كل شريعة سبقها ولا تنسخها شريعة أخرى ، لأنها خاتمة الشرائع ، ونبيها صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .

شبه الشعمونية :

إن الشعمونية - كما تقدم يرون استحالة النسخ عقلا ، فإذا أبطالنا ما أناروه

من شبه على الجواز العقل، وأثبتنا بوقائع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعته
وفي الشرائع السابقة عليهم كان ذلك ردا على العناية الدين ينكرون وقوع
النسخ .

وهذه هي الشبهة التي تعلقوا بها :

الشبهة الأولى :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما من أحكامه لكان ذلك
إما لحكمة ظهرت له كانت خافية عليه . وإما لغير حكمة . وكل هذين باطل .
أما الأول فلا أنه يستلزم تجويز البداء والجهل بالعواقب على علام الغيوب ، وأما
الثاني فلا أنه يستلزم تجويز العبث على الحكيم العالم اللطيف الخبير . والبداء
والعبث مستحيلان عليه سبحانه وتعالى بالأدلة العقلية والنقلية . فما أدى إليهما
وهو جواز النسخ محال .

والجواب على هذه الشبهة بأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه ، مبني على
حكمة كانت معلومة له أولا : ظاهرة لم تخفى عليه ولن تخفى عليه أبدا ، غاية
الامر أن مصالح المباد تتجدد بتجدد الأزمان ، وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال
وأسراره وحكمه سبحانه لا تنهاه ولا يحيط بها سواء . فإذا نسخ حكما بحكم
ولم يخل هذا الحكم الثاني من حكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول ، هي
مصلحة جديدة للمباد في الحكم الجديد ، أو هي غير ذلك . وسبحان من أحاط
بكل شيء علما . وإذن فلا يستلزم نسخ الله لأحكامه بدم ولا عبثا .

ولكن هؤلاء الجاحدين غفلوا أو تغافلوا عن هذا ، حتى جاء الترديد في
شبهتهم ناقصا لم يستوف وجوه الاحتمالات كما ترى ولو استوفوه لقالوه . . . :
النسخ إما أن يكون لحكمة ظهرت لله كانت خافية ، أو لحكمة كانت معلومة له
لم تكن خافية عليه أو لغير حكمة . وأكبر الظن أنهم لم يفتنوا إلى هذا ، ولو
فتنوا له ما اشبهوا ولو اشبهوا بعد فطنهم له لا اخترنا الشق الثاني من هذا
الترديد : ثم أي دنا بتواتر أدلة العقل والنقل عليه كما قررنا .

الشبهة الثانية :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما بحكم ، لزم على ذلك أحد باطلين : جهله جل وعلا ، وتحصيل الحاصل . وبيان ذلك أن الله تعالى إيمان يكون قد علم الحكم الأول المنسوخ على أنه مؤبد . وإما أن يكون قد علمه على أنه مؤقت . فإن كان قد علمه على أنه مستمر إلى الأبد ثم نسخته وصيره غير مستمر ، انقلب علمه جهلا والجهل عليه تعالى محال . وإن كان قد علمه على أنه مؤقت بوقت معين ثم نسخته عند ذلك الوقت ، ورد عليه أن المؤقت ينتهي بمجرد انتهاء وقته ، فانهاؤه بالنسخ محصيل للحاصل ، وهو باطل .

والجواب على ذلك : أن الله تعالى قد سبق علمه أن الحكم المنسوخ مؤقت لا مؤبد . ولكنه علم بجانب ذلك أن تأقيته إنما هو بورود الناسخ لا بشيء آخر كالنقيض في دليل الحكم الأول ، وإذن فعلمه بانتهائه بالناسخ لا يمنع النسخ بل يوجبه ، وورود الناسخ محقق لما في علمه لا يخالف له .

شأنه تعالى في الأسباب ومسبباتها ، وقد تعلق علمه بها كلها . ولا تنس ماقررناه ثمة من أن النسخ بيان بالنسبة إلى الله : رفع بالنسبة إلينا .

الشبهة الثالثة :

يقولون : لو جاز النسخ للزم أحد باطلين : تحصيل الحاصل ، أو مما هو في معناه . ذلك أن الحكم المنسوخ إما أن يكون دليلا قد غياه بغاية ينتهي عندها أو يكون قد أبدى نصا : فإن كان قد غياه بغاية فانه ينتهي بمجرد وجود هذه الغاية ، وإذن لا سبيل إلى انتهائه بالنسخ ، وإلا لزم تحصيل الحاصل . وإن كان دليل الحكم الأول قد نص على تأييده ثم جاء الناسخ على غم هذا التأيد ، لزم المحال من وجوه ثلاثة :

أولها : التناقض ، لأن التأيد يقتضي بقاء الحكم . ولا ريب أن النسخ يناهيه .

ثانيها : تعذر إعادة التأيد من الله للناس ، لأن كل نص يمكن أن يفيد تبطل إعادته باحتمال نسخته . وذلك يفضي إلى القول بعجز الله وعيه عن بيان التأيد

لعباده فيما أبداه لهم ، تعالى الله عن ذلك .

ثالثها : استلزم ذلك لجواز نسخ الشريعة الإسلامية مع أنها باقية إلى يوم القيامة عند القائلين بالنسخ .

والجواب عن هذه الشبهة :

أولا : بأن حصر الحكم المنسوخ في هذين الوجهين اللذين ذكرهما المانع ، غير صحيح ، لأن الحكم المنسوخ يجوز ألا يكون مؤقتا ولا مؤبدا ، بل يحجز من التأنيت وعن التأييد كليهما . وعليه فلا يستلزم طرو النسخ عليه شيئا من الحالات التي ذكروها . وإطلاق هذا الحكم كاف في صحة نسخه ، لأنه يدل على الاستمرار بحسب الظاهر ، وإن لم يمرض له النص .

ثانيا : أن ما ذكره من امتناع نسخ الحكم المؤبد غير صحيح أيضا ، وما استندوا إليه منقوض بوجوه ثلاثة :

(أولا) أن استدلالهم بأنه يؤدي إلى التناقض ، مدفوع بأن الخطابات الشرعية مقيدة من أول الأمر بالأمر بالأياد ناسخ ، كما أنها مقيدة بأهلية المسكف للتكليف وألا يطرأ عليه جنون أو غفلة أو موت . وإذن فحجز الناسخ لا يفضى إلى تناقض بينه وبين المنسوخ بحال .

(ثانيا) أن استدلالهم بأنه يؤدي إلى أن يتعذر على الله بيان التأييد لعباده ، مدفوع بأن التأييد يفهمه الناس بسهولة من مجرد خطابات الله الشرعية المشتملة على التأييد ، وهو ما يشعر به كل واحد منا ، وذلك لأن الأصل بقاء الحكم الأول وما اتصل به من تأييد أو تأييد ، وطرو الناسخ احتمال مرجوح : واستصحاب الأصل أمر يميل إليه الطبع . كما يؤيده العقل والشرع .

(ثالثها) أن جواز نسخ الشريعة الإسلامية إن لمنا معاصر القائلين بالنسخ — فإنه يلزمنا على اعتبار أنه احتمال عقلي لا شرعي . بدليل أننا نكلم في الجواز العقلي لا الشرعي . أما نسخ الشريعة الإسلامية بغيرها من الناحية الشرعية فهو من

الحالات الظاهرة ، لتضاد الأدلة على أن الاسلام دين عام خالد . ولا يضير المحال في حكم الشرع ، أن يكون من قبيل الجائز في حكم العقل .

الشبهة الرابعة :

يقولون : أن النسخ يستلزم اجتماع الضدين ، واجتماعهما محال . بيان ذلك أن الأمر بالشئ يقتضى أنه حسن وطاعة ومحبوب لله ، والنهى عنه يقتضى أنه قبيح وممصة ومكروه له تعالى : فلو أمر الله بالشئ ثم نهى عنه ، أو نهى عن الشئ ثم أمر به ، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذى تعلق به الأمر والنهى .

والجواب على هذه الشبهة أن الحسن والقبح وما اتصل بهما ، ليست من صفات الفعل الذاتية حتى تسكون ثابتة فيه لا تتغير . بل هى تابعة لتعلق أمر الله ونهى به بالفعل . وعلى هذا يكون الفعل حسنا وطاعة ومحبوبا لله مادام مأمورا به من الله ثم يكون هذا الفعل نفسه قبيحا وممصة ومكروها له تعالى مادام منهى عنه منه تعالى . والفائلون بالحسن والقبح العقليين من المعتزلة ، يقولون بأنهما يختلفان باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال . وبهذا التوجيه ينتفى اجتماع الضدين لأن الوقت الذى يكون فيه الفعل حسنا ، غير الوقت الذى يكون فيه ذلك الفعل قبيحا ، فلم يجتمع الحسن والقبح في وقت واحد على فعل واحد .

شبه المنكرين للنسخ سمعا

إن من المنكرين للنسخ سمعا الشمعونية والعنانية ، والنصارى ، والعيسوية وابن مسلم الأصفهاني ، وهذه هي شبهاتهم بالتفصيل مع الرد عليها :

١ — شبهة العنانية والشمعونية :

يقولون أن التوراة التي أنزلها الله على موسى ، لم تزل محفوظة لدينا منقولة بالتواتر دينا بيننا ، وقد جاء فيها « هذه شريعة مؤبدة ما دامت السموات والأرض » وجاء فيها أيضاً « ألزموا يوم السبت أبدا » وذلك يفيد امتناع النسخ لأن نسخ شيء من أحكام التوراة ولا سيما تعظيم يوم السبت ، إبطال لما هو من عنده تعالى .

والجواب على هذه الشبهة بوجوه خمسة :

أولها : أن شبهتهم هذه أقصر من مدعاهم قصورا بينا ، لأن قصارى ما تنضيه — إن سلمت — هو امتناع نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة أخرى : أما تناسخ شرائع سواها ، فلا تدل هذه الشبهة على امتناعه . بل يبعد أن ينكر اليهود انتساخ شرائع الاسرائيليين قبل اليهودية بشريعة موسى . فكان المتصور أن يجيء دعواهم أقصر مما هو محكى عنهم بحيث تنكأ أدليلهم الذي زعموه أو أن يجيء دليلهم الذي زعموه أعم من هذا حتى ينكأ ودعواهم التي ادعوها .

ثانيا : أن لا نسلم لهم ما زعموه من أن التوراة لم تزل محفوظة في أيديهم حتى يصح استدلالهم بها . بل الأدلة متضاربة على أن التوراة الصحيحة لم يمد لها وجود وأنه أصابها من التغيير والتبديل ما جعلها في خبر كان .

من تلك الأدلة أن نسخة التوراة بأيدي السامريين تزيد في هر الدنيا نحواً من ألف سنة على ما جاء في نسخة العنانيين وأن نسخة النصارى تزيد ألفاً ومائتين سنة .

ومنها أنه جاء في بعض نسخ التوراة ما يفيد أن نوحا أدرك جميع آباءه إلى آدم . وأنه أدرك من عهد آدم نحواً من مائتي سنة . وجاء في بعض نسخ أخرى ما يفيد أن نوحا أدرك من عمر إبراهيم ثمانيا وخمسين سنة . وكل هذا باطل تاريخياً .

ومنها أن نسخ التوراة التي بأيديهم تحكي عن الله وعن أنبيائه وعلائقته أموراً ينكرها العقل ، ويمجها الطبع ، وينأذى بها السمع مما يستحيل معه أن يكون هذا الكتاب صادراً عن نفس بشرية مؤمنة طاهرة فضلاً عن أن ينسب إلى ولي فضلاً عن أن ينسب إلى الله رب العالمين .

من ذلك أن الله ندم على إرسال الطوفان إلى العالم ، وأنه بكى حتى رمدت عيناه وأن يعقوب صارعه جل الله عن ذلك كله .

ومن ذلك أن لوطاً شرب الخمر حتى نمل وزنى بابتنتيه .

ومنه أن هارون هو الذي اتخذ العجل لبني إسرائيل ودعاهم إلى عبادته من دون الله .

ومن الأدلة أيضاً على فساد دعوى بقاء التوراة وحفظها ، ما ثبت بالتواتر عند المؤرخين بل عند اليهود أنفسهم ، من أن بني إسرائيل وهم حملة التوراة وحفاظها قد ارتدوا عن الدين مرات كثيرة ، وعبدوا الأصنام وقتلوا أنبياءهم شراً شقيلاً . ولا ريب أن هذه مطاعن شنيعة جارحة ، لا تبقى لأي واحد منهم أي نصيب من عدالة أو ثقة . ولا تجعل لهذه النسخ التي زعموا أنها التوراة أقل شيء من القيمة أو الصحة ، ماداموهم روايتها وحفاظها ، ومادامت هي لم تعرف إلا عن طريقهم وبروايتهم .

ثالثاً : أن هذا التواتر لدى خلموه على التوراة لا يدل لهم أيضاً لأنها لو كانت متواترة لحاجوا بها أفضل الرسل صلى الله عليه وسلم ، ولعارضوا دعواه صوم رسالته بقول التوراة التي يؤمن بها ولا يمجدها ، بل يمجهر بأنه جاء ، صدقاً لها ويدعو المسلمين أنفسهم إلى الإيمان بها .

ولكن ذلك لم يكن ولو كان لنقل^١ واشتهر . بل الذى نقل واشتهر هو أن كثيرا من أحرار اليهود وعلمائهم كميد الله بن سلام وأضرابه ، قد أقوا القيادة لرسول الله مؤمنين ، ودانوا لفرعته مسلمين ، واعترفوا بأنه الرسول الذى بشرت به التوراة والإنجيل .

رابعها : أن لفظ التأيد الذى اعتمدوا عليه دما نقلوه ، لا يصلح حجة لهم ، لأنه يستعمل كثيرا عند اليهود معدولا به عن حقيقته ، من ذلك ما جاء فى البقرة التى أمروا بذبحها : (هذه سنة لكم أبدا) وما جاء فى القران (قربوا كل يوم خروفين قربانا دائما) مع أن هذين الحكيم منسوخان باعتراف اليهود أنفسهم ، على رغم التصريح فيهما بما يفيد التأيد كما ترى .

خامسها : أن نسخ الحكم المؤبد لفظا جائز على الصحيح ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا . فلتكن هاتان العبارتان اللتان اعتمدوا عليهما منسوختين أيضا ، وشبهة التناقض تندفع بأن التأيد مشروط بعدم ورود ناسخ ، فإذا ورد للناسخ اتقى ذلك التأيد ، وتبين أنه كان مجرد تأيد لفظي للابتلاء والاختبار فتأمل .

٢ — شبهة النصارى :

يقولون : أن المسيح عليه السلام قال : **والسما والارض تزولان ، وكلامي لا يزول** ، وهذا يدل على امتناع النسخ سمعا .

والجواب على هذه الشبهة :

أولا : بأننا لا نسلم أن الكتاب الذى بأيديهم هو الإنجيل الذى نزل على عيسى ، إن هو إلا قصة تاريخية وضعها بعض المسيحيين ، يبين فيها حياة المسيح وولادته ونشأته ودعوته ، والأماكن التى تنقل فيها ، والآيات التى ظهرت على يديه ، ومواعظه ومناظراته . كما يتحدث فيها عن ذلك الحادث الحياى حادث الصلب . وعلى رغم أنها قصة فقد عجزوا عن إقامة الدليل على صحتها وعدالة كاتبها وأمانته وضبطه ، كما أعيانهم اتصال السند وسلامته من الشذوذ والله . بل ثبت علميا تناقض نسخ هذه القصة التى أمعها الإنجيل ، مما يدل على أنها

ليست ولو كانت من عند الله ما أتاها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .
وصدق الله في قوله عن القرآن : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا » .

ثانيا : أن سياق هذه الكلمة في الإنجيل ، يدل على أن مراده بها تأكيد
تنبؤاته ، وتأكيدها أنها ستقع لا محالة ، أما النسخ فلا صلة لها به نفيًا ولا إيجابًا
وذلك لأن المسيح حدث أصحابه بأمور مستقبلية ، وبعد أن انتهى من حديثه
هذا أتى بهذه الجملة التي تشبهوا بها : « السماء والأرض تزولان وكلامي لا يزول »
ولا ريب أن سياق الكلام تأييده في المراد منه . وهكذا تشرحها المفسرون منهم
الإنجيل وقالوا : أن فهمها على عمومها لا يتفق وتصريح المسيح بأحكام ، ثم
تصريحه بمخالفاتها . من ذلك أنه قال لأصحابه — كما جاء في إنجيل متى — :
« إلى طريق أُمم لا تمضوا ، ومدينة للسامريين لا تدخلوا . بل اذهبوا بالجرب
إلى خراف بيت إسرائيل الصالة » .

وهذا اعتراف بخصوص رسالته لبني إسرائيل . ثم قال مرة أخرى — كما
جاء في إنجيل مرقس .

« اذهبوا إلى العالم أجمع . واكرزوا بالإنجيل للاخلاق » فالقول الثاني
ناسخ لسلاول .

ثالثا : أن هذه الجملة على تسام صحتها وصحة روايتها وكتابتها التي جاءت
فيه . لا تدل على امتناع النسخ مطلقا . إنما تدل على امتناع نسخ شيء من
شريعة المسيح فقط فشتمهم على ما فيها قاصرة قصورا بينا عن مدعاهم .

٣ شبهة العيسوية :

يقول هؤلاء اليهود أتباع أبي عيسى الأصفيائي : لا سبيل إلى إسكار أبوة
محمد صلى الله عليه وسلم . لأن الله تعالى قد أيده بالمعجزات الكثيرة القاهرة .
ولأن التوراة قد بشرت بمجيئه ، ولا سبيل أيضا إلى القول بعموم رسالته ، لأن
ذلك يؤدي إلى انتساخ شريعة إسرائيل بتمريته ، وشريعة إسرائيل مؤيدة ،

بدليل ما جاء في التوراة من مثل : « هذه شريعة مؤبدة عليكم ما دامت السموات والأرض » وإنما هو رسول الله إلى العرب خاصة .

وعلى هذا الخلاف بينهم وبين من سبقهم ، أن دعواهم مقصورة على منسوخ انتساح شريعة موسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم . وشبهتهم التي ساقوها متكافئة مع دعواهم هذه ، ويفهم من اقتصارهم على هذا أنهم يجوزون أن تناسخ الشرائع معما ، فيما عدا هذه الصورة .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين :

أولهما : أن دليلهم الذي زعموه ، هو دليل العناية والشموعية من قبلهم ، ولقد أشبعناه تزيفا وتوهينا . بالوجوه الستة التي أسلفناها آنفا . فالدفع هنا هو عين الهم هالك ، فيما عدا الوجه الأول .

ثانيهما : أن اعترافهم بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول أيده الله بالمعجزات وجاءت البشارة به في التوراة ، يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة ، وأنها ناسخة للشرائع قبله ، حتى شريعة موسى نفسه ، الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم بخصوصه : « لو كان أخى موسى حيا ماؤسعه إلا اتباعي » . أما أن يؤمنوا برسالته ، وهم لا يصدقوه في عموم دعواه ، فذلك تناقض منهم لأنفسهم ، ومكابرة للحجة الظاهرة لهم ، (يجادلونك في الحق بعد ما تبين ، كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون) .

٤ — شبهة أبي مسلم :

النقل عن أبي مسلم مضارب ، فر قال : أنه يمنع وقوع النسخ معما على الإطلاق . ومن قائل أنه ينكر وقوعه في شريعة واحدة . ومن قائل : أنه ينكر وقوعه في القرآن خاصة . ورجحت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات ، وبأن الآويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حدود ما نسخ من القرآن . وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى ، لأنه لا يعقل أن مسلما فضلا عن عالم كآبي مسلم ينكر وقوع النسخ جملة ، اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التسمية

فقط . وإلما تهون حينئذ ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخا ، يسميه هو تحميضا بالزمان مثلا . وإلى ذلك ذهب بعض المحققين ، قال التاج السبكي : إن أبا مسلم لا ينكر وقوع المعنى الذى نسميه نحن نسخا ، لكنه يندحش أن يسميه باسمه . ويسميه تحميضا أ هـ .

احتج أبو مسلم بقوله سبحانه : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) (١) .

وشبهته فى الاستدلال أن هذه الآية تفيد أن أحكام القرآن الكريم لا تبطل أبدا . والنسخ فيه إبطال لحكم سابق .

والجواب على هذه الشبهة بأمر أربعة :

أولها أنه لو كان معنى الباطل فى الآية هو متروك العمل به مع بقاء قرآنيته ، لكان دليلا قاصرا عن مدعاه ، لأن الآية لا تفيد حينئذ لا امتناع نوع خاص . من النسخ وهو نسخ الحكم دون التلاوة فإنه وحده هو الذى يرتب عليه وجود متروك العمل فى القرآن . أما نسخ التلاوة مع الحكم أو مع بقاءه ، فلا تدل الآية على امتناعه بهذا التأويل .

ثانيها : أن معنى الباطل فى الآية ما خالف الحق ، والنسخ حق ومعنى الآية أن عقائد القرآن موافقة للعمل ، وأحكامه مسابقة للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع وألفاظه محفوظة من التنبير والتبديل ، ولا يمكن أن يتطرق إلى ساحته الخطأ بأى حال ، (إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون) (٢) (وبالخلق أنزلناه وبالخلق نزل) (٣) .

ولعلك تدرك معنى أن تفسير الآية بهذا المعنى ، يجعلها أقرب إلى إجابات النسخ ووقوعه ، منها إلى نفيه وامتناعه ، لأن النسخ — كما قررنا — تصرف يلقى حكيم ، وتقضيه الحكمة ، وترتبط به المصلحة .

(٢) الحجر (٩)

(١) فصلت (٤٢)

(٣) الاسراء (١٠٥)

فالمثلها : أن أبا مسلم على فرض أن خلافه مع الجمهور لفظي لا يعدو حدود التسمية ، نأخذ عليه أنه أساء الأدب مع الله ، في تحمسه لرأى قائم على تحاشي لفظ اختاره — جلت حكمته — ودافع عن معناه بمثل قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) (١) وهل بعد اختيار الله اختيار ؟ وهل بعد تبخير القرآن ؟ (سبحانه لا علم لنا إلا ما علمنا إنك أنت العليم الحكيم) (٢) .

رابها : أن هناك فروقا بين النسخ والتخصيص ، وقد فصلناها فيما سبق ، فارجع إليها إن شئت ، حتى تعلم شطط صاحبنا فيما ذهب إليه . جنبنا الله الشطط وطريق الموج (٣) .

نسخ بعض القرآن ببعضه :

لا خلاف بين العلماء في أن القرآن الكريم جميعه لا يجوز نسخه لأنه من حيث لفظه معجزة مستمرة على التأيد ، ومن حيث اشتماله على أحكام الشريعة ذاتا أو استدلالا كحجية السنة والاجماع والقياس يكون رفعه رفعا لتلك الشريعة ورفع الشريعة كلها يتنافى مع كونها آخر الشرائع ، والناس لا يتركون بغير شريعة .

واكتهم اختلفوا في نسخ بعضه فأجازه الجمهور ومنعه أبو مسلم الأصماني . استدل الجمهور على مدعاهم بالوقوع فقالوا :

أولا : أن عدة المتوفى عنها زوجها كانت سنة كاملة لقوله تعالى : (الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج) (٤) ثم نسخ بقربها أربعة أشهر وعشرا فلهذا لقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم

(١) سورة البقرة (١٠٦) (٢) سورة البقرة (٢٢) (٣) انظر مناهل العرنان (٤/٢ - ١٠٤) ، التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٥٦/٣) أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير (٤٨/٣ : ٥٨) الأحكام للإمام (١٠٦/٣ : ١١٥) تهذيب الاسنوى للدكتور شعبان محمد اسماعيل (١٥٣/٢ : ١٥٥) . (٤) سورة البقرة (٢٤٠) .

ويذرون أزواجهن يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا (١) وكل من
الآيتين قرآن .

ناقش أبو مسلم ذلك فقال : إن النسخ يقتضى عدم العمل بالحكم المنسوخ
أصلا .

وعدة المتوفى عنها زوجها بالسنة يعمل به فيما إذا مكث الحمل سنة فلا يكون
منسوخا وإنما يكون ذلك من قبيل التخصيص .

وأجيب عن هذا من قبل الجمهور بأن عدة المتوفى عنها زوجها بالسنة غير
معدول به أصلا ، ما ذكرته إنما هو اعتداد بالحمل لا بالسنة . بدليل أنها لو وضعت
الحمل قبل السنة حلت للزواج ولو مكث الحمل أكثر من سنة لم يخرج من عدتها
حتى تضع الحمل .

فالمعتبر في العدة وضع الحمل فقط ولا عبء بالسنة .

وقالوا ثانيا : إن تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول كان واجبا بقوله
تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نأخيتكم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) (٢)
ثم بوله تعالى (أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذا لم تفعلوا
وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة) (٣) .

ناقش أبو مسلم ذلك فقال : إن تقديم الصدقة عند المناجاة كان مشروعا
لعله هي تمييز المنافق من غيره فلما تميز المنافقون وعرفوا زالت العلة فزال المعلول ،
وزوال المعلول لزوال علته ليس نسخا .

وأجاب الجمهور عن ذلك ، أولا : لا نسلم أن علة الحكم ما ذكرت من التمييز
بين المنافق وغيره ، فإن ذلك يقتضى بأن من يتصدق فهو مؤمن ، ومن لم يتصدق
فهو منافق مع أنه ثبت أن الذى تصدق هو على بن أبى طالب فقط فهل ليس
مؤمنا إلا على بن أبى طالب ؟

(٢) سورة المجادلة (١٢)

(١) سورة البقرة (٢٣٤)

(٣) سورة المجادلة (١٢)

وأجاب الإمام الرازى عن ذلك بأنه يجوز أن يكون عدم التصديق من الصحابة غير على منشؤه عدم إرادة المناجاة فلا يحكم عليه بالنفاق لأن شرط تقديم الصدقة الذى يحصل به التمييز لإرادة المناجاة فإذا لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط .

وعندى أن ذلك بعيد فان الصحابة كانوا يحرصون على مناجاة الرسول والاتصال به فلا يصح أن يقال أن عدم التقديم منشؤه عدم إرادة المناجاة .

وأجاب الجمهور ثانيا : بأننا سلطنا أن التمييز هو العلة ولكن لا نسلم أن تلك العلة قد زالت حتى يزول معلولها ، فان الصحابة رضى الله عنهم ما زالوا غير مميزين للنفاق حتى وفاة الرسول عليه السلام ، ولا يصح أن يقال أن التمييز إنما كان للرسول صلى الله عليه وسلم لا للصحابة لأن الرسول عليه السلام كان يعرف المنافقين بأعيانهم ، ولذلك صحاب لمصاحب سره حذيفة بن اليمان كما دلت على ذلك الأحاديث .

وأجاب الجمهور ثالثا : وهذا الجواب للبيضاوى تبع فيه صاحب الحاصل والنحصيل ، بأن النسخ هو رفع الحكم ومادمت قد سلمت بأن الحكم قد ارتفع فقد سلمت بأنه قد نسخ وكون الرفع لزوال العلة أو لشيء آخر لا يفيد في عدم النسخ ففى كلامك اعتراف بالنسخ الذى ندعيه .

أقسام الناسخ والمنسوخ

الحكم المنسوخ قد يكون ثابتا بالكتاب ، وقد يكون ثابتا بالسنة وقد يكون ثابتا بالقياس ، فنسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة بالسنة المتواترة والآحاد بالآحاد لا خلاف فى جوازه بين القائلين بجواز النسخ ، وإنما الخلاف بينهم فيما يأتى :

٢ — نسخ السنة المتواترة أو الأحاد بالكتاب .

٣ — نسخ المتواتر « سواء كان قرآنا أو سنة » بالأحاد .

المسألة الأولى في نسخ الكتاب بالسنة المتواترة :

جمهور العلماء على أنه يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .

وقال الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ، ولا ينسخ الكتاب إلا كتاب مثله . وليس له في هذه المسألة إلا هذا القول .

استدل الجمهور على الجواز بالوقوع .

أولا : أوجب الله تعالى الوصية للوالدين والأقربين بقوله : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) (١) .

ثم نسخ الوجوب بقوله عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث » (٢) .

دليل الإمام الشافعي :

استدل الإمام الشافعي على أنه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة بدليلين :

الدليل الأول — قوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثراها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) (٣) .

ووجه الاستدلال من الآية : أن الله تعالى أسند الإنيان بالبدل إليه ، والذي يأتي به سبحانه ، هو القرآن فقط ، فكان النسخ للقرآن هو القرآن لا السنة .

(١) سورة البقرة (١٨٠) .
(٢) أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني .
أخرجه الإمام الشافعي عن سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد ق الأم (٢٧/٤) وفي الرسالة ص ١٤٠ .
(٣) سورة البقرة (١٥٦)

وأيضاً فإن أنه جعل البدل خيراً من المنسوخ أو مثلاً له والسنة ليست خيراً من الكتاب ولا مثلاً له ، فلا تكون السنة بدلاً عن الكتاب ولا ناسخة له .

وأيضاً فإن الله ذيل الآية بقوله : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) ؟

فجعل النسخ ممن له القدرة الكاملة ، وذلك هو الله سبحانه وتعالى ، فكان النسخ من جهته فقط وهو القرآن لا السنة .

ويجاب عن ذلك من قبل الجمهور : بأن السنة من عند الله كالقرآن ويشهد لهذا قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) (١) .

غاية الأمر أن للقرآن معجزة ويتعبد بتلاوته ، والسنة ليست كذلك .

والمراد بالخيرية والمثلية الخيرية في الحكم لا في اللفظ ، ولا شك الحكم الثابت بالسنة قد يكون أنفع للمكلف من الحكم المنسوخ .

فاذا كان الآتي بالسنة هو الله الذي بيده كل شيء ، علم أن الآية ليس فيها دلالة على أن السنة لا تنسخ الكتاب .

الدليل الثاني للشافعي : قوله تعالى لنبيه عليه السلام (وأزلنا إليك الذكر لنبين لباس ما نزل إليهم) (٢) ووجه الاستدلال من الآية ، أن المراد من الذكر السنة ، وما نزل للناس ، هو القرآن .

وقد جعل الله السنة مبينة لكل القرآن لأن (ما) للعموم ، فهو كانت السنة ناسخة للقرآن لسكانت السنة رافعة للقرآن لا مبينة له ، لأن النسخ رفع لا بيان وذلك خلاف ما تدعيه الآية .

ويجاب عن ذلك : بأن النسخ نوع من البيان لأنه بيان انتهاء الحكم الشرعي بطريق شرعي مقارح عنه ، وما دام النسخ بياناً ، وقد جعلت السنة مبينة للكتاب ، فلا مانع من أن تكون السنة ناسخة للكتاب كما تفيد الآية .

ويدولى أن الراجع في هذه المسألة هو مذهب الإمام الشافعى ، حيث إن كل الأمثلة التى استدل بها الجمهور إنما هى من قبيل التخصيص ، لا النسخ ، والجمهور قد مثلوا بها فى التخصيص ، فكيف يجمع بينهما ؟

المسألة الثانية فى نسخ السنة بالكتاب :

أكثر الأصوليين على جواز نسخ السنة بالكتاب ، ونقل عن الشافعى فى ذلك قولان : أحدهما الجواز وثانيهما عدم الجواز (١) .

الأدلة

استدل الجمهور على الجواز بالوائع :

أولا : كان التوجه إلى بيت المقدس واحيا ، وليس فى القرآن ما يدل على الوجوب ، فكان ثابتا بالسنة ، ثم نسخ بقوله تعالى (قول وجهك شطر المسجد الحرام) (٢) .

ثانيا : كانت المباشرة ليلا بعد النوم حراما ، وليس فى القرآن ما يفيد حرمتها ، فكانت الحُرمة ثابتة بالسنة ، ثم نسخ التحريم بقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) (٣) .

ونوقش ذلك من قبل الشافعى .

بأن التوجه إلى بيت المقدس يجوز أن يكون ثابتا بقرآن نسخت تلاوته ، ويكون ذلك نسخا للقرآن بالقرآن ، ويجوز أن يكون ثابتا بقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة) فإن العلماء يقولون : أن البيان مراد من المبين وإلا لم يصح

(١) انظر الرسالة فقرة (٣٢٤) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر حيث قال : وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا ينسخها إلا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو أحدث الله لرسوله فى أمر من فيه غير ما بين رسول الله لسن قيا أحدث الله إليه ، حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة لتى قبلها مما يخالفها ، وهذا مذكور فى سنته (صلم) . أ . هـ

(٢) سورة البقرة (١٤٤) (٣) سورة البقرة (١٨٧)

أن يكون يائنا له ، وعلى ذلك يكون التوجه إلى بيت المقدس مراداً من قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) فيكون ثابتاً بالكتاب . فنسخه بالكتاب بعد يحمل المسألة من نسخ الكتاب بالكتاب وهو قدر متفق عليه .

ومحاجب عن ذلك من قبل الجمهور : بأن تجوز كون التوجه إلى بيت المقدس ثابتاً بقرآن نسخته تلاوته يؤدي إلى عدم تعيين الناسخ والمنسوخ ، ومقتضى هذا أنه لا يثبت ناسخ ولا منسوخ إلا إذا قيل هذا ناسخ ، وذلك منسوخ ، وهو خلاف المعروف عند الأصوليين .

والقول بأن التوجه إلى بيت المقدس ثابت بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة) غير ظاهر فإن أقصى ما تدل عليه الآية التزاماً ، هو التوجه إلى أى جهة من الجهات . أما خصوص التوجه إلى بيت المقدس فلا دلالة عليه .

وبذلك لا تكون الآية مثبتة لوجوب التوجه إلى بيت المقدس حتى يقال : أنه إذا نسخ بالكتاب كان الكلام من نسخ الكتاب بالكتاب ، لأن نسخ السنة بالكتاب .

دليل الشافعى :

استدل الشافعى على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى : (وأزلنا اليك الذكر لنبين للناس ما نزل إليهم) (١) .

ووجه الاستدلال : أن الله جعل السنة مبينة للكتاب ، فيكون الكتاب مبيناً بها ، ويكون متوقفاً عليها ، ضرورة أن المبين متوقف على المبين ، فلو جعل الكتاب ناسخاً للسنة لكان الكتاب مبيناً لها ، والسنة مبينة به — لأن النسخ بيان — وذلك يقضى بأن السنة متوقفة على الكتاب ، وقد قلنا أن الكتاب هو المتوقف على السنة ، فجاء الدور لتوقف كل منهما على الآخر والدور باطل : فامتنع أن يكون الكتاب ناسخاً للسنة وهو للدعى .

وأجاب الجمهور عن ذلك من وجهين :

الأول : أن هذا الدليل معارض بقوله تعالى في شأن القرآن (تبياننا لكل شيء) والسنة شيء من الأشياء ، فكان القرآن مبينا لها .

وبذلك تكون الآية الأولى دالة على أن السنة مبينة للكتاب ، وهذه الآية تدل على أن الكتاب مبين للسنة وهذا تعارض ، وعند التعارض وعدم الجمع يلغى العمل بالدليلين معا ، وبذلك ترجع إلى ما يدل على جواز نسخ السنة بالكتاب وهو ما قلناه سابقا .

الثاني : أن الاستدلال بالآية على أن السنة لا تنسخ بالكتاب ، يتوقف على أن النسخ بيان لرفع ، وقد قلت قبل ذلك أن النسخ رفع لا بيان ، فلا يصح الاستدلال بها هنا .

المسألة الثالثة في نسخ التواتر بالأحاد :

الكاتبون في هذه المسألة مختلفون في محل النزاع فيها ، فجمهورهم كالإمام الرازي وصاحب الحاصل والتحصيل والآمدی ، ذهبوا إلى أن محل النزاع هو الجواز السمعي ، أي الوقوع ، وأما الجواز العقلي فقدر متفق عليه بمعنى أن الشكل متفق على أنه يجوز عقلا نسخ للتواتر بالأحاد ؛ وقليل من المكاتبين كابن الحاجب والبيهضاوي والمكالم بن المهنا : ذهبوا إلى أن الخلاف جار في الجواز العقلي كما هو جار في الوقوع بمعنى أن من العلماء من يقول : أن نسخ للتواتر بالأحاد غير جائز عقلا ، ومنهم من يقول بجوازه عقلا .

وللقائلون بالجواز مختلفون في الوقوع ، فهم من قال ، وقع نسخ للتواتر بالأحاد ، ومنهم من قال بعدم الوقوع .

رأى الاسنوى في التوفيق بين المكاتبين :

قال الاسنوى : إن من جعل الجواز العقلي محل خلاف ليس له ما يعضده

إلا ما نقله ابن برهان في الوجيز من قوله : نسخ المتواتر بالآحاد مستحيل من جهة العقل .

ويعبد أن يكون هؤلاء الكتّابون قد اطلعوا على هذا من نقل ، واختاروا مذهب تلك الطائفة من الاستحالة العقلية مذهباً لهم : لأن المعروف عن هؤلاء الكتّابين أمثال البيضاوي وابن الحاجب ، أنهم مع الجمهور ولا يشذون عنهم فلم يبق إلا أن تكون عبارتهم مؤولة وليس مرادها بها ظاهرها ، ويكون معنى قولهم « لا ينسخ للمتواتر بالآحاد » أننا لا نحكم بالنسخ عند تعارض المتواتر بالآحاد بل نعمل بالمتواتر دائماً وإن كان متقدماً نظراً لقوته ، ولا يعمل بالآحاد وإن تأخر نظراً لضعفه .

وعلى ذلك ترجع عبارتهم إلى أنه لم يقع نسخ المتواتر بالآحاد ، ويكون الجواز العقلي ليس محل خلاف .

والذي حل الاستوى على هذا التوفيق ، هو أن الدليل الذي استدلوا به على عدم الجواز ضعيف .

ذلك لأنهم استدلوا على عدم الجواز بأن المتواتر قاطع ، والآحاد ظني ، والقاطع لا يرفع بالظن وهذا الدليل لا ينهض حجة على المدعى لوجوه ثلاثة :

١ — أن الحكم في المتواتر مقطوع به من حيث الابتداء لا من حيث الدوام .

٢ — أن للتواتر قطعي من جهة الثبوت ، ظني من جهة الدلالة . والآحاد قطعي من جهة الدلالة ، ظني من جهة الثبوت ، ففي كل جهة ضعف وجهة قوة ، فهما متعادلان ، والعقل لا يمنع نسخ أحد المتساويين بالآخر مع ترجيحه بالتأخير ، وإلا ما جاز نسخ الكتاب بالكتاب ولا السنة بالسنة .

٣ — أن العلماء نصوا على أن العام إذا عمل به ثم أخرج منه بعض أفراده بعد العمل ، يكون ذلك نسخاً لا تخصيصاً ، ومع هذا أجازوا إخراج بعض أفراد العام بالآحاد مع أن العام قد يكون قرآناً فيكون متواتراً .

وقالوا في توجيه ذلك : أن العام ظني الدلالة قطعي الثبوت ، والخاص قطعي الدلالة ظني الثبوت ، فيبينهما تعادل وتكافؤ . ولا شك أن هذا بعينه يجري في نسخ المتواتر بالآحاد ، فلا ينهض الدليل على إثبات المنع .

ومما تقدم يعلم أن الجواز العقلي متفق عليه ، وأن الخلاف في الوقوع . فيجهمور الأصوليين على أنه لم يقع نسخ المتواتر بالآحاد ، وقال داود الظاهري وسجاعة أنه قد وقع .

الأدلة

استدل الجمهور على عدم الوقوع بأنها قد استقرينا الأدلة الشرعية وتبينناها فما وجدنا فيها متواترا قد نسخه خبر آحاد ، وهذا يدل على عدم الوقوع .

أدلة المجيزين والرد عليها :

واستدل داود ومن معه على الوقوع بما يأتي :

١ — قوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) (١) فقد دلت هذه الآية على أن المحرم من الأطعمة محصور في الميتة والدم ولحم الخنزير ، وأن غيرها من الأطعمة باق على الحل والإباحة الأصلية ، ولكن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير) (٢) .

والنهي يفيد التحريم ، فانتهى هذا أن أكل كل ذي ناب من السباع ، وذي المخلب من الطير حرام ، وهذا دفع للإباحة السابقة ، ولا معنى للنسخ إلا هذا .

والحديث ليس متواترا وإنما هو خبر آحاد ، وعلى ذلك يكون المتواتر قد

(١) سورة الأنعام (١٤٥) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الذبائح باب أكل كل ذي ناب (١٢٤/٧) والنسائي في

كتاب الصيد باب تحريم أكل السباع (١٧٧/٧) .

نسخ بالآحاد فثبت ما تدعيه . ويجاب عن ذلك من قبل الجمهور بوجهين :

١ — لا نسلم أن الآية فيها حصر للمحرمات بالنسبة للماضي والحال والاستقبال بل نقول : إن أنص ما تدل عليه الآية أن المحرمات إلى وقت نزول هذه الآية ، إنما هي الدم المستفوح والميتة ولحم الخنزير ، وليس في ذلك ما يمنع من أنه قد يحرم في المستقبل أشياء أخرى .

وإنما قلنا أن الآية لا حصر فيها بالنسبة للمستقبل ، لأن الفعل في قوله (لا أحد) حقيقة في الحال فيحمل الكلام عليه لأن الأصل في الكلام الحقيقة .

وإذا كان النسخ منعدما ها هنا لعدم وجود حقيقته ، كان الكلام من قبل التخصيص ، وتخصيص المتواتر بالآحاد جائز عند الجمهور .

٢ — سلمنا حصر التحريم في المذكورات في الآية ، ولكن لا نسلم أن ذلك نسخ ، لأن الحديث إنما رفع الإباحة الأصلية التي أكتنثها الآية ورفع الإباحة الأصلية ليس نسخا لأنها ليست حكما شرعيا والنسخ لا يكون إلا للحكم الشرعي وقد تقدم ذلك في تعريف النسخ .

وإذا كان النسخ متمذرا ها هنا لعدم وجود حقيقته ، كان الكلام من قبل التخصيص ، وتخصيص المتواتر بالآحاد جائز عند الجمهور :

واستدل أهل الظاهر على الوقوع ثانيا :

بأن التوجه إلى بيت المقدس كان ثابتا بالسنة المتواترة لأهل قباء وغيرهم لأنهم مكثوا يصلون إلى مدة من الزمن تقرب من ستة عشر شهرا ، ولكنه نسخ بالنسبة لأهل قباء بخبر الواحد ، فقد روى الطبراني عن ثاويته بنت مسلم قالت : صابنا الظهر والمصر في مسجد بنى حارثة واستقبلنا مسجد « إيلياء » أي بيت المقدس ، فصلينا ركعتين ثم جاءنا من يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام ، فتحول النساء مكان الرجال ، والرجال مكان النساء ، فصلينا السجدين الباقيتين ونحن مستقبلون البيت الحرام . فحدثني

رجل من بني حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أولئك رجال آمنوا بالغيب » .

فهذا الحديث يفيد أن أهل قباء تحولوا في صلاتهم عن بيت المقدس إلى البيت الحرام ، بناء على قول من أخبرهم بأن القبلة قد تحولت ، وعلى ذلك يكون خبر الواحد قد نسخ للتواتر ، ثبت ما ندعيه .

وأجاب الجمهور عن ذلك : بأن محل النزاع إنما هو وقوع نسخ المتواتر بخبر الواحد المجرد عن القرآن المفيدة للعلم ، ولا نسلم أن خبر الواحد في هذه الحادثة كان مجردا عن تلك القرائن ، لجواز أن يكون قد انضم إليه ما يفيد العلم كقربهم من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاهم لضجة الخلق ، وترقبهم تغير القبلة وتحولها إلى البيت الحرام في أي زمن من الأزمنة (١) .

أنواع النسخ في القرآن

النسخ الواقع في القرآن ، يتنوع إلى أنواع ثلاثة : نسخ التلاوة والحكم معا ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم .

١ — أما نسخ الحكم أو التلاوة جميعا ، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ من المسلمين ويدل على وقوعه ممما ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات . وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن » (٢) . وهو حديث صحيح .

ولقد بين العلماء المراد من قول عائشة رضي الله عنها « وهن مما ينزل من القرآن » أي من القرآن المنسوخ إذ لا نسخ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر للإمام الشافعي ص ١٠٦ بتحقيق الشيخ شاكر ، نهاية السؤل (١٥٨/٢)
المستضي (١٢٤/١) ، الأحكام (١٣٩/٢) أصول الفقه للشيخ زهير (٧٢/٣ وما بعدها) تهذيب الأسنوى (١٦٨/٢) .
د (٢) أخرجه الامام مسلم . كتاب الرضاع (١٦٧/٤) .

وإذا كان هذا الحديث موقوفاً على عائشة رضي الله عنها فإن له حكماً للوقوع ، لأن مثله لا يقال بالرأى ، بل لا بد فيه من توقف ، وأنت خير بأن جملة : عشر رضعات معلومات بحرم من ، ليس لها وجود في النسخة حتى تتلى . وليس العمل بما تفيد من الحكم باقياً . وإذا ثبت وقوع نسخ التلاوة والحكم جميعاً .

وإذا ثبت وقوعه ثبت جوازه . لأن الوقوع أول دليل على الجواز . وبطل مذهب المانعين لجوازه شرعاً ، كأبي مسلم وأمثاله .

٢ - وأما نسخ الحكم دون التلاوة فيدل على وقوعه آيات كثيرة : منها أن آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) (١) منسوخة بقوله سبحانه : (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات ؟ فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله) (٢) .

على معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية ، مع أن تلاوة كلتيهما باقية .

ومنها أن قوله سبحانه وتعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) (٣) منسوخ بقوله سبحانه : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (٤) على معنى أن حكم تلك منسوخ بحكم هذه ، مع بقاء التلاوة في كلتيهما كما ترى .

فقد روى أنه حينما أنزل الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) كان من شاء صام ومن أطعم مسكيناً جزءاً ذلك عنه ، حتى أنزل قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فأوجب الله الصيام على المقيم الصحيح ، ورخص فيه للمريض والمسافر ، وبعت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام .

(٢) سورة المجادلة (١٠)

(٤) سورة البقرة (١٨٥)

(١) سورة المجادلة (١٢)

(٣) سورة البقرة (١٨٤)

٣ — وأما نسخ التلاوة دون الحكم ، فيدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالوا : « كان فيما أنزل من القرآن : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » أهـ . وأنت تعلم أن هذه الآية لم يمد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على ألسنة القراء ، مع أن حكمها باق على أحكامه لم ينسخ .

ويدل على وقوعه أيضا ما صرح عن أبي بن كعب أنه قال : « كانت سورة الأحزاب تنازل في سورة البقرة أو أكثر ، مع أن هذا القدر الكبير الذي نسخت تلاوته لا يخلو في الغالب من أحكام اعتقادية لا تقبل النسخ » .

ويدل على وقوعه أيضا ، ما صرح عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا يقرءون سورة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول سورة براءة ، وأنها نسيت إلا آية منها ، وهي : (لو كان لابن آدم واديان من مال لا ينقى واديانا ثلثا . ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب . ويتوب الله على من تاب) (١) .

أى أن هذه الآية بقيت على أنها حديث ، وليست قرآنا .

وإذا ثبت وقوع هذين النوعين كما ترى ، ثبت جوازهما ، لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز كما هو مقرر . وإذن بطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع ، كأبي مسلم ومن لفه ؟ (٢) .

وبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل ، وهم فريق من المعتزلة شذ عن الجماعة ، فزعم أن هذين النوعين الآخرين مستحيلان عقلا .

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد ، الجامع الصغير (١/١٢١) .

(٢) ومن ذهب هذا المذهب أبو جعفر النحاس حيث قال بعد أن حكى الحديث المروي عن عمر بن الخطاب الذي سقاه آتفا ... قال أبو جعفر : (وإسناد الحديث صحيح ، إلا إن حكمه ليس بحكم القرآن الذي نقله جماعة عن الجماعة ولم يكن سنة ثابتة) والدليل على هذا أنه قال : (ولولا أني أكره أن يقال : زاد عمر في القرآن لزدته) وهو مردود بما ذكرناه . وانظر : الإحكام (٣/١٤٤) ، أصول الفقه للشيخ زهير (٣/٧٢) وما بعدها تهذيب الأسنوي (٢/١٦٣) .

ويمكنك أن تفهم هؤلاء الشذاذ من المعتزلة بدليل الجواز العقلي الصرف
لهذين النوعين فتقول أن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التعبد بلفظها ، وجواز
الصلاة بها ، وحرمتها على الجنب في ثراعتها ومسها ، شبيه كل الشبه بما يتعلق بها
من دلالتها على الوجوب والحرمه ونحوهما ، في أن كلام من هذه المذكورات
حكم شرعى يتعلق بالنص الكريم . وقد تقتضى المصلحة نسخ الجميع ، وقد
تقتضى نسخ بعض هذه المذكورات دون بعض ، وإذن يجوز أن تنسخ الآية
تلاوة وحكاما ، ويجوز أن تنسخ تلاوة لا حكما ، ويجوز أن تنسخ حكما لا تلاوة .
وإذا ثبت هذا بطل ما ذهب إليه أولئك الشذاذ من الاستحالة العقلية للتويعين
الآخرين .

أركان النسخ

١ — الناسخ .

٢ — المنسوخ .

٣ — المنسوخ به .

٤ — المنسوخ عنه .

فالناسخ : هو الله تعالى فى الحقيقة ، وقد يسمى الدليل ناسخا فيكون
مجازا فيه .

والمنسوخ : هو الحكم الذى رفع أو الذى انتهى العمل به .

والمنسوخ به : هو قول الله تعالى الدال على رفع الحكم أو دل على بيان
اتهاء الحكم الأول . ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم .

والمنسوخ عنه : هو المكلف الذى رفع عنه التكليف بالحكم (١) :

(١) الناسخ والمنسوخ لمبدى القاهر ، ص ٤ ، ٥ والمستصق المتزالى (١٢١/١-١٢٢)

شروط النسخ

أما شروط النسخ ، فمنها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه .

الشروط المتفق عليها :

- ١ — أن يكون المنسوخ حكما شرعيا ، لأن الأمور العقلية التي مستندة إليها البراءة الأصلية لم تنسخ ، وإنما ارتفعت بإيجاب العبادات .
- ٢ — أن يكون النسخ بخطاب شرعى لا بموت المكلف ، لأن الموت مزيل للحكم لا ناسخ له .
- ٣ — أن لا يكون الحكم السابق مقيدا بزمان مخصوص ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة في الصبح حتى تطلع الشمس » ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس . فان الوقت الذي يجوز فيه أداء النوافل التي لا سبب لها مؤقت ، فلا يكون نهي عن هذه النوافل في الوقت المخصوص ناسخا لما قبل ذلك من الجواز لأن التوقيت يمنع النسخ .

٤ — أن يكون الناسخ متراجعا عن المنسوخ (١) .

الشروط المختلف فيها :

الشروط المختلف فيها كثيرة نذكر منها :

- ١ — أن يكون الناسخ مثل المنسوخ في القوة ، أو أقوى منه ، لا دونه لأن الضعيف لا ينسخ القوي .
- ٢ — أن يكون ناسخ القرآن قرآنا ، وناسخ السنة سنة .
- ٣ — أن يكون قد ورد الخطاب الدال على بيان انتهاء الحكم بعد التمكن من الفعل .
- ٤ — أن يكون الناسخ مقابلا للمنسوخ ، مقابلة الأمر للنهي ، وللضيق للوسع .

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لابن حزم ، هامش الجلالين ص ٩٨ ، ٩٩ متاهل العرفان (٢/٧٦) الأحكام للامدني (٢/٢٠٦ - ١٠٦) .

- ٥ - أن يكون النسخ والنسوخ نصين قاطعين .
- ٦ - أن يكون النسخ يدل مساو أو مما هو أخف منه .
- ٧ - أن يكون الخطاب المنسوخ حكمه مما لا يدخله الاستثناء والتخصيص .
والراجع أنه لا داعي لهذا الشرط (١) .

النسخ ببدل وبدون بدل

اختلف العلماء في النسخ ، هل لابد فيه من بدل ، أو يجوز نسخه بلا بدل ،
في المسألة مذهبان :

الأول : مذهب الجمهور ، وهم يرون أنه يجوز النسخ بلا بدل .
الثاني : وهو عكس عن الشافعي رضي الله عنه أنه لا يجوز النسخ
إلا إلى بدل .

فقد أمر عنه أنه قال : (وليس ينسخ فرض أبداً إلا إذا أثبت مكانه
فرض آخر) (٢) .

الأدلة :

استدل الجمهور على مذهبهم بدليلين :

أولهما : يدل على الجواز العقل ؛ وهو أننا لو فرضنا وقوع ذلك لم يلزم عنه لذاته
محال في العقل ، ولا معنى للجائز عقلا سوى هذا ، ولأنه لا يخلو إما أن لا يقال
برعاية الحكمة في أفعال الله تعالى ، أو يقال بذلك : فإن كان الأول ، فرجوع
حكم الخطاب بعد ثبوته لا يكون ممتنعا ، لأن الله تعالى له أن يفعل ما يشاء ، وإن
كان الثاني فلا يمتنع في العقل أن تكون المصلحة في نسخ الحكم دون بدله .

(١) الأحكام للامدني (١٠٦/٣) . مناهل العرفان (٧٦٤٢) .

(٢) الرسالة ص ١٩٩ بتحقيق الشيخ شاكر .

فانهما : ما يدل على الجواز الشرعى ، وهو أن ذلك مما وقع فى الشرع ، كنسخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبى ، صلى الله عليه وسلم ، ونسخ الاعتداد بمحول كامل فى حق المتوفى عنها زوجها ، ونسخ وجوب ثبات الرجل لعشرة ، ونسخ وجوب الامساك بعد الفطر فى الليل ، ونسخ تحريم ادخار لحوم الأضاحى ، وكل ذلك من غير بدل ، إلى غير ذلك من الأحكام التى نسخت لا إلى بدل ، وأوقع فى الشرع من أدل الدلائل على الجواز الشرعى (١) دليل المخالفين :

ذهب بعض المعتزلة وأهل الظاهر ، وهو يحكى عن الإمام الشافعى — إلى أنه لا يجوز النسخ إلا إلى بدل ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ...) . فالآية نفيد أنه لا بد أن يؤتى مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر هو خير منه أو مثله .

وهذا الاستدلال مردود بما يأتى :
أولاً : بما ذكره الجمهور من الدليلين السابقين ، وفيهما وقوع مثل ذلك فكيف ينكر ما وقع .

وأما استدلالهم بالآية فردود ، لأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بشيء بدل ، فهمنا بمقتضى حكمته سبحانه ، ورعاية لمصلحة العباد أن عدم الحكم صار خيراً من ذلك الحكم المنسوخ (٢) .

التحقيق فى المسألة :

وأرى أن الخلاف فى هذه المسألة خلاف لفظى ، مرجعه الخلاف فى المراد بالبدل ، فالجمهور يفسرون البدل بالحكم الشرعى الناسخ للدليل السابق ، والمخالفون لهم يقصدون بالبدل مطلق البدل ، وهو يشمل البراءة الأصلية ،

(١) الأحكام للأمدى (١٢٥ ، ٣)

(٢) راجع الأحكام للأمدى (٣ - ١٢٥ - ١٢٦) أصول الفقه للشيخ زهير (٣ / ٦٤) مناهل

العرفان (٢ - ١١٦)

وهو بدل أيضا ، لأنه حاشا لله تعالى أن يترك عباده سدى من غير تفسير حكيم .

على أن الناظر في أدلة الطرفين يجد أن المانع للنسخ بلا بدل قد استدل بأدلة شرعية ، والمجوز لذلك قد استدل بالدليل العقلي ، وهذا يجعلنا نحكم بأن المانع مراده أنه لم يقع شرعا النسخ بلا بدل ، والمجوز يرى أن ذلك جائز عقلا وإن كان غير واقع . وبذلك يكون النفي والإثبات لم يتوارد على محل واحد ، فارتفع النزاع بين الطرفين في هذه المسألة (١) .

نسخ الحكم يبدل أخف أو مساو أو أثقل

النسخ يتنوع إلى ثلاثة أنواع :

١ — النسخ إلى بدل أخف من المنسوخ .

٢ — النسخ إلى بدل مساو للمنسوخ .

٣ — النسخ إلى حكم أثقل من الحكم المنسوخ .

مثال النوع الأول :

نسخ تحريم الأكل والشرب والجماع بعد اليوم في ليل رمضان بإباحة ذلك ، اذ قال سبحانه : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم نخفون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم لأن باشروهن ، وابتغوا ما كتب الله لكم وكاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر) (٢) .

مثال النوع الثاني :

نسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة في قوله سبحانه :

(١) أصول الفقه للشيخ زهير (٢ / ٦٥) بتصرف .

(٢) سورة البقرة (١٨٧) .

(قد ترى قلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (١) .

وهذان النوعان لاختلاف في جوازهما عقلا ووقوعهما معما عند القائلين بالنسخ كافة :

مثال النوع الثالث :

النسخ إلى بدل أنقل من الحكم المنسوخ .
وفي هذا النوع خلاف بين العلماء .

فجمهور العلماء يذهبون إلى جوازه عقلا ومعما ، كالنوعين السابقين ، ويستدلون على هذا بأمثلة كثيرة تثبت الوقوع السمعى ، وهو أدل دليلا على الجواز العقلى كما علمت من تلك الأمثلة أن الله تعالى نسخ إباحة الخمر بتحريمها . ومنها أن الله تعالى نسخ ما فرض من مسألة الكفار المحاربين بما فرض من قتالهم (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) (٢) . ومنها أن حد الزانى كان في فجر الإسلام لا يعدو التنصيف والحبس في البيوت ، ثم نسخ ذلك بالجلد والنفي في حق البكر ، والرجم في حق الثيب . ومنها أن الله تعالى فرض على المسلمين أولا صوم يوم عاشوراء ، ثم نسخته بفرض صوم شهر رمضان كله مع تأخير الصحيح المقيم بين صيامه والفدية ، ثم نسخ سبحانه هذا التأخير بتعيين الصوم على هذا الصحيح المقيم (٣) .

(٢) سورة البقرة (٢١٦)

(١) سورة البقرة (١٤٤)

(٣) راجع : الأحكام للامدنى (١٢٦/٣) الإبهاج (١٥٤/٢) الأحكام لابن حزم (٤٦٦/٤)

النسخ قبل التمكن من الفعل

تمهيد :

الفعل الذى يتعلق به الحكم إما أن يكون مؤقتا بوقت عينه الشارع له أو غير مؤقت به .

فإن كان مؤقتا بوقت ، فلإما أن يدخل وقته ولا يزال باقيا أو ينتهى ذلك الوقت دون أن يفعل المكلف أو لا يدخل الوقت .

وإن كان غير مؤقت بوقت ، فلإما أن يطلب الفعل على الفور أو لا يطلب على الفور .

تحرير محل النزاع :

١ — نسخ الفعل المؤقت قبل أن يدخل وقته .

٢ — نسخه بعد دخول الوقت وقبل أن يمضى من الزمن ما يسمع الفعل سواء شرع فى الفعل أو لم يشرع فيه .

٣ — نسخ الفعل الذى لم يؤقت بوقت إذا طاب من المكلف على الفور ولم يتمكن من الفعل .

وهذه الصور تدخل تحت قولنا النسخ قبل التمكن من الفعل .

محل الوفاق :

١ — نسخ الفعل بعد دخول الوقت وبعد أن يمضى من الزمن ما يسمع ولم يفعل المكلف وهذه محل اتفاق على الجواز .

٢ — نسخ الفعل بعد خروج الوقت ولم يفعل المكلف وهذه محل اتفاق ، إلا أن ابن الحاجب قال إن المتفق عليه هو عدم الجواز ، لأنه لا فائدة فى النسخ حينئذ ، والآمدى قال إن المتفق عليه هو جواز النسخ والفائدة تظهر فى أنه

لا يطالب بالقضاء إذا قلنا أن وجوب الأداء يستلزم وجوب القضاء ، أو كان القضاء مصرحا به عند طلب الأداء .

والحق ما قاله الأمدى .

فما تقدم يعلم أن محل النزاع هو النسخ قبل التمكن من الفعل .

أما بعد التمكن منه فليس محلا للنزاع .

ويعلم كذلك أن الخلاف ليس قاصرا على الوجوب بل يجرى فيه وفي غيره من باقى الأحكام خلافا لظاهر عبارة البيضاوى .

وحاصل المسألة أن جمهور الأشاعرة ذهبوا إلى جواز النسخ قبل التمكن من الفعل وجمهور المعتزلة وبعض الشافعية كالصيرفى وبعض الحنفية كالكرخى قالوا أن النسخ قبل التمكن من الفعل غير جائز عقلا . ولكل وجهة فيما يقول .

دليل الأشاعرة :

استدل الأشاعرة على مدام بأنه لو لم يجز لم يقع لكنه وقع .

دليل الاستثنائية :

أولا : أن الله تعالى فرض على نبيه محمد عليه السلام ، وعلى أمته خمسين صلاة فى اليوم والليلى ، ليلة المعراج ولكنه نسخ منها خمسا وأربعين صلاة وأبقى خمسة ، وكان ذلك فى الليلة نفسها قبل أن يتمكن الرسول والأمة من الفعل لعدم دخول وقت الفعل . فدل ذلك على الجواز .

نوقش هذا بأن ذلك يوجب النسخ قبل التمكن من العلم والاعتقاد وهو باطله

لأنه يجعل الخطاب الأول خاليا من الفائدة التى يصح أن تقصد منه وهى التزم على الامتثال أو الامتنال بالفعل وذلك عبث والعبث من الشارع محال .

ويجاب عن ذلك بأن الرسول عليه السلام فرد من أفراد المكلفين وقد علم بالخطاب الأول قبل أن ينسخ فتتمكن من العلم والاعتقاد بالنسخ بعد ذلك ليس نسخا قبل العلم بل هو نسخ بعده .

ثانيا : بأن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده ثم نسخ عنه ذلك فهل أن يتمكن من الذبح فيكون النسخ قبل التمكن قد حصل فيكون جائزا .

أما إنه أمر بالذبح فلا أمور ثلاثة :

الأول : قوله تعالى حكاية عن الذبيح (يا أبت افعل ما تؤمر) جوابا لقول أبيه (يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى) فان قول الذبيح هذا يدل على أن هناك أمرا بالذبح صدر لإبراهيم وإلا لما قال له : أفعل ما تؤمر ، فان معناه افعل ما أمرت به ، فالمضارع قصد به الماضي .

الثاني : قوله تعالى في شأن الذبيح (إن هذا هو البلاء المبين) فلو لم يكن الذبيح أمورا به بل كان الأمور به مقدماته من أخذ الولد إلى الصحراء واستصحاب المدينة والحبل لم يكن هناك بلاء فضلا عن أن يكون البلاء مبينا فان المقدمات مما يسهل على النفس فعلها ما دامت العاقبة مأونة .

الثالث : (وفديناه بذبح عظيم) فإن الفداء هو البذل والذي يصلح أن يكون الفداء بدلا عنه هو الذبيح أمورا به .

وأما أنه نسخ قبل أن يتمكن من الذبح فلا أنه لو نسخ بعد التمكن من الفعل ولم يفعل لكان ذلك تقصيرا من إبراهيم عليه السلام ، فان تنفيذ ما طلب منه والتقصير ليس من شأن الأنبياء فان المعروف عنهم المبادرة إلى الفعل ولو كان من أشق ما يكون على النفوس . بل ولو كان وجوبه موسما عليهم .

نوقش هذا الدليل من قبل المعتزلة فقالوا :

أولا : لا نسلم أن إبراهيم عليه السلام أمر بالذبح وإنما رأى في المنام أنه يذبح ولده فظن أنه مأمور بالذبح وابتنى على هذا الظن قول ولده يا أبت افعل

ما تؤمر ، يعني ما ظننته أضرا وقوله تعالى : (إن هذا هو البلاء المبين) وقوله :
(وقد ينه بذيح عظيم) .

وأجيب عن ذلك بأن ظن الأنبياء لا يخطئ ، ولو كان منشؤه الرؤيا لأن
رؤيا الأنبياء وحى صادق فظن أنه أمر بالذبح كان ظنه صحيحا وكان الأمر
بالذبح حقا لا كذب فيه ، ونوقش الدليل ثانيا من قبل المعتزلة فقالوا :

سلطنا أن إبراهيم أمر بالذبح ولكن لا نسلم أنه لم يذبح بل الواقع أنه ذبح
ولكن كان كلما ذبح وصل الله ما ذهبنا وحينئذ يكون قد فعل إبراهيم ما في
قدرته وامتل ما أمر به من إمرار السكين على العنق وحزها ، أما إزهاق الروح
فليس مقدورا له فلا يكلف به .

وأجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنه لو حصل هذا لما احتجج إلى الفداء لأن الفداء بدل^١ والبدل إنما
يحتاج إليه عند عدم الاتيان بالبدل منه . لكن الله تعالى قال في شأن ذلك
(وقد ينه بذيح عظيم) .

فعلم من ذلك أن المبدل منه لم يحصل

وثانيهما : أنه لو حصل ما تقولون من أنه ذبح ولكن كان كلما ذبح وصل
ما فعله لنقل هذا بطريق التواتر لأن مثله مما تتوارد الدواعي على نقله^٢ فلما لم
ينقل بهذا الطريق علم أنه لم يقع

دليل المعتزلة :

استدل المعتزلة ومن معهم على أن النسخ قبل التمكن محال بأن النسخ قبل
التمكن من الفعل يترتب على فرض وقوعه محال ، وكل ما كان كذلك يكون محالا
فالنسخ قبل التمكن محال .

دليل الصغرى أولا : أن النسخ قبل التمكن من الفعل محال . الخطاب الأول
لا فائدة فيه ، لأن المقصود منه إنما هو حصول المكلف به فإذا لم يحصله المكلف

لكونه نسخ قبل أن يتمكن من الإتيان به لم تتمحق فائدة الخطاب الأول فيكون عبثا والعبث من الشارع محال ..

ومائيا : بأن النسخ قبل التمكن من الفعل يجعل الفعل الواحد حسنا وقييحا وفي ذلك جمع بين الضدين والجمع بين الضدين محال .

وأجيب عن الأول :

بأن لا نسلم حصر الفائدة في الإتيان بالمسكف به بل نقول الفائدة من الخطاب ، إما حصول المسكف به إذا لم ينسخ وكان مقدورا للمسكف ، وإما الابتلاء والاختبار إذا نسخ قبل الفعل ، أو كان الفعل غير مقدور عليه ليظهر ما عنده من العزم على الاستئثار والأخذ في الأسباب لثاب على ذلك ، أو العزم على عدم الامتنال فيقع عليه إثم الإضرار .

وأجيب عن الثاني :

بأن الحسن والقبح لم يجتمعا في الفعل في وقت واحد ، بل الوقت الذي حصل فيه الحسن ، وهو وقت الخطاب الأول غير الوقت الذي حصل فيه القبح وهو وقت الخطاب بالنسخ ، وحينئذ فليس هناك جمع بين الضدين فلا محال (١) .

(١) انظر الإحكام (١١٥/٣) المصنف للفراني (١١٢/١) ط - بولاق .

نهاية السؤل والابهاج (١٥١/٢) تهذيب الأسنوى (١٥٨/٢) .

طرق معرفة النسخ

النسخ ينقض أن يكون هناك دليلان متعارضان تعارضا حقيقيا ، لا سبيل إلى تلافيه بامكان الجمع بينهما على أى وجه من وجوه التأويل ، وحينئذ فلا بد أن يكون أحدهما ناسخا للآخر ، فلا بد من دليل صحيح يدل على أن أحدهما متأخر عن الآخر ، فيكون السابق هو المنسوخ .

وطرق معرفة ذلك قسمان : أحدهما متفق عليه وهو :

١ - أن يكون فى أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منهما ، نحو قوله تعالى : **أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ** فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعملون (١) .

وذلك بعد قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ٠٠٠)** (٢) ؟

وكذا فى قوله تعالى : **(الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ)** (٣) .

فإنها قد نسخت حكم الآية التى قبلها وهى قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ٠٠٠)** الآية .

وكفوله ﷺ : **« كُنتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرُورَهَا وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا »** (٤) .

(١) سورة المجادلة (١٣)

(٣) سورة الأنفال (١٦)

(٢) سورة المجادلة (١٢)

(٤) أخرجه الحاكم فى مستدركه عن أنس

بن مالك « الجامع الصغير » (٢٧/١)

٢ — أن ينعقد إجماع الأمة في عصر من العصور على تعيين المتقدم من النصين والمتأخر منهما كقتل شارب الحمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسخه بالإجماع (١)

قال ابن الحصار : إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا . قال : وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ ، ليعرف المتقدم والمتأخر (٢) .

٣ — أن يرد من طرق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين المتعارضين السابق على الآخر ، أو التراخي عنه ، وكأن يقول : هذه الآية نزلت بعد تلك الآية أو قبلها ، أو يقول هذه الآية نزلت عام كذا .

أما قول الصحابي : هذا ناسخ ، وذلك منسوخ فلا يكون ذلك دليلاً على النسخ لجواز أن يكون ذلك صادراً عن اجتهاد منه ، وقد يكون مخطئاً في اجتهاده .

وكذلك لا يعتمد في معرفة الناسخ والمنسوخ على الطرق الآتية :

١ — اجتهاد المجتهد من غير سند ، لأن اجتهاده ليس خجة .

٢ — قول المخسر : هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل ، لأن كلامه ليس بدليل (٣)

قال الإمام ابن حزم :

لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ لإلا يثبت ، لأن الله عز وجل يقول : (وما أرسلنا من رسول

(١) النووي على شرح مسلم (١-٢٧) (٢) الإتيان (٣: ٧١)

(٣) القرطبي ص ٤٥٦ ط : الشعب ، الاتقان للسيوطي (٣ - ٧١) ط ، المشهد الحسيني .

الإلطاء باذن الله) وقال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن ، أو على لسان نبيه ففرض اتباعه ، فمن قال في شيء من ذلك أنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه ، وهذه معصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله . وإلا فهو مفتر مبطّل ، ومن استجاز خلاف ما قلنا فقله يؤول إلى إبطال الشريعة كلها ، لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما ، أو حديث عام ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر ، فقل هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة ، وهذا خروج عن الإسلام .

وكل ما ثبت ييقن لا يبطل بالظنون ولا يجوز لنا أن نسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا ييقن نسخ لا شك فيه (١)

٣ — ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف ، لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول .

٤ — أن يكون أحد الراويين من أحداث الصحابة دون الراوي للنص الآخر فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير ، لجواز أن يكون الصغير قد روى المنسوخ من تقدمت صحبته ولجواز أن يسمع الكبير النسخ من الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن يسمع الصغير منه المنسوخ ، إما إحالة على زمن مضى ، وإما لتأخر تشريع النسخ والمنسوخ كليهما .

٥ — أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر ، فلا يحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك .

٦ — أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته ، لجواز أن يكون حديث من بقيت صحبته سابقاً على حديث من انقطعت صحبته .

٧ - أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر ، فربما يتوهم أن الموافق لها هو السابق ، والمتأخر عنها هو لللاحق مع أن ذلك غير لازم ، لأنه لا مانع من تقدم ما خالف البراءة الأصلية على ما وافقها ، مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء مما مست النار » فإنه لا يلزم أن يكون سابقاً على الخبر الوارد بإيجاب الوضوء مما مست النار ، ولا يخلو وقوع هذا من حكمة عظيمة هي تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالتشديد (١).

وأما القسم الثاني : وهو المختلف فيه فنه :

١ - قول الراوى « كان الحكم كذا ثم نسخ » فإنه لا يثبت به النسخ عند الشافعية لجواز أن يكون قوله عن اجتهاد منه لا عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمجتهد لا يكلف بالعمل بقول مجتهد آخر .

أما الحنفية فاهم يثبتون النسخ بذلك : لأن إطلاق الراوى المدل للنسخ من غير أن يعين الناسخ مشعر بأنه عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم . فقبل قول الراوى فيه .

٢ - كون أحد النصين المتعارضين مثبتاً في المصحف بعد النص الآخر ، فإن البعض يرى أن المتأخر في الإثبات ناسخ للمتقدم .

والجمهور من العلماء على خلاف ذلك ، لأن ترتيب الآيات في المصحف ليس على ترتيب النزول . بل قد يكون المتقدم في الترتيب متأخراً في النزول ، كما في آتى عدة المنوفى عنها زوجها ، فإن الآية الناسخة متقدمة في المصحف على الآية المنسوخة .

٣ - كون الراوى لأحد الحديثين المتعارضين أصغر سناً من الراوى الآخر أو متأخراً في الإسلام عنه .

فإن البعض يرى أن الحديث الذى رواه الأصغر أو المتأخر بالإسلام

يكون ناسخا للحديث الآخر ، لأن الظاهر أنه متأخر في الزمن عن الحديث الآخر .

والجمهور لا يرى ذلك ، لجواز أن يكون الأصغر سنا قد روى عن هو أكبر منه ، وأن يكون المتأخر إسلاما قد روى عن تقدمه في الإسلام .

٤ - كون أحد النصين المتعارضين موافقا للبراءة الأصلية ، والآخر مخالفا لها ، فالعالم يرى أن النص الموافق للبراءة الأصلية متأخر عن النص المخالف لها ليكون مفيدا فائدة جديدة . وهي رجوع الفعل إلى البراءة الأصلية بعد نسخ الحكم الذي شرع بعدها . ولو جعل متقدما على النص الآخر لم يكن مفيدا فائدة جديدة لأن البراءة الأصلية مستفادة قبله .

ومضى جعل الموافق متأخرا كان ناسخا للنص المتقدم .

وجهور العلماء لم يقل بذلك : لأن جعل أحد النصين بعينه متقدما ، والآخر متأخرا ليس أولى من العكس ، لعدم وجود المرجح .

والقول بأن الموافق للبراءة الأصلية ترجح على الآخر بمجمعه مفيداً فائدة جديدة كذلك - وهي أن المشرع جاء موافقا للعقل وغير مخالف له - وتلك فائدة جليلة (١)

❦ ما يدخله النسخ ❦

إن تعريف النسخ بأنه « رفع حكم شرعي بإدليل شرعي » كما تقدم يفيد في وضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام . وذلك بوضع اتفاق بين القائمين بالنسخ ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات ، أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق ، أصول العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة ، فلا نسخ فيها على الرأي السديد الذي عليه جمهور العلماء :

أما المقائد فلائها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغير والتبديل ، فبديهي ألا يتعلق بها نسخ .

وأما أمهات الأخلاق فلائ حكمة الله في شرعها ، ومصلحة الناس في التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم ، حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغير .

وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الحاق إلهيها باستمرار لزكية النفوس وتطهيرها وتنظيم علاقة الخلق بالخلق والحلق على أساسهما فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ .

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلائ نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه : الناسخ أو المنسوخ ، وهو محال عقلا وتقلا .

أما عقلا فلائ السكذب نقص ، والنقص عليه تعالى محال وأما تقلا فنقل قوله سبحانه : (ومن أصدق من الله حديثاً) (١) (ومن أصدق من الله قيلاً) (٢) .

نعم : إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ ولذلك صورتان : إحداهما : أن تنزل الآية مخبرة عن شيء ثم تنسخ تلاوتها فقط والأخرى أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به .

وأما الخبر الذي ليس محضاً بأن كان في معنى الإنشاء ودل على أمر أو نهي متصلين بأحكام نوعية عملية ، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به ، لأن المبرة بالمعنى لا باللفظ ، مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى : (تزرعون سبع سنين دأباً) (٣) فإن معناه : ازرعوا .

(١) سورة النساء (٨٧)

(٢) سورة النساء (١٢٢) .

(٣) سورة يوسف (٤٧)

ومثال الجبر بمعنى انتهى قوله سبحانه : (الزانى لا يشكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا يشكحها إلا زان أو مشرك) (٤) فان معناه لا تشكحوا مشرك ولا زانية « بفتح التاء » ولا تشكحوهما « بضم التاء » لكن على بعض وجوه الاحتمالات دون بعض :

والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها أن فروعها هي ما يتعلق بالهيات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد ، أو هي كمياتها وكيفياتها ، وأما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف .

واعلم أن ما قررناه هنا من قصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية العملية دون سواها ، هو الرأى السائد الذى تراح إليه النفس ويؤيده الدليل ، وقد نازع فى ذلك قوم لا وجه لهم ، فلنضرب عن كلامهم صفحا :

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر

ويتصل بما ذكرنا أن الأديان الإلهية لا تناسخ بينها فيما بينها من الأمور التى لا يتناولها النسخ . بل هي متحدة فى العقائد وأمهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات وفى صدق الأخبار المحضة فيها صدقا لا يقبل النسخ والنقض . وإن شئت أدلة هناك ما يأتى من القرآن الكريم .

- ١ - (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) (١) .
- ٢ - (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) (٢) .

- ٣ - (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم

(١) سورة النور (٢)

(٢) سورة الشورى (١٣)

(٣) سورة الأنبياء (٢٥)

لعلكم تتقون (١) .

٤ - (وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) (٢) .

٥ - (وائل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا ، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين) (٣) .

٦ - (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص) (٤) .

٧ - (كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة) (٥) .

٨ - (إني أريد أن أسكنك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج) (٦) .

٩ - (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) (٧) .

١٠ - (وإذا قال لقمان لابنه وهو يعظه : يا بني لا تشرك بالله) (٨) إلى آخر ما جاء في قصة لقمان (٩) .

قال القرطبي عند تفسير قوله تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) فكان المعنى : أوصيناك يا محمد بنوحاً ، ديناً واحداً ، يعنى في الأصول التي لا تختلف فيها الشريعة . وهي التوحيد ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام والحج ، والتقرب إلى

(١) سورة البقرة (١٨٣)	(٢) سورة الحج (٢٧)
(٣) سورة المائدة (٢٧)	(٤) سورة المائدة (٤٥)
(٥) سورة القصص (٢٧)	(٦) سورة آل عمران (٩٣)
(٧) سورة النساء (١٦١)	(٨) سورة لقمان (٨٣)
(٩) انظر مناهل العرفان (١١٠-١٠٧/٢)	

الله بصالح الأعمال ، والزلفى إليه بما يرد القلب والجراحة إليه ، والصدق والوفاء بالمعهد ، وأداء الأمانة وصلة الرحم ، وتحريم الكفر والقتل والزنا . أ هـ .

مق يثبت حكم النسخ عند المكلفين ؟

اتفق الأصوليون على أن حكم النسخ لا يثبت في حق المكلفين قبل أن يبلغه جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن ثبوت الحكم فرع العلم به ولو أحد منهم ، ولم يتحقق ذلك .

واختلفوا في ثبوته لهم بعد تبليغ جبريل له وقبل أن يبلغه الرسول عليه السلام للأئمة . فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يثبت حكمه قبل التبليغ واختار هذا المذهب الأمامي وابن الحاجب .

وذهب بعض الشافعية إلى ثبوته قبل التبليغ .

الأدلة :

استدل أصحاب المذهب الأول بأن النسخ يلزمه ما يأتي :

١ - ارتفاع الحكم السابق وعدم الخروج به عن المهددة :

٢ - لزوم الإتيان بالفعل الذي تعاق به الحكم اللاحق ، وحصول الثواب إذا فعله المكلف والمقاب إذا تركه .

وهذه الوازم كلها منتفية ونفى اللازم يدل على نفي المزوم .

أما أن الحكم الأول لم يرتفع ، فلأن المكلف يخرج به عن عهدة التكليف ويناب بفعله ويأثم بتركه مادام لم يبلغه النسخ ، وذلك أمر مجمع عليه . وأما الإتيان بالفعل الثاني فهو لازم ودليله :

أولاً : قوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (١) وقوله تعالى :
(وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا) (٢)
فإن الله تعالى نفى التعذيب لعدم وجود الرسول المرشد لهم ، وهذا متحقق معنا ،
لأن الأمة لم تبلغ الناسخ :

ثانياً : أنه لو أتى بالفعل الثاني على وجهه الصحيح قبل أن يبلغ إليه الناسخ
كان آثماً ، ولم يخرج به عن المهدة ولو كان مخاطباً به لما أثم ولخرج عن المهدة به .
واستدل أصحاب المذهب الثاني :

أولاً : بأن الناسخ حكم متجدد تعلق بفعل المكلفين فلا يتوقف العمل به على
علم واحد منهم : كما إذا بلغ لواحد منهم ولم يعلمه الباقي ، فإن الحكم يثبت في حق
الجميع اتفاقاً .

ورد ذلك : بوجود الفارق : فإنه عند تبليغ أحد المكلفين قد وجد التمكن
من العلم بواسطة تبليغه لهذا الواحد : أما عند عدم التبليغ فلم يوجد التمكن المذكور .

ثانياً : بأن الحكم المنسوخ يرفع اتفاقاً بعد علم المكلف بالنسخ : فرفعه إما
أن يكون بعلم المكلف ، وذلك باطل اتفاقاً لأن العلم لا يدخل له في ثبوت الناسخ
وإما أن يكون بالنسخ وهو الظاهر ، ولا شك أن الناسخ متحقق قبل علم المكلف
فيكون الحكم المنسوخ مرتفعاً عنه ، ويثبت الناسخ في حتمه وهو المدعى .

ورد ذلك : بأن الرفع بالنسخ مشروط بعلم المكلف ، والمشرط لا يتحقق
بدون شروطه (٣) .

(١) سورة الإسراء (١٥) (٢) سورة القصص (٥٩)
(٣) انظر المستصفي (٧٨/٢) ، الاحكام (١٥٣/٣) ، تيسير التحرير (٢١٩/٣)

موقف العلماء من قضايا النسخ

قال الشيخ الزرقاني (١):

العلماء في موقفهم من الناسخ والمنسوخ يختلفون ، بين مقصر ، ومقتصد ، وغال . فالمقصورون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقاً سالكين به ملك التأويل بالتخصيص ونحوه كأبي مسلم ومن وافقه .

والمقتصدون : هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة ، فلم ينفوه إطلاقاً كما نفاه أبو مسلم وأضرابه ، ولم يتوسعوا فيه جزافاً كالغالين ، بل يقفون به موقف الضرورة التي يقتضيها وجود التعارض الحقيقي بين الأدلة ، مع معرفة المتقدم منها والمتأخر .

والغالون هم الذين تزايدوا ، فأدخلوا في النسخ ما ليس فيه ، بناء على شبه ساقطة ، ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس في كتابه الناسخ والمنسوخ ، وهبة الله ابن سلامة وأبو عبد الله محمد بن حزم ، وغيرهم فإنهم ألفوا كتباً في النسخ أكثرها فيها من ذكر الناسخ والمنسوخ ، اشتباها منهم وغلطاً . ومنشأ تزايدهم هذا أنهم اتخذوا بكل ما نقل عن السلف أنه منسوخ ، وفاتهم أن السلف لم يكتفوا بقصودهم بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي ، بل كانوا يقصدون به ما هو أعم منه ، مما يشمل بيان المحل ، وتقييد المطلق ونحوها .

منشأ غلط المتزيدين تفصيلاً

ونستطيع أن نرد أسباب هذا الغلط إلى أمور خمسة :

أولها : ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه ، من المنسوخ ، وعلى هذا عدوا الآيات التي وردت في الحث على الصبر وتحمل أذى الكفار أيام ضعف

(١) انظر مناهل العرفان (٢/١٤٩-١٥١)

المسلمين وقتلهم منسوخة بآيات القتار ، مع أنها ليست منسوخة . بل هي من الآيات التي دارت أحكامها على أسباب ، فالله أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم لعدة الضعف والقلة ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم لوجود القوة والكثرة ، وأنت خير بأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدمه ، وأن انتفاء الحكم لا انتفاء علته لا يعد نسخا ، بدليل أن وجوب التحمل عند الضعف والقلة لا يزال قائما إلى اليوم . وأن وجوب الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائما كذلك إلى اليوم .

ثانيا : توهمهم أن إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من قبيل ما نسخ الإسلام فيه حكما بحكم كإبطال نكاح نساء الآباء ، وكحصر عدد الطلاق في ثلاث وعدد الزوجات في أربع ، بعد أن لم يكونا محصورين ، مع أن هذا ليس نسخا لأن النسخ رفع حكم شرعى — وما ذكره من هذه الأمثلة ونحوها رفع الإسلام فيه البراءة الأصلية وهي حكم عقلى لا شرعى .

ثالثا : اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ ، كآيات التي خصصت باستثناء أو غاية مثل قوله سبحانه : (والشعراء يتبعهم الغاؤون . ألم تر أنهم في كل واد يهيمون : وأنهم يقولون ما لا يفعلون . إلا الذين آمنوا وحبوا الصالحات وذكروا الله كثيرا واتقوا من بعد ما ظهروا) (١) ومثل قوله : (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره) (٢) .

رابعا : اشتباه البيان عليهم بالنسخ ، في مثل قوله تعالى : (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) (٣) فإن منهم من توهم أنه ناسخ لقوله سبحانه : (إن الذين يأكلون أموال البتامة ظلما ، إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سميرا) (٤) مع أنه ليس ناسخا له ، وإنما هو بيان لما ليس بظلم ويبيان ما ليس بظلم يعرف الظلم .

(٢) سورة البقرة (١٠٩)

(١) سورة الشعراء (٢٢٧)

(٤) سورة النساء (١٠)

(٣) سورة النساء (٦)

خامسا : توهم وجود تعارض بين نصين ، على حين أنه لا تعارض في الواقع وذلك مثل قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم) (١) وقوله : (ومما رزقناهم ينفقون) (٢) فان بعضهم توهم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية الزكاة . لنوهجه أنها تعارض كلا منهما . على حين أنه لا تعارض ولا تنافي ، لأنه يصح حل الانفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدة التطوع ونفقة الأهل والأقارب ونحو ذلك وتكون آية الزكاة معهما من قبيل ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام . . ومثل هذا لا يقوى على تخصيص العام ، فضلا عن أن ينسخه وذلك لعدم وجود تعارض حقيقى لا بالنسبة إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخا ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصا .

تحقيق للإمام السيوطي

في بيان ما هو من النسخ وما ليس منه

ما سبق أن نقلناه عن الشيخ الزرقاني من اختلاف العلماء في قضايا النسخ واشتباه النسخ بالتخصيص في بعض الاصطلاحات أدى ذلك إلى اختلاف العلماء في حصر قضايا النسخ في القرآن الكريم حتى زادت عن المائتين وبيانها كالآتي :

فهو عند أبي عبد الله بن حزم ٢١٤ قضية .

وعند أبي جعفر النحاس ١٣٤ قضية .

وعند ابن سلامة ٢١٣ قضية .

وعند عبد القاهر البندادي ٦٦ قضية .

وعند ابن بركات ١٢٠ قضية .

وعند ابن الجوزي ٧٤٧ قضية .

وهكذا يختلف العلماء في عدد قضايا النسخ تبعاً لاختلاف مداركهم ونظراتهم إلى معنى النسخ ، ولكن الإمام السيوطي يحسم هذا الأمر ، ويقسم هذه القضايا تقسيماً منطقياً فيبين ما هو من قسم النسخ وما ليس منه ، حتى ينزل بهذه القضايا إلى عشرين قضية ، ولنفاسة هذا التحقيق ننقله بنصه .

قال في الإتيان :

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب :

أحدها : ما نسخ تلاوته وحكه معا ، قالت عائشة : كان فيما أنزل : «عشر رضعات معلومات يحرمن فتنسخن بخمس معلومات : فتوفي رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - «وهن مما يقرأ من القرآن» رواه الشيخان . وقد تسكلوا في قولها «وهن مما يقرأ» فان ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك (١) .

وأجيب بأن المراد : قارب الوفاة ، أو أن التلاوة تسخت أيضا ، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوفى وبعض الناس يقرؤها .

وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رفعت .
وقال مسكي : هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو ، والناسخ أيضا غير متلو ، ولا أعلم له نظيرا . أهـ .

الضرب الثاني : ما نسخ حكمه دون تلاوته ، وهذا الضرب هو الذي فيه المكتب للوفاة ، وهو على الحقيقة قليل جدا ، وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه ، فإن المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربي بين ذلك وأتقنه .

والذي أقوله : أن الذي أورده الماكثون أقسام : قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص ، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه ، وذلك مثل قوله تعالى : (وما رزقناهم ينفقون) (٢) ، و (أنفقوا مما رزقناكم) (٣)

ونحو ذلك ، قالوا أنه منسوخ بآية الزكاة ، وليس كذلك بل هو باق ، أما الأولى فانما خبر في معرض الثناء عليهم بالانفاق ، وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالانفاق على الأهل وبالانفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة ، وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة ، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة ، وقد فسرت بذلك . وكذا قوله تعالى : (أليس الله بأحكم الحاكمين) (٤) وقيل : أنها مما نسخ بآية السيف ، وليس كذلك ، لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبدا ، لا يقبل هذا الكلام النسخ ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك المعاقبة .

(١) سبق أن بينا أن المراد من ذلك «وهن مما يقرأ» من القرآن المنسوخ حيث لا نسخ بعد وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة الأنفال (٣) سورة البقرة (٢٢٤)

(٤) سورة التين (٨)

وقوله تعالى في البقرة : (وقولوا للناس حسناً) (١) عدم بعضهم من المنسوخ
بآية السيف ، وقد غلطه ابن الحصار بأن الآية حكاية مما أخذه على بن إسرائيل
من الميثاق ، فهو خبر لا نسخ فيه ، وقس على ذلك .

وقسم هو من قسم المنسوخ ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد كقوله :
(إن الإنسان لئى خسر ، إلا الذين آمنوا) (٣) (والشعراء يتبعهم الغاؤون
إلا الذين آمنوا) (٤) ، (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره) (٥)
وغير ذلك من الآيات التى خصت باستثناء أو غاية : وقد أخطأ من أدخلها
فى المنسوخ .

ومنه قوله : (ولا تسكحوا المشركات حتى يؤمن) (٦) ، قيل أنه
نسخ بقوله : (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) (٧) وإنما هو
مخصوص به .

وقسم رفع ما كان عليه الأمر فى الجاهلية أو فى شرائع من قبلنا أو فى أول
الإسلام ولم ينزل فى القرآن . كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص
والدية وحصر الطلاق فى الثلاث ، وهذا إدخاله فى قسم الناسخ قريب ، ولكن
عدم إدخاله أقرب ، وهو الذى رجحه مكى وغيره ، ووجهه بأن ذلك لو عد فى
الناسخ لمد جميع القرآن منه . إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه
الكفار وأهل الكتاب .

قالوا : وإنما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية . انتهى .
نعم ، النوع الأخير منه ، وهو رافع ما كان فى أول الإسلام ، إدخاله أوجه
من القسمين قبله .

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التى أوردتها المكثرون الجم الغفير مع

- | | |
|----------------------------|-----------------------|
| (١) سورة البقرة (٨٣) | (٢) سورة العصر (٣٤٢) |
| (٣) سورة الشعراء (٢٢٤-٢٢٧) | (٤) سورة البقرة (١٠٩) |
| (٥) سورة البقرة (٢٢١) | (٦) سورة المائدة (٥) |

آيات الصفح والعفو . إن قلنا أن آية السيف لم تنسخها ، وبقي مما يصلح لذلك عدد يسير ، وقد أوردته بأدلة في تأليف لطيف . وهأنذا أوردته هنا محرراً .

فن البقرة :

قوله تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت (١٠) (١) الآية منسوخة قيل بآية الموارث . وقيل : بحديث « ألا لأوصية لوارث » وقيل : بالإجماع ، حكاه ابن العربي .

قوله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية) (٢) قيل منسوخة بقوله : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (٣) قيل : بحكمة ولا مقدرة .

وقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث) (٤) ناسخة لقوله : (يا كتب على الذين من قبلكم) (٥) لأن مقتضاها الموافقة فيما كانوا عليه من تحريم الأكل والوطء بعد النوم ، ذكره ابن العربي ، وحكي قولاً آخر أنه نسخ لما كان بالسنة .

قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام) (٦) الآية منسوخة بقوله : (وقالوا للمشركين كافة) (٧) الآية ، أخرجه ابن جرير عن عطاء ابن ميسرة .

قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم) (٨) إلى قوله : (متاعاً إلى الحول) (٩) منسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً ، والوصية منسوخة بالميراث

(٢) البقرة (١٨٤)

(٤) البقرة (١٨٧)

(٦) البقرة (٢١٧)

(٨) سورة البقرة (٢٣٤)

(١) البقرة (١٨٠)

(٣) البقرة (١٨٥)

(٥) البقرة (١٨٣)

(٧) سورة التوبة (٣٦)

(٩) سورة البقرة (٢٤٠)

والسكنى ثابتة عند قوم منسوخة عند آخرين بحديث « ولاسكنى » وقوله تعالى (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم به الله) (١) منسوخة بقوله بعده (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (٢) .

ومن آل عمران :

قوله تعالى : (اتقوا الله حق تقاته) (٣) قبل أنه منسوخ بقوله (فاتقوا الله ما استطعتم) (٤) وقيل لا ، بل هو محكم . وليس فيها آية يصح فيها دعوى النسخ غير هذه الآية .

ومن النساء :

قوله تعالى : (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) (٥) منسوخة بقوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) (٦) .

قوله تعالى : (وإذا حضر القسمة ٠٠٠٠) (٧) الآية ، قبل منسوخة وقيل لا ، ولكن تهاون الناس فى العمل بها .

قوله تعالى : (واللاتى يأتين الفاحشة ...) (٨) الآية منسوخة بآية النور .

ومن المائدة :

قوله تعالى : (ولا الشهر الحرام) (٩) منسوخة بإباحة القتال فيه ، قوله تعالى : (فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) (١٠) منسوخة بقوله : (وأن

(٢) سورة البقرة (٢٨٦)

(٤) سورة التغابن (٦)

(٦) سورة الانفال (٧٥)

(٨) سورة النساء (١٥)

(١٠) سورة المائدة (٤٢)

(١) سورة البقرة (٢٨٤)

(٣) سورة آل عمران (١٠٢)

(٥) سورة النساء (٣٣)

(٧) سورة النساء (٨)

(٩) سورة المائدة (٢)

أحكم بينهم بما أنزل الله (١) .
 وقوله تعالى : (أو آخرا من غيركم) (٢) منسوخ بقوله تعالى : (وأشهدوا
 ذوي عدل منكم) (٣) .

ومن الأنفال :

قوله تعالى : (إن يكن منكم عشرون صابرا) (٤) الآية منسوخة
 بالآية بعدها .

ومن براءة :

قوله : (انفروا خفافا وثقالا) (٥) منسوخة بآيات المذر . وهي قوله (ليس
 على الأحمى حرج) (٦) الآية وقوله تعالى : (ليس على الضعفاء) (٧)
 الآيتين ، وقوله : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) (٨) .

ومن النور :

قوله تعالى : (الزاني لا يسكب إلا زانية) (٩) الآية ، منسوخة بقوله
 (وأنتكحوا الأيامى منكم) (١٠) .

قوله تعالى : (ليست أذنكم الذين ملكت أيمانكم) (١١) الآية ، قيل
 منسوخة وقيل لا ، ولكن تتأون الناس في العمل بها .

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة المائدة (٤٩) | (٢) سورة المائدة (١٠٦) |
| (٣) سورة الطلاق (٢) | (٤) سورة الأنفال (٦٥) |
| (٥) سورة التوبة (٤١) | (٦) سورة النور (٦١) |
| (٧) سورة التوبة (٦٩) | (٨) سورة التوبة (١٢٢) |
| (٩) سورة النور (٣) | (١٠) سورة النور (٣٧) |
| (١١) سورة النور (٥٨) | |

ومن الأحزاب :

قوله تعالى : (لا يحل لك النساء . . .) (١) منسوخة بقوله (إنا أحلنا لك أزواجك . . .) (٢) الآية .

ومن المجادلة :

قوله تعالى : (إذا ناجيتم الرسول فقدموا . . .) (٣) الآية منسوخة : الآية بعدها .

ومن الممتحنة :

قوله تعالى . (فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا) (٤) قبل منسوخ : آية السبت ، وقبل بآية الغنيمة وقبل بحكم .

ومن المزمل :

قوله تعالى : (قم الليل إلا قليلا) (٥) قبل : منسوخ بآخر السورة ، ثم نسخ الآخر بالصلوات الخمس

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة ، على خلاف في بعضها ، لا يصح دعوى النسخ في غيرها ، والأصح في آية الاستئذان والقسمة الأحكام ، فصارت تسعة عشر ، ويضم إليها قوله تعالى : (فأينما تولوا فثم وجه الله) (٦) ، على رأى ابن عباس أنها منسوخة بقوله : (فويل وجهك شطر المسجد الحرام . . .) (٧) الآية فتمت عشرون .

(١) سورة الأحزاب (٥٢) (٢) سورة الأحزاب (٣٢)

(٣) سورة المجادلة (١٢) (٤) سورة الممتحنة (١١)

(٥) سورة المزمل (٢) (٦) سورة البقرة (١١٥)

(٧) سورة البقرة (١٠٩)

كلمة أخيرة لمنكرى النسخ

بعد أن جلنا بك حول موضوع النسخ في القرآن الكريم ، وذكرنا آراء العلماء وأدلتهم في ذلك ، لم يبق أمامنا إلا أن نقول كلمة أخيرة للذين ينكرون وقوع النسخ في القرآن الكريم عليهم يراجعون أنفسهم ، ويبعدون عن بلبلة أفكار المسلمين وتشكيكهم في كتاب الله تعالى الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) .

نقول لهم : إن إنكاركم لوقوع النسخ في القرآن الكريم إنكاراً لشيء واقع محسوس ، فإنكم بذلك تخالفون صريح النص القرآني والسنة النبوية الصحيحة ، والمنطق السليم وإجماع المسلمين .

أما مخالفة النص القرآني فيمكن أن نغير فيه إلى آيتين من القرآن الكريم تعتبران أصلاً ونصاً في الموضوع .

الآية الأولى : قوله تعالى في سورة البقرة : (ما ننسخ من آية أو ننسها تأتي بحيز منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) (١) .

وقيل أن نذكر خلاصة كلام المحققين في تفسيرها يجب أن نورد سبب نزول هذه الآية ، فإن ذلك يبين على فهم المقصود منها .

قال الإمام القرطبي — عند تفسير هذه الآية — سبب نزول هذه الآية أن اليهود لما حسدوا للمسلمين في التوجه إلى الكعبة ، وطعنوا في الإسلام بذلك وقالوا أن محمداً يأمر أصحابه بشيء ثم ينههم عنه ، ويقول اليوم قولاً ويرجع عنه غداً فما هذا القرآن إلا من كلام محمد ، يقوله من تلقاء نفسه ، ولهذا يناقض بعضه بعضاً ، فأنزل الله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا

إنما أنت مفتر، بل أكثرهم لا يعلمون) (١) وأنزل (ما ننسخ من آية) الآية (٢٧)

معنى لفظ آية :

جهور المفسرين على أن المراد من الآية هنا هي الآية القرآنية ، وإذا تتبعنا وزود ذلك في القرآن الكريم نجد ما يؤيد هذا المسلك ، قال الله تعالى : (أنزل كتاباً أحكمت آياته) (٣) وقال تعالى : (وإذا نحلى عليه آياتنا ولى مستكبراً كان لم يسمعها) (٤) وقال تعالى : (وإذا نزلت عليهم آياته زادتهم ایماناً) (٥) وقال تعالى : (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) (٦) إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على أن المراد بلفظ « آية » هي الآية القرآنية .

وذهب بعضهم إلى أنها الآية الكونية ، أو الممثلة التي يؤيدها أنبياءه ، لكن هذا المعنى لا يتفق وسباق الآية السكرية ، كما أنه مخالف لما ورد في سبب نزول هذه الآية ، ومن قال بذلك : الإمام الحسن الماوردي وجار الله الزمخشري مع أنه من المعتزلة والإمام الرازي ، مع أنه من أئمة المفسرين بالرأى .

وأبو عبد الله القرطبي . وأبو حيان الناطقي ، والحافظ الدمشقي ، وأبو الحسن برهان الدين ، والنيسابوري وشهاب الدين الألوسي وغيرهم يذكرون يحصون عدداً من كبار علماء رجال التفسير .

وفي تفسير الخازن : الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن المراد من النسخ هو رفع حكم بعض الآيات بإلحاقها بآية أخرى ، وهو المراد بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بجيئة أو مثله) لأن الآية إذا أُلغيت فالمراد بها آيات من آياتها .

(١) سورة النحل (١٠١)

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦١/٢) وانظر روح المعاني

للألوسي (٣٥٩/١)

(٣) مفتش تنوارة هود (٤) سورة لقمان (٧)

(٥) سورة الأنفال (٢) (٦) سورة العنكبوت (٤٩)

القرآن لأنه هو المجهود عندنا (١) .

ثم قال : النسخ في القرآن على وجوه :

أحدها : ما رفع حكمه وتلاوته كما روى عن أبي أمامة بن سهل أن قوما من الصحابة قاموا ليلة ليقرأوا سورة فلم يذكروا منها إلا بسم الله الرحمن الرحيم ، ففقدوا إلى النبي ﷺ فأخبروه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك السورة رفعت بتلاوتها وحكمها . أخرجه البغوي بغير سند .

وقيل أن سورة الأحزاب كانت مغلولة البقرة فرفع بعضها تلاوة وحكما .

الوجه الثاني : ما رفع تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم . روى عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله بمث محمداً بالحق وأنزل عليه آية الرجم فقرأناها ووعينناها وعقلناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وأن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . أخرجه مسلم والبخاري نحوه .

والوجه الثالث : ما رفع حكمه ونبت خطه وتلاوته وهو كثير في القرآن مثل آية الوصية للأقرب نسخت بآية الميراث عند الشافعي وبالسنة عند غيره وآية عدة الوفاة بالحول نسخت بآية أربعة أشهر وعشرا وآية القتال وهي قوله تعالى (إن يكره منكم عشرون صابرون يخلوا ماثنين) الآية نسخت بقوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً) الآية . ومثل هذا كثير في القرآن (٢) .

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل (٩٣/١)

(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل (٩٤/١) وانظر روح المعاني (٣٥١/١)

وما بعدها ، الجامع لأحكام القرآن (٦٢/٢)

وقال الإمام الألويسي الناسخ إذا كان ناسخاً للحكم سواء كان ناسخاً للتلاوة أو لا ، لا بد أن يكون مشتملاً على مصلحة خلا عنها الحكم السابق لما أن الأحكام إنما تنوعت للمصالح وتبدلها منوطاً بتبدلها بحسب الأوقات فيكون الناسخ خيراً منه في النفع سواء كان خيراً منه في الثواب أو مثلاً له أو لاثواب فيه أصلاً ، كما إذا كان الناسخ مشتملاً على الإباحة أو عديم الحكم وإذا كان ناسخاً للتلاوة فقط لا يتصور الخيرية في النفع لعدم تبدل الحكم السابق للمصلحة فهو إما خير منه في الثواب أو مثله ، وكذا الحال في الإنشاء فإن المنسوخ إذا كان مشتملاً على حكم يكون المأني به خيراً في النفع سواء كان النفع لخلوه عن الحكم مطلقاً ، أو لخلوه عن ذلك الحكم واشتماله على حكم يتضمن مصلحة خلا عنها الحكم للمنسوخ مع جواز خيريته في الثواب ومماثلة أيام خلوه عنه ، وإذا لم يكن مشتملاً على حكم فالمأني به بعده إما خير الثواب أو مثله ، والحاصل أن المماثلة في النفع لا يتصور ، لأنه على تقدير تبدل حالها . أ هـ (١) .

أما الآية الثانية التي تدل على ثبوت النسخ ووقوعه في القرآن الكريم فهي قوله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قال إنما أنت مقتدر بل أكثرهم لا يعلمون . قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين) . (٢) .

سبب نزول الآية :

وسبب نزولها على ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان إذا نزلت آية فيها شدة ثم نزلت آية فيها لين ، تقول قريش : والله ما محمد إلا يسحر بأصحابه اليوم بأمرهم بأمر ، وغداً ينهزم عنه ؟ ما هو إلا مقتدر ، فانزل الله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية) الآية ، ووجه الدلالة فيها ، أن التبدل يتألف من رفع الأصل وإثبات البديل وذلك هو النسخ ، سواء أكان للرفع تلاوة أم حكماً ، والمراد بالآية هنا — الآية القرآنية — كما هو للتبادر منها عند الإطلاق ، ويدل عليه قوله تعالى : (والله أعلم بما ينزل) .

وروى ابن جرير بسنده عن ابن جريج عن مجاهد في معنى (بدلنا آية) نسخناها ورفعتناها وأبدلناها غيرها ، وأخرج ابن جرير بسنده عن قتادة قوله : (وإذا بدلنا آية مكان آية) هو قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها) . و ذكر السيوطي صاحب كتاب الدر للنثور في قوله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية) قال السدي : هذا في الناسخ والنسخ قال : إذا نسخنا آية وجئنا بغيرها قالوا : ما بالك قلت كذا وكذا ثم نقصته أنت ففترى على الله ، فقال الله تعالى : (والله أعلم بما ينزل) .

وقال الإمام القرطبي في تفسيرها : وإذا نسخنا حكم آية ، فأبدلنا مكانه حكم أخرى ، والله أعلم بالذي هو أصلح لحلقه فيما يبدل ويغير من أحكامه ، قال للشركون بالله للسكرتون رسوله ، قالوا لرسوله : إنما أنت مفتر . أي تكذب وتغرص بتقول الباطل على الله فقال الله تعالى : بل أكثر هؤلاء القائلين لك يا محمد أنت مفتر جهال بأن الذي تأتيهم به من عند الله فاسخه ومنسوخه لا يعلمون حكمته ولا حقيقته ولا صحته (١) .

وقال الإمام الزمخشري : والله تعالى ينسخ الشرائع لأنها مصالح وما كان مصلحة أمس يجوز أن يكون مفسدة اليوم وخلافة مصلحة . والله تعالى عالم بالمصالح والمفاسد فثبت ما يشاء وينسخ ما يشاء بحكمته وهذا معنى قوله تعالى : (والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر) . وجدوا مدخلا للظن فظنوا وذلك جهلهم وجاهلهم عن العلم بالنسخ والمنسوخ ، وكانوا يقولون : إن محمدا يسخر من أصحابه ، يأمرهم اليوم بأمر وينهاهم عنه غد أي أنهم بما هو أهون ، ولقد اختلفوا فقد كان ينسخ الأشق بالأهون ، والأهون بالأشق ، والأهون بالأهون ، والأشق بالأشق . لأن الغرض للمصلحة لا الهوان وللشفقة . فإن قلت : هل في ذكر تبديل الآية بالآية دليل على أن القرآن إنما ينسخ بمثله ولا يصح بغيره من السنة والإجماع والقياس ؟

قلت : فيه أن قرآنا ينسخ بمثله وليس فيه نفي نسخه بغيره ، على أن السنة للنوارة مثل القرآن في إيجاب العلم فنسخه بها كنسخه بمثله .

وأما الإجماع والقياس والسنة غير المقطوع بها فلا يصح نسخ القرآن بها : وفي قوله « ينزل ونزله » وما فيها من التنزيل شيئاً فعلياً على حسب الحوادث والمصالح إشارة إلى أن التبديل من باب للمصالح كالتنزيل ، وأن ترك النسخ بمنزلة إزاله دفعة واحدة في خروجه عن الحكمة (١) .

فهذه الآية دليل واضح على أن الله تعالى نسخ بعض الأحكام الثابتة في شريعته الإسلامية ، وأثبت أحكاماً غيرها ، ونزل القرآن بالأحكام المنسوخة ثم نزل بنواسخها بعد ذلك . ولما ظهر هذا التبديل في الأحكام . وذلك التغيير في آيات القرآن ، اتهم المشركون رسول الله ﷺ بالكذب وقالوا : (إنما أنت مفسر) مختلف ، ينقول الآيات من عند نفسه ، ويؤلفها من فكره ، ثم يدعى زوراً أنها قد نزلت عليه من عند الله تعالى . فبادرت الآية الكريمة بالإشارة إلى أن هذا التبديل الذي يحدث ، إنما هو من عند الله عز وجل ، وليس من عند محمد صلوات الله وسلامه عليه كما زعموا ، وأن هذا التبديل في الآيات (أي للنسخ) إنما وقع في القرآن لحكمة عظيمة يعلمها الله منذ الأزل ، ولم يقع عبثاً بقول محمد عليه الصلاة والسلام . ولم يكن سحرية بأصحابه الأجلاء ، كما زعم الأغبياء الجهلاء .

والآية حينما تسجل هذا الموقف المشير الذي وقفه المشركون من رسول الله ﷺ في مكة ، إنما تسجله بقصد الرد على مفترياتهم ، ببيان خطأ ما نسبوه إلى رسول الله ﷺ ، فهي تذكروا في صدرها أن الله هو الذي يبدل آية مكان آية (وإذا بدلنا) فأسند التبديل إلى ذاته الشريفة . وتذكر أن الله عالم بهذا التبديل وأنه لمصلحة عباده ومنفعتهم ، ثم تذكر اتهامهم إلههم بالافتراء — زورا وبهتانا ، وحقداً وحسداً — وتبينها بما يثبت جهلهم وخطأ فهمهم وأنهم هم الملقنون عليه ، وتبين الآية السبب في هذا الخطأ ، وذلك الاتهام الباطل بقوله تعالى :

(بل أكثرهم لا يعلمون) . ثم ينزل الله تعالى آية ثانية بعدها يأمر فيها النبي صلوات الله وسلامه عليه بأن يواجههم بهذا الرد المفحم وهو — أن التنزيل وحي مهابى نزل بالحق من لدن حكيم حديد (قل نزله روح القدس ...) .

وتبين الآية حكمة هذا النسخ وقايته من تثبيت المؤمنين وهداية المسلمين وبشارة للموحدين ، وهى قوله تعالى : (قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا ، وهدى وبشرى للمسلمين) (١) .

ثم ينزل الله بعدها آية ثالثة تبين حكاية دعواهم الباطلة : هى أن الذى يلحق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ويعلمه الوحي إنما هو بشر من عندهم . وهذه فرية ثانية مثل سابقتها ، لكن بطلان هذه الفرية وكذبها واضح لا يحتاج إلى دليل فان الذى ينسبون إليه أنه معلم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أخفى أعجمى لا يحسن العربية ، والقرآن الذى جاء به رسول الله لسان عربى مبين ، بل هو فى أعلى درجات البلاغة والفصاحة والاعجاز ، حتى عجزت العرب جميعاً عن الإتيان بآية مثله ، وهم أصحاب الفصاحة والبيان .

فكيف يصدر هذا القرآن عن مثل ذلك الأعجمى ؟ فيقول تعالى : (ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر ، لسان الذى يلحدون إليه أعجمى ، وهذا لسان عربى مبين) (٢)

روى مسلم بن عبد الله للناسى عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم قينا بمسكة ، وكان اسمه بلعام ، وكان أعجمى اللسان ، وكان المشركون يرون رسول الله يدخل عليه ويخرج من عنده فقالوا إنما يعلمه بلعام فانزل الله هذه الآية . وقد علمه النبي الاسلام وحسن إسلامه (٣) .

وإذا رجعنا إلى الآيتين السابقتين لهذه الآية نجد أن مغناها ينطبق على هذا

(٢) سورة النحل (١٠٣)

(١) سورة النحل (١٠٢)

(٣) تفسير الطبرى (١١٩/١٤)

الفهم الذى تدل عليه الآية من وقوع النسخ فى آيات الله تعالى ، وبعض أحكامه كان الآية الأولى تفيد نفى سلطان الشيطان على المؤمنين المتوكلين على ربهم وهو نكرة وقع فى سياق النفى فيعم .

والثانية تفيد حصر هذا السلطان فى الذين يتخذونه وإياهم يعونه ويشركون بالله تعالى : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم . إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون . إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) (١) .

ومن مظاهر طاعنهم للشيطان ونائجها الوخيمة هذا الاتهام لمحمد ﷺ بالافتراء إذا نسخ الله آية من كتابه بأخرى غيرها . بعد أن حذره من كيد الشيطان ومكره بالاستعاذة منه عند قراءة القرآن الكريم (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) .

ثم تأتى الآية التى معنا فتفيد ما حدث منهم نتيجة لسلطان الشيطان عليهم واستبداله على عقولهم وأفكارهم ، وماذا عسى أن تكون وسوسة الشيطان إلا خطأ وباطلاً وجهلاً ؟ فسرعان ما يرمون أصدق الخلق وأوثقهم بالافتراء وغفلوا أن هناك واقماً كله صدق وحق وحكمة ، ذلك الذى حدث هو النسخ فى كتابه الحكيم الذى لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لحكمة اقتضته وإن كنا نحن نجعلها أحياناً ، غير أن الله تعالى يعلمها منذ الأزل .

فقد تبين أن الثلاث آيات التى تقدمتها سر تبطئة كل الارتباط بمعناها ، وكذلك الآيتان اللتان بعدها سر تبطئة فيها أوثق الارتباط — فالحق أن آية التبديل التى معنا تشهد بما لا يشترك إليه الشك بوقوع النسخ فى القرآن الكريم بالفعل ، ولا ندل على جوازه فقط . بل إنها من أقوى الأدلة على وقوعه . كما نص على ذلك كبار العلماء فى التفسير وعلوم القرآن الكريم (٢) .

(١) سورة النحل (٩٨ - ١٠٠)

(٢) فتح المنان فى نسخ القرآن للشيخ على العريض ص ٨٦ - ٨٩

وأما مخالفة المنكرين للمعاق السليم :

فما لاشك فيه أن الله تبارك وتعالى قدر في الأمة الإسلامية في ثلاث وعشرين سنة تربية تدريجية لاتم لغيرها بواسطة العوامل الاجتماعية الا في قرون عديدة ولهذا كانت تنزل عليها الأحكام بحسب قابليتها ، وهي ارتفعت قابليتها بئد الله لما ذللك الخكم ، وهذه سنة الخالق في الأفراد والأمم على حد سواء فانك لو نظرت في الكائنات الحية من أول الخلية النباتية إلى أرقى الأشجار ، ومن أول رتبة من رتب الحيوان إلى الانسان ، لرأيت أن النسخ ناموس طبيعي محسوس في الأمور المادية والأدبية معاً . فان انتقال الخلية الانسانية إلى جنين ثم إلى طفل ثم إلى يافع ثم إلى شاب ثم إلى كهل ثم إلى شيخ ثم تأملت ما يتبع كل دور من هذه الأدوار من الأحوال الناسخة للأحوال التي قبلها ، لرأيت بأجلى دليل أن التبدل في الكائنات ناموس طبيعي محقق ، وإذا كان هذا النسخ ليس بمستنكر في الكائنات فكيف يستنكر نسخ حكم وإبداله بحكم آخر في الأمة وهي في حالة نمو وتدرج من أدنى إلى أرقى ، هل يرى إنسان له مسكة من عقل ، أن من الحكمة تكليف العرب وهم في مبدأ أمرهم بها يلزم أن يتصفوا به ، وهم في نهاية الرقي الانساني وفضاية الكمال البشري .

وإذا كان هذا يصح ، وجب أن تكلف الشرائع الأطفال بها تكلف به الرجال وهذا لم يقل به عقل في الوجود .. وإذا كان هذا لا يقول به فاعل في الوجود فكيف يجوز على الله أن يكلف الأمة وهي في طور طفوليتها بها لا تتحمله إلا في دور شبوبيتها وكهولتها (١)

فالنسخ يتمشى مع العقل البشري ، وأنه لا معارضة بينهما أصلاً ، فإن الشرائع السماوية ما هي إلا كالفوانين التي يضعها الناس لأنفسهم لتحقيق المصلحة العامة والخاصة للناس ، وأن هذه الفوانين تعدل وتغير حسب مقتضيات الزمن والتقدم البشري .

كذلك الخالق جل وعلا يضع لعباده من الشرائع والأحكام ما يحقق لهم
للمصلحة حسب علمه الأزلي الذي أحاط بكل شيء علما ، فهو سبحانه حينما ينسخ
شريعة يكشف لنا بذلك عن هذا العلم الأزلي الذي يدل على أن ما يصلح لقوم قد
لا يصلح لغيرهم ، وهذا لا يدل على الجهل في حق الله سبحانه وتعالى .

فمثل الشريعة كمثل الطبيب الحاذق ، يعطى كل مريض ما يصلح له ، وقد
يغير له الدواء تدريجيا تحشيا مع حال المريض (١)

وأما مخالفة المنكرين للنسخ للاجتماع :

إن جميع المفسرين الذين يحنج بكلامهم يقررون أنه لم يتازع في جواز نسخ
بعض القرآن الكريم ببعضه إلا أبو مسلم الأصفهاني الذي تقدم الكلام عنه أثناء
حكاية مذاهب العلماء في النسخ .

وكذلك علماء الأصول ومن أولهم الإمام الشافعي رضي الله عنه الذي وضع
اللبنة الأولى لعلم الأصول بتأليف كتابه المسمى « الرسالة » كان من بين ما حوته
هذه الرسالة تحريرها لمذلول النسخ ، وبيان ما هو نسخ مما ليس بنسخ ، وذكر
الحكمة فيه ، وبين أن مذهبه أن القرآن الكريم لا ينسخه إلا قرآن وأن
السنة لا ينسخها إلا سنة مثلها ، ثم دعم ذلك بذكر أمثلة تثبت وقوع النسخ
في القرآن الكريم (٢) .

(١) انظر النسخ في الشرائع السماوية ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٢) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ١٠٦ بتحقيق الشيخ شاكر ، المستصفي
للإمام الغزالي (١ / ١٢٤) ، الإحكام للآمدي (٢ / ١٣١) ، أصول الفقه
للشيخ زهير (٣ / ٧٢ وما بعدها) تهذيب الاسناوى (٢ / ١٦٨) ،
نظرية النسخ في الشرائع السماوية ص ١٠٩ وما بعدها . وبإثر الكتب المؤلفة
في علم أصول الفقه .

وإذا كان للفسرون وعلماء الأصول قد طالجوا قضايا النسخ في أثناء كتبهم فإن هناك العديد من العلماء في العصور المختلفة قد ألفوا كتباً خاصة ببيان النسخ في القرآن الكريم ، وهذه الكتب منها ما هو مخطوط ، ومنها ما هو مطبوع ومنها ما أشارت له كتب التراجم والتاريخ ، وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن السنة النبوية الصحيحة ومنطق العقل السليم ، وإجماع المجتهدين من أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم :

وحق يكون القارئ للسلام على يدنة من هذه الدعوى فائنا سندكر هنا ما وقفنا عليه من الكتب المؤلفة في هذا الفن حسب ترتيبها الزمني معتمدين في نقلنا هذا على أوثق المراجع وأقوى الأدلة .

المصنفون في النسخ في القرآن الكريم :

١ — ابن قتادة السدوسي :

هو أبو الخطاب قتادة بن دحامة بن قتادة السدوسي ، توفي سنة ١١٨ هـ كان من المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه (١) .

٢ — ابن شهاب الزهري :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، توفي سنة ١٢٤ هـ . كتابه الناسخ والمنسوخ : تأليف الإمام أبي عبد الرحمن الحسين بن محمد السلمي ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٨٤) تفسير) ويقع هذا الكتاب في ١٤ لوحة مصورة ، وهي مكتوبة بخط قديم ، وصورت لحساب دار الكتب عام ١٩٣١ هـ ، وليس على النسخة ولا في فهرس الدار بيان النسخة التي صورت عنها ، وأين هي . وهناك نسخة تحت رقم (١٠٨٧) منقولة عن للصورة بخط ناسخ الدار ، لكر فيها محرفات كثيرة (٢) .

(١) الطبقات لابن خلدون . بيروت (٧/٢٣٩-٧٢١) ، المعارف لابن قتيبة (٢٣٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/١٠٢) ، تاريخ الإسلام (٥/١٣٦) ، البداية والنهاية (٩/٣٤٠) .

٣ - عطاء بن مسلم بن ميسرة الحراساني :

توفي سنة ١٣٥ هـ . له كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله (١) .

٤ - ابن الكلبي :

هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد العزى ، الكلبي ، أبو النصر الكوفي . توفي سنة ١٤٦ هـ .

ذكر كتابه في الناسخ والمنسوخ حبة الله بن سلامة في آخر كتابه ، كما ذكره ابن النديم في الفهرست (٢) .

٥ - مقاتل بن سليمان :

هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي الحراساني . توفي سنة ١٥٠ هـ . ذكره ابن سلامة في آخر كتابه ضمن الذين جمع كتابه من مؤلفاتهم (٣) .

٦ - الحسين بن واقد :

هو أبو علي ، الحسين بن واقد الروزي . توفي سنة ١٥٩ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه وإن كنا لم نعر على كتابه ، إلا أن ابن الجزري في كتابه كان ينقل عنه كثيرا (٤) .

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٩٨ - ١٩٩) ، التهذيب لابن حجر (٢١٢/٧ - ٢١٥) .

(٢) الفهرست (١٤٥) . وانظر الطبقات الكبرى لابن سعد ، المعارف لابن قتيبة (٢٣٣) الكامل لابن الأثير (٥/ ٢١٤) .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٣٧) . التهذيب (١٠/ ٢٧٩ - ٢٨٥) تاريخ بغداد (١٣/ ١٦٠ - ١٦٩) ، الفهرست لابن النديم (١٧٩) .

(٤) الفهرست لابن النديم (٥٧) ، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٣ - ٣٧٤) .

٧ - عبد الرحمن بن زيد :

هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدنى ، مولاهم ، المدنى ، كان يروى عن أبيه ، وابن المنكر ، وصفوان بن سليم ، وأبى حازم سلمة بن دينار . توفى سنة ١٨٢ هـ (١)

٨ - أبو نصر البصرى :

هو عبد الوهاب بن عطاء المجل الحفاف ، أبو نصر البصرى ، توفى سنة ٢٠٤ هـ . ذكره ابن النديم من المصنفين فى نواسخ القرآن ومنسوخه . كما أن كتب نواسخ القرآن تنقل كثيرا عنه (٢) .

٩ - ابن حجاج الأعور :

هو محمد بن حجاج بن محمد الأعور ، وهو شيخ من شيوخ أبى عبيد القاسم ابن سلام ، وأبى عبد الله أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، ويحيى بن يحيى وأبى معمر الهذلى ، وأبى خيثمة ، والدهلى ، وابن المنادى . والدورى .

توفى سنة ٢٠٦ هـ . ذكره ابن النديم فى الفهرست من المؤلفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه ، إلا أننا لم نثر على كتابه فلعلمه قد فقد (٣) .

١٠ - أبو عبيد : القاسم بن سلام :

هو أبو عبيد القاسم بن سلام المروى ، توفى سنة ٢٢٤ هـ وقيل سنة ٢٢٥ هـ .

(١) الفهرست لابن النديم (٣٧، ٢٣٥) ، تهذيب التهذيب (١٧٧/٦-١٧٩) الطبقات الكبرى لابن سعد (٤١٣/٥) .

(٢) تاريخ بغداد (١١/٢٥-٢٨) ، تذكرة الحفاظ (١/٣٠١-٣١٠) تهذيب التهذيب (٦/٤٥٣-٤٥٠) .

(٣) تاريخ بغداد (٨/٢٣٩-٢٣٩) ، تهذيب التهذيب (٢/٢٠٥-٢٠٥) .

ذكره ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في النسخ والنسوخ لكتاب الله —
روى عن اسماعيل بن عياش ، واسماعيل بن جعفر ، وجسرير بن
عبد الحميد ، وحفص بن غياث ، ويحيى القطان ، وابن المبارك ووكيع ، وبزيد
ابن هارون (١) .

١١ — جعفر بن مبشر بن أحمد النخعي للتكلم :

توفي سنة ٢٣٥ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من الذين صنعوا في نسخ
القرآن ومنسوخه (٢) .

١٢ — أبو الحارث الروزي :

هو أبو الحارث العابد ، سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي ، مروزي
الأصل ، فضله ابن معين على سريج بن النعمان . توفي سنة ٢٣٦ هـ .
ذكره ابن النديم من المصنفين في نسخ القرآن ومنسوخه (٣) .

١٣ — الإمام أحمد بن حنبل :

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، أبو عبد الله
المروزي ثم البغدادي ، صاحب المذهب المعروف ، والمحدث الحجة ، الذي ذاع
صيته في الآفاق وملا الدنيا علما . توفي سنة ٢٤١ هـ . وله من المؤلفات الكثيرة

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٠٣ — ٤١٦) ، تهذيب التهذيب
(١٨ — ٣١٥/٥) .

الفهرست ومراتب النحويين (١٥٠ — ١٥٢) .

(٢) الفهرست (٦٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/٢١٩ — ٢٢١) ، تهذيب التهذيب (٣/٤٥٧ — ٤٥٩)

الفهرست (٢٣٦ ، ٢٣٧) .

من أشهرها : للسند في الحديث ، كما أن له كتباً أخرى من بينها تفسير القرآن الكريم وناسخ القرآن ومنسوخه التي رواها عنه ابنه عبد الله وإن كان هذا الكتاب من الكتب المفقودة ، فإن ابن الجوزي قد نقل عنه كثيراً منها (١).

١٤ - السجستاني :

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عاغر (ويقال عمران) توفي سنة ٢٧٥ هـ .

ذكره ابن النديم في الفهرست ضمن المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه (٢) .

١٥ - ابن الحرابي :

هو الحافظ الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحرابي ، البغدادي ، أحد الأعلام . توفي سنة ٢٨٥ هـ (٣) .

١٦ - ابن ماعز البصري :

هو الحافظ المسند إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصري . توفي سنة ٢٩٢ هـ (٤) .

(١) تهذيب التهذيب (١ / ٧٢ - ٧٦) ، تاريخ بغداد (٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٥٢-١٥٤) تهذيب بن عساكر (٦ / ٢٤٤) ، تاريخ بغداد (٧ / ٥٥-٥٩) . طبقات الخبابة (١١٨) .

(٣) الفهرست لابن النديم (٢٣١) فوات الوفيات (١ / ٥-٧) ، تذكرة الحفاظ (٢ / ١٤٧-١٤٨) ، تاريخ بغداد (٦ / ٣٦-٤٠) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٢ / ١٧٦-١٧٧) ، تاريخ بغداد (٦ / ١٢٠-١٢٤) ، معجم البلدان (٧ / ٢١٩) .

١٧ — ابن الحلاج :

هو الحسين بن منصور ، أبو مغيث ، المشهور بابن الحلاج الزاهد . توفى سنة ٣٠٩ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من بين المصنفين في فاسخ القرآن ومنسوخه . (١)

١٨ — أبو داود السجستاني :

هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني أبو بكر بن أبي داود . توفى سنة ٢١٦ هـ .

ذكر كتابه الناسخ والمنسوخ كل من الخطيب والذهبي (٢)

١٩ — أبو عبد الله الزيري :

هو الزير بن أحمد بن سليمان الزيري ، أبو عبد الله ، فقيه شافعي ، توفى سنة ٣١٧ هـ . (٣)

٢٠ — عبد الله بن حزم :

هو محمد بن أحمد بن حزم بن تمام بن مصعب بن عمرو بن حميد بن محمد

(١) الفهرست (٢٨٢ — ٢٨٦) لسان الميزان (٧ / ٣٤٧) ميزان الاعتدال (١ / ٢٥٦) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٢ / ٢٩٨ — ٣٠٣) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٣) ، تاريخ ابن عساکر (٧ / ٤٣٩) .

(٣) تاريخ بغداد (٨ / ٤٨١) ، وفيات الأعيان (٢ / ٦٩) ، طبقات الشافعية لابن السبكي (٢ / ٢٢٤ — ٢٢٥) .

مسألة الأنصاري ، يكتفي أبا عبد الله . توفي سنة ٣٢٠ هـ (١) . له كتاب يسمى
(معرفة الناسخ والمنسوخ) (٢) .

بعد الافتتاحية يسوق آثارا في ضرورة الناسخ والمنسوخ وأن معرفته لازمة
لكل مجتهد ، ثم بين تعريف النسخ لغة واصطلاحاً ، وذكر شرائطه ، كما عقد
فصلاً يتحدث فيه عن إنكار اليهود للنسخ ، وفصلاً آخر في أن النسخ إنما يقع
في الأمر والنهي ولا يجوز أن يقع في الأخبار المحضة .

كما تحدث في فصل ثالث عن أنواع النسخ ، فذكر أنها ثلاثة : نسخ الخط
والحكم ، ونسخ الخط دون الحكم ، ونسخ الحكم دون الخط .

ثم بدأ بعد ذلك يبين السور التي لم يدخلها ناسخ ولا منسوخ ثم السور التي
فيها ناسخ وليس فيها منسوخ ، ثم السور التي دخلها المنسوخ ولم يدخلها الناسخ
ثم السور التي دخلها الناسخ والمنسوخ معاً .

٢١ — أبو بكر الشيباني الجمد :

هو محمد بن عثمان بن مسبيع ، أبو بكر الشيباني ، المعروف بالجمد . توفي
سنة ٣٢٢ هـ (٣) .

ذكره ابن النديم في الفهرست ضمن المصنفين في ناسخ القرآن
ومنسوخه . فقد صنف كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن ، فحدث به أبو بكر
ابن علي بن جعفر بن سلم عنه .

(١) جندوة المقتبس ص ٣٨ ترجمة (رقم ٨) . ولم نعر على ترجمة له في
غير هذا الكتاب .

(٢) مطبوع بهامش تفسير الجلالين بمطبعة مصطفى البابي الحلبي .

(٣) تاريخ بغداد (٤٧/٣) ، معجم الأدباء (١٨/٢٥٠ - ٢٥١) ،

القهرست ٦٤ كشف الظنون (٢/٥٨٠) .

٢٢ — ابن الأنباري :

هو محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر ، المشهور بابن الأنباري . توفي سنة ٣٢٨ هـ (١) .

ذكر كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه كل من الزركشي والسيوطي .

٢٣ — ابن المنادي :

هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله أبو الحسين المعروف بابن المنادي . توفي سنة ٣٣٦ هـ (٢) .

٢٤ — ابن النحاس :

هو الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار المرادي النحوي المعروف بابن النحاس . توفي سنة ٣٣٨ هـ (٣) .

وكتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم وهو رواية أبي بكر محمد ابن علي بن أحمد الإدريسي النحوي (طبع مصر عام ١٣٥٧ هـ) وانظر منهجه في مقدمة كتابه عقد تحقيقنا له .

٢٥ — البردعي :

هو محمد بن عبد الله ، أبو بكر ، المعروف بالبردعي (١) ، توفي سنة ٣٥٠ هـ ذكره ابن النديم ضمن المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه .

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٥٧) . غاية النهاية (٢/ ٢٣٠) ، طبقات الخبائلة (٢/ ٦٩) تاريخ بغداد (٣/ ١٨١) .

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٦٩١ — ٧٠٠) ، مناقب الإمام أحمد ٥١١ ، طبقات الخبائلة ٢٩١ ، الفهرست ٦٤ ، البداية والنهاية (١١/ ٢١٩) .

(٣) نزهة الألباء (٣٦٣—٣٦٥) ، أنباء الرواة (١/ ١٠١) ، تاريخ بغداد (٢/ ٢٠١ — ٢٠٥) .

(٤) الفهرست (٢٤٤) .

٢٦ - البلوطى :

هو مبنر بن سعد البلوطى ، القاضى ، أبو الحكم ، نحوى أندلسى ، توفى سنة ٣٥٥ هـ (١) .

ذكره الففطى وياقوت الحموى ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن ، ومنسوخه .

٢٧ - ابن محمد النيسابورى :

هو الحافظ أبو الحسين محمد بن محمد النيسابورى المقرئ . توفى سنة ٣٦٨ هـ . ذكره صاحب إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه (٢) .

٢٨ - المزربانى السيرافى :

هو القاضى أبو سعيد النحوى ، الحسن بن عبد الله بن المزربانى السيرافى . توفى سنة ٣٦٨ هـ (٣) .

٢٩ - ابن سلامة :

هو أبو القاسم ، هبة الله ابن سلامة ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ (٤) .
وكتابه : « الناسخ والنسوخ » مطبوع بمطبعة مصطفى الباقى الحلبي .

(١) معجم الأدباء (١٩/١٧٤-١٨٥) ، نفح الطيب (١/٣٤٥-٣٥٢) تاريخ علماء الأندلس (٢/١٦-١٨) .

(٢) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون (٢/٦١٥) .

(٣) تاريخ بغداد (٧/٣٤١-٣٤٢) ، نزهة الألباء (٢٠٠-٢٠٦) ، معجم الأدباء (٨/١٤٥، ٢٣٢) ، الفهرست ص ٩٩ .

(٤) تاريخ بغداد للخطيب (١٤/١٧) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٥١) طبقات المفسرين للسيوطى ص ٤٢ .

٣٠ - عبد القاهر البغدادي :

هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي . توفي سنة ٤٢٩ هـ . (١)
وكتابه مصور بمسند المخطوطات العربية وهو يقع في سبع وسبعين ورقة وقد
رواه عن عبد القاهر الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي .

وهذا الكتاب من أجل الكتب التي صنف في النسخ والنسوخ وقد قسم
كتابه إلى ثمانية أبواب .

الباب الأول : في معنى النسخ .

الباب الثاني : في بيان شروط النسخ وأحكامه .

الباب الثالث : في تفسير الآية الدالة على النسخ وبيان قراءتها .

الباب الرابع : في بيان الآيات التي أجمعوا على نسخها .

الباب الخامس : في بيان الآيات التي اختلفوا في نسخها .

الباب السادس : في بيان ما اتفقوا على نسخه واختلفوا في ناسخه .

الباب السابع : في بيان سنن منسوخة وسنن ناسخة .

الباب الثامن : في بيان معرفة الناسخ من المنسوخ فيما يشبهان فيه .

٣١ - مكِّي بن أبي طالب : المتوفى بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ . (٢)

له في النسخ والنسوخ كتابان أحدهما كبير في ثلاثة أجزاء باسم «الإيضاح»
والثاني صغير باسم «الإيجاز» في جزء واحد ، أما الأول فمخطوط في مكتبات

(١) انظر ترجمة : معجم الأدباء (١٩/١٦٧ - ١٧١) طبقات القراء
(٢/٣٠٩ - ٣١٠) أنباء الرواة (٣/٣١٣ - ٣١٩) .

(٢) انظر ترجمته : وفيات الأعيان (١/ ٢٩٨) طبقات السبكي
(٣/ ٢٣٨) فوات الوفيات (١/ ٢٩٨) الأعلام للزركلي (٤/ ١٧٣) .

القرويين بفاس وشهيد على بالآستانة وصنعا باليمن ، وأما الإيجاز فلم يشتر أحد إلى مكانه فيما قرأت :

٣٢ - النجيبى :

هو أبو الوليد بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث النجيبى القرطبي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ (١) .

٣٣ - ابن هلال :

هو : محمد بن بركات بن هلال أبو عبد الله السعيدى الصقلى للمصرى المتوفى سنة ٥٢٠ هـ (٢) . صنف فى الناسخ والمنسوخ كتاباسمى (الإيجاز فى ناسخ القرآن ومنسوخه) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٨٥ - تفسير) وقد وصفه مؤلفه بأنه مستخرج من أقوال كل عالم فى علمه راسخ .

٣٤ - ابن عبد الله الأشبيلى :

هو أبو بكر بن العربى محمد بن عبد الله بن محمد المعافى الأشبيلى المالكي القاضى الحافظ الذى بلغ رتبة الاجتهاد فى الدين : توفى سنة ٥٤٣ هـ وقيل سنة ٥٤٧ هـ (٣) :

لقد عده الزركشى والسيوطى ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه وقرر الشاطبى أنه أسقط كثيرا من قضايا النسخ بتحريره لدلوله :

(١) انظر فى ترجمته : معجم الأدباء (١١ / ٢٤٦ - ٢٥٢) ، الوافى بالوفيات (٥ / قسم أول - طبقات المفسرين للداودى) .

(٢) بغية الوعاة (٢٤) ، حسن المحاضرة (١ / ٢٢٨) ، شذرات الذهب (٤ / ٦٤)

(٣) الاتقان (٢ / ٢٨) ، البرهان (١ / ١١ ، ٢ / ٣٣) ، الموافقات (٣ / ١٤) .

٣٥ - الحازمي :

هو الحافظ : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم ، الشهير بالحازمي
توفي سنة ٥٨٤ هـ .

له كتاب « الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار » ، مطبوع بمحيدر
آباد سنة ١٣١٩ هـ .

٣٦ - ابن الجوزي :

هو : أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد علي ، الفقيه
الحنبلي الملقب بجمال الدين ، إمام عصره والحجة في الحديث . توفي سنة
٥٩٧ هـ (١) .

وكتابه نواسخ القرآن يسمى « رموخ الأخبار في الناسخ والمنسوخ من
الأخبار » مخطوط بالحزاة التيمورية تحت رقم (١٥٣ حديث) كما أن له كتابا
آخر مختصرا عن الراسخ مخطوط ضمن مجموعته تحت رقم (١٤٨ تفسير
التيمورية) .

أما الكتاب « ناسخ القرآن » لأبي الفرج بن الجوزي ، فإن منهجه كنهج
ابن سلامة ، حيث عرض الآيات التي ورد فيها النسخ حسب ترتيب المصحف إلا
أنه يمتاز بمرض الأحاديث مدعومة بأسانيدها ، وقد ضمن كتابه ثمانية أبواب
أو تزيد ، عالج فيها قضية النسخ .

ففي الباب الأول يتحدث عن جواز النسخ ، والفرق بينه وبين البداء ، كل
ذلك بالأدلة القوية والمناقشة والترجيح .

(١) تذكرة الحفاظ (١٣١/٤) وفيات الأعيان ترجمة ٣٤٣ في (٢/٣٢١)

- (٣٢٣) مرآة الزمان (٤٨١/٨)

وفي الباب الثاني : بين أن الأمة أجمعت على وجود النسخ في القرآن .
أما الباب الثالث : فقد عقده لبيان حقيقة النسخ لغة وشرعاً .
وفي الباب الرابع : ذكر الشروط المتفق عليها للنسخ .
وفي الباب الخامس : ذكر الشروط المختلف فيها .
أما الباب السادس : فقد عقده لبيان فضيلة علم الناسخ ولامتنوخ
أما الباب السابع : فقد تحدث فيه عن أقسام المنسوخ
أما الباب الثامن : فقد عقده لذكر السور التي تضمنت النسخ والمنسوخ
أو أحدهما أو خلت عنها .

٣٧ — ابن الحصار :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصاري الحزرجي الأندلسي الأصل
الفاشي المنشأ المعروف بابن الحصار ، توفي سنة ٦١١ هـ (١)

٣٨ — يحيى بن عبد الله عبد الملك الواسطي الشافعي ، توفي سنة ٧٣٨ هـ (٢)

٣٩ — شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الأبيشيطي المصري ، توفي سنة ٨٨٣ هـ

ذكره صاحب إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٣)

٤٠ — الكرمي :

هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي ،
توفي سنة ١٠٣٣ هـ

(١) الاتقان (١/٢١١/٤٠: ٤٤) حسن الحاضرة (١/١٨٨ وما بعدها)

(٢) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٢/٦١٥)

(٣) المرجع السابق

وكتابه « قلند المرجان » مخطوط بخزانة دار السكتب في القاهرة يقع في ١٣٥ ورقة وتوجد تحت رقم (٢٣٠٥١ ب) ومنهجه في كتاب الناسخ والنسوخ لا يختلف عن منهج ابن سلامة من ايراد القضايا للتعمد التي ادعى فيها النسخ دون مسوغ ولا مقضى (١)

٤١ - الأجهورى :

هو عطية الله بن عطية البرهانى الشافعى الفقيه الفاضل الضرير ، توفى سنة ١١٩٠ هـ والأجهورى نسبة إلى أجهور قرية بقرى القليوبية بمصر ، ومنهجه لا يختلف أيضا عن منهج ابن سلامة كما تقدم في كتاب الكرمى (٢)

هذا بالإضافة إلى الذين ألفوا في النسخ حديثاً وهم كثيرون ، ولولا الخوف من الإطالة لقمنا بحصرهم جميعاً ، وبيننا مسلك كل واحد منهم .

فأعلينا - بمد هذا البيان - إلا أن نقول للذين ينكرون النسخ تريشوا ، واعرضوا أنفسهم مرة أخرى على القرآن الكريم ، وتدبروا ما كتبه علماءنا في المعصور المختلفة واستفيدوا منهم ، فإنا جميعاً عالة عليهم ، وليست هنالك غضاضة في الرجوع إلى الحق ، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)

(١) خلاصة الأثر (٢٥٨/٤) روض البشر (٢٤٤) مجلة المنهل (٤٣٦/٧)

(٢) سلك الدرر (٢٦٥/٣ - ٢٧٣) خطط المبارك (٢٤/٨)

الفصل العاشر

في

قضايا مختلفة

الحكم والمتشابه

الحكم لغة : مأخوذ من حكمت الدابة وأحكمت بمعنى منعت
والحكم : هو الفصل بين الشئين ، فالحكم يميز بين الحق والباطل .
أما الحكمة : فهي التي تمنع صاحبها عما لا يليق . وإحكام الشيء إتقانه . فالحكم
المتقن .

وقد وصف الله سبحانه وتعالى بأن القرآن كله حكم أى الكلام متقن نصيح
يميز بين الحق والباطل والصدق والكذب ، قال تعالى : (آلر . كتاب أحكمت
آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) (١) .

للمتشابه لغة : مأخوذ من التشابه وهو أن يشبه أحد الشئين الآخر .
والشبهة : هي أن لا يتميز أحد الشئين من الآخر لما بينهما من التشابه عينا
كان أو معنى .

وقد وصف الله سبحانه وتعالى بأن القرآن كله متشابه ، أى في تعامله وتناسبه
بحيث يصدق بعضه بعضا قال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها
مشاهي) (٢) .

الإحكام الخاص والتشابه الخاص (٣) :

هنالك إحكام خاص وتشابه خاص ذكرهما الله في قوله تعالى (هو الذي
أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين

(٢) سورة الزمر (٢٣)

(١) سورة هود (٢٥١)

(٣) راجع تفسير ابن كثير الجزء الأول ص ٣٤٥ ، مباحث في علوم القرآن للذكتور
صبيح الصالح ص ٢٨١ وكذلك مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ٢١٦

في قلوبهم زيغ فيبتغون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله
إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا (١) .

من خلال تفسير هذه الآية كثرت آراء العلماء حول تفسير كل من المحكم
والمتشابه ولكن آراءهم تسوول في النهاية حول أن المحكم هو الذي يدل معناه
بوضوح لاخفاء فيه أما المتشابه فهو الذي يخلو من الدلالة الراجحة على معناه .
فالمحكم يبيننا عن البحث عنه لأن قراءتنا له كافية لإفهامنا المراد منه أما خفاء
المتشابه فهو يشغلنا لكي نعرفه ثم نجتنبه فلا نقتبه كالذين في قلوبهم زيغ .

فيالرجوع إلى الآية القرآنية (هن أم الكتاب) أي أصله الذي يرجع إليه
عند الاشتباه .

(منه آيات محكمات) فهي حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم الباطل
ليس لمن تصريف ولا تحريف مما وضعن عليه .

(فيبتغون ما تشابه منه) أي إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن
يحرّفوه إلى مقاصد المفسدة وينزلوه عليها لا جمال لفظه لما يصرفونه .

أما المحكم فلا نصيب لهم فيه لأنه حجة عليهم ولهذا قال تعالى (ابتغاء الفتنة)
أي أنهم يحتجون على بدعتهم لا لهم .

(ابتغاء تأويله) أي تحريفه على ما يريدون . قال الإمام أحمد حدثنا
إسماعيل حدثنا يعقوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها ، قالت
قرأ رسول الله ﷺ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم
الكتاب وآخر متشابهات . . . إلى قوله أولو الألباب » .

فقال : « إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عني الله فاحذروهم » (٢)

(١) - سورة آل عمران (٧) .

(٢) - تفسير ابن كثير - الجزء الأول ص ٣٤٥ ط : عيسى الحلبي .

قال الإمام أحمد : حدثنا أبو كامل حدثنا حماد عن أبي غالب قال : سمعت
أبا أمامة يحدث عن النبي - ﷺ - في قوله تعالى « فأما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه » قال هم الخوارج .

رأى العلماء في التشابه (١) :

إن أكثر العلماء يرون أن التشابه لا يعلم تأويله إلا الله فهم يوجبون الوقوف
على اسم الجلالة في الآية السابقة من سورة آل عمران « أما الراسخون في العلم
فقد انتهى علمهم بتأويل القرآن » آمننا به كل من عند ربنا « لكن أبا الحسن
الأشعري كان يرى أن الوقوف في الآية على « الراسخون في العلم » فهم « يعلمون
التشابه » ووافق أبا الحسن الأشعري في هذا الرأي أبو إسحاق الشيرازي واتصم
له فقال « ليس شيء استأثر الله بعلمه ، بل وقف العلماء عليه ، لأن الله أورد
هذا مدحا للعلماء فلو كانوا لا يعرفون معناه لشاركوا العامة » (٢) .

أما رأى الراغب الأصماني فلقد قسم التشابه من حيث الوقوف على معناه
إلى ضرب : ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو
ذلك ، وضرب للانسان أسباب إلى معرفته كالألفاظ الغريبة ، وضرب متردد بين
الأمرين يختص به بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم . وهو المشار
إليه بقوله ﷺ « اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل » (٣) .

فهذا إن رأى الراغب معتدل لأن ذات الله وحقائق صفاته لا يعلمها إلا
هو . مصداقا لقوله تعالى (إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ويعلم ما في
الأرحام ، وما تدري نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس بأي أرض تموت
إن الله عليم خبير) (٤) .

(١) راجع مباحث في علوم القرآن ص ٢٨٢ .

(٢) مباحث في علوم القرآن ص ٢٨٢ .

(٣) مباحث في علوم القرآن ص ٢٨٣ .

(٤) سورة لقمان (٢٤) .

ومن أمثلة تلك الآيات التي تتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى : قال تعالى :
(الرحمن على العرش استوى) (١)

مذاهب العلماء في متشابه الصفات (٢) :

العلماء في متشابه الصفات مذهبان :

المذهب الأول : مذهب السلف :

وهو الإيمان بهذه التشابهات وتقويض معرفتها إلى الله تعالى .

المذهب الثاني : مذهب الخلف :

وهو حمل اللفظ الذي يستحيل ظاهره على معنى يليق بذات الله .

والأدلة من القرآن الكريم لتوضيح المذهبين :

قال الله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) (٣) (وجاء ربك والملك
صفوا صفاء) (٤) (وهو القاهر فوق عباده) (٥) (ويبقى وجه ربك) (٦)
فالسلف ينزهون الله عن هذه الظواهر المستحيلة عليه ويؤمنون بها بالغيب كما
ذكرها الله .

أما الخلف فهم يحملون اللفظ الذي يستحيل ظاهره على معنى يليق بذات
الله فتلايحمداون الاستواء على معنى أمره . وفي الآية الثالثة فوقيته على الصلوة
لا على جهة .

(١) سورة طه (٥)

(٢) راجع : مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح . ص ٢٨١ : ٢٨٦

(٤) سورة الفجر (٢٢)

(٣) سورة طه (٥)

(٦) سورة الرحمن (٢٧)

(٥) سورة الأنعام (٦١)

الحكمة في اشتغال القرآن على التشابه وعدم انحصاره على الحكم وحده :

وذلك من أجل أن يكون حافظا للمؤمنين على الاشتغال بالعلوم الكثيرة لئلا
تجملهم قادرين على فهم الآيات المتشابهات في القرآن الكريم فينحطون من
آثارها ولا يصيحبون كالذين في الموبهم زينغ وضلالة .

وكذلك من أجل قراءة القرآن بتدبر وخشوع ، فاهمين لإعجازه وبلاغته
وحكمه .

المطلق والمقيد

الأحكام الشرعية ترد تارة بلفظ مطلق ، لا يتقيد بصفة أو شرط ، وترد تارة أخرى مقيدة بقيد زائد على حقيقته الشاملة لجنسه ، بصفة أو شرط ، وإطلاق اللفظ مرة وتقييده أخرى من البيان العربي ، وهو ما يعرف في كتاب الله المعجز « بطلاق القرآن ومقيده »

تعريف المطلق والمقيد :

والمطلق : هو ما دل على الحقيقة ، وأكثر مواضع النكرة في الإثبات كلفظ « رقية » في مثل « فتحرير رقية » فإنه يتناول عنق إنسان مملوك - وهو شائع في جنس العبيد مؤمنهم وكافرهم على السواء - وهو نكرة في الإثبات ، لأن المعنى : فمليه تحرير رقية ، وكفوله عليه الصلاة والسلام « لا نكاح إلا بولي » رواه أحمد والأربعة . وهو مطلق في جنس الأولياء سواء كان رشيداً أو غير رشيد . ولهذا عرفه بعض الأصوليين بأنه عبارة عن النكرة في سياق الإثبات ، فقولنا « نكرة » احتراز عن أسماء المعارف وما مدلوله واحد معين ، وقولنا « في سياق الإثبات » احتراز عن النكرة في سياق النفي فإنها نعم جميع ما هو من جنسها .

أقسام المطلق والمقيد وحكم كل منها :

والمطلق والمقيد صور عقلية نذكر منها الأقسام الواقعة فيما يلي :

- ١ — أن يتحد السبب والحكم : كالصيام في كفارة اليمين . جاء مطلقاً في القراءة المتواترة بالمصحف (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) (١) ومقيداً بالتتابع في قراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات

فمثل هذا يحمل المطلق فيه على المقيد لأن السبب الواحد لا يوجب المتشافين ولهذا قال قوم بالتتابع (١) ، وخالفهم من يرى أن القراءة غير المتوارة وإن كانت مشهورة ليست حجة ، فليس هنا مقيد حتى يحمل عليه المطلق :

٢ — أن يتحدد السبب ويختلف الحكم : كالأيدي في الوضوء والنييم : قيد غسل الأيدي في الوضوء بأنه إلى المرافق ، قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) (٢) وأطلق المسح في النييم قال تعالى : (فنيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) (٣) فقيل لا يحمل المطلق على المقيد لاختلاف الحكم . ونقل الفزالي عن أكثر الشافعية حمل المطلق على المقيد هنا لاتحاد السبب وإن اختلف الحكم .

٣ — أن يختلف السبب ويتحدد الحكم : وفي هذا صورتان :

الأولى : أن يكون التقييد واحدا . كعتق الرقبة في الكفارة ، ورد اشتراط الإيمان في الرقبة بتقييدها بالرقبة المؤمنة في كفارة القتل الخطأ ، قال تعالى (ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) (٤) وأطلقت في كفارة الظهار ، قال تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتاسا) (٥) . وفي كفارة اليمين ، قال تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) (٦) فقال جماعة منهم المالكية وكثير من الشافعية يحمل المطلق على المقيد من غير دليل ، فلا تجزئ الرقبة الكافرة في كفارة الظهار واليمين ، وقال آخرون — وهو مذهب الأحناف — لا يحمل المطلق على المقيد إلا بدليل ، فيجوز إعتاق الكافرة في كفارة الظهار واليمين .

(١) وبه قال أبو حنيفة والثوري وهو أحد قول الشافعي .

(٢) سورة المائدة (٦) (٣) سورة المائدة (٦)

(٤) سورة النساء (٩٢) (٥) سورة المجادلة (٣)

(٦) سورة المائدة (٨٩)

وحجة أصحاب الرأي الأول أن كلام الله تعالى متحد في ذاته ، لا تعدد فيه ،
غالباً نص على اشتراط الإيمان في كفارة القتل ، كان ذلك تنصيهاً على اشتراطه
في كفارة الظهار ، ولهذا حمل قوله تعالى : (والذاكرات) على قوله في أول الآية
(والذاكرين الله كثيراً) (١) من غير دليل خارج ، أي والذاكرات الله كثيراً
والعرب من مذهبي استحباب الاطلاق اكتفاء بالقييد وطلباً للايجاز والاخصار
وقد قال تعالى : (عن اليمين وعن الشمال قعيد) (٢) والمراد : « عن اليمين قعيد »
ولكن حذف دلالة الثاني عليه (٣) .

وأما حجة أصحاب أبي حنيفة فانهم قالوا : أن حمل (والذاكرات) على
(والذاكرين الله كثيراً) ولا استقلال له بنفسه ، فوجب رده إلى ما هو مطوف
عليه ومشارك له في حكمه ، ومثله العطف في قوله تعالى : (عن اليمين وعن
الشمال قعيد) وإذا امتنع التقييد من غير دليل ، فلا بد من دليل ، ولا نص من
كتاب أو سنة يدل على ذلك . والقياس يلزم منه رفع ما اقتضاه المطلق من الخروج
عن العهدة بأي شيء كان ، مما هو داخل تحت اللفظ المطلق ، فيكون نسخاً ،
ونسخ النص لا يكون بالقياس .

ويجاب عن ذلك من أصحاب الرأي الأول بأننا لأنسلم أنه يلزم من قياس
المطلق على المقيد نسخ النص المطلق ، بل تقييده ببعض مسمياته ، فتقيد « الرقية »
بأن تكون مؤمنة ، فيكون الإيمان شرطاً في الخروج عن العهدة . كما أنكم
تشترون فيها صفة السلامة ولم يدل على ذلك نص من كتاب أو سنة .

الثانية : أن يكون التقييد مختلفاً ، كالسكفارة بالصوم ، قيد الصوم بالتتابع
في كفارة القتل ، قال تعالى : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من
الله) (٤) وجاء تقييده بالتفريق في صوم المتمتع بالحج . قال تعالى : (فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) (٥) ثم جاء الصوم مطلَقاً دون تقييد
بالتتابع أو التفريق في كفارة اليمين قال تعالى : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) (٦)

(١) سورة الأحزاب (٣٥) (٢) سورة ق (١٧)

(٣) انظر الأحكام للاميني ٢/٥ والبرهان للزركشي ١٦/٢

(٤) سورة المجادلة (٣) (٥) سورة البقرة (١٨٦)

(٦) سورة المائدة (٨٩)

وفى قضاء رمضان قال تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) (١) فالماطلق فى هذا لا يحمل على المقيد . لأن القيد مختلف . فحمل المطلق على أحدهما ترجيح بلا مرجح :

٤ — أن يختلف السبب ويختلف الحكم : كاليد فى الوضوء ، والسرقة . قيدت فى الوضوء إلى المرافق وأطلقت فى السرقة . قال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٢) فلا يحمل المطلق على المقيد للاختلاف سبباً وحكماً وليس فى هذا شيء من التعارض . قال صاحب البرهان (٣) : « إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ، وإلا فلا ، والمطلق على إطلاقه ، والمقيد على تقييد لأن الله تعالى خاطبنا بلفظ العرب ، والضابط أن الله تعالى إذا حكم فى شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً فنظر ، فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك المقيد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يسكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر (٤) »

(٢) سورة المائدة (٣٨)

(١) سورة البقرة (١٨٤)

(٣) البرهان : ١٥/٢

(٤) راجع مباحث فى علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ٢٤٥-٢٤٩

المجمل والمبين

تعريف المجمل :

المجمل : هو اللفظ الذى لا يدل بصيغته على المراد منه ، ويتوقف إدراكه على بيان من الشارع نفسه .

أنواع المجمل :

المجمل ثلاثة أنواع :

١ — ما لا يفهم معناه لغة بسبب غرابة اللفظ مثل كلمة (هلوعا) فى قوله تعالى : (إن الإنسان خلق هلوعا . إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا) (١)

٢ — ما أريد منه معنى غير معناه اللغوى الذى وضع له اللفظ ، كالمصلاة والصوم والزكاة ، والربا ، وغير ذلك من الألفاظ الاصطلاحية التى نقلها الشارع من معانيها اللغوية لتدل على معان خاصة لا تدرك إلا ببيان من الرسول - صلى الله عليه وسلم .

٣ — اللفظ المشترك الذى وضع لمعان متعددة والمراد منها واحد ، لم يمكن تعيينه لعدم القرينة المرجحة لأحد هذه المعانى .

مثال ذلك ما إذا أوصى شخص لموالية بوصية ، وله موال أعلون ، وهم المعتقون - بكسر التاء - وموال أسفلون - وهم المعتقون بفتح التاء - فلا يتبين المراد إلا ببيان الموصى نفسه ، فلو مات دون بيان بطلت الوصية (٢) .

(١) سورة المارج (١٩ - ٢١)

(٢) راجع سلم الأصول لعلم الأصول لعمر عبد الله ص ٢٣٠ ، أصول الفقه الإسلامى

للدكتور محمد سلام مذكور ص ٢٨٧ .

حكم العمل بالجمل :

أما حكم العمل بالجمل فإنه يجب اعتقاد أنه حق ، والتوقف في تعيين المراد منه حتى يرد البيان من الشارع ، فإذا ورد البيان من الشارع صار الجمل بهذا مفسرا ومبيناً ، غير محتمل التأويل ، ومن ذلك بيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - لميقات الصلاة والصوم والزكاة ومناسك الحج والعمرة ، وفي ذلك يقول - صلى الله عليه وسلم - : « صلوا كما رأيتموني أصلي ، وخذوا عني مناسككم » .

أما إذا كان البيان بدليل ظني في بيوته أو في دلالاته ، أو فيهما معا ، فإنه لا يكفي لازالة الاجمال الذي في الدليل ، وبذلك يكون الشارع قد فتح الطريق أمام المجتهدين للتأويل بالبيان والنظر ، مثاله ذلك « مسح الرأس في الوضوء » جاء مجملا في مقدار ما مسح وقد بينه ماروي أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - توضأ ومسح ناصيته ، لكن هذا الخبر ظني غير قاطع ، ولا مانع للتأويل ولهذا كان موضع نظر الفقهاء واجتهادهم :

وإن لم يفد البيان الظن احتاج إلى النظر في الاحتمالات الممكنة ثم التأمل في استخراج المراد منها فيكون مشكلا ، وبعد الاستخراج يكون مؤولا ، ومثال ذلك لفظ « الربا » فقد ورد في القرآن الكريم مجملا ، في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) (١) وقوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) (٢) .

وقد ورد في السنة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال في بيان الربا : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير والملح بالملح والتمر بالتمر ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يد أيده فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يد أيده » فإن هذا الخبر ظني ، ومن هنا فقد اختلف الفقهاء في معرفة ما يكون فيه الربا عن طريق العلة ، فبعضهم قصر الربا على

(١) سورة آل عمران (١٣٠)

(٢) سورة البقرة (٢٧٥)

هذه الأنواع الستة وقفا مع النص ، وبعضهم أجراه في كل ما ماثلها ، فنهما منه أن هذا النص إنما هو للتنبيه على أصول الأشياء ليقاس عليها غيرها ، وخاصة أن الحديث ليس فيه حصر (١) .

تعريف المبين :

المبين يقابل المجهول ، فهو الذي انضحت دلالاته ، بأن يكون مستقيا عن البيان ، أو أن يكون محتاجا إلى البيان ثم بين : والمبين : قد يكون فعلا وقد يكون قولا ، والقول إما مفرد وإما مركب .

فالمبين نوعان :

١ — مبين بذاته ، وهو ما كانت الصيغة دالة على الحكم بنفسها ، كلفظ « مائة » في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فان العدد لفظ خاص لا يحتمل التأويل ، لا بالزيادة ولا بالنقصان .

٢ — مبين بغيره ، وهو ما كانت الصيغة فيه جملة ، وجاء الشرع بدليل تفصيلي أزال ما فيها من إجمال . مثال ذلك قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقوله تعالى (فنشهد متكم الشاهر فليصمه) وقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)

فهذه الألفاظ كلها وردت جملة ، حتى بينها الرسول — صلى الله عليه وسلم — بيانا تفصيليا ، إذ هي من وظيفته — صلى الله عليه وسلم — كما قال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) (٢) .

(١) انظر شرح المنار ص ٣٦٥ - ٣٦٧ ، أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد سلام
مذكور ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
(٢) سورة النحل (٤٤) .

حكم العمل بالمبين :

يجب العمل بما دلت عليه الصيغة بما نأنا نأفيا لأى احتمال ، مع وجوب الاعتقاد
بموجبه ، مع احتمال النسخ ، واحتمال النسخ قائم حال حياته — صلى الله عليه
وسلم — أما بعد انتهاء رساله ولحقه — صلى الله عليه وسلم — بالرفيق الأعلى
فلا نسخ (١) .

(١) راجع : المرأة هل المرافاة للأزمية ص ١٠٤ ، أصول الفقه للدكتور محمد سلام
مذكور ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

العام والخاص

الأحكام الشرعية ترد مرة بلفظ عام، ومرة بلفظ خاص، ولكل منهما تعريف وأحكام تخصه :

تعريف العام :

العام لغة : الشامل ، يقال : عم القوم البشر أى شملهم ، واسطلاحاً هو اللفظ الذى يستغرق الصالح له من غير حصر ، ومعنى استغراقه : تناوله له وصدقه عليه دفعة واحدة ، وهذا القيد يخرج النكرة فى الإثبات ، سواء كانت مفردة كرجل أو مثناة كرجلين ، أو مجموعة كرجال ، أو اسم عدد كعشرة .

كما خرج به المطلق لأنه لا يدل على شيء من الأفراد وإنما يدل على الحقيقة .

ويدخل فى تعريف العام المشترك المستعمل فى أحد معانيه ، كما يدخل فيه المشترك المستعمل فى أفراد معنى واحد كما فى لفظ (العين) فإنها تطلق على العين التى يستقى منها الماء ، وعلى العين بمعنى الجاسوس وغير ذلك .

ألفاظ العموم :

والعموم ألفاظ كثيرة منها :

- ١ — الأسماء الموصولة كما فى قوله تعالى : (إن الذين ياكلون أموال اليتامى ظلماً إنما ياكلون فى بطونهم ناراً) (١) وكقوله تعالى : (واللاتى يتأسن من الحبيض من نساءكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن) (٢) .
- ٢ — أسماء الشرط : نحو « من ، ما ، حيثما » كما فى قوله تعالى (وما تفعلوا

من خير يعلمه (١) .

٣ - أسماء الاستفهام :

مثل : متى ، من ، كقوله تعالى : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه) (٢) .

٤ - النكرة في سياق النفي أو الشرط المستعمل في موقع التثنية . مثل : إن ذهبت إلى أهلك فأنت طالق .

٥ - الجمع المعرف بأل الاستفراكية كما في قوله تعالى : (قد أفلح المؤمنون) أو بالإضافة مثل قوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم) (٣) .

وهناك ألفاظ أخرى اختلفت في دلالتها على العموم ، كالمفرد المعرف بأل الاستفراكية ، والمفرد المضاف لمعرفة وغيرها مما تكفل ببيانها كتب الأصول .

تعريف الخاص :

كما سبق في تعريف العام يؤخذ تعريف الخاص ، وهو ما لا يستغرق الصالح له من غير حصر ، أو هو ما لا يدل على متعدد .

تعريف التخصيص :

والتخصيص هو قصر العام على بعض أفراده كما في قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (٤) فإن لفظ المطلقات عام خصص بالمدخل بها وأخرج منه غير المدخول بها بقوله تعالى : (يأياها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) (٥) .

(٢) البقرة (٢٥٥)

(١) البقرة (١٩٧)

(٤) سورة البقرة (٢٢٨)

(٣) سورة النساء (١١)

(٥) سورة الأحزاب (٤٩)

أقسام المخصص :

والمخصص ينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل خمسة أنواع : الاستثناء ، التصل ، الشرط ، الصفة ، الغاية ، بدل البعض من الكل .

وأما المخصص المنفصل فهو ما يستقل بنفسه وهو ثلاثة أنواع : العقل ، والحد ، والدليل السمي من القرآن أو السنة . وأمثلة ذلك ، الأحكام المتعلقة به محلها كتب الأصول والله أعلم .

أمثال القرآن الكريم

من الأمور المتكررة ، والمعروفة في القرآن الكريم ضرب الأمثلة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وكان ذلك محل اعتراض المشركين ، حين ضرب الله عز وجل المثل بالمنكوبين في قوله تعالى : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل المنكوبين اتخذت بيوتا ، وإن أوهن البيوت لبيوت المنكوبين لو كانوا يعلمون) (١) . وقالوا : الله أجل وأعلى من أن يضرب الأمثال ، لأن هذه الأشياء لا يليق ذكرها بكلام الفصحاء ، فاشتمال القرآن عليها يقدح في فصاحته ، فضلا عن كونه ممجزا .

وأجاب الله عز وجل على هؤلاء بقوله تعالى : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) (٢) فيبين سبحانه أن صغر هذه الأشياء لا يقدح في فصاحة القرآن الكريم ، لأنها اشتملت على حكم بالغة ، منها زيادة إيمان المؤمنين ، وتوثيق ثقتهم بالله عز وجل ، وكذلك إضلال الكافرين حيث لم يذعنوا لما جاء به الرسول — صلى الله عليه وسلم — من عند الله عز وجل بعد أن تحداهم بأن يأتوا بمثل هذا القرآن فمجزوا ، فكان عليهم أن يسلموا بأن هذا القرآن إنما هو كلام رب العالمين ، ولادخل لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيه إلا من حيث تبليغه إليهم (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى) (٣) .

تعريف المثل :

المثل يطلق ويراد به الحال والشأن ، كما في قوله تعالى (والله المثل الأعلى) (٤)

(٢) البقرة (٢٦)

(١) المنكوبون (٤١)

(٤) الذحل (٦٠)

(٣) النجم (٦-٣)

ويطلق ويراد به الصفة الغريبة كما في قوله تعالى : (مثل الجنة التي وعد المتقون) (١) .

كما يطلق ويراد به النصة كما في قوله تعالى : (واضرب لهم مثلاً رجلين) (٢) أى اذكر لهم قصة رجلين .

والضابط للمثل أيا كان نوعه أنه إبراز للمعنى في صورة حسية تكون ذات أثر طيب في الإقناع والافهام ، فهى إما تشبيه شيء بشيء في حكمه ، وتقريب المقول من المحسوس ، وأكثرها يحىء على طريقة التشبيه كما في قوله تعالى (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس كذلك تفصل الآيات لئوم يفكرون) (٣) .

وقد يحىء التشبيه ضمناً كما في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ...) (٤) .

أنواع المثل في القرآن الكريم :

الأمثال في القرآن الكريم ثلاثة أنواع :

١ — الأمثال الصريحة : وهى ما صرح فيها بلفظ المثل أو ما يدل على التشبيه وهى كثيرة في القرآن الكريم ، كما في قوله تعالى : (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة) (٥) .

(٢) الكهف (٣٢)
(٤) سورة الحجرات (١٢)

(١) الرعد (٢٥)
(٣) سورة يونس عليه السلام (٢٤)
(٥) سورة البقرة (٢٦١)

٢ — الأمثال السكائمة : وهى التى لم يصرح فيها بلفظ التمثيل ، ولكنها تدل على معان رائعة فى إيجاز ، ويكون لها وقعها إذا نقلت إلى ما يشبهها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) (١) وكما فى قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) (٢) فكل من الآيتين إنما جرى به التقرير أمر ، مهم وهو الاعتدال والتوسط فى الأمور فخير الأمور أوسطها :

٣ - الأمثال المرسلة : وهى عبارة عن الجمل التى تأتى أرسالاً من غير تصريح بلفظ التشبيه ، لكنها جارية مجرى الأمثال : وهى فى القرآن الكريم كثيرة كما فى قوله تعالى : (لكل نداء مستقر وسوف تعلمون) (٣) (ولا يحق للمسكر المسمى إلا بأهله) (٤) (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) (٥) (مثل هذا فى عمل العاملون) (٦) .

فوائد الأمثال فى القرآن :

عما لاشك فيه أن ضرب الأمثال فى القرآن الكريم يستفاد منه أمور كثيرة منها :

١ — ففيها التذكير والوعظ ، والحث على فعل الخير ، والزجر عن فعل الشر ، والترغيب فى الأعمال الحسنة ، والترهيب من كل ما لا يرضى الله ورسوله .

٢ — إبراز المعنى المقول فى صورة المحسوس ، فتقبله النفس ، لأن للمعنى المقولة لا تستقر فى الذهن إلا إذا صبغت فى صورة حسية تقرب المعنى إلى الأذهان .

(٢) سورة الاسراء (٢٩)

(٤) فاطر (٤٣)

(٦) الصافات (٦١)

(١) سورة الفرقان (٦٧)

(٣) سورة الأنعام (٦٧)

(٥) الرحمن (١١)

٣ - كما أن في ضرب الأمثال كشفاً للحقائق وعرض الغائب في معرض الحاضر المشاهد كما في قوله تعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) (١) وبالجملة فإن لضرب الأمثال في القرآن الكريم شأنًا ليس بالحفي في إبراز خفيات الأمور ، ورفع الاستار عن الحقائق ، وإبراز المتخيل في صورة الحقيق ، والمتوهم في معرض للتيقن والغائب كأنه شاهد .

وسدق الله العظيم إذ يقول : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون) (٢) .

وقال تعالى : (وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون) .

القسم في القرآن الكريم

١ — معنى القسم :

القسم : بفتحين — بمعنى اليمين ، وجمع قسم بكسر فسكون بمعنى جزء الشيء المقسم إلى أجزاء وأقسام . وفعل الأول لازم بزنة أفعل ومصدره بزنة إفعال بكسر الهمزة تقول : أقسم إقساماً ، أما القسم بفتحين فهو اسم مصدر ، أو هو المعنى الحاصل بالمصدر . وفعل الثاني متعد بزنة فعل بفتحين وقسم بالقشيد بزنة فعل .

ويقول الراغب أن القسم بمعنى اليمين أصله من القسامة وهي إيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم ومعهم دليل دون البيعة فيحلفون خمسين يمينا تقسم عليهم ، ثم صار اسماً لكل حلف . فكأنه كان في الأصل تقسم إيمان ثم صار يستعمل في نفس الحلف والإيمان . فيقال قسم بمعنى حلف وأقسم بمعنى حلف . قال تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم) (١) .

وقال : (أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة) (٢) وقال : (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة) (٣) وقال : (فلا أقسم برب المشارق والمغارب) (٤) .

وقال : (إذ أقسموا ليصر منها مصيحين) (٥) وقال : (وقامهما إلى ليلنا لمن الناصحين) (٦) وقال (كما أنزلنا على المقسمين الذين جعلوا القرآن عضين) (٧)

(٢) الأعراف (٤٩) .

(٤) المارج (٤٠) .

(٦) الأعراف (٢٠) .

(١) فاطر (٤٢) .

(٣) القيامة (١-٢) .

(٥) القلم (١٧) .

(٧) الحجر (٩٠) .

وقال : (قالوا تقاسموا بالله لنبيته وأهلته ثم لنقولن لو ليه ما شهدنا مهلك أهله وإنا لصادقون) (١)

٧ — أما الحلف : فأصله المحالفة والمعاهدة والمعاهد بين القوم ، وعند حصول التحالف والمعاهد بين الناس يقع توكيدها بالإيمان . فصاروا يطلقون الحلف ويريدون اليمين نفسه ، قال تعالى : (ولا تطع كل حلاف مهين همزة مشاء ضميم) (٢) . وقال : (يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كنوا مؤمنين) (٣) .

وقال : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم وما هم بمتكسرون) (٤)

وقال صلى الله عليه وسلم (من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) (٥) .

٣ — أما اليمين : فأخوذة من أن المتحالفين والمعاهدين قد يضع كل منهم يمينه في عين الآخر فصار الحلف يسمى يميناً مجازاً قال تعالى :

(لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) (٦)

وهكذا نجد أن المعنى في كل من القسم واليمين والحلف راجع إلى معنى التوكيد والتقوية في الكلام ، بل إن السيوطي نقل عن بعض العلماء أنهم جعلوا مثل قوله تعالى : (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) (٧) قسماً وإن كان فيه إخبار بشهادة لأنه لما جاء توكيداً للخبر سمى قسماً . وقال : وقد قيل ما معنى القسم منه تعالى ؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن فالمؤمن مصدق بمجرد الإخبار ومن غير قسم وإن كان لأجل الكافرين فلا يفيد ، وأجيب بأن القرآن نزل بلغة القريب ومن عاداتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً .

(٢) القلم (١٠-١١) .

(٤) التوبة (٥٩) .

(٥) البخاري (١٦٤/٨) باب لا تحلفوا بآبائكم .

(٧) المنافقون (١) .

(١) النمل (٤٩) .

(٣) التوبة (٦٢) .

(٩) المائدة (٨٩) .

وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها ، وذلك أن الحكم يفصل باثنين إما بالشهادة وإما بالقسم فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة فقال : شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم (١) . وقال : (قل إني وربي إنه الحق) (٢) . وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى : (وفي السماء رزقكم وما توعدون ، فو رب السماء والأرض إنه الحق) (٣) صرخ وقال : من ذا الذي أغضب الجليل حتى أُلجأ إلى اليمين .

أركان القسم في القرآن :

للقسم أركان أربعة : مقسم ، ومقسم به ، ومقسم عليه ، وأداة للقسم .

أما المقسم فهو الله سبحانه وتعالى ، وأما المقسم به فهو ذات الله تعالى أوصفة من صفاته ، أو فعل من أفعاله أو كائن من الكائنات هو مظهر أقدربه وأثر من آثار عظمته ، والمقسم عليه هو إثبات وحدانيته تعالى في الذات والصفات والأفعال ، أو إثبات حقيقة الرسالة وما جاءت به من عند كتابات حقيقة القرآن ، أو اليوم الآخر وما فيه من أهوال وأمور جسام . وأما الأداة فهي الباء وينوب عنها كثيرا حرف الواو ويدخل على الظاهر دون المضمرة . وحرف التاء ويدخل على لفظ الجلالة . وقد تحذف الأداة مع فعل القسم وللقسم به ويدل على ذلك اللام المنلقى بها القسم وذلك كثير جدا في القرآن الكريم .

وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع هي : فو رب السماء والأرض ، قل بلى وربي لتبشرن ، فو ربك لتحشرنهم ، والشیاطین ، فو ربك لتسألنهم أجمعين ، فلا وربك لا يؤمنون . فلا أقسم برب المشارق والمغارب ، والباقي كله قسم بمخلوقاته .

أنواع القسم :

ينقسم القسم الوارد في القرآن إلى نوعين : ظاهر ومضمرة .

(١) آل عمران (١٨) .

(٢) يونس (٥٢) .

(٣) الداريات (٢٢-٢٣) .

١ - الظاهر :

ما ظهرت أركانها أو أغلبها وهو الأعم الأغلب في القرآن الكريم وقد جاء على أنحاء مختلفة وأشكال متنوعة فتارة يتعدد المقسم به مع افراد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور في رق منشور والبيت المعمور والسقف المرفوع والبحر المسجور إن عذاب ربك لواقع) (١) وتارة يتعدد للمقسم به مع تعدد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والضحى والليل إذا سجدى ماودعك ربك وما قلى والآخرة خير لك من الأولى ولسوف يعطيك ربك فترضى) (٢).

وتارة يشفرد المقسم به مع تعدد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (٣) : وقد صرح بالجواب في كثير من السور وفي بعضها لم يصرح به كما في قوله تعالى : (والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر هل في ذلك قسم لذي حجر) (٤) . وفي هذا الذي لم يصرح فيه بالجواب نجد في الكلام ما يدل عليه . ففي آيات سور الفجر هذه الجواب محذوف لأن الاستفهام في قوله : (هل في ذلك قسم) . لا يصلح جواباً للقسم . والذي يدل على الجواب هو قوله تعالى : (ألم تركب فعدل ربك بما د) (٥) فتقدير الجواب المحذوف حينئذ لنحاسبن ولينزلن بكم ما نزل بأسلافكم .

٢ - المضمرة : ما دل عليه مضمون الكلام نحو قوله تعالى : لنبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً ...) (٦) فلفظه القسم وأداته غير موجودين في الكلام . ولكن علماء التفسير واللغة يقدرون في الكلام قسماً مضمراً ويقولون (والله لنبلون) ويحملون نون التوكيد قرينة على ذلك .

(١) الطور (١-٧) .

(٢) الضحى (١-٥) .

(٣) النجم (١-٤) .

(٤) الفجر (١-٥) .

(٥) الفجر (٦) .

(٦) آل عمران (١٨٦) .

وهذا النوع قليل في القرآن الكريم والأول هو المألوف والكثير كما ذكرنا
ومن هذا النوع الثاني قوله تعالى : (ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن
العظيم) (١) .

وقوله : (ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون) (٢) وغير ذلك .

مشكلات القسم :

سبق أن ذكرنا أن الله سبحانه وتعالى قد أقسم بنفسه في القرآن في سبعة
مواضع ، وجميع الإقسام في غير هذه المواضع بمخلوقاته سبحانه وقد يشكل
هذا على البعض فيقول : كيف يقسم بالخلق ، وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟
وفي الإجابة عن هذا يقول السيوطي : —

قلنا أجيب عنه بأوجه :

أحدها :

أنه على حذف مضاف أي ورب النين ورب الشمس وكذا الباقي .

الثاني :

أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بها فنزل القرآن على ما يعرفونه .

الثالث :

أن الإقسام إنما يكون بما يعظمه المقسم أو يحبه وهو فوقه ، والله تعالى ليس
في دونه ، فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته لأنها تدل على بارئها وصانعها وقال
ابن أبي الأصمعي في أسرار القوانع : القسم بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع
لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل ، إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل .

(١) الحجر (٨٧) .

(٢) الحجر (٩٧) .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال : إن الله يقسم بما يشاء من خلقه وليس لأحد أن يتسم إلا بالله . وقال العلماء : أقسم الله تعالى بالنبي صلى الله عليه وسلم في قوله « لممرك ... » لتعرف الناس عظمته عند الله ومكانته لديه . أخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال : ما خلق الله ولا ذرأ ولا برأ نفساً أكرم عليه من محمد ﷺ وما مموت الله أقسم بحياة أحد غيره . قال : (لممرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون) (١) . وقال أبو القاسم القشيري : القسم بالنفس لا يخرج عن وجهين إما الفضيلة أو المنفعة ، فالفضيلة : كقوله : (وطور سينين وهذا البلد الأمين) (٢) والمنفعة نحو « والتين والزيتون » وقال غيره : أنسم الله تعالى بثلاثة أشياء ، بذاته كالآيات السابقة . وبفعله نحو : (والسما وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سواها) (٣) . أو بفعوله (والنجم إذا هوى) ، (والطور وكتاب مسطور) أ هـ

إذن فليس على ورود القسم في القرآن إشكال لأنه أسلوب من أساليب تقوية الكلام وتوكيده عند العرب ، وقد جرى القرآن على سننهم في هذا ، كما لا يوجد إشكال في القسم عليه لأنه لا يمدو أن يكون من أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها ، فهو تارة يكون على التوحيد كما في أول سورة الصافات ، وتارة على حقبة القرآن كما في قوله : (فلا أقسم بمواقع النجوم ... إنه لقرآن كريم) وكما في أول سورة الزخرف والدخان .

وتارة على أن محمد رسول الله كما في أول سورة يس . وتارة على نفي صفة ذميمة عن الرسول ﷺ كما في أول سورة النجم ، والقلم ، وتارة يكون على الجزاء والوعد والوعيد كما في أول سورة الداريات والطور والفرات . وهكذا .

فالإشكال إنما هو في القسم به كيف يكون غير الله تعالى ؟ وقد رأينا الإجابات

(٢) التين (٢-٣)

(١) الحجر (٧٢) .

(٣) الشمس (٥-٧) .

التي ساقها السيوطي على ذلك . ولمسنا أن الفرض من القسم تعظيم للقسم به غالباً .

ولله أن يعظم ما شاء من خلقه ومن شاء فجميع خلقه في الدلالة على أحكام الصنع وإبداعه سواء ، وفي الدلالة على عظمة خالقه ، ولايتوهم من إقسام الله بخلقه غير هذا .

أما نحن فيتوهم منا تعظيم غير الله تعالى ولهذا نهينا عن القسم بغيره سبحانه . ولا يثبت من الإشكال إلا ماورد في الصحيح من أن النبي ﷺ قال لأحد الصحابة « وأبيك » ، والإجابة عن هذا أنه لثقوية الكلام فقط ولم يقصد منه تعظيم أبي الصحابي . فما جاء على هذا النحو من أحد الناس ولم يقصد منه تعظيم غير الله تعالى لا يكون مرتكباً لكفر ، ويؤيده ماورد في صحيح البخاري من أن النبي ﷺ قال : « من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله . ولم ينسبه إلى الكفر » (١) .

أما ما قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك للصحابي قبل النهي فخير قوى إذ لم يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم تعظيم غير الله في جاهلية أو إسلام .

وما أشكل على بعض الناس من أمر القسم ما رأوه من تصدره أحياناً بحرف النفي الذي يوهم أن المراد نفي القسم مع أن المراد الحقيقي هو القسم كقوله تعالى :

(لا أقسم بيوم القيامة . ولا أقسم بالنفس اللوامة) (٢) ، (فلا أقسم بما تبصرون) (٣) ، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) (٤)

(١) البخاري (١٦٦/٧) باب من حلف بجماعة سوى الإسلام .

(٢) القيامة (٢-١) . (٣) الحاقة (٣٨) .

(٤) النساء (٦٥)

(فلا أقسم بمواقع النجوم . .) (١) ونحو ذلك من الآيات :

وفى الإجابة عن ذلك يقال :

١ - إن حرف النفي زائد والتقدير : أفسم بيوم القيامة ، أفسم بما تبصرون فوربك لا يؤمنون ، وهكذا فى البواقي التى من هذا القبيل .

٢ - أنها نفى لمحدوف يقتضى المقام نفية ورده والتقدير : ليس الأمر كما يزعمون فى أمر البعث أقسم بيوم القيامة . لاشبهة فى أن القرآن حق : أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم ، وماهـ وبقول شاعر قليل ما تؤمنون ، ولا بقول كاهن قليل ما تذكرون ، تنزيل من رب العالمين (لا إيمان لمن لم يرض بحكمك وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) .

٣ - أنها لنفس الحاجة إلى القسم حقيقة ، وقد يجهل الكلام على هذا النحو لادعاء أن الأمر المراد إيمانه ليس فى حاجة إلى قسم لشدة ثبوته ووضوح أمره كما يقول الرجل لصاحبه : أنا لا أحلف لك على كذا . يقصد أنه لظهور أمره ووضوحه ليس فى حاجة إلى قسم .

ومن نفى الحاجة إلى القسم إنا فى التأكيذ والتقرير - الذى هو الغرض من القسم لأنه يجعل المقام فى غنى بالثقة واليقين عن الأقسام .

وأولى الإجابات بالقبول القول الثالث إذا أن القول بزيادتها فيه أنها تزداد لتأكيد النفى فى الأساليب العربية ، والأساليب القرآنية التى وردت فيها هنا يراد منها إثبات شيء معين بالقسم وتأكيذ هذا الشيء ، فكيف يؤكد الشيء بتأكيذ نفية ؟

وكذلك لا يشبه القول بأنها نفى لحدوف يقتضيه المقام • لأن ذلك
يقتضى القراءة على وجوب الفصل بين « لا » و « أقسم » لكناى الانقطاع
بين الجملتين •

وكل القراءات على الوصل (١) •

حفظ الله القرآن الكريم

من التبديل والتحريف

من الخصائص الكبرى للقرآن الكريم أن الله تبارك وتعالى تكفل بحفظه ، من أن يناله التبديل أو التحريف ، لما سبق في علم الله الأزلي أن هذا الكتاب هو الدستور الدائم الذي فيه صلاح أمور العباد حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

وتظهر هذه الخاصية حينما تقرأ قوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (١) .

بقوله تعالى : (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهاداء فلا تخشوا الناس واخشوا ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (٢) .

حيث جعل سبحانه حفظ التوراة موكولا إلى الربانيين والأحبار ، ولذا نالها التحريف والتبديل ، لأن الله عز وجل أراد لها عدم البقاء .

أما القرآن الكريم فهو باق محفوظ لا يندثر ولا يتبدل ، ولا يلبس بالباطل ولا يمسسه التحريف وهو يقودهم إلى الحق برعاية الله وحفظه ، كانوا يريدون الحق ، وإن كانوا يطلبون الملائكة للتثبيت . . . إن الله لا يريد أن ينزل عليهم للملائكة ، لأنه أراد بهم الخير فنزل لهم الذكر المحفوظ ، لا ملائكة المهلاك والتدمير .

وننظر نحن اليوم من وراء القرون إلى وعد الله الحق بحفظ هذا الذكر

ففى فيه المعجزة الشاهدة برؤية هذا الكتاب — إلى جانب غيرها من الشواهد الكثيرة — ونرى أن الأحوال والظروف والملابسات والموامل التى تغلبت على هذا الكتاب فى خلال هذه القرون ما كان يمكن أن تتوكله مصونا محفوظا لا تبدل فيه كلمة ، ولا تحرف فيه جملة ، لولا أن هناك قدرة خارقة عن إرادة البشر ، أكبر من الأحوال والظروف والملابسات والموامل ، تحفظ هذا الكتاب من التغير والتبدل ، وتصونه من العبث والتحريف .

لقد جاء على هذا القرآن زمان فى أيام الفتن الأولى كثرت فيه الفرق ، وكثر النزاع ، وطمت فيه الفتن وتماوجت فيه الأحداث . وراحت كل فرقة تبحث لها عن سند فى هذا القرآن وفى حديث رسول الله ﷺ ودخل فى هذه الفتن وسافها أعداء الدين الأصلاء من اليهود — خاصة — ثم من « القوميين » دعاة « القومية » الذين تسموا بالشعوبيين ؟

ولقد أدخلت هذه الفرق على حديث رسول الله ﷺ ما احتاج إلى جهد عشرات العلماء الأتقياء الأذكياء عشرات من السنين لتحرير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنقيتها من كل دخيل عليها من كيد أولئك الكائدين لهذا الدين .

كما استطاعت هذه الفرق فى تلك الفتن أن تؤول معانى النصوص القرآنية وأن تحاول أن تلوى هذه النصوص لتشهد لها بما تريد تقريره من الأحكام والاتجاهات ولكنها عجزت جميعا . وفى أشد أوقات الفتن حلوك واضطرابا أن تحدث حدثا واحدا فى نصوص هذا الكتاب المحفوظ ، وبقيت نصوصه كما أنزلها الله ، حجة باقية على كل محرف وكل مؤول ، وحجة باقية كذلك على ربانية هذا الذكر المحفوظ .

ثم جاء على المسلمين زمان — ما زال نعانیه — ضعفوا فيه عن حماية أنفسهم وعن حماية عقيدتهم وعن حماية نظامهم ، وعن حماية أرضهم ، وعن حماية أعراضهم وأموالهم وأخلاقهم ، وعن حماية عقولهم وإدراكهم وغير عليهم أعداؤهم الغالبون . كل معروف عندهم وأحلوا مكانه كل منكرفيهم . كل منكرف من العقائس والتصورات

ومن القيم والموازين ، ومن الأخلاق والعادات ، ومن الأنظمة ، والقوانين ::
وزينوا لهم الاتحلال والفساد والنوقح والتعري من كل خصائص (الانسان)
وردتم إلى حياة كحياة الحيوان . . وأحيانا إلى حياة يشتمل منها الحيوان . .
ووضعوا لهم ذلك الشر كاه تحت عنوانات براقة من التقدم والتطور والعلمانية
والعلمية والانطلاق والتحرر وتحطيم الأغلال والثورية والتجديد إلى آخر تلك
الشعارات والعناوين - (وأصبح « للسلمون » بالأسماء وحدها مسلمين ليس
لهم من هذا المدير قليل ولا كثير ، وباتوا غناء كغناء السيل لا يمنع ولا يدفع
ولا يصلح لشيء ، إلا أن يكون وقودا للنار - وهو وقود هزيل) .

ولكن أعداء هذا الدين - بعد هذا كله - لم يستطيعوا تبديل نصوص
هذا الكتاب ولا تحريفها ، ولم يكونوا في هذا من الزاهدين ، فقد كانوا
أحرص الناس على بلوغ هذا الهدف لو كان يبلغ ، وعلى نيل هذه الأمتية لو
كانت تنال .

ولقد بذل أعداء هذا الدين - وفي مقدمتهم اليهود - رصيدهم من تجارب
أربعة آلاف سنة أو تزيد في الكيد لدين الله ، وقدروا على أشياء كثيرة . .
قدروا على الدس في سنة رسول الله ﷺ وعلى تاريخ الأمة المسلمة وقدروا على
نزوير الأحداث ودس الأشخاص في جسم المجتمع المسلم ليؤدوا الأدوار التي
يجوزون عن أدائها وهم سافرون .

وقدروا على تحطيم الدول والمجتمعات والأنظمة والقوانين .

وقدروا على تقديم حملاتهم الخونة في صورة الأبطال الأبحاد ليقوموا لهم
بأعمال الدم والتدمير في أجسام المجتمعات الإسلامية على مدار القرون ، وبخاصة
في العصر الحديث .

ولكنهم لم بقدروا على شيء واحد . والظروف الظاهرية كلها مهيأة له .
إحداث شيء في هذا الكتاب المحفوظ ، الذي لا حاية له من أهله المنتسبين إليه ،
وهم بعد أن بنذوه وراء ظهورهم غناء كغناء السيل لا يدفع ولا يمنع ، فدل هذا

مرة أخرى على ربانية هذا الكتاب ، وشهدت هذه المعجزة الباهرة بأنه حقا تنزيل من عزيز حكيم .

لقد كان هذا الوعد على زمن رسول الله ﷺ مجرد وعد أما هو اليوم — من وراء كل تلك الأحداث الضخام ، ومن وراء تلك القرون الطوال — فهو للمعجزة الشاهدة بربانية هذا الكتاب والتي لا يمارى فيها إلا عبيد جهول .

« إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون » صدق الله العظيم

وفي تفسير القرطبي :

أبنا الشيخ الفقيه الإمام أبو القاسم عبد الله عن أبيه الشيخ الفقيه الإمام المحدث أبي الحسن علي بن خلف بن معزور الكوفي النخعي قال :

فريء على الشيخة المسألة فخر النساء شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الدينوري وذلك بمنزله بدار السلام في آخر جمادى الآخرة من سنة أربع وستين وخمسمائة ، قيل لها : أخبركم الشيخ الأجل العامل ، نقيب النقباء ، أبو الفوارس طراد بن محمد الزفقي قراءة عليه وأنت تسمعين صنة تسمين وأربعمائة ، أخبرنا علي بن عبد الله بن إبراهيم ، حدثنا أبو علي عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المعروف بالطوماري حدثنا الحسين بن فهم قال : سمعت يحيى بن أكرم يقول : كان المأمون — وهو أمير إذ ذاك — مجلسا نظر ، فدخل في جملة الناس رجل يهودى حسن الثوب ، حسن الوجه طيب الرائحة ، قال فتكلم فأحسن الكلام والمعبارة ، قال فلما تقوض المجلس دعاه للمأمون فقال له : إسرائيلي ؟ قال : نعم ، قال له : أسلم حتى أقبل بك وأصنع ، ووعدته . فقال : ديني ودين آبائي . وانصرف ، قال : فلما كان بعد سنة جاء مسلما ، قال : فتكلم على الفقه فأحسن الكلام ، فلما تقوض المجلس دعاه المأمون وقال : أأنت صاحبنا بالأمس ؟ قال له : بلى .

قال : فما كان سبب إسلامك ؟

قال ، انصرفت من حضرتك فأحببت أن امتحن هذه الأديان ، وأنت تراني .

حسن الخط ، فعمدت إلى التوراة. فكتبت ثلاث نسخ فزدت فيها ونقصت ، وأدخلتها الكنيسة فاشترت مني ، وعدت إلى الإنجيل فكتبت ثلاث نسخ فزدت فيها ونقصت ، وأدخلتها البيعة (١) فاشترت مني ، وعدت إلى القرآن فعملت ثلاث نسخ وزدت فيها ونقصت ، وأدخلتها الوراقين فتصفحوها ، فلما أن وجدوا فيها الزيادة والنقصان رموا بها فلم يشتروها ، فعلمت أن هذا كتاب محفوظ ، فكان هذا بسبب سلامي .

قال يحيى ابن أكرم فحججت تلك السنة فلقيت سفيان بن عيينة فذكرت له الخبر فقال لي مصداق هذا في كتاب الله عز وجل ، قال قلت : في أى موضع ؟ قال في قول الله تبارك وتعالى في التوراة والإنجيل : (يا استحفظوا من كتاب الله) (٢) فجل حفظه إليهم فضاع ، وقال عز وجل (إنا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) (٣) فحفظه الله عز وجل علينا فلم يضع (٤) .

(١) الهدية : أى الكنيسة .

(٢) سورة المائدة (٤٤)

(٣) سورة الحجر (٩)

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن (٢٦٢١ - ٣٦٢٢) ط : الشعب . في ظلال القرآن (٢١٢٧ - ٢١٢٩) الفخر الراوى (٣٧٧/٥) ، ارشاد العقل الصليم (٨٩٦/٣) ط : السعادة .

مراجع الجزء الأول

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - أبحاث في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضى .
- ٣ - إحياء علوم الدين - للامام الغزالى .
- ٤ - الإيهام بشرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكى .
- ٥ - الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية .
- ٦ - الاتقان فى علوم القرآن للامام جلال الدين السيوطى .
- ٧ - الأحاديث القدسية ومنزلتها فى التشريع للدكتور محمد اسماعيل .
- ٨ - الأحكام فى أصول الأحكام للأبدي .
- ٩ - الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم .
- ١٠ - أحكام القرآن للجصاص : أحمد بن على :
- ١١ - أحكام القرآن لابن العربى .
- ١٢ - أحكام قراءة القرآن الكريم للشيخ محمود الحصرى .
- ١٣ - أرشاد العقل السليم لأبى السعود .
- ١٤ - إرشاد الفحول للشوكافى .
- ١٥ - الارشادات الجلية للدكتور محمد عيسن :
- ١٦ - أسباب النزول للسيوطى .
- ١٧ - أسرار ترتيب سور القرآن للسيوطى .
- ١٨ - الأشباه والنظائر للسيوطى .
- ١٩ - الاصابة فى تمييز الصحابة للامام ابن حجر .
- ٢٠ - أصول السرخسى : أبى بكر محمد بن أحمد .
- ٢١ - أصول الفقه للشيخ عبد الفنى عبد الحالى وآخرين .

- ٢٢ — أصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة .
- ٢٣ — أصول الفقه للدكتور : محمد أبو النور زهير .
- ٢٤ — أصول الفقه للمختصرى .
- ٢٥ — أصول القانون — للشيخ السنهورى .
- ٢٦ — أصول التربية الإسلامية — الدكتور محمد منير مرسى .
- ٢٧ — الإضاءة فى بيان أصول القراءة للشيخ الضباع .
- ٢٨ — إعجاز القرآن لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى .
- ٢٩ — اعلام الثقافة العربية ونواحي الفكر الاسلامى — محمد عطية الابراشى ،
أبو الفتوح السنوانى .
- ٣٠ — الأم للامام الشافعى محمد بن ادریس .
- ٣١ — البرهان فى علوم القرآن للامام الزركشى .
- ٣٢ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أبى الوليد محمد بن أحمد .
- ٣٣ — بصائر ذوى النميز للفيروز ابادى .
- ٣٤ — بلوغ المرام من أدلة الأحكام للامام أحمد بن على بن حجر .
- ٣٥ — تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر .
- ٣٦ — تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضى .
- ٣٧ — تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى .
- ٣٨ — تخريج الفروع على الأصول للزنجاني .
- ٣٩ — الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى .
- ٤٠ — التربية الإسلامية — أصولها وتطورها فى البلاد العربية — للدكتور
محمد منير مرسى .
- ٤١ — التشريع الإسلامى : مصادره وأطواره للدكتور شعبان محمد اسماعيل
- ٤٢ — التشريع الربانى والقانون الوضعى لآبى الأعلى المودودى .

- ٤٣ - تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير .
- ٤٤ - تفسير المنار للشيخ رشيد رضا .
- ٤٥ - التفسير الكبير لفخر الدين الرازي .
- ٤٦ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للاسنوي .
- ٤٧ - تهذيب شرح الاسنوي للدكتور شهباز محمد اسماعيل .
- ٤٨ - تفسير التحرير للعلامة للشيخ محمد أمين .
- ٤٩ - جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام جعفر بن محمد بن جرير الطبري .
- ٥٠ - جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر .
- ٥١ - جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي .
- ٥٢ - الجامع لاحكام القرآن للإمام القرطبي .
- ٥٣ - الجامع الصغير للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
- ٥٤ - حاشية ابن عابدين على رد المختار على الدر المختار .
- ٥٥ - حاشية البيهقي على شرح المحلى جلال الدين محمد بن أحمد .
- ٥٦ - حاشية الشيخ حسن المطار على شرح المحلى على جمع الجوامع .
- ٥٧ - حصائص النصور الاسلامي - سيد قطب .
- ٥٨ - خلاصة تذهيب تهذيب السكال في أسماء الرجال .
- ٥٩ - دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبه .
- ٦٠ - الدين الخالص : للشيخ محمود خطاب السبكي .
- ٦١ - الرسالة للإمام الشافعي : بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .
- ٦٢ - رسالة القرآن للشيخ محمد الفزالي .
- ٦٣ - روضة الناظر لابن قدامة : عبد الله بن أحمد .

- ٦٤ - روح الممانى للآلوسى : تصوير يروت .
- ٦٥ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين - للإمام النووى .
- ٦٦ - سنن أبى داود .
- ٦٧ - سنن ابن ماجه .
- ٦٨ - سنن النسائى .
- ٦٩ - سنن البيهقى .
- ٧٠ - سنن الترمذى .
- ٧١ - سنن الدارقطنى .
- ٧٢ - شرح الأربعين النووية لابن حجر الهيتمى .
- ٧٣ - شرح السنة للإمام البيهقى .
- ٧٤ - شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك .
- ٧٥ - شرح معانى الآثار للطحاوى .
- ٧٦ - شرح المضد على مختصر ابن الحاجب .
- ٧٧ -
- ٧٨ - شريعة الإسلام - للدكتور يوسف القرضاوى .
- ٧٩ - صحيح الامام البخارى .
- ٨٠ - صحيح الامام مسلم بشرح النووى .
- ٨١ - صحيح ابن حبان
- ٨٢ - صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل - عبد الفتاح أبو غدة :
- ٨٣ - ضحى الإسلام - أحمد أمين .
- ٨٤ - الطرق الحسكية لابن القيم .

- ٨٥ — ظهر الاسلام — أحمد أمين .
- ٨٦ — العقل عند العرب — قسري حافظ طوقان .
- ٨٧ — العلم شعار الثورة الثقافية ، محمد عطية الابراهمي .
- ٨٨ — العمدة في تجويد القرآن الكريم للشيخ محمود علي بسة .
- ٨٩ — علوم الحديث لابن الصلاح .
- ٩٠ — عون المعبود في شرح سنن أبي داود .
- ٩١ — الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير .
- ٩٢ — فتح الباري لابن حجر .
- ٩٣ — فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي العريض .
- ٩٤ — فجر الاسلام — أحمد أمين .
- ٩٥ — فتح القدير — للشوكاني .
- ٩٦ — الفروق الفقهية للقرافي .
- ٩٧ — فقه الاسلام — حسن أحمد الخطيب .
- ٩٨ — في ظلال القرآن للشيخ سيد قطب .
- ٩٩ — قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام عز الدين بن عبد السلام .
- ١٠٠ — القياس في الشريعة الاسلامي لابن تيمية وابن القيم .
- ١٠١ — كتاب المصاحف للسجستاني .
- ١٠٢ — الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري .
- ١٠٣ — كيف ينزل القرآن الكريم للشيخ عامر عثمان .
- ١٠٤ — لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن .
- ١٠٥ — لسان العرب لابن منظور .
- ١٠٦ — لطائف الاشارات لفنون القراءات للقسطلاني .

- ١٠٧ - مختار الصحاح للرازي .
- ١٠٨ - مختصر لابن الحاجب عثمان بن عمر .
- ١٠٩ - للدخل للفقهاء الأسلاحي . للدكتور محمد سلام مذكور .
- ١١٠ - للدخل للترجمة الشريفة الإسلامية : للدكتور عبد الكريم زيدان .
- ١١١ - مذكرة فضلة للشيخ جبار الرب رمضان في تخريج الفروع على الأصول .
- ١١٢ - مسند الإمام أحمد ابن حنبل .
- ١١٣ - مسند الامام الشافعي محمد بن ادريس .
- ١١٤ - مسلم الثبوت مع شرحه فوائذ الزحوت لعبد العلي محمد بن نظام الدين .
- ١١٥ - المستق للإمام محمد بن محمد الغزالي .
- ١١٦ - المستدرك للحاكم .
- ١١٧ - مشكل الآثار للطحاوي .
- ١١٨ - المصباح للنير للقيومي .
- ١١٩ - مصطلح الحديث للشيخ الشهاوي .
- ١٢٠ - للمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري محمد بن علي الطيب .
- ١٢١ - مراجع للنهاج للجزري - محمد بن يوسف بن عبد الله .
- ١٢٢ - مع القرآن الكريم للشيخ الحصري .
- ١٢٣ - مع القرآن الكريم للدكتور شبان محمد إسماعيل .
- ١٢٤ - معالم الثقافة الإسلامية - الدكتور عبد الكريم عثمان .
- ١٢٥ - معجم الطبراني .
- ١٢٦ - المفتي لابن قدامة عبد الله بن أحمد المقدسي .

- ١٢٧ - مفتي المحتاج للإمام محمد الشريفي الخطيب .
١٢٨ - معجم الطبراني .
١٢٩ - مكانة السنة في الإسلام للدكتور محمد أبو زهرة .
١٣٠ - مناقب الإمام الشافعي للإمام فخر الدين الرازي .
١٣١ - مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني .
١٣٢ - للنهل الحديث في شرح الحديث . للدكتور موسى شاهين لاشين .
١٣٣ - من توجيهات الإسلام - الشيخ محمود شلتوت .
١٣٤ - الموضوعات لابن الجوزي - عبد الرحمن بن علي .
١٣٥ - الموافقات للإمام الشاطبي . بتحقيق الشيخ شاكر .
١٣٦ - الموطأ للإمام مالك مع شرحه تنوير الحوالك للإمام السيوطي .
١٣٧ - المعجزة الكبرى - القرآن - للشيخ محمد أبو زهرة .
١٣٨ - النبأ العظيم للدكتور دراز .
١٣٩ - النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري .
١٤٠ - نظرية النسخ في الشرائع السهاوية للدكتور شعبان محمد اسماعيل .
١٤١ - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول للانسوي .
١٤٢ - نهاية القول المفيد في أحكام التجويد للشيخ محمد مكي نصر .
١٤٣ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للإمام محمد بن علي الشوكاني .

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
تمهيد	٥
مسكاة العلم في الإسلام	٦
آداب العلم والتعلم	١٦
فضل العلماء	٢٠
من خصائص الشريعة الإسلامية ومميزاتها .	٢٧
صلاحيتها لكل زمان ومكان	٦١
شبهات مزعومة	٦٣
الفضل ما شهدت به الأعداء	٧٥
الباب الأول . مدخل لدراسة القرآن الكريم	٧٩
الفصل الأول : في معنى الوحي وأقسامه	٨٣
الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم	٩٧
الفصل الثاني : في نزولات القرآن الكريم	١٠٧
نزول القرآن منهجا والحكمة في ذلك	١٢٥
نزول القرآن على سبعة أحرف :	١٣٧
أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن الكريم	١٥٨
الفصل الثالث : في أسباب النزول .	١٦٩
الفصل الرابع : في جمع القرآن وما يتعلق به	٢١٩
المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار .	٢٣٥
ترتيب سور القرآن الكريم	٢٣٦
الفصل الخامس : في المكي والمدني من القرآن الكريم	٢٦٧
الفصل السادس : في فضل تلاوة القرآن الكريم	٢٨٥

الفصل السابع : في إعجاز القرآن الكريم .	٣٢١
الفصل الثامن : في ترجمة القرآن الكريم وموقف العلماء منها قديمًا وحديثًا	٣٣٧
توجيهات وتعليقات	٣٦٧
الفصل التاسع : النسخ في القرآن الكريم	٣٧٧
موقف العلماء من قضايا النسخ	٤٤٢
الفصل العاشر : قضايا مختلفة	٤٧٧
الحكم والمتشابه	٤٧٩
المطلق والمقيد	٤٨٤
الحمل والمبين	٤٨٨
العام والخاص	٤٩٢
أمثال القرآن الكريم	٤٩٥
القسم في القرآن الكريم	٤٩٩
حفظ الله القرآن الكريم من التبديل والنحرif	٥٠٨
مراجع الكتاب	٥١٣
الفهرس	٥٢١

المَدْخَلُ لِتَسْلُكِ الْفِرَاقِ وَالسَّيْرِ وَالْغُلُومِ الْأَمْتَلِ

تأليف

الدكتور شعبان محمد إسماعيل

الجزء الثاني

دار الانصاف
مكتبة. طباعة. نشر. توزيع
٨١ شارع البستان. ناحية من الجمهورية
أمام قسم عابدين - ت ٩٣١٥٨١

طَبْعُ مَطْبَعَةِ الْجَلْبِ
٨. دِهْلِي مَشْرِقِي شَرْعِي مِهْ شَاعِي الْفَلَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المدخل لدراسة العلوم الإسلامية

وفيه عدة فصول

- الفصل الأول : في تقسيم العلوم . .
- الفصل الثاني : في علم القراءات . .
- الفصل الثالث : في علم التفسير . . .
- الفصل الرابع : في علم الحديث . .
- الفصل الخامس : في علم الفقه . .
- الفصل السادس : في علم أصول الفقه . .
- الفصل السابع : في علم التوحيد . .

الباب الأول

المدخل لدراسة السنة

وفيه عدة فصول

الفصل الأول : في تعريف السنة . .

الفصل الثاني : في حجية السنة . .

الفصل الثالث : في الأدوار التي مر بها علم الحديث . .

الفصل الرابع : في أقسام الحديث ودرجاته . .

الفصل الخامس : في الوضع في الحديث وأسبابه . .

الفصل السادس : في تراجم أشهر رواة الحديث . .

الفصل الأول

في تقسيم العلوم

تمهيد :

لقد سبق أن بينا في المقدمة أن الإسلام قد عنى بالعلم أتم العناية ، وحث على تحصيله بكل وسيلة ، ولم يفرق المسلمون بين علم وعلم ، بل حاولوا الاستفادة من كل العلوم التي عليها مدار سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة ، حتى إن الرسول ﷺ كان يحث أصحابه على تعلم اللغات الأجنبية حين كان يبعثهم دعاة إلى الملوك والأمراء خارج الجزيرة العربية ، فنصح زيد بن ثابت أن يعلم كتابة اليهود ، لأنه لا يأمن جانبهم . وكان ﷺ يحث الرجال على تعليم أهلهم وذويهم .

فمن أبي بردة قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنية ، وآمن بمحمد ، والعبد المملوك إذا أدى حق الله تعالى وحق مولاه ، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ، ثم أعقبها فتزوجها فله أجران » (١) .

كما كان الصعابة رضى الله عنهم حريصين على الاستماع من رسول الله ﷺ

والأخذ عنه ، حتى كان الواحد منهم إذا لم يستطع حضور مجلس العلم أناب عنه صديقاً له ، ثم تعلم منه ما تلقاه من رسول الله ﷺ .

روى عن همر رضى الله عنه قال : « كنت أفا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد - وهى من عوالى المدينة - وكنا نقناب النزول إلى رسول الله ﷺ ينزل يوماً ، وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك » (١) .

ولم ينفرد الرسول وأصحابه بنشر الدعوة ، وتعليم الناس فى المدينة ، بل كان يرسل ﷺ رسله ودعائه إلى الجهات النائية من شبه الجزيرة العربية ، ليعلموا الناس ، ويوضحوا لهم الطريق إلى ربهم ، ويقرئهم القرآن الكريم .

ولقد استفاد الكثيرون من الصحابة من صحبتهم لرسول الله ﷺ حيث كانوا أول من تلقى أصول الدعوة الحمدية من رسول الله ﷺ وعاشوا مع المعلم الأول ، وقائد الإنسانية إلى الخير والرشاد ، فنبغ منهم العديد فى مجالات العلم والمعرفة ، وسياسة الأمة والقضاء ونظم الحرب وعلاقات الدول وغير ذلك . فنبغ فى القضاء « على - كرم الله وجهه » حتى كان إذا أشكل الأمر على أحد يقول : « قضية ولا أبا حسن لها » كما نبغ « معاذ بن جبل » فى العلم بالحلال والحرام و « زيد بن ثابت » فى تقسيم الموارث ، والأندية فى الغنائم ، وما إليها و « أبى بن كعب » فى قراءة القرآن .

روى البخارى أن رسول الله ﷺ قال : « أرحم أمتى بأمتى أبو بكر ، وأشد هم فى دين الله همر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقضاهم على ، وأعلمهم بالحلال والحرام

معاذ، وأفرضهم زيد بن ثابت^(١)، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح^(٢).

وقد تفرق هؤلاء العلماء من الصحابة في الأمصار الإسلامية، فنشروا فيها العلم، والعرف حولهم تلاميذ أخذوا عنهم وقاموا بنشر العلم بين الناس.

وكانت عناية المسلمين في صدر الإسلام مقصورة على العلوم الدينية. وهي القرآن وتفسيره، والحديث وروايته، واستنباط الأحكام الفقهية، والفتاوى الشرعية فيما يجد من مشا كل وما يعرض من أحداث، لذلك كانت العلوم المنتشرة في عهد بنى أمية هي العلوم المتصلة بالدين.

بخلاف ما كانت عليه الحال في أيام العباسيين الذين اشتغلوا بالعلوم العقلية: كالطب والفلسفة، والرياضيات وغيرها^(٣).

تقسيم العلوم :

ظهرت في الدولة الإسلامية عوامل متعددة كان لها أثر كبير في تكوين المجتمع الإسلامي، وأهم هذه العوامل :

(أ) التوسع في الفتوحات الإسلامية إلى أقصى السند شرقاً، وإلى أقصى المغرب والأندلس غرباً.

(ب) اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، كالفرس، والروم، والهنود، والصين وغيرهم.

(١) أى أعلمهم بعلم الفرائض وهى الموارث .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٠/٣٣) .

(٣) تاريخ الاسلام للدكتور حسن ابراهيم حسن (١/٤٩٤ - ٤٩٦) .

ونتيجة لذلك دخلت في الإسلام علوم جديدة إلى جانب العلوم الدينية .

وقد أخذ المسلمون من هذه العلوم بحظ وافر ، حباً في المعرفة ، وتطلعاً إلى الاستفادة من هذا الكون الفسيح .

أقسام العلوم عند ابن خلدون :

وقد قسم العلامة ابن خلدون هذه العلوم إلى قسمين :

١ — علوم آلية : كالنحو ، واللغة ، والمنطق والفلسفة ، والحساب ، والجغرافية .

٢ — علوم مقصودة بالذات : كال تفسير ، والحديث ، والفقه ، كما قسمها بعض العلماء إلى قسمين آخرين :

أقسام العلوم عند بعض العلماء :

(أ) العلوم النقلية وتشمل : علم القراءات ، التفسير ، الحديث ، الفقه ، علم الكلام ، النحو ، اللغة ، الأدب .

(ب) العلوم العقلية : وتشمل الطب ، والكيمياء ، والفلسفة ، والرياضيات والفلك والنجوم ، والموسيقى والسحر ، والتاريخ والجغرافية .

وبناء على ذلك نشأ فوجان من العلماء :

الأول : هم الذين يغلب على ثقافتهم النقل والاستيعاب ، ويسمون أهل علم .

الثاني : أهل عقل ، وهم الذين يغلب على ثقافتهم الابتداع والاستنباط .

ذكر ابن خلدون : أن الخليل بن أحمد اجتمع بابن المقفع وتحدثا في شتى

المسائل ، فلما افترقا قيل للخليل :

كيف رأيت ابن المقفع ؟

فقال : رأيت رجلا علمه أكثر من عقله .

وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟

قال : رأيت رجلا عقله أكثر من علمه^(١) .

فابن المقفع قد غلب على ثقافته النقل والترجمة ، والتأثر بأراء غيره من العلماء على حين أنه قد غلب على ثقافة الخليل بن أحمد الابتكار ، والإبداع .

لذلك كان هو أول من فرع قواعد النحو ، وصنف المعاجم ، وأول من تسكلم في علم العروض^(٢) .

ومهما كان هذا الاختلاف في تقسيم العلوم ، فإن الذى يعنيننا هنا هو : أن نلقى الضوء على بعض العلوم الإسلامية على قدر حاجتنا ، وهى العلوم التى تدرس فى قسم الدراسات الإسلامية ، وتترك الحديث عن العلوم الأخرى للأقسام المتخصصة .

(١) وفيات الاعيان (١٧٣/١) .

(٢) راجع : تاريخ الاسلام للدكتور / حسن ابراهيم ج ٢

المدخل لدراسة السنة

بين الكتاب والسنة :

لا خلاف بين المسلمين في أن القرآن الكريم أساس الإسلام ، ولباب دعوته ، ومناط شرائعها ، وأنه ينبوع الأول لشتى تعاليمه في أحوال المعاش والمعاد جميعاً وأنه برهان النبوة ، ودليل صدقها ، وممجزئتها الكبرى ، وأنه مجلى الوحي الأعلى ، وملئى الحقائق السماوية التي تنزلت من عند الله خالصة من كل شائبة ، مبرأة من كل لبس .

وأنه بهذا القرآن أصبح الرسول ﷺ مبلغاً من عند الله ، ومبيناً عن مراده ، وقد انتقل هو به انتقالاً نفسياً عالياً ، وصعد به في مراقى السكال البشرى إلى أوج بعيد . . .

فكانت كل آية تهبط عليه فوراً يتألق به باطنه ، وكشفاً تشرب به بصيرته . . .

ومن آثار علمه بالقرآن وتأثره به : نطقه بالسنن الراشدة والأحاديث الهادية فكانت هي الأخرى حكماً ينفذ بها الناس ، وهدى يشدهم إلى الصراط المستقيم . وقد امتن الله عليه بهذا الوحي المبارك فقال :

(وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا) ^(١) . ومع احترامنا للحشد الكبير من السنن المروية عن الرسول ، وحفاوتنا بالدراسات الحسنة التي تناولتها في القديم والحديث ،

فنحن نلفت النظر أن للسنة منزلة ثانوية بعد القرآن نفسه ، وأن العالم الأصيل بالإسلام إنما تقوم ثروته العلمية أولاً بمدى فقهه في الكتاب العزيز ، وبصره بمغائيه ومغازيه ، ولحظه لدلالته القريبة والبعيدة .

وأن الصورة المثقفة للإسلام إنما تعرف أبعادها وملاحمها البارزة مع القرآن أولاً ، ثم يحىء دور السنة في الإيضاح والتفصيل بعد أن تمهدت الحدود ، وعرفت الضوابط .

ولذلك نحن نرفض أن يشغل بالسنة رجل فقير بالقرآن ، ونرفض أن يستخرج أحكامها رجل قصير الباع في فقه الكتاب واستظهار أحكامه .

فإن ذلك قلب للأوضاع ، ومزقة للخطأ في تصور حقائق الدين ، وفي ترتيب صفاتها وكبرائها . . . ١ . وقد أجمع المسلمون على أن القرآن الكريم هو الأصل الأول في التشريع وأن السنة تلي من بعده في المرتبة .

١ — ذلك أن هذه السنن من أقوال وأفعال وأحكام وتقريرات إنما تنبئ على الدعائم المهددة من كلام الله جل شأنه ، وتمتد في اتجاهها وترتكز عليها ، فهي أشبه بالقواعد الفلكية مع أمهاتها من الكواكب الكبرى .

٢ — أن السنة اعتبرت أدلة شرعية بشهادة القرآن لها ، فهي تستمد قوتها كمصدر للأحكام من أمر القرآن بذلك في مثل قوله عز وجل :

(وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)^(١) (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)^(٢) .

وبهذا احتج ابن مسعود عندما جادلته امرأة في حديثه عن لعن النساء

المتبرجات بتزوير الخلقة ، زاهمة أن ذلك ليس في القرآن .

فقد روى البخارى ومسلم عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « لعن الله الواشحات ، والمستوشحات ، والمأصصات ، والمقمصصات ، والمثففات للحسن ، المغيرات خلق الله ، فقالت له امرأة في ذلك - أى اعترضته - فقال : « وما لى لا ألعن من لعنه رسول الله ، وهو فى كتاب الله » قال الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)^(١) .

٣ — ثم إن القرآن يقيى الثبوت ، فهو مشواتر جملة وتفصيلا .

أما السفة فإن منها المقواتر ، وأكثرها أخبار آحاد .

وروايات الآحاد تفيد الظن العلمى لا القطع الجازم . والأحكام الشرعية المهمة تعتمد على اليتيمات لا الظنيات .

٤ — ومن المسلم به أن القرآن الكريم وصل إلينا كاملا ، لم يفقص منه حرف واحد ، تظاهرت الكتابة والحفظ من أول يوم على صيائنه فى ضبط لم يؤثر البتة عن كتاب فى الأولين والآخرين ، أما السنين فقد تأخر تدوينها ، والتحق بها ما ليس منها ، فاجتهد الأئمة فى غربلتها ، ونقد طرقها ومقونها ، واختلفت أنظارهم فى ذلك بين التضعيف والقبول والرد .

ولا شك أنهم وضعوا قواعد للنقد العلمى تستحق كل احترام وجردوا تراث النبوة مما قد يعلق به من أوهام .

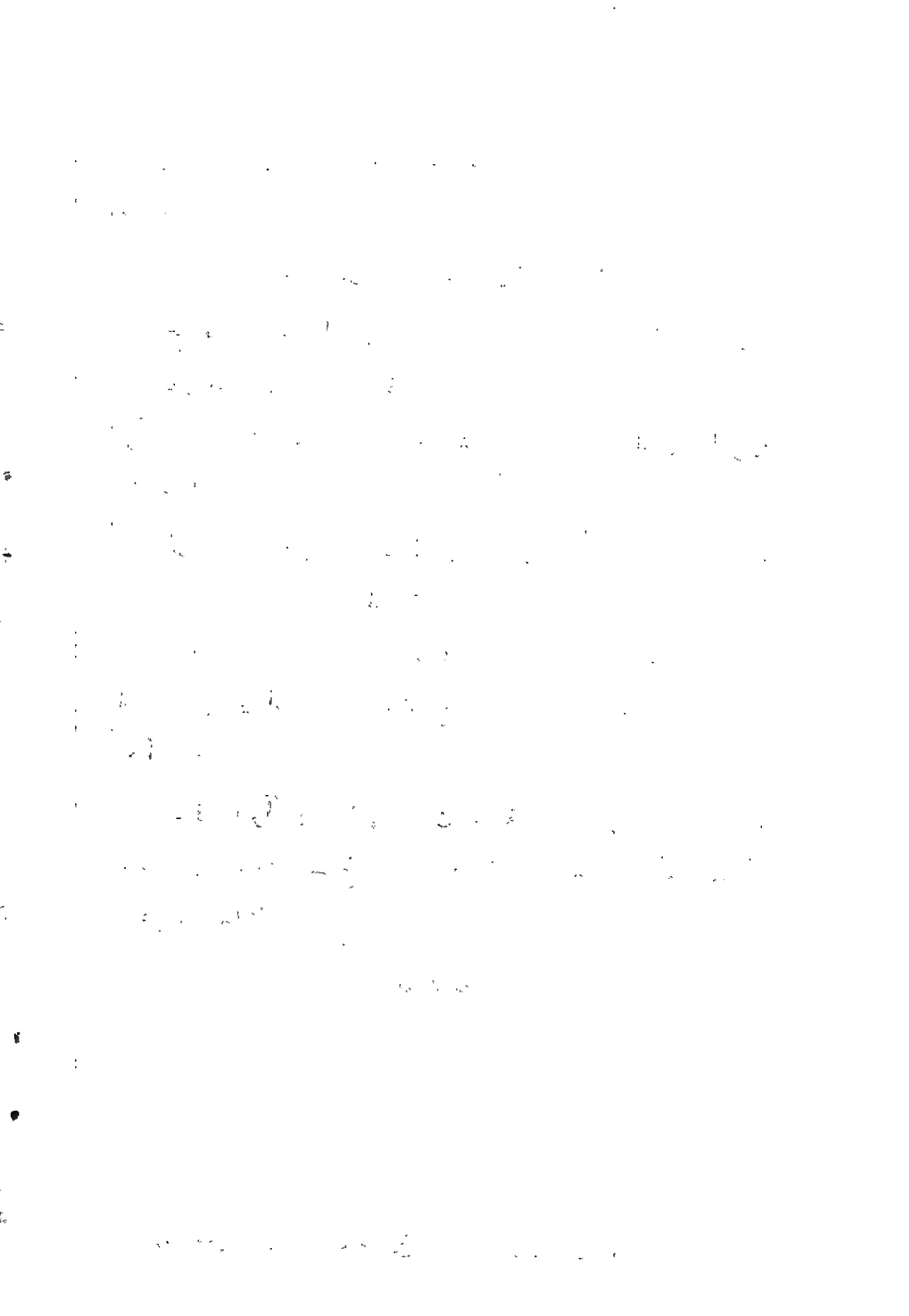
بيد أن جملة السنين التى وصلت إلينا بعد ذلك الجهد لا يمكن القطع بأنها كل باقاه رسول الله ، وأن الرواة أحصوا فى سجلاتهم كلام النبى كله لم يفتهم

منه شيء وذلك على عكس القرآن ، فإن ثبوته كله يجعل هيمنته على مصادر التشريع لا تقبل جدلاً .

ومعاذ الله أن نغفل السنن حقها ، فهي ضمنية إلى القرآن لا بد منها . ونحن نعلم أن معالجة التطبيق العملي للمبادئ والأسس العامة تتطلب أيضاً من التفصيلات والتفريعات المتنوعة . وقد قامت السنة بهذه الوظيفة بالنسبة إلى القرآن وعندما نلقى نظرة عجيلى على مجتمعتنا مثلاً ، نرى هذه القعايات الفرعية تملأ كل أفق .

فالوائح الداخلية والتشريعات التجارية والمدنية والجفائية والاقتصادية تقوم بعملها الخطير فى تنظيم الحياة العملية ، وهو هل لا يمكن تجاهله ، ولكن لا يمكن الذهاب به فوق قدره بالنسبة إلى الدستور المشرف على كل شيء والمهمين على تعميد القواعد واتجاه الفروع ، بل الذى تبطل القوانين إذا جافت نعمة أو روحه .

وكذلك القرآن بالنسبة إلى السنن المروية كلها ، لأنها تسير فى هداه ، وتنطلق إلى مداه ، وما يسوغ لفقهاء مسلم أن يفهم غير هذا ، ولا لجمعية مسلم أن يحيا على غير هذا (١) .



الفصل الأول

في تعريف السنة

أولاً : السنة في اللغة :

السنة في اللغة هي الطريقة المستقيمة ، والسيرة المستقيمة ، حسنة كانت أو سيئة ، قيل لأنها مأخوذة من قولهم : سن الماء إذا والى صبه .

وفي اللسان^(١) : سن عليه الماء صبه وقيل أرسله إرسالاً ليناً وسن الماء على وجهه أى صبه عليه صباً سهلاً . قال الجوهري : سنف الماء على وجهه أى أرسلته إرسالاً من غير تفريق وفي حديث بول الأعرابي في المسجد « فدعا بدلو من ماء فسنه عليه » أى صبه ، والسن الصب في سهولة .

فشبهت العرب الطريقة للتبعة ، والسيرة المستقيمة بالماء المصبوب ، فإنه انقوى أجزائه على نهج واحد يكون كالشيء الواحد .
ومن هذا المعنى قول خالد بن عقبة الهذلي :

فلا تجزعن من سيرة أفت مبرتها فأول راض سنة يسيرها
وبهذا الإطلاق اللغوي جاءت كلمة السنة في القرآن الكريم ، قال تعالى :
« (وما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأُولَيْنِ)^(٢) .

(١) لسان العرب (١٧ / ٩٢) (٢) سورة الكهف (٥٥) .

وقال تعالى : (سَنَّةٌ مِّن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رَّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا)^(١).

وقال تعالى : (وَلَآن تَجِدُ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا)^(٢).

وجاءت أيضاً في السنة النبوية بهذا المعنى : قال الشاطبي^(٣) روى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال : « من سنة سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها بعده لا ينفص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينفص ذلك من أوزارهم شيئاً » وأخرجه الترمذي وصححه وحسنه عن جرير بن عبد الله .

ومنها أيضاً ما رواه البخاري بمسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتمهم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال : فن ؟؟ »^(٤).

ثانياً : السنة عند علماء الأصول :

هي ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما ليس قرآناً . والقول . ويسمى عند علماء الأصول بالحديث أو الخبر ، كما أن الإشارة المفهمة والهم المضحوب بالقراءتين يلحقان بالفعل .

وقال بعض العلماء : يمكن الاختصار على الأفعال لشمولها الأقوال ، باعتبار أن الأقوال من أفعال اللسان ، وكذلك التقرير لأنه فعل ، كما أن الهم فعل القلب والإشارة المفهمة فعل الجوارح .

(١) - سورة الاسراء (٧٧) .
(٢) - نبوة الفتح (٢٣) .
(٣) - الاعتصام (٢٣١ / ١) .
(٤) - فتح الباري (٢٣٥ / ١٣) .

وهو فهم يمكن أن يقال ، وإن كان يعارضه أن العرف يفرق عادة بين الأقوال وبين القرارات والأفعال . ويؤيده قول الله تعالى : (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)^(١) منذ تخالف القول عن الفعل ، وبهذا اختلف في التسمية .

وتعريف علماء الأصول للسنة بذلك التعريف ، لأن موضوع علم الأصول عندهم الدليل ومنه السنة التي هي عبارة عن الأقوال التي هي الأحاديث والأفعال والقرارات التي كانت طريقته في الدين بالبيان وأمرنا باتباعها . ومن هذا يقول الأصولي : هذا الحكم ثابت بالسنة ، أي دلالة السنة لا غيره من الأدلة .

ومثال السنة القولية :

التي دعا بها الرسول ﷺ لمستمع العلم وحافظه ومبافه روى ابن عبد البر^(٢) بسنده عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه وبلغه غيره ، فرب حامل فقه ليس بفقيه . ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، وصحة ولاية الأمور ، ولزوم الجماعة ، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم » .

ومثال السنة الفعلية :

ما نقل بالقواتر العلى من صلاة الرسول وكيفية حجه ، وغير ذلك من العبادات التي واظب عليها فأفادت الإيجاب بالفعل الذي نقل إلينا بالقواتر العلى الذي يفيد العلم الضروري ولا يمنع الأداء بالفعل ورود القول القولية

(١) الصف (٣) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٣٩/١) .

أَيْضاً فَيُفْعَلُ ، كَقَوْلِهِ ﷺ : « خذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » . بَلْ قَلِمَا يَوْجَدُ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَعْلٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ مَعَ الْفِعْلِ قَوْلٌ ، كَمَا سَأَيُنْ ذَلِكُ فِي مَبْثُحِ « وَسَائِلِ الْبَيَانِ » .

ومثال التَّقْوِيرِ :

إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِفَعْلٍ وَقَعَ أَمَانُهُ مَعَ شُرُوطٍ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِاجْتِمَاعِ الصُّعَابَةِ فِي أَدَاءِ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَوْمَ « غَزْوَةِ بَنِي قَرْيِظَةَ » إِذْ قَالَ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ : « لَا يَصْلِيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قَرْيِظَةَ » فَفُهِمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَنَّ النَّهْيَ عَلَى حَقِيقَتِهِ . فَلَمْ يَصَلُّوا الْعَصْرَ فِي وَقْتِهِ ، وَفُهِمَ جَمَاعَةٌ أُخْرَى مِنْهُمْ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْإِسْرَاعُ وَعَدَمُ الْقَوَائِي فِي الْغَزْوِ وَالْمُجُومِ ، فَصَلُّوا فِي وَقْتِهَا ، وَلَمَّا بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ مَا فَهِمَهُ كُلُّ فَرِيقٍ مِنَ النَّهْيِ أَقْرَاهَا وَلَمْ يَنْسُكِرْ عَلَى أَحَدِهَا .

رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١) بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ « لَا يَصْلِيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قَرْيِظَةَ - فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ - فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَأَنِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ نَصَلِّي - لَمْ يَرُدْ مِنْ ذَلِكَ - فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يَعْنِفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ ^(٢) .

ثالثاً : السنة في اصطلاح الفقهاء :

كَمَا أَنَّ لِعُلَمَاءِ الْأَصُولِ تَعْرِيفًا خَاصًا لِلسَّنةِ عَلَى حَسَبِ مَوْضُوعِ عِلْمِهِمْ كَانَ لِلْفُقَهَاءِ تَعْرِيفٌ خَاصٌ بِهِمْ عَلَى حَسَبِ عِلْمِ الْفَتَى عِنْدَهُمْ أَيْضًا .

(١) . فتح الباري (٢٨٦/٧) كما رواه ابن البر بسنده عن ابن

عمر في جامع بيان العلم وفضله (٢٦٥٢) .

(٢) . راجع الآيات البيئات لابن قاسم العبادي (١٦٧/٣) .

ولما كان موضوع علم الفقه : الحكم الشرعى ، فقد عرفوا السنة : بما ترجح جانب وجوده على جانب عدمه ترجيحاً ليس معه المنع من التقيض ، كسنة الصلاة والوضوء يترجح جانب فعلها بالحث عليها ، وليس فى دليل ترجيح فعلها ما يحرم تركها . أى أن الفاعل لها يثاب على فعلها ، ولا يعاقب على تركها ، فهم إن قالوا : هذا الأمر سنة فإنما يقولون باعتبار أن الفعل له صفة شرعية طلبها الشارع من المكلفين طلباً غير جازم . أى ليس فرضاً ولا واجباً عند الحنفية ، ولا واجباً عند غيرهم كما هو متور فى المذاهب .

رابعاً : السنة فى اصطلاح المحدثين :

هى كل ما أثر عن النبى ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته وهياته وصفاته الخلقية وشماله ، وكل ما نسب إلى الرسول ﷺ قبل الرسالة أو بعدها ، سواء أثبتت حكماً شرعياً ، أم لم تثبت وذلك لأن موضوع علمهم : إثبات كل ما يقصل بالرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو غير ذلك . من كل ما نقل عن الرسول ﷺ (١) .

(١) السنة ومكانتها فى التشريع للأستاذ متولى حماده وانظر التعريفات للجرجانى ص ١٠٢ ، الأحاديث القدسية ومنزلتها فى التشريع للدكتور شعبان محمد اسماعيل ص ١٨ - ٢٢ الطبعة الاولى .

الفصل الثاني

في حجية السنة

لقد سبق أن بينا أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع - بعد القرآن الكريم - ولقد دل على ذلك القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، واجتماع المسلمين .

أولاً : من القرآن الكريم :

لقد تظاهرت آيات القرآن الكريم على الأمر بطاعة الرسول ﷺ - والاعتداء به في أقواله وأفعاله وبينت أن طاعته ﷺ - من طاعة الله عز وجل ، ومن هذه الآيات :

١ - قوله تعالى : (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^(١).

٢ - قال تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) - قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ)^(٢).

٣ - (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُواكَ فَفَإِنْ شِئْتُمْ لَنُتَذَكَّرَنَّ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوكَ تَسْلِيمًا)^(٣).

٤ - مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ...)^(٤).

٥ - (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

(١) آل عمران (١٣٢) (٢) آل عمران (٣١ - ٣٢)

(٣) سورة النساء (٦٥) (٤) سورة النساء (٨٠)

منسكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول . . . (١).

قال ميمون بن مهران : الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته ، وإلى سنته بعد وفاته .

٦ - (ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) (٢).

٧ - (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا) (٣).

٨ - (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) (٤).

٩ - (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) (٥).

١٠ - (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون) (٦).

١١ - (لا تجمعوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً قد يعلم الله الذين يفتلون منكم لو آذاً فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) (٧).

١٢ - (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ) (٨).

(١) سورة النساء (٥٩) (٢) سورة النساء (١٤) .

(٣) سورة المائدة (٩٢) . (٤) سورة الأنفال (٢٤) .

(٥) سورة النور (٥١) . (٦) سورة النور (٥٦) .

(٧) سورة النور (٦٣) . (٨) سورة النور (٦٢) .

١٣ - (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً)^(١).

١٤ - (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً)^(٢).

١٥ - (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)^(٣).

١٦ - (وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى)^(٤).

١٧ - (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)^(٥).

من هذه الآيات المقدمة وغيرها كثير جداً ترى أيها القارئ أن الله سبحانه وتعالى أمر الناس بطاعة رسوله وحثهم على متابعتها ، وألزمهم الائتمار بأمره ، والالتزام بما نهاهم عنه وعلمهم أن طاعة الرسول طاعة الله ، وأن أنبأه سبب في محبة الله ، كما حذرهم من مخالفة أمره ، وتوعدهم على عصيانه . وقد فسر الإمام الشافعي رضي الله عنه الحكمة في قوله تعالى : (واذْكُرْنِ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ)^(٦) بأنها السنة .

١٨ - (لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة)^(٧).

١٩ - (هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته

(١) سورة الأحزاب (٣٦) (٢) سورة الأحزاب (٢١) .

(٣) سورة الحجرات (١) (٤) سورة النجم (٣ - ٤) .

(٥) سورة الحشر (٧) (٦) سورة الأحزاب (٣٤) .

(٧) سورة آل عمران (١٦٤) .

ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة^(١).

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « سمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله ﷺ^(٢) ».

ثانياً : من السنة :

وكما دل القرآن الكريم على حجية السنة النبوية ، ووجوب اتباعها ، فقد دلت السنة أيضاً على ذلك ، ومن هذه الأحاديث التي تدل على أن سنته ﷺ واجبة الاتباع ما يأتي :

١ - عن مالك أنه بلغه أن النبي ﷺ قال : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما . كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ » .

٢ - عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل بوجهه فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ، فقال رجل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا ؟ فقال : أوصيكم بقوى الله تعالى والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً فإنه من يمشي منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » . أخرجه أبو داود والترمذي .

٣ - عن عبد الرحمن بن أبي عوف ، عن المقدم بن معديكرب ، عن رسول الله ﷺ - أنه قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله ، معه ، يوشك

رجل شعبان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الجمار الأهلئ ، ولا كل ذئ ناب من السبع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمقل قراه ^(١).

قال الإمام الخطابي : « أوتيت الكتاب ومثله معه » يحتمل وجهين : أحدهما : أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المقلو مثل ما أعطى من الظاهر المقلو .

والثاني : أنه أوتي الكتاب وحيًا يتلى ، وأوتي من البيان مثله أى أذن له أن بين ما فى الكتاب فيعم ويخص ، ويزيد عليه ويشرح ما فى الكتاب . فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المقلو من القرآن .

وقوله « يوشك رجل شعبان » الحديث . . . يحذر بها القول من مخالفة السنن التى سننها مما ليس له من القرآن ذكر ، على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض فإنهم تمقلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى قد ضمنت بيان الكتاب فتعجبوا وضلوا وأراد بقوله : « مكىء على أريكته » أنه من أصحاب الترفة والدة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانها . هـ ^(٢).

٤ - وفى حديث العرياض بن سارية مرفوعاً : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ » ^(٣).

(١) الأريكة : السرير فى الحجرة ، وقيل ، هو كل ما اتكىء عليه .
القرئ : الضيافة .

(٢) تفسير القرطبي (٣٨/١) .

(٣) رواه ابو داود والترمذئ ، وقال : حديث حسن صحيح .

٥ - وروى الحاكم عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبي ﷺ -
 خطب في حجة الوداع فقال : إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ، ولكن
 رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم فاحذروا ، إني تركت فيكم
 ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا كتاب الله وسنة نبيه ^(١) .

ثالثا : الإجماع :

أجمع الصحابة - رضى الله تعالى عنهم - على الاحتجاج بالسنة والعمل بها
 فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في كتاب الله تعالى ، فإن
 لم يجده طلبه في السنة ، فإن لم يجده اجتهد في حدود القرآن والسنة الشريفة .
 وقد استفادوا ذلك من بيان الرسول ﷺ - حين أقر معاذ - رضى الله
 عنه - حين بعثه إلى اليمن قال له : « بم تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب
 الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد قال : أجتهد
 رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله ﷺ - في صدره وقال : الحمد لله الذى وفق
 رسول الله إلى ما يرضى الله ورسوله ^(٢) .

قال الإمام الشوكانى :

« إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية
 ولا يخالف فى ذلك إلا من لاحظ له فى دين الإسلام ^(٣) .

وقد فهم الصحابة رجوع جميع ما جاءت به السنة إلى القرآن من قوله تعالى :

(١) روى مثله الامام مالك فى الموطأ .

(٢) أخرجه الترمذى ، وأبو داود ، واحمد بن حنبل ، والبيهقى
 والدارقطنى .

(٣) - ارشاد الفحول ص ٣٣ .

(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن الله الواشيات والمستوشيات ، والمتنصصات والمتفاجيات للحد من والمغيرات خلق الله فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ فقال عبد الله . وما لى لا ألعن من لعن رسول الله ، وفى كتاب الله قالت والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأته لقد وجدته قال الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

وهذه الآية تعتبر أصلاً لكل ما جاءت به السنة مما لم يرد له فى القرآن ذكر وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة من أئمة العلم والدين ، روى عن الإمام الشافعى - رضى الله تعالى عنه - أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال لا تسألونى عن شىء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله فقال رجل : فما تقول فى المحرم إذا قتل الزنبر ؟ فقال : لا شىء عليه فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ^(١) ثم ذكر إسناداً إلى سيدنا همر أنه قال « للمحرم قتل الزنبر » .

وذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : « أنه رأى محوماً عليه ثيابه ، فقال اتقى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى ، قال : اقرأ (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ^(٢) .

فثبت بما تقدم أن السنة حجة تثبت بها الأحكام الشرعية ، سواء جاء بها

(١) سورة الحشر (٧) .

(٢) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ١٦ - ١٧ .

القرآن الكريم بحجة وبينها السنة ، كما في تفصيل أحكام الصلاة والزكاة ، والصيام ، والحج وغير ذلك .

أو كانت مظلة وقيدتها السنة كما في بيان المراد من اليد في قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(١) . وأنها اليد اليمنى ، وأن القطع من الكوع لا من المرفق .

كما ترد السنة بحجة للعام من القرآن الكريم ، كما في الحديث الذى بين أن المراد من الظلم في قوله تعالى : (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)^(٢) الشرك ، فإن بعض الصحابة رضى الله عنهم فهم منها العموم حتى قال : أينا لم يظلم ، فقال النبي ﷺ : « ليس بذلك إيماناً هو الشرك » .

روى البخارى عن عبد الله رضى الله عنه قال : « لما نزلت : (الذين آمنوا وآمنوا بلبسوا إيمانهم بظلم) قلنا : يا رسول الله أينا لا يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون : لم يلبسوا إيمانهم بظلم : بشرى ، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه « يا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ »^(٣) .

وقد ذكر السيوطى أمثلة كثيرة لتخصيص الكتاب بالسنة فقال : « ومن أمثلة ما خصص بالحديث قوله تعالى : (وأحل الله البيع) خص منه البيوع الفاسدة ، وهى كثيرة بالسنة : وحرم الربا ، خص منه العرايا بالسنة . وآيات الوارث خصص منها القاتل والمخالف فى الدين بالسنة ، وآية تحريم الميتة خص منها الجهاد بالسنة . وآية (ثلاثة قُرُود) خص منها الأمة بالسنة وقوله ماء طهور خص منه المتغير بالسنة وقوله : (والسارق والسارقة فاقطعوا) خص منه من سرق دون ربع دينار بالسنة »^(٤) .

(١) المسائدة (٣٨) . (٢٣) سورة الانعام (٨٢) .

(٣) فتح البارى (٦٥/١ : ٦٦ ، ٢٤٩/٦) .

(٤) الانتقان فى علوم القرآن (٤٣/١) وما بعدها ط المشهد الحسينى .

وكما تنجي السنة مبينة لآيات القرآن الكريم ، كما سبق تآنى كذلك دالة على أمور سكوت عنها القرآن الكريم ، كتحرير لحوم الجر الأهلية ، وتحرير كل ذى ناب من السباع ، ومخلاب من الطير ، وتحرير الجمع بيع المرأة وهبتها ، وبين المرأة وخالقها وغير ذلك من الأحكام العريقة بالسنة المستقلة .

قال الإمام الشوكانى :

اتفق من يعقده من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام ، وأنها كالقرآن فى تحليل الحلال ، وتحرير الحرام ، وقد ثبت عنه - ﷺ أنه قال : « ألا وإنى أوتيت القرآن ومثله معه » أى أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التى لم ينطق بها القرآن أه (١) .

عن الحسن بن جابر قال : سمعت المقداد بن معديكرب يقول : حرم رسول الله ﷺ - أشياء يوم خيبر ثم قال « يوشك رجلى متكىء على أريكته يحدث حديثى فيقول بيننا وبينكم كتاب الله ، فإ وجدنا فيه من حلال استحلناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه وإن ما حرم رسول الله ﷺ - مثل ما حرم الله عز وجل » .

عن أشعث بن شعبة المصيصى قال حدثنا أوطاة بن المنذر قال سمعت حكيم ابن حمير يحدث عن العرياض بن سارية أن النبى ﷺ - نزل خيبر ومعه من معه من أصحابه ، ومكر صاحب خيبر مكرن مارداً - فأقبل إلى النبى ﷺ - فقال يا محمد : إنكم تذبحون حمرنا وتأكلون بقرنا وتضرعون نساءنا ، وتدخلون بيوتنا ، فعضب النبى ﷺ - فقال يا ابن عوف : « قم فاركب فرسك فناد فى الناس :

ألا إن الجنة لا تحل إلا للمؤمن ، وإن اجتمعوا إلى الصلاة فاجتمعوا - فعلى بهم
النبي ﷺ - ثم قام فقال : « بحسب امرئ قد شبع وبطن وهو متكئ على أريكته
لا يظن أن لله حراما إلا في القرآن ، وإنى والله قد حرمت ونهيت ووعظت
بأشياء أنها لمثل القرآن أو أكثر ، لا أحل من السباع كل ذى ناب ، ولا الحمر
الأهلية ولا أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن ، ولا أكل أموالهم إلا
ما طابوا به نفساً ولا ضرب نساءهم إذا أعطوا الذى عليهم .

عن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « لا ألفين
أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول
لا ندرى ، ما وجدنا فى كتاب الله اتبعنا » .

ولفظ الحميدى : أخبرنا أبو الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل
القطان قال : أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوى قال حدثنا
على بن أحمد بن النضر قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي قال :
حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة
ابن بدر ، وأخبرنا الحسن بن أبى بكر قال أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخراساني
قال حدثنا أبو على الحسين بن أحمد السراج قال حدثنا محمد بن عبد الوحمن
ابن سهم الأنطاكي قال : حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن مالك بن أنس عن
سالم أبى النضر عن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه أبى رافع قال : قال رسول
الله ﷺ « لا أعرفن الرجل يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه
فيقول ما أدرى ما هذا ، عندنا كتاب الله ليس هذا فيه » واللفظ لابن الفضل .

عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لعل أحدكم أن يأتيه
حديث من حديثي وهو متكئ على أريكته فيقول ، دعونا من هذا ، ما وجدنا
فى كتاب الله اتبعناه » .

وفي رواية عن جابر أيضاً ألا عسى رجل أن يبلغه عن حديث وهو متكئ ،
على أريكته فيقول لا أدري ما هذا ، عليكم بالقرآن ، فمن بلغه عن حديث
فكذب به أو كذب على متعمداً فليقبوا مقعده من النار .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « ما بال أصحاب
الحشايا يكذبوني عسى أحدكم يتكئ على فراشه يأكل مما أفاء الله عليه ، فيؤتى
يحدث عن الأحاديث يقول لا أرب لي فيها ، عندنا كتاب الله ، ما بها كم عنه
فانتهوا ، وما أمركم به فاتبعوه » .

عن مالك بن أنس عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود
أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال : قال عمر رضي الله تعالى عنه : « إن الله
تعالى بعث محمداً وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها
وعقلناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ﷺ - ورجعنا بعده ، وأخشى إن طال
بالناس زمان يقول رجل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيترك فيريضة
أنزلها الله ، فإن الرجم في كتاب الله تعالى حق على من زنا إذا أحسن من الرجال
والنساء ، إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » .

عن حسان بن عطية قال : « كلن جبرائيل ينزل على رسول الله ﷺ -
بالسفة كما ينزل عايه بالقرآن يعلمه إياها كما يعلمه القرآن » .

عن الهيثم بن عمران قال : سمعت إسماعيل بن عبيد الله يقول : ينبغي لنا
أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ كما نحفظ القرآن لأن الله تعالى يقول « وما
آتاكم الرسول فخذوه » ^(١) .

(١) أخرج هذه الآثار المحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي في
كتابه الكفاية في علم الرواية (٤٠ - ٤٤) .
(٣ - المختل / ٢)

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه :

« وضع الله جل ثناؤه رسوله ﷺ - من دينه وفرضه وكتابه - الموضع الذي أبان « جل ثناؤه » أنه جعله علماً لدينه بما افترض من طاعته ، وحرم من معصيته . وأبان فضيلته بما قرر : من الإيمان برسوله مع الإيمان به .

فقال تبارك وتعالى : (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) وقال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ) فجعل دليل ابتداء الإيمان - الذي ما سواه تبع له - الإيمان بالله ثم برسوله ﷺ - فلو آمن به عبد ولم يؤمن برسوله ﷺ - لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً ، حتى يؤمن برسوله عليه السلام معه .

وقال الشافعي رحمه الله :

« وفرض الله تعالى على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله ﷺ - فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) .

وقال تعالى : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) وقال تعالى (وَإِذْ كُنْ مَا يَتْلُو فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ) .

وذكر غيرها من الآيات التي وردت في معناها . قال : فذكر الله تعالى الكتاب وهو القرآن ، وذكر الحكمة ، فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله ﷺ . وهذا يشبه ما قال « والله أعلم » بأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة ، وذكر الله عز وجل منقته على خلقه بتعليمهم

الكتاب والحكمة . فلم يحز « والله أعلم » أن تعد الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله ﷺ وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسول الله ﷺ - وحتم على الناس اتباع أمره .

فلا يجوز أن يقال لقول : فرض ، إلا لكتاب الله ، ثم سنة رسول الله ﷺ - مبينة عن الله ما أراد دليلا على خاصة وعامة ، ثم قرن الحكمة بكتابه فأتبعها إياه ، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسول الله ﷺ .

ثم ذكر الشافعي رحمه الله الآيات التي وردت في فرض الله عز وجل طاعة رسول الله ﷺ - منها :

قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ)^(١) فقال بعض أهل العلم : أولى الأمر أمراء سرايا رسول الله ﷺ وهكذا أخبرنا والله أعلم ، وهو يشبه ما قال والله أعلم : أن من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة ، وكانت تأنف أن تعطى بعضها بمضا طاعة الإمارة ، فلما دانت لرسول الله ﷺ - بالطاعة ، لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله ﷺ - فأمرُوا أَنْ يَطِيعُوا أُولِيَ الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لا طاعة مطلقة ، بل طاعة يسقتني فيها لهم وعليهم .

قال تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ) يعني إن اختلفتم في شيء وهذا إن شاء الله كما قال في أولى الأمر لأنه يقول : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ) يعني والله أعلم هم وأمرؤهم الذين أمرُوا بطاعتهم ، (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يعني والله أعلم - إلى ما قاله الله والرسول إن عرفتوه ، وإن لم تعرفوه سألتم

رسول الله ﷺ - عنه إذا وصلتكم إليه ، أو من وصل إليه ، لأن ذلك القرض لا مغازاة لكم فيه : لقول الله عز وجل : (وما كان لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ)^(١) ومن تنازع من بعد عن رسول الله ﷺ - رد الأمر إلى قضاء الله ، ثم إلى قضاء رسول الله ﷺ - فإن لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصاً فيهما ، ولا في واحد منهما - ردوه قياً على أحدهما .

وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ)^(٢) .

قال الشافعي : « نزلت هذه الآية فيما باعنا - والله أعلم - في رجل خاض الزبير رضي الله عنه في أرض ، فقضى النبي ﷺ - بها للزبير رضي الله عنه وهذا القضاء سنة من رسول الله ﷺ - لا حكماً منصوصاً في القرآن ، وقال عز وجل : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ)^(٣) والآيات بعدها .

فأعلم الله الناس أن دعاءهم إلى رسول الله ﷺ - ليحكم بينهم دعاء إلى حكم الله ، وإذا سلموا لحكم النبي ﷺ ، فإنما سلموا لقرض الله ، وبسط الكلام فيه .

قال الشافعي : رضي الله عنه :

« وشهد له - جل ثناؤه - باستمساكه بأمره به ، والهدى في نفسه وهداية من اتبعه فقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي

(٢) النساء (٩٥)

(١) الأحزاب (٣٦)

(٣) النور (٤٨)

مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَمَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا
وَلِأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ^(١) .

وذكر معها غيرها . ثم قال في شهادته له : إنه يهدي إلى صراط الله -
وفيا وصف - من فرض طاعته - ما أقام الله به الحجة على خلقه بالتسليم لحكم
رسوله واتباع أمره ، فما سن رسول الله ﷺ - فيما ليس لله فيه حكم - فحكم
الله سنته ^(٢) .

* * *

(١) الشورى (٥٢ - ٥٣) .

(٢) أحكام القرآن للامام الشافعي ص ٢٧ : ٣١ تصوير بيروت .

حجية خبر الآحاد^(١)

لما كان أكثر الأحاديث القدسية واردة بطريق الآحاد ، كان لابد من الاستدلال على حجية خبر الواحد ، فالجمهور من العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد ، وقد قامت على ذلك الأدلة من الكتاب وعمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يجمع بهم إلى يومنا هذا .

أولا : من القرآن الكريم :

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)^(٢) .

قال القرطبي :

في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلا ، لأنه إنما أمر فيها بالثبوت عهد نقل خبر الفاسق . ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً ، لأن الخبر أمانة ، والفسق قرينة يبطلها^(٣) .

(١) خبر الواحد هو ما عدا المتواتر ، فالحديث ينقسم بحسب طريقة إلى متواتر وآحاد ، والمتواتر قسمان ، لفظي ومعنوي ، فاللفظي : ما اتفق الجماعة المذكورة عليه في اللفظ والمعنى . والمعنوي : ما اختلفت روايته في اللفظ والمعنى ، مع وجود معنى كلي متفق عليه في روايته .

والخبر الآحاد : هو ما رواه من لم يبلغ حد التواتر ومنه المشهور ويسمى المستفيض — ويسمى أيضا بالشائع عند الامامية . وخبر الآحاد ، وهو المقابل للمواتر ، ينقسم بالنسبة لتوفر شروط القبول فيه وعدمها إلى مقبول ومردود ، وكل منهما أنواع كثيرة . انظر تفصيل ذلك في كتب الأصول ، وفي المختصر من مصطلحات أهل الأثر للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص ١١ وما بعدها .

(٢) الحجرات (٦) .

(٣) الجامع لاحكام القرآن ص ٦١٣٢ ط الشعب .

وقال تعالى: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)^(١).

وجه الدلالة من هذه الآية :

١ — الفرقة : هي الثلاثة من أى نوع . والطائفة : هي الواحد أو الاثنان والمراد بهما في الآية معناه المذكور .

٢ — الإنذار في الآية : مراد منه الخبر الخوف مطلقاً ، سواء كان فتوى أو رواية ، لأنه عام ولا يخصص له .

٣ — لعل لفظ معناه الترجى : والترجى هو توقع حصول الشيء مع عدم العلم به ، وعدم القدرة على إيجاده ، وهذا المعنى يستحيل على الله تعالى لأنه عالم بكل شيء وقادر على كل شيء .

وبذلك يكون اللفظ ليس مراداً منه حقيقة ، بل المراد به لازم الترجى وهو الطلب .

والمراد من الطلب : الطلب على سبيل الحتم والوجوب ، لأن الحذر في الآية معناه خوف العقاب « وخوف العقاب » إنما يتحقق عند وجود المقتضى للعقاب ، والمقتضى للعقاب في الآية هو ترك الواجب وهو الإنذار .

٤ — الضميران في قوله : (لِيَتَفَقَّهُوا) ، (وَلِيُنذِرُوا) راجعان إلى الطائفة المتفقهة والمنذرة .

ومما تقدم يبين أن الله تعالى أوجب الحذر وعدم الإقدام على ما يوجب العقاب بقول الطائفة المتفقهة — والطائفة واحد أو اثنان — فكان خبر الواحد واجب القبول ، وهو المدعى^(٢) .

(١) التوبة (١٢٢) .

(٢) أصول الفقه للشـيخ زهير (١٣٩/٣ : ١٤٠) وانظر تفسير

القرطبي ص (٣١٢٢) .

ثانيًا : من السنة :

روى عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ قال :
« نَصَّرَ اللهَ عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ،
ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه - ثلاث لا يغل^(١) عليهن قلب مسلم :
إخلاص العمل لله ، والنصيحة للمسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط
من وراءهم »^(٢) .

قال الإمام الشافعي :

فلما نذب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأداها امرأاً يؤديها ، والأمر
في واحد ، دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى
إليه ، لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى ، وحرام يحْتَب ، وحاد يقام ، ومال يؤخذ
ويعطى ، ونصيحة في دين ودنيا^(٣) .

وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه كان يرسل أمراءه وقضاته وسعاته إلى
الآفاق وهم آحاد لجميع الصدقات ، وتبليغ أحكام الدين ، وإبرام العهود أو حلها
وهذا كله يدل على حجية خبر الواحد .

فقد بحث قيس بن عاصم ، والبرقان بن بدر ، وابن فويرة إلى عشائرتهم ،
لعلمه بصدقهم عندهم .

(١) قوله « يغل » يغل « يفتح الياء وضمها مع كسر الفين فيهما ، فالأول
من الفصل وهو الحقد والثاني من الاغلال وهو الخيانة والمراد ان المؤمن
لا يخون في هذه الثلاثة ولا يدخله ضغن يزيله عن الحق حين يفعل شيئاً
من ذلك .

(٢) رواه الامام الشافعي ، والبيهقي في المدخل ، كما رواه احمد
والترمذي وأبو داود .

(٣) الرسالة ص ٤٠١ : ٤٠٣ بتحقيق الشيخ شاکر .

وقدم عليهم وفد البحرين ، فعرفوا من معه ، فبعث معهم ابن سعيد بن العاص
وبعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يقاتل من أطاعه من عصابه ، ويعلمهم
ما فرض الله عليهم ، ويأخذ منهم ما وجب عليهم ، لمعرفةهم بمعاذ ، ومكانته
منهم وصدقه .

وكل من ولي فقد أمره بأخذ ما أوجب الله على من ولاء عليه .
ولم يكن لأحد عهدنا في أحد ممن قدم عليه من أهل الصدق أن يقول :
أنت واحد ، وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول يذكرك أنه علينا .
ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق : إلا لما
وصفت ، من أن تقوم بمنزلهم الحجة على من بعثه إليه .
وفي شبيه هذا المعنى أمراء سرايا رسول الله : فقد بعث بعث مؤتة ، فولاه
زيد بن حارثة وقال : « فإن أصيب فجعفر ، فإن أصيب فابن رواحة ، وبعث ابن أنيس
سرية وحده .

وبعث أمراء سراياه ، وكلهم حاكم فيما بعثه فيه ، لأن عليهم أن يدعوا من
لم تبلغه الدعوة ويقاوتوا من حل قتاله .
وكذلك كل وإلى بعثة أو صاحب سرية .
ولم يزل يمكنه أن يبعث واليهين وثلاثة وأربعة وأكثر .

وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا ، إلى اثني عشر ملكا ، يدعوم
إلى الإسلام - ولم يبعثهم إلا إلى من قد بلغته الدعوة ، وقامت عليه الحجة فيها ،
ولم يكتب فيها دلالات لمن بعثهم إليه على أنها كعبه .

وقد تحرى فيهم ما تحرى في أمرائه : من أن يكونوا معروفين ، فبعث دحية
إلى الناحية التي هو فيها معروف .

ولو أن المبعوث إليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي بعثه ،

ليستبرئ. شكك في خبر الرسول ، وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئ
المبعوث إليه .

ولم تزل كعب رسول الله تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهي ، ولم يكن لأحد
من ولاته ترك إنفاذ أمره ، ولم يكن ليبعث رسولا إلا صادقا عفا من بعثه إليه .
وإذا طلب المبعوث إليه علم صدقه وجده حيث هو .

ولو شك في كتابه ، بتغيير في الكتاب ، أو حال تدل على تهمة ، من غفلة
رسول حمل الكتاب - كان عليه أن يطلب علم ما شك فيه ، حتى ينفذ ما ثبت
عنده من أمر رسول الله .

وهكذا كانت كعب خائفاته بعده وهما لهم ، وما أجمع المسلمون عليه : من
أن يكون الخليفة واحداً ، والقاضي واحداً ، وكذلك الإمام .

فاستخلفوا أبا بكر ، ثم استخلف أبو بكر عمر ، ثم هم أهل الشورى ،
ليختاروا واحداً ، فاختر عبد الرحمن عثمان بن عفان .

قال : والولاية من القضاة وغيرهم يقضون فننفذ أحكامهم ، وقيمون الحدود
وينفذ من بعدهم أحكامهم ، وأحكامهم أخبار عنهم^(١) .

ثالثاً : إجماع الصحابة :

فقد تواتر عن الصحابة - رضى الله تعالى عنهم - في وقائع كثيرة من العمل
بمخبر الواحد ، وهذه الوقائع تفيد الإجماع على وجوب العمل بمخبر الواحد ، فإنهم
كثيراً ما كانوا يتركون آراءهم إذا نقل لهم خبر عن رسول الله ﷺ
فمن ذلك :

(١) الرسالة للإمام الشافعى ص ٤١٥ : ٤٢٠ .

١ — روى مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خروشة عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر رضى الله تعالى عنه تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله شيء ولا علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال للغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاهم السدس ، فقال أبو بكر هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال الغيرة فأنفذ لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء وما القضاء الذي بلغنا أن رسول الله ﷺ قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض ولكن هو ذلك السدس ، فإن اجتمعوا فيه فهو لهما وأبقىكما خلت به فهو لها .

٢ — عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت بجمالة قال : لم يكن عمر أخذ من الجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر .

٣ — عن مالك عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمه زبيب بنت كعب أن الفريضة بنت مالك بن سفيان - وهي أخت أبي سميد الخدرى - أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في خدرة فإن زوجها خرج في طلب عبيد له أبقوا ، حتى إذا كانوا بطرف القدوم لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يتركني في منزل يملكه ولا نفقة ، فقالت : قال رسول الله ﷺ : نعم ، قالت : فخرجت حتى إذا كنت في الحجر أو في المسجد دعاني ، أو أمرني رسول الله ﷺ فدعيت له ، فقال رسول الله ﷺ كيف قلت ؟ قالت : فرددت عليه القصة التي

ذكرت من شأن زوجي ، فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ،
قالت : فاعقدت فيه أربعة أشهر وعشراً ، فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى
فسألني عن ذلك ، فأخبرته فاتبعه وقضى به .

٤ — عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : كنت إذا سمعت من
النبي ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني غيره عن النبي ﷺ لم
أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ وحدثني أبو بكر - وصدق
أبو بكر - أن النبي ﷺ قال : ما من إنسان يصيب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي
ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له .

٥ — عن عبد الله بن حنبل أنه قال : قال رجل من أهل العراق لعبد الله
ابن عمر : أن ابن عباس قال وهو عليفا أمير : « من أعطى مائة دينار
فليأخذها ، فقال ابن عمر : سمعت عمر بن الخطاب يقول : كان رسول الله ﷺ
يقول على المغير «الذهب بالذهب رباً إلا مثلاً بمثل لا زيادة فيه وما زاد فهو رباً»
فقال ابن عمر : فإن كنت في شك فسل أبي سعيد الخدري عن ذلك ، فانطلق
فسأل أبا سعيد فقبل لابن عباس : ما قال ابن عمر وأبو سعيد ، فاستغفر
ابن عباس الله ، وقال : هذا رأي رأيته .

٦ — عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكرى المزارع ، فحدث أن رافع
ابن خديج يأتي عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن ذلك ، قال نافع فخرج إليه
وأنا معه فسأله فقال رافع : نهى رسول الله ﷺ عن كراء المزارع ، فترك
عبد الله كراءها .

٧ — قال الشافعي وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وقته ، وقد كانوا
على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى

في القبلة إلا بما تقوم عليهم به الحجة ، ولم يلقوا رسول الله ﷺ ، ولم يسمعوا ما أنزل الله عز وجل عليه في تحويل القبلة ، فيكونوا مستقبليين بكتاب الله تعالى أو سنة فيه ﷺ سماعاً من رسول الله ﷺ ولا بخبر عامة ، وانقلوا بخبر واحد ، إذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي ﷺ أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة .

قال الشافعي رحمه الله : « ولم يكونوا ليفعلوه » إن شاء الله تعالى بخبر واحد إلا من علم بأن الحجة ثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق ، ولا ليحدثوا أيضاً مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحدائه ، ولا يدعون أن يخبروا رسول الله ﷺ بما صنعوا منه ، ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله ﷺ في تحويل القبلة ، وهو فرض مما لا يجوز ، لقال لهم إن شاء الله تعالى ، قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم به عليكم حجة من سماعكم مني ، أو خبر عامة ، أو أكثر من خبر واحد عني ، وقال الشافعي : وبعث رسول الله ﷺ أبا بكر والياً على الحج في سنة تسع وحضر الحج من أهل بلدان مختلفين ، وشعوب مفترقة فأقام لهم مفاسكهم وأخبرهم عن رسول الله ﷺ بما لهم وما عليهم ، وبعث على بن أبي طالب في تلك السنة ، فقرأ عليهم في مجملهم يوم الفجر آيات من سورة براء ، ونهذ إلى قوم على سواء ، وجعل يقوم مدداً ، ونهاهم عن أمور فكان أبو بكر وعلى معروفين عند أهل مكة بالنضل والدين والصدق ، وكان من جهلها أو أحدهما من الحاج ، وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما ، ولم يكن رسول الله ﷺ ليبعث واحداً إلا والحجة قاعة يخبره على من بعثه إليه إن شاء الله تعالى .

قال الشافعي: « وفرق النبي ﷺ هلالا على نواح عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها . فبعث قيس بن عاصم والزيرقان بن بدر وابن نويمة إلى عشائرتهم لعلهم يصدقهم عندهم »^(١) .

* * *

(١) أخرج هذه الآثار الجافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي في كتابه « الكفاية في علم الرواية » ص ٦٦ - ٧٢ .

طعون حول السنة

ظهرت جماعات مارقة عن الدين تنسك حجية السنة ، إما جملة وتفصيلا ، وإما بإنكارها جاءت به زائداً عن القرآن الكريم ، وخاصة السنة التي ثبتت بطريق الآحاد .

وهذه هي أم مزاهمهم الباطلة والرد عليها (١) .

المنكرون للسنة جملة وتفصيلا

يقول هؤلاء المبطلون إننا لا نأخذ إلا بما صرح به القرآن الكريم ، وندع ما عده ، والقصد بذلك هو ترك العمل بالسنة الشريفة ، وأم الشبه التي تمسكوا بها هي :

١ — ما فهموه من قوله تعالى : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) (٢) .

وقوله : (مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (٣) .

قالوا : إن الكتاب حوى علم كل شيء ، وفيه تبيان لكل شيء . بمقتضى هاتين الآيتين .

والجواب عن ذلك :

من أن المواد من قوله تعالى : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ . . .) الخ . هو أن القرآن الكريم بيان لأمر الدين إما بطريق النص . وإما بطريق

(١) قد استعنا في هذه الردود بما كتبه فضيلة الدكتور / محمد محمد أبو زهرة في كتابه دفاع عن السنة .

(٢) النحل (٨٩) .
(٣) الأنعام (٣٨) .

الإحالة على السنة ، وإلا لعناقضت هذه الآية مع قوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) ^(١) .

وهذا المعنى بعبارة هو المراد من قوله تعالى : (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) . وقد أمرنا القرآن بامتنال ما جاءنا عن الرسول ﷺ من أمر أو نهى قال تعالى : (وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) ^(٢) .

٢- قالوا لو كانت السنة حجة لأمر النبي ﷺ بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن ، ولكنه لم يأمر بذلك بل نهى عن كتابة السنة وأمر بمحو ما كتب منها . وذلك لأنها ليست بحجة في الدين ، وقد استغفروا في ذلك إلى حديث أبي سعيد الخدري عن مسلم أن النبي ﷺ قال : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ » وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عني مقعداً فليقبوا مقعده من النار » .

والجواب على ذلك أن نقول :

نعم ثبت نهيه ﷺ عن كتابة الحديث أول الأمر خوف الغلبه بالقرآن الكريم ولا سيما وقد كان القرآن ينزل منجماً آية آية وسورة سورة . فمن الجائز جداً أن ياتسب الأمر على كثير من الناس ، فيضعوا الحديث موضع الآية ، وفي هذا خطر عظيم ، لاسيما إذا علمت أن الكتابة في هذا الوقت كانت على قطع متفرقة من الجلد والحجارة والعظام وما أشبه ذلك .

كما أن نهيه ﷺ عن كتابة الحديث كان للمحافظة على ملاحظات الصحابة في الحفظ فقد كانوا يعملون عليه دون الكتابة فلو أنهم كتبوا اضاعت مذكراتهم .

أضف إلى هذا أن الكتابة لم تكن شائعة فيهم ولم يكونوا قد أتقنوها حتى تحمل محل الحفظ ، وما كان من الكتابة عندهم في أفراد قلائل انحصرت جهودهم في كتابة القرآن والرسائل النبوية إلى الملوك وغيرهم .

فلو أنهم كانوا مع ذلك كتابة السنن لوقع الناس في حرج عظيم .
على أنه قد جاء الإذن منه ﷺ بالكتابة وأباحها فقال : « اكتبوا لأبي شاه » يعني خطبته يوم فتح مكة ، كما أذن لعبد الله بن عمرو بن العاص في كتابة الحديث .

هذا وقد وفق العلماء بين نهيه ﷺ عن الكتابة وإذنه فيها بأمر كثير منها :

(أ) أن النهي كان خاصاً بوقت نزول القرآن خشية التباسه بالحديث .
(ب) والإذن بالكتابة كان في غير ذلك الوقت - أو لغير ذلك من الدواعي مما سبقت الإشارة إليه .

والذي نستظهره هو أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ كان الإذن في كتابة السنن ويدل لذلك أمور :

(أ) منها ما رواه البخاري عن ابن عباس « لما أشهد بالنبي ﷺ ونجمه قال : اتقوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لانضالوا بعده ، فقدم النبي ﷺ أن يكتب لأصحابه كتاباً وهو لا يهتم إلا بحق ، وهذا منه ﷺ نسخ للنهي السابق .

(ب) ومنها ما رواه أحمد والبيهقي في المدخل والعقيلي من طرق مختلفة : أن أبا هريرة قال : « ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب ، استأذن رسول الله ﷺ أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له » .

فاستئذان عبد الله بن عمرو من النبي في كتابه الحديث يدل على أن الكتابة كان منهيًا عنها أول الأمر . ثم أذن فيها لعبدائه وغيره لأنه لاختصاصية لعبدائه ابن عمرو على غيره ، وإذن لم يلتحق رسول الله ﷺ بالرقيق الأعلى إلا بكتابة الحديث مأذون فيها .

على أن حديث النبي عن كتابة السنن الذي استفدوا إليه في عدم حجية السفة ، جاء الأمر فيها بالتحديث . فقال ﷺ : « وحدثوا عني ولا حرج » . فلو أن السنة ليست بحجة لما أمر النبي ﷺ بالتحديث عنه . لأنه يكون أمراً بقبحه سئل ما هو عبث . وهو ﷺ لا يأمر بالعبث ، غيث . أنه قد أمر بالتحديث فاذلك إلا لأن السفة حجة في الدين .

كما أنه لم تعين الكتابة طريقاً لصيانة السفة بل هناك ملكات الصحابة في الحفظ تقوم مقام الكتابة بل أكثر ، فإنهم كانوا لا يقولون إلا على الحفظ ، ويعيرون الكتابة ، ويقولون لأتباعهم : احفظوا عما كما كتبنا نحفظ عن رسول الله ﷺ ، فلو أن السنة لم تكتب أصلاً على عهد النبي ﷺ وأصحابه لما كان ذلك مؤدياً لعدم الثقة بها لأن صدور الصحابة كانت أوعية لصيانتها ، ودرعا واقية لما لقد كان للصحابة ملكات للحفظ لم يبلغ شأوها أمة من الأمم .

وقد استمر الأمر على هذا النهج من حفظ السنن في الصدور إلى أن ظهرت بوادر الضعف على هذه الملكات فأمرع عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه إلى إصدار أوامره لولائه في الأمصار المختلفة بكتابة السنن ومن هذا الوقت تعاون الحفظ والكتابة بصورة رسمية إلى أن جاء عصر التدوين ودونت العلوم وكانت للسنة الحظ الأكبر من اهتمام العلماء بتدوينها ، ثم تقاع العلماء على جمع الأحاديث وتمحيصها في كل عصر ، حتى وصلت إلينا ، وقد تميز منها الأصل المقبول من

الدخيل المردود : في موسوعات زاخرة بالحديث تم عن قوة جبارة ، وتمطينا ثروة هائلة في الفقه الإسلامي .

٣ - زعم الرافضة أن الصحابة جميعاً ما عدا آل بيت علي ذكرم الله وجهه ليسوا بمدول لأن أبا بكر وهر اغتصبوا الخلافة من علي وأيدها في ذلك سائر الصحابة فكانوا جميعاً ظلمة فساقا ولا تقبل رواية الفاسق .
والجواب :

أن أصل هذه الطائفة من الجوس الذين أكل قلوبهم الحقد على الإسلام الذي فتح بلادهم غنوة ، فأظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر ، لينالوا من هذه الدولة الإسلامية وتظاهروا بحب علي رضي الله عنه وآل بيته ، وزعموا فيهم المزاعم الباطلة ، والتي منها أن الخلافة كانت حقاً لعلي بن أبي طالب بوصية من رسول الله ﷺ ، وقد اغتصبها منه الشيخان وواقفها سائر الصحابة على ذلك . وهذا زعم لا أصل له إلا في أذهان هؤلاء ، فقد يبيع علي وآل بيته أبا بكر وهر وثمان بالخلافة ، فلو أن الخلافة كانت حقاً لعلي لما سكبت عن حقه ، ولما سكبت سائر الصحابة على ذلك ، لأنهم كانوا لا يسكتون على ما هو أقل خطراً من ذلك من أمور الدين ، بل كانوا يراجعون الخلفاء في كل صغير وكبير ، ولا تأخذهم في الحق لومة لائم ، فلو أنهم علموا بهذه الوصية لراجعوا أبا بكر وهر في ذلك ، ولما سكفوا أبداً وهم الشجعان ، وإنما الذي حصل أنهم أجمعوا وفيهم آل البيت على بيعه الشيخين وثمان من بعدهم .

ويظهر أن أمر الوصية من النبي ﷺ - لعلي بالخلافة - كان شائعاً على ألسنة هؤلاء القوم في زمن علي بن أبي طالب حتى إنه اضطر إلى تكذيب هذه الشائعة . فقد روى البخاري في كتاب العلم وغيره عن أبي جحيفة الصحافي أنه قال : قلت

اعلى : « هل عندكم كتاب ؟ قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ماني هذه الصحيفة ؟ قال : قلت وما في هذه الصحيفة ؟ قال العقل . وفكك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر ، فأنت ترى أبا جحيفة يسأل عليا عن شيء خصهم به رسول الله ﷺ - من أصرار الوحي . وما سأل هذا السؤال إلا أنه سمع حديثاً يدور حول وصية النبي ﷺ - لعلى بالخلافة ، وقد نفى على رضى الله عنه ذلك نفياً باتاً وأقسم على ذلك .

٤ - قالوا : إن الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ - فيها الضعيف الذي لم يثبت عنه ، والموضوع الذي هو مكذوب عليه . الأمر الذي يرفع الثقة بالأحاديث جميعها حيث لا يمكن لنا معرفة ما يعتمد عليها منها وما لا يعتمد .

والجواب على ذلك :

أن هذه شبهة ساقطة ، إذ من المعلوم أن علماء الإسلام الموثوق بهم في رواية الحديث ومعرفة تراجم الرواة ؛ لم يدعوا شيئاً من الأحاديث ألا وبينوا منزلته من القبول والرد حتى أفردوا لذلك فناً خاصاً يسمى « مصطلح الحديث » ألفوا فيه السكتب والرسائل وكذلك فعلوا في تاريخ الرواة ، وأفردوا لذلك فناً أسموه فن الجرح والتعديل .

فأى حجة بعد ذلك تصرفنا عن الاحتجاج بالسنة ؟ ؟

هذه أخبار الناس ، وأحاديثهم . يوجد منها الصادق والكاذب ، أفسوخ إنما أن نتركها جملة بحجة أن فيها الكاذب ؟ ! أم الواجب علينا أن نبحث عن الأخبار السكاذبة حتى نعرفها ونردها ، ولا نعلم عليها ، ونبحث عن الأخبار الصادقة حتى نعرفها ، ونأخذ بها ؟ وهكذا فعل علماء المسلمين بالأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ - فإنهم بحثوا ودققوا عنها ، حتى وقفوا على ما صح نقله عن

النبي ﷺ - فنبهوا على ثبوته واعتمدوا عليه ، ووقفوا على ما كان بخلافه فلم يمولوا عليه ولكن ردوه وزيقوه .

أما تشبههم بقولهم : من أين لنا الوقوف على قيمة كل حديث ودرجته من الصحة أو الضعف لجوابه أن علماء الدين قد بينوا كل ذلك ووضحوه .

فأعليكم إن أردتم الحق ونشدتم العوالب إلا أن تقواضعوا لهم وترجعوا في أمر دينكم إلى أقوالهم ، وهم إن شاء الله يبينون لكم الطيب من الخبيث ، إنكم إن فعلتم ذلك تكونوا قد أَرْضِيتُمْ ربكم بامتنال أمره (فاسألوأهل الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(١).

٥ - قالوا : إن بعض الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ - يتناقض مع الدليل العقلي القاطع ، والاكتشافات العلمية الحديثة ، ولا تخلص من ذلك على زعمهم إلا بالاقصاء على القرآن ، وإهمال الأحاديث النبوية .

والجواب :

أن نقول : إن القاعدة في الشريعة الإسلامية - على ماقرره علماء الإسلام - أنه يجب علينا معشر المسلمين الأخذ بظواهر القرآن والحديث الثابت عن رسول الله ﷺ - ما لم يتم دليل عقلي قاطع ينافي ظاهر شيء من ذلك ، فإن قام دليل عقلي قاطع ينافي ظاهر حديث أو آية كان علينا أن نؤول هذا الظاهر ونرجع به إلى معنى محتمل يحصل به التوفيق بين ذلك النص ، وبين الدليل العقلي القاطع ، ويحيى في القرآن ولا في الأحاديث الثابتة عن الرسول ﷺ شيء ما يخالف ظاهره الدليل العقلي القاطع إلا ويمكن تأويل ظاهره ، والتوفيق بينه وبين ذلك الدليل .

أما النصوص التي لا تقبل التأويل ومعانيها مقعينة فلا شيء منها يخالف الدليل العقلي القاطع ، ولا يمكن أن يقام دليل عقلي على مخالفتها . فمكان الأولى لهم من قولهم بترك الأخذ بالأحاديث لهذه الشبهة الواهية أن يسألوا علماء الدين عن تطبيق كل حديث منها وجدوا ظاهره مخالفاً في نظرهم للدليل العقلي القاطع ، وهم يبينون لهم التوفيق بينهما على أقوم طريق ويظهر لهم أن الدين الإسلامي لا شيء من نصوصه يخالف للعقل في واقع الأمر ، وإنما يتخيل المخالفة ظاهراً من قصر فهمه ، وقل علمه .

٦ - زعمت طائفة من الطاعنين في السنة أنه لا يجب العمل بالحديث إلا بعد عرضه على كتاب الله فإن وافقه قبل ، وإن خالفه لا يعمل به ، وسندهم في ذلك حديث ينسبونه إلى النبي ﷺ هو : « ما أتاكم عنى فأعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله ، وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله » (١) .

والجواب :

أن هذا الحديث الذي استندوا إليه ذكر أئمة الحديث أنه مكذوب وضعه الزنادقة والخوارج . قال الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ما نصه : « أمر الله بطاعة نبيه ﷺ واتباعه أمراً مطلقاً مجعلاً لم يقيد بشيء كما أمرنا باتباع كتاب الله ، ولم يقل وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ قال عبد الرحمن بن مهدى :

الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث (٢) ثم قال : وألغوا هذا الحديث

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٣٣ . (٢) المرجع السابق .

لاتصح عنه عليه السلام - عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم ، وقالوا نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ، ونعتمد على ذلك . . . قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً له ، لأننا لم نجد في كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتاب الله يطلق القامى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال « اه (١) » .

قال الإمام الشافعى : هذا الحديث رواه رجل مجهول وهو منتطع ، ولم يروه أحد يثبت حديثه ، وقال البيهقى فى كتاب المدخل إلى دلائل النبوة : الحديث الذى روى فى عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح ، وهو ينمكس على نفسه بالبطلان فليس فى القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن (٢) .

وفى عون العبود : « فأما ما رواه بعضهم أنه قال : إذا جاءكم الحديث فأعرضوه على كتاب الله ، فإن وافقه فخذوه - فإنه حديث باطل لا أصل له » (٣) . ونقل العلامة الفغنى عن الخطابى أنه قال : وضعته الزنادقة (٤) .

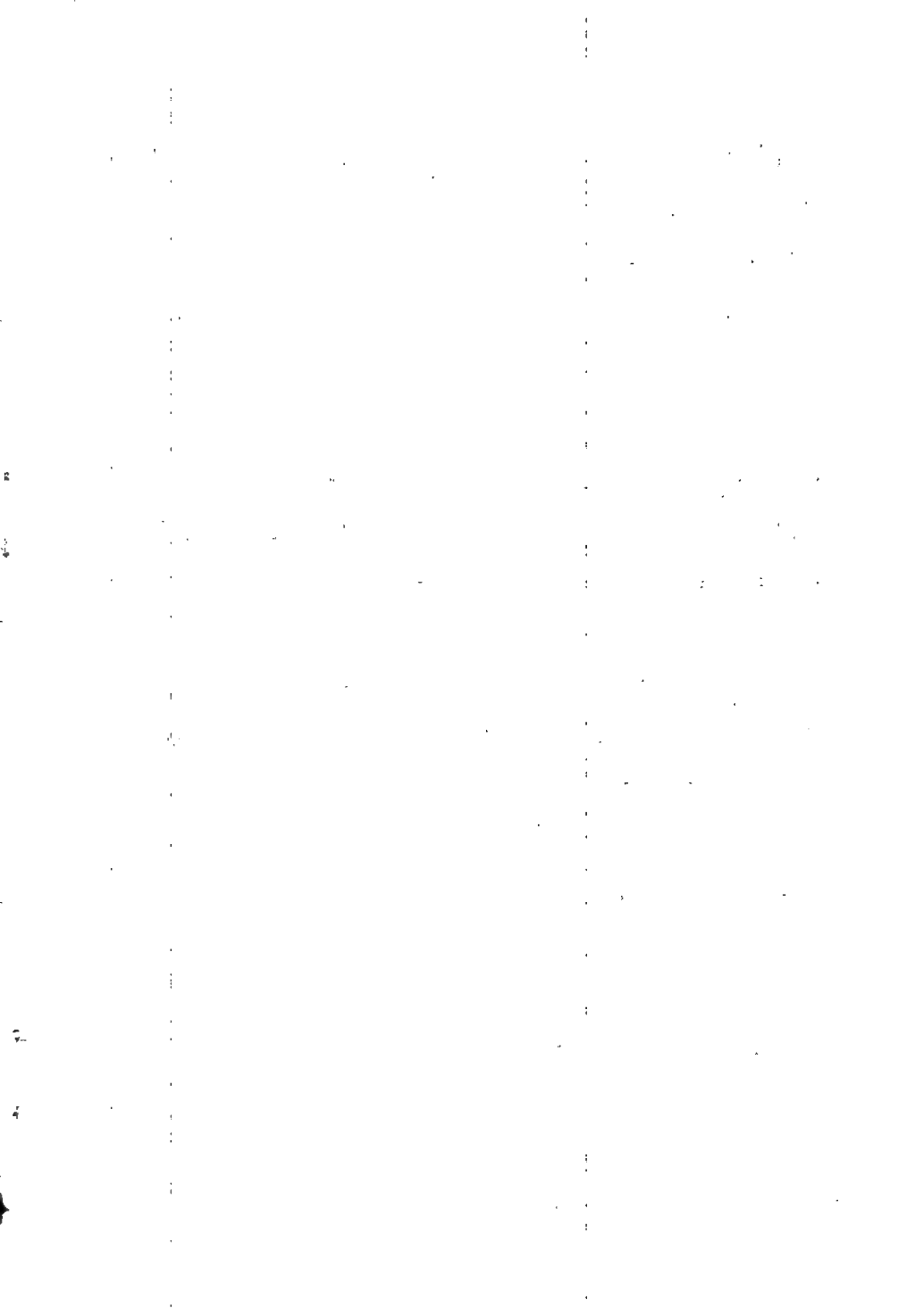
فثبت بما تقدم أن السنة هى المصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم ، وإن ما تعلق به بعض الملحدين وضعاف الإيمان إنما هو وهم وخيال لا أساس له ، والمقصود منه إنما هو التشكيك فى حقيقة هذا الدين الذى أعزنا الله به ، وجعلنا به خير أمة أخرجت للناس وصدق الله العظيم إذ يقول : (وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا . . .) (٥) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) الرسالة ٢٢٤ - ٢٢٥ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .

(٣) عون العبود (٤/٣٢٩) . (٤) تذكرة الموضوعات ص ٢٨ .

(٥) سورة البقرة (٢١٧) .



الفصل الثالث

في الأدوار التي مر بها علم الحديث

الدور الأول : دور النشوء ، ويبدأ من صدر عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول ، حيث طرأت التطورات السابقة الذكر .

الدور الثاني : اكتمال وجود كل أنواع الحديث واحداً إثر الآخر ، ووضع قواعد يتداولها العلماء ، من غير تدوين وذلك في القرن الثاني من الهجرة .

الدور الثالث : دور تدوين علوم الحديث مفردة ، نوعاً نوعاً ، من القرن الثالث إلى منتصف القرن الرابع . وفيه ابتداء تدوين علوم الحديث كفن خاص يجمع الأصول كلها وتعرض العلماء للكلام في فنون العلم في كتب رواية الحديث بمفاسدة كلامهم على الأحاديث . كما في جامع الترمذي .

ووجدت في هذا الدور أبحاث تضم مجموعة من قواعد هذا العلم كانت باكرة تدوين فن علوم الحديث أو مصطلح الحديث واشتهر أن أول من دون في « المصطلح » الحسن بن خالد الرامهرمزي « سنة ٣٦٠ هـ » في كتاب « المحدث الفاضل بين الراوى والواعى » لكن ترجح أن هناك تأليف سابقة عليه وأول ما وصلنا عما يصلح أن يكون تأليف في « علوم الحديث » . كتاب « الملل » في آخر « جامع الترمذي » .

وهو وإن جعله ختاماً للكتاب ، فقد أفرد به بالتحديث وحمله عنه العلماء جزئاً مستقلاً لما اشتمل عليه من الفوائد الجليلة في علوم الحديث ، مثل الجرح

والتعديل ، طبقات الرواة ، تعريف الحديث الحسن ، تعريف الحديث الغريب وغير ذلك من قواعد لا يستغنى عنها دارس للسفة .

الدور الرابع . دور التأليف الواسعة من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع ، وكانت الاصطلاحات قد تحددت واستقرت . واستوفى العلماء الكلام في مقوم الأحاديث والرجال ، وعلل الأسانيد ، فأكب علماء هذا الدور يبيفون منهج القوم في عملهم ، ويكتبون في ذلك مؤلفات كبيرة أولها في هذا الدور ، « المحدث الفاضل » الذي ألفه الروامر مزي ، ثم جاء بعده الحاكم النيسابورى « ٤٠٥ هـ » فوضع كتابه « معرفة علوم الحديث » وذكر فيه خمسين نوعا ، لكفه لم يهذب كتابه على الوجه الكامل ، ثم جاء الخطيب البغدادى « ٤٦٣ هـ » فوضع كتابين جامعين لكثير من أنواع الأحاديث : كتاب « الكفاية في قوانين الرواية » وكتاب « الجامع لأدب الراوى وأخلاق السامع » ووضع في كل نوع من أنواع علوم الحديث تأليفاً جامعاً ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن تظطة : « كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كعبه » .

الدور الخامس : دور اكتمال التصنيف في « علوم الحديث » من القرن السابع إلى القرن العاشر ، وفيه بلغ فن التصنيف لهذا العلم كماله القام ، فوضعت تصنيف استوفت أنواع هذا العلم ، وجمعت إلى ذلك تهذيب العبارات وتحرير المسائل بدقة .

بدأ ذلك على يد الإمام أنى همرو بن الصلاح في كتابه « علوم الحديث » وافقني أثره الأئمة من بعده ، وكانوا في ربيعة الاجتهاد غير مقلدين . مثل النووى « ٦٧٦ هـ » والعراقى « ٨٠٦ هـ » وابن حجر « ٨٥٢ هـ » .

الدور السادس : عصر الركود والجمود ، دون اجتهاد في مسائل العالم ، ولا ابتكار في التصنيف ، وقد امتد ذلك إلى مطلع القرن الهجري الحالى .

الدور السابع : دور اليقظة والتنبيه ، فى العصر الحديث من مطلع القرن الهجرى الحالى إلى وقتنا هذا وفيه تنبّهت الأمة لأخطار نقيجة اتصال الغرب بالشرق ، والصدام العنيف العسكرى والفكرى ، وقد ظهرت دسائس وأثيرت شتمات حول السنة اقتضت تأليف أبحاث حولها ، كما اقتضى الحال تحديد طريقة القدوين فى علوم الحديث .

فظهر كتاب « قواعد التحديث » لجمال الدين القاسمى ، وكتاب « مفتاح السنة » أو « تاريخ فنون الحديث » لعبد العزيز الخولى ، وكتاب « السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى » للدكتور مصطفى السباعى رحمه الله ، « والحديث والحدثون » للشيخ محمد محمد أبى زهرة ، وكتاب « أبو هريرة فى الميزان » و « المنهج الحديث فى علوم الحديث » كلاهما لشيخنا العلامة الجامع لأنواع العلوم . محمد محمد السامحى . وغير ذلك من التأليف الكثيرة ، نرجو المولى تعالى أن يوفقنا للسير على منهج العلماء العاملين المصاحين^(١).



(١) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق الدكتور نور الدين

أشهر الكتب والمؤلفين في الحديث

أولاً : في القرن الثاني :

ينبغي أن نلقى الضوء على أشهر كتب الحديث وطرق تأليفها في القرون المختلفة .

أولاً : في القرن الثاني الهجري :

١ - الإمام مالك - صاحب الموطأ^(١) :

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي : نسبة إلى ذي أصبح قبيلة من اليمن ، قدم أحد أجداده إلى المدينة وسكنها ، وجده الأعلى أبو عامر ، صحابي جليل ، شهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ إلا بدرأ ، وقيل : لأنه تابعي مخضرم ، وجده الأدنى مالك من كبار التابعين وعلمائهم ، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلاً إلى قبره ، ولد مالك بالمدينة سنة ثلاث وتسعين ، وطلب العلم على علمائها . وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرمز ، وأخذ عن نافع مولى ابن عمر وابن شهاب الزهري ، وشيخه في الفقه ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريئة الرأي ولما بلغ سبع عشرة سنة نسب للتدريس ، بعد أن شهد له شيوخه بالحديث والفقه ، روى عنه أنه قال : ما جلست لافتيا والحديث حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أني مرضاة لذلك . وقد ذاع صيته في جميع

(١) راجع ترجمته في : الديباج المذهب (١٧ - ٣٠) ، الوفيات (٤٣٩/١) ، تهذيب التهذيب (٥/١٠) ، وصفة الصفوة (٩٩/٢) ، حلية الأولياء (٣١٦/٦) ، ذيل المجل (١٠٦) ، الانتقاء (٤٧/١) ، الخميس (٣٢٢/٢) ، الشريف بابن خلدون (٢٩٧ - ٣٠٥) ، اللباب (٨٦/٣) ، معجم المطبوعات (١٦٠٩) ، الإعلام (١٢٨/٦) .

الأقطار وطبقت شهرته الآفاق . فارتحل الناس إليه من كل فج . وكانوا يزدهون على بابه ويقتتلون عاياه من الزحام لطلب العلم ، ومكث يفتي الناس ويعلمهم نحواً من سبعين سنة واتفقوا على إمامته ، وجلالته ، ودينه ، وورعه ، ووقوفه مع السفة ، قال الشافعي : مالك حجة الله على خلقه . وقال ابن مهدي : ما رأيت أحداً أتم عقلاً ولا أشد تقوى من مالك . وقال حماد بن سلمة : لو قيل لي : اختر لأمة محمد ﷺ إماماً يأخذون عنه العلم لرأيت مالك لذلك موضعاً وأهلاً . وقال الليث بن سعد : مالك عالم تقي . علم مالك أمان لمن أخذ به من الأنام . وكان ذاهبية ، لا يتكلم في مجلسه أحد قال الواقدي : كان مجلس مالك مجلس وقار وحلم ، وكان رجلاً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من اللراء ، واللفظ ولا رفع صوت ، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله لم يقل : من أين رأيت هذا ؟

وكان إذا أراد أن يخرج للحديث اغتسل ، ولبس أحسن ثيابه ، وتطيب فقبل له في ذلك فقال : أقر به حديث رسول الله ﷺ . وإذا رفع أحد صوته في مجلسه قال : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي)^(١) .

فمن رفع صوته عند حديث النبي فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ^(٢) .

(١) سورة الحجرات (٢) .

(٢) راجع كتابنا : التشريع الاسلامي ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

الموطأ ومكانته العلمية :

قال الشافعي : أصبح الكتب بعد كتاب الله ، موطأ مالك^(١) . وقال الذهلي في حجة الله البالغة : إن الطبقة الأولى من كتب الحديث منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب : الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم ، والثانية : سنن أبي داود والترمذي والنسائي ، والثالثة : مسانيد ومصنفات صنف قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما ، جمعت بين الصحيح والحسن ، والضعيف ، والمعروف ، والغريب ، والشاذ ، والمفكر ، والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب ، وعلى الطبقة الثانية اعتماد المحدثين .

ونقل السيوطي في تنوير الحوالك عن القاضي أبي بكر بن العربي : أن الموطأ هو الأصل الأول ، والبخاري هو الأصل الثاني وأن مالكا روى مائة ألف حديث اختار منها في الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة « أي السنة العملية » حتى رجعت إلى ٥٠٠ حديث - أي الحديث المسند -^(٢) ورواية ابن نيهاب ، ثم لم يزل يعرضه على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار حتى رجعت إلى ٥٠٠ حديث .

(١) هناك روايات أخرى منها : ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصبح من كتاب مالك . لا أعلم كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك ، ما على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك . ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ وأطلق جماعة على الموطأ اسم الصحيح (ص ٩ ج ١ شرح الزرقاني على الموطأ) .

(٢) « المسند » مرفوع صحابي بسنده ظاهر الاتصال ، « والمرسل » ما سقط من سنده الصحابي بأن يرويه التابعي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مباشرة ، « والموقوف » ما أضيف إلى الصحابي قولاً وفعلًا أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً ، « والمرفوع » هو ما أخبر فيه الصحابي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وقال الأبهري أبو بكر :

« جملة ما في موطأ مالك من الآثار عن النبي ﷺ عن الصحابة والتابعين ١٧٢٠ حديثاً المسند منها ٦٠٠ والمرسل ٢٢٢ ، والموقوف ٦١٣ ، ومن أقوال التابعين ٢٨٥ ، وقال السيوطي في تقريبه أنه لا عن ابن حزم : أحصيت ما في الموطأ وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من السنن ٥٠٠ ونيفاً و ٣٠٠ رسلاً وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها » .

وقال بعض العلماء :

إن مالكا أول من ألف في الصحيح غير أنه لم يقتصر في كتابه عليه ، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره الحافظ ابن عبد البر فهو لم يجد الصحيح .

اختلاف رواياته

روى عن مالك روايات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب ، وتختلف في عدد الأحاديث حتى بلغت هذه الروايات عشرين نسخة . وبعضهم قال : إنها ثمانون^(١) .

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي^(٢) في كتابه « بستان الحديث » : إن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة منها ١٦ نسخة كل نسخة عن راو خاص .

(١) ذكر مثل ذلك الزرقاني في شرحه على الموطأ (٧/١) .

(٢) الدهلوي سنة ١١٣٩ هـ .

وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي :

الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر ومعها متقارب والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى وموطأ ابن بكر وموطأ أبي مصعب وموطأ ابن وهب ثم ضعف استعمال الآخرين .

وبين الروايات اختلاف كبير في تقديم وتأخير وزيادة ونقص ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب . قال ابن حزم : في رواية أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث .

وقال السيوطي : في رواية محمد بن الحسن أحاديث يسيرة زيادة عن سائر الموطآت . وقد حلل الدكتور أحمد أمين سبب هذا الاختلاف فقال :

إن مالك لم ينه من نسخة يؤلفها ويقف عندها بل قد كان دائم التغيير فيها ، كما روينا من أنه كان دائم المراجعة للأحاديث وحذف ما لم تثبت صحته منها .

فالذين سمعوا الموطأ سمعوه من مالك في أزمان مختلفة ، فكان من ذلك الاختلاف في النسخ وقد بقي من هذه النسخ بين أيدينا رواية يحيى بن يحيى الليثي وهي التي شرحها الزرقاني ورواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وفيها أشياء كثيرة ليست في رواية يحيى وهو يمزج ما روى عن مالك بأرائه فكثيراً ما يقول قال « ومحمد »^(١) .

سبب وزمن تأليفه

ألف الموطأ في أواخر عهد المنصور وكان ذلك في سنة ١٤٨ هـ ، وكان سبب ذلك كما روى الشافعي أن أبا جعفر المنصور بعث إلى مالك لما قدم المدينة

(١) ضحى الاسلام (٢ / ٢١٥) .

وقال له: « إن الناس قد اختلفوا في الطرق فضع للناس كتاباً نجمعهم عليه فوضع « الموطأ » ، وفي رواية لغير الشافعي أنه قال له مع ذلك : اجتنب فيه شواذ ابن عباس وتشددات ابن عمر ورخص ابن مسعود ، فقال له مالك : ما ينبغي يا أمير المؤمنين أن نحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ، ويصيب ^(١) .

وقد كان المنصور كما بينا من قبل معنيا بأمر الحديث ودراسته - وقد أخرج ابن عبد البر أن أول من حمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ - من ذكر ما أجمع عليه أهل المدينة . عبد العزيز بن عبد الله بن سلمة الماجشون المتوفى سنة ١٦٤ هـ ، ونظر فيه مالك قبل أن يضع موطأه .

ثانياً : في القرن الثالث الهجري :

١ - الإمام أحمد بن حنبل :

هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، ويلتقى نسبه مع النبي في جده الأعلى نزار ، ولد في بغداد عام ١٦٤ هـ ، وتوفي بها عام ٢٤١ هـ . وقد مات أبوه وتوات أمه تربيته وهو في هذه النشأة يشبه شيخه الإمام الشافعي في رفعة النسب واليتم وكفاف العيش ، وقد كان لنشأته في بغداد بلد العلم والعلماء أثر عظيم في ثقافته ، فبعد أن حفظ القرآن أخذ يتردد وهو في الرابعة عشرة من عمره على الديوان يقومون على التحرير والكتابة ، ووجهته أسرته إلى تحصيل العلم فاقطف من ثماره قطوفاً يانعة من علوم الدين واللغة والرياضة والفلسفة والتصوف وتفرغ للحديث ، ورحل في سبيل تحمل وجمع الحديث المراحل البعيدة ، فرحل إلى

(١) من هذا الكتاب

السكونة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، وقد مكثت له هذه الرحلات من الحصول على أكبر قدر مستطاع من رواية الحديث ولقاء الشيوخ الحديثين ، وكان غاية في الورع والزهد ضليعاً في العربية والفقه ، ومن أسراء المؤمنين في الحديث ، ومن المنفردين بمعرفة آثار الصحابة والتابعين مع الضبط في علمه والورع في فتاويه .

وكان ابن حنبل عالماً جليلاً يؤمن بالقول المأثور : « لا يزال الرجل عالماً ما دام يطلب العلم فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل » ولما بلغ الأربعين جلس للتحدث والفتيا ، وكان حريصاً على اتباع السنة المطهرة لا يحمدها قيد أنملة في أهواله وأقواله ، وفي خلافة المأمون ظهرت فتنة خلق القرآن ، وهل هو قديم أم حديث ؟ وقد كان العلماء يقولون بإبداء الرأي في ذلك ، ولذلك دعا المأمون أحمد بن حنبل لإبداء رأيه فامتنع ، فكان يساق مكبلاً بالأغلال وتلبه السياط وهو على رأيه من الصمت ، وبقي الإمام ابن حنبل يقاسى هذه الحمة زمن المأمون ومن خلفه إلى أن رجع الخلفاء عن هذه الفتنة ، وكان الناس يوصونه بمبدأ التقية بأن يعلن غير ما يظن ، ولكنه رفض أن يكون ظاهره غير باطنه .

والإمام أحمد بن حنبل مؤلفات كثيرة في التاريخ والتفسير والناسخ والمنسوخ وفضائل الصحابة وكتاب الزهد وغيرها ، وأجل هذه المؤلفات وأبقاها على الزمان كتابه المسند في الحديث ، وهو الكتاب الذي جمعت فيه أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع . وقد انتقى الإمام مسنده من ألوف الأحاديث التي كان يحفظها ويرويها . ويعتبر مسند ابن حنبل أجمع كتاب في السنة ، وبه ثمانية عشر مسنداً ، ويشمل أربعين ألف حديث مسند ، المكرر منها نحو عشرة آلاف ، وقد مات الإمام ابن حنبل قبل أن يهذبه .

وكان في أول أمره يحضر مجلس القاضي أبي يوسف ، ثم أخذ عن الشافعي الحديث والفقه والأنساب القرشية ، وذهب إلى اليمن لسمع من عبد الرزاق ، ودخل الكوفة والبصرة والجزيرة ومكة والمدينة والشام وقابل شيوخها . وروى عن بشر بن الفضل الوقاشي وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وسليمان ابن داود الطيالسي وغيرهم ، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود ووكيع ابن الجراح ويحيى بن آدم وعلي بن المديني وفيهم شيوخه وأقرانه وتلاميذه .

وقد قام الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بترتيب مسند ابن حنبل وفهرسته تسهيلاً وتيسيراً للاستفادة منه^(١) .

٢ - الإمام بقي بن مخلد الأندلسي (٢٠١ - ٢٧٦ هـ) :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد ، نشأ في قرطبة بالأندلس تلك البلاد التي فتحها المسلمون في العقد الأخير من القرن الأول الهجري وصارت من أهم المراكز الإسلامية التي ازدهرت فيها العلوم والمعارف ونافست بغداد في مكانتها العلمية والحضارية ، وقد قام الإمام بقي في مستهل حياته شطط العيش ، وكان مولعاً بطلب العلم فأخذ يرتحل إلى مختلف الأقطار مشياً على قدميه فذهب إلى مصر وسمع الحديث من يحيى بن بكير محدث مصر ، كما استمع إلى مالك والليث ، ورحل إلى العراق وتلقى الحديث عن الإمام أحمد بن حنبل ، كما توجه إلى الشام والحجاز وغيرها للاجتماع بالعلماء والأخذ عنهم ، وقد هيأت له رحلاته العديدة اللقاء مع أكثر من ٢٣٤ شيخاً زودوه بمعلوماتهم الفريدة ، وعاد إلى وطنه ينشر فيه ما حصله من المعارف المتنوعة وبخاصة الحديث الشريف .

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (٤/١) .

وكان الإمام بقى بن مخلد عابداً مجتهداً زاهداً لا نظير له في تقواه ، وقد ساهم في خدمة مجتمعه ودينه ، فكان يخرج مع الفزاة المجاهدين ضد أعداء الإسلام وكان ذلك شأن كثير من علماء المسلمين الذين يعتبرون الجهاد فريضة يمدون أنفسهم لها بالتدريب على حمل السلاح للقتال في سبيل الله ، وهو من كبار الحفاظ الذين نشروا الحديث وعلومه في وطنه ، وقد جمع إلى حفظ الحديث الإمام بالغة وبلغ فيه مرتبة الاجتهاد والاستقلال في الفكر من غير تقليد لأحد .

ولالإمام بقى بن مخلد مؤلفات كثيرة من أشهرها المسند الكبير الذي روى فيه عن ألف وستائة صحابي ، ورتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه ، فهو مسند مصنف جاء جامعاً بين طريقتين : طريقة المسانيد وطريقة التأليف على الأبواب ، وقد ذكر الإمام الذهبي في مذكراته أن الإمام بقى بن مخلد قال : « غرست للمسلمين غرساً بالأندلس لا يقلع إلا بخروج الدجال » ورحم الله الإمام المجاهد الذي ما كان يدرى أن الأعداء والفتن ستحدث الفقرة بين المسلمين حتى تمكن منهم أعداؤهم ، وفسكوا بهم وشردوهم أيما تشريد ، وبذلك طويت تلك الصفائف المشرقة في تاريخ الإسلام في الأندلس .

٣ - الإمام أبو عبد الله البخاري^(١).

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة ، ويكنى أبو عبد الله ولد في بخارى عام ١٩٤ هـ وكان جده مجوسياً على دين قومه ، وأما أبوه إسماعيل فكان عالماً جليلاً جمع إلى العلم الورع والتقوى ، فنشأ البخاري في بيت علم ودين ، فلا عجب أن ورث الخلال السكرمة من مذبته ، ولد عام ١٩٤ هـ ومات أبوه وهو صغير فكفلته أمه وأحسن تربيته ، وقد تولته عناية الله منذ صغره

(١) راجع في ترجمته : تقريب التهذيب (٢ / ١٤٦) .

فردت إليه بصره بعد ما أصيب في عينيه ، ورزقه الله قلباً واعياً ، وحافظةً قوية
وعقلاً منيراً ، وشغف ممدّ حدائته بحفظ الحديث ، ونال منه حظاً كبيراً وهو
دون العاشرة من عمره ، ولما تقدم في السن كتب عن أكثر من ألف شيخ ،
وبلغت محفوظاته من الأحاديث مائة ألف من صحاح الأحاديث ومائتي ألف
من غير الصحيح .

وكان البخارى ضعيف البنية ومتوسط القامة تميل بشرته إلى السمرة ، ونشأ
عزيز النفس عفيف اليد يتجمل ويتحمل ولا يريق ماء وجهه حتى في أشد حالات
العسرة ، فيعالج الجوع ومرارته بأكل الحشائش ، ويعانى الصبر الشديد إلى أن
تنفجر كربته ، وفي عام ٢١٠ هـ خرج هو وأمه وأخوه من بلده بخارى^(١) إلى
مكة للحج ، وكان يومئذ في حوالى السادسة عشرة من عمره ، ثم ذهب إلى المدينة
النورة ومكث بالحجاز نحو عام استوعب خلاله ما في جمعة محدثي الحجاز وعلمائه ،
ثم انطلق بعد ذلك في سياحاته التى شملت معظم الأقطار الإسلامية ، وأقام في
كل بلد نزل به للاتصال بعلمائه ، والأخذ عنهم على اختلاف طبقاتهم ، ويقول
عن نفسه : إنه كتب عن ألف وثمانين عالماً من رواة الحديث .

ولم يكن الإمام البخارى حافظاً للحديث فقط بل كان من كبار المتفهمين
ومن خيار المجتهدين الذين يلمون بكتاب الله الكريم وسنة رسوله العظيم ، وكان
يقرب الرواية بالدراية ، وبشفع نصيبه من الحفظ بالفهم والنقد حتى يتمكن من
معرفة الزائف من الصحيح من الأحاديث ، وقد ساعده على ذلك أنه كان آية
في الذكاء والفطنة وسرعة البديهة وسيلان الذهن وكان أسلوبه العلمى في دراسته

(١) بخارى إحدى كبريات مدن تركستان الغربية وهو الاقليم المعروف بما وراء النهر .

للحديث أنه يقارن أصول المتون ويزن بعضها ببعض بميزان صادق دقيق ،
ويحيط بأحوال الرواة ليعرف العدل والمجروح منهم والصحيح من الفاسد من
الأسانيد ، وقد تضاعف رصيده من علوم الدراية ومصطلح الحديث بقدر ما تجدد
له من مصادرها المختلفة من كثرة ترحاله ومقالاته مع مختلف طبقات الشيوخ ،
وقد اختط لنفسه خطة فريدة في جمع الأحاديث فكان إذا سمع حديثاً من رجل
لم يتركه إلا بعد التأكد من شخصه واسمه والتعرف على أحواله والتثبت من
صحة نقله ، وبهذه الخطة اتسعت مدارك البخارى في فقه الحديث وعلومه ،
وارتفعت معارفه إلى درجة ظهر فيها امتيازه وتفوقه على غيره من أئمة الحديث
وقد اعترف له شيوخه وأقرانه بالفضل وجعلوه صاحب لواء الحديث وأمير
المؤمنين في علوم الحديث .

وقد اشغفل البخارى بالتأليف في وقت مبكر من حياته ويقول في ذلك
عن نفسه : « لما بلغت الثامنة عشرة صنفت كتاباً تضاماً الصحابة والتابعين ،
ثم صنفت كتاب التاريخ وأنا في المدينة » كما يقول أيضاً : « وأقت بالبصرة
خمس سنين معي كتبي أصنف وأحج ، وأرجع من مكة إلى البصرة أتابع
التأليف » وكان رضى الله عنه شديد الأناة في تأليف كتبه ولا يتعجل إخراجها
قبل أن يطمئن إلى سلامتها وصحتها .

وكان العلماء المؤلفون قبل البخارى لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث
الصحيحة وحدها بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف تاركين
التعرف عليها إلى فطنة القارئ ومقدرتهم على التمييز بين المقبول والمردود منها إلى
أن جاء البخارى فرأى أن يخص الصحيح من الحديث بالجمع ، فألف كتابه
الصحيح وسماه : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه

وأما « وهو كتاب يعقب بلا نزاع في مقدمة كتب الصحاح الستة » ويقول البخاري عن تأليف هذا الكتاب : « صنف كتاب الجامع الصحيح في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرفت الله تعالى وصليت ركعتين وتبينت صحته » وقد استغرق تأليف هذا الجامع الصحيح ست عشرة سنة كان البخاري خلالها يحرر ويدقق وينقح ويجمع منها ما هو على شرطه . ويقول أيضاً : « صنف هذا الجامع الصحيح من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بيني وبين الله سبحانه وتعالى » وبذلك اجتمع لهذا الكتاب من دواعي القبول إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن أجمع أئمة العلم على صحته وتلقاه الأمة الإسلامية بالقبول ، واستحق أن يطلق عليه أنه أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل .

ويقول الإمام الترمذي في البخاري : « لم أر في العلل والرجال أعلم من البخاري » ويقول عنه ابن خزيمة : « ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري » وجاء إليه يوماً مسلم بن الحجاج فقبله بين عينيه وقال : « دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله » وقد روى الإمام البخاري عن الضحاك بن مخلد ومكي بن إبراهيم وعبد الله بن موسى وعبد القدوس بن الحجاج ومحمد بن عبد الله الأنباري وغيرهم ، وروى عنه كثيرون منهم : الإمام الترمذي والإمام مسلم والنسائي وإبراهيم بن إسحاق وغيرهم ، وقد توفي البخاري عام ٢٥٦ هـ : في قرية من قرى سمرقند تسمى خرتنك .

شروح البخارى :

ولصحيح البخارى شروح كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط أوفاها وأفضلها شرح ابن حجر المستطلى المسمى «فتح البارى» ، ولذلك روى : « لاهجرة بعد الفتح » أى لاهجرة لطالب الحديث بعد ظهور « فتح البارى » .

٤ - الإمام مسلم بن الحجاج :

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري^(١) نسباً ، وموطنه نيسابور إحدى بلدان خراسان ولد عام ٢٠٦ هـ وهو أحد الأئمة الأعلام الذين خلد الزمان ذكرهم وقد بدأ سماعه للحديث والرغبة فى حفظه فى الثانية عشرة من عمره ، ثم أولع بالارتحال إلى مختلف الأنظار الإسلامية طلباً للعلم من شيوخه فرحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر وغيرها والتقى فى رحلاته بكثير من العلماء الأجلاء وأخذ عنهم فى خراسان تلقى عن يحيى بن يحيى وغيره ، وفى بلدة الرى تلقى عن محمد بن مهران وآخرين ، وفى العراق تلقى عن الإمام أحمد بن حنبل وعبد الله بن سلمة وغيرهما ، وفى الحجاز تلقى عن سعد ابن منصور وغيره ، وفى مصر تلقى عن عمرو بن سواد ، ثم لأنه قدم إلى بغداد مراراً وتلقى عن علمائها ومحدثيها . ولما قدم الإمام البخارى إلى نيسابور أكثر الإمام مسلم من التردد عليه لمعرفة بفضله ومكانته وتلقى عنه الحديث .

وللإمام مسلم مؤلفات عدة منها كتاب الجامع الصحيح والمسند الصحيح وكتاب الأسماء والسكنى وكتاب أوهام المحدثين وكتاب أولاد الصحابة

(١) نسبة الى قشير قبيلة عربية معروفة .

وغيرها ، وأجل كتبه قدراً وأعمها نفعاً كتابه الجامع الصحيح الذي يعتبر مع صحيح البخارى أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ، وقد بالغ الإمام مسلم البحث والتحري عن الرجال والتحصيل للروايات والموازنة بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة التي يشدها ، وقد انقضى كتابه من آلاف الروايات المسموعة ، وروى عنه أنه قال : « صفت كتابي من ثلاثمائة ألف حديث ، وقد مكثت وبعض تلاميذي يكتبون ويحورون خمس عشرة سنة ، ولما فرغ من تأليفه عرضه على كبار العلماء بالحديث زيادة في الاطمئنان إلى صحة كل ما جاء فيه . توفي رحمه الله تعالى سنة ٢٦١ هجرية .

٥ - الإمام أبو داود السجستاني :

هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدى ، ولد عام ٢٠٢ هـ في إقليم سجستان المتاخم لشمال غربي الهند ، وقد نشأ من صغره محباً للعلم والعلماء ، ولما كبر وبلغ مبلغ الرجال صار يرتحل إلى الأقطار الإسلامية التي كانت حافلة بالعلماء والرواة ، ويجلس إليهم ويتلقى عنهم ، وقد ساعده هذا الارتحال ولقاء الشيوخ والعلماء على الحصول على أكبر قسط من الأحاديث التي أخذ يدققها ويمحصها وأودع خلاصتها في كتابه « السنن » .

وكان الإمام أبو داود من العلماء العاملين ومن العباد الورعين ، وقد أثنى عليه كثير من الأئمة وعلى رأسهم شيخه أحمد بن حنبل ، ومن مناقبه أنه كان يمتاز بكرامة العلم والعلماء ، ومما يدل على ذلك ما روى عنه من أن الأمير أبا أحمد الموفق حاكم البصرة ذهب إلى أبي داود في داره ، فقال له أبو داود :

ما الذى جاء بالأمير فى بيتي ؟ فقال له : خلال ثلاث ، فقال ماهى ؟ قال تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا ليرحل إليك طلاب العلم من أقطار الأرض فتعمر بك ، فإنها قد خربت ، وانقطع الناس عنها لما جرى من مجيء الزنج إليها ، فقال : هذه واحدة ، هات الثانية قال : وتروى لأولادى كتاب السنن ، فقال : نعم ، هات الثالثة ، قال وتقرء لهم مجلساً للرواية ، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ، فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفيهم ووضيهم فى العلم سواء ، فسكان أبقام الخلفاء يحضرون بعد ذلك ويقعدون مع الناس للاستماع فى مكان خاص بهم .

وقال العلامة ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبى داود السجستاني ابن الأشعث رحمه الله - من الإسلام بالوضع الذى خصه الله به بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام ، وفصلاً فى موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ورتبها أحسن ترتيب وقظمها أحسن نظام مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث الجرحين والضعفاء إلى أن قال : وجمعت كتابه أفضل زاد » ، وقد توفى عام ٢٧٥ هـ ، وترك من بعده ابنه أبا بكر عبد الله الذى صار إماماً جليلاً ، وقيل عنه إنه كان أحفظ من أبيه .

٦ - الإمام الترمذى : (١)

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى أحد الأئمة الأعلام الذين يقتدى بهم ويرحل إليهم فى طلب الحديث ،

(١) الترمذى : نسبة إلى ترمذ ، مدينة قديمة على طرف نهر « باخ » الذى يقال له جيحون . تقريب التهذيب (١٩٨/٢) .

ولد سنة ٢٠٩ هـ في مدينة ترمذ الواقعة على طرف شهر بلخ المعروف باسم جيحون ، وقد شغل منذ حداثة بطلب العلم . ورحل في سبيله المراحل الطويلة ، وفي هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وأشياخ الحديث وأخذ عنهم ، وبعد ذلك عاش بقية عمره يسمع ويكتب ويذاكر وينظر ويؤلف ويصنف إلى أن كف بصره في آخر عمره وبقي ضريراً سنين ، ثم توفي ودفن في مدينة ترمذ عام ٢٧٩ هـ .

وكان أبو عيسى الترمذى مشهوداً له بالحفظ والصلاح والتقوى مع الثقة والأمانة والضبط وقد جمع إلى حفظ الحديث ومعرفة علله ورجاله التبصر في الفقه وله فيه باع طويل ، ومن يطلع على كتابه « الجامع » يدرك مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية وحسن تصرفه في عرض مسائلها بخبرة وحكمة ، وكتابه المعروف « بجامع الترمذى » أو « سنن الترمذى » من أجل كتبه وأنفعها ، ويعتبر أحد الكتب الستة الصحاح ، ولما ألفه عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم ، وقد روى عنه أنه قال : جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ، وقد قيل في وصف « جامع الترمذى » إنه أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل وفي آخر كتاب الملل قد جمع فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

٧ - الإمام النسائي^(١) :

هو أبو عبد الرحمن بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة ، كان إمام أهل عصره في الحديث

(١) راجع في ترجمته : وفيات الأعيان (٢١/١) البداية والنهاية (١٢٣ / ١١) تذكرة الحفاظ (٢٤١ / ٢) .

ولد في بلدة نساء إحدى بلدان خراسان سنة ٢١٥ هـ ، ولما بلغ الخامسة عشرة ارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة والتقى بعلماء هذه الأقطار وتلقى عنهم حتى حمل علومهم وبرع فيها وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلوم الإسناد ، وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها ، وقبل وفاته بعام خرج إلى دمشق وهناك مات في حادث أصابه ، وكان النسائي حسن الوجه يضرب لونه إلى الحمرة وكان مجتهدا في العبادة ليلا ونهاراً ومواظباً على الحج والجهاد ، وكان إلى جانب حفظه للحديث ومعرفة بالعلل والزجال فقيها ضليعاً ، وكان شديد التحري عن الرجال ومن المتشددين في قبول الروايات ، وله مؤلفات كثيرة أهمها كتاب « السنن الكبرى » وهو مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن .

٨ - الإمام ابن ماجه^(١) :

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني صاحب السنن وغيرها من الكتب المعتمدة ، ولد عام ٢٠٩ هـ ، وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفا بالحديث وروايته ، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر والكوفة والبصرة وغيرها من الأقطار والأمصار ، ولقى كثيراً من شيوخ الحديث وذاكرهم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوي الشريف ، وقد قال الحافظ بن كثير في وصفه : « محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة وهي دالة على عماله وعلمه وتبحره وإطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والنروع ، وأجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان » كتاب السنن » وقد

(١) راجع في ترجمته : وفيات الأعيان (٤٨٤/١) تهذيب التهذيب

(٥٣٠/٩) تذكرة الحفاظ (١٨٩/٢) .

رتبه على الكتب والأبواب وقد ذكر أن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب ، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث ، وسنن ابن ماجة فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمنكر والموضوع ، وهي لذلك متخلفة عن كتب السنن الأخرى .

٩ - الإمام الطبري^(١) :

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري نسبة إلى طبرستان إقليم من بلاد المعجم ، ولد عام ٢٢٤ هـ . وكان الإمام الطبري مليح الوجه مديد القامة فصيح اللسان زاهداً قائماً بما تركه له أبوه من ضيعة بطبرستان ينفق من مواردها على نفسه وأهله وطلابه ، ولا يقبل هدايا من أحد من العظماء وكانت حياته خالصة للعلم والعمل الدائب في البحث والتأليف ، وظل أربعين سنة من عمره يكتب كل يوم أربعين ورقة ، وقد اتخذ مسلك من سبقه من الترحال إلى مختلف الأقطار لمقابلة الشيوخ وأئمة العلم ، وقد استوطن بغداد وبقى بها إلى حين وفاته .

كان ابن جرير دائرة معارف في التفسير والحديث والفقه والأصول والقراءات والتاريخ ، وقد رماه الحاقدون عليه بالرفض بل وبالإلحاد ، وقال ابن كثير دفاعاً عنه : « وحاشاه من ذلك كله بل كان أحد أئمة الإسلام عاملاً ومملاً بكتاب الله وسنة رسوله » ولعل السبب في هذه القرية أنه ألف في فضائل سيدنا علي بن أبي طالب ، ولكن شتان بين ذكر الفضائل والرفض .

(١) راجع في ترجمته : ارشاد الأريب (٤٢٣/٦) تذكرة الحفاظ

(٣٥١/٢) البداية والنهاية (١٤٥/١١) مفتاح السعادة (٢٠٥/١ ، ٤١٥) .

مؤلفاته :

وللإمام الطبري العديد من المؤلفات التي لا يستغنى عنها ، من أهمها :

١ - جامع البيان في تفسير القرآن .

٢ - تهذيب الآثار .

٣ - تاريخ الأمم والملوك .

وفاته :

توفي رحمه الله تعالى عام ٣٢٠ هجرية .

ثالثاً - في القرن الرابع الهجري :

سبق أن ذكرنا أنه بدأت في القرن الثاني الهجري حركة علمية لجمع الأحاديث والتأليف فيها ، ولكن لم يحفظ التاريخ لنا من مؤلفات هذا القرن في الحديث سوى « موطأ مالك » فلما جاء القرن الثالث اتسعت حركة الجمع والتأليف وبرزت ولعت طائفة من خيرة الأئمة الأعلام الذين أبدعوا في التأليف والتصنيف على أسس من القواعد والأصول المبسوكة التي لم يسبقهم إليها أحد من علماء عصرهم ، وصار للحديث بفضل جهود هؤلاء العلماء علوم ومصطلحات وقواعد مقررة ، ومن أجل ذلك اعقب القرن الثالث بحق أخصب القرون في التأليف إنتاجاً ، وأشدها في التعرّي والضبط تدقيقاً ، وأصحها وأصدقها مرجعاً وكتاباً ، واعقب عام الثلاثمائة الهجري حداً فاصلاً بين الأئمة الأعلام أمراء المؤمنين في الحديث وبين من جاءوا بعدهم ولم يبلغوا شأوهم في التصحيح والتصنيف وابتسار القواعد الضابطة للحققة .

ولما جاء القرن الرابع الهجري ظهرت طائفة من أهل الحديث سارت على

نهج علماء القرن الثالث لكنهم لم يأتوا بشيء جديد في الجمع والنمحيص والابتكار وانصرفت هم بعضهم إلى تراث القرن الثالث يدرسونه بإمعان ، ويهذبونه ويجمعون ما تفرق من أبوابه ، ويوضحون ما فيه من صعب أو غريب ، كما أن منهم من حاولوا تبسيطه وتقريبه بتأليف المختصرات التي حذفت الأسانيد واقتصرت على أبواب دون أخرى ، وأهم ما قاموا به من الأعمال المفيدة والقيمة أنهم عنوا عناية فائقة بشرح متون الأحاديث شرحاً جيداً وبياناً ما اشتملت عليه من حكم وأحكام وأخلاق وآداب ومواعظ ، كما عنوا بإيضاح ما في متون الأحاديث من بلاغة وفصاحة ومعان وقواعد ونحو وصرف ولغة واشتقاق ، وخلقوا في هذا المجال شروحاً قيمة ذات فوائد كثيرة سهلت على الناس فهم معاني الأحاديث وأسرار بلاغتها وحكمتها ، وقد خص علماء ذلك القرن صحيحى البخارى ومسلم بأكبر قسط من البيان والتفسير والإيضاح وإلقاء الأضواء الساطعة عليهما على اعتبار أنهما أصبح كتب الحديث النبوى الشريف بالإجماع . ومن العلماء البارزين في القرن الرابع والذين ألفوا كتباً في الحديث ، ولكن دون مستوى من سبقهم :

١ — قاسم بن أصبغ الأندلسى (المتوفى عام ٣٤٠ هـ) وله مؤلفات ، منها كتاب المنتقى فى الآثار .

٢ — ابن السكن البغدادى (المتوفى عام ٣٥٣ هـ) وأهم مؤلفاته « الصحيح المنتقى » .

٣ — ابن حبان البستى (المتوفى عام ٣٥٤ هـ) ومن مؤلفاته « التناسيم والأنواع » .

٤ — الضياء المقدسى (المتوفى عام ٦٤٣ هـ) ومن مؤلفاته كتاب

« المختارة » وقد كان لسلك من هؤلاء العلماء حياة حافلة بالجد والاجتهاد والارتحال في طلب العلم والأخذ عن كبار الشيوخ ، وعرف عن كل منهم الحفظ والضبط وتأليف المصنفات في الحديث والتاريخ وغيرهما من العلوم .

ومن العلوم الحديثة التي اشتغل بها علماء القرن الرابع وبرعوا فيها ، وصارت لهم فيها مؤلفات ومراجع قيمة (علم العلل) وهو من أصعب علوم الحديث وأدقها ولا يلم بها إلا من رزقه الله حفظاً واسعاً وفهماً ثاقباً ودراية تامة بالرواة ، ومملكة قوية تلهم صاحبها التميز بين الصحيح من الأحاديث والمعلول ، وعلل الحديث عبارة عن أسباب خفيفة عامضة مثل وصل منقطع أو رفع موقف أو إدخال سند في سند أو متن في متن ونحو ذلك ، ومن أجل السكيب في هذا العلم « كتاب العلل » لعل بن الذبي و « كتاب العلل » لحلال (المتوفى عام ٣١٩) كما ألف في هذا العلم وغيره ابن أبي حاتم الرازي وأبو الحسن الدارقطني .

ومن آثار القرن الرابع المعبرى في علوم الحديث التأليف على المعاجم أي ترتيب مادة السكيب المؤلفة من أسماء الصحابة والشيوخ والبلدان والقبائل على حروف المعجم ، وأشهر أصحاب المعاجم أبو القاسم الطبراني (المتوفى عام ٣٢٠ هـ) قد ألف معاجمه الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير .

وقد ألف علماء القرن الرابع المستدركات جمع مستدرك وهو ما يضاف فيه المؤلف النقص الذي فات المؤلف في كتابه على شرحه ، فيحصي المستدرك ، ومثل ذلك ما فعل الدارقطني والحاكم وأبو عبد الله وأبو ذر الهروي في استدركاتهم على صحيح البخاري ومسلم .

ومما ظهر في القرن الرابع التأليف على المستخرجات جمع مستخرج ، والاستخراج في اللغة الاستنباط ، وفي اصطلاح الحديث أن يعمد حافظ ثقة إلى

كتب الحديث المشهورة فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب إلى أن يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه ، ومن فوائد المستخرجات علو الإسناد والزيادة في قدر الأحاديث الصحيحة وتكثير الطرق ليزداد الحديث قوة ، وأشهر من ألف على المستخرجات مستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري ، ومستخرج أبي عوانة على مسلم ، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي .

وظهر في هذا القرن التأليف على نظام الأبواب وهو التصنيف في هذه المؤلفات على حسب أبواب الحديث المصطلح عليها وهي ثمانية : باب العقائد وباب الأحكام وباب الرفاق وباب آداب الطعام والشراب وباب التفسير والتاريخ والسير وباب السفر والقيام والعمود ، ويسمى « باب الشمائل » وباب الفتن . وأخيراً المناقب . وأشهر من ألف في ذلك البيهقي المتوفى عام ٤٥٨ هـ^(١) .

(١) راجع : الحديث النبوي والمحدثون للأستاذ محمد إبراهيم ص ١٤٨ - ١٥٨ ، علوم الحديث للإمام ابن الصلاح .
(٦ - المدخل / ٢) .

الصحابة والتابعون

وطبقات الرواة

قبل الكلام عن طبقات الصحابة والتابعين مع اختلاف مراتبهم يجب أن نعرف من هو الصحابي ، وقد جرى الاصطلاح على أن الصحابي هو كل من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات وهو مسلم ، فاللقاء ولو ساعة من نهار لا بد منه ، ويرى بعض العلماء من شروط الصحبة للنبي - صلوات الله وسلامه عليه - طول العشرة وكثرة المجالسة والاستماع إليه ﷺ والأخذ عنه مدة لا تقل عن سنة أو سنتين مع الاشتراك في غزوة أو غزوتين ، ويتوسع أهل الحديث فيما بعد ويطلقون اسم صحابي على كل من روى عنه حديثاً أو خبراً أو من رآه مرة واحدة ، وذلك لشرف منزلته - صلوات الله وسلامه عليه - واكتساب كل من رآه شرف لقب صحابي ، وفي القرآن والسنة إشارة إلى فضل الصحابة وعدالتهم فإنه سبحانه يقول : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)^(١) . وقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)^(٢) .

وقد اكتفى ابن سعد في طبقاته بتقسيم الصحابة إلى خمس طبقات ، بينما توسع غيره ، وجعلها اثنتي عشرة طبقة تبعاً للسبق في الإسلام والهجرة وحضور المشاهد ، وإليك هذا التقسيم للطبقات :

١ - السابقون بالإسلام ممن آمن بمكة .

٢ - أصحاب دار الندوة الذين أسلموا بعد إسلام عمر .

(١) سورة آل عمران (١١٠) .

(٢) سورة البقرة (١٤٣) .

- ٣ — من هاجر إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة .
- ٤ — أهل العقبة الأولى وفيهم اثنا عشر من الأنصار .
- ٥ — أهل العقبة الثانية وكانوا سبعين .
- ٦ — المهاجرون الذين وصلوا إلى المدينة قبل أن يدخلها النبي .
- ٧ — أهل بدر وعدتهم بضعة وثلاثمائة رجل .
- ٨ — من هاجر بين بدر والحديبية .
- ٩ — الذين بايعوا الرسول تحت الشجرة .
- ١٠ — للمهاجرون قبل فتح مكة ومنهم خالد بن الوليد وهمرو بن العاص .
- ١١ — الذين أسلموا في فتح مكة .
- ١٢ — الصبيان الذين رأوا النبي يوم فتح مكة وحجة الوداع .

تعريف التابعي :

عرف أهل الحديث التابعي بأنه من لقي صحابياً مؤمناً بالنبي ﷺ وطالت معه صحبته ومات على الإيمان ، وقد شهد الكتاب والسنة بفضل طبقة التابعين فقال تعالى (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ^(١) .

وآخر طبقات التابعين من لقي آخر الصحابة وآخرهم من لقي أبا الطفيل بمكة والسائب بالمدينة وأبا أمامة بالشام وعبيد الله بن أبي أوفى بالكوفة وأفس بن مالك بالبصرة .

(١) التوبة (١٠٠) .

تعريف تابع القابلي :

وأما تابع التابعين فهو الذي لقي مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على الإسلام ، وقد عدوا من هذه الطبقات الإمام مالك بن أنس والإمام الشافعي ، أما أبو حنيفة فهو على الأرجح من التابعين ، وأما الإمام أحمد بن حنبل فيعتبر من الطبقة التي تلي أتباع التابعين لأن وفاته كانت سنة ٢٤١ هـ . مع أن عصر أتباع التابعين ينتهي بعام عشرين بعد المئتين .

وتناول كتب الطبقات الكلام عن الصحابة والتعريف بأسمائهم وأنسابهم وسيرتهم وأحوالهم والأماكن التي نزلوا فيها والغزوات التي شهدوها وتاريخ وفاتهم ، ومن أهم المراجع التي صنف في هذا العلم كتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد ، وهو محمد بن سعد بن منيع الزهري ولد بالبصرة عام ١٦٨ هـ . ولذلك نسب إليها ثم رحل إلى المدينة والسكوفة وبغداد ، وقد لقي بالمدينة وهي دار السنة مشاهير رجال الرواية وأخذ عنهم ، وفي بغداد لازم المؤرخ الكبير محمد بن هجر بن واقد الواقدي صاحب الطبقات والمغازي ، وظل يكعب له حتى عرف باسم « كاتب الواقدي » وقد استفاد ابن سعد من علوم أستاذه الواقدي كثيراً ، وألف كتابه « الطبقات الكبرى » الذي يدل على علمه الغزير ، وحافظته القوية واتصاله الوثيق بمنابع الرواية ومصادر التاريخ في عصره . وقد راعى ابن سعد في طبقاته عاصر الزمان فكانت السابقة إلى الإسلام هي نقطة الانطلاق الزمني في ترتيبه طبقات الصحابة من المهاجرين إلى الحبشة أولاً ثم عن البدرين^(١) أو من أسلم قبل فتح مكة ثم غيرهم حسب أزمانهم ، كما أنه راعى

(١) البدرين : هم الذين حضروا موقعة بدر .

عنصر المكان فترجم للصحابة حسب الأمصار التي حلوا فيها فجمع على حدة من كانوا بالمدينة أو مكة أو الطائف أو اليمن أو اليمامة ، ومن نزولوا بالكوفة أو البصرة ، ومن فضلوا الإقامة بالشام أو مصر ، وقد جعل ابن سعد الصحابة خمس طبقات :

- ١ - طبقة المهاجرين البدرين .
- ٢ - طبقة الأنصار البدرين .
- ٣ - طبقة الذين أسلموا قديماً ممن هاجروا إلى الحبشة أو شهدوا غزوة أحد .
- ٤ - من أسلم قبل فتح مكة .
- ٥ - من أسلم بعد فتح مكة .

وقد كانت لثقافة المصنفين لكتب الطبقات أثر في أعمالهم فابن سعد كان مهتماً بالأخبار والأنساب لذلك فهو ينقل عن الأخباريين المؤرخين والنسابين كثيراً ، فجاء كتابه في الطبقات متضمناً مادة غزيرة في الأخبار والنسب وفي المعلومات المفصلة عن تراجم الرجال وبيان مكانتهم في العلم ودرجتهم في الورع مما له أثر في الاطمئنان إليهم وتوثيقهم ، وبالتالي قبول مروياتهم .

1. The first part of the paper is devoted to the study of the

properties of the function $f(x)$ defined by the equation

$$f(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (1)$$

where x is a real number. It is shown that the function $f(x)$ is

continuous and differentiable on the whole real axis.

2. In the second part of the paper the function $f(x)$ is

studied in more detail. It is shown that the function $f(x)$ is

concave down on the interval $(-\infty, 0)$ and concave up on the

interval $(0, \infty)$. It is also shown that the function $f(x)$ has

a maximum at $x = 0$ and a minimum at $x = \pm\infty$.

3. In the third part of the paper the function $f(x)$ is

studied in more detail. It is shown that the function $f(x)$ is

strictly

increasing

on the interval $(-\infty, 0)$ and strictly

decreasing on the interval $(0, \infty)$.

4. In the fourth part of the paper the function $f(x)$ is

studied in more detail. It is shown that the function $f(x)$ is

concave down on the interval $(-\infty, 0)$ and concave up on the

interval $(0, \infty)$. It is also shown that the function $f(x)$ has

a maximum at $x = 0$ and a minimum at $x = \pm\infty$.

الفصل الرابع

في أقسام الحديث ودرجاته

لقد قسم المحدثون الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وضعيف .

١ - الصحيح : أما الصحيح فهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ - أو إلى منتهى من صحابي أو من دونه ولا يكون شاذاً ولا مردوداً ولا معللاً بعلّة قاذوة^(١) واحترزوا باتصال السند عن انقطاع سلسلته فإن سقط منه الصحابي كان مرسلًا ، وهو عند جمهور المحدثين غير محتج به ، ونازل عن مرتبة الصحيح وفيه خلاف بين الفقهاء .

٢ - الحسن : اختلف العلماء في تعريف الحسن لأنه كما قال الشيخ ابن الصلاح : لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر ، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصنعة ، وذلك لأنه أمر نسبي لشيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عنه عبارته ، ثم اختار التعبير عنه بقوله : « الحديث الحسن قسمان : « أحدهما » الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم يتحقق أهليته غير أنه ليس مغللاً بكثير الخطأ ، ولا هو منهم بالكذب ، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر .

(الثاني) : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان ولا يعد ما يفرد به منكراً ولا يكون المتن شاذاً ولا معللاً^(٢) .

(١) اختصار علوم الحديث ص ٦ .

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٢٨ .

هذا ولم يكن قدماء الحديثين في القرن الأول والثاني قد اصطلمحوا على تسمية قسم من الأحاديث بهذا الاسم « الحسن » وإنما حدث بعد ذلك في عصر أحمد والبخارى ، ثم اشتهر بعد ذلك .

٣ - الضعيف : وهو القسم الثالث من أنواع الحديث عندهم ، وهو ما لم يجمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن ، وقد سموه باعتبار منشأ الضعف فيه إما في سنده ، أو في متنه .

فمن أنواعه (المرسل) وهو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ من غير ذكر الصحابي . وفي حجيته خلاف بين الفقهاء ، أما المحدثون فقد انفقت آراؤهم على ألا يعمل به ، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : « إن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة » وقال الشيخ الحافظ أبو عمرو بن الصلاح : « وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه ، هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر وتداولوه في تصانيفهم » ولا شك أن هذا مبلغ الاحتياط في دين الله وحفظ سنة رسوله ، فإنهم مع اتفاقهم على عدالة الصحابة اتفقوا على ضعف المرسل ، مع أنه لم يسقط منه إلا الصحابي . واحتمال أن يكون الصحابي قد رواه عن تابعي احتمال ضعيف جداً لم يقع ، ولو وقع لبينه الصحابي وهناك احتمال آخر هو أن يكون التابعي قد رواه عن تابعي آخر مثله أسنده إلى رسول الله ﷺ فإذا كان التابعي الثقة أسقط الصحابي وهم كلهم عدول ، فما الذي يضير الحديث ؟ ولكنه الضبط والاحتياط اللذان عرف بهما علماء هذه الأمة .

ومن أنواع الضعيف (المقطع) وهو أن يسقط من الإسناد رجل (غير الصحابي) أو يذكر فيه رجل مهم .

ومنه (المعضل) وهو ماسقط من سنده اثنان فصاعداً ، ومنه ما يرسله تابع التابعى عن الرسول ﷺ .

ومنه « الشاذ » وقد عرفه الشافعى بأن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس فهذا يتوقف فيه ، وعرفه حفاظ الحديث : بأنه ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غير ثقة ، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به ، ويرد ماشذ به غير الثقة ، ولكن تعريف الشافعى أولى لأنه يلزم على التعريف الثانى التوقف فى أحاديث كثيرة لا يرويه إلا راو واحد من الثقات ، كيف وقد قال مسلم : للزهري تسعون حرفاً لا يرويه غيره ؟

ومنه « المفكر » وهو ماشذ به الراوى الذى ليس بعدل ولا ضابط فإنه يرد ولا يقبل .

ومنه « المضطرب » وهو أن تختلف روايات الحديث فى متنه أو سنده ، ولا يمكن ترجيح إحداها على الباقية لاستوائها جميعاً فى الصحة ورواية الثقات ، وهو ضعيف إلا أنه إذا كان الاختلاف فى اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلاً ويكون الراوى ثقة ، فمندئذ يحكم للحديث بالصحة ^(١) .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن والضعيف من الحديث :

- ١ - المسند : ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه مرفوعاً إلى النبى ﷺ .
- ٢ - المتصل : ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً للرسول أو موقوفاً .
- ٣ - المرفوع : ما أضيف للرسول سواء أكان متصلاً أو مفقطاً .

(١) راجع : علوم الحديث لابن الصلاح ، السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى للدكتور السبعاوى ص ٩٤ - ٩٦ الطبعة الثانية .

- ٤ - المرسل : ما رفعه تابعي إلى الرسول ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير .
- ٥ - المنعنعن : ما قيل في سنده عن فلان عن فلان .
- ٦ - المدرج : ما أدرج فيه كلام الراوي - كأن يروي ما يشبه الشرح والتوضيح ، ويتوهم أنه حديث .
- ٧ - المشهور : ما اشتهر على الألسنة وقد لا يكون له إسناد ، إنما تشهد له أحاديث أخرى .
- ٨ - الغريب : ما رواه راو واحد منفرداً : أو أنه انفرد بزيادة في متنه أو إسناده .
- ٩ - المصحف : ما وقع في إسناده أو متنه تصحيف « وهو خطأ الإملاء »^(١) .
- ١٠ - المسلسل : ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة كأن يقولوا جميعاً « حدثنا » أو « سمعت » .
- ١١ - العالي : ما قرب رجال إسناده من رسول الله ﷺ - بقلة عددهم .
- ١٢ - النازل : ما بعد رجال إسناده عن الرسول بكثرة عددهم .

ألقاب تشمل الضعيف :

- ١ - الموضوع : هو الكذب المختلق الموضوع عمداً .
- ٢ - المقلوب : ما تبذل فيه راو بآخر من طبقة أو ركب إسناد متنه على متن آخر ويسمى المركب .

(١) الخطأ في الإملاء يترتب عليه اشكال في حقيقة الأسماء والمعاني لأن زيادة نقله أو حذفها أو زيادة حرف أو نقصه فيه يؤدي الى اختلاف وارتباك في فهمه ومعرفته .

- ٣ - الشاذ : ما رواه المقبول مخالفاً لرواية من هو أولى منه وأضبط .
- ٤ - المنكر : هو الحديث الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه ، وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط .
- ٥ - الملل : ما كان ظاهره السلامة وكشفت فيه علة بعد التفتيش .
- ٦ - المضطرب : هو الذي يروى بأوجه مختلفة متقاربة بحيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض .
- ٧ - الموقف : هو المروى عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً « لا عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه » .
- ٨ - المقطوع : هو ما جاء عن التابعين أو من دونهم .
- ٩ - المعضل : هو ماسقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي .
- ١٠ - المتروك : هو ما يرويه متهم بالكذب ولا يعرف إلا من جهةه ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة .
- ١١ - المنقطع : هو ما لم يتصل إسناده ، سواء سقط منه صحابي أو غيره ، أو فيه راو لم يثبت سماعه ممن يروى عنهم .
- ١٢ - المدلس : هو أن يروى الراوى عن عاصره ولم يلقه ، أو عن لقيه ولم يسمعه على وجه يوم سماعه^(١) .



(١) راجع مختصر مشكاة المصابيح ، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث لجمال الدين القاسمي ، الأحاديث النبوية والمحدثون للأستاذ محمد اسماعيل إبراهيم ص ٢٩ - ٣٠ .

ألقاب المحدثين

للمحدثين ألقاب تختلف باختلاف درجة كل منهم ، بحسب مكانته ووصوله إلى مرتبة معينة في علم الحديث .
وهذه هي ألقابهم :

١ - المبتدئ : وهو من يروى الحديث بإسناده وليس له علم بأسانيد المتون ومعرفة رجالها ولا يعمل المتون ولا معانيها ويسمى أيضاً : طالب أو مسند .

٢ - المحدث : تباينت ضوابط العلماء في تعريف المحدث .

فقسم منهم عرفه بالحد الأعلى مريداً بذلك « المحدث الكامل » وقسم منهم عرفه بالحد الأدنى وقسم آخر اجتهد في ذلك وجعل حداً ضابطاً لمن يصل إلى هذه المرتبة وليس من شك في أن من لقب بالمحدث يتساوى مع غيره . أضف إلى ذلك أن المحدث في عصر من العصور لا يتساوى مع غيره في عصر آخر .

قال التاج السبكي « المحدث هو من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والفاضل وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة ، ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثة وقال « هذا أقل درجاته » .

وقال أبو الفتح بن سيد الناس : أما المحدث في عصرنا ، « فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع رواته ، واطلع على كثير من الرواة والمرويات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر ضبطه » .

٣ - الحافظ : وأيضاً اختلف العلماء في حده وضبطه ، لأنه مأخوذ من الحفظ ، والحفظ يطلق على كل تعهد ورعاية ويطلق على هيئة النفس التي تثبت

بها الحافظ ما يؤدي ، وعلى استعمال تلك القوة ومقدار الحفظ الذي يكون به العالم حافظاً في الاصطلاح ، يرجع فيه العرف وهو يختلف باختلاف الأزمان .

عرف جمال الدين المروى بأنه : « من بلغ حداً يرجع فيه إلى العرف » ثم فسره بأنه « من كان الرجال يعرفهم أكثر من الذين يجهلون » وعرفه أبو الفتح ابن سيد الناس فقال : (فإن توسع - أي الحديث - في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله ، فهذا هو الحافظ أو عرفه بعض العلماء بأنه من أحاط علمه مائة ألف حديث مع معرفة رجالها وأسانيدها .

٤ - الحجة : « هو الحافظ البالغ في الحفظ والإنقان مبلغاً يصح به أن يكون حجة عند العام والخاص » .

٥ - الحاكم : هو « من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وسنداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً ونحو ذلك مما يتعلق بها من ناحية هذا الفن » .

من وصل لدرجة الحدث :

- ١ - هشيم بن بشير بن أبي حازم قاسم الواسطي المتوفى عام ١٨٣ هـ .
- ٢ - أحمد بن مروان المالكي صاحب كتاب الحجالة - المتوفى سنة ٢٩٣ هـ .
- ٣ - أحمد بن حجر الهيتمي أبو الفضل صاحب الفتاوى الحديثة المتوفى سنة ٩٧٣ هـ .

من وصل لدرجة الحافظ :

- ١ - عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة ١٩٨ هـ .
- ٢ - ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧ هـ .
- ٣ - ابن عساكر علي بن الحسن أبو القاسم المتوفى عام ٥٧١ هـ .

من وصل لدرجة الحجة :

- ١ - حسين المعلم ابن ذكوان المتوفى سنة ١٤٥ هـ .
- ٢ - هشام بن عروة بن الزبير المتوفى سنة ١٤٦ هـ .
- ٣ - أبو نعيم الجرجاني الأستراباذي عبد الملك بن محمد المتوفى سنة ٣٢٣ هـ .

من اشتهر بوصف الحاكم :

- ١ - أصحاب السكتب الخمسة « البيهقي ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والاسأئي أما ابن ماجه فن درجة الحافظ .
- ٢ - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله المعروف بابن السبيع المتوفى سنة ٥٤٥ هـ .
- ٣ - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ .



الفصل الخامس

في الوضع في الحديث وأسبابه

لقد كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع وبين التزبد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ ائتلاف بين علي ومعاوية شكلا حربيا سالت به دماء وأزهقت منه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة الجمهور مع علي في خلافه مع معاوية والخوارج بقمون علي ومعاوية معا بعد أن كانوا من شيعة علي المتحمسين له وآل البيت وفريق منهم أخذوا بعد قتل علي رضي الله عنه وخلافة معاوية يطالبون بحقهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداث السياسية سببا في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب ومع الأسف أن هذا الانقسام اتخذ شكلا دينيا كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام.

فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن وبالسنة وطبيعي أن يكون مع كل حزب ما يؤيده في كل ما يدعي فعمل بعض الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته وأن تؤيد دعواهم بعد أن عز عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه، وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته ومن هنا كان وضع الحديث واختلاط الصحيح بالموضوع وأول معنى طرقه الوضاع في الحديث هو فضائل الأشخاص فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم ويقال إن أول من فعل ذلك الشيعة على اختلاف طوائفهم كما قال ابن أبي الحديد في شرح البلاغة « اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة

الشيعية... الخ»^(١) وقد قابلهم جهلة أهل السنة بالوضع أيضاً .
مضى نشأ الوضع :

ليس من السهل علينا أن نقصور صحابة رسول الله ﷺ الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم ، أن نقصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ مهما كانت الدواعي إلى ذلك بعد أن استفاض عندهم قول حبيهم ومنقدهم ﷺ : « إن كذباً علىّ ليس ككذب على أحد » وقوله : « ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »^(٢) ولقد دللنا تاريخ الصحابة في حياة الرسول وبعده أنهم كانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها والزب عنها وإبلاغها إلى الناس كما تلقوها عن رسول الله ﷺ يحملون في سبيل ذلك كل تضحية ويحاصمون كل أمير أو خافية أو أى رجل يرون فيه انحرفاً عن دين الله لا يخشون لوماً ولا موتاً ولا أذى ولا اضطهاداً .

هذا هو يخطب الناس فيقول : أيها الناس لا تغالوا في مهور النساء لو كان ذلك من عند الله لكان أولاً كم بها رسول الله ﷺ . الخ . فتقوم إليه امرأة فتقول له على مسمع من الصحابة جميعاً : مهلاً يا عمر ! يعطينا الله ونحرمنا أنت ؟ أليس يقول الله عز وجل (وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ..) (النساء - ٢٠) فيقول عمر : « امرأة أصابت ورجل أخطأ »^(٣) وها هو يجادل أبا بكر حين صم

(١) شرح نهج البلاغة (١٣٤/٢) .

(٢) حديث مشهور ادعى بعض العلماء أنه متواتر رواه سبعون صحابياً ، وادعى غيرهم أكثر وقد خرجته كتب السنة كلها .

(٣) أخرج خبر خطبة عمر الإمام أحمد في مسنده ، وأصحاب السنن من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفان السلمي ، أما خبر المرأة عليه فقد أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده وفيه رأى ضعيف وله طرق أخرى منقطعة .

على قتال أهل الردة وما نهي الزكاة ، فلا يرى همر قتالهم أخذاً بقوله وَاللَّهُ :
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عموا مني دماهم
وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» ^(١) فيقول أبو بكر أليس يقول الرسول
«إلا بحقها» ومن حقها الزكاة ، هذا مع أن همر كان أول من بادر إلى مبايعة
أبي بكر يوم التقيفة معترفاً له بالفضل والأولوية ومع ذلك فلم يمنعه حبه وتقديره
له من أن يجادله في أمر يرى أنه الحق ويرى أبو بكر خلافه .

وهذا على يخالف همر في أمره برجم الزانية الحبل ويفكر عليه بقوله :
«لأن جعل الله لك عليها سبيلاً فإنه لم يجعل لك على ما في بطنها سبيلاً» فيرجع
همر ويقول : لولا على لهلك همر .

وهذا أبو سعيد ينكر على مروان وإلى المدينة تقديم الخطبة على صلاة العيد
مبيناً أنه خالف السنة وحمل غير ما كان يعمل رسول الله ﷺ .

وها هو ابن همر - كما يروى لنا الذهبي في «تذكرة الحفاظ» يقوم
والحجاج يخطب فيقول «أي ابن همر مقسكاً عن الحجاج» : يدعو الله استحل
حرم الله وخرب بيت الله وقتل أولياء الله ، وروى عنه أن الحجاج خطب فقال
إن ابن الزبير بدل كلام الله فقال ابن همر : كذبت لم يكن ابن الزبير يستطيع
أن يبدل كلام الله ولا أنت ، قال الحجاج أنت شيخ خرف فقال ابن همر :
أما إنك لو عدت لعدت .

مثل هذه الأخبار ومثبات أمثالها قد استفاضت بها كتب التاريخ وهي
تدل دلالة قاطعة على أن هؤلاء الصعابة كانوا من الجرأة في الحق والتفاني

(١) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة .

في الدفاع عما يعتقدون أنه حق ومن تغليبهم الحق على كل صديق وصاحب وقريب بحيث يستحيل عليهم أن يكذبوا على رسول الله ﷺ اتباعاً لمولى أو رغبة في دنيا إذ لا يكذب إلا الجبان كما يستحيل عليهم أن يسكتوا عن يكذب على رسول الله ﷺ وهم الذين لا يسكتون عن اجتهد خاطيء يذهب إليه بعضهم بعد فكر وإمعان نظر.

واسمع ما يقوله الصحابة أنفسهم في هذا الموضوع :

أخرج البيهقي عن البراء : « ليس كلما كان يسمع حديث النبي ﷺ كانت لنا طبيعة واشتغال ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب » .

وأخرج عن قتادة : أن أنساً حدث بحديث فقال الرجل أسمع هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال نعم أو حدثني من لم يكذب والله ما كنا فكذب ولا كنا ندرى ما الكذب^(١) .

لا يبقى بعد هذا شك في أن الكذب لم يكن على عهد رسول الله ﷺ من الصحابة ولا وقع منهم بعده وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يكذب بعضهم بعضاً وكل ما كان بينهم من خلاف نقهى لا يعمد اختلاف وجهات النظر في أمر ديني وكل منهم يطلب الحق وينشده .

أما عصر التابعين فلا شك أن الكذب كان في عهد كبارهم أقل منه في عهد صغارهم إذ كان احترام مقام رسول الله ﷺ وعامل التقوى والتدين

أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني وأيضاً فقد كان الخلاف السياسي في أول عهده فكانت البواعث على الوضع في الحديث ضيقة بالنسبة للصور التالية ، ويضاف إلى ذلك أن وجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعلم والدين والعدالة واليقظة من شأنه أن يقضى على الكذابين ويفضح نواياهم ومؤامراتهم أو أن يحد نشاطهم في الكذب .

البواعث التي أدت إلى الوضع :

قدّمنا أن الخلافات السياسية التي ذكرناها بين المسلمين في أواخر خلافة عثمان وفي خلافة علي كانت سبباً مباشراً في وضع الحديث وقدّمنا قول من قال إن أول من تجرأ على ذلك هم الشيعة فيكون العراق أو بيئة نشأ فيها الوضع وقد أشار إلى هذا أنبج الحديث حيث كان الزهري يقول : « يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً »^(١) وكان « مالك » يسمي العراق « دار الضرب » أي تضرب فيها الأحاديث وتخرج إلى الناس كما تضرب الدراهم وتخرج للتعامل . وإذا كان السبب المباشر في وضع الحديث الخلافات السياسية فلا شك أنه حدث بعد ذلك أسباب أخرى كان لها أثر في اتساع دائرة الأحاديث الموضوعة ونستطيع أن نجمل فيما يلي جميع الأسباب التي أدت إلى الوضع في الحديث موجزين بذلك ما استطعنا :

١ — الخلافات السياسية :

فقد انضمت الفرق السياسية في حمأة الكذب على رسول الله ﷺ كثرة وقلة ، فالرافضة أكثر هذه الفرق كذباً . سئل مالك عن الرافضة فقال :

(١) ابن عساکر — مخطوط .

« لا تسكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون »^(١) يقول شريك بن عبد الله القاضي وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه « أحل عن كل من تقيت إلا الرافضة » فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً^(٢) وقال حماد بن سلمة - حدثني شيخ لهم - يعني الرافضة - قال كننا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً^(٣) أو قال الشافعي : « ما رأيت في أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة »^(٤).

ويستشهد أهل السنة لما وضعته الرافضة من الأحاديث بحديث : « الوصية في غدير خم » وأخذ بيد علي رضي الله عنه ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون وقال : « هذا وصي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا » ، قال أهل السنة : إنه حديث مكذوب بلا شك ، وضعته الرافضة ، ومن ذلك « من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيئته وإلى عيسى في عبادته فليتنظر إلى علي » و« أنا ميزان العلم وعلي كفتاه والحسن والحسين خيوطه وفاطمة علاقته والأئمة مناهجهم توزن فيه أعمال المحبين لنا وللبلغضين لنا » و« حب علي حسنة لا يضر معها سيئة ، وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة » ، ومثل ما وضعوا في حق فاطمة رضي الله عنها لما أسرى بالنبي أثناء جبريل بسفر جلة من الجنة أكلها فعلقت السيدة خديجة بفاطمة فكان إذا اشتاق إلى رائحة الجنة شم فاطمة . وأمارات الوضع ظاهرة على هذا الخبر فإن فاطمة ولدت قبل الإسراء كما أن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة وقد كان فرضها ليلة الإسراء بالإجماع .

(١) منهاج السنة ١٣/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) منهاج السنة أيضا .

(٤) اختصار علوالم الحديث لابن كثير ص ١٠٩ .

وكما وضعوا الأحاديث في فضل على وآل البيت وضعوا الحديث في ذم الصحابة بخاصة الشيعة وكبار الصحابة حتى قال ابن أبي الحديد : فأما الأمور المستبشرة التي تذكرها الشيعة في إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج وأن حمراً ضفطها بين الباب والجدار فصاحت يا أبتاه وجعل في عنق على حبلاً يقاد به وفاطمة خافه تصرخ يا أبتاه والحسن والحسين يبكيان ثم أخذ ابن أبي الحديد في ذكر الكثير من المقالب ثم قال : فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبت أحد منهم ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله^(١) وكذلك وضعوا الأحاديث في ذم معاوية « إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه » وفي ذم معاوية وحمرو ابن العاص « اللهم أركسهما في الفتن ودعهما في الفار دعاً » .

وهكذا أسرفت الرافضة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها وبلغت من الكثرة حداً زعجاً حتى قال الخليلي في الإرشاد « وضعت الرافضة في فضائل على وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث » ومع ما في قوله من المبالغة فإنه دليل على كثرة ما وضعوا من الأحاديث ويكاد المسلم يتف مذبولاً من هذه الجراءة البالغة على رسول الله ﷺ لولا أن يعلم أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام أو ممن أسلموا ولم يستطيعوا أن يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة فانقلوا إلى الإسلام بعقلية وثنية لا يهتمها أن تكذب على صاحب الرسالة لتؤيد حباثاؤها في أهراق أفئدتها وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يحبون وحين يكرهون ، وقد ضارهم الجهل من أهل السنة فقابلوا - مع الأسف - الكذب بكذب مثله أو أقل منه دائرة وأضيق نطاقاً ومن ذلك « ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله محمد

(١) شرح نهج البلاغة ١/١٣٥ هذا مع العلم بأن ابن أبي الحديد

رسول الله أبو بكر الصديق همر الفاروق عثمان ذو النورين « كذلك قالهم المتعصبون لمعاوية والأمويين فوضعوا أحاديث مثل قولهم « الأمناء ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية » « أنت مني يا معاوية وأنا منك » « لا أعقد في الجنة إلا معاوية فيأتي آتفا بعد وقت طويل فأقول من أين يا معاوية فيقول من عند ربي يقاجيني وأناجيه فيقول هذا بما نيل من عرضك في الدنيا » وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين فوضعوا إزاء الحديث وصاية على المكذوب وصاية العباس ونسبوا إلى النبي قوله العباس « وصي ووارثي » ولعل ما بين مدى الكذب لدى هذه الفئة الحديث المكذوب العالي أن النبي قال للعباس « إذا كان سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولئك السفاح والمفسور والمهدي » .

هل كان الخوارج يكذبون في الحديث ؟ :-

وقد ذكر العلماء هنا بأن أقل الفرق الإسلامية كذبا هي فرقة الخوارج الذين خرجوا على علي بعد قبوله التحكيم ويرجع قلة كذبهم إلى أنهم يرون كفر مرتكب الكبيرة على ما هو المشهور عنهم أو مرتكب الذنوب مطلقا كما حكاه السكعي^(١) فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق وقد كانوا من القوي على جانب عظيم ومع ذلك فلم يسلم بعض رؤسائهم من الكذب على الرسول ﷺ فقد روى عن شيخ لهم أنه قال إن هذه الأحاديث دين فانظروا من تأخذوا دينكم فإننا كفا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا^(٢) ويقول عبد الرحمن

(١) الفرق بين الفرق ص ٤٥ .

(٢) السيوطي في اللآلئ المصنوعة ٤٨٦/٢ نقلا عن ابن الجوزي في مقدمة كتابه الموضوعات .

ابن مهدي إن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث « إذا أنا كم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته الخ » هكذا قال السكاتبون في هذا الموضوع من القدامى والمحدثين والسكني لم أعثر على حديث وضعه خارجي وبحث كثير في كتب الموضوعات فلم أعثر على الخوارج فلا أدري من هو هذا الشيخ ، وقد سبق مثل هذا التصريح برويه حماد بن سلمة عن شيخ رافضي فلماذا لا نكون نسبته إلى شيخ خارجي حقا خصوصا ولم أعثر على حديث واحد موضوع أما قول عبد الرحمن بن مهدي عن حديث (إذا أنا كم . . الخ) أنه وضعه الزنادقة والخوارج فلا أدري مدى صحته بالنسبة لابن مهدي بل هو قول لا دليل عليه إذ لم يذكر لنا من هو واضعه ومتى هذا الوضع ومما يؤكد شكنا في هذه النسبة « إضافة هذا الحديث أيضا إلى الزنادقة فكيف اتفق الخوارج والزنادقة على وضعه هل وضعوه في وقت واحد ؟ أم سبق الخوارج الزنادقة في وضعه ؟ على أن المنقول عن غير ابن مهدي لفظ الزنادقة فقط . قال شمس الحق العظيم آبادي : فأما ما رواه بعضهم قال « إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله وإن وافق نخذه فإنه حديث لا أصل له ^(١) » وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال « هذا حديث وضعته الزنادقة ونقل الفقيه ^(٢) : عن الخطاب أنه قال أيضا : « وضعته الزنادقة » وليس في هذين النصين ذكر للخوارج بحال على أنه سيأتي أن بعضهم حكم على هذا الحديث بالضعف فقط وسترى هناك تمام البحث فيه .

لقد حاولت أن أعثر على دليل على يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤/ ٣٢٩ .

(٢) تذكرة الموضوعات ص ٢٨ .

ولكنى رأيت الأدلة العلمية على العكس نفى عنهم هذه التهمة فقد كان الخوارج - كما ذكرنا - يكفرون بمرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً والكذب كبيرة فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ يقول المبرد^(١) (والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذوى المعصية الظاهرة) وكانوا في جهرتهم عرباً أطمحاً فلم يكن وسطهم بالوسط الذى يقبل الدسائس من الزنادقة والشمويين كما وقع ذلك للرافضة وكانوا في العبادة على حظ عظيم شجعاناً صرحاء لا يحاملون ولا ياجأون إلى التقية كما يفعل الشيعة ، وقوم هذه صفاتهم يبعد جداً أن يقع منهم الكذب ولو كانوا يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطفة كزياد ابن أبيه والحجاج. وكل ما بين أيدينا من النصوص التاريخية يدل دلالة قاطعة على أنهم واجهوا الحكام والطفة والأمراء بمفهمى الصراحة والصدق فلماذا يكذبون بعد ذلك على أنى أعود وأقول إن المهم عفاً أن نأمن دليلاً محسوساً يدل على أنهم ممن وضعوا الأحاديث وهذا ما لم أعثر عليه حتى الآن ، كيف وقد قال أبو داود : « ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج » ويقول ابن تيمية « ليس في أهل الأهواء أصدق وأعدل من الخوارج » ويقول عنهم أيضاً : « ليسوا ممن يعمدون الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال إن حديثهم من أصح الحديث »^(٢).

٢ - الزندقة :

ونفى بها هنا كراهية الإسلام ديناً ودولة ، فقد اكتسحت دولة الإسلام عروشا وإمارات وزعامات كانت قائمة على تضليل الشعوب في عقائدها وإدلالها

(١) الكامل في الأدب ٦/٢ .

(٢) منهاج السنة ٣١/٣ .

في كرامتها ، وتسخيرها للأهواء وللغائم الخسيسة ، وقذفها في أتون الحرب التي كانت تثيرها رغبات الفتح والتوسع في نفوس الملوك والقواد ، ورأى الناس في ظلال الإسلام كرامة للأفرد ، واحتراماً للعقيدة ، وتحريراً للعقل ، وقضاء على الأوهام والأضاليل والشعوذة والتدجيل ، فأقبلوا عليه يدخلون أفواجا أفواجا .

لقد كانت قوة الإسلام السياسية والعسكرية غالبة قاضية لم ينق لدى أولئك الزعماء والأرءاء والقواد أملاً ما في استعادة سلطانهم الزائل ومجدهم المنهار فلم يجدوا أمامهم محلاً للانتقام من الإسلام إلا إفساد عقائده ، وتشويه محاسنه ، وتقريب صفوف أتباعه وجفوده . وكان التزيد في السنة أوسع ميادين الدس والإفساد لديهم فجاءوا فيه وصلوا مستترين بالتشيع أحياناً وبالزهد والتصوف أحياناً وبالفلسفة ، والحكمة أحياناً وفي كل ذلك إغما يتوخون إدخال الخلل في بناء ذلك الصرح الشامخ الذي أقامه محمد ﷺ وقضى الله أن يظل أبداً الدهر قائماً سليماً ، يعارك الحوادث وترتد معاول الهدامين في أساسه إلى محورهم خزاناً نادمين .

ومن أمثلة ما وضعوه ليفسدوا به الدين ويشوهوا كرامته لدى العقلاء المثقفين ولا يحدروا بمقيدة العامة إلى درجة من السخف تثير سخيرة الملحدين ، مثل هذه الأحاديث المكذوبة الآتية :

« ينزل ربنا عشية عرفة على جبل أورق يصفح الركبان ويمتنق المشاة » ،
« خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدره » ، « رأيت ربي ليس بيني وبينه حجاب ، فرأيت كل شيء منه حتى رأيت تاجاً مخصوصاً من الأولو » ، « إن الله اشكت عيناه فعادته الملائكة » ، « إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخليل وأجراها فعرفت فخلق نفسه منها » ، « إن الله لما خلق الحروف سجدت الباء ووقفت الألف » ، « النظر إلى الوجه الجميل عبادة » « الباذنجان شفاء من كل داء » .

وهكذا دس هؤلاء الزنادقة آلافاً من الأحاديث المتعلقة بالعقائد والأخلاق والطب والحلال والحرام ، وقد أقر زنديق أمام «المهدي» بأنه وضع مائة حديث تجول في أيدي الناس ، ولما قدم عبد الكريم ابن أبي العوجاء للقتل اعترف بأنه وضع أربعة آلاف حديث يحرم فيها الحلال ويحلل فيها الجرام ، وقد سلس بعض خلفاء بني العباس أمام حركة الزنادقة من خطر على كيان الإسلام السياسي ، فمعهقبوه قتلاً وتشقيقاً وأشهرهم من أهمل فرقابهم سيف القاديب الخليفة المهدي الذي أنشأ ديواناً خاصاً بالزندقة ، نفيع فيه أوكارهم ورؤساءهم من شعراء وأدباء وعلماء ومن أشهر هؤلاء الزنادقة الوضاعين : «عبد الكريم بن أبي العوجاء ، قتله محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة ، وبيان بن سمان المهدي قتله خالد بن عبدالله القسري ، ومحمد بن سعيد المصلوب قتله أبو جعفر المنصور» .

٣ - العصبية :

كما وضع الشعوبيون حديث «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضى أنزل الوحي بالفارسية» فقابلهم جهلة الغرب بالمثل فقالوا : «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية ، وإذا رضى أنزل الوحي بالعربية» وكما وضع المتعصبون لأبي حنيفة حديث «سيكون رجل في أمتي يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي» وضع المتعصبون على الشافعي : «سيكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس» ومثل هذا يقل في الأحاديث الموضوعة في فضائل بعض البلدان والقبائل والأزمنة ، وقد بينها العلماء وميزوها من الأحاديث الصحيحة في هذا الموضوع .

٤ - القصص والوعظ :

قد تولى مهمة الوعظ قصاص أكثرهم لا يخافون الله ، ولا يهمهم سوى أن يبيكي الناس في مجالسهم ، وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون ، فكانوا

يضعون النقص المكذوبة وينسبوننها إلى النبي ﷺ ، قال ابن قتيبة وهو يتكلم على الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث : « والوجه الثاني النقص فإنهم يميلون وجه العوام إليهم ، ويشيدون ما عندهم بالناكبر والأكاذيب من الأحاديث ، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجبياً خارجاً عن نظر العقول ، أو كان رقيقاً يحزن القلب ، فإذا ذكر الجنة قال : فيها الخوراء من مسك أو زعفران ، وعجيزتها ميل في ميل ، ويبوء الله وليه قصرأ من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة ، في كل مقصورة سبعون ألف قبة ، فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يتحول عنها^(١) .

ومن أمثلة هذا القسم « من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً مثقاره من ذهب وريشه من مرجان » ومن عجيب أمر هؤلاء القصاص جراتهم على الكذب ووقاحتهم فيه ، فقد صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بمسجد الرصافة فقام بين أيديهما قاصٌ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، قال : حدثنا عبد الرازق عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : وساق الحديث السابق ، واستمر يذكر فيه نحواً من عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى ينظر إلى أحمد ، فقال أنت حدثت بهذا ؟ قال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة ، فلما انتهى أشار له يحيى فجاء مقوهماً فوالا ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا ؟ قال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال يحيى : « أنا يحيى وهذا أحمد ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله . فإن كان ولا بد فعلى غيرنا . فقال القاص : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحق ما بتحقيقه إلا الساعة . فقال له يحيى : وكيف ؟ فقال : أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيرك ؟

أقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل وبجي بن معين^(١) !

ومن المؤلف أن هؤلاء القصاص - على جهلهم وجراأتهم في الكذب على الله ورسوله - قد لقوا من العامة آذانا صاغية ولقى العلماء منهم عفتا كبيرا حتى ليروى السيوطي في تحذير الخواص من أكاذيب القصاص : « أن أحد هؤلاء القصاص جلس ببغداد ، فروى تفسير قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)^(٢) وزعم أن النبي ﷺ يجلس مع الله على عرشه فبلغ ذلك محمد بن جوير الطبري فغضب من ذلك ، وبألف في إنكاره ، وكتب على باب داره « سبحان من ليس له أنيس ، ولا له على عرشه جليس » فنارت عليه عوام بغداد ورجعوا بيقه بالحجارة حتى استند بابه بالحجارة وعات عليه^(٣) »

٥ - الخلافات المذهبية :

فقد نزع الجاهل والفسقة من أنباغ المذاهب الفقهية والسكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة . من ذلك « من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له » « المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة » « أمتي جبريل عند الكعبة فجهرب (بسم الله الرحمن الرحيم) » « من قال : القرآن مخلوق فقد كفر » كل من في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن ، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون : القرآن مخلوق فن قال ذلك فقد كفر بالله العظيم وطلقت منه امرأته من ساعتها .

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي .

(٢) سورة الاسراء (٧٦) .

(٣) الاسلام والحضارة ٥٥٩/٢ .

٦ - الجهل بالدين :

وهو صنيع كغير من الزهاد والعباد والصالحين ، فقد كانوا يحسبون وضعهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ، ظناً منهم أنهم يعقربون إلى الله ويخدمون دين الإسلام ، ويحببون الناس في العبادات والطاعات ، ولما أنكر العلماء عليهم ذلك وذكروهم بقوله ﷺ : « من كذب على متعمداً فليقبوا مقعده من النار » قالوا : نحن نكذب له ﷺ لاعليه ، وهذا كله من الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة ، ومن أمثلة ما وضعوه في هذا السبيل : حديث فضائل القرآن سورة سورة فقد اعترف بوضعه نوح بن أبي مريم ، واعتذر لذلك بأنه رأى الناس قد أعرضوا عن القرآن واشغفلوا ببقه أبي حنيفة ومغازى ابن إسحاق ، ومن هؤلاء الوضاعين غلام خليل ، وقد كان زاهداً متغلباً عن الدنيا وشهواتها ، منقطعاً إلى العبادة والتقوى ، محبوباً من العامة حتى إن بغداد أغلقت أسواقها يوم وفاته حزناً عليه ، ومع ذلك فقد زين له الشيطان وضع أحاديث في فضائل الأذكار والأوراد حتى قيل له : هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق ؟ فقال : وضعناها لئلا نرقي بها قلوب العامة .

٧ - التقرب للملوك والأمراء :

ومن أمثلة ذلك ما فعله غياث بن إبراهيم ، إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام فروى له الحديث المشهور « لأسبق إلا في نعل أو خف أو حافر »^(١) وزاد فيه « أو جناح » إرضاء للمهدي ، ففحه المهدي عشرة آلاف درهم ، ثم

(١) أخرجه الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة ، ورواه البيهقي والحاكم وصححه .

قال بعد أن ولي « أشهد أن قفاك كذاب على رسول الله ﷺ ، وأمر بذيبح الحمام » .

٨ - وهناك أسباب أخرى للوضع كالرغبة في الإتيان بغريب الحديث من متن وإسناد ، والانتصار للفتيا ، والانتقام من فئة معينة ، والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب ، وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال .

ونتيجة لما ذكرناه من بواعث الوضع ، ذكر فيما يلي أشهر أصناف الوضاعين وهم :

- ١ - الزنادقة .
 - ٢ - أرباب الأهواء والبدع .
 - ٣ - الشعوبيون .
 - ٤ - المعصبون لجنس أو بلد أو إمام .
 - ٥ - المعصبون للمذاهب الفقهية مع جهل وقلة دين .
 - ٦ - القصاص .
 - ٧ - الزهاد والمففلون من الصالحين .
 - ٨ - المتعلمون للملوك ، والطلابون الزلفى لإيهم .
 - ٩ - المتعلمون على الحديث ممن يفاخرون بعلو الإسناد وغريب الحديث .
- ولا بد لي في ختام هذا البحث من إبداء ملاحظة مهمة ، وهي ما كان لتساهل الخلفاء والأمراء مع الوضاعين من أثر سيء جر على الدين كثيراً من البلاء ، ولو وقفوا منهم موقف الجد ، وقضوا على رؤسائهم ، كما هو حكم الله في مثل هذه الحالة ، لما انتشرت هذا الانتشار ، بل رأينا مع الأسف أن خليفة

كالمهدي رغماً عن اعترافه بكذب غياث بن إبراهيم وزادته في الحديث تقريباً إلى هواء كافاه بمشرة آلاف درهم . وما تقوله الرواية من أنه أمر بذبح الحمام لأنه كان سبباً في هذه الكذبة ، فهو مدعاة للمعجب . إذ كان خيراً للمهدي أن يؤدب هذا الكاذب الفاجر ، ويترك الحمام من غير ذبح ، بدلاً من أن يذبح الحمام ويترك من يستحق الموت حرّاً طليقاً ينعم بمال المسلمين ، بل نحن نرى للمهدي تساهلاً آخر مع كذاب آخر ، وهو « مقاتل بن سليمان الباهلي » فقد قال له مقاتل : « إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس وبنيه » فقال له المهدي : لا حاجة لي فيها . ثم لم يفعل معه شيئاً . بل نجد أنهم ذكروا عن الرشيد وقد روى له أبو البختری الكذاب حديثاً مكذوباً ، أن النبي كان يطير الحمام لا يزيد في تأنيب أبي البختری - وقد أدرك كذبه - على أن يقول له : « اخرج عني ، لولا أنك من قريش لعزّلتك » وقد كان هذا الكذاب قاضياً للرشيد . إن هذه المواقف مما يحاسب الله عليها هؤلاء الخلفاء إن صحت عنهم تلك الروايات وإذا كنا نذكر لهم فضل تعقبهم للزنادقة الذين أفسدوا دين الإسلام ، فإننا لا ننكر أن من الدوافع التي حانتهم على تعقبهم بالقتل هو أنهم كانوا خارجين على حكمهم بدليل أنا لم نزم فعلوا بالكذابين والوضاعين الذين تقربوا إليهم بالكذب على رسول الله إرضاء لأهوائهم ، عشر ما فعلوه مع الخارجين على حكمهم ، ولقد كان القصاص يملأون المساجد بأكاذيبهم على مسمع من الأمراء والملوك ، وكان الكذابون من الزهاد وغيرهم يسمعون ويمرحون دون أن يجدوا من يضرب على أيديهم ويوقفهم عند حدم ، ولولا أن هياً الله لدينه العلماء الأثبات والأئمة الحفاظ في كل عصر وعصر ، يذبون عن شريعة الله تحريف المحرفين ، ويجردون سنة رسول الله من كل ما خالطها من دس وتحريف ،

كانت المصيبة شاملة ولكانت مما لم الحق في دين الله مدروسة مطموسة ،
لا نستطيع أن نهتدى إليها إلا بشق الأنفس ، وهيئات أن نصل إلى لباب الحق
لولا نهضة السلف الجبارة التي قاوموا بها الوضع والوضايعين ، وحفظوا بها حديث
رسول الله من الكذب والكذابين إلى يوم الدين^(١) .

* * *

(١) السنة ومكاتها في التشريع الاسلامي ص ٧٥ - ٨٩ ، علوم
الحديث للشيخ محمد قطب ، الاحاديث النبوية والمحدثون ، الاسرائيليات
والموضوعات في كتب التفسير والحديث للدكتور الذهبي .

علامات الوضع في الحديث

لقد وضع العلماء قواعد لمعرفة الحديث الموضوع ، وذكروا له علامات يعرف بها ، وقد ذكرنا من قبل أوصاف الوضعيين والأسباب الحاملة على ذلك ، ونذكر الآن العلامات التي تدل على الوضع ونقسمها إلى قسمين : علامات في السند وعلامات في المتن .

أولاً : علامات الوضع في السند :

١ - أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ، ولا يرويه ثقة غيره ، وقد عفا بمعرفة الكذابين وتواريخهم وتقبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يغفل منهم أحد .

٢ - أن يعترف واضعه بالوضع ، كما اعترف أبو عسمة نوح بن أبي مريم بوضعه أحاديث فضائل السور ، وكما اعترف عبد الكريم بن أبي العوجاء بوضع أربعة آلاف حديث ، يحرم فيها الحلال ، ويحلل فيها الحرام .

٣ - أن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقيانه له أو ولد بعد وفاته ، أو لم يدخل المكان الذى ادعى سماعه فيه ، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروى أنه سمع من هشام بن همار ، فسأله الخافظ بن حبان : متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين ، قال ابن حبان : فإن هشاماً الذى تروى عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، وكما حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب فقيل له : مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين ، وكما حدث محمد بن حاتم السكستى عن عبد بن حميد فقال الحاكم أبو عبد الله : هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة ، وفي مقدمة مسلم : أن المعلى بن عرقان قال : حدثنا (٨ - المدخل / ٢)

أبو وائل قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين ، وقال أبو نعيم يعني الفضل ابن دكين حاكمه عن المولى : أتراه يموت بعد الموت ؟ وذلك لأن ابن مسعود توفي سنة اثنتين وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاثة سنين ، ولا شك أن العدة في مثل هذه الحالة على التاريخ ، تاريخ مواليد الرواة وإقامتهم ورحلاتهم وشيوخهم ووفاتهم ، ولذلك كان علم الطبقات علماً قائماً بذاته لا يستغنى عنه نقاد الحديث ، قال حفص بن غياث القاضي : إذا اتهمتم الشيخ فاسبوه بالسب فإن معنى سنة وسن من كتب عنه ، وقال سفيان الثوري : لما استعمل الرواة الكذب استعملوا لهم التواريخ .

٤ - وقد استفاد الوضع من حال الراوى وبواعثه النفسية ، مثل ما أخرجه الحاكم عن سيف بن هر التميمي أنه قال : كنا عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم ، فقال سعد : لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس ، رفوعاً : « معلو صبيانكم شراركم ، أقلمهم رحمة ليقم وأغلظهم على المسكين » ، ومثل حديث « الهريسة تشد الظهر » فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي ، كان يبيع الهريسة .

ثانياً - علامات الوضع في المتن :

أما علامات الوضع في المتن فهي كثيرة أهمها :

١ - ركافة اللفظ : بحيث يدرك المعلم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ فكيف بسيد الفصحاء عليه السلام ؟ قال الحافظ ابن حجر : « ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم » قال ابن دقيق العيد : كثيراً ما يحكون بذلك ، أى بالوضع ، باعتبار أمور ترجع إلى الروى ، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم

هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألقاظ النبي وما لا يجوز . قال البقيني : وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سفين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه .

٢ - فساد المعنى : بأن يكون الحديث مخالفاً لبدهييات العقول من غير أن يمكن تأويله مثل : « إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت عند المقام ركعتين » أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل « جور الترك ولا عدل العرب » أو داعياً إلى الشهوة والمفسدة مثل « النظر إلى الوجه الحسن يحلى البصر » أو مخالفاً للحس والمشاهدة مثل « لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة » أو مخالفاً لقواعد الطب المتفق عليها مثل « الباذنجان شفاء من كل داء » أو مخالفاً لما يوجب العقل الله من تنزيهه وكماله ، نحو « إن الله خلق الفرس فأجراها فعرفت فخلق نفسه منها » أو يكون مخالفاً لقطعييات التاريخ أو سنة الله في السكون والإنسان ، مثل حديث : عوج بن عتيق وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع : وأن نوحاً لما خوفه الغرق ، قال احملني في قصبتك هذه يعني السفينة وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه وأنه كان يدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس : ومن ذلك حديث رتن الهندي وأنه عاش ستمائة سنة وأدرك النبي ﷺ .

أو أن يكون مشتملاً على سخافات وسنجات نصان عنها العقلاء مثل « الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل » ومثل « اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهي الجنة عن صبيانكم » وهكذا كل ما يرد العقل بداهة فهو باطل مردود . قال ابن الجوزي : « ما أحسن قول القائل : كل حديث رأيت مخالفه العقول ،

وتناقضه الأصول ، وتباينه القول فاعلم أنه موضوع » وقال الرازي في المحصول :
كل خبر أو هم باطلا ولم يقبل التأويل فكذب أو نقص منه ما يزيل الهم .

٣ - مخالفته لصريح القرآن : بحيث لا يقبل التأويل ، مثل « ولله الزنا
لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء » فإنه مخالف لقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ
أُخْرَى) (١) بل هذا الحديث للموضوع مأخوذ من التوراة فإنه من أحكامها .
ومثل ذلك أن يكون مخالفا لصريح السنة المتواترة : مثل « إذا حدثتم عنى
بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث » فإنه مخالف للحديث
للتواتر « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » أو يكون مخالفا
للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة ، مثل « من ولده ولد فسماه محمداً
كان هو ومولوده في الجنة » ومثل « آليت على نفسي ألا أدخل النار من اسمه
محمد أو أحد » فإن هذا مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة
من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب . أو أن يكون مخالفا
للإجماع ، مثل « من قضى صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان
ذلك جابرا لكل صلاة فاتته من همزه إلى سبعين سنة » . فإن هذا مخالف
لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شيء من العبادات .

٤ - مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ :

مثل حديث : إن النبي وضع الجزية على أهل خيبر ورفع عنهم الكلفة (٢)
والسخرة بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية بن أبي سفيان ، مع أن الثابت في

(١) الانعام : (١٦٤) .

(٢) هي المشقة والشدة تقول : كلفه أى : أمره بما يشق عليه .

القاريخ أن الجزية لم تسكن معروفة ولا مشروعة في عام خيبر ، وإنما نزلت آية الجزية بعد عام تبوك ، وأن سعد بن معاذ توفي قبل ذلك في غزوة الخندق ، وأن معاوية إنما أسلم زمن الفتح . لحقائق القاريخ ترد هذا الحديث وتحكم عليه بالوضع . ومن أمثلة ذلك حديث أنس « دخلت الحمام فرأيت رسول الله جالسا وعليه منزر ، فهمت أن أكلمه فقال : يا أنس إنما حرمت دخول الحمام بغير منزر من أجل هذا » مع أن الثابت تاريخياً أن الرسول لم يدخل حماماً قط ، إذ لم تكن الحمامات موجودة في الحجاز في عصره .

٥ - موافقة الحديث لمذهب الراوى : وهو مذهب مغال في تعصبه ، كأن يروى رافضى حديثاً في فضائل أهل البيت ، أو موحى حديثاً في الإرجاء ، مثل ما زواه حبة بن جوين قال : سمعت علياً رضى الله عنه قال : عبت الله مع رسوله قبل أن يعبد أحد من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين ، قال ابن حبان : كان حبة غالباً في التشيع ، وأهيا في الحديث .

٦ - أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوافر الدواعى على نقله : لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد ، وبهذا حكم أهل السنة على حديث « غدير خم » بالوضع والكذب ، قال العلماء : إن من أمارات الوضع في هذا الحديث أن يصرح بوقوعه على مشهد من الصحابة جميعاً ثم يقع بعد ذلك أن يفتقروا جميعاً على كتمانهم حين استخلاف أبى بكر رضى الله عنه ، ومثل هذا بعيد ومستحيل في العادة والواقع ، فانفراد الرافضة بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين دليل على كذبهم فيه ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن هذا الباب نقل النص على خلافة علي ، فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون مقواتراً ، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء ، مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحين

موت همر وحين جعل الأمر شؤري بينهم في سعة، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله لرافضة من أنه نص على علي نصاً جلياً قاطعاً للمعذر وعلمه المسلمون، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن يبقوله القاس نقل مثله وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوافر الهمم على ذكره فيها غاية التوافر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم»^(١).

وقال ابن حزم: «ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المدعى إلا رواية وأهمية عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق».

قال ابن أبي الحديد^(٢): «واعلم أن الآثار والأخبار في هذا الباب كثيرة جداً، ومن تأملها وأنصف عيلاً أنه لم يكن هناك نص صريح ومقطوع به لا يتخلجه الشكوك ولا تقطرق إليه الاحتمالات كما تزعم الإمامية فإنهم يقولون: إن الرسول ﷺ نص على أمير المؤمنين علي عليه السلام نصاً صريحاً جلياً ليس بنص يوم الغدير ولا خبر المنزلة ولا ما شابههما من الأخبار الواردة من طرق العامة وغيرها، بل نص عليه بالخلافة وإمامة المؤمنين، وأمر المسلمين أن يسلموا عليه بذلك فسلموا عليه بها، وصرح لهم في كثير من المقامات بأنه خليفة عليهم من بعده وأمرهم بالسمع والطاعة له، ولا ريب بأن المصنف إذا سمع ما جرى لهم بعد وفاة رسول الله ﷺ، يعلم قطعاً أنه لم يكن هذا النص» اهـ.

٧ - اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم: على الفعل الصغير،

(١) منهاج السنة ١١٨/٤ .

(٢) شرح نهج البلاغة ١/١٣٥ .

والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقيق ، وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع تزييقاً لقلوب الناس وإثارة لمتعجبهم ، مثل « من صلى الضحى كذا وكذا ركة أعطى ثواب سبعين نبياً » ومثل « من قال لا إله إلا الله خلق تعالى له له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له » .

هذه أهم القواعد التي وضعها العلماء لفقد الحديث ومعرفة صحيجه من موضوعه ، ومنه ترى أنهم لم يقتصرُوا في جهدهم على نقد السند فقط أو بوجهوا جُل عنايتهم إليه دون المتن ، كما سياتى في زعم بعض المسقشقين ومشايخهم ، بل كان تقدم منصباً على السند والمتن على السواء ، ولقد رأيت كيف جعلوا لأمارات الوضع أربعة منها السند ، وسبعة منها في المتن ، ولم يكتفوا بهذا ، بل جعلوا للذوق ألفى مجالا في نقد الأحاديث وردّها أو قبولها ، فكثيرا ما ردوا أحاديث لجرد سماعهم لها ، لأن ملكتهم الفنية لم تستفسها ولم تقبلها ، ومن هذا كثيرا ما يقولون : « هذا الحديث عليه ظلمة ، أو مقته مظلم ، أو ينكره القلب أو لا تطمئن له النفس » وليس ذلك بمعجيب فقال الربيع بن خثيم : « إن من الحديث حديثا له ضوء النهار تعرفه به ، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها »^(١) ويقول ابن الجوزى : « الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم ويفقر منه قلبه في الغالب »^(٢) .

(١) الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦ ، وانظر : السنة ومكاتها للدكتور السباعي ص ٩٧ - ١٠٢ .
(٢) المصدر السابق .

حزمة الكذب على رسول الله ﷺ

شر الرذائل كلها الكذب - لا يختلف في ذلك أحد وليس في خلال الإنسان أسوأ خلة من الافتراء ، ولا في أدواء الجماعات أعضل من داء البهتان ، ولئن كان الكذب بين الأفراد والجماعات مما يمكن تداركه والفضاء عليه ، فإن بلاه ولا ريب إنما يكون هميما ، وضرره يكون عظيما ، إذا كان على مثل رسول الله ﷺ - فإن الكذب عليه ليس كالسكذب على غيره ، لأنه رسول دين عام وصاحب شريعة للناس كافة .

أخرج البزار وأبو يعلى والدارقطنى والعالم فى المدخل عن سعيد بن عمرو ابن نفيل قال : قال رسول الله ﷺ « إن كذبا على ليس ككذب على أحد » . وقد أنت الرسالة المحمدية بأصول فى العقائد ليس لإنسان مهما بلغ من العلم أن يغير أصلا من أصولها ، وجاءت بأحكام فى العبادات لا يجوز لأحد أن يزيد فيها أو ينقص منها ، أو يغير شيئا من صورها ولا أزمانها ، ذلك بأن الأهمال الدينية مبنية على قاعدتين : إحداهما أن لا يعبد إلا الله ، والثانية أن يعبد بما شرعه ، وما عدا ذلك من نظم العمران وقواعد الاجتماع ، فقد وضع له الدين أسسا عامة من العدل والرحمة والخير والمصلحة والمساواة والتجربة وعدم الضرر والصدق والأمانة والإحسان وما إلى ذلك من أصول الفضائل .

ولما كان القرآن الكريم مصونا بالتدوين والحفظ ، وأحاديث الرسول لم تدون فقد كان أشد ما يحشاء صلوات الله عليه أن يكذب أحد عليه ، وقد شدد فى هذا الأمر تشديدا عظيما ، حتى جعل جزاءه الثقل فى الدنيا وعذاب النار فى الآخرة . روى البخارى عن ربيع بن خراش قال : سمعت عليا يقول : قال النبى لا تسكذبوا على فإن من كذب على فليلج النار . وقال الحافظ ابن حجر فى شرح هذا الحديث : يؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبه بلفظ « يلج النار » .

وروى البخارى عن أنس وأبى هريرة بزيادة لفظ «معمداً» وكذلك أنت
أحاديث فى غير البخارى بهذه الزيادة ولكن من حقق النظر وأبعد البصيرة فى
مطارح البحث ، يجد أن الروايات الصحيحة التى جاءت عن كبار الصحابة ،
ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين تدل على أن هذا الحديث لم تكن فيه تلك
الكلمة «معمداً» وكل ذى لب يستبعد أن يكون النبى قد نطق بها ، لزيادة
ذلك للعقل والخلق اللذين كان الرسول مقصفاً بالكمال فيهما . ذلك بأن
الكذب «هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء أكان همداً أم
خطأ» ولعل هذه اللفظة قد تسلت إلى هذا الحديث من طريق «الإدراج»
المعروف عند العلماء ليسوغ بها الذين يضمنون الحديث على رسول الله حسبة من
من غير همد ، كما كان يفعل الصالحون من المؤمنين ويقولون «نحن نكذب
له لا عليه» أو يتكىء عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ ، أو الوهم
أو بسوء الفهم ، لئلا يكون عليهم حرج فى ذلك لأن الخطيئة غير مأثوم -
ومن أجل ذلك وضع هؤلاء الرواة قاعدتهم المشهورة «إنما الكذب على
من تعمده» .

الأدلة :

وهذه بعض الأدلة التى تدل على ما تقدم :

ففى رواية أحمد عن همر مرفوعاً من كذب على فهو النار .

وروى ابن سعد فى طبقاته وابن عساكر عن محمود بن لبيد قال ، سمعت
عثمان بن عفان على المنبر يقول : لا يحل لأحد أن يروى حديثاً لم يسمع به فى
عهد أبى بكر ولا فى عهد همر ، فإنى لم يمنعنى أن أحدث عن رسول الله لأنى

لا أكون أوعى أصحابه إلا أنى سمعته يقول : « من قال على ما لم أقل فقد تبوأ مقعده من النار » .

وروى أحمد والدارمي وابن ماجه وآخرون من حديث أبي قتادة عن النبي أنه قال : « إياكم وكثرة الحديث عني فمن قال عني فلا يقولن إلا حقاً وصدقاً فمن قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

وأقطع دليل في هذا الأمر الحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن الزبير فقد قال فيه : قلت للزبير ، إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان ؛ قال أما إني لم أفارقه ولكني سمعته يقول : « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار » .

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال : « عنائي ذلك » يعني قلته رواية الزبير فسألته - أي عن ذلك - فقال : « ما بيني وبينه عليه السلام من القرابة والرحم ما علمت . وحمته أمي ، وزوجته خديجة حتى ، وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهب بن عبد مناف ابن زهر ، وعفدى أمك وأختها عائشة عفة ، ولكن سمعته يقول : « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار » . أخرجه الدارمي عن عبد الله بن الزبير بالفظ « من حدث عني كذباً » ولم يذكر العمدة .

وهذا الحديث أخرجه كذلك أبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني وقال : « والله ما قال متعمداً وأنتم تقولون متعمداً » ورواية ابن تقيّة في كتاب تأويل مختلف الحديث « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار » . وقال أراهم يزيدون فيها « متعمداً » والله ما سمعته قال : - متعمداً - وفي نسخة

« إنهم يزيدون » وقال ابن حجر في شرح هذا الحديث « وفي تسميك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه في اختيار قلة التعديت، دليل للأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء أ كان همداً أم خطأ - والخطأ وإن كان غير مأثوم بالإجماع ، ولكن الزبير خشى من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر لأنه وإن لم يأتهم بالخطأ ، لكن قد يأتهم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ فعمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ ما يعمل به على الدوام الوثوق بقوله فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع فن خشى من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه إلاثمه .

وقال الحاكم في المدخل : « إن موعد الكاذب عليه في النار ، وقد شدد في ذلك وبين أن الكاذب عليه في النار - نعمد الكذب أم لم نعمد - في قوله عليه السلام فيما رواه ابن عمر « أن الذي يكذب على يبنى له بيت في النار » وقد زاد تشدداً بقوله فيما رواه عثمان بن عفان « من قال على ما لم أقل » فإنه إذا نقله غير متعمد للكذب استوجب هذا الوعيد من المصطفى .

ومن روايات هذا الحديث : « من نقل عنى ما لم أقله فليقبوا مقعده من النار » قالوا وهذا أصعب ألفاظه وأشقها لشموله للصحيح واللعان والحرف . وهذا الإمام الشافعى الذى قالوا عنه إنه عالم قريش ، والذى كان أقرب إلى ممين السنة الرافى من البخارى ومسلم وأصحاب السنن جميعاً وأسعاذاً للإمام أحمد لو رجعنا إليه لنرى ما رواه فى هذا الأمر لوجدناه قد روى أحاديث كثيرة فى هذا المعنى ليس فيها كلها « كلمة مقعداً » .

ولميك بعض ما رواه فى رسالته المشهورة :

عن وأثلة بن الأسقع عن النبى قال : « إن أنرى القرى من قولنى ما لم قل

ومن أرى عنييه ما لم تريا ، ومن ادعى إلى غير أبيه .

وعن أبي هريرة قال : « من قال عليّ ما لم أقل فليقبوا مقعده من النار » .

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « إن الذي يكذب عليّ يبني له بيت في النار » .

وعن أم أسيد قالت : قلت لأبي قتادة ما لك لا تحدث عن رسول الله كما يحدث الناس عنه ؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كذب عليّ فليلقه جفنييه مضجعا من النار » .

هذا بعض ما رواه الشافعي في رسالته ، وكله لم يرد فيه كلمة « متعمداً » فليسمع من يعقل وكذلك ليس فيما لم نقله مما رواه هذه اللفظة .

وهاك حديثاً آخر يوجب الشك في رواية هذه الكلمة ويردها إلى مكان الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً . فقد روى ابن ماجه في سننه ، عن الليث ابن سعد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك : قال رسول الله ﷺ : « من كذب عليّ حسبته قال مقعداً - فليقبوا مقعده من النار . في رواية لمسلم قال همام « أحسبه قال متعمداً » .

يدل ذلك على أنهم كانوا غير متحققين من كلمة متعمداً التي جاءت في الحديث وأخذ الرواة بها وأن الشك كان يخامرهم منها .

وعن مالك بن عباد قال : إن النبي عهد إلينا في حجة الوداع فقال : « عليكم بالقرآن وإنكم سترجعون إلى قوم يشتهون الحديث عني فمن عقل شيئاً فليحدث به ومن افتري عليّ فليقبوا مقعده في جهنم » .

هذا ما رأينا لإيراده من الأدلة على أن حديث الرسول « من كذب عليّ »

لم يكن فيه كلمة « متعمداً » وإنك لتجد مما أوردناه أن روايات كبار الصحابة
ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين والزبير بن العوام حواري رسول الله قد انفقت
كلها على أن الرواية الصحيحة للحديث لم يكن فيها كلمة « متعمداً » .

وأن المقل السليم والمخلق الكريم ، لينفوان من قبول رواية « متعمداً »
لأن الكذب هو أبو الرذائل كلها سواء كان من حمد أو غير حمد .



الكذب على النبي ﷺ قبل وفاته

أهل النبي صلوات الله عليه قد حذر الكذب عليه بعد أن سمع أن بعضهم قد افترى عليه كذبا فقد جاء في كتاب أصول الأحكام لابن حزم الظاهري (١) عن عبد الله بن بريدة عن ابن الخطاب الأسلمي قال : كان حن من بني ليث على مياين من المدينة فجاءهم رجل وعليه حلة فقال : إن رسول الله كساني هذه الحلة وأمرني أن أحكم في دمائكم وأموالكم بما أرى وكان قد خطب منهم امرأة فلم يزوجه ، فأنطلق على تلك المرأة ، فأرسلوا إلى رسول الله ﷺ فقال : « كذب عدو الله ثم أرسل رجلا فقال : إن وجدته حيًّا فاضرب عنقه وإن وجدته ميتًا فخرقه بالنار » .

وأخرج ابن سعد في الطبقات والطبراني عن المقنع النخعي قال : أتيت النبي بصدقة إبلنا فأمر بها فقضيت ، فقلت إن فيها ناقين هدية لك : فأمر بعزل الهدية عن الصدقة ، فكثت ألاما وخاض الناس أن رسول الله باع خالد بن الوليد إلى رقيق مضر فصدقهم ، فقلت والله ما عند أهلنا من مال فأتيت النبي ﷺ فقلت له : إن الناس خاضوا في كذا وكذا فرفع النبي يديه حتى نظرت إلى بياض إبطه وقال : اللهم لا أحل لهم إن كذبوا علي ، قال المقنع فلم أحدث بحديث عن النبي إلا حديثا نطق به كتاب أو جرت به سنة (٢) .



(١) فتح الباري (٢ / ٥٨٢) .

(٢) أي سنة عملية إذ لم تكن السنة تعرف حينئذ إلا بذلك وفي هذا القول فوائد كثيرة يدركها كل ذي لب .

الكذب على النبي ﷺ بعد وفاته .

وإذا كان قد كذب عليه في حياته ، فإن الكذب قد كثر عليه بعد وفاته والصحابة ، متوافرون والدين غرض والناس ناس وقد استفاض هذا الكذب بعد موتهم لأنه كما علمت كان يخيف الناس حتى أفزعت كثرة ما نسب إلى رسول الله من أحاديث كبار الصحابة وأمضتهم .

فقد روى مسلم في مقدمة كتابه بسنده عن طاوس قال : جاء هذا إلى ابن عباس « يعنى بشر بن كعب » فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد فقال له : عد لحديث كذا وكذا فعاده فقال : ما أدرى ؟ أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا ؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعبة والذلول تركنا الحديث عنه ^(١) .

وجاء بشر العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ، قال رسول الله : قال : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال : يا ابن عباس مالي أراك لا تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع ؟ قال ابن عباس : إنا كنا مدة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف .

وروى عن ابن أبي مليكة قال : كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكعب

(١) إذا كان الناس قد ركبوا الصعبة والذلول في عهد ابن عباس فترى ماذا يكون الأمر بمن جاعوا بعد هذا العهد ؟

لى كتاباً ويخفى عني قال : ولد ناصح أنى أخمار له الأمور اختياراً وأخفى عنه ،
قال فدعا بقضاء على فجعل يكتب منه أشياء ويمر بالشئ فيقول : والله ما قضى
بهذا على إلا أن يكون قد ضل .

وروى عن أبى بكر بن عياش قال : سمعت المغيرة يقول : لم يكن يصدق
على فى الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود^(١) .



(١) انظر أضواء على السنة ص ٣٦ - ٤٤ .

جهود العلماء في مقاومة الوضاعين

لقد نظر العلماء إلى هذه المدسوسات في سنة رسول الله ﷺ نظرة تمحيص وتدقيق ، تقديرًا لمصادر تشريعهم التي ينبغي أن تصان عن كل ما هو « دخيل » فرأوا أنه من الواجب عليهم بذل الجهد في تنقية هذا التراث مما علق به فقاموا مشكورين بالدفاع عن السنة النبوية المظهرة ، الأمر الذي نتج عنه ما يأتي :

أولاً : تدوين السنة :

فن المعلوم أن السنة لم تدون في عهد رسول الله ﷺ ، كما دون القرآن ، إنما كانت محفوظة في الصدور قلها صحابة الرسول إلى من بعدهم من التابعين مشافهة وتلقيًا ، وإن كان عصر النبي لم يخل من كتابة بعض الحديث ، كما قدمناه لك في بحث كتابة السنة ، ولقد انقضى عصر الصحابة ولم تدون فيه السنة إلا قليلا ، إنما كانت تنقلها الألسن . نعم لقد فكر عمر رضي الله عنه بتدوين السنة ولما سكته عدل عن ذلك ، فقد أخرج البيهقي في المدخل عن عروة ابن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطلق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً ^(١) .

وعذره الذي أوضحه يتفق مع الظرف الذي كان فيه المسلمون ، إذ كان القرآن غضاً طرياً ، والأمم تدخل في دين الله أفواجا ، فلا بد من توفرهم على

(١) جامع بيان العلم ٧٦/١ .

كفاب الله حفظاً ودراسة وتلاوة حتى يكون الأساس لتقيدتهم والحامى لها من كل لبس وتغيير، واستقر الأمر كذلك إلى أن وقعت الفتنة، وانتشر الكذب في الحديث ونهض أجلاء التابعين فمن بعدهم لمقاومة حركة الوضع، وقاموا بعلك الجهود الجليلة التي تحدثنا عنها، وقد كان من أولى ثمار هذه الجهود أن دونوا السنة خوفاً عليها من الضياع، وصيانة لها من التزيد والنقصان.

وتسكاد تجمع الروايات أن أول من فكر بالجمع والتدوين من التابعين هو بن عبد العزيز، إذ أرسل إلى أبي بكر بن حزم عامله وقاضيه على المدينة « انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاكتبه فإنى خفت دووس العلم وذهاب العلماء » وطلب منه أن يكتب له ما عند همة بنت عبد الرحمن الأنصارية (٩٨ هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (١٠٦ هـ) والذي يظهر أنه لم يخص ابن حزم بهذا العمل الجليل، بل أرسل إلى ولاية الأمصار كلها وكبار علمائها يطلب منهم مثل هذا، فقد أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أن هو بن عبد العزيز كتب إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه^(١) وبذلك نفذ عمر رغبة جده هو بن الخطاب التي جاشت في نفسه مدة ثم عدل عنها خوفاً من أن تلبس بالقرآن أو يصرف الناس إليها، والذي يظهر أن أبا بكر بن حزم كتب لعمر شيئاً من السنة فقد أنفذ إليه ما عند همة والقاسم، ولكنه لم يدون كل ما في المدينة من سنة وأثر، وإنما فعل هذا الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٤ هـ) الذي كان علماً خفياً من أعلام السنة في عصره والذي كان هو بن عبد العزيز يأمر جلساءه أن يذهبوا إليه لأنه لم

(١) وفي رواية للخطيب في « تقويد العلم » أنه كتب بذلك إلى

يبقى على وجه الأرض أحد أعلم بالسنة منه، والذي ذكر مسلم أن له تسعين حديثاً لا يروها غير، وذكر كثير من أئمة العلم في عصره أنه لولا الزهري لضاع كثير من السنن هذا مع وجود الحسن البصري وأضرابه في عصر الزهري والذي يظهر أيضاً أن تدوين الزهري للسنة لم يكن كالإدوين الذي تم على يد البخاري ومسلم أو أحد وغيره من رجال المسانيد، وإنما كان عبارة عن تدوين كل ما سمعه من أحاديث الصحابة غير مبوب على أبواب، وربما كان مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وهذا ما تقتضيه طبيعة البداءة في كل أمر جديد، وقد نستأنس لهذا بما روى عنه من أنه كان يخرج طلابه أجزاء مكتوبة يذفعها إليهم ليرووها عنه، وبذلك كان الزهري رضى الله عنه أول من وضع حجر الأساس في تدوين السنة في كتب خاصة، بعد أن كان عدد من علماء التابعين يكرهون كتابة العلم خشية من ضعف الذاكرة، بل كان الزهري نفسه في بدء شهرته العلمية يكره كتابة العلم ويمتنع عنه، حتى رغب إليه بذلك عمر بن عبد العزيز وسيأتي معنا مزيد بيان لهذا البحث عند الكلام عن الزهري.

ثم شاع التدوين في الجيل الذي يلي جيل الزهري. وكان أول من جمعه بمكة ابن جريج (— ١٥٠ هـ) وابن إسحاق (— ١٥١ هـ) وبالمدينة سعيد بن أبي عروبة (— ١٥٦ هـ) والربيع بن صبيح (— ١٦٠ هـ) والإمام مالك (— ١٧٩ هـ) وبالبصرة حماد بن سلمة (— ١٦٧ هـ) وبالكوفة سفیان الثوري (— ١٦١ هـ) وبالشام أبو عمرو الأوزاعي (— ١٥٧ هـ) وبواسط هشيم (— ١٧٣ هـ) وبخراسان عبد الله بن المبارك (— ١٨١ هـ) وبالبصرة معمر (— ١٥٤ هـ) وبالبصرة جرير ابن عبد الحميد (— ١٨٨ هـ) وكذلك فعل سفیان بن عيينة (— ١٩٨ هـ) واللائث ابن سعد (— ١٧٥ هـ) وشعبة بن الحجاج (— ١٦٠ هـ).

وهؤلاء جميعاً كانوا في عصر واحد ولا يدرى أيهم سبق إلى ذلك، وكان صنفهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله ﷺ مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد، قال الحافظ بن حجر: «إن ما ذكر إنما هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي فإنه روى عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم» (١).

ثم جاء القرن الثالث فكان أزهى عصور السنة وأسطعها بأئمة الحديث وتأليفهم العظيمة الخالدة. فقد ابتدأ التأليف في هذا القرن على طريقة المسانيد: وهي جمع ما يروى عن الصحابي في باب واحد رغم تعدد الموضوع، وأول من فعل ذلك عبد الله بن موسى العباسي الكوفي، ومسدد البصري، وأسد بن موسى وفعيم بن حماد الخزازي، ثم اتفق أئمة الحفاظ فنصف الإمام أحمد مسنده المشهور وكذلك فعل إسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيره وكانت طريقة هؤلاء في التأليف أن يوردوا حديث النبي ﷺ بالتأليف دون أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ولكنهم كانوا يمزجون فيها الصحيح بغيره، وفي ذلك من العناء ما فيه على طالب الحديث، فإنه لا يستطيع أن يعرف على الصحيح منها إلا أن يكون من أئمة الشأن، فإن لم يكن له وقوف على ذلك اضطر إلى أن يسأل أئمة الحديث فإن لم يتيسر له بقي الحديث مجهول الحال عنده.

وهذا هو ما حدا بإمام الحديثين ودرة السنة في عصره محمد بن إسماعيل البخاري (١٨٥٦هـ) أن ينحو في التأليف منحى جديداً بأن يقتصر على الحديث

الصحيح فقط دون ما عدها، فألف كتابه الجامع الصحيح المشهور، وتبعه في طريقته معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (— ٢٦١ هـ) فألف صحيحه المشهور، وكان لهما فضل تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليصل إلى الصحيح من غير بحث وسؤال، وتبعهما بعد ذلك كثيرون، فألفت بعدهما كتب كثيرة من أهمها: سنن أبي داود (— ٢٧٥ هـ) والنسائي (— ٣٠٣ هـ) وجامع الترمذي (— ٢٧٩ هـ) وسنن ابن ماجه (— ٢٧٣ هـ) وقد جمع هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم كل مصنفات الأئمة السابقين، إذ كانوا يروونها عنهم كما هي عادة المحدثين، ثم جاء القرن الرابع فلم يزد رجاله على رجال القرن الثالث شيئاً جديداً إلا قليلاً مما استدر كوه عليهم، وكل صنيعهم جمع ما جمعه من سبقهم. والاعتماد على تقدم والإكثار من طرق الحديث، ومن أشهر الأئمة في هذا العصر الإمام سليمان بن أحمد الطبراني (— ٣٦٠ هـ) ألف معاجه الثلاثة:

١- الكبير وذكّر فيه الأحاديث بجمع ما رواه كل صحابي على حدة، ورتب فيه الصحابة على الحروف وهو مشتمل على خمسمائة وخمسة وعشرين ألف حديث.

٢- والأوسط.

٣- والأصغر، ذكر فيهما الأحاديث بجمع ما رواه كل شيخ من شيوخه على حدة، ورتب فيهما شيوخه على الحروف أيضاً، ومنهم الدارقطني (— ٣٨٥ هـ) ألف سننه المشهورة وابن حبان البستي (— ٣٥٤ هـ) وابن خزيمة (— ٣١١ هـ) والطحاوي (— ٣٢١ هـ).

بهذا تم تدوين السنة وجمعها وتمييز صحيحها من غيره، ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا بعض استدراكات على كتب الصحاح، كاستدراك أبي عبد الله الحاكم

(٥٤٠ هـ) الذى استدرك فيه على البخارى ومسلم أحاديث يرى أنها من الصحاح متفقة مع شرطيهما مع أنها لم يخرجها في صحيحيهما ، وقد سلم له العلماء - ومن أشهرهم الذهبي - قسما منها وخالفوه في قسم آخر .

ثانيا : وضع علم مصطلح الحديث :

وكان من بين هذا الجهد المشكور وضع علم مصطلح الحديث الذى يضع القواعد العلمية لتصحيح الأخبار ، وهى أصح ما عرف فى التاريخ من قواعد علمية للرواية والأخبار بل كان علماؤنا رحمهم الله هم أول من وضعوا هذه القواعد على أساس علمى لا مجال بعده للحيطة والغش . وقد نهج على نهج علماء الحديث علماء السلف فى الميادين العلمية الأخرى ، كالتاريخ والفقه والتفسير واللغة والأدب وغيرها ، فكانت المؤلفات العامة فى العصور مسندة بالسند المفضل إلى قائمها فى كل مسألة وفى كل بحث ، حتى إن كتب العلماء ذاتها تناقلها تلامذتهم منهم بالسند المفضل جيلا بعد جيل ، فنحن لانشك فى أن صحيح البخارى مثلا المتداول الآن بين المسلمين ، ألفه الإمام البخارى لأنه روى عنه بالسند المفضل جيلا بعد جيل ، وهذه ميزة لا توجد فى مؤلفات العلماء من الأمم الأخرى ، حتى ولا فى كتبهم المقدسة .

وقد ألف أحد علماء التاريخ فى العصر الحاضر كتابا فى أصول الرواية التاريخية^(١) اعتمد فيه على قواعد مصطلح الحديث ، واعترف بأنها أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات .

(١) هو كتاب مصطلح التاريخ تأليف أسد رستم استاذ التاريخ فى الجامعة الأمريكية فى بيروت سابقا ، وهو مسيحي تفرغ أخيرا لأخبار الكنيسة الأرثوذكسية ، ولينظر كتابه ص ٦٧ - ٨٣ الطبعة الثانية ، نشر المكتبة المصرية فى صيدا .

وقد قال في الباب السادس «العدالة والضبط» بمذ أن ذكر وجوب التحقق من عدالة الراوى ، والأمانة في خبره : « ومما يذكر مع مزيد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث بهذا مثابة السنين في هذا الباب . وإليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نوره بحروفه وحذاقيره تفويها بتدقيقهم العلمى ، واعترافا بفضلهم على التاريخ . . . » ثم أخذ فى نقل نصوص عن الإمام مالك ، والإمام مسلم صاحب الصحيح والفزالى ، والقاضى عياض وأبى عمرو بن الصلاح .

وعلم مصطلح الحديث يبحث عن تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف وتقسيم كل من هذه الثلاثة إلى أنواع ، وبيان الشروط المطلوبة فى الراوى والمروى وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشذوذ ، وما ترد به الأخبار وما يتوقف فيها إلى أن تعضد بمقويات أخرى ، وبيان كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه ، وآداب الحديث وطالب الحديث ، وغير ذلك مما كان فى الأصل بمحوثا مغفلة وقواعد قائمة فى نفوس العلماء فى القرون الثلاثة الأولى إلى أن أفرد بال تأليف والجمع والترتيب ، شأن العلوم الإسلامية الأخرى فى تطورها وتدرجها .

وقد كان أول من ألف فى بعض محوثة على بن المدينى شيخ البخارى ، كما تكلم البخارى ومسلم والترمذى فى بعض أبحاثه فى رسائل مجردة لم يضم بعضها إلى بعض ، واسكن أول من صنف فى هذا الفن تصنيفاً علمياً بحيث جمع كل أبوابه ومحوثة فى مصنف واحد هو القاضى أبو محمد الرامهرمزي (- ٥٣٦٠هـ) فى كتابه « الحديث الفاصل بين الراوى والسامع » ولكنه لم يستوعب فيه كل محوثة هذا العلم ، ثم جاء الحاكم أبو عبد الله النيسابورى المتوفى (- ٥٤٥هـ) فألف فيه كتابه « معرفة علوم الحديث » لكنه لم يهذب ولم يرتب ، ثم تلاه

أبو نعيم الأصفهاني (- ٤٣٠ هـ) فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً ، وأبقى أشياء لمن تتبع هذا البحث ، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي (- ٤٦٣ هـ) فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » وفي آدابها كتاباً سماه « الجامع لأداب الشيخ والسامع » وقد أفرد لكل من فنون الحديث مصنفًا خاصاً ، ثم جاء من بعده القاضي عياض (- ٥٤٤ هـ) فألف كتابه « الإلماع » مستمداً بحوثه من كتب الخطيب . ثم جاء الشيخ الحافظ نقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري الدمشقي (- ٦٤٣ هـ) فألف كتابه المشهور بـ « مقدمة ابن الصلاح » أملاه على تلاميذه بالدرسة الأشرفية في دمشق من غير ترتيب محكم ، إلا أنه كتاب شامل لكل ما تفرق في غيره من كتب المتقدمين ، ولهذا عكف الفاس عليه ، وأكتبوا على شرحه بين ناظم وفائر كالأفقي العراقي وشرحها للسخاوي ، والتقريب الفوقي ، وشرحها التدريب للسيوطي ، وغير ذلك من الكتب المعروفة ، كما اختصره أيضاً الإمام الحافظ بن كثير الدمشقي (- ٧٧٤ هـ) في كتابه « اختصار علوم الحديث »^(١) ثم تقابعت التأليف في هذا الشأن ، ومن أشهرها ألفية الحافظ العراقي (- ٨٠٦ هـ) ونجدة الفكر في مصطلح الأثر للحافظ ابن حجر ومن آخرها « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائري و « قواعد التحديث » للقاسمي الدمشقي .

ثالثاً : علم الجرح والتعديل :

وكان من آثار ذلك أيضاً وضع علم الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال ، وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان ، وهو علم جليل من أجل العلوم التي

(١) طبع هذا الكتاب بتعليق للأستاذ أحمد محمد شاكر سباه

نشأت عن تلك الحركة المباركة لانعرف له مثيلاً أيضاً في تاريخ الأمم الأخرى ، وقد أدى إلى نشأة هذا العلم حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة ، حتى يميزوا بين الصحيح من غيره ، فكانوا يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة ويسألون عن السابقين ممن لم يعاصروهم ، ويعاننون رأيهم فيهم دون مخرج ولا تأثم إذ كان ذلك ذنباً عن دين الله وسنة رسوله ﷺ . وقد قيل للبخاري : إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون : فيه اغتياب الناس فقال : « إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا . وقد قال النبي ﷺ - بنس أخو العشرة » .

وقد ابتدأ الكلام عن الرواة توثيقاً ونوهيناً منذ عصر صفار الصحابة كابن عباس (- ٦٨ هـ) وعبادة بن الصامت (- ٣٤ هـ) وأنس بن مالك (- ٩٣ هـ) ثم من التابعين : سعيد بن المسيب (- ٩٣ هـ) والشعبي (- ١٠٤ هـ) وابن سيرين (- ١١٠ هـ) والأعمش (- ١٤٨ هـ) ثم تنال الأئمة ، فنظر في الرجال شعبة (- ٦٦٠ هـ) وكان متبعاً لا يروى إلا عن ثقة ، والإمام مالك (- ١٧٩ هـ) . ومن أشهر علماء الجرح والتعديل في هذا القرن الثاني معمر (- ١٥٤ هـ) وهشام الدستوائي (- ١٥٤ هـ) والأوزاعي (- ١٥٧ هـ) والثوري (- ١٦١ هـ) وحامد بن سلمة (- ١٦٧ هـ) والليث بن سعد (- ١٧٥ هـ) ونشأ بعد هؤلاء طبقة أخرى كعبد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ) والقرظي (- ١٨٥ هـ) وابن عيينة (- ١٩٨ هـ) ووكيع بن الجراح (- ١٩٧ هـ) ومن أشهر علماء هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان (- ١٩٨ هـ) وعبد الوحن بن مهيدي (- ١٩٨ هـ) وكانا حجبتين موثوقين لدى الجمهور فن وثقاه قبلت روايته ، ومن جرحاه ردت ، ومن اختلف فيه رجع الناس إلى ما ترجح عندهم ^(١) .

ثم تلاهم طبقة أخرى من أئمة هذا الشأن منهم يزيد بن هارون (- ٢٠٦هـ) وأبو داود الطيالسي (٢٠٤هـ) وعبد الرزاق بن همام (٢١١هـ) وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد (- ٢١٢هـ) .

ثم ابتدأ تصنيف الكتب في الجرح والتعديل ، ومن أوائل الذين ألفوا وتكلموا في هذه الطبقة يحيى بن معين (- ٢٣٢هـ) وأحمد بن حنبل (- ٢٤١هـ) ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وصاحب الطبقات (- ٢٣٠هـ) وعلي بن المديني (٢٣٤هـ) ثم تلاهم بعد ذلك البخاري ، ومسلم وأبو زرعة ، وأبو جاتم الرازيان ، وأبو داود السجستاني ، وتتابع العلماء بعد ذلك حتى أواخر القرن التاسع الهجري ، طبقة بعد طبقة ، تألف وتبحث في الرجال ، وتحرى أمر الرواة حتى لا يعسر عليك أن تجد في مؤلفاتهم تاريخ أي رجل يربك اسمه في كتب الحديث .

وكتب الجرح والتعديل ، منها ما أفرد لذكر الثقات فقط ، ككتاب الثقات لابن حبان البستي ، والثقات لابن قطلوبغا (- ٨٨١هـ) في أربع مجلدات ، والثقات لخليل ابن شاهين (- ٨٧٣هـ) .

ومنها ما أفرد للضعفاء فقط ، ومن ألف فيهم البخاري والنسائي وابن حبان والدارقطني والعقيلي وابن الجوزي وابن عدي ، وكتابه « الكامل في الضعفاء » أوفى الكتب في ذلك وقد ذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان من رجال الصحيحين ، كما ذكر فيه بعض الأئمة المتبوعين ، لأن بعض خصومهم في حياتهم تكلموا عنهم . وقد ألف الذهبي كتابه « ميزان الاعتدال » من كتاب ابن عدي هذا .

ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء وهي كثيرة جدًا من أشهرها تواريخ

البخارى الثلاثة: الكبير ، وهو موتب على حروف المعجم ، والأوسط ، والصغير
وهما مرتبان على السنين ، وكتاب الجرح والتعديل لابن حبان ، والجرح والتعديل
لابن أبى حاتم الرازى والطبقات الكبرى لابن سعد ، ومن أجود الكتب
فى ذلك ، التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل للحافظ ابن كثير ، جمع
فيه بين تهذيب المزى ، وميزان الذهبى مع زوائد وتحرير فى العبارات وهو
أنفع شئ للمحدث والفقهاء العالى لأثره^(١).

ولم يكن الأئمة الذين عنوا بهذا الفن على استواء واحد فى مقاييس النقد الذى
يوجهونه للرواية ، بل كان منهم المقشدد ومنهم المتساهل ومنهم المتوسط والمعتدل
فن المقشدين ، ابن معين ويحيى بن سعيد القطان وابن حبان^(٢) وأبو حاتم
الرازى ومن المتساهلين ، الترمذى والحاكم وابن مهدي ، ومن المعتدلين أحمد ،
والبخارى ومسلم وبذلك تباينت الآراء فى بعض الرواة ، فمنهم من يوثقه ومنهم
من يضعفه ، وما ذلك إلا لاختلاف الأنظار والمقاييس التى وضعها كل إمام فى
نقده ، بل قد ينقل عن العالم الواحد رأيان مختلفان فى رآه واحد ، فقد يراه اليوم
ثقة ، ثم يرى منه بعد ذلك ما يضطره للعدول عن حكمه ، وقد يكون الأمر
عكس ذلك .

ومن أسباب الاختلاف فى التهريج والتعديل اختلاف مذاهب الفقهاء فى
الاجتهاد فالنزاع بين أهل الحديث وأهل الرأى مشهور معروف أدى إلى أن
يطعن بعض أهل الحديث فى بعض أئمة أهل الرأى وأن يمدوهم من الضعفاء
لا شئ إلا لنزعتهم الاجتهادية التى لاتتفق مع نزعة أهل الحديث ، وحسبك

(١) توجيه النظر ص ١١٨ .

(٢) بعضهم يذكره فى المتساهلين وهو الأظهر .

دليلا على هذا أن إماما جليلا من كبار أئمة التشريع في تاريخ الإسلام وهو أبو حنيفة - رحمه الله - تحمل عليه كثير من المحدثين وجرحه بعض علماء الجرح والتعديل مع زهده وورعه وتقواه وجلالة قدره ، ونجد ذلك واضحا مما نقله أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة أبي حنيفة (٣٢٣/١٣ - ٤٢٣) وما ذلك إلا لدقة مسلكه الفقهي الذي خفى على كثير من المحدثين بل على كثير من أئمتهم ، وقد أدى تعصب العامة من أهل الحديث إلى أن يتهموا أبا حنيفة بما يقطع التاريخ بكذبه .

ولعل هذا الاختلاف في ميول الفاقدين وأنظارهم وتفاوتهم بين الشدة واليساهل في النقد ، هو الذي دعا أكثر العلماء أخيراً إلى أن لا يقبلوا جرحاً إلا مفسراً خشية أن يكون منشأ الجرح غلطاً في تقدير الفاعل أو عصبية لاهية وواقفاً ، قال الحافظ ابن كثير « بخلاف الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً لاختلاف الناس في الأسباب المفسدة فقد يعتمد الجرح شيئاً مفسداً فيضعفه ، ولا يكون كذلك في نفس الأمر أو عند غيره ، فهذا اشترط بيان السبب في الجرح^(١) .

ومن طريف ما يذكر في هذا الموضوع ما نقل عن بعضهم أنه قيل له : « لم تركت حديث فلان ؟ فقال : رأيته يركض على بردون فتركت حديثه . » وسئل بعضهم عن حديث لصالح المروي فقال : يصنع بصلح ؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فاهتموا بخط حماد^(٢) فانظر كيف كان بعض الناس يخرجون الرجال لأسباب واهية لاعلاقة لها بالعدالة والنفقة والضبط ، ولكن الحق أن هذا صنيع الجاهلين أو المطفلين على هذا العلم أما الأئمة المنتصبون لهذا الشأن العريقون في

(١) اختصار علوم الحديث ص ١٠١

(٢) اختصار علوم الحديث ص ١٠١

مداخله ومخارجه ، فلا يقعون في مثل ذلك الحكم الجائر والنقد المضحك .

رابعا : وضع علوم الحديث :

الأمر الرابع : وضع علوم أخرى استلزمها دراسة السفة وروايتها والدفاع عنها وتحقيق أصولها ومصادرها ، وقد أوصلها أبو عبد الله الحاكم في كتابه « معرفة علوم الحديث » إلى اثنين وخمسين علما ، وأوصلها النووي في « القريب » إلى خمس وسعين علما ، نذكر أهمها فيما يلي ، ليقين مقدار دقة علماء السنة في نقدها وتحقيقهم في ضبطها ودأبهم على صيانتها .

الأول : معرفة صدق المحدث وإتقانه وثبته وصحة أصوله وما يعمل به سنة ورحلته من الأسانيد ، وغير ذلك من غفائه وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله .

ومن ذلك ما قاله الحاكم : « وما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا أن يبحث عن أحوال المحدث أولا - هل يعتقد الشريعة في التوحيد ؟ وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل فيما أوحى إليهم ووضعوا من الشرع ؟ ثم يقابل حاله هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ؟ فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة ، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه ، ثم يتعرف منه : هل يحتمل سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم ؟ فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسن يقصر عن لقاء شيوخ حدثونا عنهم ، ثم يقابل أصوله : أعقبة هي أم جديدة ؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها ، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت ، فيحدثون بها فن يسمع منهم من غير أهل السنته فعمدور بجهله ، فأما أهل الصفة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء جد الخبرة فقيه جرحهم وإسقاطهم إلى أن تظهر توبتهم ، على

أن الجاهل بالضعفة لا يذمر ، فإنه يلزمه السؤال عما لا يعرفه ، وعلى ذلك كان السلف رضى الله عنهم أجمعين .

(الثانى) : معرفة المسانيد من الأحاديث :

قال الحاكم : وهذا علم كبير من هذه الأنواع ، لاختلاف أئمة المسلمين فى الاحتجاج بغير المسند والمسنود من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لمن يحتمله وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابى مشهور إلى رسول الله ﷺ .

(الثالث) : معرفة الوقوف من الآثار :

وذلك مثل ما أخرجه الحاكم عن المغيرة بن شعبه قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافر . قال الحاكم : هذا حديث يقوّمه من ليس من أهل الصنعة مسندا ، لذكر رسول الله ﷺ فيه ، وليس بمسند ، فإنه موقوف على صحابى حكى عن أقرانه من الصحابة فعلا ، وليس يسنده واحد منهم .

(الرابع) : معرفة الصحابة على مراتبهم :

فإنهم - على ما ذكر الحاكم - اثنتا عشرة طبقة ، أولها من أسلم بمكة ، وآخرها صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح وفى حجة الوداع وعداوم فى الصحابة .

(الخامس) : معرفة الراسيل المختلف فى الاحتجاج بها :

وهذا نوع من علم حديث صعب ، قلما يهتدى إليه إلا المتبحر فى هذا العلم .

(السادس) : معرفة المنقطع من الحديث :

وهو غير المرسل ، وقلما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما ، ثم ذكر أنه ثلاثة أنواع وضرب لكل نوع مثلاً .

الأول : أن يكون في السند رجلان مجهولان لم يسميا ولم يعرفا .

الثاني : أن يكون في إسناده رجل غير مسمى ولكنّه عرف من طريق آخر .

الثالث : أن يكون في الإسناد رواية لم يسمع من الذي يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى القابض الذي هو موضع الإرسال . ولا يقال لهذا النوع : مرسل إنما يقال له : منقطع .

(السابع) : معرفة للسلسل من الأسانيد :

فإنه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه ، وهو أنواع : فقد يكون السلسل باقظ معين عند التحديث في جميع رجال السند ، كأن يقولوا جميعاً « حدثنا » أو « سمعته يقول » أو « شهدت على فلان أنه قال » وقد يكون السلسل بفعل معين يفعله كل شيخ مع تلميذه كالحديث السلسل بالمصافحة وهكذا .

(الثامن) : معرفة الأحاديث المضعفة :

وليس فيها تدليس ، وهي متصلة بإجماع أئمة الفقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس ثم ذكر الحاكم - مثلاً له - حديثاً عن جابر بن عبد الله ، ثم قال : هذا حديث رواه مصريون ثم مدنيون ومكيون ، وليس من مذاهبهم التدليس ، فسواء - عهدنا - ذكروا سماعهم أو لم يذكروه .

(التاسع) : معرفة المعضل من الروايات :

وهو أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل وأنه غير المرسل ، فإنه المراسيل للتابعين دون غيرهم .

(العاشر) : معرفة المدرج : في حديث رسول الله ﷺ من كلام الصحابة وتخليص كلام غيره من كلامه ﷺ .

ومثل لذلك بما أخرجه عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه القشهد في الصلاة وقال : (قل التحيات لله والصلوات) فذكر القشهد وقال : فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فأقعد قال الحاكم : وقوله « إذا قلت هذا ، الخ . . . » مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود واستشهد لذلك بما أخرجه من طريق آخر قال فيه زاوية عن عبد الله بن مسعود بعد أن ذكر تعليم النبي ﷺ لابن مسعود « القشهد » قال عبد الله بن مسعود : إذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك . الخ . . . » .

(الحادى عشر) : معرفة التابعين :

وهذا نوع يشتمل على دلوام كثيرة فإنهم على طبقات في الترتيب ، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين ثم ذكر الحاكم طبقاتهم « وهم خمس عشرة طبقة » أولهم ، من لحق العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة ، كسميد بن المسيب وقيس بن أبي حازم ، وآخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة ، وعبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ، والسائب بن يزيد من أهل

المدينة ، وعبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر ، وأما أمانة الباهلي من أهل الشام .

(الثاني عشر) : معرفة أولاد الصحابة :

فإن من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات ، وأول ما يلزم الحديثي معرفته من ذلك أولاد سيد البشر ﷺ ومن صحت الرواية عنه منهم ، ثم بعد هذا معرفة أولاد كبار الصحابة وغيرهم ، ثم معرفة أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أئمة المسلمين : فإن هذا علم كبير ونوع بذاته من أنواع علم الحديث .

(الثالث عشر) : معرفة علم الجرح والتعديل :

وهما في الأصل نوعان ، كل نوع منهما علم برأسه ، وهو ثمرة هذا العلم ، والمراقبة الكبيرة منه ، وقد تسكلم عنه الخاكم كما تسكلم عن أصحاب الأسانيد وأوهاما .

(الرابع عشر) : معرفة الصحيح والسقيم :

وهو غير الجرح والتعديل ، فرب إسناد يسلم من الجرحين غير مخرج في الصحيح ، وضرب لذلك مثلاً بما أخرجه بسنده الموصول إلى ابن عمر عن النبي ﷺ « صلاة الليل والنهار متنى والوتر ركعة من آخر الليل » قال الخاكم : هذا حديث ليس في إسناده لإلحاق ثبت ، وذكر النهار فيه وهم ، وضرب لذلك مثلاً آخر حديثاً أخرجه بسنده إلى مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : (ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط إن اشتهاه أكله وإلا تركه) قال الخاكم : « هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات وهو باطل من حديث مالك ،

ولما أريد بهذا الإسناد « ماضرب رسول الله ﷺ بيده امرأة قط ، ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فينتقم الله بها » . ولقد جهدت جهدي أن أقف على الوامم فيه من هو فلم أقف عليه اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حبان البصري ، على أنه صدوق مقبول « ثم قال الحاكم : إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع ، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من هذا كوة أهل الفهم والمعرفة ، ليظهر ما يخفى من علة الحديث . فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأصانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم ، لزم صاحب الحديث الفقير عن علة ومذا كوة أهل المعرفة لتظهر علة .

(الخامس عشر) : معرفة فقه الحديث :

إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة ، ثم ذكر أسماء عدة من أئمة الحديث أضافوا إلى رواية الحديث الفقه بها ، كابن شهاب الزهري ، وعبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي وعبد الله بن المبارك ، وسفيان بن عيينة ، وأحمد بن حنبل وكثيرين .

(السادس عشر) : معرفة ناسخ الحديث من منسوخه :

وقد ذكر أمثلة كثيرة لأحاديث منسوخة وأخرى ناسخة .

(السابع عشر) : معرفة المشهور من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ :

قال الحاكم : « للمشهور » من الحديث غير « الصحيح » ، قرب حديث مشهور لم يخرج في الصحيح ، وضرب لذلك أمثلة .

(الثامن عشر) : معرفة الغريب من الحديث :

وهو أنواع : فنوع منه غرائب الصحيح وهو ما يفرد به راو ثقة ، ومنه غرائب الشيوخ وذكر لذلك مثلاً حديث « لا يبيع حاضر لباد » فقال : هذا حديث غريب للملك بن أنس عن نافع ، وهو إمام يجمع حديثه ، تفرد الشافعي وهو إمام مقدم لانعلم أحداً حدث به عنه غير الربيع بن سليمان وهو ثقة مأمون .

(التاسع عشر) : معرفة الأفراد من الأحاديث :

وهو على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : معرفة سنن رسول الله التي يفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي كأن يرويه كوفيون من أول السند إلى آخره ، أو مدنيون وهكذا .

النوع الثاني : أحاديث يفرد بروايتها رجل عن إمام من الأئمة .

النوع الثالث : أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم راو من أهل مكة مثلاً .

(العشرون) : معرفة اللدسين الذين لا يميز من كتب عنهم بين ما سمعوه

وما لم يسمعوه .

قال الحاكم : وفي التابعين وأنباغ التابعين إلى عصرنا هذا جماعة ، ثم ذكر أنواع القدليس وهي ستة ، وذكر لسكل نوع أمثلة .

(الحادى والعشرون) : معرفة علل الحديث :

وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم وغير الجرح والتعديل . قال الحاكم : « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث الجروح

ساقط واه ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيعنى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والعرف لا غير ، ثم ذكر له عشرة أنواع ومثل لكل نوع ، ولم يذكر لها قواعد وإنما كان يذكر لكل نوع مثالا ، ثم يذكر علمته ، وجميع العلم تدور حول دخول حديث في حديث ، أو وهم لحق الراوى ، أو وصل حديث وهو في الواقع مرسل وهكذا (١).

(الثاني والعشرون) : معرفة السنن المعارضة :

فيحتاج بعض المذاهب بإحداها ويحتاج غيرهم بالأخرى ، وقد ذكر لذلك أمثلة من أحاديث صحت عن رسول الله ﷺ أنه كان في حجه مفرداً وأحاديث أخرى صحيحة أنه كان معتمراً ، وأحاديث أخرى أنه كان قارناً ، فاختر أحمد وابن خزيمة التمتع واختار الشافعي الأفراد ، واختار أبو حنيفة القرآن .

(الثالث والعشرون) : معرفة الأخبار التي لامعارض لها بوجه من الوجوه :

وذكر لذلك أمثلة كثيرة .

(الرابع والعشرون) : معرفة زيادات ألفاظ قهية في أحاديث يفرد بالزيادة

فيها راو واحد .

وهذا مما يعز وجوده ويقل في أهل السنة من يحفظه ، وذكر لذلك أمثلة ،

(١) لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ) كتاب في علل الحديث ، طبع في مصر في جزئين ، هو من أدوع الأمثلة على يقظة أئمة الحديث وعظيم جهودهم في تنقية السنة مما يشوبها أو يتطرق من زيف الى أحاديثها .

منها حديث ابن مسعود سألت رسول الله ﷺ « أى العمل أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها : قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله ؟ قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين » . قال الحاكم : هذا حديث صحيح محفوظ رواه جماعة من أئمة المسلمين عن مالك بن مغول ، وكذلك عن عثمان بن ممر ، فلم يذكر أول الوقت فيه غير بendar بن بشار والحسن بن مكرم ، وهما ثقتان قسيان .

(الخامس والعشرون) : معرفة مذاهب الحديث :

وقد ذكر الحاكم نصوصاً كثيرة عن أئمة الحديث يذكرون فيها الطرق التي ينتمى إليها بعض الرواة لتحذير الناس منهم .

(السادس والعشرون) : معرفة التصحيقات في المتن :

فقد زلق فيه جماعة من أئمة الحديث وذكر لذلك أمثلة .

(السابع والعشرون) : معرفة التصحيقات في الأسانيد :

وقد ذكر لذلك أمثلة كثيرة .

ثم ذكر أنواعاً كثيرة أخرى من علوم الحديث ، يرجع أكثرها إلى ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وأهملهم وقبائلهم وأقرانهم وكفاهم وصفاتهم وغير ذلك مما يدل على بالغ العناية وواقع الضبط والإتقان .

(خامساً) كتب في الموضوعات والوضايع :

كان من عادة السلف حين وقع الكذب في الحديث وتبعوا الكذابين وعرفوهم ، أن يجهروا بأسمائهم في المجالس فيقولوا : فلان كذاب لاتأخذوا عنه ، فلان زنديق ، فلان قدرى . وهكذا .

وقد عرف بالكذب واشتهر بين المحدثين أناس ، منهم .

أبان بن جعفر النعماني : وضع على أبي حنيفة ثلاثمائة حديث

لم يحدث أبو حنيفة بواحد منها .

إبراهيم بن زيد الأسدي : روى عن مالك أحاديث لا أصل لها .

أحمد بن عبد الله الجويني : وضع ألوفاً من الأحاديث للسكرامية .

جابر بن يزيد الجعفي : قال فيه سفيان : سمعت جابراً يحدث بنحو

ثلاثين ألف حديث ما أستعمل أن أذكر

منها شيئاً وأن لي كذا وكذا .

محمد بن شعاع النخعي : وضع أحاديث التشبيه ونسبها إلى أهل

الحديث .

نوح بن أبي مريم : وضع أحاديث فضائل القرآن ، سورة

فسورة (١)

الحارث بن عبد الله الأعور ، مقاتل بن سليمان ، محمد بن سعيد المصلوب ،

محمد بن همر الواقدي ، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسدي ، وهب بن وهب

القاضي ، محمد بن السائب الكلبي ، أبو داود النخعي ، إسحاق بن نجيم الملقبي ،

عباس بن إبراهيم النخعي ، مأمون بن أبي أحمد الهروي ، محمد بن عكاشة

السكرماني ، محمد بن القاسم الطائي ، محمد بن زياد البشكري ، محمد بن تميم

الفرجاني .

(١) هكذا ذكر ابن عدي في الكامل ، وقد انفرد بذكر محمد بن شعاع

في الكذابين كما انفرد بذكر هذه الرواية عنه كما يقول الكوثري في « الامتاع

في سيرة الحسن بن زياد محمد بن شعاع » ص ٦٠ - ٧٠ .

ثم تعقب العلماء الأحاديث الموضوعة فأفردوها بالجمع والتأليف تنبيهاً للعامة
حتى لا يفتروا بها . ومن أشهر هذه الكتب :

١ - الموضوعات للحافظ أبي الفرج الجوزي المتوفى (٥٩٧) وقد ذكر فيه
كل ما اعتقد بوضعه من الأحاديث ولو في كتب الصحاح ، فذكر حديثين في
صحيح مسلم ، وحديثاً في البخاري ، وثمانية وثلاثين في مسند أحمد ، وتسعة في
سنن أبي داود ، وثلاثين في جامع الترمذي ، وعشرة في سنن النسائي ، وثلاثين
في سنن ابن ماجه ، وستين في مستدرک الحاكم ، وأحاديث أخرى في كتب السنة
الأخرى . وقد تعقبه العلماء - كالعراق وابن حجر - بخصوص أحاديث مسند أحمد
والسيوطي بصورة عامة في كتابه « التعقبات على الموضوعات » وفي اختصاره
لكتاب ابن الجوزي في الآلئ المصنوعة » ، فأقروا أكثر ما ذكر في كتابه ،
وخالفوه في قليل منها ، وخاصة ما يتعلق بأحاديث البخاري ومسلم ، وأحاديث
الإمام أحمد .

٢ - المغنى عن الحفظ والكتاب ، لأبي حفص عمر بن يدر الموصلي المتوفى
(- ٦٢٢ هـ) اكتفى فيه بذكر الأبواب التي لم يصح فيها شيء من الحديث ،
مثل قوله : « باب في زيادة الإيمان وتنقصه ونقصاته وأنه قول وعمل » . ثم يقول :
لا يصح في الباب شيء ، وقد تعقبه العلماء أيضاً .

٣ - الدر المنقط في تبين الغلط ، للعلامة الصفاني رضي الدين أبي الفضل
حسن بن محمد بن حسين المتوفى (- ٦٥٠ هـ) وقد تعقبه العلماء أيضاً .

٤ - تذكرة الموضوعات لابن طاهر المتدسي (- ٥٠٧ هـ) وقد ذكر فيه
الأحاديث التي رواها الكذبة والجرمون والضعفاء والمتروكون .

٥ ، ٦ - الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، والدليل أيضاً ، تأليف

الحافظ السيوطي ، اختصر في الأول كتاب الموضوعات لابن الجوزي ، وتمتبه فيه على بعض الأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها ، وزاد في الكتاب الثاني ما فات ابن الجوزي في الموضوعات ، ثم ألف « التعقبات على الموضوعات » .

٧- تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر بن علي الفتي (٩٨٦) وقد ألحق به رسالة في الوضاعين والضعفاء مرتبة على حروف المعجم .

٨- الموضوعات للشيخ علي القاري الحنفي (١٠١٤) .

٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام الشوكاني العوفي (١٢٥٠ هـ) .

١٠- رسالة للإمام الصفار . ذكر فيها أكثر الأحاديث التي تدور على ألسنة القصاص والوعاظ في عصره ، وذكر في آخرها أشهر أسماء الضعفاء والمتروكين .

١١- المؤلف المصنوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع للشيخ محمد بن أبي الحسن القاقبي الحنفي المشيخي الأزهرى ، ولد بطرابلس ، وقد توفي في مصر آخر عام ١٣٠٥ ، وقد طبع هو والرسالة السابقة في كتاب واحد .

سادسا : كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة :

وبيان ما فيها من صحيح أو ضعيف أو موضوع ، ومن هذه الكتب :

١- اللآلئ المنيرة في الأحاديث المشهورة ، للزركشي (٧٩٤ هـ) وقد

اختصره السيوطي في « الدرر المنيرة في الأحاديث المشهورة » .

٢- المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للسقاوي

(٩٠٢ هـ) .

- ٣ - كشف الخلفاء والإلباس فيما يدور من الأحاديث على ألسنة الناس للمجلونى (- ١١٦٢ هـ) وقد أخذ كتاب السخاوى ، وزاد عليه .
- ٤ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث . لابن الديبع الشيبانى الأثرى المقوفى (- ٩٤٤ هـ) .
- ٥ - أسنى المطالب فى أحاديث مخافة المراتب ، للشيخ محمد الحوت البيروتى^(١) .

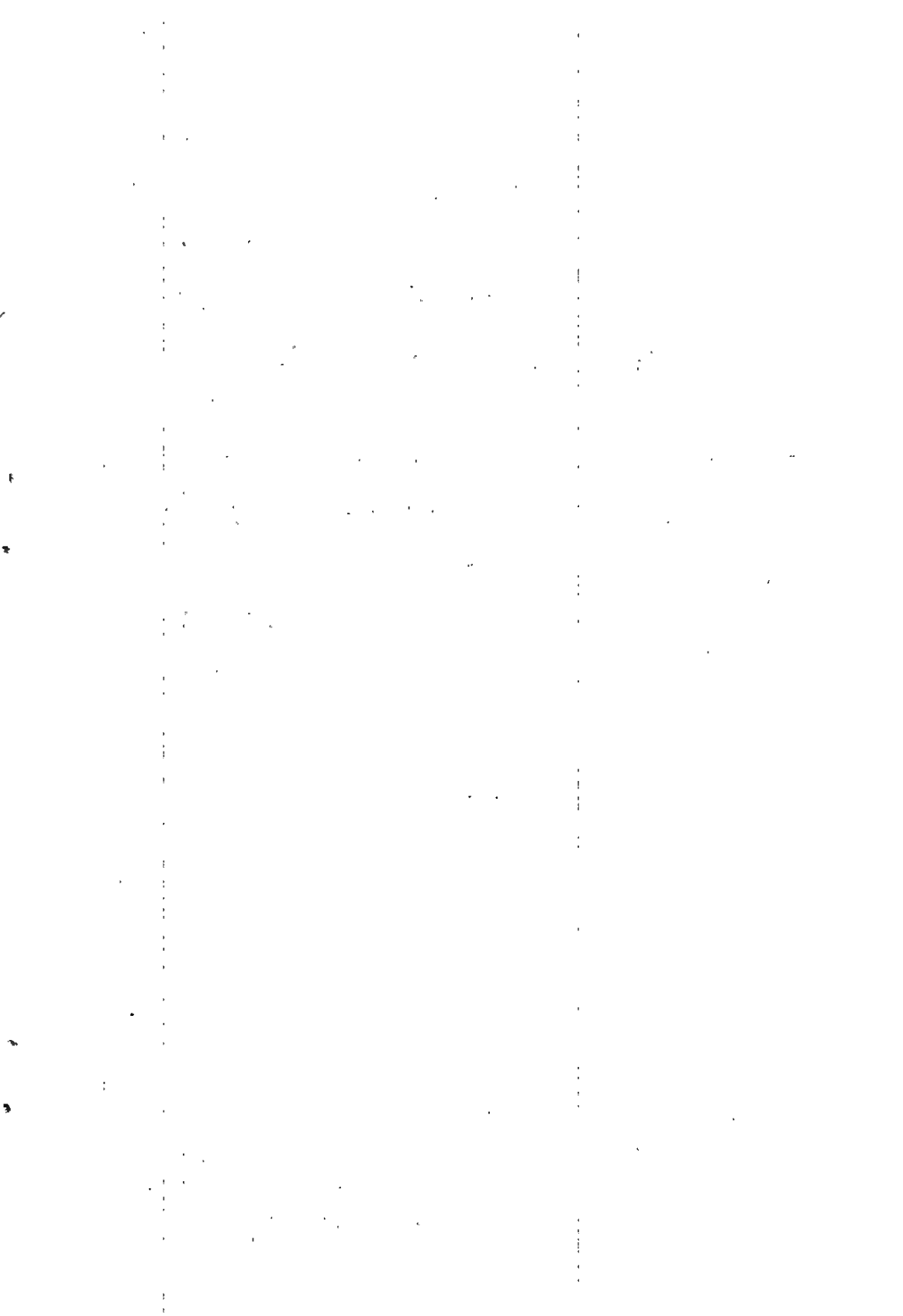
بهذا العرض السريع يبين مدى الجهد المشكور الذى قام به العلماء خدمة لسنة نبيهم الشريف ، والتى هى المصدر الثانى للتشريع - بعد القرآن الكريم - كما قال ﷺ - « تركت فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلوا بعدى أبدا : كتاب الله تعالى وسنة نبيه » .

كما يتبين سقوط شبه الملحدين الذين ينكرون حججة السنة ، يزعمون أن فيها ماهو غير صحيح (كُتِرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٢) .



(١) راجع فى هذا : السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ١٠٣ - ١٢٣ ، علوم الحديث للشيخ محمد قطب ، الأحاديث النبوية والمحدثون للأستاذ محمد اسماعيل ابراهيم .

(٢) سورة الكهف (٥) .



الفصل السادس

في تراجم أشهر رواة الحديث

أولاً : من الصحابة :

١ - أبو هريرة :

هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، وكناه رسول الله ﷺ بأبي هريرة يوم شاهده يحمل هرة صغيرة ، وصارت هذه السكنية التي سماه بها النبي على سبيل العجيب غالبية عليه ، أسلم رضى الله عنه في السنة السابعة للهجرة ، عام خيبر وتوفى بالعقيق عام ٥٧ هـ وكان عريف أهل الصفة^(١) الذين لا يأوون إلى أهل أو أهمل ، وقد انتظموا للعبادة في مسجد النبي لا يليهم عن ذكر الله شيء ، ويتدارسون القرآن ويروون السنة ويتعلمون الأحكام ، دعا له النبي ﷺ بالحفظ فكان بين الصحابة أكثرهم حفظاً ، ولازم النبي ﷺ وانتظم لصحبته وخدمته لعدم اشتغاله بشيء من أمور الدنيا ، ومن الشواهد على قوة حفظه وضبطه أن مروان بن الحكم دعاه فأقعدته خلف السرير فجعل يسأله ، وكاف كانه أن يسجل ما يجيب به ، حتى إذا كان رأس الحول دعاه وأقعدته من وراء الحجاب ، وجعل يسأله نفس الأسئلة السابقة فأجاب عليها ، وما زاد ولا نقص ولا قدم ولا آخر هما قال أول مرة ، وكان أبو هريرة على ورعه وتقواه وزهده مرحاً يحب الدعابة ويدخل السرور على من يلقيه .

(١) الصفة موضع مظلل في المسجد النبوي كان يأوى إليه العباد والزهاد ومكانها الآن محل جلوس الأغوات خدم المسجد .

وقد أخرج له بقي بن مخلد وهو من علماء الحديث بقرطبة بالأندلس ٥٣٧٤
حديثاً في مسنده ، وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وهر
وعثمان والسيدة عائشة وسواهم من الصحابة ، ويجاوز عدد الذين رواه عنه
ثمانمائة رجل بين صحابي وتابعي ، وأصح الأسانيد عنه : ابن شهاب الزهري عن
سعيد بن المسيب عنه ^(١) .

٢ — عبد الله بن همر :

وهو ابن الخليفة الثاني همر بن الخطاب ، وشقيق السيدة حفصة أم المؤمنين
وأحد العبادة الأربعة المشهورين بالإفتاء ، وكان كل واحد منهم يسمى عبد الله
والثلاثة الباقيون هم عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن همر بن العاص ، وعبد الله
ابن الزبير ، ولد بعد البعثة بقليل وأسلم مع أبيه وهاجر قبله وهره عشر سنوات
وحضر كثيراً من الغزوات وشهد معارك القادسية واليرموك وفتح أفريقية ومصر
وفارس وقدم البصرة والمدائن وعاش حتى بلغ السادسة والثمانين أفتى منها ستين سنة
لمن وفدوا عليه ، وتوفي عام ٧٣ هـ .

وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود ، وعائشة ، وحفصة وغيرهم ،
وروى عنه ابن المسيب والحسن البصري ، وابن سيرين والزهري وناقع ومجاهد
وطاووس وعكرمة ، وروى له ٢٦٣٠ حديثاً وأصح الأسانيد عنه ما يسمى بسلسلة
الذهب وهي مالك عن نافع عن عبد الله بن همر ^(٢) .

(١) راجع في ترجمته : تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٠/٢) : صفة
الصفوة (٢٨٥/١) حلية الأولياء (٣٧٦/١) الأعلام للزركلي (٨٠/٤ - ٨١) .
(٢) راجع في ترجمته : معالم الإيمان (٧٠/١) تهذيب الأسماء
(٢٧٨/١) وفيات الأعيان (٢٤٦/١) وفيه : ان وفاته كانت سنة ٦٣
وهو ابن ٨٤ سنة ، الأعلام (٢٤٦/٤) .

٣ - أنس بن مالك :

هو : أنس بن مالك بن النضر ، جاءت به أمه أم سليم إلى النبي ﷺ وهو ابن عشر سنين ليقوم على خدمته ، وكان عليه السلام يداعبه قائلاً : « يا ذا الأذنين » ولم تكن معاملته له معاملة السيد لعبده بل معاملة الأب الشفيق ، وقد أقر الناس له بالتقوى والورع لطول معاشرته للرسول ، ويقول عنه أبو هريرة : ما رأيت أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من أنس وقد شهد كثيراً من الغزوات ، وانتقل في أخريات أيامه إلى البصرة فزاراً من أذى الحجاج ، وكان الصحابي الوحيد الذي عاش بها إلى أن توفي بها عام ٩٣ هـ بعد أن جاوز المائة ، وأصح أسانيدنا ، رواه مالك عن الزهري عنه ، وقد روى عنه ٢٢٨٦ حديثاً^(١) .

٤ - السيدة عائشة أم المؤمنين :

هي زوج النبي ﷺ وبنت أبي بكر أفضل الناس بعد رسول الله وأحبهم إليه ، أسلمت صغيرة وتزوجها عليه السلام في العام الثاني من الهجرة وهي بنت ست سنين وبني عليها بعد معركة بدر ولم يتزوج غيرها ، وقد أحبا النبي لما توافر لها من الخصال الكريمة التي قل أن تتوافر لسواها من النساء فهي تجيد اللغة والشعر والطب والأنساب وأيام العرب ، وقد روت ٢٢١٠ أحاديث وكانت تفرد باستنباط بعض المسائل الفقهية ، وكان الصحابة إذا أشكل عليهم أمر وجدوا عندها علماً يوضح إشكالهم . وقد روت عن أبيها وعن عمر وسعد ابن أبي وقاص وأسيد بن حضير وغيرهم ، وروى عنها : أبو هريرة وأبو موسى

(١) راجع : طبقات ابن سعد (١٠/٧) تهذيب ابن عساکر (١٣٩/٣) صفة الصفوة (٢٩٨/١) الأعلام (١/٣٦٥ - ٣٦٦) .

الأشعري وزيد بن خالد الجهني وغيرهم ، وأصح أسانيدها ما رواه يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر بن حفص عن القاسم بن محمد عنها وما رواه الزهري أو هشام ابن عروة عن عروة بن الزبير عنها^(١) .

٥ — عبد الله بن عباس :

هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ ، وأمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية أخت أم المؤمنين ميمونة ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفي عام ٦٨ هـ بالطائف وقد دعا له النبي عليه السلام بقوله : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » فاستجاب الله دعاء نبيه وصار مشهوراً بالتضام في العلم والفقه والتفسير حتى صارت تشد إليه الرحال لافقوى والرواية ، وظل يفتي الناس بعد عبد الله بن مسعود نحواً من خمس وثلاثين سنة ، وكان رضى الله عنه غزير الإلمام باللغة العربية والإحاطة بأيام العرب والشعر والحساب والفرائض والفقه وتفسير القرآن ، وما جلس إليه عالم إلا استفاد من علمه ، ولا سأل سائل إلا وجد عنده جواب مسأله ، ولقد لقبه رسول الله ﷺ (ترجمان القرآن) وقد شهد رضوان الله عليه غزوة الفتح وحنين والطائف وحجة الوداع وفتح إفريقية والجل وصفين وكان نصيحاً وسيم الطلعة ألمعياً مجتهداً في تحصيل العلم ، سئل يوماً : كم نلت العلم ؟ فقال : بأسان سئول وقلب عقول ، وقال في وصفه عمر ابن الخطاب : ابن العباس أصبح الفتيان وجهاً وأحسنهم خلقاً وأفقههم في كتاب الله ، وأصح أسانيده في الحديث ما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس^(٢) .

(١) راجع : طبقات ابن سعد (٣٩/٨) خلية الأولياء (٤٣/٢)

الاعلام (٥/٤) .

(٢) صفة الصفوة (٣١٤/١) خلية الأولياء (٣١٤/١) الاعلام

(٢٢٨/٤ — ٢٢٩) .

٦ - جابر بن عبد الله :

هو : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حوام الأنصاري ، وقد شهد جابر مع أبيه وخاله لقاء العقبة الثانية حيث اجتمع النبي ﷺ مع السبعين رجلاً من الأنصار الذين بايعوه على نصرته وتأييد دعوته ، وقد أتيح لجابر أن يشترك في أكثر الغزوات ما عدا غزوتي بدر وأحد ، وقد روى ١٥٤٠ حديثاً ، وكان يرحل رحلات بعيدة في طلب الأحاديث منها كلفه ذلك من المشقات ، ومن ذلك أنه قام برحلة استغرقت شهراً إلى بلاد الشام لمقابلة عبد الله بن أنيس الذي كان يحفظ حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ وهو قوله : « يحشر الناس يوم القيامة عراة » كما قام برحلة إلى مصر في طلب الحديث أيضاً ، وكان لجابر صحيفة كتبها في مناسك الحج منذ خروج النبي ﷺ من المدينة للعج إلى رجوعه إليها ودون فيها كل أعمال الحج التي قام بها النبي وخطبة الوداع ، وقد اهتم بتعليم الناس العلم في حلقة كان يعقدها بالمسجد النبوي وقد استفاد الناس كثيراً من علمه وورعه وتقواه وكانت وفاته بالمدينة عام ٧٤ هـ - والمشهور أن أصبح الأسانيد عنه ما رواه أهل مكة عن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عنه (١) .

٧ - أبو سعيد الخدري :

هو : سعد بن مالك كنيته « أبو سعيد » وقد قدمه أبوه مالك بن سنان وهو غلام في الثالثة عشرة من عمره ليشارك في معركة أحد وقال عنه : إني نقي قوى البأس صلب العود ولكن النبي استصغره ورده ، وقد استشهد أبو

(١) راجع : الاصابة (٢١٣/١) تهذيب الاسماء (١٤٢/١)
الاعلام (٩٢/٢) .

في معركة أحد، وشهد أبو سعيد الحدرى فيما بعد غزوة بني المصطلق وغزوة الخندق وغيرها، وبلغ مجموع ما ساهم فيه من الغزوات اثنتى عشرة غزوة، وقد روى ١١٧٠ حديثاً، وظل طول حياته متشدداً في أمر كتابة الأحاديث خشية أن تختلط بالقرآن، وكان يقول لمن يطلب كتابتها: لا نكفبكم ولا نجملها مصاحف، ولكن احفظوا عنها كما حفظنا عن رسول الله، وروايته عن الصحابة كثيرة وأشهر من روى عنهم أبو مالك بن سنان وأخوه لأمه قتادة بن النعمان وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم وكان رضى الله عنه زاهداً عابداً وعالماً عاملاً وتوفى عام ٧٤ هـ. ودفن بالمدينة^(١).

ثانياً: بعض كبار التابعين:

١ — سعيد بن المسيب:

هو: سعيد بن المسيب بن حزن القوشى المخزومي، ولد في خلافة عمر بن الخطاب وكان أبوه وجده صحابييين جليابين، وقد راح منذ نعومة أظافره يرحل في الناس العلم والحديث من علماء البلاد التي رحل إليها حتى صار أوسع الناس علماً، وأجل التابعين قدراً ومن أشهر فقهاء المدينة البارزين وأعبر الناس الرؤيا، وقد جمع بين العلم والعبادة والتقوى والورع، وكان يقول: «ما أعزبت العباد نفسها بمثل طاعة الله ولا أهانت نفسها بمثل معصية الله وما نودى للصلاة من أربعين سنة إلا وسعيد بالمسجد ملازماً لنصف الأول مع الجماعة.

ولما جاءتبيعة الوليد بن عبد الملك إلى المدينة رفض سعيد البيعة له، وحاول الخليفة عبد الملك أن يستميله إليه ورغب في أن يزوج ابنه الوليد لابنته

(١) تهذيب التهذيب (٤٧٩/٣) صفة الصفوة (٢٩٩/١) حلية

الاولياء (٣٦٩/١) الاعلام (١٣٨/٣).

إلا أن سعيداً زوج ابنه لرجل صالح من عامة الشعب على درهمين فقط ، وقد رفض سعيد مصاهرة الخليفة بإياء العلماء ، وشم الأتقياء غير مبال بما يجلبه هذا الرفض من بأس وأذى ، لأنه اعتقد أنها مصاهرة لا يراد بها وجه الله تعالى ، ولكنهما من أجل غاية دنيوية هي موافقته علىبيعة لا يرضاها ولا يقرها ، وقد حلت بسعيد من جراء ذلك محن ومصائب صبر عليها واحتملها عند الحى القيوم .

روى عن أبي بكر وسبع من همر ، ومن عثمان ، ومن زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وغيرهم ، وروى عنه : سالم بن عبد الله ، والزهري ، وقفاة ، وشريك وأبو الزناد ، ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم . وتوفى عام ٩٤ هـ ^(١) .

٢ - نافع مولى ابن همر :

هو : نافع بن هرمز وقيل : ابن كاوس وكنيته أبو عبيد الله المدني ، وقع أسيراً في يد عبد الله بن همر في بعض مغازيه وصار مولى له ، ويرى بعضهم أن أصله من نيسابور . وآخرون يرون أنه من كابل ، وظل يخدم سيده ثلاثين عاماً بكل همة وإخلاص فأحببه ابن همر كثيراً ولا سيما بعد ما أنس منه الرغبة الشديدة في تحصيل العلم والاستعداد الطيب لحفظ الحديث وروايته وقال فيه : لقد من الله علينا بنافع .

وقد رغب بعض الناس في شراء نافع وعرض دفع ثلاثين ألف درهم ثمناً له فأنى ابن همر أن يبيعه وأعتقه لوجه الله تعالى ، وقد أرسله الخليفة همر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن ويفقههم في الدين ، وكان الإمام مالك بن أنس من

(١) راجع : طبقات ابن سعد (٨٨/٥) صفة الصفوة (٤٤/٢)
حياة الأولياء (١٦١/٢) الأعلام (١٥٥/٣)
(١١ - المدخل - ٢)

أصحابه نافع بل كان من أثبت أصحابه، ولذلك حكم الإمام البخاري بأن أصبح
الأسانيد ما كان مالك عن نافع عن ابن هجر، ولم يرو نافع عن ابن هجر وحده،
بل إن له روايات عن أبي سعيد الخدري والسيدة عائشة والسيدة حفصة .رسلا،
وروى عنه عبد الله بن دينار والزهري والأوزاعي وابن إسحاق وصالح بن كيسان
وابن جريج^(١).

٣ — محمد بن سيرين :

كان أبوه سيرين من سبي خالد بن الوليد في موقعة « عين التمر » في بادية
العراق قرب الأنبار، وقد اشتراه أنس بن مالك وصار مولى له، ثم أنه كاتبه
على شيء من المال ليعتقه فأدى كفايته وأصبح حراً، وولد محمد بن سيرين
في أواخر خلافة عثمان بن عفان وأدرك ثلاثين صحابياً تلقى عنهم علومهم حتى
صار غزير العلم في التفسير والحديث والفقه وتعبير الرؤيا، وقد روى أحاديث
مسندة عن زيد بن ثابت وأنس بن مالك وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان وسواهم
ومن روى عن ابن سيرين الشعبي والأوزاعي وعاصم الأحول ومالك بن دينار
وسواهم، ويقول ابن سعد في حقه : كان ابن سيرين ثقة مأموناً على القدر رفيعاً
إماماً كثير العلم^(٢).

٤ — سعيد بن جبیر :

هو : سعيد بن جبیر الأسدي الكوفي ويكنى أبا عبد الله، كان فقيهاً زاهداً
ناسكاً، وشهد له علماء عصره بأنه أعلم التابعين بأحكام الطلاق وبمفاسك الحج

(١) تهذيب الأسماء (٤١٢/١٠) وفيات الأعيان (١٥٠/٢) الأعلام

(٣١٩/٨) تاريخ الإسلام للذهبي (١٠/٥) .

(٢) راجع في ترجمته : تهذيب التهذيب (٢١٤/٩) وفيات الأعيان

(٤٥٣/١) حلية الأولياء (٢٦٣/٢) الأعلام (٢٥/٧) .

وبالحلال والحرام ، وبالتفسير ، وقد ابتلى سعيد بن جبير بظلم الحجاج بن يوسف طاغية العراق الذي كان يأخذ بالشبهات ، وسبب ذلك أن سعيد بن جبير لم يكن راضياً عن حكم عبد الملك بن مروان لوقوع مظالم كثيرة في عهده ، وقد خاف الحجاج من حملات سعيد ونقده وتوجس منه شرّاً لأنه أوفى لساناً ناطقاً وقلباً حافظاً وسرعة بديهة ، فألقى القبض عليه ، ولما مثل بين يديه جرى بينهما الحوار الآتي :

- الحجاج : ما اسمك ؟ سعيد : سعيد بن جبير .
- » : بل أنت شقي بن كبير . » : كانت أي أعلم باسمي منك .
- » : لا بد لك بالدنيا نارا تلتظي . » : لو علمت ذلك بيديك لا اتخذتك إلهاً .
- » : فما قولك في محمد ؟ » : نبي الرحمة وإمام الهدى .
- » : فما قولك في عليّ أهدى في الجنة . » : لو دخلتها وعرفت من فيها عرفت أم في النار ؟
- » : فما قولك في الخلفاء ؟ » : لست عليهم بوكيل .
- » : فأيهم أحب إليك ؟ » : أرضاهم خالفهم .
- » : فأيهم أرضاهم خالفهم ؟ » : علم ذلك عند الذي يظلم سرهم ونحوهم .
- ولما طال الحوار ولم يصل الحجاج منه على ما يريد ، وهو إقناعه بإعطاء ولائه للخليفة أخذ يفريه بالأموال الطائلة وبالهدايا وبالمناصب ولكن سعيداً أبى وامتنع عن المباينة ، فأمر الحجاج بقتله فذبح وانتهت حياته باستشهاده في سبيل عقيدته وتمسكه بها^(١) .

(١) وفيات الأعيان (٢٠٤/١) طبقات ابن سعد (١٧٨/٦) الأعلام (١٤٥/٣)

٥ — ابن شهاب الزهري :

هو الفقيه العلامة محمد بن مسلم بن عبد الله ، أحد الرجال الراشدين في علوم القرآن والسنة يسكن أيلة بين الحجاز والشام ، وقد ذاع صيته في البلاد حتى صار مرجع علماء الحجاز والشام ، وقد صاحب سعيد بن المسيب وجالسه ثمانى سنوات في قرية بأطراف الشام تسمى شعبدا ، وبها كانت وفاته سنة ١٢٥ هـ . وكان من عاداته أن يدون كل ما يسمع من الأحاديث ، سواء ما جاء منها عن النبي ﷺ وما جاء عن الصحابة ، ويعتبر ابن شهاب الزهري من أكثر العلماء حفظاً وضبطاً وبلغت أحاديثه ١٢٠٠ المسند منها يفاخر نصفها .

ومما يروى في الاستشهاد على قوة حفظه وضبطه أن هشام بن عبد الملك سأله أن يعل على بعض ولده شيئاً ، فأمل عليه أربعمئة حديث ، وبعد مضي شهر أو أكثر لقي الزهري هشاماً فقال له : إن الكتاب الذى أملت فيه الأحاديث ضاع ، وطلب إليه إملأها ، ودعا بكتاب فأملاها مرة ثانية ، ثم قابل هشام ما أملاه ثانية بالكتاب الأول فما وجد غادر حرفاً واحداً ، فأعجب بعلمه وجعله مؤدب أولاده .

ويرى البخاري أن أصبح أسانيد الزهري عن سالم عن أبيه ، أما أبو بكر ابن أبي شيبة فيرى أن أصبح أسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده على رضى الله عنه^(١)

(١) تذكرة الحفاظ (١/٢٠١) وفيات الأعيان (٤٥٦/١) الأعلام

الفصل الثاني
في علم القراءات

الفصل الثاني

في علم القراءات

تعريفه :

القراءات : جمع قراءة ، وهي في اللغة مصدر سماعي لقراءة . وفي الاصطلاح علم بكيفية المناطق بكلمات القرآن ، وطريقة أدائها ، مع عزو كل قراءة لمناقلها^(١)

فائدته :

وفائدة هذا العلم أجل من أن تمحصر ، وما سبق في حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف يعرف مدى هذه الفائدة ، وأقل هذه الفوائد : عصمة القارئ من الخطأ في النطق . بالكلمات القرآنية ، وصيانتها من التحريف والتغيير ، مصداقاً لقوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٢) .

كما أن من فوائدها بيان فضل الله تعالى على هذه الأمة حيث يسر عليها قراءة كتاب ربها بلمهجات مختلفة ومتنوعة ، حتى لا يشق عليها القراءة بلغة واحدة بل أنزله سبحانه على لغات العرب المختلفة ، ولهجاتهم المتنوعة .

كما أن في اختلاف القراءات دلالة على تعدد الإعجاز فإن القرآن يكون معجزاً إذا قرئ بقرأة معينة ومعجزاً إذا قرئ بقرأة أخرى وهكذا .

(١) لطائف الاشارات للقسطلاني (١ / ١٧٠) .

(٢) سورة الحجر (٩) .

وكذلك الدلالة على بعض الأحكام الشرعية، فإن اختلاف القراءات قد يفيد حكيمين مختلفين بمجموع القراءتين النخ .

وقد سبق أن بينا في الباب الثاني من هذا الكتاب الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف ، ومنه يعرف فائدة « علم القراءات » فليراجع هناك .

حكم تعلمها :

وتعلم القراءات وتعليمها فرض كفاية ، فإذا فعله البعض من الأمة سقط الحرج عن الباقيين ، وإن امتنعوا كلهم أثموا جميعاً^(١) .

العلاقة بين القرآن والقراءات :

القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن : هو الوحي المنزل للإعجاز والبيان .

والقراءات : هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو في كيفيةها من تخفيف وتشديد وحذف وإثبات ، وغير ذلك^(٢) .

نشأة علم القراءات :

لقد أنزل الله القرآن على رسوله محمد ﷺ على سبعة أحرف كما جاء في الحديث الشريف ، تيسيراً على الأمة في تلاوة كتاب ربها ، الذي كان آخر الكتب السماوية التي نزلت لهداية البشرية ، وإرشادها إلى الصراط المستقيم . وكان ﷺ يقرئ أصحابه رضى الله عنهم بهذه الأحرف فيذهب كل واحد منهم وهو يقرأ بقراءة غير القراءة التي يقرأ بها صاحبه .

(١) لطائف الاشارات (١/ ١٧١) .

(٢) المصدر السابق .

ثم إن الصعابة رضوان الله عليهم قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ ،
فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ، ومنهم من أخذه عنه بحرفين ، ومنهم
من زاد ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال ، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين
عنهم ، وأخذ تابع التابعين عن التابعين وهم جراح حتى وصل الأمر على هذا النحو
إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات بضبطونها ويمنون
بها ويفسرونها كما يأتي .

هذا منشأ علم القراءات واختلافها ، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع ،
إلى أمور بسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثير كما هو معلوم ، لكنه على
كل حال اختلاف في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن كلها من عند
الله ، لا من عند الرسول ولا أحد من القراء أو غيرهم .

ثم إن القراء بعد هؤلاء وفي البلاد انقشروا وخلفهم أمم بعد أمم وعرفت
طبقاتهم واختلفت صفاتهم فكان منهم المقتن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية
ومنهم المحصل لوصف واحد ، ومنهم المحصل لأكثر من واحد فكثر بينهم لذلك
الاختلاف وقل منهم الاتفاق .

فقام عند ذلك جهابذة الأمة ، وصناديد الأئمة فبالقوا في الاجتهاد بقدر
الحاصل وميزوا بين الصحيح والباطل ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا
الأوجه والروايات ، وبينوا الصحيح والشاذ ، والكثير والفاذ بأصول أصولها ،
وأركان فصولها^(١) ، طبقات المقرئين الأوائل .

طبقات المقرئين الأوائل :

ولقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأمة جماعة بحفظ القرآن وإقراءته :

المشهورون من الصحابة :

المشهورون من الصحابة بإقراء القرآن عثمان ، وعلى ، وأبي بن كعب ، وزيد ابن ثابت ، وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية .

المشهورون من التابعين :

واشتهر من التابعين : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وهمر بن عبد العزيز ، وسلمان بن يسار وأخوه عطاء ، وزيد بن أسلم ، ومسلم بن جذب ، وابن شهاب الزهري ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القاري .
(وكل هؤلاء كانوا بالمدينة) .

وعطاء ومجاهد وطاوس وعكرمة وابن أبي مليكة وعبيد بن عمير . وغيرهم
(وهؤلاء كانوا بمكة) .

وعامر بن عبد القيس ، وأبو العالية ، وأبو رجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى ابن يعمر ، وجابر بن الحسن ، وابن سيرين ، وقتادة وغيرهم (وهؤلاء كانوا بالبصرة) .

وعلقمة والأسود ومسروق وعبيدة ، والبيع بن خثيم ، والحارث بن قيس وهمر بن شرجبيل ، وعروة بن ميمون وأبو عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش وعبيد بن فضالة ، وأبو زرعة بن عمرو ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، والشامي
(وهؤلاء كانوا بالكوفة) .

والغيرة بن أبي شهاب الخزومي صاحب مصحف عثمان ، وخايد بن سعيد صاحب أبي الدرداء وغيرها (وهؤلاء كانوا بالشام) .

ثم تفرغ قوم للقراءات يضبطونها ويعنون بها . فكان بالمدينة أبو جعفر زيد بن القمقاع ، ثم شيبه بن نصاح^(١) ثم نافع بن أبي نعيم . وكان بمكة : عبد الله بن كثير وحيد بن قيس الأعرج ومحمد بن يحيى .

وكان بالكوفة : يحيى بن وثب وعاصم بن أبي النجود وسلمان الأشعث ثم حمزة ثم الكسائي وكان بالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمرو وأبو هريرة بن العلاء وعاصم الجحدري ثم يعقوب الحضرمي .

وكان بالشام عبد الله بن عامر ، وعطية بن قيس السكلابي ، وإسماعيل ابن عبد الله بن المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذمالي ثم شريح بن يزيد الحضرمي وقد لمع في سماء هؤلاء القراء نجوم عدة مهروا في القراءة والضبط حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم^(٢) .

الأئمة العشرة ورواتهم :

١ — نافع المدني :

هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أصله من أصفهان ، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة - ١٦٩ هـ .

(١) قال في القاموس : ونصاحة والدشبية القاريء هكذا بالتاء المربوطة . ولكن الذي في كتب القراءات كالنشر وطبقات القراء (نصاح) من غير تاء مربوطة .

(٢) مناهل العرفان ج ١ ص ٤١٤ - ٤١٦ .

ورواياه : قالون وورش :

أما قالون : فهو عيسى بن منيا « بالمد والقصر » المدي ، معلم العربية ،
ويكنى أبا موسى ، وقالون لقب له أيضاً يروى أن نافماً لقبه به لجودة قراءته ،
لأن قالون بلسان الروم جيد . وتوفي بالمدينة سنة عشرين ومائتين - ٢٢٠ هـ -
وأما ورش فهو عثمان بن سعيد المصري ، ويكنى أبا سعيد ، وورش لقب له ، لقب
به فيما يقال لشدة بياضه ، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة - ١٩٧ هـ - .

٢ - ابن كثير :

هو عبد الله بن كثير المكي ، وهو من الثقات ، وتوفي بمكة سنة
عشرين ومائة - ١٢٠ هـ - .

ورواياه : البرزى وقنبل :

أما البرزى : فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المؤذن المكي ، ويكنى
أبا الحسن ، وتوفي بمكة سنة خمسين ومائتين - ٢٥٠ هـ - .

وأما قنبل : فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي
الخرزومي ، ويكنى أبا عمرو ، ويلقب قنبلاً ، ويقال : هم أهل البيت بمكة ،
يعرفون بالقنابلة ، وتوفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين - ٢٩١ هـ - .

٣ - أبو عمرو بن العلاء :

وهو زيان بن العلاء بن همار المازني البصري ، وقيل : اسمه يحيى ، وقيل :
اسمه كنيته ، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة - ١٥٤ هـ - .

ورواياه : الدوري والسوسى :

أما الدوري : فهو أبو همر حفص بن همر بن عبد العزيز ، الدوري النحوي ،
والدور : موضع ببغداد ، توفي سنة ست وأربعين ومائتين - ٢٤٦ هـ - .

وأما السوسى : فهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسى ، توفى
سنة إحدى وستين ومائتين - ٢٦١ هـ - .

٤ - ابن عاصم الشامي :

هو عبد الله بن عامر اليحصبي قاضى دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك .
ويكنى أبا همران ، وهو من التابعين ، وتوفى بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة
- ١١٨ هـ - .

ورواياه : هشام وابن ذكوان :

فأما هشام فهو هشام بن عمار بن نصير القاضى الدمشقى ، ويكنى أبا الوليد ،
وتوفى بها سنة خمس وأربعين ومائتين - ٢٤٥ هـ - .

وأما ابن ذكوان فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى
الدمشقى ، ويكنى أبا عمرو ، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة - ١٧٣ هـ - ، وتوفى
بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين - ٢٤٥ هـ - .

٥ - عاصم الكوفى :

هو : عاصم بن أبى النجود ، ويقال له ابن بهدلة ، أبا بكر ، وهو من
التابعين ، وتوفى بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة - ١٢٨ هـ - .

ورواياه : شعبة وحفص :

فأما شعبة فهو أبو بكر شعبة بن عباس بن سالم الكوفى ، وتوفى بالكوفة
سنة ثلاث وتسعين ومائة - ١٩٣ هـ - .

وأما حفص فهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفى ، ويكنى أبا عمرو ،
وكان ثقة ، قال ابن معين : هو أقرب من أبى بكر ، وتوفى سنة ثمانين ومائة

٦ — حمزة الكوفي :

هو : حمزة بن حبيب بن همار الزيات الفرضي التيمي ، ويكنى أبا عمارة
وتوفي بجلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة - ١٥٦ هـ .
ورواياه خلف وخلاد :

فأما خلف فهو خلف بن هشام البزاز ، ويكنى أبا محمد ، توفي ببغداد سنة
تسع وعشرين ومائتين - ٢٢٩ هـ .

وأما خلاد فهو خلاد بن خالد ، ويقال ابن خليم الصيرفي الكوفي ، ويكنى
أبا عيسى ، وتوفي بها سنة عشرين ومائتين - ٢٢٠ هـ .

٧ — الكسائي الكوفي :

هو : علي بن حمزة إمام النحاة الكوفيين ، ويكنى أبا الحسن ، وقيل له
الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء - توفي « برنبوية » قرية من قرى الري
حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة - ١٨٩ هـ .

ورواياه : أبو الحارث وحفص الدوري :

فأما أبو الحارث فهو الليث بن خالد البغدادي ، توفي سنة أربعين ومائتين
- ٢٤٠ هـ .

وأما حفص الدوري فهو الراوي عن أبي عمرو ، وقد سبق ذكره .
أما الثلاثة تسكلة العشرة فهم :

٨ — أبو جعفر المدني :

هو يزيد بن الفقعاع ، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة - ١٢٨ هـ .
وقيل - ١٣٢ هـ .

ورواياه : ابن وردان وابن جازة .

فأما ابن وردان فهو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني ، وتوفي بالمدينة في حدود السعين ومائة - ١٦٠ هـ .

وأما ابن جازة فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جاز المدني ، فتوفي بها بعيد السبعين ومائة - ١٧٠ هـ .

٩ — يعقوب البصري :

هو : أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، وتوفي بالبصرة سنة خمس ومائتين - ٢٠٥ هـ - وقيل - ١٨٥ هـ .

ورواياه : رويس وروح :

فأما رويس : فهو أبو عبد الله محمد بن القوكل القزويني البصري ، ورويس لقب له ، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين - ٢٣٨ هـ .

وأما روح : فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري النحوي ، وتوفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين - ٢٣٤ هـ - أو - ٢٣٥ هـ .

١٠ — خلف العاشر :

هو : أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزاز البغدادي ، وتوفي سنة تسع وعشرين ومائتين - ٢٢٩ هـ - وقيل لم يوقف على تاريخ وفاته .

ورواياه : إسحاق وإدريس :

أما إسحاق : فهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المروزي ثم البغدادي ، توفي سنة ست وثلاثين ومائتين - ٢٨٦ هـ .

أما إدريس : فهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي الحداد ،
توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين - ٢٩٢ هـ .

وهؤلاء هم أشهر رواة القراءات الأربع الشاذة :

رواة القراءات الشاذة :

١ - الحسن البصري ، مولى الأنصار ، أحد كبار التابعين المشهورين بالزهد ،
توفي سنة ١١٠ هجرية .

٢ - محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن محيصن ، توفي سنة ١٢٣ هجرية ،
وكان شيخاً لأبي عمرو .

٣ - يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي ، من بغداد ، أخذ عن أبي عمرو
وحجة ، وكان شيخاً للدووي والسوسي . توفي سنة ٢٠٢ هجرية .

٤ - أبو الفرج محمد بن أحمد الشافعي ، توفي سنة ٣٨٨ هـ ^(١) .



(١) راجع : غاية النهاية لابن الجزري - مناهل العرفان للزرقاني

(٥٦/١ وما بعدها) .

أنواع القراءات من حيث السند

يُبين الإمام ابن الجزرى أن أنواع القراءات ستة :

الأول المتواتر :

وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن نواطوهم على الكذب عن مثلهم : مثاله ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة . وهذا هو الغالب فى القراءات .

الثانى المشهور :

هو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا ووافق العربية ووافق أحد المصاحف العثمانية ، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين ، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ، ولا من الشذوذ ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر . مثاله : ما اختلف فى نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض ومن أشهر ما صنف فى هذين النوعين التيسير للدانى والشاطبية ، وطيبة النشر فى القراءات العشر وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادها ولا يجوز إنكار شىء منهما .

النوع الثالث : صحيح :

ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور . وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده . من ذلك ما أخرجه الحاكم عن طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر أن النبي ﷺ قرأ : « متكئين على رفارف خضر وعبارق حسان » ومنه قراءة « لقد جاءكم رسول من أنفسكم » بفتح الفاء .

الرابع الشاذ :

وهو ما لم يصح سنده ، كقراءة ابن التميمي : « فاليوم فنحيك بيدك » بالخاء المهملة : « لتكون لمن خلقت آية » بفتح اللام من كلمة « خلقت » .

الخامس الموضوع :

وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل . مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد ابن جعفر الخزامي ونسبها إلى أبي حنيفة .

النوع السادس الشبيه بالمدرج :

السادس : ما يشبه المدرج من أنواع الحديث . وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص : « وله أخ أو أخت من أم » بزيادة لفظ « من أم » وقراءة : « ليس عليكم جفاح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » بزيادة لفظ : « في مواسم الحج » وقراءة الزبير ، « ولتكن منكم أمة يدهون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويستمعنون بالله على ما أصابهم » بزيادة لفظ « ويستمعنون بالله على ما أصابهم » .

وإنما كان شبيها ولم يكن مدرجا ، لأنه وقع خلاف فيه . قال همرضى الله عنه « فما أدري أكانت قراءاته (يعنى الزبير) « أم فسر » أخرجه شعيب بن منصور ، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير . وكان الحسن يقرأ : « وإن منكم إلا واروها ، الورود : الدخول » قال ابن الأنباري : قوله « الورود : الدخول » تفسير من الحسن لمعنى الورود وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن .

قال ابن الجزري في آخر كلامه : « وربما كانوا يدخلون التفسير في الكلام إيضاحاً لأنهم متحققون لما نقلوه عن رسول الله ﷺ قرآنا : فهم آمنون من الالتباس » .

تواتر قراءات الأئمة العشرة

التواتر هو : نقل جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب^(١) فالقواتر من الأخبار ما يرويه جماعة تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب أو وقوع الكذب منهم مصادفة واتفاقاً عن جماعة كذلك من مبدأ السند إلى منتهاه . ويكون مستند الطبقة الأخيرة منه الحسن من مشاهدة أو سماع فلا يتحقق التواتر إلا إذا وجد العدد الموصوف بما ذكر في كل الطبقات من بدء السند إلى نهايته . فلو فقد هذا العدد في طبقة من طبقات السند اتفقت التواتر . والمتواتر يفيد العلم لسماعه . وهذا المعنى متحقق في قراءات هؤلاء الأئمة لأنه قد رواها معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ . ورواها عن الصحابة التابعون وأتباع التابعين ، ومن هؤلاء وهؤلاء أئمة الأداء . وشيوخ الإقراء ، ورواها عنهم أئمة لا يحصون كثرة وعدداً في جميع المصور والأجيال لم تخل أمة من الأئمة . ولا عصر من المصور ولا مصر من الأمصار إلا وفيه من الكثرة الكثيرة والجم الغفير من يروى قراءات هؤلاء الأئمة . ويحذقها وينقلها لغيره إلى وقتنا هذا ومن الأدلة على تواتر قراءات الأئمة العشرة ما يأتي :

(أولاً) أن هذه القراءات أبعاد القرآن وأجزاؤه وقد ثبت للقرآن كله بجميع أبعاضه وأجزائه بطريق التواتر . فيكون كل جزء منه ثابتاً بطريق التواتر ضرورة ثبوت الأجزاء بثبوت السكل فمثلاً : قراءة لفظ الضراط . بالنضاد بعض من القرآن . وقراءة السين بعض آخر منه . فكلتا القراءتين لمتواترة . إذ الطريق الذي وصلت إلينا منه إحدى القراءتين هو نفس الطريق الذي وصلت

(١) الكفاية في علم الرواية للبغدادي ص ٥٠ .

إليها منه القراءة الأخرى . فيكون كل منهما قرآناً . وإلا لو قلنا إن إحدى القراءتين متواترة دون الأخرى - وطريق ورودها واحدة - لكان ذلك محكما باطلا وترجيحاً لإحدى المتساويتين على الأخرى دون مرجح وهو باطل فحينئذ تكون القراءتان متواترتين وهو المطلوب . على أنه إذا انتفى التواتر عن بعض القراءات - وهي جزء من القرآن كما سبق - فقد انتفى التواتر عن القرآن كله ضرورة انتفاء الكل بانتفاء جزء منه . وانتفاء التواتر عن القرآن باطل . فبطل ما أدى إليه من انتفاء التواتر عن بعض القراءات وثبت نقيضه وهو ثبوت التواتر في الجميع وهو المطلوب .

(ثانياً) تواتر عن رسول الله ﷺ : إنزال القرآن على سبعة أحرف وهذا الحديث لكونه متواتراً - تفيد العلم والقطع بإنزال القرآن على الأحرف السبعة . وقد دل الدليل على نسخ ما عدا القراءات العشر . فبقيت هذه القراءات على القطع بثبوتها .

(ثالثاً) نصوص علماء الإسلام :

قال الإمام القرطبي : وقد أجمع المسلمون في جميع الأمصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة فيما رأوه ورووه من القراءات . وكتبوا في ذلك مصنفات واستمر الإجماع على الصواب . وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب وعلى هذا الأئمة المتقدمون والفضلاء المحققون كابن جرير الطبري والقاضي أبي بكر ابن أبي الطيب وغيرهما (١).

وقال القاضي أبو بكر بن أبي الطيب في كتابه الانتصار : لم يقصد عثمان

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤٦/١ ط دار الكتب المصرية .

قصد أبي بكر في جمع القرآن بين لوحين . وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المتواترة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك انتهى .

وقال ابن عطية : ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبعة . بل العشرة وسها يصلى لأنها ثبتت بالإجماع . هـ .

وقال الإمام المحقق ابن الجزرى فى : منجد المقرئين :

وقال العلامة ابن السبكي : القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبي . والثلاث التى هى قراءة أبي جعفر . وقراءة يعقوب . وقراء خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شيء من ذلك إلا جاهل وليس تواتر شيء من ذلك مقصوداً على من قرأ بالروايات . بل هى متواترة عند كل مسلم بقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تبارك وتعالى وتجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا تنطرق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه . والله تعالى أعلم . هـ .

وقال المحقق ابن الجزرى فى منجد المقرئين أيضاً : كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرأ . وتوتر نقلها - هذه هى القراءة المتواترة المقطوع بها - ومعنى العربية مطلقاً أى يوجه من الإعراب نحو قراءة حمزة . والأرواح بالجذر ، وقراءة أبي جعفر . ليجزئ قوماً ومعنى أحد المصاحف العثمانية واحد من المصاحف التى وجهها عثمان إلى الأمصار ، كقراءة ابن كثير فى الموضع الأخير من القوبة : تجرى من تحتها الأنهار . بزيادة من فإنها لا توجد إلا فى المصحف المسكى .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَقْدِيرًا مَا يَحْتَمِلُهُ رِسْمُ الْمُصْحَفِ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ .
بِالْأَلْفِ فَإِنَّهَا كُتِبَتْ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ : فَاحْتَمَلَتْ الْكِتَابَةُ أَنْ تَكُونَ
مَالِكٌ بِالْأَلْفِ وَفَعَلَ بِهَا كَمَا فَعَلَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ قَوْلِهِ : قَادِرٌ . صَالِحٌ : وَنَحْوُ ذَلِكَ
مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ لِلِاخْتِصَارِ فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلرَّسْمِ تَقْدِيرًا وَنَعْنَى بِالتَّوَاتُرِ مَا رَوَاهُ
جَمَاعَةٌ عَنْ جَمَاعَةٍ كَذَا إِلَى مُنْتَهَاءِ يَفِيدُ الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ عَدَدٍ عَلَى الصَّحِيحِ :

وَالَّذِي جُمِعَ فِي زَمَانِنَا هَذِهِ الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةُ هُوَ قِرَاءَةُ الْأُئِمَّةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي
أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى تَلْقِيهَا بِالْقَبُولِ وَهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ وَنَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو هُرَيْرٍ وَيَعْقُوبُ
وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحُمَزةٌ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلَفَ أَخْذَهَا الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ إِلَى أَنْ
وَصَلَتْ إِلَى زَمَانِنَا . فَقِرَاءَةُ أَحَدِهِمْ كَقِرَاءَةِ الْبَاقِينَ فِي كَوْنِهَا مَقْطُوعًا بِهَا :

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ فَعَلَى قِسْمَيْنِ :

(الْأَوَّلُ) مَا صَحَّ سَنَدُهُ بِثِقَلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ وَهَكَذَا إِلَى
نَهَايَةِ السَّنَدِ وَوَافِقِ الْعَرَبِيَّةِ وَالرَّسْمِ . وَهَذَا عَلَى ضَرَبَيْنِ : ضَرْبٌ اسْتِفَاضَ نَقْلَهُ
وَاشْتَهَرَ بَيْنَ الْقُرَّاءِ ذِكْرُهُ وَتَلَقَّاهُ الْأُئِمَّةُ بِالْقَبُولِ كَمَا انْفَرَدَ بِهِ بَعْضُ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ
أَوْ رَأَوْا مِنْ رِوَايَتِهِمْ وَكَقَادِيرِ اللَّدُودِ وَاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا وَأَوْجِهَ حُمَزةٌ وَهَشَامٌ عِنْدَ
الْوُقُوفِ عَلَى الْمَعْرِزِ وَالْأَوْجِهَةِ الْجَائِزَةِ عَلَى السَّاكِنِ الْعَارِضِ فَهَذَا صَحِيحٌ مَقْطُوعٌ بِهِ
أَنَّهُ مُنْزَلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ جُمْلَةِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ وَهُوَ يَفِيدُ الْعِلْمَ . وَهَذَا
الضَّرْبُ يَلْحَقُ بِالْقِرَاءَةِ الْمُقَوَّاتِ وَلَئِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَهَا وَضُرِبَ لَمْ يَشْتَهَرْ وَلَمْ يَظْفَرْ
بِالِاسْتِفَاضَةِ وَالذَّبُوعِ . وَلَمْ تَقْلَقْهُ الْأُئِمَّةُ بِالْقَبُولِ . فَهَذَا شَازِئٌ مَنَعَ الْقِرَاءَةَ بِهِ مَنَعَ
مَحْرَمٌ فِي الصَّلَاةِ بِخَارِجِهَا :

(الْقِسْمُ الثَّانِي) مِنَ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ . مَا وَافَقَ الْعَرَبِيَّةَ وَهَجَّ سَنَدُهُ وَخَالَفَ
رِسْمَ الْمُصْحَفِ بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ . أَوْ نَقْصِ أُخْرَى . أَوْ إِبْدَالِ كَلِمَةٍ بِغَيْرِهَا . فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ

تسمى شاذة أيضاً لكونها شذت عن رسم المصحف الجمع عليه وإن كان سندها صحيحاً فلا تجوز القراءة بها إلا في الصلاة ولا في غيرها بإجماع علماء المسلمين . ثم قال ابن الجزرى بعد كلام :

فالذى وصل اليوم إلينا مقواتراً وصحيحاً مقطوعاً به مجعاً عليه غير منازع فيه متعلق بالقبول هو قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين - هذا الذى تحرر من أقوال العلماء ، وعليه الفاس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز ثم نقل ابن الجزرى عن كثير من أئمة الإسلام كحبي السفة أبى محمد الحسن بن مسعود البغوى . وحافظ المشرق الجمع على فضله أبى العلاء الحسن بن أحمد الهمدانى والحافظ المجتهد أبى عمرو بن الصلاح . والحافظ مجتهد العصر أبى العباس أحمد بن تيمية . والإمام أبى الحسن السبكى وولده قاضى القضاة - نقل ابن الجزرى عن هؤلاء . وأمثالهم من الأعلام تواتر القراءات العشر^(١) .

إذا عرفت مما تقدم أن قراءات الأئمة العشرة مقواترة فيجب أن تعلم أن منها ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة ومنها ما لا يعلم تواتره إلا حذاق القراء المتفردون لعلوم القراءات دون عامة الناس فإنكار شيء من القسم الأول يعد كفوفاً باتفاق وأما إنكار شيء من القسم الثانى فإنما يعد كفواً عند إصرار المنكر على الإنكار بعد إقامة الحجة عليه ووضوح الدليل على تواتر ما أنكروه . ومما ينبغى التنبه له أنه إذا أضيفت أية قراءة إلى أى صحابى فقل هذه قراءة أبى بن كعب أو قراءة عبد الله بن مسعود أو قراءة على بن أبى طالب وهكذا . فليس معنى هذه الإضافة أن هذا الصحابى لا يعرف غير هذه القراءة أو أن هذه

(١) راجع : منجد المقرئين لابن الجزرى ص ١٩٥ - ٢١٤ الطبعة

الثامنة بتحقيق الدكتور عبد الحى الفرماوى .

القراءة لم ترو إلا عنه أو أنه ابتدعها من تلقاء نفسه بل المراد بها أن هذا الصحابي كان أضيف لهذه القراءة . وأكثر لازمة لها . وميلاً إليها فاشتهر بها . وأخذت عنه وهذا لا يمنع أنه يعرف غيرها وأن غيره يعرفها .

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى الأئمة القراء ورواتهم . فليس معنى هذه الإضافة أن هذا القاري أو الراوي انفرد بمعرفة هذه القراءة أو أنه لا يعرف غيرها . أو أنه اخترع هذه القراءة من تلقاء نفسه فإن كل قراءة نسبت إلى شخص ما قد قرأها غيره ممن لا يحصى كثرة وقد عرف هو غيرها من القراءات وإما نسبت إليه هذه القراءة لأنه اختارها وآثرها على غيرها وضبطها وحذق معرفتها وكوس حياته على قراءتها والإقراء بها فعرف بإتقانها . وقصد في تلقينها . فاشتهرت عنه ، وتلقيت منه فنسبت إليه فقيل : قراءة نافع ، قراءة حمزة وهكذا . فهذه النسبة نسبة ملازمة واختيار لانسبة اختراع وإجكار . إن كل إمام من الأئمة العشرة - مع اختياره قراءة معينة - لا يمنع اختيار الإمام الآخر وقراءته ولا ينكرها . بل يعتقد صحتها وتواترها ويحيز قراءتها والإقراء بها . بل يقرأ هو بها . ويعتمد بتلاوتها أحياناً ، وهاك أبا هريرة ، حفص بن عمر الدوري راوي أبي هريرة والسكائي فإنه أحاط خبراً ، بالقراءات كلها متواترها وصحيحها ، وهو - على ما قيل - أول من صنف فيها ومع ذلك لم يشتهر عنه إلا روايتان . روايته عن أبي هريرة بن العلاء وروايته عن السكائي . لأنه آثرها على غيرها . وقصر نفسه على قراءتهما . وتعليمهما . فاشتهرتا ونسبتا إليه .

ويجب أن يعلم أيضاً أن قراءات القراء العشرة . ما هي إلا اختيارات لهم . بمعنى أن كل واحد منهم اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى في نظره . فاختار طريقه ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به فنسب إليه . وقد صرح بذلك الإمامان الجليلان : القرطبي في أحكام القرآن .

والزركشى فى البرهان . وتوضيح ذلك أن نافعا - مثلاً - أخذ قراءته من تابعى أهل المدينة منهم الإمام أبو جعفر . وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وشيبة بن نصاح . ومحمد بن شهاب الزهري . وكانت فى قراءات هؤلاء الذين نقل عنهم اختلاف وتغاير ، فاختار من بين هذه القراءات قراءة . بمعنى أنه أخذ حرفاً من قراءة أبى جعفر . وآخر من قراءة شيبة وثالثاً من قراءة الزهري ورابعاً من قراءة غيره . وهكذا جمع من هذه القراءات كلها قراءة فكانت قراءته مزيجاً مما سمعه وتلقاه عن هؤلاء التابعين . قال الأصمعى : قال لى نافع : تركت من قراءة أبى جعفر سبعين حرفاً ، هـ .

وكذلك أبو عمرو بن العلاء فقد قرأ على شيبة بن نصاح ، وعاصم بن أبى النجود ، وعبد الله بن كثير والحسن البصرى وسعيد بن جبير وغيرهما ، واستخلص من قراءات هؤلاء قراءة على نحو ما صنع نافع فى قراءته ، فكانت قراءة أبى عمرو مزيجاً مما تلقاه من شيوخه .

وأيضاً على بن حمزة الكسائى : أخذ القراءة عرضاً عن الإمام حمزة بن حبيب الزيات ، وعيسى بن همر بن الهمدانى ، وإسماعيل ويعقوب ابنى جعفر وتلميذى نافع وآخرين ، وجمع من قراءاتهم قراءة فكانت قراءته مجموعة من قراءات شيوخه ، وهكذا قراءات باقى الأئمة .

وقد ضرب الإمام مكى بن أبى طالب فى كتابه «الإبانة عن معانى القراءات» أمثلة لما قلناه فقال : لقد احتاج كل واحد من القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك فقد قال نافع : قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنتان أخذته ، وما قرأ به واحد تركته ، حتى اثبتت هذه القراءة وقد روى عنه أنه كان يقرأ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له : تريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت ، وهذا

قالون ربيبه ، وأخص الناس به ، وورش أشهر الناس في العاقلين عنه اختلافا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف : من قطع ، وهمز ، ومخفيف ، ونحو ذلك ، ولم يوافق أحد من رواة نافع وورش عنه ، ولا نقلها أحد عن نافع غير وورش وإنما ذلك لأن ورشاً قرأ عليه بما تعلم في بلده فوافق ذلك رواية قرأها نافع على بعض أئمة فتركه على ذلك . وهكذا اختلاف الرواة عن جميع القراء .
وقد روى عن غير نافع أنه كان لا يرد على أحد من يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمة .

وقد قرأ الكسائي على حمزة وهو يخالفه في ثلاثمائة حرف ، لأنه قرأ على غيره . فاختر من قراءة حمزة ومن قراءة غيره قراءة وترك من قراءة حمزة كثيراً أي فلم يلتزم الكسائي قراءة حمزة ولا قراءة غيره من أول القرآن إلى آخره بل أخذ من كل قراءة ما راق في نظره من الحروف . واستخلص من الجميع قراءة خاصة عرف بها ، وقصد في تلقينها فنسبت إليه . وأخذت عنه .

وكذلك أبو عمرو بن العلاء ، فقد قرأ على ابن كثير وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف لأنه قرأ على غيره . فاختر من قراءة ابن كثير ومن قراءة غيره قراءة . أي فلم يلتزم أبو عمرو قراءة ابن كثير ولا قراءة غيره من شيوخه من أول القرآن إلى آخره بل انتقى من كل قراءة من قراءات شيوخه ما استحسن منها فأقرأ بها ، ورويت عنه فأضيفت إليه . ١٥٠ . من الإبانة مع شيء من التصريف والإيضاح (١) .

إذا علمت ذلك وجب أن تعلم أن الحريرات التي يطنطن بها بعض علماء

(١) أبحاث في قراءات القرآن للشيخ عبد الفتاح القباضي

القراءات - وبخاصة المحدثين منهم - ويحملون الناس على التزامها والوقوف عندها ما هي إلا اختيارات للمصنفين في علم القراءات انفق كل مصنف من قراءة الإمام وروايته ما استحسنه ، وراق في نظره من الأوجه فالتزمها ، وأوقف عندها ، وقرأ بها ، وهذا لا يعني أن يلتزم الناس بما ألزم به نفسه وأن يمتنعهم من القراءة بغير ما اختاره واستحسنه ، أجل ، إذا كانت القراءات نفسها مجموع اختيارات وكان الإمام من القراء لا يلتزم في قراءته قراءة شيخ معين من شيوخه بل كان يختار من بين ما سمعه من عامة أئمة قراءة خاصة هي مزيج مما رواه وسمعه ، كانت التعديلات كذلك مجموع اختيارات للمصنفين في هذا الفن ، اختار كل مصنف وجوها معينة للقارىء أو الراوى فسار عليها ولقنها لغيره فحينئذ لا يكلف أى إنسان بالتزام هذه الوجوه بل يجوز له أن يأخذ من هذا المصنف وجها ، ومن الآخر وجها آخر وهكذا متى كان هذا الوجه صحيحا عن القارىء أو الراوى مشهوراً عند أئمة هذا الفن ، متلقى عنهم بالقبول ، فالعبرة بصحة الوجه وشهرته لا باختياره ونسبته .

وخذ مثالا لذلك اختار : الإمام أبو عمرو الدانى مصنف كتاب التيسير في مذاهب القراء السبعة في مد البدل لورش التوسط . واختار في ذوات الياء لورش التقليل . فهل معنى ذلك أن القارىء إذا قرأ لورش بتوسط البدل يتحتم عليه أن يقرأ له بتقليل ذوات الياء تبعاً لاختيار الدانى بقول المحررون يتعين عليه ذلك لأن من اختار التوسط في البدل وهو الدانى اختار معه التقليل . وأنا أقول : لا يتعين ذلك بل يجوز له أن يقرأ بالتوسط في البدل وبافتح في ذوات الياء . واختار الدانى التقليل في ذوات الياء مع التوسط في البدل لا يلزم القارىء بهذا الوجه . لأن كلا الوجهين التقليل والفتح صحيحان عن ورش . مقروء بهما له ،

ولم يرد عن ورش نص يدل على وجوب التقليل مع التوسط فحينئذ يكون القارىء
مخيراً بين الإتيان بهذا الوجه أو ذاك .

قال الإمام أبو بكر بن العربي في شرح سنن الترمذى : يصح أن تبدأ
السورة لنافع وتختتمها لأبى عمرو . بل ذلك سائغ فى الآية الواحدة . وربط النفس
إلى قراءة واحدة تحكم على الأمر بغير دليل . من نظر أو تنزىل ، وقد جمع الناس
قراءة النبى ﷺ فليست على نظام قارىء واحد .

فإذا سائغ للإنسان أن يقرأ صدر الآية لنافع وعجزها لأبى عمرو . بمقتضى
هذا النص - فلأن يسوغ له أن يقرأ كلمة بوجه مختار لفلان ، وكلمة أخرى بوجه
مختار لآخر أولى وأحرى ^(١) .

* * *

حكم القراءة بالشاذ

أجمع العلماء على أنه لا يجوز قراءة القرآن بما هو شاذ من القراءات ، لا في الصلاة ولا خارجها ، ولم يجوز ذلك إلا بعض العلماء في غير الصلاة قياساً على رواية الحديث بالمعنى ، وكلامهم هنا في غاية الضعف : فإنه قياس مع الفارق وإلا فكيف يقاس القرآن الكريم ، الذي هو ليس له هذه الخاصية^(١).

* * *

حكم العمل بالقراءة الشاذة

أما حكم العمل بالقراءة الشاذة واستنباط الأحكام الشرعية منها فالجمهور من العلماء على جواز ذلك ، تنزيلاً لما منزلة خبر الآحاد ، وقد احتج العلماء بها في أحكام كثيرة كما في قطع يمين السارق مستقلين على ذلك بقراءة ابن مسعود : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما »^(٢).

كما احتج الحنفية على وجوب التقاطع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود أيضاً « فصيام ثلاثة أيام متتابعات »^(٣).

وخالف في هذا الاستدلال جمهور الشافعية وغيرهم لثبوت نسخ هذه القراءة عندهم^(٤).

وذهب إلى ذلك الإمام الشافعي في بعض النقول عنه وتبعه أبو نصر القشيري ، وابن الحاجب مستقلين على ذلك بأن القراءة الشاذة لم تثبت قرآنيها ..

(١) انظر جمع الجوامع حاشية البناني ٢٣١/١ .

(٢) المائدة ٣٨ . (٣) المائدة ٨٨ .

(٤) راجع جمع الجوامع بحاشية البناني ٢٣٢/١ الاتقان ٢٢٧/١ .

وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه لا يلزم من انتفاء قرآنيها انتفاء عموم كونها أخباراً. أى أنها تأخذ حكم العمل بخبر الواحد ، وخبر الواحد يعمل به^(١).
وقال أبو عبيد في فضائل القرآن :

المقصود من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها كقراءة عائشة وحفصة (والوُسْطَى صلاة العصر)^(٢) وقراءة ابن مسعود (فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ)^(٣) وقراءة جابر (فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ لَهْنٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ)^(٤).

قال : فهذه الحروف وماشا كلها قد صارت مفسرة للقرآن ، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن ، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى ، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل^(٥).

تاريخ التأليف في علم القراءات :

اهتمت الأمة بعلم القراءات ، اهتماماً لم يمهّد مثله في أى علم آخر ، وما ذلك إلا لإدراكهم أن الاهتمام بالقراءات إنما هو اهتمام بالقرآن الكريم نفسه ، الذى تكفل الله عز وجل بحفظه من التحريف أو التبديل ، مصداقاً لقوله تعالى :
(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٦)

١ - القاسم بن سلام :

يذكر المؤرخون أن أول من قام بالتأليف في هذا العلم : هو الإمام أبو عبيد

(١) انظر المصدر السابق . (٢) البقرة ٢٢٨ .

(٣) المائدة ٢٨ . (٤) النور ٣٣ .

(٥) الاتقان ١/ ٢٢٧ - ٢٢٨ . (٦) الحجر ٩ .

القاسم بن سلام . المتوفى سنة ٥٢٢٤ هـ . فقد ألف كتاب « القراءات » الذي جمع فيه خمسة وعشرين قارئاً .

٢ - أحمد بن جبير :

من ألف في القراءات : أحمد بن جبير المتوفى سنة ٥٢٥٨ هـ ، ألف كتاباً ضمنه قراءة أئمة الأمصار الخمسة ، وهي : مكة ، والمدينة المنورة ، والبصرة ، والكوفة ، والشام .

٣ - إسماعيل بن إسحاق المالكي :

من المؤلفين في هذا العلم : إسماعيل بن إسحاق المالكي المتوفى سنة ٥٣١٠ هـ ألف كتاباً في القراءات يسمى « الجامع » جمع فيه عدداً من القراءات .

٤ - القراءات الثمانية للداجوني :

من الكتب التي ألقت في القراءات في القرن الرابع كتاب « القراءات الثمانية » للإمام محمد بن أحمد الداغوني المتوفى سنة ٥٣٣٤ هـ . فإنه قد جمع في هذا الكتاب قراءات الأئمة السبعة ، وأضاف إليهم قراءة « يعقوب » فسماه « القراءات الثمانية » .

٥ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه :

من هذه الكتب كتاب « الحجة في القراءات السبع » تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى سنة ٥٣٧٠ هـ^(١) .

٦ - مختصر في شواذ القرآن :

كما أن لابن خالويه كتاباً آخر في القراءات الشاذة يسمى « مختصر في شواذ القرآن » .

٧- الحجة في علل القراءات السبع :

من المؤلفات الجليلة في القراءات كتاب « الحجة في علل القراءات السبع »
للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الشهير بـ « أبي علي الفارسي » المتوفى
سنة ٣٧٧هـ^(١).

٨- النيسابوري :

من المؤلفين في هذا العلم - أيضا - الإمام : أبو بكر أحمد بن الحسين
النيسابوري المتوفى سنة ٣٨١هـ . له كتاب يسمى : « المبسوط في القراءات
العشر » .

٩- الطبري :

من هؤلاء الإمام أبو معشر الطبري ، المتوفى سنة ٤٧٨هـ . له كتاب
« سوق العروس في القراءات » .

١٠- ابن بليمة :

ومنهم : أبو علي : الحسن بن بليمة ، المتوفى سنة ٥١٤هـ له كتاب :
« تلخيص القراءات » .

١١- أبو القاسم الصفراوي :

المتوفى سنة ٦٣٦هـ له كتاب « الإعلان في القراءات » .

١٢- نجم الدين الواسطي :

المتوفى سنة ٧٤٠هـ له كتاب « السكز في القراءات العشر » .

(١) طبع منه الجزء الأول على حساب المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية بتحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ، والدكتور عبد الصبور
شاهين .

١٣ - عبد الله بن محمد :

المتوفى سنة ١١٦٧ هـ له كتاب « الاختلاف في وجوه الاختلاف » .

أشهر الكتب المطبوعة في القراءات :

مما لا شك فيه أن الكتب التي طبعت في علم « القراءات » كثيرة جداً ، وسوف نكتفي بذكر أشهرها ، والتي تهتم القارئ حتى يرجع إليها عند الحاجة :

١ - كتاب السبعة : أحمد بن موسى بن العباس .

تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن محمد - المتوفى سنة ٣٢٤ هـ فهو أول من أفرد قراءات الفراء السبعة في كتاب واحد ، سماه « السبعة » طبع في القاهرة بتحقيق الدكتور شوقي ضيف ، وتبعه بعد ذلك « أبو عمرو الداني »

٢ - المحقَّب :

من الكتب المشهورة التي تعتبر حجة في القراءات الشاذة ، كتاب « المحقَّب » في وجوه شواذ القراءات « لأبي الفتح : عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ^(١) .

٣ - التيسير :

وفي القرن الخامس الهجري ظهر كتاب جليل في القراءات السبع ، هو كتاب : « التيسير » للحافظ أبي عمرو : عثمان بن سعيد الداني ، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ .

٤ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ جمع فيه القراءات السبع ، أصولاً وفروشا ، وبين توجيهها من حيث اللغة العربية ، فكان هذا

(١) طبع في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتحقيق الاستاذ علي النجدي ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، والدكتور عبد العظيم النجار .

الكتاب حجة يرجع إليها في هذا الشأن^(١).

هـ - الشاطبية وشروحها :

وفي القرن السادس الهجري ظهر علم من أعلام هذا الفن ، هو الإمام :
أبو القاسم بن قيرة بن خلف الرعيني ، المعروف بالشاطبي - نسبة إلى بلدته
شاطبة - أتقن هذا العلم وبرع فيه حتى صار حجة يرجع إليه فيه . وألف في قصيدته
المشهورة بالشاطبية نسبة إلى مؤلفها وتسمى « حرز الأمانى ووجه التهانى في
القراءات السبع » تبلغ ألفاً ومائة وثلاثة وسبعين بيتاً . وقد تنافس العلماء في
شرح هذه القصيدة ، ما بين مطول ومختصر ، وأفضل هذه الشروح :

(أ) شرح برهان الدين : إبراهيم بن هجر الجعدي المتوفى سنة ٧٢٢ هـ ولا
يزال هذا الشرح مخطوطاً حتى الآن .

(ب) شرح السجواوى : وهو أبو الحسن : علي بن محمد السجواوى المتوفى
سنة ٦٤٣ هـ وهو أول شرح وضع على الشاطبية ، ولا يزال مخطوطاً .

(ج) إبراز المعاني : من الشروح المفيدة على « متن الشاطبية » شرح العلامة
عبد الرحمن بن إسماعيل الشهير بـ « أبو شامة » المتوفى سنة ٦٦٥ هـ والمسمى
« إبراز المعاني من حرز الأمانى »^(٢).

(د) سراج القارىء المبتدى :

من الشروح المهمة على الشاطبية شرح العلامة : أبى القاسم علي بن عثمان
ابن محمد بن أحمد بن الحسن الفاضل المتوفى سنة ٨٠١ هـ والمسمى « سراج القارىء
المبتدى » وقد كان القارىء المقهى .

وهو من أحسن الشروح وأنفعها .

(١) طبع هذا الكتاب بدمشق سنة ١٣٩٤ هـ بتحقيق الدكتور
محیی الدین رمضان .

(٢) مطبوع بمكتبة الحلبي بالقاهرة .

(هـ) شرح شعلة^(١) :

من الشروح المفيدة التي وضعت على الشاطبية شرح الإمام محمد بن أحمد الموصلي الشهير بـ (شعلة) المتوفى سنة ١٦٥٦ هـ . يسمى « كنز المعاني في شرح حرز الأمانى » ويعد من أعظم الشروح ، فإنه يعرب أبيات الشاطبية ، ويبين معاني الكلمات اللغوية بطريقة علمية جيدة ، كما أن له منظومة في القراءات النسخ تسمى « الشمعة المضيئة في القراءات المرضية » منظومة رائية تساوى نصف الشاطبية في العدد ، مخطوطة .

(و) إرشاد المريد :

من الشروح التي وضعت على الشاطبية أخيراً شرح المرحوم الشيخ محمد علي الضباع - شيخ المقارئ المصرية - والمسمى « إرشاد المريد » . ويعتبر هذا الشرح من الشروح المهمة ، حيث إنه يتعرض لتحرير الأوجه الجائزة وغير الجائزة بأسلوب موجز واف^(٢) .

(ز) الوافى :

من آخر شروح الشاطبية ، ومن أحسن ما كتبه المتأخرون . شرح الشيخ عبد الفتاح القاضي والمسمى « الوافى في شرح الشاطبية » ويعد هذا الشرح خلاصة لما كتبه المتقدمون والمتأخرون ، بالإضافة إلى سهولة اللفظ ووضوح المعنى ، من غير خلل ولا تطويل^(٣) .

غيث النفع في القراءات السبع :

من الكتب المطبوعة في علم « القراءات » والتي لاغنى عنها كتاب « غيث

(١) طبع هذا الكتاب مرة واحدة على نفقة اتحاد جماعة القراء بمصر .

(٢) طبع بمكتبة صبيح بالقاهرة .

(٣) طبع بمكتبة دار المصحف بالقاهرة .

النفع في القراءات السبع تأليف الشيخ على النورى الصفاقسى .
وقد سلك المؤلف في هذا الكتاب مسلكاً جديداً يساعد طلاب هذا العلم على
الدرس والتحصيل ، حيث يسرد القراءات الواردة في كل ربع من سور القرآن
على حدة مبيناً ما في هذا الربع من القراءات ، سواء كانت من الأصول أم من
الفرش ، وفي نهاية كل ربع يذكر المجال ، والمدغم جملة ، ثم يبدأ في الربع
الثاني وهكذا (١) .

الإمام ابن الجزرى ومؤلفاته :

في القرن التاسع الهجرى ظهر إمام المقرئين ، وخاتمة المحققين الإمام : محمد
ابن محمد الجزرى الموفى سنة ٨٣٢ هـ فأتقن علم القراءات ، حتى أصبح حجة فيه ،
وانتفع الناس به ، وأخذ ينشر العلم في كل مكان . ومن بين مؤلفاته في هذا
العلم :

(١) تجبير التيسير :

جمع فيه القراءات العشر السفرى ، أى السبعة التى فى التيسير ، وضم إليها
الجملة المسكلة للعشر .

(ب) النشر فى القراءات العشر :

جمع فيه قراءات الأئمة العشرة بأسانيدھا وطرقھا ، وهو جمع فيه قراءات
الأئمة العشرة ويختلف عن « تجبير التيسير » باعتبار أن طرف العشر السفرى
خلاف طرف العشر الكبرى وهذا هو الفارق بينهما .

(١) طبع هذا الكتاب مرة واحدة بهامش كتاب « سراج القارىء »
لابن الفاضل بالمكتبة التجارية بالقاهرة .

(ج) تقريب النشر :

وهو عبارة عن كتاب « النشر » المتقدم إلا أنه حذف منه الأسانيد خوفاً من التطويل ، وطلباً للاختصار .

(د) طيبة النشر :

وقد نظم الإمام الجزرى ما فى كتاب « النشر » فى مظلومة شعرية تسمى « طيبة النشر فى القراءات العشر » تداولها العلماء بالحفظ والشرح ، ومن الشروح التى وضعت عليها شرح ابن الفاضل : أحمد بن محمد الجزرى وهو الشرح الوحيد المطبوع على الطيبة .

ومن أحسن الشروح التى وضعت على الطيبة شرح العلامة محمد بن على العقبى الشهير بـ « النورى » المتوفى سنة ٨٠١ هـ ولا يزال مخطوطاً حتى الآن .

(هـ) الدرة المضية :

من مؤلفات الإمام ابن الجزرى فى القراءات مظلومة سماها « الدرة المضية » جمع فيها قراءات الأئمة الثلاثة أبى جعفر ، ويعقوب ، وخلف العاشر ، وهم المكونون للأئمة العشرة فوق الشاطبية .

وكان قصده من ذلك أن يتمم قراءات الأئمة العشرة بالانضمام إلى متن الشاطبية ، ولذلك كان كثيراً ما يحيل عليها بعض القراءات .

وقد اعتنى العلماء بشرحها ، طبع من هذه الشروح : شرح الشيخ السنودى والشيخ عبد الفتاح القاضى المسمى (الإيضاح)^(١) .

إنحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر :

من أشهر الكتب التى طبعت فى « القراءات » كتاب « إنحاف فضلاء

البشر في القراءات الأربع عشر » للإمام : أحمد بن محمد الدمياطي المتوفى ١١١٧ هـ .
مقدّم جمع فيه المؤلف قراءات الأئمة العشرة ، وزاد عليهم القراءات الأربع
الشواذ ، وهي قراءات الحسن البصري المتوفى سنة ١١٠ هـ ، ومحمد بن عبد الرحمن
المعروف بابن محيى عن المتوفى سنة ١٢٣ هـ ، ويحيى بن المبارك البريدي المتوفى سنة
٢٠٢ هـ وأبى الفرج محمد بن أحمد الشنبوذى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .

بالإضافة إلى توجيه كل قراءة من هذه القراءات ، من حيث اللفظ والإعراب .

كتب حديثة :

كما ظهر في العصر الحديث مؤلفات لا حصر لها في القراءات نذكر منها :

١ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة :

للشيخ عبد الفتاح القاضي ، سلك فيه مسلك « غيث النفع » في سرد قراءات
الأئمة العشرة كل ربع من سور القرآن على حدة . . من طريق متن الشاطبية
والدرة ، وهي المعروفة بالعشر الصغرى .

٢ - المذهب في القراءات العشر وتوجيهها :

تأليف الدكتور : محمد سالم محيسن ، سلك فيه نفس مسلك « البدور الزاهرة »
إلا أنه من طريق طيبة النشر لابن الجزرى ، وهي المعروفة بالقراءات العشر
الكبرى .

٣ - إرشادات الخلية في القراءات السبع :

للدكتور محمد سالم محيسن . سلك فيه المؤلف ، سلك صاحب « غيث النفع »
إلا أنه زاد عليه أنه يذكر شاهد كل قراءة من متن الشاطبية في أسفل كل صفحة .

٤ - التذكرة في القراءات الثلاث :

للدكتور : محمد سالم محيسن . جمع فيه المؤلف قراءات الأئمة الثلاثة : أبى جعفر
ويعقوب ، وحافظ على طريقة الكتاب المتقدم .

٥ - القراءات العشر :

من الكتب الحديثة في « القراءات » كتاب « القراءات العشر » للشيخ محمود خليل الحصري - شيخ المقارئ المصرية . جمع فيه قراءات الأئمة العشرة بطريق السرد ، حيث ذكر أحكام الأصول أولاً ، ثم ثنى بذكر القراءات الواردة في كل سورة من سور القرآن الكريم بأسلوب سهل واضح .

٦ - القراءات واللهجات :

من الكتب التي لا يستغنى عنها في دراسة القراءات ، كتاب « القراءات واللهجات » للمرحوم الأستاذ عبد الوهاب حمودة . طبع القاهرة .

٧ - القراءات القرآنية :

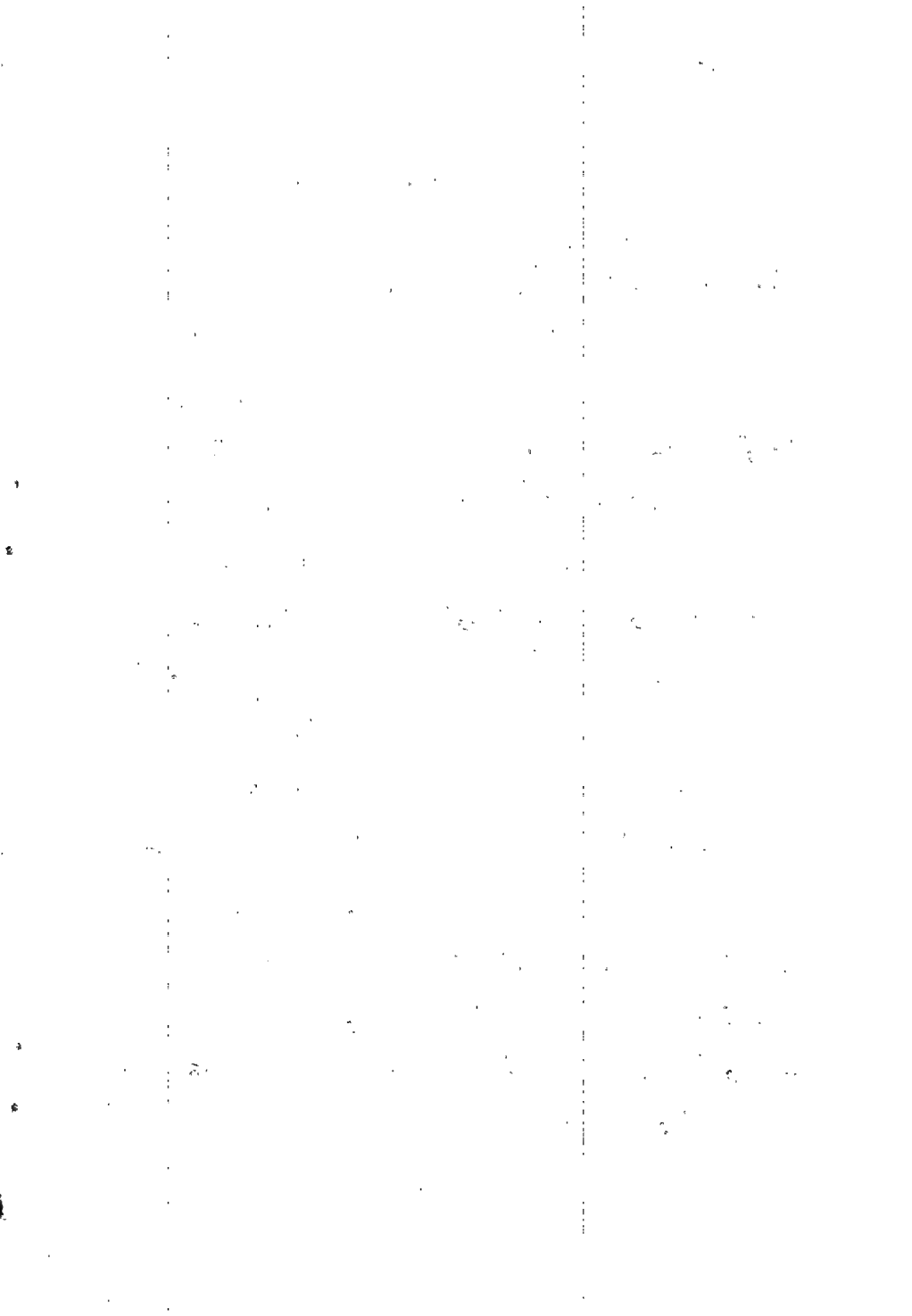
كذلك من الكتب المهمة في القراءات كتاب « القراءات القرآنية » للدكتور : عبد الصبور شاهين .

٨ - سيبويه والقراءات :

من الكتب التي ظهرت حديثاً ، والتي تدافع عن قضية القراءات ، كتاب سيبويه والقراءات « للدكتور أحمد مكي الأنصارى . ط دار المعارف بمصر .

٩ - القراءات في نظر المستشرقين :

ومن الكتب التي دافعت عن قضية القراءات وللمشككين في نزولها عن طريق الوحي كتاب « القراءات في نظر المستشرقين والملحددين » تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي . طبع على حساب « مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر » هذا علاوة على الكتب التي طبعت في التجويد ، والروايات المفردة مثل رواية ورش ، وقالون ، والدورى وهكذا . . والله أعلم .



الفصل الثالث

في علم النفسير

تعريفه :

التفسير لغة : مصدر فسر - بتشديد السين - مأخوذ من الفسر بمعنى البيان يقال : فسرت الكتاب بتخفيف السين - أفسره فسراً وفسرته - بالتشديد - أفسره تفسيراً ، وقيل : هو مقلوب من السفر - بتقديم الفاء على السين ، مثل الجذب ، والجذب ، والمعنى واحد ، يقال : أسفر الصبح إذا أضاء . ففيه معنى الكشف والقوضيح ، وقيل : مأخوذ من التفسرة وهي : اسم لما يعرف به الطبيب المرض . وأما في الاصطلاح : فقد اختلف العلماء في تعريفه على عدة آراء :

(أ) فهم من أطال في تعريفه فقال : هو علم نزول الآيات ، وشؤونها وأقاصيصها والأسباب النازلة فيها ، ثم ترتيب مكياها ، ومدنيها وبيان محكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ، ومقيدها ، ومجملها ومفسرها وحلالها وحرامها ، ووعداها ووعيدها ، وأمرها ونهيها وعبرها وأمثالها ونحو ذلك^(١) .

(ب) ومنهم من توسط - كأي حيان في البحر المحيط - فقال في تعريفه : علم يبحث فيه عن كيفية النطق بأقفاظ القرآن ، ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمت لذلك ، ثم أخذ في شرح تعريفه^(٢) .

(١) الاتقان في علوم القرآن ١٧٤/٢ .

(٢) البحر المحيط ١/ المقدمة .

(ج) وقال الزركشى فى البرهان : التفسير : علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه ، وحكمه ، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ .

(د) ومن العلماء من أوجز فى التعريف ، فقال : هو علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم ، من حيث دلالاته على مراد الله تعالى ، بقدر الطاقة البشرية^(١) .

والمراد بأحوال القرآن من حيث كونه كتاب الهداية الأقوم ، وكتاب العربية الأكبر والمجزة الخالدة لنبينا محمد ﷺ .

وكل ما يحتاج إليه المفسر من العلوم ففى وسائل لتحقيق هذين الغرضين الأكرين ثم إن المفسر حينما يفسر القرآن الكريم سواء أكان بالتفسير بالماثور أم بالاجتهاد والرأى المقبول لا يمكنه الجزم والقطع بأن هذا مراد الله تبارك وتعالى . فمن ثم كان الجزء الأخير فى التعريف : « بقدر الطاقة البشرية » احتراسا لا بد منه ، ولا يتأتى هذا القطع إلا لنبى مرسل يوحى إليه من ربه ، وأما غيره فلا .

والمناسبة بين هذه التعاريف الاصطلاحية والمعانى اللغوية للسكامة ظاهرة ، ولا سيما على المعنيين اللغويين الأوليين ، فإن التعاريف تدور على معنى التبيين ، والتوضيح والظهور بعد الخفاء .

وأما على المعنى الثالث : فلأن المفسر كأنه يسبر المعانى بمسبار^(٢) الطبيب

(١) منهج الفرقان فى علوم القرآن ٢ - ٦ مناهل العرفان فى علوم القرآن ١/٦٠ طبعة أولى .

(٢) شئ من فتيل ، أو آلة توضع فى الجرح ليتعرف غوره ، وقد توسع فيها حتى شملت كل ما يتعرف به على الخفى الغامض : داء أو غيره .

معنى التأويل :

التأويل لغة : أصله من الأول وهو الرجوع . فكأن المؤول للآية رجع بها إلى ما يحتمله من المعاني .

وقيل : مأخوذ من الأيالة وهي السيادة . كأن المؤول للكلام مآسه . وتناوله بالمحاوره والمداورة حتى وصل إلى المراد منه .

أما معناه في الاصطلاح : فقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام ، وطائفة من العلماء : هما بمعنى ، وعلى هذا : فيعرف بما عرف به التفسير .

وقد أنكر ذلك بعض العلماء . بل بالغوا في الإنكار .

وقال الراغب الأصفهاني في (مفرداته) : التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجل ، وأكثر ما يستعمل في السكتب الإلهية ، وأما التفسير فيستعمل فيها وفي غيرها .

وقال أبو طاب النعلبي : التفسير : بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً ، كتفسير الصراط بالطريق ، والصيب بالمطر ، والتأويل : تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول ، وهو الرجوع لمأقبة الأمر ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد والتفسير : إخبار عن دليل المراد لأن اللفظ يكشف عن المراد ، والكاشف دليل مثاله : قوله تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) تفسيره : أنه من الرصد ، يقال : رصدته إذا رقبته ، والمِرصاد : مفعال منه ، وتأويله : التحذير من التهاون بأمر الله والفتلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه .

وقال بعض العلماء : التفسير : يتعلق بالرواية . أي التفسير بالمأثور ، والتأويل : يتعلق بالدراية أي التفسير بالرأى والاجتهاد^(١) .

ومهما يكن من شئ ، فقد شاع واشتهر أن التفسير أعم من أن يكون بالمأثور أو بالرأى والاجتهاد ، وأعم من أن يكون متعلقاً باللفظ أو بالمعنى ، وقد أصبح في ذلك حقيقة عرفية^(١) .

أهمية علم التفسير :

علم التفسير من العلوم المهمة التي يجب على الأمة تعلمها ، وقد أوجب الله على الأمة حفظ القرآن ، وكذلك أوجب عليهم فهمه وتدبير معانيه ، قال تعالى : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)^(٢) وقال : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ)^(٣) وقال : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)^(٤) . فقد دلت الآية الأولى أنه أنزل للتدبر ، وحثت الآيتان الأخريان على تدبره ، وتدبر القرآن بدون فهم معانيه غير ممكن ، وفهم معانيه إنما يكون بمعرفة تفسيره فتفسير القرآن فرض على الأمة ولكنه فرض كفائي ، بمعنى : إذا قام به أهل العلم المتأهلون له من الأمة الإسلامية سقط عن الباقيين .

والله سبحانه وتعالى إنما يخاطب كل قوم بما يفهمونه ، ولذلك : أرسل كل رسول بلسان قومه ، وأنزل كتابه بلغتهم ، وقد نزل القرآن بلسان عربي مبين ، في وقت بلغ فيه العرب الغاية في الفصاحة والبلاغة ، وكانوا يعرفون ظواهره وأحكامه ، وأما دقائق معانيه وحقائق تأويله : فإنما كان يظهر لهم بعد البحث ، والنظر ، والتأمل ، وما كان يخفى عليهم منه ، أو يشكك ، كانوا يسألون عنه النبي ﷺ ، وذلك كسؤالهم له لما نزل قوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا

(١) الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور / محمد

أبو شهبه ص ٤٠ - ٤٤ .

(٢) النساء : ٨٢ . (٣) سورة ص : ٢٩ . (٤) محمد : ٢٤ .

وَلَمْ يَأْمُرُوا بِإِيمَانِهِمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُنْتَدُونَ^(١) فقالوا : وأينا لم يظلم ؟ وفزعوا إلى النبي ﷺ فينب لهم أن المراد بالظلم الشرك ، واستدل عليه بقوله تعالى : (إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)^(٢) وكيانه للسيدة عائشة رضي الله عنها أن المراد بالحساب اليسير في قوله تعالى (فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا)^(٣) العرض أى استعراض الأعمال من غير مناقشة ، وكقصة عدى بن حاتم في الخيط الأبيض ، والخيط الأسود ، وظنه أن المراد الحقيقة ، حتى بين له النبي ﷺ أن المراد بالخيط الأبيض بياض النهار ، وبالخيط الأسود سواد الليل ، إلى نحو ذلك مما خفى عليهم ، ونحن محتاجون إلى مثل ما كانوا محتاجين إليه ، بل وزيادة بها كانوا محتاجين إليه ، لتصورنا عنهم في العلم باللغة ، وأساليبها ، والبلاغة وأسرارها ، والعلم بأسباب النزول ، والفقه في الدين ، ومعرفة الحلال والحرام ، والناسخ والمنسوخ ، والحكم والمقشابه .

وقد بين لهم النبي معاني القرآن ، كما بين ألفاظه . قال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ، وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)^(٤) فن ثم حفظوا ألفاظه ، وفهموا معانيه . وفقهوا أحكامه .

قال أبو عبد الرحمن السلمي^(٥) : وحدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان ابن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات ، لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً ، وهذا القص يبين لنا منهج المسلمين الأولين في موقفهم من القرآن وأنهم كانوا يجمعون إلى الحفاظ العلم ، والعمل .

(١) الانعام : ٨٢

(٢) لقمان : ١٣

(٣) الانشقاق : ٨

(٤) النحل : ٤٤

(٥) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة - بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء المكسورة - السلمي - بضم السين - الكوفي التابع للجليل

ولذلك كانوا يبقون مدة طويلة في حفظ السورة الواحدة ، وهذا هو السر في أن ابن عمر رضى الله عنهما أقام على حفظ البقرة ثمانى سنين ، أخرجه مالك في الموطأ .

وروى عن أنس قال : « كان الرجل منا إذا قرأ البقرة وآل عمران جد في أعيننا »^(١) رواه أحمد في مسنده^(٢) .

وكذلك جاء عن السلف الصالح : الصعابة فن بدهم ، فقد أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس في قوله تعالى : (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا)^(٣) قال في تفسير الحكمة المعروفة بالقرآن : ناسغه ومنسوخه ، ومحكمه ، ومتشابهه ، ومقدمه ، ومؤخره ، وحلاله ، وحرامه ، وأمثاله .

وأخرج أيضاً عن أبي الدرداء في قوله : (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ) . قال : قراءة القرآن والفكرة فيه ، وأخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة قال : ما مرت بآية في كتاب الله لا أعرفها إلا أحزنتنى ، لأنى سمعت الله يقول : (وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)^(٤) .

وأخرج أبو عبيد عن الحسن ، قال : « ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيما أنزلت ، وما أراد بها »^(٥) .

نشأته :

مما لا شك فيه أن التفسير مر بأطوار كثيرة ، حتى وصل إلى هذه الصورة التى هو عليها الآن ، وبالجملة فقد مر التفسير بمرحلتين : مرحلة الرواية ، ومرحلة التدوين .

(١) أى عظم وجل . (٢) رسالة في أصول التفسير ص ٦ .
(٣) البقرة : ٢٦٩ . (٤) العنكبوت : ٤٣ .
(٥) الاسرائيليات والموضوعات للدكتور / أبو شهبه ص ٤٥ - ٤٧ .

أولاً : مرحلة الرواية :

نزل القرآن الكريم على نبي أمي وقوم أميين لا يملكون من وسائل التعبير إلا ألسنتهم ولا من أوعية المعرفة غير قلوبهم ، فلا كتابة ولا كتاب ، ولكنه اللسان الطلق الفصيح ، والقلب الواعي الذكور . وكانت للعرب وقت نزول القرآن فنون من القول يذهبون فيها مذاهبهم ، وكانت هذه الفنون لا تسكاد تتجاوز ضروباً من الوصف ، وأنواعاً من الحكم ، وطائفة من الأخبار والأنساب وكان كلامهم مشتملاً على الحقيقة والمجاز ، والتصريح ، والكناية ، والإيجاز والإطناب .

وجوباً على صفة الله تعالى في إرسال الرسل ، نزل القرآن الكريم بلغة العرب وعلى أساليبهم في كلامهم : (وَمَا أَرْسَلْتُ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ)^(١)

فاستعمل القرآن الحقيقة والمجاز ، والتصريح والكناية ، والإيجاز والإطناب على نطق العرب في كلامهم ، غير أن القرآن يعلو على غيره من الكلام العربي بمعانيه الرائعة التي افتن في غير مذاهبهم ، ونزع منها إلى غير فنونهم ، تحقيقاً لإيجازه وليكونه : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) .

وكان طبعياً أن يفهم الرسول ﷺ القرآن جملة وتفصيلاً بعد أن تكفل الله تعالى له باللفظ والبيان : (إِنْ عَلِمْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَغْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنْ عَلِمْنَا بَيَانَهُ)^(٢) .

وكان طبعياً أن يفهم النبي ﷺ القرآن جملة بالنسبة لظاهره وأحكامه . أما فهمه تفصيلاً ومعرفة دقائق باطنه بحيث لا يغيب عنهم شاردة ولا واردة ،

(٢) سورة القيامة الآية ١٧ ، ١٩ .

(١) ابراهيم الآية ٤ .

فهذا خير ميسور لهم بمجرد معرفتهم اللغة القرآن، بل لا بد لهم من البحث والظفر والرجوع إلى النبي ﷺ فيما يشكل عليهم فهمه، لأنه عليه الصلاة والسلام عليه البيان كما أن عليه البلاغ، وقد أخبر الله عن ذلك بقوله: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (١).

ولقد اختلف العلماء في المقدار الذي فسرہ النبي ﷺ: فمنهم من من ذهب إلى القول بأن رسول الله ﷺ بين لأصحابه كل معاني القرآن الكريم كما بين لهم ألفاظه، وعلى رأس هؤلاء ابن تيمية (٢) ومنهم من ذهب إلى القول بأن رسول الله ﷺ لم يبين لأصحابه من معاني القرآن إلا القليل، وعلى رأس هؤلاء الخوي والسيوطي (٣) وكل من القريطين يؤيد ما ذهب إليه بأدلة لا تطيل بذكرها ولا أظنها أدلة مسئلة.

والذي تميل إليه النفس: هو أن رسول الله ﷺ بين الكثير من معاني القرآن لأصحابه كما تشهد بذلك كتب الصحاح، وأنه لم يبين لهم كل معانيه، لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه ما يعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتهم، ومنه ما لا يعذر أحد في جهالة كما صرح بذلك ابن عباس رضي الله عنهما فيما يرويه عنه ابن جرير الطبري في تفسيره ج ١ ص ٤٥ قال: (التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله).

وبدهى أن رسول الله ﷺ لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم ولم يفسر لهم ما يتبادر الأفهام إلى معرفته، وهو

(٢) انظر مقالة ابن تيمية في مقدمة أصول

(١) النحل ٤٤

التفسير ص ٥

(٣) انظر ما نقله السيوطي عن الخوي في الاتقان ١٧٩/٢ وما ارتضاه

السيوطي في الاتقان ٢٧٩/٢

الذى لا يعذر أحد بجهالة لأنه لا يخفى على أحد ولم يفسر لهم ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة ، وحقيقة الروح وغير ذلك من كل ما يجري مجرى الغيوب التي لم يُطلع الله عليها نبيه ، وإنما فسر لهم رسول الله ﷺ بعض الغيبات التي أخفاها عنهم وأطلعها عليها وأمره ببيانها لهم ، وفسر لهم أيضاً كثيراً مما يندرج تحت القسم الثالث ، وهو ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم ، كبيان الجمل وتخصيص العام ، وتقييد المطلق . وما إلى ذلك من كل ما خفى معناه والقبس المراد به .

وإذا فبعض ما يروى عن الصحابة في التفسير مأخوذ عن رسول الله ﷺ وبعضه - وهو ما لم يفسر لهم أخذه عنه وكان بحاجة إلى نظر واجتهاد - قالوا : فيه رأيهم وأهلوا فيه نظرم واجتهادهم ، مستعينين في ذلك بما يعرفونه من أوضاع اللغة وأسرارها وعادات العرب وتقاليدها ، والحوادث التي نزلت بعض الآيات بشأنها وأحوال أهل الكتاب الذين كانوا في جزيرة العرب وقت نزول القرآن الكريم ، ثم بقوة الفهم بسعة الإدراك كما قال علي رضي الله عنه - لما سئل : هل عقركم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ - (لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة ، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن .) (١) .

ولقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عدد قليل ، قالوا في القرآن بما سمعوه من رسول الله ﷺ مباشرة أو بالواسطة ، وبما شاهدوه من أسباب النزول ، وبما فتح الله به عليهم من طريق الرأي والاجتهاد ، كعلي ، وابن عباس ، وابن مسعود وأبي بن كعب .

ثم جاء عصر التابعين ، فكان منهم من تصدى لتفسير القرآن الكريم ، فروى ما تجمعت لديه من ذلك عن رسول الله ﷺ عن الصحابة ، وزاد على ذلك برأيه واجتهاده بمقدار ما زاد من الغموض الذي كان يتزايد كلما بعد الناس عن عصر النبي ﷺ والصحابة .

(١) البخارى في باب الجهاد ج ٤ ص ٦٩ .
(١٤ - المدخل / ٢)

ثم جاءت الطبقة التي تلي التابعين وروت عنهم ما قالوه في التفسير ، وزادوا عليه أيضاً برأيهم واجتهادهم بمقدار ما زاد من غموض . وهكذا ظل التفسير يتزايد طبقة بعد طبقة ، وتروى الطبقة التالية ما كان عند الطبقات التي سبقتها إلى أن جاءت مرحلة التدوين .

ثانياً : مرحلة التدوين :

وتبدأ هذه المرحلة من نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني ، وفيها خطا التفسير خطوات متعددة ، لكل منها سماتها وسمياتها :

فأول خطوة بدأت : كانت مع ابتداء التدوين لحديث رسول الله ﷺ ، فكانت أبواب الحديث متنوعة ، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب ، ولم يفرده تأليف خاص يفسر القرآن سورة سورة وآية آية ، بل وجد من العلماء من طوَّف في الأمصار المختلفة ليجمع الحديث ، فجمع بذلك ما روى في الأمصار من تفسير منسوب إلى النبي ﷺ ، أو إلى الصحابة ، أو إلى التابعين . ومن هؤلاء يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هـ وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هـ وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هـ . هؤلاء جميعاً كانوا من أئمة الحديث ، وكان جمعهم للتفسير جمعاً لباب من أبواب الحديث ولم يكن جمعاً للتفسير على أنه علم قائم بذاته .

ثم جاءت الخطوة الثانية : وفيها انفصل التفسير عن الحديث وأصبح علماً قائماً بنفسه ، فوضع التفسير لسكل آية من القرآن ، ورتب ذلك على حسب ترتيب المصحف ، وتم هذا العمل على أيدي جماعة من العلماء منهم : ابن ماجه المتوفى سنة ٢٢٣ هـ ، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ . وكل هذه التفاسير مروية بالإسناد إلى رسول الله ﷺ وإلى الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وليس فيها شيء يذكر في التفسير أكثر من التفسير المأثور اللهم إلا ابن جرير الطبري فإنه ذكر الأقوال ، ثم وجهها ورجع بعضها

على بعض ، وزاد على ذلك الإعراب إن دعت إليه حاجة ، واستقبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من النص القرآني .

ثم جاءت الخطوة الثالثة : وفيها لم يخرج التفسير عن حدود التفسير بالمأثور ولكنه خرج عن طابعة المؤلف من قبل ، وهو تدوين المأثورات بأسانيدھا ، فوجدنا من العلماء من اختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال المأثورة عن المفسرين من أسلافهم دون أن يسفدوها لثة ثلبيھا ، فدخل الوضع في التفسير ، والتبس الصحيح بالعليل ، وكان هذا مبدأ ظهور الوضع في التفسير وتطرق الروايات الإسرائيلية .

ثم جاءت الخطوة الرابعة : وهي أوسع الخطى وأفسحها . امتدت من العصر العباسي إلى يومنا هذا . فبعد أن كان التفسير مقصوراً على رواية ما نقل عن سلف هذه الأمة ، وجدناه يتجاوز بهذه الخطوة إلى تدوين تفاسير اخلط فيها الفهم العقلي بالتفسير النقلى وكان ذلك على تدرج ماحوظ ، فقد بدأ أولاً على هيئة محاولات فهم شخصى وترجيح لبعض الأقوال على بعض ، وكان هذا أمراً مقبولاً ما دام يرجع الجانب العقلى منه إلى حدود اللغة ودلالة الكلمات القرآنية . ثم ظلت محاولات هذا الفهم الشخصى تزداد وتتضخم متأثرة بالعارف المختلفة والعلوم المتنوعة ، والآراء المتشعبة ، والمقائد المتباينة ، حتى وجد من كتب التفسير ما يجمع أشياء كثيرة لا تسكاد تتصل بالتفسير إلا عن بعد عظيم .

دونت علوم اللغة ، ودون النحو والصرف ، وترجت كتب كثيرة من كتب الفلاسفة ، وكثرت مذاهب الخلاف الفقهي والعقدي ، زدود فيها من الكتب ما شاء الله أن يدون ، وظهر التعصب المذهبي قائماً على قدمه وساقه في العصر العباسي ، وقامت الفرق الإسلامية بنشر مذاهبها والدعوة لها . وكان من نتيجة ذلك كله ، أن امتزجت كل هذه العلوم وما يتعلق بها من أبحاث بالتفسير حتى طفت عليه ، وغاب الجانب العلى على الجانب العقلى وصار أظهر

شيء في هذه الكتب هو الفاحية العقلية ، وإن كانت لا تخلو من ذلك من
مفقول بأسباب النزول ، أو بغير ذلك من المأثور ، كما كان من نتيجه أيضاً
تحكم المعتقدات المذهبية في عبارات القرآن تحكما كثيراً ما يخرج بالنص
القرآني عن معناه المراد .

وأخيراً وجدنا كل من برع في فن من الفنون يقاب عاياه في تفسيره - بصورة
واضحة - فقه الذي برع فيه . فالنحوي : أكبر همه الإعراب و سرذ مسائل النحو
وفروعه ، كآبي حيان في تفسيره (البحر المحيط) . وصاحب العلوم العقلية : جل
عنايته بأقوال الحكماء والفلاسفة وذكر شبههم والرد عليها ، كالفخر الرازي
في تفسيره (مفاتيح الغيب) والفقهاء مبلغ همه واهتمامه مسائل الفقه وتفرعاتها
وذكر أدلتها ، كالجصاص وأبي بكر بن العربي . وصاحب التاريخ يكثر من
ذكر القصص وأخبار من سلف ، وكثيراً ما يخلط الصحيح منها بالأساطير
والخرافات ، كما في تفسير الثعلبي والخازني . وأصحاب المذاهب الدينية والمواجد
الصوفية : ركزوا في تفاسيرهم على ما يهمهم من تأييد المذهب أو شطحات
التصوف . وهكذا فسر كل صاحب فن أو مذهب بما يتناسب مع فنه ، أو يشهد
لمذهبه . ولقد استمرت هذه النزعة العلمية العقلية في كتابة التفسير ، وراجت
في بعض العصور رواجاً عظيماً ، كما راجت في عصرنا الحاضر تفسيرات يريد
أهلها من ورائها أن يحملوا آيات القرآن كل العلوم باظهر منها وما لم يظهر ،
كان هذا فيما يبدو - وجه من وجوه إعجاز القرآن وصلاحيته لأن يتمشى مع
الزمن . وفي الحق أن هذا غلو منهم ، وإسراف يخرج بالقرآن من مقدسه الذي
نزل من أجله ، ويحيد به عن هدفه الذي يرمى إليه ^(١) .

(١) الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم للدكتور / محمد

أنواع التفسير :

التفسير عدة أنواع نذكر منها :

الأول : التفسير بالمأثور .

الثاني : التفسير بالرأى .

الثالث : التفسير الذى يسميه بعض العلماء التفسير الإشارى .

الرابع : التفسير الفقهى .

أ - التفسير بالمأثور

للمأثور : اسم مفعول من أثرت الحديث أثراً من باب قتل ، نقلته ، والأثر بفتحيتين : اسم منه ، وحديث مأثور أى منقول . فالتفسير بالمأثور أى المنقول ، سواء أكان متواتراً أم غير متواتر . وعلى هذا يشمل المنقول عن الله تبارك وتعالى فى القرآن الكريم والمنقول عن النبي ﷺ ، - والمنقول عن الصحابة - رضوان الله عليهم - والمنقول عن التابعين - رحمهم الله وعلى هذه الأنواع الأربعة يدور التفسير بالمأثور .

تفسير القرآن بالقرآن :

هو تفسير بعض آيات القرآن بما ورد فى القرآن نفسه ، فإن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، فما أجمل فى مكان قد فسر وبين فى مكان آخر ، وما أوجز فى موضع قد بسط وبين فى مكان آخر ، ولذلك أمثلة كثيرة منها :

قوله تعالى فى سورة الفاتحة : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) .

فقد فسر للنعم عليهم بقوله سبحانه : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ

مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّينِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا (١).

وقوله تعالى : (فَلَاقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ) إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (٢).

فقد فسرَت الكلمات في آية أخرى . قال تعالى : (قَالَ تَعَالَى : رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (٣) وقد روى هذا عن كثير من التابعين (٤).

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْفَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) (٥).

فقد فسر قوله تعالى : (إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) بقوله بعد : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْمَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَتَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ) (٦).

وقوله تعالى : (وَكَفْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً) فقد فسر بما بعده : (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ وَأَصْحَابُ الشَّأْمَةِ مَا أَصْحَابُ الشَّأْمَةِ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ) (٧).

وقوله تعالى : (إِنْ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا) ، فقد فسر بما بعده (إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا) (٨) إلى غير ذلك .

(١) النساء : ٦٩ .

(٢) البقرة : ٣٧ .

(٣) الأعراف : ٢٣ .

(٤) تفسير ابن كثير والبغوي ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٥) المائدة : ١ . (٦) المائدة : ٣ . (٧) الواقعة : ٧ - ١١ .

(٨) المعارج : ٩ - ٢١ .

تفسير القرآن بالسنة :

فإن لم يوجد تفسير للقرآن في القرآن ، فليبحث عما ثبت وصح في السنة ، والأحاديث ، فإنها شارحة للقرآن ، ومبينة له ، قال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون)^(١) .

وعن المقدم بن معد يكرب : أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه »^(٢) ، ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته^(٣) يقول عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحمل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد ، ألا إن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فليعلم أن يقروه ، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم^(٤) بمثل قراه^(٥) .

قال الإمام الخطابي رحمه الله في قوله : (أوتيت الكتاب ومثله معه) وجهان : أحدهما : أن معناه : أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو .

والثاني : أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى ، وأوتي من البيان مثله ، أى أذن له أن يبين ما في الكتاب ، فيعم ويخص ، ويزيد عليه ، ويشرح ما في الكتاب ، فيكون في وجوب العمل به ، ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن .

وقوله (يوشك رجل) : يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التي سننها مما ليس له في القرآن ذكر ، على ما ذهب إليه الخوارج والروافض ، فإنهم تمثلوا

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) هي السنن والأحاديث .

(٣) المراد أنه من أهل الترفه والدعة الذين لزمو البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه .

(٤) روى مشددا ، ومخففا من المعاقبة أى يأخذ من أموالهم بقدر الضرورة وهو يدل على منزلة التكافل الاجتماعي في الإسلام .

(٥) رواه أبو داود .

بظاهر القرآن، وتركوا السنن التي تضمنت بيان الكتاب، فتحيروا، وضلوا^(١). وفي حديث معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن قال له: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي، ولا آلو، أي لا أقصر، فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله».

قال ابن كثير في تفسيره^(٢): وهذا الحديث في المستند والسنن بإسناد جيد. وروى ابن المبارك عن الصحابي الجليل: عمران بن حصين، أنه قال لرجل: «إنك رجل أحق، أتجد الظهر في كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة، ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا، ثم قال: أتجد في كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السفة تفسر هذا، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «إن السفة تفسر الكتاب وتبينه»^(٣).

وهذا النوع من التفسير المنقول عن النبي ﷺ هو الطراز المعلم، ويجب الاعتماد في هذا النوع على الأحاديث الصحاح، والحنان، وتجنب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فقد اختلق على النبي في تفسير القرآن كما اختلق عليه في غيره.

وقد قال الزركشي في البرهان: إنه قد صح من ذلك كثيراً.

ورد عليه السيوطي في الإقتان، فقال: (الذي صح من ذلك قليل جداً، بل أصل المرفوع في غاية القلة)^(٤).

• (٢) تفسير ابن كثير ٦/١

• (١) تفسير القرطبي ٣٨/١

• (٣) اعلام المحدثين ص ٩

• (٤) الإقتان: ١٧٨/٢ - ١٧٩

والحق : أنى لا أوافق السيوطى على مقالته ، وأن ماصح فى التفسير عن النبى قليل جداً ولعل مراده القلة النسبية : أى بالنسبة إلى ماورد عن الصحابة والتابعين ، وإلا فقد ذكر الإمام البخارى فى صحيحه فى ذلك كتاباً كبيراً ، وهو : (كتاب التفسير) ، استغرق نحو جزء من ثلاثة عشر جزءاً من تجزئة الإمام الحافظ ابن حجر فى شرحه : « فتح البارى » .

وليس أدل على ماذهبت إليه مما ذكره الحافظ بعد ما فرغ من شرح : « كتاب التفسير » قال : خاتمة : اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث ، وثمانية وأربعين حديثاً ، من الأحاديث المرفوعة ، وما فى حكمها ، الموصول من ذلك أربعمئة حديث ، وخمسة وستون حديثاً ، والبقية معلق ، وما فى معناه ، المكرر من ذلك فيه ، وفيها مضى أربعمئة وثمانية وأربعون حديثاً ، والخالص منها - يعنى من غير تكرار - مائة حديث وحديث ، واقفه مسلم على تخريج بعضها ، ولم يخرج أكثرها ، لكونها ليست ظاهرة الرفع ، والكثير منها من تفاسير ابن عباس - رضى الله عنهما - وهى ستة وستون حديثاً ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسمائة وثمانون أثراً . . .) وهذا يدل على أن ماصح فى التفسير المرفوع غير قليل^(١).

أمثلة لذلك :

من ذلك : تفسير المفضوب عليهم : باليهود ، والضالين : بالنصارى ، فى سورة الفاتحة ، أخرج أحمد ، والترمذى ، وحسنه ، وابن حبان فى صحيحه ، عن عدى بن حاتم ، قال : قال رسول الله ﷺ (إن المفضوب عليهم هم : اليهود ، وإن الضالين هم : النصارى ، ويؤيد هذا التفسير : قوله تعالى : (قل هل أنبئكم

(١) الاسرائيليات والموضوعات للدكتور / أبو شهبة ص ٦٧ - ٧٠ .

بَشَرٌ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ
وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ . أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ (١)
فإن المراد بهم : اليهود (٢)، وقوله تعالى : (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ
غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا
عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ) (٣) وقد جعل النبي ﷺ - اليهود عنواناً على كل من
فسدت إرادتهم ، فعلوا الحق ، وعدلوا عنه والنصارى : عنواناً على الذين فقدوا
العلم ، فهم هائمون في الضلالة . لا يهتدون إلى الحق . . .

ومن ذلك تفسير الظلم في قوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ
بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (٤) روى أحمد والشيخان وغيرهم
عن ابن مسعود ، قال : « لما نزلت هذه الآية : (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ . . .) شق ذلك على الصحابة ، فقالوا : يا رسول الله وأينا لا يظلم
نفسه ؟ قال : « إنه ليس الذي تعنون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح : (إِنْ
الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) إنما هو الشرك » (٥).

ومن ذلك : تفسير القوة بالرمي ، في قوله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ
مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ ، وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِبُونَ
دُونَهُمْ لَا تَعْلَمُونَ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُفْقَهُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوفِّي الْيَكْمَ
وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (٦) . . .

روى مسلم وغيره عن عتبة بن عامر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول
وهو على المنبر : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ . . . » ، ألا وإن القوة

(١) المائدة ٦٠ . (٢) تفسير ابن كثير والبغوى ج ٣ ص ١٨٧ .
(٣) المائدة ٧٧ .
(٤) الانعام : ٨٢ .
(٥) لقمان ١٣ .
(٦) الانفال : ٦٠ .

الرمي ، ألا وإن القوة الرمي ، ألا وإن القوة الرمي .

وقد جاءت الكلمة القرآنية معجزة ؛ فإن المراد بالقوة : أسبابها وهي كل ما يكون به القوة ولما كانت أسباب القوة وهي أسلحة الحرب ، وآلات القتال تختلف باختلاف العصور ، جاءت الكلمة على هذه المرونة الفائقة ، التي جعلتها صالحة لكل زمان ومكان .

وكذلك : جاء المفسر معجزاً كالمفسر - بفتح السين المشددة - فهما من مشكاة واحدة فالرمي : كلمة مرننة صالحة لتطور الأسلحة بتقدم الزمان ، فإن كلمة الرمي : يدخل فيها الرمي بالقوس ، والقبال ، والرمي بالحواب ، والرمي بالمنجنيق ويدخل فيها أيضاً : كل ما استحدث فيما بعد ، كالرمي بالدفع ، والقبال الذرية ، والهيدروجينية والصواريخ ونحوها ، ومن ذلك تفسير الحساب اليسير : بالعرض أخرج الشيعان وغيرها ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ - « من نوقش الحساب عذب » قالت : أليس يقول الله تعالى : (فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا)^(١) قال : « ليس ذاك الحساب ، وإنما العرض^(٢) » وهذا لفظ مسلم .

ومن ذلك : تفسير الكوثر في قوله تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » أخرج أحمد ومسلم عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ - « الكوثر : نهر أعطانيه ربي في الجنة » ، قال السيوطي : له طرق لا تحصى^(٣) .

تفسير الصحابة :

من التفسير بالمأثور ما ينقل عن الصحابة من التفسير فإن لم يجد في القرآن ، ولا في السنة والأحاديث عن النبي ﷺ ، رجعنا في ذلك إلى ما صح وثبت عن الصحابة - رضوان الله عليهم ، فإنهم أدرى منا بتفسير القرآن الكريم ،

(١) الانشقاق : ٨ . (٢) رواه مسلم .

(٣) الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٩١ - ٢٠٤ .

فقد بين لهم النبي . ما في القرآن ، وشرح لهم محمله ، وأزال مشكله ، وأيضاً هم أعلم بتفسيره منا ، لما شاهدوه من القرائن والأحوال . التي أحاطت بنزول القرآن الكريم ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح ، والقلب المستضيء ، والعقل الذكي ، ولا سيما كبارهم ، وعلمائهم كالحفاء الأربعة الراشدين المهديين ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وأمثالهم . . .

ووروى أبو عبد الرحمن السلمي ، عن كبار حفاظ القرآن ، من أصحاب رسول الله ﷺ - أنهم كانوا إذا نزل عليهم عشر آيات لم يتجاوزوها ، حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فعملنا القرآن ، والعلم ، والعمل جميعاً .

وروى عن الصحابي الجليل : عبد الله بن مسعود ، أنه قال : « من كان منكم متأسياً فليمتأس بأصحاب رسول الله ﷺ - فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تسكفاً ، وأقومها ديناً ، وأحسنها حالاً ، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ - وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم » .

وروى الإمام أحمد البيهقي عن الشافعي - رحمه الله : أنه ذكر الصحابة في رسالته القديمة ، وأثنى عليهم بما هم أهلها ، ثم قال : « وهم فوقنا في كل علم واجتهاد ، وورع ، وعقل ، وأمر استدرك به علم ، واستنبط ، وآراؤهم لنا أجد ، وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا » .

وقد روى عن الصحابة في التفسير كثير جداً ، وفيه الصحيح ، والحسن ، والضعيف والمنكر ، والموضوع ، وما هو من الإسرائيليات ونحوها ، وقد غنى أئمة الحديث بقدر ما روى ، وتميز المقبول من الردود ، والفث من السمين ، واسكنها مفارقة مبسوطة في كتب كثيرة ، وهي تحتاج إلى جهد جهيد في الوصول

إليها ، وإلى صبر وأناة في تتبعها ، والانقفاع بها^(١) .

أهامة من تفسير الصحابة :

من ذلك : ما روى عن سلمة بن الأكوع في تفسير قوله تعالى : (وَكَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ) قال : لما نزلت (وَكَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ) : كان من أراد أن يفطر يفقدى حتى نزلت الآية بعدها^(٢) ففسحها^(٣) ..

وروى البخارى في صحيحه عن ابن عباس : أنها ليست بمسوخة ، وأنها في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ، لا يستطيعان أن يصوما ، فعليهما أن يطعما مكان كل يوم مسكيناً^(٤) .

وهذا : إنما يتأتى على من يفسر الإطاعة : بأنها تحمل الشيء بتكلف وجهه ، ويشهد له ، قراءة (يطوقونه) بضم الياء ، وفتح الواو المشددة ، وأما قراءة العامة من القراءة المشهورة فشهد للرأى الأول ، وهذا إلى كونه مثالا لتفسير الصحابي ، لون من ألوان اختلاف الصحابة في التفسير .

ومن ذلك : ما روى عن ابن عباس في قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ)^(٥) ، قال : « كانت السماوات رتقا لا تمطر وكانت الأرض رتقا لا تنبت ، ففتق الله هذه بالمطر ، وهذه بالنبات فوجع السائل له إلى ابن عمر - رضى الله عنهما - فأخبره بما قال ابن عباس ، فقال ابن عمر : كفت

(١) الاسرائيليات والموضوعات للدكتور / أبو شهبه ص ٧٥ - ٧٧ .

(٢) يريد قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) .

(٣) صحيح البخارى - كتب التفسير - سورة البقرة ٠٠ باب فمن شهد منكم الشهر فليصمه .

(٤) المرجع السابق - باب قوله تعالى : (أياما معدودات ٠٠٠) الآية .

(٥) الانبياء : ٣٠ .

أقول : مانعجبني جرأة بن عباس على تفلّيز القرآن ، فالآن قد علمت أنه أوتي علماً^(١) . .

ومن ذلك ما روى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - لما سأها ابن أختها عروة بن الزبير عن قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَقَامِ فَإِنِ كُنْتُمْ مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنًى وَثَلَاثَ رُبَاعَ ..) فقالت : (يا ابن أختي : هذه القيمة تكون في حجر وليها ، تشركه في ماله ، ويعجبه مالها وجالها ، فيريد أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها ، فيعطيهما مثل ما يعطيه غيره ، فتهوا عن ذلك ، إلا أن يتسوطا لهن ، ويلغوا لهن أعلى سنتهن ، فأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن^(٢)) .

ومن ذلك : ما روى عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ..) .

روى البخارى في صحيحه ، بسنده ، عن طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : (كان هر يدخلني مع أشياخ بدر ، فسكأن بعضهم وجد في نفسه ، فقال : لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله ، فقال هر : إنه ممن علمتم^(٣) ، فذعاهم ذات يوم ، فأدخاني معهم ، فما أريت أنه دعاني يومئذ إلا ليربهم ، فقال : ما تقولون في قول الله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ، ونستغفره إذا نصرنا ، وفتح علينا ، وسكت بعضهم ، فلم يقل شيئاً فقال لى : أ كذلك تقول يا ابن عباس ؟ ، فقلت : لا ، فقال : ما تقول ؟ فقلت : هو أجل رسول الله ﷺ - أعلمه له ، قال : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) ،

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ، وذكره السيوطى فى الانتقان

١٨٧/٢ •

(٢) صحيح البخارى - كتاب التفسير - سورة النساء - باب وان

خفتم ان لا تقسطوا فى اليقَامِ •

(٣) يعنى قرابته من رسول الله وذكاءه ، وفطنته •

(٣) يعنى قرابته من رسول الله وذكاءه ، وفطنته •

فذلك علامة أجلك ، (فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا) ، فقال هر :
ما أعلم منها إلا ما تقول^(١).

تفسير التابعين :

وأما أقوال التابعين في التفسير . ففيها خلاف بين العلماء ، فبعضهم : عدها من المأثور ، لأن الغالب أسهم تلقوها عن الصحابة - رضوان الله عليهم .
وبعضهم : عدها من التأويل والتفسير بالرأى والاجتهاد ، لكثرة اختلافهم
أكثر من الصحابة ، قال الزركشى في البرهان : وفي الرجوع إلى قول التابعي
روايان عن أحمد ، واختار ابن عقيل المفع ، وحكموا عن شعبة بن الحجاج أنه
قال : أقوال التابعين في الفروع ليست حجة ، فكيف تكون حجة في التفسير ،
لكن حمل المفسرين على خلافه ، فقد حكموا في كتبهم أقوالهم ، لأن غالبها
تلقوها عن الصحابة .

والتحقيق : أسهم إن أجمعوا على شيء فلا يرتاب في كونه حجة ويكون
تلقوه عن الصحابة ، أما إذا اختلفوا : فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ،
وعلى من بعدهم ، وحينئذ للمفسر للقرآن ، أن يرجع إلى الطرق والوسائل ، التي
يستفاد منها التفسير الصحيح .

وقد رويت عن التابعين في التفسير روايات كثيرة لا يحصيها العد ، ولا سيما
تلاميذ ابن عباس : مجاهد بن جبر ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة مولا ، وعطاء .
وغيرهم ، وقد ذكر منها ابن جرير في تفسيره كثرة كثيرة ، والسيوطي في (الدر
المنثور) ، والبقوي ، وابن كثير وغيرهم^(٢).

* * *

(١) صحيح البخاري - كتاب التفسير - سورة النصر - باب قوله تعالى : (فسبح بحمد ربك واستغفره ٠٠٠) .
(٢) الاسرائيليات والموضوعات ص ٨٢ .

وقد كانت هناك مدارس^(١) معدودة في التفسير ، لكل مدرسة خصائصها ، ومميزاتها وأساتذتها ، وطالبيها ، فكانت هناك مدرسة الحجاز ، وهي تشمل مدرستين : مدرسة مكة ، وأستاذها الأكبر ابن عباس ، ومدرسة المدينة ، ومن أساتذتها : علي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، ومدرسة العراق ، وأستاذها الأكبر : ابن مسعود ، ومدرسة الشام ، ومن أساتذتها من الصحابة : أبو الدرداء ، الأنصاري الخزرجي ، وتميم الداري راهب عصره ، وعابد أهل فلسطين ، ومدرسة مصر وأستاذها الأكبر : عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومدرسة اليمن ، وأستاذها الأكبر ابن : معاذ بن جبل : وأبو موسى الأشعري ، إلى غير ذلك من المدارس التي انتشرت في العالم الإسلامي .

وكان أصل هذه المدارس ، وأعلمها بالتفسير : مدرسة مكة ، لأن أستاذها بالتفسير وشيخها : ابن عباس حَبَّر القرآن وترجمانه ، قال الإمام ابن تيمية : (أعلم الناس بالتفسير أهل مكة ، لأنهم أصحاب ابن عباس كجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس كطاووس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير وأمثالهم ، وكذلك أهل السكوفة من أصحاب ابن مسعود ومن ذلك : ماتمير وأبو به علي وغيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل : زيد بن أسلم : الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه أيضا ابنه عبد الرحمن ، وعبد الله بن وهب »^(٢) .

وهذه بعض المدارس في التفسير :

(١) ليس المراد بالمدارس الأماكن المعروفة الآن ، وإنما المراد أنها اتجاه تأثر به بعض العلماء ما تتبعوه .
(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٢٣ ، ٢٤ .

مدرسة مكة

اشتهر منها :

١ - مجاهد بن جبر المكي :

مولى السائب بن أبي السائب ، ولد سنة إحدى وعشرين ، وهو من المبرزين من تلاميذ ابن عباس ، وأكثرهم ملازمة له ، قال الفضل بن ميمون : سمعت مجاهداً يقول : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين عرضة ، وعنه أيضاً قال : عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات^(١) ، أقف عند كل آية منه ، وأسأله عنها فيم نزلت ؟ وكيف كانت ؟ وروى ابن جرير بسنده ، عن ابن أبي مليكة ، قال : « رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواح ، فيقول ابن عباس : اكتب ، حتى سأله عن التفسير كله . . . »

ولذا قال الإمام سفيان النوري : « إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك » ، وقال ابن تيمية : « ولذا يعتمد على تفسيره الشافعي ، والبخاري وغيرهما من أهل العلم^(٢) » . .

وقال السيوطي في الإتقان : « وغالب ما أورده الفرغاني في تفسيره عنه ، وما أورده فيه عن ابن عباس أو غيره قليل جداً » ، وكانت وفاته بمكة وهو ساجد ، سنة اثنين ومائة^(٣) .

٢ - سعيد بن جبير :

مولى بنى والبة ، من بنى أسد بن خزيمة ، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر

(١) ولا منافاة بين الروایتين لأن الأولى عرض حفظ ، والثانية عرض مع العلم بالتفسير .

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٧ .

(٣) راجع في ترجمته : غاية النهاية ١/٢ ؛ ميزان الاعتدال ١/٣

سيرة الصفوة ١١٧/٢ الاعلام ١٦١٦ .

وعبد الله بن مغفل المزني ، وغيرهم ، وكان من تلاميذ ابن عباس ، المتخرجين في مدرسته ، وكان في أول أمره كاتباً لعبد الله بن عتبة بن مسعود ، ثم لأبي بردة الأشعري ، ثم تنبرغ للعلم حتى صار إماماً عاكماً .

قال سفيان الثوري : « خذوا التفسير عن أربعة : سعيد بن جبير ، ومجاهد ابن جبر ، وعكرمة والضحاك » وقال قتادة : « وكان أعلم الناس أربعة ، كان عطاء ابن أبي رباح أعلمهم بالمناسك ، وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير ، وكان عكرمة أعلمهم بالمناسك ، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام » ولما خرج عبد الرحمن ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان ، انضم إليه سعيد بن جبير ، فلما قتل عبد الرحمن ، وانهمزم أصحابه فر إلى مكة ، فقبض عليه واليها خالد ابن عبد الله القسري ، وأرسله إلى الحجاج فقتله ، وكان ذلك بواسطة سبعة خمس وتسمين ، وقد استحق الحجاج بفعلته الآثمة المنكرة غضب الله ، والناس أجمعين ، قال الإمام أحمد : « قتل الحجاج سعيد بن جبير ، وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه » فرضى الله عنه ^(١) .

٣ - عطاء بن أبي رباح :

أصله يمني من الجند ^(٢) التي قد نزلها سيدنا معاذ بن جبل مبعوثاً من النبي ﷺ . ثم تحول إلى مكة ، وأقام بها ، وبلغ مرتبة الإمامة والفقہ . وانتهت إليه الفتوى بمكة ، قال فيه ابن عباس لأهل مكة : « تجتمعون عليّ وعندكم عطاء » وقد سمعت آنفاً مقالة قتادة فيه ، وقال فيه إمام الفقهاء أبو حنيفة النعمان : « ما رأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح » ، وهو من أعلام المدرسة المسكية في

(١) راجع في ترجمته : وفيات الأعيان ٣٠٤/١ طبقات ابن سعد

١٧٨/٦ الاعلام للزركلي ١٤٥/٣ .

(٢) الجند : بفتحين بلد باليمن .

التفسير وكانت وفاته سنة أربع عشرة ومائة^(١)..

٤ - عكرمة مولى ابن عباس :

هو أبو عبد الله : عكرمة بن البربري ، أحد الأئمة الأعلام ، وقد أخذه ابن عباس بالتربية والتثقيف من صغره ، وربما كان يقسو عليه في هذا ، قال عكرمة : « كان ابن عباس يجعل في رجلى الكبل^(٢) ، ويعلمني القرآن والسنن » وكان يقول : « كل شيء أحدثكم في القرآن فهو عن ابن عباس » وقال أيضاً : « لقد فسر ما بين اللوحين » ، يعني ما بين جلدتي المصحف ، وقد اختلف العلماء فيه ما بين معدل له ، ومجرح ، والأكثرون على توثيقه وتعديله ، ومحسبه توثيقاً : رواية لإمام الأئمة البخاري عنه في صحيحه ، ومن أراد زيادة اليقين في هذا ، فليرجع إلى ما كتبه الإمام الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ، وقد شهد له بعض كبار الأئمة ..

قال الشعبي : « ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة » وكانت وفاته سنة خمس ومائة^(٣).

مدرسة المدينة المنورة

لقد كانت المدينة المنورة دار الإسلام ، في حياة الرسول ﷺ - بعد الهجرة ثم صارت بعد وفاة النبي ، مركز الخلافة الإسلامية الرشيدة ، إلى ما يقرب من سنة أربعين من الهجرة ، وبعد أن انتقلت الإمارة إلى بني أمية ، ونقلوا عاصمة

(١) راجع : تذكرة الحفاظ ١٢/١ تهذيب التهذيب ١٩٩/٧ ميزان الاعتدال ١٩٧/٢ الاعلام ٢٩/٥ .

(٢) الكبل : أى القيد .

(٣) راجع : تهذيب التهذيب ٢٦٣/٧ ميزان الاعتدال ٢٠٨/٢ وفيات الاعيان ٣١٩/١ الاعلام ٤٣/٥ - ٤٤ .

ملكهم إلى دمشق ، لم نزل للديانة مكانها ، وبقيت مركزاً من مراكز العلم الأصيلة ، فقد بقي بها جمهور الصحابة ، الذين عنهم أخذ التابعون ، وأستاذ هذه المدرسة الأكبر هو : أبي بن كعب ، ومن أشهر علماء هذه المدرسة في التفسير :

١ - زيد بن أسلم :

كان أبوه مولى سيدنا عمر بن الخطاب ، أخذ العلم عن أبيه ، وعن عبدالله بن عمر ، وعائشة وغيرهم ، وقد أخذ عنه العلم والتفسير ابنه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، والإمام مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة . توفي سنة ست وثلاثين ومائة هـ^(١).

٢ - أبو العالية :

أبو العالية البراء اسمه : زياد ، وقيل : رفيع بن مهران الرضائي ، أدرك الجاهلية ، وأسلم بعد وفاة النبي بسنتين ، روى عن علي ، وأبي بن كعب ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم ، وروى عنه بديل بن ميسرة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وغيرهما ، وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وهو من كبار التابعين ، وروى عنه أنه قال : « قرأت القرآن على عهد عمر ثلاث مرات ، وقال فيه ابن أبي داود : ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقراءة من أبي العالية » .

وقد روى عن أبي بن كعب نسخة كبيرة في التفسير ، ورواها عنه الربيع بن أنس ، وعنه أبو جعفر الرازي ، وهي صحيحة ، كما قدمنا في ترجمة أبي . توفي سنة تسعين هـ .

٣ - محمد بن كعب (القرظي) :

هو : أبو حمزة : محمد بن كعب القرظي ، المدني روى عن علي ، وابن مسعود وابن عباس وغيرهم ، وروى عن أبي بن كعب بالواسطة ، قال فيه ابن سعد :

(١) راجع في ترجمته : تذكرة الحفاظ ١٢٤/١ تذييل التهذيب

كان ثقة ، عالماً ، كثير الحديث ، ورعاً ، وهو من رجال السكتب السقة ، وقال فيه ابن عون : ما رأيت أحداً أعلم بقاويل القرآن من القرطبي ، وكانت وفاته سنة ثمانى عشرة ومائة ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة ، وقيل غير ذلك .

المفسرون من مدرسة العراق

ومن المدارس التي كانت لها مكانة علمية : مدرسة العراق وكان تلاميذ هذه المدرسة منهم من كان ببغداد ، ومنهم من كان بالكوفة ، ومنهم من كان بالبصرة ، وأستاذ هذه المدرسة الأكبر هو : عبد الله بن مسعود ، ولما ولى سيدنا محمد بن عمار بن ياسر على الكوفة سبر معه عبد الله بن مسعود معلماً ، ووزيراً ، وقد شرب من علمه أهل العراق غلاباً نهلاً^(١) ، وأصبحوا متأثرين بطريقته في الاجتهاد في الفقه ، والأحكام ، والتفسير ، وهي حرية الرأي في الاجتهاد وحسن التصرف في النصوص وعدم الجود عليها .

وقد روى عن مسروق أنه قال : وجدت علم أصحاب النبي ﷺ - انتهى إلى ستة : همر ، وعلى ، وأبي ، وزيد ، وأبي الدرداء ، وعبد الله بن مسعود ، ثم انتهى علم هؤلاء السقة إلى اثنين : علي ، وعبد الله : يعنى ابن مسعود ، وفي رواية أخرى : ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء^(٢) . ولكن الحروب لم تدع لأبي الحسن : علي ، مقسماً للرواية والزعامة العلمية بعد الخلافة ، فنم : صارت الزعامة لابن مسعود . ومن أشهر طلاب هذه المدرسة :

١ - مسروق بن الأجدع :

هو : أبو عائشة : مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية ، الهمداني

(١) العلل : الشربة الثانية ، والنهل : الشربة الأولى .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٢ - ٢٦٣ طبعة أولى .

السكري ، العابد ، العالم ، العامل ، روى عن الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب وغيرهم .

وكان أعلم أصحاب ابن مسعود ، وأكثرهم أخذاً منه ، قال علي بن المديني : ما أقدم على مسروق أحداً من أصحاب عبد الله : يعني ابن مسعود : وقال الشعبي : ما رأيت أطلب للعلم منه ، وقد قال فيه ابن معين : ثقة لا يسأل عن مثله ، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة في كتبهم وقد ورد عنه في التفسير روايات كثيرة ، استفادها من شيخه ابن مسعود لقد روى عنه أنه قال : كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يقرأ علينا السورة ، ثم يحدثنا فيها ، ويفسرنا عامة النهار ، وتوفي سنة ثلاث وستين من الهجرة ، على الأصح^(١) .

٢ - قتادة بن دعامة :

هو : أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي الأكمه^(٢) ، عربي الأصل كان يسكن البصرة ، روى عن بعض الصحابة والتابعين ، وكان واسع الاطلاع في الشعر العربي ، بصيراً بألغام العرب عالماً بأنسابهم متضلماً في اللغة العربية ، وقد اكتسب شهرة في التفسير ، قال فيه سعيد بن المسيب : « ما رأيت عراقياً أحفظ من قتادة » وقد احتج به أصحاب الكتب الستة ، إلا أنه كان يخوض في القدر ، وقد قال رسول الله ﷺ - « إذا ذكر القدر فأمسكوا » ، فن تم تحاشي بعض العلماء الأخذ عنه ، وكانت وفاته سنة سبع عشرة ومائة^(٣) .

٣ - الحسن البصري :

هو : أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، مولى الأنصار ، وأمه خيرة

(١) تهذيب التهذيب ١٠/١٠٩ طبقات الخواص ص ١٥٥ ، الأعلام

١٠٨/٨

(٢) الأكمه : الذي ولد أعمى .

(٣) راجع : تذكرة الحفاظ ١/١١٥ وفيات الأعيان ١/٢٧

الأعلام ٦/٢٧

مولاة السيدة أم سلمة ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر ونشأ بوادي القرى ، وكان فصيحاً ، ورعا ، زاهداً ، واعظاً لا يجارى في وعظه ، روى عن بعض الصحابة والتابعين ، وروى عنه الكثيرون من أتباع التابعين ، قال فيه ابن سعد: كان الحسن جامعا ، عالما ، رفيعا ، قتيها ، ثقة ، مأمونا عابداً ، ناسكا ، كثير العلم ، فصيحاً ، جميلاً ، وسيما ، وقيل : إنه اكتسب هذه الفصاحة لأنه رضع من السيدة : أم سلمة مولاة أمه^(١) ، وقيل : إنه أفضل التابعين ، وقد رويت عنه في التفسير روايات كثيرة ، وقد تعرض لها العلماء بالنقد ، وبينوا الصحيح من الضعيف ، وكانت وفاته سنة عشر ومائة هـ^(٢).

٤ - مرة الهمداني :

هو : أبو إسماعيل : مرة بن شراحيل الكوفي العابد ، المعروف بمرة الطيب ومرة الخير ، لسكرة عبادته ، وشدة وزعه ، وتقواه ، روى عن أبي بكر ، وعمر وعلي ، وابن مسعود وغيرهم ، وروى عنه الشعبي وغيره ، وثقه ابن معين وغيره من أئمة الجرح ، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وكان من المعروفين بتفسير القرآن ، توفي سنة ست وسبعين من الهجرة^(٣).

٥ - الضحاك بن مزاحم :

هو : الضحاك بن مزاحم الهلالي ، مولاهم الخراساني ، روى عن بعض الصحابة ، وأخذ عنهم العلم ، وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو زرعة ، وكان له شهرة بالتفسير ، توفي سنة خمس ومائة هـ^(٤).



(١) لم تكن أم المؤمنين السيدة أم سلمة ذات ولد رضيع حين ولد الحسن فلعل ثديها در له باللبن حينئذ .

(٢) راجع : ميزان الاعتدال ٢٥٤/١ حلية الأولياء ١٣١/٢
الاعلام ٢٤٢/٢ .

(٣) الاسرائيليات والموضوعات ص ١٠١ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤٧١/١ الاعلام ٣١٠/٣ .

مدرسة الشام

اشتهر منهم :

١ - عبد الرحمن بن غنم الأشعري :

وقد بعثه الفاروق : عمر بن الخطاب إلى الشام ، كي يفقه الفاس ، ويعلمهم القرآن والسنة ، وكان قد لقي معاذ بن جبل ، وروى عنه وكان كبير القدر ، صادقاً فاضلاً ، توفي سنة ٧٨ هـ^(١).

٢ - عمر بن عبد العزيز بن مروان :

وهو : الخليفة الثامن من بني أمية ، ولد بالمدينة ، ونشأ بمصر ، حدث عن أنس بن مالك ، وعن كثير من التابعين ، وكان إماماً فقيهاً ، مجتهداً ، عارفاً بالقرآن ، والسنن ، كبير الشأن في العلم ، زاهداً ، قانتاً لله ، وكان يقرن بعمر ابن الخطاب في عدله ، وبالحسن البصري في زهده ، وبالزهري في علمه ، قال مجاهد : « أتيناها لتعلمه ، فارجعنا حتى تعلمنا منه ، وله الفضل الأكبر في الأمر بجمع السنن والأحاديث ، وكانت وفاته سنة واحد ومائة هجرية^(٢) .

٣ - رجاء بن حيوة الكندي :

شيخ أهل الشام ، وعالمهم ، روى عن معاوية ، وعبد الله بن عمر ، وجابر وغيرهم ، قال ابن سعد : « كان رجاء فاضلاً ، ثقة كثير العلم » توفي سنة ثلاث عشرة ومائة^(٣) .

(١) تذكرة الحفاظ ٤٨/١ الاعلام ٩٦/٤ .

(٢) راجع في ترجمته : تهذيب التهذيب ٧٥/٧ حلية الاولياء

٢٥٢/٥ - ٣٥٣ الاعلام ٢٠٩/٥ .

(٣) راجع : تذكرة الحفاظ ١١١/١ تهذيب التهذيب ٢٦٥/٣

الاعلام ٤٤/٣ .

مدرسة مصر

اشتهر بالعلم ، والرواية ، والتفسير من هذه المدرسة :

١ - يزيد بن أبي حبيب الأزدي :

كان عالم مصر في عصره ، قال فيه الليث بن سعد : « يزيد : عالمنا وسيدنا »
هو أحد ثلاثة عهد إليهم هم بن عبد العزيز بالفتيا في مصر ، وهو بربري الأصل ،
أبوه من دنقلة ، ونشأ بمصر ، توفي سنة ثمان وعشرين ومائة هجرية^(١) .

٢ - مرثد بن عبد الله البزني :

من ثقات أهل الحديث ، روى عن أبي أيوب الأنصاري ، وأبي بصرة
الفقاري ، وعقبة بن عامر الجهني ، توفي سنة تسعين^(٢) .

* * *

مدرسة اليمن

وقد اشتهر من مدرسة اليمن :

١ - طاووس بن كيسان اليماني :

سمع زيد بن ثابت ، وعائشة ، وأبا هريرة وغيرهم ، قال فيه حماد بن دينار :
« ما رأيت أحداً مثل طاووس » وقال فيه الذهبي : « كان طاووس شيخ أهل
اليمن » ، وكان كثير الحج ، فاتفق موته بمكة سنة ست ومائة ، وله آراء كثيرة
في تفسير القرآن الكريم^(٣) .

(١) راجع : تذكرة الحفاظ ١٢١/١ تهذيب التهذيب ٣١٨/١١
الاعلام ٢٣٦/٩ - ٢٣٧ .

(٢) راجع : تهذيب التهذيب ٨٢/١٠ الاعلام ٨٥/٨ .

(٣) راجع : تهذيب التهذيب ٨/٥ صفوة الصفوة ١٦٠/٢
الاعلام ٣٢٢/٣ .

٢ - وهب بن منبه الصنعاني :

عالم أهل اليمن ، روى عن ابن مھر ، وابن عباس وجابر ، وغيرهم ، وكان ثقة ، توفي سنة أربع عشرة ومائة ، وقد روى عنه في التفسير روايات كثيرة جداً ، بما في كتب أهل الكتاب وسيأتي الكلام عنه بمآله ، وما عليه ^(١).

طبقات أخرى من المفسرين بالمأثور

ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير ، تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان الثوري المتوفى سنة ١٦١ هـ ، وسفيان بن عيينة ، المتوفى سنة ١٩٨ هـ ، ووكيع بن الجراح ، المتوفى سنة ١٩٦ هـ ، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هـ ، ويزيد بن هارون ، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ ، وعبدالرزاق الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ هـ ، وآدم بن أبي إياس ، وإسحاق ابن راهويه ، المتوفى سنة ٢٣٨ هـ ، وروح بن عبادة ، وعبد بن حميد ، المتوفى سنة ٢٤٩ هـ ، وسفيان (م ٢٢٠) وأبي بكر بن أبي شيبة (م ٢٣٥) هـ وآخرين غيرهم .

والظاهر أن هذه التفاسير كانت مستقلة عن الحديث ، وأن هذا العصر كانت فيه الطريقتان : طريقة التأليف في التفسير ، على أنه جزء من الحديث ، وطريقة التأليف في التفسير على سبيل الاستقلال .

ثم جاء بعده هؤلاء طبقات أخرى ، ألفت في التفسير وذلك مثل الإمام أحمد ابن حنبل (م ٢٤١) ، والبخاري (م ٢٥٦ هـ) ، وبق بن مخلد القرطبي (م ٢٧٩ هـ) وابن ماجه (م ٢٧٣ هـ) ، ثم محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ) ، وابن أبي حاتم (م ٣٢٧ هـ) ، ثم الحاكم (م ٤٠٥ هـ) وابن مردويه ، (م ٤٠١ هـ) ، والشيخ أبي حيان وآخرين غيرهم وتفاصيل هؤلاء كانت مسندة إلى الصحابة والتابعين ،

(١). راجع : شذرات الذهب ١٥٠/١ تهذيب التهذيب ١٦٦/١١

وأتباعهم ، وليس فيها غير ذلك ، إلا ما كان من تفسير ابن جرير ، فإنه يتعرض للاستشهاد بالشعر على لسانى القرآنية ، وتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض ، والإعراب ، والاستنباط فهو يفوقها بذلك .

والظاهر : أن القرن الثالث الهجرى ، لم ينفصل فيه التفسير عن الحديث كل الانفصال ، وأنه كانت فيه الطريقتان ، طريقة التأليف فى التفسير كجزء من الحديث ، وطريقة التأليف فيه على سبيل الاستقلال .

وليس أدل على ذلك : من أن الإمام البخارى ذكر فى ضمن كتابه « الصحيح » كتاب التفسير نحو عشر الصحيح ، وألف فى التفسير على سبيل الاستقلال كتابه : التفسير الكبير ^(١) كما ألف فيه ابن جرير الطبرى على سبيل الاستقلال ، ثم جاء بعده ابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، والحاكم ، فألقوا فى التفسير على سبيل الاستقلال ^(٢) .

اتجاه حذف الأسانيد :

ثم ألف فى التفسير بعد هذا خلائق كثيرون ، فاختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال من غير أن يعزوها إلى قائلها ، فن ثم دخل الدخيل أكثر من ذى قبل والقبس الصحيح بالعالم ، وصار كل من يسنح له قول بورده ، ومن يخطر بباله شيء يعتمد عليه ، ثم يقل ذلك من يحى . بعده ، ظاناً أن له أصلاً غير ملتفت إلى محير ما ورد عن السلف الصالح ، ومن يرجع إليهم فى التفسير ، ودلع المفسرون بالإكثار من الأقوال حتى رأينا بعضهم ذكر فى تفسير قوله تعالى : (غير المفضوب عليهم ولا الضالين) عشرة أقوال ، مع أن تفسيرها باليهود ، والنصارى هو الوارد عن النبى ﷺ وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم ، حتى قال

(١) اعلام المحدثين للمؤلف ص ١١٦ .

(٢) الاسرائيليات والموضوعات ص ٩٢ - ١٠٥ .

ابن أبى حاتم : لا أعلم فى ذلك اخلاقاً بين المفسرين^(١).

وقد كان حذف الأسانيد مما ساعد على شيوع القصص الإسرائيلى فى كتب التفسير، وعلى رواج الروايات الواهية، والمختلقة المكذوبة، لأن ذكر الأسانيد كثيراً ما يدل على موضع العلة، وممكن الداء، ومن هو سبب البلاء.

تأثر التفاسير بثقافة مؤلفيها :

ثم ألفت بعد ذلك كتب يغلب عليها التأويل، والتفسير الاجتهادى لعلماء برعوا فى بعض العلوم، وبرزوا فيها، ومنهم : من هم من أهل السفة والجماعة، ومنهم : من هم من أهل الزيغ والابذاع، فصار كل واحد منهم يميل بالتفسير إلى إبراز ما برع فيه، فالتحوى ليس له هم إلا الإعراب وذكر الأوجه المحتملة فى الآية، ونقل قواعد النحو ومسائله وخلافياته كأن كتب التفسير مجال للتمرين النحوى، واستذكار القواعد، وذلك : كالزجاج، والواحدى فى البسيط وأبى حيان فى البحر المحيط.

والإخبارى ليس له هم إلا ذكر القصص، واستيفائها، همن مضى من الأنبياء، والأمم، والملوك، وذكر ما يتعلق بالنقد والملاحم، وأحوال الآخرة، ولا عليه بعد هذا إن كانت صحيحة، أو باطلة لأنه لم يتحر الصدق، ولم يبحث عن الرواة، وكونهم ثقات، أو غير ثقات، وذلك كما فعل الثعالبى فى تفسيره، فقد حشاه بالكثير من القصص الإسرائيلى، والروايات المكذوبة الموضوعة.

والفقيه: يكاد يصرده فيه مسائل الفقه جميعها، وكثيراً ما يستطرد إلى إقامة الأدلة، وبيان منشأ الخلاف إلى غير ذلك، مما لا تعلق له بالآية والأدعى من ذلك : أن يفيض فى أدلة مذهبه والميل بالآية إليه، ومحاولة إضفاف مذهب غيره، وذلك:

(١) الاتقان فى علوم القرآن ٢٢/١٩٠ مقدمة فى أصول التفسير

كما فعل الإمام القوطبي في تفسيره، فإن ما فيه من التفسير أقل مما فيه من الأحكام
الفقهية، ولا سيما على مذهب إمام دار الهجرة مالك رحمه الله تعالى.

وصاحب العلوم العقلية قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء، والفلاسفة وشبههم
والرد عليهم، ويخرج من شيء إلى شيء ويستطرد، ثم يستطرد حتى ينسى الإنسان
أنه في كتاب تفسير، ويخيل إليه أنه يقرأ كتاباً من كتب الكلام، والمثل
والنحل، وذلك: كما صنع الإمام الجليل: فخر الدين الرازي ولذلك قال أبو حيان
في «البحر المحيط» جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة
بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء «فيه كل شيء إلا التفسير».

وفي الحق: أنا لا أوافق هذا الفائل: فإن فيه تسييراً كثيراً، ولو أنه
رحمه الله اقتصر على التفسير، واقتصد في مناقشة آراء الفلاسفة والمتكلمين،
وسرد أقوالهم، لكان أولى وأجل.

ومن العلماء المتأخرين المحققين من أكثر من الاستطراد، وذكر أدلة
الموافق والمخالف في كل مسألة من المسائل، وقد يسر له هذا تأخوه الزمني،
وسعة اطلاعه على أقوال من سبقوه ومؤلفاتهم، حتى إنه ليذكر في بعض
الموضوعات، والمسائل، ما يصل إلى حجم رسالة صغيرة، فمن جاء كتابه شاملاً
أو خلاصة لكلام كل من سبقوه في التفسير وغيره أو إن شئت نقل: موسوعة
للتفسير وغيره، وذلك كما صنع الإمام الجليل الآلوسي في تفسيره العظيم.

٢ - التفسير بالرأى :

والمراد بالرأى هنا (الاجتهاد) المبني على أصول صحيحة وقواعد سليمة
مبتعة وليس المراد به مجرد (الرأى) أو مجرد (الهدى) أو تفسير القرآن بحسب
ما يخطر للإنسان من خواطر، أو بحسب ما يشاء، فقد قال القوطبي :
من قال في القرآن بما صنع في وهمه أو خطر على باله من غير استدلال
عليه بالأصول فهو مخطئ مذموم، وعليه يحمل ما رواه الترمذى عن ابن عباس

أن رسول الله ﷺ قال : « من كذب على متعمداً فليقبوا مقعده من النار ، ومن قال في القرآن برأيه فليقبوا مقعده من النار » .

أنواع التفسير بالرأى :

مما تقدم يبين أن أنواع التفسير بالرأى قسمان هما :

١ - تفسير محمود : وهو ما كان موافقاً لغرض الشارع بعيداً عن الجهالة والضلالة متمشياً مع قواعد اللغة العربية معتمداً على أساليبها في فهم الفصوص القرآنية السكينة .

٢ - تفسير مذموم : وهو تفسير القرآن بغير علم أو بحسب الهوى ، مع الجهالة بقوانين اللغة أو الشريعة ، أو الخوض فيما استأثر الله بعلمه والجزم بأن المراد من كلام الله هو كذا مع أن الله تعالى هو الذى يعلم المراد من كلامه .

٣ - التفسير الإشارى :

هناك من الصوفية من يدعى أن الرياضة الروحية التى يأخذ بها نفسه تصل إلى درجة ينكشف له فيها ما وراء العبارات القرآنية من إشارات قدسية ، وتنهل على قلبه من سحب الغيب ما يحمله الآيات من المعارف السبعانية ، ويسمى هذا بالتفسير الإشارى ، فالآية ظاهر وباطن ، والظاهر : هو الذى ينساق إليه الذهن قبل غيره ، والباطن هو : ما وراء ذلك من إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك وهذا التفسير الإشارى كذلك إذا أوغل فى الإشارات الخفية صار ضرباً من التجهيل ، ولكنه إذا كان استنباطاً حسناً يوافق مقتضى ظاهر العربية وكان له شاهد يشهد لصحته من غير معارض ، فإنه يكون مقبولا .

ومن ذلك ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « كان عمر يدخل مع أشياخ بدر ، فكان بعضهم وجد فى نفسه قتال : لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من حيث علمتم ، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم ، فآرايت أنه دعانى يومئذ إلا ليربهم ، قال : ما تقولون فى قوله تعالى : (إذا جاء

نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) فقال بعضهم: أوردنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لى: أ ك ذلك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال: إذا جاء نصر الله والفتح، وذلك علامة أجلك، فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول^(١).

قال ابن القيم: « وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ، وهو الذى ينحو إليه المتأخرون، وتفسير على المعنى: وهو الذى يذكره السلف، وتفسير على الإشارة: وهو الذى ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شروط:

١ - ألا يناقض معنى الآية .

٢ - وأن يكون معنى صحيحاً فى نفسه .

٣ - وأن يكون فى اللفظ إشعار به .

٤ - وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استقباطاً حسناً .

ويعتبر ابن عربى زعيم التصوف الفلسفى النظرى وهو يفسر الآيات القرآنية تفسيراً يتفق مع نظرياته الصوفية سواء كان ذلك فى التفسير المشهور باسمه، أو فى الكتب التى تنسب إليه كالفصوص، وهو من أصحاب نظرية وحدة الوجود .

فهو يفسر مثلاً قوله تعالى فى شأن إدريس عليه السلام: (وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا)^(٢) بقوله: وأعلى الأمكنة للكان الذى تدور عليه رضى عالم الأفلاك، وهو فلك الشمس، وفيه مقام روحانية إدريس . ثم يقول: أما علو المكانة فهو

لنا أعنى المحمدين ، كما قال تعالى : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ)^(١) في هذا العلو وهو يتعالى عن المسكان لا عن المكانة .

ويقول في تفسير قوله تعالى في أول سورة النساء : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من أنفسٍ واحدةٍ ...) اتقوا ربكم : اجعلوا ما ظهر منكم وقاية لربكم ، واجعلوا ما بطن منكم - وهو ربكم - وقاية لكم ، فإن الأمر ذم وحمد ، فكونوا وقاية في الذم ، واجعلوه وقاية لكم في الحمد تكونوا أدباء عالمين^(٢) .

فهذا التفسير ونظائره يحمل النصوص على غير ظاهرها ، وينرق في التأويلات الباطنية البعيدة ، ويجر إلى متاهات من الإلحاد والزيف .

٤ - غرائب التفسير :

من الفاس من له شغف بالإغراب في القول وإن حاد عن الجادة وركب مسلكاً وعراً ، فكافوا أنفسهم من الأمر ما لا يطيقون ، وأهملوا فسرهم فيما لا يعلم إلا بالتوقيف ، فخرجوا وليس في يدهم سوى ما تسفه عقولهم من الرعونة والغنى ، ولهذا عجائب في معاني آيات من القرآن نذكر من غرائبها :

١ - قول من قال في (آلم) معنى ألف : ألف الله محمداً فبعثه نبياً - ومعنى لام : لأمه الجاحدون وأنكروه - ومعنى ميم - ميم الجاحدون المنكرون ، من الموم بالضم وهو البرسام ، علة بهذى المملول فيها .

٢ - قول من قال في (حم عسق) أن الجاء : حرب على ومعاوية - والميم : المروانية « نسبة إلى مروان من بني أمية » والعين : ولاية العباسية - والسين : ولاية السفيلية - والقاف قدوة مهدي .

٣ - ما ذكره ابن فورك في تفسير قوله تعالى: (وَلَيْكِن لِّيَطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ) ^(١)
(البقرة - ٢٦٠) إن إبراهيم كان له صديق وصفه بأنه قابه ، أى ليسكن هذا
الصديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها عياناً .

٤ - قول أبي معاذ النحوى فى قوله تعالى : (الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الشَّجَرِ
الْأَخْضَرَ نَارًا) ^(٢) .

يعنى من إبراهيم نارا ، أى نوراً ، هو محمد ﷺ (فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ)
تقتبسون الدين ^(٣) .

٥ - التفسير الفقهي :

كان الصحابة فى عهد رسول الله ﷺ يفهمون القرآن بسليقتهم العربية ،
وإن التبس عليهم فهم آية رجعوا إلى رسول الله فيبينها لهم .
ولما توفى ﷺ وتولى فقهاء الصحابة توجيه الأمة بقيادة الخلفاء الراشدين
وجدت قضايا لم تسبق لهم كان القرآن ملاذاً لهم لاستنباط الأحكام الشرعية
للقضايا الجديدة ، فيجمعون على رأى فيها ، وقلما يختلفون عند التعارض كاختلافهم
فى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ، أمى وضع الحمل ، أم مضى أربعة أشهر وعشراً
أم أبعد الأجلين منها ؟

حيث قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) ^(٤) .

وقال : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ^(٥) .

فكانت هذه الأحوال على قلتها بداية الخلاف الفقهي فى فهم آيات
الأحكام .

(٢) يس ٨٠ .

(١) البقرة ٢٦٠ .

(٣) مباحث فى علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ٥٧ - ٥٨ .

(٥) الطلاق ٤ .

(٤) البقرة ٢٣٤ .

فلما كان عهد الأئمة الفقهاء الأربعة ، واتخذ كل إمام أصولا لاستنباط الأحكام في مذهبه وكثرت الأحداث وتشعبت المسائل ازدادت وجوه الاختلاف في فهم بعض الآيات لتفاوت وجوه الدلالة فيها دون تعصب لمذهب بل استمسا كما بما يرى الفقيه أنه الحق ، ولا يجد غضاضة إذا عرف الحق لدى غيره أن يرجع إليه .

ظل الأمر هكذا حتى جاء عصر التقليد والتعصب المذهبي ، تقصر اتباع الأئمة جهودهم على توضيح مذهبهم والانتصار له ، ولو كان ذلك بحمل الآيات على المعاني المرجوحة البعيدة ، ونشأ من هذا تفسير فقهي خاص لآيات الأحكام في القرآن ، يشتد التعصب المذهبي فيه أحيانا ، ويخف أخرى .
وتقاع هذا المنهج إلى العصر الحديث ، وهذا هو ما يسمى بالتفسير الفقهي .

٦ - تفسيرات المبتدعة والباطنية والملحدة :

وأصحاب المذاهب المبتدعة : كالشيعة ، والمعتزلة ، وأضرابهم ، قد نحوا بالتفسير ناحية مذهبهم ، وفي سبيل ذلك قد حرفوا بعض الآيات وخرجوا بها عن معانيها المرادة ، وعن قواعد اللغة ، وأصول الشريعة وصار الواحد منهم كلما لاحته شاردة من بعيد اتقنصها أو وجد موضعاً له فيه أدنى مجال لإظهار بدعته وترجيح مذهبه سارع إليه ، ومن هذه التفاسير : تفاسير جليلة خدمت القرآن خدمة جليلة ، وهو تفسير الكشف للإمام الزمخشري ، ولولا ما فيه من آراء اعتزالية ، لكان أجل تفسير في بابه .

قال الإمام البلقيني : استخرجت من « الكشف » اعتزالا بالمعاقيش : من قوله تعالى : (فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ ، وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ) .

قال الزمخشري : « وأي فوز أعظم من دخول الجنة » ؟ أشار به إلى عدم

رؤية الله في الآخرة الذي هو مذهبهم^(١).

ومنها : تفاسير باطلة ، ضالة مضلة ، كتفاسير الباطنية^(٢) ، والروافض^(٣) ، وبعض المتصوفة ، والملعدين^(٤) ، فقد ألدوا في آيات الله ، وحرفوا الكلم عن مواضعه ، وخالفوا القواعد الأخوية والشرعية وافتروا على الله ما لم يرد من كتابه (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ) .

ومن تفسيرات الباطنية : قولهم في قوله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) أن الإمام علياً ورث النبي في علمه ، ويقولون : الكعبة هي : النبي ، والباب هو : علي ، إلى غير ذلك من أباطيلهم .

ومن تفسيرات الباطنية : قولهم في قوله تعالى : (مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ) أن المراد بهما : علي ، وفاطمة ، وقوله : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا الْأُولَىٰ وَالْمَرَجَانُ) : أن المراد : الحسن والحسين ، وقولهم في قوله : (إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجُوهَا بَقَرَةً) هي : عائشة ، إلى غير ذلك : من تحريفاتهم للفصوص القرآنية^(٥) . ومن تفسيرات الملعدة : قولهم في قوله تعالى حكاية عن قول الخليل لإبراهيم عليه السلام : (وَلَكِنْ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي) أنه كان له صديق وصفه بأنه قلبه ، وفي قوله تعالى : (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) إنه الحب والعشق إلى غير ذلك من خرافاتهم .

(١) الاتقان ج ٢ ص ١٩٠ .

(٢) الباطنية : فرقة من الفرق الضالة ، قالوا : للقرآن ظاهر وباطن ، والمراد منه باطنه دون ظاهره ، ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة اللب إلى القشر . هامش : الاسرائيليات والموضوعات ص ١٠٨ .

(٣) فرقة غالية من الشيعة رفضوا امامة الشيخين : ابي بكر وعمر وكفروهما .

(٤) قوم مالوا عن الحق إلى الباطل ويطعنون في دين الاسلام بنشر الآراء الضالة ، والأفكار الزائفة ، وهم اضر الطوائف لأنهم يتسترون بالاسلام فيخدع الناس بأرائهم ومنهم : الباطنية وامثالهم من منحرفي المتصوفة .

(٥) مقدمة في اصول التفسير ص ٣٨ .

ومن تحريفات بعض المصنفين في كلام الله : قول بعضهم في قوله تعالى :
(مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) أن معناه : « من ذل » أى من الذل ،
« ذى » : إشارة إلى النفس « يشف » من الشفا جواب من « ع » أمر من
الوحي .

وقد سئل الإمام سراج الدين البلقيني : همن قال هذا : فأفتى بأنه ملحد ،
وقد قال الله تعالى : (إِنْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا) .
قال ابن عباس : هو أن بوضع الكلام على غير موضعه وبحسبنا هذا القدر
في هذا المقام .

وهي تحريفات ، وتحريفات للقرآن الذى أنزله الله بلسان عربى مبين ، مبين
وصرف له عن ظاهره المراد لغة وشرعاً ، وهؤلاء أضرب على الإعلام من أعدائه
والعدو المداحى المقستر بالتشيع ، أو التصرف ونحوه شر من العدو المكاشف ،
المستعلن ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه الفئات الضالة المضلة المحرفة لكتاب الله ،
فقال فيما رواه عنه حذيفة : « إِنْ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَنْثُرُونَهُ نَثْرَ الدَّقْلِ ،
يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ » .

وقد حاول هؤلاء أن يؤبدوا آراءهم ومذاهبهم ، فافتروا على النبي ﷺ ،
وعلى صحابه الأطهار ، فن تم دخل في تفاسيرهم من الروايات الباطلة شئ . كثير .

* * *

التعريف بأشهر كتب التفسير

ينبغى في هذا المقام أن نشير إلى بعض الكتب المؤلفة في أنواع التفسير
المختلفة حتى يكون القارئ على بصيرة بمسلك هؤلاء المفسرين :

أولاً : كتب التفسير بالماثور :

١ — تفسير ابن عباس :

ينسب إلى ابن عباس رضى الله عنه جزء كبير فى التفسير ، طبع فى مصر مراراً باسم : « تنوير المقياس من تفسير ابن عباس » جمعه « أبو طاهر محمد ابن يعقوب الفيروز ابادى الشافعى » صاحب القاموس المحيط .

وابن عباس ، كان يحق « ترجمان القرآن » وكان عمر بن الخطاب يثق بتفسيره ويحمله ، وقد أخذ فى بعض المواضع عن أهل الكتاب فيما اتفق القرآن فيه مع التوراة والإنجيل ، وذلك فى دائرة محدودة .

وقد اتهمه الأستاذ جولد زيهير فى كتاب « المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن » بالتوسع فى الأخذ عن أهل الكتاب ، ونسج على منواله الأستاذ أحمد أمين فى « فجر الإسلام » وتولى الرد عليهما الأستاذ محمد حسين الدهبى فى كتابه « التفسير والمفسرون ^(١) » فابن عباس كغيره من الصحابة ما كان يسأل علماء اليهود الذين اعتنقوا الإسلام - عن شئ - يمس العقيدة ، أو يتصل بأصول الدين أو فروعه ، إنما كان يقبل الصواب الذى لا يتطرق إليه الشك فى بعض النقص والأخبار الماضية .

ويعتاز ابن عباس برجوعه فى فهم معانى ألفاظ القرآن إلى الشعر العربى ، لعرفته بلغة العرب وإلمامه بديوانها .

وتتعدد الروايات عن ابن عباس ، وتفاوت صحة وضعفها ، وقد تدع العلماء هذه الروايات وكشفوا عن ميلها من الصحة . فمن أشهر طرق هذه الروايات :

١ - طريق معاوية بن صالح ، عن على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس وهذه هى أجود الطرق عنه ، وفيها قال الإمام أحمد « إن بمصر صحيفة فى التفسير

رواها على بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً» (١)
وقال الحافظ بن حجر هذ: «وه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث -
رواها عن معاوية بن صالح - عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وهي عند
البخارى عن أبي صالح ، وقد اعتمد عليها في صحيحه فيما يعلقه عن ابن عباس .

٢ - طريق قيس بن مسلم السكوني عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس - وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين .

٣ - طريق ابن إسحاق صاحب السير ، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد
ابن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير ، عن ابن عباس - وهي طريق جيدة ،
وإسنادها حسن .

٤ - طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير ، تارة عن أبي مالك ،
وتارة عن أبي صالح عن ابن عباس ، وإسماعيل السدي مختلف فيه ، وهو تابعي
شيعي ، وقال السيوطي : روى عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة ، لكن
التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر ، وأسباط لم يتفقوا عليه ، غير أن أمثل
التفسير تفسير السدي .

٥ - طريق عبد الملك بن جريج عن ابن عباس - وهذه الطريق تحتاج إلى
دقة في البحث فإن ابن جريج روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسقيم .

٦ - طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس - وهي طريق غير
مقبولة ، لأن الضحاك مختلف في توثيقه ، وطريقه إلى ابن عباس منقطعة ، لأنه لم
يلقه . فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن همار ، عن أبي روق . عن الضحاك
فضعيفة لضعف بشر .

٧ - طريق عطية العوفي ، عن ابن عباس ، وهي غير مقبولة ، لأن عطية
ضعيف وربما حسن له الترمذي .

٨ - طريق مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني - ومقاتل ضعيف ، يروى عن مجاهد وعن الضحاك ولم يسمع منهما ، وقد كذبه غير واحد ، ولم يوثقه أحد ، واشتهر عنه التعجيب والتشبيه ، وقال أحمد بن حنبل : « لا يعجبني أن أروى عن مقاتل بن سليمان شيئاً » .

٩ - طريق محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس - وهذه أوهى الطرق ، والكلبي مشهور بالتفسير ، وقد قيل فيه : أجمعوا على ترك حديثه وليس بثقة ولا يكتب حديثه ، واتهمه جماعة بالوضع ، ولذا قال السيوطي في الإتيان^(١) : فإن انضم إلى ذلك - أي إلى طريق الكلبي - رواية محمد بن مروان السدي الصغير عنه فهي سلسلة الكذب .

ويتضح من التفسير المنسوب إلى ابن عباس أن معظم ما روى عن ابن عباس في هذا الكتاب - إن لم يكن جميعه - يدور على محمد بن مروان السدي الصغير عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وقد عرفنا مبلغ رواية السدي الصغير عن الكلبي فيما تقدم^(٢) .



٢ - جامع البيان في تفسير القرآن للطبري

يعتبر ابن جرير الطبري من الأئمة الأعلام الذين برعوا في علوم كثيرة ، وتركوا تراثاً إسلامياً ضخماً تناقلته المصور والأجيال ، وقد أحرز شهرة واسعة بكتابه : في التاريخ : تاريخ الأمم والملوك ، والتفسير ، جامع البيان في تفسير القرآن . وهما من أهم المراجع العلمية . بل إن كتابه في التفسير هو للرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير بالمأثور .

ويقع تفسير ابن جرير في ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير ، وقد كان مفقوداً

إلى جهد قريب ، ثم قدر الله له الظهور حين وجدت نسخة مخطوطة في حيازة أمير « حائل » الأمير حمود بن عبد الرشيد من أمراء نجد ، طبع عليها الكتاب مفذ زمن قريب ، فأصبحت في يدنا دائرة معارف غنية في التفسير بالمأثور .

وهو تفسير عظيم القيمة ، لاغنى لطالب التفسير عنه ، قال السيوطي : « وكتابه - يعنى تفسير محمد بن جرير - من أجل التفاسير وأعظمها ، فإنه يعترض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض ، والإعراب ، والاستنباط ، فهو يفوق بذلك تفاسير الأقدمين » وقال الفووى : « أجمعت الأمة على أنه لم يضاف مثل تفسير الطبرى ^(١) » .

وتفسير الطبرى أقدم كتاب وصل إلينا كاملاً في التفسير . فإن المحاولات التفسيرية قبله لم يصل إلينا شئ منها ، اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب . . .

وطريقة ابن جرير في تفسيره أنه إذا أراد أن يفسر الآية من القرآن يقول : « القول فى تأويل قوله تعالى كذا وكذا » ثم يفسر الآية مستشهداً بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير بالمأثور عنهم ، ويعرض لكل ما روى فى الآية ولا يقتصر على مجرد الرواية ، بل يوجه الأقوال ويرجع بعضها على بعض ، كما يعرض لفاحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك ويستنبط بعض الأحكام .

وقد يقف من السند موقف الناقد البصير أحياناً ، فيعدل من رجال الإسناد ، ويحرج من يحرج منهم ، ويرد الرواية التى لا يثق بصحتها . .

ويعتنى ابن جرير بذكر القراءات وتوجيهها ، ويقال : إنه ألف فيها مؤلفاً

خاصاً .

ومع روايته الأخبار المأخوذة من القصص الإسرائيلية فإنه كثيراً ما يتعقبها بالبحث .

ويعتمد ابن جرير على الاستعمالات اللغوية بجانب الروايات المنقولة ، ويسقشده بالشعر القديم ، ويهتم بالمذاهب النحوية ، ويهتم إلى المعروف من لغة العرب ، ويعالج الأحكام الفقهية مجتهداً ، فيذكر أقوال العلماء ومذاهبهم ، ويخلص من ذلك برأى يختاره لنفسه ويرجعه .

ويناقش مسائل العقيدة مناقشة فاحصة ، يرد فيها على الفرق ومذاهب أهل الكلام وينتصر لأهل السنة والجماعة .

وقد طبعت دار المعارف بمصر كتابه ، في إخراج حسن . وخرج أحاديثه الأستاذ أحمد شاكر ، ولكن هذه الطبعة لم تتم . مع عظيم نفعها ، والعناية بتحقيقها .



٣ - المحور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية

ابن عطية من قضاة الأندلس المشهورين ، نشأ في بيت علم وفضل ، وكان فقيهاً جليلاً عارفاً بعلوم الحديث والتفسير واللغة والأدب ، ذكى الفؤاد ، حسن الفهم ، من أعيان مذهب المالكية . وكتابه في التفسير يسمى « المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز » .

وقد نلخص فيه ابن عطية ما روى من التفسير بالمنقول وأضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة ورواجاً ، والكتاب يقع في عشر مجلدات كبار ، ولا يزال مخطوطاً إلى اليوم ، وذكر الشيخ محمد الذهبي^(١) أنه يوجد منه في دار

الكتب المصرية أربعة أجزاء فقط . مع أن الكتاب له شهرته ، وينقل عنه كثير من المفسرين . وهو كثير الاهتمام بالشواهد الأدبية ، والصناعة النحوية ، ويقارن أبو حيان في مقدمة تفسيره بينه وبين تفسير الزمخشري فيقول : « وكتاب ابن عطية أنقل ، وأجمع ، وأخلص ، وكتاب الزمخشري أخلص وأغوص » .

ويعقد ابن تيمية مقارنة بين الكتابين كذلك فيقول : « وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري ، وأصح نقلاً وبحملاً ، وأبعد عن البدع ، وإن اشتمل على بعضها ، بل هو خير منه بكثير ، بل لعله أرجح هذه التفاسير » .

ويقول ابن تيمية كذلك : « وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة ، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري ، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجه لكان أحسن وأجل ، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري - وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدراً - ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال ، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين ، وإنما يعنى بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة ، أصولهم ، وإن كان أقرب إلى السنة من المعتزلة » ^(١).

٤ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير

كان حماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير إماماً جليلاً حافظاً . أخذ عن ابن تيمية ، وأتبعه في كثير من آرائه ، وشهد له العلماء بفضارة علمه في التفسير والحديث والتاريخ ، وكتابه في التاريخ « البداية والنهاية » مرجع أصيل للتاريخ الإسلامي . وكتابه في التفسير « تفسير القرآن العظيم » من أشهر

مادون في التفسير بالمأثور ، ويأتى في المرتبة الثانية بعد كتاب ابن جرير ، فهو يفسر كلام الله بالأحاديث والآثار مسندة إلى أصحابها ، مع الكلام عما يحتاج إليه جرحاً وتعديلاً ، وترجيح بعض الأقوال على بعض وتضعيف بعض الروايات وتصحيح بعضها الآخر . .

ويمتاز ابن كثير بأنه ينبه في كثير من الأحيان إلى ما في التفسير بالمأثور من مفكرات الإسرائيلية كما يذكر أقوال العلماء في الأحكام الفقهية ، ويناقش مذاهبهم وأدلتهم أحياناً .

وتفسير ابن كثير طبع مع « معالم الغزير » للبغوى ، وطبع مستقلاً في أربعة أجزاء كبار وقام الشيخ أحمد شاكر بطبعه قبيل وفاته بعد أن جرده من الأسانيد .

ثانياً : كتب التفسير بالرأى :

* * *

١ - مفاتيح الغيب للرازى

نفر الدين الرازى من العلماء المتبحرين الذين نبهوا في العلوم النقلية والعلوم العقلية واكتسب شهرة عظيمة طوفت به في الآفاق ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أهم مصنفاته تفسيره الكبير المسمى بمفاتيح الغيب . .

ويقع هذا التفسير في ثمانى مجلدات كبار ، وتدل الأقوال على أن الفخر الرازى لم يقم ، وتضارب الآراء في الموضع الذى انتهى إليه في تفسيره ، وفيمن أتته بعده . ويعلق على هذا الشيخ محمد الذهبي فيقول : « والذى أستطيع أن أقوله كحل لهذا الاضطراب ، هو أن الإمام فخر الدين كتب تفسيره هذا إلى سورة الأنبياء ، فأتى بعده شهاب الدين الخويزى فشرع في تكملة هذا التفسير

ولسكنه لم يقمه ، فأتى بعده نجم الدين القمولى فأكمل ما بقى منه ، كما يجوز أن يكون الخوى أكمله إلى النهاية ، والقمولى كتب تسكلة أخرى غير التى كتبها الخوى ، وهذا هو الظاهر من عبارة صاحب كشف الظنون ^(١) .

والقارىء لهذا التفسير لا يجد تفاوتاً فى المنهج والمسلک ، ولا يستطيع أن يميز بين الأصل والعكلة .

ويهتم الفخر الرازى ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسوره ، ويكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية والطبيعية والفلكية والفلسفية ومباحث الإلهيات على غلط استدلالات الفلاسفة العقلية ويذكر مذاهب الفقهاء ، ومظم ذلك لاجابة إليه فى علم التفسير
فكتاباه موسوعة علمية فى علم الكلام ، وفى علوم الكون والطبيعة ، وبهذا فقد أهميته كتفسير للقرآن الكريم .

٢ - البحر المحيط لأبى حيان

كان أبو حيان الأندلسى الغرباطى على جانب كبير من المعرفة باللغة ، وكان على علم واسع فى التفسير ، والحديث ، وتراجم الرجال ، ومعرفة طبقاتهم ، خصوصاً المغاربة ، وله مؤلفات كثيرة ، أهمها تفسيره « البحر المحيط » .

ويتبع هذا التفسير فى ثمانى مجلدات كبار ، وهو مطبوع متداول ، ويهتم أبو حيان فيه بذكر وجوه الإعراب ، ومسائل النحو ، ويقوسع فى هذا فيذكر اختلاف بين المحويين ، ويناقش وينجادل ، حتى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير . . .

ويقتل أبو حيان في تفسيره كثيرا من تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، ولا سيما ما يتعلق بمسائل النحو ووجوه الإعراب، ويقعّبها كثيرا بالرد، ويحمل على الزمخشري أحيانا حملات قاسية، وإن كان بشيد بماله من مهارة فائقة في تجلية بلاغة القرآن وقوة بيانه.

ولا يرضى أبو حيان عن اعتراضات الزمخشري فينقدها ويردها بأسلوب ساخر، ويعتمد في قوله على كتاب (التحرير والتجوير لأقوال أئمة التفسير) وهو لشيخه: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان المقدسي المعروف بابن الفقيص ويذكر أبو حيان عنه أنه أكبر كتاب صنف في علم التفسير، يبلغ في العدد مائة سفر أو يكاد...

٣ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل

في وجوه التأويل للزمخشري

كان الزمخشري عالما عبقريا فذا في النحو واللغة والأدب والتفسير، وآراؤه في العربية يستشهد علماء اللغة بها لأصالتها ودقتها.

والزمخشري معتزلي الاعتقاد، حنفي المذهب، ألف كتاب «الكشاف» بما يدعم عقيدته ومذهبه.

واعترضات الزمخشري في تفسيره أمانة على حذقه ودعائه ومهارته، فهو يأتي بالإشارات البعيدة ليضمها معنى الآية في الانتماء للمعتزلة والرد على خصومهم. ولكنه في الجانب اللغوي كشف عن جمال القرآن وسحر بلاغته لما له من إحاطة بعلوم البلاغة والبيان والأدب والنحو والتصريف، فكان مرجعا لغويا غنيا، وهو يشير في مقدمته إلى هذا فيذكر «أن من يقصد للتفسير لا يفوس

على شيء من حقائقه ، إلا رجل قد برع في علمين معتصنين بالقرآن وهما علم المعاني ، وعلم البيان ، وتعمل في ارتيادهما آونة ، وتعب في التفتيش عنهما أزيمة وبعثرة على تتبع مظاهرها في معرفة لطائف حجة الله ، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله ، بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ ، جاء ما بين أمرين : تحقيق وحفظ ، كثير المطالعات ، طويل المراجعات ، قد رجع زماناً ورجع إليه ورد عليه ، فارساً في علم الإعراب مقدماً في حملة الكتاب ، وكان مع ذلك سترسل الطيبة منقادها ، مستغل القرحة وقادها .

ويحلل ابن خلدون كتاب الكشف للزحشرى في قوله عقد الحديث هنا يرجع إليه التفسير من معرفة اللفظة والإعراب والبلاغة « ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير ، كتاب الكشف للزحشرى ، من أهل خوارزم العراق ، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد فيأتي بالحجج على مذاهبهم الفاسدة ، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه ، وتحذير للجمهور من مكانه ، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة ، وإذا كان الفاضل فيه واقفاً مع ذلك على المذاهب السنية ، محسناً للحجج عنها ، فلا جرم أنه مأمون من غوائله ، فلتفهم مطالعته لغزابة فنونه في اللسان ، ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين وهو شرف الدين الطيبي من أهل تويريز من عراق العجم ، شرح فيه كتاب الزحشرى هذا وتنوع ألفاظه ، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيفها ، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة ، لأعلى ما يراه المعتزلة ، فأحسن في ذلك ما شاء ، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة ، وفوق كل ذي علم عليم .

ثالثا : كتب التفسير الفقهي :

١ - أحكام القرآن للجصاص

هو : أبو بكر أحمد بن علي الرازي المشهور بالجصاص - من أئمة الفقه الحنفي في القرن الرابع الهجري - ويعتبر كتابه : « أحكام القرآن » من أهم كتب التفسير الفقهي ، ولا سيما عند الأحناف .

وقد اقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تفسير الآيات التي تتعلق بالأحكام الفرعية فيورد الآية أو الآيات ، ثم يقول شرحها بشيء من المأثور في معناها ، ويستطرد في ذكر المسائل الفقهية التي تقتصل بها من قريب أو بعيد ، ويسوق الخلافات المذهبية ، حيث يشعر القارئ أنه يقرأ في كتاب من كتب الفقه لا في كتاب من كتب التفسير . .

والجصاص يعصب لمذهب الحنفية تعصبا مغموتا ، يحمل على التمسك في تفسير الآيات وتأويلها انتصارا لمذهبه ، ويشهد في الرد على المخالفين متعنتا في التأويل بصورة تنفر القارئ ، أحيانا من متابعة القراءة ، لعباراته اللاذعة في مناقشة المذاهب الأخرى . .

ويبدو من تفسير الجصاص كذلك أنه ينحوي منحى المعتزلة في العقائد . فيقول مثلا في قوله تعالى : (لا يُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ)^(١) : معناه لا تراه الأبصار ، وهذا تمدح بنبي رؤية الأبصار ، كقوله تعالى : (لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ)^(٢) وما تمدح الله بنبيه عن نفسه إثبات ضده ذم ونقص ، فغير جائز إثبات نقيضه بحال . . فلما تمدح بنبي رؤية البصر عنه لم يحز إثبات ضده ، ونقيضه بحال . إذ كان فيه إثبات صفة نقص ، ولا يجوز أن يكون مخصوصا بقوله تعالى : (وجوه

يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة)^(١) لأن النظر محتمل لمعان : منها انتظار الثواب كما روى عن جماعة من السلف : فلما كان ذلك محتملا للتأويل لم يحز الاعتراض به على ما لا مساغ لتأويل فيه ، والأخبار المروية في الرواية إنما المراد بها العلم لوضوح وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة ، ولا تعرض فيه الشكوك ، لأن الرواية بمعنى العلم مشهورة في اللغة^(٢) .

والكتاب مطبوع في ثلاث مجلدات ، وهو متداول بين أهل العلم ، ومن راجع الفقه الحنفي . . .

* * *

٢ - أحكام القرآن لابن العربي

أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري الأندلسي الإشبيلي . من أئمة علماء الأندلس المبحرين . وهو مالكي المذهب وكتابه (أحكام القرآن) أهم مرجع لل تفسير الفقه عند المالكية . .

وابن العربي في تفسيره رجل متفعل منصف ، لا يتعصب لمذهبه ، كثيرا ، ولا يعسف في تفنيد آراء المخالفين كما فعل الجصاص . وإن كان يتغاضى عن كل زلة علمية تصدر من مجتهد مالكي .

وهو يذكر آراء العلماء في تفسير الآية مقتصرأ على آيات الأحكام ، ويبين احتمالاتها المختلفة لدى المذاهب المتعددة ، ويفرد كل نقطة في تفسير الآية بعنوان . فيقول : المسألة الأولى . . المسألة الثانية . . وهكذا ، ولما يقسو في الرد على مخالفيه ، كقوله مثلاً في تفسير قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى

(١) القيامة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) انظر ص ٥ ج ٣ .

الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ . . . (١)

« المسألة الحادية عشرة » قوله عز وجل (فاغسلوا) وظن الشافعي - وهو عند أصحابه معد بن عدنان في الفصاحة بـله أي حنيقة وسواء - أن الغسل صب الماء على المفسول من غير عرك ، وقد بينا فساد ذلك في مسائل الخلاف ، وفي سورة النساء ، وحققنا أن الغسل مس اليد مع إمرار الماء أو مافى معنى اليد (٢) . ويحكم ابن العربي في تفسيره إلى اللغة في استنباط الأحكام . وينظر من الإسرائيليات ويعرض لنقد الأحاديث الضعيفة ويحذر منها . والكتاب مطبوع عدة طبعات ، منها طبعة في مجلدين كبيرين ، ومنها طبعة في أربع مجلدات ويتداوله العلماء .

* * *

٣ - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي

هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ، الخورجني الأندلسي عالم فذ من علماء المالكية . له مصنفات كثيرة ، أشهرها كتابه في التفسير « الجامع لأحكام القرآن » . . .

والقرطبي في التفسير لم يقتصر على آيات الأحكام وإنما يفسر القرآن الكريم تباعاً ، فيذكر سبب النزول ، ويعرض للقراءات والإعراب ، ويشرح الغريب من الألفاظ ، ويضيف الأقوال إلى قائلها ، ويضرب صفحا عن كثير من قصص المفسرين ، وأخبار المؤرخين ، وينقل عن العلماء السابقين الموثوقين . ولا سما من ألف منهم في كتب الأحكام ، فينقل عن ابن جرير الطبري ، وابن عطية ، وابن العربي ، وألكيا الهراسي ، وأبي بكر الجصاص .

ويفيض القرطبي في بحث آيات الأحكام، فيذكر مسائل الخلاف، ويسوق أدلة كل رأى ويعلق عليها، ولا يتمصّب لمذهب المالكي، ففي تفسير قوله تعالى: (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) ^(١) يقول في المسألة الثانية عشرة من مسائل هذه الآية بعد أن ذكر خلاف العلماء في حكم من أكل في نهار رمضان ناسيا وما نقل عن مالك من أنه يفطر وعليه القضاء يقول: (وعند غير مالك ليس يفطر كل من أكل ناسيا لصومه) قلت: وهو الصحيح، وبه قال الجمهور إن من أكل أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه، وأن صومه تام، لحديث أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله تعالى إليه، ولا قضاء عليه» ^(٢) فأنت ترى أنه بهذا يخالف مذهبه، وينصف الآخرين.

ويرد القرطبي على الفرق، فيرد على المعتزلة، والقدرية، والروافض، والفلاسفة وغلاة التصوف، ولكن بأسلوب مذهب كذلك، ويدفعه الإنصاف إلى الدفاع ممن يهاجمهم ابن العربي من المخالفين أخيانا—ويلومه على ما يصدر منه من عبارات قاسية على علماء المسامين. وحين يتدبر يكون نقده نزيها في أدب وعفة.

وقد كان كتاب «الجامع لأحكام القرآن» مفقوداً من المكتبات حتى قامت دار الكتب المصرية بطبعه أخيراً فيسرت الحصول عليه للقارئ ^(٣).

رابعاً: كتب التفسير الإشاري:

١ - تفسير القرآن العظيم للاستري.

٢ - حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي.

(٢) انظر ص ٣٢٢ ج ٢.

(١) البقرة ١٨٧.

(٣) راجع: مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان

٣ - بحرائس البيان في حقائق القرآن لأبي عبد الله الشيرازي .

٤ - تفسير ابن عربي ، وغير ذلك مما هو مطبوع أو مخطوط ..

أشهر كتب التفسير في العصر الحديث

لقد أعطى المفسرون الأوائل كتب التفسير حظها من المنقول والمعتول ، وتوافروا على المباحث اللغوية ، والبلاغية ، والنحوية ، والفقهية والمذهبية ، والكونية الفلسفية ثم فترت الهمم ، وجاء من بعدهم مختصراً وناقلاً ، أو مفقداً ومرجحاً .

فلما جاءت النهضة العلمية في العصر الحديث شمت فيما شملته « التفسير » وإليك أمثلة منه :-

١ - الجواهر في تفسير القرآن للشيخ طنطاوى جوهرى :

كان الشيخ طنطاوى جوهرى مغرماً بالمعانيب الكونية ، وكان مدرساً بمدرسة دار العلوم في مصر ، يفسر بعض آيات القرآن لطلبته ، كما كان يكتب في بعض الصحف ثم خرج بمؤلفه في التفسير « الجواهر في تفسير القرآن » .

وقد عنى في هذا التفسير عناية فائقة ، بالعلوم الكونية ، ومعانيب الخلق ، ويقرر في تفسيره أن في القرآن من آيات العلوم ما يربو على سبعمائة وخمسين آية ، ويهيب بالمسلمين أن يتأملوا في آيات القرآن التي ترشد إلى علوم الكون ، ويحثهم على العمل بما فيها ويضلها على غيرها في الوقت الحاضر ، حتى على فرائض الدين ، فيقول : « ياليت شعري : لماذا لا نعمل في آيات العلوم الكونية ما فعله آبائنا في آيات الميراث ؟ ولكني أقول : الحمد لله الحمد لله أنك تقرأ في هذا التفسير . خلاصات من العلوم ، ودراستها أفضل من دراسة علم الفرائض ، لأنه فرض كفاية ، فأما هذه فإنها للإزدياد في معرفة الله ، وهي فرض عين على كل قادر

« ويأخذ الغرور منه مأخذه ، فينتحى باللائمة على المفسرين السابقين ، ويقول :
« إن هذه العلوم التي أدخلناها في تفسير القرآن هي التي أغفلها الجهلاء الغرورون
من صفار الفقهاء في الإسلام ، فهذا زمان الانقلاب ، وظهور الحقائق ، والله
يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » .

والمؤلف يخطئ في كتابه خطأ ، فيضع في تفسيره صور النبات والحيوانات
ومناظر الطبيعة وتجارب العلوم كأنه كتاب مدرسي في العلوم ، ويشرح بعض
الحقائق الدينية بما جاء عن أفلاطون في جمهوريته ، وعن إخوان الصفا في رسائلهم ،
ويستخدم الرياضيات ، ويفسر الآيات تفسيراً يقوم على نظريات علمية حديثة .
وقد أساء الشيخ طنطاوي جودري في نظرنا بهذا إلى التفسير إساءة بالغة
من حيث يظن أنه يحسن صفاً ولم يجد تفسيره قبولا لدى كثير من المثقفين .
لما فيه من تعسف في حمل الآيات على غير معناها ، وإذا وصف هذا التفسير
بما وصف به تفسير الفخر الرازي ، فقليل عفا « فيه كل شيء إلا التفسير » .

* * *

٢ - تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا

أبدى الشيخ محمد عبده نهضة علمية مباركة ، آتت ثمارها في تلاميذه ،
وترتكز هذه النهضة على الوعي الإسلامي ، وإدراك مفاهيم الإسلام الاجتماعية ،
وعلاج هذا الدين لمشاكل الحياة المعاصرة ، وبدأت فواة ذلك في حركة جمال الدين
الأفغانى الذى تتلمذ عليه الشيخ محمد عبده ، وكان الشيخ محمد عبده يلقى دروساً
في التفسير بالجامع الأزهر ، ولازمه كثير من طلابه ومريديه ، وكان الشيخ
رشيد ألزم الناس لهذه الدروس ، وأحرصهم على تلقيها وضبطها ، فكان بحق
الوارث الأول لعل الشيخ محمده عبده ، فظهرت ثمرة ذلك في تفسيره المسمى بتفسير

القرآن الحكيم ، والمشهور بتفسير المنار . نسبة إلى مجلة « المنار » التي كان يصدرها . . .

وقد بدأ تفسيره من أول القرآن ، وانتهى عند قوله تعالى (رَبُّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمَتْنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَرَبِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تُوفِّئِي مُسْلِمًا وَآلِخُنِّي بِالصَّالِحِينَ » ١٠١ - يوسف ثم عاجلته المنية قبل أن يتم تفسير القرآن وهذا القدر من التفسير مطبوع في اثني عشر مجلدا كبارا .

وهو تفسير غني بالمأثور عن سالف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ، وبأساليب اللغة العربية ، وبسنن الله الاجتماعية ، يشرح الآيات بأسلوب رائع ، ويكشف عن المعاني بعبارة سهلة ، ويوضح كثيرا من المشكلات ، ويرد على ما أثير حول الإسلام من شبهات خصومه ، ويعالج أمراض المجتمع بهدى القرآن ويصرح الشيخ رشيد بأن هدفه من هذا التفسير هو : « فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة » .

* * *

٣ - في ظلال القرآن لسيد قطب

تعتبر حركة الإخوان المسلمين التي قام بها الشهيد حسن البنا كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة بلا مراء ، ولا يستطيع أحد من خصومها أن يفكر فضلها فيما أحدثته من وعى في العالم الإسلامي كافة ، فجسدت طاقات الشباب المسلم لخدمة الإسلام ، وإعزاز شريعته ، وإعلاء كلمته ، وبناء مجده . واستعادة سلطانه .

ومها قيل في الأحداث التي وقعت على هذه الجماعة فإن أثرها الفكري لا يحده إنسان .

وبرز من رجال هذه الجماعة العالم الفذ ، والمفكر الألعى ، الشهيد سيد قطب الذى فلسف الفكر الإسلامى ، وكشف عن مفاهيمه الصحيحة فى وضوح وجلاء ، وقد لقي الرجل ربه شهيداً فى سبيل عقيدته وترك تراثه الفكرى ، وفى مقدمته كتابه فى تفسير القرآن ، المسمى « فى ظلال القرآن » . . .
والكتاب تفسير كامل للحياة فى ضوء القرآن وهدى الإسلام عاش مؤلفه فى ظلال الذكر الحكيم ، كما يفهم من تسميته - يذوق حلاوة القرآن ، ويعبر عن مشاعره تعبيراً صادقا . انقضى فيه إلى أن الإنسانية اليوم فى شقاءها بالمذاهب الهدامة ، وصراعها الدامى من حين لآخر ، لا خلاص لها إلا بالإسلام: يقول فى المقدمة : « وانتهت من فترة الحياة فى ظلال القرآن - إلى يقين جازم حاسم . .
أنه لا صلاح لهذه الأرض ، ولا راحة لهذه البشرية ولا طمأنينة لهذا الإنسان ، ولا رفعة ولا بركة ، ولا طهارة ، ولا تناسق مع سنن الكون وفطرة الحياة . .
لا بالرجوع إلى الله . . .

والرجوع إلى الله - كما يتجلى فى ظلال القرآن - له صورة واحدة ، وطريق واحد . . . واحد لا سواه . . . لأنه العودة بالحياة كلها إلى منهج الله الذى رسمه للبشرية فى كتابه الكريم ، إنه تحكيم هذا الكتاب وحده ، فى حياتها ، والتحاكم إليه وحده فى شئونها . وإلا فهو الفساد فى الأرض ، والشقاوة للناس ، والارتكاس فى الحماة ، والجاهلية التى تعبد الهوى من دون الله ، (فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟ إن الله لا يهدي القوم الظالمين) .

إن الاحتكام إلى منهج الله فى كتابه ليس نافلة ولا تطوعاً ولا موضع اختيار ، إنما هو الإيمان . . . أو فلا إيمان (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ، إنهم لن يغفوا عنك

من الله شيئاً . وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المؤمنين ^(١) .
ومن هذا المطلق نهج سيد قطب في تفسيره ، وهو يأتي أولاً بظلاله في مقدمة
السورة ، تربط بين أجزائها ، وتوضح أهدافها ومقاصدها ، ثم يشرع بعد ذلك
في التفسير ، فيذكر المأثور الصحيح ، ويضرب صفحاً عن المباحث اللغوية مكثفياً
بالإشارة العابرة ، ويتجه إلى إيقاظ الوعي ، وتصحيح المفاهيم ، وربط الإسلام
بالحياة .

والكتاب يقع في ثمانى مجلدات ، وقد طبع عدة طبعات ، في سنوات
معدودة ، لما له من رواج كبير لدى المثقفين . .
وهو بحق ثروة فكرية اجتماعية دائلة لا يستغنى عنها المسلم المعاصر . .



٤ - التفسير البياني للقرآن الكريم

لعائشة عبد الرحمن : بنت الشاطئ
من نساءنا المعاصرات اللاتي أسهمن بنصيب في الأدب العربى - والفكر
الاجتماعى المكتورة عائشة عبد الرحمن ، المشهورة ببنت الشاطئ .
وقد تولت التدريس فى كلية الآداب بالقاهرة ، وفى كلية التربية للبنات .
وتناولات فى تدريسها تفسير بعض سور القرآن القصار . وطبعت ذلك فى (التفسير
البياني للقرآن) .

وبنت الشاطئ تهتم فى تفسيرها بالبيان العربى وتذكر فى المقدمة أنها
اهتمت إلى هذه الطريقة لمعالجة مشكلاتنا فى حياتنا الأدبية واللغوية ، وأنها بحثت
ذلك فى عدة مؤتمرات دولية فى مؤتمر المستشرقين الدولى فى الهند سنة ١٩٦٤ -

كان موضوع البحث الذى شاركت به فى شعبة الدراسات الإسلامية ، هو «مشكلة الترادف اللفوى فى ضوء التفسير البيانى للقرآن الكريم» تقول: «وفيه بينت كيف شهد النفع الدقيق لمعجم ألفاظ القرآن - واستقراء دلالاتها فى سياقها ، بأن القرآن يستعمل اللفظ بدلالة محدودة ، لا يمكن معها أن يقوم لفظ مقام آخر ، فى المعنى الواحد الذى تحشد له المعاجم اللفوية وكتب التفسير ، وعدداً قل أو كثر من الألفاظ المقول بترادفها » .

وتعيب بنت الشاطىء على الانشغال فى دروس الأدب بالمعلاقات والتناقض والمفاهيم ومشهور الخريبات والحماسيات عن الاتجاه إلى القرآن الكريم ، ثم تقول : « ونحن فى الجامعة نترك هذا الكثر العالى لدرس التفسير ، وقل فينا من حاول أن يقله إلى مجال الدراسة الأدبية الخالصة التى قصرناها على دواوين الشعر ، ونثر أمراء البيان » .

والتفسير البيانى محاولة لا بأش بها لتحقيق الأغراض التى تهدف إليها بنت الشاطىء ، وهى تعتمد فى ذلك على كتب التفسير التى لها عناية بوجوه البلاغة القرآنية : وتعتبر تعبيراً أدبياً راقياً^(١) .

(المنهج القويم فى تفسير القرآن الكريم)

على من يفسر كتاب الله تعالى - أن يبحث عن تفسيره فى القرآن فإن لم يجد فليطلبه فيما صح وثبت فى السنة ، فإن لم يجد فليطلبه فى أقوال الصحابة ، وليتجاش الضعيف ، والموضوع والإسرائيليات فإن لم يجد فى أقوال الصحابة ، فليطلبه فى أقوال التابعين ، وإن اتفقوا على شئ ، كان ذلك أمارة - غالباً - على

(١) مباحث فى علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ٣٧٠ - ٣٧٥ .

تلقين عن الصحابة ، وإن اختلفوا : تخير من أقوالهم ، ورجح ما يشهد له الدليل فإن لم يجد في أقوالهم ما يصحح أن يكون تفسير الآية لكونه ضعيفا ، أو موضوعا ، أو من الإسرائيليات التي حملوها عن أهل الكتاب الذين أسلموا : فليجهد وأية ولا يألو - أى لا يقصر - إذا استكمل أدوات هذا الاجتهاد وعلمه أن يراعى القواعد الآتية :

١ - أن يتحرى في التفسير مطابقة للمفسر المفسر ، وأن يتحرز في ذلك عن نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى ، أو زيادة لانايق بالفرض : أى لا يجوز فيضل ، ولا يطيل ويستطرد فيمل

٢ - أن يعنى بأسباب النزول ، فإن أسباب النزول كثيرا ما تعين على فهم المراد من الآية (١).

٣ - أن يعنى بذكر المناسبات بين الآيات ، لأن في ذلك الإفصاح عن خصيصة من خصائص القرآن الكريم وهى ، الإعجاز ، وللمناسبات في الكشف عن أمرار الإعجاز ضلع كبير . .

وقد اختلفت مناهج المفسرين في هذين الأخيرين ، فمنهم : من يذكر المناسبات ،

(١) فإنه بمعرفة سبب النزول يبين لنا ارتباط الآية بقوله تعالى : « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجحيت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا . » الآيات ، فقد فصل اليهود دين الوثنية على دين التوحيد فكان ذلك منهم خيانة للأمانة التي أخذها الله عليهم أن يقولوا الحق ولا يحدوه واستحقوا بهذا التوبيخ ، والوعيد ، ففاسب بعد هذا أن يذكر بالأمانة العامة بقوله : « إن الله يأمركم . . » هامش الإسرائيليات والموضوعات للدكتور : أبو شعبة ص ١١٨ .

لأنها المصححة لنظم الكلام ، وهى سابقة عليه ، وبعضهم : يذكر السبب أولاً ، لأن السبب مقدم على السبب .

والتحقيق : التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفاً على سبب النزول كآية (إِنْ أَمَرَ كُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنْ أَمَرَ كُمْ أَنْ تَعِظُوا نَعِظُوا بِمَا بَعْضُكُمْ بِهِ ، إِنْ أَمَرَ كُمْ أَنْ تَقْرَبُوا مَنَافِعَ كُفْرًا (١)) فهذا يلغى فيه تقديم السبب على المناسبة لأنه حيفئذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد ، وإن لم يقوِّف وجه المناسبة على ذلك : فالأولى تقديم المناسبة على سبب النزول لبيان تألف نظم القرآن ، وتناسقه ، وأخذ آياته بعضها بحجز بعض : ٤ - أن يحدد نفسه من الميل إلى مذهب بعينه ، حتى لا يحمله ذلك على تفسير القرآن على حسب رأيه ومذهبه ، ولا يزيع بالقرآن عن منهجه الواضح ، وطريقه المستقيم .

٥ - مراعاة المعنى الحقيقي والمجازى . حتى لا يصرف الكلام عن حقيقة إلى مجازة إلا بصارف وليقدم الحقيقة الشرعية على اللغوية وكذلك الحقيقة العرفية . وليراع حمل كلام الله على معان جديدة أولى من حمله على التأكييد . وليراع الفروق الدقيقة بين الأنماط .

٦ - مراعاة تألف الكلام . والفرض الذى سيق له . فإن ذلك يعينه على فهم المعنى المراد وإصابة الصواب . قال الزركشى فى البرهان : ليسكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذى سيق له ، وإن خالف أصل الوضع اللغوى . لثبوت التجوز . .

٧ - يجب على المفسر البداء بما يتعلق بالمفردات ، وتحقيق معانيها ثم يتكلم عليها بحسب التركيب ، فيبدأ بالإعراب إن كان خفياً ، ثم ما يتعلق بالمعنى ،

ثم البيان ، ثم البديع ، ثم ليبين المعنى المراد ثم ما يستقبط من الآيات من الأحكام والآداب ، وليراع القصد فيما يذكر من لغويات ، أو نحويات ، أو بلاغيات ، أو أحكام ، حتى لا يطنى ذلك على جوهر التفسير . .

٨ - التجاشى عن ذكر الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة ، والروايات المدسوسة : من الإسرائيليات ونحوها ، حتى لا يقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين السابقين من الموضوعات والإسرائيليات في أسباب النزول ، وقصص الأنبياء والسابقين ، وبدء الخلق والمعاد ونحوها^(١) .

« غلبة الضعف على التفسير بالمأثور »

قلنا : إن التفسير بالمأثور يشمل التفسير بالقرآن الكريم ، أو بالسنة أو بأقوال الصحابة والتابعين . .

أما تفسير القرآن بالقرآن : فهو لا غبار عليه ، ولا اعتراض ، وإنما يأتي القلط من المفسر بأن يفسر الشيء بما ليس بتفسير له عند التحقيق . .

وأما تفسير القرآن بما صح وثبت عن النبي ﷺ - فليس لأحد أن يرفضه ، أو يتوقف فيه ، بعد ثبوته ، وقد صح عن الأئمة الأربعة المجتهدين في الأحكام ، أن كل واحد منهم قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، واضربوا بقولى عرض الحائط ولماذا كان هذا في الحلال والحرام ، فما بالك بالتفسير الذى لا يتعلق بالحلال والحرام ؟ ، إنه واجب الاتباع من باب أولى ، وأما الضعيف والموضوع المخلق على النبي : فأحر به أن يرد . .

وأما تفاسير الصحابة والتابعين ، وهى أكثر من أن تحصى : ففيها الصحيح

والحسن والضعيف والموضوع ، والإسرائيليات ، التي تشتمل على خرافات بني إسرائيل ، وأكاذيبهم ، وقد تدسست إلى الكتب الإسلامية ، ولا سيما كتب التفسير ، وأصبحت تكون ركابا ، شفا مجموعا من هنا وهناك ، سواء في ذلك ما كان خاصا بالتفسير المأثور وما جمع بين المأثور وغيره ، فما كان من هذه الروايات صحيحا أو حسنا ، أخذناه ، وما كان ضعيفا ، أو واهيا ، أو موضوعا أو من الإسرائيليات : نبذناه ولا كرامة ..

تنبه العلماء لهذه الظاهرة :

وقد تنبه العلماء المحدثون والقدامى ، إلى هذه الظاهرة وهي : غلبة الضعف على الرواية بالمأثور ، فقد روى عن الإمام الجليل أحمد بن حنبل أنه قال : « ثلاثة ليس لها أصل : التفسير والملاحم ، والمغازي ، وقال المحققون من أصحاب الإمام : مراده : أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحيحة . متصلة وإلا فقد صح من ذلك شيء غير قليل ، كما قلنا فيما سبق ، وحققناه ، وقيل : لأن الغالب عليها المراسيل ^(١) .

وروى عن الإمام الكبير الشافعي أنه قال : (لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث) ، وهم ما كان في هذه الكلمة من مبالغة ، فهي تدل على كثرة ما وضع على ابن عباس ، وألصق به ، ونسب إليه زورا ..

* * *

(١) المرسل عند جمهور المحدثين : هو ما رواه التابعي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — من غير ذكر الصحابي ، وأما المرسل عند الفقهاء وبعض المحدثين قرو : ما لم يتصل أسنده على أي وجه سواء أكان المحذوف الصحابي أم غيره ، وسواء أكان المحذوف واحدا من الرواة ، أو أكثر . هامش الإسرائيليات والموضوعات ص ١٢١ .

« أسباب الضعف في التفسير بالمأثور »

لقد دخل الوضع والكذب في الحديث ، فلا جرم أن دخل في التفسير بالمأثور ، فقد كان التفسير بالمأثور كما قلنا جزءا من التفسير ، وإن أقدم كتاب وصل إلينا في الحديث وهو : موطأ الامام مالك اشتمل على : « كتاب التفسير » . وقد سار على هذا بعض المؤلفين في الحديث حتى بعد أن انفصل التفسير بمعناه الفني الدقيق ، وصار علما مستقلا ، كما ذكرنا . . . ويرجع الضعف والوضع في التفسير بالمأثور إلى أسباب أهمها :

١ - مادسه الزنادقة من اليهود . والفرس . والرومان . وغيرهم في الرواية الإسلامية فقد دخل هؤلاء الإسلام ، وهم يضمرون له الشر ، والعداوة ، والسكيد ، وتستروا بالإسلام بل بالغ بعضهم في القسرة فظاهروا بحب آل بيت النبي ﷺ - ولما كانوا لا يمكنهم مواجهة سلطان الإسلام لاعن طريق الحرب والعداوة السافرة ، ولا عن طريق الحججة والبرهان ، فقد توصلوا إلى أغراضهم الدنيئة عن طريق الوضع ، والاختلاق ، والدس في المرويات الإسلامية عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة ، والتابعين ، وكان للتفسير - ولا ريب - كفل من هذا ، وكان هذا الضعف من أخبث الوضائع ، فقد وضعوا على النبي أحاديث يخالفها المحسوس ، أو يناقضها المعقول ، أو تشهد أذواق الحكماء بسفاهتها وإسفافها ، مما لا يليق بالعقلاء . . .

٢ - الخلافات السياسية والمذهبية : فقد سولت هذه الخلافات لأرقاء الدين ، وضعفاء الإيمان أن يضعوا أحاديث تؤيد مذاهبهم ، وأحاديث في فضائل مقبوعهم ، وفي مثالب مخالفهم . وذلك كما فعل الشيعة . ولا سيما الروافض . فقد وضعوا في فضل سيدنا علي وآله أحاديث كثيرة ونسبوا إليه كل علم وفضل . وفيها ما يتعلق بتفسير بعض آيات القرآن . وبأسباب النزول . كما وضعوا أحاديث في ذم السادة : أبي بكر . وعمر . وعثمان . وهرو بن العاص . ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم . . .

وكذلك : فعل أنصار العباسيين . فقد وضعوا على ابن عباس روايات كثيرة . ولا سيما في تفسير القرآن . وصوروه بصورة العالم بكل شيء . وقولوه ما لم يقل . كما وضعوا أحاديث في مطالب الأمويين ودمهم . وقابلهم أنصار الأمويين بالمثل . فضلا عن اعتقال العقلاء . وإنما ينصبون بذلك المكيدة لضعفاء الأجلام . وأرقاء الدين . حتى يقعوا في ريبة فتتزلزل من نفوسهم عقيدة : أن الإسلام تنزيل من حكيم عليم .

قال ابن قتيبة^(١) : (الحديث مدخلة الشوب والفساد من وجوه ثلاثة : الزنادقة واجتياهم للإسلام وتمجيئه بآثار الأحاديث المسبقة . والمستحيلة . كالأحاديث التي قدمنا ذكرها من عرق الخيل . وعبادة اللائكة . وقصص الذهب على جل أورك . ورغب الصدر ونور الذراعين . مع أشياء ليست تخفى على أهل الحديث) .

وقال حماد بن زيد : « وضعت الزنادقة أربعة عشر ألف حديث ولما جرى بعيد الحكيم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة . الذي قتله محمد بن سليمان بن علي العباسي . أمير البصرة . بعد سنة مائة وستين في زمن المهدي . اعترف حينئذ بوضع أربعة آلاف حديث . يحرم فيها الحلال ويحلل فيها الحرام . وكان عبد الكريم هذا متبهما بالمانوية وكان يضع أحاديث بأسانيد يفتريها من لا معرفة له بالجرح والتعديل وتلك الأحاديث ضلالات في التشبيه ، والقبطيل . وبعضها بعيد عن أحكام الشريعة^(٢) . كما كان ينسب إلى الرافضة في الظاهر . ووضع لهم الأحاديث التي اغتروا بها^(٣) . وقد كان الزنادقة حملوا الكثير من الخرافات والأباطيل .

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٥٥ .

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٥ .

(٣) التبصير في الدين ص ٨١ .

مما هو مسطور في كتبهم . ودسوها في الرواية الإسلامية وفسروا بها بعض الآيات القرآنية . ونسبوا زورا إلى النبي . أو الصحابة والتابعين . فجاء من لا يعلم الحقيقة فطعن في الإسلام بسبب هذه الروايات الباطلة مثل حديث : (عوج بن عون) وأمثاله وقد ناهض العلماء حركة الزندقة بالغتبية إلى ضلالاتهم ودسهم : كما قاومهم الخلفاء ، والأمراء بقتلهم . وصلبهم . . .

وكذلك فعل الخوارج ، والقدرية ، والمرجئة ، والكرامية ، والباطنية وأضرابهم ، فقد وضعوا أحاديث تؤيد مذاهبهم^(١)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ثم إنه بسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية ، ثم الفلاسفة ، ثم القرامطة^(٢) وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك ، وتفاقم الأمر في الفلاسفة ، والقرامطة والرافضة : فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضى العالم منها عجب تفسير الرافضة كقولهم : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ) وهما : أبو بكر وهر ، وقوله : (لَئِنْ أَشْرَكَ كُنْتَ لِحَابِلًا كَهَالِكَ)^(٣) أى : بين أبى بكر ، وهر ، وعلى في الخلافة ، وقالوا في قوله تعالى : (إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً)^(٤) هى عائشة وقوله : (فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكَافِرِ)^(٥) طلحة والزبير ، وقوله : (مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ) عليا وفاطمة ، وقوله : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْهُ وَالرَّجَانُ)^(٦) الحسن والحسين ، وقوله : (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُبْتَغُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)^(٧) هو : على ، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم ، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة وكذلك قوله : (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ

(١) القرامطة فرقة من الباطنية نسبوا إلى أولهم ، الذى دعا الى مذهبهم ، وهو رجل يسمى حمدان قرمط ، وهو احدى قرى واسط .
(٢) الزمر : ٦٥ . (٣) البقرة : ٦٧ . (٤) التوبة : ١٢ .
(٥) الرحمن : ١٩ ، ٢٣ . (٦) المائدة : ٥٥ .

صَلَّاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً^(١) نَزَلَتْ فِي عَلَى لَمَّا أُصِيبَ بِحُمْرَةٍ ، وَمِمَّا يَقَارِبُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ : مَا يَذْكُرُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : (الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْفَائِزِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالسُّحَارِ)^(٢) ، إِنَّ « الصَّابِرِينَ » رَسُولُ اللَّهِ وَ « الصَّادِقِينَ » أَبُو بَكْرٍ وَ « الْفَائِزِينَ » هُمُ وَ « الْمُنْفِقِينَ » عُمَانُ وَ « الْمُسْتَغْفِرِينَ » عَلَى ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ) أَبُو بَكْرٍ « أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ » هُمُ ، (رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) عُمَانُ ، (نَوَاحٍ رُكَّامًا سَجْدًا)^(٣) عَلَى ، وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : (وَالتَّيْنِ) « أَبُو بَكْرٍ » (وَالتَّيْنُوزِ) « هُمُ » (وَطُورِ سَيْنِينَ) « عُمَانُ » (وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينِ)^(٤) « عَلَى » ، وَأُمَثَالُ هَذِهِ الْخَطَافَاتِ الَّتِي تَقْضِي تَفْسِيرَ الْفَلْظِ بِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٥) ، وَقَدْ أَطْلَتِ الْقَوْلَ فِي هَذَا ، فِي كِتَابِي : (الْوُضْعُ فِي الْحَدِيثِ وَأَثَارُهُ السَّيْنَةُ فِي كُتُبِ الْعُلُومِ)^(٦) .

٣ — التَّصَاصُ : فَقَدْ كُنْتُ هُنَاكَ قَدَّةً تَقْصُ بِالْمَسَاجِدِ ، وَتَذْكُرُ النَّاسَ ، وَتَرْغِبُهُمْ وَتَرْهَبُهُمْ وَلَمَّا كَانَ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، وَكَانَ غَرَضُهُمْ مِنْ ذِكْرِ الْقَصَصِ اسْتِمَالَةُ الْعَوَامِ ، فَقَدْ اخْتَلَقُوا بَعْضُ الْقَصَصِ الْبَاطِلِ ، وَرَوَّجُوا الْبَعْضَ الْآخَرَ بِذِكْرِهِمْ لَهُ ، وَفِي هَذَا الْكَثِيرِ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْخَطَافَاتِ ، وَالْأَبَاطِيلِ ، وَقَدْ تَلَفْنَا الْبُكَاسَ مِنْهُمْ ، لِأَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ الْعَوَامِ الْمِيلَ إِلَى الْعَجَائِبِ وَالْعَرَائِبِ .

وَيَجِبُنِي فِي هَذَا : مَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ عَنِ التَّصَاصِ ، قَالَ فَإِنَّهُمْ يَحْمِلُونَ وَجْهَ الْقَوَامِ إِلَيْهِمْ وَيَسْقُدُونَ مَا عِنْدَهُمْ بِالْمُنَافِكَةِ ، وَالْأَكَاذِبِ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَمِنْ

(١) البقرة : ١٥٧ . (٢) آل عمران : ١٧ .

(٣) الفتح : ٢٩ . (٤) التين : ١ ، ٢ .

(٥) مقدمة في أصول التفسير ٣٨ — ٤٠ .

(٦) هي الرسالة التي نزلت بها العالمية من درجة أستاذ « الدكتوراه »

شأن العوام : القعود عند العصا ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن قطر العقول ،
أو كان رقيقاً يحزن القلوب ، فإذا ذكر الجنة قال : فيها الخوراء من مسك
أو زعفران وعجيزتها ميل في ميل ، ويبوى الله وليه قصيراً من لؤلؤة بيضاء ،
فيها سبعون ألف مقصورة ، في كل مقصورة سبعون ألف قبة ، ولا يزال هكذا
في السبعين ألفاً لا يتحول عنها .

ومن هؤلاء القصاص : من كان يبتغي الشهرة والجاه بين الناس ، ومنهم :
من كان يقصد التعيش والارتزاق ، ومنهم : من كان سيئ الهيئة خبيث الطوية ،
يقصد الإفساد في الدين وحجب جمال القرآن بما يفسره به من أباطيل وخرافات .
وقد حدثت بدعة القصاص في آخر عهد الفاروق : مر رضى الله عنه ، وقد كان
على حق حينما أبى أن يقص قاص في المسجد ، فيما بعد وصار حرفة ودخل فيه من
لا خلاق له في العلم ، وقد ساعدتهم على الاختلاق أنهم لم يكونوا من أهل الحديث
والحفظ ، وغالب من يحضرهم جهال ، فجالوا ، وصالوا ، في هذا الميدان ، وأنوا
بما لا يقضى المعجب .

ومن صفاتهم في هذا : ما روى أنه صلى أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين
بمسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاص ، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ، ويحيى
ابن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن ققادة ، عن أنس قال : قال
رسول الله ﷺ : « من قال : لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً ، متقاربه من
ذهب ، وریشه من مرجان ، وأخذ في قصة بحراً من عشرين ورقة . فجعل أحمد
ابن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إليه ، فقال : أنت حدثته بهذا ؟
قال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة ، فلما انتهى أشار له يحيى ، فجاء متوهاً
سؤالا ، فقال له يحيى من حدثك بهذا ؟ قال : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ،
فقال أنا يحيى ، وهذا أحمد ، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ، فإن كان

ولا بد فعلی غیرنا ، فقال : لم أزل أسمع أن یحیی بن معین ، وأحمد بن حنبل أحقن ، ماتحقيقته إلا الساعة ، فقال له یحیی : وكيف ؟ قل كأنه ليس فی الدنيا أحمد بن حنبل ویحیی بن معین غیرکما ؟ لقد کتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ویحیی بن معین . فما کان منهما إلا أن رضیاً من النقاش بالسلامة .

ومن یدری فلعلهما لو أطالا معه القول ، لئالهما ما نال الشعبي ، فقد دخل مسجداً ، فإذا رجل عظیم اللحية ، وحوله ناس یحدثهم ، وهو یقول : إن الله خلق صورین ، فی کل صور فتختان قال : نعمت صلاتی ، ثم قلت له : انق الله یا شیخ ، إن الله لم یخلق إلا صوراً واحداً فقال لی یا فاجر : أنا یحدثنی فلان ، وفلان وترد علی ، ثم رفع نعله وضربنی فتتابع القوم علی ضرباً فوالله ما أقلموا عنی حتی قلت لهم : إن الله خلق ثلاثین صوراً فی کل صور فتختان . وهكذا کان القصاص مصدر شر وبلاء علی الإسلام والمسلمین .

٤ — بعض الزهاد والمتصوفة : فقد استباح هؤلاء لأنفسهم وضع الأحادیث والقصص فی الترغیب والترهیب ونحوهما ، وتأولوا فی الحدیث المتواتر المعروف : « من کذب علی مبدءاً فلیقبوا مقعده من النار » وقالوا : إنما نكذب للنبي ولا نكذب علیه ^(١) ، وهو جهل منهم باللغة والشرع فکمل ذلك کذب علیه ، لأن الکذب هو عدم مطابقة الأمر الواقع ، فکمل من ينسب إلى النبي ، أو إلى الصحابة ، أو إلى التابعین ما لم یقولوه ، فقد کذب علیهم ، قيل لأبي حصمة : فوح ابن أبي مریم : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فی فضائل القرآن سررة ؟ فقال : « رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقہ أبي حنيفة ومغازی محمد بن إسحاق ، فوضعت هذا حسبة لوجه الله وعن طریق هؤلاء دخل فی التفسير شيء كثير .

(١) ای لترویح دینه وشرعته ، لا للطعن فیهما .

٥ — انقل عن أهل الكتاب الذين أسلموا ككعب الأحبار ، ووهب ابن منبه ، وعبد الله بن سلام ، ونعيم الداري وأمناهم ، وقد حمل هؤلاء الكثير من الروايات المكذوبة ، والخرافات الباطلة ، الموجودة في القوراة وشروحها ، وكتبهم القديمة التي تلقوها عن أحبارهم ورهبانهم جيلا بعد جيل ، وخلفاء عن سلف ، ولم تكن هذه الإسرائيليات والروايات مما يتعلق بأصول الدين ، والحلال والحرام ، وهي التي جرى العلماء من الصحابة والتابعين ، فن بعدم على التثبت منها والتحرى عن روايتها ، وإنما كانت فيما يتعلق بالقصص ، وأخبار الأمم الماضية والملاحم^(١) ، والفتن وبدء الخلق ، وأسرار الكون ، وأحوال يوم القيامة .

وقد تنبه إلى هذا بعض الأئمة القدامى ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : المتوفى سنة ٧٢٨هـ ، في أثناء الكلام عن تفسير الصحابة ، قال : « وهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير^(٢) » ، في تفسيره عن هذين الرجلين : ابن مسعود ، وابن عباس ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب ، التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال : « بلغوا عني ، ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب عليّ مقمداً فليقبوا مقمداً من النار » رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب قوم اليرموك زاملتين^(٣) . من كتب أهل الكتاب

(١) جمع ملحمة وهو الواقع العظيمة .

(٢) السدي الكبير مختلف فيه : فمنهم من وثقة ، ومنهم من ضعفه ،

أما السدي الصغير فهو متهم بالكذب .

(٣) الزاملة : البعير الذي يحمل عليه يعني حمل بعيرين .

فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث ، من الإذن في ذلك ، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد للاعتقاد^(١) .

وقال أيضاً في رده على البكرى ، منكرأ عليه استدلاله بالحديث الذي يرويه عن استشفاع النبي ﷺ : هذا الحديث وأمثاله لا يحتج به في إثبات حكم شرعي ، لم يسبقه أحد من الأئمة إليه . فإن هذا الحديث لم ينقله أحد عن النبي ﷺ ، لا بإسناد حسن ولا صحيح ، بل ولا ضعيف يستأنس به ، ويعتضد به ، وإما نقل هذا وأمثاله كما تنقل الإسرائيليات التي كانت في أهل الكتاب ، وتنقل عن مثل كعب ووهب وابن إسحاق ونحوهم . من أخذ ذلك عن مسلمة أهل الكتاب أو غير مسلمتهم ، كما روى : أن عبد الله بن عمرو وقعت له صحف يوم اليرموك من الإسرائيليات ، وكان يحدث منها بأشياء^(٢) .

وقد وافق ابن تيمية على مقالته أحد تلاميذه ، وهو : الإمام الحافظ المفسر ابن كثير فذكر نحوه من ذلك في مقدمة تفسيره^(٣) .

وقد جاء بعد ابن تيمية : الإمام العالم المؤرخ ، واضح أساس علم الاجتماع : عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، فأبان عن ذلك بأوفى وأتم من هذا في مقدمته المشهورة في أثناء الكلام عن علوم القرآن من التفسير والقراءات ، قال : وصار التفسير على صنفين : تفسير نقل ، مسند إلى الآثار المنقولة عن السلف ، وهي معرفة الناسخ والمنسوخ ، وأسباب النزول ومقاصد الآي : وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين . وقد جمع المتقدمون في ذلك ، وأوعوا إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الفث ، والسمين ، والمقبول ، والردود .

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٤٥ .

(٢) الرد على البكرى ص ٦ .

(٣) تفسير ابن كثير والبغوى ٨/١ .

والسبب في ذلك : أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المسكونات ، وبدء الخليقة وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم ، وهم أهل التوراة من اليهود ، ومن تبع دينهم من النصارى ، وأهل الكتاب الذين بين العرب يومئذ بادية مثاهم ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ، ومعظمهم من حير الذين أخذوا بدين اليهودية ، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم - مما لا تناق له بالأحكام الشرعية التي يحاطون لها - مثل أخبار بدء الخليقة ، وما يرجع إلى الحدثن^(١) ، والملاحم ، وأمثال ذلك ، هؤلاء مثل : كعب الأخبار ووهب ابن منبه ، وعبد الله بن سلام وأمثالهم ، فامقلأت التفسير من المقولات عندهم وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم وليست مما يرجع إلى الأحكام ، فتعزى فيها الصحة التي يجب بها العمل ويساهل المفسرون في مثل ذلك ، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك ، إلا إنهم بعد صيتهم وعظمت أقدارهم لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة ، فقلعت بالقبول من يومئذ .

وفي كتب التفسير من هذه الإسرائيلية طامات وظلمات ، والكثير منها لم ينبه ناقلوه على أصله ، ولم يوقف على قائله ، فكانت مثاراً للشك والظن والنقول على الإسلام ونبيه ﷺ .

٦ - نقل كثير من الأقوال والآراء المنسوبة إلى الصحابة والتابعين من غير إسناد ومن غير تحر عن روايتها ، فمن ثم العبس الصحيح بالضعيف والحق بالباطل

وصار كل من يقع على رأى يعقده ويورده ثم يحىء من بعدهم فينقله على اعتبار أن له أصلاً وتحسيناً للظهر بقائله ولا يكلف نفسه مؤنة البحث عن منشأ الرواية وعن رويته ومن رواها عنه .

خطورة رفع هذه الإسرائيليات إلى النبى :

ولو أن هذه الإسرائيليات - ولا سيما المكذوب والباطل منها - وقف بها عند قائمها لكان الأمر محتملاً ببعض الشيء ولكن الشناعة وكبر الإثم : أن بعض الزنادقة والوضاعين وضعفاء الإيمان ، قد رفعوا هذه الامرائيليات إلى المعصوم عليه السلام ونسبوها إليه صراحة وهذا يكون الضرر الفاحش والجناية الكبرى على الإسلام والعجنى الآثم على النبى صلى الله عليه وآله فإن نسبة الغلط أو الخطأ أو الكذب إلى الراوى أيا كان أهون بكثير من نسبة ذلك إلى النبى صلى الله عليه وآله .

وإن ما اشغلت عليه بعض الإسرائيليات من الخرافات والأباطيل ليصد أى إنسان مهما بلغ من التسامح في هذا العصر الذى نعيش فيه عن الدخول في الإسلام ويحمّله على أن يظفر إليه نظرة الشك والارتياب .

ولهذا ركز المبشرون والمستشرقون طعونهم في الاسلام ، ونبهه على مثل هذه الإسرائيليات والموضوعات ، لأنهم وجدوا فيها ما يسمفهم على ما نصبوا أنفسهم له من الطعن في الإسلام وإرضاء لصلبيتهم التى رضعوها في لبان أمهاتهم .

وهذه الأباطيل والخرافات مهما بلغ إسنادها من السلامة من الطعن فيه ، لا نشك في تبرئة ساحة النبى صلى الله عليه وآله عنها (وَمَا يَفْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .

الموقوف من الاسرائيليات على الصحابة والتابعين

ولو أن هذه الاسرائيليات جاءت مروية صراحة عن كعب الأخبار أو وهب ابن مغيبة أو عبد الله بن سلام وأضرابهم لدلت بعزوها إليهم أنها مما حلوه وتلقوه عن كتبهم ورؤسائهم قبل إسلامهم ، ثم لم يزالوا يذكرونها بعد إسلامهم وأنها ليست مما تلقوه عن النبي أو الصحابة والسكانت تشير ينسبها إليهم إلى مصدرها ومن أين جاءت وأن الرواية الإسلامية بريئة منها .

ولكن بعض هذه الاسرائيليات بل الكثير منها جاء موقوفاً على الصحابة ومنسوبة إليهم رضى الله عنهم فيظن من لا يعلم حقيقة الأمر ، ومن ليس من أهل العلم بالحديث أنها معلقة عن النبي ﷺ لأنها من الأمور التي لا مجال للرأى فيها فلها حكم المرفوع إلى النبي ، وإن لم تكن مرفوعة صراحة .

حذر شديد :

وقد كان أئمة علم أصول الحديث والرواية أبعد نظراً وأصل تفكيراً ، وأوسع اطلاعاً وأدق في تعميمهم لقواعد الفقد في الرواية حينما قالوا : إن الموقوف على الصحابة يكون له حكم المرفوع إلى النبي بشرطين :

١ - أن يكون مما لا مجال للرأى فيه .

٢ - أن لا يكون معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب الذين أسلموا ، وبرواية الاسرائيليات ومن ثم : يجد الباحث الحصيف المنصف ، مخارج لهذه الروايات الموقوفة على الصحابة وهي في نفسها مكذوبة وباطلة فهي : إما اسرائيليات ، أخذها بعض الصحابة الذين رووها ، عن أهل الكتاب الذين أسلموا ورووها ليعلم ما فيها من الغرائب والمعائب ولم ينهوا على كذبها وبطلانها اعتماداً على ظهور كذبها وبطلانها ، ولعلمهم نهوا إلى كذبها وعدم صحتها ولكن لم ينقلوا هذا عنهم ، وإما أن تكون مدسوسة على الصحابة ، وضعها عليهم الزنادقة ، والملاحدون كي يظهروا الإسلام وحملته بها المظهر المنتقد المشين ، وأما ما يحتمل

الصدق والكذب منها وليس فيه ما يصدد نقلاً صحيحاً أو عقلاً سليماً ، فذكره لما فهموه من الإذن لهم في روايتها من قوله ﷺ : « وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » وهذا النوع أقل خطراً من الأول إلا أنه لا فائدة تذكر من الاشتغال به بل كان حجاباً لجمال القرآن وتفسيره الصحيح .

وكذلك جاء الكثير جداً من هذه الإسرائيليات عن التابعين واحتمال أخذها عن أهل الكتاب الذين أسلموا أكثر من احتمال أخذها عن الصحابة ، فلتسوها في الحقيقة هو ما ذكرت لك وهي : التوراة وشروجهما ، والعلوم وحواشيه وما تلقوه عن أبحارهم ورؤسائهم الذين افتروا ، وحرفوا وبدلوا ، ورواها الأول هم : كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما ، والنبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم يريثون من هذا (١) .

العلوم التي يحتاج إليها المفسر :

قال بعض العلماء : أخفاف الناس في تفسير القرآن : هل يجوز لكل أحد الخوض فيه ؟ فقال قوم : لا يجوز لأحد أن يعطى تفسير شيء من القرآن وإن كان عالماً أديباً مقسماً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار وليس له إلا أن ينتهي إلى ما روى عن النبي ﷺ في ذلك .

وممنهم من قال : يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسر إليها وهي خمسة عشر علماً :

أحدها : اللغة لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع .

قال مجاهد : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب

الله إذا لم يكن عارفاً بلغات العرب ، وقال الإمام مالك : « لا أوفى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جملة نكالا » أقول : والمراد : العلم باللغة الواسع ، المتعمق ولا يكتفى باليسير منه ، فقد يكون اللفظ مشتركاً ، وهو يعلم أحد المعنيين ، ويكون المراد الآخر وكذلك العلم بالفروق اللغوية ، والعلم باللغة : نثرها ونظمها من الأسباب التي مكنت لابن عباس أن يكون حبر القرآن ، ورأس المدرسة المسكية التي هي خير المدارس التفسيرية .

الثاني : النحو لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب ، فلا بد من اعتباره .

أخرج أبو عبيد عن الحسن أي البصري : أنه سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته ؟ فقال : حسن ففعلها فإن الرجل يقرأ الآية ، فيعيب بوجهها فيهلك فيها .

أقول : ومن لم يعرف النحو فرعاً يقع في أخطاء فاحشة ، قد تؤدي إلى الكفر ، وذلك مثل ذلك الرجل الذي قرأ قوله تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بجر « رسوله » فكاد يقع في الكفر وهو لا يعلم فكان هذا من الأسباب الحاملة على وضع علم النحو ^(١) .

الثالث : علم التصريف لأن به تعرف أبنية الكلمات والصيغ قال ابن فارس ومن فاته علمه فاته المعظم ، لأن وجد مثلاً كلمة مبهمه فإذا صرفها انضحت بمصادرها فإنها تسعمل في النور على الدابة وفي الحصول على المطلوب ، وفي الغضب وفي الغنى وفي الحب ، وإنما تتميز بالمصادر ، يقال : وجد ضالته وجداناً - بكسر الواو - ومطلوبه وجوداً - بضمها - وفي الغضب موجودة - بكسر الجيم - وفي

وجداً - بضم الواو - وفي الحب وجداً - بفتح الواو - (١).

وقال الزمخشري في تفسيره : من بدع التفسير قول من قال : إن الإمام في قوله تعالى : (يوم ندعو كل أناس بإمامهم) (٢) أنه جمع أم ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم ، وقال : وهذا جهل أوجب جهله بالتصريف فإن أما لا تجمع على إمام ، وصدق الزمخشري - رحمه الله - فهذا من بدع التفسير حقاً .

الرابع : علم الاشتقاق لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما ، كالسيح : أهو من السياحة ، أو المسح فن الأول : سمي المسيح مسيحاً لكثرة سياحته ، وأما الثاني : فلا فقه كان لا يسح على ذي عاهة إلا براً يأذن الله تعالى . ومثل ذلك أيضاً النبي ، أهو من النبأ بمعنى الخبر ، فهو مخبر - بكسر الباء - عن الله ، أو مخبر - بفتح الباء - منه أو هو من النبوة بمعنى الرفعة وليس من شك في أن المعنى يتغير بتغير أصل الاشتقاق .

الخامس ، والسادس ، والسابع : (علوم المعاني والبيان والبدیع ، لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعاني ، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب بوضوح الدلالة أو خفائها ، وبالثالث وجوه تحسين الكلام . وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة وهي من أعظم أركان المفسر .

(١) نقله ابن الصلاح في مقدمته ص ١٦٧ عن المصافي بن زكريا النهرواني ، وقد بين العراق في تعليقاته على المقدمة أن هذه المصادر ليست موضع اتفاق وهو الحق كما يعلم ذلك من مراجعة « القاموس » و « لسان العرب » فاعل مراد هذا القائل : أن ذلك هو الغالب « والكثير في الاستعمال » هامش الاسرائيليات والموضوعات ص ٤٩ .

(٢) الاسراء ٧١ .

لأنه لا بد له من أن يعلم ما يقتضيه الإعجاز ، وإنما يدرك بهذه العلوم .

وقال السكاكي : اعلم أن شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحاة ولا طريق لتحصيله لغير ذوى الفطرة السليمة إلا التمرن على علمى المعانى والبيان .

أقول : وتعلم البلاغة بالطريقة التى وضعها السكاكى وأمثاله من قعدوا القواعد وفلسفوها ، لا تكون ملكة ولا تربي ذوقاً وكثير ممن درس البلاغة على هذا النحو الجاف لا يستطيع أن يكتب صحيفة أو يحبر مقالا رائقاً مشرقاً ، يأخذ بمجامع القلوب ، ويستولى على النفوس فضلاً عن كتاب .

وإنما الذى يحدى فى تكوين الملكة وتربية الذوق البلاغى ، وإرهاق الحس الأدبى هو : مزاولة الجيد من القول ، والبايغ من كلام العرب نثراً ونظماً والمقارنة ، والموازنة بين الأساليب وطرق البيان ، وكثرة المداينة والممارسة لكلام البلغاء والفصحاء ، وهى طريقة الإمام عبد القاهر الجرجانى ومدرسته ، وذلك كما صنع فى كتايبه الجليلين : « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » حيث قد يقسهل على المفسر كتاب الله إدراك ما فيه من فصيح الكلام وبلغ المعانى وأسرار الإعجاز ، وما أحسن ما قاله ابن أبى الحديد فى هذا قال : اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح والرشيح والأرشق من الكلام أمر لا يدرك إلا بالذوق ولا يمكن إقامة الدلالة عليه ، وهو بمنزلة جاريتين : إحداها بيضاء مشربة بحمرة دقيقة الشفتين نقية الثفر كحلأ العينين أسيلة الخدين ، دقيقة الأنف معتدلة القامة ، والأخرى دونها فى هذه الصفات والمحاسن لكنها أحلى فى العيون والقلوب منها ، ولا يدرك سبب ذلك ولكنه يعرف بالذوق والمشاهدة ولا يمكن تعليمه ، وهكذا الكلام . نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه ، وملاحظتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدركه كل من له عين صحيحة ، وأما الكلام : فلا يدرك إلا بالذوق وليس كل من اشتغل بالنحو واللغة والفقهاء يكون من أهل الذوق ،

وعمن يصاح لانقاذ الكلام ، وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان ، وراضوا أنفسهم بالرسائل ، والخطب والكتابة ، والشعر ، وصارت لهم بذلك دراية وملكة تامة فإلى هؤلاء ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام وفضل بعضه على بعض .

وقال الزمخشري : من حق مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز أن يعاهد بقاء النظم على حسنه ، والبلاغة على كلها ، وما وقع به التحدى سالما من القادح .

الثامن : علم التراءات ، لأن به يعرف كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ، وبالتراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض .

التاسع : علم أصول الدين ، ليعرف وهو يفسر القرآن ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز له ، وليعرف الفرق بين العقائد والشرائع ، وما هو من أصول الدين ، وما هو من فروعها .

العاشر : علم أصول الفقه ، لأن به يعرف وجه الاستدلال على الأحكام ، وطريقة استنباطها من النصوص .

الحادي عشر : علم أسباب النزول وعلم التخصص والأخبار لأن بمعرفة سبب النزول يعرف المعنى المراد من الآية ، كما أنه يزيل الإشكال عن بعضها ، ويبين بعض حكم الله في التشريع ، ويعلم القصص يعلم ما هو من الإسرائيليات التي دست في الرواية الإسلامية وما ليس منها وما هو حق وما هو باطل .

الثاني عشر : علم الناسخ والمنسوخ وهو مهم للمفسر ، ولما وقع في خطأ كبير .

الثالث عشر : علم الفقه إذ به يعرف مذاهب الفقهاء ، ومن أحقج منهم بالآية ومن لم يحقج بها ، وطريقة كل منهم في فهم الآية والأخذ بها أو الإجابة عنها .

الرابع عشر : علم الأحاديث والسنن والآثار المينة لتفصيل ، الجمل
وتوضيح المبهم وتخصيص العام ، وتقييد المطلق إلى غير ذلك من وجوه بيان
السفة للقرآن .

الخامس عشر : علم الموهبة وهو علم يورثه الله تعالى لمن همل بما علم ، وإليه
الإشارة بحديث النبي ﷺ : (من همل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم) قال
ابن أبي الدنيا : وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له .

فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها فنفسر
القرآن بدونها كان مفسراً بالرأى المنهى عنه ، وإذا فسر مع حصولها لم يكن
مفسراً بالرأى المنهى عنه والصحابة والتابعون كانت عندهم علوم العربية بالطبع
بالاكتساب ، واستفادوا العلوم الأخرى من النبي ﷺ .

قال الإمام السيوطي : ولعلك تستشكل علم الموهبة ، وتقول : هذا شيء
ليس في قدرة الإنسان ، وليس كما ظننت من الإشكال ، والطريق إلى تحصيله :
ارتكاب الأسباب الموجبة من العمل والزهد .

قال الزركشي في البرهان : اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ،
ولا يظهر له أسرارها وفي قلبه بدعة ، أو كبر ، أو هوى ، أو حب الدنيا أو وهو
مُصرٌّ على ذنب ، أو غير متحقق بالإيمان ، أو ضعيف التحقيق ، أو يعقّد على
قول مفسر ليس عنده علم أو راجع إلى معقوله ، وهذه كلها حجب ، وموانع
بعضها أكد من بعض .

قال السيوطي : ويدل على هذا المعنى : (سأصرف عن آياتي الذين
يتكبرون في الأرض بغير الحق)^(١) قال سفيان بن عيينة يقول : « أنزع

عنهم فهم القرآن » أخرجه ابن أبي حاتم ^(١) .

أقول : وعلم الموهبة ثمرة من ثمرات التقوى ، والتقوى لها معنيان : معنى
نفسى وهى : خشية الله ومراقبته فى السر والعلن ، وهذا هو ما أراده النبى ﷺ
حينما قال : « التقوى ها هنا » ثلاثاً ، وأشار إلى صدره ، رواه مسلم . ومعنى
ظاهرى وهو : الاستقامة على الدين وذلك بامتنال الأمور واجتناب المنهيات
وقد تسمو بصاحبها . فتصل به إلى حد فعل النوافل والمستعبات أيضاً ، واتباع
مكارم الأخلاق ، وتوقى الشبهات خشية الوقوع فى المآثم والمحرمات ، والتقوى
بمعنيها لا بد منها لمن يتصدى لشرح كتاب الله ، وفى هذا المعنى قوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا إن تقوا الله يجعل لكم فرقاناً) ^(٢) أى معنى فى القلب
يفرق به بين الحق والباطل .

وليتمثل المفسر لكتاب الله أنه يفسر كلاماً لا ككلام الناس ، وأنه
قائم بين يدى الله الواحد الأحد ، الجبار ، الكبير المتعال المنتقم ، وأن أى تقصير
أو تساهل فيه يعتبر كذباً على الله واقتراء عليه .

وساوا بطانات الملوك والرؤساء والأمراء ، والوزراء ينبئوكم بأن الواحد منهم
محسوب عليه كل كلمة ، بل كل حرف ينطق به ومؤاخذ على كل ما يصدر منه .
مهمل ، وأن كلمة يقولها ، ربما تطيح بعنقه أو تقصيه عن منصبه ، فما بالسك
بمن يفسر كلام رب الأرباب وملك الملوك ؟ ويقول : مراد الله كذا أو عنى
الله كذا ؟ .

وهذا هو السر فى أن بعض كبار الصحابة والتابعين ومن بعدهم كان يتخرج
غاية التخرج من القول فى تفسير القرآن الكريم ، ومع ما كانوا عليه من العلم

(١) الاتقان ج ٢ ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٢) الانفال : ٢٩ والفرقان : مصدر كالرجحال والغفران .

العزيز والعقل المستنير والقلب المستضيء^(١).

علوم أخرى يحتاج إليها المفسر :

وقد زاد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده هو وتلميذه السيد محمد رشيد رضا بعض العلوم الأخرى وهي :

١ — أن يكون عالماً بالسيرة ، ولا سيما سيرة النبي ﷺ وسيرة أصحابه النبلاء رضوان الله عليهم وعالماً بالتواريخ وأحوال الأمم الماضية ولا سيما تاريخ الأنبياء السابقين ، والملوك الغابرين ، فإن ذلك يعين المفسر على إصابة وجه الحق والصواب .

٢ — أن يكون على علم بعلم الاجتماع البشري ، وعلم النفس ، فإن هذين العلمين يعينان المفسر على فهم المراد من بعض الآيات وتفسيرها تفسيراً علمياً صحيحاً ، والكشف عما فيها من أسرار اجتماعية ونفسية وقارئ التفسير اليوم تستويه التفاسير المدهمة بالمباحث النفسية والاجتماعية .

وكيف يتأتى للمفسر الذي يجعل قواعد هذين العلمين الصحيحة أن يفسر هذه الآيات وأمثالها ، كقوله تعالى : (كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ . وَأُنزِلَ مَعَهُمُ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(٢)) . وقوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ

(١) الاسرائيليات والموضوعات للدكتور / أبو شهبة ص ٤٨ - ٥٥ .

(٢) البقرة : ٢١٣ .

وَمَتَّ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ^(١) . وقوله تعالى :
(إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ^(٢)) . وقوله تعالى :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبْرًا وَلَا دُؤًا
مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْيَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا
لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(٣)) . وقوله تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ
فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسْمَائِهِمْ وَلَعَرَفْنَاهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ^(٤)) إلى نحو
ذلك من الآيات .

٣ - أن يكون على علم بتاريخ الأديان السماوية ، كاليهودية والنصرانية
وما دخلهما من تحريف وتبديل حتى يستطيع أن يفسر مثل قوله تعالى : (يُخْرِجُونَ
السَّكَّامَ مِنْ بَعْدِ مُوَاضِعِهِ)^(٥) والمذاهب الدينية غير السماوية : كالبرهمية ،
واليودية ، والمزدكية ، والمناوية ونحوها وبذلك يستطيع المفسر أن يصل إلى الحق
والصواب حينما يعرض الآيات التي جادلت أهل الكعاب ، ولا سيما النصاري
في عقيدتي القليث والصلب^(٦) .

ما يجوز تفسيره وما لا يجوز

من التفسير ما هو ظاهر واضح ، يلمه العالم باللسان العربي ومنه ما لا يعذر
أحد بجهالة ، ومنه ما لا يجوز التكلم فيه إلا للعلماء الراسخين في العلم ومنه ما لا
يجوز التكلم فيه إلا للعلماء الراسخين في العلم ، ومنه ما لا يجوز الاشتغال به ،

(١) هود : ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) آل عمران : ١١٩ .

(٣) الرعد : ١١ .

(٤) المائدة : ٤١ .

(٥) محمد : ٣٠ .

(٦) راجع : الاسرائيليات والموضوعات ص ٥٥ - ٥٧ .

لأنه لما استأثر الله بعلمه فلا يخرج منه الباحث بطلان .

وقد أثرت عن الصحابي الجليل جابر القرآن ابن عباس رضى الله عنهما مقالة في هذا ، يستحسن أن نذكرها فقد أخرج ابن جوير وغيره من طرق عن ابن عباس قال : التفسير أربعة أوجه : وجه تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهاقه ، وتفسير تعرفه العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم رواه مرفوعاً^(١) بسند ضعيف بلفظ : « أنزل القرآن على أربعة أحرف » أى أوجه : حلال وحرام لا يعذر أحد بجهاقه ، وتفسير تعرفه العرب ، وتفسير تفسره العلماء ومنشابه لا يعلمه إلا الله تعالى . ومن ادعى علمه سوى الله تعالى فهو كاذب » وفي إسناد محمد بن السائب السكلي وهو متهم بالكذب^(٢) وقد وضع لنا كلمة ابن عباس وشرحها الإمام لزر كشي في البرهان فقال :

هذا تقسيم صحيح فأما الذى تعرفه العرب فهو : الذى يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك : اللغة والإعراب فعلى المفسر معرفة معانيها ومنشآت أسماؤها ولا يلزم ذلك القارىء ، ثم إن كان ما يتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين وإن كان يوجب العلم لم يكف بذلك . بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهد من الشعر . وأما الإعراب : فما كان اختلافه محيلاً للمعنى : وجب على المفسر والقارىء تعلمه ليوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، ويسلم القارىء من اللحن وإن لم يكن محيلاً للمعنى : وجب تعلمه على القارىء ليسلم من اللحن ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود بدونه .

(١) المرفوع : ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم — من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقى أو خلقى .

(٢) تفسير ابن كثير والبغوى ج ١ ص ١٥ ط المناء .

وأما ما لا يعذر أحد بجهله ، فهو ما تقبدر النصوص إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً يعلم أنه مراد الله تعالى . فهذا التقسيم لا يلتبس تأويله إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : (قَاعَلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(١) وأنه لا شريك له في الإلهية وإن لم يعلم أن (لا) موضوعة في اللغة للنفي ، و (إلا) للإثبات ، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) ونحوه طلب إيجاب المأمورة . وإن لم يعلم أن ضيغة (افعل) للجوب فما كان من هذا القسم لا يعذر أحد يدعى الجهل بمعاني ألفاظه لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة .

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة لقيام الساعة وتفسير الروح والحروف المقطعة في أوائل السور^(٢) وكل مقشابه في القرآن عند أهل الحق فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بنفي من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله .

وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم فهو الذي يغلب عليه إطلاق القأويل وذلك استنباط الأحكام وبيان الحمل وتخصيص العموم . وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي فإن كان أحد المعنيين أظهر وجب الحمل عليه إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي وإن استعمل والاستعمال فيهما حقيقة لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية . وفي الآخر شرعية . فالحمل على

(١) محمد صلى الله عليه وسلم ١٩٠

(٢) مثل : الم ، والمص ، الر ، كميمص ، يسى ، .. الخ .

الشرعية أولى^(١) إلا إن دل دليل على إرادة الحقيقة كما في قوله : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ
إِنْ صَلَاتَكَ سَكَنَ لَهُمْ) ولو كان في أحدهما حقيقة عرفية وفي الآخر لغوية ،
فالحمل على العرفية أولى^(٢) وإن اتفقا في ذلك أيضاً فإن تنافى اجتماعهما ولم
يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء للحيض ، والظهور . اجتهد في المراد منهما
بالأمارات الدالة عليه فما ظنه فهو مراد الله تعالى في حقه وإن لم يظبر له شيء .
فهل يتغير في الحمل على أيهما شاء . ويأخذ بالأغلظ حكماً أو بالأخف ؟ أقوال وإن
لم يقنأنا وجب الحمل عليهما عند المحققين ويكون ذلك أبغ في الإيجاز والفصاحة
إلا إن دل دليل على إرادة أحدهما^(٣) .

وقال ابن النقيب : اعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام :

(الأول) : علم لم يطالع الله عليه أحداً من خلقه ، وهو ما استقام به من
علوم أسرار كتابه من معرفة كنه ذاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو وهذا لا يجوز
لأحد الكلام فيه بوجه من الوجوه إجماعاً .

(الثاني) ما أطلع الله عليه نبيه من أسرار الكتاب واختصه به وهذا
لا يجوز الكلام فيه إلا له عليه السلام ، أو لمن أذن له ، وأوائل السور من هذا القسم
وقيل من القسم الأول . .

(١) وذلك مثل لفظ الصلاة والزكاة فإن الصلاة معناها في اللغة الدعاء
والزكاة معناها النماء والطهارة لكن لهما معنى شرعي ، وهو في الصلاة :
الأقوال والأفعال المبتدأة بالكتير ، المختمة بالتسليم ، والزكاة إخراج
جزء من المال بشروطه لفقير وغيره من مصارف الزكاة ، فالكلمتان عند
الاطلاق تنصرفان إلى المعنى الشرعي .

(٢) وذلك مثل لفظ المسجد فإن له معنى لغوياً وهو مكان السجود ،
ومعنى عرفياً وهو المكان المعد للعبادة فلفظ مسجد ينصرف عند الإطلاق إلى
الحقيقة العرفية .

(الثالث) علوم علمها الله نبيه ، مما أودع في كتابه من المعاني الجليلة والخفية وأمر بتعليمها ، وهذا ينقسم إلى قسمين :

١ - منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع ، وهو أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات واللغات وقصص الأمم للماضية وأخبار ما هو كائن من الحوادث ، وأمور الحشر والمعاد .

٢ - ومنه ما يؤخذ بطريق النظر ، والاستدلال والاستخراج من الألفاظ وهو قسمان :

١ - قسم اختلفوا في جوازه وهو : تأويل الآيات المتشابهة في الصفات (١) .

٢ - وقسم اتفقوا عليه وهو : استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية لأن مبناها على الأقيسة ، وكذلك فنون البلاغة ، وضروب المواعظ ، والحكم والإشارات لا يمنع استنباطها منه واستخراجها لمن له أهلية .

وروى عن الإمام الشافعي - رضى الله تعالى عنه - أنه قال : لا يحل تفسير التشابه إلا بسنة عن رسول الله ﷺ ، أو خبر عن أحد من أصحابه أو إجماع العلماء ومن هذه النصوص الحيدة التي تدل على العمق في البحث ، والأضالة في الرأي والدقة في التفكير نعم أن من القرآن ما لا يجوز الخوض فيه قط ، وأن منه ما الأولى عدم الخوض فيه ، لأنه لا يؤدي إلى أمر تركز إليه النفس ، ويطمئن إليه القلب ، وإن هذا وذلك لم يرد فيه عن المعصوم ﷺ - روايات صحيحة ثابتة ، وإنما الكثرة الكثيرة منها روايات ضعيفة أو واهية أو مكذوبة مختلطة . وما ورد فيها عن الصحابة والتابعين فعظمه لم يصح عنهم ، لأنهم ما كانوا يخوضون في مثل هذا ، والكثير منه من قبيل الإسرائيليات والأخبار الباطلة

(١) راجع المحكم والمتشابه في الباب الثاني من هذا الكتاب .

التي تلقوها عن أهل السكاب الذين أسلموا واتخذت في ظاهر الأمر شكل الرواية الإسلامية وما هي منها في شيء^(١).



تراجم لأشهر المفسرين

من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

أولاً : من الصحابة :

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله ابن الزبير - رضى الله عنهم أجمعين - أما الخلفاء الأربعة : فإن أكثر من روى عنه منهم في التفسير : علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - لتخليه عن مهام الخلافة : طيلة مدة الخلفاء الثلاثة . ولأخرو وفاته عنهم .

وأما الخلفاء الثلاثة الأول : فالرواية عنهم في التفسير قليلة جداً وذلك بسبب تقدم وفاتهم ولاشغافهم بمهام الخلافة . فالصديق : كان شاغله الأكبر القضاء على الفتن . فلما قضى عليها شرع في نشر الإسلام في الشام والعراق . فلم يكن عنده مقسع للرواية . وأما الفاروق : عمر - رضى الله عنه : فكان شاغله الأكبر الفتوحات الإسلامية واستكمال بناء الدولة وإن كانت الرواية عنه أكثر من الرواية عن سلفه العظيم . .

وذو النورين : عثمان - رضى الله تعالى عنه - شغل بإتمام الفتوحات وبافتنة الكبرى في عهده التي انتهت بقتله . وإن كانت الرواية عنه أكثر من الرواية عن الشيخين ، فقد كان مقرباً طيلة عهدهما . والمكترون من هؤلاء هم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن عباس . وإليك كلمة موجزة عن كل منهم . .

علي بن أبي طالب

هو : علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف .
ابن عم رسول الله ﷺ - وزوج ابنته السيدة فاطمة - رضى الله عنها -
وقد كانت نشأته في بيت النبوة من الأسباب المهمة في كثرة ما حمل من علم ،
ما اشتهر به من قناعة : هذا إلى ما وهبه الله من فطرة سليمة لم تتدنس بشيء
من أمور الجاهلية فلم يسجد اصم قط ، ولم يشرب خمرًا . ولا اقترف إثمًا ،
وما كان يتمتع به من قلب مضى وعقل ذكي ، ولسان فصيح بليغ ، وقد روى
معه عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل ، قال : شهدت عليًا يخطب وهو
يقول : « سلوني ، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به ، وسلوني عن
كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم : أبليل نزلت أم بنهار ؟ أم في سهل
أم في جبل ؟ »

وأخرج أبو نعيم في الحلية بسنده عن علي قال : « والله ما نزلت آية إلا وقد
علمت فيم أنزلت ؟ وأين نزلت ؟ إن ربي وهب لي قلبًا عقولًا ، ولسانًا شتولًا ،
وقد اشتهر بالفصاحة والبلاغة والبيان ، والفقه ، وحل المشكلات حتى قيل فيه :
« قضية ولا أبا حسن لها » .

وقد اقبل - رضى الله عنه - بشيعة أسرفوا في حبه ، فوضعوا روايات كثيرة
جداً في فضائله ، وفي التفسير وغيره . وألصقوا به ما هو برىء منه ، وقابلهم
المبغضون لهم فوضعوا في ذمه ، ولمزه ، وهزه شيئاً غير قليل ، وهكذا نجد أنه
هلك فيه رجالان : محب غال ، ومبغض قال . .

وقد نقد أئمة الحديث وحفاظه هذه المرويات ، وبينوا الصحيح ، والضعيف
والمكذوب والمقبول من الردود ، وسيأتي إن شاء الله بيان الكثير من ذلك .

عبد الله بن مسعود

هو عبد الله بن مسعود ، بن غافل ، بن حبيب ، بن شمع ، بن هذيل مات أبوه في الجاهلية وأسلمت أمه وصحبت النبي فلذلك نسب إليها أحياناً .

أسلم قديماً ، وكان كثير الملازمة لرسول الله ﷺ - وصاحب سواكه ومطهرته ، وحامل نعليه ، كان من حفاظ القرآن المجيد له ، والمعروفين بإقراءه للصعابة وغيرهم ، وفي صحيح البخارى عن شقيق بن سلمة قال : « خطبنا عبد الله فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ - بضعا وسبعين سورة ، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ - أنى من أعلمهم بكتاب الله ، وما أنا بخيرهم » .

وفي صحيح البخارى عن مسروق ، قال : ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو ، يعنى : ابن العاص ، فقال : « لا أزال أحبه بعدما سمعت النبي ﷺ - يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود ، وسالم ، ومعاذ ، وأبى بن كعب » . وقد كان من أعلم الناس بتفسير القرآن الكريم ، بل كان يرى نفسه أنه أعلم الناس بكتاب الله ، روى البخارى في صحيحه بسنده عن ابن مسعود قال : « والله الذى لا إله غيره ، ما أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت ، ولا نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله منى تباغه الإبل لركبت إليه ^(١) .

وناهيك برجل زكاة على بن أبى طالب ، وشهد له بسعة علمه بالقرآن والسنة ، أخرج أبو نعيم عن أبى البختري ، قال : قالوا لعلى : أخبرنا عن ابن مسعود ، قال : « علم القرآن والسنة ثم انتهى » ، وكفى بذلك علما ، وشهد له من التابعين : مسروق بن الأجدع من خيار التابعين وفضلائهم ، قال : وجدت

(١) صحيح البخارى كتاب الفضائل - باب مناقب عبد الله بن مسعود ، وكتاب فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي :

أصحاب محمد ﷺ - مثل الإخاد^(١) يروى الواحد ، والإخاد يروى الاثنان ، والإخاد « لو ورد عليه الناس أجمعون لأصدرهم^(٢) » وأن عبد الله بن مسعود من تلك الأخاد .

وقد كان له تلاميذ أخذوا عنه ، وتخرجوا به ، وملاؤا الأرض من علمه ، روى عن الإمام علي بن المديني أنه قال : « لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ يقولون بقوله في الفقه ، إلا ثلاثة : عبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، كان لكل رجل منهم أصحاب يقولون بقوله ، ويفتون الناس » .

وقد رويت عنه روايات كثيرة في التفسير ، وقد عني بها أئمة الحديث وتقودها ، وبينوا الصحيح من الضعيف ، والمقبول من المردود ، وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل ثلاث وثلاثين ، - فرضى الله عنه وأرضاه .

أبي بن كعب

هو : أبي بن كعب بن قيس ، من بني النجار الأنصاري الخزرجي ، يكنى : أبا المهدر ، وأبا الطفيل ، كان من السابقين إلى الإسلام ، من الأنصار شهد العقبة ، وهدراً ، وما بعدها ، وهو أحد المشهورين بحفظ القرآن من الصحابة ، وياقوته ، وقد سبق ذلك آنفاً ، وقد قال فيه عمر « أبي أقرونا » رواه البخاري .

ومن فضائله : أن النبي ﷺ - قرأ عليه القرآن ، روى البخاري في صحيحه

(١) الإخاد : بكسر الهمزة الموضع الذي يجلس الماء كالغدير .

(٢) أي لرجعوا وهم مرتعون جميعاً .

بسفده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : « قال النبي ﷺ - لأبي :
إن الله أمرني أن أقرأ عليك : (لم يكن الذين كفروا ...)^(١) » قال : وسماني ؟
قال : « نعم » فبكى ...^(٢) .

ولما قرأ عليه النبي ﷺ - ليزداد علماً بالقراءة من النبي ﷺ - ويزداد
تتبعاً فيها ، وليسكون عرض القرآن وأخذه عن شيخ مقرئ ، سنة متبعة ، ولاتنبه
على فضيلة أبي وتقدمه في حفظ القرآن ، وليس المراد أن يعلم منه النبي ﷺ
شيئاً ، أو يستدكره منه بهذا العرض ، وقد روى عنه في التفسير نسخة كبيرة
يروىها أبو جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية عنه ، وهذا
إسناد صحيح ، وقد أخرج ابن جرير ، وابن أبي حاتم منها كثيراً ، وكذلك
الحاكم في مستدركه ، وأحمد في مسنده وكانت وفاته سنة ثلاثين ، فوضى الله
عنه ...



زيد بن ثابت :

هو : زيد بن ثابت بن الضحاك ، بن زيد بن لؤذان ، من بني مالك ابن
النجار كاتب الوحي وأحد فقهاء الصحابة ، وحفاظهم القرآن ، والمشهورين بإقراءه
وقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن قتادة عن أنس - رضى الله عنه - قال :
« جمع القرآن على عهد النبي ﷺ - أربعة كلهم من الأنصار : أبي بن كعب

(١) يعنى سورة البينة ، وذلك لما فيها على وجازتها من التوحيد ،
والرسالة والاخلاص في العبادة ، وفي ذكر الكتب المنزلة اجتمالا ، وذكر
الصلاة والزكاة والمعاد ، وبيان أهل الجنة ، والنار .
(٢) صحيح البخاري - كتاب فضائل الصحابة - باب مناقب أبي
ابن كعب وانما بكى لأن تسمية الله له تشريف عظيم فبكى اما فرحا ،
واما خشوعا وخوفا ان لا يقوم بشكر تلك النعمة .

ومعاذ بن جبل وأبو زيد ، وزيد بن ثابت^(١) ، قلت لأنس : من أبو زيد ؟ قال : أخذ هو . « ، وقد اختلف في اسم أبي زيد هذا على أقوال ، أرجحها : أنه قيس ابن السكن من بني جزام الأنصاري البخاري ، رواه ابن أبي داود^(٢) ، وبحسبه فضلا ومفخرة ، أنه هو الذي جمع القرآن في المصحف في عهد الصديق ، بعد أن كان مفرقا في المسبب والإكتاف ، والخاف ، والجلود ، وأنه كان رئيس الجماعة التي كتبت المصاحف في عهد سيدنا عثمان - رضي الله عنه^(٣) .

وقد كان له أصحاب يفتقروا به ، وأخذوا عنه ، ونشروا علمه ، وقد شغقت في ذلك مقالة الإمام ابن المديني آنفاً ، وقد ورد عنه في التفسير مرويات كثيرة إلا أنه أقل من سابقه ، وقد نقدها الأئمة الحفاظ ، ويفتوا منزلتها من الصحة أو الحسن ، أو الضعف وكانت وفاته سنة خمس وأربعين للهجرة . .

عبد الله بن عباس

هو : عبد الله بن العباس ، بن عبد المطلب ، بن هاشم ، ابن عم النبي ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وهو ترجمان القرآن ، ودعا له النبي ﷺ فقال : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل » رواه أحمد والطبراني وفي صحيح البخاري بلفظ : « اللهم علمه الحكمة » وفي رواية : « اللهم علمه الكتاب » وهو مفسر لما قبله ، وأن المراد بالحكمة : علم القرآن ، وكان ابن عباس من أعلم الصحابة بتفسير القرآن ، قال فيه ابن مسعود : « نعم ترجمان القرآن : ابن عباس »

(١) المراد بجمعه : حفظه واستظهاره عن ظهر قلب والمراد : أنهم أكثر الصحابة حفظاً للقرآن من الأنصار من قبيلة الخزرج وآلا فقد كان يحفظه العدد الجم من المهاجرين ، وغيرهم من القبائل .

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ٤٤ ، ولينظر تحقيق هذا في كتابنا : « المدخل لدراسة القرآن الكريم » .

(٣) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب جميع القرآن .

« رواه ابن سعد والبيهقي في الدلائل ، وقد عرف بفزارة العلم ، حتى لقب بالخبر ، والبحر ، وكانت له مدرسة لها سماتها وخصائصها ، وأصحاب يقومون بعلمه . ويقولون بقوله ، ونشروا علمه على أوسع ما يكون النشر ، ولعلك على ذكر من مقالة ابن المديني الآتفة وكان الفاروق هجر - رضي الله عنه - يجلسه على حذائه سنه ، ويعرف قدره ، حتى كان يدخله مجلسه مع الأشياخ من الصحابة ، روى عن الحسن البصري : أن ابن عباس كان من القرآن بمزول ، كان هجر يقول : « ذاكم قتي الكهول ، إن له لساناً ستولاً ، وقلبا عقولاً » ، وقد مر أنه لما وجد بعض الصحابة من إدخاله معهم ، وقالوا : إن لنا أبناء مثله ، دعاه ودعاهم ، ثم سألهم وسأله فتبين لهم أنه ليس كغيره وأن له من العلم ما يؤهله لذلك ، ومن أراد زيادة في هذا : فليرجع إلى الإتيان^(١) .

وقال الأعمش عن أبي وائل : « استخلف على عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس ، فقرأ في خطبته سورة البقرة ، وفي رواية : سورة النور ، ففسرها تفسيرا لو سمعته الروم والترك ، والدليم لأسلموا »^(٢) .

وقد ورد عنه في تفسير القرآن ما لا يحصى كثرة ورويت عنه من طرق كثيرة ، وفيها الصحيح ، والحسن . والضعيف . بل والموضوع شيء كثير . وأما التفسير المطبوع المنسوب إليه . ففي صحة نسبته إليه شك غير قليل . وليس هنا موضع بيان ذلك .

وقد نقد أئمة الحديث ، وصيارفته العارفون بالرجال جرحا . وتعديلا . وبالعلل - المرويات عنه . وطرقها عنه . وبينوا الفث من السمين . والمقبول من المردود . وما حمله عن أهل الكتاب الذين أسلموا من الإسرائيليات . مما حمله

(١) الإتيان ج ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٤٥ .

عن غيرهم . وسفمرض لذلك بالتفصيل في نقد التفسير بالمأثور - إن شاء الله تعالى -
وكانت وفاته بالطائف سنة ثمان وخمسين للهجرة . وقبره هناك معروف . فوضى
الله عنه وأرضاه .

أما أبو موسى ، وعبد الله بن الزبير . فما روى عنهما في التفسير أقل مما
روى عن سابقهما وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير
كأنس وأبي هريرة . وابن عمر . وجابر . وغيرهم وقد ورد عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص . أخبار كثيرة في التفسير ولا سيما فيما يتعلق بقصص الأنبياء . وأخبار
الفتن . وأحوال يوم القيامة قال السيوطي : وما أشبهها بأن يكون مما تحمله عن
أهل الكتاب : يعنى من الإسرائيليات^(١) .

ثانيا : من التابعين :

وقد اشتهر بالتفسير من التابعين كثيرون من أعيانهم : مجاهد بن جبر .
وسعيد بن جبير . وعكرمة مولى ابن عباس . وعطاء بن أبي رباح . والحسن
البصرى . ومسروق بن الأجدع . وسعيد بن المسيب وأبي العالية . والربيع
ابن أنس ، والضحاك بن مزاحم . وغيرهم كثيرون . وقد تقدمت الإشارة إليهم .

ثالثا : أشهر المفسرين بعد التابعين :

١ - ابن جرير الطبرى :

هو : محمد بن جرير بن يزيد الطبرى . أبو جعفر . المؤرخ . المفسر . الإمام
ولد في آمل طبرستان في سنة ٢٢٤ هـ . واستوطن بغداد . حتى توفي بها
سنة ٣١٠ هـ .

عرض عليه القضاء فامتنع . وكان المحققين في شتى العلوم . من التفسير والتاريخ وسائر العلوم . من أشهر مؤلفاته كتاب التفسير آنف الذكر . وكتاب اختلاف الفقهاء . والمسترشد في علوم الدين . وغير ذلك ^(١) .

٢ - الحافظ ابن كثير :

هو : إسماعيل بن عمرو بن كثير بن ضو بن درع . القرشي . البصري . ثم الدمشقي أبو القراء . همداد الدين . حافظ مؤرخ . فقيه . ولد في قرية من أهمال بصرى الشام سنة ٥٧٠ هـ . وانتقل مع والده إلى دمشق . ورحل في طلب العلم حتى أصبح حجة يفتل عنه العلماء ومن آثاره الخالدة :

١ - تفسير القرآن العظيم .

٢ - البداية والنهاية .

٣ - طبقات الشافعية .

٤ - الاجتهاد في طاب الجهاد .

٥ - الباعث الخيـث إلى معرفة علوم الحديث .

٦ - التـسكيل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل .

وغير ذلك من العلوم المفيدة . توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٤٤ هـ ^(٢) .

(١) راجع في ترجمته : تذكرة الحفاظ (٣٥١/٢) ، البداية والنهاية (١٤٥/١١) ميزان الاعتدال (٣٥/٣) الاعلام للزركلي (٢٩٤/٦) .

(٢) راجع في ترجمته : الدرر الكامنة (٣٧٣/١) البدر الطالع (١٥٣/١) شذرات الذهب (٢٣١/٦) الاعلام للزركلي (٣١٨/٦) .

٣ - فخر الدين الرازي :

هو : محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ؛ القمي البكري ؛ أبو عبد الله ؛
فخر الدين الرازي ؛ الإمام المفسر ؛ وحيد زمانه في المعقول والمنقول ؛ قرشي
النسب أصله من طبرستان ؛ ولد في الري سنة ٥٤٤ هـ . ثم رحل إلى خوارزم
وما وراء النهر وخراسان ؛ وحتى وصل إلى درجة العالم المجتهد . فأقبل الناس
عليه . وعلى الاستفادة منه . ولا يزال المسلمون يستفيدون من مؤلفاته حتى اليوم .

ومن آثاره :

١ - مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم .

٢ - معالم أصول الدين .

٣ - محصل أفكار المتقدمين .

٤ - أسرار التنزيل في التوحيد .

٥ - المطالب العالمية في علم الكلام .

٦ - المحصول في علم الأصول .

٧ - الأربعون في أصول الدين .

٨ - تمجيز الفلاسفة - بالفارسية .

وغير ذلك من الفنون والعلوم المختلفة . توفي رحمه الله تعالى في هـ —

سنة ٦٠٦ هـ^(١) .

(١) راجع في ترجمته : مفتاح السعادة (٤٤٥/١ - ٤٥١) لسان
الميزان (٤٢٦/٤) البداية والنهاية (٥٥/١٣) الاعلام (٢٠٣/٧) .

٤ - الزمخشري :

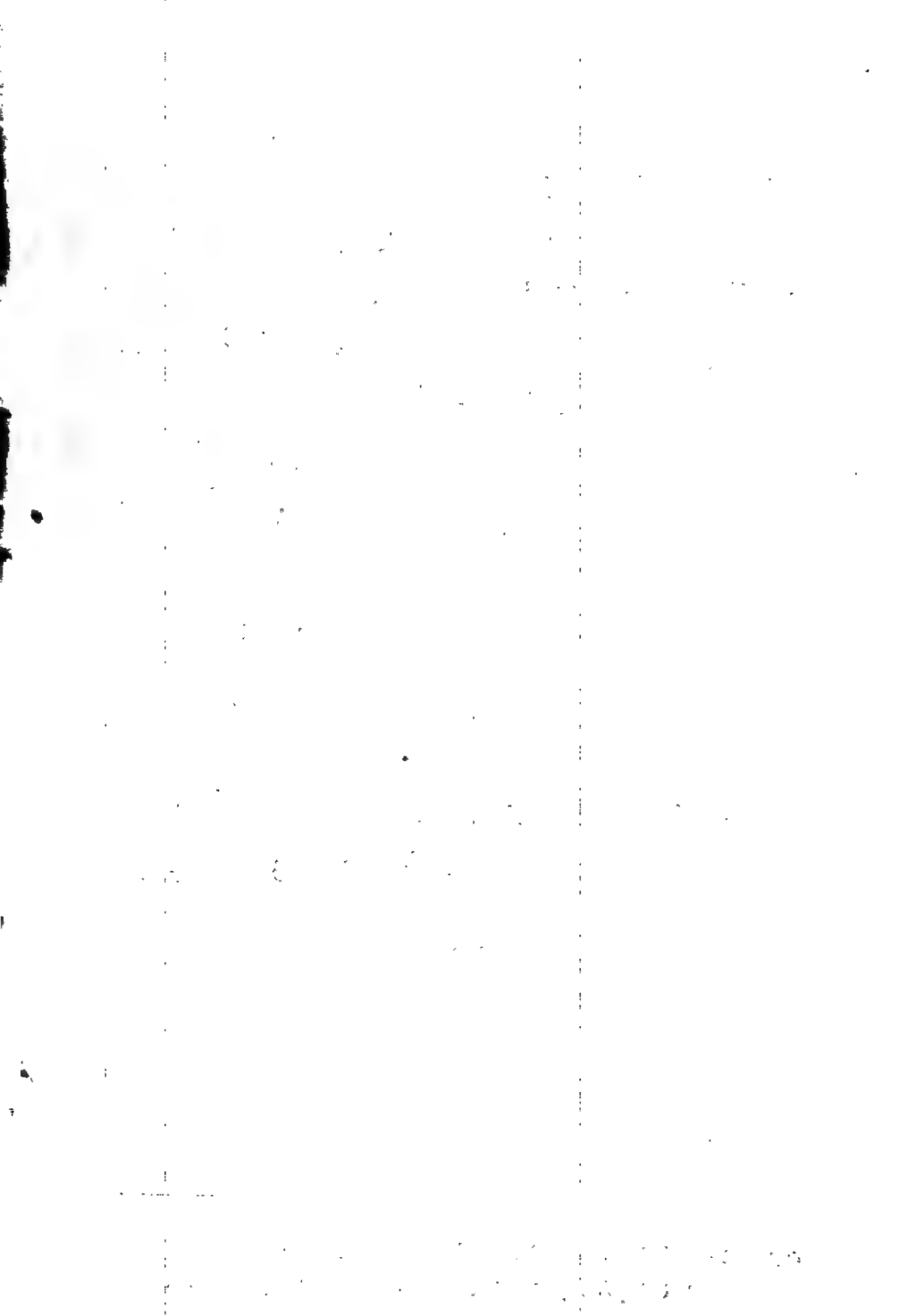
هو محمود بن عمرو بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، الزمخشري ، جار الله ،
أبو القاسم ، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب .
ولد في زمخشري (من قرى خوارزم) سنة ٥٤٦٧ هـ . وسافر إلى مكة فجاور
بها زمناً طويلاً فلحق بجار الله ، وتنقل إلى سائر البلدان ، فافتتح الناس به
ورحلوا إليه إلا أنه كان معتزلي المذهب ، شديد الإنكار على القصوفة .

من آثاره الطيبة :

- ١ - الكشف في تفسير القرآن الكريم .
- ٢ - أساس البلاغة .
- ٣ - الفائق في غريب الحديث .
- ٤ - غريب الإعراب .
- ٥ - القسطاس في العروض .
- ٦ - أعجب العجب في شرح لامية العرب . توفي رحمه الله تعالى في « الجرجانية »
من قرى « خوارزم » سنة ٥٣٨ هـ^(١) .



(١) راجع في ترجمته : وفيات الاعيان (٨١/٢) ، لسان الميزان
(٤/٦) ، مفتاح السعادة (٤٣١/١) ، الاعلام (٥٥/٨) .



الفصل الرابع

في علم الفقه

تعريفه :

أولاً في اللغة :

قال في الصحاح : الفقه : الفهم ، قال أعرابي لعيسى بن همر شهدت عليك بالفقه ، تقول منه فقه الرجل بالكسر ، وفلان لا يفقه ولا يتفقه « أى لا يفهم » وفي القاموس المحيط : الفقه بالكسر العلم بالشئ والفهم له .

وفي المصباح المنير : الفقه فهم الشئ . قال ابن فارس : وكل علم لشيء فهو فقه . فالفقه هو الفهم لما ظهر أو خفي ، قولاً كان أو غير قول ، ومن ذلك قول الكتاب الكريم (مَا نَفَعُهُ كَثِيرًا مَّا تَقُولُ)^(١) ، (وَاسْكُنْ لَاتَفْقَهُونَ تَسْلِيمَهُمْ)^(٢) . (انظر كيف نصرّف الآيات لملمهم يفقهون)^(٣) .

خير أن القرافي قال في شرح تنقيح الفصول : وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي : الفقه في اللغة إدراك الأشياء الحقيقية . فلذلك تقول : فهمت كلامك ولا تقول فهمت السماء والأرض وعلى هذا النقل لا يكون لفظ الفقه مرادفاً لهذه الألفاظ ، والألفاظ التي يشير إليها القرافي هي : الفهم والعلم والشعر والطب . وما هي العوارض التي تؤثر على الشخص فتجعله غير مكلف ، وينبت لهم الصحيح والباطل والحلال والحرام : في تصرفاتهم واتصالاتهم أفراداً وجماعات ودولاً في

(٢) الاسراء ٤٤ .

(١) هود ٩١ .

(٣) الانعام ٦٥ .

السلم والحرب ، كما بينت للناس أحكام العبادات التي يقتربون بها إلى الله جل شأنه من طهارة وصلاة وصوم وزكاة وحج وغير ذلك .

وهذا النوع في الواقع هو موضوع علم الفقه الإسلامى^(١).

ولفظ الفقه من المصادر التي تؤدي معناها ، وكثيرا ما يراد منها متعلق معناها كالعلم بمعنى المعلوم ، والعدل بمعنى العادل ..

معنى الفقه في الصدر الأول :

وقد غلب في الصدر الأول استعمال الفقه في فهم أحكام الدين جميعها ، أى فهم كل ما شرع الله لعباده من الأحكام . سواء أ كانت متعلقة بالإيمان والعقائد وما يقصل بها ، أم كانت أحكام الفروض والحدود والأوامر والنواهي والتغيير والوضع ، فكان اسم الفقه في هذا العهد متناولا لهذين النوعين على السواء ، لم يختص به واحد منهما دون الآخر وكان مرادفاً لذلك لكلمات (شريعة) و (شرعة ، وشرع ، ودين) التي كان يفهم من كل منها النوعان جميعا ..

وكما كان اسم الفقه يطلق على فهم جميع هذه الأحكام ، كان يطلق على الأحكام نفسها ، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام ، « رب حامل فقه غير فقيه » « رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

وهذا الاستعمال الجامع قد استمر أمداً ليس بالقصير ، يرشدنا إلى هذا ما نقل عن الإمام أبي حنيفة : من أن الفقه هو معرفة النفس مالمها وما عليها ، وما هذه المعرفة إلا معرفة أحكام الله بنوعيتها ، كما أنه سمي كتابه في العقائد (الفقه الأكبر) .

(١) راجع : المدخل للفقه الإسلامى للدكتور محمد سلام مذكور

ثم تغير هذا الاستعمال ودخل التخصص على اسم الفقه ، ونشأ اصطلاح للأصوليين وآخر للفقهاء .

معنى الفقه عند الأصوليين :

يحسن بنا أن نشير أولاً إلى أن ما نزل به الوحي الإلهي على رسول الله ﷺ كتاباً كان أو سنة ، من الأحكام العملية ، قد يكون دليلاً قطعي الثبوت وقطعي الدلالة معاً ، وهو ما تعرف إطلاق النص عليه ، وهذا النوع لا مجال فيه للاجتهاد وإن كان محلاً للنظر ، ففهو ما يكون ضرورياً وشعيرة إسلامية كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج ، ومنه ما هو نظري . ومثل النص في كل هذا الإجماع إذا كان ثابتاً ثبوتاً قطعياً .

وقد يكون الدليل قطعي الثبوت ظني الدلالة ، وقد يكون ظني الثبوت قطعي الدلالة وقد يكون ظني الثبوت والدلالة .

وهذه الأنواع الثلاثة هي محل الاجتهاد وتسمى أحكامها أحكاماً ظنية وأحكاماً اجتهادية ، بقوله تعالى : (وَأَمْسَحُوا بَرءً وَمَسْخُومٌ) ^(١) . قطعي الثبوت وقطعي الدلالة على وجوب أصل المسح فهو حكم قطعي ، لكن دلالة على مقدار ما يمسح من الرأس أهو السكل أو الربع أو البعض ، دلالة ظنية ، فالأخذ بأي مقدار يكون حكماً ظنياً اجتهادياً .

بعد هذا نقول : إن الأصوليين قد أجهت عنايتهم إلى بيان مفهوم الفقه في اصطلاحهم بالمعنى الوصفي ، أي الحال التي إذا وجد عليها المرء سمي فقيهاً ولم يعرضوا لمعناه الاسمي ، أي المسائل والأحكام التي يطلق عليها اسم الفقه ، وإن كان من الممكن أن يقال : إن الأحكام التي تسمى معرفتها فقهاً هي التي يمكن

أن تسمى فقها بالمعنى الاسمي ؛ والأحكام التي لا تسمى معروفة فقها لا تسمى فقها
بذلك المعنى . .

غير أن المسألة مسألة اصطلاح وثقل له - لا مسألة استخراج وتفهم واستنباط
لوازم . . وقد أفاض الأصوليون ؛ وبخاصة المتأخرين منهم ؛ في بيان معنى الفقه
الوصفي في مصطلحهم ، وكانت لهم في ذلك تعريفات واعتراضات ومناقشات
وكلام طويل خلاصته أن لهم في ذلك ثلاث طرائق .

فالطريقة التي جرى عليها جمهورهم هي أن الفقه معرفة الأحكام الشرعية التي
طريقها الاجتهاد كما قال الشيرازي في اللمع . وهو بعينه ما عرفه به غيره : من
أنه العلم بالأحكام الشرعية العملية بالاستدلال كما قال بعضهم أو من طريق أدلتها
التفصيلية كما قال البعض الآخر ، فالعلم بالذوات من أجسام وصفات وسواها
ليس فقها لأنه ليس علم أحكام .

والعلم بالأحكام العقلية والحسية والوضعية كأحكام الحساب والهندسة والموسيقى
والتحريك والصرف لا يسمى فقها لأنه علم أحكام ليست بشرعية .
وعلم أحكام أصول الدين وأصول الفقه ليس فقها ، لأنها أحكام شرعية
علمية وليست عملية .

وبقيد الاستدلال خرج عن أن يكون فقها علم جبريل ورسول الله ﷺ
وعلم التقليد بالأحكام الشرعية العملية ، لأنه علم ليس عن استدلال ؛ وكذلك العلم
بشعائر الإسلام كوجوب الصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك مما هو معلوم
بالضرورة من استدلال فهذا لا يسمى فقها لخصوله للعوام والنساء والأطفال المميزين ،
فالفقه هو العلم الاجتهادي والفقيه هو المجتهد . .

والطريقة الثمانية :

هي ما نزع صدر الشريعة مما جاء بأصول البرزوى مع شيء من التصرف
فقد اختار في التفتيح تعريف الفقه : بأنه العلم بكل الأحكام الشرعية العملية التي

قد ظهر نزول الوحي بها والتي انعقد الإجماع عليها من أدلتها مع ملكة الاستنباط الصحيح منها فلكي يتحقق معنى الفقه عنده ، يجب العلم بالأحكام الشرعية العمالية المعروفة أخذاً من أدلتها قطعية كانت أو ظنية ، وليس الاستدلال بمعنى الاجتهاد شرطاً لحصول هذا العلم ، ويجب أيضاً أن تكون مع هذا ملكة الاستنباط الصحيح من الأحكام الشرعية التي نزل بها الوحي ، أو انعقد عليها الإجماع . فالفقيه على هذا من كان أهلاً للاجتهاد وإن لم يقع منه اجتهاد . .

والطريقة الثالثة :

هي التي جرى عليها السكّال بن الهمام في التحرير ولا تعرف لغيره ، وهي لا تختلف عن الطريقة السابقة إلا في بعض أمور أهمها ما يرجع إلى المواد من الأحكام الشرعية فقد ذهب إلى أنها القطعية لا الظنية ، وأن الظن ليس من الفقه ، وأن الأحكام المظنونة ليست مما يسمى العلم بها فقها . .

فالفرق بين الطرائق الثلاث يرجع إلى المراد من الأحكام . ففهم من أراد منها الظنية وحدها ، ومنهم من أراد القطعية وحدها ، ومنهم من جعلها شاملة للقطعية والظنية . وقد نقل ابن عابدين في رد المحتار عن شرح التحرير ، أن القميم قد نص غير واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه همل السلف والخلف . ودعوى هذا الشارح في جريان العمل عليه دعوى جريئة لا يصدقها الواقع .

معنى الفقه في اصطلاح الفقهاء :

واسم الفقه قد استعمل في اصطلاح الفقهاء للدلالة على أحد معنيين ، أحدهما : حفظ طائفة من مسائل الأحكام الشرعية العملية الواردة بالكتاب والسنة وما استنبط منها سواء حفظت مع أدلتها أم حفظت مجردة من هذه الدلائل .

فاسم الفقيه عندهم ليس خاصاً بالمتجهد كاهو اصطلاح الأصوليين ، بل يناول المجتهد المطلق والمجتهد المنقسم ، ومجتهد المذهب ، ومن هو من أهل التخرج

وأصحاب الوجوه ، ومن كان من أهل الترجيح ، ومن كان من عامة المشغولين بهذه المسائل .

وتسكلموا في المقدار الأدنى من هذه المسائل الذي يسمى حفظه فقها وانتهى تحقيقهم إلى أن هذا متروك للعرف ، غير أنهم لا يصفون بفقهاء النفس إلا من كان واسع الاطلاع قوى الفهم والإدراك ، متين الحجة ، بعيد الغور في التحقيق والفوص على المعاني ذا ذوق قهقى سليم نقى ، وإن كان مقلدا ، كما اعتادوا أن يصفوا بذلك السكالم بن الهمام وأضرابه من الفقهاء المقلدين .

والمعنى الثانى الذى يطلق عليه اسم الفقه : مجموعة هذه الأحكام والمسائل . فإذا ذكرت دراسة الفقه أو فهم الفقه ، أو ماورد فى الفقه ، أو التأليف فى الفقه ، أو كتب الفقه أو ماهو من هذا القبيل ، فإنهم لا يعنون إلا هذه المجموعة التى تحوى على الأحكام الشرعية العملية التى نزل بها الوحى ، قطعية كانت أو ظنية وعلى ما استنبطه المجتهدون على اختلاف طبقاتهم ، وعلى ما اهتدى إليه أهل التخريج والوجوه ، وعلى ما ظهرت روايته واشتهرت وما لم يكن كذلك ، وعلى الأقوال الصحيحة والأقوال الراجعة والأقوال غير الصحيحة والرجوحة والضعيفة والشاذة وعلى ما أفتى به أهل الفتوى فى الوقعات والنوازل وإن لم يقم على استنباط ولم يكن إلا تطبيقاً للأحكام المقررة ، وعلى بعض ما احتجج إليه من مسائل العلوم الأخرى كبعض أبواب الحساب التى ألحقت بالوصال والموارث ، وعلى ما رآه متأخرو الفقهاء الذين ليسوا من أهل الاجتهاد ولا التخريج من طريق ماسموه تفقها أو استظهارا أو أخذاً ، أو ما أشبه ذلك ، فكل هذا الذى ذكرنا قد اندمج بعضه ببعض وصار فقها .

ولكل مذهب من المذاهب الفقهية مجموعته الخاصة التى تنسب إليه . فيقال فقه مذهب أبى حنيفة ؛ وفقه مذهب مالك وفقه مذهب الإمامية ؛ وفقه الزيدية وفقه الإباضية ؛ وهكذا .

ومذ الأزمنة البعيدة وجدت مجموعة عامة شاملة لفقته المذاهب الفقهية كلها أو أشهرها ؛ وهى التى اختصت باسم اختلاف الفقهاء ؛ والمجموعات الخاصة والمجموعة العامة كلاهما يتناولوه اسم الفقه .

والفقه بهذين المعنيين يطلق عليه أيضا علم الفروع ؛ أو الفروع ؛ إما فى مقابلة العقائد وأصول الدين ؛ لأنه التصديق بالأحكام العملية وهى فرع للتصديق بالعقائد وإما فى مقابلة أصول الفقه لتفرع تلك الأحكام عن أصولها وأدلتها التى هى موضوع أصول الفقه . .

وقد يطلق الفقهاء اسم الفرع أيضا على بعض المسائل المتفرعة على أصول المسائل الفقهية السكلية^(١) .

مقارنة بين الشريعة والفقه :

وإذا قارنا بين مفهوم الشريعة ، ومفهوم الفقه بالمعنى الاسمى فى اصطلاح الفقهاء وجدنا أن بينهما العموم والخصوص الوجهى ، يحتملان فى الأحكام التى وردت بالكتاب والسنة ، ويفرد الشرع أو الشريعة فى أحكام العقائد وما إليها مما ليس فقها ويفرد الفقه فى الأحكام الاجتهادية وما يلتحق بها .

وقد ظهر فى عصرنا إطلاق اسم الشريعة الإسلامية على الفقه وما يتصل به وربما كان بدء ظهور هذا فى مدرسة الحقوق بالقاهرة ، ثم كثر استعماله حتى إنه لا يفهم الآن من الشريعة الإسلامية عند الإطلاق إلا هذا المعنى ، وعلى هذا الأساس سميت السكلية التى خصصت فى بعض البلاد الإسلامية لدراسة الفقه ، وما يتصل به ، كلية الشريعة الإسلامية .

وقد نشأ أخيراً فى القضاء استعمال عبارة « المنصوص عليه شرعاً كذا » وقد يكون ما ينقل ليس إلا رأياً لأحد المؤلفين فى الفقه . على أن الأمر ليس ذا شأن

(١) راجع موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى .

كبير ما دامت المسألة اصطلاحاً ، تقديمًا قالوا : إنه لامشاحة في الاصطلاح^(١).

موضوع علم الفقه :

مما سبق ذكره من تعريف الفقه ، وأنه « هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية » :

يفهم أن موضوع « الفقه » هو الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال الإنسان ، من الوجوب ، والحرمة ، والنذب ، والإباحة ؛ والكراهية ؛ وكون التصرف صحيحاً أو باطلاً ؛ والعبادة أداء ، أو قضاء ؛ أو إعادة ؛ وغير ذلك .
ما يحضنه الفقه من أحكام :

ولما كان موضوع الفقه ما تقدم ، فإنه ينبغي أن نشير إلى الأقسام ، أو الأحكام التي تضمنها الفقه الإسلامي وهي تشمل قسمين أساسيين :

القسم الأول العبادات :

وهي ما كان الغرض منها التقرب إلى الله تعالى ، والتوجه إليه ، وهي التي تتمثل في الصلاة والزكاة ، والصيام ، والحج وما يتبع ذلك من الطهارة وغير ذلك .

القسم الثاني : المعاملات :

وهي التي المقصود منها تنظيم علاقات الأفراد أو الجماعات بعضهم ببعض وهي التي تسمى « بالمعاملات » أو المعاداة . وتشمل جميع المعاملات التي تقع بين الناس كالبيع والإجارة والشركة والرهن والمضاربة ، وشئون الأسرة ، والميراث والأفضية والشهادات والعقوبات ، وما يتعلق بالجماعة الإسلامية وعلاقتها بغيرها^(٢).

(١) المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) راجع في ذلك : الاسلام عقيدة وشرعية للشيخ محمود شلتوت ص ٧٣ . المدخل للفقه الاسلامي للدكتور / سلام مذكور ص ٤٧ وما بعدها .
الطبعة الثانية .

نشأة المدارس الفقهية

لا نقصد بالمدارس دور العلم وأما كن تجمع طلابه ولاكتفا. نقصد الاتجاه أو الطريقة التي يسلكها كل فقيه ويعرف بها فيأخذها عنه غيره ، ويتجمع حولها بعض الفقهاء والمشتغلين بالفقه ويعملونها أساسا في مناحم الفقه واجتهادهم .

وكان الرسول عليه السلام المدرسة الأولى التي تدرّب المسلمون على التفقه في أمور دينهم ودنياهم ، ومرجعهم في تديرشئونهم العامة من تشريع وقضاء وتنفيذ وكان قانونه ما يلقى عن ربه من وحي أو اجتهد بقره الوحي . .

فلا يتصور إذا وجود خلاف في عهد الرسول ، لافي أصول الدين ، ولا في فرع من فروعها ، أما في أصوله فلأن الصحابة كانوا يتلقون ما يوحى إلى النبي دون أن يطلبوا منه تفسيراً عن الغيبيات التي علمها عقد الله .

وأما عدم وجود اختلاف في أحكام الفروع التي يتعلق بها علم الفقه فإنه لم يكن هناك مجال للاختلاف فيها إذ كلها مردها إلى الوحي حتى ما كان أصله من اجتهد الرسول وأصحابه .

وبوفاة الرسول اختلف المسلمون اختلافاً محدوداً في أصول الدين وفي فروعها على نطاق ضيق وآراء فردية وكان أول ما اختلفوا فيه موت النبي نفسه . فزعم قوم أنه لم يموت وإنما رفعه الله إليه كما رفع عيسى مسندين إلى قول الله تعالى : (إِنْ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ ^(١)) فخرج عليهم أبو بكر غاضباً وتلاقوا قول الله تعالى (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ^(٢)) : وقال : « من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت فقل همر وكان الجزع قد أصابه وأفتده صوابه : « والله لسكأنى ماقرأنها قط » ثم قال : « لعمرى لقد أيقنت أنك ميت ، وسكأنما أبدى الذي قامه الجزع » فأزال ذلك ما في نفوس

(١) القصص ٨٥ .

(٢) الزمر ٢٤ .

الناس . فهذا مظهر اختلافهم في أصل يتعلق بالعقيدة . .

أما اختلافهم في الأحكام العمالية فقد كان أول مظهر له اختلافهم حول الخلافة عند وفاة الرسول ، واختلافهم في قتال الممتنعين عن الزكاة وغيرها ، وقد كانت سياسة أبي بكر وصر العمل على المنع أو التقليل من الاختلاف في الأحكام ، لأنها إما أن تصدر عن كتاب محكم أو سنة متبعة معروفة ، أو استشارة تؤدي إلى إجماع ، فلم يبق من سبب للاختلاف إلا صدور الفتوى عن رأى أو اختلافهم عن استشارة .

وهذا وإن كان قليلا في عهد كبار الصحابة إلا أنه في الواقع كان نواة لاختلاف الفقهاء من بعد وبداية لظهور المدارس المختلفة إذ لا شك في أن اختلاف الرأى في استنباط الأحكام قد بدأ بداية فردية مجردة من التعصب لشخص أو قاعدة وبدأ في دائرة محدودة ومع هذا فقد كان القائمون على أمر الفتوى واستخراج الأحكام في هذا العهد كلهم من العرب

النزعات الفقهية في نفوس الفقهاء الأوائل : الناس بالفطرة متفاوتون في مسلكهم في البحث والاستنباط لتفاوتهم في العقل والإدراك ولذا نجد من فقهاء الصحابة من تغفل في معاني الألفاظ وسبر غورها وتحرى مراميتها ، وفهم روح التشريع وتذوق معانيه مع ملاحظة الألفاظ ودلالاتها أيضا . ولهم في هدى الرسول أعظم معين فقد حرص على توجيههم إلى المعاني وتذوق أسرار التشريع وطبيعة هذا الاتجاه أن يحمل صاحبه على البحث والإقدام على الفتيا وعدم التهيّب من الفطر فيما جد من أمور يراد معرفة حكم الله فيها .

ومنهم من يقف عند دلالة الألفاظ مع مراعاة معانيها وما تهدف إليه ، اسكنهم يحرصون على ما ظهر من المعاني فلا يبتعدون عنها بعد الفريق الآخر طلباً للسلامة بالوقوف عندما يظهر من كتاب الله ، وما وصل إليه من سيرة رسوله وطبيعة هذا الاتجاه أن يدفع صاحبه إلى التهيّب من الفتوى .

ومن المثل الدالة على وجود هذين الاتجاهين في نفوس الصحابة من عهد الرسول أنه لما أمرهم عليه السلام - وكانوا على سفر - ألا يصلوا العصر إلا في بني قريظة وقف فريق منهم عند ظاهر أمر الرسول فلم يصلوا العصر حتى وصلوا إلى بني قريظة وأهل الآخرون عقولهم في تفهم مراعى هذا الأمر وتعرف المصود منه ، وقالوا إن المصود هو الحث على الإسراع وصلوا قبل أن يصلوا بني قريظة ، ولما علم الرسول بذلك ما عابهم على ما فعلوه .

وقهء الصحابة للكثرون من الفقوى تميزوا بالنزعة الأولى ، وفي طليعتهم عائشة أم المؤمنين ، وهر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وعبدالله بن مسعود لذا فإنهم لم يجمعوا أو يترددوا عن الفتوى إذا نزلت البازلة واحتاجوا إلى التعرف على حكم الله . وتميز بالنزعة الثانية قهء الصحابة المقلون في الفتوى الذين كان يود كل واحد منهم إذا استغنى في أمر أن يكفيه غيره مؤونة ذلك .

عوامل تكوين المدارس الفقهية : تفرق الصحابة والتابعون في الأمصار والمدن وتولوا فيها القضاء والإفتاء وكان الناس يلتفتون حولهم في كل بلد ليعتلموا منهم أمور الدين ويأخذوا عنهم الكتاب والسنة وطرائق البحث والفهم ، وهذه المدن وإن كانت لها مدنيتات خاصة قديمة تأثر الناس بها وطبعوا بطابعها فإن قهء الإسلام الذين أثروا فيهم أثراً جديداً كانت لهم طرقهم الخاصة في البحث والاستنباط ، ولذا نجد أن هذين العاملين : بيئة البلد ، وخطة الفقيه نفسه في البحث واستنباط الأحكام كليهما له أثر في رسم خطة الفقيه وإيجاد طابع خاص لها ، ولذا نجد أن كل مدينة من المدن التى تفرق فيها الصحابة تعتبر مدرسة لها طابعها الخاص ، وكانت كلها في الواقع بين اتجاهين متمايزين : مدرسة الحديث وطابعها الوقوف عند الأثر ومدرسة الرأى وطابعها التوسع في الرأى وتعرف المصالح ويحمل أعلام مدرسة الحديث الحجازيون وخاصة المدنيون منهم وإن كان فيهم من الأفراد من أخذ بالرأى وتوسع فيه كربيعة الرأى ، كما يحمل

أعلام مدرسة الرأي العراقيون وخاصة فقهاء الكوفة ، وإن كان فيهم أفراد من أصحاب النزعة الأخرى ممن يبعضون الرأي أمثال ابن سيرين والثوري ، وابن أبي ليلى ، كما وجدت بالعراق فيما بعد مذاهب أكثر ابتعاداً عن الرأي ووقوفاً عند الأثر من الحجازيين المتمسكين بالأثر أنفسهم .

غير أنه فيما يبدو لي لما كان المذهب الحنفي أول المذاهب الجماعية بالحجاز وكان يقبضه ناحية الرأي ، وكان المذهب المالكي أول المذاهب الجماعية بالعراق ، وكان يقبضه ناحية الحديث والأثر ، مبتعداً عن الرأي ، كما أنهما كانا في عصر واحد ، وأصبح لهما من السلطان والجاه ما لهما ، فإن ابن خلدون والمؤرخين بعده نسبوا مدرسة الرأي إلى العراق ومدرسة الحديث إلى الحجاز ، بل لقد جرت هذه التسمية على لسان فقهاء المذهبين في هذا العصر ، فكان فقهاء مدرسة الحديث يصفون الذين يأخذون بالرأي أو يفترضون مسائل لم تقع ويطلبون حكم الله فيها بالعراقيين .

المذاهب الجماعية : كانت مذاهب الصحابة فردية لأن مريديهم والآخرين عنهم كانت وسيلتهم في النقل هي الحفظ حيث إنهم لم يلبجأوا إلى التدوين في هذا العهد لهذا كانت تفقد آراء الصحابة منفردة دون اختلاطها بآراء من نقلوا عنهم ، ولذا فإن مذاهبهم كانت فردية كما قلنا .

أما بعد عصر الصحابة ، وقد انتشر التدوين ، فإن الفقهاء المجتهدين قد دونوا أقوالهم ، وأقوال أساتذتهم مجتمعة ثم يتناقل ما دون من مجموعة الآراء بين الناس ويطلق على كل ما دون من أقوال اسم إمامهم ، وينسب هذا المذهب المختلط إليه مع أن حقيقة ما في المذهب هو مجموعة آراء الإمام وأصحابه وهذا كالمذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهرى .

ومع هذا فقد كان هناك من الفقهاء من دونوا أقوالهم بأنفسهم كالثوري والأوزاعي والليث أو تناقلت أقوالهم من طريق الحفظ كابن أبي ليلى ، وابن

شيرة فإنها مذاهب فردية . مثل مذاهب الصحابة يقللها الآخذون كما ينتقلون مذاهب الصحابة ، دون أن يذكر بها رأى آخر لأحد من الآخذين برأيه ومذهبه .

ولا شك في أن النطاق الفقهي اتسع في عصر المذاهب الجماعية مما كان عليه قبل ، وقد دعا إلى هذا الاتساع ، ما كان من جدل ومناظرة بين فقهاء المذاهب على نطاق أوسع مما كان في عصر الصحابة والتابعين . فقد تطورت المناظرات الشفوية إلى رسائل علمية محررة وردود عليها .

وقد كان لهذا أثر واضح في ازدهار الفقه ، كما أن الحضارة وأسباب النعيم فتحت آذان الفقهاء لمسائل جديدة ونظم لم يكن لهم بها سابق عهد خلفت لها ثروة فقهية لامثيل لها .

مدرسة الحديث : وكانت المدينة بالجواز مهد السنة ومجمع العلماء ، لأنهم أعرف الناس وقتها بحديث الرسول وقد تأثر فقهاء هذه المدرسة بفقهاءها الأوائل من الصحابة والتابعين يقول ابن القيم^(١) : « أما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ، وأما أهل مكة فعلمهم عن أصحاب عبد الله ابن عباس ، وأما أهل العراق فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود ثم يذكر لفافقهاء المدينة السبعة^(٢) من التابعين الذين كانوا في الواقع المدرسة الفقهية الأولى

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٣/٢١ .

(٢) ولد لسنتين من خلافة عمر ومات سنة ٩٤ والثاني عروة بن الزبير قرشي ولد في خلافة عثمان ومات سنة ٩٤ والثالث القاسم بن محمد كان أعلمهم بالسنة ، واشدهم نقدا لحديث سمع من عمته عائشة ومن ابن عباس مات سنة ١٠٦ والرابع أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان أعلمهم بالسنة ، واشدهم نقدا للحديث . سمع من عمته عائشة ومن أبي عتبة بن مسعود مات سنة ٩٨ هـ والسادس سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي عليه السلام سنة ١٠٧ هـ والسابع خارجة بن زيد ابن ثابت .

فأسسوا الفقه الإسلامي ، وبينوا المذهب الفقهي ، وأخضعوا الحياة بأسرها بما فيها الحياة التشريعية على وفق القواعد المدة مدة من القرآن والسنة .

ولم تكن مدرسة الحديث مقصورة على فقهاء المدينة أو الحجاز ، بل كان أتباعها في مختلف البلاد الإسلامية ، فهذا عامر الشعبي وهو تابعي من فقهاء الكوفة يكره الرأي ويقف عند الأثر ، وسفيان الثوري من تابعي التابعين وأحد فقهاء الكوفة الأعلام الذين كانوا يذمون الرأي ، وهذا الإمام الأوزاعي الفقيه الشامي كان من مدرسة الحديث ويبغض الأخذ بالرأي ، وهذا يزيد بن حبيب الفقيه المصري - من أهالي دقتلة - أول من وجه المصريين إلى العناية بالحديث . ثم الشافعي وأحمد بن حنبل وداود الظاهري .

وقد تزعم هذه المدرسة في المدينة ابن المسيب^(١) من التابعين ، وتقلد عليه الكثير من فقهاء الحجاز وغيرهم ، وتشبعوا بفكرته وطريقة استنباطه ثم تفرق الكثير منهم في الأمصار ليجمعوا الأحاديث التي لم يروها المحدثون من رجال المدينة فكان منهم من رحل إلى العراق ، ومنهم من رحل إلى الشام ومصر . وكان من هذه المدرسة غير سعيد ، سالم بن عبد الله بن عمر الذي كان يرفض

(١) ولد لسنتين من خلافة عمر كما قلنا ، وكان من سادات التابعين فقهاء ودينا . وكان يسمى فقيه الفقهاء ، أعلم الناس بقضاء رسول الله وقضاء عمر . لذا لم يكن يخشى الفتوى ولا يهابها وترجع أهميته الى أنه لم يكن يعنى الا بالفقه . وعن يزيد ان سعيد بن المسيب أعلم الناس بالحلال والحرام ، اما اذا سئل عن تفسير آية من القرآن سكنت كأنه لم يسمع أخذ علمه عن زيد بن ثابت كما جالس سعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر . لم يشترك في الأمور السياسية ومع هذا فقد سجن لعدم مبايعته أولاد عبد الملك توفي سنة ٩٤ هـ . في خلافة الوليد . راجع الطبقات الكبرى ج ٥ ص ٧٧ والمصارف لابن قتيبة ص ١٩٣ .

فتاء إلا بالرأى فإذا سئل عن أمر لم يسمع فيه شيئاً قال : لا أدرى ، وجاء من بعدهما الزهرى ويحيى بن سعيد ومن بعدهما مالك وكذا الشافعى وأحمد والظاهرى وإن كان مالك هو الذى ورث زعامة هذه المدرسة فى المدينة فأخذ عنه الشافعى وأحمد ، إلا أننا نجد داود الظاهرى وابن حنبل أبعدهم وقوفاً عند الأثر أو بعداً عن الرأى .

طرق استنباطهم الأحكام : وقف فقهاء هذه المدرسة عند القص وخاصة الحجازيين لكثرة بضاعتهم من الحديث ، وتورعهم عن الأخذ بالرأى ، وقلة ما يعرض عليهم من الحوادث التى لم يسبق لها ممثل لعدم اختلاف البيئة ، أما غير الحجازيين منهم فكانوا يرون أن اتباع الرأى أخذ بالهوى والفرض وإدخال فى دين الله ما ليس منه .

وقد كان مسلكتهم إذا استفتوا فى مسألة عرضوها على كتاب الله ثم سنة رسوله فإن وجدوا أحاديث مختلفة فاضلوا بينها بالراوى فإذا لم يكن حديث نظروا فى آثار الصحابة فإن لم يجدوا فيها الحكم أهملوا الرأى أو توقفوا عن الإنفاء على حسب درجاتهم فى البعد عن الرأى والقرب منه ، ولذا فإنهم كافوا يكرهون الفقه الافتراضى والسؤال هما لم يقع حتى لا يتوقفوا عن الإنفاء أو يلجأ أحدهم إلى الرأى .

وعلى كل فإن هذه النزعة لم يكتب لها البقاء طويلاً حيث اختفت بوفاة الإمام الظاهرى وصار كل الفقهاء ينوون بحثاً عن المعانى ، وأكثروا من الفتوى فيما وقع وما يفترض وقوعه وتناظر الجميع فى عويص المسائل . والحق أنه لو قدر لأهل هذه النزعة الغلبة لما وصل إلينا هذا التراث الفقهى العظيم .

أثر هذه المدرسة فى السنة : هذه المدرسة فى الواقع وإن كان لها فضل المحافظة على الحديث وجمعه إلا أنها كانت سبباً غير مباشر لوضع الأحاديث المكذوبة

على الرسول لأنه لما كان أئمة هذه المدرسة لا يتجهون إلى الرأي لحل المشاكل التي لم يرد فيها نص وقد كان أخلاط المسلمين من الأمم المختلفة ، فيهم من لم يصل الإيمان إلى قلبه وأعماق نفسه فلا يتخرجون من اختلاق رواية في الحديث لتأييد مدعاهم ، فوضعت أحاديث مكذوبة ونسبت للرسول وضعا القصاصون والمتعصبون لمذهب من مذاهب العقائد ، كما وضع الزنادقة أيضاً أحاديث مكذوبة سعيًا في إفساد الشريعة وتشكيك الناس وترويجاً لبضاعة القصاص ، وكثرت الأحاديث عن أيام الصحابة وكبار التابعين كما رويت أحاديث ضعيفة بأنها المنطق والعقل وبهذا صدق قول النبي ﷺ « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فأياكم وإياهم » ^(١) وقد أئذّر الرسول هؤلاء بقوله : « من تعد على كذباً فليقبوا مقعده من النار » .

والواقع أن شيئاً من ذلك لم يؤثر في الفقه لأن الفقهاء حرصوا كل الحرص على تبيين الحديث الصحيح من غيره ، بل كانوا كلما فشا الوضع اشتد حذرهم وزادت يقظتهم وما يوجد في كتب الفقه من بعض الأحاديث الضعيفة بقصد الاستدلال على صحة حكم أو فساد فإسها في الحقيقة لم تكن أساس الاستنباط ، وإنما نقلها المتأخرون من الفقهاء لمجرد تأييد وجهة نظر إمامهم أو مذهبهم .

مدرسة الرأي : كانت السكوفة - إحدى مدن العراق - تعاصر المدينة في احتضان الفقهاء وتوفير الأبصار ، غير أن السكوفة لم يكن لها أولاً ما كان للمدينة من شهرة علمية إلا بعد أن وجدت المذاهب الجماعية وظهر الإمام أبو حنيفة النعمان بفقهه ورأيه المخالف لفقه مدرسة الحديث في طريق استنباط الأحكام والبحث عن العال التي شرعت من أجلها هذه الأحكام وقد اجتمع فقهاء هذه المدرسة ما يجعل الرأي ينتشر بينهم ويشيع .

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٩ وشرحه للنووي ج ١ ص ٧٨ . راجع

اللاي المصنوعة في الاحاديث الموضوعة ج ٢ ص ٤٦٧/٤٦٤ .

١ — فقد كانت العراق بعيدة عن موطن الحديث الذي لم يكن دون بعد ولم يصلهم منه إلا ما جاءهم مع الصحابة الذين انتقلوا إليهم كعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وأبي موسى الأشعري والغيرة بن شعبة وأنس بن مالك ممن دخلوا العراق مع جيش المسلمين .

٢ — وإذا لوحظ مع ذلك أن فتنة انقسام المسلمين بسبب الخلافة كان منبعا للعراق، وفيها ترعوت فكرة الشيعة ونبتت فكرة الخوارج .

٣ — كما أن بها من أخلاط المسلمين من لم يصل الإيمان إلى أحماق نفسه ممن لا يتخرجون من وضع الأحاديث^(١) .

٤ — كما أن البيئة نفسها ووجود نظم وعادات تطبع بها الناس اقتضت أن توجد حوادث وقضايا كثيرة لم يكن لها مثيل من قبل في عهد الرسالة ولا في مديفة الرسول .

٥ — كما أن مقيهم الأول الذين تأثروا بمنهجه الفقهى : هو عبد الله ابن مسعود^(٢) الذى تشبع برأى عمر فى الأخذ بالرأى والبحث عن علل الأحكام حيث لا نص .

وكما أن مدرسة الحديث لم تقتصر على فقهاء المدينة، فكذلك مدرسة الرأى فإنها لم تقتصر على فقهاء العراق، اللهم إلا إذا نظرنا إلى المذاهب الجماعية، وقد سبق الإشارة إلى هذا .

(١) وقد كان الإمام مالك يسمى الكوفة « دار الضرب » أى صنع الأحاديث وسكها كما تصنع الدراهم وتضرب . هامش ١٢٥ من المدخل للفقهاء الإسلامى للدكتور / سلام مذكور .

(٢) يروى أن أبى عمر الشيبانى قال : كنت اجلس إلى ابن مسعود حولا لا يقول قال رسول الله فاذا قالها استقلت الرعدة من شدة الخوف من أن يكون الحديث مكذوبا . راجع أعلام الموقعين ج ١ ص ١٢ .

كان عبد الله بن مسعود - الصحابي الجليل - بحق هو مؤسس هذه المدرسة وزعيمها فإن الكوفيين اجتمعوا حوله وقد بعثه همر فيهم قاضياً ومعلماً فأحبوه وتأثروا به .

وكان من أشهر أصحابه في الكوفة وعمد مدرسته : علقمة بن قيس النخعي توفي سنة ٦٢ هـ . والأسود بن زيد النخعي توفي سنة ٨٧ هـ . ومسروق بن الأجدع الهمداني توفي سنة ٦٣ هـ . وعبيدة بن عمرو السلماني توفي سنة ٧٢ هـ . وشريح ابن الحارث القاضي توفي سنة ٨٢ هـ . والحارث الأعور . وهم جميعاً من فقهاء القرن الأول حيث ماتوا ما بين سنة ٦٢ ، ٨٢ هـ .

وتزعم هذه المدرسة بعد ذلك فقيه ألمع له شخصية تشريعية خصيبة نشأت من بيت جل أهله فقهاء ، هو إبراهيم النخعي الذي أدرك بعض الصحابة أمثال : أبي سعيد الخدري والسيدة عائشة ، وتلقى الرواية والفتنة في مدرسة ابن مسعود وكان لسان فقهاء الكوفة ، ثم تزعم هذه المدرسة بعد ذلك الإمام أبو حنيفة النعمان ، الذي نسب له أكبر مذاهب الرأي الجماعية انتشاراً والذي كان معاصراً لأكبر مذهب جماعي انتشاراً في مدرسة الحديث وهو مذهب الإمام مالك .

طابع مدرسة الرأي ومسلكتها في الاستنباط :

طابع هذه المدرسة ينحصر في أن شرع الله قد اكتمل وبين قبل وفاة الرسول وأن شريعة الإسلام معقولة المعاني مبنية على أصول محكمة، وحلل ضابطة لتلك الأحكام . فكان فقهاء هذه المدرسة يبحثون عن تلك العلال التي شرعت الأحكام من أجلها ويحلمون الحكم دائراً معها وجوداً وعدمًا من أجل هذا نجد فقهاء هذه المدرسة لا يهتمون أي مسألة أو فتوى ، وإنما يرحبون بكل استفتاء أو فرض ولا يشترطون لإجابتهم أن تكون المسألة واقعية وإنما كل الذي يعينهم أن يبينوا حكم الله فيها على افتراض وجودها بل كان الفقهاء أنفسهم

يفترضون المسائل أو يلقبون الفتيا على جميع وجوهها ثم يستنتجون لسكل فرض حكمه حتى عرفوا بالأرائين ووجد الفقه الافتراضى أول ما وجد عندهم .

وهم وإن كانوا لا يتهيبون الفتيا ، بل يبحثون عنها إلا أنهم كانوا يهابون رواية الحديث ورفع سنده لرسول الله مخافة أن يكون الحديث مكذوباً ، وفي الواقع أن عدم تهيبهم الفتوى ، وافترضهم المسائل كان سبباً في تضخم الفقه الإسلامى وكثرة أحكامه ، كما أنه كان دافعاً لفقهاء المدرسة الأخرى من إبداء رأيه في المسائل المفترضة عند علمهم بها مما أمت النزعة الأولى على ما قلنا .

أسباب الاختلاف : الدليل الذى يستفقد إليه الفقيه قد يكون قطعى الثبوت والدلالة^(١) وهذا لا يمكن أن يكون الحكم الذى ينتجه محل اختلاف الفقهاء وإن وجد فهو خلاف لا اختلاف .

أما إذا كان الدليل ليس كذلك بأن كان ظنياً فى الدلالة أو فى الثبوت أو فيها معاً فإنه يصح أن يكون محلاً لاختلاف الفقهاء ، وإن كنا قد أشرنا قبل إلى منشأ اختلاف الفقهاء إلا أننا سنبرزه هنا بشكل أوضح فى الآتى^(٢) :

(١) آيات القرآن كلها قطعية الثبوت لأنها نقلت إلينا من الرسول بالتواتر وكذلك السنة المتواترة ومنها السنة العملية مثل ما جاء فى أداء الصلاة والصوم بأنها أيضاً قطعية الثبوت ، أما ماعدا المتواتر فهو ظنى الثبوت ، والاجماع إذا تحققت أركانه كان الحكم عليه واجب الاتباع لأنه حكم شرعى قطعى لا مجال لمخالفته وكل ما هو قطعى الثبوت أو ظنى الثبوت إذا نظرنا إليه من ناحية دلالاته فاما ان يكون قطعياً فى الدلالة أيضاً مثل آية « ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد » فهنا لا مجال للقول بغير هذا النصيب ، واما ان يكون ظنياً فى الدلالة رغم انه قطعى الثبوت مثل قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فلفظ قروء يحتمل أكثر من معنى واحد . فهو فى اللغة يطلق على الحيض كما يطلق على الطهر ، وليس محل دراسته هنا وإنما فى مادة أصول الفقه .

(٢) راجع بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (٢/١ - ٥) ،
ظهر الاسلام (٥٢/٣) .

١ — الكثير من الأحكام جاءت في مصادر الشريعة مجملة تحتاج في فهمها واستنباط الأحكام منها إلى شيء من الفكر والتأمل ، والعقل البشرى يختلف في طاقته وقوته ، ويقع ذلك تفاوت الفقهاء في فهم أسرار الشريعة وعللها .

٢ — ورود اللفظ في النصوص يفيد أكثر من معنى ، فيأخذه كل فقيه على معنى من معانيه كلفظ (قراء) فإنه يطلق في اللغة بمعنى الطهر وبمعنى الحيض ويترتب على ذلك اختلافهم في عدة المطلقة هل هي أن تتربص ثلاثة أطهار أم ثلاث حيضات .

٣ — تردد اللفظ بين حمله على الحقيقة أو على نوع من أنواع المجاز ، ويريد بالحقيقة استعمال اللفظ في المعنى الذي وضع له في اصطلاح المخاطبين وبالمجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم لعلاقة وقربة مانعة وإن كان القور أنه لا يصار إلى المجاز ما أمكنت الحقيقة إلا أنهم اختلفوا في بعض النصوص هل إرادة الحقيقة فيها ممكنة أم لا ، ومن أمثلة ذلك ما فهموه من حديث : « لا صلاة لمن لا يقرأ الفاتحة » ، فحمله الجمهور على الحقيقة وأبطلوا الصلاة من غيرها ، بينما حمله الأحناف على المجاز لعموم قول الله (فاقرءوا ما نزل من القرآن) وما فهموه في آية الوضوء : (أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) هل يراد للمس حقيقة ومجازاً فجرد السلام باليد ينقض الوضوء أو المراد هو المعنى المجازي فقط وهو الوطء^(١) .

٤ — التعارض والترجيح بين ظواهر النصوص إذا الحقيقة أن أحكام الشرع غير متناقضة والتعارض هو اقتضاء كل من الدليلين عدم ما يقتضيه الآخر ، مثل التعارض بين ما روى أن النبي عليه السلام كان يصبح جنباً وهو صائم ، وما روى عن الرسول « من أصبح جنباً فلا صيام له » .

(١) راجع تفصيل ذلك في كتب الأصول وفي أسباب اختلاف

فالواجب على الفقيه أن يحكم بنسخ المتقدم منها إن علم تاريخهما وكانا في قوة واحدة وإلا فإنه يرجح أحدهما على الآخر^(١).

٥ — اختلافهم في مفاد الأمر الذي لم يسبق بحظر أو تحريم ، فمنهم من يرى أنه يقتضي الندب ، ومنهم من يرى أنه يقتضي الإباحة ، ومنهم من يرى أنه مشترك بين الوجوب والندب والإباحة ، والقريظة هي التي تعين المراد .

٦ — إعمال النص بإطلاقه أو تقييده بالقيود الواردة في نص آخر مثل قوله تعالى في كفارة الظهار : « فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا » وفي كفارة القتل الخطأ يقول الله تعالى : « فتحرير رقبة مؤمنة » فالأحناف لا يحملون المطلق على المقيّد بل يعملون بكل واحد منهما في موضعه والجمهور يحملون المطلق على المقيّد .

٧ — كانت السعة إلى هذا العهد تدون ، فتفاوت الفقهاء في حفظها والعلم بها فقد تعرض حادثة على فقيه يحفظ فيها سعة عن رسول الله فيقضى بها . وقد تعرض نفس الحادثة على الآخر لم يحفظ فيها سنة فيحكم فيها بالاجتهاد والرأى . وقد يختلف الحكم تبعاً لاختلاف المصدر أو اختلاف الرأى .

٨ — تناقل الناس رواية الحديث وهم متفاوتون دقة وإدراكاً وقد يسمع العاجل من النبي في واقعة حكماً ، ويسمع الآخر في مثلها خلافه ، وتسكون هناك خصوصية في أحدهما اقتضت تغير الحسنيين ، وغفل أحدهما عن الخصوصية أو غفل عن نقلها مع الحديث ، فتبع هذا اختلاف في الرواية قد يقبمه تحريف يغير من المعنى ، فتبع ذلك أن تصح رواية الحديث في نظر بعض الفقهاء فيأخذوا به ، ولا تصح عند غيرهم فيقدموا عليها دليلاً آخر .

٩ — اختلاف البيئة والعادة ، وتغاير العرف بين الناس باختلاف الأقطار وتفرق الفقهاء فيها .

(١) راجع كتب الأصول وكشف الأسرار للبردوى منها ج ٤ ص

١٠ - الاختلاف السياسي الذي أدى إلى وجود الشيعة والخوارج والمرجئة فكانوا لا يأخذون بحديث ينفرد بروايته أنصار معاوية ، كما أن كل فريق لا يأخذ بحديث ينفرد بروايته الآخر ، وخاصة فيما يتعلق بنظام الحكم والقضاء .

١١ - القياس نفسه كمصدر للفقهاء كان محل خلاف بينهم في مرتبته مع خبر الأحاد من السنة ، بل كان الأخذ بالقياس نفسه قد وجد من الفقهاء من رده ولم يعتبره مصدراً ، وكذا اختلافهم في بعض الأدلة والاعتماد عليها كالاستحصان والاستصحاب والمصالح وقول الصحابي .

١٢ - اختلافهم في تعريف الإجماع هل هو ما يجمع عليه مجتهدو أهل المدينة في عصر من العصور ، أم ما يجمع عليه مجتهدو الأمة الإسلامية كلها في عصر من العصور ، وترتب على ذلك أن أنكر بعض الفقهاء حكماً مصدره إجماع أهل المدينة .
اختلاف الفقهاء لم يؤد إلى الفرقة :

والاختلاف في الرأي ما دام بعيداً عن العقيدة وأصول الدين ومبادئه الضرورية فإنه يجب ألا يكون سبباً في الفرقة والانقسام أو مثاراً للنزاع وخاصة إن الفقهاء جميعاً يأخذون أحكامهم من أصل متفق عليه وإن اختلفوا في فهم ألفاظه ومقاصده ؛ لأن من طبيعة البشر تفاوت الفهم والقدرة على الاستيعاب ، بل الاختلاف هنا دليل النضج الفكري .

وينبغي أن يتسع أفقنا لتفهم كل الآراء وأن تتسع صدورنا لكل الأشخاص مادامت الغاية واحدة ، والبحث العلمي حق مباح لكل من هو أهل له ، فمن بحث وثبت عنده الحكم المختلف فيه وقام في نظره الدليل أخذ به وطرح الرأي المخالف في هوادة دون تسفيه أو تشهير ، وقد كان السلف الصالح إذا استطاعوا أن يصلوا بالإقناع والحجة البيئة إلى الاتفاق في شيء مما اختلفوا فيه فيها ، وإلا فاحتفظ كل منهم بما يراه ويغذر الآخرين ويحسن الظن بهم ، وكان يرى كل واحد

منهم عند الاختلاف في مسألة فقهية أن رأيه صواب يحتمل الخطأ ، وأن رأى غيره خطأ يحتمل الصواب .

وينبغي أن نشير إلى أن الاختلاف إنما تنشأ عنه أقوال فقهية يعتمد بها إذا كان نتيجة اجتهاد صادر من هو أهل له وصادف محله فلم يكن اجتهاداً في مقابلة نص ، أو إجماع أو قولاً بلا دليل .

أما إذا حدث الاجتهاد من غير أهله أو في غير محله ، أو كان في مقابلة نص ، فما هو إلا لإحداث أمر في دين الله ليس منه ، ويكون ذلك خلافاً لا اختلافاً^(١).

أثر اختلاف الفقهاء : ينبغي أولاً أن نعرف أن الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثرت الخلاف ، كما أنها في أصولها كذلك ترجع إلى قول واحد بمعنى أنه لا يوجد فيها ما يفهم قولين متناقضين. وإنما أدلتها سالمة من التعارض في ذاتها رغم وجود التعارض والاختلاف في فهم المتأمل فيها وظنه^(٢) ، يدل على هذه الدعوى قول الله تعالى : « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا »^(٣) ، وقوله تعالى : « فَإِنْ تَفَارَقْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ »^(٤) فرد المتنازعين إلى مصدر التشريع ليرتفع الخلاف وقوله تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ »^(٥) أي من بعد ما جاءتهم الشريعة . كما أنه لو كان في الشريعة اختلاف لترتب عليه التكليف بالمتناقضين : افعل الشيء ولا تفعله وهذا يؤدي إلى التكليف بما لا يطاق ولا يفهم منه مقصد الشارع .

والشريعة غير الفقه كما علمت . إذ الشريعة هي مجموعة الأوامر والنواهي التي

(١) المدخل للفقه الاسلامي للدكتور / محمد ستلام مذكور ص ١٢٧ - ١٣١ .

(٢) راجع الموافقات للشاطبي (٦٤/٤ - ٧٢) .

(٣) النساء ٨٢ . (٤) النساء ٥٩ .

(٥) آل عمران ٦٠ .

يشرعها الله للأمة على يد رسول منها ، أما الفقه فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكسبة من أدلتها التفصيلية ، أو هو مجموعة هذه الأحكام المكتسبة من النصوص أو القواعد العامة . وما دامت الأحكام الفقهية في الغالب طريقها الاجتهاد والاستنباط والناس متفاوتون في هذا تبعاً لاختلاف طاقاتهم ، والبيئة التي تأثروا بها ، فإن ما يستنبطونه من الأحكام يكون مختلفاً تبعاً لذلك ، ولذا قيل : إن أغلب أحكام الفقه ظنية .

وما كان اختلاف الفقهاء مفسداً أو ضاراً ، وإنما كما يقول الرسول عليه السلام : « اختلاف أمتي رحمة » أي اختلافهم الناشئ عن اجتهاد فيه رحمة للناس واسعة ، يؤيد هذا المعنى قول الرسول عليه السلام : « أحمأى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » . ونحن إذا تتبعنا القوانين الوضعية في مختلف المصور لوجدناها في الغالب تأتي بأحكام كلية ، ثم يأتي الشراح فقتباين وجهات نظرهم ، وتتضارب آراؤهم وخاصة عند تطبيق تلك الكليات على الجزئيات التي تندرج تحتها ، تبعاً لاختلاف أفهامهم واتجاهاتهم ، ثم ينتج عن اختلاف الفهم والتطبيق اختلاف الأحكام وتفاقضها في الدعاوى المتشابهة ، مع أن مصدر الأحكام واحد متفق عليه في ذاته وهو النص القانوني وإن اختلفت الآراء حول مفهومه . .

ومع هذا فلم يقل أحد مطلقاً بأن مثل هذا الاختلاف بين الفقهاء في فهم القانون الذي وضع لبيئة معينة مما يعيقه فلا يقال إن مثل هذا الاختلاف بين الفقهاء في فهم قواعد الشريعة الكلية وتطبيقها في مختلف المصور والنواحي مما يعيقها .

فاختلاف الفقهاء أمر يوفق مع طبيعة الاجتهاد ، وأنه نتيجة حتمية لذلك ، وأن الفقهاء جميعاً يحومون حول قصد الشارع كل يقتضى الوصول إليه ، وكل مجتهد يعتقد أن ما وصل إليه هو الحق وهو قصد الشارع ولذا فإن كل مجتهد يثبت لنفسه قولاً واحداً لاقولين معاً ، والمجتهد على كل مثاب على ما بذل من جهد

يقول الرسول عليه السلام : « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وإن أصاب فله أجران » . . .

ونستطيع أن نقول ونحن مطمئنون إن شريعتنا بقواعدها الكلية تفتح مجالاً قوياً للفكر الحر والعمل بما يلائم مصالح الناس وإسعادهم^(١) .

* * *

تدوين الفقه

بدأ الفقه أول مابداً عبارة عن فتاوى وأقوال للصحابية وأحكام يصدرونها فيما يعرض عليهم من وقائع وكل هذا لم يدون في عهدهم وحتى الأحكام المجمع عليها لم تدون ، لأنهم لم يحرصوا على التدوين حرصاً منهم على ألا يتقيد أحد من بعدهم بأرائهم أو يفتقروا عندها مكتفين بها عن الغوص في معاني القرآن وتفهم ألفاظه بما يناسب البيئة ، كما أن أحكامهم القضائية كانت تنفذ عقب صدورها ويقوم بتنفيذها القاضى نفسه في الحال .

غير أنه في عهد بنى أمية تنبه بعض القضاة في الأقاليم إلى وجوب تدوين أحكامهم ، وأول حكم قضائي سجل هو الحكم الذي أصدره أحد قضاة مصر في عهد معاوية بن أبي سفيان في ميراث بين ورثة تخصموا إليه ثم تفاكروا الحكم واختلفوا فعادوا إليه فحكم بينهم وسجل الحكم . . .

ولم يكن للفقه درس مخصص ولا أستاذ معين ، ثم كان تلقين الفقه وتلقينه في المساجد ، والمجالس الخاصة ، يلقي الفقه من أراد تلقينه لمريديه ليفهمونه ويحفظوه

(١) المدخل الى الفقه الاسلامى للدكتور / محمد سلام مذكور

ومنهم من يستعين بتدوين بعض الأحكام ، وكان هذا نواة التدوين والتصنيف في الفقه ، ثم ترعرعت فكرة التدوين الفقهي وقويت فجمع فقهاء المدينة فتاوى عبد الله بن عمر ، وعائشة رضي الله عنها ، وابن عباس ومن جاء بعدهم من كبار التابعين في المدينة ومن هذا موطأ مالك الذي أقام في تأليفه وتهذيبه نحو أربعين سنة وكان فقهاء العراق يجمعون فتاوى عبد الله بن مسعود وقضايا على ابن أبي طالب وفتاواه ، وقضايا شريح وغيره من قضاة الكوفة فقد جمع إبراهيم النخعي فتاوى الشيوخ وآراءهم ومبادئهم في كتاب ، وأن حمادا كان له مجموعة منها ، كما وضع محمد بن الحسن كتاب الآثار الذي جمع فيه آثار هؤلاء العلماء . . .

ثم تطور الأمر فأصبح الأستاذ يدون فقهه في مؤلف خاص يملئه على طلابه بنفسه أو يملئه عليهم واحد منهم في حضرته كما كان يفعل مالك بن أنس غالباً . فقد كان كاتبه حبيب يقرأ ما ألفه مالك في حلقة الدرس على مسمع من الإمام نفسه ، وكان هذا يتكرر من طبقة إلى طبقة وأصبح تدوين الفقه ونقله من هذا الطريق .

وكثيراً ما كان الطالب يدخل شيئاً على مسمعه لبيان حكم أو للتعليق عليه ، أو يغير العبارة بقصد التنقيح ، بل وقد يحدث أن يغير الإمام نفسه بعض آرائه ويرجع عما قال فيسمع هذا التعديل بعض طلابه ويدونونه ، ولا يسمعه البعض الآخر فيبقى رأى الإمام في المسألة مقيداً عنده على ما كان . وقد كان هذا من غير شك سبباً في اختلاف الروايات المنسوبة إلى فقيه واحد مما نجد في كتب الفقه من القول بأنه روى عن أبي حنيفة مثلاً روايتان في مسألة واحدة . . .

ولما كان المسلمون في صدر الإسلام يعتمدون على الحفظ والذاكرة ويحجمون عن التدوين على ما بينا فإنهم عندما اتجهوا إلى التدوين كانوا يعتمدون على الرواية فسكان لكل فقيه سنده فيما يدونه فمثلاً محمد بن الحسن الفقيه الحنفي عند

ما دون كتبه في الفقه الحنفي كان يسند كلا من رأى الإمام وأبى يوسف إلى صاحبه ، وإذا كان رأى الإمام تلقاه عن صاحبه أبى يوسف يقول روى أبو يوسف عن الإمام أنه قال كذا . . وهكذا الفقهاء الذين قاموا بالتدوين من بعد محمد ابن الحسن نجدهم لا يعتمدون على النقل من كتبه فقط ، وإنما يعتمدون في تدوينهم على ما رواه لهم هو وغيره . .

ثم مع تطاول الزمن قلت العناية بالرواية حتى تحلل الفقهاء منها عند التدوين واكتفوا بالأخذ من الكتب المعروفة المتداولة لأنها بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور ، ثم تهاون الكتاب حتى في هذا وأخذوا ينقلون عن الكتب حتى غلب على ظنهم صحة نسبة ما في الكتفاب إلى صاحبه .

وبترك الرواية وانقطاع السلسلة كثر التصحيف ونقلت الأحكام من كتب لا يدري ما زيد فيها وما نقص مما أنسد الفقه وجعل كعبه في حاجة إلى المراجعة والتحقيق ولذا فإن الفقهاء اتفقت كلماتهم على تقسيم المؤلفات إلى مؤلفات معتبرة يصح الاعتماد عليها والأخذ عنها ، وإلى كتب ضعيفة لا يصح التعويل عليها ، كما اتفقت كلماتهم على عدم التعويل على ما ينسب إلى مذهب من أحكام في كتب مذهب آخر إلا إذا كان الكتفاب من كتب اختلاف الفقهاء .

وقد بدأ الفقه في العصر الأموي مختلطاً بالسنة وما أثر عن الصحابة والتابعين لأنها مادة الفقه ، وموطأ مالك هو الذي يمثل هذا التدوين بل هو أول ما دون من كتب الفقه ، وهو من تدوين مالك نفسه ، ومن هذا النوع ما صنعه سفيان الثوري في الجامع الكبير ، والشافعي في كتاب اختلاف الحديث .

وبجانب ذلك وجد تدوين الفقه مجرداً عن السفة والآثار وكان هذا مسلك الأحناف فإنه وإن كان لم يعرف عن الإمام تدوين في علم الفروع إلا أن أبا يوسف قد دون كتابه الخراج . وتناول فيه الدستور المالي للدولة الإسلامية كما

أنه كثيراً ما أعد دروساً وأملاها على مريديه ، أما محمد بن الحسن فهو دون جدال هو الذى قام بتدوين الفقه الحنفى ، وجاء تدوينه لأفقه مجرداً عن السفة ، فهذه كتبه السنة التى جمع فيها مسائل الأصول فى مذهب إمامه أبى حنيفة وهى : المبسوط « الأصل » والجامع الصغير والجامع الكبير والزوائد والسير الصغير والسير الكبير ، وقد أطلق على هذه الكتب الستة « ظاهر الرواية » لأنها رويت عنه برواية الثقات وهى تتناول إما جميع أبواب الفقه وإما أكثرها ، وقد جمع الحاكم الشهيد المتوفى ٤٣٤هـ . هذه الكتب الستة فى كتاب واحد أسماه (الكافى) وقد شرحه الفقيه شمس الدين أبو بكر محمد بن سهل المرخسى المتوفى سنة ٤٣٨هـ . فى كتابه المبسوط ويقع فى ثلاثين جزءاً وهناك لمحمد بن الحسن ما يسمى بالهوامد لأن روايتها عنه غير مشتهرة وهى فى الواقع عبارة عن رسائل سميت بأسماء المناسبات كالأرونيات والرقانيات والكيسانيات ، وقد ألغاها على تلاميذه وهذه الرسائل قد جمعها الحاكم الشهيد أيضاً فى كتاب أسماه المفتى .

والواقع أن كتب ظاهر الرواية هى التى يعتمد عليها بمعنى أنه لا يعول على ما جاء مغالطاً لما فيها إلا إذا نص على أنه الراجح أو المفتى به ثم جاءت بعد كتب محمد بن الحسن المختصرات مثل مختصر الطحاوى والكرخى والقدرى ، وكثير من هذه المختصرات عنى الفقهاء بشرحها والتعليق عليها . وهناك من المختصرات التحفة للسمرقندى خالفت فى تنظيمها وترتيبها غيرها وقد شرحها الكاسانى فى كتابه البدائع وهناك مختصرات المتأخرين أقل شأنًا من سابقتها كما تفتى الأشهر والدرر وتفوير الأبصار الذى شرحه الحصكى وكتب عليه حاشية ابن عابدين الذى كان مفتى الشام ، وكان متأثراً فيها بحاشية سابقه عليه للطحاوى مفتى الحنفية بمصر المعاصر لابن عابدين .

ومن تدوين الفقه مجرداً عن السنة (المدونة) فى الفقه المالكي ، وهى فى الواقع مجموعة مسائل وضعها أسد بن الفرات وأجابه عنها ابن القاسم المصرى بما

روى عن الإمام مالك ، وقد حصل سحنون على صورة منها ورحل إلى مصر وعرضها على ابن القاسم فعدل عن بعض ما فيها وعدله ، وصحح ما احتاج إلى تصحيح ولذا فإن المدونة التي يرويها سحنون هي المعتمدة في المذهب ، وقد شرحها شراح كثيرون . .

ثم جاءت المختصرات بعد ذلك فهذا مختصر ابن الحاجب ومختصر خليل الذي تقع بمختصرين آخرين هما أقرب المسالك للدروير والمجموع للأميز - وهكذا نجد الكثرة الكثيرة من كتب الفقه على اختلاف المذاهب سلكت هذا الطريق . .

إلا أننا نجد بجانب هذين النوعين من التدوين والتصنيف نوعاً ثالثاً هو تدوين المسائل الفقهية مصحوبة بأدلتها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وسائر وجوه العاني مثل كتاب المبسوط الذي أملاه الشافعي على تلاميذه بمسجد عمرو بمصر وقدم له رسالة في أصول الفقه وقد عرف مبسوط الشافعي باسم الأم ، ثم جاءت المختصرات بعد ذلك على هذا النهج سواء ما قدمناه من مختصرات الأحفاف والمالكية أو مختصرات الشافعية كمختصر المزني والوجيز للغزالي ومختصر النووي المعروف باسم المنهاج . .

فهذه الأنواع الثلاثة قد وجدت من البداية ثم انفصل كل من الحديث والفقه عن صاحبه وكانت لهذا وذاك كعبه الخاصة ، تعنى الأولى بالصحيح من الحديث وروايته أكثر من عنايتها بما يدل عليه الحديث من أحكام أما الأخرى فإن عنايتها متجهة إلى الأحكام وإنما يذكر الحديث للاستدلال .

ومن الغطر في كتب الفقه التي دونت في مختلف العصور - وأقدم ما واصل إلينا منها كتاب الموطأ لمالك وكتاب الخراج لأبي يوسف وكتب محمد بن الحسن

وكتاب الأم للشافعي - نجد أنها كانت سهلة مبسطة في بادئ الأمر ثم اتجه السكاتيون بعد ذلك إلى اختصارها ، واستمروا في هذا الاتجاه حتى أصبحت المتون ألقاظاً يعجز الطالبون عن فهمها ، مما دفع الفقهاء بدمهم إلى الاشتغال بشرحها ، والتعليق عليها وعلى الشروح أيضاً وكان هذا سبباً في وجود ما يسمى بالمتن - وهو المختصر - مثل متن البداية للبرغيناني ، ولما وجدته مؤلفه غامضاً يحتاج إلى شرح شرحه بكتاب سماه الهداية وهي أربعة أجزاء ثم جاء البارقي المتوفى سنة ٧١٦ بشرح الهداية أسماء العناية وجاء من بعده السكالي بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ فشرح الهداية بكتاب أسماء « فتح القدير » ويقع في ثمانية أجزاء وهكذا .

القواعد الفقهية :

وباستعراض كتب الفقه المختلفة نجد أن الفقهاء في الغالب يتعرضون للجزئيات دون النظريات العامة والقواعد الفقهية ، وقد غنى الفقهاء المسلمون بهذا النوع من الدراسة لما يترتب عليه من تيسير الفروع ، ولم شملها فقد عرفت القواعد في عصر الأئمة ، المجتهدين تدريجياً على أيدي كبار أهل التخريج والترجيح أخذاً من دلالات النصوص وما تفيدته على الأحكام ، وقد لايسهل تتبع كل قاعدة تبعاً تاريخياً للتعرف على أول ظهورها . اللهم إلا ما كان منها حديثاً عن الرسول له خصائص القواعد ، أو عبارة عرفت عن أحد الأئمة أجازها الفقهاء بعده مجزئ القاعدة بما أدخلوا عليها من صقل . غير أنه بالنظر والتتبع يمكن القول بأن فقهاء المذهب الحنفي كانوا أسبق من غيرهم في هذا الاتجاه ووضع القواعد والاحتجاج بها واعتبارها أصولاً حتى إن القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ يقول : « الشريعة اشتملت على أصول وفروع وأصولها قسمان : أصول الفقه والقواعد الكلية الفقهية » .

وإنما كان الأحناف أسبق من غيرهم إليها لأن طبيعة تفهيمهم واتجاههم نحو الرأي ووجود الفقه الافتراضي بينهم وتوسمهم في الفروع حتى إنهم أخذوا أصولهم من فروع أئمتهم . كل هذا جعلهم يعملون على إيجاد قواعد كلية تحكم هذه الفروع الكثيرة المتناثرة وتيسر السبيل أمام الفقهاء من تطبيق كثير من أحكام الجزئيات عليها دون أن يكون بينها تنافر أو تعارض .

تدوين القواعد الفقهية :

جمع أبو طاهر الدباس الفقيه الحنفي في العراق أهم قواعد مذهب الإمام في سبع عشرة قاعدة كلية ، فجاء الكرخي الفقيه الحنفي العراقي للمعاصر للدباس والمتوفى سنة ٣٤٠ فأخذ قواعد الدباس وأضاف إليها بعض ما يمكن اعتباره قواعد في الجملة حتى أوصلها إلى سبع وثلاثين قاعدة ، ثم جاء الإمام أبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ الفقيه الحنفي الذي كان أول من جعل من خلاف الفقهاء علماً مستقلاً بذاته فآلف كتاب تأسيس النظر مشتملاً على ست وثمانين قاعدة ، وقد عده علماء الأصول كتاب أصول ، كما وضع الإمام محمود الزنجاني المتوفى سنة ٦٥٦ كتاباً أسماه (تخريج الفروع على الأصول) تعرض فيه لكثير من القواعد .

ووضع عز الدين بن عبد السلام الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠ كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) كما وضع الفقيه المالكي أحمد بن إدريس القوافي المتوفى سنة ٦٨٤ وهو تلميذ العز بن عبد السلام كتابه الفروق يقول في مقدمته : « وقد وضعت في كتاب الذخيرة من القواعد الشيء الكثير كل قاعدة في بابها الفقهي . ثم أوجد الله في نفسي أن تلك القواعد لو اجتمعت في كتاب وزيد في تلخيصها وبيانها والكشف عن أمرارها لكان ذلك أظهر لبعثتها فوضعت هذا الكتاب للقواعد خاصة وزدت قواعد كثيرة ليست في الذخيرة

وزدت ما وقع منها في الذخيرة بسطاً وإيضاحاً .

ثم جاء السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ فوضع كتابه التاج ، ثم جاء عبد الرحمن ابن رجب الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ ووضع كتاب القواعد الفقيهية ، ثم جاء السيوطي المتوفى سنة ٩١١ فوضع كتابه الأشباه والنظائر ، ثم ابن نجيم المصري المتوفى سنة ٩٧٠ ووضع كتابه الأشباه والنظائر قاصداً أن يكون على غرار كتاب السيوطي .

والواقع أن كتاب العز بن عبد السلام وكتاب القرافي وكتاب ابن رجب كلها تتضمن في الواقع مجرد تقسيمات وضوابط أساسية في موضوعات فقهية وهي تختلف في كثير من القواعد التي نفعها . كما يتميز كتاب ابن نجيم بأنه جمل من القواعد ستاً أساسية : الأمور بمقاصدها ، الضرر يزال ، العادة محكمة اليقين لا يزال بالشك ، المشقة تجلب التيسير ، لا ثواب إلا بالنية ثم تناول بعد ذلك قواعد أخرى نقل في اتساعها وشمولها عنها ، وفرع من كل من هذه القواعد وتلك جملة قواعد فرعية .

ثم جاء أبو سعيد الخادمي المتوفى حوالي سنة ١١٥٤ فسر في خاتمة كتابه مجامع الحقائق مجموعة كبيرة من القواعد الفقهية مرتبة ترتيباً أبجدياً . ثم جاءت مجلة الأحكام المدلية فصدرت موادها بذكر تسع وتسعين قاعدة في تسع وتسعين مادة لا تخلو من التداخل أو الترادف ، وقد تناول كثيرون هذه القواعد بالشرح ضمن شروح المجلة أو على وجه الاستقلال . وسنعرض القواعد الست الأساسية وبعض القواعد الأخرى بعد الكلام عن مصادر الفقه الإسلامي .

على أن هناك من القواعد ما لا توضع لها كتب خاصة بها وإنما يوردها الأصوليون ضمن مباحثهم لقوة الربط والصلة كالقاعدة التي أوردها الشاطبي تقسيماً لمقاصد التكليف وكقاعدة مقدمة الواجب التي أوردها الأصوليون عند الكلام عن الحكم .

غير أن القواعد شيء، والنظريات العامة شيء آخر فالنظريات هي المفاهيم الكبرى التي يؤلف كل منها على حدة نظاماً حقوقياً موضوعياً مقبلاً في الفقه الإسلامي ومتحكماً في كل ما يتصل بموضوعه، أما القواعد فما هي إلا ضوابط وأصول فقهية تراعى في تخريج أحكام الحوادث ضمن حدود تلك النظريات الكبرى فهم وإن قعدوا القواعد وكتبوا فيها إلا أنهم أهملوا الكتابة في النظريات العامة كنظرية العقد والملكية، والأهلية والالتزام، والضمان والنيابة والبطلان والفساد والتوقف وغير ذلك من النظريات التي يقوم على أساسها صرح الفقه.

ولعل منشأ هذا ما حدث من دعوى سد باب الاجتهاد، وعلى كل ففي عصرنا الحاضر بدأت محاولات قوية فردية للكتابة في هذه النظريات من المشتغلين بدراسة الفقه الإسلامي الآن وكثير مالم.

وبجانب ما قدمناه لك من تدوين المقون، وما أحاط بها من شروح وجواشي وجد نوع آخر من التدوين هو كتب الفتاوى، وفي الواقع أن هذا النوع أفاد القضاة والمفتين أجل فائدة، لأن الفتاوى دائماً تسير الحياة العملية وتسير معها طوراً طوراً، وقد كان فريق من الفقهاء يعد أن يتجمع لديهم قدر كبير من الفتاوى يسمونها على حسب تبويب الفقه ويجمعون كل نوع من الفتاوى في باب واحد.

ومن هذه المجموعات مالم يخرج إلى الحياة بوقى مخطوطاً كافتاوى الظهيرية لظهير الدين أبي بكر المتوفى سنة ١٦٩ هـ في مجلدين والفتاوى الفخرانية للإمام الفاضل المشهور عالم بن علاء الحنفى، توفى بعد القرن السابع، في خمسة مجلدات، ومنها ما قدر له الظهور والتداول بين الناس^(١).

(١) المدخل للدكتور / محمد سلام مذكور ص ١٧٩ - ١٨٧ .

الأئمة الأربعة

الإمام أبو حنيفة^(١):

هو النعمان بن ثابت زوطى - بضم الزاى وفتح الطاء - ابن ماء مولى تميم الله ابن ثعلبة ، وقيل : إنه من أبناء فارس الأحرار ، قال حفيده إسماعيل بن حماد نحن من أبناء فارس الأحرار ، والله ما وقع علينا رق قط ، ولد جدى النعمان سنة ثمانين ، وذهب جدى ثابت إلى على وهو صفيير فدعا له بالبركة فيه وفى ذريته .

وأبو حنيفة من أتباع التابعين ، أدرك أربعة من الصحابة : أنس بن مالك بالبصرة ، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة ، وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة ، ولم يلق أحدا منهم ، وقيل : بل لقي أنس ابن مالك ، وروى عنه الحديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . وفى سنة ست وتسعين حج مع أبيه ولقى بالمسجد الحرام عبد الله بن الحارث بن جزء الزبىدى الصعابى وسمعه يقول : قال : قال رسول الله ﷺ : « من تفقه فى دين الله كفاه الله مهنة ، ورزقه من حيث لا يحسب » وعلى هذا فهو من التابعين .

حدث أبو حنيفة عن عطاء بن أبى رباح ، وثاقم مولى بن همر ، وقادة وحماد بن أبى سليمان الذى لازمه ثمانى عشرة سنة . وعنه أخذ الفقه عن إبراهيم النخعى عن علقمة النخعى ، والأسود بن يزيد عن ابن مسعود وأخذ عنه أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، وزفر ، والحسن بن زياد وغيرهم ، وروى عنه وكيع ابن الجراح ، وابن المبارك وخلق غيرهم .

وكان أبو حنيفة خزازاً يبيع ثياب الخبز بالكوفة ، وقد عرف بصدق المعاملة والنفرة من الماكسة ، وكان حسن الوجه ، حسن المجلس ، سعيياً ، ورعاً ، ثقة

(١) تراجع ترجمته فى تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣ - ٤٢٣) ، ابن خلكان (١٦٣/٢) ، النجوم الزاهرة (١٢/٢) ، الأعلام (٤/٩) .

لا يحدث إلا بما يحفظ سلم له حسن الاعتبار ، وتدقيق النظر ، والقياس ، وجودة
الفقه ، والإمامة فيه فقال ابن المبارك : أبقه الناس أبو حنيفة ، ما رأيت في الفقه
مثله . وكان يحيى بن سعيد القطان يقول : لا تكذب والله ، ما سمعنا أحسن من
رأى أبي حنيفة ، وقد أخذنا بأكثر أقواله . وقال الشافعي : للناس في الفقه
عيال على أبي حنيفة . وقال النضر بن شميل : كان الناس نيماً عن الفقه حتى
أيقظهم أبو حنيفة بما تفقه ويثبته .

وقال جعفر بن الربيع : أقت على أبي حنيفة خمس سنين فما رأيت أطول
صمتاً منه ، فإذا سئل عن الشيء من الفقه تفتح وسال كالواحد . وعن أبي يوسف
قال : بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة لا يتحدث عني بما لم أفعل فكان يحيى الليل
بعد ذلك .

وقد قال الحسن بن همارة بعد أن تولى غسله : رحمك الله وغفر لك ، لم تقطر
منذ ثلاثين سنة ، ولم تتوسد بيمينك بالليل منذ أربعين سنة وقد أتعبت من بعدك
وفضحت القراء .

أراد ابن هبيرة - والى العراق من قبل بني أمية - على قضاء الكوفة فأبى ،
فضربه مائة سوطاً ، وعشرة أسواط وهو مُعَصِّرٌ على الامتناع ، فلما رأى ذلك
خلى سبيله . ولما كان زمن المنصور الخليفة العباسي أشخص أبا حنيفة من
الكوفة إلى بغداد ، وأراد أن يوليّه القضاء فأبى لخاف عليه ليفعل ، وخاف
أبو حنيفة لا يفعل ، فقل الربيع الحاجب : ألا ترى أُمير المؤمنين يخاف ؟ فقال :
أُمير المؤمنين أقدر على كفارة إيمانه مني .

ويروى عن الربيع بن يونس أنه قال : رأيت أُمير المؤمنين المنصور ينزل
أبا حنيفة في أمر القضاء ، وأبو حنيفة يقول : اتق الله ولا تشرك في أماتك
إلا من يخاف الله ، والله ما أنا بمؤمن الرضا ، فكيف أكون مأوون الفضل ؟
وإني لا أصلح لذلك . فقال له : كذبت أنت تصلح . فقال : قد حكمت على نفسك

فكيف يحل لك أن تولي قاضياً على أمانتك وهو كذاب :

كان أبو حنيفة قوى الحجّة ، حسن التعلّص . روى أنه كان يوماً جالساً في المسجد فدخل عليه طائفة من الخوارج شاهرين سيوفهم ، فقالوا : يا أبا حنيفة نسألك عن مسألتين ، فإن أجبت نجوت ، وإلا قتلناك ، قال : أغمدوا سيوفكم فإن برؤيتها يشتغل قلبي ، قالوا : وكيف نفعلها ونحن نخشى الأجر الجزيل بإعمادها في رقبتك ؟ فقال : سلوا إذاً ، فقالوا : جنازتان بالباب - إحداهما - رجل شرب الخمر ، فقص فبات سكران - والأخرى امرأة حملت من الزنى ، فانت في ولادتها قبل العوبة . أهما كافران أم مؤمنان ؟ وكان مذهب السائلين التكفير بذنوب واحد ، فإن قال مؤمنان قتلوه ، قال أبو حنيفة : من أي فرقة كانا ؟ من اليهود ؟ قالوا : لا . من النصارى ؟ قالوا : لا . من المجوس ؟ قالوا : لا . قال : ممن كانا ؟ قالوا : من المسلمين .

قال : قد أجبتكم ، قالوا : هما في الجنة أم في النار ؟ قال : أقول فيهما ما قال الخليل عليه السلام فيمن هو شر منهما (فَن تَبَيَّنَ فَإِنَّهُ مِنِّي ، وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وأقول : كما قال عيسى عليه السلام (إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) فتأبوا واعتذروا إليه . وعن عبد الواحد بن غيث قال : كان أبو العباس الطوسي يسي - الرأي في أبي حنيفة ، وكان أبو حنيفة يعرف ذلك ، فدخل أبو حنيفة على أمير المؤمنين المنصور ، وكثر الغاس ، فقال الطوسي : اليوم أقتل أبا حنيفة ، فقال لأبي حنيفة : إن أمير المؤمنين يأمرنا أن نصرب عنق الرجل ما ندرى ما هو ، فهل لنا قتله أم نقتل أبا العباس : أمير المؤمنين يأمر بالحق أم بالباطل ؟

قال : بالحق ، قال : اتبع الحق حيث كان ولا تسأل عنه . ثم قال أبو حنيفة لمن قرب منه :

« إِنْ هَذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِنِي فَرُبُّهُ » .

زعم بعض الناس أن أبا حنيفة كان قليل البضاعة للحديث ، وأنه لم يرو
إلا سبعة عشر حديثاً ، وهو قول باطل ، فإنه قد صح عنه أنه انفرد بمائتي حديث
وخمسة عشر حديثاً سوى ما اشترك في إخراجهم مع بقية الأئمة . وله مسند روى
فيه مائة وثمانية عشر حديثاً في باب الصلاة وحدها . قال ابن حجر المسقلائي
في كتاب (تمجيد المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) أما مسند أبي حنيفة
فليس من جمعه ، والموجود من حديث أبي حنيفة إنما هو كتاب الآثار التي رواها
محمد بن الحسن عنه ، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن ، وأبي يوسف قبله من
حديث أبي حنيفة أشياء أخرى وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي وكان بعد
سنة ٣٠٠ هـ بحديث أبي حنيفة ، فجمعه في مجلده ، ورتبه على شيوخ أبي حنيفة هـ .
وقد جمع أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ مسنداً
لأبي حنيفة ، طبع بمصر سنة ١٣٢٦ هـ . فوقع في نحو ٨٠٠ صفحة كبيرة وقد أخذ
من خمسة عشر مسنداً ، جمعها لأبي حنيفة فحول علماء الحديث الأول ، فجمع هذه
المسافيد على ترتيب أبواب الفقه مع حذف المعاد ، وعدم تكرير الإسناد .

وقد طعن أهل الظاهر على مذهب أبي حنيفة ، وقالوا : إنه فاسقة فارسية ،
صيرت الفقه الذي هو شريعة منزلة هملاً وضعياً . وقالوا : إنه لا يجوز التعديل إلا
على النصوص فأما النظر إلى المعاني والعلل فإنه يوجب الاختلاف والاضطراب ،
وهو فوق هذا تشريع بالهوى والرأى ، وأنت ترى أن هذا إنكار لأصل
حجية القياس ، وطعن في صحة العمل به ، وهذا شيء قد فرغ منه الفقهاء وأهل
الأصول ، على أن العمل بالقياس لم ينفرد به أبو حنيفة من بين الأئمة . فإنما
لأنهم من طرائق استنباط أبي حنيفة للأحكام إلا ما نعلم عن سائر الأئمة
المجتهدين في استنباطهم . فقد روى عنه أنه قال : إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته
فألم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي فشت
في أيدي الثقات ، فإذا لم أجده في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ أخذت

بقول أصحابه من شئت ، وأدع قول من شئت ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم ، والشعبي والحسن ، وابن سيرين وسعيد ابن المسيب - وعدد رجالا قد اجتهدوا - فلي أن أجتهد كما اجتهدوا ومنه تعلم أن قولهم إن فقه أبي حنيفة فلسفة فارسية صيرت الفقه عملاً وضعياً قول لا معنى له .

غير أن هناك أشياء اختلفت فيها وجهة النظر بين أبي حنيفة وغيره من الأئمة المجتهدين ترجع إلى الاحتمياط ، والثابت فيما يروى من الأحاديث والآثار أو غير ذلك . ووجهة كل أن يصل باجتهاده إلى ما يطلب على ظنه أنه حكم الله فمن ذلك ما اشترطه أبو حنيفة من كون الحديث مشهوراً في أيدي الثقات ، وألا يعمل الراوى بخلاف ما روى وإلا يكون فيما نعم به البلوى .

وقد يترك القياس لضرورة ، أو أثر ، أو يقدم عليه الأخذ بأصل عام ، أو قياس أرجح منه ، ويسمى ذلك استحساناً ، وما من إمام من الأئمة الأربعة إلا وقد قاس ، واستحسن بالمعنى المتقدم إلا أنهم لا يسمونه استحساناً بل يدخلونه في أبواب أخرى ، كالاستصلاح مثلاً ، غاية الأمر أن الحنفية توسعوا في الأخذ بمبدأ القياس والاستحسان أكثر من غيرهم .

قال محمد بن الحسن : كان أبو حنيفة يناظر أصحابه في المقاييس فينتصفون منه ، ويعارضونه حتى إذا قال : استحسن لم ياجته أحد منهم لكثرة ما يورد في الاستحسان من المسائل ، فيذهبون جميعاً ، ويشهدون له .

وأبو حنيفة أول من اشغفل بالفقه التقديرى ، وفرض المسائل التي لم تقع بعد وبين أحكامها عساجاً إن نزلت ظهر حكمها فزاد علم الفقه اتساعاً ومجالاً انتهى . ومات رحمه الله كثريرة ، توفي سنة ١٥٠ هـ .

أشهر أصحاب أبي حنيفة :

أبو يوسف (١) :

هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري من ولد سعد بن حنيفة الصحابي المشهور ولد سنة ١١٣ هـ . ولما شب اشتغل برواية الحديث ، فروى عن هشام بن عروة وأبي إسحاق الشيباني وعطاء بن السائب ، وطبقهم . وتفقه أولاً بآبى أبي ليلى ثم انتقل إلى أبي حنيفة ، فكان أكبر تلاميذه ، وأفضل معين له كما أن أبا حنيفة كان يواسيه حال الطلب لفقر والديه ، ولولاه لم يتعلم ، وقد كان قتيلاً ، عالماً حافظاً قال طلحة بن محمد في تاريخ القضاء : كان أفتة أهل عصره ، ولم يتقدمه أحد في زمانه ، وكان النهاية في العلم ، والحكم ، والرياسة والقدر ، مشهور الأمر ، وظاهر الفضل .

قال ابن عبد البر : كان يحفظ خمسين حديثاً في السماع الواحد ، ثم يقوم فيملئها على الناس وكان كثير الحديث لكن غلب عليه رأى أبي حنيفة .

وهو أول من صنف الكتب في مذهبه ونشر علمه في جميع الأقطار . وإليه يرجع الفضل في تأييد مذهب أبي حنيفة وتخليده ، فإنه لما أسند إليه منصب قاضي قضاة الدولة لم يكن يستعمل على القضاء إلا من كان حنفياً ، وفي هذا نشر للمذهب ، وتأيد له . وهو أول من كان له هذا المنصب الخطير الذي هو بعض حقوق الخلافة الإسلامية ، إذ كان الخليفة يباشره بنفسه فأسند إليه وقد تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء : المهدي ، والهادي ، والرشيد الذي كان يحله كثيراً ، ويقال : إنه أول من اتخذ من العلماء زبياً خاصاً ، وكان ملبوس الناس قبله شيئاً واحداً .

(١) تراجع ترجمته في : مفتاح السعادة (١٠٠/٢ - ١٠٧) ابن النديم ص ٢٠٣ ، البداية والنهاية (١٨٠/١٠) الأعلام (٢٥٢/٩)

كان له القوة الفائقة ، والنفوذ في الاجتماع والفقهاء ، سأله يوماً شيخه الأعمش عن مسألة فأجابته فقال له : من أين أخذتها ؟ فقال : من حديثك الذي حدثتفا به وأملاه عليه .

فقال له : إني لأحفظه قبل أن يجتمع أبواك . وما عرفت تأويله حتى الآن وكان الفقيه أجَلَ علومه ، فإنه كان يعلم التفسير ، والمغازي ، وأيام العرب ، وغيرها ولم يكن في أصحاب أبي خنيفة مثله .

رحل أبو يوسف إلى مالك ، وأخذ عنه بعد أن ناظره في مسائل ثم رجع إلى العراق وقد أفاد إلى علمه علم الحجازيين ، فكان أول من قرب بين المذهبين وأزال الوحدة بين العراقيين والحجازيين ، وقد عدّه أهل الحديث محدثاً وأثنوا عليه ، قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً ، ولا أثبت من أبي يوسف .

وقال أيضاً : إنه صاحب حديث وصاحب سنة . واتفق ابن معين ، وابن حنبل ، وعلى بن المديني على توثيقه ، قال ابن جرير الطبري :

وتحامي قوم حديثه من أجل غلبة الرأي عليه مع صحبة السلطان وتقلده القضاء وكانت ولايته القضاء سنة ١٦٦ هـ ولم يزل قاضياً حتى مات سنة ١٨٣ هـ . ولم يبق من كتبه إلا رسالة الخراج ، وما نقله الشافعي رحمه الله في كتاب الأم وقد سبقت الإشارة إليه .

محمد بن الحسن الشيباني^(١) :

هو محمد بن الحسن بن قرقند الشيباني ، مولاهم ، وكان أبو الحسن من الشام ، وقدم إلى العراق فولد له محمد بواسط سنة ١٢٢ هـ نشأ بالسكوفة وطلب الحديث

(١) تراجع ترجمته في : الفهرست لابن النديم (٣٠٢/١) الجواهر المضية (٤٢/٢) تاريخ بغداد (١٧٢/٢) الاعلام (٣٠٩/٦) .

وسمع من مسعر ، ومالك والأوزاعي ، والثوري ، وصحب أبا حنيفة وأخذ الفقه منه ولم يجالس كثيراً ، لوفاة أبي حنيفة وهو حدث السن وأخذ عن أبي يوسف وكان ذا عقل وفطنة ، فنبغ نبوغاً كبيراً ، حتى صار مرجع الحنفية في حياة أبي يوسف ، فنشأت بينهما وحشة ، واستمرت حتى توفي أبو يوسف .

وقد رحل إلى المدينة ، وأخذ عن مالك ، وله رواية خاصة في الموطأ ، وقابله الشافعي رحمه الله ببغداد ، وقرأ كعبه ، وناظره في كثير من المسائل ، ولهما مناظرات قيمة مدونة في كتب الشافعي ، وقد كان للقاءه مالكا ومناظراته مع الشافعي أثر في اجتهاده واسقنباطه .

وكان أعلم الناس بكتاب الله ، ماهراً في علوم العربية والحساب - عن أبي عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ، وعن الشافعي أنه قال : أخذت من محمد وقر بعير من علم وما رأيت رجلاً سمياً أخف روحاً منه ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه ، قيل لأحمد : من أين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد ، وتفقه عليه وأخذ عنه أبو حفص ، وأبو سليمان الجوزجاني وموسى بن نصير الرازي ، ومحمد بن سماعة وعيسى ابن أبان ، ومحمد بن مقاتل وغيرهم ، وتصانيفه كثيرة حتى إنها بلغت تسعمائة وتسعين كتاباً ، كلها في العلوم الدينية ، وعلى كتب محمد بن الحسن يعتمد الحنفية في المذهب ولاه الرشيد القضاء وخرج معه في سفره إلى خراسان ، فات بالري ودفن بها سنة ١٩٨ هـ .

أثر أصحاب أبي حنيفة في فقهه :

هؤلاء أشهر الذين نشروا مذهب أبي حنيفة ، ودونوا أقواله ، وقاموا بصصرة كثير منها وهم الذين لهم الفضل الأكبر في وضع مسائل الفقه والإجابة عنها ، ولم تكن نسبتهم إلى أبي حنيفة نسبة المقلد إلى المقلد ، بل نسبة المتعلم إلى

العلم مع استقلال لهم بما به يقتضون فلم يكونوا يقتضون عندما أتى به أبو حنيفة بل يخالفونه إذا ظهر لهم ما يوجب الخلاف . ومن الثابت أن أبا يوسف ومحمدا رجعا عن آراء كثيرة رآها الإمام لما اطلعا على ما عقد أهل الحجاز فهم يجتهدون إلى الإمام ، لأنهم اعتمدوا قواعده وساروا على طريقته في الاجتهاد والفتوى .

وليست نسبتهم إلى أبي حنيفة كنسبة الشافعي إلى مالك ، أو مالك ، أو ابن حنبل إلى الشافعي ، لأن كلا من الأئمة الأربعة له طريقة في الاستنباط تخالف من بعض الوجوه طريقة الآخر ، ولم يلتزم أحد منهم طريقة غيره كما التزم أصحاب أبي حنيفة طريقة إمامهم نعم كثيرا ما يخالفونه في الفروع ، وربما يكون في المسألة الواحدة أربعة أقوال : لأبي حنيفة قول : ولكل من أصحابه الثلاثة قول . ومراجع ذلك ما يظهر لكل منهم من الآثار أو المعاني فيميل أحدهم إلى الأخذ بالقياس وآخر إلى الاستحسان ويقوى في نظر الثالث أثر . وهكذا .

مسائل الفقه عند الحنفية :

وتنقسم مسائل الفقه عند الحنفية إلى أقسام ثلاثة :

١ - الأصول :

٢ - النوادر .

٣ - الفتاوى .

التسم الأول - الأصول وهي : المسائل التي تسمى ظاهر الرواية وهي ما روى

عن أبي حنيفة وأصحابه كآبي يوسف ومحمد ، وزفر وغيرهم ممن تلقى عن الإمام غير أن الكثير من هذه المسائل من أقوال الإمام وصاحبيه أبي يوسف ومحمد . أو قول بعض منهم ، وقد جمع الإمام محمد بن الحسن أحد أصحاب أبي حنيفة مسائل الأصول في كتيب سمة تعرف بكتيب ظاهر الرواية .

والقسم الثاني - النوادر - وهي المسائل الروية عن الإمام، وأصحابه في غير كتب ظاهر الرواية .

والقسم الثالث - الفقاوى - وهي ما أفتى به مجتهدو الحنفية المتأخرون فيما يروون فيه رواية عن الإمام وأصحابه تخريجاً على مذهبهم . وأول كتاب عرف في فقاوى الحنفية - كتاب النوازل - لأبي الليث السمرقندى .

الإمام مالك - وحياته العلمية^(١) :

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحى : نسبة إلى ذى أصبح - قبيلة من اليمن - قدم أحد أجداده إلى المدينة وسكنها وجده الأعلى أبو عامر ، صحابى جليل ، شهد المشاهد كلها مع النبى ﷺ إلا بدرأ ، وقيل : إنه تابعى مخضرم ، توجده الأذى مالك من كبار التابعين وعلمائهم ، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلاً إلى قبره ، ولما مات بالمدينة سنة ثلاث وتسعين ، وطلب العلم على علمائها . وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرمز ، أقام معه مدة طويلة يخطه بغيره ، وأخذ عن نافع مولى ابن عمر ، وابن شهاب الزهري ، وشيخه في الفقه ربيعة ابن عبد الرحمن المعروف بريبعة الرأى ولما بلغ سبع عشرة سنة نصب للتدريس ، بعد أن شهد له شيوخه بالحديث والفقه روى عنه أنه قال : ما جلست للفقهاء والحديث حتى شهد لى سبعون شيخاً من أهل العلم إلى مرضاة لذلك . وقد ذاع صيته في جميع الأقطار وطبقت شهرته الآفاق . فارتحل الناس إليه من كل فج ، وكانوا يزدهجون على بابيه ، ويقتتلون عليه من الزحام لطلب العلم ، ومكث

(١) راجع ترجمته فى : الديباج المذهب (١٧ - ٣٠) الوفيات (٤٣٩/١) .

• تهذيب التهذيب (٥/١٠) وصفه الصفوة (٩٩/٢) .
• حلية الأولياء (٦ : ٣١٦) ذيل الدليل (١٠٦) الانتقاء (٩ - ٤٧) .
• الخميس (٢ : ٣٣٢) التعريف بابن خلدون (٢٩٧ - ٣٠٥) .
• الباب (٣ : ٨٦) معجم المطبوعات (١٦٠٩) .
• الاعلام (٦ : ١٢٨) .

يفتق الناس ويعلمهم نحواً من سبعين سنة وانفقوا على إمامته ، وجلالته ، ودينه ،
وورعه ، ووقوفه مع السنة ، قال الشافعي : مالك - حجة الله على خلقه . وقال ابن
مهدى : ما رأيت أحداً أتم عقلاً ولا أشد تقوى من مالك . وقال حماد بن سلمة :
لو قيل لي : اختر لأمة محمد ﷺ إماماً يأخذون عنه العلم لرأيت مالك لذلك
موضعا وأهلا . وقال الليث ابن سعد : مالك عالم تقي . علم مالك أمان لمن أخذ
به من الأيام . وكان ذا هيئة ، لا يتسكلم في مجلسه أحد قال الواقدى : كان مجلس
مالك مجلس وقار وحلم ، وكان رجلا نبيها نبيلاً ، ليس في مجلسه شيء من المراء ،
واللفظ ولا رفع الصوت ، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله لم يقل : من أين
رأيت هذا ؟

وكان إذا أ . أن يخرج للحديث اغتسل ، ولبس أحسن ثيابه وتطيب
ف قيل له في ذلك فقال : أوقر به حديث رسول الله ﷺ . وإذا رفع أحد صوته
في مجلسه قال :

قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ
النَّبِيِّ ^(١)) . فن رفع صوته عند حديث النبي فكأنما رفع صوته فوق صوت
رسول الله ﷺ .

وقد أجمع أشياخه وأقرانه ومن بعدهم على أنه إمام في الحديث موثوق
بصدق روايته .

قال البخاري : أصح الأسانيد مالك ، عن نافع ، عن ابن هجر ، ثم مالك ،
عن الزهري ، عن سالم عن أبيه ، ثم مالك ، عن أبي الزناد عن الأعرج ، عن
أبي هريرة .

ألف موطأه وقد أقام في تأليفه وتهذيبه نحو أربعين سنة ، وكان أكبر مما

هو عاينه الآن بكثير . قيل : كانت أحاديثه عشرة آلاف ، فنصار يهذبونه وينقصونه كل ما فيه طعن ، وما لم يقع به همل الأئمة ، إلى أن صارت أحاديثه المسندة المعلقة نيفا وخمسمائة . .

قال مالك : لقيني أبو جعفر المفضول - يعنى فى الحج - فقال لى : إياه لم يبق عالم غيرى وغيرك . .

أما أنا فقد اشتغلت بالسياسة ، وأما أنت فضع للناس كتاباً فى السنة والفقه . تجذب فيه رخص ابن عباس ، وتشديدات ابن عمر ، وشواذ ابن مسعود ووطئه توطئاً . قال مالك : فعلنى كيفية التأليف ، يعنى وله طريقة الاعتدال وقد أقبلت الأمة وعلماؤها عليه فى حياة مالك وأعجبوا به ورحلوا إليه لأخذه عنه ولقد قال له أبو جعفر أبو الرشيد : أردت أن أعلق كتابك هذا فى السكبة ، وأفرقه فى الآفاق ، وأحمل الناس على العمل به خماً لمادة الخلاف . قال له مالك : لاتفعل ، فإن الصعابة تفرقوا فى الآفاق ورددوا أحاديث غير آحاديث أهل الحجاز التى اعتمدتها وأخذ الناس بذلك فاتركهم على ما هم عليه فقال له : جزاك الله خيراً يا أبا عبد الله . . .

ومما أمتاز به مالك . رحمه الله أنه حاز الإمامة فى الفقه ، والحديث ، وقد روى عنه الحديث ابن شهاب الزهري ، وربيعة الراى فقيه أهل المدينة ، ويحيى ابن سعيد الأنصارى ، وموسى بن عقبة إمام المغازى ، وكلهم أشياخه ، روى عنه من أقرانه سفيان الثوري ، والليث بن سعد والأوزاعي ، وسقيان بن عيينة وأبو يوسف وغيرهم ، وروى عنه من أعيان تلاميذه الشافعى ، وابن المبارك ، ومحمد بن الحسن الشيبانى وغيرهم وبالجملة - فقد روى عنه ما ينيف عن ألف وثلاثمائة من أعلام الأقطار الإسلامية وأخذ عنه الفقه أيضاً كثير . منهم : ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب وغيرهم . .

أصول مذهبه :

بنى الإمام مالك رحمه الله مذهبه على أداة عشرين ، كما يؤخذ من كلام علماء المذهب : نص الكتاب ، وظاهره - وهو العموم ، ودليله - وهو مفهوم الخالفة ، ومفهومه - وهو مفهوم الموافقة وتبنيها - وهو التنبية على العلة كقوله : (فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا . . .) ^(١) الآية .

ومن السنة أيضاً مثل هذه الخمسة فهذه عشرة ، والحادى عشر الإجماع ، والثانى عشر القياس والثالث عشر حمل أهل المدينة ، والرابع عشر قول الصحابة والخامس عشر الاستحسان والسادس عشر الحكم بسد الذرائع ، والسابع عشر مراعاة الخلاف ، فقد كان براعيه أحياناً ، والثامن عشر الاستحباب والتاسع عشر للصالح المرسلة ، وتمام العشرين شرع من قبلنا . .

وليس حمله بها على هذا الترتيب في الذكور لا غير . قال القاضي عياض - بعد أن بين ترتيب الاجتهاد حسماً ويقضى به العقل ، ويشهد له الشرع - تقديم كتاب الله عز وجل على أدلته في الوضوح من تقديم نصوصه ، ثم ظواهره ثم مفهوماته ثم كذلك السنة على ترتيب متواترها ، ومشهورها وآجادها ثم ترتيب نصوصها وظواهرها ، ومفهوماتها . ثم الإجماع عند عدم الكتاب ومتواتر السنة ، وعند عدم هذه الأصول كلها - القياس عليها والاستنباط منها . قال بعد أن بين ذلك ويرهن عليه : وأنت إذا نظرت لأول وهلة منازع هؤلاء الأئمة . وما أخذهم في الفقه واجتهادهم في الشرع وجدت مالكا رحمه الله ناهجاً في هذه الأصول : مناهجها ، مرتباً لها مراتبها ومداركها ، مقدماً كتاب الله عز وجل على الآثار ، ثم مقدماً لها على القياس والاعتبار وتاركاً منها ما لم يتحملة الثقات العارفون بما يحملونه أو ما وجد الجمهور والجم الغفير من أهل المدينة قد حملوا بغيره وخالفوه .

ثم كان من وقوفه في المشكلات وتحريه عن الكلام في المعوصات ما سلك به سبيل السلف الصالح ، وكان يرجح الاتباع ويكره الابتداع أ . هـ .

ونفهم مما حكاه لنا القاضي عياض أن الإمام مالكا رحمه الله كان ينزع بوجه عام إلى طريقة الحجازيين في الوقوف عند الآثار ما أمكن ، ويكره التوسع بتقدير المسائل ، وفرضها قبل وقوعها .

ونستطيع أن نجمل أهم ما امتازت به طريقته مما كان له أثر في اتساع مجال الخلاف بينه وبين غيره في الأمور الآتية :-

١ - عمل أهل المدينة - حجة عند مالك مقدمة على القياس ، وعلى خبر الواحد لأنه عنده أقوى منهما إذ هم لهم بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ ، ورواية جماعة عن جماعة أولى بالتقديم من رواية فرد عن فرد . وقد نازعه في ذلك أكثر فقهاء الأمصار ، ولم يروا في همهم حجة ، لأنهم لبسوا محل العصمة - وكعب إليه الأئمة بن سعد في ذلك رسالة طويلة ، وناقش الشافعي هذه المسألة في كتابه الأثر وكذلك فعل أبو يوسف في كتاب له .

٢ - المصالح المرسله - الاستصلاح - ومعنى المصالح المرسله : المصالح التي لم يشهد لها من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نص معين ، وكانت ترجع إلى حفظ مقصود شرعي يعلم كونه مقصوداً بالسكتاب أو السفة أو الإجماع ، ولا خلاف في اتباعها إلا عندما تعارضها مصلحة أخرى . فعند ذلك يقدم العمل بها الإمام مالك . مثال ذلك - ضرب المتهم بالسرقة ليقرب بالسروق - قال بجوازه مالك ويخالفه غيره ، لأن هذه مصلحة تعارضها أخرى وهي مصلحة المضروب ، لأنه ربما يكون بريئاً وترك الضرب في مذهب أهون من ضرب بريء ، فإن كان فيه فتح باب يغسر معه انتزاع الأموال ففي الضرب فتح باب إلى تعذيب البريء .

ومن ذلك - المفقود زوجها ، إذا اندرس خبره ، ولم يعلم موته ولا حياته ،

وقد انتظرت سنين وتضررت بالعزوبة - قضى مالك بأنها تزوج بعد أربع سنين من انقطاع الخبر مرجحاً مصلحة الزوجة على مصلحة الزوج الغائب .

ومن ذلك - المرأة إذا طلقت ، وكانت من ذوات الحيض ، وأمعد طهرها - أفق مالك بأنها تعتد بثلاثة أشهر بعد مضي مدة الحمل الغالبة (تسعة أشهر) فالجموع سنة . راعى في ذلك مصلحة الزوجة . لئلا تتضرر بطول العدة ، وقدم العمل بذلك على ظاهر قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)^(١) فإنها لم تصل بعد لسن اليأس حتى تعتد بالأشهر .

٣ - قول الصحابي إذا صح سنده ، وكان من أعلام الصحابة ، ولم يخالف الحديث المرفوع الصالح للحجة حجة عنده - مقدمة على القياس وقد بالغ الغزالي - في المستصفي - في الرد لهذا الأصل . مستدلاً بأن الصحابة ليسوا محل العصمة ويجوز عليهم الغلط . فلا ينتج قولهم ما يقطع به في الحجة .

٤ - السنة - لا يشترط في قبول الحديث الشهرة فيما نعم به البلوي كما اشترط الحنفية ولا يرد خبر الواحد لمخالفته للقياس ، أو لعل الراوي بخلافه . ولا يقدم القياس على خبر الواحد ، ويعمل بالمرسل ويشترط في خبر الواحد ألا يخالف عمل أهل المدينة ، ومحدثه في الحديث ما رواه علماء الحجاز .

٥ - قال بالاستحسان في مسائل كثيرة ، كقضايا الصناع ، وجبر صاحب القرن . والرحى والحمام على المؤاجرة للناس على سواء . والقصاص بالشاهد واليمين : إلا أنه لم يتوسع في القول به توسع الحنفية .

محتفه :

وقد امتنع مالك سنة ١٤٧ هـ وضرب بالسياط ، وانفكت ذراعه وبقي مريضاً بسلس البول إلى وفاته ، واختلفوا في سبب ذلك ، فتيل : إنه أفق بعدم

لزوم طلاق السكره ، وقد كانوا يكرهون الناس على الخاف بالطلاق عند البيعة ،
فأروا أن فتوى مالك تقضى البيعة ، وتهون الثورة عليهم ، وقيل : إن ابن القاسم
سأل مالك عن البغاة : أيحوز فتاهاهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل همر بن
عبد العزيز ، قال : فإن لم يكن مثله له . فقال : دعهم ، ينتقم الله من ظالم بظالم
ثم ينتقم من كليهما فكانت هذه الفتوى من أسباب محققه .

أقام مالك بالمدينة لم يرحل منها إلى بلد آخر ، وهذا ما جعل معظم حديثه
يدور على مارواه الحجازيون ، وظل الفاس يرحلون إليه إلى أن توفي سنة ١٧٩ هـ .

* * *

المشهورون من أصحابه

عبد الرحمن بن القاسم : (١)

هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقى المصرى الفقيه المالكى تقلد لما لك عشرين عاما حتى نضج في فقهه ولم يخلط علم مالك بعلم غيره ، وأخذ الحديث عن إمامه ، وعن الليث بن سعد المصرى ، وعن مسلم بن خالد الزنجى شيخ الشافعى ، وأخذ عنه الحديث والفقه أصبغ ابن الفرّج ، ومحمد بن سلمة المرادى ، وقد وثقه العلماء ، فقال فيه مالك : مثله مثل جراب مملوء مسكا ، وقال فيه النسائى : ثقة مأمون ، وشهد له يحيى بن يحيى شيخ القضاة فى الأندلس بأنه أعلم الناس بفقه مالك ، وآمنهم عليه ، وقد بلغ ابن القاسم رتبة الاجتهاد المطلق ، حتى أسد بن الفرات كان يعرض عليه فروع الفقه التى تلقاها من أصحاب أبى حنيفة فى العراق فيفتيه فيها على مذهب مالك وقد اقتتل ابن الفرات بتلك الفتاوى إلى بلاد المغرب ونشرها هناك ، فأخذها عنه سحنون المغربى المالكى ، ووفد على مصر وعرضها على ابن القاسم فنظر فيها وصححها له ، وقد رتب تلك المسائل على ترتيب الفقه ، ودونت ، وصارت معروفة بين كتب المالكية باسم المدونة - وكان ابن القاسم معروفا بجانب تلمه بالعتوى ، والورع ، والزهد ، حتى كان لا يقبل جوازا السلطان ، وقد توفى بمصر سنة ١٩١ هـ .

أبو محمد عبد الله بن وهب : (٢)

هو : أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصرى الفقيه ، مولى ربحانة مولاة يزيد بن أنس القهبرى ولد سنة ١٢٥ هـ ، وطالب العلم وسنه سبعة عشر عاما وروى

(١) راجع ترجمته فى : وفيات الاعيان (١ : ٢٧٦) حسن المحاضرة

(١ : ١٢١) الديباج المذهب ص ١٤٦ ط ابن شقرون . الاعلام (٩٧ : ٤) .

(٢) راجع ترجمته فى : تذكرة الحفاظ (١ : ٢٧٩) الوفيات

(١ : ٢٤٩) الانتقاء ص ٤٨ الاعلام (٤ : ٢٨٩) .

عن مالك ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم وتفقه بمالك الليث
ثم رحل إلى مالك سنة ١٤٨ هـ ، ولم يزل في صحبته إلى أن توفي مالك . كان
فقيها مبرزاً حتى قيل : إنه أفتقه من ابن القاسم إلا أنه كان يمنعه الورع عن الفتيا .
وكان مالك يكتب إليه : إلى مقيه مصر ، وإلى أبي محمد المفتي ، ولم يكن يعمل
هذا لغيره وقال فيه : إنه عالم وإنه إمام ، وكان محدثاً ثقة . روى عن أبي زرعة
أنه قال : نظرت في ثلاثين ألفاً من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر ، لا أعلم
أني رأيت له حديثاً لا أصل له ، وهو ثقة . وقال ابن حبان جمع ابن وهب
وصنف . وهو الذي حفظ على أهل مصر والحجاز حديثهم ، وكان من العباد
الورعين ، عرض عليه القضاء فخن نفسه ولزم بيته ، وتلى عليه كتاب أهوال
القيامة من تأليفه فخر مفضيلاً عليه ، ولم يعكلم كلمة حتى مات بعد أيام قال الحارث
ابن سكين : جمع ابن وهب الفقه والرواية ، والعبادة ورزق من العلماء محبة وحظوة
من مالك وغيره ، وما أثبتته قط إلا وأنا أفيد خيراً ، وكان يسمى ديوان العلم ،
وقال ابن القاسم :

لومات ابن عيينة لضربت إلى ابن وهب أكباد الإبل ، مادون أحد العلم
تدوينه ، وكانت المشيخة إذا رأت أنه خضعت له ، توفي رحمه الله سنة ١٩٧ هـ .

الإمام الشافعي رضي الله عنه (١)

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد
ابن عبد يزيد بن هاشم (٢) بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصى بن كلاب
ابن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن
خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن أد بن أدد.
وأما ولادته رضي الله عنه - فقد حكاهما هو بنفسه فقال :

ولدت بغزة (٣) سنة خمسين ومائة - يوم وفاة أبي حنيفة فقال الناس : مات
إمام وولد إمام - وحملت إلى مكة وأنا ابن سنتين وقال : وكانت أُمى من الأزد .

نشأته وطلبه للعلم وتبوعه :

حدث الزبير بن بكار عن حمه مصعب بن عبد الله بن الزبير : أنه خرج إلى
المن فالتق محمد بن إدريس الشافعي وهو مسدّد حص في طلب الشعر والنحو والغريب
قال : فقلت له إلى كم هذا : لو طلبت الحديث والفقّه كان أمثل بك ، وانصرفت
به معى إلى المدينة فذهبت به إلى مالك بن أنس وأوصيته به قال فأترك عند
مالك بن أنس إلا الأقل ولا عقد شيخ من مشايخ المدينة إلا جمعه ، ثم شخص
إلى العراق فانقطع إلى محمد بن الحسن فحمل عنه ثم جاء إلى المدينة بعد سنين . قال

(١) راجع فى ترجمته : تذكرة الحفاظ (٢٢٩/١) تهذيب التهذيب
(٢٥/٩) الوافى للوفيات (٤٤٧/١) حلية الأولياء (٦٣/٩) نزهة
الجلس (١٣٥/٢) الاعلام (٢٤٩/٦ - ٢٥٠) .

(٢) هاشم هذا الذى فى نسب الشافعي ليس هو هاشم جد النبى
صلى الله عليه وسلم ، ذاك هاشم بن عبد مناف ، فهاشم هذا هو ابن
اخى ذاك .

(٣) غزة : بلد من فلسطين تبعد عن بيت المقدس ثلاث مراحل وهى
المعروفة اليوم حيث يحتلها اليهود .

فخرجت به إلى مكة فكلمت له ابن داود وعرفته حاله الذي صار إليه ، فأمر له بعشرة آلاف درهم . . .

وحدث الآبرى أبو الحسن محمد بن الحسن من إبراهيم بن عاصم بن الآبرى السجزي^(١) قال : سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن الموالد الشريفي يحكي عن زكريا بن يحيى البصري عن زكريا النيسابوري كلاهما عن الربيع بن سليمان وبعضهم يزيد على بعض في الحكاية قال : سمعت الشافعي يقول : كنت أنا في المكتاب أسمع المعلم يلقي العصب الآية فأحفظها أنا وكنت - قبل أن يفرغ المعلم من الإملاء - قد حفظت جميع ما ألقى ، فقال لي ذات يوم : ما يحل لي أن آخذ منك شيئاً .

قال : ثم لما خرجت من المكتاب كتبت ألقط الخزف^(٢) والدفوف^(٣) وكرب النخل^(٤) وأكتاف الجمال^(٥) . اكتب فيها الحديث وأجئ إلى الدواوين فاستعوب منها الظهور^(٦) فأكتب فيها حتى كانت لأخي حباب^(٧) فلائها أكتافاً وخزفاً وكرباً مملوءة حديثاً ثم إنني خرجت عن مكة فلزمت هزيلاً في البادية أنعلم كلامها وأخذ طبعها وكنت أنصح العرب .

قال : فبقيت فيهم سبع عشرة سنة أرحل برحيلهم وأنزل بنزولهم فلما رجعت إلى مكة جعلت أشد الأشعار وأذكر الآداب والأخبار ، وأيام العرب

(١) الآبرى بهزة ممدودة وضم الباء : نسبة إلى مدينة آبر .
والسجزي : بالفتح أو الكسر ثم السكون . نسبة سماعية إلى أقليم سجستان .

(٢) الخزف : كل من عمل من طين وشوى حتى يكون فخاراً .

(٣) الدفوف : الجلود التي يعمل منها الطبل .

(٤) كرب النخل : أغصان النخل العريضة الغليظة .

(٥) أكتاف الجمال : جمع كتف : عظم عريض خلف المنكب .

(٦) أي الأوراق .

(٧) حباب : جمع حب . وعاء يوضع فيه الماء مثل الجرة .

أقرني رجل من الزبيريين من بنى حمى فقال لي: يا أبا عبد الله: عزّ على ألا يكون مع هذه اللغة وهذه الفصاحة والذكاء فقه، فذكون قد سدت أهل زمانك، قلت: فمن بقي أقصد؟ فقال لي: مالك بن أنس سيد المسلمين يومئذ، قال: وقوع في قلبي نعمدت إلى الموطن فاستعرت من رجل بمكة لحفظته في تسع ليال ظاهراً. قال: ثم دخلت إلى والى مكة وأخذت كتابه إلى والى المدينة وإلى مالك بن أنس سيد المسلمين قال: فقدمت المدينة فأبلغت الكتاب إلى والى، فلما أن قرأ قال: يا فتى إن مشي من خوف المدينة إلى خوف مكة حافياً راجلاً أهون على من المشي إلى باب مالك بن أنس، فلست أرى الذل حتى أقف على بابه قلت: أصلح الله الأمير - إن رأى الأمير أن يوجه إليه ليحضر قال: همات، ليت أنى إذا ركبت أنا ومن معي وأصابنا من تراب العتيق نلقا بعض حاجتنا. قال: فواعدته العصر وركبنا جميعاً، فوالله لكان كما قال: لقد أصابنا من تراب العتيق^(١). قال: فتقدم رجل فقرع الباب فخرجت إلينا جارية سوداء فقال لها الأمير: قولى لمولاكى إني بالباب. قال فدخلت فأبطأت ثم خرجت فقالت: إن مولاي يقرئك السلام ويقول: إن كانت مسألة فأرفعها في سقفه يخرج إليك الجواب، وإن كان للحديث فقد عرفت يوم المجلس فانهصرف، فقال لها: قولى له إن معى كتاباً من والى مكة إليه في حاجة مهمة قال: فدخلت وخرجت وفي يدها كرسى فوضعت، ثم إذا أنا بمالك قد خرج وعليه المهابة وانوقار. وهو شيخ طويل مسنون اللحية^(٢) فجلس وهو متطلس^(٣) فرفع إليه والى الكتاب، فبلغ إلى هذا (إن هذا رجل من أمره وحاله فمحدثه وتفعل وتصنع) فرمى بالكتاب من يده ثم قال: سبحان الله. أو صار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالوسائل؟

(١) الوادى وكل مكان شسقه السيل، واسم واد في ظاهر المدينة.

(٢) مسنون اللحية أى طويلها.

(٣) أى لابس الطيلسان: وهو كساء مدور أخضر.

قال : فرأيت الوالى وقد تهيبه أن يكلمه فتقدمت إليه وقالت : أصلحك الله - إلى رجل مطلبى ومن حالى وقصتى فلما أن سمع كلامى نظر إلى ساعة وكانت لما لك فماسة فقال لى : ما اسمك ؟ قالت : محمد ، فقال لى يا محمد : اتق الله واجتنب المعاصى فإنه سيكون لك شأن من الشأن ثم قال : نعم وكرامة ، إذا كان غداً نجى ، ويحىء من يقرأ لك . قال : فقلت أنا أقوم بالقراءة .

قال : فدوت عليه وابتدأت أن أقرأ ظاهراً والكتاب فى يدى فسلما تهيبت مالكا وأردت أن أقطع ، أعجبه حسن قراءتى وإعراى فىقول يا قى زد حتى قرائته^(١) فى أيام يسيرة ، ثم أفت بالمدينة حتى توفى مالك بن أنس ، ثم خرجت إلى اليمن فارتفع لى بها الشأن وكان بها وال من قبل الرشيد ، وكان ظلوماً غشوماً وكفت ربما أخذ على يديه وأمنعه من الظلم . قال : وكان باليمن تسعة من العلوية قد تحركوا - فكتب الوالى - ولما أخاف أن يخرجوا ولما هبنا رجلا من ولد شافع المطلبى لا أمر لى معه ولا نهى قال : فكتب إليه هارون الرشيد : أن أحل هؤلاء وأحل الشافعى معهم . فقرنت معهم . قال فلما قدمنا على هارون الرشيد أدخلنا عليه وعنده محمد بن الحسن . قال : فدعا هارون الرشيد بالنطع^(٢) والسيف ، وضرب رقاب العلوية ، ثم التفت محمد بن الحسن فقال : يا أمير المؤمنين ، هذا المطلبى لا يغلبك بفصاحته فإنه رجل لسن ، فقلت : مهلا يا أمير المؤمنين فإنك الداعى وأنا المدعو ، وأنت القادر على ما تريد منى ولست القادر على ما أريد . فلك يا أمير المؤمنين ، ماتقول فى رجائى : أحدهما يرانى أخاه والآخر يرانى عبده أيهما أحب إلى ؟ قال : الذى يراك أخاه . قال : قلت فذاك أنت يا أمير المؤمنين قال : فقال لى : كيف ذاك ؟ فقلت يا أمير المؤمنين : إنكم ولد العباس ترونا لإخوتكم وهم يرونا عبيدهم قال : فسرى ما كان به فاستوى جالاً فقال : يا ابن

إدريس كيف علمك بالقرآن ؟ . قلت : عن أى علومه تسألنى ؟ عن حفظه قد حفظته ووعيته بين جنهى وعرفت وقفه وابتدأه ، وناسخه ومنسوخه وليليه ونهاريه ووحشيه وإنسيه وما خوطب به العام يراد به الخاص وما خوطب به الخاص يراد به العام . فقال لى : والله يا ابن إدريس لقد ادعيت علماً فكيف علمك بالنجوم ؟ فقلت لى لأعرف منها البرى من البحرى والمهلى والجبلى والفلقى^(١) والمصيح وما تحب معرفته . قال فكيف علمك بأنساب العرب ؟ قال : فقلت لى لأعرف أنسابى وأنساب الكرام ونسبى نسب أمير المؤمنين : قال : لقد ادعيت علماً فهل من موعظة تعظ بها أمير المؤمنين ؟ قال : فذكرت موعظة لطاووس اليماني فوعظته بها ، فبكى وأمر لى بخمسين ألفاً وحملت على فسرور وركبت من بين يديه وخرجت فما إن وصلت الباب حتى فرقت الخمسين ألفاً على حجاب أمير المؤمنين وبوابيه . قال : فلحقنى هرمة وكان صاحب هارون الرشيد . فقال : اقبل هذه منى . قال : فقلت له : لى لا آخذ العطية ممن هو دونى وإلما آخذها ممن هو فوقى . قال : فوجد فى نفسه . قال : وخرجت كما أنا حتى جئت منزلى فوجهت لى كاتب محمد بن الحسن بمائة دينار وقلت : اجمع الوراقين الليلة على كتب محمد بن الحسن وانسخها لى ووجهه بها لى . قال : فسكت لى ووجه بها لى .

جمعه لشتى العلوم :

حدث الربيع بن سليمان أنه قال ، كان الشافعى - رحمه الله تعالى - يجاس فى حلقة إذا صلى الصبح ، فيجئته أهل القرآن فإذا طلعت الشمس قاموا وجاء أهل الحديث فيسألونه تفسيره ومعانيه ، فإذا ارتفعت الشمس قاموا فاستنوت الحلقة للمذاكرة والنظر فإذا ارتفع الضحى تفرقوا : وجاء أهل العربية والعروض والنحو والشعر فلا يزالون لى قرب انتصاف النهار ثم ينصرف رضى الله عنه .

وحدث محمد بن الحسك قال : ما رأيت مثل الشافعي كان أصحاب الحديث يجهثون إليه ويعرضون عليه غوامض علم الحديث وكان يوقفهم على أسرار لم يقفوا عليها فيقومون وهم متعجبون منه وأصحاب الفقه الموافقون والمخالفون لا يقومون إلا وهم مدعنون له ، وأصحاب الأدب يعرضون عليه الشعر فيبين لهم معانيه . وكان يحفظ عشرة آلاف بيت لهديل إعرابها ومعانيها ، وكان من أعرف الناس بالتواريخ ، وكان ملاك أمره إخلاص العمل لله تعالى .

وحدث محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي قال : أخبرنا أبو الحسن عن عبد الرحمن بن أبي محمد بن ابنة الشافعي ، قال سمعت الجارودي ^(١) أو هي أو أبي أو كلهم عن مسلم بن خالد . أنه قال لحمد بن إدريس الشافعي وهو ابن ثمان عشرة سنة (أفت يا أبا عبد الله فقد آن لك أن تفتي) .

وقال الحميدي : كنا نريد أن نرد على أصحاب الرأي فلم نحسن كيف نرد عليهم ، حتى جاءنا الشافعي ففتح لنا . وقال أبو إسماعيل الترمذي : سمعت إسحق ابن راهويه يقول : كنا بمكة - والشافعي بها وأحمد بن حنبل بها - فقال لي أحمد بن حنبل : يا أبا يعقوب ، جالس هذا الرجل (يعني الشافعي) قلت : ما أصنع به ، وسفنه قريب من سفنا ؟ أترك ابن عيينة والمقريء ؟ فقال ويحك ، إن ذاك يفوت وإذا لا يفوت فإلمسته .

وحدث أبو بكر بن إدريس عن الحميدي . قال : خرجت مع الشافعي إلى مصر وكان هو ساكناً في العلو ونحن في الأوسط فربما خرجت في بعض الليل ، فأرى المصباح فأصيح بالفلام فيسمع صوتي فيقول بحقي عليه ارق فأرتقي ، فإذا قرطاس ودواة فأقول : مه يا أبا عبد الله ، فيقول : تفكرت في معنى حديث - أو في مسألة - فخفت أن يذهب علي ، فأمرت بالمصباح فكتبته .

(١) هو موسى بن أبي الجارود المكي . تلميذ الشافعي الترمذي .

وحدث محمد بن يحيى بن حسان قال : سمعت أحمد بن حنبل قال : (كان
- محمد إدريس الشافعي - أفتقه الناس في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله ﷺ
ما كان يكفيه قليل الطلب في الحديث .

وحدث محمد بن الفضل البزار قال سمعت أبي يقول : حججت مع أحمد بن
حنبل ، ونزلت في مكان واحد معه أو في دار (يعني بمكة) ، فخرج أبو عبد الله
(أحمد بن حنبل) باكراً وخرجت أنا بعده فلما صليت الصبح ، ودرت المسجد
فجئت إلى مجلس سفيان بن عيينة ، وكنت أدور مجلساً مجلساً طلباً لأبي عبد الله
(أحمد بن حنبل) حتى وجدته عند شاب أعرجي وعليه ثياب مصبوغة وعلى
رأسه جمة فزاحمته حتى قدمت عند أحمد بن حنبل ، فقلت : يا أبا عبد الله
تركت ابن عيينة وعنده من الزهري ، وهرو بن دينار وزياد بن علاقة والتابعين -
ما الله به عليم ؟ فقال لي : اسكت فإن نأثرك حديث بعلو تجده بنزول - لا يضرك
في دينك ولا في عقلك ، وإن فأنك أمر هذا الفتى ، أخاف أن لا تجده إلى يوم
القيامة ما رأيت أحداً أفتقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي ، قلت من هذا ؟
قال : محمد بن إدريس الشافعي .

تواضعه وخضوعه للحق :

قال الحسن بن عبد العزيز الجردى (شيخ البخارى) الممدى قال الشافعي :
ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطيء وما في قلبي من علم إلا وددت أنه عند كل
أحد ولا ينسب إلى .

وأخبر الربيع قال : سمعت الشافعي ودخلت عليه وهو مريض ، فذكر
ما وضع من كتبه ، فقال : لوددت أن اخلق تعلمه ولم ينسب إلى منه شيء أبداً .
ومن أقواله رحمه الله تعالى : وددت أن كل علم أعلمه تعلمه الناس أو جر
عليه ولا يحمدونى . كل ما قلت لكم - فلم تشهد عليه عقولكم وتقبلوه وتروه حقاً
فلا تقبلوه ، فإن العقل مضطر إلى قبول الحق ما ناظرت أحداً إلا على النصيحة وما
ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ .

ورعه وعبادته :

وحدث الربيع المرادى المصرى قال : كان الشافعى يحتم القرآن فى شهر رمضان ستين مرة كل ذلك فى صلاة .

وحدث الربيع بن سليمان قال : قال الشافعى : ما شيعت منذ ست عشرة سنة إلا شيعه طرحتها لأن الشيع يثقل البدن ، ويقسى القلب ، ويزيل الفطنة ويحلب النوم ويضعف صاحبه من العبادة .

سخاء الشافعى :

وحدث محمد بن عبدالله المصرى . قال : كان الشافعى أسغى الناس بما يجد . وقال عمرو بن سواد السرجى قال : كان الشافعى أسغى الناس عن الديار والدرهم والطعام فقال لى الشافعى : أفلست فى حمري ثلاث إفلاسات ، فكفنت أبيع قليل وكثيرى ، حتى حلى ابنتى وزوجتى ولم أرهن قط . وقال محمد البستى السجستانى نزىل مكة : (كان الشافعى قلما يمسك الشيء من سماحة) .

فصاحته وشعره وبلاغته وشهادة العلماء له :

حدث الربيع بن سليمان قال : سمعت عبد الملك بن هشام النهوى صاحب المغازى يقول (الشافعى ممن تؤخذ عنه اللغة) وقال أحمد بن حنبل : كان الشافعى (من أفصح الناس ، وكان مالك تعجبه قراءته لأنه كان فصيحاً) . وحدث أبو عبيد القاسم بن سلام قال : كان الشافعى ممن يؤخذ عنه اللغة (أو من أهل اللغة) . .

وقال الربيع بن سليمان (كان الشافعى عربى النفس ، عربى اللسان) .

وقال أحمد بن أبى مريج (ما رأيت أحداً أفوه ، ولا أنطق من الشافعى) .

وحدث أبو نعيم الأسترابادى ، سمعت الربيع يقول : (لو رأيت الشافعى

وحسن بيانه ونصاحته لمحبته منه ولو أنه ألف هذه الكتب على عريقه - التي كان يعكلم بها معنا في المناظرة لم يقدر على قراءة كتبه لنصاحته وغرائب ألفاظه - غير أنه كان في تأليفه يجتهد في أن يوضح للعوام) وقال الجاحظ (نظرت في كتب هؤلاء النبعة الذين نبغوا في العلم ، فلم أر أحسن تأليفاً من المطلبي (الشافعي) كأن كلامه يظلم درا إلى در) .

وقال الإمام أحمد: (مامس أحد محبرة ولا قلما إلا والشافعي في عنقه منه) .
وقال الذهبي : (كان حافظاً للحديث بصيراً بطله ، لا يقبل منه إلا ما ثبت عنده ولو طال عمره لازداد منه) .

وفاته رحمه الله تعالى بمصر بالقسطاط سنة ٢٠٤ هـ :

حدث المزي قال : دخلت على الشافعي في مرضه الذي مات فيه فقلت : كيف أصبحت ؟ قال : أصبحت عن الدنيا راحلاً وللإخوان مفارقاً ولكأس المنية شارباً وعلى الله جل ذكره وارداً ، ولا والله ما أدري روي تصير إلى الجنة أو إلى النار فأعذبها ثم بكى وأشد :

فلما قسا قلبي وضائق مذهبي جعلت رجائي نحو عفوك سلماً
قال الربيع بن سليمان : (توفي الشافعي ليلة الجمعة بعد العشاء الآخرة بعد -
ما حل المغرب - آخر يوم من رجب ودفناه يوم الجمعة فانصرفنا فرأينا هلال
شعبان سنة أربع ومائتين .

وحدث الربيع : (كنا جلوساً في حلقة الشافعي بعد موته يسير فوقف علينا
أعرابي فسلم ثم قال : أين قر هذه الحلقة وشمسها ؟ قلنا توفي - رحمه الله تعالى -
فبكى بكاء شديداً ، ثم قال : رحمه الله تعالى وغفر له . فلقد كان يفتح بيانه
معلق الحجة ويسد في وجه خصمه واضح الحجة ويفضل من العار وجوها معودة
ويوسع بالرأى أبواباً مفسدة ثم انصرف .

وقال ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان : (قد أجمع العلماء قاطبة على
أهل الحديث والفقهاء والأصول واللغة والنحو وغير ذلك على ثقته وأمانته وعدله
وزهده وورعه وحنن سيرته وعلو قدره وسخائه) .

مذهبه القديم :

وفي سنة ١٩٥ هـ عاد للعراق في خلافة الأمين ، وفي هذه المرة اتصل به
كثير من علماء العراق وأخذوا عنه وهجروا ما كانوا عليه من طريقة أهل
الرأى - وصنف إزدراك كتابه القديم المسمى بالحجة ، ويرويه عنه أربعة من كبار
أصحابه العراقيين وهم : أحمد بن حنبل ، والكرائسي ، وأتقنهم رواية له الزعفراني
وأبو ثور ، والزعفراني ، ومدة إقامته بالعراق هذه المرة سنتان ثم رجع إلى
الحجاز وقد ذاع صيته ببغداد ، وانتحل طريقته كثير من علمائها ، وفي سنة ١٩٨ هـ
قدم إلى العراق قدمته الثالثة ، فأقام هناك أشهرا ثم ارتحل إلى مصر فنزل ضيفا
كرما على عبد الله بن الحكم ، وكانت طريقة الإمام مالك منتشرة بين المصريين
ينتحلها أكثر علماء مصر وكان الباقي من أصحاب مالك الذين سمعوا منه
وروا عنه عبد الله بن عبد الحكم وأشهب .

مذهبه الجديد :

وفي مصر ظهرت مواهب الشافعي ، ومقدرته الكلامية فأمل على تلاميذه
المصريين كعبه الجديدة التي يعبر عنها بالقول الجديد - ويجمعها كتاب الأم - وهو
المذهب الذي تغير إليه اجتهاده بمصر ، وسبب ذلك التغيير أنه لما قدم لمصر وخالط
علماءها وسمع ما عندهم من حديث وفقه ، ورأى عادات وحالات اجتماعية تخالف
ما سمع ورأى في الحجاز والعراق - تغير وجه الاجتهاد عنده في بعض مسائله ،
وعرف ذلك - بالمذهب الجديد - وصار ذكره في البلدان ، وقصده الناس من
الشام واليمن ، والعراق وسائر النواحي والأقطار ، لثقتهم عليه . والرواية عنه

وسماع كتبه منه ، وأخذها عنه . ولم يزل بها ناشرًا للعلم ملازمًا للاشتغال به
بجامعتها العتيق حتى توفي .

وكان الشافعي جهوري الصوت جدًا ، جيد التعبير ، حسن البيان أبلج
الحجة . قوى المطلق بلغ الغاية في السكرم والشجاعة ، وجودة الرأي ، وصحة
الفراشة ، وحسن الأخلاق ، قال داود الظاهري : كان الشافعي رحمه الله سراجا
لمجلة الآثار ، ونقله الأخبار . ومن تعلق بشي من بيانه صار محججا وقال الربيع :
لو رأيتم الشافعي قلتم ماخذة كتبه ، كان والله لسانه أكبر من كتبه ، وقوله
حجة في اللغة ، ولذا عبر ابن الحاجب في تصنيفه بقوله : وهي لغة الشافعي كما
يقولون : لغة تميم وربيعة . وقرأ عليه الأصمعي على جلالته في اللغة شعر الهذليين
وكان بارعا في العلم بأنساب العرب ، وأبامها وأحوالها ، وله شعر جيد .

أصول مذهبه :

مبدأ الشافعي رحمه الله في الاجتهاد وما قاله في الأم ونصه : الأصل قرآن
أو سنة ، فإن لم يكن قياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ
وصح الإسناد به فهو المنتهى . والإجماع أكبر من الخبر المفرد ، والحديث على
ظهره ، وإذا احتقل المعاني فما أشبه منها ظاهره أو لاهابه : وإذا تكافأت
الأحاديث فأصحها إسناداً أو لاهاً وليس المنقطع بشيء ماعدا منقطع ابن المسيب ،
ولا يقاس أصل على أصل ، ولا يقال للأصل : لم وكيف ؟ وإنما يقال للفرع لم ؟
فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة اه .

فهو ينظر إلى السفة الصحيحة نظره إلى القرآن : يرى كلا منهما واجب
الاتباع ، ولا يشترط ماشرطه أبو حنيفة من شهرة الحديث إذا همت به البلوى
ولا غير مما سبق . ولا ما اشترطه مالك من عدم مخالفته لعمل أهل المدينة وإنما
شرط الصحة والاتصال ، وذافع شديداً عن العمل بخير الواحد الصحيح وقد نال

بهذا الدفاع حظاً كبيراً ، عند أهل الحديث الذين كانت لهم الكلمة العليا ، ولهذا سماه أهل بغداد - ناصر السنة - قال الزعفراني : كان أصحاب الحديث رقوداً حتى جاء الشافعي فأبى عليهم فتمتقطوا وبذلك اكتسب الشافعي تأييد أكبر الطوائف في عصره ، وكان لهذا أكبر الأثر في نصرة مذهبه ، وانتشاره ، وقد أخذ بأحاديث غير الحجازيين حيث لم يشترط غير الصحة أو الحسن .

وهو لا يمتنع بالمرسل إلا مرسل ابن المسيب الذي وقع الاتفاق على صحته والشافعي أول من طعن في المراسيل ، مخالفاً بذلك الثوري ، ومالك والحنفية الذين كانوا يمتنعون بها .

ولم يحتج بأقوال الصحابة ، لأنها تحتمل أن تكون عن اجتهاد يقبل الخطأ ، ولم يعتبر ترك الصحابي ، أو من دونه ، أو أهل بلد أو قطر للحديث قدحاً فيه ، إذ قد يكون لغفلة عنه ، وعدم حفظه ، فكثيراً ما اجتهد الصحابة في مسائل ثم ظهر لهم الحديث موافقاً فيفرحون أو مخالفاً فيرجعون .

ترك الاستحسان الذي قال به المالكية ، والحنفية ، بل أنكره ، وقال : من استحسّن فقد شرع ، وألف فيه كتاب إبطال الاستحسان^(١) ، ولم يعمل بالقياس إلا إذا كانت علقه مضبطة ورد للمصالح المرسلة وأنكر الاحتجاج بعمل أهل المدينة ، وأطال في الأم في رده .

والشافعي يميزه فقه الحجازيين والعراقيين ، وفصاحة البدو ، وقوة الحجّة ، وعذوبة المنطق وحسن المناظرة ، صار وحيد عصره ، فلا عجب بعد أن يقبل الناس على انتحال طريقته ويشفقوا بها ، وأن يفتشروا مذهبه دون أن يعتمد على تأييد حاكم ، أو نفوذ سلطان . توفي رحمه الله بمصر سنة ٢٠٤ هـ .

(١) ما نقل عن الإمام الشافعي من إنكار الاستحسان محمول على الاستحسان الذي لم يستند إلى دليل أقوى ، من الكتاب والسنة وقوانين الشرع العامة .

المشهورون من أصحاب الشافعى :-

إسماعيل بن يحيى المزنى^(١) :

هو : أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى المصرى ، ولد سنة ١٧٥ هـ وشب على طلب العلم ورواية الحديث ، ولما جاء الشافعى إلى مصر سنة ١٩٩ اتصل به وتفقه عليه ، حتى شهد له الشافعى بقوله : المزنى فاسر مذهبي ، وكذلك شهد له أبو إسحاق الشيرازى فقال : كان زاهداً عالماً مجتهداً ومناظراً ، محجاجاً ، غزاصاً على الممانى ، ويعتبره الشافعية مجتهداً . طلقاً ، لما عرف له من اختيارات يخالف فيها إمامه ، ومن كتبه التى يعول عليها عند الشافعية - المختصر الصغير - وهو الذى نشر به مذهب الإمام ، لأن الشافعية تفاوله بالدريس والشرح ، وله أيضاً كتاب - الجامع الصغير والجامع الكبير - وعلى الجلة فالمزنى يعتبر أبصح وأذكى وأمر أصحاب الشافعى وأكثرهم تدويناً لمذهبه وقد توفى سنة ٢٦٤ هـ .

البويطى^(٢) :

هو : أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطى - من بويط - قرية من ضعيد مصر - أكبر أصحاب الشافعى المصريين ، وخليفته فى حلقة من بعده ، تفقه وحدث عنه ، وعن عبد الله بن وهب وغيرها . كان الشافعى يعتمد فى الفتيا ويحيل عليه إذا جاءت مسألة . صنف مختصره المعروف فى حياة الشافعى وقرأه عليه بحضرة الربيع ، فلهاذا يروى أيضاً عن الربيع ، ولما حضرت الشافعى الوفاة ، قالوا له : من يخلفك فى مجلسك ؟ فقال الشافعى : ليس أحد أحق بمجلسى من أبى يعقوب

(١) راجع ترجمته فى : وفيات الاعيان (١ : ٧١) ملخص المهمات فى

الانتقاء (١١٠) الاعلام (١ : ٣٢٧) .

(٢) راجع ترجمته فى : التهذيب (١١ : ٤٢٧) الوفيات (٢ : ٣٤٦)

تاريخ بغداد (١٤ : ٢٢٩) الانتقاء ص ١٠٩ . الاعلام (٩ : ٣٨٨) .

وليس أحد من أصحابي أعلم منه فيخرج به أئمة تفرقوا في البلاد ، ونشروا علم الشافعي .

قال الربيع فيه : ما رأيت أحداً أنزع بحجة من كتاب الله من أبي يعقوب البويطي وكان ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر يحسده ، فسمى به إلى الواثق بالله في أيام الحنة بالقول يخلق القرآن ، فأمر بحمله إلى بغداد مع جماعة آخرين من العلماء ، فحمل مظلوماً مقيداً ، وأريد منه القول بذلك ، فامتنع فحبس ببغداد إلى أن مات سنة ٥٢٣٩ : وكان في كل جمعة ينسل ثيابه وينقل ، ثم يمشي إذا سمع النداء إلى باب السجن ، فيقول له السجنان : إلى أين ؟ فيقول : أجيئ داعي الله ، فيقول له : ارجع رحمك الله ، فيقول : اللهم إني أجيئ داعيك فتمعنوني ، وكان يحيي الليل قراءة . وصلاة ، ويحرك شفيعه دائماً بذكر الله . مقشفاً ، كثير الصيام ، والقراءة ، وأعمال الخير .

الإمام أحمد بن حنبل (١) :

هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني الروزي ثم البغدادى خرجت أمه حاملاً به من مرو . وولد ببغداد سنة ٨١٦٤ ، ونشأ بها ، وأكب على السنة يجمعها ويحفظها ، حتى صار إمام الحديث في عصره .

رحل إلى الكوفة ، والبصرة ومكة والمدينة والشام ، واليمن ، وروى عن هاشم وإبراهيم بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم . وقد تفقه على الشافعي حين قدم بغداد ، وكان من أكبر تلاميذه البغداديين ، ثم أصبح مجتهداً مستقلاً ، وقد برز على أقرانه بحفظ السنة النبوية والدفاع عنها وجمع شتاتها وحسبك دليلاً على ذلك كتابه المسند حوى نيفاً وأربعين ألف حديث ، وقد أعطى من قوة

(١) راجع ترجمته في تاريخ بغداد (٤١٢/٤) البداية والنهاية (٣٢٤/١٠ - ٣٤٣) الاعلام للزركلي (١٩٢/١ - ١٩٣) .

الحفظ ما لم يكن لغيره . وقال أبو زرعة : حضرت كعب أحمد يوم مات فكانت اثني عشر حملا وعدلا ، وكل ذلك يحفظه عن ظهر قلب وقال ابنه عبد الله - قال لي أبي : خذ أي كتاب شئت من كعب وكعب ، فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتى أخبرك عن الإسناد أو عن الأسناد حتى أخبرك عن الكلام ، وانفرد في زمانه بغاية الورع والزهد حاز هو والثوري في ذلك قصب السبق ومزيد الشهرة ، قال الشافعي خرجت من بغداد وما خلقت فيها أمة ولا أورع . ولا أزهد ولا أعلم من ابن حنبل .

وقد امتحن أحمد في زمن المأمون ، والمعتمد والواثق : بالضرب والخبس والإخافة والإرهاب ، وأكره على القول بخلق القرآن فأبى كل الإباء ، وما وهن ولا ضعفت عزيمته لهذا الإيذاء ، وبذلك صار زعيم حزب عظيم من أحزاب الإسلام ، حتى إن العالم إذا وضعه أحد لم يرتفع وإذا رفعه لم يهبط ، وإذا قال في واحد : بئس - نبذ حتى لم يشهدوا جفاوته وإذا قال في عالم : نعم - صار مقبولا محبوبا وكان ثباته وتمسكه بمعتقده سببا في انكشاف هذه النعمة عنه وعن المسلمين . قال ابن المدبني إن الله أعز الإسلام برجلين : أبي بكر يوم الردة ، وابن حنبل يوم الحنة . وقبل ابشر الخافي حين ضرب أحمد بن حنبل في الحنة : لو قت وتسلكت كما تسلكم ؟ فقال : لا أقوى عليه ، إن أحمد قام مقام الأنبياء . جاءه الروزي يوما وقال : يا أستاذ : هؤلاء قدموك للضرب والله يقول (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) فقال : يا مروزي : اخرج وانظر ، قال : فخرجت ونظرت في رحبة دار الخليفة فرأيت خلقا كثيرا والصحف والأقلام في أيديهم ، قلت : أي شيء تعملون ؟ فقالوا : ننظر ما يقول أحمد فنكتبه ، فوجع إلى أحمد وأخبره فقال : يا مروزي أضل هؤلاء ؟ كلا ، بل أموت ولا أضلهم ، فقال الروزي : رجل هانت عليه نفسه في الله .

وامتحن في أيام الموفق بالفسكرم والتعظيم وبسط الدنيا ، فأركن إليها

ولا انتقل عن حاله الأولى ، وقد رموه هو وأصحابه بالحلول والتجسيم والجهة ، حيث قال بالفوقية والعلو الواردين في النصوص ، ونسبوا إليه القول بقدوم الحروف والأصوات ، وكل ذلك غير صحيح وإتباعهم يذهبون في ذلك مذهب الساف ، يفوضون ولا يؤولون ويعتقدون في نحو الاستواء والتد والعلو أنها صفات لا نعزف كتبها مع كمال التنزيه عن سمات الحدوث .

أصول مذهبه :

مبدؤه في الاجتهاد قريب من مبدأ الشافعي ، لأنه ثقة غليه . قال ابن القيم في أعلام الموقعين : فتاوى أحمد بن حنبل مبنية على أصول :

أحدها : الفصوص : القرآن ، والحديث المرفوع ، فإذا وجده أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه من كان ، ولهذا لم يلتفت إلى خلاف هو في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ، ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح هملا ولا رأياً ، ولا قياساً ولا قول صحابي ، ولا عدم العلم بالخائف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ويقدمونه على الحديث الصحيح . وقد كذب أحمد من ادعى الإجماع ، ولم يسغ تقديمه على الحديث الصحيح .

الثاني : فتاوى الصحابة ، فإذا وجد لأحدهم فتوى لا يعرف لها منهم مخالفاً فيها لم يعدّها إلى غيرها ، ولم يقل : إن ذلك إجماع ، ولا يقدم على هذا هملا ، ولا رأياً ولا قياساً .

الثالث : إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم أقربها إلى السكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يقين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف ولم يجزم بقول .

الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وليس المراد عنده بالضعيف الباطل ، ولا المنكر ، ولا ما في روايته منهم بحيث

لا يسوغ الذهاب إليه. بل هو عنده قسم من الصحيح وقسم من أقسام الحسن. ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول صحابي - ولا إجماعاً على خلافه - كان العمل به عنده أولى من القياس.

الخامس: القياس وهو عنده مستعمل للضرورة بحيث إذا لم يجد حديثاً ولا قول صحابي ولا مراسلاً، ولا ضعيفاً، قال به، ويتوقف إذا تعارضت الأدلة وكان شديد الكره والمنع للفتوى في مسألة ليس فيها أثر عن الساف، ويسوغ إفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمتنع من إفتاء يعرض عن الحديث. انتهى كلام ابن القيم باختصار، توفي رحمه الله ببغداد سنة ٧٤٩ هـ.

قوله أتباع ابن حنبل وسبب ذلك:

مما عرف به مذهب أحمد شدة اعتماده على الرواية. وتحمجه أن يتجاوز في الفتوى نصوص الشرع، أو ما ورد عن الصحابة، وقلما تراءى يذهب إلى التوسع في الاجتهاد والأخذ بالقياس إلا عند الضرورة، كما عرفت عند الكلام على أصول مذهبه. وتلك المحافظة من شأنها ألا تغرى الناس بالركون إليه، ما داموا يجدون في المذاهب الأخرى مقسماً لكل ما يعرض لهم من حياتهم الواسعة من طريق القياس، أو الاستحسان، أو المصالح المرسلة أو ما سوى هذا أضف إلى ذلك أن أتباع أحمد في القرون الرابع كانوا في بغداد ذوى كثرة وغلبة فاستغلوا قوتهم في مناصرة مذهبهم، وأصبحو يعرضون بالعنف للناس في كل ما يرونه مخالفاً للشرع، ولا يفرقون في شدتهم الدينية بين خاصة وعامة، بل تعدوا ذلك إلى مقاومة الشافعية ببغداد، وإمراهم في أذام، حتى أحدثوا في بغداد شعباً آلم الناس. وأوغر الحكام. فنهض الخلفاء لمقاومتهم والتشجيع على آرائهم ويهديهم إذا لم يقاموا عن هذه المشادة مع سوامهم، فكان هذا المظهر

من أتباع أحمد لإعلاناً سيئاً عن جهودهم ، وسبباً ثانياً مباشراً في نفرة الناس عنهم .

ولأنك لترى أثر هذه السمعة عن جفاف الحفافة باقياً حتى اليوم لدى العوام من الناس ، الذين لم يتح لهم من العلم ما يكشف لهم عن أصل ذلك . والمذهب في ذاته مثال واضح لمباحة الدين ومراة للشرعة البريئة من الشوائب ، وما عرف عن إمامه كفيل بتكذيب ما ينسب إليه ، وإلى جانب هذين السببين سبب ثالث فيما نرى : وهو أن مذهب أحمد قبل عهد ابن السعود لم يصادف حكومة تتقلده وتعمل على ترويجه ، كما فعل الأيوبيون في مذهب الشافعي بمصر ، فبقى المذهب في دائرة ضيقة قليل الأتباع في الأقطار الإسلامية ، إلى أن قامت الحكومة السعودية في الحجاز فأصبح هناك غير مزاحم .

على أن تخرج الإمام أحمد وأصحابه من بعده عن التوسع في القياس كان سبباً لحرصهم من جهة ثانية على جمع النصوص وأقوال الصحابة . وفي هذين مقسع للناس في الفقه من ناحية أخرى ويظهر لك هذا في عصورنا الحاضرة ، فإن رجال التشريع الإسلامي كلما جدت بهم حاجة إلى نص أو جزيتهم شدة الأمر في شأن من شئون الناس ، اتجهوا إلى مذهب أحمد يلتزمون فيه المخرج ، ويستمدون منه الرواية ولعل في ذلك ما يزيل من أذهان الناس أثر تلك السمعة القديمة^(١) .

مذاهب أخرى - غير الأئمة الأربعة :

أما وقد انتهينا من الكلام على المذاهب الأربعة وأتممتها وأصول مذاهبهم فيجدر بنا أن نشير إشارة سريعة إلى بعض المذاهب الأخرى ، ونترك للقارى الكريم الرجوع إلى المصادر التي وفّت الكلام عليها .

(١) تاريخ الفقه الاسلامي للأستاذ / محمد علي السائيس

١ — مذهب الظاهرية :

وهذا المذهب ينسب إلى داود بن علي بن خلف الظاهري، وسمى بذلك نظراً لتسكه بظاهر الكتاب والسنة، وأصحاب هذا المذهب أبعد الناس عن الأخذ بالقياس، فهو يقف عند النص ولا يبحث عن علل الأحكام.

مثال ذلك ما روى عن عبادة بن الصامت أن الرسول عليه السلام قال : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد ^(١) . فإنه وإن كان جمهور الفقهاء لا يقصرون تحريم التفاضل على هذه الأصناف السبعة بل يحرمون التفاضل في غيرها مما اتحد صفة لا شراك العلة إلا أن الظاهرية يقصرون على ما نص عليه الحديث وقالوا لو أن التعاقد على غيرها مع الفضل ريباً لما كان هناك داع لذكر هذه الأنواع، ولذكر الرسول التحريم بجملة عامة .

وروى عن عائشة أن الرسول قال : « أما بعد فما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أوثق ^(٢) . فأخذ الظاهرية بظاهر هذا النص وأبطلوا كل شرط اقترن بالمقد إلا شروطاً سبعة ^(٣) . ورد بها النص فهي فقط التي يجيزونها بنفسها . ولا يقيسون عليها ، وكذلك فإنهم يفرضون

(١) المحلى لابن حزم (٤١٢/٨ مسألة ١٤٤٥) .

(٢) المحلى لابن حزم (٣٤٤١٨ — مسألة ١٤١٥) .

(٣) اشتراط الراهن فيمسا تباعاه الى أجل مسمى ، واشتراط تأخير الثمن اذا كان نقدا الى أجل مسمى ، واشتراط أداء الثمن الى الميسرة وان لم يذكر أجلا ، واشتراط صفات البيع التي يتراضيانها معا ويتبايعان الشيء على تلك الصفة ، واشتراط أن لا خلافة، وبيع العبد أو الأمة واشتراط ما لهما أو قدرا معيناً منه لنفسه ، وبيع أصول نخل فيها ثمرة قد لأبرته فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزاء منها . المرجع السابق .

على كل متابعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين كما يفرضون الكتابة إن كان البيع بثمن مؤجل إلى أجل مسمى ومع هذا فإن العقد صحيح إذا لم يشهرا أو يكتبيا^(١).

ومع هذا فإن مبادئ هذا المذهب منع التقليد الصرف دون تدبر وفهم ، وأجازوا اسكل من يفهم اللغة العربية أن يتسكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة حتى جردوا العامة على أخذ الأحكام من ظاهر النصوص دون أن يكون الواحد منهم أهلا لذلك^(٢).

كما يرون أن نفقة الزوج المعسر واجبة على زوجة الموسرة^(٣) وهذا المبدأ يمشى مع القوانين الغربية الحديثة .

لهذا ولإعلانهم لمقام السنة في وقت كثرت فيه الآراء الفقهية ، كان في القرنين الثالث والرابع الهجري أكثر انتشاراً من مذهب أحمد بن حنبل في ذلك الحين ولذا ، قيل بأنه رابع مذهب في القرن الرابع الهجري في الشرق بعد المذهب الشافعي والمالكي والحنفي .

وأما في الغرب فإن الفقيه ابن حزم الأندلسي^(٤) كان قد اعتنق مبادئ هذا المذهب ، ونجح في نشره والذود عنه حتى اعتبر الإمام الثاني في المذهب .
مصادر المذهب الظاهري :

تفحص المصادر الشرعية لهذا المذهب في ظاهر الكتاب والسنة ، وما أجمع عليه الصحابة من نص فلا يبحث فقهاؤه عن هلال الأحكام ولا يعترفون بالقياس كمصدر تشريعي ، ولا يرون إجماعاً ملزماً إلا لإجماع الصحابة في مورد النص

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة النبد للكونري ص ٤ ، راجع الأستاذ أبو زهرة في كتاب

ابن حزم ص ٢٦٦ .

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٠ المسألة ١٩٣٠ .

(٤) هو علي بن أحمد بن غالب ولد آخر رمضان سنة ٣٨٤ هـ وتوفي

آخر شعبان ٤٥٦ هـ .

لأنه هو الذى يمكن تحققه نظراً لقلة عددهم وإمكان معرفة رأيهم . أما إجماعهم على حكم لا نص فيه ، ولكن برأى منهم أو قياس على مفصوص ، فهو باطل ولا يعتبر حجة^(١) . أما من بعدهم من التابعين ومن دونهم فإنهم تفرقوا فى الأمصار ولا يمكن حصرهم أو الوقوف على آرائهم^(٢) .

وفى الحق أن الحياة العملية لا يمكن مسايرة الأحكام العملية لها اكتفاء بظاهر النص . لابد من اللجوء إلى القياس ولعل الظاهرية أحسوا بهذا ولجأوا إلى القياس تحت ستار ما يسمونه بالدليل ، على أنهم إذا تعارضت نصوص أخرى مع آرائهم صرفوها إلى معان أخرى أو قيدوها حتى لا تصطدم بعض النصوص ببعض^(٣) .

٢ - مذهب الزيدية :

ومن هذه المذاهب مذهب الزيدية ، نسبة إلى مؤسس هذا المذهب وهو زيد بن عليّ ، زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

والزيدية فرقة من فرق الشيعة ، فإن الشيعة كانوا فرقاً كثيرة : منها فرقة غالت فى تشيعها حتى خرجت عن دين الإسلام ، ب تلك المغالاة ، كفرقة السبئية أتباع عبد الله بن سبأ وفرقة الكيسانية التى كانت تدعو لمحمد بن الحنفية ، وكان زعيمها كيسان مولى على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وفرقة الغرابية التى رفعت عليّ بن أبي طالب إلى مرتبة النبوة حتى زعم بعضهم أن النبوة كانت له وأن جبريل أخطأ ، وسماوا بالغرابية ، لأنهم قالوا إن علياً يشبه النبی ﷺ كما يشبه الغراب الغراب .

(١) الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم (١٢٨/٤) .

(٢) والواقع انه ام يذكر لنا أحد من القائلين بحجية اجماع التابعين ومن بعدهم وجواز وقوعه ، مسألة واحدة اجمع عليها فقهاء التابعين . راجع الدكتور على حسن عبد القادر فى كتابه نظرة عامة فى تاريخ الفقه الاسلامى .

(٣) المدخل للفقه الاسلامى للأستاذ : محمد سلام مذكور (١٦٠ -

ومنها فرقة اعتدلت في تشيعها . وأشهرها ثلاث فرق : فرقة الزيدية وفرقة الإمامية الاثنا عشرية وفرقة الإمامية الإسماعلية الباطنية السبعية وهذه للفرق الثلاث اختلفت فيمن يستحق الإمامة ، بعد علي بن أبي طالب ، والحسن والحسين وعلى زين العابدين بن الحسين ، كما اختلف في حصر الأئمة .

فالزيدية جعلت الأحق بالإمامة بعدهم زيد بن علي زين العابدين ، ولم تحصر الأئمة في عدد لأن الإمام عديم معين بالوصف بأن يكون فاطمياً عالمياً ورعاً ، سخياً يخرج داعياً لنفسه .

أما الإمامية الاثنا عشرية : فجعلت الأحق بالإمامة بعدهم محمد الباقر بن علي زين العابدين أخو زيد . لأن الإمام معهم بالذات . يعينه الإمام الذي قبله مستقدين إلى ما زعموه من أن النبي ﷺ كان قد عين علياً بالذات للخلافة فكانت حقاً له واغتصب منه ، وحصروا الأئمة في اثني عشر إماماً فكانوا كالآتي مرتبين .

علي بن أبي طالب ، ثم الحسن ، ثم الحسين ، ثم علي زين العابدين بن الحسين ثم محمد الباقر علي زين العابدين ، ثم جعفر الصادق بن محمد الباقر . ثم موسى السكاظم ابن جعفر الصادق ، ثم علي الرضا ، ثم محمد الجواد ثم علي الهادي ثم الحسن العسكري ثم محمد بن الحسن العسكري . وهو الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر إلى اليوم ، ولا يصبح عندهم تولية إمام بعده .

أما الإمامية الإسماعلية الباطنية السبعية . فقد جعلت الأحق بالخلافة بعد جعفر الصادق هو إسماعيل ابنه ، وحصر الأئمة في سبعة . والسابع هو إسماعيل ابن جعفر الصادق . وهذه الفرقة لم يبق منها إلا أتباع أغا خان بالهند وجنوب أفريقيا . وبعض بلاد الشام ، ولم يظهر لهم قبه ولا فقهاء ولا متفقهة وهم أشبه شيء بالطوائف الروحية .

وكان أكثر أتباع هذا المذهب بالعراق ، وشرق آسيا ، والجزيرة العربية

واليمين . وكان لهم مبادئ ، وآراء تخالف ما عليه جمهور الأئمة ، تراجع في مظانها^(١) .

٣ — مذهب الإمامية :

وهم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي عليه السلام ، نصاً ظاهراً وتعييناً صادقاً ، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين ، قالوا : وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام ، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأئمة ، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأئمة ويتركهم هملا يرى كل واحد منهم رأياً ، ويسلك كل واحد منهم طريقاً لا يوافق في ذلك غيره ، بل يجب أن يعين شخصاً هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه ، وقد عين علياً رضي الله عنه في مواضع تعريضاً ، وفي مواضع تصريحاً .

أما تعريضاته : فمثل أن بعث أبا بكر ليقرأ سورة براءة على الناس في المشهد وبعث بعده علياً ليكون هو القاري عليهم ، والمبالغ عنه إليهم ، وقال نزل على جبريل عليه السلام فقال : يبلغه رجل منك ، أو قال من قومك ، وهو يدل على تقديمه علياً عنه .

ومثل أن كان يؤمر على أي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة في البعوث وقد أمر عليهما هرو بن العاص في بعث ، وأسماء بن زيد في بعث ، وما أمر على على أحد قط .

وأما تصريحاته : فمثل ما جرى في نأفة الإسلام^(٢) حين قال : من الذي

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١٥٤/١) ط مؤسسة الحلبي ، الفرق بين الفرق للبيهقي ص ٢٢ ، نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية للأستاذ / يحيى هاشم ص ١١٦ ، تاريخ التشريع الإسلامي للدكتور / الشهاوي ص ٢١٠ .

(٢) نأفة الإسلام : بدء الإسلام حين كان ضعيفاً .

يبايعني على ماله؟ فبايعته جماعة، ثم قال: من الذي يبايعني على روحه وهو وصي ووليّ هذا الأمر من بعدى؟ فلم يبايعه أحد حتى مد أمير المؤمنين على رضى الله عنه يده إليه فبايعه على روحه وولّى بذلك، حتى كانت قریش تعيّر أبا طالب أنه أمر عليك ابنك، ومثل ما جرى في كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى: (يا أيّها الرّسولُ بَلِّغْ ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) ^(١) فلما وصل غدير خم أمر بالدوحات فقمين ^(٢)، ونادوا: الصلاة جامعة، ثم قال عليه السلام وهو على الرحال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا هل بلغت؟ ثلاثاً، فادعت الإمامية أن هذا نص صريح.

فإننا ننظر من كان النبي ﷺ مولى له؟ وبأى معنى؟ فنظّر وذلك في حق على رضى الله عنه، وقد فهمت الصحابة من النوبة ما فهمناه، حتى قال هجر حين استقبال عليّاً: طوبى لك يا على: أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة.

قالوا: وقول النبي عليه السلام: «أقضاكم على» نص في الإمامة؛ فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أفضى القضاة في كل حادثة، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرّسولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ^(٣) قالوا: فأولو الأمر، من إلیه القضا. والحكم، حتى وفي مسألة الخلافة لما تخاضعت المهاجرون والأنصار، كان القاضي في ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره، فإن النبي ﷺ كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال: «أفرضكم زيد، وأفروؤكم أبى، وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ».

(٢) قمين: أزلن.

(١) المائدة (٦٧).

(٣) النساء (٥٩).

كذلك حكم اعلیٰ بأخص وصف له ، وهو قوله : « أقضاكم على » والقضاء يستدعى كل علم وليس كل علم يستدعى القضاء ^(١) .

وقد انقسمت الإمامية إلى فرق كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى سبعين فرقة وأشهرها فرقتان :

١ - الإمامية الاثنا عشرية .

٢ - الإمامية الإسماعيلية .

وكان لكل فرقة من هذه الفرق مذاهب وآراء ، منها ما يتفق مع المذاهب المشهورة ومنها ما يختلف عنها ، إلا أنهم لا يعتبرون الإجماع الذي اعتبره أهل السنة دليلاً من أدلة الأحكام ، كما لا يعتبرون القياس ، إلى آخر ما هو مدون في كتبهم ^(٢) .

٤ - مذهب الأباضية :

الأباضية فرق من فرق الخوارج ، زعيمها ومؤسس مذهبها ، عبد الله بن أباض البجلي ، المتوفى سنة ثمانين من الهجرة في عهد عبد الملك بن مروان .

والأباضية أقرب فرق الخوارج إلى الجماعة الإسلامية ، رأياً وتفكيراً ، فهم أبعد عن الشطط والغلو ، وأقرب إلى الاعتدال .

وقد وجد مذهبهم تربة خصبة في بلاد العرب ، وخصوصاً في عمان (بضم العين) وفتح الميم الخفيفة) فكان بقوا إلى الزمن هو المذهب السائد بها - ودخل أيضاً شمال أفريقية ، وانتشر بين البربر ، وكان من الأباضيين أسر حاكمة إلى قيام الدولة الفاطمية فزال حكمها .

(١) الملل والنحل الشهرستاني ١/١٦٢ - ١٦٤ .

(٢) راجع في ذلك الملل والنحل ، كتاب أصل الشيعة وأصولها للشيخ محمد الحسين آل كاشف-الغطاء ، الفكر السامي في تاريخ الفقة الاسلامي للحجوي .

وللأباضية فقه ومقهاء وكتب مؤلفة في الفقه وغيره من العلوم ، وطريقتهم في الفقه كطريقة أهل السنة تقريباً ، فيستمدون فقههم من الكتاب والسنة والإجماع والقياس^(١) ويعملون بخبر الواحد ، وبالمرسل واختلافهم في الفقه اختلاف ناشئ عن الدليل كاختلاف أهل السنة إلا بمقدار ما يتأثر بالمذهب السياسي .
ولهم آراء في المقائيد تخالف في جعلها ما عليه أهل السنة ، منها :

١ - الكفر بالمعصية ويقسمون الكفر إلى كفر الفعلة وكفر الشرك .

٢ - أن مخالفهم من المسلمين ليسوا مشركين ، ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفاراً ويروى عنهم أنهم قالوا : إنهم كفار نعمة ، وهذا هو الصحيح بدليل أنهم يجوزون شهادة المخالف ، ومناحتهم ، والتوارث معهم ، ومن أجل اعتدالهم ، بقوا إلى اليوم في بعض جهات العالم الإسلامي ، فهم اليوم في عمان ، وشمال إفريقيا وزنجبار^(٢) .

مذاهب أخرى انقرضت :

وهناك فقهاء مجتهدون لهم آراء فقهية لها قيمتها غير أن مذاهبهم انقرضت أو كانت آراءهم فردية وليس لهم أتباع يتمصبون لها ، ويبدو أن ظهور المذاهب السابق ذكرها بعد ذلك طفت عليها ، وجعلتها آثاراً تروى وسنعرض هنا مجرد تعريف بها :

١ - الحسن البصري : هو الحسن بن لاسر ولد سنة ٢١ هـ ومات سنة ١١٠ هـ كان فقيهاً ثقة يميل إلى الرأي وكان يجتمع الناس حوله بالبصرة يسألونه في الفقه وفي حوادث الفتنة التي كانت في عهدهم فيفتيهم ويحدثهم متعاشياً الكلام عن الحوادث السياسية التي تسبب عنها انقسام المسلمين ويقول وتلك دماء طهر الله منها

(١) انظر مشارق الانوار في اصول وفقه الاباضية ، تأليف العلامة الضير ، طبع جريدة المحروسة سنة ١٣١٤ .
(٢) تاريخ التشريع للشيخ الشهاوى ص (٢٣٨ - ٢٣٩) .

أسيافنا فلا ناطح بها ألسنتنا وقد كان يميل إلى التصوف^(١).

تولى قضاء البصرة أيام عمر بن عبد العزيز لكنه سرعان ما استعفى منه ونصب نفسه للإفتاء. هذا وقد انقرض مذهبه بانقشار المذهب الحنفي شأنه في ذلك شأن غيره^(٢).

٢ - عامر الشعبي : هو عامر بن شرحبيل ، ولد بالكوفة سنة ١٧ هـ . تعلم الحديث وحفظ منه الكثير ، كان يكره أهمال الرأي بل يقف عند الآثار شديد التمسك بها ، إذا سئل عن رأي لم يعلم فيه نصاً ، قال لا أدري ولا يقول فيه برأيه سمع عليه أبو حنيفة الحديث ولى قضاء الكوفة وكان عادلاً في قضائه قوياً فيه ، ومع هذا فقد كان في غير القضاء يتحرج أن يقول ما يؤخذ عليه ، وها هو يلزم مع غيره الصمت بين السؤال عن ولاية يزيد بن معاوية . توفي سنة ١٠٤ هـ ، وقيل سنة ١٠٥ هـ ، وقيل غير ذلك^(٣).

٣ - الإمام الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو من الأوزاع^(٤) ولد بدمشق ونشأ بها ثم تحول إلى بيروت وبقى بها حتى آخر حياته ، كان من مدرسة الحديث لا يفضل عليه شيئاً سوى القرآن ، يفيض الأخذ بالرأي^(٥) ، وقال : إذا بلغك عن رسول الله ﷺ حديث فإياك أن تقول بغيره ، عاصر الإمام مالكاً وأخذ كل منهما عن الآخر ، عقدت له إمامة الفقه في الشام وقيل عنه : أفنى في سبعين ألف مسألة .

(١) ومن عطلاته « يابن آدم لم تكن فكنت ، وسألت فأعطيت ، وسئلت فمُنعت ، فبئس ما صنعت » .

(٢) كمذهب ابن أبي ليلى : محمد بن عبد الرحمن . ولى القضاء بالكوفة لبنى أمية ثم لبنى العباس ، وكان فيها مفتياً بالرأي مات سنة ١٤٨ وهو في القضاء - ومثل زبيعة الرأي وهو زبيعة بن عبد الرحمن فروخ .

(٣) المعارف لابن قتيبة ص ١٩٩ .

(٤) الأوزاع قرية بدمشق بطن من اليمن نزل فيهم فنسب إليهم .

(٥) ولكن ابن قتيبة في كتابه المعارف ص ١٢٧ ذكره ضمن أصحاب

ولما ضمت شوكة الأمويين بالشام رحل كثير من أتباعه إلى الأندلس وحملوا معهم إليها مذهب إمامهم الأوزاعي الذي انتشر بها واعتنقه الناس وهكذا كتب لمذهبه البقاء في الشام والأندلس من أوائل القرن الثاني حتى منتصف القرن الثالث ، إذ طغى عليه مذهب مالك في الأندلس ومذهب الشافعي في الشام وهكذا أصبح مذهب الأوزاعي مقصوراً على ما هو مدون في بطون كتب الخلاف بعد أن كان له أتباع يسرون على ضوء مذهبه ، ومات الأوزاعي ببيروت سنة ١٥٧ هـ .

٤ - الإمام الليث : هو فقيه مصر أبو الحارث الليث بن سعد ولد بمصر بناحية ققشمدة سنة ٩٤ هـ . وتوفي سنة ١٧٥ هـ . وقد تفقه الليث على يد يزيد ابن حبيب^(١) تنقل بين كثير من البلدان في طلب العلم ، فوحد إلى مكة وبيت المقدس وبغداد وكان قضاة مصر يرجعون إليه في كل شيء عرض عليه المنصور أن يكون والياً على مصر فأبى .

ولقد كان للإمام الليث مجادلات ومراسلات علمية مع الإمام مالك وكان الليث يأخذ على مالك بن أنس أنه أبلغ به في الأخذ بعمل أهل المدينة أن يترك خبر الآحاد إذا خالف ما هم عليه كما عاب عليه قضاءه بشهادة واحد ويمين من صاحب الحق إلى غير ذلك من المسائل العلمية^(٢) .

(١) وهو أول من نشر العلم بالحلال والحرام ومسائل الفقه بمصر وكان ثالث ثلاثة جمل عمر بن عبد العزيز الفتيا اليهم : جعفر بن ربيعة وهو عربي ، ويزيد بن حبيب وعبد الله بن أبي جعفر موليان . فأنكر العرب ذلك . فقال الخليفة ما ذنبى إذا كان الموالي تسموا بأنفسها صعدا وانتم لا تسمون . فجر الاسلام ص ٢٣٥ نقلا عن خطط المقرئ .

(٢) راجع رسالة الليث ورسالة مالك في اعلام الموقعين (٧٢/٣) . وراجع عرض الرسالتين وتحليلهما بمحاضرات الفقه الاسلامي للأستاذ الدكتور : محمد يوسف موسى .

هذا ولما كان يعرف قدر هذا الفقيه المصري مما قاله الشافعي عنه : (والليث ابن سعد أفتقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به) .

٥ - سفيان الثوري : هو سفيان بن سعد ولد في الكوفة سنة ٩٧ هـ ، وكان من مدرسة الحديث الذين يتخرجون من الأخذ بالرأى ، عاصر أبا حنيفة النعمان بالكوفة ، كان شجاعاً في الحق .

وكان لسفيان مذهب فقهي يتبعه الناس فيه ، وأمر الخليفة المهدي أن يسفد إياه قضاء الكوفة على ألا يعترض عليه أحد في أحكامه ، فكتب ودفع إليه ، فما كان من سفيان إلا أن ألقى بالسكّاب في نهر دجلة وخرج من الكوفة متخفياً سنة ١٥٠ هـ ، وبقي متوارياً من السلطان ومتهرباً من وظيفة القضاء حتى مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ .

ومن أهل السنة أصحاب المذاهب المندثرة أيضاً غير هؤلاء ، عبد الله بن شبرمة ولد سنة ٧٢ هـ ، وتوفي سنة ١٤٤ هـ ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة توفي سنة ١٤٨ هـ ، وشريح النخعي المتوفى سنة ١٧٧ هـ ، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هـ . وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ ، وإبراهيم بن خالد البندارى المعروف بأبي ثور المتوفى سنة ٢٤٦ هـ ، وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري المؤرخ المشهور صاحب التفسير الكبير ولد في طبرستان سنة ٢٢٤ هـ ومات ببغداد سنة ٣١٠ هـ ، ودرس فقه مالك ، وفقه الشافعي ، وفقه أهل الرأي واندثر مذهبه في منتصف القرن الخامس الهجري^(١) .

مكانة الفقه الإسلامي :

الفقه الإسلامي جامعة ورابطة للأمة الإسلامية وهو حياتها تدوم مادام ، وتنعدم ما انعدم ، وهو جزء لا يتجزأ من تاريخ حياة الأمة الإسلامية في إقطارها

(١) المدخل للفقه الإسلامي للأستاذ / محمد سلام مذكور (١٦٣ - ١٦٦) الطبعة الثانية .

للمعمورة ، وهو مفخرة من مفاخرها المظلية ، ومن خصائصها لم يكن مثله لأى أمة قبلها ، إذ هو فقه عام مبين لحقوق المجتمع الإسلامى بل البشرى وبه كل نظام العالم ، فهو جامع للمصالح الاجتماعية بل والأخلاقية وهو بهذه المثابة لم يكن لأى أمة من الأمم السالفة ولا نزل مثله على نبي من الأنبياء ، فإن فقهاءنا بين الأحوال الشخصية التى بين العبد وربّه من صلاة وصوم وزكاة وحج ونظافة كفلس البدن كالأمن الجنائى أو للجمعة أو للعیدین ، أو بمضا وهو الوضوء عند أداء الفرائض الخمس فى اليوم والليلة ، وسن أمور الفطرة من حتان وقص شارب والسواك وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة ، ففى صحيح مسلم عن سلمان قال لنا المشركون : إني أرى صاحبكم يعلمكم حتى يعلمكم الخرافة . يقال : أجل إنه نهانا أن يسقنحى أحد بيمينه أو يستقبل القبلة ونهانا عن الروث والعظام وقال لا يسقنحى أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار (١) .

وأرشدنا الفقه إلى تجمیل الثياب فى الجمعة والعیدین ومن الطيب وآداب الأكل والشرب وما يؤكل ويشرب وما لا ، كما أرشد إلى تحسين حال المجتمع العام فأرشد إلى ما يحفظ الصحة وتجنب ما يضرها ، وهذب الأخلاق فأمر بالصدق فى المعاملات والوفاء بالمعقود والمهود وأوجب ترك الذنوب من زنى وخمر وغيبة ونميمة وتذف وسعاية وشهادة زور وانحراف فى الأحكام أو تحريف لحلال أو حرام وغير ذلك ، فلو أن المسلمين عملوا بأحكام الفقه والدين كما كان آباؤهم لكانوا أرقى الأم وأسعد الناس .

كما أنه جعل للفقراء حظاً فى مال الأغنياء بالزكوات والكفارات وهذا أساس المبادئ الاشتراكية المعتدلة والأهمال الخيرية التى تأسست لها الجمعيات الكبرى فى أوروبا .

(١) فى مسلم « ٠٠ » وقال لا يسقنحى أحدكم بدون ثلاثة أحجار » (ج ١ / ص ١٥٤)

كما شرع الحج ليحصل اجتماع عام لسائر الأنتم التي تدين به ليستفيد بعضهم من بعض علومهم وأحوالهم فيتعلمونوا ويقاؤروا وفي ذلك إعانة لأهل الحرمين الشريفين . ليسكونا مركزين عظيمين للإسلام . كما شرع اجتماعات أخرى أصغر وأيسر في الجمع والأعياد .

وبين كيفية تأسيس العائلات فندب إلى الزواج وحث عليه وبين العقود التي تعتبر زواجا ، وشروطها من ولي وصدائق وشهود ، وما خالفها فهو زنى أو قريب ممة في حق الأمة دون الرسول فله في ذلك خصوصيات ، ورخص في الطلاق لما عسى أن يقع من تشاجر الزوجين . وما يتعلق بذلك من نحو إيلاء وظهار ، كما بين آداب دخول البيوت من الاستئذان والسلام ، وجعل احتراماً خاصاً لكل إنسان وهو ما يعبر عنه بالحرية الشخصية ، وسدل الحجاب بين الرجال والنساء الأجنبات ، محافظة على النسل وإبعاداً للظفة وإراحة لكل ضمير . وجعل ضوابط للنسب والقرابة والرحم ومن بعد قريباً من نسبك أو رحلك ومن لا . حتى الولائم جعل لها آداباً .

وبين أحكام المعاملات من بيع وإجارة ورهن وقرض وقراض وشركة وإيضاح وغيرها من المعاملات المالية التي تنقضها القاعدة التي عليها مبنى علم الاجتماع البشرى ، وهي أن الإنسان مدنى الطبع محتاج إلى أبناء جنسه ، فهو مرشد إلى تأليف الجمعيات للتعاون في هذه الدار على الاقتصاد مانع من الربا الذي به خراب الجمهور من الأمة . كما أنه مبين لفصل الخصومات سواء في المال أو الدماء أو الأغراض .

وبين ما يلزم لحفظ المجتمع العام من تنصيب الإمام وشروط استحقاقه للإمامة وما يجب له من الطاعة ، وعليه من المشورة والعمل بالشريعة وإقامة العدل بين أصفاء الرعية مسلمين أو غير مسلمين . ثم قسم السلطة فجعلها خططاً وهي الإدارات المدنية ومنها القضاء فحدد للقاضى خطته وبين للشاهد كيفية توثيق

الحقوق وأمر بكشفها وتبليغها وعدم كتمانها . وهكذا خطة الخنسب ثم بقية الخلطط وحكم على من خرج عن طاعة الإمام أن يقاتل ، وإذا وقع حرب مع أمة أجنبية فبين القوانين الحربية ثم السياسية وأمر بحسن الجوار وإقامة الحدود على من أخاف السابلة مثلاً أو خالف نصوص الشريعة . وبين العاديات والزواج والقصاص ورفع الأضرار .

وبالجملة قد استقصى الشئون الاجتماعية وبينها حتى دخل مع الرجل لبيته وحكم بينه وبين زوجته ، فبين ماله عليها وما لها عليه ، وفصل ما عصى أن يقع بينهما من الخصومة حتى حكم بين الرجل وولده ، ثم أوصى أبنائه خيراً وبين كيف يوصى على أولاده وبين قدر ما يوصى به وكيفية الحجر على السفينة والترشيد . كل ذلك لينتظم أمر الحياة ويعيش المسلم عيشة منتظمة يتفرغ فيها لإعداد الزاد ليوم المعاد .

فالفقه الإسلامي نظام عام للمجتمع البشري لا الإسلامي فقط . تام للأحكام لم يدع شاذة ولا فاذة ، وهو القانون الأسامي لدول الإسلام والأمة الإسلامية جمعاء وإن انتظام أمر دول الإسلام في الصدر الأول وبلوغها غاية لم تدرك بعدها في العدل والنظام لدليل واضح على ما كان عليه الفقه من الانتظام وصراحة النصوص وصيانة الحقوق ونزاهة القائمين بتنفيذ أوامره مما لا يوجد الآن . وفالميل على ما كان لهاتيك الدول من التمسك بحبله المقيمين ، وما دخلت الأمم الكثيرة في الإسلام أفواجا وانسمت دائرة الإسلام فانتشرت الأمة الإسلامية مادة جماعتها من نهر القامح في الهند شرقاً إلى أفريقيا ثم إلى أواسط أوروبا في زمن قليل إلا باحترام الحقوق والعمل بقواعد الفقه الإسلامي والتسوية بين جميع أجناس البشر التي كانت تحضنها في العدل وجمع شتات مكارم الأخلاق ومعاسن المعتقدات وهذه العواريف العربية وغيرها لم يفتقد واحد منها نظام العرب الذي كانوا عليه بل مدحوه بما لم يمدحوا به غيره واقتبسوا منه واختارته الأمم على ما كان من

الأنظمة فانصرفت عنها إليه وثلاث عروش ملوكها لأجله .

فالأمة الإسلامية لانحياة لها بدون الفقه ولا رابطة ولا جامعة تجمعها سوى رابطة الفقه وعقائد الإسلام ، ولا تتعصب لأى جنسية فهى دائمة بدوام الفقه مضمحلة باضمحلاله فهما وجد أهل الفقه واتبعوا كانت الأمة إسلامية ومهما انعدم الفقه والفقهاء لم يبق للأمة اسم الإسلام .

وتجب على كل أمة إسلامية أرادت سن قانون أو دستور أن تراعى هذا المبدأ حفظاً للجامعة الإسلامية .

ثم لما نهضت أوروبا نهضتها المعروفة للرق المصرى فأول حجر وضعته فى أساس مدنيتهما الزاهرة هو العدل وسن القوانين بالنسوية فى الحقوق إذ لا يعقل أن تترقى أمة وحقوقها مهضومة وأفرادها مظلومة والسكل يعلم أن بعض قوانينها مقتبسة من الفقه الإسلامى كقانون نابليون الأول وغيره من ملوك أوروبا ، فالفقه الإسلامى أصل التمدن المصرى الحديث والفضل كل الفضل فى احترام الحقوق وصيانتها وتشهيد منارها للإسلام والفقه الإسلامى . ومن مكارم الفقه الإسلامى بل من معجزاته أنه تم نظامه وجمعه فى مدة نحو عشرين سنين كما يأتى فى الطور الأول فلم ينتقل النبى ﷺ إلى الدار الآخرة حتى تركه تام الأصول ، ولم يعض على الأمة قرن ونصف حتى ألقت تكليف مهمة فى فروعه وبسط أحكامه وتطبيق أصوله على فروعه وهذا لم يكن للأمم قبلنا ، فهذه أمة الرومان التى يقبح أهل التاريخ بقوانينها ويعدون لها أصل التمدن الحديث لم ينضج فقهاء ولا جمع نظامها إلا على عهد الفيصري جوستينيان سنة ٥٢٩ قبل الهجرة بسنين ٥٧٠ سبع وخمسين ، بعد مضى ثلاثة عشر قرناً من حياة الرومان ذلك مايدلك على مكانة الفقه الإسلامى وأنه بوحى سماوى ودين متين .

ثم نقول والحق أحق مايقال ، لم يوجد شرع مزج بين المصالح الدينية

والدينيوية وصير هذه عين هذه وبين قانون الاجتماع البشرى والعدالة الثامنة
بوجه يعم جميع المصالح الاجتماعية كالشرع الإسلامى ، ولذلك كان الخليفة
الأعظم عندنا رئيساً دينياً ودنيوياً معاً ، فهو جامع وظيفتين عظيمتين ولذا عرفوا
الإمامة العظمى بأنها رئاسة عامة فى الدين والدنيا توجب للمتصف بها أن يطاع
فيما يستطيع .

أما القوانين الوضعية فلا تعلق لها بأمر العبادة والآداب النفسية وإنما هي
ضبط لمعاملة الأفراد والأمم بقبائل المصالح . وأيضاً الفقه الإسلامى هو بأمر إلى
فالمعمل به طاعة للرب والعامل به له أمل الثواب فى الآخرة وعدم العمل به معصية
متوعد عليها بالمقاب الأخرى زيادة هما تقر فيه من العقوبات الدينيوية ، فهو
أمس بالنظام من بقية الشرائع والقوانين التى هى من وضع البشر .

فالفقه الإسلامى من مفاخر الأمة الإسلامية كيف لا وهو مؤسس على روح
العدل والمساواة واحترام الحقوق الخاصة والعامة والنظام الأتم وتقرير الملك لذوية
واحترام النوااميس الطبيعية ، وقد اعتبر درء المفساد مقدماً على جلب المصالح ،
وسد الذرائع والمصالح المرسله ، ولا ضرر ولا ضرار ، وتقديم الأهم على المهم ،
وبنيت أحكامه على الاعتدال لا إفراط ولا تفريط ، واعتبر الأعراف والعوائد ،
فأحكامه يغير الكثير منها بغير الأحوال كما قال عمر بن عبد العزيز : تحدث
للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور . وكما قال زياد بن أبيه لأهل البصرة
فى خطبته الشهيرة : قد أحدثتم أحداثاً لم تكن وقد أحدثنا لسل كل ذنب عقوبة ،
فهو صالح لكل أمة وكل مكان وكل زمان ولهذا كان لا يفسخ وكانت رسالة
نبينا ﷺ عامة لجميع الأمم إلى يوم القيامة^(١) .

* * *

(١) الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى للعلابى ١١/١ - ١٥
بتحقيق الدكتور عيد العزيز قارى :

علم الحديث

لقد عرف المسلمون الأوائل مكانة السنة في التشريع الإسلامي ، وأنها المصدر الثاني لتشريع بعد القرآن الكريم .

لذلك عنت الأمة برواية الحديث النبوي : وحفظه ، ونال الحديث من الوقاية والحفاظة عليه ما لم ينله حديث نبي آخر من الأنبياء ، حتى تقل الرواة أقوال الرسول ﷺ - وأفعاله في كل شيء ، حتى في أموره الخاصة ، في طعامه وشرابه ، ويقظته ، ونومه ، وقيامه ، وقعوده ، حتى ليشعر من تقع كتب السنة أنها ما ركت شيئاً صدر عنه ﷺ - إلا روته ونقلته .

ولقد رحل العلماء - منذ الصدر الأول - في طلب الحديث ، لأجل سماعه من الراوى الأول والثابت من صحته ، فلقد روى عن جابر - رضى الله عنه - أنه قال : « بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله ﷺ - فاشتريت بهيراً ، ثم شددت عليه رحلي فسرت إليه شهراً ، حتى قدمت عليه الشام ، فإذا عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فقال : ابن عبد الله ؟ قلت : نعم . فخرج يظاً ثوبه ، فاعتنقني واعتنقه ، فقلت : حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ - في القصاص فغشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمع ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يحشر الناس يوم القيامة » أو قال : العباد عراة غرلاً بهما^(١) قال : قلنا وما بهما : قال : ليس معهم شيء . الحديث^(٢) . ونظراً لأهمية علم الحديث فقد خصصنا له الباب الثاني من هذا الكتاب ، وتكلمنا فيه عن كل ما يتعلق بالسنة .

* * *

(١) غرلاً : جمع اغرل ، وهو الذي لم يختن .

(٢) أخرجه أحمد في سننه ، والبخاري في الادب المفرد .

الفصل السادس

في علم أصول الفقه

تعريفه :

لفظ ، أصول الفقه ، في أصل اللغة مركب إضافي . يدل جزؤه على جزء المعنى ، فيتوقف فهم ذلك المعنى وإدراكه على فهم كل من جزئيه على حدة . ثم نقل إلى معنى جديد خاص به وجعل علما ولقباً على الفن المسمى بـ « أصول الفقه » وبذلك أصبح هذا المعنى حقيقة عرفية له وصار هذا اللفظ بمثابة المفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه ، كيميد الله إذا جعل علما على شخص معين .

والفرق بين الإضافي واللقى من وجهين : -

أحدهما : أن اللقى هو العلم ، والإضافي موصل إلى العلم .
الثاني : أن اللقى لا بد فيه من ثلاثة أشياء : معرفة الدلائل ، وكيفية الاستفادة من هذه الدلائل ، وحال المستفيد ، وهو المجتهد وأما الإضافي فهو الدلائل خاصة .

ولما كانت معرفة المركب متوقفة على معرفة مفرداته فلا بد من تعريف الأصل ، وتعريف الفقه فلنذكر تعريفهما أولاً :

فالأصول : جمع أصل ، والأصل في اللغة يطلق على معان أحدها : ما يبنى عليه غيره .

ثانيها : المحجاج إليه .

ثالثها : ما يستند لتحقيق الشيء إليه .

رابعاً : مأمنه الشيء .

خامساً : منشأ الشيء .

وأما في الاصطلاح فيطلق على معان أربعة :-

أحدها : الدليل كقولهم أصل هذه المسألة الكتاب والسنة أى دليلها .

الثانى : الرجحان كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة . أى الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز .

الثالث : القاعدة المستعمرة . كقولهم إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل .

الرابع : الصورة المتيسر عليها .

تعريف الفقه :

وأما الفقه فله معنيان : لغوى واصطلاحى :

أما معناه في اللغة فإنه يطلق على معان ثلاثة :

أحدهما : فهم غرض المتكلم من كلامه .

ثانيها : فهم الأشياء الدقيقة ، فلا يقال : فقهت أن السماء فوقنا لوضوح ذلك .

ثالثها : هو الفهم مطلقا وهذا هو الراجح .

قال الجوهري : الفقه الفهم ، تقول فقهت كلامك - بكسر اللقاف أمقهه -

بفتحها في المضارع أى فهمت أفهم ، قال الله تعالى : « وَمَا لَهُمْ لَاءَ الْقَوْمِ

لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا » ^(١) وقال تعالى « مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ » ^(٢) وقال

تعالى « وَاسْكِنْ لَأَنْتُمْهُمْ تَسْبِيحَهُمْ » ^(٣) .

أما الفقه في الاصطلاح :

فهو « العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية » بقوله :

« العلم بالأحكام » ، احتراز به عن العلم بالذوات والصفات والأفعال .

وقوله « الشرعية » احتراز به عن العلم بالأحكام العقلية ، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، وأن السكل أعظم من الجزء ، وشبه ذلك كالطب والمهندسة ، وعن العلم بالأحكام اللاغوبة وهو نسبة أمور إلى آخر بالإيجاب أو بالسلب ، كعلمنا بقيام زيد أو بعدم قيامه .

وقوله « العملية » احتراز به عن العلم بالأحكام الشرعية العملية ، وهو أصول الدين كالعلم بكون الإله واحداً سميحاً بصيراً وكذلك يخرج أصول الفقه على ما قاله الإمام الرازي في المحصول ؛ لأن العلم بكون الإجماع - مثلاً - حجة ليس بكيفية همل .

وقوله « المكتسب » بالرفع احتراز به عن علم الله تعالى ، وعلم ملائكته بالأحكام الشرعية العملية ، وكذلك علم رسول الله ﷺ الحاصل من غير اجتهاد . بل بالوحى ، وكذلك علمنا بالأمور التي علم بالضرورة كونها من الدين ، كوجوب الصلوات الخمس وشبهها ، فجميع هذه الأشياء ليس بفقهاء لأنها غير مكتسبة .

وقوله « من أدلتها التفصيلية » ، احتراز به عن العلم الحاصل المقلد في المسائل الفقهية ، فإنها علم بأحكام شرعية عملية ، لكنها مكتسبة من أدلة إجمالية ، فإن المقلد لم يستدل على كل مسألة بدليل مفصل بل بدليل واحد يعم جميع المسائل .

تعريف أصول الفقه باعتباره علماً :

عرف القاضى البيضاوى أصول الفقه - باعتباره علماً - بقوله « هو معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد » .

شرح التعريف :

قوله « معرفة » هى كالجنس فى التعريف ، فيشمل أصول الفقه وغيره ، والفرق بين العلم والمعرفة من وجهين :

أحدهما : أن العلم يتعلق بالنسب . أى وضع نسبة شئ إلى آخر . ولهذا
يقعدى إلى مفعولين ، بخلاف « عرف » فإنها وضعت للفردات ولا تقعدى إلا
إلى مفعول واحد .

الثانى : أن العلم لا يستدعى سبق جهل ، بخلاف المعرفة ، ولهذا لا يقال لله
تعالى عارف بل يقال له عالم .

وقوله « دلائل الفقه » هو جمع مضاف يفيد العموم فيعم الأدلة المتفق عليها
والمتخلف فيها . والأدلة المتفق عليها أربعة : الكتاب . والسنة ، والإجماع ، والقياس
وأما المختلف فيها فكالاستصحاب والاستحسان ، والمصالح للروسة والأخذ
بالأثر وقول الصحافى ، وشرع من قبلنا وغير ذلك . وحيفئذ فيحترز به عن
ثلاثة أشياء : -

أحدها : معرفة غير الأدلة كمعرفة الفقه ونحوه .

الثانى : معرفة أدلة غير الفقه ، كأدلة النحو والكلام .

الثالث : معرفة بعض أدلة الفقه كالباب الواحد من أصول الفقه فإنه جزء
من أصول الفقه ، فلا يسمى أصول الفقه ، ولا يسمى العارف به أصولياً ، لأن
بعض الشئ لا يكون نفس الشئ .

والمراد بمعرفة الأدلة أن يعرف أن الكتاب والسنة والإجماع والقياس أدلة
يحتاج بها ، وإن الأمر مثلاً للوجوب وغير ذلك .

وقوله « إجمالاً » أشار به إلى أن المعتبر فى حق الأصولى إنما هو معرفة
الأدلة من حيث الإجمال . ككون الإجماع حجة ، وكون الأمر للوجوب وما
إلى ذلك .

وقد اختلف فى إعراب كلمة « إجمالاً » على عدة آراء ، وأصبح ذلك أنها
حال من الأدلة ، واغفر فيه التذكير لكونه مصدراً .

وقوله « وكيفية الاستفادة منها » هو مجرور بالعطف على دلائل ، أى معرفة دلائل الفقه ، ومعرفة كيفية استفادة الفقه من تلك الدلائل أى استنباط الأحكام الشرعية منها ، وذلك يرجع إلى معرفة شرائط الاستدلال ، كتقديم النص على الظاهر ، والمقواتر على الأحاد وغير ذلك .

وقوله « وحال المستفيد » هو مجرور أيضا بالعطف على دلائل ، أى ومعرفة حال المستفيد ، وهو طالب حكم الله تعالى من الدليل ، وهو المجتهد فيكون المستفيد مراداً منه المجتهد لا مطلق طالب حكم الله تعالى فلا يدخل فيه المقلد كما ادعاه بعض العلماء .

وأشار البيضاوى بذلك إلى شرائط الاجتهاد ، وشرائط العقيد وإنما كان معرفة تلك الشروط من أصول الفقه لأن الأدلة قد تكون ظنية ، وليس بين الظنى ومدلوله ارتباط عقلى ، لجواز عدم دلالة عليه ، فاحتيج إلى رابط وهو الاجتهاد .

فتاخص من ذلك أن معرفة كل واحد مما ذكر أصل من أصول الفقه ، ومجموعها ثلاث ، فلذلك أنى بلفظ الجمع ، يقال : « أصول الفقه ، ولم يقل أصل الفقه » .

موضوع أصول الفقه

وأما موضوع علم أصول الفقه ففيه عدة مذاهب :

المذهب الأول : أن موضوعه الدليل الشرعى الكلى من حيث أنه يثبت حكماً كلياً لأن موضوع كل علم هو الشيء الذى يبحث فى ذلك العلم عن أحواله العارضة لذاته ومباحث الأصوليين لا تخرج عن أحوال الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعية المبحوث عنها فيه وأقسامها ، واختلاف مراتبها وكيفية استفادة الأحكام منها^(١) وهذا هو رأى الجمهور .

المذهب الثانى : أن موضوعه الأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة وهى الأحكام القكائية : من الوجوب والنذوب والحرمة والكراهة والإباحة ، وكذا الأحكام الوضعية وهو مذهب بعض الحنفية .

المذهب الثالث : أن موضوعه الأدلة والأحكام الشرعية وإليه ذهب صدر الشريعة من الحنفية .

وعلى ذلك فتعريف علم الأصول هو «علم يعرف به أحوال الأدلة الشرعية من حيث إثباتها للأحكام ، وأحوال الأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة»^(٢) .

إلا أنهم جعلوا البحث فى الدليل من المقاصد والبحث فى إثبات الأحكام بالأدلة من الواحق ، وهو تقسيم لامعنى له فهما فى الحقيقة بحث واحد ، إذ لامعنى لكون الدليل مثبتاً للحكم إلا كونه الحكم ثابتاً بالدليل فإما أن نجعل للموضوع هو الدليل وإما أن نجعله الحكم لكن يترجح الأول لأنه متفق على موضوعيته وبأنه أصل الثانى ومنتج له .

(١) الأحكام للأمدى ٨/١ .

(٢) تنقيح الأصول ٩/١ .

وقد استدل من ذهب إلى هذا الرأي بما قاله السيد الجرجاني من أنه قد يبحث فيه عن عوارض أخرى للحكم غير ثبوته بالدليل كقولهم : إن الوجوب موسع أو مضيق وعلى الأعيان أو الكفاية . إلى غير ذلك مما ليس للموضوع فيه الدليل ويحاجب بأن ذلك مرده إلى أن الأمر - مثلاً - هل يدل على الوجوب الموسع أو المضيق وعلى الأعيان أو الكفاية ، فالموضوع في ذلك هو الدليل أيضاً .

فالحق أن الأحكام ليست من موضوع الأصول وما كان من مباحثها راجعاً إلى ثبوتها بالدليل فهو من الأصول باعتبار أن الموضوع في هذه المباحث هو الدليل ، وما لم يكن كذلك فهو من مقدمات علم الأصول كتعريف الحكم وبيان أنواعه ، قد ذكرت ليعلم الأصوليون من إثباتها بالأدلة أو نفيها ، ولا استبعاد في ذلك إذ ما من علم إلا ويذكر فيه أشياء استطراداً تنمياً وترميماً . ولو وجب جعلها موضوعاً لأصول الفقه ، لوجب جعل المكلف وفعله موضوعاً له أيضاً لذكرهما فيه^(١) وقد جعل الإمام سعد الدين الغفازاني الخلاف بين هذه المذاهب الثلاثة لفظياً فقال :

« وفي ظني أنه لا خلاف في المعنى لأن من جعل الموضوع الأدلة جعل المباحث المتعلقة بالأحكام راجعة إلى أحوال الأدلة ومن جملة الأحكام جعل المباحث المتعلقة بالأدلة راجعة إلى أحوال الأحكام تقليلاً لكثرة الموضوع فإنه أليق بالعلوم ، ومن جملة كلا الأمرين فقد أورد التوضيح والتفصيل » .

لكن هذا يؤدي إلى نفي الخلاف في اعتبار مسائل الأصول التي ذكرت فيه سواء تعلقت بالأدلة أم بالأحكام ، لا إلى نفي الخلاف في الموضوع نفسه .

فالحق أن الخلاف في الموضوع معنوي ويؤكد ذلك ما فعله القاضي البيضاوي

(١) رسالة في أصول الفقه لفضيلة الشيخ عبد الفتى عبد الخالق

في كتابه « المنهاج » حيث جعله على مقدمة وسبعة كتب وكذلك تاج الدين السبكي في كتابه « جمع الجوامع »^(١).

المذهب الرابع : إن موضوع علم الأصول هو الأدلة والترجيح والاحتماد وهو مذهب بعض الشافعية كابن قاسم العبادي وعليه فيعرف الأصول بما يعرف به المذهب الأول .

وقد استدلل له بأن علم أصول الفقه يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للأمرين الآخرين (أى الترجيح والاجتهاد) كما يبحث فيه عن الأدلة ولذلك كانت مباحثهما من هذا العلم .

ويجاب بأن البحث عن أعراض الأدلة عند تعارضها باعتبار ترجيح بعضها على بعض عقد وجود مرجح أو باعتبار تساوقها عند عدمه فتدل على الحكم في الحالة الثانية . الأولى ولا تدل عليه في الحالة الثانية .

أما البحث عن الاجتهاد فهو باعتبار أن الأدلة إنما يسقط الاحتكام منها الأحكام دون غيره فهي قد ذكرت استطراداً أساساً كما بحثوا في حال التقاد في علم الأصول أيضاً ولم يعتبروا ذلك من مقاصد علم الأصول .

فهذا المذهب مخالف لصنيع الأصوليين في المرجعات وصفات الاجتهاد وحيث لم يهتم لم يبحثوا عن الأصول المتعلقة بها ، بل بحثوا عنها من حيث ما ذكرناه آنفاً ومخالفاتاً أيضاً لما هو كالمحقق عليه بين محققى هذا الفن من انحصار الخلاف بينهم في موضوع أصول الفقه بين الأدلة والأحكام .

استمداده

وأما استمداده فمن ثلاثة علوم :

- ١ - علم الكلام .
- ٢ - اللغة العربية .
- ٣ - الأحكام الشرعية .

أما علم الكلام فلوقوف الأدلة السككية على معرفة الباري سبحانه وتعالى وصدق المبلغ وهو الرسول ﷺ - وهو يتوقف على دلالة المعجزة على صدقه ودالاتها تتوقف على امتناع تأثير غير القدرة القديمة فيها ويتوقف على قاعدة خلق الأهمال وعلى إثبات العلم والإرادة ولا تقليد في ذلك لاختلاف العقائد فلا يحصل به علم .

وأما علم اللغة العربية فلأن الأدلة من الكتاب والسنة عربية والاستدلال بها يتوقف على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز ومهوم وخصوص وإطلاق وتقييد ومنطوق ومفهوم وغير ذلك .

وأما الأحكام الشرعية فالمراد تصورها وذلك لأن المقصود إثباتها ونفيها في الأصول إذا قلنا الأمر للوجوب وفي الفقه إذا قلنا الوتر واجب مثلاً ولا يمكن بدون تصورهما ولا نريد بالأحكام العلم بإثباتها أو نفيها لأن ذلك فائدة العلم ويتأخر حصوله عنه . فلو توقف عليه كان دوراً .

ولذلك قال الأمدى لا بد أن يكون عالماً بمقتضى الأحكام ليتصور القصد إلى إثباتها ونفيها . وأن يتمكن بذلك من إيضاح المسائل بضرب الأمثلة وكثرة الشواهد^(١) .

واضحه :

أما واضح هذا العلم فهو الإمام الشافعي رضي الله عنه كما هو رأي الجمهور وسيجيء تحقيق ذلك .

(١) راجع شرح العضد ٣٢/١ ، ٣٥ ، الأحكام ٩/١ .

فائدة علم الأصول

إن هذا العلم من أشرف العلوم وأجلها قدراً وله من القوائد العظيمة ما لا
تجمعه الحصر ولا يأتي عليه الذكر ومن أهم هذه القوائد :

(١) القدرة على نصب الأدلة السمعية على مدلولاتها ومعرفة كيفية استنباط
الأحكام الشرعية منها التي هي مفاط السعادة الدنيوية والدنيوية وسبب الفوز بها
في الدنيا والآخرة^(١).

(ب) كما أنه من أكبر الوسائل لحفظ الدين وصون أدلته وحججه من
شبه التحاليل وتضليل الملحدين قبواسطه نستطيع أن نرد على قول بعض المعتزلة
من أنه لا حجة في أخبار الآحاد ، وقول بعض النظامية والرافضة أن الإجماع
والقياس ليسا من الأدلة الشرعية .

وبالجملة فهو الذي يكون الفقيه المقتدر ، والمجتهد المفكر يضع القواعد التي
يجب توافرها في من يرى في نفسه القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من
أدلتها ، فإن باب الاجتهاد يزعم كثير من الناس أنه قد أغلق لأن الأحكام
الشرعية قد دونت وفرغ منها المجتهدون واقتصر الناس على الأخذ بأرائهم ،
ولسكن الأمر ليس كذلك فإن علماء المسلمين في القرون المتأخرة رأوا أن باب
الاجتهاد قد واجه كثيراً من ليس من أهله ولم يعد له عدته فخافوا من الأهواء
المفترقة أن تلعب بالأحكام الشرعية فقالوا بعد باب الاجتهاد في وجوه الأدعياء
والدخلاء ولم يقولوا إن الاجتهاد في هذه الأمة كان له زمن معين وقد انتهى ،
فوضعوا هذا العلم وبينوا فيه شروط المجتهد حتى إذا وجد إنسان انطباق هذه
الشروط عليه هل بما يوديه إليه اجتهاده وهذا هو ما فعله الإمام الشافعي رضي
الله تعالى عنه حيث حسم النزاع القائم بين فريق أهل السنة والرأي .

(١) الأحكام ٩/١ ، وشرح المضد على مختصر ابن الحاجب ٣٢/١ .

(ج) على أن هناك من لم يصل إلى درجة المجتهدين ولم ينحطوا إلى درجة العامة، وهؤلاء هم أتباع المذاهب المختلفة الذين ينتصرون لمذاهب أنفسهم والدفاع عنها ويسمون بمجتهدى المذاهب هؤلاء يبحثون عن أدلة أئمتهم التي استنبطوها منها الأحكام فإذا عرضت لهم مسألة لم ينص عليها أئمتهم أمكنهم أن يجيبوا عنها تخرجاً على تلك القواعد وإذا روى عن أحد الأئمة رأياً في مسألة ما أمكنهم أن يختاروا الرأى الذى يوافق قواعد الإمام (١)

(د) إن دراسة علم « أصول الفقه » تعين على فهم سائر العلوم الأخرى كال تفسير والحديث والفقه وغير ذلك ، فإنه يحقق فى الدارس قوة الإدراك لحقائق هذه العلوم والكشف عن دقائقها وكيفية النظر فيها والاستفادة منها .

ولا يظن أن علم « أصول الفقه » كغيره من العلوم التى تقصد لذاتها كعلم الكلام - مثلاً - فإن علم الأصول يعتبر وسيلة إلى العلم بالأحكام الشرعية - كما تنقسم فى تعريفه ، ذلك أن أى باحث فى أى علم من العلوم يحتاج إلى بيان دلالات الألفاظ ، ما يؤخذ منها بالمنطوق وما يؤخذ من المفهوم سواء كان مفهوم موافقة ، أو مفهوم مخالفة ، وكذلك فهم الألفاظ العامة التى مدلولها عام ، والى مدلولها خاص ، وكذلك الألفاظ التى ترد مرة مطلقاً ومرة مقيدة هل يحمل مطلقها على المقيد ، أو يعمل بكل واحد على حدة .

وإذا كان هناك من الأحكام ما لم ينص عليه بيمينه بل يحتاج إلى القياس على بعض الاشياء والأمثال فإن علم الأصول بين أنواع القياس ، وطرقه ، وعلاها الجامعة ، وطرق معرفتها وغير ذلك بما هو مبين فى موضعه .

وبالجملة : فعلم الأصول هو المهاج القويم لفهم العلوم المختلفة والأساس الذى لا بد منه لبناء شخصية العالم .

(١) أصول الفقه للخضرى ص ١٩ : ٢٠ .

نشأة علم أصول الفقه

يعتبر علم أصول الفقه - من حيث التدوين والتأليف - من العلوم التي ظهرت في أواخر القرن الثاني الهجري ، حيث ظهر كتاب الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه المتوفى سنة ٢٠٤ هـ المسمى « الرسالة » كما سيأتي وأما من حيث القواعد ، واستنباط الأحكام من الأدلة بوجه عام فإنه كان مصاحباً للفقه لأنه حيث يكون فقه ، يكون - لا محالة - منها لاستنباط الأحكام وقواعد تضبط هذه المناهج وذلك أن الأحكام في زمن الرسول ﷺ كانت تؤخذ عنه بما يوحى إليه من القرآن الكريم وما يبينه في سنته الشريفة ولما لحق ﷺ بالرفيق الأعلى قام كبار الصحابة من بعده بمنصب الإفتاء والقضاء بين الناس .

فإذا كان استنباط الفقه قد نشأ في عصر كبار الصحابة رضي الله عنهم وكان منهم من يعدى للإفتاء ، والقضاء بين الناس كعمر بن الخطاب ، وعبد الله ابن مسعود ، وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهم وغيرهم فإن هؤلاء ما كانوا يقولون في فتاواهم من غير قيد ولا ضابط ، بل كانوا على علم تام باللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم ، وجاءت بها السفة النبوية الشريفة ، كما كانوا على دراية كاملة بأسباب النزول وورود الأحاديث ومعرفة الناسخ والمنسوخ ، والحمل والمبين والمطلق والمقيد وغير ذلك مما هو مذکور في أصول الفقه .

هذا زيادة على ما اختصوا به من معرفة أمرار التشريع الإسلامي ومقاصده بسبب محبتهم لرسول الله ﷺ وأخدمه عنه فكانوا إذا أرادوا الوقوف على حكم من الأحكام لجئوا إلى كتاب الله تعالى فإن لم يجدوا فيه حاجتهم طلبوا حكم ذلك من غيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ، فإن لم يجدوا في المسألة نصاً من كتاب أو سنة اجتهدوا ومخثوا عن الأشباه والأمثال ثم أفتوا بما ظهر لهم من الأدلة وربما وقع اتفاق المجتهدين منهم على بعض المسائل . فيعتبر هذا الاتفاق حجة وهو المسمى « بالإجماع » وعلى هذا فقد وجد دليل آخر في عصر الصحابة وهو الإجماع

فأصبحت مصادر التشريع في عصر الصحابة هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس^(١).

فهذا هو عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول في عبدة الحامل المتوفى عنها زوجها .

إن عدتها بوضع الحمل، ويستدل على ذلك بقول الله تعالى (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)^(٢) ويقول في ذلك « ومن شاء بأهله أن آية النساء القصرى نزلت بعد آية عدة الوفاة »^(٣) فهو يشير بذلك إلى قاعدة أصولية هي أن المتأخر ناسخ للمتقدم .

وهذا على بن أبى طالب رضى الله عنه يحمل حد شارب الخمر ثمانين جلدة كحد القذف ، ويدلل على ذلك بقوله « أرى أن من شرب سكر ومن سكر هذى ومن هذى افتري ، فأرى عليه حد القذف »^(٤) .

فهو بذلك ينهج نهج الحكم بالمأل ، أو بسد الذرائع .

على أنه من الثابت حديث معاذ رضى الله عنه حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن حيث قال فيه « فإن لم تجد الحكم في السنة ؟ قال : أجتهد رأيي لا آو ، فقال ﷺ »

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٣ ط محيى عبد الرحمن ، مقدمة اصول الفقه للشيخ ابو زهرة ، تاريخ التشريع للخضرى ص ١١٤ وما بعدها (٢) الطلاق ٤ .

(٣) القرطبي ص ٩٨٣ ط الشعب وآية عدة الوفاة هي قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا) - البقرة ٢٣٤ .

(٤) رواه الامام الشافعى في مسنده (٩٦) والبخارى (١٨٥/٨) ومسلم (٥٦/٢) واحمد في مسنده (٤٩/٢) وبهذا أخذ الامام مالك وابو حنيفة والثوري وهو رواية عن الامام احمد وخالف في ذلك الامام الشافعى واهل الظاهر ، محتجين برواية انس - رضى الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين . انظر : (الاحكام السلطانية للماوردى ص ٢١٦ والمهذب للشيرازى ٣٠٤/٢ والفنى لابن قدامة ١٤١/٩) .

« الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله »^(١).

فإن هذا الحديث يثبت صحة القياس الذى هو من أم مباحث علم الأصول كما يثبت صحة المصالح المرسله وغير ذلك .

وكذلك خطاب سيدنا عمر بن الخطاب إلى سيدنا أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما حيث قال فيه « الفهم الفهم فيما أدلى إليك بما ورد عليك مما ليس فى قرآن ولا سنة ثم قس الأمور عند ذلك ، واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق . . الخ »^(٢).

٢ - فإذا انتقلنا إلى عصر التابعين ، فإننا نجد أن المجال يقسم لكثرة الحوادث واتساع دائرة التشريع أمام التابعين ، فقد كانت مصادر التشريع هي ما تقدم فى عصر الصحابة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، بالإضافة إلى فتاوى الصحابة ، فكثر الاجتهاد وتشعبت طرق المفتين^(٣) فمنهم من كان ينحو نحو التمسك بظواهر النصوص ، ولا يأخذون بالقياس إلا نادراً وكانوا يعرفون بأهل الحديث بالحجاز ، وعلى رأسهم من الصحابة عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فقد كان أبعد الناس عن الأخذ بالرأى إلا الحاجة ملحة ، وخلفه من التابعين سميد بن المسيب رضى الله عنه فقد كان أجمع الناس لحديث رسول الله ﷺ وفتاوى أبى بكر وعمر وعثمان وكان من الأسباب التى حملت أهل الحجاز على الوقوف عند ظواهر النصوص :

(١) تأثرهم بطريقة شيخهم عبد الله بن عمر .

(ب) كثرة ما عندهم من الآثار عن الرسول ﷺ وعن الصحابة رضى الله عنهم

(١) رواية الامام الشافعى وابو داود ، والترمذى - وانظر تحفة الاحوذى ، باب القاضى كيف يقضى (٥٥٦/٤ : ٥٥٧) .

(٢) رواه الامام احمد والدارقطنى والبيهقى وابن حزم وانظر اعلام الموقعين (٨٥/١ وما بعدها) وسبل السلام ١١٩/٤ .

(٣) راجع تاريخ التشريع الاسلامى للخضرى ص ١٣٣ وما بعدها .

ووجودهم في مكان نزول الوحي حيث نزل القرآن الكريم ورويت الأحاديث والآثار النبوية .

(ج) قلة ما يعرض لهم من الحوادث لبساطة حياتهم .
وعلى العكس من ذلك فقهاء العراق الذين كانوا يرون أن أكثر الأحكام الشرعية مقفولة المعنى ، وأن جميع الأحكام شرعت لمصالح العباد فمكناوا يبحثون عن علل تلك الأحكام ويجرون عليها الأحكام ، وجوداً وعدمًا وكانوا كثيراً ما يردون الأحاديث إن خالفت تلك الضوابط ، ولا سيما إن وجدوا لها معارضة أو قاذحاً ، والقوادح في الرواية عديم كانت كثيرة لعدم عن موطن الرسول ﷺ^(١) .

وكان على رأس هذه المدرسة من الصحابة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه تلميذ سيدنا عمر بن الخطاب وحامل لواء طريقه ، ثم من التابعين علقمة النخعي تلميذ ابن مسعود ، ثم إبراهيم وعليه تخرج علماء العراق .
ويمكن إجمال الأسباب في أخذهم بالرأى فيما يلي :
(١) تأثرهم بطريقة شيوخهم المذكورين .

(ب) إن العراق كانت أسعد الأمصار بسكنى كثير من الصحابة الذين عرفوا بالفقه والفتوى كابن مسعود وسعد بن أبي وقاص ، وأبي موسى الأشعري وأنس ابن مالك ، فاكثفوا بالرواية عنهم ، ولم يطلبوا الحديث عن غيرهم .
(ج) لقد كانت العراق مجمع الشيعة والخوارج ، وأصحاب الملل المختلفة والفعل المتباينة وكل هؤلاء حاولوا أن يفصروا آراءهم ، أو أن يكيدوا للدين

(١) تاريخ التشريع الاسلامي لفضيلة الشيخ عبد اللطيف السبكي وآخرين ص ٢١٧ وما بعدها ط الاستقامة سنة ١٩٤٦ .
المذاهب الاسلامية للشيخ ابو زهرة (١٧/٢ وما بعدها) .

بوضع أحاديث، أو نقل آثار عن الصحابة مكذوبة، فمن هنا تخرج العلماء في قبول الأخبار، ووضعوا قيوداً كثيرة لقبول الأحاديث.

(د) كثرة الحوادث والنوازل فإن من ضرورات المدينة كثرة الحوادث والمشاكل فكان لابد وأن يتعرفوا أحكام هذه الحوادث، أو التي يتوقعون نزولها ومن هنا نزل عقد الفقهاء الفرضي.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت بضائعهم من الحديث قليلة بعكس أهل الحجاز فالأخذ بالرأى عند أهل العراق كان أكثر من أهل الحجاز، ولا يعني ذلك إغفال جانب الحديث فإن هذا مما لا يليق أن يعطرق إليه فهم عاقل فضلاً عن مسلم.

كما كان أهل الحجاز يأخذون بالرأى، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى أهل العراق^(١).

٣ - حتى إذا اتفقنا إلى عصر الأئمة المجتهدين فإننا نجد مناهج الاستنباط وقواعد استخراج الفروع الفقهية تتميز بشكل أوضح.

فهذا الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه يحدد منهجه في استنباط الأحكام فيقول: يأخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي نشت في أيدي الثقات فإذا لم أجده في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أطعاه من شئت وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي، والحسن ابن صبرين وسعيد بن المسيب وعد رجالاً قد اجتهدوا - فلي أن اجتهد كما اجتهدوا^(٢).

(١) المذاهب الإسلامية للشيخ أبو زهرة ٢/٣٥٠.

(٢) تاريخ التشريع للخضري ص ١٩٦.

وكذلك نجد الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه يسير على منهاج أصول واضح ، فيقرر أن أصول مذهبه هي : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وعمل أهل المدينة ، وقول الصحابي والاستحسان ، وسد الذرائع . . الخ^(١) . وهكذا كان لسلك إمام أصوله ومناهجه التي يسير عليها ، رأياً في اتجاه أهل المدرستين المراقيتين والحجازيين وكان النزاع محمداً بين أصحاب هاتين المدرستين ، فأسرف كل فريق في الطعن على الفريق الآخر ، فعاب أهل الرأي على أهل الحديث كثرة الرواية التي هي مظنة لقلّة الفهم والتدبر كما كان أهل الحديث يعميرون على أهل الرأي بأنهم يأخذون في دينهم بالظن ويحكمون العقل في الدين^(٢) .

إلا أن أهل الحديث كانوا على جانب كبير من الخمول وقصور النظر في الأدلة والانتصار لطريقتهم .

قال الإمام الرازي : « أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل وكلمة أورد عليهم أحد من أصحاب الرأي سؤالاً أو إشكالاً أمقطوا في أيديهم عاجزين^(٣) .

وظهر المتعصبون لسلك الفريقين ، فأتسع الخلاف ، واحتدم النزاع ، وأخذ كل فريق ينتصر لطريقة شيخه ويدافع عن مذهبه إلى أن قيض الله لهذه الأمة من أخذ بيدها إلى الطريق السوى . وبين القواعد والقوانين التي يحكمكم الجميع إليهم ، وهو الإمام الشافعي رضى الله عنه .

(١) المصدر السابق ص ٢٠٤ .

(٢) تاريخ التشريع الاسلامي للخضري ص ١٤٦ .

(٣) مناقب الإمام الشافعي ص ٢١ .

الإمام الشافعي يدون علم الأصول :

بينما فيما سبق الدوافع التي أدت إلى تدوين علم « أصول الفقه » والمشهور عند جمهور العلماء أن أول من دون فيه كتاباً مستقلاً هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله تعالى عنه حيث ألف فيه رسالته المشهورة التي كتبها إلى الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة ١٩٨ هـ . وهو أحد أئمة الحديث في الحجاز بعد أن أرسل إليه أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ويجمع قبول الأخيار فيه ، وجمعة الإجماع ، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، فوضع له كتاب « الرسالة »^(١) .

على أن الإمام الشافعي لم يسم كتابه بـ « الرسالة » وإنما كان يطلق عليه لفظ « الكتاب » أو يقول « كتابي » أو كتابنا »^(٢) .

ولما أطلق عليها اسم الرسالة بسبب إرسالها إلى الإمام عبد الرحمن بن مهدي كما تقدم .

قال علي بن المديني : « قلت لمحمد بن إدريس الشافعي : أحب عبد الرحمن ابن مهدي عن كتابه فقد كتب إليك يسألك وهو مقشوق إلى جوابك ، قال : فأجابه الشافعي ، وهو كتاب الرسالة التي كتبت عنه بالعراق ، إنما هي رسالة إلى عبد الرحمن بن مهدي »^(٣) . وأرسل الكتاب إلى الإمام ابن مهدي مع الحارث بن مريج النخعي الخوارزمي ثم البغدادى وبسبب ذلك سمي النقال^(٤) .

والظاهر أن الإمام الشافعي ألف كتابه هذا مرتين ، ولذلك يعده العلماء

(١) رواه الخطيب بإسناده في تاريخ بغداد (٦٤/٢ - ٦٥) ورواه البيهقي بإسناده . في معجم الأدياء ٧٨٨/٦ .

(٢) انظر الرسالة ص ٩٦ ، ٤١٨ ، ٥٧٣ ، ٦٢٥ ، ٩٠٧ .

(٣) رواه الحافظ ابن عبد البر سنده في الانتقاء ص ٧٢ .

(٤) المرجع السابق .

في فهرس مؤلفاته كتابين : الرسالة القديمة ، والرسالة الجديدة

فالرسالة القديمة هي التي كتبها إلى ابن مهدي ، وهو في بغداد ثم لما دخل مصر أعاد كتابتها^(١) .

وأيا ما كان فالوجود الآن بين أيدينا هو الرسالة الجديدة وأما القديمة التي أرسلها إلى عبد الرحمن بن مهدي فلعلها قد اندثرت ولم يبق لها أي أثر ، ومن المحتمل أن يكون الإمام الشافعي رضي الله عنه - قد أضاف إلى الرسالة الجديدة أشياء أخرى لم تكن في رسالته الأولى .

وقد بين الإمام الشافعي في هذه الرسالة المنهج الذي يجب أن يسير عليه كل مجتهد وجمع بين منهجي أهل السنة والرأي ، مبيناً الناسخ والمنسوخ في الكتاب والسنة . والعام والخاص ، والمطلق والمقيد والمحمل والدين والعام الذي أريد به ظاهره والعام الذي أريد به غير ظاهره وحجية خبر الآحاد وبين منزلة السنة ومكانتها ، وتسكلم على القياس ، والإجماع والاجتهاد ، وشروط التفق إلى غير ذلك من للباحث الهامة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ألف الشافعي كتاباً أخرى تعتبر حجة وقانوناً يرجع إليها عند الاختلاف فمن ذلك :

١ - كتاب (إبطال الاستحسان) الذي رد به على من كانوا يقولون بالاستحسان الذي يستند إلى دليل مقبول وقال في ذلك كلمته المشهورة (من استحسن فقد شرع)^(٢) .

٢ - كتاب (اختلاف الحديث) الذي وفق فيه بين الأحاديث المتعارضة وكان أول كتاب يصنف في ذلك الفن .

(١) مناقب الإمام الشافعي ص ٥٧ .

(٢) انظر : باب إبطال الاستحسان في الام ٢٩٨/٧ - ٣٠٤ .

٣ - كتاب (جماع العلم) الذى عقده لإثبات حجية خبر الواحد ووجوب العمل به ، والرد على من أنكره ، ولذلك سماه أهل مكة ناصر السنة ، لكثرة دفاعه عنها ، وانتصاره .

نقل أبو زرعة عن سعيد بن همر البراذعى أنه قال : وردت الرى فدخلت على أبى زرعه فقلت يا أبا زرعة سمعت حميد ابن الربيع يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما علمت أحدا أعظم منه على الإسلام فى زمن الشافعى من الشافعى فقال أبو زرعة : قد صدق أحمد ولا أحد أدرا عن سنن رسول الله ﷺ من الشافعى ، ولا أحد أكشف لسوءات التوهم مثل ما كشف الشافعى^(١) .

وقال الإمام أحمد « لولا الشافعى ما عرفنا فقه الحديث » وقال « كانت أفضيتنا فى أيدي أصحاب أبى حنيفة ما تنزع ، حتى رأينا الشافعى ، فكان أنفه الناس فى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ^(٢) .

وقال أبو حاتم الرازى ، لولا الشافعى لكان أصحاب الحديث فى همى^(٣) . من ذلك كله يفتضح لنا : أن أول من ألف فى علم الأصول ، ورتب أبوابه وجمع فصوله هو الإمام الشافعى - رضى الله عنه - فكان بذلك صاحب السبق فى هذا المضمار ، وإن كان قد أضيفت إليه أبواب أخرى ، وفصول ومساائل متعددة فإن ذلك هو شأن أى علم فى بدايته ، يبدأ قليلا ، ثم يعمو ويتسع كما فعل أرسطو فى المنطق وجاء من بعده فخرروه وعموه ، واتسع نطاقه شأنه فى ذلك شأن بقية العلوم .

(١) مناقب الامام الشافعى للرازى ص ٢١ .

(٢) مقدمة الرسالة لفضيلة الشيخ احمد شاکر ص ٦ .

(٣) مناقب الشافعى ص ٢١ .

دعوى سبق الإمام الشافعى فى التدوين والورد عليها :

ادعت الشيعة الإمامية أن أول من دون علم الأصول هو الإمام محمد الباقر ابن على زين العابدين الموقوف سنة ١١٤ هـ ، وجاء من بعده ابنة الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق الموقوف سنة ١٤٨ هـ .

قال آية الله السيد حسن الصدر ، اعلم أن أول من أسس أصول الفقه وفتح بابه ، وفق مسائله الإمام أبو جعفر محمد الباقر ثم من بعده ابنه الإمام ، وقد أملينا على أصحابهما قواعد وجمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتيب المصنفين فيه بروايات مسندة إليهما متصلة الإسناد^(١) .

كما روى أن من كتب فيه الإمامان أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن صاحب ابن حنيفة رضى الله تعالى عنهم^(٢) .

وهذا لا يعارض ما قلناه : من أن الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه هو أول من دون علم الأصول ، ففرق بين الكتابة المتناثرة ، والقواعد التى ترد فى مسألة فقهية عارضة وبين علم متكامل ومصنف مستقل ، فالقواعد التى يشير إليها السيد حسن الصدر فى المباراة المقدمة إنما هى من قبيل مناهج الاستنباط وطرق الاستدلال كما قلنا سابقاً وهذه كانت موجودة حتى فى عصر الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، قال الإسكوى : وكان إمامنا الشافعى رضى الله عنه هو المبكر لهذا العلم بلا نزاع وأول من صنف فيه بالإجماع ، وتصنيفه المذكور فيه موجود بمحمد الله تعالى ، وهو الكتاب الجليل المشهور ، المسموع عليه ، المتصل إسناداً ، الصحيح إلى زماننا ، المعروف بالرسالة الذى أرسل الإمام عبد الرحمن بن مهدي من خراسان إلى الشافعى بمصر فصفه له ، وتنافس فى تحصيله

(١) الشيعة وفنون الاسلام ص ٥٦ ، وعقيدة أهل الشيعة فى الامام الصادق ص ٢٩٢ - ٢٩٥ ، الشافعى الشيخ أبو زهرة ص ١٧٩ .
(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ فى ترجمة الامامين المذكورين .

علماء عصره ، على أنه قد قيل : إن بعض من تقدم على الشافعي نقل عنه الإمام ببعض مسأله في أثناء كلامه على بعض الفروع ، وجواب عن سؤال السائل لايسمن ولا يغنى من جوع ، وهل يمارض مقالة قيلت في بعض المسائل تصنيف كتاب ، وجود مسموع ، مستوعب لأبواب العلم^(١) .

فظهر بذلك عدم صحة ما نقل من أن هناك من سبق الإمام الشافعي في تدوين علم « الأصول » وثبت أن الواضع الأول لهذا العلم هو الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في كتابه « الرسالة » .

أصول الفقه بعد الإمام الشافعي :

تلقى العلماء ما وصل إليه الإمام الشافعي في تحرير أصوله بالدراسة والبحث ، ولكنهم اختلفوا من بعده على اتجاهين :

١ - ففهم من اتجه لشرح أصول الشافعي مبيهاً ما أجمل منها ومخرجاً عليها .

٢ - ومنهم من أخذ بما قرره الشافعي ، وخالفه في بعض التفاصيل وزاد بعض الأصول الأخرى ومن هؤلاء الحنفية ، قد أخذوا بما قال به الإمام الشافعي ، وزادوا عليه بعض الأصول كالاستحسان والعرف ، وكذلك المالكية وزادوا عليه بعض الأصول كإجماع أهل المدينة الذي أخذوه عن الإمام مالك : الاستحسان ، والمصالح المرسلة وسد الذرائع وما إلى ذلك من الأدلة المختلف فيها بين العلماء .

وبالجملة فإنه لم يختلف أحد - ممن يعتمد بخلاف - في الأدلة المتفق عليها بين الأئمة وهي الكتاب ، والسنة والإجماع ، والقياس وإنما الخلاف فيما زاد على ذلك وهي محل بحث ونظر بين الفقهاء .

ولكن الذى كان واضعاً أن دراسة « أصول الفقه » بيد الإمام الشافعى اتجهت نحو اتجاهين مختلفين :

(أ) اتجاه نظرى لا يتأثر بفروع الفقه، وإنما كان يهتم أصحاب هذا الاتجاه نحو تحرير المسائل وتقرير القواعد على المبادئ، المنطقية وإقامة الأدلة عليها مجردة عن الفروع الفقهية، شأنها فى ذلك شأن علماء الكلام، ولذا سميت طريقتهم بطريقة « المتكلمين » ولا يحسنها إلا من أتقن المنطق والبحث والمناظرة وعلى ذلك جمهور الفقهاء .

(ب) اتجاه متأثر بالفروع الفقهية، ويحجه تلخصها، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تقرّر القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع الفقهية ، حتى إذا وجدوا قاعدة تتعارض مع بعض الفروع المقررة فى المذهب عمدوا إلى تعديلها بما يتفق والفروع الفقهية ، ولذا سميت هذه الطريقة بطريقة الفقهاء ، وعلى ذلك الحنفية^(١) . قال ابن خلدون فى مقدمته « إلا أن كتابة الفقهاء فيها أسس بالفقه وألحق بالفروع لكثرة الأمثلة منها ، وبناء المسائل فيها على الفسك الفقهية .

ثم قال : فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الفروع على الفسك الفقهية والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن^(٢) .

ولإيضاح الفرق بين طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية فذكر هذين المثالين :

أحدهما : لبيان طريقة المتكلمين والحنفية فى تقرير القواعد الأصولية وكيف كان الأولون يعتمدون فى تقريرها على الأدلة الشرعية بينما الآخرون يعتمدون على الفروع التى نقلت عن أئمة المذهب .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٥ ط محمد عبد الرحمن .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٥ .

ثانيهما : لبيان أن الحنفية كانوا بعد تقرير القاعدة يعدلون بها على الوجه الذي تتفق به مع الفروع الفقهية المختلفة .

المثال الأول : ما قالوه في سببية الوقت لوجوب الصلاة .

فإن الحنفية وغيرهم اتفقوا على أن وقت كل صلاة من الصلوات الخمس سبب لوجوبها واشتغال ذمة المكلف بها وشرط لصحة أدائها فلا تجب قبل دخوله ولا يصح التخصيل بها قبله ولا يجوز تأخير أدائها عنه كما اتفقوا على جواز فعلها في أية ساعة من الوقت الذي جعل لها ، ولكنهم اختلفوا في جزء الوقت الذي يكون سبباً للإيجاب أى علامة على توجه الخطاب من الشارع للمكلف فقال الجمهور : إن السبب هو أول أجزاء الوقت ، فتنى ابتداء صار للمكلف مطالبا بأداء الصلاة المحدد لها ذلك الوقت على أن يكون له الخيار في أدائها في أى ساعة شاء ، وهذا متى كان أهلا للتكليف أول الوقت فإن لم يكن أهلا للتكليف أول الوقت كان السبب الجزئى الذى يزول فيه المانع ، فإذا استغرق المانع جميع الوقت لم يتوجه إليه خطاب ولم يكن وجوب .

وقال الحنفية : إن السبب لوجوب الصلاة هو الجزء الذى يتصل به الأداء فإن أدبت الصلاة فى الجزء الأول كان هو السبب لوجوب الصلاة وإن أدبت فى الجزء الذى يليه كان هو السبب وهكذا فإن لم تؤد حتى بقى من الوقت جزء لا يسمع غيرها تعين هذا الجزء السببية فإن خرج الوقت ولم تؤد فيه كان السبب هو الوقت كله .

أما الجمهور فإمهم اعتمدوا فيها ذهبوا إليه على الدليل الشرعى وهو قول الله تعالى (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ)^(١) فإنه تعالى جعل الذلوك

(١) آية : ٨٧ من سورة الإسراء والذلوك هو زوال الشمس وميلها عن وسط السماء الى جهة الغرب ، وغسق الليل ظلمته الشديدة =

سبباً لوجوب الصلاة وتوجه الخطاب إلى المكلف في قوله سبحانه (اقم الصلاة) ولما بينت السنة أوائل الأوقات وأواخرها دل ذلك على التوسع على المكلف في أداء الصلوات .

وينبغي على هذا الأصل أن المكلف متى صادفه جزء من الوقت خلافيه من من موانع التكليف استقر الواجب في ذمته ووجب عليه أدائه أو قضاؤه وإذا لم يصادفه جزء من الوقت خالياً من الموانع لا يجب عليه شيء .

وأما الحنفية فإنهم لم يعتمدوا فيما ذهبوا إليه على دليل من الكتاب أو السنة وإنما اعتمدوا في ذلك على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمة المذهب ، ذلك أنهم نظروا في هذه الفروع فوجدوا هذا الفرع وهو :

أن الشخص إذا كان مكلفاً في أول الوقت ثم طرأ مانع من التكليف واستمر هذا المانع حتى خرج الوقت لم تجب عليه الصلاة المفروضة في ذلك الوقت ففهموا من هذا الفرع أن الجزء الأول من الوقت ليس سبباً لوجوب الصلاة لأنه لو كان سبباً لاستقر الواجب في ذمة المكلف بمجرد وجوده ولا تبرأ الزمة بعد شغلها إلا بأداء الواجب أو قضاؤه .

ووجدوا أيضاً : أن المكلف إذا أدى الصلاة في أول الوقت كانت صلاته صحيحة فأخذوا من ذلك أن الجزء الأخير ليس هو السبب في وجوب الصلاة لأنه لو كان سبباً لما صحت الصلاة أول الوقت لأنها تعتبر صلاة أدت قبل وجود سببها وشرط صحتها وهو الوقت والصلاة لا تصح قبل وجود سببها وتحقق شرط صحتها .

= والصلاة التي أمر الله بإقامتها من الدلوك إلى غسق الليل هي : الظهر والعصر والمغرب والعشاء . أما صلاة الصبح فقد أمر الله بها في قوله سبحانه « وقرآن الفجر » ، لأن معناه واقم قراءة الفجر والمراد بها صلاة الفجر وأطلق عليها اسم القرآن لأنه جزء وركن لها .

ووجدوا كذلك أن المكلف إذا لم يؤد صلاة العصر حتى دخل الوقت الناقص ، وهو الوقت الذي يتغير فيه لون الشمس إلى الاصفرار ، ثم صلاحها في ذلك الوقت الناقص كانت صلاته صحيحة مع الكراهة فأخذوا من هذا الفرع أن الواجب إذا لم يؤد إلا في آخر الوقت كان آخر الوقت هو السبب لوجوب الصلاة ، لأن صحة أداء الصلاة في الوقت الناقص دليل على أنها قد وجبت ناقصة بسبب نقصان سبب وجوبها وهو الوقت ، فيصح أدائها في الوقت الناقص لأنها أدبت كما وجبت .

كما وجدوا من الفروع المقررة أن المكلف إذا لم يصل العصر حتى خرج وقتها ثم صلاحها في اليوم التالي مثلاً في الوقت الناقص تصح صلاته فأخذوا من هذا أن الواجب إذا لم يؤد في الوقت كان السبب لوجوبه هو كل الوقت وليس الجزء الأخير منه ، لأنه لو كان الجزء الأخير هو السبب بعد انتهاء الوقت لما كان هناك مانع من صحة قضاء الصلاة في الوقت الناقص لأن الواجب حينئذ يكون قد وجب ناقصاً فلهذا سببه فيجوز قضاؤه في الوقت الناقص .

فراعاة لهذه الفروع وليكون الأصل منطبقاً عليها قال فقهاء الحنفية : إن السبب في وجوب الصلاة هو الجزء الأول إن اتصل به الأداء فإن لم يتصل به الأداء انتقلت السببية إلى الجزء الذي يليه . وهكذا حتى إذا بقي من الوقت جزء لا يسع إلا الصلاة المفروضة تعين هذا الجزء للسببية فإن خرج الوقت ولم يؤد المكلف الصلاة أضيفت السببية إلى الوقت كله .

المثال الثاني : أن الحنفية قرروا في أصولهم « أن المشترك لا يعين » والمشارك هو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم وضع لغيره واحد أو أكثر كلفظ العين وضع للذهب والعين الباصرة والجاسوس ، فمثل هذا اللفظ لا يصح - كما تقول القاعدة - أن يستعمل في عبارة واحدة إلا في معنى واحد من معانيه ؟ فلا يصح أن تقول : رأيت عيناً وتريد أنك رأيت جاسوساً وذهاً وعيفاً باصرة ، ولم يرد عن إمام

من أئمة المذهب أنه صرح بهذه القاعدة وإما أخذها علماء الحنفية من بعض الفروع الفقهية كقولهم في الوصية « لو أوصى شخص لمواليه وكان الموصى موال أعلن وأسفلون ومات الموصى قبل البيان بطلت الوصية » فإن هذا البطلان إنما جاء نتيجة لجهالة الموصى له وهذه الجهالة لا تأتي إلا من فاحية أن لفظ الموالى مشترك بين المعتقين « بكسر القاء » ويقال لهم موال أعلن وبين المعتقين « بفتح القاء » ويقال لهم موال أسفلون ولم يحمل على النوعين جميعاً في هذه المسألة بل المراد منه أحدهما فقط وهو غير معلوم ففهم العلماء من ذلك « أن المشترك لا يعم » وجعلوها قاعدة من قواعد الأصولية ، وعندما رأى بعض علماء الحنفية أن القاعدة بهذا الشكل لا تغلظ مع بعض الفروع الفقهية الأخرى المقررة في المذهب كقولهم في مسائل اليمين « لو قال والله لا أكلم مولاك وكان الغاطب موال أعلن وأحقولون فكلم واحداً منهم خفت » فإن الحكم بالحنث بكلام أى واحد من الموالى لا يحمى إلا إذا كان لفظ المولى مستعملاً في هذه الصورة في معنيته معاً وهذا يخالف القاعدة المقررة في المشترك لما رأى بعضهم هذا شكلها بهذا الشكل فقال « المشترك لا يعم إلا إذا كان بعد النفي فيعم » ولا شك أن لفظ المولى في هذا الفرع واقع بعد النفي فلذلك صح أن يراد منه معنيها جميعاً في عبارة واحدة .

من أجل هذا أكثر الحنفية من ذكر الفروع الفقهية في كتبهم الأصولية لأنها في الحقيقة هي الأصول لتلك القواعد وإن كانوا يذكرونها على جهة التفريع والبناء على القواعد الأصولية^(١) .

(١) أصول الفقه الإسلامى للشيخ زكى الدين شحبان ص ١٨ : ٢٢ .
(٢٧ - المدخل / ٢)

أهم الكتب التي ألقت في هذا الفن على الطريقتين

أولا من الحنفية :

١- الإمام أبو الحسن السرخسي المتوفى سنة ٣٠٤ هـ ألف رسالة في الأصول طبعت مع رسالة تأسيس النظر للدبوسي ، وهي أول رسالة وضعت في أصول الحنفية .

٢- كتاب « أصول الفقه » لأبي بكر الرازي ، المعروف بالخصاص للتوفى سنة ٣٧٠ هـ فقد أكثر فيه من التفصيل والتبويب .

٣- رسالة عبيد الله بن عمر أبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ المسماة « تأسيس النظر » وفيها إشارات موجزة إلى الأصول التي اتفق فيها أئمة المذهب الحنفي مع غيرهم ، أو اختلفوا فيها ، وقد طبعت بمصر عدة طبعات آخرها بمطبعة الإمام بالقاهرة .

٤- وجاء بعد هؤلاء نحر الإسلام على بن محمد البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ ألف كتابه المسمى « أصول البزدوى » وهو كتاب سهل العبارة ويعد من أوضح الكتب التي ألقت على طريقة الحنفية ، وقد طبع في الآستانة سنة ١٩٦٣ وعليه شرح نفيس للبغاري : عبد العزيز بن أحمد المتوفى سنة ٧٣٠ هـ .

٥- ثم جاء أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ فوضع كتابه المسمى « أصول السرخسي » وهو مثل كتاب البزدوى ولكنه أوسع منه عبارة وأكثر تفصيلا .

وقد طبع هذا الكتاب بدار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢ هـ بعناية لجنة إحياء المعارف النعمانية .

٦- وجاء من بعد هذه الكتب مختصرات ومطولات أخرى مثل كتاب « المنار » وغير ذلك من الكتب التي لا داعي لاستيعابها في هذا المقام .

ثانياً : أم الكتب التي ألفت على طريقة المتكلمين :

لا شك أن من ألف على طريقة المتكلمين كثيرون ، ولو ذهبنا نستقصى ذلك لطلال بنا المقال ، ويكفي أن نشير إلى أم هذه الكتب :

١ - كتاب « العمدة » للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي المتوفى سنة ٤١٥ هـ (١).

٢ - « المعتمد » لأبي الحسين البصري محمد بن علي الطيب المتوفى سنة ٤٣٦ هـ أحد أئمة المعتزلة وقد طبع هذا الكتاب في مطبعة الكاثوليك ببيروت سنة ١٩٦٥ م .

٣ - كتاب « البرهان » لإمام الحرمين عبد الملك بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ هـ ، وهو كتاب من أعظم الكتب التي ألفت على طريقة الشافعية وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٥ - أصول) وعليه عدة شروح منها :

(١) شرح الإمام أبي عبد الله المازري المالكي المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وسماه « إيضاح الحصول من برهان الأصول » وهو مخطوط .

(ب) كما شرحه الشريف أبو يحيى زكريا الحنفى المغربى وهو مخطوط أيضاً .

٤ - ورابع هذه الكتب كتاب « المسقى » لحجة الإسلام أبي حامد محمد ابن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . وقد طبع عدة طبعات بمطبعة بولاق والتجارية وغيرها .

فكانت هذه الكتب الأربعة بمثابة القواعد والأركان لهذا القرن عند العلماء فقام بتلخيصها وتنقيحها الإمامان : نضر الدين محمد بن هجر بن الحسين الرازى

المتوفى سنة ٦٠٦ هـ في كتابه «المحصل» وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٧ أصول) وبمكتبة الأزهر برقم (٢١٤٧).

والإمام سيف الدين علي بن أبي محمد الأمدى المتوفى سنة ٦٣١ هـ في كتابه المسمى «الإحكام في أصول الأحكام» وهو كتاب نفيس طبع عدة طبعات في مصر وغيرها.

واختلفت طرائقها في الكتابة :

فالإمام الرازى يميل إلى الإكثار من الأدلة والاحتجاج لها، والأمدى مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل^(١).

فأما كتاب الأحكام للأمدى فقد تلخصه الإمام عثمان بن عمر ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ سماه «المختصر الكبير». ثم اختصره في كتاب آخر سماه «مختصر المنتهى» وعليه شروح وحواش عديدة منها :

شرح القاضي عضد الملة والدين المتوفى سنة ٥٧٦ هـ وعليه عدة حواش لسعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١ هـ والسيد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ مع حاشية المحقق الشيخ حسن المروى.

وقد طبع بمصر عدة طبعات آخرها سنة ١٩٧٣م بمكتبة السكليات الأزهرية بعد مراجعتنا له.

وأما كتاب المحصول: فقد اختصره عالمان جليلان هما تاج الدين الأرموى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ في كتاب سماه «الحاصل» وهو كتاب مخطوط.

وسراج الدين بن أبي بكر الأرموى المتوفى سنة ٦٨٢ هـ في كتاب سماه «التحصيل» وهو كتاب مخطوط وعليه عدة شروح كلها مخطوطة.

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٥ ط محمد عبد الرحمن .

وكذلك اختصر كتاب المحصول الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن إدريس الترافي سنة ٥٦٨ هـ في كتاب سماه «تفقيح الأصول في اختصار المحصول في الأصول» وقد طبع بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦ هـ وبمكتبة السكليات الأزهرية سنة ١٩٧٣ م بتحقيق طه سعد عبد الرؤوف .

وهكذا فعل الإمام البيضاوي، حيث جمع زبدة ما في هذه الكتب في كتابه المسمى «منهاج الوصول» وهو كتاب نفيس اهتم العلماء به ووضعوا عليه الشروح والخواشي المتعددة ومن أعظم هذه الشروح شرح الإمام جمال الدين بن عبد الرحيم الإسفوي ، ولأجل أن يكثر الانتفاع بهذا الشرح قمت بتهديبه ، وذلك باختيار العبارة السهلة والإعراض عن الكثير من الاعتراضات التي لا داعي لها وسميته «تهذيب شرح الإسفوي» طبع بمكتبة جمهورية مصر .

عصر الجمع بين الطريقتين :

وفي القرن السابع الهجري بدأ الجمع بين طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية والمقارنة بينهما بالأدلة والترجيح وبناء للفروع الفقهية على القواعد .

وأول من قام بهذه المهمة العالم الجليل مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي الحنفي المتوفى سنة ٦٩٤ هـ ألف كتابه المسمى «بذيع النظام الجامع بين أصول البرزوي والأحكام» فإنه أخذ يحقق القاعدة الأصولية بالأدلة ويدافع عنها . ثم يقول بقطيعة الفروع الفقهية على هذه القاعدة ، حتى يكون قد انتفع بخير ما في الطريقتين .

وكذلك نسج على منواله صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧ هـ . وسمى كتابه «تفقيح الأصول» وقد شرحه في كتاب سماه : «التوضيح» ووضعت على هذا الكتاب الخواشي والتقريرات ، كحاشية سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ والمعروفة باسم «التلويح على التوضيح» .

وجاء من بعد هؤلاء تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي المتوفى
٧٧١ هـ فألف كتابه المسمى « جمع الجوامع » وقد قال في أوله إنه جمعه من زهاء
مائة مصنف .

وقد وضعت عليه الشروح والخواشي المتعددة :
من بين هذه الشروح شرح العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الحلبي وعليه
حاشيتان :

إحدهما : للعلامة البناي ، وبهامشها تقرير شيخ الإسلام عبد الرحمن
الشريفي ، وهو مطبوع بمطبعة عيسى الحلبي .

والثانية حاشية الشيخ العطار وبهامشها تقريران : أحدهما للشيخ عبد الرحمن
الشريفي والثاني للشيخ محمد علي بن حسين المالكي ، مطبوع بالمطبعة التجارية .

وكذلك فعل الامام محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام الحنفى المتوفى
سنة ٨٦١ هـ . فقد ألف كتابه المسمى بـ « التحرير » وقد شرحه تلميذه محمد بن محمد
أمير حاج الحلبي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ بشرح سماه « التقرير والتحرير » كما أن عليه
شرحاً آخر يسمى « تيسير التحرير » للعلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه
الحنفى المذهب وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة مصطفى البابي الحلبي .

ومن خير من جمع بين الطريقتين الشيخ محب الدين بن عبد الشكور الحنفى
المتوفى سنة ١١١٩ هـ فقد ألف كتاباً سماه « مسلم الثبوت » وهو من أدق كتب
المؤخرين .

وعليه شرح نفيس للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى يسمى
« فوائج الرحموت بشرح مسلم الثبوت » طبع بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ .
مع كتاب « المستصفى » للإمام الغزالى إلا أن الطابع العام لهذه الكتب أنها
كُتبت بلغة دقيقة ، وعبارات موجزة ، فلا يستطيع الاستفادة منها إلا من مرن

على قراءتها وكان على علم بقواعد هذا العلم قبل أن يقرأ فيها ، فإن من طالع كتاب
« التحرير » لابن الهمام ، أو « جمع الجوامع » لابن السبكي فإنه لا يفهم شيئاً
من مراد المؤلف إلا بعد الرجوع إلى الشروح أو الحواشي ولست نقف مع ذلك
لا نفكر فضلهم علينا ، ولا الجهود المضيئة التي بذلوها في تأليف هذه الكتب
خدمة للشريعة الإسلامية والمحافظة عليها . فلولا أن يفيضهم الله للقيام بهذا العمل
الجليل لفقدنا ثروة نحن أحوج ما نكون إليها ، فجزاهم الله عن الإسلام وأهله
خير الجزاء .

كتاب تخريج الفروع

إذا كان هناك من جمع بين طريقة المتكلمين ، وطريقة الحنفية ، ليستفيدوا من الجمع بينهما في تخريج الفروع الفقهية ، فإن هذه كتابات عامة ليست إلا نماذج وأمثلة وليست مستوعبة لكل الفروع .

لذلك اتجه فريق من العلماء لتأليف كتب خاصة بتخريج الفروع على الأصول فيذكرون القاعدة الأصولية ، ثم يقعونها بذكر بعض الفروع التي يمكن أن تخرج عليها ، لتكون دليلا للمجتهد ، حتى يستطيع أن يلحق ما يجد من الفروع على هذه القواعد .

لذلك : ينبغي أن نشير هنا إلى الذين كتبوا في تخريج الفروع مع ذكر نماذج من كتبهم :

الذين كتبوا في تخريج الفروع :

١ - يعتبر الإمام أبو زيد : عبد الله همر بن عيسى الدومى من أئمة الحنفية المتوفى سنة ٤٣٠ هـ أول من سلك هذا المسلك فقد وضع كتاباً في اختلاف الفقهاء أ سماه « تأسيس النظر »^(١) أقامه على ثمانية أقسام ، شملت الاختلاف بين أبي حنيفة وبين أصحابه ، مجتمعين ومفترقين ، وبين الحنفية والإمام مالك ، وبينهم وبين الإمام الشافعى ، ثم ألحق بهذه الأقسام قسماً آخر ذكر فيه أصولاً اشتملت على مسائل خلافية مفترقة .

وكانت مهمته أن يأتى بالأصل الذى يقوم عليه الاختلاف ثم يقعه بأمثلة مما يتفرع عليها من مسائل .

وإليك مثالا على ذلك :

(١) طبع عدة طبعات آخرها بمطبعة الامام بالقاهرة .

جاء في قسم الاختلاف بين الحنفية والإمام الشافعي :

الأصل عند علمائنا رحمهم الله تعالى أن صلاة المقتدى متعلقة بصلاة الإمام ، ومعنى تعلقها : أنها تفسد بفساد صلاة الإمام وتجوز صلته بجوازها ويدل عليه قول الرسول ﷺ « الإمام ضامن ، المؤذن مؤتمن » .

وعند الإمام القرشي أبي عبد الله الشافعي أن صلاة المقتدى غير متعلقة بصلاة الإمام .

ثم فرع عليه ما يأتي :

١ - قال أصحابنا : إن الطاهر إذا اقتدى بالجنب أو بالحدث وهو لا يشعر أن صلته لا تجوز عندنا ، وعند أبي عبد الله تجوز صلاة المؤتم ، ولا تجوز صلاة الإمام .

٢ - قال أصحابنا : إن الإمام إذا سلم وعليه سجدة السهو فإن بها الإمام ولم يسجد فلا يسجد على المقتدى ، وعند الإمام أبي عبد الله الشافعي يسجد المقتدى .

٣ - وعلى هذا قال أصحابنا : المؤتم إذا خرج من صلاة إمامه وانفرد بنفسه فيما بقي من صلاته تفسد من صلاته وعند أبي عبد الله لا تفسد صلاته ويجاز له إتمامها بالانفراد .

٤ - وعلى هذا فإن مضى الظهر إذا اقتدى بمضى العصر أنه لا يجوز عندنا وعند الإمام القرشي أبي عبد الله يجوز .

٥ - وعلى هذا قالوا : إن اعتداء البالغ بالصبي لا يجوز عندنا ، وعند أبي عبد الله يجوز .

٦ - وعلى هذا قال أصحابنا : إن اعتداء المفترض بالمنفل لا يجوز ، وعند أبي عبد الله يجوز .

٧- وعلى هذا قال أصحابنا : لا صلاة للقائم الراكع الساجد خلف الموميء وهو قول زفر ، وعهد أبي عبد الله يجوز .

إلى غير ذلك من الفروع الكثيرة التي خرجها الإمام الديلمي على هذه القاعدة^(١) .

٢- ومن كتب في تخريج الفروع : أبو البقاء أو أبو المناقب عمود بن أحمد الزنجاني الشافعي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ ألف كتابه المسمى « تخريج الفروع على الأصول »^(٢) .

ويقول الدكتور مخرج الكتاب : إن هذا الكتاب محاولة منهجية ناجحة ونموذج رائع لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد والكليات ضمن إطار لتقييد الاختلاف بين المذاهبين الشافعي والحنفي ، وبيان الأصل الذي ترد إليه كل مسألة خلافية فيها وفي رد الجزئيات إلى الكليات .

وبيان الأصول التي ينتمي إليها الاختلاف تعريف بأن الاختلاف في جملة لم يكن من الاختلاف المحرم، لأنه لم ينشأ عن عبث أو هوى، وإنما كان في حدود ما يحل الاختلاف فيه .

قال الإمام الشافعي : إن كل ما أقام الله به بالحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً به لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه، قال : وما كان من ذلك محتمل التأويل ، ويدرك قياساً، فذهب المتأول أو القاييس إلى معنى محتمله الخبر أو القياس

(١) تأسيس النظر ٧٠ - ٧١ .

(٢) طبع بمطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٨٢ هـ بتحقيق الدكتور /

ولأن خالفه فيه غيره لم أقل إنه يضيق عليه ضيق الخلاف^(١) .

ثم قال الدكتور المخرج للكتاب : كما أن في ذلك تربية للملكة الفقهية المؤهلة للاستدلال والترجيح ، القادرة على تفريع المسائل من قواعدها الكبرى ، وإمكان رد الجديد في أحكام الحوادث الطارئة إلى ما ثبت نسبتها إليه من الأصول لذا رأينا العلماء الأولين يعطون أهمية كبرى لمعرفة ما إليه مرد الاختلاف بين الأئمة ، بحيث لا يكون طالب الفقه قتيماً ما لم يعرف كيف بحثوا ، وكيف استدلوا وبالتالي يعلم أن الاختلاف في الجزئيات كان ثمرة تباين الأنظار أو تباعدها في الحكم على الأسس التي منها تفرعت تلك الجزئيات^(٢) وقد بين الإمام الزنجاني في مقدمة كتابه إن القدرة على التفريع لا تكون إلا بمعرفة وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه . ثم قال :

لذلك أحببت أن أتحف ذوى التحقيق من المناظرين بما يسر الناظرين فخررت هذا الكتاب كاشفاً عن النبأ اليقين ، فذلات فيه مباحث المجتهدين وشفيت غليل المسترشدين ، فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قاعدة وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين^(٣) . ثم رددت الفروع الناشئة منها إليها ، ثم قال : واقتصرت على ذكر المسائل التي تشغل عليها تعاليق الخلاف دوماً للاختصار ، وجعلت ما ذكرته نموذجاً لما لم أذكره^(٤) .

وإليك مثالا لما ذكره الزنجاني في كتابه :

مسألة : العلة القاصرة صحيحة عندنا ، باطلة عند أبي حنيفة رضي الله عنه

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٥٦ .

(٢) انظر مقدمة الكتاب ص ١٣ ، ١٤ .

(٣) أي الشافعية والحنفية ، حيث قصر الخلاف بين هذين المذهبين فقط .

(٤) انظر الكتاب ص ١ ، ٢ .

وساعدونا في العلة المنصوصة ، وهي من المسائل اللفظية في علم الأصول ، فإن معنى صحتها ، صلاحيتها لإضافة الحكم إليها ، وهذا مسلم عند الخصم ومعنى فسادها عدم اطرادها ، وهو مسلم عندنا .

وقولهم : لا فائدة فيها - فإنها لا تثبت حكما في غير محل النص ، وقد استغنى عنها في محل النص - باطل .

لأننا نقول : كما أن التعددية وسيلة إلى إثبات الحكم ، فالقاصرة وسيلة إلى نفيه ، وكلاهما مقصودان فإن إثبات الحكم في محل النفي محذور كما أن نفيه في محل الإثبات محذور .

ثم تولد من هذا النظر مسألة أخرى لفظية في الأصول ، أفردا الأصوليون بالنظر وهي : أن الحكم في محل النص هل يضاف إلى النص أو العلة ؟ قال الشافعي رضي الله عنه : يضاف إلى النص ، وقال أبو حنيفة رحمه الله يضاف إلى العلة .

ويضرح عن هذا الأصل مسائل :

١ - منها أن الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء عند الشافعي رضي الله عنه ، فإن العلة فيه مقصورة على محل النص ، وهو خروج الخارج من المسلك المعتاد وعنده : ينقض فإن العلة في الأصل خروج النجاسة من بدن آدمي .

٢ - الإفطار بالأكل والشرب في شهر رمضان فإنه لا يوجب الكفارة عندنا لأن العلة فيه خصوص الجماع .

وعنده - أي عند أبي حنيفة رضي الله عنه - هموم الإفساد .

٣ - أن علة تحريم الربا في النقدين الثمنية المختصة بهما وعنده الوزن مع الجنسية .

٤ - إن علة وجوب نفقة القريب البمضيعة المختصة بالوالدين والولودين .
وعنده : هموم الرحم ، وفسروا الرحم بأن كل شخصين لو أحدهما ذكراً
والآخر أنثى ، حرم عليه نسكاحه ، فإنه يستحق النفقة^(١) .

ومنهم جمال الدين عبد الرحيم الإسفوي الشافعي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ألف
كتابه المشهور في شرح منهاج الوصول للقاضي البيضاوي .

ثم دعت الرغبة في التسهيل لاستخراج الفروع من الأصول عوناً للجهل ،
وسلاحاً وعدة للمدرسين ، فألف كتابه المسمى « التمهيد في تخريج الفروع على
الأصول »^(٢) .

وقال في مقدمة كتابه : وقد مهدت بكتاني هذا طريق التخريج لكل ذي
مذهب وفتحت به باب التفرع لكل ذي مطلب ، فليس يحضر أرباب المذاهب
قواعدها الأصولية وتقاريعها ثم تسلك ماسلكته فيحصل به - إن شاء الله تعالى -
لجميعهم التمرن على تحرير الأدلة ، وتهذيبها ، والتبين لما أخذ تضميقها وتصويبها ،
ويتمياً لأكثر المستعدين الملازمين للنظر في نهاية الأرب ، وغاية الطلب ، وهو
تمهيد الوصول إلى مقام استخراج الفروع من قواعد الأصول .

ويمتاز هذا الكتاب بتحرير المسائل الأصولية مع بيان ما يمكن أن
يتفرع عليها من الفروع الفقهية . وإليك مثالا لما جاء في كتابه من المسائل
والتفرع عليها :

مسألة :

إذا ورد دليل بلفظ عام مستعمل بنفسه ، ولكن على سبب خاص كقوله

(١) انظر تخريج الفروع للزنجاني ص ٨ - ١٠ .

(٢) مطبوع بمطبعة النهضة العربية ببنك المكرمة .

عليه الصلاة والسلام « الخراج بالضمان » حين سئل من اشترى عبداً فاستعمله ،
ثم وجد به عيباً فرده هل يغرم أجرته .

وكقوله عليه السلام وقد سئل عن ماء بئر بضاعة : « خلق الله الماء طهوراً
لا ينجسه شيء » .

فالمعبرة بعموم اللفظ عند الإمام نفي الدين والآمدى ، وأتباعهما لأنه
لا منافاة بين ذكر السبب والعموم ، وهذا مذهب الشافعي ثم قال وذهب بعض
الشافعية إلى أن المعبرة بخصوص السبب ، ثم بعد أن أورد الأدلة على هذه المسألة
قال إذا علمت ذلك فن فروعها :

١ - اختلاف أصحابنا في أن المراد هل تختص بالفقراء أم لا ، فإن اللفظ
الوارد في جوازه عام ، وقد قالوا إنه ورد على سبب خاص وهو الحاجة إلى شرائه ،
وليس عندهم ما يشتركون به إلا التمر .

٢ - ومنها إذا دعي إلى موضع فيه مفكر فحلف أنه لا يحضر في ذلك الموضع
فإن اليمين تستمر وإن رفع المنكر كما قاله الرازي .

٣ - ومنها : إذا سلم على جماعة وفيهم رئيس هو المقصود بالسلم ، فهل يكفي
رد غيره ؟ وعلى وجهين حكاهما الماوردي ^(١) .

٤ - ولأحد الشيعة كتاب يسمى « كشف الفوائد من تمهيد القواعد
في أصول الشيعة الإمامية ، وهو كتاب مخطوط .

ذكر في مقدمته أنه غير معروف للؤلؤ ، لكنه ذكر في أخرى أنه فرغ
من تأليفه سنة ٩٦٨ هـ .

٥ - وعلى طريقة الإسنوي جاء الإمام محمد بن عبد الله التمرتاشي الخنفي

المذهب المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ فآلف كتاباً أسماه « الوصول إلى قواعد الأصول »
مخطوط ذكر في مقدمته أنه سار به سيرة الإسنوى في التمهيد .

فمثلاً : أتى بمسألة - (الحكم إذا أضيف إلى مسمى بوصف خاص ، أو علق
بشرط خاص ، لم يكن دليلاً على نفى الحكم عند عدم الوصف أو الشرط) ثم فرع
عليها عدداً من المسائل .

١ - منها : جواز نكاح الأمة عند وجود طول الخطرة .

٢ - وأن المبتوتة تستحق النفقة وإن كانت غير حامل .

٣ - أن الزنا يوجب حرمة المصاهرة .

* * *

الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية

لقد ذكرنا أمثلة الفروع الفقهية المخرجة على القواعد الأصولية . وقد يلتبس على بعض الباحثين الفرق بين القواعد الأصولية ، والقواعد الفقهية ، لذلك جعلت هذه الخاتمة في الفرق بينهما فنقول :

أن الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية هي أن القواعد الأصولية إنما هي المناهج التي تحدد الطريق الذي يلتزمه الفقيه في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها . كما تقدم ذلك في تعريف أصول الفقه .

وأما القواعد الفقهية فهي :

مجموعة الأحكام المتشابهة التي ترجع إلى قياس واحد يجمعها أو إلى ضابط فقهي يربطها ، فيجسد الفقيه المستوعب للمسائل ، فيربط بين هذه المسائل المتفرقة برباط يسمى « القاعدة » أو « النظرية » .

فالقاعدة هي : الأمر السككي المنطبق على جميع جزئياته غالباً ، والقواعد الفقهية عبارة عن نصوص موجزة تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها ، وتتعدد بتعدد الزمن ، فيزتها : إيجاد الصياغة مع عموم المعنى والاستيعاب للفروع الجزئية .

وقواعد الفقه كثيرة ، ومبناها على الاجتهاد والتطبيق فبعضهم أوصلها إلى أكثر من مائتي قاعدة ، وبعضهم جمع قواعد مذهب الإمام الشافعي في أربع قواعد :-

اليقين لا يزال بالشك ، المشقة تجلب التيسير ، الضرر يزال ، العادة محكمة .
وبعض فقهاء الشافعية ضم إلى الأربع قاعدة خامسة وهي :

الأمر بمقاصدها .

ومعنى كون هذه القواعد الأربع ، أو الخمس قواعد لجميع الفقه عندم أن

أن جميع مسائل الفقه ترجع إليها . إما مباشرة أو بواسطة ، بمعنى أن ما عدا هذه القواعد متفرع عنها ، ومبنى عليها .
وأشهر من ألف في هذه المادة :

١ - الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ألف كتابه المسمى « قواعد الأحكام في مصالح الأنام » .

٢ - الإمام محمد بن أحمد بن جزى الفرناطى ، المتوفى ٧٤١ هـ وكتابه يسمى « قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية » .

٣ - الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم ، الحنفى ألف كتابه المسمى « الأشباه والنظائر » على مذهب أبى حنيفة النعمان .

٤ - الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ وكتابه المسمى « الأشباه والنظائر » فى قواعد وفروع فقه الشافعية .

٥ - الإمام أحمد بن إدريس الترافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ألف كتابه المسمى « الفروق » .

٦ - الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلى ، المتوفى سنة ٧٩٥ هـ . وكتابه المسمى « القواعد فى الفقه الإسلامى » جمع فيه شقات المسائل المتفرعة على المذهب الحنبلى .

وإليك بعض الأسئلة للقواعد الفقهية ، والفروع المخرجة عليها :-

قال ابن نجيم :

القاعدة الثانية : إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام ، وأورد الاستدلال على هذه القاعدة ثم أورد عليها بعض الفروع الفقهية فقال :
ومنها : لو اشبه محرمة بأجنبيات محصورات لم يحل .

ومنها : من أحد أبيه مأكول ، والآخر غير مأكول لا يحل أكله على الصحيح فإذا نزا كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد ، وكذا إذا نزا حمار على فرس فولدت بفلا لم يؤكل ، والأهلي إذا نزا على الوحشي فنتج لا تجوز الأضحية به ^(١) .

وقال السيوطي :

القاعدة الثلاثون : من استمحل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه ثم فرع عليها فقال :

إذا خللت الحمر بطرح شيء فيها لم تطهر .

ومنها : حرمان القاتل الإرث ^(٢) .

وفي قواعد ابن رجب :

من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها ، هل يلزمه الإتيان بما قدر عليه منها أم لا ؟

ثم فرع عليها فروعا كثيرة منها :

١ - العاجز عن القراءة يلزمه القيام ، لأنه وإن كان مقصوده الأعظم القراءة ولكنه أيضاً مقصود في نفسه ، وهو عبادة منفردة .

٢ - من عجز عن بعض الفاتحة لزمه الإتيان بالباقي .

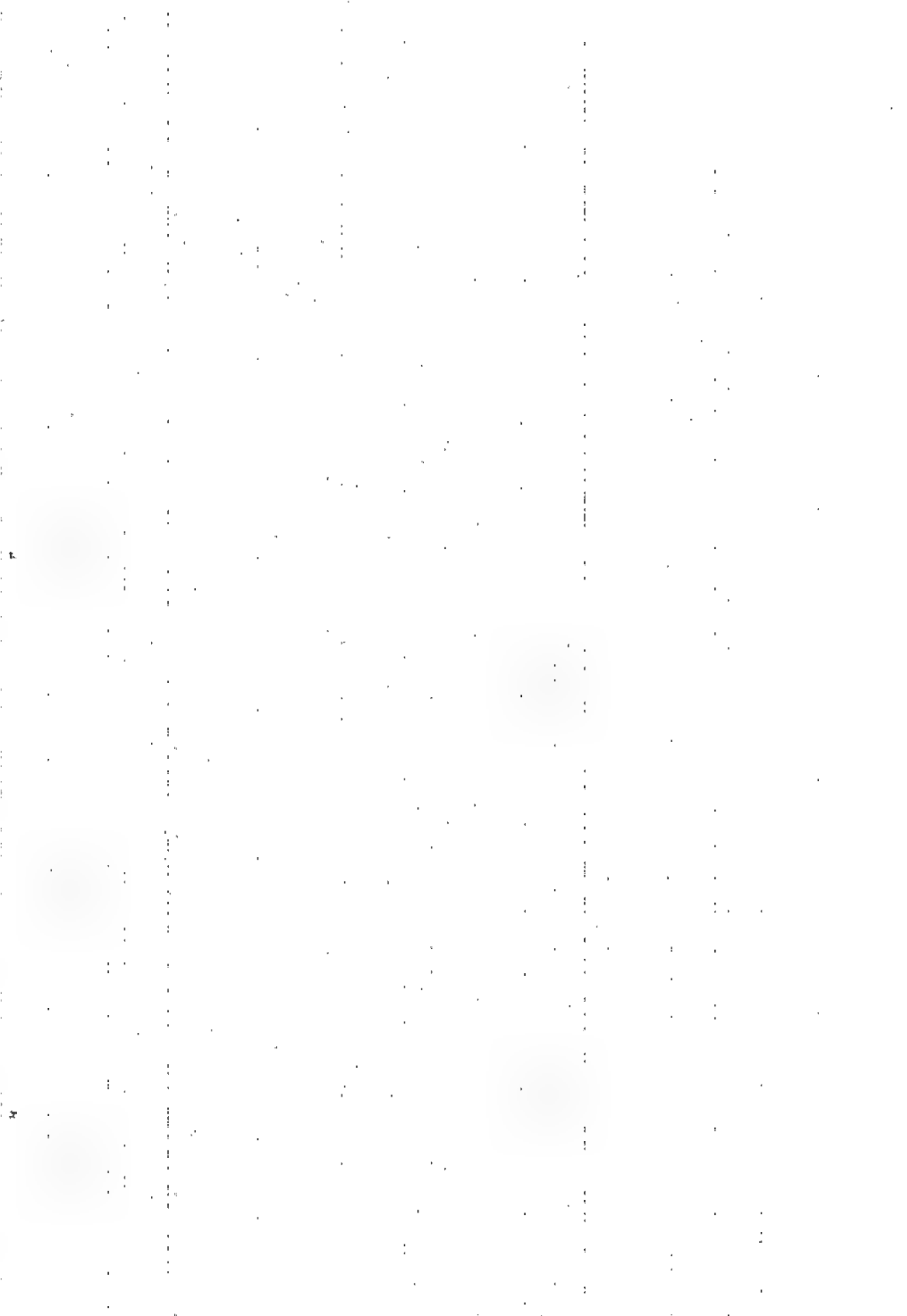
٣ - من عجز عن بعض غسل الجنابة لزمه الإتيان بما قدر منه لأن تخفيف الجنابة مشروع ولو بفصل أعضاء الوضوء ^(٣) وعلى ذلك نقول :

(١) الاشباه والنظائر ص ١٠٩ .

(٢) الاشباه والنظائر ص ١٦٩ .

(٣) القواعد ص ٩ - ١٠ .

إن القواعد الفقهية دراستها من قبيل دراسة الفقه لا من قبيل دراسة أصول الفقه ، وعلى ذلك نستطيع أن نوجد الرابطة بين الأصول والفروع والقواعد الفقهية فأصول الفقه يبنى عليه استنباط الفروع الفقهية حتى إذا تكونت هذه الفروع المختلفة أمكن الربط بينها في قاعدة عامة المسماة بـ « القواعد الفقهية » .



الفصل السابع

فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ

وموقف العلماء منه

التوحيد : هو اعتقاد وجود الله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، الذي لا شريك له في ذاته أو صفاته أو أفعاله . وهو الذي بعث الرسل لمداية الإنسانية إلى الصراط المستقيم ، والذي يسأل الخلق في الحياة الآخرة عما قدموا من خير أو شر في الحياة الدنيا .

فعلم (التوحيد) أو المسمى بـ (علم الكلام) هو عبارة عن العلم بالمقائد الإسلامية ، مثل توحيد الله تعالى ، والكلام في ذاته وصفاته وأفعاله ، ثم البحث عن أحوال الأنبياء والرسل ، وما يحبب الله تعالى ، وما يجوز في حقه ، وما يستحيل عليه ، وكذلك في حق الرسل والأنبياء ، وما يتعلق بالأمور الغيبية : كالبعث ، والحساب ، والجنة ، والنار ، وغير ذلك ، كعصمة الأنبياء والأمانة .

وقد عرفه العلامة ابن خلدون بأنه : -

« هو علم يتضمن الحجاج عن المقائد الإيمانية بالأدلة العقلية ، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة ^(١) .

والمراد بالمقائد هنا نفس الاعتقاد ، كقولنا الله تعالى عالم قادر سميع بصير ولا يقصد بها العمل ، كقولنا الوتر واجب ، إذ محل ذلك الفقه .

فأثدته :

من خلال تعريف علم التوحيد نستطيع أن نبين فائدة دراسته ، وهى إيضاح الحجج والنزق من التقليد إلى الإيقان ، وإلزام المعاندين بإقامة الحجج عليهم وحفظ قواعد الدين من أن ينال منها المبطون .

مكانة التوحيد فى الإسلام :

ذكر الله سبحانه وتعالى التوحيد فى أغلب آيات القرآن الكريم إما مباشرة وإما ضمناً بطريق التذكير يقصص الأنبياء السابقين الذين أرسلوا لتوحيد الله قبل كل شئ^(١) . وليست أحكام الفروع إلا وسيلة لعبادة ذلك الواحد الأحد ، ومن تحصيل الحاصل الاستشهاد بآيات قرآنية تثبت التوحيد لأنها أكثر من أن تذكر وقد عقدت بعض السور القرآنية جميعها للتوحيد كسورة (قل هو الله أحد) .
الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) .

وأن هذه السور التى كانت مطلع الوحي ونزلت على النبي الكريم بمكة المكرمة كلها تدور على محور الوجدانية ومحاربة الشرك . ثم كان التوحيد أول أركان الإسلام فى الحديث النبوى الشريف . « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وإقام الصلاة . وإيتاء الزكاة وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » .

ولقد وضع علماء المسلمين أمر التوحيد فى المنزلة الأولى فى كل العصور ومن هذا قول الإمام الغزالى « لا إله إلا الله كلمة نتيجتها معرفة الوجدانية وتمرتها الإقرار بالقردانىة . وذلك هو المقصود من وجود الموجودات وكون الكائنات ،

(١) وفى ذلك يقول الله تعالى : (وكلاً نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك فى هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين) سورة هود (١٢٠) .

ولولا معرفة الوجدانية والإقرار بالفردانية ، لما سحب ذيل الوجود على موجود
ولما أخرج من كنز العلم مفقود (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) ^(١)
كما يتضح ذلك من الحديث القدسي المأثور عن الرسول الكريم وهو : (عبدى
خلقتك من أجل التوحيد وخلقت الأشياء كلها من أجلك) .

وفي القرآن الكريم آيات محكمات تنزه الله تنزيهاً تاماً وتباعد بين مشابهة
الذات الإلهية بالخلوقات كقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ) ^(٢) وقوله تعالى : (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ ، السَّلَامُ
الْمُؤْمِنُ ، الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ، سُبْحَانَ اللَّهِ هَا يُشْرِكُونَ ، هُوَ اللَّهُ
الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يَسْبَحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ^(٣) وقوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ...) ^(٤)

وثمة آيات أخرى يفهم ظاهرها مشابهة الله لخلوقاته ، وتسمى الآيات
المتشابهات وذلك كقوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) ^(٥) وقوله تعالى :
(يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) ^(٦) وقوله تعالى : (وَهُوَ الظَّاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) ^(٧) وقوله
تعالى : (وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ) ^(٨) .

وهذه الآيات المتشابهات كانت مثار جدل عفيف بين علماء المسلمين
ولا سيما السلفيين وعلماء الكلام .

وقد وقف السلفيون من سار على نهجهم موقف الحياد العام إزاء الآيات
المتشابهات فلم يسمح لهم ورعهم بأن يعمدوا إلى تأويلها : بل سلكوا سبيل

- | | |
|---------------------|-------------------|
| • (١) الذاريات ٥٦ | • (٢) الشورى ١١ |
| • (٣) الحشر ٢٢ — ٢٤ | • (٤) البقرة ٢٥٥ |
| • (٥) طه ٥ | • (٦) الفتح ١٠ |
| • (٧) الأنعام ٦١ | • (٨) الأعراف ١٢٧ |

الحذر ، وحلهم على ذلك أمران : أحدهما ظاهره ، المنع الوارد في القرآن الكريم ، إذ يقول الله جل شأفه مخاطباً نبيه الكريم .

(هُوَ الَّذِي أُنزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ . رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ^(١) .

فالسلفيون قد تركوا أمر تأويل هذه الآيات إلى الله إذ لا يعلم تأويلها إلا هو حسب النص القرآني ، وآمنوا بهذه المتشابهات من غير بحث ، فأتين ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا .

والأمر الثاني : أن التأويل أمر مظنون فيه بالاتفاق ، والقول في ذات الله سبحانه وتعالى بالظن غير جائز ، والكلاميون لا يعتبرون التأويل ظناً ، بل يؤمنون بما يروونه من تأويل ، هذا إلى أن التأويل المظنون ليس من شرائط الإيمان وأركانه ^(٢) .

ومن أبرز رجال المدرسة الفاسفية الإمام مالك ، والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم .

يقول الشهرستاني في الإمام مالك : (أما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ولا يهدفوا للتشبيه ، فهم مالك بن أنس رضي الله عنه إذ قال في تفسير قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) : « الاسقواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة » كذا ذكر الشهرستاني من رجال هذه

(١) آل عمران ٧ - ٨ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

للمدرسة السلفية أحمد بن حنبل وداود الظاهري الأصفهاني^(١) وتلميذه ابن حزم ،
وكان شعار السلفيين : فر من الكلام في أى صورة تكون كما تفر من الأسد .
ويعبر عن شعور السلفيين نحو علم الكلام قول حائق ينسبونه إلى الشافعى
وهو : حكى على رجال علم الكلام أنه يجب أن يضربوا بالسياط والنعال وأن
يطاف بهم مشهرين في الجامع والقبائل ويقادى عليهم : هذا جزاء من ينبذ القرآن
والسنة في فاحية وينكب على علم الكلام الذى إن أصاب المرء فيه لم يؤجر
وإن أخطأ فيه كفر^(٢) .

ومن أشهر السنيين السلفيين في العصر السلجوقي شيخ الإسلام عبد الله
الأنصارى ويعد من أئمة العلماء والمحدثين وكبار الصوفية . وكان حنبلى المذهب
شديد النصب لرأيه ، ولقى بسبب ذلك كثيراً من العنت والاضطهاد من الفلاسفة
وعلماء الكلام ، حتى دبوا له المسكاذ للتخلص منه غير مرة ورموه بالكفر
عند الوزير نظام الملك في عهد السلطان ألب أرسلان السلجوقي إذ اتفق هؤلاء
العلماء على إغارة صدر السلطان على الأنصارى واجتمعوا عنده لشكواه ، وكانوا
قد وضعوا صنما صغيراً من النحاس في محرابه ، وقالوا إن الشيخ يقول بالتجسيم
وإن في محرابه صنما يقول إن الله على صورته ، ثم طلب هؤلاء العلماء إلى السلطان
أن يبعث في طلب الأنصارى ، فأرسل السلطان (وقد تملكه الغضب) من يحضر
الصنم من قبله الشيخ فأحصر ، ثم أمر بالشيخ فحضر ، وحضر العلماء ووجوه
المدينة إلى مجلس السلطان فوجدوا أمامهم صنما فاتحه السلطان إلى الأنصارى
قائلاً : ما هذا ؟ (مشيراً إلى الصنم) . فقال الشيخ : هذا تمثال عمل لعبة للأطفال .

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ١١٨ - ١١٩ .

(٢) ابن تيمية : العقيدة والشريعة لجولد تسيهر (القاهرة ١٩٤٦)

ص ١١٤ .

انظر عبد الله غلام : الدعوة الموحدية بالمغرب (القاهرة ١٩٦٤)

ص ١٣٣ - ١٣٧ .

قال السلطان غاضباً : لست أسأل عن هذا ، قال الشيخ : عمّ تسألون يا مولاي ؟ فأجابه (السلطان) : إن هذه الجماعة تقول إنك تعبدك كما تقول عفاك إنك تقول إن الله على صورته ، فقال الشيخ (سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) . قالها بهيمة وقوة ، فأدرك السلطان أن الجماعة قد افترت عليه كذباً ، فاعتذر السلطان للشيخ وأعادته إلى بيته مكرماً ، كما اعترفت هذه الجماعة بأنهم دبّروا هذه السكيدة للشيخ للخلاص منه ، ولما يلاقوته من تعصبه فأمر السلطان بأن يشتروا أرواحهم بثمن غال فوضه عليهم عقاباً لهم .

وللشيخ عبد الله الأنصاري هذا مؤلفات تشهد له ببراعته في الأدب والزهد ومن مؤلفاته كتاب ذم الكلام .

كان اهتمام المسلمين عظماً في مجال علم التوحيد كما تقدم ، فقد كتب فيه السلفيون والمعتزلة ، كما عنى الشيعة كثيراً بالبحث في هذا العلم ، ومن أهم ما كتبه الشيعة في علم الكلام : كتاب المجالس المستفصية للمؤيد في الدين هبة الله الشيرازي وداعي دعاة الفاطميين في فارس ، ويعد من أهم آثارهم في علم الكلام وهو مجموعة مذهب محاضرات ألقاها هذا الداعي في مجالس الدعوة تشرح فيها عقائد المذهب الإسماعيلي للفاطميين .

ويعد ديوان المؤيد في الدين من أهم مؤلفاته ، لأن شعره في هذا الديوان يهور عقائد الفاطميين تصويراً تاماً . فقد تحدث عن الولاية والتوحيد ، ولا تكاد تخلو قصيدة من قصائده من ذكر الولاية والإشارة إلى وجوب طاعة الأئمة . ومن ذلك قوله في منظومته :

وهم أولو الأمر أئمة الهدى	عصاة من لاذ بهم من الردى
مفروضة طاعتهم على الأمم	قاطبة من عرب ومن عجم
اقرأ : أطيعوا الله والرسولا	ثم أولى الأمر بهم موصولا

ثلاث طاعات غدت معلومة في آية واحدة منظومه^(١)

وكما عرض المؤيد لمبدأ التأويل وإعجاز القرآن والرأى والقياس ، كذلك عرض لنظرية المثل والممثل . فالإسماعيلية يذهبون إلى القول بأن النبي ﷺ يعلم بتأويل ما أتى به ، وأنه أول الراسخين في العلم وأفضلهم ، وعنه أخذ كثير من الراسخين في العلم ؛ وكما أن النبي كان يعلم تأويل القرآن ، فإن من قام مقامه في كل عصر يعلم هذا التأويل ، كما يذهب الإسماعيلية إلى القول بأن القرآن بحاجة إلى أن يخرج كنوز معانيه ويؤولها لأن له معاني غير المعاني التي تتداولها ألسنة العامة وهذه المعاني هي سر إعجاز القرآن ، وإعجازه ليس في لفظه بل في معناه ، وفي ذلك يقول المؤيد :

إن كان إعجاز القرآن لفظاً ولم ينزل معناه منه حظاً
صادقتم معقوده محلولاً من أجل أن أنكرتم التأويل^(٢)

والإمامة في نظر الإسماعيلية هي قيادة العالم وحل معرفة الحقيقة إليه . ولا بد من وجوه هذا الرشد في كل عصر حتى لا يبقى العالم جاهلاً ، وأن علياً والأئمة من ذريته هم الذين اختصوا بتأويل القرآن دون غيرهم من الناس ويقول المؤيد :

وتأويله مسعود عند واحد وإن لم تسأله فزورا تأولت
وأحمد بيت النور لاشك بابه أبو حسن والبيت من بابه يؤتى
للعلم قوم به خصوا ، أقامهم رب الوري للوري فأرضه علماً^(٣)

(١) ديوان المؤيد ص ٦١ .

(٢) ديوان المؤيد ص ١١٠ . ونلاحظ في هذا الكتاب التوحيدي الشيعي أنه اهتم اهتماماً خاصاً بأمور الأئمة العلويين وما يتمتعون به من حقوق يجب على المسلمين القيام بها نحوهم كجزء من العقيدة الإسلامية إذ جعلوا الإمامة ركناً سادساً لإحكام الإسلام الخمسة التي وردت في الحديث المشهور بنى الإسلام على خمس .

(٣) ديوان المؤيد ص ١٠٣ .

ولم يأخذ الفاطميون بالقياس في التفسير والفقه وطعنوا في فتاوى الصحابة وذهبوا إلى أن الفقهاء من أهل المذاهب الأولى قد حرفوا القرآن الكريم لأنهم لم يفهموا معناه وإن فهموا لفظه ، كما يوضح ذلك من قول المؤيد :

وهو الذي قد حرف الكتاب
عن وجهه وجانب الصواب
يثبت شيئاً ليس فيه فيه وحكم آى أحكت يفنيه^(١)

كما يمتد الإسماعيلية أن الدين وعلومه وقف على الأئمة من أهل البيت وأن هذه العلوم هي علوم الباطن ، ولذلك سموها الباطنية ، لأن اعتقادهم بهذا العلم هو قوام عقيدتهم . قال المؤيد :

ورب معنى ضمه كلام كمثل نور ضمه الظلام
باق بقاء الحب في السنابل في معقل من أحرز المعامل^(٢)

وإن استخلاص الباطن من الظاهر هو ما يطلق عليه فظرية المثل والممثل وهو تفسير الباطن من الظاهر ، أى تفسير الأمور العنقية غير المحسوسة بما يقابلها وبماثلها من الأمور الجسمية المحسوسة . وهذا الاسم مستمد من أقوال الفاطميين (إن الله جعل لهم مثلاً دالاً على مأموله فعرفوا الممثل بمثله ، إذ يقول الله سبحانه وتعالى : (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ)^(٣) فأخفى الله سبحانه الممثل وستره^(٤) وجعل مثله طريقاً إلى معرفته اختياراً لعباده وامتحاناً لهم ، قال المؤيد :

والذى قال في الكتاب تعالى مثل ذاك تحته ممثل
أقصد : ما مأموله دون المثل ذا إبر النحل وهذا كالمسل^(٥)

(١) المصدر نفسه ص ١٠٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٦ .

(٣) الزمر : ٢٧ .

(٤) يقصدون به الله سبحانه وتعالى ، والمثل يقصدون به الشبه والنظير .

(٥) ديوان المؤيد ص ١٠٧ .

كما رد المؤيد على الفرق المختلفة في تفسير رؤية الرحمن ، ورد على الفرق التي أثبتت رؤية الرحمن أو أنكرتها ، فأثبتت أن الرؤية تنقسم قسمين :
أحدهما محسوس والآخر معقول وهو رؤية العقل . فالبصر لا يعمد للبصرات
الجسمية والعقل لا يدرك إلا المدركات العقلية ، والرؤية إما رؤية حس أو رؤية
عقل . قال المؤيد :

فالعقل للمراء أداة كالبصر ذا : باطن فيه وهذا قد ظهر
كلاهما يدرك بالمجانسة مقالة صحت بسلا بممارسة
وليس من جنس العقول الله يا قوم : كي تدركه حاشاه (١)
كما تعالى أن يكون كالصور مجسما كما يلاقيه البصر
فكأن المؤيد قد رفض أقوال المتيقنين لرؤية الله تعالى بالأبصار كما رفض
أقوال المتيقنين لرؤية الله تعالى بالعقول ، وخالف بذلك أهل السنة الذين أثبتوا
الصفات وخالفوا المعتزلة الذين رفضوا الصفات . يدل على ذلك قوله :

فالفرقتان اجتماعا مشبهة خطابة عشواء جهل وعمه (٢)
أما نظر المؤيد إلى ما ورد في آيات الكتاب العزيز من ذكر اليد والقدم
والعين وغير ذلك من الصفات الجسمية ، فإن المؤيد في ذلك رأيا يتفق مع
القاويل الذي ذهب إليه الإسماعيلية والمعتزلة . فهو يرى أن اليد هي النعمة وهي
القوة ، كما يبين ذلك من قوله :

وقائل لله وجه ويد وقوله : هذا لديه رشد
وقائل ذلك حكم باطل إن صح ذا ، فأنه شخص مائل
أما رأى المؤيد في الأحرف التي وردت بأوائل السور كثاف وفون وألم

(١) يعني أن الله يرتفع عن أن تدركه العقول البشرية .

(٢) ديوان المؤيد ص ١١١ .

وكهيمص فإنه يفتق مع رأى الإسماعيلية القائلين بالتأويل وهو يرى أن هذه الحروف معاني مستورة خفية لا يعلمها إلا خزنة علم الله . كما عرض المؤيد لقصص الأنبياء وسار فيها على نهج الفاطميين الذين خالفوا جمهرة المفسرين فيما ذهبوا إليه عن الأنبياء . ذلك أن الفاطميين يقولون بعصمة الأنبياء ، على حين يشير بعض هذا القصص إلى أن الأنبياء غير معصومين ، وقد قال الفاطميون : إن هذه الآيات تفسيرا ظاهريا وظاهرها ما قال به جمهرة المفسرين «أما باطنها فإنه يبعد الأنبياء عن المعاصي ، كما سعى الفاطميون الأنبياء النطق لأن النطق — كما قالوا — قسمان : أحدهما ما يميز به الإنسان عن البهائم وهو النطق هما في الدنيا ، والآخر النطق هما في الدار الآخرة الذي يميز به أهل التأويل الذين يتكلمون من وراء حجاب أى الذين يدركون الغيب ، وعلى هدى هذه الآراء عرض للمؤيد لقصة آدم ، وقصة إبراهيم ، والفلك ، وطوفان نوح وقصة لوط ، وقصة داود ، وقصة يوسف ، كما عرض لزواج النبي بزَيْنَب بنت جحش .

ومن أهم الكتب التي تعرض لفلسفة الدعوة الإسماعيلية كتاب المجالس المسقنصرية فقد عرض مؤلفه لمعتقد المذهب الإسماعيلي في إيجاز ، وقد أشار إلى هذه المعتقدات ، ولكنه مسها مساً رقيقاً في الوقت الذي عرض فيه المؤيد في الدين لأصول هذه المعتقدات التي لا بد من أن يلم بها المستجيب . لذلك لم يسرف في التأويل إسرافاً يثقل على السامع الذي لا عهد له بعلم الباطن من قبل . ولهذا تراه يعرض للعبادات ولقواعد الإسلام العملية من الفرائض والسنن ، وانفرد بهذا الكتاب بأنه رفع من شأن إمام العصر المسقنصر بالله الفاطمي وأعلى ذكره وغالى في تمجيده . ولما كان المسقنصر هو الإمام التاسع عشر بعد وفاة النبي ﷺ فقد همد الداعي إلى أن يتخذ من هذا العدد التاسع عشر أصلا من أصول الدين فجعل لكل دعامة سبع فرائض وافتي عشرة سنة . فيكون مجموعها تسع عشرة

إشارة إلى الإمام المستنصر^(١) . ولم ينفرد فلاسفة الدعوة الإسماعيلية باتخاذ الأعداد أصولاً لآراء دينية . فقد اتخذ الفيثاغوريون من كل عدد أصلاً لدراساتهم كما اتخذ العبرانيون العدد تسعة أصلاً لبعض عقائدهم ، وكما قبل الحرازيون حين اتخذوا العدد خمسة أصلاً لعقيدتهم . وكذلك كان قدماء المصريين مثلثة^(٢) والزرادشتيون خمسة . وهاك أهم ما يمكن أن يستخلص من هذا الكتاب :

- ١ - توحيد الله وتنزيهه ونفي الإشراك والقرناء له .
- ٢ - الاعتراف بالأنبياء والرسل وأنها معصومون من كل خطأ ، وأن محمداً خاتم النبيين .
- ٣ - القول بوصاية علي بن أبي طالب وولاية الأئمة من ذريته وعصمتهم جميعاً .
- ٤ - التصديق بما جاء به القرآن الكريم والعمل به ظاهراً وباطناً .
- ٥ - إبطال الرأى والقياس في كل أمور الدين ووجوب الأخذ عن الأئمة .
- ٦ - القول بالظاهر والباطن معاً بمعنى أنه لا يتبل الظاهر دون الباطن ولا الباطن دون الظاهر^(٣) .

وقد انفرد هذا الكتاب بأنه أفرد مجلساً تحدث فيه الداعي إلى معشر المؤمنين بما يوحى بأن الدعوة كانت توجه إلى الرجال والنساء .

ويشتمل هذا الكتاب على خمسة وثلاثين مجلساً : عرض في المجلس الأول منها توجوب التأويل ، وعرض في المجلس الثاني إلى المجلس السادس للفرائض والسنن وعرض في المجلس من السابع عشر إلى الرابع والعشرين إلى حسن

(١) كتاب المجالس المستنصرية ، مقدمة ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، مقدمة ص ١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، مقدمة ص ١٨ .

المعاملة ، كالبر بالوالدين وصلة القرابة وحفظ الجار ، ومعاملة الزوجين ، ومعاملة العبيد ، وتعرض في المجلس الخامس والعشرين إلى المجلس الثلاثين لصيام رمضان .

٢ - علم الكلام في المغرب والأندلس :

كان المغرب يسير على وفق العقيدة السلفية ، وظل أهل هذه البلاد على هذه العقيدة حتى ظهر المهدي محمد بن تومرت صاحب الدعوة الموحدية ، إذ كانت دعوته توحيدية محضة . فقد تمهدى علماء الرابطين ورمام بالشرك والتجسيم لأنهم يتمسكون بظاهر الآيات المتشابهات ، وظل يقاومهم حتى سقطت الدولة المرابطية وقامت الدولة الموحدية تحمل مذهباً كلامياً جديداً دعا إليه ابن تومرت وفي ذلك يقول المراكشي : « وكان جل ما يدعو إليه (ابن تومرت) علم الاعتقاد على طريق الأشعرية . وكان أهل المغرب . . . ينافرون هذه العلوم ويمادون من ظهرت عليه شديداً أمرهم في ذلك ^(١) .

وليس من شك في أن ابن تومرت كون عقيدة من المذاهب الإسلامية التي سبقه واكفه خرج آخر الأمر بعقيدة توحيدية متميزة خاصة به . فالعقيدة التومرتية تعتبر مزيجاً من المذاهب الكلامية . فهي ليست أشعرية محضة كما ذكر المراكشي ابن خلدون ، ولا خارجية كما وصفها علماء الرابطين ، كما أنها ليست معتزلية تقوم على الأدلة العقلية وحدها ولا سلفية تنأى عن الرأي والتأويل وليست غزالية كما توهمها « أندريه جولييان » بل هي مزيج من أغلب المذاهب المذكورة وغيرها وقد أغفل المؤرخون جانباً هاماً في وضع هذه العقيدة وهو المذهب الحزبي .

(١) المصنف في تلخيص أخبار المغرب ص ١٨٤ .

فقد تأثر ابن تومرت إلى حد ما بمذهب العلامة الأندلسي « ابن حزم » بما يرجح الرأي القائل بأن ابن تومرت قضى شطراً من حياته الدراسية بالأندلس قبل أن يقصد إلى معاهد الشرق ، وأنه نهل إلى حد ما من معين الثقافة الحزمية التي كانت تتألق حينئذ بقرطبة .

ولكي نبين مدى تأثر ابن تومرت بأراء ابن حزم في العقيدة ، كان من الضروري أن نعقد مقارنة بينهما في هذا الصدد ، ولكنه من الميسر أن نعقد مقارنة كاملة بين الإمام ابن حزم ، وبين المهدي بن تومرت في ميدان التوحيد لسبب أسامي وهو أن ابن حزم له مذهب كلامي مفصل واضح المعالم يحدد المنهج ، إذ قد ناضل المعتزلة والأشعرية والخوارج والشيعة والمرجئة وغيرهم ، وانتهى من هذا النضال إلى نتائج تميز مذهبه ، وتعين مدرسته ، وتبرز شخصيته ، وبهذا الجهد المتواصل انفصلت شخصية المذهب الحزمي عن شخصية المذهب الظاهري الذي فضله ابن حزم على جميع المذاهب وأعجب به .

أما المهدي بن تومرت فلم يناضل المذاهب الكلامية نضالاً علمياً ، ولم يقدم لها نظريات وآراء نستطيع بها أن نبني له مذهباً خاصاً .

وكل ما يمكن أن نعمله من مقارنة ، هو مقارنة عقيدته المدونة بكتابه أعز ما يطلب بأراء غيره في ميدان هذه العقيدة ، لنرى مدى التشابه أو المخالفة بينه وبين أهل المذاهب الكلامية المفصلة مثل ابن حزم .

وربما كان السبب في تخلف ابن تومرت عن أن يترك للناس مذهباً دراسياً على نمط المعتزلة والأشعرية والحزمية وغيرهم ، أنه أفرغ نشاطه في مقاومة المرابطين والتفنن في كيفية قهرهم ، وصرف الناس عن اتباع مذهب السلف الذي قد يحور معيقته إلى التشبيه والتجسيم . وابن تومرت في هذا الميدان العلمي يعتبر من الشخصيات العلمية البارزة في التاريخ الإسلامي ، فقد انتهت دعوته بإسقاط دولة

عتيدة وإقامة دولة مكانها ، بينما أخفق ابن حزم في نشر مذهبه في حياته ، إذ قهرته السلطات الحاكمة بالأندلس ونجح علماء المالكية في الكيد له حتى أحرق المعتمد بن عباد كتبه ، ومات مهيب الجناح وقد ضاق الفزالي بفساد أهل زمانه ولكنه لم يحتريء على مساجلة الدولة السلجوقية ، بل كان لها أداة طيعة ، والمعتزلة من قبل قد نجحوا في جذب المأمون إلى صفوفهم . كما جذبوا المعتصم والواثق ولم يهادنهم الزمن بعد ذلك ، فهزموا على يد السفين هزيمة لم تقم لهم بعدها قائمة .

وابن تومرت مصالح ديني مهمل ، وإن لم يترك مذهبا كلاميا كاملا ، وسوف نقدم نصا من عقيدته كما دونها في كتابه (أعز ما يطلب) قال المهدي ابن تومرت تحت عنوان (توحيد الباري سبحانه) لا إله إلا الذي دلت عليه الموجودات ، وشهدت عليه المخلوقات ، بأنه جل وعلا ، وجب له الوجود على الإطلاق ، من غير تقييد ولا تخصيص بزمان ولا مكان ، ولا جهة ولا حد ولا جنس ولا صورة ولا شكل ولا مقدار ولا هيئة ولا حال ، لا يتقيد بالقبلية ، آخر ، لا يتقيد بالبعدية ، أحد ، لا يتقيد بالأينية^(١) صمد لا يتقيد بالكيفية ، عزيز ، لا يتقيد بالثقلية . لا تحده الأذهان ، ولا تصوره الأوهام لا تلحقه الأفكار ، ولا تسكيفه العقول ، لا يتصف بالتحيز والانتقال ، ولا يتصف بالتغير والزوال ، ولا يتصف بالجهل والاضطرار ، ولا يتصف بالمعجز والافتقار ، له العظمة والجلال ، وله العزة والكمال ، وله العلم والاختيار ، وله الملك والافتقار ، وله الحياة والبقاء وله الأسماء الحسنى .

واحد في أزليته ، ليس معه شيء غيره ، ولا موجود سواه ، لا أرض ولا

(١) أي لا يتقيد بالمكان فالأينية نسبة إلى ابن يسأل بها عن المكان .

ماء ولا ما ، ولا دواء ، ولا خلاء ، ولا ملا^(١) ، ولا نور ، ولا ظلام ، ولا ليل ،
ولا نهار ولا أنيس ، ولا حسيب .

ولا رز^(٢) ، ولا هس ، إلا الواحد القهار ، انفراد في الأزل بالوحدانية
والملك والألوهية ، ليس معه مدبر في الخلق ولا شريك في الملك ، له الحكم
والقضاء وله الحمد والثناء ، لا دافع لما قضى ولا مانع لما أعطى ، يفعل في ملكه
ما يريد ويحكم في خلقه ما يشاء ، لا يرجو ثواباً ، ولا يخاف عقاباً ، ليس فوقه
أمر قاهر ولا مانع زاجر ليس عليه حق ولا عليه حكم ، فكل نعمة منه فضل وكل
نقمة منه عدل ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون^(٣) .

تأثر ابن حزم بمذهب داود الظاهري في الفقه والعقيدة على السواء ، بل لقد
زاد عليه في تمسكه الشديد بظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف في العقيدة
فكان ابن حزم لا يقول بصفات الله ولا يقول بالتأويل . ولذلك حمل على المعتزلة
وعلى الأشعرية في غير هوادة . يقول ابن حزم^(٤) :

وأما إطلاق لفظ الصفات لله تعالى عز وجل فمحال لا يجوز ، لأن الله تعالى
لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات ولا على لفظة الصفة ، ولا حفظ
عن النبي ﷺ أن الله تعالى صفة أو صفات . نعم . ولا جاء قط ذلك عن أحد
من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا عن أحد من خيار التابعين ولا عن أحد من
خيار تابعي التابعين .

ويذكر ابن حزم أن لفظ الصفات قد ابتدعه المعتزلة ورؤساء الرافضة ، ثم

(١) يقصد بالخلاء الفضاء الأرضي وبالملاء الفضاء الجوي ، من
قوايم : الملاء الأعلى ولكن اللفظة اللغوية تعطي معنى آخر . فالملاء والملاءة
شدة الثقة . ينظر مختار الصحاح مادة (ملا) .

(٢) الرز (بفتح الراء مع التشديد) أن يسكت اللسان فجأة .

(٣) أعز ما يطلب ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٢ ص ١٢٠ .

سلك سبيلهم قوم من أصحاب الكلام الذين لم يتبعوا سبيل السلف الصالح ويبين
ابن حزم منهجه الكلامي في هذه العبارة : (إنما الحق في الدين ما جاء عن الله
تعالى نصاً أو عن رسول الله ﷺ كذلك ، أو صح إجماع الأمة كلها عليه ،
وما عدا هذا فضلال .

ويفسر ابن حزم ما يسميه الأشعرية « صفات » الله تفسيراً بارعاً ، إذ يقول
في قوله تعالى (والله بكل شيء عليم) « إن الله له معلومات بالأشياء كلها ،
وهو لا يخفى عليه شيء ، ولا يفهم منه البقرة أن له علماً هو غيره .

من ذلك ترى أن ابن حزم قد زاد على السنة السلفية في التمسك بنص الكتاب
والسنة ، إذ أن السلفيين رفضوا الدخول في مناقشات في العقيدة ، واعتبروا أهل
الكلام كفاراً أو زنادقة ، ولكن ابن حزم لم يقف من علماء الكلام موقفاً
سلبياً كما وقف أهل السنة السلفية ، بل نازلهم وناقشهم بالحجة والبرهان ،
واستعمل في مناقشته آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة ، فحمل على المنزلة
وعلى تلاميذهم الأشعرية . وكان لمذهبه أتباع كثيرون في كثير من أرجاء العالم
الإسلامي ، بل إنه ترك وراءه فرقة تحمل اسمه وتعرف بالخرزمية . وقد انضم إلى
هذه الخزمية كثير من الظاهرية . ومال بمقرب المنصور الموحدى إلى مذهب ابن
حزم في التوحيد ، واعتنق مذهبه في التوحيد رجوعاً إلى الكتاب والسنة^(١) .

نشأته وتطوره :

يعتبر علم التوحيد من العلوم التي نشأت متأخرة ، وجاءت وليدة العوامل
المتنوعة التي عملت على إغاثته وتطوره . وكان من هذه العوامل ما يتصل بالقرآن
الكریم وأحاديث الرسول ﷺ وما يتصل بمن دخل في الإسلام من أبناء الأم

المختلفة في العقلية والثقافة ، وما يقتضيه نقل إلى الإسلام من فلسفة اليونان وغير اليونان .

فالقرآن ، وهو الكتاب الأول للإسلام ، يدعو إلى التفكير والنظر بالعقل والملاحظة بالحواس ، وينهى على التقليد والمقلدين وبخاصة في العقائد الدينية . ولهذا كان لابد للمسلمين من أن يجعلوا العقل في القرآن وفي سنة الرسول وأحاديثه التي جاءت تفسيرا للقرآن وإيضاحا وبيانا له ، وكانوا يسألون الرسول فيما لا يفهمونه أو لا يعرفونه فيهديهم سواء السبيل .

ولما لحق ﷺ بالرفيق الأعلى ، وظهرت مشكلة الخلافة ولمن تكون بعده وحدثت فتنة عثمان وعلى رضي الله عنهما ، كان ذلك مما استدعى الخلاف والجدل والحجاج ، وذلك حتى يقتضح الحق فيما اختلفوا فيه .

اختلفوا أولا في (الإمامة) وشروطها ومن هو الذي يكون صاحب الحق في إمامة المسلمين عامة ، فكان منهم الشيعة الذين يقصرونها على سيدنا علي وذريته ، والخوارج - ومعهم المعتزلة - الذين يرونها حقا لأصلح المسلمين لها ولو كان عبدا أو غير عربي ، وللمعتزلون - وهم الجمهور الأعظم - الذين يرونها للأصلح لها من قريش ، لما ثبت عندهم من أن الرسول نفسه قال : « الأئمة من قريش » ثم اختلف المسلمون فيما بعد - بعد أن اشتد القتال بينهم بعد قتل سيدنا عثمان - في « السكينة » ما هي ، وفي حكم مرتكبها أمؤمن هو أم كافر واستتبع هذا طبعاً أن يختلفوا في « الإيمان » وحده ، وتعريفه وبيانه فكان من الخلاف خوارج ، ومرجئة ، ثم فيما بعد معتزلة .

وهكذا أصبح هذا الخلاف خلافاً دينياً بعد أن كان أول أمره سياسياً ، فصار من مسائل علم التوحيد المهمة ، كما صارت مسألة « الخلافة » أو « الإمامة » من مسائل هذا العلم أيضاً ، مع أنها أليق بعلم الفقه لأنها من الأحكام العملية دون الاعتقادية .

وذلك أن قصارها أنها قضية مصاحبة تتعلق بمن يصلح لإدارة أمور المسلمين ، لا اعتقاد به تتعلق بأصل من أصول الدين ، ولكن لما كان لبعض الفرق الإسلامية آراء فيها تسكاد تفضى إلى رفض كثير من قواعد الإسلام ، ألحقها رجال علم « التوحيد » به ، لتبحث بحثاً بعيداً عن العصبية والهوى وليتبين فيها الحق من الباطل ، صوناً للعقائد الدينية الصحيحة .

ولما استقر المسلمون بعد الفتوحات ودخل من دخل في الإسلام من أصحاب الديانات المختلفة الإلهية وغير الإلهية ، أو صار مع احتفاظه بدينه يعيش بين المسلمين وفي ظل الإسلام ، أثار بعض هؤلاء وأولئك كثيراً من عقائد دياناتهم الأولى ، وصاروا يتجادلون حولها ويجادلون المسلمين فيها ثم كان أن نقلت هذه الفلسفة وغيرها من الفلاسفات القديمة بما فيها من مشا كل تدعو إلى التفكيك العقلي العميق .

فكان من هذا وذاك أن دخلت مسائل كثيرة أخرى في علم « التوحيد » ومنها ما يتعلق بالله وصفاته ، ومما يتعلق بالعلة بين الله والإنسان من ناحية أنه مجبور على ما يعمل أو له حرية واختياره ، وما يتعلق بالنبوات والحاجة إلى الأنبياء والمرسلين ، وما يتعلق بالحياة الآخرة والجزاء فيها ، إلى غير ذلك كله من المسائل الفلسفية المعروفة . ومن أجل ذلك كله ، ولعوامل أخرى ليس هنا محل بيانها ، نجد المسلمين يكفون على التعمق في فهم القرآن وأحاديث الرسول المتعلقة بهذه المسائل ، ويستعرضون الآيات والأحاديث الخاصة بها ويحلونها ، ويحاول كل فريق أن يستدل لما يذهب إليه في كل من هذه المسائل والآيات والأحاديث فيفسرها ويؤولها لتدل لما يرى ، وذلك على النحو الذي سنعرف فيما بعد نماذج منه .

وصار ذلك كله من صلب علم التوحيد .

ومن ناحية أخرى ، لما استفحل شر الملاحدة الذين كان دأبهم نشر الإلحاد

والآراء الضالة بين المسلمين وترجمة كعب « الغنوية » وغيرهم لدحض تلك المقالات والآراء وكان حامل لواء هذا الدفاع طائفة من نبذة أهل السنة والمعتزلة فألفوا لهذه الغاية الجلييلة الرسائل والكعب التي تشهد لهم بطول الباع وحسن البلاء^(١).

موقف العلماء من علم التوحيد :

يختلف العلماء في دراسة علم التوحيد، والاضطلاع فيه اختلافاً كبيراً : فمنهم من يرى - ثم الاشتغال به والخلوض فيه .

ومنهم من يرى أنه لا بأس بذلك ، إذ بدراسته نستطيع أن نبطل شبه الملحدين والفرق التي ضلت طريق الإسلام يروى ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ عن الإمام الشافعي أنه قال : « لأن يبق على العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في علم الكلام » كما روى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال : « لا نعلم صاحب كلام أبداً ، علماء الكلام » زنادقة^(٢) . والمقرئ للمعروف سنة ٨٤٥هـ ، يذكر في خطبه ، في فصل عقده لبيان الحال في عقائد المسلمين إلى أن انتشر مذهب أبي الحسن الأشعري ، أنه تبع المعتزلة في بدعهم خلق كثير ، فنهى أئمة الإسلام عن مذهبهم ، وذكروا « علم الكلام » وهجروا من يتحمله . ويختتم هذا المؤلف هذا الفصل بقوله : (فهذه جملة من أصول عقيدته - أي عقيدة الأشعري - التي عليها الآن جاهد أهل الأمصار الإسلامية والتي من جهر بخلافها أريق دمه .

وبعد هذين نجد (طاش كبرى زاده) المتوفى سنة ٩٦٢هـ يذكر أن كثيراً

(١) الإسلام وحاجة الإنسانية إليه : د . محمد يوسف موسى

ص ٦٢ - ٦٦ .

(٢) تلبس إبليس ، مطبعة النهضة بالقاهرة سنة ١٩٢٨ ،

ص ٨٢ - ٨٣ ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لطاش كبرى زادة ،

ج ٢ : ٢٦ .

من فقهاء عصره أنكروا على المشتغلين بهذا العلم أشد الإنكار وأنه لهذا يجب
التفرقة بين علم الكلام الذى دخل فيه من الفلسفة مالا يتفق والكتاب والسنة ،
وبين علم الكلام المؤسس على الكتاب والسنة فى مسائله والأول هو الذى يجب
إنكاره وذمه دون الثانى (١).

ونعتقد بعد ذلك أن هؤلاء وأمثالهم قد أصرقوا فى ذم هذا العلم والتفريط منه
ولكن نعتقد أيضاً أنه كان لهم بعض المذر فيما ذهبوا إليه .

ونزيد على هذا أن الأدلة التى كان يحصل بها اقتناع أو تسليم فيما مضى من
الزمان قد لا يحصل بها هذا فى الزمن الذى نعيش فيه بعد تقدم العلم وبخاصة العلوم
الطبيعية التى لا تسلم إلا بما يقع فى دائرة التجربة والاختبار والتى تمدنا حقاً بأدلة
لا ريب فيها على وجود قوة عُلما خلقت هذا العالم وتدبره حسب قوانين طبيعية
لا تختلف مطلقاً وبدون هذه القوة - أو الله الخالق العليم الحكيم - لا يمكن
تفسير هذا الكون المجيب .

وإن الشاب اليوم الذى ضم إلى الثقافة الإسلامية الدينية طرفاً من علم الغرب
الطبيعى المادى ، ليس من العقل أو المدل أن نصطنع معه فى الحجاج ما كان
أسلافنا يصطنعون من الأدلة فى الجدل مع معاصريهم فى ذلك الزمن البعيد أيام
كان الدين قوى الأمر وفى شدة عقدااته وفى الحين الذى لم يكن العلم الطبيعى
قد وصل إلى ما نعرف اليوم من تقدم باهر بعيد الأثر .

ونرى مع ذلك أنه من المعجب والغريبة وعدم المنطق أن نكف على جدل
قوم لا نحس لهم ركزا من أصحاب الفرق والمذاهب القديمة وفترك أمثال القادمانية

والبهائية ، ولهم من النشاط والدعاوة لمذاهبهم الضالة ما هو معروف في أوروبا
وأمریکا والشرق نفسه^(١) .

(١) راجع : الاسلام وحاجة الإنسانية اليه للدكتور / محمد يوسف
موسى ص ٦٦ - ٦٩ تاريخ الاسلام للدكتور / حسن ابراهيم حسن ج ٢
ص ٣٣٥ ج ٣ ص ٣٥٠ ج ٤ ص ٤٥٨ ، مقدمة ابن خلدون
ص ٣٦٣ - ٣٦٩ ط دار الفكر .

أشهر المؤلفين

في علم التوحيد

١ - الإمام أبو حنيفة النعمان :

من ألف في علم التوحيد : الإمام أبو حنيفة - رضى الله عنه - صاحب المذهب المعروف .

فإن له كتاباً يسمى « الفقه الأكبر » وضع فيه أصول الدين ، وقواعده الأساسية ورد على بعض الفرق المتطرفة .

طبع بمصر وعليه شرح ملا على القارىء (١) .

٢ - أبو علي الجبائي :

هو : محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفى سنة ٥٣٠ هـ . كان إمام المتكلمين في عصره ، أخذ علم الكلام عن أبي يوسف : يعقوب بن عبد الله الشحام ، رئيس المعتزلة بالبصرة ولالجبائي مقالات في مذاهب العلماء (٢) .

٣ - أبو الحسن الأشعري :

هو : علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن ، من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة .

تقلد علي أبي علي : محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، واقفدى برأيه في الاعتزال لمدة سنين حتى صار من أئمة المعتزلة ، ثم رجع عن ذلك فصعد كرسيًا يوم الجمعة بجامع البصرة ، وفادى بأعلى صوته : « من عرفنى فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى

(١) ابن خلكان ١٦٣/٢ ، الفهرست لابن التديم ص ٢٠١ .

(٢) ابن خلكان ٤٨٠/١ .

أعرفه بنفسى ، أنا فلان بن فلان ، كنت أقول : بخلق القرآن وأن الله لا يرى
بالأبصار ، وأن أفعال البشر هم يفعلونها ، وأنا تائب مقلع ، معتقد الرد على المعتزلة ،
مبين لقضائهم ومعايهم وأخذ منذ ذلك الحين فى الرد عليهم ، وصنف نحو
خمس وخمسين مصنفاً منها :

١ - اللع .

٢ - الموجز .

٣ - التبيين على أصول الدين .

٤ - الإبانة .

٥ - تفسير القرآن الكريم .

وغير ذلك من أمهات الكتب والموسوعات العلمية .
خلاصة العقيدة الأشعرية :

وخلاصة عقيدة الإمام الأشعرى ، أن الله تعالى عالم بعلم ، قادر بقدره ، حى
بحياة ، يريد بإرادة ، معكلم بكلام ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، وأن صفاته
أزلية ، قائمة بذاته تعالى ، لا يقال : هى هو ، ولا هى غيره ولا لاهى هو ولا غيره
وعلمه واحد ، يتعلق بتجميع المعلومات وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصبغ وجوده
وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص ، وكلامه واحد ، هو أمر
ونهى ، وخبر واستخبار ، ووعد ووعيد ، وهذه الوجوه راجعة إلى اعتبارات
فى كلامه ، لا إلى نفس الكلام ، والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء
دلالات على الكلام الأزلى ، فالمدلول وهو القرآن المقروء قديم أزلى ، والدلالة
وهى المبارات مخلوقة محدثة ، إلى آخر هذه الأصول المبينة فى كتب التوحيد^(١).

(١) راجع فى ترجمة الامام الاشعرى : المقرئى ٣٥٩/١ وفيات
الاعيان ٢٢٦/١ الملل والنحل للشهرستانى ، الاعلام للزركلى ٦٩/٥ .

٤ - الإمام الطحاوى :

هو : أبو جعفر . أحمد بن محمد بن محمد بن سلامة بن سلة بن عبد الملك الأزدي الطحاوى . نسبة إلى قرية بصعيد مصر .

ولد رحمه الله تعالى - سنة تسع وثلاثين ومائتين ، ولما بلغ سن الإدراك رحل إلى مصر لطلب العلم ، فأخذ يتلقى العلم على خاله : إسماعيل بن يحيى المزنى - أئمة أصحاب الإمام الشافعى .

وكان كلما اتسعت دائرة أئمة يجد نفسه حائرا أمام كثير من المسائل الفقهية ولم يكن ليجد عند خاله ما يشفى الغليل ، فأخذ يترقب ما يصنعه خاله عندما تفرغه تلك المسائل فإذا هو كثير التعرّيج على كتب أصحاب أبى حنيفة وإذا هو يختار ما ذهب إليه أبو حنيفة فى كثير منها وقد أودع هذه الاختيارات فى كتابه (مختصر المزنى) .

وهكذا ظل الإمام الطحاوى يرجع إلى كتب الأئمة الأحناف حتى برع فيه وقدى بمذهب الإمام أبى حنيفة وأصبح من أتباعه . إلا أنه رحمه الله تعالى - لم يكن مقلدا لأبى حنيفة ، بل كان مجتهدا يرجع ما لم يقل به الإمام أبو حنيفة . تلقى عن العديد من العلماء ، حتى روى أنه كان شديد الملازمة لكل قادم إلى مصر من العلماء وهذا هو الذى جعله يصل إلى درجة من العلم يغبط عليها . قال عنه ابن يونس : كان الطحاوى ثقة ثبتا فقيها ، عاقلا ، لم يخف مثله . وقال الذهبي عنه : الفقيه المحدث الحافظ ، أحد الأعلام ، وكان ثقة ثبتا فقيها . من آثاره الطيبة :

١ - العقيدة الطحاوية : التى جمع فيها كل ما يحتاج إليه المسلم فى عقيدته .

٢ - معانى الآثار . جمع فيه الأحكام الفقهية مقرونة بأدلتها مع الترجيح بين

هذه الأدلة .

٣ - مشكل الآثار . في نفي القضاء واستخراج الأحكام منها .

٤ - أحكام القرآن .

٥ - شرح الجامع الكبير .

٦ - شرح الجامع الصغير .

٧ - كغاب الشروط .

٨ - النوادر الفقهية .

٩ - الرد على أبي عبيد .

١٠ - الرد على عيسى بن أبان .

وغير ذلك من أمهات الكتب والموسوعات منها المطبوع ومنها المخطوط .

توفي رحمه الله تعالى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ليلة الخميس مستهل

ذي القعدة بمصر^(١) .

٥ - الإمام ابن تيمية :

هو : نقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية أحد علماء عصره في العلوم الإسلامية ، ولد في « حران » سنة ٦٦١ هـ . أيام سقوط بغداد ، فانتقل به أبوه وهو طفل حتى أتى دمشق ، فأخذ يتلقى العلوم والمعارف المختلفة ، فاستوعبها وبرع في شتى العلوم العقلية والعقلية ، وكان قوياً لا يخاف في الله لومة لائم ، حتى أدى ذلك إلى سجنه وتعذيبه .

بلغت مؤلفاته ثلاثمائة مجلد في التفسير ، والفقه ، والأصول ، والتوحيد

(١) راجع في ترجمته : وفيات الاعيان ١٩/١ البداية والنهاية

١٧٤/١١ الجواهر المضية ١٠٢/١ لسان الميزان ٢٧٤/١ الاعلام ١٩٧/١ .

والعديد من الفتاوى ، والرد على الفرق المتطرفة مثل القدرية والجبرية والرافضة والإمامية .

من مؤلفاته :

١ - الفتاوى .

٢ - الإيمان .

٣ - الجمع بين العقل والنقل .

٤ - الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان .

٥ - الواسطة بين الحق والخلق .

٦ - مجموعة الرسائل الكبرى - في التوحيد^(١)

٦ - الإمام فخر الدين الرازي :

من أبرز العلماء الذين صنفوا في علم التوحيد : الإمام : «فخر الدين الرازي»
الذي تقدمت ترجمته في علم التفسير .

وله في علم التوحيد :

١ - المسائل الخمسون في أصول علم الكلام .

٢ - أسرار التنزيل .

٣ - أساس التقديس .

٤ - الأربعون في أصول الدين .

٥ - القضاء والقدر .

٦ - معالم أصول الدين .

(١) راجع : فوات الوفيات ١٣٥/١ طبقات الحفاظ ٦٨/٣ الاعلام

٧ - لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات ، المطالب العلية في علم الكلام .

٧ - الإمام محمد بن عبد الوهاب :

هو أبو الوهابية وإمامهم ولد في المدينة من إقليم العارض بنجد نحو سنة ١١١٦ هـ ، وكان أبوه شيعيا قبيها ، تربى في حجره على المذهب الحنبلي ، ثم انتقل لإتمام دروسه في البصرة ، وهم بزيارة مكة والمدينة وعاد وتزوج في الحزملة بالعارض وأقام فيها حتى اشتهر بين قومه بالتقوى وصدق القدين وبالغ في تعنيف قومه حتى تأمروا على قتله ، ففر إلى بلدة العيينة وأخذ يجتذب الأحزاب إليه من أهله وأبناء قبيلته بالوعظ والمراسلة فالتف حوله جماعة من الأنصار في بلدته وما يحيط بها وقوى نفوذه وصار يحكم بين أتباعه بما يراه فسمى أمير الحسا في قتله ففر وازداد أتباعه تمسكا بدعوته فوسطوا أمير «العارض» «محمد بن سعود» في استقدامه وحمايته فاستقدمه فأقام في «الدرعية» وأحسن ابن سعود وفادته وتكاثر أنصاره وانتشرت تعاليمه في «نجد» وغيرها .

وتزال الدعوة الوهابية منتشرة في جزيرة العرب ، وغيرها إلى الآن .

وهذه بعض الكتب في المذهب الوهابي :

١ - كتاب التوحيد للإمام محمد عبد الوهاب . وعليه شرح للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ . يسمى «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» .

٢ - تفسير الشهادة ومعرفة الله تعالى .

٣ - التوضيح عن التوحيد، الأخلاق في الرد على أهل العراق وغير ذلك .

عما بطول ذكره^(١).

وبعد :

فإن ما استطعت أن أجمعه من معلومات عن القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، وما يتعلق بهما من علوم إنما هو قليل من كثير ، ومعالجة هذه القضايا عتاج إلى جهد العديد من العلماء المخلصين حتى يبرزوا مبادئ الشريعة الإسلامية صافية وضاءة ليعرف العالم كله ما لهذا الدين من فضل على البشرية في كل زمان ومكان ، وأنه لا سعادة للإنسانية إلا بالنسك بمبادئ الإسلام وتعاليمه العادلة .

وإننا لنسأل الله تعالى أن ينفع بها على قدر نيتنا ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وقد كان الفراغ من تأليف هذا الكتاب في صباح يوم الجمعة ١٥ من جمادى الآخرة عام ١٣٩٩ هـ . في مدينة رسول الله ﷺ وبارك عليه وعلى آله وصحبه .

د . شعبان محمد إسماعيل

(١) راجع في حياته : تاريخ زعماء الإصلاح في العصر الحديث لآحمد أمين ص ٧ وما بعدها . الأعلام للزركلي ٩٣٩/٣ .
روضة الأفكار والأفهام لجمال الدين الشيال - منشورات معهد الدراسات العربية بجامعة الدول العربية ص ٥٦ وما بعدها .

مراجع الجزء الثاني

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الإتيان في علوم القرآن للسيوطي .
- ٣ - الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم للدكتور محمد حسين الذهبي .
- ٤ - الأحاديث النبوية والمحدثون للأستاذ محمد إسماعيل إبراهيم .
- ٥ - الأحاديث القدسية ومنزلتها في التشريع للدكتور شعبان محمد إسماعيل .
- ٦ - الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم .
- ٧ - الإحكام في أصول الأحكام للآمدى .
- ٨ - الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور محمد أبو شهبة .
- ٩ - الإسلام وحاجة الإنسانية إليه للدكتور محمد يوسف موسى .
- ١٠ - الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلقوت .
- ١١ - الأشباه والنظائر للسيوطي .
- ١٢ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر .
- ١٣ - أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة .
- ١٤ - أصول الفقه الإسلامي للشيخ زكي الدين شعبان .
- ١٥ - أصول الفقه نشأته وتطوره للدكتور شعبان محمد إسماعيل .
- ١٦ - أصول الفقه للخضري .
- ١٧ - أضواء على السنة - محمود أبو رية .
- ١٨ - الأعلام لخير الدين الزركلي .
- ١٩ - أعلام الموقعين لابن القيم .
- ٢٠ - الأم للإمام الشافعي .

- ٢١ - الانتقاء لابن عبد البر .
- ٢٢ - الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير . للشيخ شاكر .
- ٢٣ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد .
- ٢٤ - البداية والنهاية لابن كثير .
- ٢٥ - البدر الطالع للشوكاني .
- ٢٦ - البحر المحیط لأبي حیان .
- ٢٧ - البرهان في علوم القرآن للزركشي .
- ٢٨ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .
- ٢٩ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .
- ٣٠ - تاريخ دمشق لابن عساكر .
- ٣١ - تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن .
- ٣٢ - تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ محمد السائس .
- ٣٣ - تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الشهاوي .
- ٣٤ - تاريخ التشريع للبخاري .
- ٣٥ - تأسيس النظر للدبوسي .
- ٣٦ - تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذی .
- ٣٧ - تخریج الفروع علی الأصول للزنجانی .
- ٣٨ - الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى .
- ٣٩ - تذكرة الحفاظ للذهبي .
- ٤٠ - تذكرة الموضوعات .
- ٤١ - التشريع الإسلامي مصادره وأصواره للدكتور شعبان محمد إسماعيل .
- ٤٢ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير .
- ٤٣ - التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي .

- ٤٤ - تقريب التهذيب للذهبي .
- ٤٥ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسفوي .
- ٤٦ - تنقيح الأصول للقرافي .
- ٤٧ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني .
- ٤٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري .
- ٤٩ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر .
- ٥٠ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .
- ٥١ - الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي .
- ٥٢ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي .
- ٥٣ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي .
- ٥٤ - دفاع عن السنة للذكور محمد أبو شعبة .
- ٥٥ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر .
- ٥٦ - الديباج المذهب لابن فرحون .
- ٥٧ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين .
- ٥٨ - الرسالة للإمام الشافعي .
- ٥٩ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكفوي .
- ٦٠ - روح المعاني للأوسى .
- ٦١ - زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم .
- ٦٢ - سنن النسائي .
- ٦٣ - سنن ابن ماجه .
- ٦٤ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للذكور السباعي .
- ٦٥ - شذرات الذهب لابن العماد .
- ٦٦ - شرح المضد على مختصر ابن الحاجب .
- ٦٧ - صحيح البخاري .

- ٦٨ - صحيح الإمام مسلم بشرح النووي .
٦٩ - ضحى الإسلام - أحمد أمين .
٧٠ - طبقات الحفاظ للذهبي .
٧١ - طبقات المفسرين الداودي .
٧٢ - طبقات المفسرين للسيوطي .
٧٣ - الطبقات الكبرى لابن سعد .
٧٤ - ظهر الإسلام - أحمد أمين .
٧٥ - علوم الحديث لابن الصلاح - بتحقيق الدكتور نور الدين عنترو .
٧٦ - علوم الحديث للشيخ محمد قطب .
٧٧ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري .
٧٨ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر .
٧٩ - الفتح الرباني في ترتيب وشرح مسند أحمد بن حنبل الشيباني .
٨٠ - الفرق بين الفرق للبغدادى .
٨١ - فجر الإسلام - أحمد أمين .
٨٢ - القهرست لابن النديم .
٨٣ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمى .
٨٤ - القواعد في الفقه الإسلامى لابن رجب الحفلى .
٨٥ - كشف الأسرار للفرودى .
٨٦ - الكفاية في علم الرواية للعظيم البغدادى .
٨٧ - لسان الميزان لابن حجر .
٨٨ - لطائف الإشارات لفنون القراءات لأقسطلانى .
٨٩ - اللباب والأنساب لابن الأثير .
٩٠ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي .

- ٩١ - مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع قطان .
- ٩٢ - المحلى لابن حزم .
- ٩٣ - مختار الصحاح للرازي .
- ٩٤ - للدخل لافقه الإسلامى للدكتور محمد سلام مدكور .
- ٩٥ - المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة .
- ٩٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل .
- ٩٧ - مسند الإمام الشافعى .
- ٩٨ - معجم الأدباء .
- ٩٩ - المعجم في تلخيص أخبار المغرب .
- ١٠٠ - معجم المطبوعات العربية لسركيس .
- ١٠١ - المغنى لابن قدامة المقدسى .
- ١٠٢ - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطى .
- ١٠٣ - مفتاح السعادة - طاش كبرى زاده .
- ١٠٤ - مفتاح السنة للأستاذ عبد العزيز الخولى .
- ١٠٥ - مقدمة ابن خلدون .
- ١٠٦ - مقدمة في أصول التفسير للإمام ابن تيمية .
- ١٠٧ - الملل والنحل للشهرستانى .
- ١٠٨ - مناقب الإمام الشافعى للرازي .
- ١٠٩ - مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقانى .
- ١١٠ - منهاج السنة لابن تيمية .
- ١١١ - المواقفات لاشاطبى .
- ١١٢ - موسوعة الفقه الإسلامى طبعة المجلس الأعلى .
- ١١٣ - الموضوعات لابن الجوزى .

١١٤- ميزان الاعتدال للذهبي .

١١٥- المذهب في فقه الشافعية للشيرازي .

١١٦- البند في أصول الفقه لابن حزم .

١١٧- النجوم الزاهرة - تفرى بردى .

١١٨- وفيات الأعيان لابن خلكان .

١١٩- الوافي بالوفيات للعقدي .

فهرس الجزء الثانى

الباب الأول

المدخل لدراسة العلوم الإسلامية

الفصل الأول

فى تقسيم العلوم

الصفحة	الموضوع
٧	تمهيد
٩	تقسيم العلوم
٩	العوامل التى أثرت فى المجتمع الإسلامى
١٠	أقسام العلوم عند ابن خلدون
	١ - علوم آلىة
	٢ - علوم مقصودة بالذات
١٠	أقسام العلوم عند بعض العلماء
	(أ) العلوم النقلية
	(ب) العلوم العقلية

الباب الثانى

المدخل لدراسة السنة النبوية

١٢	بين الكتاب والسنة
	الفصل الأول
	فى تعريف السنة

١٧	السنة فى اللغة
١٨	السنة عند علماء الأصول

الصفحة

الموضوع

٢٠

السنة في اصطلاح الفقهاء

٢١

السنة في اصطلاح المحدثين

الفصل الثاني

في حجية السنة

٢٣

أولاً : من القرآن الكريم

٢٦

ثانياً : من السنة

٢٨

ثالثاً : الإجماع

٢٨

استقلال السنة بالتشريع

حجية خبر الآحاد

٣٨

أولاً : من القرآن الكريم

٤٠

ثانياً : من السنة

٤٢

ثالثاً : إجماع الصحابة

طعون حول السنة

٤٧

المنكرون للسنة جملة وتفصيلاً

٤٨

والرد عليهم

٥١

موقف الرافضة والرد عليهم

٥٤

قضية عرض الحديث على القرآن وتفنيدها

الفصل الثالث

في الأدوار التي مربها علم الحديث

٥٧

الدور الأول : دور التشريع

٥٧

الدور الثاني : اكتمال وجود أنواع الحديث

الصفحة	الموضوع
٥٧	الدور الثالث : تدوين علوم الحديث
٥٨	الدور الرابع : دور التأليف الواسعة
٥٨	الدور الخامس : دور اكتمال التصنيف في علوم الحديث
٥٩	الدور السادس : عصر الركود والجمود
٥٩	الدور السابع : دور اليقظة والتنبيه
	أشهر الكتب والمؤلفين في الحديث
٦٠	أولاً : في القرن الثاني الهجري
٦٠	١ - الإمام مالك رضى الله عنه - والتعرف به
٦٢	الموطأ ومكانته العلمية
٦٣	اختلاف روايته
٦٤	سبب وزمن تأليفه
	ثانياً : في القرن الثالث الهجري
٦٥	١ - الإمام أحمد بن حنبل
٦٥	التعريف بالإمام أحمد بن حنبل
٦٦	مسند الإمام أحمد ومكانته العلمية
٦٧	٢ - الإمام يقي بن مخلد الأندلسي
	المسند الكبير للإمام بن مخلد
٦٨	٣ - الإمام أبو عبد الله البخارى
٦٨	التعريف بالإمام البخارى ومكانته العلمية
٧٠	الجامع الصحيح للبخارى ومكانته
٧٢	شرح البخارى
٧٢	٤ - الإمام مسلم بن الحجاج

الصفحة	الموضوع
٧٢	التعريف بالإمام مسلم
٧٢	صحيح الإمام مسلم ومكانته
٧٣	٥ - الإمام أبو داود السجستاني
٧٣	التعريف بالإمام أبي داود
٧٤	سنن أبي داود ومكانته العلمية
٧٤	٦ - الإمام الترمذى
٧٤	التعريف بالإمام الترمذى
٧٥	سنن الترمذى ومكانته العلمية
٧٥	٧ - الإمام النسائى
٧٥	التعريف بالإمام النسائى
٧٦	سنن النسائى ومكانته العلمية
٧٦	٨ - الإمام ابن ماجه
٧٦	التعريف بالإمام ابن ماجه
٧٦	سنن ابن ماجه ومكانته العلمية
٧٧	٨ - الإمام الطبرى
٧٧	التعريف بالإمام الطبرى ومؤلفاته
	ثالثاً : - فى القرن الرابع الهجرى
٧٨	طريقة التأليف فى هذا القرن
٧٩	أشهر المؤلفين فى هذا القرن
	الصحابه والتابعون
٨٢	تعريف الصحابة وطبقات الرواة
٨٢	طبقات الصحابة

الصفحة	الموضوع
٨٣	تعريف التابعي
٨٣	طبقات التابعي
٨٤	تعريف تابع التابعي
٨٤	طبقات أتباع التابعين

الفصل الرابع

أقسام الحديث ودرجاته

٨٧	١ - الصحيح
٨٧	٢ - الحسن
٨٨	٣ - الضعيف وأقسامه
٨٩	ألقاب تشمل الصحيح والحسن والضعيف
٨٩	١ - المستند
٨٩	٢ - المقلد
٨٩	٣ - المرفوع
٩٠	٤ - المرسل
٩٠	٥ - المضعف
٩٠	٦ - المدرج
٩٠	٧ - المشهور
٩٠	٨ - الغريب
٩٠	٩ - المصحف
٩٠	١٠ - المسلسل
٩٠	١١ - العالي
٩٠	١٢ - الفاقل

ألقاب تشمل الضعيف

الصفحة

الموضوع

- | | |
|----|--------------|
| ٩٠ | ١ - الموضوع |
| ٩٠ | ٢ - المقلوب |
| ٩١ | ٣ - الشاذ |
| ٩١ | ٤ - المنكر |
| ٩١ | ٥ - النعل |
| ٩١ | ٦ - المضطرب |
| ٩١ | ٧ - الموقوف |
| ٩١ | ٨ - التقطوع |
| ٩١ | ٩ - المعضل |
| ٩١ | ١٠ - المطروق |
| ٩١ | ١١ - المنقطع |
| ٩١ | ١٢ - الدلس |

ألقاب المحدثين

- | | |
|----|-------------|
| ٩٢ | ١ - المبتدئ |
| ٩٢ | ٢ - المحدث |
| ٩٢ | ٣ - الحافظ |
| ٩٣ | ٤ - الحجة |
| ٩٣ | ٥ - الحاكم |

من وصل لدرجة المحدث

من وصل لدرجة الحافظ

من وصل لدرجة الحجة

من اشتهر بوصف الحاكم

٩٤

٩٤

الفصل الخامس

في الوضع في الحديث وأسبابه

- ٩٦ متى نشأ جيل الوضع
٩٩ البواعث التي أدت إلى الوضع
٩٩ ١ - الخلافات السياسية
١٠٢ هل كان الخوارج يكذبون في الحديث ؟
١٠٤ ٢ - الزندقة
١٠٦ ٣ - العصية
١٠٦ ٤ - القصص والوعظ
١٠٨ ٥ - الخلافات المذهبية
١٠٩ ٦ - الجهل بالدين
١٠٩ ٧ - التقرب للسلوك والأمراء
١١٠ ٨ - أسباب أخرى للوضع

علامات الوضع في الحديث

- ١١٣ أولاً : علامات الوضع في السند
١١٣ ١ - أن يكون راويه كذاباً
١١٣ ٢ - أن يعترف واضعه بالوضع
١١٣ ٣ - أن يروي الراوى عن شيخ لم تثبت لقياه
١١٤ ٤ - العوامل النفسية
١١٤ ثانياً : علامات الوضع في المتن
١١٤ ١ - ركافة اللفظ
١١٥ ٢ - فساد المعنى

الصفحة	الموضوع
١١٦	٣ - مخالفته لصريح القرآن
١١٦	٤ - مخالفته لحقائق التاريخ
١١٧	٥ - موافقة الحديث لمذهب الراوى المتمصب
١١٧	٦ - أن يتضمن الحديث أمراً تدعو الحاجة إلى نقله
١١٨	٧ - اشتمال الحديث على إمرأ في الثواب
١٢٠	حرمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٢١	والأدلة على ذلك
١٢٦	الكذب على النبي قبل وفاته
١٢٧	الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته
	جهود العلماء في مقاومة الوضاعين
١٢٩	أولاً : تدوين السنة
١٣٤	ثانياً : وضع علم مصطلح الحديث
١٣٦	ثالثاً : علم المرح والتعديل
١٤١	رابعاً : وضع علوم الحديث
	وتشمل :
١٤١	الأول : معرفة وصدق الحديث
١٤٢	الثاني : معرفة المسانيد
١٤٢	الثالث : معرفة الموقوفات من الآثار
١٤٢	الرابع : معرفة الصحابة
١٤٢	الخامس : معرفة المراسيل
١٤٣	السادس : معرفة المتقطع من الحديث

الصفحة	الموضوع
١٤٣	السابع : معرفة السلسل من الأسانيد
١٤٣	الثامن : معرفة الأحاديث المعقمة
١٤٤	التاسع : معرفة العضل من الروايات
١٤٤	العاشر : معرفة المدرج
١٤٤	الحادى عشر : معرفة التابعين
١٤٥	الثانى عشر : معرفة أولاد الصعابة
١٤٥	الثالث عشر : معرفة علم الجرح والتعديل
١٤٥	الرابع عشر : معرفة الصحيح والسقيم
١٤٦	الخامس عشر : معرفة فقه الحديث
١٤٦	السادس عشر : معرفة الناسخ من الحديث من منسوخه
١٤٦	السابع عشر : معرفة المشهور من الأحاديث
١٤٧	الثامن عشر : معرفة الغريب
١٤٧	التاسع عشر : معرفة الأفراد من الأحاديث
١٤٧	العشرون : معرفة للدلسين
١٤٧	الحادى والعشرون : معرفة علل الحديث
١٤٨	الثانى والعشرون : معرفة السنن المتعارضة
١٤٨	الثالث والعشرون : معرفة الأخبار التى لها معارض
١٤٨	الرابع والعشرون : معرفة زيادات ألقاظ فقهية فى بعض الأحاديث
١٤٩	الخامس والعشرون : معرفة مذاهب المحدثين
١٤٩	السادس والعشرون : معرفة التصحيقات فى للتون
١٤٩	السابع والعشرون : معرفة التصحيقات فى الأسانيد
١٤٩	خامسا : كتب فى الموضوعات والوضايع
١٥١	١ - الموضوعات للحافظ الجوزى

الصفحة	الموضوع
١٥١	٢ - المغنى عن الحفظ والكتاب للموصلى
١٥١	٣ - الدر الملتقط للعلامة الصنعمانى
١٥١	٤ - تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسى
١٥١	٥ - الآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطى
١٥١	٦ - الذيل على الآلىء المصنوعة للسيوطى
١٥٢	٧ - تذكرة الموضوعات لابن طاهر الفقى
١٥٢	٨ - الموضوعات للشيخ على القارىء
١٥٢	٩ - الفوائد المجموعة للشوكانى
١٥٢	١٠ - رسالة للإمام الصنعمانى
١٥٢	١١ - اللؤلؤ المصنوع للشيخ القاوقجى
١٥٢	سادساً : كتب فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة
١٥٢	١ - الآلىء المنثورة فى الأحاديث المشهورة للزركشى
١٥٢	٢ - المقاصد الحسنة للسخاوى
١٥٣	٣ - كشف الخفاء والإلباس للمجلونى
١٥٣	٤ - تمييز الطيب من الخبيث للشيبانى
١٥٣	٥ - أسنى المطالب لليرونى

الفصل السادس

فى تراجم أشهر رواة الحديث

١٥٥	أولاً : من الصحابة
١٥٥	١ - أبو هريرة
١٥٦	٢ - عبد الله بن عمر
١٥٧	٣ - أنس بن مالك

الصفحة	الموضوع
١٥٧	٤ - السيدة عائشة أم المؤمنين
١٥٨	٥ - عبد الله بن عباس
١٥٩	٦ - جابر بن عبد الله
١٥٩	٧ - أبو سعيد الخدري
١٦٠	ثانها : بعض كبار التابعين
١٦٠	١ - سعيد بن المسيب
١٦١	٢ - نافع مولى ابن عمر
١٦٢	٣ - محمد بن سيرين
١٦٢	٤ - سعيد بن جبير
١٦٤	٥ - ابن شهاب الزهري

الفصل الثاني

فى علم القراءات

١٦٧	تعريفه
١٦٧	فائدته
١٦٨	حكم تعلمها
١٦٨	العلاقة بين القرآن والقراءات
١٦٨	نشأة علم القراءات
١٧٠	طبقات المقرئين الأوائل
١٧٠	المشهورون من الصحابة
١٧٠	المشهورون من التابعين
١٧١	الأئمة العشرة ورواتهم
١٧١	١ - نافع المدني

الصفحة	الموضوع
١٧٢	وراياه قالون وورش
١٧٢	٢- ابن كثير
١٧٢	وراياه البرزى وقنيل
١٧٢	٣- أبو عمرو بن العلاء
١٧٢	وراياه الدورى والسوسى
١٧٣	٤- ابن عامر الشامي
١٧٣	وراياه هشام وابن ذكوان
١٧٣	٥- عاصم الكوفى
١٧٣	وراياه شعبة وحفص
١٧٤	٦- حمزة الكوفى
١٧٤	وراياه خلف وخلاد
١٧٤	٧- الكسائى الكوفى
١٧٤	وراياه أبو الحارث وحفص الدورى
١٧٤	٨- أبو جعفر المدني
١٧٥	وراياه ابن وردان وابن جاز
١٧٥	٩- يعقوب البصرى
١٧٥	وراياه رويس وروح
١٧٥	١٠- خلف العاشر
١٧٥	وراياه إسحاق وإدريس
	رواة القراءات الشاذة
١٧٦	١١- الحسن البصرى
١٧٦	١٢- محمد بن عبد الرحمن بن يحيى

الصفحة	الموضوع
١٧٦	٣ - يحيى بن المبارك اليزدى
١٧٦	٤ - أبو الفرج الشنبوذى

أنواع القراءات من حيث السند

١٧٧	الأول : المتواتر
١٧٧	الثانى : المشهور
١٧٧	الثالث : صحيح الإسناد
١٧٧	الرابع : الشاذ
١٧٨	الخامس : الموضوع
١٧٨	السادس : المدرج
١٧٩	تواتر قراءات الأئمة العشرة
١٨٩	حكم القراءة بالشاذ
١٨٩	حكم العمل بالقراءة الشاذة

تاريخ التأليف فى علم القراءات

١٩٠	المؤلفون فى علم القراءات
١٩٣	أشهر الكتب المطبوعة فى القراءات

الفصل الثالث

فى علم التفسير

٢٠١	تعريفه
٢٠٣	معنى التأويل
٢٠٤	أهمية علم التفسير
٢٠٦	نشأته
٢٠٧	مرحلة الرواية

الصفحة

الموضوع

٢١٠

مرحلة التدوين

أنواع التفسير

٢١٣

١ - التفسير المأثور

٢١٣

تفسير القرآن بالقرآن

٢١٥

تفسير القرآن بالسنة

٢١٩

تفسير الصحابة

٢٢١

أمثلة من تفسير الصحابة

٢٢٣

تفسير التابعين

مدارس التفسير

٢٢٥

مدرسة مكة

٢٢٥

أشهر علماء هذه المدرسة

٢٢٧

مدرسة المدينة المنورة

٢٢٨

أشهر علماء هذه المدرسة

٢٢٩

المفسرون من مدرسة العراق

٢٣٢

مدرسة الشام

٢٣٢

أشهر علماء هذه المدرسة

٢٣٣

مدرسة مصر

٢٣٣

أشهر علماء هذه المدرسة

٢٣٣

مدرسة اليمن

٢٣٣

أشهر علماء هذه المدرسة

طبقات أخرى من المفسرين بالمأثور

٢٣٥

اتجاه حذف الأسانيد

٢٣٦

تأثر التفاسير بثقافة مؤلفيها

الصفحة	الموضوع
٢٣٧	٢ - التفسير بالرأى
٢٣٨	أنواع التفسير بالرأى
٢٣٨	٣ - التفسير الإشارى
٢٤٠	٤ - غرائب التفسير
٢٤١	٥ - التفسير الفقہى
٢٤٢	٦ - تفسيرات المجدعة والباطنية والمصلحة
٢٤٤	التعريف بأشهر كتب التفسير
٢٤٥	أولاً : كتب التفسير بالماثور
٢٤٥	١ - تفسير ابن عباس
٢٤٧	٢ - جامع البيان للطبرى
٢٤٩	٣ - المحرر الوجيز لابن عطية
٢٥٠	٤ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير
٢٥١	ثانياً . كتب التفسير بالرأى
٢٥١	١ - مفاتيح الغيب للرازى
٢٥٢	٢ - البحر المحيط لأبى حيان
٢٥٣	٣ - الكشف للزمخشري
٢٥٥	ثالثاً : كتب التفسير الفقہى
٢٥٥	١ - أحكام القرآن للجصاص
٢٥٦	٢ - أحكام القرآن لابن العربى
٢٥٧	٣ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
٢٥٨	رابعاً : كتب التفسير الإشارى

الصفحة	الموضوع
٢٥٨	١ - تفسير القرآن العظيم للقسري
٢٥٨	٢ - حقائق التفسير لاسلمى
٢٥٩	٣ - عرائس البيان لالشيرازى
٢٥٩	٤ - تفسير لابن عربى
	أشهر كتب التفسير فى العصر الحديث
٢٥٩	١ - الجواهر فى تفسير القرآن للشيخ طنطاوى
٢٦٠	٢ - تفسير المفاز للسيد محمد رشيد رضا
٢٦١	٣ - فى ظلال القرآن للمرحوم سيد قطب
٢٦٣	٤ - التفسير البيانى للقرآن الكريم لبنت الشاطىء
٢٦٤	المنهج القويم فى تفسير القرآن الكريم
٢٦٥	الأمور التى يجب مراعيتها عند التفسير
٢٦٧	غلبة الضعف على التفسير بالمأثور
٢٦٨	تطرق الإسرائيليات إلى التفسير
٢٦٨	تنبيه العلماء لهذه الظاهرة
٢٦٩	أسباب الضعف فى التفسير بالمأثور
٢٦٩	١ - الزندقة
٢٦٩	٢ - الخلافات السياسية والمذهبية
٢٧٢	٣ - القصاص والوعاظ
٢٧٤	٤ - الزهد والقصوف
٢٧٥	٥ - النقل عن أهل الكتاب
٢٧٧	٦ - حذف الأسانيد

الموضوع الصفحة

٢٧٨ خطورة رفع هذه الإسرائيليات إلى النبي ﷺ

٢٧٩ الموقف من الإسرائيليات على الصعابة والتابعين حذراً شديداً

٢٨٠ المعلوم التي يحتاج إليها المفسر

٢٨٠ ١ - اللغة

٢٨١ ٢ - النحو

٢٨١ ٣ - علم التصريف

٢٨٢ ٤ - علم الاشتقاق

٢٨٢ ٥ - ٧ علوم للمعاني والبيان والبدیع

٢٨٤ ٨ - علم القراءات

٢٨٤ ٩ - علم أصول الدين

٢٨٤ ١٠ - علم أصول الفقه

٢٨٤ ١١ - علم أسباب النزول

٢٨٤ ١٢ - علم الفاسخ والمفسوخ

٢٨٤ ١٣ - علم الفقه

٢٨٥ ١٤ - علوم الحديث

٢٨٥ ١٥ - علم الموهبة

علوم أخرى يحتاج إليها المفسر

٢٨٧ ١ - علم السير والتاريخ

٢٨٧ ٢ - علم الاجتماع البشري

٢٨٨ ٣ - علم تاريخ الأديان السماوية

الصفحة	الموضوع
٢٨٨	ما يجوز تفسيره وما لا يجوز
٢٨٩	أقسام التفسير عند ابن عباس
	تراجم لأشهر المفسرين
٢٩٣	أولاً : من الصحابة
٢٩٤	علي بن أبي طالب
٢٩٥	عبد الله بن مسعود
٢٩٦	أبي بن كعب
٢٩٧	زيد بن ثابت
٢٩٨	عبد الله بن عباس
٣٠٠	ثانياً : من التابعين
٣٠٠	مجاهد بن جبر
٣٠٠	سعيد بن جبير
٣٠٠	عكرمة مولى ابن عباس
٣٠٠	عطاء بن أبي رباح
٣٠٠	الحسن البصري
٣٠٠	مسروق الأجدع
٣٠٠	سعيد بن المسيب
٣٠٠	أبو العالية
٣٠٠	الربيع بن أنس
٣٠٠	الضحاك بن مزاحم
٣٠٠	ثالثاً : أشهر المفسرين بعد التابعين

الصفحة	الموضوع
٣٠٠	ابن جرير الطبري
٣٠١	الحافظ ابن كثير
٣٠٢	فخر الدين الرازي
٣٠٣	الزمخشري

الفصل الرابع

في علم الفقه

٣٠٥	تعريفه
٣٠٥	الفقه في اللغة
٣٠٦	معنى الفقه في الصدر الأول
٣٠٧	معنى الفقه عند الأصوليين
٣٠٩	معنى الفقه في اصطلاح الفقهاء
٣١١	مقارنة بين الشريعة والفقه
٣١٢	موضوع علم الفقه
٣١٢	ما يعضمه الفقه من أحكام
٣١٣	نشأة المدارس الفقهية
٣١٧	مدرسة الحديث ومنهاجها
٣٢٠	مدرسة الرأي
٣٢٢	طابع مدرسة الرأي ومسلكتها في الاستنباط
٣٢٦	اختلاف الفقهاء لم يؤد إلى القرعة
٣٢٩	تدوين الفقه
٣٣١	اختلاط الفقه بالسنة
٣٣٢	تدوين الفقه مجزئاً عن السفة

الصفحة	الموضوع
٣٣٤	القواعد الفقهية
٣٣٥	تدوين القواعد الفقهية
	الأئمة الأربعة
٣٣٨	١ - الإمام أبو حنيفة ومكانته العلمية
٣٤٢	أصول مذهب الإمام أبي حنيفة
٣٤٣	أشهر أصحاب أبي حنيفة
٣٤٣	أبو يوسف
٣٤٤	محمد بن الحسين الشيباني
٣٤٥	أثر أصحاب أبي حنيفة في مذهب
٣٤٦	مسائل الفقه عند الحنفية
٣٤٧	٢ - الإمام مالك وحياته العلمية
٣٤٧	تعريف الإمام مالك
٣٥٠	أصول مذهبه
٣٥٤	المشهورون من أصحابه
٣٣٤	عبد الرحمن بن القاسم
٣٥٤	أبو محمد بن وهب
٣٥٦	٣ - الإمام الشافعي رضي الله عنه
٣٥٦	التعريف بالإمام الشافعي
٣٦٥	مذهبه القديم
٣٦٥	مذهبه الجديد

الصفحة	الموضوع
٣٦٦	أصول مذهبه
٣٦٨	المشهورون من أصحاب الشافعي
٣٦٨	إسماعيل بن يحيى المزني
٣٦٨	البويطي
٣٦٩	٤ - الإمام أحمد بن حنبل
٣٦٩	التعريف بالإمام أحمد بن حنبل
٣٧١	أصول مذهبه
٣٧٢	قلة أتباع ابن حنبل وسبب ذلك

مذاهب أخرى غير الأئمة الأربعة

٣٧٤	١ - مذهب الظاهرية
٣٧٤	التعريف بصاحب المذهب
٣٧٥	مصادر المذهب الظاهري
٣٧٦	٢ مذهب الزيدية
٣٧٨	التعريف بصاحب المذهب ومبادئ الزيدية
٣٧٨	٣ - مذهب الإمامية
٣٧٩	التعريف بالإمامية ومبدؤم
٣٨٠	فروق الإمامية
٣٨٠	٤ - مذهب الإباضية
٣٨١	التعريف بفرقة الإباضية ومؤسسها

الصفحة

الموضوع

مذاهب أخرى انقرضت

٣٨١	١ - الحسن البصري
٣٨٢	٢ - عامر الشعبي
٣٨٢	٣ - الإمام الأوزاعي
٣٨٣	٤ - الإمام الأبيث
٣٨٤	مكانة الفقه الإسلامي

الفصل الخامس

في علم الحديث وقد سبق فهرسه

٣٩٠	علم الحديث
-----	------------

الفصل السادس

في علم أصول الفقه

٣٩١	تعريفه
٣٩١	تعريف أصول الفقه باعتباره مركباً إضافياً
٣٩٣	تعريف أصول الفقه باعتباره علماً
٣٩٣	شرح التعريف
٣٩٦	موضوع أصول الفقه
٣٩٩	استمداده
٣٩٩	مسائله
٣٩٩	مبادئه
٣٩٩	واضعه
٤٠٠	فائدة علم الأصول
٤٠٢	نشأة علم أصول الفقه

الصفحة	الموضوع
٤٠٤	مدرسة الحجاز والعراق وأثرهما في أصول الفقه
٤٠٨	الإمام الشافعى يدون علم الأصول
٤١١	دعوى سبق الإمام الشافعى في التدوين والرد عليها
٤١٢	أصول الفقه بعد الإمام الشافعى
٤١٣	طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية
٤١٨	كتب الحنفية
٤١٩	كتب المتكلمين
٤٢١	عصر الجمع بين الطريقتين
٤٢٤	كتب تخرج الفروع
٤٢٤	الذين كتبوا في تخرج الفروع
٤٣٢	الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية

الفصل السابع

في علم التوحيد

٤٣٧	تعريفه
٤٣٨	فائده
٤٣٨	مكانة التوحيد في الإسلام
٤٤٨	علم الكلام في المغرب والأندلس
٤٥٢	نشأته وتطوره
٤٥٥	موقف العلماء من علم التوحيد

الصفحة

الموضوع

أشهر المؤلفين في علم التوحيد

- | | |
|-----|-------------------------------|
| ٤٥٨ | ١ — الإمام أبو حنيفة |
| ٤٥٨ | ٢ — أبو علي الجبائي |
| ٤٥٨ | ٣ — أبو الحسن الأشعري |
| ٤٥٩ | ٤ — خلاصة العقيدة الأشعرية |
| ٤٦٠ | ٥ — الإمام الطحاوي |
| ٤٦١ | ٦ — الإمام ابن تيمية |
| ٤٦٢ | ٧ — الإمام نضر الدين الرازي |
| ٤٦٣ | ٨ — الإمام محمد بن عبد الوهاب |

• • •